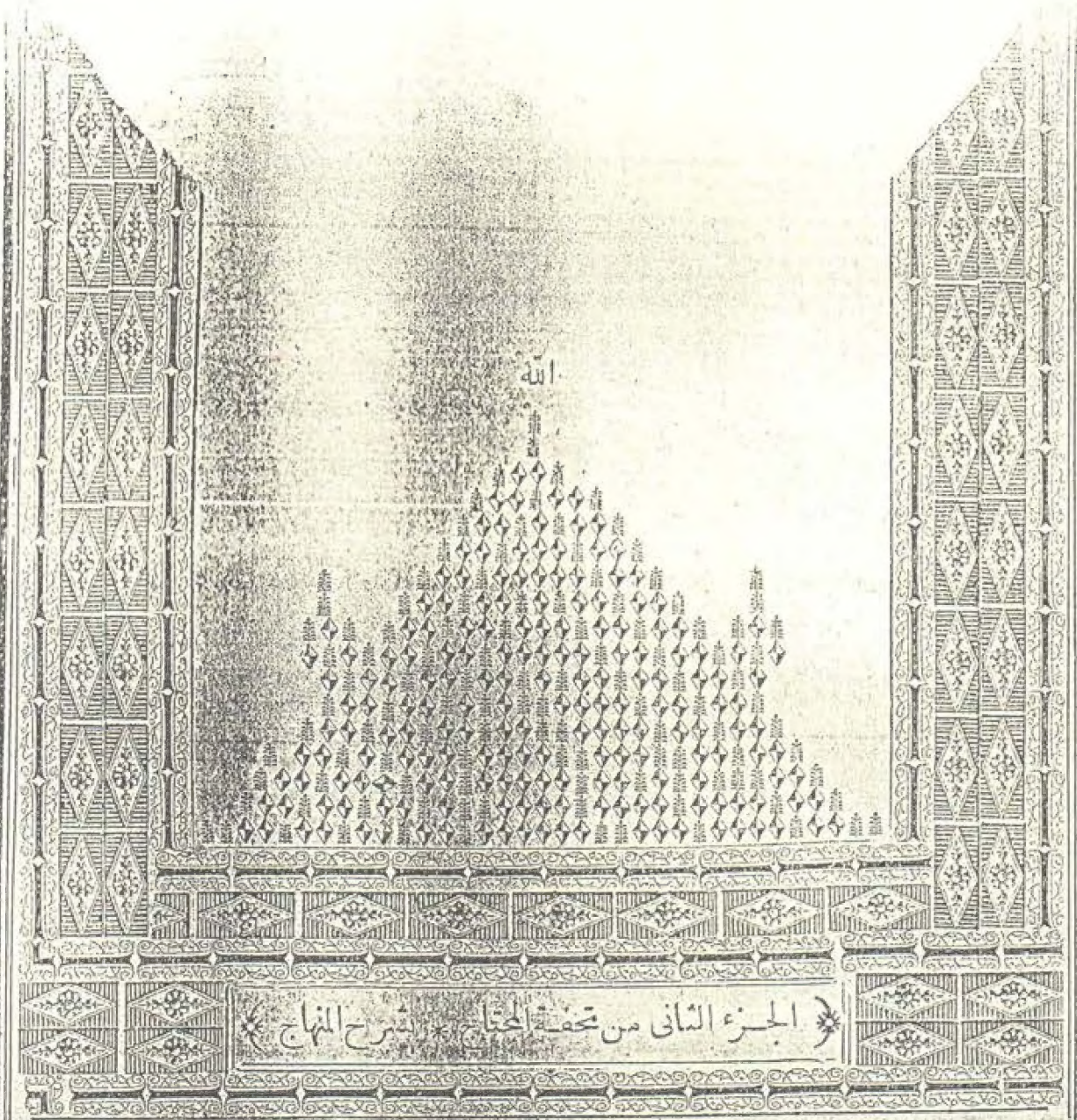


الجزء الثاني من كتاب تحفة المحتاج بشرح المنهاج
تأليف الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة
خاتمة المحققين شهاب الدين احمد بن حجر
الهيتمي الشافعي نزيل مكة
الشرقة تغمد الله برحمته
ونفع المسلمين ببركته
آمين

وبهامشه حاشية العلامة البحر الفهامة المحقق السيد عمر البصري المكي الشافعي وهي
ما وجدت بخطه على هامش نسخته مما ذكره في عبارة التحفة وبين موافقها للنهاية
وقد جردها الامام الهمام مولانا الشيخ محمد بن طاهر الكردى نفعنا الله بهم اجمعين



الجزء الثاني من تحفة المحتاج شرح المنهاج

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب البيع)

قيل أفردته لارادته نوعاً منه هو بيع الاعيان ويرد بان افراذه هو الاصل ادهو مصدر وارادة ذلك تعلم من افراذه السلم بكتاب مستقل وهو لغة مقابلة شئ شئ وشرا عاقد يتضمن مقابلة مال بحال بشرطه الا ان لا استفادة ملك عين او منفعة مؤبدة وهو المراد هنا وقد يطلق على قسم الشراء فيجاء به بقل ملك ثمن على وجه مخصوص والشراء بأنه قبوله على أن لفظ كل يقع على الآخر وكانه عاقد ومعه موهبة وصيغة وقوة الخلاف فيها بدأها وان تقدر ما علمها طبعاً معبراً عن الشراء وطحاراً فقال (شروط) الذي لا بد منه لوجود صورته الشرعية في الوجود ولو في بيع ماله لولد هو كذا في البيع الضمني لكن تقديره كاعتق عبدك عنى بألف فيقبل فانه يعتق به كما ذكره في الكفاية وتصححه البيع وقبوله فلا بد (الاستحباب) من البائع ولو هزل وهو صريحاً ما دل على التملك دالة قوية مما اشتهر وتكرر على الاستحباب الشرع وستأتي الكتابة لقوله تعالى الا أن تكون تجارة عن تراض منكم مع الحديث الصحيح انما البيع عن تراض وهو خفي فأنظر بظاهر هو الصيغة فلا ينعقد بالمعاطاة وهي أن تراضاً بين ولومع البيع كونه من مفاوضة المصنف كجمع انعقاده بها في كل ما يعده الناس بها مفاوضة الآخرين في محقر كرهيف والاستحباب من يباع باطل اتفاقاً أي الا ان قدر الثمن في كل مرة على أن الغرض في سائح فيه بناء على حوار المعاطاة وعلى الأصح لا مطالبة بها أي من حيث المال بخلاف تعاطى العقد القاسم اذا لم يوجد له مكافئ هو طاهر في الآخرة للرضا والخلاف فيها ويجري خلافها في سائر العقود المالية ثم انصرح هنا (كيفية) وما اشتمل منه ذاك بكونه أو هو لك بكذا على أحد احتمالين ثانيهما هو العقد بكتابة وعلى الأول يفرق بينهما وبين جعلته

(كتاب البيع) *
(قوله) من افراذه السلم ينبغي ان يراى
والاجارة بكتاب مستقل حتى يسقط
ما اوردته الفاضل المحشى فان البيع
منحصر في بيع الاعيان والمنافع وما
في الذمة (قوله) بكتاب مستقل قد
ينظر فيه بان يبيع غير الاعيان
لم ينحصر في السلم فافراذه يدل
على ما ذكره قائل (قوله) ولو هزل
الى المتن في النهاية (قوله) فأنظر
بظاهر هو الصيغة يظهر أن اولي
موجبها اعتبار الصيغة ان دالة
الانقاط منضبطة لان لها قوانين
مدونة بخلاف دالة غيرها فتدبر

لك الآتي بأن اجعل ثم محتمل وهذا الاحتمال (وملكك) وهو مستلزم كذا وكذا أو كذا وكذا في القيمة
 اشياء وعند عدم ذكر ثمن وفارق أدخلت في ملكك فانه كناية باحتماله الملك الحسي وشريته وجوهرية
 وزهنت واشترى مني ونحوهم وإي بالكسر وفعلت جوابا لقول المشتري بعث وكذا يعني لكن نحو بعث
 لا يعني عن قبول المشتري تقدم أو تأخر بخلاف يعني ولك على وبعثك ولي عليك وعلى أن لي عليك
 أو على أن يعطيني كذا أن نوي به الثمن واستغيد من كافي الخطاب انه لا بد في غير نحو نعم ومسألة المتوسط
 الآتية منه كرضيت لك هذا بكذا ولو في نحو وكيل ومن استناده لجملة المخاطب فلا يكفي بعث موكلا
 ولا نحو يدك أو نصفك بخلاف نحو نفسك والفرق بين هذا ونحو الكفالة واتخ لو باع ماله لولد محجوره
 لم يأت هنا خطاب بل يتعين بعثه لاني وقيل له (والقبول من المشتري) وهو صريح بما دل على القمات
 دلالة قوية كما مر (كاشتريت) وما شئت منه ويعتبر نحو فتح التاء وابدال الكاف القام من العامي
 (وتملكك وقيلت) واشتريت واخترت ونحو نعم وفعلت جوابا لقول البائع اشتريت لانها بعد الاتماس
 جواب بخلافها بعد اشتريت منك أو بعثك ورضيت ومع صراحته يصدق في قوله لم أقصد بها جوابا وبحت
 شارح انه لا بد هنا من نظير ما يأتي في الطلاق من قصد اللفظ ليعناه بقيد الآتي ثم واعتمده غيره وأجراه
 في سائر العقود * تنبيه * اختلف أصحابنا في السبب القولي كصيغ العقود والحلول وألفاظ الامر والنهي
 هل يوجد السبب كالمالك هنا عند آخر حرف من حروف أسبابها أو عقبه على الاتصال أو يتبين
 بآخرة حصوله من أوله قال ابن عبد السلام والمختار عند الاشعرية وحذاق أصحابنا الأول وقال الرافي
 الا كثرون على الثاني وأجروا الخلاف في السبب القولي وقد حكى الرافي وجهين في التحريم بالرضاع
 هل هو مع الرضعة الخامسة أو عقبها هذا حاصل ما ذكره الزركشي في موضع ذكر في آخر أنه اذا تعلق
 الحكم بعدد أو ترتب على متعدد هل يتعلق بالجميع أو بالأخر قال وكذا لو وقع عقب جملة مركبة من
 أجزاء أو ترتب على لفظ ثم ذكر احتمالا أن الخلاف هنا لفظي لان الجزء الاخير متوقف الوجود على ما قبله
 فلما قبله دخل على كل تقدير ثم رده بأنه معنوي وبأن المعزول من هنا أن المؤثر هو المجموع أي غالب المذكور
 فروعا تخالفه والوجه كما يشير اليه بعض كلامه حمل ما في هذه على حكم مترتب على سبب مركب من
 أسباب متعاقبة اذ من مثلها الخلاف بيننا وبين الحنفية في السكر بالقدح العاشر فمن نسند للكل وهم
 للاخير فلا يجب الحد بما قبله وحينئذ لا ينافي هذا ما تقر رأؤا لانه في سبب واحد لا تركب فيه والفرق
 حينئذ متجه لان هذا لاتحاده جرت فيه أوجه ثلاثة والأول تركبه لم يجز فيه الا وجهان وكان الاصح
 أن المؤثر المجموع لان هذا هو شأن الاسباب المجتمعة فتأمل فان كلامه في الموضوعين ومثلها طاهر
 في التناقض لولا تأويله بما ذكره المعلوم منه أن ترتبه على الاخير فقط في مثل كثيرة هنا انما هو لندر
 يخصه كما يعلم من أمغن تأمله فيه (ويجوز تقدم لفظ المشتري) ولو قبلت بيع هذا منك بكذا لجهة
 معناها حينئذ بخلاف فعلت ونحو نعم الا في مسألة المتوسط للاكتفاء بها فهم ما وظهر انه لا يشترط
 فيه أهلية البيع (ولو قال بعني) أو اشترى مني هذا بكذا (فقال بعثك) أو اشتريت (انعقد البيع
 في الاظهر) لدلالة على الرضا فلا يحتاج بعده لنحو اشتريت أو بعثك واحتماله لاستبانة الرغبة بعيد
 بخلاف بعني وتبعني واشتريت مني ونحو اشتريت منك اذا تقدم لا خلاف في صحته (وينعقد)
 البيع من غير السكران الذي لا يدري لانه ليس من أهل التية على كلام يأتي فيه في الطلاق (بالكناية) مع
 التية مقترنة بنظر ما يأتي ثم والفرق بينهما فيه نظرا ولا تعني عنها القرائن وان توفرت وهي ما يحتمل البيع
 وغيره (سكنته لك) أو اخذه مالم يقل بمثله والا كان صريح قرض كما يأتي أو تسلمه وان لم يقل مني أو باعك
 الله أو سلطتك عليه وكذا بارك الله لك فيه في جواب بعني وليس منها أن يحسكه ولو وقع ذكر الثمن كما اقتضاه

(قوله) ولو قبلت الى قول المصنف
 وينعقد في النهاية

اطلاقهم لانه صريح في الاباحة بخلاف غير ذلك كراثة من مناقض له وبه يفرق بينه وبين صراحة وبذلك نرى
لان الهبة قد تكون بثواب وقد تكون بجسم افلم ينافها ذلك كراثة بخلاف الاباحة وانما كان لفظ الرقي
والعزى كناية بل صريحا عند بعضهم لانه يرادف الهبة لكنه يخط عنها بايمامه المحذور المشعر به لفظه
بخلاف الاباحة (بكذا) لا يشترط ذكره بل تكفي نيته على ما فيه مما بينته في شرح الارشاد وانما انعقد
بها مع النية (في الاصح) مع احتمالها قياسا على نحو الاجارة والخلع وذكر الثمن او نيته بتقدير الاطلاع
عليها منه يغلب على الظن ارادة البيع فلا يكون المتأخر من العاقدين قابلا لالا يدرى به ولا ينعقد به بيع
أو شراء وكيل لزمه اثمها عليه بقول موكله له بيع بشرط أو على أن تشهد بخلاف بيع واشهد ما لم تتوفر
القرائن المفيدة لغلبة الظن وفارق النكاح بأنه يحتاج له أكثر والكناية لا على أفع أو هو أ كناية
فينعقد بها مع النية ولو لحاضر فليقبل فوراً عند علمه ويمتد خيارهما لا تنضاء مجلس قبوله * تنبيه * سيأتي
عن المطلب في الطلاق في بحث التعليق بالمشيئة ان نحو البيع بالرضا ولا اكرهه يقطع بعدم حله وحمله
الاذرعى على البيع لنحو حياء أو رغبة في جاه المشتري أي أو مصادرة بخلافه لضرورة نحو فقر أو دين
فيحل باطنا قطعاً وظاهراً كلام الخادم الميل لا انعقاده باطنا مطلقاً (ويشترط أن) لا يتخلل لفظ لا تعلق له
بالعقد بأن لم يكن من مقتضاه ولا من مصالحه ولا من مستحباته من المطلوب جوابه ولو كلمة الانحوقد وأن
(لا يطول الفصل بين لفظيهما) أو اشارت بهما أو كتبت بهما أو لفظ أحدهما وكناية أو إشارة الآخر أو كناية
أحدهما وإشارة الآخر والعبرة في التخلل في الغائب بما يقع منه عقب علمه أو طئه بوقوع البيع له كما هو
ظاهر بسكوت مريد الجواب أو كلام من انقضى لفظه بحيث يشعر بالأعراض وان كان لمصلحة ولشائبة
التعليق أو الجمالة في الخلع اغتفر فيه اليسير مطلقاً ولو أجنبياً ويظهر انه يضرب هنا سكوتة اليسير اذا قصد به
القطع أخذاً محامراً في الفاتحة ويحتمل الفرق (وأن) يذكّر الثمن المتدنى ولا تكفي نيته الألف الكناية
على مامرته وان تبقى أهليته ما وأن لا يغير شيئاً مما تلفظ به الى تمام الشق الآخر وان يكون تكلم كل بحيث
يسمعه من يقر به عادة وان لم يسمعه الآخر ولا لم يصح وان حملته الريح اليه وأن يتم المخاطب لا وكيله
أو موكله أو وارثه ولو في المجلس وان لا يوقت ولو بنحو حيائك أو ألف سنة على الوجه ويفرق بينه وبين
النكاح على ما يأتي فيه بأن البيع لا ينتهي بالموت بخلاف النكاح ولا يعلق الابا بالمشيئة في اللفظ المتقدم
كبعثك ان شئت فيقول اشتريت مثلاً لا شئت الا ان نوى به الشراء والوجه صحة ان شئت بعثك بخلاف
بعثك ان شئتاً وبعثك ان شئت بعد اشتريت منك وان قبل بعده أو قال شئت لان ذلك تعليق محض
وكشئت مرادفها كأحببت ورضيت ويظهر امتناع ضم التاء من التخيؤ مطلقاً لوجود حقيقة التعليق
فيه وبالمالك كان ملكي فقد بعثك ونحوه ان كنت أمرتك بعشرين فقد بعثك بها كما يأتي آخر
الوكالة وان كان وكيله اشتراه لي فقد بعثك وقد أخبر به وصديق الخبر لان ان حينئذ بمعنى ان نظير ما يأتي
في النكاح ويصح بعثك هذا بكذا على ان لي نصفه لانه بمعنى الانصفه وأن (يقبل على وفق الاحباب) في المعنى
وان اختلف لفظهما صريحاً وكناية (فلو قال بعثك بألف مكررة) أو مؤجلة (فقال قبلت بألف صحيحة)
أو حالة أو الى أجل أقصر أو أطول أو بألفين أو ألف أو قبلت نصفه بخمس مائة (لم يصح) كعكسه المذكور
بأصله بالاولى لانه قبل غير ما خوطب به نعم في قبلت نصفه بخمس مائة ونصفه بخمس مائة الذي يتجه انه ان
اراد تفصيل ما جملة البائع صح لا ان اطلق لتعدد العقد حينئذ فيصير قابلاً لغير ما خوطب به وفي بعثك هذا
بألف وهذه بمائة فقبل احدهما بعنه تردد والذي يتجه الصحة لان كلا عقد مستقل فهو كالمجموع بين بيع
ونكاح مثلاً ثم رأيت القاضي قال الظاهر الصحة (واشارة الاخرس بالعقد) المالى وغيره وبالخل وبالحلف
والسند وغيرها الا ما يأتي (كالنطق) به من غيره للضرورة ثم ان فهمها الفطن وغيره فصرح بحدته

(قوله) ويظهر أنه يضرب في النهاية
ايضا وعبارتها والوجه (قوله)
وان تبقى اهليتهما الى قوله والوجه
صحة الخ في النهاية

أراقطن وحده مكية كسب كره في الطلاق وإذا كانت كزية تغش بيعه ملاحها بأخبار الحكم عليه به
 ظاهرا كما هو ظاهر إذا علم بنية وتوفر القرائن لا يفيد كراهة الله تعالى أن يقال أنه يكتفي هنا بكتابة
 أو إشارة بأنه نوى للضرورة وزاد بالعقد ولم يبال بإيهام الاختصاص به لم يكتف به ثم احتراز من وقوعها
 في الصلاة والشهادة وبعد الخلف على عدم الكلام فليست كالنطق ومن ثم صح تحريمه بها في صلاته
 ولم تبطل (وشرط العاقد) البائع والمستري البصار كسب كره و (الرشد) يعني عدم الحجر عليه ليشمل
 من بلغ مصلحا لديه وماله ثم استمر أو فسق بعد بل أو يذر ولم يحجر عليه ومن جهل رشده فإن الوجه
 صحة عقده كمن جهل رقبته وحرية له لأن الغالب عدم الحجر كالحرية نعم لو ادعى والد بائع بقاء حجره عليه صدق
 بيمينه كما هو ظاهر خلافا لبعضهم لأصل دواحه حينئذ نعم ينبغي فيمن اشتهر رشده عدم سماع دعواه حينئذ
 ومن حجر عليه بفلس إذا عقد في الذمة بخلاف صبي وإن راهاق وقصد اختبار رشده واختبار صحة ما اعتد
 من عقد المميزين لا يعول عليه ومجنون وفق بلا إذن ومجور عليه بنفسه مطلقا أو فاس بالنية ليسع عين
 ماله وانما صح بيع العبد من نفسه لأن مقصوده العتق ويصح بيع السكران المتعدي مع كونه غير
 مكاف ولوروده على مفهوم قول أصله التكليف كالنفسية على منطوقه أي بطله بالرشد ليشمله بالمعنى الذي
 قررت به ولا يرد عليه من زال عقله بما لا يأتى به فانه ملحق بالمجور عليه (قلت وعدم الاكراه بغير حق) فلا
 يصح عقده مكره في ماله بغير حق لعدم الرضا وليس منه خلافا لمن زعمه قول مجبر لها لا أر وحتا إلا ان يعنى
 مثلا كذا بخلافه بحق كان أكرهه عليه أو تعين بيع ماله لو فاعده أو شرأعمال أسلم اليه فيه فأجبره الحاكم
 عليه بالضرب وغيره وإن صح بيع الحاكم له لم تقصيره ومن أكرهه غيره ولو يباطل على بيع مال نفسه صح منه
 لأنه أبلغ في الأذن ويصح بيع المصادر مطلقا إذا كراه ظاهرا (ولا يصح شراء) يعني تملك (الكافر
 ولو مرتد النفس بنفسه أو بوكيله ولو مسلما (المصحف) يعني كما هو ظاهر ما فيه قرآن وان قل وان كان
 ضمن نحو تفسير أو علم أو على نحو ثوب أو جدار ما عدا النقد للحاجة ومن ثم لو اشترى دارا سقفها قرآن
 بطل البيع فيما عليه القرآن وصح في الباقي تفريقا للصيغة ومثله الحديث أى ما هو فيه ولو ضعيفا فيما
 يظهر لأنهما أولى من الآثار الآتية وكتب العلم التي بها آثار السلف وذلك لتعريضها للاعتناء وبحثان
 كل علم شرعي أو آله كذلك ويكره لغير حاجة بيع المصحف دون شرائه (ولا تملك الكافر ولو بوكيله
 المسلم) ولو بنحو تبعية والمرتبة أو بعض أحدهما وان قل ولو بشرط العتق (في الظاهر) لما فيه من
 ادلال المسلم وأحق به المرتبة بقاء علقته بالإسلام فيه ففي تملك الكافر منه أزالها (الآن يعنى) أى يحكم
 بعقده ظاهرا (عليه) بدخوله في ملكه كبعضه ومن أقر أو شهد بحرية ومن قال لمالكه اعتقه عنى
 وإن لم يذ كر عوضا لأن الهبة كالبيع (فيصح) بالرفع لفساد معنى النصب (في الأصح) شراؤه لا تفتاء إذا له
 بعقده (ولا) تملك الذمي بغير دارنا وكذا بها ان خشى إرساله اليهم على ما بحث ويرده ما أتى في جعل الحديث
 سلاحا للمجته انه مثله ولا تملك (الحرابي) ولو مستأمننا (سلاحا) وهو هنا كل نافع في الحرب ولو درعا
 وفرسا بخلافه في صلاة الخوف لا اختلاف ملحظ المحلين أو بعضه لأنه يستعين به على قتاله فالمنع منه لا مر
 لازم لذاته فألحق بالذاتي في اقتضاء المنع فيه الفساد بخلاف الذمي بذارنا لأنه في قبضتنا والباعى وقاطع
 الطريق أى سهولة تدارك أمرهما وأصل السلاح كالخيل لا احتمال أن يجعل غير سلاح فان ظن جعله
 سلاحا حرم وصح بيعه لباع أو قاطع طريق (والله أعلم) وللكافر التوكل في شراء كل ما مر لمسلم صرح به
 أو نواه ويجوز بلا كراهة ارتهان واستيداع واستعارة المسلم ونحو المصحف وبكراسة ايجار عنه
 وأعارته وإيداعه لكن يؤمر بوضع المرهون عند عدل وينوب عنه مسلم في قبض المصحف لأنه محدث
 وبأخبار المؤجر لمسلم كما يؤمر بازائه ملكه ولو بنحو وقف على غير كافر أو بكتابة القن عمن أسلم في يده أو ملكه

(قوله) بخلافه بحق إلى المتن في النهاية
 (قوله) ومثله الحديث إلى قوله
 وبحث في النهاية (قوله) ولو بنحو
 تبعية إلى قوله وكذا بها ان
 خشى في النهاية (قوله) بالرفع كما
 قاله التارخ أى فانه يصح لفساد معنى
 النصب أدلوا كان كذلك كان من
 مدخول الاستثناء فيلزم استثناء
 الشيء من تقيضه أى يلزم استثناء
 العتق من عدم العتق وهو فاسد نهاية
 ومعنى ورأيت في بعض التعاليف
 نقلا عن العلامة الطنيداني ان
 النصب يقتضى العتق عقب العتق
 وهو فاسد بل الأمر بالعكس (قوله)
 ولو مستأمننا إلى قول المصنف والله
 أعلم في النهاية

قهر انخوارث أو اختيار انخوفسخ أو اقالة أو رجوع أصل واهب أو مقرض فان امتنع من رفع ملكه باعه
 اطلقا كم عليه فان لم يجد مشتريا استكسب له عند ثقة وكذا استولدت ومدة قبل اسلامه وبيعه الحاق
 معلق العتق به والا وجه اجباره على قبول فداء اجنبي لها بمساوى قيمتها وكذا الوتخض الرق فيما يظهر
 لا على قبول فداء القن لنفسه لانه لا يملك فيما آخر العوض (وليس بيع) يعني المعقود عليه ولو تخنا (شروط)
 خمسة ويريد الربوي بما يأتي فيه ولا يرد نحو جلد الاضحية وحریم الملك وحده للعجز عن تسليمها شرعا
 قيل الملك يعني عن الطهارة لان نجس العين لا يملك انتهى ويرد بان اغناؤه عنها لا يستدعي عدم ذكرها
 لا فادته تعزير محل الخلاف والوفاق مع الاشارة لرد ما عليه المخالف من عدم اشتراطها من أصلها أحدها
 (طهارة عينه) شرعا وان غلبت النجاسة في مثله وأراد بطهارة العين طهارتها بالفعل أو بالمكان
 لما يذكره في المتنجس (فلا يصح بيع الكلب) ولو معلما (والخنزير) يعني المسكر وسائر نجس العين ونحوه
 كمشتمين لم تظهر طهارة أحدهما بنحو اجتهاد لجهة النهي عن ثمن الكلب وان الله حرم بيع الخمر والميتة
 والخنزير والاصنام وقول الجواهر لا يصح بيع لبن الرجل اذ لا يحل شر به بحال مردود بأنه مبني على
 الضعيف أنه نجس (والمتنجس الذي لا يمكن تطهيره) بالغسل (كأنخل واللبن وكذا الدهن في الاصح) لتعذر
 تطهيره كما مر بدليله وأعاد هنا ليسين جريان الخلاف في صحته بناء على امكان تطهيره وان كان الاصح
 منه أنه لا يصح فلا تسكرار خلافا لمن زعمه وكما تنجس وامكان طهر قليله بالمكثرة وكثيره بزوال النجس
 كما يمكن طهر الخمر بالخلل وجليد الميتة بالانديباغ وكما جرح بربل لا دار بنيت به لانه فيها تابع لا مقصود
 وأرض سميت بنجس ولا قن عليه وشتم وان وجبت ازالته وما يطهره الغسل كثوب تنجس بما لا يستر شيئا
 منه ويصح بيع القز وفيه الدود ولو مينا لانه من مصلحته (الثاني النفع) به شرعا ولو لا كنجس صغير لان
 بذل المال في غيره سفيه وأخذ كل له بالباطل (فلا يصح بيع الحشرات) وهي صغار دواب الارض
 كفأرة ولا عبرة بمناقعتها المذكورة في الخواص ويستثنى نحو بوع وضب مما يؤكل ونخل ودود قز
 وغلق لمنفعة امتصاص الدم (ولا يبيع) (كل) طير و (سبع لا ينفع) لخصوصه أو قتال أو حراسة
 كالقواسق الخمس وأسود ذئب ونمر لا يرعى تعلمه الصيد لكبره مثالا بخلاف نحو فهد لاصيد ولو بان يرعى
 تعلمه له وفيل لقتال وفرد لخراسة وهرة أهلية لدفع نحو فأر ونحو غنديل للانس بصوته وطاوس
 للانس بلونه وان زيد في ثمنه لاجل ذلك اما الهر الوحشي فلا يصح بيعه الا ان كان فيه منفعة كهر الزباد
 وقدر على تسليمه بحبه أو ربطه مثلا (ولا) يبيع (حيتي) نحو (الحنطة) أو الزبيب ونحو عشرين
 حبة خردل وغير ذلك من كل ما لا يقابل بمال عرفا في حالة الاختيار لا تنقضاء النفع بذلك لقلته ومن ثم لم يضمن
 وان حرم غصبه ووجب رده وكفر مستحله وعده مالا يضمه لغيره أو لنحو غلاء لا أثر له كالا صطياد بحبة
 في قنح (وآلة اللهو) المحرم كشبابه وطيور وصنم وصورة حيوان ولو من ذهب وكتب علم محرم
 اذ لا نفع بها شرعا نعم يصح بيع نرد صلح من غير كبير كلفة فيما يظهر يادق للشرط فنج كحارية غناء محرم
 وكبس نطاق وان زيد في ثمنه لذلك لان المقصود اصاله الحيوان (وقيل يصح في الآلة) أي بيعها (ان
 عذر ضاها مالا) ويرد أنها ما دامت به ميتة لا يقصد منها غير المعصية وبه فارق صحة بيع اناء النقد قبل
 كسره وانما لم يصح بيع صنم من نقد مطلقا لانه لا يباح بحال وصح بيع النقد للمذنب عليه الصور
 لانها غير مقصودة منه بوجه والمبراد ببقائها بهيئتها أن تكون بحالة بحيث اذا أريد منها ما هي له لا تحتاج
 لصنعة وتعب أخذ ما يأتي في الغصب فتعبر بعضهم هنا بجل بيع المركبة اذا فلت تركبها بتعين حمله
 على فلت لا تعود بعده أهيتها بالاجساد كركابه وفي الحاق الصليب به أو بالصنم تردد نتيجة الثاني ان أريده
 ما هو من شعارهم المخصوصة بتعظيمهم والاول ان أريده ما هو معروف (وإصح بيع المساء على الشط

(قوله) خمسة الى المتن في النهاية
 (قوله) ويرد بأن اغناؤها الخ قد
 يقال ليس الكلام في ذكرها حتى
 يرتجبا أفاده وانما الكلام في
 في عدتها بشرط استعلا مع ان الضم
 أولى من النشر (قوله) يعني المسكر
 الى قول المصنف الثاني في النهاية
 (قوله) أو الزبيب الى قول المصنف
 ويصح بيع المساء في النهاية الا قوله
 وانما لم يصح بيع صنم الى قوله والمراد
 ببقائها

والتراب بالهجرة) من حازهما (في الأصح) لظهور النفع فيها وان سهل تحصيل مثلها ولو اختصا
بوصف زائد صح قطعاً ويصح بيع نصف دار شائع بمثلها الآخرون من فوائده منع رجوع الوالد أو بائع
المفلس * فرع * من المنافع شرعاً حق الممر بأرض أو على سطح وجاز ككما يأتي في الصلح تملكه
بالعوض على التأييد بلفظ البيع مع أنه محض منفعة إذ لا تملك به عين للعاجلة إليه على التأييد ولذا جاز
ذلك بلفظ الاجارة أيضاً دون ذكر مدة ولا يصح بيع بيت أو أرض بلا ممر بأن اختلفت من جميع الجوانب
بملك البائع أو كان له ممر ونفاه أو بملك المشتري أو غيره لعدم الانتفاع به حالاً وان أمكن اتخاذ ممر له
بعد ويفرق بينهما وبين ما مر في الحش الضيق بأن هذا صالح للانتفاع به حالاً فلم يكتف فيه بالامكان بخلاف
ذلك وفارق ما ذكرنا أولاً مالو باع دار واستثنى لنفسه بيتاً منها فإن له الممر إليه ان لم يتصل البيت بملكه
أو شارع فإن نفاه صح ان أمكن اتخاذ ممر والافلا بأن هذه استدامة ملكه وتلك فيها تنقل له ويعتبر
في الاستدامة ما لا يعتبر في الابتداء وإذا بيع عقار وخصص المرور إليه بجانب اشترط تعيينه فلو اختلف
بملكه من كل الجوانب وشرط للمشتري حق المرور إليه من جانب لم يعنه بطل لا اختلاف الغرض
باختلاف الجوانب فإن لم يخصص بأن شرطه من كل جانب أو قال بحقها أو أطلق البيع ولم يتعرض
للمرخص وممر إليه من كل جانب نعم في الأخيرة محله ان لم يلاصق الشارع أو ملك المشتري والامر منه فقط
وظاهر قولهم فإن له الممر إليه أنه لو كان له ممر ان تخير البائع وقضية كلام بعضهم تخير المشتري وله اتجاه
فان التصدر مرور البائع للملكه وهو حاصل بكل منهما وظاهر ان محله ان استوى باسعة ونحوها والاتعين
مالا ضرر فيه ويؤخذ من هذا وقولهم لا اختلاف الغرض باختلاف الجوانب أن من له حق المرور
في محل معين من ملك غيره لو أراد غيره نقله الى محل آخر منه لم يجز الا برضا المستحق وان استوى الممران
من سائر الوجوه لان أخذه بدل مستحقه معاوضة وشرطها الرضا من الجانبين ثم رأيت بعضهم أفتى بذلك
فمين له مجرى في أرض آخر فأراد الآخر أن ينقله الى محل آخر منها مساو للأول من كل وجهه وانقل
الغري افتاء الشيخ تاج الدين فمين له طريق بملك غيره فأراد المالك نقلها لموضع لا يضر بالجوار ونظر فيه
قال الامر كمال من النظر ثم استدلل للنظر ولو اتسع الممر برأه على حاجة الممرور فلهل للمالك تضييقه بالبناء
فيه لانه لا ضرر حالاً على الممرار أولاً لانه قد يزدحم فيه مع من له الممرور وغيره من المالك أو ممر آخر كل
محتمل والذي يظهر الجواز ان علم أنه لا يحصل للممرار ضرر بذلك التضييق وان فرض الازدحام فيه والافلا
(الثالث امكان) يعني قدرة البائع حراً على (تسليمه) للمشتري من غير كبير كلفة واقصر
عليه هنا لانه محل وفاق وسيد كرمحل الخلاف وهو قدرة المشتري على تسليمه ممن هو عنده وذلك لتوقف
الانتفاع به على ذلك ولا ترد صحة في نحو نقدي غير وجوده لصحة الاستبدال عنه كما يأتي وفي بيع نحو مغصوب
وضال ممن يعتق عليه أو يعاضها بقوة العتق مع أنه يعتقر في الضمني ما لا يعتقر في غيره (فلا يصح بيع
الضال) كغيره بنحو طير سائب غير نخل ونخل ليست أمه في الكوارة ونحو سبيل بركة واسعة يتوقف أخذه
منها على كبير كلفة عرفاً (والآبق) وان عرف محله ويختص بالآدمي (والمغصوب) ولو لمنفعة العتق
للجحر عن تسليمها وتسليمها حالاً لوجود حائل بينهما وبين الانتفاع مع امكانه فلا ترد صحة شراء الرمن لمنفعة
العتق (فان باعه) أي المغصوب ومثله الآخران أو ما ذكر في شمل الثلاثة (لقادر على انتزاعه) أورده
(صح على الصحيح) حيث لا مؤنة لها وقع بتوقف قدرته عليها باليسر وصوله اليه حينئذ ولو جهل القادر نحو
غصبه عند البيع واحتاج لمؤنة أولاً لانه يعتقر عند الجهل ما لا يعتقر عند العلم أو طرأ عجزه بعده تخير
للاطلاع على العيب في الاولى وحدوثه قبل القبض في الثانية فان اختلفا في العجز حلف المشتري ولو قال
كنت أظن القدرة فبان عدمها حلف وبان عدم انعقاد البيع (ولا يصح بيع) ما يعجز عن تسليمه

(قوله) لظهور النفع الى الفرع
في النهاية (قوله) ولا يصح بيع الى
قوله ولما نقل الغري في النهاية
الا قوله ويفرق الى قوله وفارق
(قوله) أو كان له ممر كذا
في أصله رحمه الله وقد يقال اللان
تأخيره عن قوله أو بملك المشتري
فلنأمل (قوله) فإن له ممر الخ أي فان
اتصل بأحدهما فلا مرد له وهل
يكفي في الاتصال بمطلق التلاصق
أو يشترط النفوذ بالفعل محل تأمل
(قوله) فان نفاه صح الخ أي فان نفاه
في صورة ثبوت الممرور له وهي حالة
عدم الاتصال بملكه أو شارع
ويظهر أن الموت كل شارع وذلك
بأن يتصل بملك الغري أو وقف
خاص أو عام كمنعك ورباط
وحيث قد المراد بالامكان المقترن
بالفعل بأن يكتف بملك ويرضى
صاحب الملك ببيع حق الممر
أو يكتفي بمطلق الامكان وهل يكتفي
بامكان الاستئجار ليعتد البيع
كالوقف أو لا ينبغي أن يراجع جميع
ذلك ويحزر (قوله) ولما نقل الغري
افتاء الشيخ الا نسب أن يقال ان
الشيخ تاج الدين أفتى لسلامة نظراً
ويقال ونظيره لسلامة الافتاء (قوله)
قدرة الى قول المصنف فان باعه
في النهاية (قوله) فان اختلفا الى المتن
في النهاية (قوله) ما يعجز الى قوله تنبيهه
في النهاية

أو تسلمه شرعا كذبح في بناء وفص في خاتم (نصف) مثلا (معين) خرج الشائع لا تنفاه انما علة المال عنه (من الاناء والسيف) ولو حقيرين لبطلان تنفعهما بكسرهما (وتخوفاهما) مما تنقص قيمته أو قيمة الباقي بكسره أو قطعة تنقصا يحتفل بمثله كثوب غير غليظ وكبدار أو اسطوان فوقه شيء أو كاه قطعة واحدة من نحو طين أو خشب أو صفوف من لبن أو آجر ولم تجعل النهاية صفا واحدا اذ تنقص الباقي حينئذ من جهة انفراده كأحد زو جي الخف وهو لا يؤثر لا مكان استندرا كوه وكسبه بمعنة من سفينة وجزء معين من حي لا مذكي وذلك للعجز عن تسليم كل ذلك شرعا لتوقفه على ما ينقص ماله وقد ينبتنا عن انصاعة المال وفارق بيع نحو أحد زو جي الخف وذراع معين من أرض لا يمكن بل سهولة تدارك نقصهما ان فرض ضيق مرافق الأرض بالعلامة ~~بشيء~~ هل يضبط الاحتفال هنا بما في نحو الوكالة والخبر من اغتفار واحد في عشرة لا أكثر إلى آخر ما يأتي أو يقال الامر هنا أوسع ويفرق بأن الضياع هناك محقق فاحتبط له بخلافه هنا كل محتمل وهل المراد النقص بالنسبة لمحل العقد وان خالف سعره سعر بقية أمثاله من البلد أو بالنسبة لأغلب محالها كل محتمل أيضا ولو قيل في الأولى بالأول وفي الثانية بالثاني لم يبعد (ويصح) البيع للبعض المعين (في الثوب الذي لا ينقص بقطعه) كغليظ السكر بأس (في الأصح) وفي النفيس بطريقة هي موافقة لما على شراء البعض ثم يقطع الباقي ثم يعقدان فيصح اتفاقا واعتقلا القطع مع كونه نقصا واحتمال أن لا يقع شراء لأنه لم يلجأ إليه بعقد وانما فعل رجاء الرجوع بينهما ففرق (ولا) يصح بيع عين تتعلق بها حق يفوت بالبيع لله تعالى كما تعين للطهر أو لآدمي كثوب استحق الاجر بحسبه لقبض أجرة قصره مثلا أو تمام العمل فيه وكأرض أذن مالكها في زرعها فخرها المأذون له وقلع شجرها أو أقام زبرها فلا يصح بيع المالك لها ولا رهنها قبل رضائه في عمله باعطائه مقابله وهو ما زاد من القيمة بسببه كما هو ظاهر وذلك لتعذر الانتفاع بها بدون ذلك العمل المحترم المتعلق بها ونحو (المرهون) جعل بعد القبض أو شرعا من غير مرتبه (بغير إذن مرتبه ولا) القن (الجاني المتعلق برقبته مال) لكونه جني خطا أو شبهة عمد أو عمد أو عني على مال أو تلف مالا أو تلف ماسرقة مثلا لغير الجاني عليه بغير إذنه كما أرشد إليه ما قبله (في الاظهر) لتعلق حقهما بالرقبة ومحل الثاني ان بيع لغير غرض الجناية ولم يفده السيد ولم يحتفظه وهو موسر والأصح لا تنقل الحق لذمته في الأخيرة وان جازله الرجوع مادام القن باقيا بملكه على أو صافه فان باعه بعد اختياره الفداء وقبل رجوعه عنه أجبر على أداء اقل الامرين من قيمته والارش فان تعذر رقبته أو تأخر رقبته أو صبره على الحبس فسخ البيع وبيع في الجناية (ولا يضر) في صحة البيع (تعلقه بذمته) كأن اشترى فيها بغير إذن سيده وأتلفه أو كسبه كونه زوجه لا تنفاه تعلق الدين بالرقبة التي هي محل البيع (وكذا) لا يضر (تعلق القصاص) برقبته (في الاظهر) لرجاء السلامة بالعفو كرجاء عصمة الحربى والمرد وشفاء المريض بل لو تختم قتله كما طاع طريق قتل وأخذ مالا كان كذلك نظر الحالة البيع أما تعلقه ببعض أعضائه فلا يضر قطعا (الرابع المالك) في المعقود عليه التام فخرج بيع نحو المبيع قبل قبضه (لمن) يقع (له العقد) من عاقد أو موكله أو موليه فدخل الحاصكم في بيع مال الممنوع والمقتطع لما يخاف تلفه والظافر بغير جنس حقه والمراد انه لا بد أن يكون مملوكا لا أحد الثلاثة (فبيع الفضولي) وشراؤه وسائر عقود في عين لغيره أو في ذمة غيره بأن قال اشترته له بألف في ذمته وهو من ليس بوكيل ولا ولي عن المالك (باطل) للخبر الصحيح لا يبيع الا فيما ملك لا يقال عدوله عن التعبير بالعاقدة الى من له العقد أى الواقع كما علم مما تقرروا أن أقادما ذكر من أنه يشمل العاقد وموكله وموليه لكن يدخل فيه الفضولي ومراده اخراجه فان العقد يقع للمالك موقفا على اجازته عند من يقول بصحته لا نأقول المراد من يقع له العقد بنفسه وعلى القديم

(قوله) للبعض المعين الى قوله
وكأرض في النهاية (قوله)
جعل بعد الى المن في النهاية (قوله)
عدوله الى قوله بنفسه في النهاية

وقول البغوي فيمن باع نصيبه من مشترك وهو مجهول كنهه لا يصح لأنه مجهول لكن قطع القفال بالجملة
وجرى عليها في البحر فقال باع جميع المشترك وهو لا يعلم مقدار حصته ثم عرفه صح لان ما تناوله
البيع لفظاً معلوم ويدل له قول الاصحاب لو ظهر استحقاق بعض عبد باعه صح في الباقي ولم يفتلوا بين
أن يعلم البائع مقدار نصيبه فيه أولاً انتهى والذي يتجه ترجيحه كلام البغوي ومعرفة البائع قدر حصته
بعد البيع لا تفيد لما تقرر ان الجهل عند البيع مؤثر وان عرف بعد وما ذكره عن كلام الاصحاب
لا دليل فيه لانه حال البيع لم يكن جاهلاً بقدر حصته في ظنه وهو كاف وان اختلف كما مر في مسألة
الزجاجة فان قلت مخرجها لو قال بعثت الثمرة بألف الا قدر ما يخص مائة وأراد بما يخصه نسبتبه
من الثمن اذا وزعت عليه الثمرة صح للعلم به حال البيع لان المنسوب اليه معاوم وهو الثمن ومن ثم كان
ذلك استثناء للعشر قلت قد علمت من تعليلهم الفرق بين ما هنا ومثلتنا وهو ان الثمن المنسوب اليه
معلوم حال العقد والاستثناء منه لكونه يمكن معرفته لا يصير مجهولاً بخلافه في مثلتنا فان الثمن فيها
مجهول حال البيع ابتداء فكان الابهام فيه أخف فتأمل (فبيع) اثنين عبديهما الثالث ثمن من
غير تخصيص كل منه بقدر معين وبيع (أحد التوبين) او العبدين مثلاً وان استوت قيمتهما
(باطل) كالبيع بأحدهما كذلك للجهل بعين المبيع أو الثمن وقد تغني الاضافة والاشارة عن التعيين
كداري وليس له غيرها وكهذه الدار وان غلط في حدودها وفي البحر لو قال بعثت حق من هذه
الدار وهو عشرة أسهم من عشرين سهماً وحقه منها خمسة عشر صح البيع في عشرة انتهى وظاهره أنه
لا فرق بين أن يعلم ان حقه ذلك أو يحمله لانه يصدق على العشرة أنها حقه فيطبق الجملة التفصيل
ومن ثم أفتى ابن الصلاح في صك فيه جملة زائدة وتفصيل أنقص منها بأنها ان تقدمت عمل بها لا مكان
الجمع بكون التفصيل لبعضها وان تأخرت فان قيل فجمع ذلك كذا حكم بالتفصيل لانه المتيقن أي
وان لم يقل ذلك حكمها كما هو ظاهر (ويصح بيع صاع من صبرة) أو من جانب معين منها وهي طعام
مجمع والمراد منها هنا كل مماثل الاجزاء بخلاف نحو أرض وثوب (تعلم صيغاتها) للتعاقدين لعدم الغرر
وتنزل على الاشاعة فاذا تلف بعضها تلف بقدره من المبيع (وكذا ان جهلت) صيغاتها لهما أولاً أحدهما
يصح البيع (في الاصح) لعلها بقدر المبيع مع تساوي الاجزاء فلا غرر وينزل على صاع منهم حتى
لو لم يبق منها غيره تعين وان صب عليها مثلاً أو أكثر كما قاله الرافعي ويظهر ان محله ما لم يتغير المصوب
وذلك لتعذر الاشاعة مع الجهل فللبائع تسليمه من أسفلها وان لم يكن مرئياً ذرؤية ظاهر الصبرة كروية
كلها وفارق بيع ذراع من نحو أرض مجهولة الذرع وشاة من قطيع وبيع صاع منها بعد تفريق صيغاتها
بالكيل أو الوزن بتفاوت اجزاء نحو الارض غالباً بأنها بعد التفريق صارت اعياناً متميزة لا دلالة
لاحداهما على الاخرى فصار كبيع أحد التوبين ومحل النجاسة هنا حيث لم يرد اصاعاً معاً منها أو لم يقل
من باطنها أو الاصاعاً منها وأحدهما مجهول كليلها للجهل بالمبيع بالكلية وحيث علم أنها تقي بالمبيع اما اذا
لم يعلم ذلك فلا يصح البيع للشك في وجود ما وقع عليه مخرج به الماوردى والغارق وغيرهما وفيه نظر لان
العبارة هنا بما في نفس الامر فحسب فلا أثر للشك في ذلك اذا تعبد هنا بالذي يتجه أنه متى بان أكثر منها
كبعثت منها عشرة فبان تسعة بان بطلان البيع وكذا اذا بان اسواء لانه خلاف صريح من
التبعية بل والابتدائية وفي بيعها مطلقاً لا أن يكون بمحلهما ارتفاع أو انخفاض والا فان علم أحدهما
ذلك لم يصح كسمن بظرف مختلف الاجزاء دقة وغلظ لم يره قبل الوضع فيه لعدم احاطة العيان بها وان جهلا
ذلك فان ظن تساوي المحل أو الظرف صح وخير من حقه النقص قال البغوي وغيره ولو كان تحتها حفرة
صح البيع وما فيها للبائع والفرق بين الحفرة والانخفاض واضح (ولو باع بملى) أو ملى (ذا البيت حنطة

(قوله) أن يعلم البائع أي البيع (قوله)
في ظنه لانه طان استحقاقه لجميعه
(قوله) اذا وزعت عليه الثمرة أي
مثلاً والمراد المبيع (قوله) ومثلتنا
وهي سديس عشر تسع (قوله) فبيع
اثنين الى قوله وفي البحر في النهاية
(قوله) وقد تغني الاضافة والاشارة
عن التعيين مقتضى صديقه أن نحو
هذه الدار لا تعين فيه وهو محمل
تأمل (قوله) ان تقدمت الخ قد يقال
قياس ذلك ان يقال في مسألة البحر
صح الجميع لتقدم الجملة وهو قوله
حتى على التفصيل وهو قوله وهو
عشرة أسهم فتأمل (قوله) أو من
جانب معين الى قوله كما قال الرافعي
في النهاية (قوله) أو الاصاعاً منها التأمل
تصوير التعبير في صاع منها (قوله)
وفي بيعها الى قوله والفرق في النهاية
الا قوله كسمن الى قوله وان جهلا

(قوله) وأحدهما مجهول الى
 قول المصنف ولو باع بتقد في النهاية
 (قوله) أى بلمد البيع الى قوله بل
 لو أخرج في النهاية (قوله) وإنما لم يصح
 الى المتن في النهاية (قوله) أو غرضان
 الى قوله وان كان أحدهما صحيحا
 في النهاية (قوله) ويجوز أنه عامل
 الى قوله وفي عدم صحة السلم في النهاية
 الا قوله المعلوم قدره ما وان جهل
 قدرها الظاهر (قوله) قدره
 والموجود في الاصل قدرها

(قوله) وأحدهما مجهول الى
 قول المصنف ولو باع بتقد في النهاية
 (قوله) أى بلمد البيع الى قوله بل
 لو أخرج في النهاية (قوله) وإنما لم يصح
 الى المتن في النهاية (قوله) أو غرضان
 الى قوله وان كان أحدهما صحيحا
 في النهاية (قوله) ويجوز أنه عامل
 الى قوله وفي عدم صحة السلم في النهاية
 الا قوله المعلوم قدره عما وان جهل
 قدرها الظاهر (قوله) قدره
 والموجود في الاصل قدرها

المسائل المختلفة بغيره انما يتركيب نعم بحث اوزر رعتان الماء لوقته عند خلطه بالبن لئلا يفسد وكونه كان بقدر
 الحاجة صح لانه حينئذ تخلط غير المسألة به لتركيب وفي عدم صحة السلم والقرض في الجواهر والخطة
 المختلفة بشيء مع صحة بيعها معية واذا جازت المعاملة بها حمل المطلق عليها اذا كانت هي الغالب وهي
 مثالية فتضمن بمثلها حيث ضمنتمت بمعاملة أو تلف لا بقيمتها على المعتمد الا ان قد المثل وحينئذ فالمعتبر
 فيها يوم المطالبة الا ان علم سببها الموجب لها كالغصب فيجب أقصى قيمتها والاتلاف فتجب قيمة يوم التلف
 وحيث وجبت القيمة أخذت قيمة الدراهم ذهباً وعكسه (ويصح بيع الصبرة) من أي نوع صكات
 (الجهولة الصبيحان) والقطيع المجهول العدد والارض أو الثوب المجهول الذرع (كل) بالنسب على
 القطع لا متاع البدلية لفظاً ومحللاً لان البدل يصح الاستغناء عنه أما بدل الاشتغال فواضح بل شرطه
 عدم اختلال الكلام لو حذف البدل وأما بدل الكل فلو ازيل حذف المبدل منه عند ابن مالك وغيره
 كالاخفش وهنا لا يصح الاستغناء عن الاول ولا عن الثاني لان الشرط ذكر كل من الصبرة وكل صاع
 بدرهم وحينئذ التقدير على القطع ويصح بيع الصبرة المذكورة مع ذكره كل صاع بدرهم عقب ذكرها
 ووجه التقييد بهذه المعية قدما يتوهم من عدم الجهة لجهالتها وجهالة الثمن كما يفيد تعليمهم الآتي
 بتيجه بما قررت به وجهه النصب يدفع زعم أنه على المفعولية لبيع وجهه اندفاعه استلزامه أنه مفعول
 ثان وواضح أنه لا يصلح له لانه عين المفعول الاول الذي هو الصبرة في الحقيقة وانما غاية أنه تفصيل له واعلم
 أنه يترتب على ما تقرر أنه لا بد من ذكرهما أعني الصبرة وكل صاع بدرهم أنه لو اقتصر على بيعك كل
 صاع بدرهم أي وأشار الى الصبرة بخويده لم يصح وهو متجه ويؤيده فرقيهم بين الجهة هنا وعدمها في بيعك
 من هذه كل صاع بدرهم أو كل صاع بدرهم من هذه بأنه في هذه لم يصف البيع لجميع الصبرة بل لبعضها
 المحتمل لاقبال والكثير فلا يعلم قدر المبيع تحقيقاً ولا تخميناً بخلافه في مسألة المتن وحينئذ فبحث بعضهم
 الجهة في صورة الاقتصار المذكورة غير صحيح لاسيما مع حذفه قولي أي وأشار الخ لانه فيها لم يصف البيع
 لجميع الصبرة فكان قوله كل صاع بدرهم غير مفيد لتعيين المبيع ومثل تلك الإشارة هنا غير مفيدة تعييناً له
 كما هو واضح ويؤخذ من الفرق المذكور صحة بيعك هذه الصبرة كل صاع منها بدرهم ولا يضرد
 من هنا لان اضافة البيع لجميع الصبرة تلغى النظر للتبعيض الذي تفيد ويؤيده ما أفاده ذلك الفرق أيضاً
 ان محل البطلان في بيعك منها كل صاع بدرهم ان نوى عن التبعيض أو أطلق بخلاف ما لو أراد بها البيان
 فيصح لان التقدير حينئذ شياً هو هذه فتأمل (صاع) أو رأس أو ذراع (بدرهم) لشاهدة المبيع
 وجهالة الثمن زالت بتفصيله فلا غرر كالمبيع بجزاف مشاهد ويتجه فيما اذا خرج بعض صاع صحة
 البيع فيه بحصته من الدرهم وفارق بيع القطيع كل شاة بدرهم فبقى بعض شاة بأن خرج باقيها غيره
 فان البيع يبطل فيه بأنه يتسامح في التوزيع على المثلي لعدم النظر فيه الى القيمة بما لم يتسامح به
 في التوزيع على المتقوم ومن ثم لو قال بيعك هذا القطيع أو الثياب مثلاً كل اثنين مثلاً بدرهم بطل لان
 فيه توزيع الدرهم على قيمته ما وهي مختلفة غالباً فيؤدي الجمل وخرج ببيع الصبرة ببيع بعضها كالموابع
 منها كل صاع بدرهم فلا يصح للجمل (ولو باعها) أي الصبرة ومثلها ما ذكرناه (بمائة درهم كل صاع)
 أو رأس أو ذراع (بدرهم صاع) البيع (ان خرجت مائة) لموافقة الجملة التفصيل فلا غرر (والا)
 تخرج مائة بل أقل أو أكثر (فلا) يصح البيع (على الصحيح) لتعذر الجمع بينهما واعتراض حكما
 وخلافاً بأن الأكثرين على الجهة وبأنها هي الحق اذا تعذر بل ان خرجت مائة فالزيادة للمشتري ولا خيار
 للبائع لرضاه ببيع جميعها أو ناقصة خير المشتري فان أجاز فبالقطر ويؤيده ما لو باع صبرة برصبرة
 شعير مكيلة فان البيع يصح وان زادت احدهما ثم ان توافقاً فذاك والافسخ وقرق الاولون بأن الثمن

(قوله) واذا جازت المعاملة الى قوله على
 المعتمد في النهاية (قوله) وحيث وجبت
 الى المتن في النهاية (قوله) بخلاف
 ما لو أراد بها البيان قد يلزم عليه
 حذف المبين وتقديره وينبغي أن
 يرجع في فقه (قوله) ويتجه فيما
 الى قوله وفارق في النهاية (قوله)
 فان خرجت مائة أطلقوا الزيادة
 والنقص هنا وفيما يأتي من تطايره
 فهل هو على الإطلاق أو محمول على
 ما لا يقع من التفاوت بين الكليتين
 غالباً أو ما يقع بين الكليتين فقط
 كما ذكره في مواضع ينبغي أن يحترز
 (قوله) ويؤيده ما لو باع الى المتن
 في النهاية الا قوله ومرة صحة الى قوله
 ولا يصح

على وجه الخصوص في قولهم في كل واحد من هذه النسخة من الكتاب
 أو النقص يلحق قوله بمائة أو كل صاحب منكم فاطل ويختار البائع في الزيادة والشعري في النقص أيضا
 في بيعه هذا على أن قدره كذا فزاد أو نقص والمشتري فقط ان زاد فان نقص فعلى وان زاد فليشأن أجاز
 فبكل الثمن وانما لم يختار البائع هنا في الزيادة لأنها داخل في البيع كدليل عليه كلامه ويؤيده ما مر في على ان إلى
 نصفه انه على الا نصفه فكذلك المعنى هنا بعينه هذا الذي قدره كذا او ما زاد عليه فهو مخرج ولو اعتد بطرح
 شيء عند نحو الوزن من الثمن أو البيع لم يخل بذلك العادة ثم ان شرط ذلك في المقد بطل وعليه يتحمل كلام
 المجموع والافلاومر صحة بعينه هذا كذا على أن لا يفسد لانه معنى الا نصفه فيأتي نظيره هنا ولا يصح
 بيعه ثلاثة أذرع مثلا من أرض ليضربها ويأخذ ثلثها لانه لا يمكن أخذ ثلثها بالثلاثة إلا بأكثر منها وبأكثر
 في اختلاف المتابعين أن المزارع يحول على ملأ (ومتي كان العوض) الثمن أو الثمن (معنا) أي
 مشاهدا (كفت معاينته) وان جهلا قدره لان من شأنه أن يحيط التخمين به نعم يكره بيع مجهول نحو
 الكيل جرفا لانه يقع في التدم لتراكم الصبرة بعضها على بعض غالبال المذروع لانه لا تراكم فيه (والاظهر
 أنه لا يصح) في غير نحو القناع كالمز (بيع الغائب) الثمن أو الثمن بأن لم يره أحد العاقدين وان كان حاضرا
 في مجلس البيع وبالقافي وصفه أو معه بطريق التواتر كما في أو رآه لولا في ضوء ان ستر الضوء
 لونه كورق أبيض فيما يظهر فان قلت مخرج ابن الصلاح بأن الرؤية العرفية كافية وهذا منها وعبارته
 لو طلب الرد بعيب في عضو ظاهر قال لم أره الا الآن فله الرد لان رؤية المبيع لا يشترط فيها التحقق بل تكفي
 الرؤية العرفية قلت ليس العرف المطرد ذلك على ان كلامه مقيد بما اذا لم يكن العيب ظاهرا
 بحيث يراه كل من ينظر الى المبيع وحينئذ فالمراد بالرؤية العرفية هي ما يظهر للناظر من غير مزيد تأمل
 ورؤية نحو الورق ليل في ضوء يستمر معرفة بياضه ليست كذلك أو من وراء نحو زجاج وكذا ماء صاف
 الا الأرض والسجل لان به صلاحهما وصحت اجارة أرض مستورة جماع ولو كدر لانها أوسع لقبولها
 التأقيت وورودها على مجرد المنفعة وذلك للهي عن بيع الغرر ولان الرؤية تقيد بالم تقده العبارة كما يأتي
 (والثاني) وبه قال الاثمة الثلاثة (يصح) البيع ان ذكر جنسه وان لم يراه (ويثبت الخيار) للمشتري
 وكذا البائع على خلاف فيه (عند الرؤية) حديث فيه ضعيف بل قال المدارقطنى باطل وكالبيع الصلح
 والاجارة والرهن والهبة ونحوها بخلاف نحو الوقف (و) على الاظهر (تكفي) في حصة البيع (الرؤية
 قبل العقد فمالا) يظن أنه (يتغير غالبا الى وقت العقد) كإرض وآنة وحيد ونحوها نظر الغلبة
 بقائه على ما رآه عليه نعم لا بد أن يكون ذا كسر حال البيع لا وصافه التي رآها كما عني اشترى
 ما رآه قبل العي والالم يصح كما قاله الماوردي وأقره المتأخرون وقول المجموع انه غير يب أي تقلا على
 أن غيره صرح به أيضا لا مدرك اذا التسميان يجعل ماسبق كانه عدم فينفوت شرط العلم بالمبيع فلا بنا في تصح
 غيره له وجعله تقيد الاطلاقهم وانصر بعضهم له ضعفه يجعلهم التسميان غير دافع الحكم السابق
 في مسائل منها لو أنكر الموكل النكاحه تسميان لم يكن عزلا ولو نسي فأكمل في صومه أو جامع في احرام لم يفسد
 وبأنه لو رأى المبيع ثم التفت عنه واشترى غافلا عن أوصافه صح ويرد بان مدار العزل على ما يشعر بعدم
 الرضا بالتصرف وبطلان الصوم والحج على ما ينافي ما محافيه تعد ولم يرد ذلك ومدار البيع على عدم
 الغرر وبأن تسميان يقع فيه وما ذكر في الفرع الاخير هو من محل النزاع فلا يستعمل به وبفرض ان المنقول
 فيه ما ذكره الغرر فيه ضعيف جدا فلا يلتفت اليه ويبحث بعضهم أنه لو رأى الثمرة قبل بدو الصلاح
 ثم اشتراها بعدد ولم يره الم يصح وان قررت المدة أي لانه يتغير بنحو اللون في مكان أولى مما يغلب

(قوله) فان الزيادة يلحق ان زاد
 البائع على قوله بعينه هذا على ان
 قدره الخ (قوله) فان نقص الخ فيختص
 المشتري في صورة النقص بين الفسخ
 والاجارة بكل الثمن ويلحق قول
 البائع فان نقص فعلى وكان وجهه
 أنه صيغة وعد وأما الزيادة فليس
 دخولها لقوله وان زاد فلك وانما
 دخولها لشمول قوله بعينه هذه لها
 (قوله) نحو الكيل كالوزن والعقد
 (قوله) الثمن أو الثمن الى المشتري
 في النهاية (قوله) جنسه ونوعه
 كتركه أو محلي (قوله) فيما لا يظن
 أنه الخ صادق بما لو شك في انه منها
 يتغير أو مما لا يتغير ويؤيده ما سبق في
 في توجيهه عبارة الأوزار من قوله لان
 الاصل عدم المانع فليراجع (قوله)
 كإرض وآنة الى المشتري في النهاية
 (قوله) لطول مدة الى قوله تنبيه
 آخرهم جدا في النهاية

(قوله) استيقظوا من كلام مير واحد
الح من الشيخ عوفى الاستقبال
في مسئلة تصريح بها مشهورة
في كلامهم ابن قاسم وقيل بوجه
كلام الشارح بأن مقصوده الإشارة
الى أن من المحققين من صرح بها
واستطاعها كالشيخ عبد التاشر
ومنهم من لم يصرح بها لكنها تؤخذ
من كلامه بطريق الاستقبال فقوله
تعالى الشيخ عبد القاهر قد علق
بإستقامتها أى إقديت بالشيخ عبد
التاشر أى مثالا فى التصريح بها
واستطاعها من كلام من لم يصرح
بها من المحققين فحاصله أنى لم
أخذها عن المصريحين بها كالشيخ
الذكور على سبيل التقليد
الصرف بل على سبيل التبيين
لأنها من كلام المحققين وهذا
على سبيل التثبت بنعمة الله عليه
عجزنا الله وإياهم بإحسان به
وأسبل علينا وأعلمهم ذيل ستره
(قوله) أى اتقاء الغيرة سحر المنى
بالأمر بعبارة المصنف وقوله غالبا
لأنه لعله فى التفسير واتما هو
مطلق بما قبله

في حكمة البيع (و قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حكمة البيع) ان دل على باقية كظواهر الصبرة من شح الخبز والجوز والادقنة
 والمسلات والتمر الجوزة أو الكيس في نحو قورصة والقطن في حبل والبر في بيت وان رأه من كثرة لان
 الغالب استواء طاهر ذلك وباطنه فان تخالفا تخبر وكذلك تكفي رؤية أعلى المائعات في ظرف وفيها ولا يصح
 بيع شح مسل في فأرته معها أو دونها الا ان فرغها أو آورها أو آها فاعده ثم رأى أعلاه بعد علمها منه
 ويصح بيع نحو من رآه في ظرفه مع موازنة ان علمانه كل و كان لظرف قيمة وقبده بعضهم
 بما اذا قصد الظرف أخذ من تعليمهم البطالان بشرط بذل مال في مقابلة غير مال ويرد بان ذكره يشعر
 بقصد فلا نظر لعدم الخلف له لا يصح شيء موازنة بشرط حظ قدر معين منه بعد الوزن في مقابلة الظرف
 بخلاف شرط وزن الظرف وحظ قدره لا تنفاه الجحالة حينئذ ويبحث أن الطراد العرف بحظ قدر كشرطه
 غير صحيح كما روي ان أيد بكلام ابن عبد السلام وغيره وخرج بدل صبرة نحو رمان و بطيخ وعنب فلا بد من
 رؤية جميع كل واحدة وان غلب عدم تقاوتها وكذا تراب الارض ومن ثم لو باعه قدر ذراع طولا وعمقا
 من أرض لم يصح لان تراب الارض مختلف (و) تكفي رؤية بعض المبيع الدال على باقية نحو (انموذج)
 اضم الجوزة والميم وفتح المجمة (التمثيل) أي المتساوي الاجزاء كالجوز وهو ما يسمى بالعينة
 ثم ان أدخلها في البيع في صفقة واحدة صح وان لم يرد لها الى المبيع على المعتمد لان رؤيته كظواهر الصبرة
 وأعلى المائع في دلالة كل على الباقي وزعم أنه ان لم يرد اليه كان كبيع عين رأى أحدهما ممنوع
 لوضوح الفرق اذ ما هنا في المتماثل والعينان ليسا كذلك ومن ثم لو رأى ثوبين مستويين قيمة ووصفا
 وقدر اكنص في كراس فسرقي أحدهما مثلاً ثم اشترى الآخر ثاباً صح اذ لا جحالة حينئذ بجسه وان لم
 يدخلها في البيع لم يصح وان ردها للبيع لا يملكه المبيع ولا شيئاً منه (أو) ان (كان صواناً) بكسر أوله
 وضمه (للباقى خلقة) وان لم يدل عليه (كقشر) قصب السكر الاعلى وطلع النخل و (الرمان والبيض)
 وكذا القطن ليكن بعد تقطعه وانما لم يصح السلم فيه حينئذ لعدم انضباطه (والقشرة السفلى) وهي
 ما تكرر عند الاكل وكذا العليان لم تعقد (الجوز واللوز) لان بقاءه فيه من صلاحه وقشر القصب
 الاسفل قد عصى معه فصار كأنه في قشر واحد وتقيده كأمه بالخلق للاحتراز عن جلد الكلب فانه
 لا بد من رؤية جميع أوراقه وكذا الورق الباطن وان أو رد على طرده القطن في جوزه والدر
 في صدفة والمسل في فأرته وعلى عكسه الخشكان ونحوه والحقاق في كوزه والجبة المشوة بالقطن
 ليخلان بيع الاول مع ان صوانه بالخلق دون الاخر مع ان صوانها غير خلق وقد يحاب بأن الغالب في الخلق
 ان بقاءه فيه من مصلحة فأر يد به ما هو الغالب فيه ومن شأنه فلا يرد عليه شيء من ذلك وترد الأذرى
 في الحاق الفرش واللحف بالجبة ورجح غيره عدمه لان القطن فيه ماء تقصود لذاته بخلاف الجبة وفيه
 وقفة (وتعتبر رؤية كل شيء على ما يليق به) عرفاً وضبطاً في الصكا في بأن يرى منه ما يختلف معظم
 المالية باختلافه فيرى في الدار والبستان والحمام كل ما اشتملت عليه حتى البالوعة والطيور وجمري
 ما تدور به الرحاو في السفينة رؤية جميعها حتى ما في الماء منها كالثمل كلامهم لان بقاءه فيه ليس
 من مصلحتها وفي الامة والعبد ما عند اباين السرة والركبة كالشعر وفي المداينة جميع اجزائها
 لالسان حيوان ولو آدميا واسنانه واجزاء نحو قمرس قال غير واحد وباطن حافر وقدم خلافاً للآزر في
 ومن ثم أطلقوا أنه لا يشترط قلع النعل ويشترط في ثوب مطوى نشره ورؤية وجهه ان اختلفا
 كسباط وكل منقش والا ككبراس كفت رؤية أحدهما (والاصح ان وصفه) أي المعين الذي

(قوله) من نكحوا الحب الى قوله
 ولا يصح بيع نحو مسل في النهاية
 (قوله) وقيد بعضهم بما اذا قصد
 الظرف يظهر أن هذا القيد
 يفرض اعتياده بالنسبة الى حالة
 البطالان المعلوم بطريق المفهوم
 لا الى صورة النكاح المعلوم بطريق
 المنطوق فتأمل (قوله) نحو
 رمان الى المتن في النهاية (قوله)
 طولاً ينسحق وعرضاً (قوله) أي
 المتساوي الاجزاء الى المتن في النهاية
 لا قوله ومن ثم الى قوله وان لم يدخلها
 (قوله) ومن ثم لو رأى الخ لئلا
 وجه هذا البناء (قوله) وكذا القطن
 الى قوله وترد الأذرى في النهاية
 (قوله) القطن في جوزه أي قبل
 تقطعه بقدر ستة ما تقدم (قوله) عرفاً
 الى المتن في النهاية الا قوله خلافاً
 للآزر في (قوله) أي المعين الى قوله
 وروى في النهاية

في قوله (فوله) ويقول الى قوله قال في النهاية
 (قوله) مسلما الى ولا يصح انما
 في النهاية
 * (باب الربا)
 (قوله) بكسر الراء الى الف في النهاية
 (قوله) والنقد الى قوله نعم يكفي هنا
 في النهاية

في قوله (فوله) ويقول الى قوله قال في النهاية
 (قوله) مسلما الى ولا يصح انما
 في النهاية
 * (باب الربا)
 (قوله) بكسر الراء الى الف في النهاية
 (قوله) والنقد الى قوله نعم يكفي هنا
 في النهاية

في قوله (فوله) ويقول الى قوله قال في النهاية
 (قوله) مسلما الى ولا يصح انما
 في النهاية
 * (باب الربا)
 (قوله) بكسر الراء الى الف في النهاية
 (قوله) والنقد الى قوله نعم يكفي هنا
 في النهاية

(باب الربا)

بكسر الراء والقصر وفتحها والمد والفتح بدل من واو ويسكتب بماء بالياء وهو لغة الر زيادة وشرعا قال
 الرواني عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماس في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في
 البدلين أو أحدهما والاصل في تحريمه وأنه من أكبر الكبائر الكتاب والسنة والاجماع قيل ولم يمتثل في
 شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى في كتابه عاصيا بالحرب غير آسكه ومن ثم قيل أنه علامة على سوء
 الخساسة كإذاته أو لمساء الله فانه صغ فيها الايدان بذلك وتحرر عنه تعبدى وما أبدى له انما يصلح حكمة
 لا عملة وهو اما ربا فضل بأن يزيد أحد العوضين ومنه ربا القرض بأن يشترط فيه ما فيه نفع للقرض غير
 نحو الرهن أو ربا بد أن يفارق أحدهما مجلس العقد قبل التقاض أو ربا نسا بأن يشترط أجل في أحد
 العوضين وكما جمع علمها والقصد بهذا الباب بيان ما يعتبر في بيع الربوي زيادة على ما مر ثم العرضان
 ان اتفقا جنسا اشترط ثلاثه شروط أو علة وهي الطعم والتفدية اشترط شمرطان والا كبيع طعام
 به قس أو ثوب أو حيوان بغيره وان اشترط شئ من تلك الثلاثة اذا علمت ذلك علمت أنه (اذا بيع
 الطعام بالطعام) أو النقد بالنقد كما يأتي (ان كانا) أى الثمن والثمن ووقع في بعض النسخ بلا ألف
 وهو فاسد (جنسا) واحد بأن جمعهما اسم خاص من أول دخولهما في الربا واشتركا فيه اشتراكا
 معنويا كهم معقلى وبرنى وخرج بالخاص العام كالحب ونجا بعده الادقة فانها دخلت

والأول هو أن يكون الشيء من جنس واحد وهو في الحقيقة من جنسين مختلفين وهذا الضابط مع أنه أولى من دليل مستقتر بالقوم
والدليل أن هذه القاعدة علمية لا تحتاج إلى دليل (الشرط الأول) من الجانبين اجزاء لا اشتراط
الاجزاء في الخبر ومن لا زعمها القول في الجاهل بأن ما تأجيل ولو العظيمة مثل "وهما في المجلس
لم يصب" (والمائة) مع العلم ما كان لها خلاف بعض الصحابة رضي الله تعالى عنهم انقضت وصار الاجماع
على بطلانها (والتبايض) يعني القبض الحقيقي فلا يكفي خروج الالة نعم يكفي في القبض من غير تقدير
ومع استحقاق اليأس للبرهان لم يندفعه التصرف كما يأتي (قبل التفرق) حتى لو كان العرض
معنا كفي الاستدلال بقبضه ويكفي قبض وارثهما في مجلس العقد بعد موتها وبه ما فيه وما ذنوبها
لا غيرهما ولو سيد او مولد لا ينعقد قبض عن نفسه قبل تفرقهما لا بعده لتدبرهما على القبض قبل تفرق
الآدين بخلاف الوارث ولو قبضا البعض مع فيه تفرق بقا للصفحة (أو جنسين كخطة وشعر جاز التفاضل)
بينهما (واشترط الحلول) من الجانبين كهم (والتبايض) يعني القبض كما تقرر بالخبر الصحيح أنه صلى الله
عليه وسلم قال الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً
بمثل سواء وسواء عديد ايدفاذا اختلفت هذه الاجناس فيعوا كيف شئتم اذا كان يد ايدأى مقابضة ومن
لا زعمها الحلول غايها كما مر بل في رواية مسلم عنها بعين وهي صريحة في اشتراط الحلول وما اقتضاء من
اشتراط المقابضة ولو مع اختلاف العلة أو تكون أحد العرضين غير روي غير مراد اجماعاً والأول ان
شرطان للصححة ابتداء والتبايض شرط للصححة وما لو من ثم ثبت فيه خيار المجلس نعم التفرق هنا مع الاكراه
مبطل لضيق باب الربا بخلاف الاجازة على تناقض فيها حاصل المعتمد منه انهما متى تقابضا بعدها وقبل
التفرق بان دوام صحته والابان بطلانه من حين الاجازة فعلم بما اتم تعاطى عقد الربا ان تفرقاً عن تراض
فان تفرق أحدهما اتم فقط (والطعام) الذي هو باعتبار قيام الطعم به أحد العلمين في الربا بالخبر مسلم
الطعام الطعام مثلاً بمثل وتعلق الحكم بمشتق اذا الطعام بمعنى المطعم يدل على تعلقه بمافيه
الاشتقاق (ما قصد للطعم) انهم أوله مصدر طعم بكسر العين أى لطعم الآدمي بأن يكون أظهر مقاصده
تناول الآدمي له وان لم يكن كاله نادراً كالبوط أو شار كفيه البهائم غالباً * تنبيه * في عبارته هذه دور
لوقوف معرفة الطعام على الطعم مع رجوعهما المعنى واحد وقد يحل بأن يراد بالطعام أفراده التي يجري
فيها الربا أى والأعيان الربوية ما قصدت لطعم الآدمي (اقتبانا) كبر وجن وماء صلب اذ لا يتم
الاقسام الاله وتسميته طعاماً جاءت في الكتاب والسنة قبل المراد به ما ينساغ وان كانت فيه ملحوظة لخرج
ماء البحر فقط وفيه نظر والذي يتجه انما طعمه يعرف بلاد العقد (أو تسكها) كهموز بيبوتين وغير ذلك
مما يقصد به تأدم أو تحل أو تحرف أو تحمض كسائر الفواكه الآتية كغيرها في الايمان والبقولات
(أو تدوبا) كالحل وكل مصلح من الابازير والهارات وسائر الادوية كزعفران وسقمونيا وطبن أرمي
أو مخموم وزعم تحبه شتى عودهن نخوخ وع وورد ولبان وصنع وحب حنظل والخبر السابق فانه نص
فيه على هذه الاقسام ابد كرمشها كالحل فانه مصلح الغذاء ولا فرق بينه وبين مصلح البدن اذ الاغذية لحفظ
الحكمة والادوية لردّها وانما لم يتناول الطعام في الايمان الدواء لانه لا يسماه في العرف البنية هي عليه
وخرج بقصد الخ نخوخ وع وورد ومائه وعود وصندل وعنبرو مسك وجلدوان أسكل تبعا لما لم يقصد
لأكله لباودهن نحو مسك وكن وجبه وحشيش يؤكل رطباً كفت وقضبان عنب مما يؤكل ولا يقصد
تناوله ومطعمه من كغظم وان جاز لنا أكل طريه الذي يستعمله ولا يضر كاهو طاهر ومطعمه

(قوله) ما لم يتصور الاكل غالباً
يتقضى أنه لو كان محتمل يتصور الاكل
غالباً كان ربواً أى فى ذلك المحتمل

في قوله (قوله) طعنا الى قوله وقصده
في النهاية (قوله) ويشترط الى الست
في النهاية (قوله) أو أحدهما
(قوله) وقيل الرطوبة تؤثر فيه
الظاهر عود من يؤثر في الملح قنط
فيقتضي انه في العظم لم يؤثر ويحتل
عوده لما بالآثار بل فيجوز (قوله)
هذا ما اختلف الى المن في النهاية
الاقوله بل غلط بعضهم بعضا فيها
(قوله) بفتح الراءين الى قول المصنف
وفي وجوب الرطب في النهاية (قوله)
على انه قيل لا يستتي عبارة النهاية
ولا يستتي (قوله) وليس فيه مائة
أصلا قد يمنع هذا الحصر وفي
المائة عنه بتسليمه قد يقال الجفاف
عبارة عن انقضاء الرطوبة أو قلة
أهم من أن تكون مائة أو دهنه
ولعن هذا وجه حكايته له قيل
(قوله) وهو دقيق الشعر صريح
وان لم يكن مقليا وهذا خلاف
المشهور من التخصيص بدقيق القلي
فليراجع (قوله) بخلافه بخاتته
ينبغي فرضه كقوله ظاهر تخالفه
خالية عن شيء من الدقيق والله أعلم
(قوله) وزوان كذا في نسخة
النهاية التي وقفت عليها والتي
في أصل السراج رحمه الله زاون
تقديم الالف فليرر وما في النهاية
هو ما في الروضة وغيرها وضبطه
السيد السهمودي بضم الراء
والهمز

في قوله (قوله) طعنا الى قوله وقصده
في النهاية (قوله) ويشترط الى الست
في النهاية (قوله) أو أحدهما
(قوله) وقيل الرطوبة تؤثر فيه
الظاهر عود من يؤثر في الملح قنط
فيقتضي انه في العظم لم يؤثر ويحتل
عوده لما بالآثار بل فيجوز (قوله)
هذا ما اختلف الى المن في النهاية
الاقوله بل غلط بعضهم بعضا فيها
(قوله) بفتح الراءين الى قول المصنف
وفي وجوب الرطب في النهاية (قوله)
على انه قيل لا يستتي عبارة النهاية
ولا يستتي (قوله) وليس فيه مائة
أصلا قد يمنع هذا الحصر وفي
المائة عنه بتسليمه قد يقال الجفاف
عبارة عن انقضاء الرطوبة أو قلة
أهم من أن تكون مائة أو دهنه
ولعن هذا وجه حكايته له قيل
(قوله) وهو دقيق الشعر صريح
وان لم يكن مقليا وهذا خلاف
المشهور من التخصيص بدقيق القلي
فليراجع (قوله) بخلافه بخاتته
ينبغي فرضه كقوله ظاهر تخالفه
خالية عن شيء من الدقيق والله أعلم
(قوله) وزوان كذا في نسخة
النهاية التي وقفت عليها والتي
في أصل السراج رحمه الله زاون
تقديم الالف فليرر وما في النهاية
هو ما في الروضة وغيرها وضبطه
السيد السهمودي بضم الراء
والهمز

(باب) * (قوله) (الذين آمنوا من قبل اليقين الى الماتن)
في النهاية (قوله) ومع التفسير في قوله
لعل هذا مفروض في عالمه وجوب
التعلم اما جاهل بأصل وجوب التعلم
فبعد كل البعد تأنيه (قوله) وقد
يجوز لا يضطر ارتعاطيه صادق بما
اذا دلت الضرورة الى الربا كاستماع
المؤمنين من اقراض مضطر
فليندر (قوله) يتفق فسكون الى قول
المصنف وعن يمين الخ في النهاية
الا قوله بل لو قيل يناسب لم يعد وقوله
او ضمنا الى الماتن (قوله) والفرق
الخ الاحسن أن يقال الفرق أنه
يحتاج على التفسير الاول الى تقدير
الاجرة ليصح المعنى وعلى هذا
لا يحتاج لانها هي محل اللفظ (قوله)
بل لو قيل يناسب قد يتوقف فيه بما
نشأ في العزيز عن الامام أحمد من
منع الاهداء

ع. ١١١١

$$\left[\begin{array}{c} \cdot \\ \cdot \\ \cdot \end{array} \right]_{\mu}$$

في بيعه ما يوجب فيه بيعه بغيره فيكون كذا أو كذا من غير أن يكون
 بيعه بغيره في كل حياته من الأخرى فلهذا لا يوجب فيه بيعه بغيره بغيره
 بذهب لا يوجب فيه بيعه بغيره بذهب لا يوجب فيه بيعه بغيره بذهب
 ما إذا عمل أو أحدهما أو كان فيها ثوب بذهب يتحصل منه شيء فإنه مقصود بالمقابلة بشرط القاعدة
 كبيع ذات لبن بدأت لبن وإن جهل أنه يقصد منها غالباً بخلاف المعدن من الأرض وإنما لم يتجر في بيع
 فربس لبون جعلها لأن لبنها لا يقصد بالمقابلة وإن قصد في نفسه بدليل أنه يرتدله في المضارة صاع فمر على
 ما إذا تضاءل أطرافهم وإن توزعوا فيه (واختلف الجنس) أي جنس المبيع سواء كان المضموم للربوي
 المتحد الجنس من الجانبين ربوياً أم غير ربوي وقد ربح بعض الشراح الجنس هنا بالربوي فأوجبهم الفضة
 في بيع درهم وثوب جعلهما لأن جنس الربوي لم يختلف وليس كذلك بل هو من القاعدة لأن جنس
 المبيع اختلف وإن لم يختلف الجنس الربوي (منهما) جميعهما بأن اشتمل أحدهما على جنسين اشتمل
 عليهما الآخر (كأن تجوز درهم بذهب أو درهم بذهب أو درهم بذهب أو درهم بذهب) أو مجموعهما بأن
 لم يشتمل الآخر الأعلى أحدهما كدراهم بذهب أو قلادة فيها خرز وذهب ببيع أو بيعت بذهب
 فإن كان الثمن فضة اشترط تسليم الذهب وما يقابله من الثمن في المجلس (وكذا درهم بمدين أو درهمين)
 وبقولنا واحدا الذي هو في أصله واستغنى عنه قيل بالتكثير فإنه يشترط التوحيد وقد يقال بل إنما
 استغنى عنه بما علم من أول الباب أنه حيث اختلفت العلة لا ربا يدفع ما ورد عليه من بيع ذهب وفضة
 بغير وحده أو مع شعير فإنه لم يتحد جنس من الجانبين (أو) اختلف (النوع) يعني غير الجنس سواء أكان
 نوعاً حقيقياً كجيد وردى عجماً أو باحدهما بشرط تمييزهما إذا بقي التوزيع لا حينئذ يتخالف ما إذا
 لم يميز بشرط أن تقل حبات الآخر بحيث لو ميزت لم تظهر في الكيل وإنما لم يضر كما مر خلط أحدهما بالآخر
 بحبات من الآخر بحيث لا يقصد إخراجها لتستعمل بأشعير أو أن أثرت في الكيل لأن التساوي بين
 الجنسين غير معتبر أم صفة من الجانبين أو أحدهما (كصالح ومكسر درهمهما أو بأحدهما) أي يحتاج
 فقط أو مكسرة فقط وغية المكسر دون قيمة الصالح في الكل كما هو الغالب أو عكسه لأن التوزيع الآتي
 إنما يتأني حينئذ وجعل الطبري من ذلك بيع ذهب بذهب وأحدهما خشن أو أسود مردود بأن
 الخشونة أو السواد ليس عناً أخرى مضمومة لذلك الطرف بل هو عيب في العوض وظاهر أن مراد
 الطبري أن أحدهما الطرفين اشتمل على عشرين من الذهب أحدهما خشن أو أسوداً وكذا لو كانت أحدهما
 مختلطة بخمسة نحاس ومن قال في هذه بقري الصفة فقد وهم لأن شرط المحجة علم التساوي حال العقد
 فيما يستقر عليه وذلك مفقود هنا فالصواب أنه من القاعدة (فباطلة) ولا يتأني هنا بقري الصفة لأن
 الفساد للهبة الاجتماعية كالعقد على خمس نسوة معاً وذلك لما في الحديث الحسن أو الصحيح أنه صلى الله
 عليه وسلم نهى عن بيع قلادة فيها خرز وذهب بذهب حتى يميز بينهما فقال المشتري إنما أردت الحجارة
 فقال لا حتى يميز بينهما قال الراوي فرد أي البيع حتى يميز بينهما ولا قضية اشتمال أحد طرفي العقد
 على ما لزم فلهذا أن يوزع ما في الطرف الآخر علمهما باعتبار القيمة والتوزيع هنا لكونه ناشئاً عن
 التقويم الذي هو تخمين والتخمين قد يخطئ يؤدي وأن اتخذت شجرة المدين وضرب الدرهمين للمفاضلة
 أو عدم العلم بالمعاشرة في بيع مئة درهم بمدين أن زادت قيمة المدين على الدرهم الذي معه أو نقصت تلزم
 المفاضلة وإن ساءت لزم الجليل بالمعاشرة وقس الباقي وكذا يقال في بيع صحيح ومكسر درهمهما أو بأحدهما
 والكلام في المعين المحجة الصلح عن ألف درهم وخمسين ديناراً بأن درهم كباقي بسطة في الاستبدال بما يعلم
 منه أنه لو عوض دأته عن دينه النقد نقد أمن جنسه وغيره مع الجهل بالمعاشرة صح بغيره بغيره بغيره بغيره

(قوله) كبيع ذات لبن الخ جعله
 تميزاً بين عن جعله واستقراراً في الضرع
 ولو بالنسبة لا أحدهما بخلاف
 ما لو خلا صرع كل منهما عن اللبن
 حالة العقد لأن كون اللبن حينئذ
 في معدنه الأصلي ككون الشرج
 في الجسم في بيع الجسم جعله
 قسماً له ثم رأت قول المعنى والنهاية
 الآتي آخر الباب في بيع لبن شاة
 بشاة فهم لبن (قوله) أي جنس إلى
 المتن في النهاية (قوله) وكتب إلى
 قول المصنف أو النوع في النهاية
 (قوله) أي يحتاج إلى قوله ومن قال
 في النهاية (قوله) والكلام في المعين
 إلى قوله كما يأتي في النهاية (قوله) ينبغي
 التفتن إلى المتن في النهاية

فالماء من نحو وخرج منه من فيه عذرات قال فيساع كل جملة في موضعين من قوله تعالى وكتب من تحت
جملة أو خمسة أو شريح لأنه من قاعدة شجرة (و) تعتبر (في الغنبلين) أي أو غنبلين وكذا العنبر
من نحو وكتب وكتب وكتب (في الأصح) لأن ما ذكره حالات كمال فيجوز بيع بعض كل منها
بعضه إلا نحو دخل الثمر أو الزيت لأن فيه ماء يمنع العلم بالمائة كما مر قال السبكي ومما أخرج به وإن لم أره
امتاع بيع الزيت بنخل العنبر وإن كانا كاملين انتهى وهو بعد تسليمه وإن اعتبر الشريطين بيع عصبير
العنبر مثله متفاضلا لأنها جفان لا فراط التفاوت في الاسم والصفة والمتعود يرد به عيب فإن هذا
مدوم من قولهم لا يساع الشيء بما اتفاد منه الشامل للكمال وغيره والعنبر والزيت جفان واحد فالمتخذ
من أحدهما كالمتخذ من الآخر ~~تتبعه~~ يؤخذ من كلاهما الذي كور أن شئ امتاع بيع الشيء بما اتفاد
منه لم يكونا كاملين ويضرب التفاوت بينهما في ما عدا ذلك (و) تعتبر (في اللبن) أي في ماهية هذا الجنس
لشئ على لبن وغيره (إنما أو شيئا أو شيئا) بشرط أن يكون كل منها (صافيا) من الماء مثلا فيجوز
بيع بعض أنواع اللبن الذي لم يغل بالنار ببعض كماله بعد سكون رغوته وإن كان الخاثر أثقل وزنا أما
ما فيه ماء فلا يساع بمثله ولا بخالص وقيد السبكي وغيره بغير ماء يسير ويظهر حملة على يسير لا يؤثر
في الكيل قال ويعتبر في الخفيض الخالي من الماء أن لا يكون فيه زبد ولا لم يبيع بمثله ولا بزبد ولا يسمن
لأنه من قاعدة شجرة لا لعدم كماله انتهى وفيه نظر إذ الخفيض اسم لما نزع زبد فلا يحتاج لما ذكره على
أن تكون الزبد في اللبن باللبن لا يعتبر ككمون الشيرج في السمسم بالسمسم ثم جعل المثال تسمية اللبن مع أنه
قسم منه المراد أنه باعتبار ما حدث له من الخفض صار كأنه قسم وإن كان في الحقيقة قسما فاندفع اعتراض
جمع من الشراح بذلك (ولا تنكفي المائة في سائر) أي باقى (أحواله كالجن والاقط) والمصل والزبد
للمخالطة الأنحفة أو الملح أو الدقيق أو الخفيض فلا يجوز بيع كل منها بمثله ولا بخالص الجهل بالمائة
ولا يسعز بدسمن ولأنه بما اتفاد منه كسمن ومخيض (ولا تنكفي مائة ما أثرت فيه النار بالطبخ)
كالسم (أو التلي) كالسمسم (أو الشئ) كالبيض أو العسل أو السكر أو الصانيد والباقي لا يساع
بعض منها بمثله للجهل بالمائة باختلاف تأثير النار فيها وانما صاع السلم في نحو هذه الأربعة للطافة نارا
أي انضباطها لانه أوسع وخرج بالملح وما بعده الخ في الماء فيساع ماء غلى بمثله (ولا يضر تأثير تمييز
النار (كالعسل والسم) بغيران بها عن اللبن والسمسم فيساع كل منهما بمثله بعد التمييز لا قبله للجهل
بالمائة وفي الجواهر لو عقدت النار أجزاء السمن أي أن تصور ذلك لم يبيع بعضه ببعض (وإذا جمعت
الصفة) أي عقد البيع مبي بذلك لأن كلا من العاقلين كان يصفق يد الآخر عند البيع وخرج
بهذا تعددها تفصيل الثمن كبعثها هذا وهذا وهذا فلا تجرى فيه القاعدة الآتية بخلافه متعدد
البائع أو المشتري وبحيث بعضهم ان نسبة التفصيل كذا كره وفيه نظير وإن أقره جمع لما مر أنه لو كان
تقدان مختلفان لم تنكف بينهما أحدهما ولا يرد على ذلك صحة البيع بالكفاية لأنه يقتصر في الصيغة
سالا يقتصر في المتعود عليه (ربويا) واحدا أي متعود الجنس (من الجنانين) ولو ضميا كسمسم بدسمنه
لأن بروز مثل السكاس فيه يقتضى اعتبار ذلك السكاس بخلافه بمثله فإنه مستتر فيهما فلا داعي لتقدير
بروزه وحسب أن الماء ربوي لسكنه بالنسبة لقصد دارها بئر ماء عذب يبعث بمثلها مقصود بها قلم تجر فيه
لناعدة الآتية لذلك وإن كان مقصودا في نفسه كإذ كرهه في باب بيع الأصول والثمار أنه يشترط التعرض
لنحوه في بيع دارها بئر ماء والالم يصح لاختلاط الماء الموجود للبائع بالحداد للمشتري ومن زعم أن
كلامهم ثم انما هو في بئر ماء عذبة فوجدها لأن ماءها حينئذ مقصود فقدهم بل صرحوا بما ذكرناه المعلوم

(قوله) بخلاف ألف ألف ألف
لست أظاهرها المتبادر من هذه
العبارة ان هذه بيعة واحدة وان
الذين مجموع البليغين لا أحد منها
حتى تغاير صورة المتن ثم رأيت بخط
بعض الفضلاء بها عش الروضة لأن
الذين ثلاثة آلاف وحينئذ فافهمني
قول الفاضل المحشي لو زاد على ذلك
فخذ بأيهما الخ فإنه لا يحسن ارتباطه
بساكنه فقام له (قوله) والثاني
كذلك أي تسمية الثاني ببعين
لا تسميته بعاو شرطاً ينبغي الخ (قوله)
ووجه إطلاقه إلى قوله وما وقع
في النهاية (قوله) أو شرطاً أن يخطبه
إلى التثنية في النهاية لا قوله ويريد
ما إلى قوله لكن (قوله) أي الشراء
إلى التثنية في النهاية (قوله) والحاصل
إلى قوله كالمعسوب في النهاية

(قوله) بخلاف ألف ألف ألف
لست أظاهرها المتبادر من هذه
العبارة ان هذه بيعة واحدة وان
الذين مجموع البليغين لا أحد منها
حتى تغاير صورة المتن ثم رأيت بخط
بعض الفضلاء بها عش الروضة لأن
الذين ثلاثة آلاف وحينئذ فافهمني
قول الفاضل المحشي لو زاد على ذلك
فخذ بأيهما الخ فإنه لا يحسن ارتباطه
بساكنه فقام له (قوله) والثاني
كذلك أي تسمية الثاني ببعين
لا تسميته بعاو شرطاً ينبغي الخ (قوله)
ووجه إطلاقه إلى قوله وما وقع
في النهاية (قوله) أو شرطاً أن يخطبه
إلى التثنية في النهاية لا قوله ويريد
ما إلى قوله لكن (قوله) أي الشراء
إلى التثنية في النهاية (قوله) والحاصل
إلى قوله كالمعسوب في النهاية

لئلا يوجب ان يكون هذا من ان الثمنات البهارة الحاصل ان كل شرط منساق للمصلحة العقدية على ان
 ان وقع في صلب العقد او بعد وتقبل لزمه لان الثمن عليه ولو في مجلسه ~~بما~~ ياتي
 وحيث صح لم يعتبر على نفسه بوجبه وما قبض بشراء فاسد مضمون بدلا واجرة وهدية
 وقيمة وله كالمعصوب ويقطع غرس وبناء المشتري هنا مجازا على ما في موضع من فتاوى البغوي ورجحه
 جاء بها السكن صريح ما رجحه الشيخان من رجوع مشتر من غاصب بالارث عليه الرجوع به هنا على
 البائع بالا ولى لعرضه مع شبهة اذن المالك ظاهر فاشبهه المستعير وقطعين الدار كصبيغ الثوب فيرجع به بقتضيه
 ان كلف ازالته والافقوشريك به و (يستثنى) من النهي عن بيع وشرط (سور) تسع لما ياتي فيها
 في محالها (كالباع بشرط الخيار او البراءة من العيب او بشرط قطع الثمر) كالباع بشرط (الاجل)
 في غير الروي الاول آية الدين وشرطه ان يحدد بعلوم له ما كذا العبد او شرط كذا الا فيه ولا الى نحو
 الحصاد كما ياتي في السلم تفصيله المطرد هنا كما هو ظاهر وان لا يبعد بقاء الدنيا اليه كالف سنة والا بطل
 البيع للعالم حال العقد بسقوط بعضه وهو يؤدي الى الجهل به المستلزم للجهل بالثمن لان الاجل يقابله قسط
 منه وقول بعض اصحابنا يجوز ان يجرار الارض ألف سنة شاذ لا يعول عليه واذا صح كان اجله بما لا يبعد
 بقاء الدنيا اليه وان بعد بقاء العاقدين اليه كما تتي سنة انتقل عوت البائع لو ارثه وحل بموت المشتري
 ولا يضر السقوط بموته لانه امر غير متيقن عند العقد فلم ينظر اليه والا لم يصح البيع بأجل طويل
 لمن يعلم عادة انه لا يعيش بقية يومه وقد صرحوا بخلافه فاندفع بما قرره ما وقع هنا الكثير من الشراح
 وغيرهم (والرهن) للثاجة اليه في معاملة من لا يعرف حاله وشرطه العلم به بالمشاهدة او الوصف بصفات
 السلم ولا ينافيه ما مر أنها لا تجزئ عن الرؤية لانه في معين لا موصوف في الذقة وما هنا كذا فاستوى
 خلافا لمن وهم فيه وكونه غير المبيع فيفسد بشرط رهنه اياه ولو بعد قبضه لانه لا يملكه الا بعد البيع ولانه
 بمنزلة استثناء منفعة في المبيع (والكفيل) للثاجة اليه ايضا وشرطه العلم به بالمشاهدة ولا نظر الى أنها
 لا تعلم بحاله لان ثمن البحث معها بقصر او بامته ونسبه لا بوصفه بمو سرقة لان الاحرار لا يمكن الترامهم
 في الذمة مع اختلافهم في الابقاء وان اتفقوا يسار او عدا فاندفع بحث الرافعي ان الوصف بهذين اول من
 مشاهدة من لا يعرف حاله وعلم مما تقرر ان الكلام في الاجل والرهن والكفيل (المعائنات)
 بما ذكرناه والافسد البيع وغلب غير العاقل لانه اكثر اذ اكثر في الرهن ان يكون غير عاقل وأنت
 نظرا في الاجل الى أنه مدة وفي الرهن الى أنه عين وفي الكفيل الى أنه نسمة فاندفع قول الاسنوي صوابه
 المعينين على ان ما جمع بألف وتاء قد يكون مفردة مفرد كرافقتصويه ليس في محله وشرط كل منها ان يكون
 (لثمن في الذمة) لان الاعيان لا تؤجل ثمنها ولا يبرهن بها ولا تضمن أصالة كما ياتي فاشترت
 هذا على ان أسلمه وقت كذا أو أرهن به كذا أو يكفلي به زيد فاسد لان تلك انما شرعت لتحصيل
 ما في الذمة والمعين حاصل ويأتي صحة ضمان العين المبيعة والثمن المعين بعد القبض فيما وكذا ساثر الاعيان
 المضمونة ولا يرد ذلك عليه للعلم به من كلامه الآتي في الضمان ولا يصح بيع سلعة من اثنين على ان يتضامنا
 لانه شرط على كل ضمان غيره ولو قال اشتر بته بألف على ان يضمه زيد الى شهر صم واذا فتمته زيد مؤجلا
 تأجل في حقه وكذا في حق المشتري على أحد وجهين ومقتضى قاعدة الشافعي رضي الله عنه ان القيد
 وهو هنا الى شهر يرجع لجميع ما قبله وهو بألف ويضمن ترجحه ويصح شرط الثلاثة أيضا في مبيع في الذقة
 ولا يرد عليه لان ذكر الثمن مثال على أنه قد يطلق على ما يشمل المبيع (والاشهاد) للاسرة في قوله عز قائل
 وأشهدوا اذا تباعتم (ولا يشترط تعيين الشهود في الاصح) لتبوت الحق بأى عدول كانوا ومن ثم لو عينهم
 لم تعينوا ولو امتنعوا لم يخير ولا نظر لتفاوت الاعراض بتفاوتهم وجاهة ونحوها لانه لا يغلب قصده

(قوله) في غير الروي الى قوله فاندفع
 في النهاية الا قوله لا فيه (قوله)
 للثاجة اليه الى قوله على ان ما جمع
 في النهاية الا قوله وأنت الى فاندفع
 (قوله) لان الاعيان الى المتي
 في النهاية (قوله) لتبوت الحق الى
 قول المصنف ولو باع في النهاية

(قوله) ولا يسلم الى قوله وينتهي

(قوله) ولحظة الى قول المصنف
ولو شرط وصفا بقصد في النهاية
(قوله) صح العقد فهما أى مقتضى
العقد وما لا غرض فيه ولغا الشرط
في الثاني وهو ما لا غرض فيه (قوله)
الآدمي الى قوله وبهذا يريد في النهاية

في البيع والشراء...
 وسيعبر عنه...
 بشرط أن لا يوطأ...
 فحينئذ يظهر...
 أضاف إلى ما هو...
 أنه لا بد أن...
 على الطرقة...
 الوصف الشرطي...
 ولو قيد بحمل...
 هذا بحث...
 إذا شرط...
 المقصد...
 فمن اشترى...
 في رده...
 ابرة في واحدة...
 لا يثبت...
 الأرض...
 غير ثابت...
 الأرض...
 المشتري...
 لا يلزم...
 ثم رأت...
 ورق القضاء...
 بعه وحده...
 بأنه داخل...
 توزيع...
 الجبة وحشوها...
 (ولا) بيع...
 فساد...
 انصاء...
 في انجاسة...
 لاستثنائه...
 لأن المنفعة...
 وحدها...
 (الحل في البيع)

(قوله) وسيعبر...
 (قوله) بشرط...
 ما الحكم...
 العقد...
 ثبوت...
 القرائن...
 لا بد أن...
 أن يكون...
 ويكون...
 خلافا...
 البطلان...
 بقرة...
 آخر...
 ثقت...
 فان...
 بقصد...
 ما أفاده...
 النباتات...
 البيع...

[illegible]

* (فصل) * (قوله) في القسم
 الثاني الى قوله كما قاله في النهاية
 (قول المتن) فيستترية منهم قبل
 قد و منهم ومعرفةهم بالسهرلواختلف
 معبرونهم القما عويوم النورلة أيم ما
 رة تيرينل تأمل

من تصرف المبيع (قوله) ووجه
الى قوله واختاره في المسألة (قوله)
والثاني وهو عدم الخيار (قوله)
الأول وهو عدم الخيار (قوله) ووجه
ان باعهم بغير البذل الأولي أن
يقال ومحل ان باعهم بغير البذل
فأقل وان لم يهرقه أو بآ كتره
عرفوه (قوله) ويظهر ان محل هذا
يشمل ما عدا ما لم ان عرض المشتري
لا يتعلق بعين مخصوصة وانما تعرضه
مطلقا التجارة وما يحصل بها الربح
ففيتمتع أن يعرض كل شيء يكون
محصولا لعرضه وان باين العين التي
سبق علمها السوم (قوله) لبقاء
خيار المجلس الى قوله فيظهر ان محله
في النهاية (قوله) ويظهر ان محله
في عين الخ محل تأمل فقد صرحوا
بأنه اذا علم بالمبيع عا وجب اعلام
المشتري به وهو صادق بما اذا كان
البائع جاهلا ببيع انه لا تقصير منه
حينئذ ولا فرق منه وبين الغبن إذ
المحظ حصول الضرر فلما أسئل
ولما اجمع (قوله) والضرر لا يزال
بالضرر وقد يقال ليس لما ذكرته
بل من ارتكاب أخف المفسدين
فان ضرر المغبون خسر محقق وضرر
الغائب فوت ربح نعم يؤخذ من
قوله بذكره غبن المسترسل أن
يهرق الغائبون لا يتجاوز السدب
الى الوجوب وان اقتضاء تعريضهم
بأنه من المصلحة الواجبة والمسترسل
من يهرق الغيبة ولو وجب انفسه
لم يهرق منه

وقد اختلفوا في الثاني على ما ذكره من قولهم كذا (والدفع) من غير ان يقال البائع اعمد كذا
 أو أخبر المشتري عارف ان هذا بخره مرة فبان خلافه (أنه لا خيار) للمشتري لتغير بطله باقداً وعدم
 سؤاله له هل الخبرة وفارق التصريه بأنها تغير في ذات المبيع وهذا ما رجحه ولا يردش وتخصيص الوجنة
 لا يدر ك حاله فهو كذا وأول ما لم يوافق البائع الناجس لم يغير قطعا (وبيع) فهو (الربط والعقب
 لها من الخمر) أي من يظن من غير خبر أو مسكرا كذا دل عليه ربط الخمر التي أعادها العطف
 بوصف غيره للخمر فلا اعتراض عليه من خلافه من زعمه واختصاص الخمر بالمعتصر من العقب لا ينافي
 عبارته هذه بخلافه من زعمه أيضا لأن عصره الخمر قربة على عصره الذي يصادق بالتجسس من الربط
 فذكره فيه للتقريب لا لأنه يسمى خمر على أنه قد يسمى ما يشبهه أو تقريبا ودليل ذلك لغة على
 الله عليه وسلم في الخمر عشرة عامر ما وصفتها الحديث الدال على حرمة كل سبب في معصية وإعانة
 عليها وزعم ان الاكثرين منها على الحل أي مع السكرانة يتعين حملها على حرمة كل سبب في معصية وإعانة
 كل تصرف بنفسه لمعصية كبيع مخدر لمن يظن أكله المحرم له وأمره ممن عرف بالخبور وأمة ممن
 يتخذها لغو غناء محرم وخشب لمن يتخذها آلة هو وثوب حرير لرجل يلبسه فان قلت هو هنا عاجز عن
 التسليم ثم عرفه صبح البيع قلت فهو لان العجز عنه ليس بوصف لازم في المبيع بل في البائع خارج عما
 يتعلق بالمبيع وشروطه وبه فارق البطلان الآتي في التفريق والسابق في بيع السلاح العربي لانه
 لوصف في ذات المبيع موجد وحالة البيع فان قلت يشكل عليه صحة بيع السلاح لقاطع الطريق مع
 وجود ذلك فيه قلت يفرق بأن وصف الحراية المتقاضى لتقويتهم علمنا به موجد حال البيع بخلاف وصف
 قطع الطريق فإنه أمر متروك ولا عبرة بما مضى منه فبأن ذلك كله لن يدفع عنه ما لا يسبكي وغيره هنا
 وأقوى ابن الصلاح وأقره فيمن حملت أمتها على فساد بأنها تباع عليها قهرا اذا تبين البيع طريقا الى
 خلاصها كما أقى القاضي فيمن يكاف منه ما لا يطبق بأنه يباع عليه تخليصه من الذل ومحل ان لم يمكن
 تخليصه الا ببيعها كما يشير اليه كلامهم ومن المنهى عنه أيضا احتكار القوت بأن يشتره وقت الغلاء والعبرة
 فيه بالعرف لبيعها ما أكثر من ثمنه للتضييق حيث لا ومتى اختل شرط من ذلك فلا ثم وتبعا لأمم أو نائية
 كالتقاضى في قوت أو غيره ومع ذلك يعز رحمة الله خشية من شق العصا ولا ينافيه قولهم تجب طاعة
 الامام فيما يأمر به لم يكن انما لان المراد كما هو ظاهر الاثم بالنسبة للقاعل لا للأمر والمأمور وهذا غير آثم
 فحرمت الخرافة فيه نعم الذي يظهر ان محل هذه الحرمة بالنسبة لمن تظاهروا به دون من أخفاه وعسى
 القاضي حيث لم يعمد رواية الحسبة لتغيره من وجهها عن ولايته حيث لا ان اعتبره مع ذلك بقاء نظر
 القاضي على الحسبة ومقتولها كما هو ظاهر في زمن الضرر وتجب من عنده زائد على كفاية محوثة
 سنة على بيع الزائد (وبحرم) على من ملك آدمية وولدها (التفريق بين الامم) وان رخصت أو كانت
 كافرة أو مجنونة أو أبله على الوجه نعم ان أيس من عودها أو أفاقها احتمل حل التفريق حيث لا (والولد)
 بنحو بيع أروحية أو فرض أو قسمة اجما أو صبح خبر من فرق بين والده وولدها فرق الله بينهما بين أحبه
 يوم القيامة وفي رواية لابي داود مملعون من فرق بين والده وولده ويجوز التفريق ان اختلف المالك
 أو كان أحدهما خرا أو بنحو عتق ومنه يبعه من يحكم بعتقه عليه لا بشرط عتقه كما اقتضاه إطلاقهم لانه
 غير محقق ويؤيده من من عدم صحة بيع المسلم للكافر بشرط عتقه ووصية فاعل الموت لا يقع الا بعد التمييز
 وبيع جزء منهن الآخرا ان اتخذ لا تقرب في بعض الأزمنة بخلاف ما لو اختلف كبيع وثلاث لا يفسخ
 بنحو اقاله ورثه يعيب على ما نقله وأقره وعلى ما قبله الذي اتهم له المتأخرون بحيث جمع أنه يجوز
 التفريق بالرجوع في الهبة لا فرع لانه لا بد له بخلافه في الرجوع في القرض واللعنة وصك الام عند

(قوله) أو كانت كفرة ينافي فيه
 ما يأتي للضرورة (قوله) نعم ان أيس
 من عودها ينافي في ضرورة اعتقاده
 بين البطلان اذا عادت (قوله)
 أو أفاقها ينافي اذا أفاق أن يأتي فيه
 نظريا متروكا على ان هذه محال نظر
 اذا كان لا وله نوع تمميز وكذا ان لم
 يكن لانه يترقب تمميزه فيترقب تأذيه
 عند شعوره بفرقتها وليس مرادا
 بالكل التميز الذي تنهى به حرمة
 التفريق فتأمل ثم رأيت في شرح
 العباب للشارح الشيخ ابن حجر وبحث
 انه يرى أنه لو فرق بنحو بيع فأفاق
 على خلاف ما لحناه بأن بطلان
 البيع أو نحوه يؤيده ما يأتي عن ابن
 الرفعة ومن تبعه في الوصية لا يمكن
 سبأ في رد ذلك وهذا مثله الآن
 يفرق (قوله) بنحو بيع الى قوله
 لا يفسخ في النهاية (قوله) وكلام
 عند عتقه الى المنة في النهاية

(قوله) وقد يتصور التسعير في المثلث
في المعنى (قوله) أيضا بالضرأى
بين الامتور ولد هاء و بين الخ (قوله)
لعدم القدرة الى قوله وان كان
ضعيفا فان قلت في النهاية (قوله)
مطلق التملك أي بعوض أو مجازا

(قوله) وقد يتصور التسعير في المثلث
في المعنى (قوله) أيضا بالضرأى
بين الامتور ولد هاء و بين الخ (قوله)
لعدم القدرة الى قوله وان كان
ضعيفا فان قلت في النهاية (قوله)
مطلق التملك أي بعوض أو مجازا

ما في ذلك من حكمة كسرا الباعه فانه لا خلاف في انهم قد استعملوا في بيعهم بغير من حسنة
 او روى طرفه منها اتاني جبريل فقال يا محمد ما يحسب من ذرهم لثان بالقبول لا مأجور ولا عمود
 هو لا ينافيه بل يحصل على من لم يقصد الحيازة فلهذا ينبغي له ان يبيع كسبه من يصدق ذلك لكن
 الوجه ان قصد الحيازة مطلقا لكن كونها فيما يشترى بالعبادة كذا وفي زمن نحو غلاء وقد يكره
 كبيع العنة وكل بيع يختلف في حله كالخيل المخرجة عن الربا وكبيع دور مكة والمصنف ولا يكره
 شراؤه على المغنم وكالبيع والشراء من أكثر ماله حرام وبخلافه الغزالي في بيعه في الاحياء شأدة
 كافي المجموع وكذا سائر معاملته ويحق بذلك الشراء مثلا من سوق غلب فيه اختلاف الحرام بغيره
 ولا حرمته ولا بطلان الا ان تسق في شيء بعينه موجهما والحرام من أكثر مثله والجار ما بقي ولا ينافي
 جوارحه عده من فروض الكفايات لان فرض الكفاية جاز الترتيب بالنسبة للأفراد * (فصل)
 في تفريق الصفقة وتعددتها وتفريقها في الاستداء أو في الدوام أو في الأحكام وقد ذكرها كذلك
 وضابط الاول ان يشتمل العقد على ما يصح بيعه وما لا يصح فاذا (باع) في صفقة واحدة (خلوا وغرا)
 أو شاة وخنزيرا (أو) باع (عبده وحرأ أو) باع عبده (وعبد غيره أو) باع (مشترا كغيره اذن الآخر)
 أي الشريك (صح في ملكه في الاظهر) وبطل في الآخر اعطاء لكل منهما حكمه سواء أقال هذين
 أم هذين الخليلين أم القين أم الخليل والخمر والقن والحرف بخلاف عكسه على ما بينته في شرح الارشاد
 الصغير لان العطف على الممتع يمنع ومن ثم لو قال نساء العالمين ط والوق وأنت باز وحتي لم تطلق ويشترط
 أيضا العلم بهما لثبات التوزيع الآتي فان جهل أحدهما بطل فيهما كما يأتي في بيع الارض مع بذرها
 ويحرم تفريق الصفقة في غير البيع أيضا من العقود والحلول وغيرهما كالثبادة بشرط تقدم الحل
 هنا أيضا وانما بطل في السكك فيما اذا أجزا الرهن المرهون مدة تزيد على محل الدين أو الناظر للوقت
 أكثر مما شرطه الواقف لغير ضرورة أو استعمار شيئا يرهنه بدين فزاد عليه غير وجه بالزيادة عن الولاية
 على العقد فلم يمكن التبعيض ويؤخذ من العلة ان الفرض ان الناظر علم بالشرط المذكور لا نزعاله
 بمخالفته صرح بشرط الواقف والا اختص البطلان بالزائد وهو محتمل قول الروائي بطل الرائد فقط
 وان الرهن علم بالرهن ومدة الاجل والاصح فيما قبل الحلول لعدم تفسيره ذكره او زرعته وفيما اذا
 فاضل في الربوي كدبر بدين منه او زاد في خيار الشرط على ثلاثة ايام لما يأتي فيه أو في العرايا على القدر
 الجائر لو وقع في العقد المنهي عنه وهو لا يمكن التبعيض فيه وانما بطل في الرائد فقط في الزيادة في عقد
 الهدنة على اربعة اشهر او عشر سنين تغلبا لحق السماء المحتاج اليه وفيما لو كان بين اثنين ارض مناصفة
 فعين احدهما منها قطعة شخرفة بجميعها او باعها من غير اذن شريكه فلا يصح في شيء منها كما نقله
 الزركشي عن المغيرة واقره لانه يلزم على حكمة في نصيبه منها الضرر بالنظيم للشريك بتمرور المشتري
 في حسنة الى ان يصل الى المبيع انتهى ومن آخر الشرط الثاني البيع ما يصح بذلك ونوع في استثناء
 الاولى والثالثة بأن صورة تفريق الصفقة ان يعقد على شيئين موجودين أحدهما حلال والمنفعة
 المعقود عليهما في الاولى شيء واحد وفي الثالثة تصرف في ملك الغير بما لم يأذن فيه ويرد جميع قوله الصورة
 ذلك بل الضابط الجمع بين متع وغيره ولو اعتبار اقسام ذلك ما بين وغيرهما ومن ثم أجزوا التفريق في غير
 نحو البيع مما صرح به قوله بغير اذن الآخر بعه بانه فيصح جرم ما يصح عوده لعبده وعبد غيره لغيره
 الحصة فمعا بادن الآخر لكن محله ان فصل الثمن وحينئذ قد تعدد العتد وذلك لا ينص في المفهوم فان قلت
 يشكل على ما ذكر في عبده وعبد غيره بل وعلى ما يأتي من ان الحصة في الحل بالخصصة من المسمى

(قوله) وفي تفريق الصفقة
 الفصل في النهاية * (فصل)
 في تفريق الصفقة (قوله) في تفريق
 الصفقة الى قوله ويجزئ في النهاية
 (قوله) وانما بطل الى قوله ويؤخذ
 في النهاية (قوله) وفيما اذا فاضل
 الى قوله وانما في النهاية (قوله) وفيما
 لو كان الى قوله وسر في النهاية

في غير قيمتهما فلو كان بيع واحد منهما صحيحا لم يصح بيع الآخر بحكمه كل عند العقد لان التوقيف يمتنع
 وعند البيع جارحيا هذا اذا لم يمتنع فيه شيء من البيع فيه ما يقابله مجهول عند العقد فالاخرى قلت يفرق
 بأن الجهل بما يخص صكلا من عينين باعتبار حقيقة واحدة وانما يؤثر وينظر اليه في العقد عند
 اختلاف المالك وعدم الرجوع لما ياتي كذا في ذلك لان ابطال أحدهما ترجيح بلا مرجح فتعين بطلانهما
 لتعذر صحة ما لا يلزم علمه من الجهل بما يخص كلا ابتداء وذلك يستلزم دوام النزاع بينهما لا الى غاية
 وأما مسئلتنا فليس فيها ذلك والمرجح لا بطلان ما عد الحل موجود فيها فلم ينظر للجهل بما يخصه وان فرض
 أنه عند العقد كافي ببيع وشقص مشفوع بألف كذا ياتي فتأمل على ان الوفاة بالجهل لم تنأت
 تفريق الحقيقة عطفها لانه يلزمه النظر للصحة باعتبار القيمة وهو مجهول عند العقد ويؤدي للتنازع فان
 قلت يترك على ذلك التعليل الماتر في بيعك هذا القطيع أو الثياب كل اثنين بدرهم من أن توزيع
 الدرهم على قيمتهما يؤدي للجهل فنظر واليه مع اتحاد المالك قلت يفرق بأن المبيع هنا لم يتعين أصلا لأن
 كل اثنين فرض مقابلتهما بدرهم يحتمل انهما من الخيار أو من غيره أو مختلفان فتعذر التوزيع من كل
 وجه بخلافه في مسئلتنا ومثله شقص وسيف لانه لو التوزيع فيهما مع الا من من نزاع لا غاية واذا
 صح في ملكه فقط (فيختار المشتري) فورا (ان جهل) ذلك لضرره بتفريق الصفة عليه مع عذره بالجهل
 فهو كعيب ظهر (فان أجاز) العقد أو كان عالما بالحرام عنده (ف) ليكن (بمحضته من المسمى باعتبار)
 الاجزاء في مثليين بطل البيع في أحدهما وفي المشترك السابق لانه لا حاجة في هذين النوعين الى النظر
 للقيمة ولوضوح المراد لم يبال بايهام كلامه اعتبار القيمة هنا أيضا وعلى الرأسين المتقويين فأكثر باعتبار
 (قيمتها) ان كان لهما قيمة أولم تكن لاحدهما كالخمر والخمر والخمر بعد التقدير الآتي وذلك
 لا يقاومها الثمن في مقابلتهما معا فلم يجب في أحدهما الاقسطه فلو ساوى المملوك مائة وغیره مائتين
 فالخصه ثلث الثمن ومحملة ان كان الحرام مقصودا والا كالدوم صح في الآخر بكل الثمن على الوجه ويقدر
 الجرحنا والميتة مذكاة والخمر خلا لا عصيرا لعدم امكان عوده اليه والخمر برعته بقدره كبرا وصغرا خلافا
 ان زعم تقدير كبيره بغيره وفي ذلك اضطراب ينشأ مع الجواب عنه في شرح الارشاد ثم رأيت بعضهم
 تحمل لمنع التفاضل وأجرى ما في كل باب على ما فيه فقال ما حمله انما لم يرجع هنا للتقويم عنده من يرى
 له قيمة لان الكافر لا يقبل خبره أي ومن شأن البيع أن يكون بين مسلمين يجهلون قيمة الخمر عند أهلها من
 الكفار ورجع اليه في الوصية لخصها بالنجس فلم يصح اليها الا لبيان القسمة على عدد الرؤس فهي تابعة
 وفي الصداق اهلها ما بها اذهما كافرين (وفي قول بجميعة) لان العقد لم يقع الا على ما يحل بعه
 (ولا خيار للبائع) وان جهل لتقصيره ببيعه لاسيما لك وعذره بالجهل نادر (و) ضابط القسم الثاني أن
 يتلف قبل القبض بعض من المبيع يقبل الافراد بالعقد أي اراد العقد عليه وحده ومن ذلك ما (لرباع
 عبديه) أو عصيرا أو دارا (فتلف أحدهما) أو تخمر بعض العصيرا أو تلف سقف الدار (قبل قبضه)
 فينفسخ العقد فيه وتستمر صحته في الباقي بقسطه من المسمى اذا وزع على قيمته وقيمة التالف ومصر في المثليين
 اعتبار الاجزاء في ذلك هنا أيضا وكذا في مثلي تلف بعضه وانما (لم ينفسخ في الآخر) وان لم يقبضه (على
 المذهب) مع جهالة الثمن لانها طارية فلم تضر كالا يضر سقوط بعضه لارش العيب وخرج تلف ما يفرد
 بالعقد سقوط يد المبيع وعي عيبه واضطراب سقف الدار ونحوها فلا يقسط فيها ادلا انفساخ بذلك
 لبقاء عين المبيع واليد والابصار وثبات السقف ونحوها لا يفرد بالعقد فنحوها لا يوجب الانفساخ
 بل الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن أو ينفسخ ويسترد الثمن بخلاف الاول فان افراد التالف بالعقد وان
 أوجب الانفساخ فيه لا يوجب الاجارة بكل الثمن (بل يتخير) المشتري فورا بين فسخ العقد والاجارة

التمسك بالصفة عليه (فإنما يباين في المصلحة) لنظر المصير آتيا (قسطها) على ما فيها كالمسألة وفي الرواية
 كالمسألة عن أبي إسحاق في طرق القوانين فيه ولعله الأقرب ولا خيار للبائع وكان وجهه مع عدم تفسيره بوجه
 وتشرقي صفة الثمن عليه أن الثمن غير منظور إليه أصالة فاختار تفرقة دوا ما لأنه يتفرقة بالاختلاف
 في الاستدعاء بخلاف الثمن فإنه المقصود بالعقد فاختار تفرقه دوا ما أيضا (ولو جمع) الصاقد أو العقد
 (في صفة مختلفي الحكم كاجارة وبيع) كبيعك هذا أو آجرتك هذه سنة بألف ووجد اختلافهما
 اشتراط التأقيت فيها وبطلانه به وانفساخها بالتلف بعد القبض دونه (أو) اجارة (وسلم) كأجرتك
 هذه وبعثك كذا في ذمتي سلمك بدينار لا اشتراط قبض العوض في المجلس في سائر أنواعه بخلافها (مما
 في الظاهر) كل منهما يتسببه من المسمى إذا وزع على قيمة المبيع أو المسلم فيه وأجرة الأجر كالأقال (ويوزع
 المسمى على قيمتهما) وتسمية الأجرة قيمة مبيع لأنها في الحقيقة قيمة المنفعة ووجهه معتمدا أن كلا يصح منفردا
 فلا يضر الجمع ولا أثر لما قد يعرض لاختلاف حكمهما باختلاف أسباب الفسخ والانفساخ الموحين
 إلى التوزيع المستلزم للجهل عند العقد بما يخص كلا من العوض لأنه غير ضار ببيع ثوب وشقص
 صفقة وإن اختلفا في الشفعة واحتج للتوزيع المستلزم لما ذكره فعمل أنه ليس المراد باختلاف الأحكام
 هنا مطلقا لاختلافها بل لاختلافها في قياس يرجع للفسخ والانفساخ مع عدم دخولها تحت عقد واحد فلا ترد
 مسألة الشقص المذكورة لأنه والثوب دخلا تحت عقد واحد هو البيع ولا يختلفان في ذلك نعم أو رد عليه
 بيع عبدين بشرط الخيار في أحدهما على الأهم أكثر من الآخر فإنه يبطل فيهما مع أنه من القواعد
 ومع شمول كلامه له حيث عبر بمختلفي الحكم ولم يقل كأصله وغيره عقدين مختلفي الحكم ويحجب باننا لو سلمنا
 أنه منها كان البطلان للشرط المفسد المقارن للعقد لا لاختلاف الحكم على أن حذفه لعقدين إنما هو لا غناء
 مثاله عنه والتقسيد بمختلفي الحكم لبيان مثل الخلاف فلو جمع بين متفقين كشركة وقرض كأن خلط
 الفين له بألف لغيره وقال شاركتك على أحدهما وقارضتك على الآخر قبل صح جزما لرجوعهما إلى
 الأذن في التصرف بخلاف ما لو كان أحدهما جائزا كالبيع والجماعة فإنه لا يصح قطعها لتعذر الجمع بينهما (أو)
 نحو (بيع ونكاح) كزوجتك بنتي وبعثك عبدا بألف (مع النكاح) لأنه لا يتأثر بفساد الصداق بل
 ولا بأكثر الشروط الفاسدة (وفي البيع والصداق القولان) فيصح البيع بخصصة العبد من الألف
 والصداق بخصصة مهر المثل منها كما سبقت ذكره في باب مع قيده * تنبيه * أعدت ضمير جمع على أحد ذينك
 لأن كلامهما يدل عليه السياق لكن في الثاني ركة لأن الصفة ان حملت على العقد كما هو اصطلاح
 الفقهاء كان التقدير ولو جمع عقد في عقد عقدين مختلفي الحكم وان حملت على الألفاظ الواقعة بين
 المتعاقدين أغرضين فأكثر والتقدير وان جمع العقد في ألفاظ واقعة بين اثنين عقدين مختلفي الحكم مع
 لكن إطلاق الصفة على ذلك بعيد من اصطلاحهم الآن توقف صحة التسماء المتى عليه بتقدير أنه المراد
 أو جب المصير إليه والحاصل أن الغاية الاعتبارية كافية في صحة الحمل كأننا أبو النجم (وتتعدد الصفة
 بتفصيل الثمن) من المتدي بالعقد لترتب كلام الآخر عليه (كبيعك ذابكذا وذابكذا) وان قبل المشتري
 ولم يفصل (وتتعدد البائع) كبيعك عبدا هذا بألف فتعطي خصصة كل حكمهما نعم لو قبل المشتري
 نصيب أحدهما نصف الثمن لم يصح لأن اللفظ يقتضي جوابهما جميعا وبه فارق ما قدمته أول البيع
 في بعثك هذا بألف وهذه عبادة (وكذا) تتعدد (تعدد المشتري) كبيعك هذا بكذا وكذا بكذا
 هذا بكذا أو اقترع عاينهما لأن الكلام فيهما والألفى تتعدد بتعدد العاقد مطلقا (في الظاهر) قياسا
 على البائع فإن قبل أحدهما فكذا كرهتم أنه لو باع اثنين من اثنين كان بمنزلة أربع عقود ومن فرائد
 التعدد جواز أفراد كل خصصة بالرد كما باني وأنه لو بان نصيب أحدهما حر أملا صح في الباقي قطعاً

تسمى ما يرد من النقص بغيره من النقص في البيع من حيث البيع في شكله الذي يفرق بان
 المسعى متصوره في نظرهما كلهم الى تعدد ملكه وان كان يقع في ان لا ينظر بعضهم لتعدد ملكه بل يكتفون
 بحسنه ذلك في الشفعة فعدد واحد هو عدد الشري قطعاً وتعدداً للبائع على الأصح وكذا العربا وسرد ذلك
 في الشفعة ان المشتري اذا تعددوا أخذ الشفع حصه أحدهم لا يضره لاستقلال كل بما صار اليه عهداً
 وغيره فلم يكن الخلاف محال حيث يتخلف تعدد البائع فان تمكن الشفع من أحدهم احدي حصتي
 البائعين يفرق الصفقة على المشتري بغيري الخلاف نظراً الى ضرره وفي العربا انما رخصه للمشتري
 فاذا تعدد وحصل لكل دون خمسة أو سق لم يكن الخلاف صالحاً لان كلاً لم ينفذ ما أذن له فيه ظاهراً
 ولا باطنياً بخلاف ما اذا تعدد البائع فان ما حصل للمشتري جاوز الخمسة فاعتنع على قول نظراً لهذه
 المجاوزة (ولو وكلاهما أو وكاهما) إعادة الضمير على ما يلزم غير مدكوراً سنة شائعة فلا اعتراض
 عليه (فالأصح اعتبار الوكيل) لان أحكام العقد تتعلق به فلو خرج ما اشتراه من وكيل اثنين أو من
 وكيل واحد أو ما اشتراه وكيل اثنين أو وكلاً واحداً معاً جاز رد نصيب أحدهم الوكيلين في الثانية
 والرابعة دون أحد الموكليين في الأولى والثالثة نعم العبرة في الرهن بالموكل لان المدار فيه على اتحاد الدين
 وعدمه وفي الشفعة تناقض في اعتبار الموكل أو الوكيل بسطته في شرح الارشاد في بابها بما لا يستغنى
 عن مراجعته

*** (باب الخيار) ***

هو اسم من الاختيار الذي هو طلب خير الأمرين من الامضاء والفسخ وهو يكون أصل البيع للزوم أي
 ان وضعه يقتضيه اذا قصد منه نقل الملك وحل التصرف مع الامن من نقض صاحبه وهما فرعاً للزوم
 رخصة شرعاً ما دفع الضرر وهو خيار النقص الآتي وأما الترتوي وهو المتعلق بمجرد التثني وله سببان
 المجلس والشرط وقد أخذ في بيانها مقدماً وأنها اقوى بقوة بالشرع بلا شرط وان اختلف فيه وأجمع
 على الثاني فقال (ثبت خيار المجلس في) ككل معاوضة محضة وهي ما قصدت بقضاء عوضه نحو
 (أنواع البيع) كبيع الجدة في شدة الحر وبيع الاب أو الجد مال طغله لنفسه وعكسه لخبر الجمهور
 البيان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر بنصب يقول بأو بتقدير الآن أو الى أن
 لا بالعطف والاتصال نقل بالجزم وهو لا يصح لان القصد استثناء القول من عدم التفرق أو جعله غاية له
 لا مغايرته له الصادقة بوجود القول مع التفرق ولم يبال بهذا الا بهام شراح البخاري حيث جوزوا في
 رواية ما لم يتفرقا أو بخيراً أحدهما الآخر نصب الرأى وجرهما وخالف فيه أئمة تعلقاً بما أكثره تشييب
 لأصل له قاله ابن عبد البر ومن ثم ذهب كثيرون من أئمتنا الى نقض الحكم بنفيه وزعم الشيخ لعل أهل
 المدينة بخلافه ممنوع لان فهمهم لا يثبت به نسخ كما حقق في الاصول على ان ابن عمر من أجلهم وهو راوى
 الحديث كان يعمل به (ككالمصرف والطعام بالطعام) ومما قدمته من أن القصد بثبوت الخيار هنا
 مجرد التثني اندفع ما قيل كيف يثبت مع ان المماثلة شرط فلا أفضل حتى يختاره على ان هذا غفلة عما مر
 فيها المعلوم منه أنها لا تمنع ان أحدهما أفضل (والسلم والتولية والتشريك) ولا يرد بيع القن من نفسه
 فإنه لا خيار فيه للقن وكذا السيد على الوجه تنصريحهم بأن هذا عقد عتاق لا بيع ومثله البيع
 الضمني وكسمة الرد بخلاف غيرها ولو بالتراضي لان المتع من غير عليه (وسلم المعاوضة) بخلاف صلح
 الخطيئة فإنه في الدين ابراء وفي القن هبة نعم صلح المعاوضة على المنفعة اجارة ولا يرد لأنه سبب صرح بعدم
 الخيار فيها وعلى دم التمسد معاوضة ولا يرد أيضاً لأنه معاوضة غير محضة وقد علم من سياقه أنه
 لا خيار فيها (ولو اشترى من يعتق عليه) كصله أو فرعه (فان قلنا) فيما اذا كان الخيار لهما (الملك

* (باب الخيار) * (قوله) ك
 معاوضة الى قوله ونحوها في النهاية
 (قوله) مع التفرق قال المحشي ينبغي
 مع عدم التفرق انه وجه غير
 في النهاية والحاصل ان العطف
 يقتضي توقيت الخيار بتحقق أحد
 النفيين وهو صادق بوجود التبعين
 في الطرف الآخر معه وانما يرتفع
 الخيار بارتفاع النفيين ثم راب
 الفاضل المحشي في شرح المنهج نقل
 نحو هذا الحاصل عن شيخه البرقي
 ثم عقبه بقوله ويرد على ذلك ما قرره
 الرضى وغيره من ان العطف بأبعد
 النفي يكون نصياً لكل من
 المتعاطفات لا لأحدهما وبما
 بأن هذا بحسب الاستعمال
 والاقضية اهل وضع اللغة انه
 لا أحدهما كما اعترف به الرضى
 وحيث ذفا قاله النووي لا اشكال
 فيه لا بحسب اصل اللغة ولا بحسب
 استعماله فليتأمل انتهى وعدم
 الاشكال بالنظر الى الاستعمال
 مثل تأمل فلعل صواب العبارة
 لا اشكال فيه بحسب اصل اللغة
 بل بحسب الاستعمال فليحترز
 (قوله) وزعم الفسخ الى المنع
 في النهاية (قوله) بما قدمته الى
 قول المصنف ولو في النهاية

في حق الخيار للبائع أو المشتري وهو الأصح (فلهما الخيار) إذا لم يمنع (وان قلنا) الثالث (المشتري)
 على الضعيف (تخير البائع) إذا لم يمنع هنا أيضا بالنسبة اليه (دونه) لأن قضية ملكه له ان لا يتمكن
 من ازالته وأن يترتب عليه العتق فور اقلها تعذر الثاني لحق البائع في الأول وبالزوم يبين عتقه عليه
 وان كان للبائع حق المجلس (ولا خيار في) ما لا معاوضة فيه كوقف ولا في عقد جائز ولو من جانب كره
 نعم ان شرط في بيع وأقبضه قبل التفرق أمكن فسخه بأن يفسخ البيع فيفسخ هو تبعاً وضمان وكالة
 وشركة وقرض وقراض وعار يثاذا لا يحتاج له فيه ولا في (البراء) لا لا معاوضة فيه (والشكاح) لأن
 المعاوضة فيه غير محضنة (والهبة بلا ثواب) لعدم المعاوضة (وكذا ذات الثواب) لأن لا تسمى بيعاً والمعتد
 بثبوته فيها ولو قبل التقبض لأنها بيع حقيقي (والشفعة) أما المشتري فلان الشفيع مأخوذ منه قهراً وأما
 الشفيع فلأنه يعد تخصيص خيار المجلس بأحد العاقدين استثناء (والاجارة) بسائر أنواعها على المعتمد
 لأنها لا تسمى بيعاً وأدت المنفعة بمضي الزمن فالزمن العقد لثلاثين جزء من المعقود عليه لافي مقابلة
 العوض ولا غم الكونه على معدوم هو المنفعة عقد غرر والخيار غرر فلا يحتج بهان ويترك بين اجارة
 الذمة والسلم بأنه يسمى بيعاً بخلافها وبأن المعقود عليه يتصور وجوده في الخارج غير فائت منه شيء
 بمضي الزمن فكان أقوى وادفع للفر منه في اجارة الذمة وبينها وبين البيع الوارد على المنفعة كحق الممر
 بأنه لما عقد بلفظ البيع أعطى حكمه ومن ثم لم ينعقد بلفظ الاجارة لا خيار فيه فيما يظهر (والساقاة)
 كالاجارة (والصدائق) لان المعاوضة فيه غير محضنة مع انه ليس بمقصود بالذات ومثله عوض الخلع
 (في الأصح) في المسائل الخمس وحمرت الإشارة الى رد المقابل في كل منها (وينقطع) خيار المجلس (بالخيار
 بأن يختاراً) أي العاقدان (لزومه) أي العقد صريحاً كاختيارناه وأجزأناه وامضيناه وأبطلنا الخيار
 وأفسدناه لانه حكمهما ان سقط باسقاطهما أو ضمننا بأن يبايعا العوضين بعد قبضهما في المجلس فان
 ذلك يتضمن الرضا بلزوم الأول فايراد هذه الصورة على مفهوم المتن غير صحيح (فلو اختار أحدهما) لزومه
 (سقط حقه وبقى) الخيار (لآخر) تخيار الشرط وقول أحدهما اخترا وخبرته يقطع خياره لانه
 رضاه بلزومه لا خيار المخاطب الا ان قال اخترت اذا سكوت لا يتضمن رضا والا اذا كان القائل البائع
 والمبيع يعق على المشتري لانه باختيار البائع يعق على المشتري لان الملك صار له وحده وفسخه
 ولو بعد الاجازة انفسخ وان لم يوافقته الآخر ولا بطلت فائدة الخيار وفارق الفسخ الاجازة بأنه يعيد الامر
 لما كان قبل العقد ومن ثم لو أجاز واحد وفسخ الآخر قدم الفسخ (و) ينقطع ايضا بمفارقة متولي الطرفين
 لمجلسه و (بالتفرق بينهما) أي العاقدين وان وقع من أحدهما فقط ولو نسيانا أو جهلا لا يبرو حهما لما
 بآتي في الموت وذلك لخبر البع في البيع بالخيار حتى يتفرقا من مكانهما وصح عن ابن عمر رضي الله عنهما
 انه كان اذا باع قام فشي هنيهة ثم رجع وقضيته حل الفراق خشية من فسخ صاحبه وخبر ولا يحل له ان
 يفارق صاحبه خشية ان يستقبله محمول الحل فيه على الاباحة المستوية الطرفين ومحمله ان تفرقا عن
 اختيار فلو حل أحدهما مكرها بقي خياره لا خيار الاخران لم تبعه الا اذا منع وان هرب بطل خيارهما
 لان غير الهارب يمكنه الفسخ بالقول مع عدم عذر الهارب بخلاف المكره فكانه لا فعل له ويؤخذ من
 التعليل بيمينه الفسخ ان غير الهارب لو كان نائماً مثلاً لم يبطل خياره وهو محتمل وعند طرفة لا بد
 أن يلحقه قبل انتهائه الى مسافة تحصل بمثلها المفارقة عادة والاسقط خياره لحصول التفرق حيث قد
 وبطل البيع بانعزال الوكيل في المجلس على ما في البحر بطلان الوكالة قبل تمام البيع وبوجه بأن
 لمجلس العقد حكمه بدليل الحاقهم الشرط الواقع في مجلسه بالواقع فيه فكان انعزاله في مجلسه كأنعزاله
 قبل تمام الصيغة وبه يعلم أن خيار الشرط في ذلك تخيار المجلس اذا فرق بينهما في الحاق الشرط

(قوله) وانعتد كذلك في النهاية ايضا
 (قوله) بسائر أنواعها الى المتن
 في النهاية (قوله) أي العقد صريحاً
 الى قوله والا اذا في النهاية (قوله)
 والعاقدين الى قوله ويبطل البيع
 في النهاية (قوله) وصح عن ابن عمر
 رضي الله عنهما أنه كان اذا باع الخ كان
 وجه ففسخه له مع ان الورع اللائق به
 تركه بيان الحكم الشرعي بالفعل
 فانه ابلغ منه بالقول

في دار أو سفينة صغيرة هل
 خيارهما (أو يترك في التفرق الحرف) فإيهما السائر من سفلة من بعض
 فلا إذا لم يدر في دار أو سفينة صغيرة بطريق من بينها أو في علوها وكبيره بحسب وجع من حصل
 لا آخر كمن يفت الصفة ويمنع كسوق ودارتها حشمت سعتها بنوابة الظاهر والمشي قليلا ولا يكتفي بناء جدار
 وأرخاء ستر بينهما إلا أن كان بفعلهما أو أحدهما فإن كان من أحدهما فقط بطل خياره لا خيار الآخر
 إلا أن قدر على منعه أو لم يتلفظ بالصريح فيما يظهر كالحرب وفي متبايعين من بعد بمفارقة محل البيع
 لا إلى جهة الآخر ولا بالعود لمحل بعد المضي إلى الآخر هذا ما بحثه جمع واعترض بأن القياس انقطاعه
 بمفارقة أحدهما مكانه وعوده لمحل لو كان الآخر معه بمجلس العقد عند تفرقه وقد يجب أن ما بينهما من
 التسامح حال العقد صار كنه حريم العقد فلم يؤثر مطلقا ومرا أول البيع بقاء خيار الكاتب إلى انقضاء
 خياره الكتاب يكتب إليه بمفارقه لمجلس قبوله (ولو مات) في المجلس كلاهما أو (أحدهما أو جرح)
 أو أغنى عليه (فالأصح انتقاله إلى الوارث) ولو عاها (والولي) والسيد في المكاتب والمأذون والموكل
 بخيار الشرط وإن كان أقوى للاجماع عليه وثبوتها لغير المتعاقدين ومن ثم جرى هذا الخلاف هنا لا ثم
 وإذا انقل للولي فعل الأصل أو للوارث الغير لاهل نصب الحماكم عنه من فعل الأصل أو لاهل المتجر
 أو المتعهد فإن كان بمجلس العقد امتد خياره كسلي إلى الخيار أو التفرق نعم لا عبرة بمفارقة بعض الورثة
 أو غائباً عنه امتد خياره على المتعهد إلى مفارقه أو مفارقة المتأخر فراقهم بمجلس بلوغ الخبر وانقطاع
 خيارهم بقطع خيار الحلي وإن لم ينفارق بمجلسه ويستغنى في الكل بفسخ بعضهم ولو فسخ قبل علمه بموت
 مورثه نفذ وكذا لو أجاز على الأوجه ولو بلغ المولى رشيد أو هو بالمجلس لم ينتقل إليه الخيار ويوجه بعدم
 أهلية حين البيع وفي بقائه للمولى وجهان وكذا في خيار الشرط والأوجه بقاءه لاستحبابها لما كان
 (و) لوجاء معا (تأزعا في) أصل (التفرق) قبل مجيئهما (أو) معا أو مر بها أو اتفاقا على التفرق
 ولو سكن تازعا في (الفسخ قبله صدق الثاني) لتفرق في الأولى والفسخ في الثانية بمنه لأن الأصل
 دوام الاجتماع وعدم الفسخ (فصل) * في خيار الشرط وتوابعه (أوهما) أي العاقدين بأن يتلفظ
 كل منهما بالشرط (ولا أحدهما) على التعيين لا الإبهام بأن يتلفظ هو به إذا كان هو المتبدي بالاجاب
 أو القبول ووافقته الآخر من غير تلفظه وحينئذ فلا اعتراض على قوله ولا أحدهما بل ولا يستغنى
 عنه خلافاً من رحمه أما إذا شرطه المتأخر قبوله أو اتجا به فبطل العقد لعدم المطابقة ومرا يعلم منه أن لهما
 ولا أحدهما إن وافقه الآخر في زمن جواز العقد بخيار مجلس أو شرط الحاق شرط صحيح لا يند
 كالأواقع في صلب العقد (شرط الخيار) أوهما ولا أحدهما ولا جنبي كالتقن البيع المتحد الشروط
 له أو تعدد ولو مع شرط أن أحدهما يوقعه لا أحد الشارطين والآخر لا يوقعه والأوجه اشتراط تكليف
 الأجنبي لا رشده وأنه لا يلزمه فعل الاحتياط على أن شرط الخيار تعليل له وهو الأوجه أيضاً وعليه
 يكفي عدم الرد فيما يظهر لأنه ليس بتعليل كما حققنا وإن قوله على أن أشاور يوماً مشايخ ويكون
 شرطاً للخيار لنفسه (في أنواع البيع) التي ثبت فيها خيار المجلس اجماعاً ولما صح أن بعض الأنصار
 وهو حبان بن شمع أوله بالموحدة ابن ممتد وممتد بالمعجمة والله رويان جزم بكل جماعة وهما
 عريان كان يندع في البيع فأرشد على الله عليه وسلم إلى أنه يقول عند البيع لا خلافة وأعلم أنه إذا
 قال ذلك كان له خيار ثلاث نبال ومعناها وهي بمسك المعجمة وبالموحدة لا عين ولا خدعة ومن ثم
 اشتملت في الشرع لا اشتراط الخيار ثلاثاً فإن ذكرت وعلم معناها ثبت ثلاثاً والأفلا واعترض الاستوى
 وغيره المتبأنه لم يبين الشروط له الخيار فأوهم وهو عجيب فإن من قواعدهم أن حذف المعجول يفيد

(قوله) في دار أو سفينة صغيرة هل
 المراد بالصغيرة من الدار المشتمل على
 محل واحد وبالكبيرة المشتمل على
 محلين أو ما يسمى كذلك عرفاً وإن
 تعددت منازلهم كلامهم يرشد إلى
 الأول باعتبار عدم تعرضهم لنفي
 الخروج من أحدهما إلى الآخر
 (قوله) تفاسخت سعتها أي سعة
 بيتها وبعبارة النهاية أوبت
 متفاحت السعة وهي حسنة
 (قوله) بمفارقة بعض الورثة بل
 لا بد من مضارقة الجميع (قوله)
 إلى مفارقه أي التحد (قوله)
 أو مضارقة المتأخر الخ أي عند
 التحد (قوله) ولو بلغ المولى إلى المقن
 في الغنى والهاية (قوله) ولو جاء
 معا كذا في أصله رحمه الله وكان
 الظاهر رجاء أو علمه من تصرف
 الناصح (فصل في خيار الشرط) *
 (قوله) لهما ولا أحدهما إلى المقن
 في النهاية لا قوله وعليه إلى قوله
 وإن (قوله) التي ثبت فيها إلى المقن
 في النهاية لا قوله ومقررتة إلى قوله
 وإذا شرط لأجنبي (قوله) ثبت
 ثلاثاً أي بالنسبة لثلاثها فقط
 فليتأمل

(قوله) في خيار المجلس والشرط الى
وجرمه على الوطء في الاولى في النهاية
(قوله) وفي حالة الوطء الى المتن
في النهاية

(قوله) في خيار المجلس والشرط الى
وجرمه على الوطء في الاولى في النهاية
(قوله) وفي حالة الوطء الى المتن
في النهاية

في البيع (و) أما المبيع (في الجارة) في وفاء (الجزء) (أو المبيع) وإذا شرط أن
 يبيع بغيره فيفسخ أحداهما لا بإجازة بل بقي الآخر لأن إيجاب الخيار إنما قصد به التمسك من الفسخ دون
 الإجازة لا عمالتها وقول من يخير لا يبيع أولا يشتري الآخر زيادة مع عدم موافقة الآخر (ووط
 البائع) الواضح لو اوضح علم أو طعن أنه المبيع ولم يقصد به الزنا ولا كان محروما عليه بخير ففسخ على الوجه
 كالأول لا بالأعلام وكذا الخشبي إن اوضح به بالاثبات لا بالخشبي أو منه لم يفسخ وخروج به مقدما (واعتاقه)
 ولو معلقا كله أو بعضه أو بإلاد محبت تخيرا أو هو وحده (فسخ) أما الاعتاق فله قوة ومن ثم نفذ
 قطعا وأما الوط فله قوة فلهذا اختار الامسالك وانما لم يكن رجعة لأن الملك يحصل بالبيع كالمسي
 فكذا تدار كاختلاف السكاح ومع كون فسخه واعتاقه فسخا هو نافذ منه وان تخير المصنف ما يفسخ فيقتل
 الملك المبيع قبل ولا يفسد من المشتري إذا تخير بابل يوق حيث لم يأذن له البائع لتقدم الفسخ ووقع من
 البائع بعد على الإجازة (وكذا يبيع) ولو بشرط الخيار لم يكن ان كان للمشتري (وأجازته وتروى بجه)
 ووقفه ورهنه وهبته إن اتصل بهما القبض ولو وهب لغيره (في الإصح) حيث تخيرا أو هو وحده
 أيضا فكل منها فسخ لا شعارا بها باختار الامسالك فقدم على أصل بقاء العقد ومع كونه فسخا هي منه
 صحيحة بتقدير الفسخ قبلها (والاصح أن هذه التصرفات) البيع وما بعده (من المشتري) حيث تخيرا
 أو هو وحده (إجازة) للشراء لا شعارا بها باختار الامسالك نعم لا تصح منه إلا أن تخيرا وأذن له البائع
 أو كانت معه وفارق ما عرف في البائع بترزل ملكه وبأن صحتهما والخيار لهما من غير إذن البائع مستطبة
 لفسخه وهو مجتمع (و) الاصح (أن العرض على البيع) وانكاره (والتوكيل فيه ليس فسخا من البائع
 ولا إجازة من المشتري) لأنه قد يستبين أراجح هو ام حاسر وانما حصل الرجوع عن الوصية بذلك لضعفها
 إذ لم يوجد إلا أحدهما عقدها (فصل) في خيار النقيصة وهو المتعلق بفوات مقصودة فظنون نشأ
 الظن فيه من التزام شرطى أو تغير فعلى أو قضاء عرفي ومما يتعلق بالأول وما يتعلق بالثاني وبدأ
 بالثالث أطول الكلام عليه فقال (للمشتري الخيار) في رد المبيع (يظهر وعيب قديم) فيه وكذا البائع
 يظهر وعيب قديم في الثمن وآثر الأول لأن الغالب في الثمن الانضباط فيقل ظهور العيب فيه وهو
 أغنى القديم ما قارن العقد أو حدث قبل القبض وقد بقي إلى الفسخ إجماعا في المقارن ولأن المبيع في الثاني
 من ضمان البائع فكذا آخره وصفته وان قدر من خير على إزالة العيب نعم لو اشتري محروما بفسخ بغير إذن
 سيده لم تخير قدرته على تحليته كالبائع أي لأنه لا مشقة فيه ولا نظر هنا لكونه سببا لإقدام على إبطال
 العبادة لأن الرد لكونه قد يستلزم فوات مال على الغير لا بدله من سبب قوي وهذا ليس منه بخلافه في نحو
 المتبع بالحليلة الآتي في النفقات فقام له ولو كان حدوث العيب بفعلة قبل القبض أو كانت الغبطة
 في الامسالك والمشتري مفلس أو ولى أو عامل قراض أو وكيل ورضيه من كله فلا خيار ويفرق بين
 هذا وما يأتي أن المستأجر لو عيب الدار تخير بأن فعله لم يرد على المعقود عليه وهو المنافع لأنها مستتيلة
 غير موجودة حال اختلاف فعله هنا وانما الوجبت ذكر وجه التخير بأن المخطئ التخير ثم اليأس وقد وجد
 ثم رأيت ما يأتي في المبيع قبل قبضه وهو قريب مما ذكرته وما مر أن الوكيل في خيارى المجلس والشرط
 لا يتقيد برضا الموكل فيما لو منعه من الإجازة أو الفسخ بأن المخطئ هنا فوات المالك فمعه وهو انما
 يرجع للموكل وشم مباشرة ما تسبب عن العقد وهو انما يربط هنا بما شره فقط ومسك العيب فوات
 وصغير يد في الثمن قبل قبضه وقد اشتراه به كالكسبة ولو بخونيمان في تخير المشتري وان لم يكن فواته
 من أصله عيا (نكصاء) بالمد أو جب (رقين) أو حيوان آخر لأن الفعل يصلح لما لا يصلح له المشتري
 ولا نظير زيادة القيمة به باعتبار آخر لأن فيه فوات جزء من البدن مقصود وبحث الأذرعى أنه ليس بعيب

(قوله) ولو كان المالك المبيع في النهاية
 (قوله) إذا كان المبيع أى مكان
 الخيار له وحده كما هو واضح ولم
 يظهر وجهه من كلامه
 الأولى أن يقر بأن خيار الفرد أى
 المشتري فيه فى صورتين ويؤيد
 ان عبارة شرح المنهج ان كان
 الخيار له أو أذن البائع انتهت
 (فصل) في خيار النقيصة (قوله)
 ومما يتعلق بالأول في النهى عن
 بيع وشرط (قوله) فمعه وكذا إلى
 قوله فلا نظر في النهاية (قوله) لأن
 الغالب في الثمن الخ أى ولأن
 الغالب فيه أيضا أن يكون في الذمة
 وتعييب المدفوع عما في الذمة
 لا يوجب في العقد خيارا وان وجب
 اياداه بخلاف ما إذا كان معيا
 وهو محتمل قوله وكذا البائع الخ لكنه
 نادر (قوله) ولو كان حدوثه إلى قوله
 ويفرق في النهاية (قوله) أو وكيل
 ورضيه الخ قضية هذا الصنيع
 اعتبار الغبطة فيه أيضا وقضية
 كلام غيره ان الموكل اذا رضى
 بالعيب فلا خيار للوكيل مطلقا
 وهو المحذور والله أعلم (قوله) وكالعيب
 فوات إلى المشتري في النهاية والمغنى

في النهاية (قوله)
 الى قوله ويطحن في المغشي
 (قوله) ما لو انقضى الى انقضاء
 يطحن في غيره ممن يتوسم فيه الرقيق
 ان له قدرة على تخلصه ما ذكر
 ولو باعانه عند نحو حاكم ولو فرض
 عدم قدرته يتعصب الواقع لان
 المدار على ما يقرب منه انظر على
 انشاء ما بعد عيا في العرف (قوله)
 ومجمله ان وحده الى قوله وليس
 في المعنى والنهاية (قوله) ولو لم يعلم الى
 المتن في المعنى (قوله) المستحكم الى
 المتن في النهاية (قوله) تراكم وسخ على
 الاستان قد توقف فيه باعتبار ان
 الغالب في الارقاء المجلوبين ذلك
 عدم اعتبار السؤال فليأمل (قوله)
 الا نحو صداع يسراخ قد يتوقف
 فيه والفرق بينه وبين القيس عليه
 اوضح لان الخط في المرض ثم ما يشق
 معه الحضور فيخرج ما ذكر وهنا
 نقص القيمة وقد يتحقق معه نعم ان
 مرض فيما اذا كان يعرض احيانا
 بحيث لا يتخلل بالعمل بوجهه ولا يؤدي
 الى نقص القيمة فاحتمل (قوله)
 لم يحصل به شين عرفا وقد يقال لعل
 محل هذا التفصيل الذي افاده
 شارح في تحوذي العرب لانه قد
 وجد عند هم من الزينة بالنسبة
 بعض الاعضاء واما كثر من
 بلدان كديار الهند التي منها
 الحب الانوار فيعدونه عطلنا شيئا
 ظميا ولعل هذا هو الحامل على
 طلاق كونه عيا بل هو عند هم
 نفع وانقص لقيمة من كثير من
 محبوب المنصوص عليه

على هذا ما (قوله) في قوله وخلق في النفس و...
(قوله) ما لو ان الى انما كما ينبغي ان
يخلق به غيره ممن يتوسم عليه الرقيق
ان له قدرة على تخليصه شاذ كر
ولو باعانة عند شحواكم ولو فرض
عدم قدرته بسبب الواقع لان
المدار على ما يطلب منه النطق على
انتفاء ما بعد عا في العرف (قوله)
ومحله ان وحد الى قوله وليس
في المعنى والنهاية (قوله) ولو لم يعلم الى
المتن في المعنى (قوله) المستحكم الى
المتن في النهاية (قوله) تراكم وسمع على
الاستان قد يتوقف فيه باعتبار ان
الغالب في الارقاء الجلوبين ذلك
لعدم اعتداد السواد فلتأمل (قوله)
الا نحو صداع يسير الخ قد يتوقف
فيه والفرق بينه وبين القليس عليه
واضح لان الحظ في المرض ثم ما يشق
معه الحضور فيخرج ما ذكره هنا
نقص القيمة وقد يتحقق معه نعم ان
فرض فيما اذا كان يعرض احيانا
بحيث لا يعمل بالعمل بوجه ولا يؤدي
الى نقص القيمة فمحتمل (قوله)
ولم يحصل به شين عرفيا وقد يقال لعل
محتمل هذا التفصيل الذي أفاده
الشارح في تحوُّد بار العرب لانه قد
يعد عندهم من الزينة بالنسبة
لبعض الاعضاء أو ما كثر من
البلدان كديار العجم التي منها
صاحب الانوار فيعدونه مطلقا شيئا
عظيما ولعل هذا هو الجامل له على
الطلاق كونه عا بل هو عندهم
أفجع وأنقص لقيمة من كثير من
العيوب المنصوص عليها

في البيع من غير ان يشترط ان يكون المبيع من جنس واحد او من جنسين
 وفيه من حيث هو من جنس واحد او من جنسين من جنس واحد او من جنسين من جنس واحد
 (في ادع) فلا رد له بان لا يرجع في نفسه حينئذ
 فالمراد في رد الثمن في المبيع للمبيع من جنس واحد او من جنسين من جنس واحد
 شيئا فشيئا الى الموت فلم يتحقق انما في الموت للسابق وحده نعم للمشتري ان يرضى من الثمن وهو ما بين
 قيمته صحيح او من رضا وقت القبض ولو كان المرض غير مخوف بان لم يؤثر بقصاصة القبض كما هو
 ظاهر فلا ارش قطعا فرع اشترى عبد ابرقته ورم وعينه وجع قال له البائع عن الاول انه انحدار
 وعن الثاني انه رمد فري به ثم بان ان الاول خنازير والثاني ياض في العين فهل له الرد الذي يتجه اليه
 لانه كمن اشترى من رضا فرد مرضه لان رضاه به رضاه بما يتولده عنه وكذلك رضاه بما ذكر
 رضاه بما يتولده منه من الخنازير والياض نعم لو قال له البائع عن ثور او هذه امرض كذا فبان
 مرضا آخر فغير الاول لا يتولده عنه فالذي يتجه اليه ما في هذا من قوله فبين رضي بعيب ثم قال انما رخصت به
 لاني طنته كذا وقد بان خلافه من انه انما يمكن استنباه ذلك على مثله وكان ما بان دون ما طنته
 او مثله فلا رد له وان كان اعلى فله الرد والحق بذلك المصنف واقروه ما لو ظهر فيما اشترى عيب فقال
 طنته غير عيب وامكن خفاء مثله عليه فيصديق يمينه ثم رأيت الاذرعى قال لو رأى عيبا عليه اثر
 السفر فقال ما لك لا خراشته منى فان مرضه من تعب السفر ويؤول سر يعا فاشترى فازداد المرض لم يرد
 فغير الما بعد شاعده من العيب وهو زيادة المرض لكن له الارش انتهى وهذا نظير مسئلتنا السكون
 ما افاده من وجوب الارش ظاهر لان البائع لما عر به بقوله له ما ذكر صار كانه جاهل بالعيب فوجب له
 الارش لان رده انما امتنع بخدوت عيب عنده هو معذوره فيه فهو كمن اشترى عبدا به مرض لا يعليه
 فزاد في يده ولم يمت فان له الارش وحينئذ فوجوبه في مسئلتنا اولى (ولو قتل برده سابقة) مثال نبيه
 على الضابط الا هم وهو ان يقتل بموجب سابق كقتل او حراة او ترك صلاة بشرطه (ضمنه البائع
 في الاصح) لما مر فبرئ منه للمشتري ان جهل بعذره والا فلا وكون القتل في ترك الصلاة انما هو على
 التصحيح على عدم القضاء لا يضر لان الموجب هو الترتل والتصحيح انما هو شرط للاستيفاء كالردة فانها
 الموجبة للقتل والتصحيح عليها شرط للاستيفاء ويتفرع على مسئلتنا المرض ونحو الردة فمؤن تجهيزه في
 على المشتري في الاولى وعلى البائع في الثانية فرع استحقاق البائع المبيع ووجدت شروط الاستحقاق
 ثبت نسبه منه ولكن لا يبطل البيع الا ان اقام بينة بذلك او صدقة المشتري اخذ انما بانى اول محرمات
 النكاح ان اياه لو استحق زوجه ولم يصدق لم يفسخ النكاح وان كانت أخته (ولو باع) حيوانا او غيره
 (بشرط راعه من العيوب) في المبيع او ان لا يرد بها او على البراءة منها او ان لا يرد بها جميع العقد مطلقا كما
 علم مما مر في المناهي لانه شرط يؤكد العقد ويوافق ظاهر الحال من السلامة من العيوب واذا شرط
 (ما لا يظهر انه يبرأ عن عيب باطن بالحيوان) موجود حال العقد (لم يعلم) البائع (دون غيره) كدال عليه
 ما مر من قضاء عثمان المشتهر بين الهكاه بقرضى الله عنهم ولم يسكر وهو فارق الحيوان غيره بأنه يأكل
 في حالتي صحته وسقمه فعلا يفتل عن عيب ظاهر او خفي فاحتاج البائع لهذا الشرط ليقبل روم البيع
 فيما يعذر فيه من ثم لم يبرأ عن عيب غيره مطلقا لان الغالب عدم تغيره ولا عن عيب الظاهر مطلقا لندرة
 خفاء عليه وهو ما يسهل الاطلاع عليه بان لا يكون داخل البدن ومنه من لحم الماء كونه لسهولة الاطلاع
 عليه كما يفيد ما يأتي في الجلالة او الباطن الذي عليه تنصيره اذ كتمه بغيره (وله مع هذا الشرط)
 انما صح (ان رد عيب) في الحيوان (حدث) هذا انعقد (قبيل القبض) لانصر الى الشرط الى الموجود

(قوله) بأنه كونه الخبيثا في ان يوجه
 ما ذكر في الرض بأنه يتراد الخ فيهل
 الجمل كذلك ينبغي أن يرجع أهل
 الخبرة فان ذكر وانك كمالا طال مدة
 الجمل فحدث خطر حرز اليه احتل ما قاله
 (قوله) بأن لم يؤثر هذا التفريق حسن
 بالنسبة لما سرت به عليه من قوله فلا
 ارش ولكن الحلاقهم الغير المخوف
 صادق بما هو أعم منه (قوله)
 والذي يتجه الخ محمل تأمل وليس
 ما استشهد به شاهد له ولو قيل
 الحكم فيها ما قالوه فبين رضي الخ
 لكان متجهيا بل قد يدعى انه من
 افرادها لان من طرق الظن اخبار
 البائع (قوله) وهذا نظير الخ لك ان
 تقول المرض في مسألة الاذرعى هو
 عين ما عليه حال البيع وان تفاوت
 بالزيادة وانما وجب الارش
 لتغير البائع له بأنه ناشئ عن تعب
 السفر رأى في برضى زواله عيب
 الراحة كما هو الغالب بخلاف
 مسئلته فان الانحدار ليس عين
 الخنازير والرمد ليس عين البياض
 وان سلم تولد منه فهو في غاية الندور
 (قوله) مثال الى قول المصنف
 ولو باع في النهاية (قوله) حيوان
 الى قول المصنف ولو هلك في النهاية
 (قوله) بأنه الى قول المصنف وهو
 في النهاية

هذا المذهب في باقي ما لا يتعارض مع قوله (ولو شرط البراءة في البيع) وهو ما يوجب البيع ولو شرط (البيع)
 الشرط (في الأصح) لأنه استعاط الشئ قبيل ثبوته فلا يبرأ من ذلك وأدعى لزوم بطلان البيع بطلان
 الشرط بتدويع كإعلم مما مر في المناهي وخرج بشرط البراءة العامة بشرطها من عيب منهم أو عيب يعان
 كدوس لم يره مثله فلا يصح لتفاوت الأغراض باختلاف عهده وقدره ومجمله ولا يقبل قول المشتري في عيب
 طاهر لا يخفى عنده الرؤية غالباً ثم أرى بخلاف ما لا يعان كزناً أو سرقته لأن ذكره إعلام به ومعان أراءه أياه
 لزمه به ويؤخذ من هذا رد ما أفتى به بعضهم فيمن أقبضه المشتري ثم قال له استنفذه فإن فيه من يوافق
 رضى به من يرضه فطالع فيه من يرضه لا رد له به ووجه رد ما أن الرضا لا يرضه في المردم بمجرد رضاه
 فلم يؤثر الرضا بتقليد ما قرر (ولو علم المبيع) بأقوة أو جناية أو أبق (عند المشتري) أي بعد قبضه له
 (أو اعتقه) وأن شرط عليه عتقه أو كان ممن يعتق عليه أو وقفه واستولى عليها أو زوجها وثبت ذلك
 إذا يكفي أخبار المشتري به مع تكذيب البائع له قاله السبكي وفيه نظر بالنسبة لصحة العتق والوقف
 أو أخذته به وإن كذب (ثم علم العيب) الذي ينقص القيمة بخلاف الخصا (رجع بالارش) للأناس من
 الردي في الترويج لأنه يراد للدوام نعم لا ريش له في روى بيع مثله من جنسه كلى ذهب ببيع بوزنه ذهباً
 فبان معيباً بعد تلفه لنقص الثمن فيصير الباقي منه مقابلاً أكثر منه وذلك ما بل يفسخ العقد ويسترد
 الثمن ويغرم بدل التلف على المعتقد وقول الاستنوي وكذا لو كان العتق كافراً لا ريش له لأن ما أس من
 الردفانه قد يحارب ثم يستر فيعود للملكية مردوداً بهذا نادراً لا ينظر إليه ويلزمه مثله لو وقف لاحتمال
 أنه يستبدله عند من يراه وبأنه لو فرض صحة ما قاله كان يتعين عليه فرضه في معتق كافراً ذعيق المسلم
 لا يستر في (وهو) أي الارش سمي بذلك لتعلقه بالارش وهو الخصومة (جزء من ثمنه) أي المبيع فيستحققه
 المشتري من عنه ان وجدت وإن عين عينا في الذمة أو خرج عن ملك البائع وعاد (نسبة) أي الجزء
 (اليه) أي إلى الثمن (نسبة) أي مثل نسبة (مانقصة) (العيب من القيمة) متعلق بنقص (لو كان)
 المبيع (سليماً) اليها فلو كانت قيمته بلا عيب مائة وثمانين فنسبة النقص اليها خمس فيكون الارش
 خمس الثمن فلو كان عشرين رجوع منه بأربعة وانما رجوع بجزء الثمن لا بالتفاوت بين القيمتين لثلاثين
 الثمن والمثل في بعض الصور كما ذكر ولأن المبيع مضمون على البائع به فيكون جزؤه مضموناً عليه بجزئه
 كالجزء مضمون بالدية وبعضه ببعضها فإن كان قبضه ردياً أو الاستقط عن المشتري لكن بعد طلبه على المعتقد
 وافهم المتن أن هذا في ارش وجب للمشتري على البائع ما عكسه كما لو وجد البائع بعد الفسخ بالمبيع
 عيباً حدث عند المشتري قبله أو وجد عيباً قديماً بالثمن فإن الارش بنسب القيمة لا الثمن كما يأتي في شرح
 قوله من طلب الامسالة (والاصح اعتبار أقل قيمة) أي المبيع المتقوم بجمع قيمة ومن ثم ضبطه بطله
 بفتح الياء ومثله الثمن المتقوم (من يوم) أي وقت (البيع إلى) وقت (القبض) لأن قيمته ما ان كانت
 وقت البيع أقل فالزيادة في المبيع حدثت في ملك المشتري وفي الثمن حدثت في ملك البائع فلا تدخل
 في التقويم أو كانت وقت القبض أو بين الوقتين أقل فالتقص في المبيع من ضمان البائع وفي الثمن من
 ضمان المشتري فلا تدخل في التقويم وما صرح به من اعتبار ما بين الوقتين هو المعتقد وإن نازع فيه جمع
 بينهما إذا عتبرت قيم المبيع أو الثمن فاما ان تتخذ قيمتهما سليماً وقيمتها معيبة أو يتخذ سليماً ويختلفا فاما
 وقيمة وقت العقد أقل أو أكثر أو يتخذ معيباً لا سليماً وهي وقت العقد أقل أو أكثر أو يتخذ سليماً ومعيباً
 وهي وقت العقد سليماً ومعيباً أقل أو أكثر أو سليماً أقل ومعيباً أكثر أو بالعكس فهي تسعة أقسام
 أمثلها على الترتيب في المبيع اشتري ثوباً ألف وقيمه وقت العقد وتسعين سليماً مائة ومعيباً تسعون
 فالتقص عشر قيمته سليماً فله عشر الثمن مائة أو قيمته مائة وتسعين معيباً وقت العقد ثمانون والتقص

(قوله) فطالع فيه ريش ذلك
 أن تقول الرضا على قسمين يعلم
 حاله بمجرد رضاه له ما خالطه
 من نحو نحاس وقسم لا يعلمه
 الا بالبراءة به من نحو الصياغة لقلة
 مخالطه بما ذكر فليكن محمل ما أفتى به
 بعضهم الأول ويحمل ما أفاده
 الشارح الثاني والله أعلم فليأمل
 حتى التأمل ولا يرجع (قوله) أي
 الارش إلى قول المصنف والأصح
 في النهاية لا قوله أو وجد عيباً قديماً
 بالثمن (قوله) أي المبيع إلى قول
 المصنف ولو تلف في النهاية

(قوله) حسا الى قوله أواجبني
في النهاية (قوله) والعيب الا باق
اي ولو مع غيره بخلاف ما لو كان
العيب غير الا باق فقط فان الا باق
حينئذ عيب حادث مانع عن الرد فلا
يتم فيه جميع التخصيص الآتي انتهى
من جملة الرد بعد العود (قوله)
اجتماعا الى المتن في النهاية

في النقل والى سائر مستحقين ما كان المستحق حاضرا فاستقره قبل يشفع أولا ولا في جميع آتق تأخير مستحقه
 لمورد مقله رده اذا عاد وان سرح باسقاطه ومصر انه لا ارش له ولا ان قال له البائع ازيل عنك العيب وامكن
 في عذقه لا تقابل بأجرة كما يأتي في نقل التجارة المدفونة ولا في مسترز كوا يقبل الحول فوجده عيبا له
 ومضى حول من الشراء فله التأخير لاخراج الزكاة من غيره لعدم تمكنه من الرد قبله لأن تعلق
 الزكاة به عنده عيب حدث ولا في مستر آجر ثم علم بالعيب ولم يرض البائع به مسلوب المذمة فله التأخير
 الى انقضاء مدة الاجارة أو شرع في الرد بعيب فحجز عن اتيانه فانتقل للرد بعيب آخر فله العذر باستغاله
 بالاول واذا وجب الفور (فليس ادعى العادة) ولا يؤمر بعد ولا ركن (فان علمه وهو يصلي)
 ولو نبلا (أو) وهو (ياكل) ولو تفسكها فيما يظهر أو وهو في نحو حمام أو خلاء أو قبل ذلك وقد دخل
 وقته (فله) الشروع فيه عقب ذلك والى بطل رده كما أفهمه قولهم لو علمه وقد دخل وقت هذه الامور
 واشتغل بها وبعد شروعه فيه (تأخيره) أي الرد (حتى يفرغ) من ذلك على وجهه الكامل لعذره
 كالشغلة ولاجل ذلك أجرى هنا ما قالوه ثم وعكسه ولا يضر سلامه على البائع بخلاف اتحاده ولا ليس
 ما يتحمل به ولا التأخير لنحو مطر شديد على الوجه ويظهر انه يكفي ما قبل الثوب (أو) عليه (ليلا) له
 التأخير (حتى يصح) لعذره بكافة السير فيه ومن ثم لو أمكنه السير فيه من غير كلفة لزمه (فان كان
 البائع بالبلد رده) المشتري (عليه نفسه أو وكيله) ما لم يحصل بالتوكيل تأخير مضر ولو للمشتري
 ووارثه الرد أيضا كما هو ظاهر (أو) رده (على) موكله أو وارثه أو وليه أو (وكيله) بنفسه
 أو وكيله كما أفاده سياقه فساوت عبارته عبارة أصله خلافا لمن فرق ذلك لانه قائم مقامه (ولو تركه)
 أي المشتري أو وكيله من ذكر من البائع ووكيله الخاصين (ورفع الامر الى الحاكم فهو آكد)
 في الرد لانه رجأ أحوج الى الرفع اليه ومحل التخيير بين البائع ووكيله والحاكم ما لم يتر على أحدهم
 قبل والاثنين نعم لو مر على أحد الأولين قبل ولم يكن ثم من يشهد بجار له التأخير الى الحاكم لان أحدهما
 قد يجده ولا يدعى عنده لان غريمه بالبلد بل يفسخ بحضرة ثم يطلب غريمه ويفعل ذلك ولو عند من لا يرى
 القضاء بالعلم لانه يصير شاهدا على ان محله لا يتخلو غالبا عن شهود (وان كان) البائع (غائبا)
 عن البلد ولا وكيل له بها (رفع) الامر (الى الحاكم) ولا يؤخره لحضوره فيقول اشتريته من فلان
 الغائب بثمن كذا ثم يظهر به عيب كذا ويقم البينة على ذلك كله ويخالفه ان الامر جرى كذلك لانه
 قضاء على غائب ثم يفسخ ويحكم له بدلت فيقضي الثمن ديناه عليه ان قبضه ويأخذ المبيع ويضعه عند عدل
 ويعطيه الثمن من غير المبيع ان كان والاباعه فيه وليس للمشتري حبس المبيع بعد الفسخ الى قبضه الثمن بخلافه
 فيما يأتي لان القاضي ليس بخم فمؤتمن بخلاف البائع واستثنى السبكي كابن الرفعة هذا من القضاء على
 الغائب فجوزاه مع قرب المسافة كما اقتضاه اطلاقهم هنا وخالفهما الاذرى فقال وتبعه الزركشي برفع
 حينئذ للفسخ عنده لا للقضاء وفصل الامر (والاصح انه) اذا عجز عن الانتهاء لمرض مثلا أو أغنى وأمكنه
 في الطريق الاشهاد (يلزمه الاشهاد) ويكفي واحد ليخلف معه على الوجه (على الفسخ) ولا يكفي
 على طلبه وان اقتضاه كلام الرافعي واعتمده جماعة لقدرته على الفسخ بحضرة الشهود فبأخيره حينئذ
 يشعر بالرضاه وانما لم يلزم الشفيع الاشهاد على الطلب اذا سار الى أحدهما لانه لا يستفيد به الاخذ
 وانما القصد منه اظهار الطلب والبر بغيره فلهذا القصد رفع ملك الراد وهو يستقل به بالفسخ بحضرة
 الشهود فانه ان تركه أشعر برضاه ببقائه في ملكه ويلزمه الاشهاد عليه أيضا حال توكيله أو عذره لمرض
 مرض أو غيبة عن بلد المرد ودعليه وخوف من عدو وقد عجز عن التوكيل في السلات وعن المضي
 الى المرد ودعليه والرفع الى الحاكم أيضا في الغيبة وانما يلزمه الاشهاد في تلك المصو (ان أمكنه)

(قوله) ولا يؤمر بالرد الى قول السلف
 لو رده في النهاية الا قوله الشروع فيه
 الى المتن (قوله) ولا يدعى الى قوله
 وينفصل في النهاية والمقتضى (قوله)
 البائع الى قوله واستثنى في النهاية
 (قوله) ليخالف معه قد يؤخذ منه ان
 محله حيث كان ثم قاض يحكم بشاهد
 وبين ثم رايت تعلقا عن تليذه عيب
 الرؤفان السارح بحث لما اشترت
 في موضع وان هذا الاطلاق محمول
 عليه انتهى (قوله) وعن المضي الى
 المردود الخ عام وقعه مع تصرف بحسه
 آتفا بانه مع المضي الى أحدهما يجب
 الاشهاد اذا أمكنه وكذلك قوله وقد
 عجز عن التوكيل فانما القصد به
 مع ما تقدم من عدم اشتراط الاشهاد
 ولزمه حال التوكيل سواء كان
 له أم لا

في البيع على عيب قد يبيع ويملكه لئلا يثبت له ما هو سائل التمسك به من قبل المشتري
 الشيئية فهي حادث منها بخلافها ثم في أوائلها وكذا عدم خوضه في شراء أو منعه فلا يرد وهو هنا لا يشتري
 قارنا ثم نبي اعتنع الردي وتجرعها على البائع فهو يبيع مسترعا وباعه ليس بمحدث ولو تباعا ثم لم يبد
 صلاحه بلا خيار أو به وانقضى ثم يدا ثم علم عيبا ولم يؤد الزكاة من غير المبيع لم يرد به فغيره لأن شركة المستحقين
 له بقدر الزكاة كعيب حدث بده اذ الساعي أخذها من عين المال وان رجع البائع وبه يتجه بحث
 الزكاة أي أنه لو بدأ قبل القبض وبعد الزم كان كعيب حدث بيد البائع قبله في خيار المشتري (سقط
 الرد قهرا) أي الرد التبري فهو حال من الرد أو تميزه لا يسقط لفساده وذلك لأنه أنفعه عيب فلا يرد
 بعين والضرر لا يزال بالضرر ومن ثم لو زال الحادث رد وكذا لو كان الحادث هو التزويج من البائع
 أو من غيره فقال قبل الدخول ان ردك المشتري بعيب فانت طالق فله الرد ولو البائع به ولا أثر مع ذلك
 لمقارنته الرد لان المدار على زوال الضرر البائع بعد دخوله في ملكه فاندفع التوقف فيه بذلك والجواب عنه
 بأصلاح التصوير بأن يقول فانت طالق قبله أما إذا كان الخيار للمشتري أو له ما فلا يشتري المبيع من
 حيث الخيار وان حدث العيب في يده فبذلك مع الارش ولو أقاله بعد حدوث عيب بيده فللبائع طلب ارشه
 ليعتمها بعد تلف المبيع بالثمن فكذا بعد تلف بعضه ببعض الثمن ويؤخذ من صحة بعد التلف صحة بعد
 بيع المشتري كما أفتى به بعضهم أخذ من قولهم تغلب فيها أحدكم المبيع مع قولهم يجوز التفاسخ
 بنحو التحالف بعد تلف المبيع أو بعه أو رهنة أو اجارته وإذا جعل المبيع كالتألف فيسلم المشتري الأول
 مثل المثل وقيمة المتقوم وأخذ البلقيني من ذلك صحة الاتفاق بعد الاجارة علم البائع أم لا والاجرة المسماة
 للمشتري وعليه للبائع أجره المثل (ثم) اذا سقط الرد التبري بحدوث العيب (ان رضى به البائع) بلا ارش
 عن الحادث (رد المشتري) عليه (أو قنع به) بلا ارش له عن القديم لعدم الضرر حينئذ (والا) يرضى
 البائع به معيا (فليضم المشتري ارش الحادث الى المبيع ويرده) على البائع (أو يغرم البائع) للمشتري
 (ارش القديم ولا يرد) لان كلام من المالكين فيه جمع بين المصليتين ورعاية الجانبين (فان اتفقا على
 احدهما فذاك) واضح لان الحق لهما لا يبعد وهما ومن ثم تعين على ولي أو وكيل فقبل الاخط نعم الربوي
 المبيع يجنبه لو طلع فيه على قديم بعد حدوث آخر يتعين فيه المبيع مع ارش الحادث لانه لما نقص عنده
 فلا يؤدى لمفاضلة بين العوضين بخلاف امساكه مع ارش القديم وهو ما لو تذرده لملفه ومتى زال القديم
 قبل اخذ ارشه لم يأخذه أو بعد أخذه رده والحادث بعد أخذ ارش القديم أو القضاء به امتنع فضحه
 بخلاف مجرد التراضي (والا) يتفق على واحد من ذلك بأن طلب أحدهما الرد مع ارش الحادث والآخر
 الامساك مع ارش القديم (فالاصح اجابة من طلب الامساك) والرجوع بارش القديم سواء البائع
 والمشتري لما فيه من تقرير العقد نعم لو مبيع الثوب جازا في قيمته ثم طلع على عيبه فطلب ارش العيب
 وقال البائع بل رده وأغرم لك قيمة المبيع ان لم يمكن فصله جميعه أجيب البائع وان كان المبيع وان زادت به
 القيمة من العيوب كما صرح به الفقهاء ووجهه السبكي بأن المشتري هنا اذا أخذ الثمن وقيمة المبيع لم يغرم
 شيئا وشم لو الرضاة الرد وارش الحادث غرمانه لا في مقابلة شيء وبه رد قول الاسنوي هذا مشكل خارج
 عن التواعد وحيث أوجبنا ارش الحادث لا تنسبه الى الثمن بل يرد ما بين قيمة المبيع معيا بالعيب القديم
 وقيمته معيا به وبالحادث بخلاف ارش القديم فان نسبته الى الثمن كما مر (ويجب أن يعلم المشتري البائع
 على الفور بالحادث) مع القديم (ليختار) شيئا مما مر كما يجب الفور في الرد حيث لا حادث نعم
 تقبل دعواه الجهل بوجوب فورية ذلك لانه لا يعرفه الا الخواص (فان أخر اعلامه بالاعتذار فلا رد) لانه
 (ولا ارش) لاشعار التأخير بالرضاه نعم ان كان الحادث قريب الزوال غالبا كالرمد والجلوى لم يضر

(قوله) وذلك لانه الى الثمن في النهاية
 (قوله) بلا ارش الى قول المصنف
 ويجب في النهاية (قوله) وأغرم لك
 قيمة المبيع الخ نسبته اليها من
 الصفحة الآتية عن المعنى والنهاية
 ذكر مسألة هل الدابة أنه اذا عيبها
 نزعها ترد للبائع وليس للمشتري
 مطالبة بقيمة ما تلفته بالنسبة
 للرد فهل يقال هنا أخذها منه أن
 محل ما ذكر في المبيع حيث لم يكن
 تأفها وكذا في مسألة غزل النسيج
 المذكورة في النهاية أو يفرق
 بتوقع عود النعل لانها رجعا تفصل
 بنفسها ثم رأيت في أصل الروضة
 التصريح بذلك المبيع لانه صفة
 للشوب لا يرايه بخلاف النعل (قوله)
 مع القديم الى التنبيه في النهاية

الخطر من ان يرد على ما على احوالهم يظهر ضبط الغريب بسلطانة آية فان لم يرد ذلك لو كان حجة واضحة
 فعلق الزوج على طلاقها على غرض نحو ثلاثة ايام في نظره المشتري ليردّها خلية لم يطل رده في نفسه قوله
 هنا فلا ردة اعان يريده فلا ردة قهرا فيكون مكررا لا يعيد معنى عنه بقوله سقط الرد قهرا أو اختار ان ياتي
 قوله رده المشتري وقوله فذلك والذي يتجه في الجواب ان قوله ويجب الخ قيد لقوله ثم الخ افاد ان محل ذلك
 التخيير ان لم يوجد تقصير بتأخير الاصلاح والافلا ردة به على تلك الكيفية المشقة على الغيبير السابق
 بعد ثم التي من جملتها اخذ الارش وحينئذ فلا ياتي هذا جواز الرد بالرضا من غير ارش كما صرح به
 بقوله ما في باب الاقالة ولو انما استاءه بلا سبب جاز أي جزم ما قيل فيه وجهاً وكان اقالة انتهى لا مكانها
 هنا بخلافها فيما نحن فيه لانها اما يسع فشرطها ان تقع بما وقع به العقد الاول وهذا بخلافه واما فسخ
 غورد مما ورد بالعقد وليس الارش مورد احتي يقع العقد عليه ولم أر احداً من الشراح نبه على شيء
 من ذلك (ولو حدث عيب لا يعرف القديم الابه ككسر بيض) لنكون نعام لان قشره متقوم (و) كسر
 (رائج) بكسر النون وهو الجوز الهندي حيث لم تتأت مهرة فيه الا بكسره فزعم تعين عدم عطفه على
 ما قبله وذكروا قبله غير صحيح انما غاية الامر انه يمكن معرفته عيبه بالكسر تارة وبالتقريب أخرى
 فيجعل على الاول (وتقريب بطيخ) بكسر الباء أشهر من فقهما (مدقود) بعينه بكسر الواو وكل ماماً كوله
 في جوفه كالرمان والجوز (رد) ماذ كرا العيب القديم (ولا ارش عليه في الاظهر) لان البائع سلطه
 على كسره لتوقف علمه عليه اما يرضى نحو دجاج مذرو وتو بطيخ مدود كله فانه يوجب فساد البيع
 لانه غير متقوم فيرجع المشتري بكل ثمنه وعلى البائع تنظيف المحل من قشوره لاختصاصها به وبحسب
 ان محله ان لم يلقها المشتري الى المحل التي هي به والا لزمه نظاها منه أي الى محل العقد أخذ اثمها في فرع
 مؤنة رد البيع (فان أمكن) أي بالنظر للواقع لا الظنه كما يصرح به كلامهم (معرفة القديم بأقل مما
 أحدثه) عذره بان قامت قرينة تجعله على مجاوزة الاقل أولاً كما اقتضاء اطلاقهم لتقصيره في الجملة
 (فكسائر العيوب الحادثة) فيمتنع رده به لعدم الحاجة اليه وذلك كتهوير البطيخ الحامض وكسر الرائج
 وقد أمكن الوقوف على عيبه بقرينة في نفسه وكتهوير كبير يعني عنه أصغر منه والتدو يد لا يعرف غالباً
 الا بالتقوير وقد يعرف بالشق في عرف به كان التقوير عيباً حاداً ولو شرطت حلالة الرمان فبان
 حامضاً بالغرز رداً لا يعرف حمضه بدون الغرز أو بالشق فلا يعرفه بدونه وعند الاطلاق ليست
 الحوضه عيباً لانها مقصودة فيه ولو اشترى نحو بيض أو بطيخ كثير ففسد واحد فوجد هامضه
 لم يتجاوزها ثبوت مقتضى رد الكل بذلك لما ياتي من امتناع رد البعض فقط وان كسر الثانية فلا ردة
 مطلقاً على الاوجه لانه وقف على العيب المقتضى للرد بالاول فكان الثاني عيباً حاداً ويطهرانه لو اطلع
 على العيب في واحدة بعد كسر أخرى كان الحكم كذلك (فرع اشترى) من واحد (عبد بن)
 أو نحوهما من كل شئين لم تتصل منفعة أحدهما بالآخر أو اتصلت كصراعي باب (معين صفقة
 ردهما) ان شاء لا أحدهما قهراً لاضرار البائع بغير الصفقة عليه من غير ضرورة (ولو ظهر عيب
 أحدهما ردهما) ان شاء (لا المعيب وحده) فلا يردده قهراً عليه (في الاظهر) لذلك وقضيتيه
 ان لا يضرر بغيره كالجبوب وغيرها من المثلثات يجوز رد المعيب منه وحده ان لا يضرر فيه وهو أحد
 وجهين اطلقهما الشيخان وهو الاوجه الذي نص عليه في الام والبيع بطي وأما تأويله بحمله على تراخي
 العاقدين به ففي غاية البعد لانه مع الرضا لا خلاف في نفسه والكلام فيما فيه خلاف ولو ظهر عيب
 أحدهما بغير تلف الآخر أو يبعه لم يرد الباقي الا ان كان البيع من البائع كما قاله القاضي واعتداه الاسنوي
 وكذا السبكي في شرح المنهاج وان تناقض كلامه فيه في شرح المذهب لا يتفاء المتفرق المضر حينئذ

(قوله) لا مكانها أي الاقالة هنا يعني
 فيما اذا تراخى على الرد من غير ارش
 المصرح به في باب الاقالة بخلافها
 فيما نحن فيه يعني من الرد مع الارش
 (قوله) لانها أي الاقالة اما يسع الخ
 (قوله) عذره بان قامت الى المتن
 في النهاية

ربحا لنفسه صاحباه المتولى والبشوى (ولو اشترى عبد رجلين) منهما الامن وكيلهما (بيان عيبا فلهما
 نصيب احداهما) لتعدد الصفة بتعدد البائع دون من كانه كاهن (ولو اشترى به) أى العيب من واحد
 كما في اصله كالموضوعة وغيره الا لنفسهما أو من كليهما (فلا يحددهما الرد) لخصته على البائع (في الظاهر)
 لتعدد الصفة بتعدد المشتري لنفسه أو لغيره كما هو من اثنين ولا يصح حمل المتن عليه فيجعل الضمير عائدا
 على قوله عبد رجلين لان هذه لا خلاف فيها للتعدد بتعدد البائع قطعاً فله رد البائع (ولو اختلفا
 في قدم العيب) واحتل صدق كل (صدق البائع) في دعواه حدوثة (بمينه) لان الاصل لزوم العقد وقيل
 لان الاصل عدم العيب في يده وينبغي علمه بما لو باع بشرط البراءة من العيوب فانه لا يبرأ عما حدث بعد
 العقد وقبل القبض فلو ادعى المشتري هذا أو البائع قدمه على العقد صدق البائع على الاول كما شمله
 المتن والمشتري على الثاني بيمينه لاحتمال صدق المشتري اما اذا قطع بما ادعاه احدهما كشجة
 من دابة أو البع امس فيصدق المشتري بلا يمين وكبح طارى والبائع والقبض من سنة فيصدق البائع
 بلا يمين ولو ادعى المشتري قدم يمين فصدق البائع في احدهما فقط صدق المشتري بيمينه لثبوت الرد
 باقرار البائع فلا يسقط بالثبوت ولا يرد على المتن خلافاً لمن زعمه لان الرد انما انشأ بما اتفقاً عليه وكلامه
 فيما اختلفا فيه كما ترى فان قلت هما قد اختلفا في الثاني وصدق المشتري في قدمه حتى لا يتبع رده قلت
 تصد يقه ليس الا قوة جانب تصديق البائع له على موجب الرد فلم تقبل ارادته رفعه عنه بدعوى حدوث
 الثاني فالجامل على تصد يقه سبق اقرار البائع لا غير فلم يصدق ان المشتري صدق في القدم على الاطلاق
 ولو نكل المشتري عن اليمين سقط رده ولم ترد على البائع لانه لا يثبت لنفسه بخلافه حقاً وحينئذ فظاهر
 مما مر أنه يأتي هنا ما سبق في قوله ثم ان رضى به البائع الخ ولو اشترى ما كان رآه وعينه قبل ثم اتاه به فقبض
 زاد العيب وانكر البائع صدق المشتري لان البائع يدعى عليه علمه به وهو خلاف الاصل ولا ترد عليه
 هذه ايضا خلافاً لمن زعمه ايضا لانهم لم يختلفوا في القدم بل في الزيادة المستلزمة له وهو انما ذكر
 الاختلاف في القدم نصاً ثم تصديق البائع في عدم القدم انما هو منع رد المشتري لا تعريضه ارشده لو عاد
 البائع بنفسه وطالبه زاعماً أن حدوثه منه ثبت بيمينه لان يمينه انما صحت للدفع عنه فلا تصلح لاثبات
 شيء له نظير ما يأتي في الخصام في الجراح فلم يشتري الآن ان يخلف انه ليس بخادم وكيفيته بخلف
 البائع يكون (على حسب جوابه) فان اجاب بلا يلزمى قبوله او بالرد له على به خلف كذلك
 ولا يكف التحريض لحدوثة لاحتمال علم المشتري به عند القبض او رضاه به بعده ولو ذكره كلف البينة
 او ما بعته او ما قبضته الا سلباً خلف كذلك ولم يكف لا يستحق على الرد به ولا يلزمى قبوله لانه ليس
 مطاباً لجراحه وقضية كلامهم انه لو اجاب بلا يلزمى قبوله ثم اراد الخلف على أنه ما قبضه الا سلباً
 لا يمكن وهو محتمل لاحتمال الجواب الاول علم المشتري ورضاه به والثاني نص في عدمه فتناقض الاحتمالا
 وهو كاف هنا ومن ثم لم يكتفوا في اليمين بالالزام بل اشترطوا كونها على وفق الدعوى بطريق المطابقة
 لا التضمن والالتزام ولا يكفيه الخلف على نفي العلم ويجوز له الخلف على البت اذا اختبر خطايا امر المبيع
 وكذا ان لم يختبرها اعتماداً على ظاهرها السلامة حيث لم يظن خلافها ولا يثبت العيب الا بشهادة عدلى
 شهادة فان فقد صدق البائع ويصدق المشتري بيمينه في عدم تصديده في الرد وفي جهله بالعيب ان امكن
 خضاعه له عليه عند الرؤية والا كقطع أنف صدق البائع وفي انه ظن ان ما رآه به غير عيب وكان ممن
 يخفى عليه مثله وفي انه انما رضى بيمينه لانه ظنه العيب الفلاني وقد بان خلافه وانما كان استنباطه به
 وكان العيب الذي بان اعظم ضرراً فثبت له الرد في الكل (والزيادة) في المبيع أو الثمن (المتصلة كالسمن)
 وكبر الشجرة وتعلم الصنعة ولو جعل بأجرة كما اقتضاه اطلاقهم هناك كنهم في الفلاس قيدوه بصنعة بلا

(قوله) ولو اشترى الى قوله في الاظهر
 في النهاية (قوله) لاحتمال صدق الى
 قوله وهو محتمل لاحتمال الخ في النهاية
 الا قوله فان قلت الى قوله ولو نكل
 المشتري (قوله) وكبح يعنى جراحة
 بسيف أو عصا لا فرجة (قوله)
 ولا يكفيه الخلف الى المتن في النهاية

مع فحش من أن يقال بغير ما يجزى غير مبال في كل منهما فلا يغترب عليه ولا ينافيه الفرق الآخر
 بينهما في الحمل لأن من شأنه أنه لا يغترب في مبال في مبالته فحشكم به لمن لم يثبت الرد عنه (تبع الأصل) لتعذر
 أفرادها ولو باع أرضا بها أصول نحو كرات فثبت ثم ردها بعيب فالناتج للشترى بخلاف الصوف الحادث
 بعد العقد فإنه يرد بغير ما لم يجز وكذا اللبن الحادث في الضرع لا نهما كالعين بخلاف ذلك ومن ثم كان
 الظاهر منها في ابتداء البيع لا يدخل فيه ويجزى جميع على أن نحو الصوف الحادث للشترى مطلقا ولو جاز
 بعد أن طال ثم علم عسا وردها اشتراك فيه لأن الموجود عنه العقد جزء من المبيع فيرد وان جزو قياس نظائره أنه
 يصدق ذو اليد حيث لا يمتنع وأنه لا رد مادام امتاز عين وان ذلك عيب حادث وعلى هذا يجعل قول السبكي
 وقد يقع نزاع في مقصد الرمال لكل منهما وهو عيب مانع من الرد (و) الزيادة (المنفصلة) عينا ومنفعة
 (صكال ولد والاجر لا يمنع الرد) عملا بمقتضى العيب نعم ولد الأمة الذي لم يجز يمنع الرد بناء على ما صر
 من حرمة التفريق بينهما فيجب الارش وان لم يحصل بأس لأن تعذر الرد بامتناعه ولو مع الرضا صيره
 كالأيوس منه (وهي للشترى) في المبيع والبايع في الثمن (ان رد بعد القبض) للعيب الصحيح ان رجلا
 ابتاع غلاما واستعمله مدة ثم رأى فيه عيبا وأراد رده فقال البائع يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال
 صلى الله عليه وسلم الخراج بالضممان ومعناه ان ما يخرج من المبيع من غلة وفائدة تكون للشترى
 في مقابلته أنه لو تلف لم يكن من ضمانه أي تلفه على ملكه فالمراد بالضمان في الخبر الضمان المعتبر بالملك
 إذ آل فيه لما ذكره البائع له صلى الله عليه وسلم وهو ما ذكره فقط فخرج البائع قبل القبض والغاصب
 فلا يملك فوائده لأنه لا ملك له وان ضمانه لأنه لو وضع يده على ملك غيره بطريق مضمون (وكذا) تكون
 الزيادة ان رد (قبله في الأصح) بناء على الأصح ان الفسخ يرفع العقد من حبه لا من أصله (ولو باعها)
 أي البهية أو الأمة (حاملات لفصل) الحمل ولم تنقص أمه بالولادة أو كان جاهلا بالحمل واستمرجه له
 إلى الوضع وان نقصت بها الماهر ان الحادث بسبب متقدم كالمتقدم (رده) لأن الحمل يعلم ويقابله قسط
 من الثمن (معها في الظاهر) لوجود المقتضى بلا مانع بخلاف ما إذا نقصت بها وعلم بالحمل فلا يرد هاترا
 بل له الارش كسائر العيوب الحادثة ويخرج بيعها حاملا ما لو باعها حاملا ثم حملت ولو قبل القبض فان
 الولد للشترى بخلاف نظيره في الفلاس فان الولد للبائع والفرق ان سبب الفسخ هناك نشأ من المشتري
 وهو ترك توفية الثمن وهناك من البائع وهو ظهور العيب الذي كان موجودا عنده قال الماوردي
 وغيره وللشترى حبس الام حتى تضعه وحمل الأمة بعد القبض يمنع الرد القهري لأنه عيب فيها وكذا الحمل
 غيرها ان نقصت به ونحو البيض كالحمل وبانفصل ما لو كانت بعد حاملا فانه يرد بها جزوا والطلع كالحمل
 والتأبير كالوضع فلوا طلعت في يده ثم ردها بعيب كان الطلع للشترى على الوجه (ولا يمنع الرد
 الاستخدام) قبل علم العيب من المشتري أو غيره للمبيع ولا من البائع أو غيره للثمن اجماعا (وطء الثيب)
 كاستخدام وان حرمتها على البائع لكونه أباها مثلا نعم ان كان برئاسها بأن مكته طائفة أنه أجنبي
 واطلاق الزنا على هذا مجاز كما يعلم مما يأتي أول العدد منع لأنه عيب حدث (واقضاض) الأمة بالفاء
 والقاف (البكر) المبيعة من مشترا أو غيره يعني زوال بكارتها ولو بوثبة (بعد القبض نقص حدث)
 فيمنع الرد ما لم يستند بسبب متقدم جهله المشتري كما صر (وقبله جنابة على المبيع قبل القبض) فان كان من
 المشتري منع رده بالعيب ثم ان قبضها الزمه الثمن بأكمله وان تلفت قبل قبضها الزمه من الثمن قدر ما ينقص
 من قيمتها أو من غيره وأجاز هو البيع فله ردها به ثم ان كان المنزى البائع أو آفة أو زواج واجبه سابق
 فهدر أو أجنبي الزمه الارش ان لم يبطأ أو كانت زانية والارز مهركر مثلها فقط وهو للشترى ما لم يفسخ
 والا استحق البائع منه قدر الارش ونزق بين وجوب مهر بكرها ومهر ثيب وارش بكارة في الغصب

(قوله) عا إلى قول المصنف
 ولو باعها في النهاية (قوله) الحمل
 إلى المتن في النهاية (قوله) أو كان
 جاهلا بالحمل الخ تقدم له في شرح قول
 المصنف إلا أن يستند إلى سبب
 الطلاق عدم الرد قال عقبه
 ومنازعة ابن الرفعة مردودة وهو
 مناقض لما هنا (قوله) وخرج
 بيعها إلى المتن في النهاية

والشبان وسهر بكر وارش بكاره في البصرة سعا فاسد بان الله الساكن فينا قد لا يتقبل شيتين مختلفين
ثم ولهذا لم يفرقوا بين الطرة والامة وبأن البيع الفاسد وجد فيه عقد اختلاف في حصول الملك
كافي النكاح الفاسد بخلافه فيما مر ويوجه بأن الجدية المضمنة عن المال اختلفت بسبب جريان الخلاف
في الملك لم يلزم عليه ايحاب مقابل البكارة مرتين اذا لوجب لمهر البكر وطء الشتم لانه استمتع بها بكرا
ولا رش البكارة ازالة الجلمة بخلاف جهة الغصب فانها واحدة فالواو وجبت مهر بكر لتضاعف غرم
البكارة مرتين من جهة واحدة وهو متنع فاندفع ما يقال الغاسب الذي لم يتخلف في عدم ملكه أولى
بالتمليظ من اختلاف في ملكه * (فصل) * في القسم الثاني وهو التغرير بالغصب بالتصيرية أو غيرها
(التصيرية) من صرى الماء في الخوض جده وجوز الشافعي رضي الله عنه أن يكون من المهر وهو الربط
واعترضه أبو عبيدة بأنه يلزمه أن يقال مصررة أو مصرورة لا مصرارة وليس في محله لأنهم قد يدكرهون
اجتماع مثليين فيكون أحدهما ألقا كفي دساها إذا سلمه دسها (حرام) انتهى الصحيح عنها وهي
أن تربط أخلاف الهيمة أو يترك حلمها مدة قبل بيعها حتى يتجمع اللبن فيتحمل المشتري غزاره لينها فيزيد
في الثمن ولا فرق في التحريم بين مريد البيع وغيره ومن قيد بالأول مراده حيث لم يضرب الهيمة (ثبت
الخيار) للمشتري كافي الحديث الصحيح (على الفور) كالدبا لعيب وقضية كلامه أنه يتخير وان استمر
لبنها على ما أشعرت به التصيرية والذي يتجه خلافه وهو ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها ومن ثم قال
أبو حامد لا وجه للخيار هنا وان نازعه الأذري بأن ما كان على خلاف الجلمة لا وثوق بدوامه أو تصيرت
بنفسها أو لئسيان حلمها وهو الوجه من وجهين أطلقا هما وجهه أيضا الأذري وقال أنه قضية نص
الأم انتهى ويؤيده أن الخيار بالعيب لا فرق فيه بين علم البائع به وعدمه فاندفع ترجيح الخاوي
كالغزالي مقابله لعدم التدليس (وقيل بجمله) الخيار وان علم بالتصيرية (ثلاثة أيام) من العقد وقبل
من التفريق كما صرح به الحديث ومن ثم صححه كثيرون واختار جميع متأخرون وأجاب الأكثرون
بجمل الخبر على الغالب من أن التصيرية لا تظهر فيما دون الثلاث لاحتمال إحالة النقص على اختلاف
العلف والمأوى مثلا (فان رد) اللبون المصراة أو غيرها بعيب أو غيره كخفاف أو تقايل فيما يظهر
(بعد تلف اللبن) أي حلمه وغيره عنه لانه بمجرد حلمه يسري اليه التلف (رد معها صاع تمر) ما لم يتفقا
على رد غيره للعقد الصحيح بذلك وان اشتراها صاع تمر أو بدونه ويتعين كونه من تمر البلد الوسط كذا
غيره جزم ولا ينافيه تعبير غيرهم بالغالب كالفطرة أما لان المراد بالوسط هذا أو أن الوسط يعتبر
بالنسبة لأنواع الغالب فان قدمه أي بأن تعذر عليه تحصيله بثمن مثله في بلد ودون مسافة التصير لها
فما يظهر أخذها يأتي في فقد ابل الدية قيمته بأقرب بلد تمر اليه كما اقتضاه النص ورجحه السبكي وغيره
واقصرا عن الماوردي على قيمته بالمدينة النبوية على مشرفها أفضل الصلاة والسلام واعتراضا بأنه
لم يرجح شيئا وانما حكى وجهين فقط ويرد بأن من حفظ حجة ويمكن توجيهه بأن التمر موجود
عن ضبط القيمة بالمدينة غالبا فالرجوع اليها أمتع للنزاع فتعين وعلم بما العبرة بقيمة يوم الرد أكثر
الأحوال (وقيل يكفي صاع قوت) لرواية صحيحة بالطعام ورواية بالقمح فان تعدد جنسه تخير وردوه
برواية مسلم رد معها صاع تمر لا سمرا أي حنطة فإذا امتنعت وهي أعلى الأقوات عندهم فغيرها أولى
ورواية القمح ضعيفة والطعام محمولة على التمر لما ذكر وانما تعين ولم يجزأ على منه بخلاف الفطرة لأن
القصديها سد الخلة وهنا قطع النزاع مع ضرب تعدد الضمان بالتمر لا نظيره لئسكن لما كان الغالب
النزاع في قدر اللبن قدر الشارح بدله بما لا يقل تنازعا قطعا له ما أمكن ومن ثم لم يتعد الصاع بتعدد
المصراة على ما صرح به الحديث واقتضى سياق بعضهم تعيل الإجماع فيه لكن المنقول عن الشافعي

(فصل في التصيرية) (قول المتن)
التصيرية حرام بغير النظر فيما
أوسرها أجنبي عند إرادة المالك
البيع من غير موافقة من يملكه
تدوم عليه لأنه اشترار بالتفري
وقد ليس الأقرب نعم (قوله) وهي أن
تربط الخ أي لأن الربط وان لم يترك
حلمها يؤهم كثرة اللبن وأنه يكاد يبل
منه لو لم يربط لأن الهائم على قسمين
منها ما يتماثل لبنها في الضرع بمجرد
ترك الطلب ومنها ما يستعان على
تماسكه بالربط وهذا أولى بالنسبة
لترتيب الخيار والا فلا خيار حيث
لا تفاوت في الطلب والأول كاف
بالنسبة للحرمة لوجود التدليس في
الجملة (قوله) ولا فرق في التحريم إلى
قول المصنف فان في النهاية (قوله)
بين مريد البيع وغيره حاصله أنه
عند إرادة البيع يحرم وان لم يصل
إلى حد الاضرار لوجود التدليس
وعند انتفاؤها لا بد في التحريم من
الضرر (قوله) ومن ثم لم يتعدد
الصاع بتعدد المصراة تردد بعض
المتأخرين فيما لو اتخذت المصراة
وتعددت العقد بتعدد البائع أو المشتري
واستظهر التعدد وهو محل تأمل
والظاهر خلافه وان نقل المشتري
من مراتبه تعدد لأنه منافع لظاهر
الحديث

التعبد غير المعقود من قبل ابن الحنفية (وإن كان مع أن الصاع لا يختلف بكثرة البين) وقلنا ما تقرر ونظيره الفرقة في الجبن والخمس من الإبل في نحو الموضحة مع اختلافها كما يأتي وظاهر أنه لا بد من ابن متول إذا لا يضمن إلا ما هو كذلك (وإن خياريها) أي التصريفة (لا يختص بالنعم بل يعم كل ما كحل والجارية والآن) وهي اثني الجرار لا حليق ولا يه مسلم من اشترى مصراة وكون نحو الأرنب لا يخصصه لأنه لا تادرا اعتبارا لولأبثوه قياسا وليس كذلك لما علمت من شمول لفظ الخبرة إذا التكررة في غير الشرط للمعوم وقد كرساة في رواية من ذكر بعض أفراد العام والتعبد هنا غالب فمن ثم لم يستنبط من النص معنى يخصه بالنعم وبهذا يتضح اندفاع ما أظالم به جمع من الانتصار لا اختصاصه بالنعم ولا يؤثر كون ابن الأخيرين لا يؤكل لأنه قصد غرائبه لتربية الولد وكبره وكمالاته كما هو ظاهر غير هام لا يؤكل ويصح بيعه وله ابن (و) لكن (لا يردعهما شيئا) لأن ابن الأمة لا يعناض عنه غالبا وابن الآن نجس (وفي الجارية وجه) أنه يرد له لخدمة بيعة وأخذ العوض عنه (وجبس ماء القناة) ماء (الرحى المرسل) كل منهما (عند البيع) أو الأجرة حتى يتوهم المشتري أو المستأجر كثرته فيزيد في ثمنه أو أجرته (وتحريم الوجه وتسويد الشعر وتجميعه) في الأمة والعبد على الوجه حرام (ثبت الخيار) بجماع التدليس أو الضرر ومن ثم تخير هنا وإن فعل ذلك غير البائع الاتعبد الشعر لأنه مستور غالبا فلم ينسب البائع فيه لتقصير ولا إذا ظهر أن ذلك مصنوع لغالب الناس وإن كان بفعل البائع لتقصير المشتري كما هو ظاهر نظير شراء زجاجة يظنها جوهرة بل قضية هذا أنه لا يشترط فيه ذلك الظهور وهذا بالنسبة للخيار أما الأثم فسيأتي والحد هو ما فيه التواء وانقباض لا كخلاف السودان وفيه جمال ودلالة على قوة البدن (لا لظن ثوبه) أي الرقيق بعداد (تخيلا لكاتبه) أو الباسه ثوب نحو خيار تخيلا لصنعة فأخلف فلا تخيره (في الأصح) إذ ليس فيه كبير ضرر لتقصير المشتري بعدم امتحانه والبحث عنه بخلاف ما مر ومن ثم قال المتأوردى لا يحرم على البائع فعل ذلك لكن تظن غيره فيه والنظر واضح فيحرم كل فعل بالمبيع أو الثمن أعقب ندما لا أخذه ولا أثر مجرد التوهم كالأشترى زجاجة يظنها جوهرة ثمن الجوهرة لأنه المقصود وإن استشكل ابن عبد السلام لأن حقيقة الرضا المشترطة لخدمة البيع لا تعتبر مع التقصير لا ترى أنه صلى الله عليه وسلم علم من يخلع في البيع أن يقول لا خلابة كحمر ولم يثبت له خيار أو لا أفسد ثراه فدل على ما ذكرناه

*** (باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه وبعده) ***

والتصرف فيما له تحت يد غيره وبيان القبض والتأخر فيه وما يتعلق بذلك (المبيع) دون زوائده المتفصلة ومثله في جميع ما يأتي الثمن كما سيذكره بقوله والثمن المعين كالمبيع (قبل قبضه) الواقع عن البيع (من ضمان البائع) بمعنى انفساخ البيع بلفظه أو اتلاف البائع والتخريف أو تعيب غير مقرر واتلاف أجنبي لبقاء سلطته عليه وإن قال للبائع أو دعته أياه وقولهم إن ادعاه من يده ضمانه يبرئه مقرر وض في ضمان اليد وما هنا ضمان عقد أو عرضه على المشتري فامتنع من قبوله ما لم يضعه بين يديه ويعلم به ولا مانع له منه ومنه أن يكون يحمل لا يلزمه تسليمه فيه كما هو ظاهر وبحسب الإمام أنه لا بد من قرينة منه بحيث تناله يده منه من غير حاجة لا تقال أو قيام قال ولو وضعه البائع عن يمينه أو يساره وهو تلقاء وجهه لم يكن قبضا انتهى وما ذكره أولا متجه وآخرا فيه نظر ظاهر إذا لفرق فالذي يتجه أنه متى قرب من المشتري كذا ذكر ولم يعد البائع مسئولا عليه مع ذلك حصل القبض وإن كان عن يمينه مثلا ويأتي ذلك في وضع الدين الدين عند دائمه أو زوائده الحادثة في يد البائع ففيه عند ما أنه لأن ضمان الأصل بالعقد وهو لم يثماها ولا وجد منه بعد (فان تملك) بأقفة سماوية ويصدق فيه البائع بالتفصيل الآتي في الوديعة

(قوله) وظاهر أنه أي قوله كذا في النهاية لا قوله كذا إلى كذا (قوله) التادرا اعتبارا لولأبثوه بعداد كان اللفظ صادقا به منجبه بعداد إلا أنه مخالف لكلامهم في موطن (قول المتن) لا يردعهما شيئا مع تضرعهم على الضعيف الآتي أنه يرد الصاع أو القيمة يقتضي أنه إذا جلب اللبن الموجود حال البيع من الجارية وألفه لا يضمن قيمته وفي النفس منه شيء فليأمل (قوله) الاتعبد الشعر أي بنفسه (قوله) لأنه مستور الخ كأنه يشير إلى الفرق بينه وبين تحفل الدابة بنفسها وهو متعبد أن كانت العلة في المصراة التدليس وإن كانت ضرر المشتري كما يشعر به قوله السابق ويؤيده أن الخيار بالعيب الخ فلا ثمرايت في حاشية شرح المهج واعتمد شيخنا الرملي ثبوت الخيار فيما لو تعبد الشعر بنفسه وقياسه أن غيره مما يمكن فيه مثل ذلك من المذكورات ثم قرر من خلافه واعتمده في ش ص وخم بد القاضي وقال الأذري وغيره أنه مقتضى نص أنه وكلام العراقيين وكلام صاحب الأمانة يجوز أن يكون مقرر على طريقة الغزالي في المسئلة المذكورة لعدم التدليس

*** (باب المبيع قبل قبضه من ضمان البائع) *** (قوله) في حكم المبيع إلى قول المصنف فإن في النهاية الأقول ومنه إلى قوله وبحسب (قوله) وهو تلقاء أي مثلا فيما يظهر

على الأول جملته كالوديع في عدم ضمان البذل أو وقعت الدرة في جملته لا يمكن إخراجها منه أو انشأت
 ما لا يرجع عوده من طبر أو صيد متوحش أو اختلط نحو ثوب أو شاة بمثلها للبائع ولم يكن التميز بخلاف تنحوت
 بمثلها لأن المثلية تقتضي الشركة فلا تنذر بخلاف المتقوم أو انقلب عصير خمر إلى ماء خلا لا يمكن اختيار
 المشتري أو غرقت الأرض بماء لم يتوقع انحساره أو وقع عليها عذرة أو ركها رمل لا يمكن رفعهما كما جزم به
 في الشفعة واقضاه كالأهمل في الإجارة لكن رجحنا أنه تعيب واعتمده بعضهم وفرق ببقاء عين
 الأرض والحيلولة لا تقتضي فسحا كالباقي والشفعة تقتضي ملكا وهو متعذر حالا لعدم الروية
 والاتقاع والإجارة تقتضي الاتقاع في الحال وهو متعذر بحيلولة الماء وترقب زواله لا نظره لتلف المنافع
 ولكرده بأنهم لو نظروا هنا لمجرد بقاء العين لم يقولوا بالانفساخ في وقوع الدرة وما بعده إلا أن يفرق بأن
 العين في هذه لم يعلم بشاؤها بخلاف الأرض (البيع البيع) أي قدر انفساخه المستلزم لتقدير انتقاله للملك
 البائع قبل التلف فتكون زوائده للمشتري حيث لا خيار أو تخير وحده ويلزم البائع تجهيزه (وسقط
 الثمن) الذي لم يقبض ووجب رده إن قبض لفوات التسليم المستحق بالعقد فبطل كماله لو تفرق في عقد
 الصرف قبل القبض قبل يستثنى من طرده وضعه بين يديه عند امتناعه ويرده إن ذلك قبض له كما هو الحال
 إلى المشتري الأمة وتجهيز مكاتب بعد بيعه شيئا لبيده وموت مورثه البائع له ويرده إن قبض المشتري
 وحده في الثلاثة حكما وهو كاف على أنه يأتي في الأخيرين ما يبطل وزودهما من أصلهما ومن عكسه
 قبض المشتري له من البائع وديعة بأن كان له حق الحبس فتلفه بيده كتلفه بيد البائع كما صرحوا به
 ويرده أنه لا أثر لهذا القبض ومن ثم كان الأصح بقاء حبس البائع بعده ووقع للزركشي في هذه آخر الوديع
 ما يخالف ما ذكره فيها وكأنه سهو وإن أقره شيخنا عليه ثم ما لو قبضه المشتري في زمن خيار البائع وحده
 فتلفه حينئذ فهو بيد البائع فينفسخ العقد به وله ثمنه وللبيع عليه مثل المثلث وقيمة غيره يوم التلف ويرد بأن
 الملك حينئذ للبائع فلم يوجد فيه المعنى الذي في البيع بعد الخيار وقبل القبض ويؤيده تعليلهم الانفساخ
 هنا بقولهم لأنه ينفسخ بذلك عند بقاء يده فعند بقاء ملكه أولى فالمراد ببقاء يده بقاءها أصالة لتصریحهم
 في هذه بأن أيداع المشتري إياه بعد قبضه كبقائه بيد المشتري وخرج بوجه ما لو تخيرا أو المشتري فلا
 فيصح بل بقي الخيار ثم إن تم العقد غرم الثمن والافال بئس **فرع** * باع عصيرا وسله فوجد خمرافقا قال
 البائع تخمر عندك وقال المشتري بل عندك صدق البائع كما رجحه الشيخان قال بعضهم هم والصورة أن
 العصير مشاهد وأنه أقبضه بآباءه موكو عليه بعد مضى زمن يمكن فيه تخمره وقياسه أنه لو اشترى نخوزيت
 ثم أفرغه البائع في إناءه بأمره فوجد فيه فأرة ميتة فقال هي فيه قبل أفرغته وقال البائع بل هي في طرفك
 صدق البائع لا يقال يلزم من تصديقه بطلان البيع أيضا تنجسه بما قبل القبض أو معه لا نقول المانع
 إذا حصل في فضاء الطرف ثبت له حكم القبض بخلاف قبل ملاقاته لها ذكره الإمام وقوله أو معه ضعیف
 بل الأصح أن جعل البائع المبيع في ظرف المشتري بعد أمره له غير قبض له لأنه لم يستول عليه ومن ثم
 لم يضمه أيضا في أعرف في ظرفك وأجعل المبيع فيه ولا يضمن البائع الطرف لأنه استعمله في ملك المشتري
 بأذنه ومن ثم ضمنه المسلم إليه في نظير ذلك لأنه استعمله في ملك نفسه (ولو أبرأه المشتري عن الضمان لم يبرأ
 في الإظهار) لأنه أبرأ عما لم يجب وهو باطل وإن وجد سببه (ولم يتغير الحكم) السابق وفائدة هذا
 خلافا لمن زعم أنه لا فائدة له مع ما قبله في توهم عدم الانفساخ إذا تلف وإن أبرأ كما لا يرفع الضمان
 لا يرفع القمخ بالتلف ولا المنع من التصرف (واتلاف المشتري) الأهل للمبيع خسا أو شرعا يعني المالك
 وإن لم يثبت العقد لا وكيله وإن باشر بل هو كالأجنبي وإن أذن له المالك في القبض واتلاف نفسه بأذنه
 (قبض) له (أن علم) أنه المبيع ولم يكن لعارض يبيحه فخرج قتله أذنه أو نحو تركه للصلاة أو زناه بأن زنى

(قوله) لأنه كالوديع الخ لا حاجة
 إليه بل لا يخاف عن إيهام المسياقي
 في الغصب أن تفصيل الوديع جار
 فيه أيضا وظاهر المتن ثم تصديق
 الغاصب في التلف مطلقا (قوله) أو
 وقعت الدرة إلى المشتري في النهاية
 (قوله) أي قدر انفساخه إلى قوله
 ويؤيده تعليلهم في النهاية (قوله)
 يأتي في الأخيرين في شرح ولا يصح
 بيع المبيع قبل قبضه (قوله)
 ويؤيده تعليلهم إلى الفرع ليس
 في أصله الذي عليه خطه فليجرب
 (قوله) قال بعضهم الخ يتأمل
 ما حصل هذه القيود ومحتزاتها
 (قوله) وقياسه أنه لو اشترى الخ
 وجهه أن ذات العصير شي واحد
 تحدث له صفة اختلاف في وقت
 حدوثه والأصل في كل حادث أن
 يقدر بأقرب زمن (قوله) لأنه أبرأ
 إلى قول المصنف والمذهب في النهاية

في بيعه ثم حارب ثم أرق أو قطعت الطريق وهو أمام أو نائبه والآن لا يجوز له ما فيه من
 الاقباط على الامام فلا تظن لكونه مجرد اوقته لصيا عليه أو لورده بين يديه وهو يصلي بشرطه
 أو لقباله مع بغاة أو مرتدين أو قردة فهو في هذه الصور كلها غير قبض على أنه المبيع أو جهل لأنه لما
 أتلفه بحق كان تلفه واقعاً عن ذلك الحق دون غيره (والا) يعلم أنه المبيع وكان يغير حق أيضاً (فقولان)
 في ان اتلافه قبض أولاً وهما (ك) القواين في (أ) كل المالك طعامه المصنوب (حال كونه ضيقاً)
 الغاصب جاهلاً أنه طعامه أظهرهما أنه يصير قابضاً بتدبيره للبائنة فكذا هنا أيضاً وفي معنى اتلافه
 كما مر ما لو اشترى أمة فأحبها أو أوسيد من مكاتبه أو وارث من مورثه شيئاً ثم عجز المكاتب أو مات
 المورث أو مات غير الأهل كغير مكاتب فان اتلافه ليس قبضاً بل ينفسخ به العقد ويلزمه بدله وعلى البائع رد ثمنه
 لوليه ان قبضه (والمنذهب ان اتلاف البائع) المبيع قبل قبضه أو بعده وهو فاسد كان كان للبائع
 الحبس ومن اتلافه بخويعة ثانياً لمن تعذر استرداده منه (كتلفه) بأقوة ومرة ينفسخ فكذا هنا لتعذر
 الرجوع عليه بقيمة لأنه مضمون عليه بالثمن فاذا اتلفه سقط الثمن ولو استوفى من باعه لم يلزمه لها أجرة
 لضيف ملك المشتري وكونه من ضمان البائع وتنزيله للنافع منزلة العين التي لو اتلفها لم يلزمه قيمتها وانما
 ملك المشتري الفوائد الحادثة بيد البائع قبل القبض لانها أعيان محسوسة مستقلة فلا تبعية فيها لغيرها
 فاندفع ما أطال به الأذرى هنا (والأظهر ان اتلاف الاجنبي) الملتزم بغير حق للمبيع في غير عقد الربا
 وان أدن له البائع أو المشتري فيه لعدم استقرار ملكه أو كان عبداً للبائع ولو باذنه أو للمشتري لكن بغير
 اذنه والفرق شدة تشوف الشارع لبقاء العقود (لا يفسخ) البيع لقيام بدل المبيع مقامه وانما انفسخت
 الاجارة بغصب العين الى انقضاء المدة لان الواجب ثم المال وهو من غير جنس العقود عليه فلم يقيم
 مقامه بخلافه هنا (بل يتخير المشتري) على التراخي لفوات العين المقصودة (بين أن يجيز) وحينئذ
 ففي رجوعه للفسخ خلاف والوجه منه نعم (ويغرم الاجنبي) البديل (أو) يستعملها الفقهاء كثيراً
 في جيز بين بمعنى الواو لا متاع بقائها على أصلها لما فاته لوضع بين (يفسخ) وحينئذ بقدر ملك البائع للمبيع
 قيل الفسخ فيلزمه تجهيز القن نظير ما مر خلافاً لبعض الشارحين (ويغرم البائع الاجنبي) البديل
 اما اتلافه له بحق نظير ما مر في المشتري أو وهو حرى فكذا لا فاة وأما اتلافه للربوي فينفسخ به العقد لتعذر
 التقاض والبديل لا يقوم مقامه فيه واتلاف أعجمي يعقد تحتم طاعة أمره وغيره من كاتلاف أمره
 من بائع ومشتري واجنبي * تبه * لو اتلفته دابة مشتركة لا يضمن اتلافها انفسخ لتقصير البائع فنزل منزلة
 اتلافه أو يضمنه لكونه معها أو قصر في حفظها لم يكن قبضاً لانها لا تصلح له بل يتخير فان فسخ طالب به
 البائع بما اتلفته لتقصيره أو دابة البائع انفسخ مطلقاً لأنه كاتلافه ان كان يتقر بظه والافكالأفة
 (ولو تعيب) المبيع (قبل القبض) بأقوة سماوية (فرضيه) المشتري (أخذه بكل الثمن) كما لو قارن
 العيب العذر ولا ارش له لتدريته على الفسخ وفهم من قوله فرضيه ما قدمه من أن له الخيار ويتخير أيضاً
 بغصب المبيع وابقه وجد البائع للمبيع ولا يئنه (ولو عيبه المشتري فلا خيار) له لخصوله بفعله بل يمتنع به
 رده لو ظهر به عيب قديم كما مر ويصير قابضاً لما اتلفه فيستهقر عليه حصته من الثمن وهو ما بين قيمته سليماً
 ومعها هذا ان اندمل فان سرت الحناية للنفس استقر عليه الثمن كله وفارق تعيب المستأجر وجب
 الرجوع بأن هذا منزل منزلة القبض لوقوعه في ملكه وذلك لا يتخيل فهما ذلك (أو) عيبه (الاجنبي)
 وهو أهل للالتزام بغير حق (فالخيار) على التراخي ثابت للمشتري لكونه مضموناً على البائع (فان أجاز
 غرم الاجنبي الارش) لأنه الجاني لكن بعد قبض المبيع لا قبله لجواز تلفه بيد البائع فينفسخ البيع قاله
 الماوردي واعترض بما فيه نظر والراد بالارش في الرقيق ما أتى في الديارات وفي غيره ما نقص من قيمته

(قوله) بأقوة الى المشتري في النهاية
 (قوله) ويتخير أيضاً الى قول المصنف
 ولا يصح في النهاية الا قوله على
 التراخي في الحلين فان الذي فيها
 فهم على الفور بناء على ما قرره
 من افتاء والده

في يد الثمن نصف القيمة لا ما تنقص منها ان لم يصرف ثمنها والا لزمه الاكثر من نصفها وما تنقص منها (ولو عي
 البائع فالذهب ثبوت الخيار) على التراخي للمشتري وهذا متفق عليه لانه اما كالأقاة أو اتلاف الا حتى
 وكل منهما يثبت الخيار بقوله المذهب انما هو في قوله (لا التغيريم) بناء على الاصح ان فعله كالأقاة
 لا كفعل الاجنبي فان شاء المشتري فسخ وان شاء أجاز ببيع الثمن لماسر (ولا يصح بيع البيع قبل
 قبضه) اجماعا في الطعام والحديث حكيم ابن حزام بسند حسن يا ابن أخي لا تبمعن شيئا حتى تقبضه
 وعلمه ضعف الملك لا نفاذه تلفه كمر وقيل اجماعا في ثمنين على شيء واحد اذ لو بيع لثمنه المشتري
 أيضا الثاني قبل قبضه فيكون مضمونا له وعليه وخرج بالمبيع زوائد الحادثة بعد العقد فيصح بيعها
 لعدم ضمانها كما مر ويصح التصرف بعد القبض أيضا اذا كان الخيار للبائع أو لهما كما علم مما مر ولا يصح
 خلافا لمن زعمه ورود الاحمال من أي المشتري لأنه قبل القبض لانها لا تنقل الملك الا بغير تقدير
 القبض قبله ولا نفوذ تصرف الوارث أو السيد فيما اشتراه من مكانه فيجزئ نفسه أو مورثه ولا وارث له
 غيره فيات قبل القبض لعوده له بالتجزير والموت فلم يملكه بالشراء ولا يبيع العبد من نفسه لانه عقد
 عتاق ولا قسمته لانها وان كانت بيعا الا انها ليست على قوانين البيوع لان الرضا فيها غير معتبر فلا يعتبر
 القبض كالشفعة (والاصح ان يبيعه للبائع كغيره) لعموم النهي السابق وللعلة الأولى ومحل الخلاف
 ان باعه بغير جنس الثمن او بزيادة او نقص او تفاوت صفة والا بأن باعه بعين الثمن او بمثله ان تلف او كان
 في الذمة فهو اقالة بلفظ البيع على المعتمد وزعم ان الصحيح مراعاة اللفظ في البيع لا المعنى غير صحيح بل تارة
 يراعون هذا وتارة يراعون هذا بحسب المدرك (و) الاصح (ان الاجارة) للمبيع (والرهن والهبة)
 والصدقة والا قراض له (كالباع) بناء على المعنى الاول وكذا جعله نحو صداق او عوض خلع أو سلم
 والتولية فيه والاشراك وأقهر المطلقه منع الرهن انه لا فرق بين رهنه من البائع وغيره وهو ما اقتضاه
 كلام الروضة واصلها ايضا لكن الذي نقله السبكي عن النص واعلمه هو ومن تبعه ان محل منع
 من البائع ان كان بالثمن حيث له حق الحبس اذ لا فائدة في الرهن لانه محبوس بالدين والاجاز وقضية
 قواهم والاجاز صحت منه بغير الثمن وان كان له حق الحبس وقضية العلة خلافه وهو الاقرب
 وخرج باجارة المبيع اجارة المستأجر قبل قبضه فانها صحيحة لكن من المؤجر فقط لان العقود عليه فيها
 المنافع وهي لا تصير مقبوضة بقبض العين فلم يؤثر فيها عدم قبضها فان قلت قضية العلة صحت من غير
 المؤجر ايضا قلت ما ذكر من نفي امكان قبض المنافع المراد به نفي امكان قبضها الحقيقي لتصرفهم كما يأتي
 في السلم بأن قبضها بقبض محلها او بقوة جانب المؤجر لم يشترط فيه هذا القبض التقديري بخلاف غيره
 (و) الاصح (ان الاضاق بخلافه) فيصح وان كان للبائع حق الحبس لقوته ومثله الاستيلاء والتدبير
 والترويح والقسمة واباحة نحو طعام اشتراه جزافا للفقراء او الوقف ما لم ينقل بتوقفه على القبول لانه حينئذ
 كالبيع وفارق كالأباحة التصديق بأنه تمليك بخلافها لا الكالة اذ ليس لها قوة العتق ولا العتق على مال
 لانه يبيع ولا عن كفارة الغير لانه هبة ويكون قابضا بنحو العتق والوقف لا بالتدبير والاثنين بعده وكذا
 الطعام المباح للفقراء قبل قبضهم له (والثمن المعين كالبيع) في جميع ما مر فيه ومنه فساد التصرف
 قبل قبضه المذكور ضمانا في قوله (فلا يبيعه البائع) يعني لا يتصرف فيه كما بأصله (قيل قبضه) لا من
 المشتري الا في نظير ما مر من بيع المبيع للبائع ولا من غيره لعموم النهي وما مر من العتقين وكل عين
 مضمونة في عقد معاوضة كأجرة وعوض صلح عن مال أو دم وبذل خلع أو صداق كذا (وله بيع ماله
 في يد غيره امانة كوديعة) والحق بذلك ما أقره السلطان الجندی أي تمليك كما هو واضح فله بعد رؤيته
 يده وان لم يقبضه رفقيا بالجند نص عليه ومن ثم يملكه بمجرد الافراز (ومشترك وقراض ومهرهون بعد

قوله) وخرج بالمبيع الى المشتري
 في النهاية قوله) لعموم النهي الى
 المشتري في النهاية قوله) بناء على المشتري
 في النهاية قوله) لكن الذي نقله
 السبكي عن النص عبارة النهاية
 وان نقل السبكي الح فهي صريحة
 في موافقة الشيخين ومخالفة السبكي
 قوله) فيصح الى المشتري في النهاية
 قوله) ولا العتق على مال أي من
 أجنبي كان قال اعتقه عنى على
 كذا بخلافه من العبد كما تقدم
 قوله) الا في نظير كذا في المعنى أيضا

المتضمن وان باءا لوراسا الى احد السبا في سبيل الكيس التي تسمى اشتراطا سبيل
 المعاوضة فاشترط بعضهم نحو الورق عند قضاء القرض وان علم قدره غير صحيح (وفي اشتراط
 قبضه) تارة وتعيينه أخرى (في المجلس السابق) من أنهما ان توافقا في علة الربا اشترط قبضه
 والا اشترط تعيينه قال السبكي وكونه مالا وردة الاذرى بان يدل هذين لا يكون الا حالا وأجيب بأن
 مراده أنه لا يجوز أن يتبدل عنهما مؤجلا في نفسه أو قرضه مثلا دراهم ودينار ثم استبدل عنهما
 أحدهما أو عكسه وقبض البديل في المجلس جاز كما هو ظاهر من كلامهم ولا نظر الى أن ذلك من قاعدة
 مدعومة بما هو أنما لا يجرى في الدين وان ازرع فيه البليسي وأطال اذلا ضرورة لتقدير المعاوضة في
 المستند عية اشتراط تحقيق المماثلة ومن ثم قالوا الوضاح من ألف درهم وخمسين دينارا في ذمة غير بائني
 درهم جاز اذلا ضرورة حينئذ في تقدير المعاوضة فيجعل مستوفيا لأحد الاقين ومعتاضا عن
 الدينار الا ألف الاخر بخلاف ما اذا كان ألف وان لم يتبين لان الاعتياض فيه تحقيق لا يحتاج
 لتقدير فكله باع ألف درهم وخمسين دينارا بائني درهم وهو مجتمع لانه من صور مدعومة كما مر وانما صاع
 الصلح عن ألف بخمسة مائة معينة كما اقتضاه كلامهم ما وصرح به جمع متقدمون لان الصلح من الدين
 على بعضه ابراء لبعض واستيفاء للباقي فهو صلح خطيطة وهو بعد فيه الاعتياض ووقع في كلامهما
 في الرهن فيما لو أعطاه كيس دراهم ليستوفي منها حقه والدرهم أقل منه وللكيس قيمة أو أكثر
 ولا قيمة له ما قد يخالف ذلك وعند التأمل الصادق لا يخالفه فتفطن له فان قلت فلم اشترط القبض
 في المجلس قلت يخرج عن ربا اليد وانما ربه دون ربا الفضل لانه في القاعدة انما يشأ عن المقابلة
 ومما لا ضرورة لها وأما ربا اليد فينشأ عن التمكن من القبض ثم تركه وهذا لا يقتضي استناطه
 فأنامله (وبيع الدين) ولو بعين (غير من) هو (عليه باطل في الاظهر بأن) بمعنى كأن (يشترى عبدا
 زيد بمائة له على عمرو) لجزء من تسليمها واعتمدها في الروضة هنا وأصلها في الصلح من جواز بعين
 أو دين بشرطه السابق واقتضاه ابن يونس وغيره على العين مؤول كما أشار اليه السبكي ويدل لذلك
 قولهم لا استقراره كبيعته من هو عليه وهو الاستبدال السابق ومحله ان كان الدين حالا مستقرا والمدين
 مليا مقررا أو عليه بنيت به ولم يكن في اقامتها كافة لها وقع أخذها من كلام ابن الرفعة والالم يصح تحقيق
 العجز حينئذ ثم ان اتفقا في علة الربا اشترط قبض العوضين في المجلس وانما كفي تعيينهما في المجلس نظير
 ما مر في الاستبدال والطلاق الشخين كالبحوى اشتراط القبض حملوه على الاول ليوافقا تصريح ابن
 الصباغ ومقتضى كلام الاكثرين بما مر من التفضيل في تنبيهه أو ادب البيع مطلقا المقابلة والالم يوافق
 تنبيهه فأنامله (ولو كان لزيد وعمر ودينار على شخص فباع زيد عمر ادينه بدينه) أو كان له على شخص دين
 فاستبدل منه دين آخر (بطل) أخذ المجلس وعين وقبض في المجلس أم لا (قطعا) وحكي فيه الاجماع
 والنهي عن ذلك صححه جمع وضعفه آخرون والحوالة جائزة اجماعا مع انها بيع دين بدين (وقبض) غير
 المنقول من (العقار) ونحوه كالأرض وما فيها من نحو بناء وتخل ولو بشرط قطعه وثمرته مبيعة قبل
 أو ان الجراد والا فهي منقولة فلا بد من نقلها ومثلها الزرع حيث جاز بيعه في الأرض أي قباض
 ذلك (تخلته للمشتري) بلفظ يدل عليها من البائع (وتسكنه من التصرف) فيه تسليم مفتاح الدار
 اليه أي ان وجد ودخل في البيع كما هو ظاهر مع عدم مانع حسي أو شرعي لان القبض لم يتولد لغة ولا شرعا
 فيكم فيه العرف وهو قاض بهذا أو ما يأتي أي باعتبار ما ظهر لهم فلا ينافي ذلك جريان الخلاف فيه
 لانه مبني على الاختلاف هل العرف كذلك أولا وانما يعتد بذلك (بشرط فراغه من المتبعة) غير
 المشتري من (البائع) والمستأجر والمستعير والموصى له بالمنفعة والغاصب كما اعتمده الاذرى وغيره

(قوله) ونحوه الى قوله والا في النهاية
 (قوله) مع عدم مانع الخ كذا في النهاية
 وتعلقه صاحب المغني عن الكفاية
 (قوله) والاعتبار الى تنبيه في النهاية

[illegible]

(قوله) قال ابن الرفعة الى قوله وفيه
في النهاية (قوله) ولو باع حصته
الى المت في النهاية (قوله) فاقبضه
المبايع الخ في مالواذنه في قبضه
ويظهر أنه لا أثر لجرد الاذن فلا
يصير المبيع ضامنا لذلك وان حرم
عليه حيث كان عالما بجرمه ذلك
(قوله) ثم أريد القبض الى قوله
أو في مشترك في النهاية

في النهاية (قوله) ولو باح
المنت في النهاية (قوله) فأقبحه

البائع الخ في مالواذن له في قبضه
ان لا يتعد الاذن فلا

ويظهر أنه لا أثر لجدة الأب
بصرف المباح ضامناً لذلك وإن حرم

عليه حيث كان عالما بحججه دالة

(في قوله) هم اريدوا التمسوا
أو في مستترا في النهاية

فيكون البائع يبيع ولم يبيع من ثمرة انارة حتى يتسحق ويحيد فيشبه في شدة معصرا الاتية باعتبار العمورة
 لا الحقيقة (لم يكف ذلك) أي نقله لغيره في القبض المفيد للتصرف لا يبيع البائع عليه بهما محل فم لو كان
 يتناول باليد فتناوله ثم أعاده كفي لأن قبض هذا لا يتوقف على نقل محل آخر فاستوفيت فيه الحال كلها
 (الابان البائع) في النقل للقبض (فيكون) مع حصول القبض به (مدير البتعة) التي أذن في النقل اليها
 أو البيع في دار أجنبي لم ينظر رضاها بشرط اذنه أيضا أو في مشتر كتيين البائع وغيره اشترط اذنها
 أما اذنه في مجرد النقل أي والحال ان له حق الحبس ككدها هو ظاهر وبشرط السبكي وغيره فلا
 يحصل به القبض المفيد للتصرف وان حصل به ضمان اليد ولا يكون مغيرا للسبكي قال الثاني وتبعوه
 وكنته بانه نقله الى متاع بلوا له أو معار في غير قبض البائع به ومثله ان وضع ذلك المماول أو المعار
 في ذلك الحيز باذن البائع كاهو ظاهر و وضع البائع المبيع بين يدي المشتري بقيد السابق أول الباب
 قبض وان نهاه فم ان وضعه بغير أمره فخرج مستحقا لم يضمنه لا ندلم يضع يده عليه وضمنان اليد لا بد فيه
 من حقيقة وضعها وهذا هو المذموم للعاكم اجبارا المشتري على القبض وان كفي الوضع بين يدي لان البائع
 لا يخرج عن عهده ضمان استقرار اليد الا بوضع المشتري يده عليه حقيقة وقبض الجزء الثاني قبض
 الجميع والرائد أمانة (فرع للمشتري قبض المبيع) من غير اذن البائع (ان) لم يكن له حق الحبس بأن (كان
 الثمن مؤجلا) وان حل ولم يسلمه على المئتمد (أو سلمه) أي الثمن الحال بدل ليل جعله قسيما للمؤجل ثم
 ان كان الحال كل الثمن اشترط تسليم جميعه ولا أثر لبعضه الا ان تعددت الصفقة فيستعمل حينئذ بما
 يخص ماسلمه أو بعضه اشترط تسليم ذلك البعض فقط وكالمن عوضه ان استبدل عنه وكذا الوصال
 منه على دين أو عين على الوجه المستحق ولو باحالة بشرطه وان لم يقبضه اذ لا حق للبائع في الحبس حينئذ
 (والا) بأن كان حالا ابتداء ولم يسلمه للمستحق (فلا يستقل به) أي يقبضه من غير اذن البائع لبقا حق
 حبه فان استقل رده ولم ينفذ تصرفه فيه لكنه يدخل في ضمانه فيطالب به ان استحق ويستقر عليه ثمنه
 ان تلف ولو في يد البائع بعد استرداده كفي الجواهر والاوراق فالن زعم ان ما قبل قبضه وقد بينت
 وجه غلطه وسند ما فيها وجهه في شرح العباب وحاصله ان المتولى صرح بما فيها وأنه لا تنافي بين جعله
 كغير المقبوض من حيث ان المشتري لما تعدى بقبضه ضمانه عقد وهو لا يرتفع الا بالقبض الصحيح
 دون الرد على البائع فلذا استقر عليه الثمن بتلفه ولو في يد البائع وكالمقبوض من حيث عدم الانساح
 بتلفه نظرا لصورة القبض وان حق الحبس لا ينافيه من كل وجه لانه جازلحق الرهن فتأمله ولو تلفه
 البائع وهو في يد المشتري حينئذ في قول يضمنه بقتيمه ولا خيار للمشتري وبه جزم المهراني نظرا لصورة
 القبض كالتسري وفي قول هو مسترد له بالتلافه ووجهه في الروض وعلى هذا وجهان انفساخ العقد
 لان اتلافه كالاتفة ويرد بانه انما يكون مثلها حيث لم توجد صورة القبض تخيير المشتري وهو الوجه
 ومن ثم رخصه الامام ووجهه بأنه لما تعذر الانفساخ تعين التخيير فعا لضرر المشتري ووجهه ان يضع رد قبول
 السبكي وغيره تخيير انما يجي على الضعيف ان اتلاف البائع كاتلاف الاجنبي والذي يجي
 على الصحيح ان اتلافه كالاتفة انفساخ انتهى ووجهه ما قررته ان اتلافه انما يكون كالاتفة حيث
 لم توجد صورة القبض الى آخره وما لم يضح هذا الحل للزركشي قال الانفساخ مشكل والتخيير أشكل
 منه ووجهه كالاتفة لم يردده مما قررته فتأمله (ولو بيع الشيء تقديرا كثوب وأرض ذرعا) باعتمام الذال
 (وحنطة كيل أو وزنا) ولين عدا (اشترط مع النقل ذرعه) في الاول (أو كيله) في الثاني (أو وزنه)
 في الثالث اوعده في الرابع لو ردد النحر في الصكيل وليس به البتة ويشترط وقوعها من البائع

(م) له) ومنع من ان يبيع ما قبل
 (قوله) ومثله ان وضع البائع
 يتوقف في هذا التمسك لانه يادله
 في نفسه مع ان هو ان ذلك الطرف
 المقبول اليه حيز البائع قصد اذنه
 في نقله من حيزه الى آخره وان كان
 شغل بقعة المتاع بغيرها فليأمل
 فان كلام القاضي ان كان مضر وضا
 فيما اذا اذن له في نقله الى المتاع فلا
 حاجة الى هذا التمسك وان كان
 مضر وضا مع عدم اذن قصد يتوقف
 فيه حتى مع تقييد الشارح المذكور
 لان الاذن في وضع المتاع الاول
 لا ينافي جواز غيره ففيه شغل
 الشراغ المستحق للبائع بغير اذنه
 (قوله) وبكالتن عوضه الى المشت
 في النهاية (قوله) أي يقبضه الى
 ويصرف في النهاية (قوله) ويشترط
 وقوعها الى قوله بخلاف في النهاية

وركبته من المشتري أن يملك من صبرة عنه لا يجوز له أن يبيع ولا يقبض كذا ذكره ههنا كنهما
 ذكر قبل ما يخطأ فيه ويمكن تأويله ومثون فهو كميل يوقف عليه القبض على موقف وهو المبيع في المبيع
 والمشتري في الثمن وكذا مؤنة احضار مبيع أو شئ غاب عن محلة العقد اليها بخلاف انقل المتوقف عليه
 القبض فيما بيع جزافا فإنه على المستوفى وكان الفرق بين هذا ونحو الكيل ان نحو الكيل الغرض
 الاعظم منه قطع العلاقة بينهما بعد العقد فلزم الموتى لانه به يتقطع عنه الطلب ومن النقل امضاء العقد
 لا غير فلزم المستوفى لان غرضه بامضائه أظهر ومؤنة العقد على المستوفى لان القصد منه اظهار
 العيب لا غير فالصلحة فيه للمستوفى أكثر ومصلحة في المعين والافعل على الموتى لان ما في الذمة لا يتعين
 الا بقبض صحيح ولو أخطأ التقادير عاظم ان تعدد ولم يضمن أو بأجرة لم يستحقها أو ضمن ان تعذر الرجوع على
 المشتري لانها لما سميت له تعين عليه بدل الجهد حذرا من التعريض ووفاء بما يقابل الأجرة فكان التقصير
 هنا أظهر منه فيما اذا تبرع هذا ما يحتمل الزركشي وهو متجه كما علم مما وجهته به خلافا لمن نازع فيه
 واعتمد ما أطلقه صاحب المكافى من عدم الرجوع لا يقال التقيد اجتهاد وهو يختلف كثيرا وما يخط
 بالاجتهاد لا تقصير فيه لا نأمن ذلك بأنه مع كونه اجتهادا يقع التقصير فيه بنسأله فاعله وعدم
 افرأه ولو سمع فيه فعومل بتقصيره ولو استوجر لنسخ فغلط أي بما لا يؤلف من أكثر نظرا أنه كما يقصده
 كلام الزركشي فلا أجرة له كالتقادم المقصود يغرم ارش الورق لا يقال النسخ معيب فضمن والتقادم غار
 وهو لا يضمن كما هو القاعدة لانه انما يكون غار ما تبرعه لاني أخذه الأجرة وان لم يتعمده كالتعمده
 وان لم يأخذها فانه غار آثم (مثاله بعسكها) أي الصبرة (كل صاع بدرهم أو) بعسكها كذا (على
 انها عشرة أصع) ونظر في الأخيرة بأنه جعل الكيل فيه وصفا كالكتابة في العبد فينبغي أن لا يتوقف
 قبضه عليه ويرد بأن كونه وصفا لا ينافي اعتبار التقدير في قبضه لانه بذلك الوصف يسمى مقدرا بخلاف
 كتابة العبد ثم ان التقاد على كمال فذال والاصل الحاكم امنا يتولاه (ولو كان له) أي ليكر (طعام) مثلا
 (مقدر على زيد) كعشرة أصع (ولعمرو عليه مثله فليكتل لنفسه) من زيد أي يطلب منه أن يكيل له
 حتى يدخل في ملكه (ثم يكيل لعمرو) لان الاقباض هنا متعدد ومن شرط صحة الكيل فترم تعدده
 لان السكيلين قد يقع بينهما تفاوت نعم الاستدامة في نحو السكيل كما التجديد فتكفي (فلو قال) بكر
 الذي له الطعام لعمرو (اقبض) يا عمرو (من زيد مالي عليه لنفسك ففعل فلقبض فاستد) بالنسبة
 لعمرو لانه مشروط بتقديم قبض بكر ولم يوجد ولا يمكن حصولها مما فيه من اتحاد القابض والمقبض
 فيضمنه عمرو ولا به قبضه لنفسه ولا يلزم مردده افعه وصحح بالنسبة لزيد فتبرأ ذمته لادن دائنه بذكر
 في القبض منه له بطريق الاستلزام لان قبض عمرو لنفسه متوقف على قبض بكر كما تقر فاذا بطل لفقد
 شرطه بقي لازمه وهو القبض بذكر فحينئذ يكيل لعمرو ويصح قبضه له (فرع قال البائع) لمعين
 بئمن حال في الذمة بعد لزوم العقد (لا أسلم المبيع حتى أقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله أجبر البائع)
 لرضا بذمته ولان ملكه مستقر لا منه من هلا كونه قد تصرفه فيه بالحوالة والاعتياض وملك المشتري
 للمبيع غير مستقر فعلى البائع تسليمه ليستقر وقضية العلة الاولى أنه لو كان الثمن معينا والمبيع في الذمة
 أجبر المشتري وقضية الثامنة اجبارهما لان ما في الذمة هنا لا يصلح للاعتياض عنه والمعين غير مستقر
 فلا مرجح والا قول أقرب أما الموجل فيجبر البائع قطعا (وفي قول المشتري) لان حقه متعين في المبيع وحق
 البائع غير متعين في الثمن فأجبر ليتساويا (وفي قول لا اجبار) لان كلامه ثابت له ابقاء واستيفاء
 فلا مرجح ورد بأن فيه ترك الناس يتنازعون الحقوق وعليه بمنعهما الحاكم من التخاصم وحينئذ (فن
 سلم) منهما صاحبه (أجبر الآخر) على التسليم اليه (وفي قول يجبران) لوجوب التسليم عليهما

(قوله) فيما بيع جزافا لا وجهه
 للتقيد به فان النقل معتبر في المقتدر
 مع التقدير فليتأمل وعبرة العزير
 قال في المطالب وأجرة نقل المبيع
 لمقتدر البعالة قبض على المشتري وهو
 مادل عليه كلام الشافعي وصرح به
 المتولي وفي المعنى نحوه فلم يقبض
 بما بيع جزافا (قوله) وان لم يعمده
 لعل الصواب تركه واو وان حتى
 لا ينافي ما بعده (قوله) ونظر في
 الأخيرة الى الفرع في النهاية (قوله)
 لمعين بئمن الى قوله واداني النهاية الا
 قوله وقضية العلة الى المتن

بأن يأمر أسطى كم كذا من ماله باسحقار ما عليه اليه أو إلى عدل ثم يسلم كذا ما يوجب له وإن لم يوف في البلد قال به
 (قلت فان كان الثمن موعدا) كالبيع ويظهر أن يلحق بذلك ما لو كانا في المنة (سقط القولان الأولان)
 من الأقوال الأربع ذللا مرجح حينئذ (وأجبر في الاظهار والله أعلم) لا يستواء الجانيين في تعيين كل
 والمنع من التصرف فيه قبل القبض سواء الثمن نقد وغيره على المعتد نعم البائع نيابة عن غيره كوكيل
 وولي وناظر وقف وعامل قراض لا يجبر على التسليم بل لا يجوز له حتى يقبض الثمن كما يعلم من كلامه
 في الوكالة فلا يتأتى هنا إلا اجبارهما أو اجبار المشتري ولو تباع نائبان عن الغير لم تتأت إلا اجبارهما
 (وإذا سلم البائع) باجبار أو تبرع (أجبر المشتري) على التسليم في الحال (إن حضر الثمن) أي عنه
 إن تعين والا فنوعه مجلس العقد لو جوب التسليم عليه بلا مانع ولا جبار عليه لم يجبر البائع وإن أصر على
 عدم التسليم اليه ويؤخذ منه أنه في الثانية بالاجبار عليه يصير محجورا عليه فيه فلا يصح تصرفه فيه بما
 يفوت حق البائع واللام يكن للاجبار فائدة وظاهر المتن أنه يجبر على التسليم من عسرين ما حضر ولا يجهل
 لا حضار عن فور أو دفعه منه وهو ظاهر أن يظهر للعاكم منه تسوية أو عناد والافقية نظر على ما قاله
 الأذري ويوجه إطلاقهم بأنه حيث حضر النوع فطلب تأخير ما عنه فيه نوع تسوية أو عناد فان قلت
 ما وجه اعتبار مجلس العقد وهذا اعتبر مجلس الخصومة قلت وجهه أنه الأصل فلم ينظر لغيره لأنه قد لا تقع
 له خصومة (والا) يكن حاضر مجلس العقد (فان كان معسرا) بأن لم يكن له مال يمكنه الوفاء منه غير
 المبيع ساوى الثمن أم زاد عليه (فللبائع الفسخ بالفلس) وأخذ المبيع لما يأتي في بابه وحينئذ يشترط فيه
 حجر القاضي هذا إن سلم باجبار الحاك كوالا لم يجز له استرداد ولا فسخ إن وقت السلعة بالثمن لا بسلطه
 على المبيع باختياره ورضى بذمته (أو) كان (موسرا وماله بالبلد) التي وقع فيها البيع (أو بمسافة
 قريبة) منها وهي دون مسافة القصر (حجر عليه) أي حجر عليه الحاك إن لم يكن محجورا عليه بالفلس
 (في أمواله) كلها (حتى يسلم) الثمن ثلاثا تصرف فيها بما يفوت حق البائع وهذا غير حجر الفلس
 لأنه لا يعتبر فيه ضيق مال ولا تسلط به البائع على الرجوع لعين ماله ولا يقتصر أسوال الغير فيه بخصوصه
 ولا يحتاج لفلس قاض على الوجه وينفق على مؤنة نفقة المورسين ولا يتعدى للحادث ولا يباع فيه مسكن
 وخادم جرما في الكل وكذا لا يحل به دين مؤجل جرما أيضا ومن ثم يسمى الحجر الغريب (فان كان) ماله
 (بمسافة القصر) من بلد البيع (لم يكف البائع الصبر إلى احضاره) لتضرره بتأخير حقه (والاصح
 ان له) بعد الحجر عليه لا قبله (الفسخ) وأخذ المبيع من غير مر اجعة حاكم لما ذكر وما ذكرته من اعتبار
 بلد البيع هو ما يظهر من كلامهم وعليه فلوا نقل البائع منها إلى بلد آخر فهل العبرة ببلده أو بلد البيع
 محل نظر وظاهر تعليلهم بالتضرر بالتأخير أن العبرة ببلد البائع فان قلت التسليم انما يلزم بمحل العقد
 دون غيره فلتعتبر بلد العقد مطلقا قلت ممنوع فسيعلم مما يأتي في القرض ان له المطالبة بغير محل التسليم
 ان لم تكن له مؤنة أو تحملها فان كان لنقله مؤنة ولم يتحملها طالبة ببعثته في بلد العقد وقت الطلب
 وإذا أخذها كانت للفيضولة لجواز الاستبدال عنه بخلاف السلم (فان صبر) البائع لا حضار المال
 (فالحجر) على المشتري (ككاذرنا) قريبا لثلاث نفوت المال (وللبائع حبس مبيع حتى يقبض ثمنه) الحال
 أصالة وكذا للمشتري حبس ثمنه حتى يقبض المبيع الحال كذلك وانما أثر البائع بالذكرة لأنه قد قدم تصحيح
 اجباره فذكر شرطه (ان خاف فوته) هرب أو غلبت ماله لغيره أو نحوهما (بلا خلاف) لما في التسليم
 حينئذ من الضرر الظاهر نعم ان ثمانها وخاف كل من صاحبه أجبرهما الحاك ككاهن ظاهر بالدفع له
 أو عدل ثم يسلم كذا ماله (وانما الأقوال السابقة) اذ لم يخف فوته وتنازع في مجرد الاستداء بالتسليم

(قوله) في تعيين كل أو عدم تعينه فيما
 بحثه بقوله ويظهر الخ (قوله) نعم
 البائع إلى الثمن في المنة (قوله) أي
 عنه إلى المنة في النهاية الأقوله على
 ما قاله الأذري (قوله) وأخذ المبيع
 إلى المنة في النهاية (قوله) التي وقع فيها
 إلى قول المصنف فان في النهاية (قوله)
 وأخذ المبيع إلى الباب في النهاية
 * (باب التولية) *

* (باب التولية) *

أصلها تحصيل أجل ثم استعملت فيما يأتي (فإنه شرطي) مصدر أشركه صيغة تركب (أو المراجعة) من الرجوع وهو
 الزيادة والمراجعة من الخط وهو النقص وليند كرها لدخولها في المراجعة لأنها في الحقيقة رجع المشتري
 الثاني أو اكتفى عنها بالمراجعة لأنها أشرف إذا (المشتري) شخص (شيئا) بمثل (ثم) بعد قبضه وزوم
 العقد وعلمه بالثمن وبقيائه أو بقاء بعضه كما يعلم مما يأتي (قال لعالم بالثمن) قدر أو صفة وإن طرأ عليه بعد
 الاحتياج وقبل القبول بأعلامه أو غيره وظاهر أن المراد بالعالم هنا الظن (وليت هذا العقد) وإن لم ينقل
 بما اشترى أو وليت كنهه وإن لم يبد كنه العقد كنه صرح به الجرجاني وهذا أو ما اشتق منه صراح
 في التولية ونحو جعلته لك غاية هنا كالبيع (فقبل) بنحو قبلته وتوليته (لزمه مثل الثمن) جنسا وقدر
 وصفة ومن ثم لو كان مؤجلا ثبت في حقه مؤجلا بقدر ذلك الأجل من حين التولية وإن حل قبلها على
 ما رجحه ابن الرفعة ويرد أن المطلب فيها بناء على العقد الأول فيجب الأجل من حنه على الأوجه
 أما المتقوم فلا تصح التولية معه إلا بعد انتقاله للمتولى لتقع على عنه نعم لو قال المشتري بالعرض قام على تكذا
 وقد وليت لك العقد بما قام على وذكرا القيمة مع العرض جاز على الأوجه وكذا لو قلت امرأة في صداقها
 بل غط القيام أو الرجل في عوض الخلع إن علم العاقدان في المصورتين مهر المثل على الأوجه ولو جوب ذكره
 وقولهم مع العرض شرط للسلامة من الأثم اذ يشترط في البيع بالعرض ما لا يشترط في البيع بالنقد كما يأتي
 لا لصفة العقد لما يأتي أن الكذب في المراجعة أو في غيرها لا يقتضي بطلان العقد وتصح التولية وما معها
 في الإجارة كما هو ظاهر بشرط ما ثم إن وقعت قبل مضي مدة لها أجره فظاهر والأفان قال وليت
 من أول المدة بطلت فيما مضى لأنه معدوم وصحت في الباقي بقسطه من الإجارة أو وليت ما بقي تحت فيه
 بقسطه كذا ذكر (وهو) أي عقد التولية (بيع في شرطه) أي شروطه كلها كقدره تسليم وتقابض
 الربوي (وترتب أحدهما) كتحديد الشفعة أو عفا الشفع في العقد الأول (لكن لا يحتاج) عقد
 التولية (إلى ذكر الثمن) لظهور أنها بالثمن الأول (ولو حط عن المولى) بكسر اللام من البائع أو
 وارثه أو وكيله كما أفهمه بناءً على هنا للمفعول فقوله في الروضة ولو حط البائع للغالب لا للتقيد خلافا
 للأذري نعم الظاهر أنه لا عبرة بخط موصي له بالثمن ومحمال لأنها أجنبيان عن العقد بكل تقدير وبه
 يعلم رد ما قيل التعبير بالخط أو ليشمل ارثه للثمن ووجهه رده أن التعبير به كالحط يرد عليه خط
 ذلك فإنه سقط وخط عنه ولم يسقط عن المتولى فكل من التعبيرين مدخول (بعض الثمن) بعد التولية
 أو قبلها بعد لزوم أو قبله (انخط عن المولى) بفتحها إذ خاصة التولية وإن كانت معاجدا
 التنزيل على الثمن الأول أو جميعه انخط أيضا إن كان بعد لزوم التولية والأبطلت لأنها حينئذ بيع
 بلا ثمن ومن ثم لو تأيلا بعد خطه بعد لزوم لم يرجع المشتري على البائع بشيء والأوجه أن المولى بالسكسر
 مطالبة المولى وإن لم يطالبه بأثمه لأن الأصل عدم الخط وأنه ليس للبائع مطالبة المولى بالفتح إذا لمعاملته
 بينهما وسيأتي في الإجارة صحة الإبراء من جميع الإجارة ولو في مجلس العقد مع الفرق بينهما وبين البيع
 وحينئذ فلا يلحق ذلك المتولى (والأشراك في بعضه) أي المبيع (كالتولية في كله) في الأحكام
 المذكورة (إن بين البعض) كمنافعة أو بالنصف والاكثر كمثل في بعضه أو شيء منه لم يصح جزما
 للجهل فإن قال في النصف فيه الربع ما لم يقل بنصف الثمن فإنه يكون له النصف وإدخاله على بعض
 صحيح وإن كان خلاف الأكثر (فلو أطلق) الأشراك كمثل فيه (صح) العقد (وكان) المبيع
 (منافعة) بينهما لأن ذلك هو المنادى من لفظ الأشراك ولو أقر بشيء لزيد وصبر نعم لو قال ربع الثمن
 مثلا كان شريك بالربع فيما يظهر أخذ ما تقرر في أثر كمثل في نصفه بنصف الثمن بجامع أن ذكر
 الثمن في كل صين للمراد من اللفظ قبله لا سيما وإن نزل لوليد كنه هذا المحصص على خلافه وتوهم فرق

(قوله) أصلها إلى قوله وظاهر
 في النهاية (قوله) وهذا أو ما اشتق إلى
 قوله على ما رجحه في النهاية (قوله)
 أما المتقوم إلى المبتن في النهاية
 (قوله) أو وليت ما بقي الخ ينبغي أن
 تكون التولية في البيع بعد تلف
 بعض المبيع كذلك (قوله) أي
 شروط إلى قوله وبه يعلم في النهاية
 الأقوله ووارثه (قوله) وبه يعلم رد
 ما قيل الخ محل تأمل لأنه لا يكتفي
 الأولوية اختصاصه بالثمن
 المذكور وإن ورد ما تقرر على كل
 منهما (قوله) بعد التولية إلى قوله
 والأوجه في النهاية (قوله) أي المبيع
 إلى قوله وقضية كلام الشيخين
 في النهاية

في هذا العقد فله تعالى وأحل الله البيع نعم بيع النساء وقيمة أولى منه فانه يجمع على حذف وعدم كراهته
 وذلك قال فيه ابن عمر وعباس رضي الله عنهم انه يابون بغير ما يعرض التامعين وقال بعضهم انه مكروه
 (بأن) هي بمعنى كان (يشترى بعبارة ثم يقول) مع علمهم بالعالم بها (بعتك بما اشتريت) أي بثلثه
 وليأذنه فيهم المثل في نحو هذا الميعتج فيه لذكركه ولا يثبت (وربح درهم لكل عشرة) أو فيها أو عليها (أو ربح
 ده) بفتح الميم وهما بالفارسية عشرة (باز) واحد (ده) فمن معنى ما قبلها فكأنه قال بمائة وعشرة
 فيقبله الخاطب ان شاء وأثرهما بالذكر لوقوعها بين البعثة رضي الله عنهم واختلافهم في حكمها كما
 علمت ولا يصح ذلك في دراهم معنة غير موزونة كما يأتي بل في أحد عشرين اشتراهما بمائة من واحد وقسط
 الثمن على قيمتهما وقت الشراء ولا يقول اشتريت بمائة هذا إلا ان بين الحال ودراهم الربح حيث
 أطلقت من نقد البلد الغالب وان كان الاصل من غيره بثلثه لوقال اشتريت به عشرة وبعته بأحد عشر
 ولم يقل من الحقة ولا ما يفيد هالم يكن عقد مراوحة كما قاله القاضي وخزمه في النوار حتى لو كذب فلا خيار
 ولا حظ كما يأتي وهذا غير ما يأتي عنه لان ذلك فيه ما يفيد المراوحة وهو ربح كذا أو يأتي قبيل الباب
 ما يصح بذلك (و) يصح بيع (المحاطة كبعة) لك (بما اشتريت وخط) درهم لكل أو في أو عن
 أو على كل عشرة أو خط (ده يارده) المراد من هذا التركيب ان الاحد عشر تصير عشرة (و) من ثم
 (يخط من كل أحد عشر واحد) لان الربح جزء من أحد عشر كما مر فليكن الخط كذلك (وقيل) يخط
 من كل عشرة واحد كما زيد ثم على كل عشرة واحد فان كان الثمن مائة أو مائة وعشرة عاد على الاول تسعين
 وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من درهم أو مائة وعلى الثاني تسعين أو تسعة وتسعين ولوقال من كل
 عشرة تسعين هذا الثاني (واذا قال بعتك بما اشتريت) به أو بثلثه أو برأس مالي (لم يدخل فيه سوى
 الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند لزوم فيعتبر ما حقه قبله من زيادة ونقص وكذا يعتبر ذلك لو باع
 بلفظ القيام لان العقد لم يقع الا بذلك اما الخط بعد الزوم للبعض في الشراء لا يلحق ومع نحو القيام فيعتبر
 بالباقي أو لا لكل فلا ينعقد به من جهة مع القيام اذ لم يقم عليه بشئ بل مع الشراء ولا يلحق خط بعد عقد
 المراوحة بخلاف ما مر لان اثنائهما على العقد الاول أقوى اذ لا يقبلان الزيادة بخلافها (ولو قال) بعتك
 (بما قام) أو ثبت (على) أو بما وزنته فيه وان نازع فيه الاذرى بأن التبادر منه الثمن فقط (دخل مع
 ثمنه أجرة) جمال وخفان وتطمين دار وطبيب ان اشتراه مريضا (والكيل) للثمن المكيل (والدلال)
 للثمن المنادي عليه الى أن اشترى به المبيع وعبرت بالثمن لان أجرة ذلك ونحوه على الموفى وهو في المبيع
 البائع وفي الثمن المشتري وصور أيضا في المبيع بأن يلزم المشتري بذلك فيه من يراه أو يقول اشترى بثلثه
 بكذا ودرهم دلاله مثلا أو جدد نحو كيله ليرجع بنقصه وما قبل ان هذا لا يصح للاستبراء باع مردود
 أنه كالحارس والزر كشي هنا لا يصح فليجذر أو يخرج عن كراهة بغيره جزاء أو القسمة ليعتبر كل
 في حصته ولو وزن أحد هما دلاله لا يثبت عليه كأنه متبرع عالم بظن وجوبها عليه فيما يظهر في هذا
 يرجع بها على الدلال وهو يرجع على من هي عليه ولا يدخل ما تعلمه عن بائعها الا ان ذكره وكذا
 ما تبرع به كأن أعطاه لمعروف بالعمل من غير استئجاره ولا اجبارا كما له بقاء على الاصح الا في أنه لا شيء له
 قاله الاذرى واعترض بأن هذا معتاد معلوم لكل أحد فلا خدعة فيه ويؤيده دخول المكس الا أن
 يفرق بأنه مجبور على المكس دون ذلك (والحارس والتحصار والرفاء) بالمدة (والصباغ) كل من

في هذا العقد فله تعالى وأحل الله البيع نعم بيع النساء وقيمة أولى منه فانه يجمع على حذف وعدم كراهته
 وذلك قال فيه ابن عمر وعباس رضي الله عنهم انه يابون بغير ما يعرض التامعين وقال بعضهم انه مكروه
 (بأن) هي بمعنى كان (يشترى بعبارة ثم يقول) مع علمهم بالعالم بها (بعتك بما اشتريت) أي بثلثه
 وليأذنه فيهم المثل في نحو هذا الميعتج فيه لذكركه ولا يثبت (وربح درهم لكل عشرة) أو فيها أو عليها (أو ربح
 ده) بفتح الميم وهما بالفارسية عشرة (باز) واحد (ده) فمن معنى ما قبلها فكأنه قال بمائة وعشرة
 فيقبله الخاطب ان شاء وأثرهما بالذكر لوقوعها بين البعثة رضي الله عنهم واختلافهم في حكمها كما
 علمت ولا يصح ذلك في دراهم معنة غير موزونة كما يأتي بل في أحد عشرين اشتراهما بمائة من واحد وقسط
 الثمن على قيمتهما وقت الشراء ولا يقول اشتريت بمائة هذا إلا ان بين الحال ودراهم الربح حيث
 أطلقت من نقد البلد الغالب وان كان الاصل من غيره بثلثه لوقال اشتريت به عشرة وبعته بأحد عشر
 ولم يقل من الحقة ولا ما يفيد هالم يكن عقد مراوحة كما قاله القاضي وخزمه في النوار حتى لو كذب فلا خيار
 ولا حظ كما يأتي وهذا غير ما يأتي عنه لان ذلك فيه ما يفيد المراوحة وهو ربح كذا أو يأتي قبيل الباب
 ما يصح بذلك (و) يصح بيع (المحاطة كبعة) لك (بما اشتريت وخط) درهم لكل أو في أو عن
 أو على كل عشرة أو خط (ده يارده) المراد من هذا التركيب ان الاحد عشر تصير عشرة (و) من ثم
 (يخط من كل أحد عشر واحد) لان الربح جزء من أحد عشر كما مر فليكن الخط كذلك (وقيل) يخط
 من كل عشرة واحد كما زيد ثم على كل عشرة واحد فان كان الثمن مائة أو مائة وعشرة عاد على الاول تسعين
 وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من درهم أو مائة وعلى الثاني تسعين أو تسعة وتسعين ولوقال من كل
 عشرة تسعين هذا الثاني (واذا قال بعتك بما اشتريت) به أو بثلثه أو برأس مالي (لم يدخل فيه سوى
 الثمن) وهو ما استقر عليه العقد عند لزوم فيعتبر ما حقه قبله من زيادة ونقص وكذا يعتبر ذلك لو باع
 بلفظ القيام لان العقد لم يقع الا بذلك اما الخط بعد الزوم للبعض في الشراء لا يلحق ومع نحو القيام فيعتبر
 بالباقي أو لا لكل فلا ينعقد به من جهة مع القيام اذ لم يقم عليه بشئ بل مع الشراء ولا يلحق خط بعد عقد
 المراوحة بخلاف ما مر لان اثنائهما على العقد الاول أقوى اذ لا يقبلان الزيادة بخلافها (ولو قال) بعتك
 (بما قام) أو ثبت (على) أو بما وزنته فيه وان نازع فيه الاذرى بأن التبادر منه الثمن فقط (دخل مع
 ثمنه أجرة) جمال وخفان وتطمين دار وطبيب ان اشتراه مريضا (والكيل) للثمن المكيل (والدلال)
 للثمن المنادي عليه الى أن اشترى به المبيع وعبرت بالثمن لان أجرة ذلك ونحوه على الموفى وهو في المبيع
 البائع وفي الثمن المشتري وصور أيضا في المبيع بأن يلزم المشتري بذلك فيه من يراه أو يقول اشترى بثلثه
 بكذا ودرهم دلاله مثلا أو جدد نحو كيله ليرجع بنقصه وما قبل ان هذا لا يصح للاستبراء باع مردود
 أنه كالحارس والزر كشي هنا لا يصح فليجذر أو يخرج عن كراهة بغيره جزاء أو القسمة ليعتبر كل
 في حصته ولو وزن أحد هما دلاله لا يثبت عليه كأنه متبرع عالم بظن وجوبها عليه فيما يظهر في هذا
 يرجع بها على الدلال وهو يرجع على من هي عليه ولا يدخل ما تعلمه عن بائعها الا ان ذكره وكذا
 ما تبرع به كأن أعطاه لمعروف بالعمل من غير استئجاره ولا اجبارا كما له بقاء على الاصح الا في أنه لا شيء له
 قاله الاذرى واعترض بأن هذا معتاد معلوم لكل أحد فلا خدعة فيه ويؤيده دخول المكس الا أن
 يفرق بأنه مجبور على المكس دون ذلك (والحارس والتحصار والرفاء) بالمدة (والصباغ) كل من

(قوله) أو طين إلى قول المصنف
وليست لما في النهاية والغنى (قوله) أو
صبيغ واضح أخذاً من صبيغ الميزان
محلّه في الإجابة لألف عين الطين
والصبيغ (قول المتن) وليست صدق
البائع الخ ينبغي أن يقول فليصدق
البائع بما قام عليه من البعّة أو مخاطبة
أو بدونهما إذ لا يظهر وجهه
اشتراطهما في الصبيغة المذكورة
ولا وجوب الصدق فهما إذا لم يكونا
بالصبيغة المذكورة كبعض كذا
ورجح كذا أو حط كذا (قوله)
وان لم يقدره ان كان المراد به عدم
التقديم بالقيمة فواضح أو طامع
فهو مشكل بحسب الدراهم المعينة
المتممة

حيث محتمل من قبل عن التماس من رخصته وادعاءه بالفساد في بيعه برأسه على وجهه
 كذا في الشرع بهما فهو يتسكن بهما في بيع كذا لان المشتري في شرط حيث اعتقد ان كذا
 عاص وكذا الوقال اعطيت فيها كذا فصدقه واستراجه ثم بان خلافه ففسده نظر أي نظر بل الاوجه
 ما في النهاية مما استدل به لا تصدق فيه أيضا في قوله رأس مالي كذا فأني فارق بينهما على انه محذور وفي تصديقه
 بان الناس موكولون الى آرائهم ولو توقف الانسان على ثبوت ما وقع الشراء به من البيع من جهة لان
 السالب ان ذلك لا يعرف الا من البائع فان قلت يمكن الفرق بينه في الاول أي بالنظر يشمل نفسه الذي بان
 الاعتقاد به وقوله وهو ما وقع في تفسير ما وقع به العقد فاذ كان البائع في الواقع أن في الثانية لم يأت بذلك بل
 أوقع العقد بالثانية فيحذر وهو غير التسعين قلت لو كان هذا هو المراد لم يختلف الشك في الحقيقة الثانية
 ولما فرق بين حالي التمسدين والتكذيب بما أتى فتأمل (ولو زعم أنه) أي الثمن الذي اشترى به
 مائة (مائة وعشرة) وأنه غلط في قوله أولا أنه مائة (وصدق المشتري) في ذلك (لم يصح البيع)
 الذي وقع بينهما مائة (في الاصح) لتحذر قبول العقد للزيادة بخلاف النقص بدليل الارش (قلت
 الاصح الحق والله أعلم) كما لو غلط بالزيادة وتعليل الاول برده عدم ثبوت الزيادة لكن يتخير
 البائع وانما روي هنا ما وقع به العقد الاول لا الثاني حتى يثبت النقص لانه ثم لما ثبت كذب الثاني قوله
 في العقد مائة وان عذر ورجع الى التسعين وهنا لما قوى جانبه بتصديق المشتري له جبرناه بالخيار
 والمشتري باسقاط الزيادة (وان كذبه) المشتري (ولم يبين) البائع (الغلطه) الذي ادعاه (وجها
 محتملا) بفتح الميم أي قريبا (لم يقبل قوله ولا يثبت) التي يقيمها على الغلط لتكذيب قوله الاول لهما
 ويفرق بين هذا ومالو باع دار ثم ادعى أنها وقف أو أنها كانت غير ملكه ثم ورثها فان ثبته تسمع
 اذ لم يكن صرح حال البيع بأنها ملكه وكذا اذا أقام بيته الوقف غير حسيبه أنها وقف على البائع وأولاده
 ثم الفقهاء وتصرف له الغلة ان كذب نفسه وصدق الشهود بان العذر هناك أوضح فان الوقف والموت
 الناقل له ليس من فعله فاذا عارض قوله وأمكن الجميع بينهما بأن لم يصرح حال البيع بالملك سمعت بيته
 وأما هنا فالساقض نشأ من قوله فلم يذر بالنسبة لسماع بيته بل للتخفيف كما قال (ولتخفيف المشتري
 أنه لا يعرف ذلك) أي ان الثمن مائة وعشرة (في الاصح) لانه قد يقرر عند عرض الميم عليه فان حلف
 فذاك والارتدت على البائع بناء على الاصح ان الميم المردودة كالاقرار وللمشتري الخيار بين امضاء
 العقد بما حلف عليه وبين فسخه كذا أطلقوه ونازع فيه الشك بان مقتضى الاظهر ان الميم
 المردودة كالاقرار ان أتى فيه ما في حالة التمسدين أي فلا يتخير المشتري بل البائع لعدم ثبوت
 الزيادة واعتمده في الانوار ونقله عن جمع وقد يوجه ما قالوه بأنها ليست كالاقرار من كل وجه كما يعلم من
 كلامهم الآتي في الدعاوى (وان بين) فغلطه وجهها محتملا كزور كتاب على وكيله أو اتصال نظره
 من سماع غيره في جريدته (فله التخفيف) أي تخفيف المشتري كذا لان ما بينه يتحرك ظن صدقه
 فان حلف فذاك والارتدت وجاء ما تقر (والاصح سماع بيته) بأن الثمن مائة وعشرة لظهور وعنده
 وأفهم قوله فلو قال تفر بها على ما قبله ان هذا كله انما هو في بيع المراجعة فلو وقع ذلك في غير ما بان لم
 يتعرض لها لم يكن فيه سوى الاثم ان تعمد الكذب والفرق ما عر ان بيع المراجعة مبني على الامانة
 الى آخره وهذا فارق ما هنا أيضا افتضاء ابن عبيد السلام فيمن باع بالعامه قراه بالرق ثم ادعى أنه حر
 وأقام بيته بانه عتيق قبل البيع بأنها تسمع أي وان لم يذكركم لا قراره بالرق عذرا كما اقتضاء اطلاقه
 لان العتيق قد يطلق على نفسه أنه عبد فلان وعملوه وقضيه أنه لا تقبل بيته بكونه حرا اصل ويتبين

في كلامه الى ان
 حيث المبرك (قوله) أي البائع
 قول المصنف أو بين في النهاية (قوله)
 المثلن) وجهها محتملا يقع
 في انحاء المتأخرين أنهم يقولون
 وهو محتمل فيؤخذ مما أفاده
 الشارح أنه ان نسب بالفتح أشعر
 بالفتح جج لانه بمعنى قسرب أو
 بالسكس فلا لانه حيث لا معنى
 ذوا احتمال (قوله) ان هذا كله ينبغي
 أن يظهر المراد من هذه العبارة
 فان عبارة العزيز من جهة في أن
 مذ كبر في التولية والاشرا ولو
 بغير مراجعة فلما راجع (قوله) انما
 هو في بيع المراجعة الحصر انما في
 لا حرج مع السامعة كالمستتر به
 وجهه بمائة وعشرة فلا بد من
 هذا في التولية والاشرا ولو
 في جهة من جهة من
 السكس (قوله) ان العتيق الى
 السكس لانه لا يأتى البائع
 اراد من اراد لانه تأمل (قوله)
 روي عن عبد الله بن عبيد بن
 عبد الله

وعلى كل رخص وتسجيل (والتسجل) ببيع قمر وهو جميع قمره وذكور في بستان غيرة من بستان بستان
(قال بستانه الارض أو البستان أو البقعة) أو العرصه وحدها استثمارا لا يكون مقصودا ببيعها
ما قسمها لانه امر لغوي وليس المدار هنا الا على العرف وهي فيه عرصه مقصودا ببيعها (وقتها ماء) ولو بئرا
ليكن لا يدخل ماؤها الموجود حال البيع الا بشرطه بل لا يصح بيعها عرصه مقصودا ببيعها كغير آخر
الاراضي هذا الشرط والا لا تختلط الحاد بالوجود وطال النزاع بينهما وهذا يعلم انه لا فرق بين ما يدخل
بمنع أحد من استحق منها وغير دخلا فالمن فصل لان البنية الاختلاط المذكور ومن شأنه وقوع النزاع
فيه بكل من الحائزين (وتشجر) ثابت رطب ولو تشجر مو زعل المعتمد وخرج بينهما في حدها فان دخل
الحظ في البيع ما فيه والا فلا وعلى الثاني يحمل اقتناء الغزال بأنه لا يدخل ما في حدها وفي زيادات
العبادى باع أرضا وعلى مجرى ماؤها تشجر فان ملكه البائع فهي للمشتري وان كان له حتى الاجراء أى
فقط فهي باقية للبائع (فالذهب أنه) أى ما ذكر من البائع والتشجر (يدخل في البيع) لقوته بقله
المالك فاستبس (دون الرهن) اضعفه وقضيته أنه يلحق بالبيع كل ناقل للمالك كونه ووقف ووصية
واصداف وخليع وصلح وبالرهن ككل مالا بقله كإقرار وعار به واجارة وألحق بكل مما ذكر التوكيل
فيه وفيه نظر والفرق المذكور ينافى فيه فالذى يتجه أنه لا استبعاد فيه ولو قال بما فيها أو بحقوقها
دخل ذلك كله قطعاً حتى في نحو الرهن أو دون حقه قطعاً أو ما فهم لم تدخل قطعاً أما المقلوع واليا بس فلا
يدخلان جزماً كالشئ الذى يتحل لانها لا يراد ان للبقاء فأشبهها أمتعة الدار ومن ثم لجعلت اليأسية
دعامة لنحو جدار دخلت قبل قوله فالذهب غير سائغ عريه ان لم يتقدم شرط ولا ما يقتضى الربط
انتهى وليس في محله لانه تقتضيه شرط بالقوة كقدرته وهو كاف في نحو ذلك * فرع * أفنى بعضهم
في أرض لها مشرب من واد مباح باع ملكها بعضها الرجل ثم بعضها الآخر بأن المشرب يكون بينهما على
قدر أرضهما بالذرع قال والجهالة في الحقوق حال البيع مغتفره صرح به الرافعي وغيره في غير مظنة انتهى
ونافيه قول الشيخين لا تدخل مسائل الماء في بيع الأرض ولا مشربها من النهر والقناة للمالكين
الا أن يشترط أو يقول بحقوقها والكلام في الخارج عنها ومرفى البيع ما يعلم منه أنه لا يصح بيع حريم
المالك وحدوده منه ببيع مشرب الماء وحده لان النافع لا يستقل وانما صح عتق الحمل وحده لتوقف
الشارع اليه وبعضهم في أرض مشتركة ولا حدهم فيها تملك خاص به أو حصته فيه أكثر منها فيها باع
حصته من الأرض بأنه يدخل جميع الشجر في الاولى وحصته في الثانية لانه باع أرضها فيها شجر ورد
بأن الظاهر في الزائد خلافة أى وما علل به لا يفتح مقاله لان الشجر ليس في أرضه وحده بل في أرضه وأرض
غيره فليدخل ما في أرضه فقط وهو من يخص حصته في الأرض دون ما زاد عليه مما في حصته بشرط
(وأصول البطل التي تبنى) في الأرض (سنتين) هو الغالب والافال عبرة بما يؤخذ هو أو عشر مرة
بعد أخرى وان لم يبق فيها الا دون سنة (كالتفت) بقاف فوقيه غنائة وهو غلف لها ثم ويسمى القصب
بجذعها كذرة وقيل هو حلة مفتوحة (والهندباء) بالذوق القصر والقصب الفارسي والساق المعروف
وفيه نوع لا يجزى الا مرة والقطن الجازى والنعناع والكرفس والبنفسج والترجس واقتناء والبطيخ وان
لم يثمر اعتبارا من شأنه (كالتشجر) فليدخل في نحو البيع دون نحو الرهن على ما صرح به جزيه وثمرته
الظاهر بان هذا البيع للبائع كما أفيد من قوله أصول البطل فيجب شرط قطعها وان لم يلقا أو ان الجز
والقطعة لكن ان غالب الاختلاف الثمرة كما يعلم مما أتى آخر الباب لئلا ينفى شبهة البيع بغيره ويدوم

(قوله) أو العرصه في بستان
عرصه كل بقعة من الدور واسعة
ليس فيها ماء انتهى وقوله مقصودا
ان العرصه لغة أخص من البقعة
(قوله) وعلى مجرى ماؤها تشجر
(قوله) وقضيته الى قوله والحق
في المعنى وانها لاية (قوله) دعامة تشجر
جدار يدخل فيه ما لو جعلت دعامة
تشجره فبأنه وما نصب من الانشباب
(قوله) قيل قوله الى الضرع في النهاية
(قوله) ونافيه قول الشيخين الخ
ينبغي أن يتأمل وجه المناقاة لانه
اذا باع بعض الأرض وقال بحقوقها
لا يدخل جميع الشرب بل بقدر ما
تستحقه الأرض المبيعة بالنسبة وهو
مجهول حال البيع فليتأمل فان
الظاهر أن غرض المذكور
الاشارة الى انتفاء الجهالة المشار
اليها الى دخول الشرب وان لم
ينص عليه (قوله) والى الكلام
في الخارج عنها أى الخارج من
حدود الأرض المبيعة والا فهو داخل
بالاشراف (قوله) ورد بان الظاهر
أن أى فيما زاد من التملك على قدر
حصته من الأرض في مسئلتى
الاختصاص والاشارة الى (قوله)
هو الغالب ان قوله ومثله فيما ذكر
شجر الخلاف في النهاية والمعنى

من يبيع بغير قصد يوجب القطع في غير القصد منه متى قطع قبل وقت قطعه بغير قصد يوجب القطع في غير القصد منه
وقول جامع يوجب القطع في غير القصد منه متى قطع قبل وقت قطعه بغير قصد يوجب القطع في غير القصد منه
السبب في بطلان ما أن يوجب القطع في الكحل أو لا يوجب في الكحل ويرجع هذا أو يفرق بينه وبين بيع القمرة
قبل بدو الصلاح بأنهما مبيعة بخلافه فلهذا وانما يظهر بأن ما ظهر وان لم يكن مبيعا يصير كبيع
بعض شيء بقطعه وفرق شيخنا في شرح الروض بأن القبض هنا ثابت بالتقليد وثم توقف على
القبض الموقوف على القطع المؤدى إلى القبض ثم أجاب عن اعتراض السبب في بطلان ما يوجب القطع في غير القصد منه
بأنه لا يوجب في غير القصد منه من الزرع الذي يراد الانتفاع به بخلاف غيره ولا يوجب في تأخير
وجوب القطع في غير القصد منه بل قد يوجب في غير القصد منه بالسبب في بطلان ما يوجب القطع في غير القصد منه
يتوقف في تخصيص الاستثناء بالقبض في السبب ان يوجب في غير القصد منه بوجه مناسب لما قصد منه فلا قيمة له
ولا تخصيص فيه فلم يوجب للشرط فيه لمساخطة المشتري بما يريد في قبض أو ان قطعه بخلاف غيره بغيره ينتفع به
لأنه أكل الدواب المناسب لما قصد منه فيقع فيه التناقص فاحتج للشرط فيه دفعه وفهم الاستدلال
ان القبض في كلام التمهيد بالجملة وعليه يوجب اعتراض السبب في بطلان ما يوجب القطع في غير القصد منه
كما بطله وان قال بحقها بخلافه فيها (موقوف دفعه) ضم أوله وفقره واحدة (كالخطة والشعر
وسائر الزروع) كزروع في لاسها لا تراد للدوام فكانت كأمتعة الدار (ويصح بيع الأرض المزروعة)
هذا الزرع دونه ان لم يسترها الزرع أو رآها قبله ولم تنقض مدة يغلب تغيرها فيها (على المذهب) كبيع
دار مشحونة بأمتعة أو ما من روعة ما يدخل فيصير جزءا له كله للمشتري (وللمشتري الخيار) على الفور
هنا وفيما يأتي كما علم مما مر (ان جهله) أي الزرع طوره بعد رؤيته المذكورة أو انظر
أنه ملكه لقريته قوية فبان خلافه فيما يظهر وبه يدفع ما يشال كيف يصح بحث الأذرع وأقروا
ان رؤيتها مع عدم سترها لها كافية مع ان الفرض أنه جهله ثم رأيت بعضهم يقولون أيضا بأن يظن حال
البيع أنه حصص ثم تبين بقاؤه وذلك لتأخر انتفاعه فان علم ولم يظهر ما يقتضي تأخر الانتفاع عن وقته المعتاد
على ما بحثه ابن الرفعة لم يخير كالأوجه له وتركه ماله كله أو قال أفرغها منه في زمن لا أجره له غالبا كيوم
أو بعضه على ما يأتي في الأجرة اذا لاضر رهنها (ولا يمنع الزرع) المذكور (دخول الأرض في يد
المشتري) وضمانه اذا حصلت الخلية في الأصح لوجود تسليم عين المبيع مع عدم تأني تفرغه
حالا وبه فارقت الدار المشحونة بالامتنعة قال الاستدلال زاد وضمانه بلا فائدة اذ يلزم من دخوله
في يده دخوله في ضمانه انتهى وكأنه توهم ان نحو ادعاء البائع اياه ليريل حتى يفسده ويتقوله لضمان
المشتري وقد مر ردّه بأنه خلاف المقول فعليه لا يلزم وتعين ما زاد المصنف ثم رأيت الزرع كشي
ذكره هنا نحو ما ذكره مع خرمه في محمل آخر بذلك التوهم فليتب به (والبذر) بالجملة اذال
(كالزرع) فيما ذكره يأتي فان كان مزرعه يدوم كدوى النخل دخل والا فلا يأتي ماصر من الخيار
وفرعه ومنها قوله (والاصح أنه لا أجره للمشتري مدة تساء الزرع) الذي جهله وأجره ولو بعد القبض
رضاه تلحق المنفعة تلك المدة فأشبهه ما لو اشاع دارا مشحونة بأمتعة لا أجره له مدة التفرغ ويحتج بذلك
الى أول أمره امكان قلعه أما العا لم فلا أجره له بخرا نعم ان شرط القطع فأخر لزمه الاجرة اتر كالفاء
الواجب عليه وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق في وجوب الاجرة بين أن يطالب بالقطع الواجب
وأن لا يطالب فيه ما يأتي في الشجرة أو القمرة بعد أو قبل بدو الصلاح المشروط قطعهما أنها لا تجب الا ان
طواب بالشروط فاحتج وقد يفرق بأن المؤخر تم البيع وهنا عين أجنبية عنه والبيع قد ينسج فيه كثيرا

(قوله) وقول جامع الى قوله والى
يوجب في النهاية (قوله) ولا يوجب
في تأخير وجوب القطع الخ قوة هذا
الكلام تفهم أن الاستثناء بالنسبة
الى وجوب القطع لا لا يترابطه
تطير ماصر عن النهاية (قوله)
في مطلق بيع الأرض الى قول
المصنف ويصح في النهاية (قوله) هذا
الزرع الى قول المصنف والمشتري
في النهاية (قوله) فان علم الى المتن
في النهاية وكذا في المعنى الا قوله
كيوم الخ (قوله) فمباد كرا الى المتن
في النهاية

في قوله (قوله) ان يبيعها في وقتها او في وقتها الا في وقتها لا يجوز فيه
 وان كان في وقتها في وقتها لا يجوز فيه ثم رأيت في اجبت اول الفصل الا في وقتها لا يجوز فيه
 قلعه بغير البائع تسوية الارض وفتح ما فيها كغير وقت الندة (ولو بيع أرضا بغير أوزون) بها
 (لا يفرق) أفرد لان المظن بأه (بالبيع) أي لا يجوز زور وده عليه كغير ليرة أو تغير بغيره وبيته
 أو تغير عليه أخذته كما هو الغالب وكفيل مستور بالارض وبيته مستور بسنبل (بطل) البيع
 (في الجميع) الجهل بأحد المقصودين الموجب لهذا التوزيع بناء على الاصح السابق في تقرير المصفقة
 ان الاجازة بالقسط انما يفرق كتمثيل لم يسنبل أو سنبل وراه كذرة وشعر وبذر أو ليرة تغير وقدر على
 أخذته فيصنع جزاء (وقيل في الارض قولان) أحد هما يصح فيها بكل الثمن بناء على الضعيف ثم ان الاجازة
 بكل الثمن والمكلام في بذر ما لا يدخل في بيع الارض والاصح البيع فيها قطعها وكان ذكره تأكيد لفارق
 بيع الامة وحملها بأنه غير متحقق الوجود بخلاف هذا فافتقر فيه ما لم يتغير في الخلل (ويدخل في بيع
 الارض التجارة المخلوقة) والمثبتة (فيها) لانها من اجزاء ما ثم ان قصدت الارض لزراعة أو غرس فقط
 فهي عيب (دون المدفوعة) من غير الثابت كالكنوز (ولا خيار للمشتري ان يعلمها) وان شرطها كسائر
 العيوب نعم ان جهل ضررها أو ضرر تركها ولم يزل بالقطع أو كان لتقليد مدة لها آجرة تخير كقاله
 في الاولى والثورة في الثانية قال في المطلب وهو الذي لا يجوز فيه وكلامهم يتم هذه انتهى وبه يقيد
 ما اقتضاه كلامهما ان لو جهل ضرر تركها دون ضرر قلعه لم يتخير وقول جرح قد يطمع في أن البائع
 يتركها له مردود بان هذا الطمع لا يصلح عليه لاثبات الخيار (ويلزم البائع) حيث لم يتخير المشتري أو
 اختار القلع (النقل) وتسوية الارض بقيديهما الآتين وله النقل من غير رضا المشتري وللمشتري
 اجباره عليه وان وهما له تفرع بالملك بخلاف الزرع لان له امد ينتظر ولا آجرة له مدة نقل طالت
 ولو بعد القبض ككسارها آتية (وكذا) لا خيار للمشتري (ان جهلها) (ولم يضره) (قلعهها) بأن
 قصرت مدة ولم تعيب به سواء أضره تركها أم لا زال والضرر بالقطع وللبائع النقل وعليه التسوية
 وللمشتري اجباره عليه وان لم يضر تركها (وان ضرر) قلعهها بأن تقصمها او طال زمنه مع التسوية مدة
 لها آجرة (فله الخيار) فتركها أو لادفع الضرر ونعم لو رضى بتركها له ولا ضرر فيه سقط خياره وهو
 اعراض حيث لم يوجد فيه شروط الهبة فله الرجوع فيها او يعود خيار المشتري (فان أجاز) العقد (لزم
 البائع النقل) على العادة فلا يكف خلافا على الوجه نظير ما مر في الرد بالعيب وذلك ليعرض ملكه
 (وتسوية الارض) لانه أحدث الحفر لخالص ملكه وهي هنا ومما مر أن يعيد التراب المزال بالقطع
 من فوق التجارة الى مكانه ولا يلزمه أن يسويها بتراب منها لان فيه تغيير المبيع ولا من خارجها لان فيه
 انحباب عين لم يدخل في البيع (وفي وجوب آجرة المثل لمدة النقل) اذا خير المشتري (أو وجهه أصحها)
 أنها (تجب ان نقل بعد القبض) لتفويته على المشتري منفعة تلك المدة (لا قبله) لان جنائته قبله كالأفة
 كما مر ومن ثم لو باعها لاجنبى لزمه الآجرة مطلقا لان جنائته مضمونة مطلقا قالا وكذا وم الآجرة
 لزوم ارش عيب بقي فيها بعد التسوية (و) يدخل (في بيع البستان الارض والشجر) والعرض وماله
 أصل ثابت من الزرع (لا نحو غصن يابس) وغصن خلافا وشجرة وعروق يابسين (والخيطان)
 لدخولها في مسماء وكذلك الجدار المستعمل لا مكان البناء عليه (وكذا البناء) الذي فيه يدخل
 (على المذهب) لثباته (و) يدخل (في بيع القرية الابنية) تبعها لها (وساحات) وعزارع (يحيط
 بها السور) والسور نفسه والابنية المتصلة به وشجر وساحات في وسطها على الوجه (لا المزراع)
 الخارجة عن السور والمتصلة به فلا تدخل (على الصحيح) لخروجها عن مسماءها وما لا سور لها يدخل

(قوله) افرد الى قول المصنف ويحل
 في النهاية الا قوله بناء الى قوله
 والكلام (قوله) لان جنائته الى المشتري
 في النهاية الا قوله قالا (قوله) وماله
 أصل الى قول المصنف في القرية
 في النهاية (قوله) والمتصلة به أي من
 الابنية

في ربح الاصل مما يربح لان كل من يبيع الساجح شيئا (وكما انما يبيع) يبيع شيئا
التي هي عاقلة الساجح لا يبيع (في ربح في البيع) للمعرف (قلت الامح لا يدخل تباعا لحد في ربحه
ولو سائر عورته (والله اعلم) اذ لا عرف في ذلك بطرد ولا يدخل سراج المداية في بيعها ولا يدخل بيعه
وذلك في ربحه قطعاً وانما الساجح في النحل بانه كالشجر وطاهر دخول شجره في ربحه وانما الساجح في النحل بانه
من اجزائه كما في سائر في النحل (فرب) اذا (باع شجرة) رطبة وحدها أو مع شجر أرض صربها
أو معها كجس (دخل عروقها) وان امتدت وجاوزت العادة كما تجله كذا منهم (وورقها) ولو ياب من
على ما اقتضاها الملاقاة الرافعي لكن قضية كلام الكفاية ان الورق كالغصن وهو متجه بجامع اعتبار قطع
يا بس كل منهما بخلاف العروق وأوعية شجره قطع وقياسها العرجون تبعاً لها ثم رأيت الزركشي
يحتج في التمسار بغير أنها لا يباع قال لان العادة قطعها مع الثمرة انتهى وشيخنا قال ومثلها أي أوعية شجره
الطلع العرجون فيها يظهر خلافه قال انه لن له الثمرة انتهى وما علة به الزركشي من ان قطعها
مع الثمرة لما اعتد بصيرها مثله وجبه وبه يعلم الفرق بينها وبين الأوعية لأنها تفصل عنها الثمرة عادة فتكون
بالغصن أشبه بخلاف العرجون وشمس ربحه ويأتي في ان ذلك في المساقاة للعامل أو المالك ما يتأسس
به لما شاعنا اذما للعامل كالثمره وما للمالك كالأصل فينبغي أن ما صرحوا فيه بأنه للعامل يدخل هنا وما لا فلا
(وفي ورق التوت) الأبيض الاتي المبيحة شجرته في الربيع وقد خرج (وجهه) أنه لا يدخل لانه
يقصد التبرية دوداً القز ويرد بأنه حيث كان للشجرة شجره ورقها كان تابعاً لاه مقصوداً فدخل
في بيعها ومن ثم دخل ورق السدر على الاصح ويؤيد ذلك أحد احتمالي البيان المنقول عن الماوردي
والرواني في ورق الحناء ونحوه عدم الدخول وعلة بأنه لا ثمرة لغير الورق بخلاف الفرسادو به يعلم
ان ماله شجره كالفراغية يدخل ورقه ولا يدخل ورق البقلة اذ لا ثمرة غيره * تنبيه * نقل الحري عن أهل
اللغة ان التوت اسم للشجر والفرصاد اسم للثمر وغيره عن الجوهرى ان الفرساد التوت الاحمر فقول
السبكي انه التوت وعبر عنه به لانه أشهر لا يوافق شيئاً من ذلك الا أن ثبت أنه مشترك ثم رأيت القاموس
صرح بما يوافق هذا فانه قال التوت الفرساد وقال في الفرساد هو التوت أو حمليه أو أحمرة انتهى فكل
منهما مشترك بين الثلاثة (وأغصانها الا اليابس) منها وعوده الثلاثة الذي أوهمه المتك غير مراد
وذلك لا اعتباراً بالناس قطعه فكان كالثمره أما الجافة فبقيتها غصنها اليابس وفي الخلاف بتعريف الام
وهو البان وقيل الصغاف خلاف منتشر ورجح ابن الاستاذ قول القاضي ان منه نوعاً يقطع من أصله
فتمدخل أغصانه ونوعاً يترك ساقه ويؤخذ غصنه فهو كالثمره وكلام الروضة مشير لذلك (ويصح بيعها)
رطبة وبابسة (بشرط القطع أو القطع) ويبيع الشرط فغيره وفي الأول للمشتري وفي الثاني باقية البائع
ونحو ورقها وأغصانها يدخل مع شرط أحد هذين وعدمه ولو أنها هامة مع شرط أحد هذين لم يلزم
الاجرة الا ان طال به البائع بالمشروط فامتنع ولو سقط ما قطع أو قطع على شجر البائع فأنلغ غصنه ان علم
سقوطه عليه والا فلا كذا أفتى به بعضهم وفيه نظر ظاهر لان التلف من فعله فليخفف منه مطلقاً والعلم
وعدمه انما يؤثر في الاثم وعدمه ولو أراد مشروط أحد ذلك استجار المفسر ليقبها فيه فإلزامه في
جوابه والذي استقر رأيه عليه المنع بخلاف غاصب استأجر محل غرسه ليقبها فيه لان المحل هنا سد
المالك وشمس البائع فلا يمكن قبضه عن الاجارة قبل أحد ذلك وقبضه أنه لا يصح شراؤه أيضاً فان
قلت لم يكن شجره بالشجرة كشغل الدار بامتعة المشتري قلت قد يفرق بأن تلك تأتي التفرع منها
فلا تعد حائلاً بخلاف هذه لان القصد باستجار أو شراء محلها اذ امة بقاءها (وبشرط البقاء) ان كانت
رطبة كما يفهمه قوله الآتي ولو كانت يابسة الى آخره والابطال ليس بشرط بقاءها ما لم يكن عرض صحيح

في ربح الاصل مما يربح لان كل من يبيع الساجح شيئا (وكما انما يبيع) يبيع شيئا
التي هي عاقلة الساجح لا يبيع (في ربح في البيع) للمعرف (قلت الامح لا يدخل تباعا لحد في ربحه
ولو سائر عورته (والله اعلم) اذ لا عرف في ذلك بطرد ولا يدخل سراج المداية في بيعها ولا يدخل بيعه
وذلك في ربحه قطعاً وانما الساجح في النحل بانه كالشجر وطاهر دخول شجره في ربحه وانما الساجح في النحل بانه
من اجزائه كما في سائر في النحل (فرب) اذا (باع شجرة) رطبة وحدها أو مع شجر أرض صربها
أو معها كجس (دخل عروقها) وان امتدت وجاوزت العادة كما تجله كذا منهم (وورقها) ولو ياب من
على ما اقتضاها الملاقاة الرافعي لكن قضية كلام الكفاية ان الورق كالغصن وهو متجه بجامع اعتبار قطع
يا بس كل منهما بخلاف العروق وأوعية شجره قطع وقياسها العرجون تبعاً لها ثم رأيت الزركشي
يحتج في التمسار بغير أنها لا يباع قال لان العادة قطعها مع الثمرة انتهى وشيخنا قال ومثلها أي أوعية شجره
الطلع العرجون فيها يظهر خلافه قال انه لن له الثمرة انتهى وما علة به الزركشي من ان قطعها
مع الثمرة لما اعتد بصيرها مثله وجبه وبه يعلم الفرق بينها وبين الأوعية لأنها تفصل عنها الثمرة عادة فتكون
بالغصن أشبه بخلاف العرجون وشمس ربحه ويأتي في ان ذلك في المساقاة للعامل أو المالك ما يتأسس
به لما شاعنا اذما للعامل كالثمره وما للمالك كالأصل فينبغي أن ما صرحوا فيه بأنه للعامل يدخل هنا وما لا فلا
(وفي ورق التوت) الأبيض الاتي المبيحة شجرته في الربيع وقد خرج (وجهه) أنه لا يدخل لانه
يقصد التبرية دوداً القز ويرد بأنه حيث كان للشجرة شجره ورقها كان تابعاً لاه مقصوداً فدخل
في بيعها ومن ثم دخل ورق السدر على الاصح ويؤيد ذلك أحد احتمالي البيان المنقول عن الماوردي
والرواني في ورق الحناء ونحوه عدم الدخول وعلة بأنه لا ثمرة لغير الورق بخلاف الفرسادو به يعلم
ان ماله شجره كالفراغية يدخل ورقه ولا يدخل ورق البقلة اذ لا ثمرة غيره * تنبيه * نقل الحري عن أهل
اللغة ان التوت اسم للشجر والفرصاد اسم للثمر وغيره عن الجوهرى ان الفرساد التوت الاحمر فقول
السبكي انه التوت وعبر عنه به لانه أشهر لا يوافق شيئاً من ذلك الا أن ثبت أنه مشترك ثم رأيت القاموس
صرح بما يوافق هذا فانه قال التوت الفرساد وقال في الفرساد هو التوت أو حمليه أو أحمرة انتهى فكل
منهما مشترك بين الثلاثة (وأغصانها الا اليابس) منها وعوده الثلاثة الذي أوهمه المتك غير مراد
وذلك لا اعتباراً بالناس قطعه فكان كالثمره أما الجافة فبقيتها غصنها اليابس وفي الخلاف بتعريف الام
وهو البان وقيل الصغاف خلاف منتشر ورجح ابن الاستاذ قول القاضي ان منه نوعاً يقطع من أصله
فتمدخل أغصانه ونوعاً يترك ساقه ويؤخذ غصنه فهو كالثمره وكلام الروضة مشير لذلك (ويصح بيعها)
رطبة وبابسة (بشرط القطع أو القطع) ويبيع الشرط فغيره وفي الأول للمشتري وفي الثاني باقية البائع
ونحو ورقها وأغصانها يدخل مع شرط أحد هذين وعدمه ولو أنها هامة مع شرط أحد هذين لم يلزم
الاجرة الا ان طال به البائع بالمشروط فامتنع ولو سقط ما قطع أو قطع على شجر البائع فأنلغ غصنه ان علم
سقوطه عليه والا فلا كذا أفتى به بعضهم وفيه نظر ظاهر لان التلف من فعله فليخفف منه مطلقاً والعلم
وعدمه انما يؤثر في الاثم وعدمه ولو أراد مشروط أحد ذلك استجار المفسر ليقبها فيه فإلزامه في
جوابه والذي استقر رأيه عليه المنع بخلاف غاصب استأجر محل غرسه ليقبها فيه لان المحل هنا سد
المالك وشمس البائع فلا يمكن قبضه عن الاجارة قبل أحد ذلك وقبضه أنه لا يصح شراؤه أيضاً فان
قلت لم يكن شجره بالشجرة كشغل الدار بامتعة المشتري قلت قد يفرق بأن تلك تأتي التفرع منها
فلا تعد حائلاً بخلاف هذه لان القصد باستجار أو شراء محلها اذ امة بقاءها (وبشرط البقاء) ان كانت
رطبة كما يفهمه قوله الآتي ولو كانت يابسة الى آخره والابطال ليس بشرط بقاءها ما لم يكن عرض صحيح

في البيع (قوله) انما البيع الذي يورث (قوله) انما البيع الذي يورث
 ذلك ايضا انه الذي يورث كان ثقله على غيره وفيما نخرج منها ولو شجرة اخرى بما
 كذا بقي لكن لو ازيل للشيء هل زال التامع كما هو شأن التامع او لا لا يوجد
 فيهم الاول وبعضهم الثاني ولعله الاقرب لانه يقتضي في ادوام في مثل ذلك لا يقتضي في الاستدعاء
 وانما البائع مقصر بعدم شرط القطع نظير ما في هذا كانه ان استحق البائع الاتقاء والا كان غصب
 ارشاد غرسها ثم باعها او اطلق قليل يخلو البيع وقيل يصح ويخير مسترجع ولا وجه واختلاف
 في بيع متأخر بين في اول الشجرة الموجودة والباقي بعد البيع هل يدخل في بيعها والذي يقتضي الدخول
 حيث علم انهما سواء أثبتت من جديدها او عرقها التي بالارض لانها حينئذ كاعصانها بخلاف
 الاصل في بيعها مع شغلها فتمت لغيرها لانه اجنبي عنها واذا دخلت استحق البائعها كالاصل كل ربحه
 السبكي من احتمالات قال ابن الرفعة وما علم استخلافه كشجرة الموز لا شاة في وجوب ابقائه وتوقف فيه
 الاذري أي من حيث الجزم لا الحكم كما هو ظاهر ثم قال وشجرة السماق يختلف حتى يملك الارض
 ويقسدها وفي لزوم هذا بعد التمسك ويرد بان البائع يترك شرط القطع مقصر (والاصح) فيما اذا
 استحق ابقائها (انه لا يدخل) في بيعها (المغرس) بكسر الراء أي محل غرسها لان اسمها لا يتناولها
 (لكن يستحق منفعتها) بلا عوض وهو ما ساقها من الارض وما عتد اليه عرقها فتمت عليه ان يغرس
 في هذا اما يضر بها ولا يضر بتعدد استحقاق المشتري لم يكن له حالة البيع لانه متفرع عن أصل استحقاقه
 والمتع انما هو بتعدد استحقاق مبتدا فاندفع ما لم يجمع هناك من الاشكال ولم يحتج لجواب الزكري الذي
 قيل فيه انه ساقط (ما بقيت الشجرة) حجة هذا ان استحق البائع الاتقاء والاجامع ويبحث ابن
 الرفعة وغيره في بيع بناء في أرض مستأجرة معه أو موصى بتمتعها له أو موهبة عليه أنه يستحق الاتقاء
 بقيمة المدة لكن بأجرة المثل لما في المدة في الاول ان علم لافي الاخيرين لان المنفعة فيها لم يزل البائع فيها
 شيئا وأخبرهم قوله ما بقيت انها لو قلعت لم يضر له غرس بدلها بخلافها ان بقيت ولا يدخل المغرس في شجرة
 باسطة قطعها لخللان البيع بشرط ابقائها كما مر فلا يستحق ابقائها ومن ثم قال (ولو كانت) الشجرة
 المبيعة (بابية) ولم تدخل لكونها غير عامة مثلا (لزم المشتري التامع) للعرف (وعرقه الحقل)
 مثلا وذكر انه مورد النص (المبيع) بعد وجودها وكالبيع غيره على ما يأتي في أبوابه مفصلا (ان
 شرطت) كاهها أو بعضها المعين كالربيع (البائع أو المشتري عمل به) تأبرأ لا وكذا الوشرط الظاهر
 للمشتري وغيره وقد انعقد البائع وفاء بالشرط وانما يبطل البيع بشرط استثناء البائع الحقل أو منفعة
 شهر لنفسه لان الحقل لا يفرد بالبيع والطلع بقدره ولان عدم المنفعة يؤدي لخلو البيع عنها وهو مبطل
 (والا) بشرط شيء (فان لم يتأبرأ منها شيء فهي للمشتري) وان كان طلع ذكر (والا) بأن تأبرأ بعضها
 وان قل ولو في غير وقته كما اقتضاه اطلاقهم بخلافه لما وردى وان تبعه ابن الرفعة (فللبائع) جميعها المتأبرأ
 وغيره حتى الطلع الحادث بعد خلافا لابن أبي هريرة وذلك حديث الشيخين من باع نخلا فقدر ثمرتها
 للبائع الا أن يشترطها المتأبرأ أي المشتري دل منطوقه على ان المؤبرأة للبائع الا أن يشترطها المشتري
 ومفهومه على ان غير المؤبرأة للمشتري الا أن يشترطها البائع وكونها لواحد من ذكر صادق بأن شرط له
 أو يستصحب ذلك كما علم مما تقدم واقترافا للتأبرأ وعدمه لانها في حالة الاستئجار كالحقل وفي حالة
 الظهور كالولد وانما دخل قطن لا يتكرر أخذها وقد بيع بعد تشق بدوز على المحدث خلافا للاذري
 ومن تبعه لانه المقصود بالبيع بخلاف الثمرة الموجودة فان المقصود بالذات انما هو شجرة التامع جميع
 الاعوام ومن ثم كان ما يتكرر أخذه للبائع لانه حينئذ كالثمرة وأطلق غير المؤبرأ به لغرض افراد

(قوله) انما البيع الذي يورث (قوله) انما البيع الذي يورث
 وبحث ابن الرفعة في المأبرأة (قوله)
 فبيع علي ان يغرس في أرضي ما يشاء
 أو يخلقه من غير ان يورثه
 الجار ان يغرس بالتأبرأ من شجرة
 جاره ما يضر به وعليه فينبغي ان عمله
 حيث جهل أصل انتشاره وفي
 الجار الى ملك من يد الغرس هل
 هو يورث أو لا لان الأصل أن
 يكون يورث أو علم أنه يورث بأن كان
 هذا ومن تلقى عنه مال كالجذع
 عند انتشاره بخلاف ما علم ان
 الانتشار يورث بأن كان هو
 الغرس (قوله) في أرض مستأجرة
 معه أي مستأجرة له بأن كان الباقي
 مستأجرا (قوله) في الاول ان علم
 أي المشتري فيما يظهر وعليه
 ما حكم مفهومه وهو ما اذا جهل
 حقيقة الحال الظاهر أن حكمه
 الجار (قوله) بخلافها أي غرس
 الشجرة القارة ان بقيت أي ان
 كانت تحمل للباقي (قوله) نخلوا المبيع
 الخ انما سئل فان الخلو سدة لو كان
 يؤخذ الى الخلو البائع من صحة البيع
 لئلا يفسد المزارع المستأجرة وليس
 (قوله) ان تأبرأ الى المشتري

والى هذا ما ذكره في قوله تعالى ومن ثم لا يبيح الله بيع الثمر حتى تنضج الثمرة فمن بعد هذا فكل ما كان من الثمر من قبل ان ينضج
 كونه طبعاً له حتى لا يبيح الله بيعه وهو واحد لا يتحقق الطبع ولو لم ينضج ولو لم يكن طبعاً له كونه
 تعبيرة بغيره لا فساداً له عبارة أصله والعادة لا كلفاً بغير البعض والباقى يستحق بنفسه وثبت
 ربيع الله كونه له وقد لا يورثى ويحقق الكل وسكمه كما يؤيد اعتبار بطيخ المصود (وما يخرج
 ثمرة بلا نور) بفتح النون أى زهر بأى لون كان (كثير وعنب انبر زهره) أى ظاهر (فالبائع
 والاقلعشترى) الحاق البروزة بنسحق الطلع ولو ظهر بعض الثمن كان للبائع ما يورث للمشتري
 غيره وفارق النخل بأنه لا يتكرر رحله في العام عادة فكل ما ظهر من حمل الاقل فان فرض تحقق حمل ثان
 السحق النادر بالاعم الاغلب والذين يتكرر والحق العنب بالثمن في ذلك الواقع في كلام الشيخين فقلنا عن
 التهذيب ثم توفى فيه حله بعضهم على ما يتكرر رحله منه والا فليس كذلك فقلنا وفيه نظر لان رحله
 في العام مرتين نادر كالتخل فليكن مثله وقال الماوردي منه ما يورث ثم نعتد فيحق بالشمس وما يبدو
 منعتدا فيحق بالثمن (وما يخرج في نور ثم سقط) نوره أى كان من شأنه ذلك بدليل قوله الآتى ولم يتناثر
 النور ثم قوله وبعد التناثر وتعبير أصله بخروج سالم من ذلك وحكمة عدوله عنه خشية ايهام اتحاد
 هذا مع ما قبله في أن لكل نوراً قد يوجد وقد لا وليس كذلك اذ في النور عن ذلك نفى له عنه من أصله
كما اتفهمه مغايرة الاسلوب (كشمس) بكسر ميمه (وتفاح فالى المشتري ان لم تعتد الثمرة وكذا
 ان اعتدت ولم يتناثر النور في الاصح) الحاقها بالطلع قبل تحققه (وبعد التناثر) ولو للبعض
 تكون (البائع) لظهورها (ولو باع) نخلة من بستان أو (تخلات بستان مطعنة) بكسر اللام
 أى خرج طلعتها (وبعضها) من حيث طلعت (مؤبر) وبعضها غير مؤبر ومؤبر هنا بمعنى متأبر
 كما علم مما قدمته (فالبائع) جميعها المؤبر وغيره وان اختلف النوع لعسر التبع كالم (فان أفرد)
 بالبيع (مالم يؤبر) من بستان واحد (فالمشتري في الاصح) لما مر قيل قضية قوله مطعنة ان غير
 المؤبر لا يتبع الا بعد وجود الطلع والاصح أنه يتبع مطعنة متى كان من ثمر ذلك العام فختلف مطعنة بل
 المسئلة من أصلها للعلم بما تقدمه أحسن انتهى ويرد بان هذا تفصيل لا إطلاق في قوله السابق فان لم يتأبر
 منها شيئاً لم يتعرض فيه للاطلاع فأفهم أنه غير شرط وفائدة ذكره بيان ان الاطلاع لا يستلزم
 التأبير (ولو كانت) التخلات المذكورة (في بستانين) المؤبرة بواحد وغيرها بآخر (فالاصح افراد
 كل بستان بحكمه) وان تقارب بالان من شأن اختلاف البقاع اختلاف وقت التأبير وكذا لا تبعية
 ان اختلف العقد أو الحمل أو الجنس والحاصل ان شرط التبعية اتحاد بستان وجنس وعقد وحمل
 زاد شارح ومالك وهو غير محتاج اليه اذ يلزم من اختلافه في الصورة التي ذكرها وهي أن يبيع نخلة
 أو بستانه المؤبر مع نخل أو بستان غير له متأبر تفصيل الثمن وهو مقتضى تعدد العقد ويستثنى الورد
 فلا يتبع مالم يظهر منه الظاهر وان اتحد افيها ذكر لان ما ظهر منه يجنى حالاً فلا يخاف اختلافه ومن
 ان الثمن والعنب على ما مر فيه مثله في ذلك وأحق به الياسمين أى وشوة (واذا بقيت الثمرة للبائع) بشرط
 أو تأبير (فان شرط القطع لزمه) وفاء بالشرط قال الأزرعى وانما يظهر هذا في منفع به كحصرم لا فيما
 لا نفع فيه او نفعه تافه أى فالقياس حينئذ بطلان البيع بهذا الشرط لانه يخالف مقتضاه (والا) بشرط
 القطع بأن شرط الانشاء أو أطلق (فله تركها الى الجذاذ) نظراً للشرط في الاولى والعادة في الثانية
 وهو القطع أى لزمه المعتاد فيكف حينئذ أخذها دفعة واحدة ولا ينتظر غاية النضج وقد لا يتبع اليه
كان تعذر النسق لا تقطاع الماء وعظم ضرر النخل ببقائها وكان أصابها آفة ولم يبق في تركها
 فائدة على أحد قولين أظنهما ماورى عنه ابن الرفعة وغيره وكان اعتد قطعها قبل نضجها لكن هذه

(قوله) يتأبر كذا في أصله ربحه الله
 تعالى وعبارة النهاية متأبر وهو
 أفتقد (قوله) منه ما يورث أى يتكرر
 ورد أى زهر ووقع للمشتري أنه قال
 الظاهر يسدر وليس بظاهر
 (قوله) أى كان من شأنه الى قوله
 ويستثنى الورد في النهاية (قوله)
 اتحاد بستان وجنس وعقد وحمل
 فيما يتكرر رحله في العام كالثمن لا فيما
 لا يتكرر عادة كالنخل وان تكرر
 على النمرة كالمس (قوله) لتعدد
 العقد وتزيد صورة البستانين بتعدد
 البستان (قوله) بشرط الى قول
 المصنف ولكل في النهاية الا قوله
 أى فالقياس الى المتن (قوله) أو تأبير
 أو نحوه (قوله) وكان اعتد قطعها
 الخ جزم به صاحب المعنى ولم يحرك
 الخلاف

لا يرد لان هذا هو مقتضى ما عاهد (واستقر بينهما) أي المتبايعين اذا باع (السقي) ان يسقي الشجر
 والثر (يعني ان لم يضر صاحبه) (ولا منع للآخر) منه لان المنع حينئذ ينسب له أو عند وقوعه في نفسه أنه ليس
 للبائع تكليف المستري السقي وبه صرح الامام لانه لم يلزم تخلفها فليست كمن سقته على البائع وظاهر
 كلامهم تسكينه من السقي بما اعتد سقما منه وان كان للمشتري كثر دخل في العقد وليس فيه أنه
 يضر شارطا لنفسه الانتفاع بما كان للمشتري لان استحسانه لذلك لما كان من جهة الشرع ولو منع الشرط
 اختفوه فهو فيه أنه لا يمكن من شغل ملك المشتري بما له أو استعماله للماء المشتري الا حيث ينفعه والا فلا
 وان لم يضر المشتري لان الشرع لا يمنع مال الغير الا عند وجود منعه فيه وان كانا يتناول في مال البائع
 اراد به شغل ملك المشتري من نفع له فاطلاقهم أنه لا يمنع مع عدم الضرر به بل على غير ذلك (وان
 ضرهما) كان لكل منع الآخر لانه يضر صاحبه من غير نفع يعود اليه فهو منه وقضييع و (لم يجر)
 السقي لهما ولا لاحدهما (الابرضاهما) لان الحق لهما واعترضه السبكي بأن فيه افساد
 المال وهو حرام ثم أجاب بأن المتع لحق الغير ارتفع بالرضا وبقي ذلك كتصرفه في خالص ملكه وأجاب
 غيره بحمل كلامهم على ما اذا كان يضرهما من وجه دون وجه وهو أوجه لان الجواب
 الاول لا يدفع الاشكال لان اتلاف المال لغير غرض معتبر حرام سواء عماله ومال غيره بانه (وان
 ضرا أحدهما) أي الثردون الشجر أو عكسه (وتنازعا) أي المتبايعان في السقي (فسخ العقد) أي
 فسخه الحاكم كما جزم به في المطلب ووجه السبكي خلافا لركشي لتعذر امضائه الا يضر أحدهما
 وليس أحدهما أولى من الآخر يفرق بين هذا وما يأتي آخر الباب أنه لا يحتاج للمالك بأن
 الاختلاف ثم أوردت قصصا في عين المبيع فكان عيا محضا بخلافه هنا فان ذات المبيع سليمة وانما قصد
 دفع الخصام لا الى غاية وهو مختص بالحاكم فان قلت يرد عليه ما أتى في اختلاف المتبايعين ان الفاسخ
 أحدهما كالحاكم فقياسه هنا كذلك قلت يفرق بأن التنازع هنا سببه ضرر حقيق وهو انما
 يزيله الحاكم وشم سببه مجرد اختلاف فكان كل من الفسخ لاحتمال أنه الصادق ويؤيده أن فسخ
 الكاذب لا ينفذ باطنا (الأن يسامح) المالك المطلق التصرف (المتضرر) فلا فسخ وفيه ما
 من الاشكال والجواب ومنع بعضهم محي ذلك هنا لما في هذا من الاحسان والمسامحة وواضح أن
 في رضاهما فيما مر ذلك أيضا به يتفق ما تقدمه (وقيل) يجوز (لطالب السقي أن يسقي)
 ولا مبالة بالضرر لدخوله في العقد عليه (ولو كان الثمر ينقص رطوبة الشجر لزم البائع
 أن يقطع) الثمر (أو يسقي) الشجر دفع الضرر للمشتري ولو كان السقي يضر أحدهما وتركه منع
 زيادة الآخر العظيمة فسخ العقد كما أفهمه كلام السبكي ووجه غيره * (فصل) في بيان بيع الثمر
 والزرع وبدو صلاحهما (يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقا) أي من غير شرط قطع ولا بقية
 وهنا كشرط الابقاء يستحق الابقاء الى أو ان الجذاذ العادة (و بشرط قطعه و بشرط ابقائه) للغير
 المتفق عليه أنه صلى الله عليه وسلم نهى المتبايعين عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ومفهومه الجواز بعد
 بدو في الاحوال الثلاثة لا من العاهة حينئذ غالبا (وقيل) بدو (الصلاح) في الكل (ان بيع) الثمر
 الذي لم يبدو صلاحه وان بدا صلاح غيره المتقدم معه نوعا ومجلا (منفردا عن الشجر) وهو على شجرة
 نائمة (لا يجوز) البيع لان العاهة تسرع اليه حينئذ ضعيفة فيفوت بطله الثمن من غير مقابل
 (الا بشرط القطع) للكل حالا للغير المذكور فانه يدل بمنطوقه على المنع مطلقا خرج المبيع المشروط
 فيه القطع بالاجماع فيبقى ما عداه على الاصل ولا يقوم اعتداد القطع مقام شرطه وللبائع اجباره عليه
 ومتى لم يطالب به فلا أجرة له ويوجه به غلبة المسامحة في ذلك أما بيع ثمرة على شجرة مقطوعة دونها فيجوز

(ع) هذا البيع الى قوله ولو منع
 الشرط في النهاية (قوله) وواضح
 أن ما يتضح في الجواب على تقدير
 الحل المتقدم والمانع من كلامه
 على الاطلاق الذي هو الظاهر
 على ما يجوز بيع الثمر بعد بدو
 * (قوله) للغير الى قوله
 صلاحه * (قوله) للغير الى قوله
 ورق التوت في النهاية (قوله)
 وخرج بقوله ان يسقي الى قوله ويقوله
 في النهاية (قوله) لعدم رفقها الخ
 يناقض فيه أنه اذا عدم رفقها
 كانت معدومة حالا وما لا فلا
 حاجته حينئذ الى كون الشرط
 المنفعة حالا لان ذلك انما يحسن
 لو كانت متحققة ما لا يمكنها ان تعتبر
 وليس كذلك فالوجه ان الشرط
 هنا وشم المنفعة حالا وما لا ولم يتحقق
 في نحو السكثري أما حالا فظاهر
 وأما لا فلا لانه لا يبقى إلا أن يتأخر
 لا انتفاع لوجوب قطعه بقوله فلذلك
 اشترطت حالا الذي تنفعه غيره فيه
 ووجهه هو الجواب عن الاعتراض
 على المصنف غير محذور فقامل ذلك
 فانه مسامح في هذا المخلص ما أفاده
 الممثل المشهور في كتابه روض
 على لفظ غيره رد على من يزعم أنه
 لم يطلع على المتن

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

مجلس (القدس)

از اینست که در این شهر استوار شود

القطع والقطع
شرط القطع ان لم يجب التوجه
الى مكان التجهيز

وهو محمل تأمل وينبغي عدا
اعادة النظر في الامور

وهو فوات المسابقة في السبعة

بما يأتى فى التقدمة من فوائد المصنف

لكن لم يفت لم يفت في مقابلة النفس
لكن لم يفت ان الوجود الحق

لقد قدّمنا لكم في هذا الكتاب بعضاً من أسرار الطبيعة
التي لا يدركها العقل البشري، والتي لا يمكن وصفها
باللغة البشرية، والتي لا يمكن فهمها إلا
بالقوة الإلهية التي هي فوق كل فهم.

الافاق بين الترقب والقطع بالفعل
(قوله)

عن النيرة الى قول المصنف
عن النيرة الى قول المصنف

المتن قال رحمه الله

وهذا البعض أن المرقى بعض
والآن البعض الحيات غير

والله اعلم بالصواب

والله اعلم
الاولى في الاثمار لا يجوز بيع الجوز في القشرة العليا مع الشجر وقياسه امتناع بيع القطن قبل
تتمته ولو مع شجره (ولا بأس بكلام) وهو بكسر أوله وعاء نحو الطلع (لا يزال الاخذ الاكل)
بفتح الهجمة وأما مضه ومها فهو المأكول كومان وطلع نخل وموز وبلنج وباذخيان لان بقاءه فيه من
مصلحته ومثل ذلك ما يكون بقاؤه فيه سبب الادخاره كرز وعلس ومن زعم أن الارز كالشعرانما هو
باعتبار نفع منه كذلك وانما لم يصح السلم في الارز والعلس في قشره ليلسا يأتي فيه (وماله كيان) حتى
يكلم استعماله في الفرد عجزا اذ هو جوع كامة أو كم بكسر أوله فقياس مناه كان أو كاستان
(كالجوز والارز والبقلاء) أي القول (يباع في قشره الاسفل) لان بقاءه فيه من مصلحته
(ولا يصح في الاعلى) على الشجر أو الارض لاستناره بما ليس من مصلحته وفارق حصة بيع قصب
السكر في قشره الاعلى بأن قشره سائر اكله وقشر القصب لبعضه غالبا فرو يتبعه دالة على باقيه
وأيا قشره الاسفل كثيرا مما يصح معه فصار كأنه في قشر واحد كالرمان ويظهر ان الكلام
في باقلاء لا يؤكل معه قشره الاعلى والاجاز كبيع اللوز في قشره الاعلى قبل انعقاد الاسفل لانه مأكول
كله (وفي قول يصح) بيعه في الاعلى (ان كان رطبيا) لحفظه رطوبته فهو من مصلحته وورجه
كثيرون في الباقلاء بل نقله الرويان عن الاصحاب والائمة الثلاثة والاجماع الفعلي عليه وحكاية
جميع ان الشافعي أمر بالبيع بشرائه ببغداد معترضة بأن الر بيع لم يصب بهما وبفرض صحته فهو
مذهبه القديم وقد بالغ في الام في تقرير عدم صحة بيعه وسيأتي في احياء الموات الكلام على الاجماع
الفعلي قبل ومثله اللوز يابور دأنا مأكولة كلها كاللوز قبل انعقاد الاسفل (وبدو صلاح الثمر ظهور
مبادئ النضج والحلاوة) بأن يهره وبلن أي يصفو ويحمر الماء فيه (فيما) متعلق بسدو وظهر
(لا يملون وفي غيره) وهو ما يتاؤن بدو صلاحه (بأن يأخذ في الحرة أو السواد) أو الصفرة نعم يؤخذ بما
قرر وه أن المدار على التهيؤ لما هو المقصود منه ان نحو الليمون مما يوجد تنوره المتصود منه قبل
صفوته يكون مستثنى مما ذكر في المتاؤن وبدوه في غير الثمر بأشدد اذ الحلب بأن يهيأ لما هو المقصود منه
وكبر الغشاء بحيث يحث غالبا للاكل وتفتح الو ردوتاهي نحو ورق التوت والضابط بلوعة صفوة يطلب
فما غالبا وأصل ذلك تفسير أنس الراوي الزهوي خبره عن بيع الثمرة حتى ترهي بأن تعمر أو تعمر
(وبكفي بدو صلاح بعضه) أي الجنس الواحد وان اختلف أنواعه (وان قل) حكمة واحدة لان الله
تعالى اعلم علمنا بطيب الثمار على التدرج ليطول زمن التفكه فلو شرط طيب الكل لادى الى حرج
شديد (ولو باع ثمر بستان أو بستانين بدو صلاح بعضه فعلى ما سبق في التأيير) فلا يتبع ما لم يبد
ما بد الا ان اتحد الجنس وان اختلف النوع واتحد البستان والعقد والحبل فان اختلف واحد من هذه
لم يصح فيما لم يبد صلاحه الا بشرط قطعه (ومن باع ما بد صلاحه) من ثمر أو زرع من غير شرط قطعه
أو قلعه والاصل ملك للبائع (لزمه سقيه) ان كان مما ينسقي الى أو ان الجسد اذ (قبل التولية
وبعدها) قدر ما ينجمه وبقيته التلف لانه من ثمة التسليم الواجب فشرطه على المشتري بمطل البيع
أما مع شرط قطع أو قلعه فلا يجب سقي كلجته السبكي الا اذا لم يتأت قطعه الا في زمن طويل يحتاج فيه
الى السقي فيكلفه على الاوجه أئخذ من تعليلهم المذكور وان نظر فيه الاذرعى وأما اذا لم يملك
لاصل بان باع الثمرة لسالث الشجرة فلا يجب أيضا لا تقطاع العلق بينهما (ويتصرف مشتر بينهما)
أي الخلية لحصول القبض بها كالمزج بمان أن سعه بعد أو ان الجوز اذ يتوقف القبض فيه على تسلها
(ولو عرض مهلك) أو معيب (بعدها) من غير ترك سقي واجب (كبرد) بفتح الراء واسكنها كما

من أجل أن يصدق على من أوجب في غير شرطه وفي سبب طلق من ثم خذ به أي أمر بوضع الخراج
 المأخوذ على الأول أو على ما قبل القبض جهاين الله ليلين أما إذا عرض المالك من ترك البائع السقي
 الواجب عليه فهو من ضمانه ولو كان متبرئ الثرمال الشجر فحده جزمًا كقول كذا المالك فهو سرقه
 أو بعد أو ان الجدل اذ من بعد انما خير فيه تضيقا أما ما قبلها فمن ضمان البائع فان تلف البعض انفسخ
 فيه فقط (فلا تعيب) الثرمال بيع منفرد من غير مال الشجر (ترك البائع السقي) الواجب عليه
 بأن كان ما سبق منه باقيا بخلاف ما إذا فقد (فله) أي للمشتري (الخيار) لان التعيب الحادث
 ترك البائع ما رزعه السابق على القبض وعن ثم لو تلف به انفسخ العقد كما تقر (ولو بيع قبل)
 أو بعد بدو (صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى طلق فأولى بكونه من ضمان المشتري) ثم لم شرط
 قطعه لتخریطه ومن ثم قطع بعضهم بكونه من ضمانه وقطع بعض آخر بكونه من ضمان البائع قال
 الاذرى لا وجه له اذا أخر المشتري عن ادائه (ولو بيع ثم) أو زرع بعد بدو صلاح وهو مما سدر
 اختلاطه أو تساوى فيه الأمران أو يجهل حاله مع شرط القطع والبقاء ومع الإطلاق أو مما
 يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بالموجود بحيث لا يميزان (كتين وقتاء) ويطبخ (لم يصح إلا أن يشترط
 المشتري) يعني أحد العاقدين ويوافق الآخر (قطع ثم) أو زرع عند خوف الاختلاط فيصح
 البيع حينئذ لزوال المخدور فان لم ينفق قطع حتى اختلط فكافي قوله (ولو حصل الاختلاط فيما يندر)
 فيه الاختلاط أو فيما تساوى فيه الأمران أو يجهل فيه الحال (فلا يظهر أنه لا يفسخ البيع) لبقاء
 عين المبيع وتسلمه يمكن بالطريق الآتي فزعم المقابل بعد زرع ممنوع وان صححه المصنف في بعض كتبه
 وأطال جمع متأخرون في أنه المذهب (بل يخبر المشتري) اذا وقع الاختلاط قبل التخلية لأنه كعيب
 حدث قبل التسليم ومنه يؤخذ اعتماد ما دل عليه كلام الرافعي أنه خيار عيب فيكون فوراً ولا يتوقف
 على خاصكم لصدق حد العيب السابق عليه فانه بالاختلاط صار ناقص القيمة لعدم الرغبة فيه حينئذ
 وقال كثيرون على التراخي ويتوقف على الحكم لأنه لقطع النزاع لا للعيب (فان سمح) بفتح الميم (له)
 البائع بما حدث) بجهة أو أعراض وعملك به أيضاً بخلافه عن الفعل لتوقع عودها للبائع وان طالت
 المدة (سقط خياره في الأصح) لزوال المخدور ولا أثر لثبته هنا لانها في ضمن عقده وفي مقابلة عدم
 فسحها وقضية كلامه كأصله والروضة وأصلها تخيير المشتري أولاً حتى تجوز له المبادرة بالفسخ فان بادر
 البائع وسمح سقط خياره قال في المطلب وهو مخالف لنص الشافعي والاصحاب على ان الخيار للبائع
 أولاً ووجه السبكي وغيره ويوجه بأن الخيار منافي لوضع العقد حيث أمكن الاستغناء عنه لم يصبر اليه
 ووجبت مشاورة البائع أولاً لعله يسمح فيستقر العقد ويجرى ما ذكر في شراء زرع بشرط القطع ولم
 يقطع حتى طال ونحو طعام أو مائع اختلط بمثل لا يميز عنه قبل القبض بخلاف نحو ثوب أو شاة بمثله
 فان العقد يفسخ فيه لأنه متقوم فلا مثل له يؤخذ بدله أو ما لو وقع الاختلاط بعد التخلية فلا انفساخ أيضاً
 ولا خيار بل ان اتفقا على شيء فذلك والاصدق المشتري اذا لم يدعه هاله في قدر حق الآخر ولو اشترى
 شجرة علم اشترى للبائع ففي وجوب شرط القطع عند خوف أو وقوع الاختلاط ما سرنم ان تشاحنا ففسخ
 العقد ويوجه بأن اليد للبائع على ثمرته وللمشتري على ما حدث فتمارضنا ولا مرجح فلم يصدق أحدهما
 في قدر حق الآخر هنا فتمين انفساخ العقد بخلافه فيما سرنم * تنبيه * ما ذكر في الزرع اذا طال هو
 ما جزم به غير واحد تبعاً للتولي قال لان زيادة الزرع زيادة قدر لا صفة فكانت حتى السنين للبائع
 بخلاف ما لو شرط القطع فان الزيادة للمشتري لانه ذلك الكلي انتهى وهو وجهه بذكر كالسكن الذي يصرح به

(قوله) أو جدد قال قول المصنف
 ولو حصل في النهاية (قول
 المصنف) ولو حصل في القول
 السارح ووجه السبكي في النهاية
 (قوله) في بعض كتبه وهو شرح
 الوسيط (قول المصنف) بل يخبر
 المشتري الخ اعلم أنه لم يبين حكم ما لو
 أجاز المشتري العقد كيف يكون
 الحال ولعل الحكم حينئذ أنهما
 ان اتفقا على شيء فذلك والا فقول
 قول ذي اليد في قدر حق الآخر
 أخذنا ما أتى لكن اليد للبائع
 لان الكلام مفروض فيما قبل
 التخلية ولعل قول السارح أنفاً
 وتسلمه يمكن بالطريق الآتي يشير
 الى ذلك فليأمل ثم رأيت الروض
 وشرحهم صرح بذلك وعبارتهما
 فان تراصيا بعد الاختلاط ولو قبل
 التخلية لا كقيد الأصل بما بعدها
 على قدر من الثمر فذلك والا
 فقول قول صاحب اليد بهينه
 في قدر حق الآخر (قوله) بجهة
 استشكله بعضهم لان الجهة مانعة
 من صحته وأجيب بأنه قد يغفر فيها
 الجهل للضرورة كسنة حمام
 البرجين

ثم انما ما هو غير ان الزيادة في شوط القطع او في غيره من الشئ من ان لا يبقى
 لا يبقى أكثر من سنة كالزروع فاذابا عه قبيل خروج الجوز في أوله وقيل في كمال القطن ويجب
 شرط القطع ان لا يتقطع حتى يخرج الجوز قفا فهو للمشتري ولو لم يتقطع على ملكه قال الاذرع وهو ان
 المختار وان نازع فيه ظاهر النص (ولا يصح بيع الخططة في سبيلها بصفة) من التبن (وهو الخاتمة)
 من الخقل يفتح فسكون جميع حقله وهي الساحة التي تزرع سميت بخاتمة لانه لا يزرع في حقل (ولا) بيع
 (الرطب على الخقل بقرو وهو المازنية) من الزين وهو الدفع سميت بذلك لانها على التخصيص الموجب
 امتناعه والتماسه وذلك انه يمسك الله عليه وسلم عن ما رواه الشيخان وفسر في رواية عباد كرو وجه
 فسادها ما فيها من الرابع عدم الرؤية في الاولي ومن ثلث باع زرعاً غير روي بغيره او بزيادة
 بشعر وتماز في المجلس جازاً لا ربا ومن مدين التسمية ما عباد كرو والا فقد علمنا ما في الربا
 ووطئة قوله (ويخص في) بيع (العرايا) جميع عريه وهي ما يفرد للاكل لغيرها
 عن حكم باقي البستان (وهو) أي بيعها المفهوم من السياق كما قدرته (بيع الرطب) والحق به الماوردي
 وغيره البسر لان الحاجة اليه كهي الى الرطب (على الخقل يفتح) لا رطب (في الارض
 أو) بيع (العنب) والحاق الحصرم به الذي زعمه شارح قياسا على البسر غلط كما قاله الاذرع
 ليدق صلاح البسر وتماهي كبره فالحرص يدخله بخلاف الحصرم فمما وقع الاسنوي له عن الماوردي
 مردود بان الصواب عنه البسر فقط (في الشجر برب) خبر التخصيص انه صلى الله عليه وسلم نهى
 عن بيع الثمر أي بالمشقة وهو الرطب بالتمر أي بالفوقية ورخص في بيع العريه أن تباع بخرصها أي
 بالفتح ويجوز الكسر بخرصها أي كلها أهلها رطباً وقيس به العنب بجماع أنه زكوى يمكن خرسه
 ويدخر بانه وزعم أن فيه نصاً باطل ومنع القياس في الرخص ضعيف وذلك لان الغالب لبيعة بيع
 ذلك بقر أو زبيب بالشجر كيلا لا يخرصوا وأخذ شارح بمفهومة فقال وأفهم كلامه الامتناع اذا كان
 كل من الرطب أو التمر على الشجر أو الارض وهو كذلك انتهى وانما يجوز بيع العرايا في عمر
 لم يتعلق به زكاة كأن خرص عليه وضمن أو كان دون النصاب أو مملوك كالكافر و (فيما دون خمسة
 أوسق) بتقدير جفافه المراد بخرصها السابق في الحديث بجملة ثمرها كيلا يخرصها بخرصها
 في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق ودونها جائز بقينا فأخذنا به لان الشئ مع أصل التحريم
 وأفهم الدون اجزاء أي نقص كان والاصح أنه لا بد من نقص قدر يزيد على ما يقع به التفاوت بين السكيلين
 غالباً كذا فلو بيع رطب وهو دون ذلك باعتبار الخرص لم يجب انتظار تفرقه لان الغالب مطابقة
 الخرص للحفاف فان تفرق وظهر فيه التفاوت أكثر مما يقع بين السكيلين بان بطلان العقد ومحل
 البطلان فيما فوق الدون المذكور ان كان في صفقة واحدة (و) أما (لو زاد) عليه (في صفتين)
 وكل منهما دون الخمسة فلا بطلان وانما (جاز) ذلك لان كلا عقد مستقل وهو دون الخمسة وتعدد
 الصفقة هنا بجماع فلو باع ثلاثة لثلاثة كانت في حكم تسعة عقود (ويشترط التقاض)
 في المجلس لانه يبيع مطه يوم بجملة ويحصل (بشليم التمر) أو الزبيب الى البائع أو تسليمه (كيلا)
 لانه مبيع وقيل يبيع مقدراً فاشترط فيه ذلك كما مر في محبت القبض (والخليفة في الخقل) الذي عليه
 الرطب أو السكر الذي عليه العنب وان لم يكن الخقل بمجلس العقد لكن لا بد من بقائه ما فيه حتى يضمن
 زمن الوصول اليه لان قبضه انما يحصل حينئذ فان قلت هذا في ما مر في الربا أنه لا بد فيه من القبض
 الحقيقي قلت ممنوع بل هذا في غير المنقول هو قبضه الحقيقي وما وقع في أصل الروضة مما يوهم اشتراط
 حضور ربهما عقد الخقل غير مراد وذلك لان غرض الرخصة بقاء التفكه بأخذ الرطب شيئاً فشيئاً الى

(قوله) انما ما هو غير ان الزيادة في شوط القطع او في غيره من الشئ من ان لا يبقى
 لا يبقى أكثر من سنة كالزروع فاذابا عه قبيل خروج الجوز في أوله وقيل في كمال القطن ويجب
 شرط القطع ان لا يتقطع حتى يخرج الجوز قفا فهو للمشتري ولو لم يتقطع على ملكه قال الاذرع وهو ان
 المختار وان نازع فيه ظاهر النص (ولا يصح بيع الخططة في سبيلها بصفة) من التبن (وهو الخاتمة)
 من الخقل يفتح فسكون جميع حقله وهي الساحة التي تزرع سميت بخاتمة لانه لا يزرع في حقل (ولا) بيع
 (الرطب على الخقل بقرو وهو المازنية) من الزين وهو الدفع سميت بذلك لانها على التخصيص الموجب
 امتناعه والتماسه وذلك انه يمسك الله عليه وسلم عن ما رواه الشيخان وفسر في رواية عباد كرو وجه
 فسادها ما فيها من الرابع عدم الرؤية في الاولي ومن ثلث باع زرعاً غير روي بغيره او بزيادة
 بشعر وتماز في المجلس جازاً لا ربا ومن مدين التسمية ما عباد كرو والا فقد علمنا ما في الربا
 ووطئة قوله (ويخص في) بيع (العرايا) جميع عريه وهي ما يفرد للاكل لغيرها
 عن حكم باقي البستان (وهو) أي بيعها المفهوم من السياق كما قدرته (بيع الرطب) والحق به الماوردي
 وغيره البسر لان الحاجة اليه كهي الى الرطب (على الخقل يفتح) لا رطب (في الارض
 أو) بيع (العنب) والحاق الحصرم به الذي زعمه شارح قياسا على البسر غلط كما قاله الاذرع
 ليدق صلاح البسر وتماهي كبره فالحرص يدخله بخلاف الحصرم فمما وقع الاسنوي له عن الماوردي
 مردود بان الصواب عنه البسر فقط (في الشجر برب) خبر التخصيص انه صلى الله عليه وسلم نهى
 عن بيع الثمر أي بالمشقة وهو الرطب بالتمر أي بالفوقية ورخص في بيع العريه أن تباع بخرصها أي
 بالفتح ويجوز الكسر بخرصها أي كلها أهلها رطباً وقيس به العنب بجماع أنه زكوى يمكن خرسه
 ويدخر بانه وزعم أن فيه نصاً باطل ومنع القياس في الرخص ضعيف وذلك لان الغالب لبيعة بيع
 ذلك بقر أو زبيب بالشجر كيلا لا يخرصوا وأخذ شارح بمفهومة فقال وأفهم كلامه الامتناع اذا كان
 كل من الرطب أو التمر على الشجر أو الارض وهو كذلك انتهى وانما يجوز بيع العرايا في عمر
 لم يتعلق به زكاة كأن خرص عليه وضمن أو كان دون النصاب أو مملوك كالكافر و (فيما دون خمسة
 أوسق) بتقدير جفافه المراد بخرصها السابق في الحديث بجملة ثمرها كيلا يخرصها بخرصها
 في بيع العرايا في خمسة أوسق أو دون خمسة أوسق ودونها جائز بقينا فأخذنا به لان الشئ مع أصل التحريم
 وأفهم الدون اجزاء أي نقص كان والاصح أنه لا بد من نقص قدر يزيد على ما يقع به التفاوت بين السكيلين
 غالباً كذا فلو بيع رطب وهو دون ذلك باعتبار الخرص لم يجب انتظار تفرقه لان الغالب مطابقة
 الخرص للحفاف فان تفرق وظهر فيه التفاوت أكثر مما يقع بين السكيلين بان بطلان العقد ومحل
 البطلان فيما فوق الدون المذكور ان كان في صفقة واحدة (و) أما (لو زاد) عليه (في صفتين)
 وكل منهما دون الخمسة فلا بطلان وانما (جاز) ذلك لان كلا عقد مستقل وهو دون الخمسة وتعدد
 الصفقة هنا بجماع فلو باع ثلاثة لثلاثة كانت في حكم تسعة عقود (ويشترط التقاض)
 في المجلس لانه يبيع مطه يوم بجملة ويحصل (بشليم التمر) أو الزبيب الى البائع أو تسليمه (كيلا)
 لانه مبيع وقيل يبيع مقدراً فاشترط فيه ذلك كما مر في محبت القبض (والخليفة في الخقل) الذي عليه
 الرطب أو السكر الذي عليه العنب وان لم يكن الخقل بمجلس العقد لكن لا بد من بقائه ما فيه حتى يضمن
 زمن الوصول اليه لان قبضه انما يحصل حينئذ فان قلت هذا في ما مر في الربا أنه لا بد فيه من القبض
 الحقيقي قلت ممنوع بل هذا في غير المنقول هو قبضه الحقيقي وما وقع في أصل الروضة مما يوهم اشتراط
 حضور ربهما عقد الخقل غير مراد وذلك لان غرض الرخصة بقاء التفكه بأخذ الرطب شيئاً فشيئاً الى

بغير شرط على أحد من الطرفين (أو على أحدهما) أي بيع المارسة كما لا يخفى في سائر
 النسخ (تتمتع بغير شرط) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط
 بالقرآن) وإن كانوا من جنس واحد (أو من جنسين) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط
 الرطب أو الخمر لأنهما من جنس واحد (أو من جنسين) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط
 الحكم كالمثل والاضطباع وهو هنا من لا يتعدى يدهم

(باب اختلاف التباينين)

ذكرنا أن الكلام في البيع الأغلب من غيره والأفكل عند معاوضة ولو غير محضبة وقع الاختلاف
 في كيفية كذا ذلك وأصل الباب الحديث الصحيح إذا اختلف البائع والمشتري في شيء من البيع
 رب السلعة أو يتار كأي يترك كل ما يدعيه وذلك أنما يكون بالبيع أو هنا بمعنى ألا وتقدر لأم الجرم
 بعيد من السياق كما هو ظاهر وصح أيضا أنه على الله عليه وسلم أمر البائع أن يخلف ثم يخبر المشتري إن شاء
 أخذ وإن شاء ترك وأي خبر للمشتري على المدعي عليه المأخوذ منه الخالف (إذا اتفقا) أي العاقدان
 ولو وكلين أو قنين أو من لهما سيدهما كما هو ظاهر أو وليين أو مختلفين ويأتي أن وارثيهما مثلهما
 ومثلهما أيضا موكلهما (على صحة البيع) أو ثبتت باليمين كبيعنا بآل فقال بل بخمس مائة وزق خمر
 فإذا خلف البائع على نفي الخمر تخالفا (ثم) إذا اختلفا في كيفية كذا الثمن (وكان ما يدعيه ولي البائع
 أو وكيله أكثر أخذنا بما في الصدق بل غير الوالي والوكيل هنا كذلك كما هو ظاهر في شرط أن
 يكون مدعي المشتري مثلي المبيع أكثر والبائع مثلي الثمن أكثر والأقل فائدة في الخالف (أو صفته)
 أو جنسه أو نوعه كذهب أو فضة وكذهب كذا أو كذا وكهجه أو مكسر ومنه ما اختلفا فيهما في شرط نحو
 رهن أو كفالة أو كونه كتابا وقد يشمل ذلك كله قوله صفته نعم إن اختلفا في العقد هل هو قبل التباين
 أو الولادة أو بعد أحدهما لم يتخالفوا وان رجح الاختلاف إلى قدر المبيع لأن ما وقع الاختلاف فيه من
 الحمل والثمرة تابع لا يصح إيراد العقد عليه فصديق البائع فيه بيمينه إذا لم يزل بقاء ملكه ومن ثم لو زعم
 المشتري أن البيع قبل الإطلاع أو الحمل صدق على الأوجه لأن الأصل حينئذ عدمه عند البيع
 (أو الأجل) كأن ادعاه المشتري وأنتكره البائع (أو قدره) كيوم أو يومين (أو قدر المبيع) كصاع من
 هذا بدرهم فيقول بل صاعين منه به ولو اشترى ثوبا على أنه عشر ون ذراعا ثم قال البائع أردنا ذراع اليد
 وقال المشتري بل ذراع الحديد فإن غلب أحدهما عمل به أخذنا من في التقدير أن استوى باقي الغلبة
 بطل العقد لما مر أن البينة هنا لا تكفي وإن اتفقا علمنا أن اختلافنا في شرط ذلك انتجبه الخالف ووقع
 له بعضهم خلاف ما ذكرته فاحذره ثم رأيت الجلال البلقيني ذكر بحثا ما يوافق ما ذكرته حيث قال ما حاصله
 إطلاق الذراع ببلد الغالب فهم أذراع الحديد ينزل عليه فإن اختلفا في إرادته وإرادة ذراع اليد أو العمل
 صدق مدعي ذراع الحديد لأنه الغالب ولا تخالف لأن دعوى الآخر مخالفة للظاهر فلم يلتفت إليها
 فإن اتفقت غلبة أحدهما وجب التعيين والإفساد العقد انتهى وقال في موضع آخر لو قال المشتري أردنا
 ذراع الحديد والبائع أردنا ذراع اليد لم يكن اختلافنا في قدر المبيع لأنه معين فلا تخالف وإنما هذا كما إذا باع
 أرضا على أنها مائة ذراع فخرجت ناقصة فيختار المشتري كالعيب فإن أجاز فبكل الثمن انتهى المقصود منه
 وفيه نظر ظاهر والفرق بينه وبين ما نظره أنه ما ثم متفقان على شرط المائة ثم النقص عنها المنزل منزلة
 العيب فجاء التخيير وأما هنا فمخالفان في أن المبيع عشرون بالحديد أو باليد فلم يتفقا على شيء فكان
 مجهولا فبطل العقد ولا ينافي ما ذكرته قول الماوردي والصميري في السلم بشرط في المذرع
 أن يكون بذراع الحديد فإن شرطه بذراع اليد لم يجوز لأنه مختلف انتهى لأن محل ما قاله فيما في الذمة

(قوله) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط
 (قوله) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط
 المصنف أو الأجل في النهاية لا قوله
 ومثلها أيضا موكلهما (قوله)
 ومثلها أيضا موكلهما
 ومثلها أيضا موكلهما (قوله)
 (قوله) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط (أو) أي بغير شرط
 المشتري الخ ليمين حكمه حينئذ
 ويظهر أن يقال يدفع الأقل ويوفي
 الزائد بما حبه كمن أقر شخص
 بشيء وهو نكرة ثم رأيت في فتاوى
 ابن زياد في هذا الباب ما يصرح
 بذلك فراجع (قوله) فلا فائدة
 للخالف هذا واضح عند الزيادة
 في العدد مع الاتحاد في الجنس
 والصفة أما إذا اختلفا كأن قال
 البائع بعثت بألف درهم والمشتري
 بمائة دينار وكانت الألف الدرهم
 في القيمة دون المائة فهل يكون
 الحكم كذلك أولا ويفرق بأن
 البائع قد يكون له غرض في خصوص
 الدراهم (قوله) وكهجه أو مكسر
 يتكرر في كلامهم ذكرهما
 ويظهر أن المراد بهما المضروب
 وغيره فإن المكسر المعروف الآن
 لا يضبط فبعد صحة البيع عند
 إرادته ثم رأيت في المهمات في بيع
 الأصول والمساكن ما يثبت بالخود ذلك
 وعبارته والكسرة قطعة من
 الدراهم والدنانير للجوايج الصغار
 وهما الصراصة أي

فصل في تعيين مكال متعارف (ولا شبهة) لا حدهما يعتد بهما في كل ما كان له في نفسه وتعارفهما
لا طلاقهما أو طلاق احدهما فقط أو لو كان ما أرتخا بتار يخين متعاضدين وقد لازم العقد وبقى الى حالة
التنازع (تخالفا) لما في الخبر الصحيح ان المين على المدعى عليه وكل منهما ماضع وممدعي عليه وقد
يشكل عليه الخبر ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق
المشترى أيضا فأخذنا بها وخروجنا منها الى آخره باختلافها في الصحة أو البطلان على وجه أو شبهة
فلا تبالغ كما يأتي وبشروط ولا يثبت ما لو كان لا حدهما ماضع فانه يقتضي لهما الأولهما ما يثبت مؤرختان
تاريخين مختلفين فانه يقتضي بالثاني وبالمرم ما لو اختلفا مع بقا التاريخ فلا يثبت على من متسلاهما وأقراء
لا مكان الفسخ بغيره لكن الجمهور كما أفهمه ~~مسألة~~ ما على أنه لا فرق واعتد بهما جميعا بخلاف
كما ألتفتوا على التخالف في القراض والجمالة مع جوازهما من الجانبين والكتابة مع جوازها من جانب
التمن وبقى ما لو اختلفا في الثمن أو المبيع بعد القبض مع الإقالة أو التلف الذي ينقض به العقد فلا يثبت
بل يخلف مدعى النقص لانه غارم وأورد على الضابط اختلافهما في عين المبيع والتمن معا كبعثت هذا
العهد بهذه المائة الدرهم فيقول بل هذه الجار يقبض هذه العشرة الدنانير فلا يخالف جزمنا لم يتواردا
على شيء واحد مع انهما اتفقا على بيع صحيح واختلفا في كيفية فخالف كل على نفي ما ادعى عليه على
الاصل ولا فسخ ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط تخالفا أو في عين المبيع والتمن في الذمة واتفقا
على صفته وقدره أو اختلفا في أحدهما و يظهر أن مثل ذلك عكسه بأن يختلفا في عين الثمن والمبيع
في الذمة تخالفا على المتقول المعتد خلافا لقول الاسنوي ومن تبعه لا يخالف بل يخالف كل على نفي
ما ادعى عليه ولا فسخ فان أقام البائع بينة أنه العبد والمشتري بينة أنه الأمة لم يتعارضا لأن كلا أثبت عقدا
لا يقتضي نفي غيره فسلم الأمة للمشتري و بقر العبد بدهان كان قبضه وله التصرف فيه ظاهر
بما شاء للضرورة نعم ليس له الوطء لو كان أمة احتياطا أما باطننا فله فيه على الصدق وعدمه
والاجعل عند القاضي حتى يدعيه المشتري وينقو عليه حيث لم يبعغه أصلح من كسبه ان كان
والاباعه وحفظ ثمنه ان رآه وما في الانوار من تخرج هذا على من أقر لغيره بمال وهو ينكره فيه نظر
لان هذا ليس من ذلك لان اقرار البائع هنا بشراء الغير للملكه بمال يلزمه له فهو اقرار على الغير لانه
أما على التخالف فخله حيث لم يختلف تاريخ البيعتين والاحكام بمقدمة التاريخ (فيختلف كل)
منهما (على نفي قول صاحبه وإثبات قوله) لما مر أن كلام مدعى ومدعى عليه فيني ما ينكره غيره
ويثبت ما يدعيه هو ومعلوم ان الوارث يخلف في الإثبات على البت وفي النفي على نفي العلم (ويبدأ
بالبائع) لان جانبه أقوى بعود المبيع الذي هو المقصود بالذات اليه بالفسخ الناشئ عن التخالف ولان
ملكه قد تم على الثمن بالعقد وملك المشتري لا يتم على المبيع الا بالقبض لان الصورة أن المبيع معين
والتمن في الذمة ومن ثم يبدى بالمشتري في عكس ذلك لانه أقوى حيث نذو بخير الحاكم بالبداية بأيهما أداء
اليه اجتهاده فيما اذا كانا معينين أو في الذمة (وفي قول بالمشتري) لقوة جانبه بالمبيع (وفي قول
بتساويان) لان كلام مدعى ومدعى عليه وعليه (فيخير الحاكم) فيمن بدأ به منهما (وقيل شرع)
بمنع ما في قرع بدأ به والتخلاف في التذب حصول المقصود بكل تقدير (والصحيح أنه يكفي كل واحد)
منهما (بمن تجمع نفي وإثباتا) لا اتحاد الدعوى ومعنى كل في ضمن مثبتة ونفي بذهب معين خروجه من
الخلاف لان في منكره قوة خلافا لما هو عليه من ثم اعترض بأنه كان ينبغي التعبير بالذهب واشعار
كلام المتن كما سورد في جميع معين غير معقول عليه (ويقدم النفي) بدلالة الاصل في الميعين

فصل في تعيين مكال متعارف (ولا شبهة) لا حدهما يعتد بهما في كل ما كان له في نفسه وتعارفهما
لا طلاقهما أو طلاق احدهما فقط أو لو كان ما أرتخا بتار يخين متعاضدين وقد لازم العقد وبقى الى حالة
التنازع (تخالفا) لما في الخبر الصحيح ان المين على المدعى عليه وكل منهما ماضع وممدعي عليه وقد
يشكل عليه الخبر ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق ان السابق
المشترى أيضا فأخذنا بها وخروجنا منها الى آخره باختلافها في الصحة أو البطلان على وجه أو شبهة
فلا تبالغ كما يأتي وبشروط ولا يثبت ما لو كان لا حدهما ماضع فانه يقتضي لهما الأولهما ما يثبت مؤرختان
تاريخين مختلفين فانه يقتضي بالثاني وبالمرم ما لو اختلفا مع بقا التاريخ فلا يثبت على من متسلاهما وأقراء
لا مكان الفسخ بغيره لكن الجمهور كما أفهمه ~~مسألة~~ ما على أنه لا فرق واعتد بهما جميعا بخلاف
كما ألتفتوا على التخالف في القراض والجمالة مع جوازهما من الجانبين والكتابة مع جوازها من جانب
التمن وبقى ما لو اختلفا في الثمن أو المبيع بعد القبض مع الإقالة أو التلف الذي ينقض به العقد فلا يثبت
بل يخلف مدعى النقص لانه غارم وأورد على الضابط اختلافهما في عين المبيع والتمن معا كبعثت هذا
العهد بهذه المائة الدرهم فيقول بل هذه الجار يقبض هذه العشرة الدنانير فلا يخالف جزمنا لم يتواردا
على شيء واحد مع انهما اتفقا على بيع صحيح واختلفا في كيفية فخالف كل على نفي ما ادعى عليه على
الاصل ولا فسخ ولو اختلفا في عين المبيع أو الثمن فقط تخالفا أو في عين المبيع والتمن في الذمة واتفقا
على صفته وقدره أو اختلفا في أحدهما و يظهر أن مثل ذلك عكسه بأن يختلفا في عين الثمن والمبيع
في الذمة تخالفا على المتقول المعتد خلافا لقول الاسنوي ومن تبعه لا يخالف بل يخالف كل على نفي
ما ادعى عليه ولا فسخ فان أقام البائع بينة أنه العبد والمشتري بينة أنه الأمة لم يتعارضا لأن كلا أثبت عقدا
لا يقتضي نفي غيره فسلم الأمة للمشتري و بقر العبد بدهان كان قبضه وله التصرف فيه ظاهر
بما شاء للضرورة نعم ليس له الوطء لو كان أمة احتياطا أما باطننا فله فيه على الصدق وعدمه
والاجعل عند القاضي حتى يدعيه المشتري وينقو عليه حيث لم يبعغه أصلح من كسبه ان كان
والاباعه وحفظ ثمنه ان رآه وما في الانوار من تخرج هذا على من أقر لغيره بمال وهو ينكره فيه نظر
لان هذا ليس من ذلك لان اقرار البائع هنا بشراء الغير للملكه بمال يلزمه له فهو اقرار على الغير لانه
أما على التخالف فخله حيث لم يختلف تاريخ البيعتين والاحكام بمقدمة التاريخ (فيختلف كل)
منهما (على نفي قول صاحبه وإثبات قوله) لما مر أن كلام مدعى ومدعى عليه فيني ما ينكره غيره
ويثبت ما يدعيه هو ومعلوم ان الوارث يخلف في الإثبات على البت وفي النفي على نفي العلم (ويبدأ
بالبائع) لان جانبه أقوى بعود المبيع الذي هو المقصود بالذات اليه بالفسخ الناشئ عن التخالف ولان
ملكه قد تم على الثمن بالعقد وملك المشتري لا يتم على المبيع الا بالقبض لان الصورة أن المبيع معين
والتمن في الذمة ومن ثم يبدى بالمشتري في عكس ذلك لانه أقوى حيث نذو بخير الحاكم بالبداية بأيهما أداء
اليه اجتهاده فيما اذا كانا معينين أو في الذمة (وفي قول بالمشتري) لقوة جانبه بالمبيع (وفي قول
بتساويان) لان كلام مدعى ومدعى عليه وعليه (فيخير الحاكم) فيمن بدأ به منهما (وقيل شرع)
بمنع ما في قرع بدأ به والتخلاف في التذب حصول المقصود بكل تقدير (والصحيح أنه يكفي كل واحد)
منهما (بمن تجمع نفي وإثباتا) لا اتحاد الدعوى ومعنى كل في ضمن مثبتة ونفي بذهب معين خروجه من
الخلاف لان في منكره قوة خلافا لما هو عليه من ثم اعترض بأنه كان ينبغي التعبير بالذهب واشعار
كلام المتن كما سورد في جميع معين غير معقول عليه (ويقدم النفي) بدلالة الاصل في الميعين

والصحيح انهما معا لا يورثا فلو كانا معا لم يورثا لان كل واحد منهما لا يورث الآخر
من الصريح لان فيهما نوع تعبد (فيقول المانع) اذا اختلفا في قول الثمن وانه (ما يعتب بكذا او غش)
او اتعا وحده من أصله لا يهاجم الشرط الحصر (يعت بكذا) ويقول المشتري والله ما اشترى به
بكذا وقد استقرت بكذا ونحو كل أحد مما عن النبي فقط أو الاشارة فقط قضى للمالك وان نكلا
معارض هذا امر وكأنهم ماتر كمال الخصومة (واذا اختلفا) عند الحاكم وألحق به المحكم فخرج
تحالفهما بما بأنفسهما فلا يؤثر فيهما ولا لزوما (فالحجيج أن العقد لا ينسخ) بنفس التحالف الغير الثاني
فإن تخير فيه بعد الخلاف صريح في عدم الانسحاب ولأن البيئة أقوى من اليمين ولو أقام كل منهما
بيئة لم ينسخ فالتحالف أولى (بل إن) أعرضنا عن الخصومة أعرض عنهما ولا ينسخ وإن
(تراضيا) على ما قاله أحدهما أقر العقد وينبغي للحاكم بينهما للتوافق ما أمكن ولو رضى
أحدهما بدفع ما طلبه صاحبه أجبر الآخر عليه قال القاضي وليس له الرجوع عن رضاه كما لو رضى
بالعيب (والا) يتفقان على شيء ولا أعرضنا عن الخصومة (فيضعفانه أو أحدهما) لأنه فسخ
لاستدراك الظلامة فأثبت الفسخ بالعيب (أو الحاكم) لقطع النزاع ثم فسخ القاضي والمصادق
منهما نفذ ظاهرهما باطنا كما لو تعا بلا وغيره بنقد طاهر فقط ويرجع ابن الرفعة أنه لا يجب هنا
فور في الفسخ ويشكل عليه ما تقرر من الحاقه بالعيب إلا أن يفرق بأن التأخير هنا لا يشعر بالرضا
للإختلاف في وجود مقتضى بخلافه ثم وزع الاستوى في القياس على الإقالة الذي نقله الشهان وأقرأ
بأن كلاهما قال ولو بحضور صاحبه بعد البيع فسخته لم ينسخ ولم يكن إقالة وإنما تحصل الإقالة إن صدرت
بإيجاب وقبول بشرط أن يكون المتأخر جوا بامتصلا ولو رد بأن عكس كل بعد التحالف من الفسخ
كتراضيهما به من غير سبب وقد مر أنه في معنى الإقالة فصح القياس * تنبيه * ظاهر قوله بل إلى آخره
أنه لو بار أحدهما عقب التحالف بالفسخ لم ينفذ وبواقفه اشتراط غيره للفسخ استمرارهما بعد التحالف
على تنازعهما وقضية تعبیر بعضهم بأن لهما الفسخ مالم يراضيا نفوذه ويؤيده ما تقرر في أن الفسخ هنا
كهو بالعيب وفي رد كلام الاستوى وهو متجه وعليه فقد يقال المتن لا ينافي هذا لأنه يصدق مع تلك
المبادرة أنهم مالم يراضيا على شيء وإذا جاز الفسخ فلملك الابتداء كما أفهمته أو وبه صرح الراعي ونزع
فيه السبكي وكأنه أخذ نزاعهما في الابتداء بأحدهما في التحالف ويفرق بأن التحالف هو السبب
الجواز للفسخ فاختلف الغرض في الابتدائه بخلاف الفسخ المتفرع عليه (وقيل إنما يفسخ الحاكم)
لأنه مجتهد فيه فكذلك الفسخ بالغنة كذلك إقاله الراعي وقضية تشبيهه بالغنة أنه يأتي هنا ما يأتي فيها من
اشتراط فسخته أو الترخيص بحضرته وحيث قد فالخصم فيه يجوز وكأنهم إنما اقتصر وافى الكتابة على فسخ
الحاكم احتياطاً لتسبب العتق المشوف إليه الشارع (ثم) بعد الفسخ (على المشتري رد البائع) وعلى
البائع رد الثمن بزائدة المتصلة دون المنفصلة أن قبضه وبقي بحاله ولم يتعلق به حق لازم وإن نفذ الفسخ
ظاهر فقط واستشكله السبكي بأن فيه حكماً للظالم ثم أجاب بأن الظالم لما لم يعين اغتفر ذلك ويؤخذ من
أن على كل منهما رد ما قبضه أن عليه مؤنة الرد وهو كذلك إذ المساعدة أن من كان ضامناً لعين كانت
مؤنة ردّها عليه (فإن كان) قد تلف شرعاً كأن (وقفه) المشتري ومثله البائع في الثمن (أو)
أعتقه أو باعه أو) حسا كأن (من لزمه قيمته) لقبامها مقامه سواء أرادت على الثمن الذي يدعيه البائع
أم لا هذا أن كان مثقوماً وإلا فله وقول الماوردي قيمته لأنه لم يضمه وقت القبض بالمثل بل بالعوض
أطال السبكي في ترييته ولو ألغى بعضه رد الباقي وبدل الثالث ورد قيمة الآبق للحيوان (وعلم) أي

(قوله) ينقض التمسك بالرفق
التمسك في النهاية (قوله) قال
التمسك في الحق في النهاية (قوله)
ثم إلى التمسك في النهاية (قوله) وكذا
أخذنا راعه أن كان النزاع في التمسك
استحبه أن يكون مأخذه ما هو لماسم
أن الخلاف ثم في التمسك (قوله) بعد
التمسك إلى قوله إذا التمسك أيضا
في النهاية (قوله) ويؤخذ من أن
إلى التمسك في الحق أيضا (قول التمسك)
لزمه قيمته قد يستشكل اعتبار قيمته
يوم الموت بأنها نافذة غالباً ويجاب
قبحاً يظهر بأننا لا نعتبر قيمته حينئذ
بصرف كونه سلمياً

الاستيفاء والقبض (تيسير يوم) أي وقت (التلف) الشئ في أوانه (في القول)
لا يمين قبضة ولا يمين القيد لأن موردا الفسخ العين والقيمة بدلها فتمين النظر لوقت فوات المبدل إذا الفسخ
انما يقع العقد من عينه لا من أصله وهو أو لي بذلك من المستدام والمعارف يسيل يحتاج للفرق بين هذا
وبالو باع منها غرضت عامية بسبب وقد تلف الثمن المتقوم بمبدأ البائع فإنه يفهمه بالآقل من القيد إلى القبض
تهنيس وكالدبا العيب ثم مطلق الفسخ بإقالة أو نحوها وكان الثمن ثم المبيع لو تلف عند المشتري ففيهما يعتبر
الآقل المذكور لأهمية يوم التلف و يفرق بأن سبب الفسخ هنا حلف المالك قبل منزلة ابتداء فقهيين
النظر اليوم التلف وثم الموجب للقمة هو مجرد ارتفاع العقد من غير نظر انفسل أحد فقهاء النظر لنفسية
المشترى وما بعده إلى القبض وعجيب من الرافعي كيف أغفل هذا الفرق مع خفاؤه ودقته وتعرض لما هو
واضح وهو الفرق بين اعتبار القيمة هنا بما ذكر وبالأقل فيما مر بالنسبة للأرض بأن النظر إليها ثم
لا تغرم بل يعرف بها الأرض وهنا لا تغرم فأعتبر وقت وجوبها لأنه الأليق (وان تعيب رده مع أرشه)
وهو ما نص من قيمة لأن لكل ما ضمنها ضمن بعضها ببعضها إلا في نحو خمس صور على ما فيها منها
الزكاة المججلة والصداق ولو رهنه أو كاتبه كتابة صحيحة خبرا بالبائع بين أخذ قيمته للقيصة وله بخلاف ما مر
في الباقي لأنه لا يمنع تلك المبيع بخلاف الرهن والكتابة فأشبه البيع وانتظار فسكاكه وانما لم يخبر الزوج
في نظيره من الصداق لان جبر كسره لها بالطلاق اقتضى اجبارها على أخذ المبدل حالا أو أخرجه فله
أخذه لكن لا يسترده الا بعد المدد وله أجره مثل باقيها والسبي للمشتري أو دبره لم يمنع رجوعه أخذا من
أنه لا يمنع الرجوع في الفلاس (واختلاف ورثتهما كتهما) أي باختلافهما فيما مر في خلاف الوارث
بقيام مقام المورث وكذا اختلاف أحدهما وارث الآخر أو وكيله أو وليه كما مر (ولو قال بعته بكنا
فقال بل وهبتيه فلا تخالف) لأنها عالم يتفق على عقد واحد (بل يختلف كل على نفي دعوى الآخر) كسائر
الدعاوى وهذا وإن علم مما قدمه لكنه قد توطئة رد الزوائد الخفي المشكل فقال (فاذا حلقت له)
وجوبا (مدعى الهبة بزيادته) المتعلقة والمنفصلة فان كانت غيرها لأنه لا ملك له واستشكلت
المنفصلة باتفاقهما على حدودها بملكه وقد ثبت الفرع دون الأصل وأجاب عنه الزركشي بأن دعوى
الهبة وإثباتها لا يستلزم الملك لتوقفه على القبض بالأذن ولم يوجد وفيه نظر لما في ذلك فيما لو ادعى الهبة
والقبض فالوجه الجواب بأنه ثبت يمين كل أن لا عقد فعل بأصل بقاء الزوائد ملك العين نعم في الأنوار
لا أجره له أي عملا باتفاقهما أنه إنما استعمل مملكه وكان الفرق أنه يعتذر في المنافع مالا يغتفر في الاعيان
لما مر أن البائع قبل القبض يضمن الزوائد دون المنافع ويجوز ذلك فيما لو قال لا أخرد ابني تحت يدك
بيع فأسكر وحلف فلا أجره عليه لا عتراه بأنها مملوكة ونظير ذلك مالو طالبه بانه بالثمن وقال
المبيع لز وجهك فله أخذه منه ثم لها انتزاع المبيع منه لا قراره ولا رجوع له بالثمن على البائع لأنه بشرائه
منه صدق له ولو قال نعم لها لكنها وكنتي أجبر المشتري على دفع الثمن إليه لأنه شرأه منه مقر به فقهيه
قاله القاضي قال الغزي والقياس أن للمشتري إجبار البائع على إثبات وكاتمه على القبض منه ولو اشترى
شبرا واستغله سنين ثم طال به بانه بالثمن فأسكر الشراء حلف عليه كما هو القاعدة ثم رد المبيع ولا يغرمه
البائع ما استغله لأنه يزعم أنه استغل مملكه من غير أن يوجد رفع لرجمه وبه فرق مسألة المتن وإنما مدعى
عليه الثمن وقد تعذر بحلف المشتري للبائع حينئذ فصح البيع الذي اعترف به (ولو ادعى) أحمد
العاقدين (صحة البيع) أو غيره من العقود (و) ادعى (الآخر فسادة) باختلال ركن أو شرط
على المعتمد كأن ادعى أحدهما رؤيته وأنكرها الآخر على المعتمد أيضا (فالاصح تصديق مدعى
الصحة بينهما) غالباً لأن الظاهر في العقود الصحة وأصل عدم العقد الصحيح يعارضه أصل عدم

لم يؤذن له في التجارة لأن من يؤذن له فيها يختص به من استمرى ولا يؤذن له في غيره من الشراء
 فلا يصح وقيل يصح أن كان في الذمة ومن استمرى وأذن له في غيره من الشراء فيصنع بلا خلاف وأنه
 لو حذف غير إذن سيده لم يخل الثاني لأنه يصدق عليه أنه لم يؤذن له في التجارة فان قلت هذا نظري
 بلا فائدة إذ لو حذف ان لم يؤذن له في التجارة استغنى عنه قلت مثل هذا لا يفرض به المباح على ان
 ضرورة التمسك بحجته اليه أما سيده المحجور عليه فيصنع تصرفا بذن وليه وتشرط أمانيه ان
 دفع له مالا السيد قال لا ذرعي وغيره بخلافه وقد يصح تصرفه بذن من امتنع سيده من انفاقه
 أو عذرت من اجتهاده ولم يمكنه من اجتهاد الحاكم فيصنع شراؤه ما تيسر ما جئنا اليه وكذا لو بعته في مثل
 ليله بعيد أو أذن له في بيع أو غزو ولم تعرض لاذنه في الشراء أو شراء البعض في بيعه جميع وكذا
 في غيره من ان تصد نفسه على الوجه (ويسترده) أي ما اشتراه بلا إذن (البائع سواء كان) فيه
 حذف همزة التسوية وجاز وقد قرئ سواء عليهم أن ذرهم بحذفها (في يد العبد أو) وضعها
 موضع أم في نحو هذا جاز كما حكاه الجوهري وغيره (سيده) أو غيرها لانه باق على ملكه ولو أدى
 الثمن من مال سيده استرد أيضا (فان تلف في يده) أي العبد وبأنه رشيد (تعلق الضمان بذمته)
 وان رآه معه سيده وأقر فيتبع به بعد العتق لا قبله لثبوت برضاه من غير إذن السيد إذا التمسعدة
 أن مال زمة بغير رضا سيده كمن يبيع بغير رقبته فقط أو برضا مع إذن السيد يتعلق بذمته
 وكسبه وما يده ولا يلزمه الكسب الا ان عصى نظير ما يأتي في المفلس أولا معه يتعلق بذمته فقط
 وفارق ما هنا ان السيد باقراره له على ما التقطه كإباني بتخصيله في يابه لان المالك ثم لم يأن كان
 السيد مقصرا بسكوته عليه (أو) تلف (في يد السيد) فالبائع تضمنه وله مطالبة العبد لوضع كل منهما
 يده عليه بغير حق لكن انما يطالب العبد (بعد العتق) ولو لم يعضه لانه لا مال له قبل ذلك (واقترانه)
 وغيره من سائر تصرفاته المالية (كشراؤه) في عدم صحته منه بغير إذن كالمكر (وان أذن له) بالنساء
 للمفعول لانه قسم ان لم يؤذن له (في التجارة) من السيد الكامل أو واهيه (تصرف) اجماعا لكن
 ان صح تصرفه لنفسه لو كان حرا بأن يكون مكفارا رشيدا أو مفسها مملوكا وان لم يدفع اليه مالا بأن قال له
 اشتر في ذمتك ثم ما مر جواز له لاحتياجه لا يشترط فيه ذلك لجوازه السفيه فان قلت قضية ما مر أنه
 استخدام عدم اشتراط رشده قلت ممنوع لانه ليس استخداما مقصرا أثره على السيد بل مقصدا لغيره
 فشرط فيه مع ذلك الرشد عاردا لصحة معاملته وقضية أنه لا يشترط رشده في شراؤه نفسه من سيده
 والاوجه اشتراطه وان كان عقد عساقه لانه يعطى حكم البيع في أكثر أحكامه وإذا أذن له سيده
 لزمه أن لا يتصرف الا (بحسب الاذن) بفتح السين أي بقدره (فان أذن له في نوع) أو زمن أو محل
 (لم يتجاوز) كالمالك ولا يغير عرفه في شيء دون شيء نعم يستفيد بالاذن له في التجارة ما هو من
 توابعها ككسبه وطى ورد عيب ومخاصمة في العهدة أي الناشئة عن المعاملة فلا يخاصم نحو غاسب
 وسارق لا نحو اقترانه وتوكيله أجنبيا ولو دفع له مالا تصرف في عنه وفي الذمة لا في أر يذمه الا ان قال
 اجعله رأس مال وأفهمت ان الموضوع علقه جواز وقوع شرطها وعدمه بخلاف اذا صحته الاذن وان لم يبين له
 نوعا ولا غيره (وليس له) بالاذن في التجارة (النكاح) كعكسه لان اسم كل منهما غير متناول الآخر
 (ولا يزوج) بالاذن له في التجارة الا نحو عيدها (نفسه) ولا يتصرف فيها رقبته ومنفعة ككسبه
 بشئ لانها لا تتناول ذلك نعم ان نص له على شيء فله أو تعلق بكسبه نحو نكاح أو ضمان باذن جاز له اجارة
 نفسه فيه لا متلزام اذنه في سببه الاذن فيه ولا يتوكل عن غيره فيما فيه عهدة كبيع لا كقبول نكاح
 الا باذن سيده وله التصرف في عيده التجارة (و) لكن (لا ياذن له) أخيف اليه لجواز تصرفه

(قوله) جاز ان أي أراد ان
 جاز ان السيد على الشراء
 له كذا يصح في سائر الثمن من
 وجه الضرر أو حجبته على رأى
 ان حرم فلا يرد ما لا يحسن المقابل
 في كلام الشارح في قوله أي حرم الخ
 والله أعلم (قوله) قال لا ذرعي
 وغيره الى المتن في النهاية (قوله)
 فيصنع شراؤه ما تيسر ما جئنا اليه
 وكذا التجارة لنفسه وبغيره
 ما كسبه بغير احتطاب والحال
 مد كرفيا يظهر ومثل هذا نعم به
 البلوى في زماننا ويكثر في النوازل
 ونوعه فلتأمل ولا يحرر (قوله) فيه
 حذف الى قوله وفارق ما هنا في
 النهاية (قوله) أي العبد وبأنه
 رشيد لم يبين محترزه ولا يبعد
 أن يكون حكم محترزه حكم النصب
 لان اذن غير الرشيد لاغ (قوله) ان لم
 يؤذن له في أصله رحمه الله تعالى ياذن
 وما في هذه النسخة أنسب مما تقدم
 في المتن (قوله) كالمالك الى المتن
 في النهاية (قوله) ولا يتصرف فيها
 رقبته ومنفعة ككسبه بشئ من
 أنواع التصرفات (قوله) الا باذن
 سيده الخ متعلق فيما فيه الخ

فيكون المأذون في ذاته باطلاً لا ينعقد به شيء من الحقوق بل هو كمنع
 الإذن ولا يسمع دعوى من على سببه أنه أخذ له في التجارة إذا لم يشتر شيئا من المشتري شيئا يطلب البائع
 ثم فأنكر السيد الاذن فيه تخليفه فإذا حلف فقلق أن يدعي على سببه مرة أخرى رجا أن يشرفه بطلان
 الثمن عن ذمته (فإن باع مأذون) له في التجارة (وقبض الثمن فقلق في يده) أو غيرها (فخرجت
 السلطة مستحقة مرجع المشتري سببها) وهو الثمن المذكور رأى مثله في المثل وقبضه في المتوهم فساوى
 قول أسلافه بطلان أي الثمن على أنه في نسخ لسكن المحكي عن خطه الأول وليس بسم وخلافه فإن زعمه
 (عمل العبد) لأنه المباشر للعقد فتعلق به العهدة حتى يؤدى ثباته في المستقبل مطالبة بطلان هذا كدين
 التجارة بعد عتقه أيضا كوكيل وعامل قراض بعد عزله مال كنهيار سببهان لا هو (وله سلطة البتة
 السيد أيضا) وإن كان بيد العبد وفاء لأن العتق فكأنه البائع والتاقيض (وقيل لا) لأنه بالاذن
 صار كالاستقلال (وقيل أن كان في يد العبد وفاء فلا) لحصول الغرض بما في يده ومحل الخلاف أن لم
 يأخذ المال منه ولا طوبى جزما (ولو اشترى) المأذون (سلعة) شراء فاسد لم يطالب السيد لأن
 الاذن لا يتناول الفاسد فينتقل بذهمه لا بكسبه أو صحبها (ففي مطالبة السيد بثمنها هذا الخلاف)
 للمعاني المذكورة والأصح مطالبة البائع وطوبى ليؤدى مما في يد الرقيق إن كان لا من غيره ككسبه
 بعد الحجر عليه لا لتعلقه بذهمه إذا لم ينز من المطالبة بشئ بثبوت في الذمة لا ترى أن القريب يطالب بثبوت
 قريبه والموسر باطعام المضطر مع عدم ثبوتها في ذمته ما فإن لم يكن يبيده شئ فلا احتمال أداؤه عنه لأن
 له به علاقة وإن لم يلزم ذمته فإن أدى برئ الثمن والأفلا وقد لا يطالب بأن أعطاه مالا ليحجر فيه فاشترى
 في ذمته ثم تلف ذلك المال قبل تسليمه للبائع بل يخبر البائع أن لم يؤقه السيد وذلك لا تشطاع العلاقة هنا
 بتلف ما دفعه السيد من غير أن يخلفه شئ من كسب المأذون ولك أن تقول هذا انما يتأتى إن أريد
 بمطالبة السيد الزامه بما يطالب به أما إذا كان المراد العرض عليه لا احتمال أن يؤدى عن العبد لما
 بينهما من العلاقة فلا مانع من ذلك (ولا يتعلق دين التجارة بقرينة) لأنه وجب برضا مستحقة (ولا ذمة سيده)
 وإن أعتقه أو باعه لأنه المباشر للعقد وهو آتفا الجميع بين هذا ومطالبة بطلان بطلان هذا تناقض
 مردود وجميع بغير ذلك مما فيه نظر (بل يؤدى من مال التجارة) الحاصل قبل الحجر رجحا ورأس مال
 لاقتضاء العرف والاذن ذلك (وكذا من كسبه) الحاصل قبل الحجر عليه لا بعده (بالاصطباد
 ونحوه في الأصح) كما يتعلق به المهر ومؤون النكاح ولا اقتضاء العرف والاذن ذلك ثم ما بقي بعد الاداء
 في ذمة الرقيق يؤخذ منه بعد عتقه كما مر وفي الجواهر لو باع السيد العبد قبل وفاء الدين وقتلنا
 بالأصح أن دينه يتعلق بكسبه بخبر المشتري واعتراض بأن الأصح أن دينه لا يتعلق بكسبه بعد البيع فلا
 خيار وفيها لو أقر المأذون أنه أخذ من سيده ألفا للتجارة أو ثبت يمينه وعليه ديون ومات فالسيد كأخذ
 الغرماء بقا سمهم انتهى وفيه نظر ظاهر بل الوجه أنه لا يحصل للسيد إلا ما فضل لأنه المفطرط (ولا يملك
 العبد) أي الثمن كله بسائر أنواعه ما عدا المكتتب ولو (بتعليق سيده) أو غيره (في الظاهر) لقوله
 تعالى يملوك لا يهدر على شئ ولا يملك بالارث وإضافة المالك اليه في خبر الصحيحين من باع عبدا وله
 مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع للاختصاص بالملك والائتاف بجعله لسيده

(قوله) بخلاف ادعائه الخ فيه مع
 ما سبق له شبه تناقض يظهر بالتأمل
 (قوله) ولا يسمع دعواه إلى الثمن في
 النهاية (قوله) مأذون له في التجارة
 إلى قول المصنف ولا يتعلق
 في النهاية
 * (كتاب السلم) *

* (كتاب السلم) *

ويقال له السلف وأصله قبل الاجتماع إلا ما شذبه ابن المسيب آية الدين فسرهما ابن عباس رضي الله عنهما
 بالسلم والخبر الصحيح من أسلاف فليسلف في كمال معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم (هو) شرعا (يسع)
 شئ (موصوف في الذمة) بلفظ السلف أو السلم كما سيعلم من كلامه فلا اعتراض عليه واجاب

11. *Chlorophyll a*

... ..

وذكر الفرق بين التعريف

(Faint handwritten notes)

لا ضمان لك من حائر الخيال والله

علم بحرايت الحقیقی اشاراتی

تسليم نداد کور و تاج حضرت الشریف

ما أسروا إليه فواعل عن السيد آية

الذين انصرفوا من التوراة

سيرت من بعض مدراء (شركة)

مع لفظ السبع تطليق التام للذات

فأدركه كمنتهى سرعة وان كان

عبدالله بن محمد بن عبد الله

النزعة نحو الغلو في الاستدلال

الذي كرمته في رفاة

عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحب أن يحسن عيشه فليحسن خلقه

أَتَيْنَاكَ (قوله) ماله

المرفق أي المصراع (قوله) لا

راحة تختص به شارب التجلية

وفي ذلك نذير لِّأَن تَتَأَمَّلُوا

كأسيت الملك ديارا

الظاهر أنه محض تصور

فلا يحتاج لسان نحو عدد

أنه لا يحتاج إلى العدد

كذلك كما هو ظاهر فلو قال

لكن أولى ثم رأيت المحشي

فلا يحتاج إلى عدد

المترادف لهذا الكلام فان

لغاية الأشكال انتهى

طه خورساقه من نسيمه

في أصل الشارح مخطوطة

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

وولفمده واولده

$\frac{d}{dt} \left(\frac{\partial L}{\partial \dot{x}} \right) = \frac{\partial L}{\partial x}$

جہاں سے کہیں کہیں

... ..

بطلانها ما وفي المصنفين من غير ان يفرق قبل القبض بطلان العتق بهذا القبض الحقيقي والاعتقالات
 كذلك وان هذا لا يكفي فيه الا براءة أو براءة وقد اذن المسلم اليه المسلم في التسليم للعتق كان وكذا اعتقه في
 القبض فصح لان القبض حينئذ وقع عن جهة المسلم (ويجوز كونه) أي رأس المال (منفعة) كأصل
 الملك منفعة هذا أو منفعة نفس سنة أو من دمي شهر أو تعليمي سورة كذا في كذا كما يجوز جعلها
 وغيره (وتعقب من بعض العاين) الحاشية مرة ومضى زمن يمكن فيه الوصول للعناية ونفاتها (في المجلس)
 لان الممكن في قبضها فيه فاعتبار القبض الحقيقي محله ان أمكنه ان يصرح بالاعتقالات في أن الحرف لو سلم
 نفسه تم آخرها عن المسلم بطلان لا يدخل تحت اليد من دولته وانما خرجت منه كفا في الاجارة
 ويتبع في رأس المال أنه لا يشترط فيه عدم عزة الوجود ويفرق بينه وبين المسلم فيه بطلان لا غير
 لانه ان قبضه في المجلس صح والا فلا بخلافه ثم ثم رأيتهم صرحوا بذلك (واذا فصح المسلم) بسبب من
 أسباب الفسخ ككسب قطع المسلم فيه الآتي (ورأس المال باق) لم يتعلق بفسخ ثالث وان تعيب
 (استردته بعينه) وان عين في المجلس فقط اذا المعين فيه كهي في العقد (وقيل للمسلم اليه بطلان ان عين
 في المجلس دون العقد) لان لم يتناولها أما اذا تلف فيرجع بمثل المثل وقيمة المتقوم وظاهره اني هنا جميع
 ما عر في الثمن بعد الفسخ بخلاف تعيب أو اقاله أو تخالف (ورؤية رأس المال) في سلم حال أو موجب
 (تكني عن معرفة قدره) جزم في المتقوم الذي انضبطت صفاته بالروية وقيل على الخلاف ويفرق
 على الاول بأن الغرض فيه أقل منه في المثل (في الاظهر) في المثلي كالثمن ولا أثر لاحتمال الجهل
 بالرجوع ولو تلف كالأثره ثم لان ذا اليد مصدق في قدره لانه غارم ولو علمه قبل التفريق صح جزم
 ويوجه بأن علة القول بالبطلان هنا لا ترجع لخلل في العقد لانه يتخير ما به من قبل فيما بعده وهو الجدل به
 عند الرجوع ولو تلف وبالعلم به قبل التفريق زال ذلك المحذور ومن هذا تبين أن استثنائه بأن ما وقع مجعولا
 لا يقلب صحيحا بالمعروفة في المجلس كبعثك بما باع به فلان فريسه فعلمه قبل التفريق غير ملاق لما نحن
 فيه لان البطلان هنا لخلل في العقد وهو وجهه ما به من كل وجه عنده فلم يقلب صحيحا بغير ما به بعد
 فتأمل (الثاني) من الشروط (مكون المسلم فيه دينيا) كما علم من حده السابق فالمراد بكونه
 شرطا أنه لا بد منه الشامل للركن (فاو قال أصليت اليك هذا الثوب) أو دينار في ذمتي (في) سكني
 هذه سنة لم يصح بخلافه في منفعة نفسه أو فقه أو دانه كما قاله الاسنوي والبلقيني وغيرهما ويوجه بأن
 منفعة العتق لا تثبت في الذمة بخلاف غيره كما يعلم مما يأتي في الاجارة أو في (هذا العبد) تقبل (فليس
 مسلم) قطعا لاختلال ركنه وهو الدينية (ولا يعتد ببيعها في الاظهر) عملا بالقاعدة الاغلبية
 من ترجيحهم مقتضى اللفظ ولفظ المسلم يقتضي الدينية وقد يرجحون المعنى اذا قوى كعلمهم الهبة ذات
 ثواب معلوم بها نعم لو نوى بلفظ السلم البيع فهل يكون كناية فيه كما اقتضته قاعدة ما كان مريعا في بابه
 لان هذا المبحث يضاف في موضوعه فجاز كونه كناية في غيره أولا لان موضوعه ينافي التعمين فلم يصح
 استعماله فيه وما في القاعدة محله في غير ذلك كل محتمل والثاني أقرب الى كلامهم ولا ينافيه ما يأتي
 أو اخر الفرع من صحة الصرف بالسلم لانه لا تعين ثم ينافي مقتضاه (ولو قال اشتريت منك ثوبا) منفته
 كذا (هذه الدراهم) أو دينار في ذمتي (فقال بعتك بعتيها) عملا بمقتضى اللفظ (وقيل)
 وأطال المتأخرون في الانتصار له (سلما) نظرا للمعنى فعمل الاول يجب تعبير رأس المال في المجلس
 اذا كان في الذمة لئلا يرجع عن بيع الدين بالدين لا قبضه وثبت فيه خيار الشرط ويجوز الا عياض
 عنه وعلى الثاني ينكس ذلك ويحل الخلاف اذا لم يذكر بعده لفظ السلم والا كان سلمنا انما لا سنواه

(قوله) وفي الصورة الثانية ان
 مرقا يظهر أن محله قبل قول
 المصنف ولو قبضه الخ لانه من جهة
 الجواز السابقة (قوله) كأصل
 اليك الى قوله ويجه في النهاية (قوله)
 كما علم من حده الى قول المصنف
 الثالث في التناهي لا قوله نعم لو نوى
 الى المتن (قوله) لان موضوعه ينافي
 التعمين هذا مسلم في الموضوع الشرعي
 رأيت موضوعه لغة فلا ينافيه فلم
 لا يصح جعله كناية بالنظر الى
 ملاحظته (قول المتن) يعتد بها
 صل بعتك السلم في الذمة من
 الا يهي الظاهر نعم فيما سلم

انما ليس بحق مع ما بان في تفسيره انه في غاية التحقيق واظهره في رسم الله تعالى من حسن والى الله
 يستكمل هذا الجهد (فان عين شهر ربيع اول والفرس او الوم جاز) لانها متماثلة في معنى وكونها
 النور والهرجاء وفتح النصارى (وان اطلق) الشهر (حمل على الهلال) وان اورد عرفهم
 بخلافه عرف الشرع هذا ان عقد اوله (فان انكسر شهر) بان عقدا التمام والتأجيل بالشهور
 (حسب الباقي) بعد الاول المنكسر (بالأهلة وتتم الاول ثلاثين) مما يفسدها ولا يفتي المنكسر لثلاث
 يتأخر انتهاء الاجل عن العقد نعم لو عقد في يوم اربعه آخر الشهر امكن في الشهر بعد ذلك وان
 نقص بعضها ولا يتم الاول تمامه الذي انما مضى عريته كوامل هذا ان نقص الشهر الاخير والالم
 يشترط ان لا يخلو بل يتم منه المنكسر ثلاثين يوما لئلا يثار الال في العقد (والا فصح عقدنا بغيره
 بالاعد وجب ادنى) وشهر ربيع والتمس (ويحمل على الاول) فيحل بأول جزء منه ليقضى الا شهر ومن
 ثم لو كان العقد بعد الاول وقبل الثاني حل عليه لتعنه (فصل) في بنية الشروط والسبب في ذلك
 منها أربعة الثلاثة التي في المتن وحلول رأس المال والخامس القدرة على تسليمه فيمنع (يشترط كون
 المسلم فيه مقدورا على تسليمه) من غير مشقة كبيرة (عند وجوب التسليم) وهو بالعقد في الحال
 والحلول في المؤجل فان أسلم في منقطع عند العقد والحلول كطيب في الشتاء لم يصح وكذا لو ضمن حصوله
 عند الوجوب لكن بمشقة عظيمة كقدر كثير من الباكورة وصرح بهذا مع دخوله في قوله مع شروط البيع
 ليرتب عليه ما بعده وان به حمل القدرة المفقدين فيما فان بيع المعين يعتبر فيه عند العقد مطلقا وهذا نارة
 يعتبر هذا نارة يعتبر الحلول كما تقرر (فان كان يوجد ببلد آخر) وان بعد (صح) السلم فيه (ان اعيد ببلد
 الى محل التسليم) (البيع) للقدرة عليه حينئذ قبل لا بد من زيادة كثير او يرد بان الاعياد بفهمه (والا)
 يعتمد نقله للبيع بان نقل له نادرا أو لم ينقل أصلا أو نقل نحو هدية (فلا) يصح السلم فيه اذا لم يقدرة عليه
 (ولو أسلم فيما يبيع) وجوده (فانقطع) كله أو بعضه لحاشية أفسده وان وجد ببلد آخر لكن
 ان كان يفسد بالنقل أو لا يوجد الا عند من لا يبيعه أو كان ذلك البلد على مسافة القصر من بلد التسليم
 (في محله) بكسر الحاء أي وقت حمله وكذا بعده وان كان التأخير اطله (لم ينسخ في الاظهر) كما اذا
 أفلس المشتري بالتمن وليس هذا كتاب المبيع قبل القبض لان ذلك في معين وهذا فيما في التمه (فيختار
 المسلم) وان قال له المسلم اليه خذ رأس مالك (بين فسخه) في كله لا بعضه المنقطع فقط وان قبض ما عداه
 وأتلفه فاذا فسخ زعمه ببلده ورجع برأس ماله (والصبر حتى يوجد) فيطالب به ونحوه على التراخي فله
 الفسخ وان أجاز وأسقط حقه منه (ولو علم قبل المحل) بكسر الحاء (انقطاعه عنده فلا خيار له قبله)
 ولا ينسخ بنفسه حينئذ (في الاصح) فيم حالان وقت وجوب التسليم لم يدخل اما اذا وجد عند من
 لا يبيعه الا بأكثر من ثمن مثله فيلزمه تحصيله بذلك الاكثر وفارق الغاصب بأنه التزم التحصيل بالعقد
 باختياره وقبض البذل فالزيادة في مقابلة ما حصل له من ثمن ما قبضه بخلاف الغاصب وأيضا فالسلم
 عقد وضع ليرجح فلو لم المسلم اليه تحصيل هذا الغرض الموضوع له العقد والالتفات فالتفت والغصب
 باب عقد والماتلة مطاوعة فيه نص بمثل ما اعتدى عليكم (و) الشرط السادس التقدير فيه بما في الغرر
 عنه فيمنع (يشترط كونه) أي المسلم فيه (معلوم القدر كمالا) فيما يكال (أو وزنة) فيما يوزن (أو عقدا)
 فيما يند كالحيوان والابن (أو ذرعا) فيما يزرع أو عقدا وذرعا فيما يند وذرعا كنبط الخشب السابق
 أول الباب مع قياس ما ليس فيه بما فيه (ويصح في المكبل وزنا وعكسه) ان عقد الكيل ينسب اليه
 يجوز وما جرمه كجرمه أو أقل وفارق هذا الربوي بأن الغالب فيه التعبد ومن ثم كفي الوزن بخلاف الماء

(فصل في بنية الشروط)
 (قوله) في بنية الشروط الى قوله
 اما اذا وجد في النهاية (قوله) الى
 محل التسليم يخرج ما عداه ولو دون
 مسافة القصر منه وكان الفرق بينه
 وبين ما يأتي في المنقطع أنه يقتصر
 في الايام مالا يقتصر في الابد اعلم
 رأيت المحقق أشار الى ما اتفقنا
 الخلاق المتكلمين لم يتعرض للفرق
 وكانه لظهوره (قوله) ويرد بان
 الاعياد بفهمه كيف يفهمه مع
 نصيحتهم في عواضع متعددة بان
 العادة تثبت بمره فقامت (قوله)
 ان عقد الكيل الى المتن في النهاية
 الا قوله فان فرض فهو يسير

(قوله) لعزة الوجود الى التفت في
النهاية (قوله) ولا عد لكرمة
الى قوله بخلافه وخصب في
النهاية (قوله) ليسكن بشهد
للأستراخ لك أن تقول يجوز أن
يكون ما أفاده في الام في النصيب هو
العرف في وجه في رزقه مرضى الله عنه
فلا منافاة بل هو مؤيد لترجيح
الركشي (قوله) في العصب أعلى
منه كذا في أصله بخطه أعلى بالياء
(قوله) وألحق به بعضهم الى قول
المصنف في جميع في النهاية الا قوله
وهو واضح الى المتن (قوله) بحديث
يؤمن انقطاعه الى القدر المسلم فيه
كما هو ظاهر

(قوله) لعزة الوجود الى التفت في
النهاية (قوله) ولا عد لكرمة
الى قوله بخلافه وخصب في
النهاية (قوله) ليسكن بشهد
للأستراخ لك أن تقول يجوز أن
يكون ما أفاده في الام في النصيب هو
العرف في وجه في رزقه مرضى الله عنه
فلا منافاة بل هو مؤيد لترجيح
الركشي (قوله) في العصب أعلى
منه كذا في أصله بخطه أعلى بالياء
(قوله) وألحق به بعضهم الى قول
المصنف في جميع في النهاية الا قوله
وهو واضح الى المتن (قوله) بحديث
يؤمن انقطاعه الى القدر المسلم فيه
كما هو ظاهر

(و) الشرط السابع (معرفة ذلك وصاف) المتعاقبة بالسلم فيه المتعاقبين مع عشرين كذا في آخر
 قولها مثل هذا بخلاف ما لو سلم اليه في ثوب مثلاً ووسمته ثم قال سلمت اليك في ثوب آخر تلك الصفة
 فانه يجوز ان كان ذلك من تلك الصفات والفرق ان الاول فيه اشار الى الثوب وهي لا تعتمد الوصف
 (التي) ينضبط بها المسلم فيه و (بختلافها الفرض اختلافها ظاهراً) وليس الاصل عدمها اذ لا يمنع
 عن الجاهل به الا بذلك بخلاف ما يتسارع بهما له كالشكل والسين وما الاصل عدمه ككثرة الثمن وزيادة
 قوله على الجهل واعتبره شارحاً في اشتراط ذكر البكارة أو التيمم به ان الفصل عدمه الثوب يرد قوله
 لما غلب وجودها مساواته في الاصل وجوده ويصح شرط كونها اسماً او سائراً مثلاً الا ان كونه متغيراً
 أو غيراً اذا اوتوا استلزاماً والفرق ان هذه مع شرطها انتم على طبعها بالاربع متعاقبة في غير وجودها
 مع الصفات المتعاقبة بخلاف الاول (وذكرها في العقد) ليعتبر المتعاقب عليه حينئذ فلا يكفي ذكرها
 بعده ولو في مجلسه (على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود) أي قلته لان السلم غير فامتنع فيما لا يوافق
 بتسليمه و به يعلم ان هذا تصریح بما أفهمه شرط القدرة على تسليمه بمقتضى السابق (فلا يصح فيما
 لا ينضبط مقصوده كالخبط المقصود الاركان) الذي لا ينضبط (كهرينة) وكذا في الخيط
 فيه ماء كذا مثل به شارح وهو سبق فلم لان الماء فيه غير مقصود مع عدم منه معرفة المقصود وانما سبب
 عدم الصحة فيه ما ذكره من عدم انضباط حموضته وانما عيب فيه وفرقوا بينه وبين نخل غير التمر بأن
 ذلك لا غنى له عنه فان قوامه به بخلاف هذا اذ لا مصلحة له فيه ومثله المصل قيل يرد على المتن الذين المشوب
 بالماء فإنه لا يصح السلم فيه مع قصد بعض أركانه فقط ويرد بان الماء وان لم يقصد لكنه يمنع العلم بالمقصود
 كما يصرح به قولهم لا يصح بيده للجهل بالمقصود منه وهو اللين (ومعجون) مركب من جزأين أو أكثر
 (وغالبية) وهي مركبة من دهن معروف مع مسك وعنبر أو عود وكافور (وخف) ونخل مركبين من
 بطانة وظهارة وحشولان العبارة لا تنفي بذكر انعطافاتها وأقدارها ومن ثم صح كقوله السبكي ومن
 تبعه في خف أو نخل مفرد ان كان جديداً من غير جلد كتوب خيط جديد لا هلبوس (وترياق) بنوقية
 أودال أو طاءة مهملية ويجوز كسر أوله وضمه (مخلوط) بخلاف النبات أو الحجر (والاصح صحة
 في المخلوط) بالصنعة (المنضبط) عند أهل تلك الصنعة المقصود الاركان كما بأصله (كتنابي) من
 ظن وخير (وخز) من ابريسم و براوصوف بشرط علم العاقدين بوزن كل من أجزائه على المعتمد
 وعليه يظهر الاكتماء بالظن (و) في المخلوط خلقة أو غير مقصود لكنه من مصلحة من الثاني فهو
 (جبن واقط) وما فهم ما من الملح والانفة من مصالحهما لكن قيل يختلف الغرض بهما وكثرتهما
 وعليه محاب بأن هذا تفاوت سهل غير مطرد فلم ينظر وا البسه قيل لا بد من تقييد الجبن بالجديد لضعفه
 في القديم أو العتيق كما نص عليه في الأم وعلمه بأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق أو القديم غير محدود وجرى
 عليه جميع المتقدم من انتهى وفيه نظر فسيأتي صحته في القرا العتيق ولا يجب بيان مدة عتيقه فكذلك هنا
 الا ان يفرق بأن من شأن العتيق هنا عدم الانضباط وسرعة التغير ثم رأيت من حمل النص على ما فيه من غير
 لانه معيب وفيه نظر وان جريت عليه في شرح الارشاد لان تعليل الام المذكور يرد هذا الحمل كما هو
 واضح (و) من الاول نحو (شهد) بفتح أوله وضمه وهو غسل النخل بشبهه مخلقة فهو شبهه بالتمر وفيه
 النوى (و) من الثاني أيضاً نحو (نخل تمر أو زبيب) ولا يضر الماء لانه من مصلحة فصل ان جبن
 وما بعده ليس عطفه على عتاق لفساد المعنى بل على المخلوط كما تقرر فان أريد بالمنضبط ما انضبط مقصوده
 المخلوط بمقصوداً ولا كان الشكل معطوفاً على عتاق (الاجبز) فلا يصح السلم فيه (في الاصح عند

(و) الشرط السابع (معرفة ذلك وصاف) المتعاقبة بالسلم فيه المتعاقبين مع عشرين كذا في آخر
 قولها مثل هذا بخلاف ما لو سلم اليه في ثوب مثلاً ووسمته ثم قال سلمت اليك في ثوب آخر تلك الصفة
 فانه يجوز ان كان ذلك من تلك الصفات والفرق ان الاول فيه اشار الى الثوب وهي لا تعتمد الوصف
 (التي) ينضبط بها المسلم فيه و (بختلافها الفرض اختلافها ظاهراً) وليس الاصل عدمها اذ لا يمنع
 عن الجاهل به الا بذلك بخلاف ما يتسارع بهما له كالشكل والسين وما الاصل عدمه ككثرة الثمن وزيادة
 قوله على الجهل واعتبره شارحاً في اشتراط ذكر البكارة أو التيمم به ان الفصل عدمه الثوب يرد قوله
 لما غلب وجودها مساواته في الاصل وجوده ويصح شرط كونها اسماً او سائراً مثلاً الا ان كونه متغيراً
 أو غيراً اذا اوتوا استلزاماً والفرق ان هذه مع شرطها انتم على طبعها بالاربع متعاقبة في غير وجودها
 مع الصفات المتعاقبة بخلاف الاول (وذكرها في العقد) ليعتبر المتعاقب عليه حينئذ فلا يكفي ذكرها
 بعده ولو في مجلسه (على وجه لا يؤدي الى عزة الوجود) أي قلته لان السلم غير فامتنع فيما لا يوافق
 بتسليمه و به يعلم ان هذا تصریح بما أفهمه شرط القدرة على تسليمه بمقتضى السابق (فلا يصح فيما
 لا ينضبط مقصوده كالخبط المقصود الاركان) الذي لا ينضبط (كهرينة) وكذا في الخيط
 فيه ماء كذا مثل به شارح وهو سبق فلم لان الماء فيه غير مقصود مع عدم منه معرفة المقصود وانما سبب
 عدم الصحة فيه ما ذكره من عدم انضباط حموضته وانما عيب فيه وفرقوا بينه وبين نخل غير التمر بأن
 ذلك لا غنى له عنه فان قوامه به بخلاف هذا اذ لا مصلحة له فيه ومثله المصل قيل يرد على المتن الذين المشوب
 بالماء فإنه لا يصح السلم فيه مع قصد بعض أركانه فقط ويرد بان الماء وان لم يقصد لكنه يمنع العلم بالمقصود
 كما يصرح به قولهم لا يصح بيده للجهل بالمقصود منه وهو اللين (ومعجون) مركب من جزأين أو أكثر
 (وغالبية) وهي مركبة من دهن معروف مع مسك وعنبر أو عود وكافور (وخف) ونخل مركبين من
 بطانة وظهارة وحشولان العبارة لا تنفي بذكر انعطافاتها وأقدارها ومن ثم صح كقوله السبكي ومن
 تبعه في خف أو نخل مفرد ان كان جديداً من غير جلد كتوب خيط جديد لا هلبوس (وترياق) بنوقية
 أودال أو طاءة مهملية ويجوز كسر أوله وضمه (مخلوط) بخلاف النبات أو الحجر (والاصح صحة
 في المخلوط) بالصنعة (المنضبط) عند أهل تلك الصنعة المقصود الاركان كما بأصله (كتنابي) من
 ظن وخير (وخز) من ابريسم و براوصوف بشرط علم العاقدين بوزن كل من أجزائه على المعتمد
 وعليه يظهر الاكتماء بالظن (و) في المخلوط خلقة أو غير مقصود لكنه من مصلحة من الثاني فهو
 (جبن واقط) وما فهم ما من الملح والانفة من مصالحهما لكن قيل يختلف الغرض بهما وكثرتهما
 وعليه محاب بأن هذا تفاوت سهل غير مطرد فلم ينظر وا البسه قيل لا بد من تقييد الجبن بالجديد لضعفه
 في القديم أو العتيق كما نص عليه في الأم وعلمه بأن أقل ما يقع عليه اسم العتيق أو القديم غير محدود وجرى
 عليه جميع المتقدم من انتهى وفيه نظر فسيأتي صحته في القرا العتيق ولا يجب بيان مدة عتيقه فكذلك هنا
 الا ان يفرق بأن من شأن العتيق هنا عدم الانضباط وسرعة التغير ثم رأيت من حمل النص على ما فيه من غير
 لانه معيب وفيه نظر وان جريت عليه في شرح الارشاد لان تعليل الام المذكور يرد هذا الحمل كما هو
 واضح (و) من الاول نحو (شهد) بفتح أوله وضمه وهو غسل النخل بشبهه مخلقة فهو شبهه بالتمر وفيه
 النوى (و) من الثاني أيضاً نحو (نخل تمر أو زبيب) ولا يضر الماء لانه من مصلحة فصل ان جبن
 وما بعده ليس عطفه على عتاق لفساد المعنى بل على المخلوط كما تقرر فان أريد بالمنضبط ما انضبط مقصوده
 المخلوط بمقصوداً ولا كان الشكل معطوفاً على عتاق (الاجبز) فلا يصح السلم فيه (في الاصح عند

يس من وجوه كثر وهو جدير (في التسمية) والاعتماد عليها (التنوع والاختلاف) وهو المستند
 أي أحد هذه ما لا بد من ظهوره في ذلك وكذا مستندان عرفوا كبروتوا أو قسما أمكن التمييز وتعلق به
 غرضي وكونه المستند بيا أو بجريا غرضا أو مطلقا (وفي اللحم) من غير صيد وطير ولو قد بدا على
 (طير بقر) عراب أو جواميس (أو ضأن أو معزذ كرخي رضيع) هزيل لا أتجف لأن التجفيف عيب
 (معافوف أو ضدها) أي المذكورات أي أنثى غل قطيع راع سمين والرضيع والنظيم في الصغير وأما الكبير
 فلهما بلع والتمني وغو هسا فيذكر أحد ذلك لاختلاف الغرض بذلك إذا لم الرعية أو لم يلب
 والمالوفة أو سم ولا يتغير من هاتين في أيهما انعم ان لم يتغير بها وضدها بل لم يجب ذكر أحدهما
 وحدهما في لحم الصيد بشرط فيه بيان عين ما سيأتي به (من تحسن) بالضم النال (أو كتف
 أو جنب) أو غيرها لاختلاف الغرض بها أيضا (وتقبل) وجوبا (عظمه على العادة) عند الإطلاق
 كدوى الفرو ويجوز شرط نزعها حينئذ لا يجب قبوله لا شرط نزع دوى الفرو على الوجه من وجهين
 فيه والفرق أن التمر يدخر غالبا ونزع نواه يعرضه للفساد بخلاف العظم ويجب قبول جلد يؤول كل عادة مع
 اللحم لأرأس ورجل من طير وذب أو رأس لا لحم عليه من سمك (وفي الثياب الجلس) كقطن أو كان
 والنوع وبلد نسجه ان اختلف به غرض وقد يغني ذكر النوع عن غيره (والطول والعرض والغاظ
 والدقة بالبال وهما صفتان للغزل (والصناعة) وهي انضمام بعض الخيوط الى بعض (والرقة) وهي
 ندها وهما يرجعان لصفة النسيج فإما أحسن مما في الروضة وأصلها من اسقاطها نعم قد يستعمل
 الدقيق موضع الرقيق وعكسه (والنعومة والخشونة) وكذا اللون في نحو حرير وبر وقطن
 وإطلاقهم يحمل على ما لا يختلف من كان أو قطن (وسطا) عن ذكر قصر وعدمه (يحمل على
 الختام) لأنه الأصل دون المقصور نعم يجب قبوله لكن ان لم يختلف الغرض (و يجوز) السلم
 (في المقصور) لانضباطه لا الملبوس وان لم يغسل لعدم انضباطه بخلاف جديد وان غسل ولو قيصا
 وسراويل ان أحاط بهما الوصف والأقلا وعليه يحمل تناقض الشيخين في ذلك (و يجوز السلم في السكاك
 لكن بعددقة لا قبله وفيه ما صيغ غزله قبل النسيج كالبرود) اذا بين الصبيغ ونوعه وزمته ولونه وبلده
 (والأقليس صحت في) الثوب (المصبوغ بعده) أي النسيج كالفزل المصبوغ (قلت الأصح منه وبه قطع
 الجمهور والله أعلم) لأن الصبيغ بعده يسد الفرق فلا يظهر فيه خصوصية أو رقة ويجوز في السبرة
 وعصب الين ان وصفه حتى يخطيطة نص عليه في الام وقول شارح الأعصاب الين غلط فيه والاول
 حمله على ما لا يضبطه الوصف (وفي التمر) والزبيب (لونه ونوعه) كعسل أو برني (وبلده وصغر الحبات
 أو كبرها وعنته وحدائثه) وكونه خفاف بأنة أو الأرض لا مدة خفافه إلا في بلد يختلف بها ولا يصح
 في التمر المسكنوز بالقواصر اعتدرا استيفاء صفاته المسترطه حينئذ وظاهر أنه لو لم يتعرض لسكنزها
 جاز قبول ما فيها ويذكر في الرطب والعنب غير الأخيرين (والخضطة وسائر الجبوب كالتمر) فيما
 ذكر فيه حتى مدة الخفاف بتفصيلها نعم لا يصح خلافا لما في فتاوى المصنف كالبحر في أرز في قشرته
 إذا لا يعرف حينئذ لونه وصغر حبه وكبرها لاختلاف قشره خفة وزانة وانما يصح بيعه فيه لأنه يستند
 المشاهدة والسلم بعدد الصفات ومن ثم صح بيع نحو المجونات دون السلم فيها وبحث صحتها في النجاسة
 والتين ومثله قشر البن فيذكر في كل ما يختلف به الغرض فيه (وفي العسل) وهو حيث أطلقه يسل
 النحل (جبل أو بلد) وناحيته وممره لتكيفية ممره من داء ككوز النمل ككة أو دواء
 كالكمون (صيني أو غربي) لأن الخمر يفي أجود (أبيض أو أصفر) قوي أو رقيق وقبل مرق
 لحر لا لخب (ولا يشترط) فيه (العتق والحدائث) أي ذكر أحدهما لأنه لا يتغير أبدا بل كل شيء

(قوله) من ثم ان التمر في النهاية
 (قوله) ويستند إلى ما في النجاسة
 فيكون أن يقول من حيث يملك
 وينبغي أن يلقى به عبارة عما يأتي
 (قوله) لم يجب ذكر أحدهما لأن كانت
 هذه عبارة فصحها التمسك على
 الملوقة وضدها وينبغي أن يكون
 مثلها بصفة الأوصاف ويتقبل أن
 عبارته أحدها ويكون مرجع
 التميز الأوصاف المذكورة في المتن
 وعليه فعبارة وافية لا تحتاج إلى
 استدلال ثم هذه المسئلة تجري فيما
 يعتبر في التميز والحبوب وغيرها
 إذا لم يختلف بلد أو لا فيحتاج إلى
 الفرق (قوله) يعرضه للفساد لعله
 بالنسبة لبعض الجهات والأقصد
 يقال عن بعضها أنه على العكس
 وإن التمر أصح من الإبقاء (قوله)
 ويجب قبول المتن في النهاية
 (قوله) كقطن إلى قول
 المصنف وفي التمر في النهاية
 وكونه خفافا إلى قوله وظاهر
 في النهاية (قوله) بما رجح من داء الخ
 ما رجح من داء الخ

لا خلاف ان حرجي بخلاف تأثير السريه ومن ثل ان نصبت برد وانطقت مع قبيل من اهل
 وفارق ارب صيفه وذلك كسكر ولا يدوقه خلافاً لغيره فيه لا عيب له مستوف ومردس مالم يحاط به
 ولياء ومما يوجب ان لا يضاد به موقد اجزائه مع انضباطها وجس وبيرة وبسيلة وزجاج وما ورد وحكم
 وآجر وأواني خرف انضبطت كما يعلم مما يأتي (ولا يضرب تأثير الشمس) أو النار في تغيير نحو عمل أو من
 لعدم الاختلاف (والا غير منه) أي السلم (في رؤس الحيوان) والا كرفع لا شتالها على أجناس
 مشحونة فلا تضبط ولان غالبها غير مقصود وهو العظيم (ولا يصح) السلم (في مختلف) أجزاءه (كبرمة)
 من نحو شجر (معولة) أي محفورة قبل الألف واحترز بها عن المصوبة في قالب وهذا قيد أيضاً فيما بعد ما عدا
 الجلد كما يأتي (وجلد) ورق (وكوز وطر) بفتح أوله وكسره ويقال فيه طبت
 (وقسم ومنازة) بفتح الميم من اننور وعن ثم كان الأشهر في جميعها مناورة لا منابر (وطنجير) بكسر
 أوله وفتحها خلافاً لمن جعل الفتح هنا وهو التست (ونحوها) كبريق وحب ونشاب لعدم انضباطها
 باختلاف أجزاءها ومن ثم صح في قطع أو قضاة جلد دبع واستوت جوانبه وزنا (ويصح في الاسطال
 المربعة) مثلاً والمدورة وان لم تصب في قالب لعدم اختلافها بخلاف الضيقة الرأس ومجمل ان اتحد
 معدنها لا ان خالطه غيره (وفيما صلب منها) أي المذكورات ما عدا الجلد أي من أصلها المذاب
 (في قالب) بفتح اللام اذ مكسورها البسر الاحمر وقيل يجوز هنا الكسر أيضاً وذلك لانضباطها بانضباط
 قوائمها وفي تقدم ان كان رأس المال غيره لا مثله ولا السلم حيث لم ينو يابه الا صرف لا حد التقدين
 في الآخر كطعموم في مثله ولو غير جنسه ولو حالاً لان وضع السلم على التأخير وفي دقيق ودهن وبقل وشعر
 وصوف وقطن وورق ومعدن وعطر وأدوية ونجار وسائر ما تضبط (ولا يشترط ذكر الجودة
 والرداءة) فيما سلم فيه (في الاصح ويحمل مطلقه) منها (على الجيد) للعرف ويصح شرط
 أحدهما الأردى العيب لعدم انضباطه ومن ثل أن سلم في معيب بعيب مضبوط صح ويظهر هنا وجوب
 قبول السلم مالم يمتنع فيه الغرض والاشترط الاجوديه لان انصافها غير معلوم ويقبل في الجودة أقل
 درجاتها وفي الرداءة قوله الأردية ما حضر لان طلب غيره عندنا واستشكل شارح هذا بعبارة سلم الاعلى قبل
 التميز أي لانه لا يعرف الاجود من غيره ويرد بأنه وان صح سلمه لا يصح قبضه بل يتعين تركه فيه نعم
 الاشكال وارد على اشتراطهم معرفة العاقد في الصفات فلو أورد عليه لا صاب ويحجب أن المراد
 بمعرفتها تصورهما ولو بوجه والاعلى المذكور يتصورها كذلك (وبشترط معرفة العاقد الصفات)
 المشترطة (وكذا غيرهما) أي عدلان آخران يشترط معرفتهما لهما (في الاصح) يرجع اليهما
 عند التنازع والمراد ان يوجد غالباً يجعل التسليم من يعرفها عدلان أو أكثر ومن لازم معرفتهما ذكرهما
 ذكرهما في العقد بلغة يعرفها العاقدان وعدلان قبل ولا تسكرار هنا مع مقدمه من اشتراط معرفتهما لان
 المراد ثم ان تعرف في نفسها انضبط بها انتهى وفيه ما فيه والاولى ان هذا تفصيل لبيان ذلك الاجمال
 وأخره ليقع الختم به بعد الكل لانه المرجع عند وقوع التنازع في شيء من ذلك * (فصل) * في بيان
 أخذ غير السلم فيه عنه ووقت أدائه ودفعه (لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه) ومثله البيع
 في الذمة (غير) بالرفع (جنسه) كبر عن شعير (ونوعه) كبرني عن معقلى وركى عن هندی وقر
 عن رطب وسقي بطر عن سقي بعين ومثلي بماء السماء عن مثلي بماء الوادي على ما نقله الرعي
 واعتمد هو وغيره وفيه نظر لان ماء الوادي ان كان من عين فقد مر أو من مطر فهو ماء السماء أيضاً
 اللهم الا أن يعلم الاختلاف ما بينت منه اختلاف ظاهر أو كذا فيمن ازعم بعضهم ان اختلاف المكانين

(قوله) ورق الى قوله وفي ثقتك
في النهاية (قوله) واستشكل شارح
الى الفصل في النهاية الا قوله قيل الى
قوله وهذا تفصيل (قوله) تفصيل
بيان ذلك اود كرطوبة لقوله وكذلك
غيرها الخ فان السادر من المعرفة
السابقة معرفة العاقلين * (فصل
لا يصح أن يستبدل) * (قوله) في
ان أخذ الى التفسير في النهاية (قوله)
بان مقتضى بطر الخ وجعلهم اختلاف
ومقتضى المساقى به من اختلاف النوع
الماء المتقى به من الصفة لا يخلو عن
لا من اختلاف الصفة لا يخلو عن
غرابة فلو استثنى من اختلاف
الصفة كان اقرب

في استلزامه موافقة ما لا يوجب تسليمه في غير ما لا يوجب تسليمه ان يتسليم بالانسان
 يقتضي من رأس المال ومن ذلك ما لا يوجب تسليمه في غير ما لا يوجب تسليمه واستلزامه
 صفة وحلوله فلا يقع تقاضيه على المنقول المقتضى كالاقتضاء من المسلم فيه وهو متع
 اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الزمان كاختلاف الزمان فيسما بالاشتمال والواقع
 فلان فيه غير رار وهو يكثر مع اختلاف النوع دون الصفة (وقيل يجوز في نوعه) يستلزم والاتحاد
 النوع واختلاف الصفة يستلزم الاتحاد هنا ولو اعتبرنا جميع الجنس لا اعتبرنا جميع الجنس آخر فوفقه
 كالحل ولم يقع في شيء فانه في حاله لا يجمع لرجوعه (و) على الجواز (الان يجب) القبول لا اختلاف
 الغرض (ويجوز ايراد من المشروط) أي دفعه بتراسمها لان فيه مسامحة بصفة (ولا يجب) قبوله
 وان كان أجود من وجه لا بد من حقه (ويجوز أجود) منه من كل وجه لعدم خبر خياركم أحسنكم
 قضاء (ويجب قبوله في الاصح) لان زيادة غير متغيرة والظاهر أنه لم يحدد غير منقصة أمر المنفعة فيه وأجبر
 على قبوله نعم ان آخره قبوله ككونه زوجه أو بعضه لم يلزمه كالتعريف الزيادة كأحد عشر عن عشرة
 وفي نحو عمة كأخيه وجهان لان من الحكم من يعتقه عليه والذي يتجه أنه ان كان هذا الحاكم يرى عمة
 عليه عجز دخوله في ملكه لم يلزمه قبوله وانه لا يلزمه قبول من شهد أو أقرب بحر يسهو ولو قبض بعضه بجاهلا
 فهل يفسد قبضه أو يصح ويعتق عليه وجهان والذي يتجه الأول لان كونه بعضه بمنزلة العيب فيه وقبض
 المعيب عملي في الذمة لا يصح الا ان رضى القاض به ويجب تسليمه نحو البرقة من تين وزوان فان كان
 فيه قليل من ذلك وقد أسلم كمالا جاز أو وزنا فلا وما أسلم فيه كمالا لا يجوز قبضه وزنا وعكسه لا يشبه
 الاستبدال المذموم ويجب تسليم التمر جافا لم يتناه جفا فله لان ذلك عيب فيسما بالاشتمال والواقع
 ويقبل قول المسلم في الحظ هو مئة كما قاله جميع المتقدمون استلزاما لا حصل الحرمة في الحياة حتى
 يتيقن الحل بالذكاة الشرعية (ولو أحضره) أي المسلم اليه أو وارثه أو أجنبي عن ميت أخذ ما يأتى
 ثم رأيت الزكشي صرح بذلك المسلم فيه ومثله فيما يأتى جميعه كل دين مؤجل (قبل محله) بكسر الحاء
 أي وقت حلوله (فامتنع المسلم من قبوله لغرض صحيح بأن) بمعنى كان (كان حيوانا) يحتاج لمؤنه قبل
 المحل لها وقع أي عرفا أو غيره واحتجاج لها في كراء محله أو حفظه أو كان يترقب زيادة سعره عند المحل
 على الأوجه (أو وقت غارة) الأصح غارة وان وقع العقد وقتها على الأوجه أو يريد أكله عند محله
 طريا (لم يجبر) على قبوله وان كان للمؤدى غرض الضرر (والا) يكن له غرض صحيح في الامتناع
 (فان كان للمؤدى غرض صحيح كفساد رهن) أو براءة ضامن أو خوف انقطاع الجنس عند الحلول (أجبر)
 لان امتناعه حينئذ تعنت (وكذا) يجبر ان أتى اليه به (لمجرد غرض البراءة في الاظهر) أولا لغرض
 أصلا على الأوجه لاعتقدهم وأفهم اعتباره لغرض المؤدى عند عدم غرض المؤدى اليه أنه لو تعارض
 غرضاهما قدم الثاني ولو أصر على الامتناع بعد الاجبار أخذها الحياكم أمانته عنده له ويرى المدين
 ولو أحضر المسلم فيه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرضها أجبر
 عليه أو على البراءة لان امتناعه وقد وجد من التسليم ومكانه شخص عند فضيق عليه بالاجبار على
 ما ذكر بخلاف المؤجل والحال المحض في غير محصل التسليم وقضية الخلاف هنا انه لا فرق بين زمن
 الخوف وغيره ويخالفه اعتماد جميع متأخرين أنه لا يلزمه القبول في الغرض الا حيث لا خوف أي وان
 كان العقد فيه على الأوجه بخلافه لا لا ذرعى و يفرق بأن الغرض مجرد معروف واحسان وهو يقتضى
 عدم اضرار الغرض بوجه فلم يلزمه القبول ولو في محل الغرض الا حيث لا ضرر عليه فيه وما هنا شخص
 معارضة وقضية الزمان قبضها المستحق في محل تسليمها من غير نظر لاضرار المسلم أولا وانما روي غرضه

(قوله) كالأصل إلى قوله كالأصل
 في النهاية (قوله) ويجب تسليمه إلى
 التز في النهاية (قوله) المسلم فيه إلى
 قوله وقضية الحلا فيهم في النهاية
 الا قوله أو يريد أكله عند محله طريا
 (قوله) أولا لغرض ينبغي أن يجبر
 صورة التعذر من قضاء البراءة لا سيما
 ان قلنا ان أداء الدين يتوقف على بقاء
 (قوله) ولو أحضر المسلم فيه الحال
 ينبغي قبوله للمؤجل بعد حلوله ابن
 قاسم هو كذلك بلا شك

والفصل في القرض وهو عقد يبيع فيه شخص مالا لغيره بشرط ان يرد له ما يقابل له من ثمنه
الذي يرد له في وقت محدد او غير محدد بشرط ان لا يرد له الا ما يقابل له من ثمنه
المعطى له في وقت محدد او غير محدد بشرط ان لا يرد له الا ما يقابل له من ثمنه
وغيره مما ليس فيه ذلك فانه كونه مالا في البيع دون غيره اما القرض المحكي فلا يشترط فيه
صيغة كاطعام جائع وكسوة عار وانفاق على القبط ومنه امر غيره باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر
او ظالم او اطماع فقير او فداء اسير وغيره من شرط الرجوع بخلاف ما لم يرد له كقول الاسير لغيره
فادنى ومن الاول ان ادعى على ما ادعى به أي قبل بكونه وان كان في أي قبل تعليقها بالذمة والافقي
من جملة الدون كاعطاء شاعر وادرجع كان في المقدر والمعين بمثله صورة كالتقاضي ولو قال اقبض ديني
وهو لك قرضا او مبيعا صح قبضه لا قوله وهو الى آخره نعم له اجرة مثل تقاضيه او اقبض وديعتي مثلا
وتكون لك قرضا صح وكانت قرضا وحصل لي ألفا قرضا لك عشرة جملة فيستحق الجعل ان اقترضه له
لان اقترضه وقرض الا على واقترضه كبيع (و) يشترط في القرض (أهلية التبرع) المطلق لانه
المراد حيث أطلق وهي تستلزم رشده واختاره فيما يقرضه فلا يرد عليه خلافا لمن زعم صحة وصية السفينة
وتدبيره وتبرعه بشفعة بدنه الخفية وذلك لان فيه شأنا تبرع ومن ثم امتنع تأجيله اذا تبرع يقتضي تجزئه
ولم يجب التفاضل فيه وان كان ربو يافلا يصح من محجور عليه وكذا اولى الا لضرورة بالنسبة لغير
القاضي اذله ذلك مطلقا لكثرة اشغاله وان نازع فيه السبكي نعم لا بد من يسار المقرض منه وامانته
وعدم الشبهة في ماله ان سلم منها مال المولى والاشهاد عليه وكذا اخذ من رآى القاضى اخذ
وله أيضا اقراض مال المفلس بتلك الشروط اذ ارضى الغرماء بتأخير القيمة اما المستقرض فشرطه
الرشد والاختيار وسيعلم مما يأتي صحة تصرف السفينة الموهل قرضا وغيره وكذا السكران (ومحجور
اقراض) كل (ما يسلم فيه) أي في نوعه فلا يرد امتناع السلم في المعين وجواز قرضه كالذي في الذمة
فلو قال اقترضت ألفا وقبل وتفرقا ثم اعطاه ألفا جاز ان قرب الفصل عرفا ولا فلا وانزع فيه السبكي
ويجوز قرض كفا من نحو دراهم ليتبين قدرها بعد ويرد مثلها ولا أثر للجعل بها حال العقد وقضية
الضابط حل اقراض النقد المغشوش وهو ما اعتمد جميع متأخرون خلافا للروايات لانه مثلي تجوز
المعاملة به في الذمة وان جهل قدر غشه لم يكن في غير الر بالضيقة كما مر بسطه في البيع فتقيد السبكي
وغيره ما هنا بما عرف قدر غشه مردود ولورد من نوعه أحسن أو أزيد وجب قبوله والاجاز ولا نظر
لما أتت السابقة في الر بالضيقة والمسامحة في القرض لانه ارفاق ومزيد احسان فان اختلف النوع كان
استبدال الا فتجب المماثلة والقبض كما مر في الاستبدال وفي الروضة هذا عن القاضى منع قرض المنفعة
لا امتناع السلم فيها وفيها ككاملها في الاجارة جوازهما وجميع الاسنوى وغيره أخذ من كلامهما
بحكم المنع على منفعة محل معين والخل على منفعة في الذمة وهي منفعة غير العقار كما مر أو اثر السلم
(الا الجارية التي تحل للمقرض في الاطعام) ولو غير مشتملة فلا يجوز قرضها له وان جاز السلم فيها لانه
قد يطرأ ويرد بها فتصير في معنى اعادة الجوارى للوطء وهو متنع كما نقله مالك عن اجماع أهل المدينة
وما نقل عن عطاء من جواز مردائه مكنوب عليه وليس في محله فقد نقله عنه أئمة أجماعا فلو وجه الجواب
بأنه شاذ بل كذا أن يخبر في به الاجماع ولا ينافيه جوارى هبتها لولم يرد مع جواز الرجوع فيها لجواز القرض
من الجانبين ولان موضوع الرجوع ولو في البذل فأنسب الاعارة بخلاف الهبة فهما وخرج

والفصل في القرض وهو عقد يبيع فيه شخص مالا لغيره بشرط ان يرد له ما يقابل له من ثمنه
الذي يرد له في وقت محدد او غير محدد بشرط ان لا يرد له الا ما يقابل له من ثمنه
المعطى له في وقت محدد او غير محدد بشرط ان لا يرد له الا ما يقابل له من ثمنه
وغيره مما ليس فيه ذلك فانه كونه مالا في البيع دون غيره اما القرض المحكي فلا يشترط فيه
صيغة كاطعام جائع وكسوة عار وانفاق على القبط ومنه امر غيره باعطاء ماله غرض فيه كاعطاء شاعر
او ظالم او اطماع فقير او فداء اسير وغيره من شرط الرجوع بخلاف ما لم يرد له كقول الاسير لغيره
فادنى ومن الاول ان ادعى على ما ادعى به أي قبل بكونه وان كان في أي قبل تعليقها بالذمة والافقي
من جملة الدون كاعطاء شاعر وادرجع كان في المقدر والمعين بمثله صورة كالتقاضي ولو قال اقبض ديني
وهو لك قرضا او مبيعا صح قبضه لا قوله وهو الى آخره نعم له اجرة مثل تقاضيه او اقبض وديعتي مثلا
وتكون لك قرضا صح وكانت قرضا وحصل لي ألفا قرضا لك عشرة جملة فيستحق الجعل ان اقترضه له
لان اقترضه وقرض الا على واقترضه كبيع (و) يشترط في القرض (أهلية التبرع) المطلق لانه
المراد حيث أطلق وهي تستلزم رشده واختاره فيما يقرضه فلا يرد عليه خلافا لمن زعم صحة وصية السفينة
وتدبيره وتبرعه بشفعة بدنه الخفية وذلك لان فيه شأنا تبرع ومن ثم امتنع تأجيله اذا تبرع يقتضي تجزئه
ولم يجب التفاضل فيه وان كان ربو يافلا يصح من محجور عليه وكذا اولى الا لضرورة بالنسبة لغير
القاضي اذله ذلك مطلقا لكثرة اشغاله وان نازع فيه السبكي نعم لا بد من يسار المقرض منه وامانته
وعدم الشبهة في ماله ان سلم منها مال المولى والاشهاد عليه وكذا اخذ من رآى القاضى اخذ
وله أيضا اقراض مال المفلس بتلك الشروط اذ ارضى الغرماء بتأخير القيمة اما المستقرض فشرطه
الرشد والاختيار وسيعلم مما يأتي صحة تصرف السفينة الموهل قرضا وغيره وكذا السكران (ومحجور
اقراض) كل (ما يسلم فيه) أي في نوعه فلا يرد امتناع السلم في المعين وجواز قرضه كالذي في الذمة
فلو قال اقترضت ألفا وقبل وتفرقا ثم اعطاه ألفا جاز ان قرب الفصل عرفا ولا فلا وانزع فيه السبكي
ويجوز قرض كفا من نحو دراهم ليتبين قدرها بعد ويرد مثلها ولا أثر للجعل بها حال العقد وقضية
الضابط حل اقراض النقد المغشوش وهو ما اعتمد جميع متأخرون خلافا للروايات لانه مثلي تجوز
المعاملة به في الذمة وان جهل قدر غشه لم يكن في غير الر بالضيقة كما مر بسطه في البيع فتقيد السبكي
وغيره ما هنا بما عرف قدر غشه مردود ولورد من نوعه أحسن أو أزيد وجب قبوله والاجاز ولا نظر
لما أتت السابقة في الر بالضيقة والمسامحة في القرض لانه ارفاق ومزيد احسان فان اختلف النوع كان
استبدال الا فتجب المماثلة والقبض كما مر في الاستبدال وفي الروضة هذا عن القاضى منع قرض المنفعة
لا امتناع السلم فيها وفيها ككاملها في الاجارة جوازهما وجميع الاسنوى وغيره أخذ من كلامهما
بحكم المنع على منفعة محل معين والخل على منفعة في الذمة وهي منفعة غير العقار كما مر أو اثر السلم
(الا الجارية التي تحل للمقرض في الاطعام) ولو غير مشتملة فلا يجوز قرضها له وان جاز السلم فيها لانه
قد يطرأ ويرد بها فتصير في معنى اعادة الجوارى للوطء وهو متنع كما نقله مالك عن اجماع أهل المدينة
وما نقل عن عطاء من جواز مردائه مكنوب عليه وليس في محله فقد نقله عنه أئمة أجماعا فلو وجه الجواب
بأنه شاذ بل كذا أن يخبر في به الاجماع ولا ينافيه جوارى هبتها لولم يرد مع جواز الرجوع فيها لجواز القرض
من الجانبين ولان موضوع الرجوع ولو في البذل فأنسب الاعارة بخلاف الهبة فهما وخرج

انظر في هذا المسألة...
أو في نسخة أخرى...
على القول...
كلامهم...
وعليه...
في النوام...
ولانه اذا لم...
اتت الشبهة...
للوطء...
للابطال...
كيف يكون...
منوط به...
الطرفين...
لانه ان...
بين بطلان...
السلم فيه...
لان مالا...
في النهاية...
أو عدد...
والواجب...
(قوله) لم...
الظفر...
أو في الزائد...
يحل تأمل...
يؤخذ منه...
الرجوع...
قوله...
وحيث علم...
ليكن...
في الجارة...
حيث...
ولو كان...
فهم...
في المقام...

منه...
وجه...
الذي...
لان...
حل...
وطء...
انما...
المنقول...
في...
سهول...
أو...
والجحين...
بعيد...
ناتج...
القدر...
موزون...
وكيل...
ولو...
صورة...
مادخل...
المعاني...
يتجه...
ويصدق...
نقل قول...
قال...
هذا...
ساكت...
أما...
وأما...
بلا...
وبهذا...
واجبة...
بالرجوع...
وأما...
استطاعة...

(قوله) وأداء المترض في الزيادة
استوفيت في النهاية (قوله انتهى) وانتهى
يريد التخييل في تخيول الرجوع حيث تعذر
المثل كذا أقرض نفسه ثم وقف
جميعها فتم عمل (قوله) وهي
لأنه مملوكة إلى قوله وقوله في النهاية
(قوله) أقرض نفسه إلى قول المصنف
ولو شرط أجل في النهاية لأقوله
وكذا كل عدل (قوله) وقد أقرض
لنفسه من ماله الأولي أو الثاني من
ماله ليشمل ما لو أقرض لمولاه وأدى
من ماله (قوله) ولو عرف المستقرض
إلى قوله وظاهر كلامهم ملك الزائد
تعاقد يقال محل ذلك أن دفع الزيادة
عالمها ولم يكن له عذراً ما لو دفعها
بظن عدم الزيادة فبانت الزيادة
فيلبى أن لا يملك الزائد كالأقول
المقرض ظننت أن حقل كذا
فبان أنه دونه أو دفعه بغير علمه
وقال ظننت أنه بمقدار حقل وأعليه
فلو تنازعنا لصدق القابض فيما
يظهر وكتب قدس سره قلت قال
في التمهة لو قصد أقرض المشهور
بالزيادة للزيادة ففي كراهته
وجهان والله أعلم كذا في الزونة
وفي الروض نحوه وبه يعلم
ما في صنيع السارح حيث اقتضى
أن الوجهين مطلقان وإن الرجوع
عند التصديق بغير علمه على
(قوله) وبين الوفاء إلى قوله وكذا
في الإبراء في النهاية

في الامراء في النهاية

قوله) وبذلك قال الله
 في النهاية * (كتاب الرضخ)
 قوله) وهو لغة الى قوله قولان
 في النهاية (قوله) وآثره ليس من نوع
 منسبة التوجيه بالنسبة لا يجوز من تعسف
 آفة والتسكاف لا يتكلمون تعسف
 لان القطوع به بالنسبة المهم رضى
 الله عنهم أنهم يرون النسبة صلى الله
 عليه وسلم في أهلهم لذلك وانهم
 يرون من التسكاف بالنسبة
 لما يجوز من أعمال البر مطلقا
 سيما بالنسبة الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فالاول ما أشار اليه بعض
 المعارف من اثاره لما فيه من مزيد
 التواضع (قوله) من غير تقييد الى
 منه في النهاية

مسودة في النهاية

هو ائمة الثبوت ومنه الحاق الراشدة أو الجليس ومنه الخبر الصحيح نفس المؤمن من شوقه بدينه حتى يقضي عنه دينه أي محبوبته عن مقامها السكريم ولو في البرزخ ان عصي بالدين أو ما لم يخلف وفاء قوله لان لا يمكن المنقول عن جمهور أصحابنا أنه لا فرق بين أن يخلف وفاء أو أن لا قبيل والتفصيل انما هو رأى تفرعية المأوردي والكلام في غير الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين وشرعا جعل عين مال وثيقة بدين يستوفي منها عقد تدين وفائه وأصله قبل الاجتماع أي تفرعن مقبوضة أي فارقوها واقبضوا ورهنه صلى الله عليه وسلم درعه عند أبي الشحيم اليهودي وآثره ليسلم من نوع منه أو تكاف ميا سيرا أصحابه بآثره أو عدم أخذ الرهن منه على ثلاثين صاعا من شعير لا شاة متفق عليه والصحيح أنه مات ولم يفسكه وأركانه عاقد ومهرهون ومهرهون به وصيغة وبداها بالاهمية فقال (لا يصح) الرهن (الا بايجاب وقبول) أو استحباب وإيجاب بشرطيهما السابقة في البيع لانه عقد مالي مثله ومن ثم جرى هنا خلاف المعاطاة ويؤخذ من هذا أنه لا بد من خطاب الوكيل هنا نظير ما مر في البيع وبجث حثرت موت كالمث والفرق بأن أحكام البيع تتعلق بالوكيل دون أحكام الرهن فيه نظير بل يحكم ولو قال دفعت اليك هذا وثيقة بحقت علي فقال قبلت أو قبضت هذا كذا على أن ترهنني دارك به فقال اشتريت وترهنت كان رهنا (فان شرط فيه مقتضاه مكتد المرتحن به) أي المرهون عند تراحم الغرماء (أو) شرط فيه (مصلحة لا فائدة مكتد الاشهاد) بالمرهون به وحده نظير ما مر آنفا (أو) شرط فيه (ملا غرض فيه) كان لا يأكل المرهون الا كذا (صح العقد) كالبيع ولغا الشرط الاخير (وان شرط ما يضر المرتحن) وينفع الراهن كان لا يباع عند الحل أو الا بأكثر من ثمن المثل (بطل) الشرط (الرهن) لما فاته مقصوده (وان نفع) الشرط (المرتحن وضر الراهن) كشرط غنقه من غير قيد (للمرتحن بطل الشرط وكذا الرهن) يبطل (في الاظهر) لما فيه من تغيير في حقيقة العقد وكونه تبرعا فهو نظير ما مر آخر القرض لا نظر اليه لما مر آنفا من الفرق بينهما أما لو قيدها بسنة مثلا وكان الرهن مشروطا في بيع فهو ربيع بين بيع واجارة يحسمان (ولو شرط أن) ما يحدث (من زوائده) كشرط تاج (مهرهون لا يظهر فساد الشرط) لعده ما يعالجها (في الاظهر) (أصله) (فقد) الشرط (فقد العقد) أي عند الرهن فساد ما مر به فبقا لا حاجة لهذا التعليق التقرية

(قوله) فساد العتد فساد الشرط
الخ المحلل فساد الشرط فساد الشرط
الخ المحلل فساد الشرط فساد الشرط
على الشرط فساد الشرط فساد الشرط
في مسعة الزمان فساد الشرط فساد الشرط
بلازم فساد العتد فساد الشرط
ولذا قال السارح المحقق المحلى في
فساد الشرط المذكور ليس من أن
السلام ليس في مطلق الشرط حتى
يرد عليه أن الملازمة غير صحيحة
ولو قال فلا يلزم فساد الشرط والعتد
لا يقتضى أن القول بفساد العتد
على القول بفساد الشرط وان
القول بصحة على القول بصحة الشرط
مع أن المقرران فيها علمية قولين
وبالحيلة فمراجعة أصل الرخصة مع
التأمل الصادق والتأمل بحال
الانصاف يعلم ما في التبعة فساد
أن كنت من أهله (قوله) بسائر
أقسامه إلى قول المصنف وشرط
الرهن في النهاية لا قوله خلافا لجمع
وقوله والمرهون عنده إلى المتن (قوله)
يصح بيعها إلى قوله ويصح في النهاية
(قوله) من الشريك إلى قوله أى
من في النهاية إلا بقوله قسمه إلى قوله
تخرج (قوله) اثنان ولو غفيرا
إلى قول المصنف ورهن الجاني
في النهاية

(قوله) فساد العتد فساد الشرط
الخ المحلل فساد الشرط فساد الشرط
الخ المحلل فساد الشرط فساد الشرط
على الشرط فساد الشرط فساد الشرط
في مسعة الزمان فساد الشرط فساد الشرط
بلازم فساد العتد فساد الشرط
ولذا قال السارح المحقق المحلى في
فساد الشرط المذكور ليس من أن
السلام ليس في مطلق الشرط حتى
يرد عليه أن الملازمة غير صحيحة
ولو قال فلا يلزم فساد الشرط والعتد
لا يقتضى أن القول بفساد العتد
على القول بفساد الشرط وان
القول بصحة على القول بصحة الشرط
مع أن المقرران فيها علمية قولين
وبالحيلة فمراجعة أصل الرخصة مع
التأمل الصادق والتأمل بحال
الانصاف يعلم ما في التبعة فساد
أن كنت من أهله (قوله) بسائر
أقسامه إلى قول المصنف وشرط
الرهن في النهاية لا قوله خلافا لجمع
وقوله والمرهون عنده إلى المتن (قوله)
يصح بيعها إلى قوله ويصح في النهاية
(قوله) من الشريك إلى قوله أى
من في النهاية إلا بقوله قسمه إلى قوله
تخرج (قوله) اثنان ولو غفيرا
إلى قول المصنف ورهن الجاني
في النهاية

السابق في البيع سر يمانى انه قد وثق في الشبان فسد في الثاني فيصح رهن من يمانى في البيع سر
 مطلقا كذا طبع طريق وان تقرر فسد وانما يمانى رهن يمانى في البيع سر يمانى في البيع سر
 الخساسة ويصرف بين هذين ومصرع الفساد الذي لا يمكن تخفيفه حيث فارقوا بين البيع سر والفساد
 لانها بان المانع ثم الذي هو الامراع الى الفساد موجود حال العقد ولا يمانى في البيع سر
 احتمال وجوده وبالمز من تأثيره عناية الخول والاحل على ما أتى وأما المانع منها وهو التمسك
 ويمكن بل يسهل تدارك الفساد لأم أو العقد فلا يمانى في البيع سر وجوده ولا يمانى في البيع سر
 وموافق مع مقتضى مقتضى نظرنا الى أن المانع من عقد البيع سر التمسك وقد لا يوجد بطلان في مصرع الفساد
 المذكور (و رهن المبيع) باطل وان كان الدين حالاً لا احتمال عقده كل منعه بموت المبيع سر
 (و رهن) المعلق عقده بموت ماله سببه الحول الدين) يعني لم يمانى في البيع سر بطلان في البيع سر
 أو ماله أو احتمال انقطاع أو احتمال بطلان في البيع سر بطلان في البيع سر (باطل عن التمسك) فوات
 غرض الرهن بعقده المحتمل قبل الحول ولو تيقن وجودها قبل الحول بطلان في البيع سر بطلان في البيع سر
 قبلها في جميع الصور لزوال الضرر وأفهم المانع محقق رهن الثاني اذا علم الحول قبلها وكذا اذا كان الدين
 حالاً وفارق المبيع بأن المعلق فيه آكد منه في الثاني وان كان التدبير تعليق عتق بصفة بدليل اختلافهم
 في جواز بيع المبيع دون المعلق عتقه بصفة (ولو رهن ما يصرع فساد فان أمكن تخفيفه كطلب)
 وعقب يبيح من ماله رز بيب ولو على أمهما ولو قبل بدو الصلاح وان لم يشرط القطع على تفصيل في ذلك
 في الروضة وغيره وفارق هذا بيعه بأن تقدير الحاجة الغالب وتوقعها حينئذ يطل بسبب البيع وهو
 المالية دون سبب الرهن وهو الدين وكلهم صح الرهن مطلقاً وان لم يشرط التخفيف اذا لم يحدو رهن
 رهن بموكل لا يعل قبل فساد بان كان يحل بعده أو قبله برهن لا يبيع البيع (فعل) ذلك التخفيف
 عند خوف فساد أى فعله المالك وموته عليه حفظ الرهن فان امتنع أجبر عليه فان تعذر أخذ شيء منه
 باع الحاكم جزأ منه وجفف بثمنه ولا يتولا المهر من الا باذن الراهن ان أمكن والا راجع الحاكم
 أما اذا كان يحل قبل فساد برهن يبيع البيع فانه يباع (والا) يمكن تخفيفه (فان رهنه بد من حال
 أو موكل يحل قبل فساد) برهن يبيع بيعه على العادة (أو) يحل بعده فساد أو ماله (شرط)
 في هذه الصورة (بيعه) أى عند اشرافه على الفساد لا الآن ولا بطل قاله الاذرى كالسبكي
 واعتراضه بأنه مبيع قطعاً وبيعه الآن أحظ لقلة ثمنه عند اشرافه وقد يجاب بأن الأصل في بيع المرهون
 قبل الحل المنع الا لضرورة وهي لا تتحقق الا عند الاشراف (وجعل الثمن رهناً) مكانه قال الاستوى
 قضية هذا أنه لا بد من اشتراط هذا الجعل وفيه نظر انتهى ويرد بأنه من مصالح المرهون لئلا يترحم من
 شرط بيعه انفسه كذا رهنه فوجب رد هذا التوهم (صح) الرهن في الصور الثلاث لا تنافي بينها وبين
 شدة الحاجة للشرط في الأخيرة وبه فارق ما أتى أن الاذن في بيع المرهون بشرط جعل ثمنه رهناً لا يصح
 (وباع) المرهون في تلك الثلاث ويجوز أى يرفع المرهون للعاصم عند شؤامتناع الراهن لبيعه
 (عند خوف فساد) حفظاً للوثيقة فان أخره حتى فسد ثمنه (ويكون ثمنه) في الأخيرة (رهناً) من
 غير انشاء عقد عملاً بالشرط ويجعل ثمنه رهناً في الاولين بانشاء العقد (فان شرط منع بيعه) قبل الفساد
 (لم يصح) الرهن لمنافاة الشرط المقصود التوثيق (وان أطلق) فلم يشرط بيعه ولا عدمه (فسد) الرهن
 (في الاظهر) لتعذر استيفاء الحق من المرهون عند الحل لفساده قبله ليس من مقتضيات
 الرهن والثاني يصح ويأع عند الاشراف على الفساد لان الظاهر ان المالية لا يفسد اطلاقاً ماله وتعلقه
 في الشرح الصريح عن الأكثرين ومن ثم اعتمد الاستوى وغيره (وان لم يعلم) بطل بفساد المرهون

(قوله) ثم ان يمانى الى قول المصنف
 وان شرط منع في النهاية (قوله) بيعه
 على العادة ولا بد من هذا التمسك في
 الحال أيضاً كما هو واضح ويصح
 به في المفسر في معلق العتق بصفة
 (قوله) قبل الفساد الى قول
 المصنف ويجوز في النهاية

(قوله) فيباع فمما كان له
الثقة على المستدين الأولى
قوله وأن لم يعلم الخ والثانية قوله
وان رهن الخ (قوله) وقص
المرحون أما إذا لم يقض فلا اجبار
إذا لم يلزم الرهن إلا بالتقصص فلا
وجبه لا اجبار (قوله) ويجعل ثمنه
ظاهراً أنه يحتاج إلى إنشاء عقد
وهو قياس ما سبق له أن انفاً وقياس
كلام المنعني السابق أنه لا يحتاج
هذا إلى إنشاء عقد (قوله) وان
أبيع كذا في المبيع حتى نعتقه
الشراح والظاهر بيع (قوله)
ويعني له ولي محجور قبل يقال
وعكسه كذلك نظير مسألة الوكيل
ويعتبر بمن يجهلون منقطع أقيم
عليه ولي يتصرف عنه في أوقاف
أفاقته (قوله) والله أعلم إلى الفصل
في النهاية (قوله) ألف الغر شراح
عمارتها العلامة الدميري

(قوله) فباع فمعا ~~سكان~~ ^{نادر}
الثقة على على المستثنى الاول
قوله وان لم يعلم الخ والثانية قوله
وان رهن الخ (قوله) وقص
المرحون أما إذا لم يقض فلا اجبار
اذ لا يلزم الرهن الا بالتقص فلا
وجبه لا اجبار (قوله) ويجعل ثمنه
ظاهره أنه يحتاج الى انشاء عقد
وهو قياس ما سبق له انشاء قياس
كلام المنعنى السابق أنه لا يحتاج
هذا الى انشاء عقد (قوله) وان
أبيع كذا في المبيع حتى نعتقه
الشراح والظاهر بيع (قوله)
ويعني له ولي محجور قبل يقال
وعكسه كذلك نظير مسألة الوكيل
ويعتبر بمن يجهون منقطع أقيم
عليه ولي يتصرف عنه في أوقاف
اذا فقهه (قوله) والله اعلم الى الفصل
في النهاية (قوله) الغرض شرح
عمارتها العلامة الدميري

(قوله) واما قوله في قوله تعالى
 تعالى قل لعلهم يرجعون
 اما اسم الضاعف واما الحذف واما
 في حال التلبس واما الحذف واما
 في قوله (قوله) في قوله
 قوله وذلك في النهاية (قوله) اما
 الامالة الى قول المصنف ولا يصح
 في النهاية (قوله) او يستخرج
 الظاهر منه تركي به فاعله على تقدير
 مضى او من باب الحذف واما يقال
 مضى الى قول المصنف
 (قوله) الرهن الى قول المصنف
 ولا يلزم في النهاية (قوله) الرهن من
 قوله في قوله تعالى
 جبهة الراهن ان قوله (قوله) ان
 في النهاية اما ما سألته عليه (قوله) ان
 كان القبض غير قد يقضى اما لا
 من قبض مع ان الراهن للرهن
 في القبض مع ان سألته في النهاية
 والمحقق ما يشعر بأنه عند ان
 الراهن للرهن ولا يمتح الى القبض
 قبض للرهن ولا يمتح الى القبض
 فلا تأمل

(قوله) واما قوله في قوله تعالى
 تعالى قل لعلهم يرجعون
 اما اسم الضاعف واما الحذف واما
 في حال التلبس واما الحذف واما
 في قوله (قوله) في قوله
 قوله وذلك في النهاية (قوله) اما
 الامالة الى قول المصنف ولا يصح
 في النهاية (قوله) او يستخرج
 الظاهر منه تركي به فاعله على تقدير
 مضى او من باب الحذف واما يقال
 مضى الى قول المصنف
 (قوله) الرهن الى قول المصنف
 ولا يلزم في النهاية (قوله) الرهن من
 قوله في قوله تعالى
 جبهة الراهن ان قوله (قوله) ان
 في النهاية اما ما سألته عليه (قوله) ان
 كان القبض غير قد يقضى اما لا
 من قبض مع ان الراهن للرهن
 في القبض مع ان سألته في النهاية
 والمحقق ما يشعر بأنه عند ان
 الراهن للرهن ولا يمتح الى القبض
 قبض للرهن ولا يمتح الى القبض
 فلا تأمل

وان قيل (لم يأت) هذا لانه (من ان كان قبضه) من يملك المثل مع الاستلزام او ان قيل
 نظيره ما في البيع لان دوام ليم. كذا في القبط ولا يشترط ذهابه اليه كقوله وان اخلال جمع في قوله
 (والا ظهر) في غير الولى اذا المبررة فيه بقصد فقط (اشترط اذنه) أى الراهن (في قبضه) لان اليد كانت
 عن غير جهة الرهن ولم يقع تعرض لقبض عنه (ولا يبرئه رهنه) ويشترط رهنه وقوله وقراه عليه
 وترقبه ايها واجراؤه عن ضمانه قبل رد مال الك (عن الغصب) وتحرر من كل ضمان كالدار قال
 شعير الرهن وثق لا ينافى الضمان ومن ثم لو تعدى فيه المرهن لم يقع فيه تيسير باقى في الوديعة انه لو تعدى
 فيها تأم آه المالك عن ضمانه متى و يترقب ما يد انفسه ونحوه متأسس في الضمان فلم يقع تعدد
 القول ويد الوديعة الضمان طارئ علمها في تأسيسه في انفسه فتردت اليها بأذى سبب (و يبرئه
 الايداع) كاستأنتها عليه أو أدت لثاني قبضه (في الاصح) لانه محض اتمان فنافيه الضمان ومن
 ثم لو تعدى الوديعة في الوديعة ارتفع عند الايداع واجتماع القراض والعارية فيتمتع في اعادة القرض
 للترتين (ويحصل الرجوع عن الرهن قبل القبض بتصرف يزيل الملك كهبه مقبوضة) واعتاق وبيع
 (وبرهن) أعاد الباء لئلا يتوهم أنه من المزيل (مقبوض) لتعلق حق الغير به لا غير مقبوض على
 المعتمد واعتاقه استوى باقى الرجوع عن الوصية لانه لا قبول فيما حال افضعت بخلاف الرهن (وكذا) كهيئة
 (وكذا) فاسد (تدبر في الاظهر) لمناقاة ذلك المقصود الرهن وان جاز الرجوع عنه (وباحبها)
 لا متاع بيعها (لا الوطء) فقط لانه استخدام (وانتروى) اذ لا تعلق له بمورد العقد ومن ثم جاز استءا
 رهن المزوجة (ولو بات العاقد) الراهن أو المرتهن (قبل القبض أو جن) أو أعنى عليه أو طراً
 عليه بغير سفة أو فليس أو خرس ولم يبق له اشارة مفهومة (أو تخمر العصور أو أبق العبد) أو جن
 قبل القبض في المثل (لم يطل) الرهن (في الاصح) أنه غير الاخيرين فكذلك في زمن الخيار
 بجامع ان مصير كل لزوم في يوم في الموت الوارث مقام عورته في القبض والاقباض وفي غير من ينظر
 في أمر نحو المجنون والمغنى عليه والاخرس المذكور فيعمل فيه بالمعجزة وببحث البتة في ان المرتهن
 لا يتقدم به على الغرماء لان حقهم تعلق بالتركة بالموت فاقباض الوارث تخصيص وهو ممنوع منه مردود
 لسبق التعلق قبل الموت بغير ان العقد فلا تخصيص وأما فيما كالجنابة فلا يفتقر في الدوام ما لا يفتقر
 في الابتداء فعاد بالانقلاب خلاو بهود الآبق وعفو المجنى عليه ويمتنع القبض حال التخمر ولو ديع جلد
 مرهون مات لم يعد رهنه لان ماليته بالمعجزة بخلاف اخل ونحو قوله من شمس اطل قد لا يتخلله (وليس
 للراهن القبض) أى يحرم عليه ولا يتقدمه (تصرف) مع غير المرتهن بغير اذنه (يزيل الملك) كالبيع
 والوقف لا يجر على نفسه بالرهن مع القبض نعم له قلة قودا ودفعاً وكذا النوردة اذا كان واليا
 كذا قاله وطاهره أن المال كهيئة هذا لا تأثير لها وبوجه بأنه أطل النظر اليها بغيره على نفسه فيه بالرهن
 ولم ينظر لذلك بالنسبة لنحو القودا حتماً لخلق الأذى (لكن في اعتاقه) واعتاق مالك جانيه تعلق
 الجنابة برفقه عن نفسه بغيره أو غيره (أقوال أظهرها) ويجوز كما اقتضاه كلام الراعي في النذر
 ونص عليه في الامم لكنه جزم في هذا الباب بغيره وسكاه القاضى عن القفال (من المومر) بالقيمة
 في المؤجل وبأقل الأمرين من قيمته حال الاعتاق والذين في الحال كما قاله البلقيني دون المعسر
 تشبه بأسر اية اعتاق الشر بالقيمة المتبقية حالاً أو مآلاً مع بقاى حق التوثيق بغير القيمة في المؤجل معطاهما
 وفي الحال اذا كانت هي الأقل وعليه يحمل قوله (وبغير قيمته) وجوباً بغير الحق المرتهن وقيمة برفقه
 (يوم عتقه) لانه وقت الانلاف وتحريره لم يقض بها الدين الحال (وهنا) مكانه بلا عقد اقباضاً بامتناعه
 ومن ثم حكم برهنه في ذمة المعين كالارش في ذمة الجناني قاله السبكي ومن تبعه ويشترط قصد دفعها

(قوله) ويبحث البلقيني الى قوله وأما
 فمما في النهاية (قوله) مكانه بلا عقد
 الى المتن في النهاية الا قوله قال
 السبكي ومن تبعه وقوله على ما يأتى
 من الضمان عفا فيه

(قوله) لكن ظهر من قول
في النهاية والفقن أي أو غيراده
أما ترى وجهه باله في قول الجوارح
رهنه بانه (قوله) راعنا إلى قوله
ويعبر في النهاية إلى قوله وان لم
يحول (قوله) يتقبضه من الدين الخ
فيه مناسبات بين من الضيق
بالنسبة إلى الدين الموجب فانهم لم
يتعرضوا فيه للتخفيف بين الأمرين
وكانهم تركوه ثم أوضحه إذا ما منع
من تعجيل الموجب وقوله هنا
أو يجعله رهنا فيه اشعار بأنه لا بد
من انشاء عقد الرهن وسأقوله ان
ارش نفسه بالولادة يصير رهنا من
غير انشاء رهن ولم يتعرض ثم لنظير
قوله هنا يتقبضه من الدين وان لم
يحول فليأمل (قوله) موطوءة بشبهة
فبغني أو زنا وكأنه تركه لأنه مفهوم
بالأول مما ذكره

(قوله) لكن ظهر من قول
في النهاية والفقن أي أو غيراده
أما ترى وجهه باله في قول الجوارح
رهنه بانه (قوله) راعنا إلى قوله
ويعبر في النهاية إلى قوله وان لم
يحول (قوله) يتقبضه من الدين الخ
فيه مناسبات بين من الضيق
بالنسبة إلى الدين الموجب فانهم لم
يتعرضوا فيه للتخفيف بين الأمرين
وكانهم تركوه ثم أوضحه إذا ما منع
من تعجيل الموجب وقوله هنا
أو يجعله رهنا فيه اشعار بأنه لا بد
من انشاء عقد الرهن وسأقوله ان
ارش نفسه بالولادة يصير رهنا من
غير انشاء رهن ولم يتعرض ثم لنظير
قوله هنا يتقبضه من الدين وان لم
يحول فليأمل (قوله) موطوءة بشبهة
فبغني أو زنا وكأنه تركه لأنه مفهوم
بالاول مما ذكره

رهن من غير ان يبيع المبيع بالثمن اذا كان المبيع من جنس واحد من جنس كرم
 (الانباء والفراس) لتقسيمها بقيمة الارض اذا كان الدين مؤجلا وقيل انزل وأقلع عند الاستدلال نص
 عليه في جري عليه جميع وجهه ان لم تقس الارض بالقلع ولا طاعت مدته أي زرعها له أجره نظير ما هو مع
 ذلك من مشكل لأنه لو تعدى بقلع أيضا كما يأتي مع انه وعد وأجاب عنه الاذني بما لا يشفي وحكم هذين
 وان عرف كالفني قبلهما بماسر لكان أعادهما هنا ليعني عليه ما قوله (فان غلب) ذلك (لم يقلع قبيل)
 حاول (الاجل) لتحقيق ضرر قلعه الآن مع امكان أداء الدين من غيره أو وفاة قيمة الارض به (وبعد) أي
 الاستدلال (بقلع) وجوبه (ان لم تقس الارض) أي قيمتها (بالدين وزادت به) أي القلع ولم يتجر على
 على الراهن ولا اذن في بيعها مع ما فيها التعلق حتى المرتين بأرض فارغة أما اذا وفقت الارض به أو لم ترد
 بالقلع أو تجر عليه بئس أراذن الراهن فيما ذكر ولم تكن قيمة الارض بمضاء أكثر من قيمتها مع ما فيها فلا
 بقلع بل يباع منها ويوزع الثمن عليهما ويحسب النقص عليه (ثم ان أمكن الانتفاع) الذي يريد
 الراهن من المرهون (بغير استرداد) له كحرقه ~~بغير~~ يمكن عملها وهو بيد المرتين (لم يسترد) اذا ضرورة
 اليه (والا) يمكن الانتفاع به الا بالاسترداد كالحقبة وان كان له حرقه يمكن عملها بيد المرتين (فليسترد)
 للضرورة بالنسبة لما أراد المالك منه ويرد وقت فراغه للمرتين كالليل أي الوقت الذي اعتد الراحة
 فيه منه وانما ترد اليه أمة آمن منه وطوها لكونه محرما أو ثقة وعنده مانع خلوة (ويشهد) المرتين عليه
 بالاسترداد للانتفاع شاهدين أو واحد الجحاف معه كل مرة قهر عليه (ان اتهمه) وان اشهرت عدالة
 على الوجه بخلاف غير انهم بأن ثبتت عدالة فلا يلزمه اشتهاد أسلا بخلاف المشهور بان غاية فانه
 لا يسلم اليه وان أشهد (وله باذن المرتين) وان رد على الوجه كما ان الباحة لا ترد بالرد وفارق الوكالة
 بأنها عقد (ما منعناه) من التصرف والانتفاع لان المنع لحقه ويظل الرهن بما يزيل الملك أو نحوه
 كالرهن لغيرة وقضيته محتمة منه بدين آخر لتضمنه فسخ الاول وهو واضح ان جعله فسخا والا فلا لما فانه
 للعقد الاول مع بقائه اذ من أحكامه كما مر أن لا يرهنه منه بدين آخر فاندفع ما لا يضمنه وغيره هنا (وله)
 أي المرتين (الرجوع) عن الاذن (قبل تصرف الراهن) تصرفا لازما فله الرجوع بعد نحو الهبة وقبل
 القبض وبعد الوطء وقبل الحمل نعم لو أذن له في بيع فباع بشرط الخيار لم يصح رجوعه لان وضع البيع
 الزوم كما مر ورجوعه خروجه عن الأهلية بنحو انهاء أو تجر (فان تصرف) بعد اذنه فيما يتوقف عليه
 (جاءه لا رجوعه فك تصرف) كميل جهل عزله (فلا ينفذ) ولو أذن له (في بيعه ليحجل) له المرهون به
 (الموجل من ثمنه) أي بأن شرط عليه ذلك كما بأصله أو قال على ان تجعل أو ذلك مراد به الاشتراط على
 الاوجه والا لم يضر ذكره (لم يصح البيع) لفساد الاذن بشرط التججيل (وكذا الوشرط) في الاذن في سعة
 (رهن الثمن) أي انشاء رهنه ~~بأنه~~ فانه لا يصح البيع وان حل الدين (في الاظهر) لفساد الشرط
 بجهالة الثمن عند الاذن أما اذا لم يرد الدين حال الانشاء بل استعجاب الرهن على الثمن فله السبكي (فصل) *
 تصرف بالواقع اذا الاذن في الحال محمول على الوفاء فلا يتسلط الراهن على الثمن فله السبكي (فصل) *
 في الامور المترتبة على لزوم الرهن (اذا لزم الرهن) بالقبض السابق (فاليد فيه) أي المرهون (للمرتين)
 غالباً لانها الركن الاعظم في التوثيق ولما هو أنه مع ذلك ليس له السفر به الا اذا جوزه له لاوديع
 بالوديعة في الصور الآتية في بابها (ولا تزال الا للانتفاع) ثم رده وقت الفراغ (كما سبق) ايضا
 وقد لا تكون البدله كرهن نحو مسلم أو مجنس من كافر أو سلاح من حر بي فيوضع تحت يد عدل له ملكه
 ويستتنب الكافر مسلما في القبض أو أمة غير صغيرة وان لم تشتهه وليس المرتين محرما ولا امرأة ثمة
 أو مسروحا ~~بأنه~~ ولا عنده حليلة أو محرما أو امرأتان تفتان ولا يشك في حصول خلوة رجل

(قوله) وسبكم هذين الى
 المتني في النهاية (قوله) أي القلع الى
 المتني في النهاية (قوله) ليضاف معه
 لعله عند وجود قاض يرى ذلك
 (قوله) وان رد الى المتني في النهاية
 (قوله) وله اي المرتين الى قوله
 ورجوعه في النهاية (قوله) أو ذكر
 ذلك مراد به كان الاشارة الى ما لو
 قال ليحجل كافي المتني
 (فصل) اذ لزم الرهن *
 (قوله) وقد لا تكون البدله الى
 المتني في المتني الا قوله ويستتنب
 الكافر مسلما في القبض وقوله
 ولا يشك في حصول خلوة رجل
 وقوله وشروط خلاف ذلك مفصلة

(قوله لان المدة هنا قد تطول الخ)
قد يقال ما أفاده جاز في الحلية
والمحرم ولم يعتبر واقفها التبع
وبه يتضح ما رجحه في انها يمين
الاكتفاء بالواحدة الثقة (قوله)
عنده من ذكر من حلية له
أو محرم أو امرأتان نقصان ولم
يعتبر وافي بمحرمه العدالة كآزله لانه
من شأنه الجمية والغيرة ولا في حليته
كأنه لان من شأنها الغيرة على حليها
ومن شأنه آزله بها كيف كانت
(قول المتن) أو تبرئة كذا في أصله
وفي سائر النسخ وفي نسخ المحلى
والنهاية تبيح

(قوله لان المدة هنا قد تطول الخ)
قد يقال ما أفاده جاز في الحلية
والمحرم ولم يعتبر واقفها التبع
وبه يتضح ما رجحه في انها يمين
الاكتفاء بالواحدة الثقة (قوله)
عنده من ذكر من حلية له
أو محرم أو امرأتان نقصان ولم
يعتبر وافي بمحرمه العدالة كآزله لانه
من شأنه الجمية والغيرة ولا في حليته
كأنه لان من شأنها الغيرة على حليها
ومن شأنه أزواجه كيف كانت
(قول المتن) أو تبرئة كذا في أصله
وفي سائر النسخ وفي نسخ المحلى
والنهاية تبيح

مشكك ان يكون المراد أنه يبيعه لغرض الرهن ويشتبه عليه في نفسه اليه لا يضر وفيه من ذلك على
 المرتين (ولو طلب المرتين يبيعه فأي الرهن ألزمه القاضي قضاء الدين) من محل آخر (أو يبيعه)
 لم يوف في مثله بما يراه من حبس أو غيره (فإن أصر) على إياه (بأمر الحاكم) عليه وقضى الدين من
 ثمنه دفعا لغير المرتين يبيعه قضية التمسك وغيره هنا أن القاضي لا يتولى البيع إلا بعد الأصرار
 على الإبقاء وليس مرادا أخذ من قولهم في القليل من الإبقاء من الوفاء بخير القاضي بين قوله للبيع
 وأصراره عليه ولو غلب الرهن أثبت المرتين الأمر عند الحاكم ليبيعه ويشتبه لا يبيع عليه يبيعه
 الماذن يبيعه إلا وفاء من غيره وإذا أصر في مثله يبيعه السبكي لأنه نائب النائب في بيعه بالبيع له
 من بيع المرهون أو الوفاء من غيره ومن ثم لو أصر الرهن اليه ثمة المرتين الدين المرهون به لفتها
 الرهن لزمه قبضه منه فإن عجز لفقد البيعة أو انشدها كما قولاً بنفسه وكان طافرا بتخلف ما إذا قدر عليها
 ويفرق بينه وبين الظاهر بغير جنس حقيقة فإن له البيع ولو مع القدرة على البيعة بأن هذا عنده ويقتضيه
 بحقه فلا يخشى فواته فاشترط لظهور العجز بخلاف ذلك يخشى الفوات لو صبر للبيعة فصار له مع القدرة
 عليها وقياس ما يأتي في الفلاس أن الحاكم لا يتولى البيع حتى يثبت عنده كونه ملكا للرهن
 إلا أن يقال البيعة عليه للمرتين فكيف في إقراره بأنه ملك للرهن (ولو باعه المرتين) والدين حال (بأذن
 الرهن) له في بيعه بأن قال يبيع أو أطلق ولم يقدرا الثمن (فالأصح أنه إن باعه يحضر يبيع) البيع
 إذا تهمته (والا) بأن باعه في غيبته (فلا) يصح لأنه يبيع لغرض نفسه فيتم في الاستعمال ومن ثم
 لو قدر له الثمن صح مطلقا وكذا لو كان الدين مؤجلا لم يأذن له في استيفاء حقه من ثمنه لثمة حينئذ
 أو لو قال يبيعه لك فطس مطلقا لاستحالة فعله في بيعه أو لنفسه واستوفى أو لنفسه يصح
 مال الرهن فقط وبأن ما ذكر في اذن وارث للغريم في بيع التركة وسيد المحمي عليه في بيع الجاني
 (ولو شرط) بضم أوله في عقد الرهن أي شرطا (أن يبيعه العدل) أو غيره ممن هو تحت يده عند
 المحل (جاز) هذا الشرط إذا لم يحد وفيه (ولا يشترط مراجعة الرهن) في البيع (في الأصح) لأن
 الأصل بقاء اذنه بل المرتين لأنه قد يجهل أو يبرئ ولأن اذنه السابق وقع لغوا بتقديمه على القبض ويؤخذ
 منه أن اذنه لو تأخر عن القبض لم يشترط مراجعته وهو ظاهر لولا التعليق الأول ويصح عزل الرهن
 للشرط له ذلك قبل البيع لأنه وكيله دون المرتين لأن اذنه انما هو شرط في العينة (وإذا باع) المأذون له
 وقبض الثمن (فالثمن عنده من ضمان الرهن) لبقائه بملكه (حتى يقبضه المرتين) اذ هو أمينه
 عليه فبيده كيد ومن ثم صدق في تلفه لا في تسليمه للمرتين فإذا حلف أنه لم يسلمه غرم الرهن وهو يغرم
 أمه وإن كان أذن له في التسليم للمرتين لأنه لم يثبت (ولو تلف ثمنه في يد) المأذون (العدل) أو غيره
 ولو المرتين (ثم استحق المرهون) المبيع (فإن شاء المشتري رجع على) المأذون (العدل) أو غيره
 لأنه واضح اليد ومحملة أن لم يكن نائب الحاكم كما لا ذنه له في البيع نحو غيبة الرهن والا لم يكن طريقا
 لأن يده كيد الحاكم (وإن شاء على الرهن) لأنه الموكل (و) من ثم كان (القرار عليه) فيرجع
 مأذونه عليه ما لم يقصر في تلفه على الوجه (ولا يبيع) المأذون (العدل) أو غيره المرهون (الأثمن
 مثله) أو دونه بقدر يتغابن به وسياق بيانه (حالا من قبله) والا لم يصح كالمكيل ومنه يؤخذ أنه
 لا يصح منه شرط الخيار لغير موكله لأنه لا يسلم المبيع قبل قبض الثمن والاضمن ولا يبيع المرتين إلا بذلك
 أيضا وكذا الرهن على الوجه لتعلق حق الغير به نعم إن وفي دون ثمن المثل بالدين جاز لا نقضاء الضرر
 حينئذ ولو رأى الحاكم يبيعه بجنس الدين جاز كما لو اتفق العاقدان على بيعه بغير ما أمر ولا يصح البيع
 بغير المثل أو أكثره بالراضب بأزيد (فإن زاد) في الثمن (راغب) بعد الزوم لم ينظر إليه أو زاد

(قوله) بخلاف ما ذكره عليها
 أي وعلى الحاكم أن يبيعه
 ولو عمل هكذا من غير أن يبيع
 وصوابه عليه ما وفي أصله بغير
 خطه عليها بدون بيع (قوله) ومحملة
 أن لم يكن إلى المشتري في المقتضى أيضا
 (قوله) ولو رأى الحاكم يبيعه فينبغي
 أن يكون المسألة مثله في ذلك لأنه
 لا ضرر فيه بل ربما تكون المصلحة
 فيه للمرتين ثم رأيت الفاضل المحمدي
 أشار إليه

(قوله) ولا تقتصص الخ لا فسرنا
يعني الاجبار عليها الخ (قوله) لم
فرعه على ما قبله هو قوله ومثله
لم يهون الخ

في رد المحتار من غير ما ذهبنا إليه من صحة الفراض والمسا في قولنا بانها من قبيل ما ذهبنا إليه من صحة
 في رد المحتار من غير ما ذهبنا إليه من صحة الفراض والمسا في قولنا بانها من قبيل ما ذهبنا إليه من صحة
 من غير هذه القاعدة قالوا قالوا في رد المحتار من غير ما ذهبنا إليه من صحة الفراض والمسا في قولنا بانها من قبيل ما ذهبنا إليه من صحة
 ان علم كفايتي لانه لم يدخل في القاعدة كذا حيث لم يطمع كان ساقاه على غير من ودي أو نعتهم من ساقاه لا يشر
 فيها غالباً ونظر في استثنائهما بأن المراد من القاعدة ما يقتضي فاسداً في ضمان الفروض المقبولين ويرد
 أن المنافع التي أتلفها العامل للمالك بمنزلة عوض مقبوض وغالو عند الذمة غير الامام فتفسد ولا جزية
 منها التصرف غير الامام فيما هو من خواصه عن الاعتداد به ونوع في استثنائهما منه بأن القائل بعدم
 الوجوب يتناول ما صدر لغو الفاسد ولا يحكمها وانلاف الطر في غير عهده ون فلم يرد بان أصحاً بنا
 لم يفرقوا بين الفاسد والباطل الا في أبواب الرهن وما ألحق به وليس هذا منها وما لو امتنع المستأجر من
 تسليم الثمن بعد عرضها عليه الى انقضاء المدة فتستتر بذلك الاجرة في الحقيقة دون الفاسدة ومن
 عكسها الشركة فان عمل الشر يكمن فيها لا يضمن الامع فسادها ونوع في استثنائها بما مر أولاً ويرد
 بتطير ما رددت به ذلك ومالورهن أو أخرج نحو غاصب فتلفت العين في يد المرتهن أو المستأجر فللمالك
 تضمنه وان كان القرار على الراهن والمؤجر مع ان صحيح الرهن والاجرة لا ضمان فيه ونوع فيه بتطير
 ما مر في عقد غير الامام للذمة ويرد بتطير ما رددت به ذلك (و) من فروغ القاعدة ما (لو شرط كون
 المرهون مبيعاً له عند الحلول) فالبيع من طردها والرهن من عكسها السكون فما (فدا) البيع لتعليقه
 والرهن لتأقيسه لانها شرط ارتضاعه بالحلول ومن ثم لو لم يوقت بأن قال رهنتك واذا لم أقض عند
 الحلول فهو مبيع منك كان الفاسد البيع وحده دون الرهن لانه لم يشرط فيه شيء (و) اذا تقرر ان
 هذين الفاسدين من فروغ القاعدة أعطيا حكم صحيحهما فحينئذ (هو) أي المرهون المبيع (قبل
 التحلل) بكسر الحاء أي الحلول (أمانة) لانه رهن فاسد وبعده مضمون لانه بيع فاسد ثم بحث
 الزركشي أنه لو لم يرض بعد الحلول زمن يتأني فيه القبض وتلف فانه لا يضمن لانه الآن على حكم الرهن
 الفاسد وفيه تأمل لان القبض يقدر فيه في أدنى زمن عقب انقضاء الرهن من غير فاصل بينهما (ويصدق
 المرتهن في دعوى التلف) حيث لا تفرط ويجعل منه جميع مالورهنه قطع الخش فادعى سقوط واحدة
 من يده قالوا ان اليد ليست حرز ذلك (بمعنى) على التفصيل الآتي في الوديعة لانه أمين كالوديعة والمراد
 تصديقه حتى لا يضمن والا فالتعدي يصدق فيه أيضاً لضمان القيمة (ولا يصدق في) دعوى (الرد) الى
 الراهن (عند الاكثرين) لانه قبضه لغرض نفسه كالاستأجر بخلاف الوديعة والوكيل وسائر
 الامناء (ولو وطئ المرتهن) الامة (المرهونة بلا شبهة فزان) الاصل في جواب لو كان زانياً أو شوه
 وعدل عنه كالتفهاء اختصاراً أو اجراء لها مجرى ان أي فهو زان فيحدو يلزمه المهران لم تقطاعه
 أو جهلت التحريم وعذرت فيه (ولا يقبل قوله جهلت تحريمه) أي الزنا أو وطئ المرهونة لظنه
 الارتهاً مبيعاً للوطء (الا أن يقرب اسلامه) ولم يكن مخالطاً لنا بحيث لا يخفى عليه ذلك كما هو
 ظاهر (أو ينشأ ياديه بمعية عن العلماء) بذلك فيقبل قوله يدفع الحدو يلزمه المهران عذرت كالم
 وطئاً بشبهة كان ظناً حليته (وان وطئ باذن الراهن) الثالث (قبيل دعوى وجهل التحريم)
 ان أمكن ككون مثله مجهول ذلك كما هو ظاهر (في الاصح) لان هذا قد عني أما اذن راهن مستعير
 أو ولي راهن فسكالعدم واذ قبل (فلا حد) عليه بخلاف ما لو علم التحريم ولا يعتد بما نقل عن عطاء
 لما مر أنه مكتوب عليه وبفرض صحته فهي شبهة ضعيفة جداً فلا ينظر اليها (ويجب المهران أكرهها)
 أو عذرت بخوف نوم أو جهل لانه لحق الشرع فلم يؤثر فيه الاذن ومن ثم وجب للمفوضة بالسحلول

(قوله) فبقي ثم على ما سرت
السبكي من أن الحكم برهنتها
في ذمة المقتضى بحيث أي في شرح قول
المصنف ويغرم قيمته يوم تفتقره
(قوله) وهذا هو الأول وجه إلى المتن
في النهاية وعبارتها وتعمل سلاسه
أيضا ما لو تسكن الراهن وهو كذلك
فكما يظهر لأن الخ (قوله) ويجب أن
الراهن إلى المتن في النهاية

(قوله) خبري ثم عني ما سرت
السبكي من أن الحكم برهنتها
في ذمة المقتضى بحثي أي في شرح قول
المصنف ويغرم قيمته يوم عقدها
(قوله) وهذا هو الأوجه إلى المن
في النهاية وعبارتها وشمل كلامه
أيضا ما لو سكن الراهن وهو كذلك
فما يظهر لأن الخ (قوله) ويجب أن
الراهن إلى المقتضى في النهاية

قوله ولا عفو (فان وجب المال بفوه) عن التور عليه (أو) بجناية عسلي شرفه أو (بجناية
 خطا) أو شبهة عمد (لم يصح عفو) أي الراهن (عنه) أي المال الواجب لتعلق بحق المرتبه به
 (ولا) يصح (ابراء الموتى الجاني) لأنه غير مالك ولا يسقط ببراءة مدعيه من التمسك إلا إذا استقطعه منها
 (ولا يسري الرهن إلى زبائنه) أي المرهون (المنفصلة كشره وولد) ويصح لأنها أجنبية عنه بخلاف
 التمسك كسمن وكمبر شجر (فأورهن حاملا وحمل الاجل وفي حامل) أو سفت الحاسنة ليس بها قبل
 الحمول (بيعت) كذلك لأنه امامه يوم أو مئة تابعة وعلى كل منهما إشهاد الرهن (وان ولا يبيع معها
 في الاظهر) المأذكر (وان كانت مملوكة عند البيع دون الرهن فالرهن ليس برهن في الاظهر) الحذوثة
 وعدمه هو بجزالة التمسك لأنه لا يملك ويملك بقط من القن ولا يباع حتى يسهل له راسقته والتوزيع
 عليه وعلى الام الجول بغيره نعم لو سأل الراهن في بيعها وتسليم القن كله للرهن جاز بيعها كما نص عليه
 في الام ومن هذا وقوله يجب المدين على بيعها إذا لم يكن له غيرها استشكل الاستوى ما مر من التعذر
 ثم حمله على ما إذا تعلق بالحمل حق ثالث بفلس أو موت أو وصية به * (فصل) * في جناية الرهن إذا (جنى
 المرهون) على أجنبي بما يوجب القود في نفس أو طرف ولا ينافيه قوله بطل الموجب للشارح ائثار
 الاول لما يأتي في معناه بل ظاهر قوله قدم الجنى عليه وقوله اقتص الثاني ولم يكن بأمر غيره وهو
 يقتد الطاعة أو تحت يده تعديا أو الفالجاني الغير (قدم الجنى عليه) لتعلق حقه بالرقبة فقط فلو قدم
 غيره فاقص حقه من أصله بخلاف المرتبه لتعلق حقه بالذمة أيضا (فان اقتص) مستحق القود ويصح هنا
 ضم التاء بل هو الاول على ما يأتي (أو يبيع) المرهون أي ما يفي بالواجب من كله أو بعضه (له) أي
 حقه بأن وجب له مال ابتداء أو بالعفو (بطل الرهن) فيما فات بقود أو يبيع ما لم تنجب قيمته لكونه تحت
 يد غيره فحاسب لا يجره من يده فلو عاد ذلك الراهن لم يعد الرهن (وان جنى) المرهون (على سيده) فقتله
 أو قطعه (فاقص) بضم تائه بأن اقتص سيده في نحو القناع أو وارثه في القتل فغضها المقيد لذلك أو ولي
 من فسخها الموهوم لتعين الاول فزعم تعين الفسخ وهم ولا يلزم علم ما سلف منه لأنه يكفي تقديره دلالة
 السياق عليه ولا على الفسخ تعين الاقتصاص بالنفس كما هو واضح خلافا لمن زعم أنه يقال في اقتصاص
 وكميله ان المولى كل اقتص (بطل الرهن) فيما وقع فيه القود لقوات حمله بلا بدل (وان عني) بضم
 أوله كما يخطه فيشمل السيد ووارثه لكن الخلاف في وارثه قولان (على مال) أو كانت الجناية خطا
 مثلا (لم يثبت على الصحيح) لان السيد لا يثبت له على عبده مال ابتداء (فيبقى رهنا) لازما كما كان وخرج
 ابتداء المولى جنى غير عمد أو عمدا وعني على مال على طرف مورثه أو مكانه ثم انتقل المال للسيد بموت
 أو عجز فانه يثبت له عليه فيبيعه فيه ولا يسقط اذ يحتفل في الدوام ما لا يحتفل في الابتداء أو قتل المورث
 أو قتل المالك كاتب غير عمد أو عمدا وعني السيد على مال فكذلك (وان قتل) المرهون (مرهونا) السيد
 عند (مرتهن) آخر فاقص منه السيد (بطل الرهنان) أي كل منهما لقوات حملهما (وان وجب
 مال) ابتداء أو بعفو وان لم يطلبه الرهن (تعلق) برقبة القاتل وسجنه بتعلق (به) أي بهذا المال
 المتعلق برقبة القاتل (حق مرتهن القاتل) لان السيد لو ألقف الرهن غرم قيمته للرهن فاذا ألقفه عبده
 كان تعلق الغرم به أولى فالوجوب هنا غايته لئلا يفرق وان استأنز وجوب شيء للسيد على عبده (فباع)
 حمله ان طلب به مرتهن القاتل وأبى الراهن وكذا عكسه لئلا يفرق وان استأنز وجوب شيء للسيد على عبده (فباع)
 أوزاد (وشبهه) ان لم يزد على الواجب والا فقدر الواجب منه (رهن) من غير انشاء عقد فظير ما مر
 لان حق مرتهن القاتل في ماله العبد القاتل لا في حبه ولأنه قد يرد فيه رغب فيه وثوق به مرتهن القاتل

(قوله) أي قوله أو طرف
 (قوله) أي قوله أو طرف
 في النفس (قوله) أي قوله أو طرف
 عند أخيرة الثاني ومن ادعى بالثاني
 ان يجل على موجب القود في الطرف
 فلتأمل ~~كون ذلك هو ظاهر~~
 فلتأمل (قول المتن) فاقص الجاني قوله
 المذكور (قول المتن) فاقص الجاني قوله
 ولا يلزم في النهاية (قوله) ولا يلزم
 ولا يلزم في النهاية (قوله) ولا يلزم
 عليها الخ يتأمل حمله لأن التعديل
 مختلفا ان ادعى التعرض انتفاء
 التسمية أو تغير رده بأن التسمية
 دلالة السياق وقوله ولا على الفسخ
 الخ قد يقال ان حصل اللفظ على
 حقيقة فقط كما هو السائد إذا لم يمتد
 فحمل على حمله على الجواز أيضا وهو
 اقتصاص الوكيل انصح أن الفسخ
 يقتضي الاقتصار على المباشرة
 به من الاقتصار على قوله
 بالنفس (قوله) بضم أوله إلى قوله
 أو قتل المورث في النهاية لا قوله لكن
 الخ لا في وارثه قولان (قوله) أو
 السيد السيد (قوله) وعني سيدا
 في أصله وجه الله (قوله) ولا يقد يرد
 غير ان جنى فلو قتلها أي باز يادة
 ان هو من غير يادة

(قوله) ولو امتنع الى المشرق واليه
 (قوله) على النقل نقل فيه اشعار
 حيث عبر بقول لم يقل اتفضل انه
 لا بد من الشاء عند (قوله) على أحد
 وجهين نتيجة من جهة ينبغي أن يكون
 محله حيث لم يدل قرآن أحوال
 العمل على صدق دعوى المرحوم
 بخلاف ما إذا دل بأن عرفاً بكثرة
 الشر والمبادرة الى الجناية فينبغي
 ترجيح الوجه الآخر (قوله) ولو اتفقت
 المرحوم الى قوله وان قلنا في النهاية

أو ما يشبه ذلك من حيث هو أو ما يشبه ذلك من حيث هو (أما في غير ذلك) فتدبر
 العاقل ولو فرض من اثنين بينهما عيب فبطل من دين أحدهما بأداء أو براءة انفسا فبطلت تلك التهمة
 بهذا المبدأ أولا قال شيخنا هذا يشك بأن سألنا هذه أحدهما من الدين لا يقتصر به بل هو مشترك بينهما
 فكيف تنفصل حصة من الرهن بأخذ ما يجب بأن ما هنا محله ما إذا لم يتخذ جهة فيهما أو إذا كانت
 المراجعة بالبراءة لا بما انتهى وأقول لا إشكال في صورته لا أخذ وان اتخذت الجهة من قواهم لاسان
 نصيبه معناه ما يقابل ما خصه بما يقبضه وانما يشك على قياس ما ضرر رعاية له وروايتهم دولو تعبد
 الوارث انفسا بأداء كل نصيبه ما لم يكن المورث هو الراهن في حياته والميراث ما بعده من المورث وانما
 لا التمسك به بل في فرع لأن من يدركه بغيره فحق انفسه بغيره لا يملك الرهن وانما في التمسك
 بانفسه كذلك لأنه إذا أقر أن الدين سائر لغيره بوجه صحيح تعين حل ذلك على السواء لا على طريق سواها قيل
 وهو منقول انتهى والذي يتجه أن مسيعة أقر أن كانت صار هذا الدين فالحق الثاني لكن قوله
 لا طريق سواها تنوع بل له طرق أخرى كالنذر والهبة بناء على صحة ما فيه وان كانت هذا الدين فالحق
 واسمى فيه عارية أو نحو ذلك فالحق الأول لأن هذا لا يشعر باستقاله من المرتهن لغيره في حالة الرهن
 والافتكاك لا يحصل بمقتضى بل لا بد فيه من تحقق سببه (فصل) في الاختلاف في الرهن وما يتبعه إذا
 (اختلفا في) أصل (الرهن) كرهنتي كذا فأنكر (أو) في (قدره) أي المرهون كرهنتي الأرض
 بشجرها فقال بل وحدها أو عنه كرهنتي كذا فقال بل الثوب أو قدر المرهون به كالف أو اثنين
 (صدق) وان كان الرهن بيد المرتهن وان لم يمسك الراهن جهة كونه في يده على الوجه (الراهن)
 أو مالكا العارية أو ممتعة راها في الأولى باعتبار زعم المدعي (بينة) لأن الأصل عدم ما يدعيه
 المرتهن هذا (ان كان رهن تبرع) بأن لم يشترط في بيع (وان شرط) الرهن (في بيع) باتفاقهما واختلفا
 في شيء مما مر غير الأولى أو بزعم المرتهن وخالفه الآخر (تخالفنا) لرجوع الاختلاف حيثما كان
 كيفية عقد البيع ولو اختلفا في الوفاء بشرط صدق الراهن بيمينه فيأخذ الرهن لا مكان توصيل
 المرتهن إلى حقه بالبيع ولا ترده على المثل لأن ترتيبه التحالف على الشرط يفيد أنه لا يكون إلا فيما يرجع
 للشرط وهذه ليست كذلك ولو ادعى كل من اثنين أنه رهنه كذا أو قبضه له فصدق أحدهما فقط أخذه
 وليس للآخر تخليفه كفي أصل الروضة هنا إذا قبضه لقراره له لكن الذي ذكره في الأقرار
 والدعوى واعتد به الاستدلال وغيره أنه يخلف لأنه لو أقر أو نكل خلف الآخر غرم له القيمة لتسكون رهنا
 عنده واعتد به العمد الأول وفرق بأنه لو لم يخلف في هذا لم يطل الحق من أصله بخلاف ما هنا لأن له
 سر ذاهو الذمة ولم يفت إلا التوثق انتهى وفيه نظر وكفي بقوات التوثق محو جال التحليف كونه
 ظاهرا (ولو ادعى أنهما رهنا عبدا معا بيمينه) واقبضاه (وسدقه أحدهما فغصب المصدق رهن
 بضمسين) مؤاخذه له بأقراره (والقول في نصيب الثاني قوله بيمينه) لأنه ينكر أصل الرهن (وتقبل
 شهادة المصدق عليه) إذا تهمته فان شهد معه آخر أو خلف معه المدعي ثبت رهن الكل ولو زعم كل
 أنه رهن بل شريكه وشهد عليه قبلان وان تعدا الانكار لأن الكذبة الواحدة لا تنسق ولا تنظر لضمها
 جحد حق واجب أو دعوى ما لم يجب لاحتمال أن تعده لشبهة عرضت له نعم بحث البلقيني أن يحصل ذلك
 ما لم يصح المدعي بقاؤه ما بالانكار بل تأويل والرد لأنه لا يظن منه ما يقتضي نفسه هما وهو ظاهر لأن
 مراده أنه صرح بظنهما ما بالانكار لا دلتما فاندفع ما قبل ليس كل ظم خال عن التأويل من مقابله دليل
 الخية ومحصل كون الكذبة لا تنسق ما لم يظن البهاجدا نكار حق واجب عليه (ولو اختلفا في قبضه)
 أي المرهون (فإن كان في يد الراهن أو في يد المرتهن وقال الراهن غصبته) أنت مني (صدق) الراهن

(فصل) اختلاف في الرهن
 (أوله) بأنه لم يمسك كرهنتي
 فاموقع قوله وفرق الخ وكذا
 شبه استطعارة الروضة وفي تخليفه
 لا يثبت قولان أظهرهما
 لا وفي العزير بيمينه هذه العبارة
 كذا قال في التهذيب وهما مبنيان
 على أنه لو أقر بمال لم يثبت أقر به
 لغرمه فهل يغرم قيمته لغرمه فيه
 قولان وكذا لو قال رهنيت
 هذا من زيد وأقبضته ثم قل لا بل
 رهنه من عمرو وأقبضته هل يغرم
 قيمة له شأني ليكون رهنا عنده انتهى
 فحل إشارة ابن العمد بسدين إلى
 السريين المبنى عليهما الخلاف
 في الأمر فلتأمل وأبعد ثم رأيت
 المستحسنين كسب على قوله
 في هذا من شأني من هذه التسمية
 انتهى (قوله) دلالة هذه التسمية
 ودر ظاهر في النهاية

(قوله) لا بد من علمه بالمرأة
قوله المصنف وهو أن في المصنف
(قوله) أي المرتين إلى قوله
لأن ركني في الشهادة (قوله) وإذا
للدين الخ كيف يباح دين الذافر
المرتين كدس به كلامه و...
أقرار المرتين اختارنا في قولنا
من المثنى وثناؤه لعل الرهن لا قراره
بما ينافيها ولا ينافي بيعه للدين إذا
أراد المرتين لأن أقرار المرتين
الذكر لا يسقط دينه وإنما يسقط
تعلق دينه بخصوص العين المرهونة
(قوله) أي المرتين الخ كذا في الحل
وعبارة الرخص فإن بيع في الدين
فلا شيء للقرعة في الحالين انتهى
وحينئذ قلت أمل هل ثم تخالف محقق
أو يعمل بما علم من مجموع الكلامين
ولا يدف إلى واحد منهما وعليه فيل
يكون موقفا بيد الراهن أم كيف
الحال تم رأيت الخشي قال قوله إلى
المرتين الخ أي وله إلى المجنى عليه
لأنكره الجناية وتصديقه في أنكره
التمجي والتمجي يظهر أن الراهن
يتصرف فيه لأنه ملكه لأن
علاقة الجناية لم تثبت حيث
صدقناه وعلاقة النظر سقط النظر
إليها بأقرار المرتين بالجناية فيه
التصرف فيه كيف شاء وهو بدو
للمرتين لأن العقد في إقراره تزوج
لأنه له كما يشهد به تصورهم
بغير ركنين وأما علم

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

[illegible]

(قوله) الاول أدب الباشا الخ
 أن تقول إنما فرق بينهما في هذه
 الصورة لأن أدرك اقتضاها متلافا
 ما استشهد عليه فلنأمل (قوله)
 ولا شبهة في ماله ينبغي أن يقال
 أو كانت الشبهة في ماله أنف
 أو سائر ماله في غير ذلك وما لم
 أو سائر ماله في غير ذلك وما لم
 وينبغي أن ننظر أيضا إذا ظهر
 راعيا أجزأه من ماله أعجب من
 الولاية

الحيات من رعين لا يملك غير هاتين المشيئة على هذه الحيات كما وكلاهما في وارت عاقل المساقاة ظاهر في ذلك
 (ولا يتعلق) الدين (بزوايا الحركة) المنفصلة الحياتة بعد الموت كذا عبر وانه وظاهره ان ما يحدث مع
 الموت تركه و يظهر ان المراد به آخر الزهرق لان الاستساق بقاء ملك الميت حتى يتحقق الناقل ولا يتحقق
 الانقسام من روح الروح ولا أثر لشخص البصر لما سأل به بعد خروجه من آثار بقايا حرارتها
 الفريز يتردد لاعتقاد الماتور في غير ذلك ~~كثيرة~~ ككثيرة (كالكسب والتأجيل) بأن كان الموجب للاجرة
 كالكسب من غير الحركة مثلا أو كان العاقل بالجل من أمته أو به من الحركة واقعا بعد الموت ويطلق
 بذلك المومات من زرع طول السنبلة من ذراع فطالمت بعد الموت تراها آخر هذا الذراع للوارث لانه
 زيادة تميزه في كانت كالفصله وأما الحطب المنعقد بعد ذلك فيان حكمه ويدل على أن تلك الزيادة المعبرة
 في الطول لها اعتبار قول المتولي وغيره في أصول شجر البطح ان سمعت بشرط قطع فهي كأصلها للثبوت
 أو بشرط قطع فهي للبائع وأما مومات عن نحو نخل وقدر زرع أو نحو ذلك النور أو عقلت بالحمل
 قبل الموت أو معه وجد تأبر أم لا فالثمره والحمل تركه فيعلق به الدين بناء على الاصح أن الحمل يعلم وإذا ثبت
 هذا في الحمل ثبت في نخل الطلع المذكور بالاولى ومثله اسبال الزرع فان وقع بعد الموت فاز بحقه الوارث
 أو معه أو قبله فتركه ثم ما حكم بأنه للوارث وتعدت قسمته في بيعه لعدم رؤيته مثلا فينظر وضعه وحصاده
 وما لا يبعد فيه ذلك ~~كما~~ الطائل من السنايل وكأثر الذي لم يؤثر بقومان بعد الموت وقبله فما يخص
 الزائد للوارث وما عداه تركه هذا ما يظهر من فتاوى كلالهم ثم رأيت الأذرعى قال لومات عن زرع
 لم يستعمل فهل الحطب تركه أو للوارث الا قرب الثاني وهو موافق لقولي فاز بحقه الوارث الخ قال فلو برزت
 السنايل فبات ثم صارت حيا فهذا موضع تأمل انتهى وسبب توقفه كما هو ظاهر ما أشعر به كلامه أنه
 متوقف في السنايل نفسها هل هي تركه لو جودها قبل الموت أولا لان المقصود منها وهو الحطب انما وجد
 بعد الموت أم على ما قد ستم أن السنبلة بعضها الذي طلل بعد الموت للوارث وما قبله تركه فالحطب للوارث
 لانه لم يبرز الا بعد الموت ولا تظار للسنايل لان كلام من الميت والوارث ملك بعضها فمصارفها وتساقطا
 وحينئذ يمين أن المدار على البروز كما في الطلع وهو انما برز بعد الموت فليفرز به الوارث فتأمل ذلك كله
 فانه مهم ثم رأيت ما يؤيد ما ذكرته بل يصرح به وهو قولهم ما قرن عقد الرهن من نحو طلع وحمل
 من هو بناء على الاصح أن الحمل يعلم والطلع أو لى منه تظهوره وقولهم ما حدث بعد عقد الرهن من
 شئ يسيل من هونته أي والموت هنا كما انعقد ثم من نحو ضعف وعاء طلع وايف وأصول ضعف وأولاد
 نمت من عروق الخلة بجنبها غير هون اعتد قطع ذلك كل سنة أم لا وقول ابن الرفعة في وروق يترك
 إلى أن يسقط أو في جريد أو غصان غير مقصودة أن امر هونته مردود فان قلت بنا في قياس ما هنا على
 الرهن الجعلي أن الذي عليه جمع متقدمون ثم ان المقارن للعقد مباد كغير من هون أيضا وقد ذكرتم هنا
 أنه من هون قلت ليس ذلك متفقا عليه فقد قال المتولي ثم يظن ما قلناه هنا ان امر هونته وبسليم أن
 المعتمد الاول يفرق بما أثمرت اليه آتفا ان الاصل بقاء ملك الميت فاستحسننا على ما وجد قبل تمام خروج
 روحه والاصل هنا بقاء ملك الراهن من غير يتعلق به حتى يتحقق وجود العقد الموجب لتعلق الحق به
 ولا يتحقق ذلك الا فيما وجد بعد العقد لا معه ود كروا ثم أن الحمل اذا كان غير من هون لم يتبع أمه قبل
 الوضع بغير رضا الراهن لتعذر توزيع الثمن وتباع نخلة من هونته حدث طلعها بعد الرهن دخل طلعها
 في البيع أم لا وفيما اذا أراد بيع ما حدث طلعها استثناه عن بيعها وان بيع معها كما تقرر انتهى وهو
 يؤيد بعض ما ذكرته في البيع وفي زيادة البيع اذا رتب نحو غيب تفصيل بأن كثير منه هنا كما يعلم

(کتاب التعلیم)

قوله (قوله) الذي يتيسر الادراك منه الى
قوله (قوله) في الهاية (قوله)
ولو بنا الى قوله وجمده في الغنى
أيضا

في بيان ما لا يفتقر في المقصود من الحلف وابتداء الدعوى (فالطالب بعضهم الجور ودينه قدر يجبر به)
 بأن زاد على ماله (يجبر) عليه لوجود شرطه ثم لا يختص أثره بالطالب (والأ) يجبر به (فلا) يجبر
 لأن دينه ~~مستحق~~ وفاؤه بكذا فلا ضرر رتبة إلى طالب الجور (ويجبر) وجوباً على ما وقع الشك في
 في شرح التمسح والذي صرح به الأذرعى وغيره الجواز (بطلب النفس) أو وكيله بعد ثبوت الدين عليه
 ولو يعلم الداعي وقضية ذلك توقف ثبوته على دعوى الغير فهو محتمل ثم رأيت السبكي قال صورة المسئلة
 أن يثبت الدين بدعوى الغرماء واقامة البيئة مثلاً ولم يطلبوا الجور ويطلبه هو أمابدون ذلك فلا يكفي طلب
 النفس انتهى وهو صريح فيما ذكرته (في الأصح) لظهور غرضه فيه من وفاء دينه بصرف ماله فيها
 (فاذا جبر) عليه طلب أو دونه (تعلق حق الغرماء بماله) وما ودينه ولو مؤجلاً على الأوجه فلا يصح
 إبراؤه منه ومنفعة الحصول الغرض المقصود من الجور فلا ينفذ تصرفه فيه بما يضرهم ولا يراهم فيه دين
 حدث فهم يقتسم عليهم مستحق جرمه منة ما سلمه قبل النفس ولما قد جبر عليه من الخيار فسخ وإجازة على
 خلاف المصلحة لعدم أو ضعف تعلق حتمهم بالاعتدود عليه حيثما ذكروا أنه لا يشترط التسليم قبل
 النفس في مسألة الإجازة بل ~~يصح~~ في سبب عقدها عليه وخرج بحق الغرماء حتى الله تعالى غير المتورين
 كوكاه وكفارة ونحوه فلا يتعلق بمال النفس (وليشهد) الحكماء كذباً (على جرمه) أي النفس وليس
 أن يأمر بالبدء عليه بأن الحكماء جبر عليه (ليحذر) في المعاملة (و) بنحو عتق عليه التصرف
 في أمواله ولو ما ~~استسبه~~ بعد الجور وحيثما (أوبع أو وهب) أو أبرأ من دين له ولو مؤجلاً
 كمر (أو أعتق) أو وقف أو آجر (ففي قول يوقف تصرفه) المذكور وإن أشبهه (فان فضل ذلك
 عن الدين) الخوابر أو أرتفاع قيمة (نفذ) حالاً عنه أي بان نفوذه (والأ) يفضي (نفا) أي بان
 الغاؤه (والظاهر بطلانه) حالاً لتعلق حق الغرماء بما تصرف فيه فهم يصح تصرفه فيما يتقدم به عليهم
 ككتاب بدنه وفيما يدفعه القاضي لنفخته ونفقة مؤنه بأن تصرفه فيها كمنه الأذرعى ونحوه ووصيته
 لتعلقه بها بما بعد الموت وكذا إيلاده كمنه ابن الرضا وخالفه السبكي كإيلاد الراهن الجسر
 وفرق غيره بأن الراهن هو الذي يجبر على نفسه بخلاف النفس وبأن جبر الرهن أقوى لأنه بعد دونه على

(قوله) من الغرباء الى قوله ويؤيد
شدة النهاية (قوله) أنه يجبر عليه هل
هو على الخلاف أو غير صفة مائة
الذين على المال (قوله) يطلب أو
دونه الى قوله نعم في النهاية

(قوله) أو أنظر الأمر اسطنا الى قوله
النصف وله في النهاية (قوله) وقيل
الح في المعنى أيضا (قوله) وهو
الراجح الى قوله وفي نسخ
والى المعنى المعنى أيضا

(قوله) أو أنظر الأمر اسطنا الى قوله
النصف وله في النهاية (قوله) وقيل
الح في المعنى أيضا (قوله) وهو
الراجح الى قوله وفي نسخ
والى المعنى المعنى أيضا

[illegible]

(قوله) * (فصل بإدراكنا في)*
(قوله) أي فاقني بلدي التي في النهاية
(قوله) عن ثبوت الملة والحياة
تأمل فوجدهم زيادة الحياة الموهوم
التي توجب للملوك فقط غير كيف (قوله)
سبح ثم إلى قوله وأطلق في النهاية
(قوله) ولستم بذلك قول المصنف
على معنى في النهاية

(قوله) بلغ من جنس الى قوله وفي
جوانه في النهاية (قوله) وفي
لا به تصرف الى قوله عن رتبته
في النهاية (قوله) راستني انذري
الى قوله ويرى في النقص الا انه صر
كلام الاذري بصورة السؤال
والزكري بصورة الجواب ولم
يجزوا احد منهما (قوله) ان كان من
جنس ديه تقاصا كيف الحكم
بالتقاص مع احتمال تلف الباقي
قبل وصوله الى مستحقه وقوله والا
ورضى فيه نظير ما مر من احتمال
التلف فكيف يصح الاعتراض
فانه يؤهم حصول الاعتراض
بمجرد رضاه وانه لا يحتاج الى
الاجاب والقبول وهو محل تأمل
اللهم الا أن يكون مراده حصول
التقاص والاعتراض ما لم يظهر
ما يقتضي النقص فيحكم به
في الظاهر لان الاصل السلامة ومع
ذلك فهو مناف لقولهم وما قبض
قسم بينهم بنسبة حقوقهم يقتضي
استناع التفاوت على خلاف النسب
و بالجمله فكلام الاذري بالهلافة
أقعدوا حول ثم رأيت الفاضل
المحشي نقل عن شرح العباب

(قوله) بلغ من جنس الى قوله وفي
جوانه في النهاية (قوله) وفي
لا به تصرف الى قوله عن رتبته
في النهاية (قوله) راستني انذري
الى قوله ويرى في النقص الا انه صر
كلام الاذري بصورة السؤال
والزكري بصورة الجواب ولم
يجزوا احد منهما (قوله) ان كان من
جنس ديه تقاصا كيف الحكم
بالتقاص مع احتمال تلف الباقي
قبل وصوله الى مستحقه وقوله والا
ورضى فيه نظير ما مر من احتمال
التلف فكيف يصح الاعتراض
فانه يؤهم حصول الاعتراض
بمجرد رضاه وانه لا يحتاج الى
الاجاب والقبول وهو محل تأمل
اللهم الا أن يكون مراده حصول
التقاص والاعتراض ما لم يظهر
ما يقتضي النقص فيحكم به
في الظاهر لان الاصل السلامة ومع
ذلك فهو مناف لقولهم وما قبض
قسم بينهم بنسبة حقوقهم يقتضي
استناع التفاوت على خلاف النسب
و بالجمله فكلام الاذري بالهلافة
أقعدوا حول ثم رأيت الفاضل
المحشي نقل عن شرح العباب

فان كان ما اخرج من القرض على المدينين في مالهم كان ثلثا القرض في غيرهم على المدينين او ما اخرج من القرض على المدينين في مالهم كان ثلثا القرض في غيرهم على المدينين
 باع المدينين بمحصل له مثل القرض عند القسمة لا يحوط بقاؤه في ذمته لا أخذته واعادته اليه وان اخرجته
 الزر كشي بأن كان من جنس دينه تقاضا والا ورثي حصل الا غياض في حصول تسليم قبل قبض
 المبيع بكل تقدير ويرد بان الاسوط بقاؤه في ذمته وان لم يحصل تقاض ولا غياض في قبضه انما اشتباه
 على ان تعبير بالمبيع وهم والموافق لما تقرر قبل قبض الثمن في فرع لا يجوز ان يوزن فيهم مفلس ولا ميت
 الدعوى على مدينين وان ترك المفلس والوارث الدعوى عليه كما يعلم مما يأتي في الدعوى (وما قبضه شعبة)
 فبان ان لم يطالبوا او ان فوجروا (في الغرماء) بسبب تدوينهم مسابقة للبراءة (الا ان يسر) قسمه
 (لثمة) وكثرة الديون (في غير المدينين) وان أي الغرماء عوفوا قال ما وان اعترضت ادعيا للثمة كقولنا ظهرت
 المصلحة في التأخير ويترتب أي ما لا يجوز باقيا يظهر ان اوسر أمين غير مطلق وحده وقد اقرضاه
 الغرماء ولا يجب هنا من لان الحيط للثمن بخلافه في مال المدينين والآتي والا اودعه أمينا بغيره لانه
 ببقائه يسهل فتمتة متوحيث الاذرى ان ابقاه بذمة مشترعين موزر أولى من أخذه من ماله واقرضه
 لثمة وعليه فلهذه مستثناة من المتن أيضا (ولا يكتنون) عند القسمة (بذمة) عجزها للغالب والمرا عدم
 تكليفهم الاثبات (بان لا غريم غيرهم) لان الخرج يشترطوا كان لظهور وانما كلف الورثة بذمة أن لا وارث
 غيرهم لانهم أضبط من الغرماء غالباً ولحق استحقاق الغريم ما يخصه في الذمة بفرض ظهوره وشارك
 مع امه كان امراته ولا كذلك الوارث (فلو قسم فقطهر غريم شارك بالحصة) لان المقصود يحصل بذلك
 ولا تنقض القسمة فلو قسم ماله وهو عشرين على غريمين لكل مائة نصفين لكل عشرة فقطهر غريم عيانة
 رجوع على كل ثلث ما أخذه فان كان أحدهما ألف ما أخذه وهو مائة عشر أخذ الثالث من الآخر خمسة
 وكان ما أخذه كل انال فاذا أيسر اختلف أخذ ما أخذه واقتسما نصفين والحق بذلك أبو زرعة
 ما لو قسم الورثة التركة فقطهر دين وقد أعسر بعضهم فيجعل مامع الموزر من كانه كاهافيا أخذ الدائن
 كل دينه ثم اذا أيسر الموزر يرجع عليه بقدر حصته قال لان الدين لو علم اتحد حكمه في الباين فكذلك
 اذا ظهر انتهى و واضح أنه لو قسمت بين غرماء فقطهر غريم فكذلكها أيضا ولو قبض الحياكم حصة
 غائب فتلفت تحت يده لم يرجع الغائب على بقية الغرماء شيء ولم تنقض القسمة لان الحياكم نائب عنه
 في القبض وبه فارق مالوا أخذنا طر بيت المال حقه من تركته ثم ظهر عاصب وتعدر رد ما وصل لبيت
 المال فيجب على جميع التركة سائعا وتنقض القسمة ويقسم ما بقى منها كالمو غصب أو سرق منها شيء
 قبل قسمتها لثمن عدم ولاية الناظر ومن ثم كان من أخذه طر بقا في الضمان الا أن يكون ما كما
 أو ما ذونه (وقيل تنقض القسمة) صكها الوقيمت التركة فقطهر وارث و ردوه بأن حقه في عين المال
 وحق الغريم في القيمة وهو يحصل بالمشار كخرجه يظهر ما حدث بعد القسمة فلا يضارب صاحبه
 الا ان تقدم سببه كالمو انهم ما آجره بعد القسمة وكافي قوله (ولو خرج شيء باعه قبل الخرج مستحقا
 والثمن) المقبوض (تألف) قبل الخرج أو بعده (أو أي مثله في المثلى وقيمته في المقبوض) كسب الموزر
 من غير هذا الوجه في قياس المشتري الغرماء لا تنقض لقسمة وذلك لثبوت قبض الخرج أما غير المالك
 فيرد قبل لا معنى له ككاف بل هو دين ظهر حقيقة ويرد ما تقرر في حله فقام له بقتضيه في حصول
 المراد بقبضها على الثاني ارتضاعها من أملاكها على الضعيف أيضا أن الفسخ يرفع العقد من أصله
 أو هو في هذا كالأول وانما المختلف فيه استرداد المقبوض بعينه ان وجدوا لا قبله فعلى الثاني يجب
 وعلى الأول لا كل محتمل وعلى الأول الأقرب ولو كان المقبوض حيوانا مثلاً كان ملكهم أعيان التركة
 ان رآه فحصلت منه زوائد بعد القبض فالظاهر أنها ترد في ملكها المفلس ثم تقسم (وان استحق شيء باعه

قوله وسرد ما لا يمكن هنا
 ما في ذمة الغاصب لا يلزم عليه من
 القسمة على بقية الدين ما لو اقبضه
 ويحتمل عدم جواز الرجوع إلى
 بغيره هنا تقاض ولا غياض
 لا يفرق عليه من المدينين انما كور
 (قوله) في قوله أي يديا إلى الموزر
 في النهاية لا قوله أي يديا إلى الموزر
 (قوله) عدم ولاية الناظر أي على
 قبض ما قبضه بخلاف الحكم
 في مسألة الغائب (قوله) أو هو
 في هذا كالأول أي التامل في هذا
 الضعيف يقول في مسألة الفسخ كما
 رسول الأول في مسألة الفسخ من
 أو يرفع العقد من بنيه لان الأول
 هو مرجح الجمهور وهم قائلون
 في الفسخ بما ذكره قوله الآتي كل
 محتمل أي على هذا الضعيف وقوله
 وعلى الأول الأقرب مراده بالأول
 كونه في ذمة الفسخ يرفع العقد من
 أصله كسب الموزر (قوله) كان
 الأقرب على الضعيف (قوله) كان
 ملكهم أعيان التركة فبأن أموال
 المفلس هي التركة

أنما الباقي له وهو قول القاضي لا يفتقر في الخلع فيها أو إلى غسل على ذلك أيضا والأظهر منه ضعف ما ذهب إليه
 ويأيد المحقق مطلقا كما قاله العبادي لأنه تسهل من جهة حقيقة وجوبه ونحوه أو كان يجب الإسقاط
 فيه تركه * تنبيه * قال في القسام من المست الست أي العكر أعوس النياسو الورق ومصدر البيت
 مخرجات انتهى وعليه الإسقاط في المتي بانية أو بمعنى من وتفسيره بالكسوة كالكامل موضوع له فارسي
 وهو المراد هنا كما مر لدلالة المقام عليه * تنبيه آخر * قيل الغرماء يتعلقون بخصومات النفوس ما عدا
 الإيمان كما يترك له دست ثوب ورتبان هذا توقيفي فلا مدخل للقياس فيه وقيل بهذا المبرم من غير المبرم إلى
 ويرد خبر مسلم أنهم يتعلقون حتى بالمصوم (و يترك قوت) وموت (يوم) أو ليلة (القسمة) بليلة التي بعده
 في الأول ونهايه كذلك في الثاني (أن عليه نفقته) من نفسه وغيره ممن غرله من غير أن يغرس قبل القسمة
 هذا كله ان لم يتعلق بجميع ماله حق لمعين والأكارهون لم ينفق عليه ولا على مؤمنه منه (وايس عليه
 بعد القسمة أن يكتسب أو يؤجر نفسه ببقية الدين) لأنه تعالى أمر في المعسر بالنظر ليساره ولم
 يأمره بكتسب ولما أمر في خبره ما ليس الحكم الا ذلك وانما وجب الكسب لنفقة القرين لا لغيره
 والدين لا يضبط ولان فيه الاحياء بعضه فكان كاحياء نفسه نعم ان وجب الدين بسبب عصى به لزمه
 الاكتساب كما اعتقده ابن الملاح وغيره لتوقف صحته توفيه على أدائه ومنه يعلم أنه لا يعتبر هنا كونه غير
 ضرره بل متى أطاقي الزرى لزمه فيما يظهر اذا نظر للروايات في جنب الخروج من المعصية وأن
 الاحتياج ليس للايضاف بل للخروج من المعصية ويوافق ما في الاحياء أنه يجب على من أخر الخلع مع قدرته
 عليه حتى أغلس أن يخرج ما شيئا ان قدر ان يخرج اكتسب من الخلال قدر الزاد فان عجز سأل لمصرف له
 من نحو زكاة أو صدقة ما يحج به فان مات ولم يحج مات عاصيا فاذا وجب السؤال والكسب هنا مع انه حق
 لله تعالى فأولى ذلك لأنه حق آدمي ونظر بعضهم في كلام الاحياء بما لا يصح وقد يجب الاكتساب
 هنا وان لم يعص به كما دون قسم ما يده الغرماء وبقي عليه دين فيتعلق بكتسبه ويلزمه الاكتساب لو فاع ذلك
 قاله ابن الرفعة وانما يصح ان أريد الوجوب وان لم يأمر به السيد والافالقن يلزمه الاكتساب للسيد
 حيث أمكنه وطلبه منه (والامع وجوب اجارة) نحو (أم ولده) نحو (الارض) الموصى له ببنفقتها أو
 (الموقوفة عليه) حيث لم يخالف بشرط الواقف مرة بعد أخرى الى قضاء الدين لان المنفعة كالعين نعم ان
 ظهر باجبار له على اجارة الوقت مدة تتفاوت بسبب تعجيل الاجرة لحد لا يتعابن به في غرض قضاء الدين
 والتخلص من المطالبة لم يجبر به علم ضابط من كل مرة وهو ما لا يظهر به تفاوت بسبب تعجيل الاجرة
 وبحث الزركشي أن غلة ذلك لو لم يفضل منها شيء عن مؤنة مؤنه قدمها على الغرماء فلا تقدم في المال
 الخالص فالنزل منزله أولى ورد بانها انما تقدم الى وقت القسمة بقياسه هنا أنه ينفق منها ما لم تؤجر
 للغرماء لان الاجارة حينئذ بمنزلة القسمة وفيه نظر ظاهر والظاهر ما قاله الزركشي لا تلا يعطى الغرماء
 منها الا ما استقر ملكه له وهو ما مضى مدته سواء استأجره الغرماء أم غيرهم فحينئذ ما قبض منها قبل
 الصرف المهم يتعلق حقه وحق مؤنه به فيقتسمون به ثم يدفع للغرماء ما بقي فالخاصل أن اجرة كل مرة
 لا يعطى منها غرماءه الا ما فضل عنه وعن مؤنه تلك المدة * فرع * لا ينفق بغير الفلاس بالقضاء القسمة
 ولا باتفاق الغرماء على رقبه لاحتمال غريم آخر بل برفع القاضي لا غيره ما لم يقين له مال فيدين بمقاؤه
 وله كما هو ظاهر فكه اذا لم يبق له غير المأجور والموقوف فيما عداهما (واذا ادعى) المدين (أنه معسر
 أو قسم ماله بين غرمائه) أو ان ماله المعروف تلف (وزعم أنه لا يملك غيره وأنكر) وان لزمه الدين
 في معاملة مال يغلب بمقاؤه (كشراء أو فرض) وادعى تلفه (فعليه البينة) بالتلف أو الاعتسار

في الدعوى رتبة ان لا يرد بقاها من وجهها المتعلق بقضية ان لا يرد بقاها من وجهها المتعلق بقضية ان لا يرد بقاها من وجهها المتعلق بقضية
 الى بينة بذلك فطلب خصمه خمسة اموال ثلاثة ايام ايضا ثم حصر الى ثبوت اعساره وله ان يدعي عليه انه
 يعلم دعاب ماله ويحلفه نعم لو اقر بالبراءة عند المعاملة لم يقبل منه الا البينة على دعاب ماله الذي اقر انه
 على به كذا في القفال ووافقنا ما في ادعاء ابن الصلاح المعلوم منه انه متى اقر بقدرته على وفائه
 بطل ثبوت اعساره * تبيينه * ظاهر كلامهم انه لا بد من البينة بالتلف هنا من غير تفصيل بين ذكر
 سبب شئ او ظاهر وهو مشترك فيما يأتي في نحو الوديع من التفصيل وفي نحو الغاصب من تصديقه
 في التلف مع تعديه وقد يفرق بأنه سبق منه استئذان لنحو الوديع تخفف فيه وبأن الاحتياط للمعاملة
 اقتضى التشديد عليه باقامته ما يقطع تعالى معاملة بما في يده وناظره ما من التشديد في المسلم فيه أكثر
 منه في الغاصب قبل استشككت الثانية بأن الفرض أنه وجد له مال وقسم فكيف يحتاج لبينة تلف
 ماله مع احتمال أن ما قسم هو مال المعاملة فينبغي أن لا يحتاج الى البينة عند نقص المال الموجود عن مال
 المعاملة أشار اليه في الكفاية انتهى ولكل رد بأن الوجه ما اقتضاه كلامهم أنه لا بد من اقامة بينة
 تلف مال المعاملة أو بقتضيه بخصوصه بين الغرماء اذ تضمنه بينهم تلف فهو داخل في قولهم لا بد من
 بينة تلفه وحينئذ فلا وجه لقول من قال فينبغي الحزو ثبت الاعسار أيضا باليمين المردودة بأن يدعي علم
 غريمه باعساره أو تلف ماله فيشكل عن اليمين على نفى علمه بذلك فيحلف المدين ويثبت اعساره وله تكرير
 طلب يمين الدائن ما لم يظهر منه ما يأتي ويعلم القاضي به لان المراد به الظن المؤكد (والا) يلزمه
 في معاملة مال كذلك كصدافي وضمان واتلاف (فيصدق بيمينه في الاصح) اذا اصل العدم ومن ثم
 كان المنقول المعتقد فرض ذلك فيمن لم يعرف له مال والا حصر الى ثبوت اعساره (وتقبل بينة الاعسار)
 وهي رجلان وان تعلقت بالتلف ليس الحجة كالبينة بأن لا وارث غير هؤلاء ولا يخلف معها الا يطلب
 الخبير لان ما قد لا تطلع على مال له باطن بخلاف طلبه لها بالتلف مع بينة لان فيه محض تكذيب لها
 (في الحال) ان اطلعت على أحواله الباطنة كمال (وشرط شاهده) أي الاعسار (خبرة
 باطنه) لنحو طول جوار ومخالطة مع مشاهدة مخايل الضرر والاضافة الى أن يغلب على ظنه اعساره
 لان الأموال تخفى فلا يجوز الاعتماد على مجرد ظاهر الحال وشرط بعضهم في شاهدة المرأة كونها
 محرمة لها لان غيرهم لا يطلعون على باطن حالها وفيه نظر اذ قد يستفيض عندها ما يكاد يقطع
 باعسارها لاجل وتسليمه فيخلق بالمحرم نحو الزوج والمسرح ويعقد قول الشاهد انه خير بباطنه
 وكان الفرق بينه وبين شاهد التركيبة مسيس الحاجة هنا لذلك وخرج بشاهد الاعسار الشاهد
 بتلف ماله الذي لا يعرف له غيره فلا يشترط فيه خبرة باطنه (وليقبل) شاهد الاعسار (هو معسر)
 مع ما يأتي (ولا يحضر النفي كقوله لا يملك شيئا) بل يقيد كقوله لا يملك الا ما بقي له أو لمونه وينبغي
 أن لا يكتفى منه بالاحمال كالحجر الثمرى خسلا فالباقيين بل لا بد من بيان ذلك المتيقن له وان كان عالما
 موافقا للقاضي لان الاحمال ليس من وظيفة الشاهد بل وظيفة التفصيل ليرى فيه القاضي ويحكم
 بجهته كما سيأتي مع ما فيه ولو ادعى غريمه ولو بعد ثبوت اعساره ان له مالا باطنا لا تعلمه بينة وطلب حلقه
 لزمه الخلف على نفيه ونحو محجور وغائب وجهة عامة لا يتوقف التحليف لاجله على طلب وأقضى القفال
 بأن الشهادة باليسار لا بد منها من بيان سببه وتبعه في التام ولو تعارضت بينة يسار وبينة اعسار
 قدمت الاولى عند جمع من قدمين وقيد آخر من جهل حاله فان عرف له مال قبل قدمت الثانية
 * تبيينه * قال الزركشي قضية كلامهم هنا أنه لو محض النفي لا يقبل به صرح القاضي وغيره لكن نص
 في الشاهد بأن لا وارث له آخر على انه قول لا أعلم له وارثا آخر ولا يحضر النفي فان محضه كالأورث له

(قوله) وله أن يدعي اني
 في النهاية (قوله) ما صرنا نفا عن ابن
 الصلاح يشير الى ما صرح به في شرح
 قول المصنف وان قال من جناية قبل
 في الاصح فراجع في اقرار المحجور
 عليه (قوله) ولا تقبل بينة الاعسار
 قال في شرح الصواب ولا يجوز
 الا ما صرح به عليه ويؤخذ منه أنه
 اذا امره عليه بدهم سماع الدعوى
 بعد طول المدة كما استمر من قضاء
 العصر انهم ممنوعون من قبل
 السلطان بدهم سماعها بعد خمسة
 عشر سنة الا في مال يمين أو وقفانه
 يسمع عليه سماعها ووجه ظاهر
 لأنه لا تصرف الا بحسب ما تقتضيه
 التولية (قوله) وخرج بشا عدا الى
 الدين في النهاية

انما انشأه الله تعالى ولم ير شيئا منه انتمى وقد يفرق بين ان الارث يظهر غالباً عدمه فهو من سبيل التمسك
 الحق فلم يثبت منه تمورا وليس الاعسار كذلك لانه يظهر على صاحبه غالباً ان الاشياء قد يثبت في حقها
 فهو فرضه فلم يقبل ويؤخذ منه أنه لا يقبل منه تخصيصه وان علم أنه الواقع راداه لما يقدر ان ذلك يادرجها
 فثبت منه تمورا وان فرض أن المجلس باطنيا كذلك لان من هذا أصله لا يخفى أمره غالباً (وإذا ثبت
 اعساره) ولو في غير نفسه اذ لا يتوقف ثبوته على حضوره (لم يجز حجب ولا يماز منه بل يقبل) من
 غير شرطية (سني بوسر) لا يثبت له الدعوى عليه كل وقت أنه حدث له مال ويحتمل أنه لا يقبل وطاهر
 ان شئله ما لا يظهر منه النقطة والاضرار وعلم من كلامه جواز حبس المدين ولو على زكاة أو عشر
 لا كفارة لانها تؤدي بغير المال فلا شئ يحسب لكن نظرية غيره والذي يقبله في كفارة فوراً بتعين فيها
 المال الحبس لا في زكاة قبل السقوط بادعاء نافذ أو نحوه وان المراد بالعشر ما شرط على من دخلوا
 دارنا بالتجارة أو الخراج المضرب وبالحق الى ثبوت اعساره نعم لا يحبس أصل لفرضه مطلقاً ولا نحو من
 وقعت الاجارة على غيره اذا تقرر العمل في الحبس بل يقدم حق المستأجر على غيره ويستوثق القاضي
 عليه ان خاف هربه بما يراه ولو قيل انه يجب الحبس في غير وقت العمل كالليل لم يبعد ولا مريض
 لا مرض له ولا محذرة ولا ابن سبيل بل يوكّل بهم ليرتدوا ويحفلوا ولا غير مكلف ولا ولي أو وكيل
 لم يجب المال بمعاملة والا حبس ولا قن جنى ولا سيده حتى يؤدي أو يبيع بل يباع عليه اذا وجد
 راغب وامتنع من البيع والفداء ولا ~~مكتاتب~~ كتائب لنجم لئلا يملكه من استقامه متى شاء والدائن ملازمة من
 لم يثبت اعساره لم يحتجز المدين الحبس فيجاب اليه وأجرة الحبس وكذا الملازمة على ما يأتي قيل القسمة على
 المدين ولو لم ينفذ فيه زاد في تعزيره بما يراه من ضرب وغيره كذا قيل ويتعين فرضه فيمن عرف له مال
 وامتنع من الاداء منه كسرو من حبسه قاض لا يطلق الا برضا غيره أو بثبوت اعساره ولا يخرج بغير
 اذنه الاضرورة كدعوى أو رد جوابها والذي يقبل حيث لم يوجد حبس الا ببلد بعد حبسه فيه
 وان لم يكن به كالتعريض في الرتا وانما لم يحضر من فوق مسافة العدوى لان الحق ثم لم يثبت
 والحبس كم منع المحبوس مما يرى المصلحة في منع نفسه كمنعه من حيلته ولا يلزم الزوجه اجابته الى الحبس
 الا ان كان يتألفا لوطها للسكنى فيه فيما يظهر وكترهه بشمري حبان وغيره كالاكتناس
 بالمصادفة وكغلق الباب عليه وكمنعه من الجمعية بخلاف عمل الصنعة ونحوه مما لا ترفه فيه * فرع *
 حكم له بسفر زوجته فأقرت لاخر دين قبل اقرارها ومنعت من السفر معه كما أقي به ابن الصلاح
 وسبقه اليه شريح وقال ابن الفر كاح وجب لا يقبل وعلى الأول لا يقبل بيته أنها قصدت بذلك عدم
 السفر معه على الاوجه من وجهين في ذلك وان توفرت القرائن بذلك وعليه أيضا لو طلب الزوج
 من الزوجه أو المقر له الخلف على ان باطن الامر كظاهره أوجب فيه أخذ ائتماني في الاقرار لو ارث
 أو غيره لا فيما لان اقرارها بأن ذلك حيلة لا يجوز سفرها معه بغير رضا المقر له وفي عدم تخليف
 المجلس المقر ما يصرح بذلك ولو كان الاقرار صادرا عن حيلة كأن أقرضها ديناً ثم وهبته له فحصل تردد
 والذي يتبعه أنه ان شهدت بذلك بيته أو اعترف به المقر له لم يؤثر ولو كان لكل من اثنين دين على الآخر حال
 ولم توجد شرط التقاض فلكل طلب حبس الآخر بشرطه (والغريب العاجز عن بيته الاعسار)
 لا يحبس بل (يوكل القاضي به) وجوبا (من) أي اثنين فأكثر (بحسب حاله فاذا غلب على
 خطه اعساره شهده) لا يثبت عليه وطاهر المتي أنه يوكّل به ابتداء ولا يحبس كالمسبيل لكن
 ظاهراً كلام الروضة وأصلها أنه يحبس ثم يوكّل من يثبت عنه * (فصل) في رجوع نحو بائع المجلس
 عليه بما يباعه قبل الخرج ولم يقض عرضه (من باع) شيئاً من في الذمة (ولم يقض الثمن) أي

(قوله)
 وادعاء أي الشاهد أو
 المجلس

علم بطريق التخييم واذا انشأ البائع الغرماء أو الوارث يظهر غرضه لم يرجع المبيع التخييم بل يرجع البائع فيه المبدأ
 المتبرع من ماله لا يقره والتخييل بدخوله في ملك المثلث ليس له كونه متبرعا والفرع انما يتطرق بهما داخل
 في ملكه حقيقة (وكون المبيع باقيا في ملك المشتري) لرواية من أدركه ماله بغيره (نحو) باعه ثم سحر
 عليه في زمن خيار البائع أو خيار رهبا أو أقرضه أو وهبه أو له مجازله الرجوع تترى لا قدرته
 على رد ما يبيع منه منزلة بقائه بملكه أو زال ملكه عنه ثم عاد فلا رجوع كذا في الروضة واقتضاه كلام
 ابن وهو نظير ما يأتي في الهبة لا ولد وفارق الرقب العيب ورجوع الصداق بالطلاق بأن الرجوع
 في الأولين خاص بالعين دون البدل وبالزوال زالت العين فاستهيب زوالها بخلافه في الأخيرين
 فإنه عام في العين وبدلها فلم يزل بالزوال وعلى الرجوع الذي انتصر له جميع لو زال ثم عاد بمعاوضة متخضة
 قدم الثاني لأن حقه أقوى اذلا خلافا في جواز رجوعه بخلاف الأول واستثنى من هذا الشرط
 مسائل فيها نظر أو (فات) حساب موت أو شرعا بكونه عتيق أو وقف (أو كاتب العبد) مثلا كتابة
 صحيحة ولم يهد الرق أو استولد الأمة اتفاقا كما قاله المصنف وإن أقي بما يخالفه (فلا رجوع) لخروجه
 من ملكه خصوصا فيما عدا الأخيرين وحكم بينهما وليس للبائع فسخ هذه التصرفات وفارق التضييع
 بقوة حقه بشيئته بمقارن العقد الشراء ولا كذلك هنا (ولا يمنع التزويج) وغرض التمييز الرجوع
 لأنه لا يمنع البيع واستيفاءه خلافاً من زعم الاستغناء عنه بما بعده اذ التزويج عيب أن نفى الاجارة
 كذلك لأن الامتناع البيع أيضا يأخذ به مسلوب المتفعة أو يضارب ويصوب كون المبيع سليما من تعلق
 حتى لازم الثالث كناية أو رهن مقبوض أو شفعة فإن زال رجوع ومن مانع لملك البائع له كالحرامه وهو
 صيد فاذا دخل رجوع وفارق ماله وسلم والبائع كافر فإن له الرجوع فيه بأنه قد ملك المسلم باختياره وبأن
 ملكه لا يزال عنه بنفسه بخلاف المحرم مع الصيد فمهما (ولو تعيب) المبيع بما لا يضمن كأن تعيب (بأفة)
 أو بجناية بائع قبل قبض أو بجناية مبيع أو حرني (أخذة ناقصا) بلا رش (أو ضارب بالثمن) كالتعيب
 المبيع في يد البائع يأخذ به المشتري ناقصا أو يتركه (أو) تعيب (بجناية أجنبي) تضمن بجنائه ولو قبل
 القبض (أو البائع) بعد القبض (فله) اما المضاربة بثمنه أو (أخذة) يضارب من ثمنه بنسبة تنقص
 القيمة الذي استحقه المشتري اليها فاذا ساوى مع قطع يديه مائة وبدوته مائتين وقد كان اشتراه
 بمائة أخذته وضارب بنصف الثمن وهو خمسون ولم يعتبر المقدر في يديه وهو قيمة المالا يلزم أخذه مع
 تمام قيمته أو مع تمام ثمنه وهو محال وأحق البائع هنا بالأجنبي لأن بجنائه جنة من ماله مثله
 (وبجناية المشتري) كأن زوج الأمة أو العبد (كأفة في الأصح) لأنه وقع في ملكه قبيل تعلق بحق
 الغرماء كذا وقع في عبارة شارح وقوله قبل الخ لا يدخله في التعليل بل يوهم خلافا المراد وهو أنه
 لو وقع بعد ثبوت الرجوع بأن تأخر الفسخ بعد رضاه نظرا لوقوعه بعد تعلق حقهم به وليس يصح كماله
 واضح لأن المبيع فاقست على الغرماء فلا وجه لتضمينهم المثلث مطلقا ولو قال قبل تعلق حق الفسخ به ليفيد
 رجوع البائع بارسه لو وقعت بعد تعلق حق الفسخ به فيضارب به لا يمكن ذلك لكنه بعيد من كلامهم
 (ولو تلف أحد العبدن) مثلا المبيعين صفقة واحدة ومثلها كل عين يفرد كل منهما بمسئله (ثم
 أفلس) وسحر عليه أو تلف بعد التجزؤ لم يقبض البائع شيئا من الثمن (أخذ) البائع (الباقى
 وضارب بحصة السالف) لأنه ثبت له الرجوع في كل منهما ويعتبر نسبة كل من قيمة السالف وقيمة
 الباقي إلى مجموع القيمة حتى يأخذ الباقي بحصته من الثمن ويضارب بحصة السالف منه لكن العبارة
 في السالف بأقل قيمته يوم العقد والقبض دون ما بينهما في الباقي بأكثرهما لما يمتد به مثله في شرح
 الارشاد (فإن كان قبض بعض الثمن رجوع في الجديد) كالفرقة قبل الوطء يرجع بها المثلث تارة

(قوله) بعد ثبوت الرجوع أي
 والجناية غير التزويج اذ لا يتصور
 بعد التجزؤ لعدم صحته من حيث

والاستحقاق في غير ذلك من غير أن يكون له نص في النص
عن سبب اختصاص القوانين بالتصرف غير منصوص بان مع بقائه ما يخص بعض الثمن من جسيمه
يرجع في بعض المبيع بقسط الباقي من الثمن فوق بعض نصه يرجع في نصه سبب في أحد ما سببه
لأن فيه ضمرا عليهم والتلف فيه ما ذكر ليس بجيد فلو بقي جميع المبيع وأراد البائع التفرغ في بعضه ممكن
وان حصل بالتفرغ نقص لانه بالنسبة للغير ما أنفع من التفرغ في كله والضرر راغبا على الرجوع
فقط فان فرض أنه على المفلس لم ينظر إليه لأن ماله مبيع كله فلم يبال بالتفرغ في فيه (فان تساوت قيمتهما
وقبض نصف الثمن أخذ الباقي) بباقي الثمن ويكون ما قبضه في مقابلته التساوي (وفي قول) مخرج
(بأخذ نصفه بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه) أي الباقي وهو ربع الجميع لان الثمن يتوزع على
الجميع وسيأتي في شبهة الصداق الزوج ترجيح نظير هذا ويغرق بأن حق البائع هنا يتعلق بالعين
والإلتفات عليه بعض الثمن بالمضاربة فانحصرت حقه في الموجودة منها وحق الزوج ثم يتعلق بها أو يبدلها
اذلها في صورها كمالها واعطا أو يبدلها فلم ينحصر حقه في الباقي بل شاع فيه وفي بدله (ولو زاد المبيع
زيادة متصلة كسمن وصنعة) تعلمها المبيع بنفسه وكبر شجرة (فاز البائع بها) فبأخذها ولا شيء عليه
في مقابلتها بخلاف ما لو علمها المشتري فانه كما يأتي في التصاروة وهذا التفصيل هو محل ما وقع للشيخين
من التناقض هنا وشم على أنها أشار إليه بتعبيرهما هنا بالتعلم وشم بالتعليم (والمنفصلة كالثمره والولد)
بأن حذنا عند البيع وانفصلا قبل الرجوع (المشتري) لأنها تتبع الملك كما في الرد بالعيب (ويرجع
البائع في الأصل فان كان الولد) الذي أمه أمة (صغيرا) بأن لم يميز (وبدل) بالمجتمعة (البائع قيمته بأخذ
مع أمه) لان التفرغ في مجتمع ومال المفلس مبيع كله وظاهر كلامهم أنه يستقل بأخذها من غير بيع
ووجه بأنه وقع تبعا لأمه في ملكها من غير عقد (والا) يبدلها (فيأعان) معاخذرا من التفرغ في المحرم
(وتصرف في اليه حصه الأم) وحصه الولد للغير ما عدا مساوت وحدها بصفة كونها حاضنة مائة ومعه طائفة
وعشرين كان سدس الثمن للمفلس (وقبل لا رجوع) اذ لم يبدل القيمة بل يضارب لمافيها من التفرغ من
حين الرجوع الى البيع (فان كانت حاملا عند) البيع والرجوع يرجع فيها حاملا قطعاً أو عند (الرجوع
دون البيع أو عكسه) بالنسب أي حاملا عند البيع دون الرجوع بأن انفصل الولد قبله (فالاصح تعدي
الرجوع الى الولد) أما في الثانية فلان الحمل يعلم وأما في الأولى فلانه لا تتبع في البيع تبع في الرجوع
وفارق هذا أو الثمر الآتي نظيرهما في الرهن بأنه ضعيف والتمسح قوی لنقله الملك وفي الرد بالعيب ورجوع
الوالدين بسبب التفرغ هنا وهو عدم توفية الثمن نشأ من التأخوذ منه فلم تراعه جهته بخلافه فهما فاندفع
مالا استنوى وغيره هنا وفرق شارح بغير ذلك مما لا يصح (واستتار الثمر بكلمه) وهو أوعية الطلمع
(وظهوره بالتأخير) وهو تشققة (قريب من استتار الجنين وانفصاله) فان وجدت عند البيع وتأبرت
عند الرجوع فقط رجع فيها (و) حينئذ هي (أو لي تعدي الرجوع) اليها من الحمل لرؤيته هادونه ومن
ثم جرت هنا طريفة قاطعة بأنها للبائع ولم يجز نظيرها في الحمل ولو حدثت بعد البيع ولم تتأبر عند الرجوع
رجع فيها فان تأبرت عنده فهي للمشتري وان لم تتأبر عندهما فهي للبائع جزا وعبارته تشمل يسادئ الرأي
هذه الصور الأربع واعترضت بأن الثانية ليست أولى بدلا بل بعدمه كما أشار إليه الرافعي كالغزالي
ووجهه جريان طريفة قاطعة هنا بأنها للمشتري لحدوثها في ملكه وكان وجه التلمع هنا كونها مرسومة
فأذا لم يرجع الحمل الذي لا يرى للبائع نظر الحديث في ملك المشتري وان لم يرفعا حدث في ملكه وروى
أولى منه بعدم رجوع البائع فيه ولأن تقول عبارته مع صدق التأمل لا تشمل غير الأولى بالنسبة
لأولها بغير اعتراض ومائة عشر في القرب الذي ذكره في أولية وجود الاستتار والظهور في

في البيع والشراء من غير ان يكون له من ثمنه شيء من ثمنه او من ثمنه شيء من ثمنه
 يخرج من ثمنه شيء من ثمنه او من ثمنه شيء من ثمنه (فان ثمنه شيء من ثمنه)
 عباد كز (رجوع ولا شيء للفلس) فيه لوجوده بفضله من غير ان يادعوا لشيء للبائع في مقابلته النقص لانه
 لا تقصير من المشتري في فعل ذلك (وان زادت) بذلك (فالاظهر) ان الزيادة عين لا أثر محض فيشارك
 المفلس بها للبائع أخذ المبيع ودفع حصته الزيادة للفلس فان أي فالأظهر (أنه يباع والمفلس من ثمنه
 نسبة ما زاد) بالمثل لانها زياده حصلت بفعل محترم مقوم فوجب أن لا يبيع عليه فلو كانت قيمته خمسة
 وبلغت بما فعل ستة كان للمفلس سدس الثمن في صورة البيع وسدس القيمة في صورة الاخذ ونسبة
 ذلك لفعله عادة فارق كغير الشجرة بالسقي ومن الدابة بالعلف لانهم ما محض صنع الله تعالى اذ كثيرا
 ما يوجد السقي والعلف ولا يوجد كبر ولا سخن ومن ثم امتنع الاستجار عليهما (ولو صبغ) المشتري (بصبغه
 فان زادت القيمة) بسبب الصبغ (قدر قيمة الصبغ) كأن كان بدرهمين والثوب بأربعة فساوى
 ستة (رجع البائع في الثوب والمفلس ثلثا بالصبغ) فباع الثوب أو بأخذ البائع
 والثلث أو القيمة بينهما ثلاثا وفي كيفية الشر كوجهان أو وجههما أنها فيهما جميعا التميز التميز
 كما في نظيره من الغصب ويخرج بقولنا بسبب الصبغ ما لو زادت بارتفاع سوق أحدهما فالزيادة
 لمن ارتفع سعر سلعته فان كانت بارتفاع سوقهما وزعت عليهما بالنسبة أو بارتفاع السوق
 لا يبيعها فلا شيء للمفلس وبقي ذلك فيما مر من نحو القسامة (أو) زادت القيمة (أقل) من
 قيمة الصبغ كأن ساوى خمسة (فالنقص على الصبغ) فيشارك بخمس الثمن أو القيمة لتعرق أجزائه
 ونقصها والثوب قائم بحاله فان ساوى أربعة أو ثلاثة فالمفلس فاقد للصبغ كله ولا شيء للبائع عليه لما مر
 (أو) زادت القيمة (أكثر) من قيمة الصبغ كأن ساوى ثمانية (فالاصح ان الزيادة للمفلس)
 فالثلث أو القيمة بينهما نصفين (ولو اشترى منه الصبغ والثوب) ثم جحر عليه (رجع) البائع
 (فيهما) أي في الثوب بصبغه (الا أن لا تزيد قيمتهما على قيمة الثوب) قبل الصبغ بأن ساوتها
 أو نقصت عنها (ففيكون فاقد للصبغ) فيرجع في الثوب ويضارب ثمن الصبغ بخلاف ما اذا
 زادت فانه يرجع فيهما ثمان كانت الزيادة أكثر من قيمة الصبغ فالمفلس ثلثها فان كانت أقل
 لم يضارب بالباقي من قيمة الصبغ بل ما يتقنع به ويفوت عليه الباقي أو يضارب بثلث الثوب والصبغ
 (ولو اشترى) أي الصبغ والثوب (من اثنين) كلا من واحد فصبغه به ثم جحر عليه أو عكسه وأراد
 البائع الرجوع (فان لم تزد قيمته) أي الثوب (مصبوغا على قيمة الثوب) قبل الصبغ
 (فصاحب الصبغ فاقد) له فيضارب بثلثه وصاحب الثوب واجد له فيرجع فيه من غير شيء لو نقصت
 قيمته (وان زادت بقدر قيمة الصبغ اشتركا) في الرجوع فيهما كما بأصله وشركتهما في الصبغ
 كما مر فان لم تزد بقدر قيمة الصبغ فالنقص عليه فان شاء صاحبه رجعه بأكفها أو ضارب بثلثه
 وصاحب الثوب واجد له فيما أخذ ولا شيء له وان نقصت قيمته (وان زادت على قيمتهما) أي الثوب
 والصبغ جميعا كأن صارت قيمته في المثال السابق ثمانية (فالاصح ان المفلس ثلثا لهما) أي
 للبائعين (بالزيادة) وهي الربع وان نقصت عن قيمة الصبغ فكم ولو كان المشتري هو الصبغ
 وحده وزادت قيمة الثوب مصبوغا على قيمته غير مصبوغ فهو شر بثلثه والا فهو فاقد له بثلثه
 لم أر قصر يحالوقت اعتبار قيمة الثوب أو الصبغ ولا يوقت اعتبار الزيادة عليهما أو النقص عنهما
 في كل ما ذكر والذي يظهر اعتبار وقت الرجوع في المثال لانه وقت الاحتياج الى النقود لم يعرف
 مال البائع والمفلس فتعتبر قيمة الثوب حيلة له عليه من نحو الصبغ وقيمة الثوب الصبغ بها حينئذ وتعتبر

دار فاعلم ان من لم يأتى هذا ما سرق فليس يعتبر اشيع ان القصة في انساب
 باقل قديم يوم العتد والتبصر في الباقي بأكثر مما لان ذلك في لغوات بعض المسبوق وهو عتدون على
 المسائق وما شمس ليس كذلك لان المصنع ان كان من المشتري فواضع أو من أجنبي فمكذلك أو من بائع
 الثوب ففي حكم عين مستقلة بدليل أن له حكم غير الثوب وعنه أنه متى ساوى شيئا لم يكن لبايعه الا هو
 وان قل ان اراده والاشار بغيره فتأمل

(باب الحجر)

هو لغة المنع وشرع يمنع من تصرف شخص بسبب خاص وهو المصلحة الغير و (منه) يعتبر الفلاس بان
 الغير ما عدا الارض والارتمن والرياض للورثة) بالنسبة لتبرع زاد على الثلث أو لوارث وللغرماء مطلقا
 ولا يتأقمة نفوذ ايمانهم في المرض وان لم يبق الباقي بدن الباقي بل وان لم يفضل شي لانه مجرد
 تخصيص لا تبرع فيه (والعبد) أي القن (لسيده والمرد للمسلمين ولها أبواب) من بعضها وبأق
 باقية أو أفادت من أن له أنواعا أخرى وقد أوصلها الاسنوي الى ثلاثين نوعا وزاد غيره بضع عشر وفي كثير
 من ذلك نظر ظاهر يبينه مع ما يتعلق بالجميع في شرح العباب واما المصلحة لنفس (و) هو (مقصود
 الباب) وذلك (حجر الصبي والمجنون والمبذر) واما له ما هو حجر المصنف قبل الاول حقيقة
 لانه منع مع وجود مقتضى بخلاف حجر الصبي والمجنون ويزداد النظر في حجر الصبي والرق انتهى والذي
 يحتمل ان الكل حقيقة شرعية ونقلا عن التمسك ان من له أدنى تمييز ولم يكمل عقله كصبي عجز واعترضه
 السبكي وغيره بأنه ان زال عقله فجنون والا فهو مكلف فيصح تصرفه ما لم يبدر وقواهم فيصح الخ غير صحيح
 بالاطلاق فهو ما به فينظر أبلغ رشيدا أم لا على ان اعتراضهم من أصله غير وارد لتصرفهم في باب الجنائيات
 وغيره بأن المجنون قد يصح كون له نوع تمييز وقد لا يفهمهم المذكور في غير محله (فبالجنون) وبوجه
 أن مثله خرس ليس لصاحبه فهم أصلا ثم رأيت الرافي وجما متقدمين صرحوا بذلك في باب الخيار
 لكن جعلوا وليه هو الحاكم لا وليه في الصغر وجري عليه الأذرع وغيره هنا بحثا زاد شارح لم يتعرض
 الرافي لذلك أي هنا قال الزركشي في تصرفه هو أو نائبه في ماله بسائر وجوه التصرف وقال بعضهم وليه
 وليه في الصغر ويجمع بحمل الاول على من طرأ له ذلك بعد البلوغ ويوجه عدم الحاقه بالمجنون في هذا
 بأنه حالة وسطى اذ لا يطلق عليه أنه مجنون والثاني على من بلغ أخرس كذلك اذ لا يرتفع حجره الا
 ببلوغه رشيدا وهذا ليس كذلك ولا يلحق بهما النوم لانه يزول عن قرب فصاحبه في قوة الفاهم ومثله
 الانحاء فيما يظهر في امتناع التصرف في ماله لغيره أيضا أخذنا بما يأتي في النكاح أنه لا يزال
 الولاية نعم للقاضي حفظه كمال الغائب ثم رأيت المتولي والقفال الحقة بالمجنون وجزم به صاحب
 الانوار والغزالي قال لا يولى عليه قال غير وهو الحق انتهى وهو كقول المساعلي من تصرفهم به
 في النكاح نعم ان حمل الاول على من أيس من أهله بقول الأطباء لم يعد (تطلب الولايات) الثابتة
 شرعا كولاية نكاح أو نفوذ أيضا كإيصاء وقضاء لانه اذا لم يبدر أمر نفسه فغيره أولى وأثر السلب لانه يفيد
 المنع ولا عكس اذ انحوا الاحرام بمنع ولاية النكاح ولا يسلمها ومن ثم زوج الحيا كم لا الاعداد (واعتماد
 الاقوال) له وعليه الدينية كالا سلام والندوية كالعاملات لعدم قصده واعتبار بعض أفعاله
 كإصدقة بخلاف شحوا حباله واتلافه الاصيد وهو محرم وتقريره المهر بوطئه وارضاعه وشرب
 النسب وغير المميز كالمجنون في ذلك وكذا عمن لا في عبادة غير الاسلام وشاب عليها كالبائع ونحو
 دخول دار وإيصال هدية ودعاء عن صاحب ولاية (ويرتفع) حجر المجنون (بالأفائة) من غير
 فلت نعم ولا يفحوا القضاء لا تعود الا بولاية جديدة (وحجر الصبي) المذكور والاشي (يرتفع) من

(باب الحجر)
 (قوله) على انسابنا من انساب
 غير وارد كقولنا ان انسابنا من انسابنا
 من كلام التمسك ان المجنون من انسابنا
 لا تميزه بالسكينة فيكون كالصبي
 الذي لا يميز ومنه ما لا نوع تمييز
 فيكون كالصبي المميز ويمكن أن
 يكون من فوائده قولهم فيكون
 كالصبي المميز أن يأتي فيما سلف
 في تحقير اسلامه ونحوه وانما يقبل
 خبره فيما يقبل فيه قول الصبي المميز
 كإيصال هدية واذن في دخول
 الدار فليتأمل واجزم (قوله)
 ونعم بحمل الاول بعد هذا الجمع
 انه بعد القول بأن وليه الحاكم
 في حال الاستحباب ثم رأيت بحث
 في غير من الحزم حيث شئوا ان يحمل
 التمسك في الدار كونه هو كلام متين
 (قوله) وانلافه الاصيد ينبغي أن
 يحل فيه لا تميزه الاصيد بله أدنى
 نسبه فيمنع من ان يخطى بالصبي المميز
 على على كلام التمسك السابق

أي عمن يورثه لا يورثه إلا ما يورثه من أبيه لا يورثه من غيره ولا يورثه من غيره
 المحفوظ هو قضاها في ثلثه لا يورثه من غيره ولا يورثه من غيره ولا يورثه من غيره
 ان رفع اعتراضها في الأول حذف رشيدها لأن الصبي سبب من نفي بالخير وكذا التذير وأحكامها
 متعارفة فمن بلغ سن ذكرا حكم تصرفه في نفسه ولا حكم تصرف الصبي * فرع * غالب نفي قبيل
 ولم يعلم رشيده لم يجوز له النظر في ماله معقد استصحاب الخبر لثبوت في الولاء عند العقد وهي شرط وهو
 لا بد من تحققه في تصرفه ثم إن بان غير رشيده فكذا التصرف والافلاوق في ماله ما يأتي من تصديق
 الولي في ماله الخبر لأنه الأصل إلا أن يقال محل ذلك في حاضر لا يعرف حاله غالباً بخلاف الغائب وليس
 قول الولي قبضته مرها بانها ولا قوله له انتهى إقراراً بالرد فلا يجرى به (والبلوغ) في الذكر
 والآن في تحقق بأحد شيئين أحدهما ويسمى بلوغاً بالنسب (بأن يكمل خمس عشرة سنة) قرية
 تحديد عن انفصال جميع الولد بشهادة عدلين خبرين وشهد من قال بخلاف ذلك قال النافعي رضي الله
 عنه مرد النبي صلى الله عليه وسلم سبعة عشر صحابياً وهم أبناء أربع عشرة سنة لأنه لم يرهم بلغوا وعرضوا
 عليه وهم أبناء خمس عشرة سنة فأجازهم منهم زيد بن ثابت ورافع بن خديج وابن عمر رضي الله عنهم
 وقصة ابن عمر صحبها ابن حبان وأصلها في الصحيحين ثمانية ويسمى بلوغاً بالاحتلام خروج المني كما قال
 (أو خروج مني) من ذكر أو أنثى لقوله تعالى وإذا بلغ الاطفال منكم الحلم فليعرضوا لرفع القلم عن
 ثلاثه عن الصبي حتى يتعلم والحلم الاحتلام وهو لوقته ما يراه النساء وكفى به شاعراً خروج المني ولو بقطة
 بجماع أو غيره بشرط تحققه فلو أتت زوجه صبي بلغ تسع سنين بولده لا مكان لحقه لأن النسب يكفي
 فيه جبرداً لا مكان ولم يحكم ببلوغه لأنه لا بد من تحقق خروج المني وخروج بوجه ما لو أحسن بانتقاله من
 صلبه فأما ما ذكره فرجع فلا يحكم ببلوغه كما لا غسل وبحت الزكوى ومن تبعه الحكم ببلوغه بعيد
 والفرق بأن مدار البلوغ على العلم بانزال المني والغسل على حصوله في الظاهر بالتحكم أشبهه على أنه
 لا يتصور العلم بأنه من قبل خروج وجهه ذلك كثيراً ما يقع الاشتباه فيما يحس بنزوله ثم رجوعه (ووقت
 إمكانه) فهما (استكمال تسع سنين) قرية تقر بانظير ما يعرف في الخيض (ونبات العانة) الخشن
 بحيث يحتاج إلى الله للعلق وظاهره أنها اسم للنبت للنسب وفيه خلاف لأهل اللغة والأشهر أنها
 النابت وإن النبت شعرة كسر أوله ووقته وقت الاحتلام (يقضي الحكم ببلوغ ولد الكافر)
 بالنسب أو الاحتلام ومثله ولد من جهل إسلامه لا من عدم من يعرف سنه على الوجه للصغير الصحيح أن
 عطية القرطبي رضي الله عنه كان في سبي بني قريظة فسكنوا في نظرون من أنبت الشعر قبل ومن لم ينبت
 لم يقتل وأنهم كشيوعا عن عاتقه فوجدوها لم تنبت فجعلوا في السبي وخروجها نبات نحو اللحية فليس بلوغاً
 كما مر في الشرح الصغير في الاط وأحوال اللحية والشارب بالأولى فإن البغوى ألحق الاط
 بالنعانة ونحوها وفي كل ذلك نظر بل أشعر الخشن من ذلك كالعانة في ذلك وأولى إلا أن يقال إن الاختصار
 عليها أمر تعدي وأقسام قوله يقتضي الحكم أنه إمارة على البلوغ بأحد هاتين أن ثبت أن سنه دون
 خمس عشرة سنة ولم يتعلم لم يحكم ببلوغه وقبل قوله بيمينه وإن لم يخلف الصبي احتياطاً لحسن الدم
 استعمله بدواه إن كان وله حر في سبي لا ذمي طوالب الجارية ويجل النظر للخبر وأفهم قوله كالأرونة
 ولد أنه لا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى وهو كذلك وإن كان قضية المحرر إخراج النساء لأنهن
 لا يقبلن ونقله السبكي عن الجوزي والخشي لا بد أن يثبت على فرجيهما (لا المسلم في الأصح) بسهولة
 مراعاة آثار المسلمين في الأول ولا يثبت استصحابه لشدة كونه لا يتجوز خلاف الكفر لأنه ينقض به إلى القتل

(قوله) لأن الصبي سبب في بلوغه أن
 يقال لأن الصبا ولعله من تحريف
 النسخ في الصورة الخطية (قوله)
 إن بان غير رشيده نفذ التصرف
 هل يكفي مجرد عوده الناصر
 متصرف بالرشد مع احتمال أنه بلغ
 رشيداً ثم لم أره ما يخرج منه عن
 الرشد ولا بد من ثبوت استصحاب
 ما ظهر من عدم رشده من حاله قبل
 البلوغ ينبغي أن تأمل (قوله)
 الخشن إلى المني في النهاية (قوله)
 وظاهره الخشن تأمل بل ظاهره
 العكس لأنه إن أريد بالعانة النبات
 فاستاد النبات إليه حتى من استاد
 المصدر إلى فاعله وإن أريد بها الخشن
 فكان النبات فليأمل

[illegible]

(قوله) هذا القليل من العلم
الذي في يدي هو ما كان
المشارح يقول عليه قائل
هل هذا القليل يحتاج اليه (قوله)
قالوا ولا ينض الجباقي الخ فيه لاسيما
تصنيف التبر كما اشعار باستفسر كاله
وان كان مضطرا وهو كذلك
انكم كيف تتحكم بغير ندوم محفل
مع انه قد يعجز النفس او يغلب في بعض
النواحي بخلاف العباد كغلبة أهل
العلم ومنع موارد النساء أو غير
ذلك والله أعلم وأحسن ما لوحظ به
أن يقال اذا ضاق الامر اتسع
والا لا أدى الى بطولات معظم
معاملات العامة وكان هذاهو
الحاصل لابن عبيد السلام على
اختاره ان الرشد صلاح المال
قطر (قوله) والسوق الى قول
الملك وتختصر في النهاية الا قوله
وهذا فتقول ان خير الى الموت

بما لا يخفى من أن الفرق بينهما في الاستدلال بالقياس

التباعد وإذا رجعنا إلى هذا المبدأ لا يخفى أن القياس لا يستلزم بالضرورة (وإنما هو)
بغير وجود رسله وبني صلاح تصرفه في ماله (لم يتجسس عليه في الأصح) لأن السلف لم يتجسس وأصل
السمة بخلاف الاستدلال بخبره كان ثابتا بحسبه وفارق التبذير بأنه يقتضي معناه خلاف المال
بخلاف الفسق (ومن جبر عليه لفسقه) أي تبذير (طرا فويله الثاني) لأنه الذي يتجسس كما مر نعم
يسر له الشهادة بخبره ورد أمره لا يبيح فسادا فسادا بحسبه لا أنهم به استغنى (وقيل وليه) (في الصغير)
وهو الأب والجد كماله بالغ سنهما ويرد بوضوح الفرق إذ يقتضي في الدوام بالافتقار في الابتداء (ولو طرا
بغيره فويله وليه في الصغير) وفارق السفيه بما مر (وقيل) وليه (الثاني ولا يصح من المجبور
عليه لفسقه) حسا أو شرعا (سواء كان) غير مأمور عند الانطرار ولو بغيره في فسادا أو وكل
في ذلك عن غيره ويبحث البتة أن مثله في الشراء لا انطرار الصبي وقد يقال الانطرار مجوز للاخذ
ولو بهت فسادا فلا ضرورة للحجة فسادا فسادا وان قطع بها الامام في السفيه وانما يصح قوله في قبول
النقصان لفسقه منه لنفسه ولا اجارة نفسه قال الماوردي والرواية إذا لم يقصد عمله لاستغناؤه
عنه فيجوز لأن له التبرع به حينئذ فلا جارة أولى وفيه نظر محظوظ قولهم ولولي اجباره على الاكتساب
ولو غنيا وحينئذ فماله يصح أن يقابل بماله ويحبر عليه فلا ينبغي أن يصح منه ما يفتقر على الولي اجباره
عليه وحينئذ فهي ليست كال تبرع فضلا عن الأول لولا التي ادعياها لأن التبرع لا يفتقر على الولي شيئا
(ولا اعتناق) ولو بعوض في حال الحياة للحجة بتدبيره ووضيعة قال جميع ويصوم في كفارة عين أو طهار
لا قتل لأن سبها فعل وهو لا يقبل الرفع ويبحث البتة أن كفارة الظهار كالقتل وأطال في الرد على من
أخذها بكفارة العين وكفارة القتل كفارة الجماع وقضية قول المصنف الآتي بل صرحه ويقتضي بالصوم
وعلمه بأنه ممنوع من المال مع أن دمه دم ترتيب وسببه فعل وهو إجماعه إذا قصد فعل القلب كما صرحوا به
أنه يكفر بالصوم حتى في الكفارة المرتبة التي سبها فعل وهو مقتبه في كفارة مرتبة لا اثم فيها أما كفارة
مرتبة فيها اثم فالوجه أنه يكفر فيها بالمال وهم إذا اجمع بين تناقض المتأخرين في ذلك وكذا بين ما أفهمه
قول الشيخين ويصوم في كفارة العين من اختصاص ذلك بالخبرة وما يصرح به المتن الآتي من أنه لا فرق
بين الخيرة والمرتبة وأما النظر لكون السبب فعلا وهو لا يقبل الرفع فغير متضح المعنى إذا لا فرق بين كفارة
الظهار والجماع والقتل ولا بين كفارة العين ونحو الخلق في النسك وسبب أن قتل الخطأ ملحق بغيره
في وجوب الكفارة فيه على خلاف القياس فكذلك الحق به في وجوب الاعتناق فيها هنا أيضا (و) (لا شبهة)
لشي من ماله بخلاف قبوله لما أوصى له به كما صرح به كثير من بل الأكثرون لكن الذي اقتضاه كلامهما
أنه لا يصح وكان الفرق بينهما وبين صحة قبوله لما أوصى له به أن قبول الهبة ليس بمسكوك وإنما الملك القبض
وهو لا يعتد به منه أن استقل به بخلاف قبول الوصية فإنه الملك فلم يصح منه ويجوز إقباضه الهبة بخبرة
من يتزعمها منه من ولي أو حاكم ولا يضمن وأهيب سلم إليه لأنه لا يملك قبل القبض بخلاف من سلم إليه
الوصية لأنه لا يملكها بالقبول فوجب تسليمها إليه وعكس شارح لهذا غلط وكذا أخرجه بأن سلم
الهبة فوق ملك الوصية (و) (لا نسكاح) يقبله لنفسه (بغير إذن وائيه) قيد في الكل أما بآذنه فسيذكره
(فلو اشترى أو اقترض) مثلا (وقبض) من رشيده بأن قبضه أو أدن له في قبضه (وتلف المأخوذ
في يده أو تلفه) في غير أمته أو نسكح فاسد أو وطئ كما يأتي في نسكاح (فلا ضمان) ظاهرا
(في الحال ولا بعد فالتجسس أو علم) حاله (من عامله أو جهله) لأنه مقصر بعدم بحثه عنه مع أنه
سلطه على اتلافه بإقباضه إياه أما باطنافه كذلك على ما اقتضاه كلام الرافي وصرح به الغزالي كالمع

(قوله) على الولي اجباره قد يقال
هي وان فوتت الاجبار لم يفتقر
مفسوده سم قضية انا انقلنا بحسبها
فليس له قبض الاجرة والتصرف فيه

أو أياهما (على نفقة المهر) في الخطر (نظر إلى منعه) من الإضرار أو الأذى كما يصح
 كلامهم خلافا لما دل عليه ابن الرافعي من أنه ليس له المنع من أصل السفر لأنه لا ولاية عليه في السفر
 ما جعل به يأن له ولا يتعدى ما بالنسبة لما يفتي لصاحبه ماله ولا شأنه السفر كذلك وظاهر المقصود
 إخراجهم من إرضاء وليه وفارق في الصبي المميز باستقلاله (والمنع أنه كحصر فيقال) فهل يجوز له
 منعه من المضي (قلت ويقتل بالصرم) والخلق مع البينة (أن قلنا لا يحصر بدل) كما هو
 الأصح (لأنه ممنوع من المال ولو كان له في طريقه كسب بقدر ما يملكه) على نفقة الخطر
 أو لم يكن له كسب لأنهم لم يتر (لم يجر منه والله أعلم) إذا لموجب له حديث ولا نظر إلى أنه فوت عماله
 متوردا بالاجرة وإن نظر إليه من الرافعي لأنه لا يمتنع له ما لا يملكه فلا يملكه مع فساد قوله الآخر
 وقول الغزي هذا عجيب منهم فإن افترض أن الكسب في طريقه فقط في نظر لأن ما قاله فهو وجه مع
 ذلك الفرض أيضا فإن قلت إذا قلنا لا يمنع فاسافر وله كسب يفي كيف يحصله مع ما من أنه لا تصح
 إجارته لنفسه مطلقا أو على تفصيل فيه قلت إذا لم تجوز لولي منعه يلزمه أن يسافر معه ليؤجره لذلك
 الكسب أو يوكل من يؤجره له ثم يفتق عليه منه ولو عجز أثناء الطريق بقوله نفقته حينئذ في ماله
 أو على الولي لأنه الذي يتبعه الأول لأن الولي حيث حرم عليه المنع لا يعد مقصرا * (فصل) فيمن
 يلي الصبي مع بيان كيفية تصرفه في ماله (ولي الصبي) المراد به الجنس ليشمل الصبية (أبوه)
 أجماعا قيل التعبير بالصغير أو لى انتهى وهو هو وإنهما مترادفان فالصواب أن يقول التعبير بالمجنون
 أو في ليشمل من بلغ سفها فإنه لم يتقدم له بيان وليه صريحا بخلاف المجنون فإن كلامه السابق يفيد
 أنه كالصبي وعمره قد يكون أبوا ولا يحكم بباوغيه لكن هذا نادرا فلا بد على أن أصل الإيراد سهل لأن المراد
 الأب الجامع لشرائط الولاية والأوراد أيضا الأب الفاسق ونحوه (ثم حده) أبوالأب وانعلا كولاية
 النكاح والصك كالنظر بقية الأقارب فيه لا هنا كانوا أولياء ثم لا هنا هم لأهبة منهم أي العدل عند
 فقد الولي الخاص الاتفاق من مال المجنون في تأديبه وتعليمه لأنه قليل فسر مع به ذكره في المجموع
 في الصبي ومثله المجنون والسفيه وتضيته أن له ذلك ولو لمع وجود قاض وهو منجه أن يضيض منه عليه بل
 في هذه الحالة لأهبة وصحها بلده بل عليهم كما هو ظاهر تولى سائر التصرفات في ماله بالقبضة بأن يتفقدوا
 على مرضي منهم يتولى ذلك ولو بأجرة وسيعلم ما يأتي في القضاء أن الذي شوكة بناحية لا شوكة فيها
 لغیر تولية القضاء والنظر وغيرهما فيلزمه هنا تولية قيم على الإتمام تصرف في أموالهم بالصلحية
 فإن قلنا ذو الشوكة ولم يجره الواحد فكل في محل شوكة كالمستقل فإن لم يميز واحد من تلك
 الناحية شوكة فولي أهل حالها وعندها واحد منهم صار حرا كما عليهم فتفقد توليته وسائر أحكامه أشار
 لذلك ابن عجيل وغيره قال أبو شيكيل ولو عم الفسق وانحطرت لولاية فاسق فلعزل الأربح نفوذ ولا يشه
 كالأول ولا هو وشوكة لكن لا يقبل قوله في الاتفاق لأنه ليس بولي حقيقة قال ويجوز تسليم
 نفقة الصبي لأمه الفاسقة بغير ترك الصلابة المأمونة على المال ولو فور شفتها وشرطها حرة وإسلام
 ولو في كافر عند الماوردي والرواني وحمل على ما إذا رجعوا النافلا تهرهم وولي نحن أمرهم
 وفارق ولا يذ النكاح بأن التصديقه لا ما تقوى في السلم أقوى وثم الموالاة وهي في الكافر أقوى
 وخالفهما الإمام ومن تبعه وأيد بجهة ومسية ذي الذي على أطفاله الذميين وعندها ولو ظاهرا
 وينزل بالفسق عن الحفظ والتصرف وتعود ولا يشه بوجه وأخالفه بخلاف غيره وأخذ من اشتراط
 عدم المشاورة في ولاية الإجارة عدمها هنا وأيد بقوله ما عن جمع يشترط في الوصي عدم العداوة

(قوله) ولا نظر إلى أنه إلى وقول
 الغزي في النهاية
 * (فصل) في الصبي *
 (قوله) وتعود ولا يشه بوجه ظاهره
 أنه لا يتوقف على منه الاشتراء

[illegible]

(قوله) وقد عرفت
وأوضح في هذا القديسي الشفيع
للحاجة أو القبطانية كيف
بمجة العقد مع احتمال مدونه مع
انتماءها (قوله) بقصد الرجوع
اليه هل هو في سفيه لم يشترط
ويجوز بلوغه حتى يعقد بقصده أو هو
على الإطلاق فيعقد ولو من صبي
مميز وهل إذا سافر به وليه بقصد
الرجوع أو لا قصد الرجوع ثم مات
الولي ترتب الحكم على قصد الولي
فيكون وضمنه في الأول ما سافر منه
في الثاني ما سافر اليه يتأمل
في الثاني (قوله) لا الحفظه ينبغي أن
يجوز (قوله) لا الحفظه ينبغي أن
يجوز التصرف فيه عند خوف
اللاذ (قوله) أقوله تعالى إلى قوله
قال في النهاية والمعنى (قوله) وله كما
تأتي به إلى التمس في النهاية الآية
يأتي ما فيه وفي المعنى أيضاً وكتب
ينبغي أن يقال بمثله في ظاهر الوقف
سبب لئلا يمتنع (قوله) ما يخاف
أده الخ هل المراد ما من شأنه
يخاف فساد كالقول والثمار
تد فلا يمتنع عن أشكال لاسيما
كان الولي لا يحسن غير هذه
قوة ومال المولى لا يقوم بما هو
بتم لو صرف لغرض العلة ماله
والمراد ما يخاف فساد به بالفعل
غير يفتقر إلى احتمال كثره
غير مائة كرم كساد السوق

هذا ان قلت ان البيع من غير تسليم المبيع شرط في ان يباين بينه وبينه
 فهو جمل اركانها ان يصر فيه بغير ذلك كالتفرغ من على اكتساب الاموال وتحويلها في البيع ما يباين
 في نحو الر كروب حليج او جها دو يري ذلك انهم لم يشترطوا في تصرفه في بدن مولى به بغير قطع سعة نقله
 ما اشترطوه منها (و يفي دوره) مثلا (بالطين) انما مؤتمنه مع الانتفاع بنفسه (والاجر) وهو
 الطوب الخرق لبقائه (لا التين) وهو الطوب التي تفتت بانه (والجس) وهو الجس ككبر مؤتمنه مع
 عدم الانتفاع بنفسه فالواو هنا يعني اوائتي في العزير فيجتمع التين مع طين او جيس وحين ميا من او اجر
 هذا ما عليه النقص والجمهور واختار آخر من عادة البلاد كيف كانت وهو ان يجره من ماله او يبيع قوله
 دوره انه لا يبيع في هذا الموضع بل في غيره من الموضعين بل في غيره من الموضعين بل في غيره من الموضعين
 والشراء احفظ تعين الشراء قال جمع واشترط مساواة المصروف في غاية التدبر وهو في التحقيق منع البناء
 (ولا يبيع عقاره) لانه ان يبيع وأسلم ميا عناه (الاحاجية) نخوف طالم او خراجه او عماره بقية
 أملا صكه او لفتته وليس له غيره ولم يجز له مقرر أو رأى المصلحة في عدم القرض أو لكونه
 بغير بلده و يحتاج لكثرة مؤتمنه في توجه لا يحارده و قبض غلته و يظهر ضبط هذه الكثرة بأن
 تستغرق أجرة العقار أو قريها منها بحيث لا يبقى منها الا ما وقع له عرفا (أو غبطة) كتقل خراجه
 مع قلة ربحه ولا يشتري له مثل هذا أو رغبة نحو جار فيه بأكثر من ثمن مثله وهو يبيع مثله بأقل أو خيرا منه
 بذلك الثمن وكخوف رجوع أصله في شتمه ولو بثمن ثلثه ونحو ذلك هذا في الغبطة طاهرا اذ هي لغة حسن
 الحال وأقوى الفضال في ضيقة بغير استأصل خراجها ماله ان توليه يبيعها ولو بدرهم لانه المصلحة وأخذ منه
 الاذرى أن له يبيع كل ما يبيع هلا صكه بدون ثمن مثله لافسورة والحق بذلك ما لو غلب على طنه
 غصبه لو بقي (ظاهرة) فيدزاند على أصله وبقية كتبهما والذي فسر اها به ما مر قال الامام وضابط
 تلك الزيادة أن لا يستعين بها العتلاء بالنسبة لشرف العقار والحق به بالدينجي الا وافي المدة لنفسه من
 صغر وغيره وبقية أمواله لا بد فيها أيضا من حاجة أو غبطة لكن تكفي حاجة يسيرة ورجح قليل بل
 بحيث في التوسيع جواز يبيع مالا بعد لقيمة ولم يحتج اليه بدون ربح وحاجة اذ يبيع بغيره بغيره وبعث
 الباسي ان مال التجارة كذلك قال بل لو رأى البيع بأقل من رأس المال يشتري بالثمن ماله ومظنة
 الربح جاز نعم لا يبيع حلي لمولته وان تفتت قيمته وجزء منه وصبح ثياب وتقطيعها وكل ما يرغب
 في نكاحها أو بقائه أي مما تقتضيه المصلحة اللائقة بها وبما لها سواء في ذلك الأصل وهو ماصر حوايه والوصي
 والقيم ككما بحثه غير واحد وجرى عليه أبو زرعة فقال وانظروا ان لقيم شراء جهاز معتاد
 لها من غير اذن القاضي فيقول لها ان يبيع قوله فيه اذا لم يكن له الخمر ولولي خلط طعامه بطعام مولى به
 حيث كانت المصلحة للولي فيه و يظهر ضبطها بأن تكون كفتته مع الاجفاعة أقل منها مع الا نفراد
 ويصكون المالان متساويين حلا أو شبهة أو مال الولي أحل وله الضيافة والا طعام منه حيث فضل
 للولي قدر حقته وكذا خلط أطعمته أيتام ان كانت المصلحة لكل منهم فيه (وله يبيع ماله بغيره ونسيئة
 للمصلحة) كرجح وخوف من غيب (واذا باع نسيئة) اشترط بشار المشتري وعبد الله ومن لازمها
 عدم شرطه من زيادة على النقد تنطبق بالنسيئة وقصر الاجل عرفا (أشهد) وجوبا (على البيع وارتمن)
 وجوب أيضا (به) أي بالثمن رهنا وافيلا ولا تغني عنه ملاءة ما يشتري لانه قد يتلف احتياطا للجمهور
 فان ترك واحد امتداد كبطال البيع الا اذا ترك الرهن واشترى موصرا على ما قاله الامام واقضاه
 صلاهما وقال السبكي لا استثناء وضمن نعم ان باعه مضطر لارهن معه جاز وكذا لو تمتنع

انما جاز في البيع من غير تسليم المبيع شرط في ان يباين بينه وبينه
 في نحو الر كروب حليج او جها دو يري ذلك انهم لم يشترطوا في تصرفه في بدن مولى به بغير قطع سعة نقله
 ما اشترطوه منها (و يفي دوره) مثلا (بالطين) انما مؤتمنه مع الانتفاع بنفسه (والاجر) وهو
 الطوب الخرق لبقائه (لا التين) وهو الطوب التي تفتت بانه (والجس) وهو الجس ككبر مؤتمنه مع
 عدم الانتفاع بنفسه فالواو هنا يعني اوائتي في العزير فيجتمع التين مع طين او جيس وحين ميا من او اجر
 هذا ما عليه النقص والجمهور واختار آخر من عادة البلاد كيف كانت وهو ان يجره من ماله او يبيع قوله
 دوره انه لا يبيع في هذا الموضع بل في غيره من الموضعين بل في غيره من الموضعين بل في غيره من الموضعين
 والشراء احفظ تعين الشراء قال جمع واشترط مساواة المصروف في غاية التدبر وهو في التحقيق منع البناء
 (ولا يبيع عقاره) لانه ان يبيع وأسلم ميا عناه (الاحاجية) نخوف طالم او خراجه او عماره بقية
 أملا صكه او لفتته وليس له غيره ولم يجز له مقرر أو رأى المصلحة في عدم القرض أو لكونه
 بغير بلده و يحتاج لكثرة مؤتمنه في توجه لا يحارده و قبض غلته و يظهر ضبط هذه الكثرة بأن
 تستغرق أجرة العقار أو قريها منها بحيث لا يبقى منها الا ما وقع له عرفا (أو غبطة) كتقل خراجه
 مع قلة ربحه ولا يشتري له مثل هذا أو رغبة نحو جار فيه بأكثر من ثمن مثله وهو يبيع مثله بأقل أو خيرا منه
 بذلك الثمن وكخوف رجوع أصله في شتمه ولو بثمن ثلثه ونحو ذلك هذا في الغبطة طاهرا اذ هي لغة حسن
 الحال وأقوى الفضال في ضيقة بغير استأصل خراجها ماله ان توليه يبيعها ولو بدرهم لانه المصلحة وأخذ منه
 الاذرى أن له يبيع كل ما يبيع هلا صكه بدون ثمن مثله لافسورة والحق بذلك ما لو غلب على طنه
 غصبه لو بقي (ظاهرة) فيدزاند على أصله وبقية كتبهما والذي فسر اها به ما مر قال الامام وضابط
 تلك الزيادة أن لا يستعين بها العتلاء بالنسبة لشرف العقار والحق به بالدينجي الا وافي المدة لنفسه من
 صغر وغيره وبقية أمواله لا بد فيها أيضا من حاجة أو غبطة لكن تكفي حاجة يسيرة ورجح قليل بل
 بحيث في التوسيع جواز يبيع مالا بعد لقيمة ولم يحتج اليه بدون ربح وحاجة اذ يبيع بغيره بغيره وبعث
 الباسي ان مال التجارة كذلك قال بل لو رأى البيع بأقل من رأس المال يشتري بالثمن ماله ومظنة
 الربح جاز نعم لا يبيع حلي لمولته وان تفتت قيمته وجزء منه وصبح ثياب وتقطيعها وكل ما يرغب
 في نكاحها أو بقائه أي مما تقتضيه المصلحة اللائقة بها وبما لها سواء في ذلك الأصل وهو ماصر حوايه والوصي
 والقيم ككما بحثه غير واحد وجرى عليه أبو زرعة فقال وانظروا ان لقيم شراء جهاز معتاد
 لها من غير اذن القاضي فيقول لها ان يبيع قوله فيه اذا لم يكن له الخمر ولولي خلط طعامه بطعام مولى به
 حيث كانت المصلحة للولي فيه و يظهر ضبطها بأن تكون كفتته مع الاجفاعة أقل منها مع الا نفراد
 ويصكون المالان متساويين حلا أو شبهة أو مال الولي أحل وله الضيافة والا طعام منه حيث فضل
 للولي قدر حقته وكذا خلط أطعمته أيتام ان كانت المصلحة لكل منهم فيه (وله يبيع ماله بغيره ونسيئة
 للمصلحة) كرجح وخوف من غيب (واذا باع نسيئة) اشترط بشار المشتري وعبد الله ومن لازمها
 عدم شرطه من زيادة على النقد تنطبق بالنسيئة وقصر الاجل عرفا (أشهد) وجوبا (على البيع وارتمن)
 وجوب أيضا (به) أي بالثمن رهنا وافيلا ولا تغني عنه ملاءة ما يشتري لانه قد يتلف احتياطا للجمهور
 فان ترك واحد امتداد كبطال البيع الا اذا ترك الرهن واشترى موصرا على ما قاله الامام واقضاه
 صلاهما وقال السبكي لا استثناء وضمن نعم ان باعه مضطر لارهن معه جاز وكذا لو تمتنع

منه في مال غيره كان غنياً من قبل ان يقطع به من نفسه كسبه به أخذت له نفقة بعد الرافعي
ورجع المصنف أنه يأخذ الأقل منها ومن أجره مثله وإذا أنكر لم يلزمه بدل ما أخذه قال الاستاذي هذا في
وصى أو أمين أمائب أو جسد فبأنفسهم كما يتبعه اتفاقاً سواء الصحيح وغيره واعتبر بأن الله إن كان
مكتسباً لا تجب نفقته ويرد بان المعتمد أنه لا يكلف الكسب فان فرض أن اكتسب مالا يكفي لزم فرعه
نظام كفايته وحينئذ نغاية الأصل هنا أنها كتبت دون كفايته فيلزم الوالد تمامها فان ثبت أنه أخذ
كفايتها لبعض في مقابلة عمله والبعض لتراشه وقيل بولي التمتع فيما ذكر من جميع مالا للامير رأى
مثلاً انه ان كان فقيراً الا كل منه كفايه والوجه أن يقال فيه أقل الامرين وللاب والجسد استند ام
يقدره غير لا يسأل بأجرة ولا يضرب على ذلك وفي الأوسمة خلافان فمن يرى بأن لا ضرب عليه وانما رده
للأول والخدمة من يعلم منه ما يحتاجه ديناً أو دنياً وإن تولى بأجرة كما يعلم مما يأتي أول العارية وتبحث ان
علم رضا الولي كاذبه وإن لولي اختياره بنفقته وهو محتمل ان علم أن له فيها مصلحة تكون نفقته أكثر من
أجره عادة وأفتى المصنف بأنه لو استخدم ابن بنته لزمه أجرته الى بلوغه ورشده وان لم يكن له لان ليس من
أهل التبعية بخلافه المقابلة بالعوض ومن ثم لم تجب أجرة الرشيد الا ان أكره ويجوز هذا في غير الجدة
للام قال الجلال البلقيني ولو كان للصبي مال غائب فأنتفى وليه عليه من مال نفسه بنية الرجوع اذا حضر
ماله رجع ان كان أباً أو جداً لا يتم في الطرفين بخلاف غيرها أي حتى الحياكم بل يأذن لمن ينفق ثم
بوفيه وأفتى القاضي بأن الأب لو حفظ مال الابن سنين فبات واشتباه على الحياكم أنه أنتفى على الطفل
من ماله أو مال نفسه حمل على انه من مال الطفل احتياطاً لما لا يضرب باقي الورثات انتهى وعمله أفتى
البلقيني وعمله بأن الوالد ولي متصرف والا سئل براءة ذمتهم والظاهر يقتضي ذلك والامين اذ مات
وضمناءه وذلك حيث لم يظهر ما يسقط التعليق بتركة انتهت نعم لدى المال أن يحلف بقيمة الورثة
على ان أباه أنتفى عليه ما كان له تحت يده وافتى جميع فبين ثبت له على أبيه دين فادعى انتفاعه عليه بأنه
يصديق هو ووارثه أي باليمين والبلقيني يجواز الشرب على وجه لا يحتفل به من خلع عين وغيره لقاصر فيه
شر كقولنا سنابل من زرعه لا كسرلة ساقطه وخالفه الزركشي في الثانية أي لأنها كاللثة القائل
هو بامتاعها وخرج بما قيده شرب يضرب زرعاً فيتبع وأفتى القاضي فيما لو اشترى ضيعة من قيم
بنيم وسلمه الثمن فكمل المولى وأنكر كون ذلك القيم وليه واستردا الضيعة ثم اشتراها منه بأنه لا يرجع
بالثمن على البائع لأنه صدقه على الولاية كما لو اشترى من وكيل ودفع له الثمن فأسكر الموكل الو كالة
وأخذ المبيع فاستراه منه لا يرجع على الوكيل بالثمن لأنه صدقه على الو كالة واستشكل الغزالي بأنه يخالف
لقوله إذا اشترى شيئاً وصدق البائع على ملكه ثم استحق رجوع عليه بالثمن لأنه انما صدقه بناء على
ظاهر الحال فكذلك هنا وأجاب شيخنا بأن البائعين في اللثة مقصر بيعة ما هو مستحق اتهمى وفيه نظير
فإن الخطأ انما هو التصديق على الملك وهو موجود في الشكل فكما عذر في هذه باستناد تصديقه الى الظاهر
فكذا في تبنيك على ان القيم والوكيل مقصران أيضاً بيعهما ما قبل ثبوت ولا يتهاون عن ثم خرجت بتخالف
كلام القاضي قبل الودعة

※ (باب المصالح) ※

والتزام على الحقوق المشتركة كدهولغة قطع الزراع وشرب عاتقة شخص من يحصل منشأ رأسه قبل الاجماع
قوله تعالى والصلح خير والخبر الصحيح الصلح بين المسلمين الاصطلاح اعدل حراما أو حرم حلالا أو حراما
لانقيادهم والا فالاصطلاح مناهم (هو) أنواع صلح بين المسلمين والمشر كمن أو بين الاحكام والبغاة أو بين

قوله (قوله) على بعض الذين يؤمنون
قوله (قوله) تطير الخانه لولاءه مع
قوله (قوله) ناصر الله أعلم

قوله (قوله) على بعض الذين يؤمنون
قوله (قوله) تطير الخانه لولاءه مع
قوله (قوله) ناصر الله أعلم

البيع كان يباع بالدين كذا في كتابنا في البيع والصلح من غير تسمية المبيع في البيع كذا في
 فارق وعملنا في البيع على الضعيف أننا ننظر اللفظ لأن لفظ الهبة ينافي في البيع (ولو صالح من دين)
 مدعى به يجوز الاعتراض عنه لا كقن ودين سلم (على عين) أربابها هنا ما يشارك في المنفعة الشاملة
 لا عين ودين بل دليل تنسبه المصالح عليه إلى عين ودين فتخلط ورحم أنه محض وان الصواب على غيره
 هو الخلط ادعاء الأمر أنه استعمل العين في الأمرين بآراء في مقابل الدين أخرى وان ذلك مما زعم في
 دل عليه ما ذكره بعد من تنسبه المصالح عليه إلى عين ودين ومثل ذلك يقع في عباراتهم كثيرا فلا
 خلط فيه ولا تعييف فان قلت ما وجدنا المقابلة باللفظ مع التعييف أي كما علم مما مر قلت لا ينافي فيها
 التفرع الذي قصد من التوافق في عبارة الربا بآراء وعملها أخرى (صح) بل لفظ بيع أو صلح كما يجوز
 بيع الدين بالدين (فان توافقا في عبارة الربا) كالصلح عن ذهب بفضة (اشتراط قبض العوض
 في المجلس) بخلاف من الربا فان تفرقا حسا أو حكما قبل قبضه بطل الصلح ولا يشترط تعيينه في العقد
 (والا) بتوافقا فيه كهو عن ذهب بغير (فان كان العوض عن المثل يشترط قبضه في المجلس
 في الأصح) كما لو باع ثوبا بدينارهم في الذمة لا يشترط قبض الثوب في المجلس (أو) كان العوض (دينا)
 ثبت بالصلح كما حلتك عن دراهم عليك بصلح بغير في ذمتك (اشتراط تعيينه في المجلس) يخرج
 عن بيع الدين بالدين (وفي قبضه) في المجلس (الوجهان) أحدهما عدم الاشتراط وهذا كما علم
 مما قدمه في الاستبدال عن الثمن ولو صالح من دين على منفعة صح كالمصر وقبض شيء قبض محليها
 (وان صالح من دين على بعضه) كمنصفه (فهو ابراء عن باقيه) فيغلب فيه معنى الاسقاط
 وان قلنا انه عليك حتى لا يشترط القبول ولا قبض الباقي في المجلس ولا يؤثر في ذلك امتناعه من
 أداء البعض (و يصح بلفظ الأبراء والخط ونحوهما) كلاسقاط والوضوح نحو أبرأتك من نصف
 الألف الذي لي عليك وصالحتك على الباقي أو صالحتك منه على نصفه وأبرأتك من باقيه (و) يصح
 (بلفظ الصلح) وحده (في الأصح) كما حلتك منه على نصفه لا يشترط هنا القبول لأن اللفظ
 يقتضيه بوضعه و رعايته في العقود أكثر من رعاية معناها ولا يصح بلفظ البيع نظير ما مر في الصلح على
 بعض العين وهذا أعني الصلح على بعض العين وبعض الدين يسمى صلح خطيطة وما عداها من سائر
 الأقسام السابقة غير صلح الأمانة يسمى صلح معاوضة وخرج بقوله على بعضه ما لو صالح من ألف على
 خمسمائة معنة واشتد جنسهما الربوي فلا يصح على ما قاله جمع متقدمون واعتمدوا السبكي والاستوى
 لا قضاء التعيين العوضية فأشبه بيع الألف بشمسمائة وقضية كلام الشيخين الحقبة وجرى عليها جميع
 متقدمون وهو المعتمد نظر المعنى فانه في الحقيقة استيفاء للبعض واسقاط للبعض (ولو صالح من مال
 على مؤجل مثله) جنسا وقبرا وصفة (أو عكس) أي من مؤجل على حال مثله كذات (أما)
 الصلح فلا يلزم الاجل في الأول ولا اسقاطه في الثاني لانهما وعدم الدائن والمدين (فان جعل)
 المدين الدين (المؤجل) عالما بفساد الصلح (صح الأداء) وسقط الاجل بخلاف ما اذا جعل في غير
 ما دفعه كمنه عليه ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وقاسوه على ما لوطن ان عليه دين فاداه فبان خصاله
 فانه يستردده قطعا (ولو صالح من عشرة مائة على خمسة مؤجلة برئ من خمسة و بقيت خمسة مائة)
 لا يساعده بخط البعض من غير مقابل فصح ويتأجل الباقي الحال وهو لا يصح لأنه مجرد وعد (ولو
 عكس) بأن صالح من عشرة مؤجلة على خمسة مائة (أما الصلح) لانه انما ترك الخمسة في مقابلة
 حلول الباقي وهو لا يحل فلم يصح الترك والحقبة والتكسير كالحلول والتأجيل فيذكر وقضية

قوله لا كقن ودين سلم كانه المبيع
 في الذمة بلفظ البيع حتى يحسن
 عطف قوله سلم الألف الآن يكون
 عطف تنبيه

سائر هذه الفرق غير بين الربوي وغيره فتقول الجواهر بعد كلام للصوري وهو يدل على فرض ذلك
في الربوي ما كان له عروضا مفرجة فصاحبه على بعضها حالا جازا فقبض في المجلس الظاهر الضعيف
(النوع الثاني الصلح على الانكار) أو السكوت ولا حجة للمدعي (فيطل) خلافا للذمة الثلاثة للغير
السابق الاصلها أحل حراما أو حرم حلالا فان المدعي ان كذب فقد استحل مال المدعي عليه الذي هو
حرام عليه وان صدق فقد حرم على نفسه ماله الذي هو حلال له أي بصورة عقد فلا يقال للانسان ترك
بعض حقه قيل فيه نظر فان الصلح ثم لم يحرم الحلال ولا حلل الجرام بل هو على ما كان عليه من التحريم
والتحليل انتهى ويرد بأن ما ذكر الزام القائلين بجهته وهو ظاهر اذ يلزم عليها أن الصلح سبب في ذلك
التحليل والتحريم وقد علم من الخبر امتناع كل صلح هو كذلك كل يصالح على نحو غيره هذا أحل الجرام
وكان يصالح زوجته على أن لا يطلتها فهذا حرم الحلال وقد اتفقوا على أن الخبر يشمل هذين وهما على
وزان ما قلناه في صلح الانكار فحينئذ لا وجه لذلك النظر فتأمل انه اذا كانت له حجة كينة فيصح أن يكن
بعد تعدلها وان لم يحكم بالملك على الاوجه ولا نظر الى أن له سبيلا الى الطعن لان له ذلك حتى بعد القضاء
بالمالك أيضا على المعتد (ان جرى على) هي هنا بمعنى من أو عن لما مر أن كون على والباء للأخوذ
ومن وعن للتعريف والغلب (نفس المدعي) على غيره كان ادعى عليه بدار أو دين فأنكر ثم تصالحا على نحو
قن ويصح كونها على بابها والتقدير ان جرى على نفس المدعي عن غيره ودل عليه ذلك المأخوذ لانه
يقضي متروكا ويصح مع عدم هذا التقدير أيضا وغايته أن البطلان فيه لا مبرر كونه على انكار وعدم
العوضيه فيه (وكذا ان جرى) الصلح من بعض المدعي (على بعضه في الاصح) كان يصالحه من الدار على
نصفها أو الوصلح من بعض الدين على بعضه فيطل جرمه لان الضعيف يقدر الهبة في العين وإيراد الهبة
على ما في الذمة تمتع على ما يأتي في بابها ومرفى اختلاف المتابعين أنهم ما لو اختلفا هل وقع الصلح على
انكار أو اقرار صدق مدعي الانكار لانه الاغلب وقد يصح الصلح مع عدم الاقرار في مسائل منها ما لو
أسلم على أكثر من أربع نسوة ومات قبل الاختار انه يجوز اصطلاحهن بنسأ وتفاوت وكذا
لو طلق إحدى امرأته ومات قبل البيان أو ادعى اثنتان ودية يدرجل فقال لا أعلم لا يصح ما هي
أو دارا يدهما أو أقام كل بينة وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدعي لانه يبيع وشروطه تحقق
المالك وسيأتي لذلك مزيد آخر نكاح المشرقة (وقوله) بعد انكاره (صالحني عن الدار) مثلا (التي
تدعيها ليس اقرارا في الاصح) قال البغوي وكذا قوله المدعي عليه ألفا صالحني منها على خمس مائة
أو هبني خمسمائة أو أبرئني من خمسمائة لاحتمال أن يريد به قطع الخصومة لا غير ولانه في الثانية
بأقسامها لم يقرر بأن ذلك يلزمه وقد يصالح على الانكار أي بل هو الاغلب كما تقرر ما قوله ذلك استداء
قبل انكاره فليس اقرارا قطعا ولو قال هبني هذه أو بعنيها أو زوجني الامة كان اقرارا بملك غيرها
أو آجرنيها أو أعز بها فقرار بملك المنفعة لا العين أو ادعى عليه دين فقال أبرأني أو أبرئني فقرار
أيضا ونجس السبكي تقييده بما اذا ذكر المال أو الدين أي ولو بالضمير كما برأني منه لانه مع حذفه
يحمل أبرأني من الدعوى * فرع * صالح على انكار ثم هب أو أبرأ قبل قوله انه انما فعل ذلك طائفا
بصحة الصلح أو ثم اقر المنكر لم يقلب الصلح صحيفا لفوات شرط صحته حال وجوده ومن ثم لم ينظر
هنا ما في نفس الامر لانه لا يملك الا الصلح وهو لا يمكن صحته الا ان سبقه اقرار أو نحوه ولو صالحه شيء
ليقر فاقرب بطل الصلح وكذا الاقرار على الاوجه وقد يشكك بأنه لو قال لاني أبرأ من اقر بما لم يلزمني
ثم اقر أو خذ باقراره ولم ينظر لكلامه ويجاب بأن ما هنا جواب لقوله صالحك بكذا أعني أن تقر لي
والجواب منزل على السؤال فكأنه قال اقررت في مقابلة ذلك فبطل وقوله أريد الى آخره أمر منفصل

عن الاقرار لم يتم غير نسبة انظمية على تقديره في ذلك التماس انما ولو تركت حقه من التركة
لغيره بلا بدل لم يصح أو به صح بشرطه (القسم الثاني يجري بين المدعى وأجنبي قال) الاجنبي
للمدعى (وصككتي المدعى عليه في الصلح) معك عن العين التي ادعيتك بها ببعضها أو بهذه العين
أو بعشرة في ذمته (وهو مقر لك) بها ظاهرا أو باطنا أو وهى لك أو وأنا أعلم انما لك فصالحى عنه له
بذلك فصالحه (صح) الصلح عن الموكل لان قول الانسان في دعوى الوكالة مقبول في جميع المعاملات
ثم ان صدق في أنه وكيل صارت ملكا لموكله والا فهو شراء فضولى اما الدين فلا يصح الصلح عنه بدين ثابت
قبل ذلك ويصح بغيره ولو بلا اذن ان قال الاجنبي ما ذكرنا وقال عند عدم الاذن وهو مبطل في عدم اقراره
فصالحى عنه بكذا اذ لا يتعدت قضاء دين الغير بغير اذنه أو ما لو لم يقل وكانى فلا يصح الصلح في العين لتعذر
تمليك الغير عنها بغير اذنه وكذا لو لم يقل وهى لك ولا وهو مقر وان قال هو مبطل في عدم اقراره لانه صلح على
انكار حينهذ (ولو) كان المدعى به عينا (صالح) الاجنبي عنها (لنفسه) بعين ماله أو بدين في ذمته
(والحالة هذه) أى ان الاجنبي قال هو مقر لك أو وهى لك (صح) الصلح للاجنبي لانه ترتب على دعوى
وجواب فلم يخرج لسبق خصومة معه (وكأنه اشتراه) مساو لتول الروضة وغيرها كالمواشاة خلافا لمن
فرق وانما وقع التشبيه في كل منهما لانه وان كان شراء حقيقة الا أنه خفي لكونه وقع بلفظ الصلح وعلم من
ذلك انه لا بد ان يكون بيد المدعى عليه بنحو ودیعة اما لو كان بيعا قبل القبض فلا يصح (وان كان منكرا)
والمدعى عين أيضا كما يشير اليه قوله الا فى فهو شراء مغضوب اذ الغصب لا يتصور في الدين (وقال
الاجنبي هو مبطل في انكاره) وأنت الصادق فصالحى لنفسى بهذا أو بخمسة في ذمتى مثلا أو بدينى
وهو كذا على فلان بناء على صحة بيع الدين لغير من هو عليه وعبر شارح بأصالحى لنفسى ويتعين حمله على
ما اذا احتفت به قرية انشاء صلح ونواه والا فوضوعه الوعد وهو لا يصح كباقي في أودى المال في الضمان
(فهو شراء مغضوب في فرق بين قدرته) ولو في ظنه (على انتزاعه) فيصح ويكفى فيها قوله ما لم يكن له الحس
فيما يظهر (وعدها) فلا يصح كما ترى في البيع (وان لم يقل هو مبطل) بأن قال هو محقق أولا أعلم حاله أولم
يرد على قوله صالحى (لغا الصلح) لانه اشترى منه ما لم يعترف له بأنه ملكه وخرج بالعين فيما ذكر الدين فلا
يصح الصلح عنه بدين ثابت قبل ذلك ويصح بغيره ان قال وهو مقر أو وهى لك أو وهو مبطل بناء على الأصح
السابق من صحة بيع الدين لغير من هو عليه * (فصل في التراحم) * على الحقوق المشتركة (الطريق
النافذ) بحجة وهو الشارع وقيل هو أخص مطلقا لانه لا يكون الا نافذا في النيان والطريق يكون
نافذا وغير نافذ في نيان وصحراء ويذكر ويؤث ويغير شارعا باتفاق المحيين عليه أولا أو باتخاذ المارة
موضعا من الموات جادة للاستطراق كما يصير المبني فيها بقصد انه مسجد مسجد من غير لفظ وبأن يقفه
ماله لذلك لكن لا بد منها من اللفظ وفي نيات طريق بموجبه أو له وغلط من صحفها بجملة الفساد
المعنى المراد هنا يسكنها الخواص تردد والذي نقله القولى ورجحه الاذرى أنها لا تصير طريقا بذلك
ويجوز احيائها لان اكثر الموات لا يتخلو عن تلك النيات (لا يتصرف) بضم أوله (فيه بما يضر) بفتح
أوله فان ضم على بالباء (المارة) وان لم يطل المرور لان الحق فيه لجميعهم وسيعلم ثما هنا وفي الخنايات
ان الضرر المنفي مالا يصبر عليه مما لم يعتدلا مطلقا (ولا يشرع) أى يخرج (فيه جناح) أى روشن سمي
به تشبيها به جناح الطائر (ولاسا باط) هو سقيفة بين حائطين (يضرهم) كل منهما كذلك ومن ذلك
مالوا اكتنف الشارع داراه فخر سمر دابا تحت الطريق من احدها هما الى الاخرى فان ضرر منعه منه
والا فلا اذا انتفاع بمسطن الطريق كهر بظاهرها والمزبل لما أضر بها هو الحياكم على ما روي ابن
الرفعة واهله معنى على ما روي في نخلها لهما في نخوة شجرة خرجت بهوانه اما على ما روي في نخلها ان له السطع

(قوله) بلا بدل لم يصح انظر لونه
الهيئة أو وجدت شروطها ابن قاسم
فيبغى أن يقال أو الصلحة
أو الاباحة والحاصل أن المقابلة
بين المسائلين والتفرقة بينهما
مشككة لانه ان روى في الترك
المعتبرات الشرعية فما المانع منه
* (فصل الطريق) *
(قوله) وقيل هو أخص بتأمل
مقابلته لما قبله وان كان صحفها
في حد ذاته (قوله) كل منهما كذلك
أى ضررا لا يصبر عليه الخ (قوله)
والمزبل لما أضر الاول ضرر
الضبطه الفعل في المتن بفتح أوله

ولو بلا ما لم يثبت ان يقال حتما كذا ويحتمل الفرق بأن الهواء عند السكة السليمة فوجب تفويض
أمره اليهم وهو الحياكم وتم له وحده فجاءه الاستبعاد بالضرورة عنه اما جناح وساباط لا يضر
فيجوز لكن لم لا يفي في شوارعنا وكذا حضر بترسعه بخلاف ذلك في محالهم وشوارعهم المختصة
بهم ولو في دارنا بخلاف فتح بابها الى شارعنا لان له استطرافه تبعنا أو لمنا بدله من الجزية فلا يجوز
علنا فيه ولا يجوز اخراج جناح الى مسجد وان لم يضر ويظهر ان نحو الرباط والدرسة كذلك وان أذن
ناظره ثم رأيت الأذرعى صرح به وتردد في الأشراع في هواء المقبرة والذي يتبعه منه ان سبيلت ولو باعتبار
أهل البلد الذين فيها المأمر من حرمة البناء فيها حديث (بل) للانتقال الى بيان مفهوم يضرهم
(يشترط) لجواز فعله (ارتفاعه بحيث) يتنى الظلام الموضع به حتى يسهل المرور به وبحيث (يترسخه)
المأثري (متعبا) وعلى رأسه الحولة يضم الحاء العالية لان ارتفاعه شرط من ذلك يؤدي الى اضرار المارة
ان كان عمرا المشاة فقط (وان كان عمرا الفرسان والعوائل) أى يصلح لمرورهم (فليرفعهم) وجوبنا في الأول
بحيث يترسخه الراسك وبكاتب ونوعهم على كنهه في الثاني (بحيث يترسخه المحمل) بفتح
ثم كسر (على البعير مع اخشاب المنظلة) فوق المحمل وهي بكسر الميم المسماة بالمخارة أى ولا يتقيد الأمر
بها بل بما قد يمر ثم وان كان أكبر منها كما هو ظاهر وذلك لان ذلك قد يتفق وان بدر واقعهم اطلاقه ان له
اخراج نحو جناحه ولو فوق جناح جاره ان لم يضر بالمارة عليه وان اطلعه وعطل هواءه لم يطل ارتفاعه
بل وفي محله اذا اهدم وان عزم على اعادته ما لم يسبقه بالاحياء وفارق مقاعد الاسواق حيث لا يزول
حقه الا باعراضه بان هذا أضعف لتعلقه بالهواء الذي لا يقبل الملك فلا مكان له ولا يمكن منه وتلك لها
تعلق بالارض التي من شأنها أن تمك بالاحياء قصد افكان لها مكان وتمسك وأيضا فاستحقاق هذا
تبع لاستحقاق الطريق فاستحقاق السابق واستحقاق تلك قصد لا يتبع فلم يسقط حق من سبق اليها الا
بالاعراض تنبيهه قال الغزالي فان قيل اذا جاز الجناح فله نصيبه وان اخذ أكثر هواء السكة وقالوا في الميزاب
له تطويله الا أن يريد على نصف السكة فالجار المقابل منعه كما ذكره في الكافي قبل الفرق ان الجار محتاج الى
الميزاب فكان حقه فيه نكح الجار فليس له ابطاله عليه بخلاف نصب الجناح فله قد لا يحتاج اليه هكذا
طننته انتهى وما ذكره في الجناح واضح وفي الميزاب بعيد من كلامهم لانهم لم يعلموا ما تقر في الجناح
الا بكونه سبق الى مباح فاستحقاقه وذلك يأتي في الميزاب فالتحديد فيه بما ذكره الكافي بعيد جدا وقوله
في الفرق فليس له ابطاله فيه نظرا أيضا فإنه لا يلزم من مجاوزته نصف الطريق ابطال حق الجار بل
قد يطل حقه وان لم يجاوز النصف وقد لا يطله وان جاوز الثلثين فالوجه جواز اخراجه ما لم يرتب عليه
ضرر لمال الجار سواء أجاز النصف أم لا (ويحرم الصلح على اشراع) أى اخراج (الجناح) او الساباط
بعوض ولو في دار الغيران الهواء تابع للقرار فلا يرد بعقد كالجمل مع الام ولا له اذ لم يضر في الشارع
يجوز اخراجه فيمتنع أخذ بعوض عليه ولو من الامام كالمرور وكما تمتنع اخراج المضار فيمتنع ارسال ماء
البوايع فيه اذا أضر بالمارة أيضا (و) يخرم (أن يبنى في الطريق) النافذ وان اتسع (دكة) هي
المنطقة العالية والمراد هنا مطلق المنطقة ولو بغناء داره كما صرح به السديجي لان المارة قد تزدحم
فتعثر بها ولأن محلها يشبه بالاملاك عند طول المدة قال بعضهم ومثلها ما يجعل بالحداد المسمى بالكباش
الا ان اضطر اليه لخلل بنائه ولم يضر المارة لان المشقة تجلب التيسير انتهى (أو يغرس) فيه
(شجرة) لذلك نعم ان قصد بها عموم المسلمين فكيف البتر فيما يأتي فيه في الجنايات على ما بحث وقياسه
جوازها لنفسه باذن الامام وفيه نظر ويترك بأن البتر ثم لها حد فكان للامام أو قصد المسلمين دخول
فيه وأما الشجرة فلا حد لها انتهى اليه بل هي دائمة النمو أغصانها وعروقها وما هو كذلك لا يؤمن ضرره

(قوله) بارأله الضرر عنه ولعل
الفسق أقرب (قوله) ولا يجوز
اخراج جناح الى المتن في النهاية
(قوله) وتردد في الأشراع وتردد
النظر في الأشراع في هواء المسعى
ولعل الاحوط المنع ومثله في ذلك
هواء عرفة ومنى والمزدلفة (قوله)
والذي يتبعه منه عبارتها والا قرب
أن ما حرم البناء فيها حرم الأشراع
في هوائها (قول المتن في الطريق
دكة يتردد النظر في وضع الدكة
المنقولة من نحو خشب قنطرة
التعليل الأول امتناعها الا الثاني
ثم رأيت في احياء الموات أن
لصاحب الكافي احتمالين في وضع
السري ورجح الشارح وصاحبها
المخني والنهاية جوازها والله كذا
المنقولة في معنى السري بالاشك

لم يجرى ما اتى من غير وجه من وجه المسجد بشرطه بأن الضرر رغبنا أعظم نعم الذي في تسمية المسجد
 ومن ثم صرحوا بجواز خبائه فيه حيث لا يضر المسارة وان لم يأذن فيه الإمام كغير البس بغيره للمسلمين قال
 الأذري وقضيت ان البقعة نصير مسجد أو هو بعيد لأن شرطه كونه في موات أو ملكه فالمراد بالمسجد
 مكان الصلاة لا غير ومنه يؤخذ أنه لو جعل الله كذا للصلاة فمسلما ولا ضرر يوجهه جازت (وقيل ان لم يضر)
 كل منبها المسارة (جاز) كاشراع الجناح ويردده ما من من التعليم (وغير النافذ) الذي ليس به نحو
 مسجد (يحرم الاشراع اليه لغير أهله) بغير رضاهم كما أفاده قوله الا الى آخره تغليا أو بقباس الاولى
 لان الشريك اذا توقف على ذلك فالاجنبى أولى ومن ثم لم يغير هنا خلاف وجرى فيما بعده فلا اعتراض
 عليه (وكذا) يحرم ذلك (لبعض أهله) وان لم يضر (في الاصح الا برضا الباقيين) من أهله وأجلاهم
 هنا لا علم بماسيد كره أنه لا يمنع الامن بانه بعده أو مقابله كسائر الاملاك المشتركة ومزانه بعوض
 تمتع مطلقا ويشترط رضا موصى له بالمنفعة ومستأجر ضررا وليس لهم كما اعتمد ابن الرفعة وغيره
 الرجوع بعد الاخراج بالاذن وطلب قلعه مجانا لانه وضع بحق ولا مع غرم ارش النقص لانه شريك
 والشريك لا يكلف ذلك كما يأتي في العارية لان فيه ازالة ملكه عن ملكه فانه دفع قول الأذري لم يقال
 لهم قلعه وبدل ارضه ولا بقاؤه بأجرة لان الهواء لا أجر له ويظهر في غير الشريك أن لهم الرجوع
 وعلمهم ارش النقص أخذ مما يأتي في العارية اتمامه مسجد قديم أو حادث فالحق فيه لعموم المسلمين
 فيكون كالشارع في تفصيله السابق فلا يجوز اخراج جناح ولا فتح باب فيه عند الضرر وان أذنوا
 بخلافه عند عدمه وان لم يأذنوا ولا الصلح بحال مطلقا نعم ليس ذلك دائما في مسك بل من رأس
 الدرب الى نحو المسجد كما تحسه ابن الرفعة وبحث أيضا في حادث بعد الاحياء أي يقينا كما هو ظاهر
 بقاء حقهم أي فلهم المنع من الاشراع وان لم يضر اذ ليس لاحد الشركاء ابطال حق البقية من ذلك
 وهو متجه معنى ومن ثم تبعه غيره لكن تسوية ما بين العتيق والجديد بخلاف ذلك والمسجد فيما ذكر
 كل موقوف على جهة عاقبة كباط وبئر اماما وقف على معين فلا بد من اذنه لكن بتجدد المنع لمن استحق
 بعده ولو كان بها دار لنحو طفل توقف الاشراع على كماله واذنه بخلاف الدخول لملكه بعض أهلها
 فيجوز فانه يجوز على الاوجه كالشرب من بئر له لكن الورع خلافه والجلوس فيه يتوقف على اذنه أي
 ان لم يتسامح به عادة فيما يظهر ولهم الاذن فيه بحال على الاوجه وقول القاضي لا يجوز لهم أن يأذنوا
 فيه بأجرة كالايجوز لهم بيعه مع انه ملكهم انما يأتي على قول المساوردي الضعيف معنى كونه ملكهم
 انه تابع الملكهم ويجوز المرور بملك الغير اذا اعتيد المسامحة ولم يصير بذلك طر يقا (وأهله) أي
 غير النافذ (من نقذ باب داره) يعني ملكه كفرن وحانوت وبئر (البهلا من لاصقه جداره) من غير
 باب له فيه لان ذلك هو العرف (وهل الاستحقاق في كلها) أي الطريق اذ هو يجوز بكبره وتأنيبه
 فرغم أن هذا سم وهو السهو (لكلهم) أي لكل منهم فالمراد بالكل هنا الكل الافراد بقريته قوله كل
 واحد لا المجمل وعي اذ لا نزاع فيه (أم) باقي نظيره قيل فصل أوصى بشاة مع ما فيه (تخص شركة كل
 واحد) منهم (بما بين رأس الدرب وباب داره وجهان أحدهما الثاني) لان هذا المقدار هو محل تردده
 ومروءه وما بعده هو فيه كالأجنبي فعلم أن من بابه آخره ملكك جميع ما بعد آخر باب قبلة فله تقديم
 بابه وجعل ما بعده دهليزا لداره (وليس لغيرهم فتح باب اليه للاستطراق) بغير اذنه سواء هنا المتأخر
 عن المقسوح والمتقدم عليه لانه يترقى حتى كل منهم ولهم الرجوع ولو بعد الفتح ولا يغرمون شيئا
 بخلاف ما لو أعار أرضا للبناء لا يطلع مجانا قاله الامام واعترضه الرافعي بأنه لا فرق بينهما وفرق ابن
 الرفعة بمسارده غير واحد نعم يفرق بأن ما تصرف فيه هنا وهو الفتح لا يتوقف على اذن لما يأتي أن له

(قوله) والجلوس فيه أي في غير
 الزاوية

في اثارهم الارض البناء فانهم خرو وودونج موقوف على انفسهم الظاهر في دوام بقائهم عليه فلما رجعوا
 غير هوا له نظير ما ياتي في اثاره الجدار لوضع الجذوع (وله فتحه اذا) لم يستطرق منه سواء (منه)
 تشديد السهم وتثخينه فيها أم لا كما في البيان (في الاصح) لان له رفع الجدار فبعضه أولى وصحة فتح باب
 للاستضاء وان لم يجعل عليه نحو شباك ورجح في الروضة المنع مطلقا (ومن له فيه باب ففتح) أو أراد
 فتح باب (آخر) لم يكن له قبل يستطرق منه وحده أو مع القديم (أبعد من رأس الدرب) من بابه
 الأول (فلمشركه) وهم من بابه بعد القديم بخلاف من بابه قبله أو مقابله وهذا هو مراد الروضة
 بناء على ما فهمه المحققون من عبارتها وفهم البلقيني اجراء عبارتها على ظاهرها ان المراد بالفتوح
 في هذه الحادثة فتحه فاعتبرتم بأنها مشارك في التدرج المفتوح فيه فبعضها له المنع وهو من بناء على
 فرض ان ذلك الظاهر هو المراد وقد اختلف الناس في فهم عبارتها أولا وآخرها حتى وقع لشيوخنا
 في شرح الروض ما يفهم ان المراد أولا وآخرها هو الحادثة فتحه وليس كذلك كما تقرروا وجه احتجاجه
 بناء على ذلك ان كلامهم كما هو ظاهر يستحق من رأس السكة الى جانب بابه مما يلي آخرها لا أولها
 ورد بعضهم على البلقيني بما لا طائل تحته فاحذره (منعه) وان سدا الأول لانه أحدث استطرافا
 في ملكهم وان لم يتوقف على انفسهم في أصل المرور بل لا يؤثر فيهم للضرورة الحاجة بخلاف بقية
 المشتركات (وان كان أقرب الى رأسه ولم يسد الباب القديم) أي ولم يترك التطرق منه (فكذلك)
 أي لكل من بابه بعد المفتوح الآن أو بآرائه على ما مر المنع لان انضمام الثاني للأول يضرهم بتعدد
 المنفذ الموجب للتميز عليهم وبه فارق جواز جعله دار مخانا وحاما وان كثرت بسببه الرحمة والاستطراق
 فاندفع أخذ جميع من هذا ضعف الأول (وان سده) أي القديم (فلا منع) لانه ترك بعض حقه ومتران من
 بابه آخر الدرب تقديمه وجعل الباقي دهليزا ولو كان آخرها بابا متقابلا فإراد أحدهما تأخير بابه
 فلا آخر منه حتى على ما مر عن الروضة كما هو ظاهر لان ما بعد بابه ما مشترك بينهما فقد يؤدي ذلك
 الى ضرر الشريك بالحكم بملك بقبته الذي الباب التأخر ولو اتسع باب أحد المتقابلين الى آخرها انخص
 بملك الآخر على تردد فيه يستحق في شرح الارشاد (ومن له داران تقفحان) بفتح الفوقية قوله (الى درين
 مسدودين) مملوكين (أو مسدود) مملوك (وشارع ففتح بابا) أو أراد فتحه (بينهما) للاستطراق
 مع بقاء بينهما (لم يمنع في الاصح) لانه يتصرف في ملكه ومن ثم لو أراد رفع الحاجز بينهما وجعله دارا
 واحدة مع بقاء بينهما لهما لم يمنع جزمالا لانه قصد هنا اتساع ملكه فقط وفي الروضة انه يمنع واطالوا
 في الانتصار له ومع ذلك الوجه ما في المتن (وحيث منع فتح الباب فصالحه أهل الدرب) أي المالك كون
 له بان لا يكون فيه نحو مسجد (بما له) لانه اتساع بالارض ثم ان قدر وامتدة فهو جارقة وان اطلقوا
 أو شرطوا التأييد فهو بيع جزئ شائع من الدرب له في منزل منزلة أحدهم (ويجوز) لما لك الجدار
 (فتح الكوات) بفتح الكاف اشهر من فهمها أي الطاقات فيه علت أو سفلت وان أشرفت على دار
 جاره وخرجه كحصر به الشيخ أبو حامد كان له ازالة بعضه أو كله كحصر (والجدار) الكائن (بين
 المالكين) لدارين (قد يخص به) أي بملكه (أحدهما) ويكون سائر الاخر فقط (وقد
 يشتركن فيه فالختص) به أحدهما (ليس للآخر) ولا غيره المفهوم بالاولى تصرف فيه بما يضر
 مطلقا فيحرم عليه (وضع الجذوع) أي الاخشاب ووضع بدع واحد (عليه بغير اذن) من مالكة
 ولا ظن رضاه (في الجديد) على الجديد (لا يجبر المالك عليه) للخبر الحسن لا ضرر ولا ضرار
 في الاسلام والخبر الصحيح لا يجل لاحد من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس وفي رواية صحيحة

(قوله) كذا في البيان كذا في الاصح
 والنهاية أيضا زاد فيه ولو حدثت
 من رة لكان أخضر وأتمنى (قوله)
 بالمفتوح في هذه أي في مسألة
 المقابل المشار اليها بقوله أي
 مقابله (قوله) الموجب للتميز
 عليهم يؤخذ منه انه يمنع عليه هدم
 دار وجعلها دارا متعددة لكن
 اطلاق ما في الاسنى والغنى والنهاية
 عن البغوى من ان من له قطعة
 أرض له جعلها دارا قد يترفع في
 ذلك اللهم الا أن يصح كون كلام
 البغوى مقيدا بما اذا لم يعلم أصليا
 أما اذا علم ان أصليا متجدا المنفذ
 أو متعددة عمل بقتضيه على
 ما يحشاه ومع ذلك ففي النفس منه
 شيء ثم رأيت في الامداد ما نصه بعد
 نقبل كلام البغوى ووضح ان
 الكلام في قطعة أرض لم تكن دارا
 قبل ذلك والاوجب اعادتها على
 حكمها الاول ان عرف فان جهل
 فهو محل نظر ويقرب ان صاحبها
 مخير في فتح بابها من أي محل شاء
 لان الأصل في التصرف في الملك
 الحل حتى يعلم ما نهى انتهى وما ذكره
 أخيرا ينبغي أن يتأمل فيه فانه
 لا نزاع في فتح الباب الذي هو محل
 التصرف في الملك انما هو
 في الاستطراق وموضع مسكوك
 فيه لان الفرض عدم البقن يحل
 الباب على التعيين أي وعدم اليد
 في الاستطراق من أي محل شاء فإما
 زاد على قدر باب مسكوك فيه
 (قوله) كما شرح به الشيخ أبو حامد
 كذا في الغنى والنهاية أيضا

فقولنا في سائر النسخ وروى في بعض النسخ في سائر النسخ
 ما لا يمكن من ادعاءه وان هذه النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
 ان كان ذلك قبل التعليل التي فيه نظر لما علمت ان كلام المارني الذي استظهره الوركي في عصره
 لا يجب على المالك اعادة مطلقا كما لا يجب على المالك على العمارة وان عدم تعديا ثم ان كان عدمه
 او اعيد له قبل بناء المستحق او وضعه قبل اعادة اداء البناء او البناء او بعد ذلك (فأعاده ما لا يمكنه)
 باختياره او بجارية قض براه (فالمستحق) او المستأجر (اعادة البناء) او الوضع تلك الآلة او عملها
 لا يثبت ثابته ولو لم يثبت المالك فأراد صاحب الجذوع اعطاه من ماله يمكن وافهم كلامه ان المستعير
 ليس له الاعادة الا بالاذن وقول الانوار بعيد عن قياس العارية المطلقة منه كما في التهذيب
 هناك (وسواء كان الاذن) في وضع البناء (بمعرض او بغيره) ومن ان هذا اللغة صحيحة فلا اعتراض
 عليه (فيشترط بيان قدر الموضع المبني عليه) بعد تعيينه (طولا) وهو الا متداد من زاوية الى اخرى
 (وعرضا) وهو ما بين وجهي الجدار (وسمك) بفتح اوة (الجدران) أي ارتفاعها اذا اخذ من اسفل
 فصاعد اقل اخذ من اعلا فئلا لا فهو متى يضم اولة المهيمل (وكيفية السقف المحمول عليها) فهو عقد او نحو
 خشب لان الغرض يختلف بكل ذلك نعم لا يشترط ذكر الوزن وتكفي مشاهدة الآلة عن وصفها (ولو اذن
 في البناء على ارضه) باجارة او اعادة او بيع وفي التعبير باذن وارضه يجوز اذا المراد بالاول الرضا
 وبالثاني اضافتها اليه باعتبار ما كان (كفي بيان قدر محمل البناء) من طول وعرض ولا يجب ذكر
 سمك وصفة البناء والسقف لان الارض تحمل كل شيء نعم بحث السبكي وغيره اشتراط بيان قدر ما يحضر
 من الاساس لان المالك قد يرد حفر قنات تحت البناء فيزاحمه فالاول لا ينبغي ان لا يصح ذلك الا بعد حفره
 ليرى ما يخرج او يبعه (وأما الجدار المشترك) بين اثنين (فليس لاحدهما وضع جذوعه عليه بغير
 اذن) ولا طن رضا (في الجديد) نظير ما عرف في جدار الاجنبي وباذنه يجوز لكن لو سقطت لم يبعدها
 الا باذن جديد على الوجه خلافه للفقهاء (وليس له) ومثله الجاريل اولى (أن يرد فيه وتدا) بكسر
 التاء فيهما (أو يفتح) فيه (كوة) أو يقرب منه كبا (بلا اذن) الا ان طن رضاه كما قاله الماوردي
 في الاخير وقياسه ما قبله ولا يجوز الفتح بعوض لان الضوء والهواء لا يقابلان به واذا فتح باذن لم يجزله
 السدا الا باذن وقد يعارض ما ذكر في الترتيب اطلاقهم جواز اخذ خلال وخلايل من مال الغير الا
 ان يقال انه مثله فان طن رضاه جاز والا فلا وتوهم فرق بينهما بعيد (وله أن يستند اليه ويستند متاعا
 لا يضر وله ذلك في جدار الاجنبي) وان متعة منه فيهما لانه عند محض ومن ثم حكم في الحصول الاجماع
 فيه وكأنه لم يعتد بما فيه من الخلاف لشذوذه وبحث امتناع اسناد خشبة اليه يطالع منها الى داره
 وامتناع جلوس الغير اذا اتى الى اجتماع يؤذيه ويرد الا اول بأن تلك الخشبة ان اضررت ولو على بعد منع منها
 والا فلا فهي داخله في كلامهم والثاني بأنه ليس مما نحن فيه على ان الظاهر ان ذلك الحبل ان كان من الحریم
 المملوك أو المستحق امتنع الجلوس فيه بعد المنع مطلقا وقبله ان اضر وان لم يكن كذلك فلا وجه للمنع (وليس
 له اجبار شرعي على العمارة) لنحو جدار أو بيت أو بئر وان تعنتي بهدمه ولا على سقي زرع او شجر
 (في الجديد) لان في ذلك اضراره وقد مر خبر لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس قال الرافعي وغيره
 وكما لا يجبر على زرع الارض المشتركة ونزع الاستوى في القياس بان دفاع الضرر هنا باجبار الشرع
 على اجارته قال الا ان يشرع على اختيار الغير الى انه لا يجبر ان يشرع على الاختصاص
 الاجبار على الاجارة بالزرع ولا بعد ان يلحق به ما في معناه مما امدد قصير مثله دون نحو العمارة اطول

(قوله) ولا يجوز الفتح الخ كذا جزم
 به في المعنى وتقدم في النهاية عن ابن
 الرفعة وأقره (قوله) واذا فتح باذن
 تقدم في المعنى والنهاية عن ابن الرفعة
 وأقره (قوله) وقد يعارض ما ذكر
 في الترتيب قد يقال ويعارضه
 أيضا ما تقدم من جواز الشرب من
 الأنهار الا أن يقال اهدرت العادة
 ثم بالاسحجة فيه من غير سبكي
 بخلاف ما هنا وفيه ما فيه (قوله)
 لنحو جدار أو بيت مع قول المتن
 فان أراد الشرب الخ وعدم استثناء
 البيت منه فيه اشعار بأن للبيت
 حكم الجدار وتقل عن الشيخ
 الخطيب التصريح بذلك وهو قضية
 مسألة الحق والسفل المصريح بها
 في كلام الشيخين ثم رأيت المحشي
 قال قوله فان أراد الخ قال في شرحه
 الخ فراجع (قوله) وظاهر كلام
 الاستوى ينبغي أن يتأمل

في الجارية والحق المولى لا يحق الشريك الآخر (فإن أراد) الشريك (إعادة هدمه بآلة لنفسه لم يمنع)
 كذا قلناه وانه واطال جمع في استشكله وانما خلاف لما قلناه من غير ضرر وماذا العريضة مشتركة فكيف
 يستبد أحدهما بالآخر والشكل كمال فرض جمع ذلك فيما اذا اختص المعيد بالارض ولم يسالوا بأن
 ذلك خلاف المنقول وأجاب آخرون بأنه لا يختص عن ذلك إلا بفرض ان الطالب عليه جملا كما سوره
 المنقول وغيره وقد يقال كما يجوز ثم له ذلك لغرض الحمل عليه فحوزه له لغرض آخر توقف على البناء
 كما يكون سائر الامثلة لا فرق بين فرض وغرض على ان قد يوجب اطلاقا قسما بأن امتناعه من العماره
 بآلة نفسه والقسمه عناد منه فكن شريكه من الانتفاع به للضرورة فعمل توقف جواز الاعادة على امتناع
 الشريك منها والا فلا شريك في ذلك قدر حصته منه بالقيمة أخذ من قولهم في دار علوها الواحد وسفلها
 لا آخر وانما دمت لا يحبر أحدهما الآخر ولذي العلو بناء السفل بما له ويكون ملكه نظير ما صرنا فله هدمه
 وإننى السفل السكنى في المعاد لان العريضة ملكه وهدمه ان بنى قبل امتناعه نعم ان بنى الأعلى علوه امتنع
 هدم الاسفل للسفل لكن له تملكه بقيته أما إذا بنى السفل بعد امتناعه فليس للاسفل تملكه ولا هدمه
 مطلقا لتقصيره انتهى فامتناع غير الباني محجوز للاعادة ومانع له من الهدم والتملك وعدمه محرم لها
 ومحجوز لهما (ويكون المعاد) بآلة نفسه (ملكه يضع عليه ما شاء وينقضه اذا شاء) لا بد بآلة
 ولا حق لغيره فيه ومن ثم لو كان للمتنع عليه حمل خيرا الباني بين تملكه ونقضه ليعيداه ويعود حقه خلافا
 لما وقع لشارح من بقاء حقه كما كان وقد يستشكل بأن المتنق قد توافق على ذلك ثم يمتنع بعد الهدم من
 اعادته فيضرم هدمه وحينئذ فينبغي اجباره هناك ذلك الضرر للناسي عنه (ولو قال الاخر لا تنقضه
 واغرم لك حصتي لم تلزمه اجابته) على الحديد كما لا يلزمه ابتداء العماره (وان أراد اعادته بنقضه)
 بكسر النون وضمها (المشتركة فلا اخر منعه) كسائر الاعيان المشتركة وقيل لا واطال جمع
 في الانتصار له وانما المنقول ويفرق على الاول بين هذا وما مر ان الامتناع من الاعادة معه يجوز له
 البناء في العريضة بأن تلك فيها تقويت منفعة لا غير وهذا تقويت عين فموجع ثم لم يسأل هنا (ولو
 تعاونا) ببلدتهما أو باجرة اخراهما بحسب ملكتهما (على اعادته بنقضه عاد مشتركا كما كان)
 ولا يصح هنا شرط زيادة لاحدهما الا بشرط عوض من غير معوض (ولو انفرد أحدهما) باعادة
 بنقضه (وشرط له الآخر) الاذن له (زيادة) تكون في مقابلة عمله في نصيب الآخر (جازر كانت
 في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فاذا كان بينهما نصيبين وشرط له سدس النقص أي قدره من حصته
 أو العريضة أو سدسهما كان له ثلثا ذلك نعم بشرط أن يشترط له ما ذكره حال لا بعد البناء لان الاعيان لا تؤجل
 ويجوز أن يعيد بآلة لنفسه ليكون للاخر فيها اعيد بها جازر بشرط له الآخر زيادة تكون في مقابلة
 عمله مع جزم من آله فاذ اشترط له سدس العريضة في مقابلة عمله وثلث آله كان له ثلثا هما وفي هذا جمع
 بين بيع واجارة ومترجوز وهو حينئذ فيشترط العلم بالآلة وصفة الحدار ولو قال لا جني عمر داري
 بآلة لم ترجع على لم يرجع لتعذر البيع أو بآلة لم يرجع على بما صرفته رجوع به كاذق على زوجته
 أو غلامى وينبغي ان لا يمثل اجرة عمله في انصور بين لانه عمل طامعا (ويجوز أن يصالح) جازره (على اجراء
 الماء) أي ماء المنظر من سطحه الى سطحه لينزل الى الطريق مثلا بشرط أن لا يكون له عمر للطريق غير
 سطح الجبار أو ماء النهر أو العين ليحيرى من أرضه الى أرضه ثم ان ملك الجري اجرى فيه ماشاء وكذا

في الجارية والحق المولى لا يحق الشريك الآخر (فإن أراد) الشريك (إعادة هدمه بآلة لنفسه لم يمنع)
 كذا قلناه وانه واطال جمع في استشكله وانما خلاف لما قلناه من غير ضرر وماذا العريضة مشتركة فكيف
 يستبد أحدهما بالآخر والشكل كمال فرض جمع ذلك فيما اذا اختص المعيد بالارض ولم يسالوا بأن
 ذلك خلاف المنقول وأجاب آخرون بأنه لا يختص عن ذلك إلا بفرض ان الطالب عليه جملا كما سوره
 المنقول وغيره وقد يقال كما يجوز ثم له ذلك لغرض الحمل عليه فحوزه له لغرض آخر توقف على البناء
 كما يكون سائر الامثلة لا فرق بين فرض وغرض على ان قد يوجب اطلاقا قسما بأن امتناعه من العماره
 بآلة نفسه والقسمه عناد منه فكن شريكه من الانتفاع به للضرورة فعمل توقف جواز الاعادة على امتناع
 الشريك منها والا فلا شريك في ذلك قدر حصته منه بالقيمة أخذ من قولهم في دار علوها الواحد وسفلها
 لا آخر وانما دمت لا يحبر أحدهما الآخر ولذي العلو بناء السفل بما له ويكون ملكه نظير ما صرنا فله هدمه
 وإننى السفل السكنى في المعاد لان العريضة ملكه وهدمه ان بنى قبل امتناعه نعم ان بنى الأعلى علوه امتنع
 هدم الاسفل للسفل لكن له تملكه بقيته أما إذا بنى السفل بعد امتناعه فليس للاسفل تملكه ولا هدمه
 مطلقا لتقصيره انتهى فامتناع غير الباني محجوز للاعادة ومانع له من الهدم والتملك وعدمه محرم لها
 ومحجوز لهما (ويكون المعاد) بآلة نفسه (ملكه يضع عليه ما شاء وينقضه اذا شاء) لا بد بآلة
 ولا حق لغيره فيه ومن ثم لو كان للمتنع عليه حمل خيرا الباني بين تملكه ونقضه ليعيداه ويعود حقه خلافا
 لما وقع لشارح من بقاء حقه كما كان وقد يستشكل بأن المتنق قد توافق على ذلك ثم يمتنع بعد الهدم من
 اعادته فيضرم هدمه وحينئذ فينبغي اجباره هناك ذلك الضرر للناسي عنه (ولو قال الاخر لا تنقضه
 واغرم لك حصتي لم تلزمه اجابته) على الحديد كما لا يلزمه ابتداء العماره (وان أراد اعادته بنقضه)
 بكسر النون وضمها (المشتركة فلا اخر منعه) كسائر الاعيان المشتركة وقيل لا واطال جمع
 في الانتصار له وانما المنقول ويفرق على الاول بين هذا وما مر ان الامتناع من الاعادة معه يجوز له
 البناء في العريضة بأن تلك فيها تقويت منفعة لا غير وهذا تقويت عين فموجع ثم لم يسأل هنا (ولو
 تعاونا) ببلدتهما أو باجرة اخراهما بحسب ملكتهما (على اعادته بنقضه عاد مشتركا كما كان)
 ولا يصح هنا شرط زيادة لاحدهما الا بشرط عوض من غير معوض (ولو انفرد أحدهما) باعادة
 بنقضه (وشرط له الآخر) الاذن له (زيادة) تكون في مقابلة عمله في نصيب الآخر (جازر كانت
 في مقابلة عمله في نصيب الآخر) فاذا كان بينهما نصيبين وشرط له سدس النقص أي قدره من حصته
 أو العريضة أو سدسهما كان له ثلثا ذلك نعم بشرط أن يشترط له ما ذكره حال لا بعد البناء لان الاعيان لا تؤجل
 ويجوز أن يعيد بآلة لنفسه ليكون للاخر فيها اعيد بها جازر بشرط له الآخر زيادة تكون في مقابلة
 عمله مع جزم من آله فاذ اشترط له سدس العريضة في مقابلة عمله وثلث آله كان له ثلثا هما وفي هذا جمع
 بين بيع واجارة ومترجوز وهو حينئذ فيشترط العلم بالآلة وصفة الحدار ولو قال لا جني عمر داري
 بآلة لم ترجع على لم يرجع لتعذر البيع أو بآلة لم يرجع على بما صرفته رجوع به كاذق على زوجته
 أو غلامى وينبغي ان لا يمثل اجرة عمله في انصور بين لانه عمل طامعا (ويجوز أن يصالح) جازره (على اجراء
 الماء) أي ماء المنظر من سطحه الى سطحه لينزل الى الطريق مثلا بشرط أن لا يكون له عمر للطريق غير
 سطح الجبار أو ماء النهر أو العين ليحيرى من أرضه الى أرضه ثم ان ملك الجري اجرى فيه ماشاء وكذا

... من ...
 ... (في ملكه) غير المقيم (على مال) فيستحق في معنى الاجارة فيصح بلفظها
 ويقتصر الجواب بقدر ذلك لا يقدّر دهره فموت شرط بيان السطوح الذي يجري عليه الماء والجري به
 لان ماء المطر يقل به غير هو يكبره والذي يجري اليه وقوته وضعفه فانه قد لا يحمل الا قليل الماء
 وخرج بناء المطر من الغسالة فلا يجوز الصلح على اجرائها بمال في ارض أو سطح وماء نحو النهر من سطح الى
 سطح للجهل بذلك مع عدم من الحاجة اليه وان اطلال الباقين في النزاع في ذلك واختار خلافاً وبقول
 غير السطح القاء الصلح على السطح فلا يجوز لعدم الحاجة اليه مع ما فيه من الضرر الظاهر وفيها اذا اذن
 في اجراء الماء في ارضه بمال ان كان بصيغة عقد اجارة وجب بيان محل الساقية وطولها وعرضها
 وعمقها وكذلك ان ذكرت وتكون الساقية محفورة فيها اذا استأجر لاجراء الماء في ساقية لان
 المستأجر لا يملك الحفر أو عقد بيع فان قل بعين اجراء الماء أو حق مسيله فكبيع حق البناء فيما
 أو مسيله أو مجراه ذلك محل الجريان كما اقتضاه كلام الاصحاب في شرط بيان طوله وعرضه لا عمقه
 ولو صالحه على أن يتي زرع من مائه لم يجز لان الماء وان ملك فاعلم انك منه الموجود لا مانع فالحيلة
 بيع قدر من النهر ليكون الماء تابعاً وقوله في ملكه الحق بالتولي وغيره الوقف أي اذا كان النظر
 للوقوف عليه والوجز لكن بشرط التاقية ووجود ساقية فيها محفورة لا يملك احداث حفر فيها
 * فخرج باع دار اصب ماء ميزاب في عرصه بجذعها ثم باع العرصه فله شترى منه منه ان كان مستنده
 اجتماعهما في ملك البائع بخلاف ما اذا كان سابقاً على الاجتماع لانه لو يجب كون ذلك من حقوق
 الدار فيمنع المشتري من المنع ولو كان جماعة يمترون الى املاكهم في وسط ملك الانسان فطلبوا منه أن يقر
 لهم بحقوقهم ويشهد عليه بذلك وله أن يمتنع حتى يقرروا انه شربهم خوفاً من أن يسكروه المشاركة
 تمسك بان يدهم باقية عليه بالمزور وفيه وانما لم يلزم مدينائهم باطله منه دائنه كما قطعوا به لان الطروق
 هنا في ملك الغير يؤدي الى انكاره غالباً بخلاف الدين ولو خرجت اغصان أو عروق شجرة أو مال
 جداره الى دواء شترى بينه وبين جاره أو مالاً حق جاره من منفعته بناء على انه يخصه وسيأتي ما فيه
 في الاجارة وان رضى مالك العين اجبره على تحويلها غرضه فان امتنع ولم يمكن تحويلها فله قطعها وهدمه
 ولو بلا اذن حاكم لا فالابن الرفعة ولو أوقفه فتم اناراً فاحترقت لم يضمنها على ماله البغوي ويتبع حمله
 على ما اذا لم يقصر كل عرصه ربح أو صلتها الهال ولم يمكنه طفوها ولو اختلفا في ممر وميزاب ومجرى ماء
 ونحوها في ملك الغير أهوا عارة أو اجارة أو بيع مؤيد فان علم ابتداء حدوثه في ملكه صدق المالك
 انه لاحق للاخر في ذلك والاصدق خصمه انه يستحق ذلك وكلام البغوي الموهوم بخلاف ذلك من اطلاق
 تصديق المالك حمله الاذرى على ما اذا علم حدوثه في زمن ملك هذا المالك (ولو تشارك جدارا بين
 ملكهم ما فان اتصل ببناء أحدهما بحيث يعلم انهما) بالفتح وزعم كسرهما لان حيث لا تضاف الا
 الى جملة غفلة عن كونها محمولة ليعلم لا حيث وبفرض كونها محمولة لحيث لا يتعين الكسر لان الجملة
 التي تضاف اليها حيث لا يشترط ذكر جزأيهما على انها قد تضاف للفرق (بنائهما) بأن تدخل بعض
 لبن كل منهما في الآخر في زواياه لا اطرافه لا مكان الاحداث فيها بنزع البنية وادراج اخرى أو كان عليه
 عقد اميل من عهداً ارتفاعه عن الارض قل في التنبه واقره المصنف في تحصيله وكذا لو كان مبنياً على
 ترسيم أحدهما وسلكه وطوله دون الآخر مثل ذلك مالو كل مبنياً على خشبة طرفها في بناء أحدهما
 فقط (قوله البند) الظهور اماره الملك بذلك فيحلف ويحكم له بالجدار ما لم يتم بنية بخلافه (والا) يتصل
 كذلك كان اتصل به ما سواء أو بأحد عما اتصلا لا يمكن احداثه أو انفصل عنهما (فلهما) أي لكل منهما
 كالتصلي بجدار أحدهما اتصالاً

...
 نعم لا تخاف من ...
 لا متاعياً في ...
 في الشريك ...
 يمنع منه ...
 أو انقطع ...
 (قوله) أو انقطع ...
 ظاهرة ...
 (قوله) بناء على انه ...
 كافي النهاية ...
 لا يخصه لان ...
 الهواء الذي ...
 لو دخل شخص ...
 الظاهر ان ...
 وان أدى الى ...
 الصائل (قوله) ولو أوقف ...
 الى قوله ولو ...
 مفروض في ...
 حتى احتج الى ...
 اليه والا وجه ...
 التقيد حتى ...
 القطع لان ...
 مالكها بالا ...
 بخلاف الاحراق (قوله) في زواياه
 لا اطرافه ...
 لا اعتداد به ...
 وفيه شيء ...
 (قوله) قال في ...
 المعنى (قوله) ...
 وممكن ان ...
 فواضح وان ...
 أمراً آخر ...
 المعنى مائة ...
 على ترسيم ...
 أو ناقصاً ...
 كالتصلي بجدار

المصلحة في الفادع بقوله اصله في ايديهما (فانما اقام احدهما بقضية) انما (قضية له) به (يراد)
 يكون لاحدهما بقضية او اقام كل بقضية (حائفا) أي حلف كل منهما للآخر على النصف الذي سلم له ان صاحبه
 لا يستحقه وان كان ادعى الجميع لان كلاهما مدعى عليه ويده على النصف فقبل قوله فيه (فان حائفا
 أو نكالا عن اليمين (جعل بينهما) نظاهرا ليدفع فيمنع سكك به مما يليه على العادة (وان حلف
 أحدهما) ونكلا الآخر (قضية له) أي للحالف بالجميع ثم ان كان البعد بينهما والحالف حلف ثانيا
 المردودة اي قضى له بالسكل أو النكال فقد اجتمع على الثاني عين النفي للنصف الذي ادعاه صاحبه
 وحين الاثبات للنصف الذي ادعاه هو فيكفيه حينئذ ما بان يتخلف ان الجميع له لا حق للآخر فيه
 أو لا حق له في النصف الذي يدعيه والنصف الآخر له ونحو السبكي انه يكفيه ان الجميع له لضمينه
 النفي والاثبات معا وقد سارع فيه بقولهم لا يكتم في الايمان باللازم (ولو كان لاحدهما) فيه
 نحو نقش أو طاعة أو وجه البناء أو مقتضى الجبال التي يشدها الجريد ونحوه أو (عليه جذوى علم يرجح)
 بها لانها أسباب ضعيفة لا تدل على الملك فان ثبت لاحدهما لم تنزع ولم تجب على مالكها الجرة كما يصرح
 به قولهم الذي جرى عليه في الروضة وان وجدنا جذوا موضوعا على جدار ولم نعلم كيف وضع فانظروا
 انه وضع بحق فلا ينقض ويقضى له باستحقاقه دائما حتى لو سقط الجدار واعيد اعيدت وليس لمالكه
 نقضه الا ان استهدم انتهى فقوله الفوراني ينزل على الاعارة لانها أضعف الأسباب فلما لمالكه قلعا
 بالارش أو ببقية بالاجرة ضعيف كما أشار اليه جميع متأخرون أي وان بحثه في المطلب وافق به أبو زرعة
 كالبغوي لمخالفة ما صرح كلامهم الذي ذكرته وتوهم فرق بينهما ليس في محله كما هو ظاهر بأدنى تأمل
 وعلى القول الوجه انه لا ينزل على خصوص اجارة لان الأصل عدم العوض ثم رأيت بعضهم صرح بأنه
 لا اجرة وعليه فلو تنازع في مجرى ماء وحكمنا بأنه بحق لازم فهل يجعل ذلك الحق اللازم مقتضيا للملك
 فله أن يعقبه أولا لانه يكفي في الحق اللازم ملك المنفعة مؤبدة دون الدين كل محتمل والا وجه الثاني ثم
 رأيت بعض المحققين قال الظاهر انه كبيع حق البناء فلا يملك الحق ولا يزيد على اجراء المساء المعتاد
 اقتضارا على أحد معني الحق اللازم وهو المعهود من حال استحقاق الاستطراف في ملك الغير بالماء
 وغيره فليجعل عليه ولا يعدل لما فوقه أو دونه لا يخصص انتهى (والسقف بين علوه) أي الشخص
 (وسفل غيره كجدار بين مملكين فينظر أي يمكن احدهما بعد العلق) لا مكان تقب وسط الجدار ووضع جذوع
 فيه ويوضع عليها نحو الواح فيصير البيت الواحد بينين (فيكون) السقف (في يدهما) لا اشتراكهما في
 الاتقاع به ارضيا للاعلى وسترة للأسفل (أولا) يمكن ذلك كالعقد بقيد السابق (فد) باليد (لصاحب
 السفلى) لا اتصالا بينهما * فرع * اثنى ابن الصلاح فيمن له أرض وبها غراس يتصرف فيه غيره
 تصرف الملاك مدة طويلا بلا تنازع بأنه يصدق في دعوى ملكه بينه كالوتنازع صاحب العلو والسفل
 سلما منه وبقي السفلى فان اليد فيه للأول لكونه المتصرف فيه وان كان في ملك الثاني أي ان لم يسم
 والا فهو للأسفل على المعتد وليس الذي الأرض تملك غراس بقيمة فله ان صاحبه يستحق انشاء دائما
 ظاهرا او الملك انما هو في غير ذلك بانقضاء الاجارة أو الاعارة انتهى قال بعضهم نعم لو ادعى ذو الأرض
 أحدهما حلف وحلف عليه حكمه انتهى وفيه نظر اذا الأصل بقاء احترام ذلك الغراس فلا تنزله
 بمجرد قول الخصم وعمر آتفا ما يصرح بذلك

(قوله) أي للمالك إلى المتن
 في النهاية الا قوله بأن يحلف إلى
 وبحث (قوله) وبحث السبكي
 عبارتها وقول السبكي الخ فيه
 نظر لان اليمين الخ (قوله) وأعبد
 أعبدت كذا في أصله بغير خطه
 والظاهر أعبد (قوله) ما يصرح
 بذلك وعليه ما الحكم لو وقع الغرس
 هل يستعمل هذا الاستحقاق حتى
 يعلم مثله

* (باب الحوالة) *

هي نفع الحساء وحكي كسرهما لغة التحول والانتقال وشرعا عقد يقضي تحول دين من ذمة إلى ذمة وقيل
 بطلان على هذا الانتقال نفسه وأصلها قبل الإجماع خبر الشيخين مطلق الغنى ظلم واذا أتبع أحدكم على

(قوله) لا يجعله ظالم الخ التفسير
يقول الظلم مطلق التعدي وليس
كل ظلم مفسدا كما يقتضي به جعلهم
كثيرا من مظالم العباد من
الصغار والغصب ظلم خاص
فليس النفسى فيه لعموم كونه ظما
بل مخصوص كونه غصبا أى نظرا
لما ورد فيه بخصوصه عن الرعية
الشديدة فلما أمل ومن حيث المعنى
فإن انتهاك الحرمة فيما لم يأذن
ماله بوجه يبلغ منها فيما يوجد
فيه إذن المالك غالبا فى أصل وضع
اليده (قوله) وأيده غيره بتأمل
وجه التأييد فإن مراد التوحي
تكرار مرات المظل وهذا قدر زائد
على كون المرة من المظل يعتبر فيها
تكرار المدافعة فلما أمل (قوله)
وصراحة ما فى الحديث الى قوله
ومنها أن تعلم فى النهاية (قوله) بيع
دين بدين لا استيفاء (قوله) أى
الغالب عليها ذلك أى البيع
والا فلا استيفاء لمحوط فيها أيضا
كما فى الروضة عن الامام عن شيخه
(قوله) أى للاجماع يؤخذ منه
حجية الاجماع فى زينه صلى الله
عليه وسلم فليحترق (قوله) وان
اختلف الى قوله أو عكسه فى النهاية
(قوله) ولا بد مع كونه الى قوله
وتعذر فى النهاية (قوله) وتقل
جمع عن التولى الى المتن فى النهاية
لاقوله خلافا الى قوله وأما

(قوله) لا تجعله ظلما خائفا
تقول الظلم مطلق التعدي وليس
كل ظلم مضطرا كما يقتضي به جعلهم
كثيرا من نظام العباد من
الصغار والغصبة ظلم خاص
فليس التضييق فيه لهموم كونه ظلما
بل لمخصوص كونه غصبا أي نظرا
لما ورد فيه بخصوصه عن الوعيد
الشديد فلنأمل ومن حيث المعنى
فإن انتهاك الحرمة فيما لم يأذن
ماله بوجه المنع منها فيما يوجد
فيه إذن المال غالبا في أصل وضع
البيد (قوله) وأيدض يربته أمل
وجه التأييد فإن مراد القوي
تكرر مرات المثل وهذا أقدر زاد
على كون المرة من المثل يعتبر فيها
تكرر المدافعة فلنأمل (قوله)
وصراحة ما في الحديث إلى قوله
ومنها أن تعلم في النهاية (قوله) يسع
دين بدين لا استيفاء (قوله) أي
الغالب عليها ذلك أي البيع
والاقتلا استيفاء ملحوظ فيها أيضا
كما في الروضة عن الإمام عن شيخه
(قوله) أي للاجماع يؤخذ منه
حجية الاجماع في رتبته صلى الله
عليه وسلم فليحذر (قوله) وإن
اختلف إلى قوله أو عكسه في النهاية
(قوله) ولا بد مع كونه إلى قوله
وتعذر في النهاية (قوله) وتقل
جمع عن التولي إلى المتن في النهاية
لا قوله خلافا إلى قوله وأما

والأصح في النهاية (قوله) فلا
يشكل بابطالهم مع البائع الثمن
قد يفرق أيضا كما سيجي انهم
غلبوا النظر لسابقة الاستيفاء
فلا يشكل الخ ثم رأيت العزيز يشير
اليه (قوله) وفي الثانية أي
في الحوالة عليه بقي خيار المشتري
ان كانا في الجاس أو كان خيار
الشرط لهما أو للمشتري فقط
(قوله) وجنسا الى قول المصنف
ويبرأ بالحوالة في النهاية (قوله)
تصح حوالة السيد ولو أقال السيد
عليه يدين المعاملة ويغير نفسه بعد
الحوالة فينبغي أن يكون كطرف
الغلس فستتقرر الحوالة ويطلب
بالدين بعد العتق لتعاقبه بنفسه
(قوله) وجنسا الى قول المصنف
ويبرأ بالحوالة في النهاية (قوله)
وكان وجه اعتبار نفسه الخ هل
يلازم قوله آتيا وتوسعهم هنا الخ
محل تأمل ولو وجه الشارح ما تقدم
من صحة حوالة البائع على الثمن
الذي في الذمة بأنهم غلبوا فيه
سابقة الاستيفاء فلا يشكل
باعتنا مع الثمن المعين سلم من
هذه المناقاة ثم رأيت كلام العزيز
مشيرا الى ما ذكرته (قوله) واقفهم
هذا الى قوله ثم المتجه الاختار
في النهاية

بالدين المحبوس وميل الى صحة الباطل (قوله) (قوله) (قوله) (قوله)
في الذمة ولو رجمه (و) تصح (بالتن في مدة الخيار) بأن يحيل المشتري البائع على ثالث (وعليه)
بأن يحيل البائع انسا على المشتري (في الأصح) لأنه آيل الى الزوم بنفسه انه في الأصل في البيع
وتصح فيما ذكر وان لم يتقبل عن ملك المشتري اذا تخيرا أو البائع لأن الحوالة تتضمنه للاجازة من
البائع ولو توسعهم هنا في بيع الدين بالدين فلا يشكل بابطالهم بيع البائع الثمن المعين في زمن خياره
وفي الثانية بقي خيار المشتري كما رجمه ابن المقرئ وعليه فلو فتح بطلت الحوالة على ما رجحه أيضا
ويعارضه عموم ما يأتي ان الحوالة على الثمن لا تبطل بالفسخ وله أن يرجع استثناء هذا بأن الحوالة هنا
ضعيفة بقرينة الخلاف فيما سطرزل العقد مع الخيار فلم تقو هنا على بقاء ما مع الفسخ (والأصح صحة حوالة
المكتب سيد بالنجوم) لأن الدين لازم من جهة المحتال والحال عليه مع تشوف الشارع الى العتق
(دون حوالة السيد عليه) بالنجوم لأن له استقاطها متى شاء لحوالته ككافة من جهته من حيث كونها
كاتب بخلاف دين المعاملة تصح حوالة السيد به وعليه لزومه من حيث كونه معاملة وبه يقطع ما قيل هو
قادر على استقاط كل منهما بتجيزه لنفسه (ويشترط العلم) من كل منهما (بما يحال به وعليه قدر
وصفة) وجنسا كما يفهم بالأولى أو أراد بالصفة ما يشمله كرهن وحلول وصحة وجودة وأعدادها لان
المجهول لا يصح بيعه فلا تصح بابل الدية ولا عليها التحيل بها ومن ثم لم يصح الاعتراض عنها (وفي قول
تصح بابل الديتوعليها) بناء على الضعيف أنه يجوز الاعتراض عنها (ويشترط تساويهما) أي
الدين المحال به والدين المحال عليه في نفس الأمر وظن التحيل والمحتال وكان وجه اعتبار ظنهما هنا
دون نحو البيع الاحتياط للحوالة نظر وجهها عن القياس (جنسا) فلا تصح بدراهم على دينار وعكسه
لأنهما معا وضعا رفاق كالأرض (وقدرا) فلا يحال تسعة على عشرة وعكسه كذلك ويصح أن يحيل
من له عليه خمسة بخمسة من عشرة له على المحال عليه (وكذا حاولا واجلا) وقدر الاجل (وصحة
وكسرا) وجودة ورداءة وغيرهما من سائر الصفات (في الأصح) الحساقا لتفاوت الوصف بتفاوت
التقدير وأفهم اقتصاره على ما ذكرناه لا يضر التفاوت في غيره فلو كان له ألف على اثنين متضامين فأحال
عليهما بطلاب من شاء منهما بالالف صح عند جميع المتقدمين وبطلاب أيهما شاء واختاره السبكي
وصح أبو الطيب خلافاً لأنه كان بطلاب واحد فصار بطلاب اثنين أما لو أحاله ليأخذ من كل خمسمائة
فيصح ويبرأ كل منهما عما ضمن ولا يؤثر في صحة الحوالة وجود وثوق برهن أو ضامن لا يجد الدين نعم
ينتقل اليه الدين لا بصفة التوثيق على المنقول المعتمد وإنما انتقل لوارثه سالاً به بخلافه موروثة في حقوقيته
وتوابعها بخلاف غيره ويؤخذ مما تقرّر عن جمع متقدمين ما صرح به بعضهم ان محل الانتقال لا بصفة
التوثيق أن لا يصح التحيل على الضامن أيضا والالم يبرأ بالحوالة فإذا أحال الدائن ثالثا على المدين
وضامنه فله مطالبة أيهما شاء وان لم ينص له التحيل على ذلك وفي المطلب ان أطلق الحوالة ولم يشرخص
لتعلق حقه بالرهن فينبغي أن تصح وجهها واحدا ويقتل الرهن كما إذا كان له ضامن فأحال عليه به
من له دين لا ضامن به صحت الحوالة وبرئ الضامن لأنها معا وضعة أو استيفاء وكل منهما يقتضي براءة
الأصيل فكذلك يقتضي فلك الرهن فان شرط بقضاء الرهن فهو شرط فاسد ففسد به الحوالة ان قاله أي
ومن ثم لو شرط عقاق الحوالة رهنا أو ضمنا لم تصح كإرجحه الأذرع وغيره بناء على الأصح أنها بيع دين
بدين (ويبرأ بالحوالة التحيل عن دين المحتال والمحال عليه عين دين التحيل ويتحول حق المحتال الى ذمة
المحال عليه) بالاجماع لأن هذا فائدتهم وأفهم ذكره التحول بعد البراءة المذكورة المتضمنية
للسقوط بحق المحتال ان المراد بتحول حقه الى ما ذكره التحول طلبه الى نظير حقه وهو براءة المحال عليه

لما تقرر انهم ليسوا بغير اعتبار من على الحق لا في دفعه بد كونه متحول بغير البراءة لعل على المراد
 كما تقرر وانهم عند ما امر ان لا تتقبل اليه حجة التوثيق لانها ليست من حق المحتال ولو اُحال من يدين
 على ميت تحت كافي المطلب كالبان وغيره واعتمده جميع وان لم يكن له تركه على الاوجه وقوله سم الميت
 لادمة له أي بالنسبة للاعتراف لا للدوام ولا يشك بأن من اُحال يدين به رهن انكسار الرهن لان ذلك
 في الرهن الجعلي لا الشرعي كما هو ظاهر لان التركة انما جعلت رهنا يدين الميت نظر المصلحة فالحوالة
 عليه لا تنفيه أو على تركه تمت أو لا لم تصح كما قاله كثيرون وان خالف في ذلك بعض المتأخرين لان الحوالة
 لم تقع على دين بل على عين هي التركة ومن ثم لو كان للميت ديون فلازركشي احتمال ان أوجهها عدم الصحة
 أيضا لا تنقلها للوارث وله الوفاء من غيرها نعم ان تصرف في التركة صارت دينها عليه فتصح الحوالة عليه
 وفيما اذا اُحال على الميت ليكمل من الخييل والاحتال اثبات الدين عليه أما الاول فلانه مالك الدين
 في الاصل وأما الثاني فلانه يدعي مالا لغيره متعلما منه اليه فهو كالوارث فيما يدينه من ملك مورثه فعلم
 صحة ما أفتى به بعضهم ان الخييل لو مات بلا وارث فادعى المحتال أو وارثه على الحال عليه أو على وارثه بالدين
 المحتال به فانكر دين الخييل وقعه به شاهد واحد وحلف معه المحتال ان دينه عليه ثابت في ذمة الميت
 ويجب تسليمه الى من تركه أو ثابت في ذمته ولا اعلم ان الخييل ابرأه قبل أن يخيلى ويسمع قول المحتال
 عليه ان الدين انتقل لغائب قبل الحوالة فيحلف المحتال على نفي العلم ان لم يقيم الحال عليه بينة بما ذكره
 قال ابن الصلاح ولو طالب المحتال الحال عليه فقال ابرأني الخييل قبل الحوالة وأقام بذلك بينة سمعت
 في وجه المحتال وان كان الخييل بالبلد انتهى قال الغزالي وهذا صحيح في دفع المحتال اما اثبات البراءة من
 دين الخييل فلا بد من اعادة ثبوت وجهه ثم المتجه ان للمحتال الرجوع بدينه على الخييل الا اذا استمر على
 تكذيب الحال عليه انتهى وفارق ما يأتي من عدم الرجوع بنحو الفلاس بأن دينه هنا متحول بخلافه
 في الاول تبين بطلان الحوالة وقول ابن الصلاح قبل الحوالة صريح في انه لا تسمع منه دعوى البراءة
 ولا تقبل منه بينة الا ان صرح بأنه قبل الحوالة بخلاف ما لو أطلق ومن ثم أفتى بعضهم بأنه لو أقام بينة
 بالحوالة فأقام الحال عليه بينة ببراءة الخييل له لم تسمع بينة البراءة أي وليس هذا من تعارض البيتين لما
 تقرر ان دعوى البراءة المطلقة والبيئة الشاهدة به فاسدان فوجب العمل بينة الحوالة لانها لم تعارض
 (فان تعذر) أخذ المحتال من الحال عليه (بفلس) طرأ بعد الحوالة (أو بخد وحلف ونحوهما)
 كوت (لم يرجع على الخييل) لان الحوالة بمنزلة القبض وقبولها متضمن للاعتراف بشرطها كما
 في المطلب فلا أثر لثبوت أن لا دين نعم له تخليف الخييل انه لا يعلم براءة الحال عليه على الوجه وعليه فلو
 نكل حلف المحتال كما هو ظاهر وبان بطلان الحوالة لانه حينئذ كذا المقر له الاقرار وبهذا تبين
 اتصاح رد ما أفتى به بعضهم انه لو قامت بينة بأن الحال عليه وفي الخييل بطلت الحوالة اذ فرق واضح بين
 البيئة ورد الاقرار لكن له تخليفه هنا أيضا ولو شرط الرجوع عليه بذلك فأوجه قيل قضية المتن أي
 فيما يأتي في اليسار صحة الحوالة لا الشرط والذي يتجه بطلانها هنا لانه شرط يسافي مقتضاها ثم رأيت
 غير واحد جزم به ويؤيده قولهم لو اُحال غيره بشرط انه ضامن للحوالة أو ان يعطيه الحال عليه رهنا
 أو كفيل لم تصح الحوالة (فلو كان مفلسا عند الحوالة وجهه له المحتال فلا رجوع له) لانه مقتصر بترك
 البحث (وقيل له الرجوع ان شرط يساره) ورد بأنه مع ذلك مقتصر وأفهم المتن صحة شرط اليسار
 وان الشرط باطل وعليه يفرق بينه وبين ما مر آنفا بأن شرط الرجوع منساف صريح فأبطلها
 بخلاف شرط اليسار فبطل وحده (ولو اُحال المشتري) البائع (بالتن فرد المبيع بعيب) أو قاله
 أو تصاحف بعد القبض للمبيع وصال الحوالة (بطلت) الحوالة (في الاظهر) لا ارتفاع الثمن

(قوله) ما أفتى به بعضهم عبارة
 الوالد (قوله) ثم المتجه لم يظهر وجه
 تقرير الشارح لهذا أو مخالفة فيه
 يسافي عن افتاء بعضهم انه لو قامت
 بينة بأن الحال عليه وفي الخييل
 المتخ (قوله) أخذ المحتال الى قوله
 وبهذا في النهاية (قوله) والذي يتجه
 الى قوله وشم في النهاية (قوله)
 أو تصاحف بعد القبض عبارة
 شرح الروض سواء كان الضم بعد
 قبض المبيع ومال الحوالة أم قبله
 سم أقول انه مهم الذي أشار اليه
 في أصل الروضة فليتأمل ملحظ
 الشارح في التقييد

بانه سائح البيع وانما لم يطل فيما لو ابطال البيع اذ لم يمتنع البيع لان البيع قد ثبت من غيره
 ولهذا لو زاد في زيادة مئة لم يرجع في نصفه الا برضاها بخلاف البيع فيرد البائع ما قبضه من الخصال
 عليه للمشتري ان يتي والا قبله فان لم يقبضه امتنع عليه قبضه (أو) ابطال (البائع) على المشتري
 (بالثمن) فوجد الرد) للبيع شيء مما ذكر (لم يطل) الحوالة (على المذهب) لتعلق الحق هنا
 بالشئ وهو الذي انتقل اليه الثمن فلم يطل حقه بفسخ المتعاقدين كذا تصرف البائع في الثمن ثم رد عليه
 المبيع بغيره لا يطل تصرفه والمشتري الرجوع على البائع ان قبض منه المبيع لا قبله (ولو باع عبدا)
 أي قنأه كذا أو أوثق (وأحال بثمنه) آخر على المشتري (ثم انتقل المتبايعان والمحال على حريته)
 وقت البيع (أو ثبتت) حريته حينئذ (بينة) شهدت بحسبه أو أقامها العبد ومحل أقامتها في هذين
 وقد تصادق المتبايعان على حريته ما إذا كان قد بيع لا آخر لان هذا وقت الاحتياج اليها أو أحد الثلاثة
 ولم يصرح قبل أقامتها بأنه مملوك على الأصح من تناقض لهما في مواضع (بطلت الحوالة) أي بان عدم
 انعقادها لانه بان أن لا يبيع فلا عن وكذا كل ما يمنع حقه البيع ككونه مملوكا لا غير فبطلت الحوالة ما أخذ
 على المشتري ويبقى حقه في ذمة البائع كما كان (وان كذب ما المحتال) في الحرية (ولا يمتنع حلفناه)
 أي لكل منهما ما تخلفه وان لم يجتمعا على الوجه (على نفي العلم) بها ككل نفي لا يتعلق بالحالف
 وإذا حلفه أحدهما فلا آخر تخلفه على الوجه أيضا (ثم) بعد حلفه كذلك (بأخذ المال من
 المشتري) لبقاء الحوالة ثم بعد أخذ المال منه لا قبله يرجع المشتري على البائع كما اقتضاه كلامهم لانه
 قضى دينه بآذنه الذي أخذه ما الحوالة فلا تظفر قوله ظلمي المحتال بما أخذه مني وقال ابن الرفعة انه الحق
 لانه وان لم يأت فيه لكنه يرجع بطريق الظفر ورد تعليمه بأن الكلام في الرجوع ظاهر بحيث يلزمه
 بدالحال كما لا في الرجوع بالظفر أما إذا لم يحلف بأن نكل فيحلف المشتري على الحرية وتبطل بناء على
 الأصح ان المدين المردودة كالأقرار (ولو) اذن مدين لداينه في القبض من مدينه ثم (قال المستحق
 عليه) وهو المدين الآذن لم يصدر مني الا اني قلت (وكذلك التقبض لي وقال المستحق) وهو الدائن
 بل الصادر من ذلك (أحلتني) فصار الحق لي (أو قال) المستحق عليه (أردت بقولي) اقبض
 منه أو (أحلتك) بمائة مثلا على عمرو (الوكالة) بناء على الأصح من صحة الوكالة بلفظ الحوالة
 وكان وجه خروج هذا عن قاعدة ما كان صريحا في بابه احتماله ومن ثم لم يحتمل صدق مدعى الحوالة
 قطعا كما يأتي (وقال المستحق بل أردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه) لان الأصل بقاء الحاشين
 على ما كانوا عليه مع كونه أعرف بيمينه وبخلفه تدفع الحوالة بانكار الآخر الوكالة ان عزل فيمتنع قبضه
 فان كان قد قبض برئ الدافع لانه وكيل أو محتمل ويلزمه تسليم ما قبضه للحالف وحقه عليه باق أي
 الا أن توجد فيه شروط الظفر أو التقاض كما هو ظاهر وان تلف المال في يده بلا تقصير لم يضمنه لانه
 وكيل يزعم خصمه وليس له المطالبة بدينه لانه استوفاه برحمه وقال البغوي وتبعه الخوارزمي يضمن
 لثبوت وكأنه والوكيل إذا أخذ لنفسه يضمن وظاهر كلامه انه مع ضمانه لا يرجع وحينئذ فكان هذا
 هو وجه قول الروض وان تلف بتفريط طالبه و بطل حقه أما إذا قال أحلتك بالمائة التي لك على علي
 عمرو فيصدق المستحق بيمينه قطعا لانه لا يحتمل غير الحوالة وصورة المسئلة أن يتفق على الدين كما أفاده
 تعبيره بالمستحق عليه والمستحق فلوان ذكر مدعى الوكالة الدين صدق بيمينه في المسئلتين (وفي الصورة
 الثانية وجه) انه يصدق المستحق بيمينه بناء على الضعيف انه لا تسع الوكالة بلفظ الحوالة لتألفهما
 (وان) اختلفا في أصل اللفظ الصادر عن (قال) المستحق عليه (أحلتك فقال) المستحق بل (وكنتي)
 أو في المراد من لفظ محتمل كقبض أو أحلتك (صدق الثاني بيمينه) لان الأصل بقاء حقه في ذمة المستحق

(قوله) أي قبله الخ والوجه في
 النهاية (قوله) ثم بعد أخذ المال الى
 المتن في النهاية (قوله) اذن عليه
 الى الفرع في النهاية لا قوله وظاهر
 كلامه الى قوله أما إذا (قوله) لان
 الأصل الى المتن في المتن الا قوله
 وظاهر كلامه الى قوله وأما إذا
 (قوله) فكان هذا هو وجه قول
 الروض الخ أقول جرى عليه
 شارحه وجرى عليه متأخرون من
 تلاميذه وهو مشكل فان الذي
 صححه الشيخان ونقل الراجح
 تجهجه عن جماعة في مسألة ما إذا
 كان باقيا انه يلزم تسليم ما قبضه
 وان حقه باق كما جزم به في التحفة
 فلتأمل وليراجع كلام أصل
 الروضة فليعلم قول التحفة وكان الخ
 إشارة وتنبه على التوقف فيه لانه
 انما يظهر تشرجه على مقالة
 البغوي التي تفسر راجها هنا
 مرجوحة

عليه من حلف المستحق ثم دفع الحوالة أو يأتى بحقه من المستحق عليه ويرجع هذا على المحال عليه
ويظهر أثر النزاع فيما ذكره عند إقلاص المحال عليه * فرع * أفني بعضهم فيمن أقصر أن يدينه حاله
على فلان فانكر الدين الحوالة وحلف على نفسها بأنه لا يبرأ من الدين لأنه ان صدق فلان باق بحاله
وان كذب فقد أحال منه وبين حقه بجمده وحلفه وذلك يقتضي الضمان ولا نظر إلى ان الدائن اعترف
براءة المدين لأن اعترافه انما صدر في مقابلة ما ثبت له على فلان فإذا لم يثبت رجوع إلى حقه وقد نص
في الام على هذا في نظير مسئلتنا فقال فيما اذا أقر أحدنا بنين باخ وسككته الاخر لا يثبت الارث
كل قول اشترت منك هذه الدار بألف وأنكر البائع لا يستحق عليه الا لفساده انما أثبتا
في مقابلة ما ثبت له ولم يثبت انتهى وفيه نظر أما أولا فلأنه لا نظر لانكار المدين وانما النظر لا قرار
المحال عليه وان كان اقراره لا يقبل على المحيل فله تغريمه أيضا ولا رجوع له على المحال بشئ
وان فرض انه بان ان لا حوالة ولا نكارة فلم تقع الا حوالة من المحيل وحده وأما ثانيا فاذ كره من
الام لا شاهد فيه كاهو ظاهر لان المقرذ كالمقابل في اقراره فكان قرينة ظاهرة على انه اعاد كره
الالف ليأخذ مقابله وهذا لم يذكر مقابلا وانما خرج بتحويل حقه من دمة المحيل إلى دمة المحال عليه فلم
يكن له رجوع إلى مطالبة المحيل لأنه حينئذ يكون مكذبا لنفسه صريحا

* (باب الضمان) *

الشامل للكفالة شولقة الا التزام وشرعا يطلق على التزام الدين والبدن والعين الآتي كل منها وعلى
العقد المحصل لذلك ويسمى ملتزم ذلك ضامنا وضمينا ورجعيا وكفيلًا وصغيرا قال الماوردي
لكن العرف خص الضمين بالمال أي ومثله الضامن والمحيل بالدية والرجع بالمال العظيم والكفيل
بالنفس والصغير بعم الكلى وأصله قبل الاجماع الخبر الصحيح الرقيم غارم وأنه صلى الله عليه وسلم
تحمل عن رجل عشرة دنانير ويؤخذ منه مع قولهم انه معروف الآتي انه سنة ويتجه ان محله في قدر
عليه بأمن غائلته وارصكان ضمان الدمة خمسة ضامن ومضمون ومضمون له ومضمون عنه وصيغة
(شرط الضامن) ليصح ضمانه (الرشد) بالمعنى السابق في الجرح لا الصوم في قوله أو صبيان رشدا
فانه مجاز والاختار كما يعلم مع صحة ضمان السكران من كلامه في الطلاق فلا يصح ضمان مجنون عليه
بعباءة أو جنون أو سفه ومكره ولو قبا كرهه سيده ومرا أول الجرح ما يعلم منه حكم آخرس لا يفهم والمغنى
عليه والناسم وان من يدر بعد رشده ولم يجرح عليه ومن فسق في حكم الرشيد وسيد كركم
ضمان المكاتب قريبا فلا يرد على عبارته شئ خلافا لما أورده ذلك كله عليها ثم قال كان ينبغي له ان يرد
والاختار وأهلية التبرع وصحة العبارة * تنبيه * وقع لهما انما يقتضي ان كفاية الآخرس المنضم
الها قرائن تشعر بالضمان صريحة وان كان له اشارة مفهومة وفيه نظر ظاهر لا طلاقهم ان كفاية
كفاية ولقولهم السكاية لا تقلب إلى الصريح بالقرائن وان كثرت كانت بائن محرمة على أبدأ الاختامين
لى وعلى ما اقتضاه كلامهما فهل يختص ذلك بالضمان أو يعم كل عقد وحل ويقيدهما إذا ما أطلقوه ثم
لنظرفيه مجال والاول بعيد المعنى لان الضمان عقد غرر وغير محتاج اليه فلا ينافي ما جعل تلك
الصكامة صريحة فيه دون غيره والثاني بعيد من كلامهم (وضمان مجنون عليه بفلس
كشراة) يثنى في دمه فيصح كضمان مريض نعم ان استغرق الدين مال المريض وقضى به بان بطلان
ضمانه بخلاف ما لو حدث له مال أو برى أو طلاق من أطلق البطلان عند الاستغراق يتعين حمله على
ذلك ولو أقر بدين مستغرق قدم على الضمان وان تأخر عنه وضمانه من رأس المال الا عن معسر
أو حيث لا رجوع عن الثالث (وضمان عبد) أي قن ولو مكاتب (بغير ادب سيده باطل في الاصح)

عليه بالمائة التي إلى عليه واحكم
تحويل الحق إلى دمة المحال عليه
فرج حوت الحوالة وتثبت
* (باب الضمان) *

(قوله) الشامل للكفالة إلى التبرع
في النهاية (قوله) وان كان له اشارة
مفهومة وقد يوجه ذلك بان حاله حال
مروور قد لا يتأسر حكمه بغيره
و بان الكفاية منه والحال مذ كر
اقوى في الدلالة من الاشارة المحكوم
بصراحتها بل يكاد ان تكون عند
الشامل الصادق من جملة الاشارة
ولا ينافيه اطلاقهم ان كفاية كفاية
لأنه لم يقبل التقيد ولان هذا

هو الاصل فيها فتدكره كغيره
ولا قولهم السكاية لا تقلب الخ
لما تقرر ان حاله حال ضرورة
فلا يقاس بما ذكره غيره فليتنامل
حق التأمل (قوله) للنظرفيه
مجال والثاني اقرب وان قال الشارح
انه بعيد من كلامهم اذ لا يظهر
توجيه ما ذكره من البعد الا بعدم
ذكرهم له في غير الضمان وقد يكون
الحامل عليه انهم اعانتهوا له
في هذا الباب بخصوصه او لوقوع
نازلة فيه أو حيث التخصيص بذكره
ومثل هذا يقع كثيرا في صنيعهم
للتبعية ثم رأيت في أصل الروضة
بعد ذكر حكم ضمان الآخرس
ما نصه ولو ضمن بالسكاية فوجهان
سواء أحسن الاشارة أم لا أحسنهما
الجملة وذلك عند القرينة المشعرة
ويجدرى الوجهان في النطاق
في سائر التصرفات انتهى فأفهم
قوله في سائر الخ ان ما ذكره في كفاية

الآخرس ليس خاصا بضمانه

والا ان في التجارة وانما صحت اذ لم يبال في ذمتها بالاذن لانها قد تضمنت له لغيره عشرة
 ثم يصح ضمان مكاتب السيده ومبعض في نوبته بغير اذن بخلافه في نوبته السيد ويترك بينهما وبين صحة
 شرائه لنفسه حينئذ بان الضمان فيه التزام مال في الذمة على وجه التبرع وهو ليس من أهله حينئذ
 فان قامت ظاهر كلامهم صحة ذمته حينئذ قلنا يفرق بان التزام الذمة على وجه التبرع يتناول له
 لان فيه غررا فاشترط له عدم عجز بالسكية ولا يكون ذلك الا والنو بدله لا غير ثم رأيت ابن الرفعة
 يفرق بانه في الشراء يدخل في ملكه ناجزا جارا بخلافه في الضمان وهو موافق لقولي على وجه
 التبرع لكنه يقتضي بطلان ذمته حينئذ وليس بالواضح فتعين ان يراد في الفرق ما ذكرتم من اخرج
 نحو الهبة فمأمله وبحث ابن الرفعة عدم صحة ضمان القن الموقوف جزاءا على المشهور انه لا يصح
 عتقه وبحث غيره صحة ما ذن الموقوف عليه ويرجى بان اذنه يسقط على التعلق بسببه المستحق
 له وهو قياس الا وجه من صحته من الموصى بمنفعة باذن الموصى له وعليه ينبغي ان يقال متى انتقل الوقف
 لغيره بطل الضمان (ويصح) ضمان القن (بأذنه) أي السيد بعد عمله بقدر ما ضمن لان التعلق
 بماله وهل معرفة المضمون له الا في اشتراطها معتبرة من السيد أو من العبد والذي يتجه اشتراطها
 من مالان كلامهم ما مطالب وبأني ان وجه اشتراطها اختلاف الثامن في المطالبة تشديدا
 وضد المطالبة هنا لهما فاشتراط علمها به ولو ما على سيده اذ لا محذور ولا يلزمه امتثال أمر
 السيد له به اذ لا تسلط له على ذمته بخلاف بقيمة الاستخدامات واذا أدى بعد العتق فالرجوع له لانه أدى
 ملكه بخلافه قبله (فان عين) في اذنه في الضمان لا بعده اذ لا يعتبر تعيينه حينئذ كما هو ظاهر (للاداء
 كسبه او غيره) كمال التجارة (قضى منه) عملا بتعيينه نعم ان لم يف مال التجارة ولولته على دين به لتقدمه
 على الضمان مالم يتجر عليه القاضي والالم يتعلق به الضمان أصلا أتبع القن بالباقي اذا عتق
 كما عتقه السبكي لان التعيين قصر الطمع عن تعلقه بالكسب الذي اعتمده ابن الرفعة (والا) يعني
 في اذنه لا لاداء جهة (فالاصح) انه ان كان مأذونا له في التجارة تعلق (غرم الضمان) بما في يده
 ربحا ورأس مال (وما يكسبه بعد الاذن والا) يكن مأذونا له فيها (ولا يتعلق الا) بما يكسبه
 بعد الاذن ككون النكاح الواجبة باذنه في صورتين نعم هذه لا تتعلق الا بكسبه بعد النكاح لانها
 لا تجب الا به بخلاف المضمون به فانه ثابت حال الاذن فاندفع قول جميع بالتسوية بينهما بوجوبه يعلم
 مما مر في الرهن صحة ضمانت مالك على زيد في رقبته عبدي هذا أو في هذه العين فتعلق بها الا غير
 (والاصح اشتراط معرفة) الضامن لعين (المضمون له) وهو صاحب الدين دون مجرد نسبه فلا يكفي
 ذلك لتفاوت الناس في المطالبة تشديدا وتسهيلا ولا معرفة وكيله كما أفق به ابن عبد السلام وغيره
 والتعليل مصرح به لانه قد يعزله فافتاء ابن الصلاح بالاكتفاء بمعرفة لان احكام العقد
 تتعلق به ضعيف وان بالغ الاذرى في الاتصاره (و) الاصح (انه لا يشترط قبوله) لا (رضاه)
 لان الضمان محض التزام لا معاوضة فيه وبه يعلم انه لا يؤثر رده فقل الزر كشي عن المحامي
 تأثيره انما يأتي على الضعيف انه يشترط رضاه والفرق بينهما وبين الوكيل ظاهر (ولا يشترط رضا
 المضمون عنه قطعا) بل هو اداء دين الغير بغير اذنه فالترامه أولى وفيه وجه لم يعتد به لشذوذه (ولا
 معرفته) حيا كان أو ميتا (في الاصح) كرضاه ولان ضمانه معروف منه وهو يفعل مع أهله وغير
 أهله نعم يشترط كونه مدينا كما افاده قوله (و يشترط في المضمون كونه) اشار بخلافه دينا هنا
 وذكره في الرهن الى ثبوت له العين المضمونة ومنها الركة بعد التمكن والعمل الملتزم في الذمة بالاجارة
 أو المساقاة (بأنها) حال الضمان لانه وثيقة فلا يتقدم ثبوت الحق كالشهادة فلا يكفي جريان سبب وجوبه

(قوله) قلت يفرق الخ ويمكن ان
 يفرق بين الضمان والهبة بان الضمان
 يتوجه الى كسبه بعد الضمان
 وكسبه بعد الضمان حق للسيد
 فاعتبر اذنه والهبة تصرف في خالص
 ملكه فلا مانع ويصرف على الفروع
 المذكورة انه لو ضمن في عين من
 اعيان أمواله صح في نوبته سيده بغير
 اذنه وهو واضح بناء على ما سياتي
 في قول الشارح تنبيه يعلم الخ
 في قول الساجي قول المصنف
 (قوله) عملا الى قول المصنف
 والاصح اشتراط في النهاية (قوله)
 بعد الاذن الى فاندفع في المعنى (قوله)
 كرضاه الى قوله قال الاستوى
 في النهاية

(قوله) حتى تسلم للظلمة قوله
التقديس كونه ناشواً في
التبرع لا يتوقف عليه على
إبراء نظر الآن الشرط ما يرجع من
عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده
وجوده ولا عدمه لذاته ويمكن نفي
ما أورد على ع في الجملة والركعة
جواز التبرع به في الجملة والقصاص
تصوّر والتبرع به بعد قبض
المستحق لها ودين المعسر يقبل
التبرع به عند زوال مائع الاضرار
وأما حتى القود والقصاص فلا
يقبل التبرع به بوجه لكن من
الواضح ان مراد الغزالي قبوله
للتبرع بالنسبة لغير مستحقه (قوله)
ودين مريض معسر الاولي تقديم
معسر على مريض أو تأخير عن
ميت ليقيد اعتاره في دين الميت
(قوله) ضمنها على الاوبة صرح
في الروضة بأن صحة الضمان في
هذه على التسليم وهو ظاهر
(قوله) ويسمى ضمان العهدة الى
قول المصنف وهو في النهاية (قوله)
فيما نبطلانه انما ذكره ب كونه
مفروضاً في اخذ الممسؤل عنها
والا فالضمان غير صحيح مطلماً
(قوله) والوضوح ان بعضه المعين
أي رده لا بخلاف المهم كقوله
بعضه أي فلا يصح

أو استعري أرضاً ثم غرس أو بنى ثم استحدثت لم يصح ضمان الدار قبل البناء المطلق ومصرفه قدس وهو المستأجر
 أو الأجير أيضاً على رزان ما ذكر ويصح أيضاً ضمان دراهم دين قبض فاذنهم ابتداء أو عتق في القيمة له
 آخره دراهم خوريفه أو نقص صحته أبدل الزيف من المؤدى أو الضامن والمطالب أسقط بحسب النقص فإن
 طالب الضامن في الأول أن يعطيه المؤدى ليدله لم يعطه قاله الماوردي وتخصيره بين المؤدى والضامن
 يحصل على ما أورد المؤدى واللام يطالب الضامن بشئ ومن ثم قيدت ما عسى يقول في رد المشتري وقول
 ورد أيضاً لا بد في البيان عن المصدودي وجزمه في الأثر وغيره واستد من الشرائع وبوجه بأن
 المضمون هنا كما يعلم مما يأتي من ظاهر السالية القاسية ومع وجود نحر العيب المضمون له لا يوافق عليه
 نعم لو رفع الأمر لخاص وفسخ وهو العيب وأقامت يده إلى عيني مالكه فهل له الآن سالية الضامن
 لا ارتفاع العقد وخروج العيب عن ملكه أو لا لأنه مادام تحت يده فتوقفه يباقي كل شخص والتماني أقرب
 إلى الإلحاقهم قالوا وفيما إذا استحق المبيع بطالب الضامن كالبائع أو بعض المبيع طوالب الضامن أي
 أو البائع فيسقط المستحق من الثمن فصح المشتري أم لا به تنبيه التحقيق أن متعلق ضمان الدرك عين الثمن
 أو المبيع إن بقي وسهل رده وبذلك أي قيمته إن عسر رده للحيولة ومثل المثلي وقيمة المتقوم إن تلف وتعلقه
 بالبدل أظهر لأنه ليس على قاعدة ضمان الأعيان من جهة أن ضامن الدرك يغرم بدل العين عند تلفها
 بخلاف ضامن العين المغصوبة والمتعارضة وفي المطلب ليس المضمون هنا رد العين أي وحدها والالزم
 أن لا تجب قيمتها عند التلف بل المضمون السالية عند تعذر الرد حتى لو بان الاستحقاق والتمن في يد البائع
 لا يطالب الضامن ببدله فعلم أن ضمان الثمن المعين الباقي بيد البائع ضمان عين فيسقط العقد بخروجه
 مستحقاً لأن الرد هنا لم توجه ببدل أصل بل للعين المتعينة بالعقد ومن ثم لو تعذر ردها لم يغرم الضامن
 بدلها كما تقرّر وإن ضمان الثمن الذي ليس كذلك ضمان ذمة فلا بطلان تبين استحقاقه لأن الرد هنا
 لم توجه للعين بل لما لمتها عند تعذر ردها كما تقرّر أيضاً وهذا اندفع ما قد يقال أي فرق بين المعين
 وغيره مع توقف حصة ضمانه على قبض البائع له وغير المعين تبين بقبضه من غير نظري إلى عدم تعيينه
 في العقد وجه اندفاعه ما علم من الفرق الواضح بينهما فمأمل ذلك كله فإن كلام المتأخرين أو هم تناقضا
 لهم فيه وهو لا يندفع إلا بما تقرّر كما أفاده كلام شيخنا وغيره ولا يجري ضمان الدرك في نحو الرهن كما
 يحتمل أبوزرعة لأنه لا ضمان فيه (وكونه لازماً) وإن لم يستقر كمن مبيع لم يقبض وكهر قبل وطء
 (لا كجور كناية) لقدرة المسكاتب على إسقاطها متى شاء فلا معنى للتوثيق وكذا جعل الجمال قبل
 الفراغ كما سيذكر به تنبيهه اعترض المتن باقتضائه صحة ضمان الغير لديون السيد على المسكاتب من نحو
 معاملة والاصح وفاقاً لاكثر المتأخرين عدم صحة ضمانه ابتداء على الأصح من تناقض فيه وهو ساقطها
 بتجيزه وكلامهما هنا صريح في ذلك بخلاف ضمانه الأجنبي فإنه يصح إذا لم يمتنع ويرد جملة اقتضائه ذلك
 إذا دنا له السكاف علمه اقتضى عدم انحصار البطلان فيها فإن قلت مررت صحة الحو القيم وأعلم بالماس من
 التوجيه فهل لا جرى ذلك هنا مع استواء البابين في اشتراط الأزوم قلت يفرق بأن الضمان فيه مشغل
 ذمة فارغة فاحتيط له باشتراط عدم قدرة المضمون عنه على إسقاطه لئلا يغرم ثم يحصل التمييز فيضطرر
 الضامن حينئذ بفوات ما أخذ منه لا معنى بخلاف الحو القيم الذي فيها مجرد التحول الذي لا ضرر على
 المحال فيه لأنه إن قبض من المسكاتب فذلك والا أخذ من السيد فلم ينظر لقدرة المحال عليه على ذلك
 فقام له فانه خفي والمراد بالالزم ما لا تسلط على فسخه من غير سبب ولو باعتبار وضعه (و) من ثم (يصح
 ضمان الثمن) للبائع (في مدة الخيار) للمشتري في الأصح لأنه آيل للزوم بنفسه أما إذا كان الخيار

(قوله) التحقيق ان متعلق الي فعلم
 في النهاية

...
 البائع ...
 الضمان ...
 الاجازة ...
 كالرهن ...
 في مدة ...
 الثاني ...
 وعكس ...
 الدين ...
 لا استواء ...
 بأنه لا ...
 منها ...
 ضمان ...
 به وعليه ...
 وكل ...
 خشية ...
 بحكمها ...
 لا طلاق ...
 حيثية ...
 مخالفا ...
 مهم ...
 ضمان ...
 كالتمن ...
 لو ابراء ...
 وفارق ...
 الضامن ...
 بغير الموت ...
 و (من ...
 طالق ...
 نعم لا ...
 من القيمة ...
 قدر حصته ...
 ما في ذمته ...
 بخلاف ...
 نظر الساتبة ...

(قوله) للضامن الى قوله وفارق
 في النهاية الا قوله بخلافه الى المتن
 (قوله) الموقت والمعلق الى الفصل
 في النهاية الا قوله في واحد مما ذكر
 وقوله وكذا اسقطك كما هو ظاهر
 وقوله ووقع الجميع بخلافه الى قوله
 ولو ابراء (قوله) في واحد مما ذكر
 أي أيضا بقوله خسا وقدر الخ
 (قوله) ومن ثم لو قال لا خدمتني
 في نسخة مولانا قدس سره لو قال
 لخدمتني وكتب مانصه في أصله
 لا خدمتني والحكم صحيح على كلا
 السخطين

انما هو من جهة القياس لان الخبر لا يثبت تحت احد من شيئين فلا يصح كونه
 من احد شيئين (فان كفل) فتح القضاء افصح من كسرهما (بدن) عدا كسرهما بمقتضى
 لانه بمعنى ضمن لم يكن قبل آتية اللغة لم يستعملوا الامتناع بالباء انتهى ولهذه الكونه الافصح اما كفل
 بمعنى حال كفى الآية فتعد بنفسه دائما أي وما ورد في حديث الغامدية الآية الباء فيه زائدة
 تأكيد (من عليه مال) أو عذبه مال ولو أمانة (لم يشرط العلم بقدره) لما يأتي انه لا يغرر به
 (ويشترط كونه) أي ماعلى المكحول (عما يصح ضمانه) فلا يصح بدين مكاتب بالجوم أما غيرها
 ففيه ما صرح في قوله وكونه لا زما ولا يدين من عليه مخوز كذا أطلقه الماوردي ومجمله
 ان تعلقت بالعين قبل التمكن بخلاف ما اذا كانت في الذمة أو تعلقت بالعين وتمكن منها الحق ضمان
 الاول ومثلها الكفارة وضمان رد الثانية (والمذهب صحتها بدن) كل من استحق حضوره مجلس
 الحكم عند الطلب الحق آدمي كـ فيل وأجير وقن أبى ولولا دوا امر أقلن يدعى تكا حها ليشته
 أولن أثبت تكا حها ليسلها له وكذا عكسه كما هو ظاهر و (من عليه عقوبة آدمي كفصاص وحده
 فذف) لانه حق لازم فاشبهه المال مع ان الاول يدخله المال ولذا مثل جثمانين (ومنعهما في حدود الله
 تعالى) وتعارفه كذا سرقة لا تامرورون بسترها والهي في استقاطها ما أمكن ومعنى تكفل أنصاري
 بالغامدية بعد ثبوت زناها الى ان تلذاته قام بموتها ومصلحتها على حد وكفلها زكراة وبه يرد استشكل
 تصور الكفالة هنا مع وجوب الاستيفاء فور او بحث الأذرعى في حد تحت ولم يسقط بالتوبة صحة
 التكفل بدن من هو عليه ويأفقه ان لم يرد حد قاطع الطريق فقط جواهرهم عن الخبر المذکور (ويصح
 بدن صبي ومجنون) لانه قد يستحق احضاره ما يشهد من لم يعرف اسمها ونسبها علمها بنحو
 أنلاف ويشترط اذن ولم يما فبطالب باحضارهما ما بقي بحجره ويبحث الأذرعى اشتراط اذن ولى البقية
 وله احتمال بخلافه وهو الذي يظهر ترجحه لانه اذنه فيما يتعلق بالبدن كما يعلم مما مر فيه ثم رأيت
 غيره قال ان هذا هو ظاهر كلامهم ومثله القن فبغير اذنه لا اذن سيده انتهى وانما يظهر فيما لا يتوقف
 على السيد كالألفه السات بالينة (ومحبوس) باذنه لتوقع خلاصه كما يصح ضمان معسر المال
 (وغائب) كذلك وان كان فوق مسافة القصر فيلزمه الحضور معه سواء كان سلبها حاكم حال
 الكفالة أو بعد طالب احضاره بعد ثبوت الحق أو قبله للخاصة على المعقد خلافا للزركشي وغيره
 لاجل اذنه في ذلك فهو المورط لنفسه (وميت ليحضره فيشهد) بضم أوله وفتح ثالثة (على صورته)
 لعدم العلم باسمه ونسبه لانه قد يحتاج لذلك ومجمله قبل الدفن لا بعده وان لم يتغير وعدم النقل المحرم
 وان لا يتغير في مدة الاحضار واذن الولي في مثل هذه الاحوال لغو ذكره الأذرعى وبحث في ان يطلب
 اشتراط اذن الوارث أي ان تأهل والا فويله كطريق المال وواقعه الاسنوى ثم بحث اشتراط
 اذن جميع الورثة وتعبه الأذرعى بان كثير من صور وامسئلة المتن بما اذا كفه باذنه في حياته انتهى
 ويجاب بحمل الاول على ما اذا لم يأذن أتما من لا وارث له كذمي مات ولم يأذن قطا حرا نه لا تصح كفالاته
 (ثم ان عين التسليم) في الكفالة (تعين) ان صلح سواء كان ثم مؤنة أم لا وبحث الأذرعى
 اشتراط رضا المكحول بدينه وفيه وقفة (والا) يعين (فمكانها) بتعين ان صلح أيضا كالمسلم نعم
 كلامهم دنايتهم انه لا يشترط بيان محل التسليم وان لم يصلح له موضع التمكن أو كان له مؤنة
 وهو مخالف لما ظهر في السلم المؤجل فيجوز حمل التسوية ويحتمل الفرق قال الدميري وهو ان وضع السلم
 التأجيل والضمان الحلول وان ذاك عقد معاوضة وهذا محض غرامة والزام وفي كلا فترقبه نظر
 وان جزم ثانيا بما شيخنا وتبعته في شرح الارشاد أما أولا فلا نأمنع ان وضع الضمان الحلول وأما ثانيا

(قوله) في حديث الغامدية الآية
 الواردة في حديثها كسباني تكفل
 لا كفل (قوله) كل من استحق الى
 وبحث في النهاية (قوله) وبه يرد
 استشكل الخ أي بما أشار اليه
 حديث الغامدية من ان تأخير
 استيفاء الحدود كان فورا قد يمنع
 منه مانع كالحمل (قوله) قد يستحق
 الى قوله فيلزمه الحضور في النهاية
 (قوله) لحيته اذنه لك ان تقول
 سلما ذلك لانه قد يحتاج الى المال
 بناء على ما سباني من تعميم وجوب
 الحضور و يأتي نظير ذلك في العبد
 أيضا قد يرد والحاصل انه لو فصل
 في العبد والسفيه بين احبائهم
 الى الموت في حضور محل التسليم وبين
 عدهما لم يسكن وجهها وجها
 (قوله) لعدم العلم باسمه الى في النهاية
 (قوله) ومجمله قبل الدفن الى قوله
 واذن في المغنى (قوله) لا تصح كفالاته
 محل تأمل لان الامم له الولا العامة
 وان اتى الارث ولا يتبعه عليه
 لا تنصر عن ولا يقول غير وارث
 على صبي (قوله) وبحث الأذرعى بحث
 الأذرعى بوجه ولا وجه للموقف فيه
 ثم رأيت المحشى قال مانعه أقول هو
 متجه ان اختلافه بالغرض كجديد
 بجوز مؤنة

فكل منهما عند عرر وسع الحرية لا يضيق المعايير والشرائط التي لا بد لها من
لاختلاف حفظها باختلاف الحال لا يحتمل للابد ان لا يصر من بدوا ركاب البحر بعد المولى
لا يباله وحيتئذ فيها مال فاحيط له ببيان محل التسليم بشرطه وما هنا بدن اذن صاحبه فلم يحج
لسانه ولا نظرها لمؤنة المحضر لانها ليست على الكفيل العاقد فلا غرو عليه بل على المكفول بخلاف
المؤنة ثم اما اذ لم يصلح فاقرب محل صالح على الاوجه من تردديه (ويرا الكفيل بتسليمه) مصدر
مضاف الفاعل او المفعول أي بنفسه أو وكيله المكفول من بدن أو عين الى المكفول له أو وارثه
(في مكان التسليم) المتعين بما ذكره وان لم يطالبه بدوقضية كلامهم انه لو كفل واحد بدن اثنين لم يبرأ
الا باحضارهما وان كانتا متضامنين وهو ظاهر (بلا حائل) بينه وبين المكفول له ولو لم يحجبوا حتى
لاتمناه بما رزقه بخلاف ما اذا سلمه بحضرة مانع (كتم غلب) بمنعه منه فلا يبرأ لعدم حصول
المقصود نعم ان قبل مختار ابرئ وخرج بمكان التسليم غيره فلا يلزمه قبوله فيه ان كان له غرض في الامتناع
كان كان محل التسليم ينته أو من يعنه على خلاصه والا أجبره الحاكم على قبوله فان صمم تسلمه عنه
فان فقد الحاكم أشهد انه سلمه له وبرئ وبأى هذا التفصيل فيما لو أحضره قبل رزقه المتعين * فرع *
قال ضمننت احضاره كذا طلبة المكفول لم يلزمه غير مرة لانه فيما بعدها معلق الضمان على طلب
المكفول له وتعليق الضمان يطله كذا اعلمه شارح كالبقيني وفيه نظر بل مقتضى اللفظ تعليق
أصل الضمان على الطلب وتعليقه مبطل له من أصله فهو الاوجه فان قلت الأولى فيما تعليق بالتمتعضي
اذ لا يلزمه الاحضار الا بالطلب قلت المعلق هنا الضمان لا الاحضار كما هو المتبادر فان جعل كذا قيداً
للاحضار فقط فقياسه التكرار فلم يصح القول بالمرة علمه ما فان قلت فما الراجح من ذلك قلت قضية
ما يأتي في ضمننت احضاره بعد شهر ان الطرف متعلق باحضاره لا بضمننت تعلقه هنا به أيضاً فيصح
و يتكرر كذا طلبة (وبان يحضر المكفول) البالغ العاقل محل التسليم ولا حائل (ويقول)
للمكفول له (سلمت نفسي عن جهة المكفيل) وكذا في غير محل التسليم أو زمنه حيث لا غرض
له في الامتناع فيشهد انه سلم نفسه عن كفالة فلان ويرأ الكفيل كذا أطلقه الماوردي والاوجه
أخذنا ما قبله انه لا يكفي اتيهاده الا ان فقد الحاكم أما الصبي والمجنون فلا عبرة بقوله هما الا ان رضی
به المكفول له على الاوجه وتسليم أجنبي باذن الكفيل كالتسليم وبدون اذنه لغو الا ان قبل المكفول له
* تنبيه * ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا لا فيما قبله ويفرق بان محي هذا اوجه لا قرينته فيه
فاشترط لفظ يدل بخلاف محي الكفيل به فلا يحتاج للفظ ونظيره ان التخليص في القبض لا بدقها
من لفظ يدل عليها بخلاف الوضع بين يدي المشتري كما مر نعم ان أحضره بغير محل التسليم فلا بد من
لفظ يدل على قبوله له حينئذ فيما يظهر (ولا يكفي مجرد حضوره) بلا قوله المذكور لانه لم يسلمه اليه
ولا أحد من جهته (فان غاب) المكفول من بدن أو عين (لم يلزم الكفيل احضاره ان جهل مكانه)
لعذره ويصدق في جهله بيمينه (والا) بان عرف مكانه (فيلزمه) عند امن الطريق ولم يكن ثم من يمتعه
منه و يظهر انه لا يكفي في هذين بقوله احضاره ولو من دار الحرب ومن فوق مسافة التضر ولو في بحر
غلبت السلامة فيه فيما يظهر وان حبس بحق فيلزمه قضاء ما عليه من دين ذكره صاحب البيان
وغيره وفيه نظر ظاهر الا ان يراد انه مع حبسه بحق في غير محل التسليم يلزمه احضاره ويحبس ما لم يتسبب
في تخليصه ولو ببدل ما عليه ومؤنه السفر في مال الكفيل ولو كان المكفول يبدنه يحتاج لمؤن السفر
ولا شيء معه فيظهر ان يأتي فيه ما مر في الدين المحيوس عليه * تنبيه * من الواضح انه انما يلزم بالسفر
للاحضار ويمكن منه ان وثق الحاكم منه بذلك وثوقا ظاهرا لا بخلاف عادة والا فالذي يظهر انه يلزم به

(قوله) من بدوا ركاب البحر
البحر كذا في أصله بخط رحمه
الله ولا يخفى ما فيه وفي أصله شبهه ماء
مستحله بارتكاب (قوله) بينه وبين
المكفول الى قوله وفيه نظر
في النهاية (قوله) نعم ان قبل أي
ان قبل المكفول له تسلم المكفول
مع الحائل مختاراً لهذا القبول
برئ الكفيل (قوله) البالغ الى
التسليم في النهاية (قوله) على الاوجه
عبارتها كما يحتمل الا ذرعى (قوله)
فاشترط لفظ يدل هل يتعين اللفظ
بخصوصه أو يقوم مقامه ما يدل
على تسليمه نفسه عن الكفيل
وان لم يكن لفظ محل تردد ولعل
الثاني اقرب (قوله) بغير محل
التسليم أي أو زمنه (قوله)
فلا بد من لفظ فيه نظيره امن
فلا تغفل (قوله) يدل على قبوله له
وفي نسخة على قوله وكل منهما
محتاج الى التأمل (قوله) لعذره
الى التنبيه في النهاية الا قوله ويظهر
الى ومن فوق (قوله) انه لا يكفي
في هذين الظاهر خلافاً لانه
قد يخص به خوف الطريق نحو
عذر خاص وكذا بقية الموانع
قد يخص به ويعبر عليه اقامة
اليمين عليها (قوله) يلزم باحضاره
يعني الكفيل (قوله) ومؤنه السفر
أي سفر الكفيل

هذا ما لا يمكن وجه الاستدلال به من ذلك أي في السفر انظر بل لا يخفى ان الحكمية متدافعة
المافر بن والافرحى اعها له لا انتظار رقة بأمنهم وانقطاع من مطر ونج ووجع مؤث (فان مضت)
المدة المذكورة (ولم يحضره) وقد وجدت تلك الشروط ومنها ان تلزمه الاجابة الى القاضي لاذنه أو لقول
المكفول له الكفيل أحضره للقاضي ويقول له القاضي أحضره لانه حينئذ رسول القاضي اليه ولم يكف
قول ذي الحق لان من طلب خصمه لقاض لا تلزمه اجابته من حيث طلبه له ومن ثم تعيد بمسافة العدو
ويقول وقد اخرج مدفع اعتماد الزركشي قول جمع لا يجنس كعسر بدين ووجه اندفاعه ظهور الفرق بان
هذا يعد ادرا على احضار مالزمه بخلاف ذلك (حبس) ان لم يؤد الدين الى تعذر احضار المكفول بموت
او غير ذلك أو جعل تجديله لا متاعه مالزمه وبجس الاستوى انه اذا احضر المكفول بعد تسليمه الدين
رجع به على من أداه اليه ورد بانه تبرع بالاداء لتخليص نفسه وأجيب بجمع تبرعه وانما بدله للحيولة
وهو متجه ومن ثم استرده ان بقي والا فبدله والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والالم يرجع بشئ تبرعه
بأداء دينه غير اذنه ولو تغذر رجوعه على المؤدى اليه فهل يرجع على المكفول لان أداءه عنه يشبه
القرض الضمني له أولا لانه لم يراع في الاداء جهة المكفول بل مصلحة نفسه بتخليصه لها من
الحبس كل محتمل والثاني أقرب (وقيل ان غاب الى مسافة القصر لم يلزمه احضاره) لانها معتزلة الغية
المنقطعة وردوه بان مال المدين لو غاب اليها لزم احضاره فكذا هو ولا فرق في جميع ما ذكر بين ان تطرأ
الغية أو يكون غائبا وقت الكفالة نعم لا تصح بدين غائب جهل مكانه بتبرعه وقع للشارح هنا
ما قد يجب منه حيث خرج المتن بقوله فيلزمه احضاره من مسافة القصر فادونها وظاهره ان ما فوقها
لا يلزمه الا احضار منه وهو خلاف معصم الشيخين وغيرهما لا يقال هي وان بعدت تسمى مسافة
قصر لان هذا انما يحسن لو لم يقل فادونها أما اذا قال ذلك فليس مراده بمسافة القصر
الاقلها لانها التي لها دون وقد يجب بان له فائدين احدهما الرد على من أشار الى انه ينبغي
ان يفصل بين مسافة العدو وغيرها والثانية بان نصيحة خلافة او ما اليها التي وأشار اليها
في الخادم بقوله ما صحه الرافعي من اطاقه مسافة القصر بما دونها خلاف ما صحه المتولى فعلمنا
ان ما دونها لا خلاف فيه يعتد به بل فيها فالشيخان يلحقانها بما دونها والمتولى يفرق فقطع
الشارح ان بين الاصل المتفق عليه وانه لا عبرة بمن شذفا اشار الى تفصيل فيسوء لم يبال بذلك الايهام
لانه لا قائل بالفرق بين المسافة وما فوقها فيلزم من ثبوتها ثبوت ما فوقها ولا يلزم من ثبوت ما دونها
ثبوتها فتعين ذكر الدون ابتداءً من ثبوتها (والاصح انه اذا مات ودفن) أو ضرب أو توارى
ولم يدركه (لا يطالب الكفيل بالمال) فالعقوبة أولى لانه لم يلزمه أصلا بل النفس وقد مات وذكر
الدفن لانه قبله قد يطالب باحضاره لا لاثمه ادعى صورته كما مر لانه يطالب قبله بالمال كما هو واضح
(والاصح انه لو شرط في الكفالة انه يحرم المال) ولو مع قوله (ان مات التسليم بطلت) الكفالة لانه
شرط ينافي مقتضاها وانما صح قرض شرط فيه فمكسر عن نحو صحيح وضمان بشرط الخيار للظنون
له أو حلول المؤجل لان الغرم هنا مستقل بغير عقد فإثر شرطه كشرط عقد في عقد وغيره مما ذكر
صفة تابعة لا تتحل بمقتضى العقد من كل وجه فالغيب وحدها وليس من الشرط كملت بدينه
فان مات فعلى المال لانه وعد فبلغه وتصح الكفالة ولا اثر لارادة الشرط هنا فيما يظهر خلافا
للزركشي لان انما وقعت شرطها لما بعدها المنفصل عن كملت فلم يؤثر فيه وان أراد له ولو قال كملت
لنفسه على انه ان مات فإلزامه به بطلت الكفالة والضمان لانه شرط ينافي أيضا (و) الاصح

(قوله) أتدري في السفر المتخوف من المسافة
كلام الأسوي بالطويل بالنسبة للأول
فواضع والأفضل تأمل فينبغي في التقصر احتيا
مدة الاستراحة على العادة فتأمل (قوله) لا
بمنزلة الغية إلى التنبية في النهاية (قوله)
* تنبيه * وقع للشارح الخ لا يخفاء أن مسافة
القصر في قوله وقيل أن غاب الخ المراد منها مطو
المسافة التي تقصر فيها الصلاة لا أقل مما
تقصر فيها الصلاة لا أقل مما معقولة لتقصيصها
وأن فهم حكم الأصغر بالأولى إذا تقرر ذلك
فإن أردنا بيان التعميم على المذهب فحق التعميم
أن يقال فيلزمه احتضاره من مسافة القصر
فما دونها وأما قول التحفة إنما يحسن الخ فما
يقضي منه العجب فإنه يتعين حينئذ لا يحسن
لأننا إذا أردنا مسافة القصر أقلها أقلها دون وفوق
ويصح عطف كل منهما عليها وأما إذا أردنا بها
مطلق المسافة التي تقصر فيها الصلاة فلم يبق لها
ما يصلح عطفه عليها إلا الدون فتأمل ثم رأيت
المحشي كتب على قوله فليس مراده الخ لا يتحقق
ما فيه فإن مسافة القصر بالمعنى الشامل لأقلها
وما زاد لها دون وهو ما ليس من أفرادها وهذا
ظاهر ولعمري أن التعجب من الشارح في ذلك مما
يتعجب منه بل لم يصدر من تأمل (قوله) فالعقوبة
أولى إلى قوله ولا أثر في النهاية (قوله) فلم يؤثر
فيه وإن أراد فيه أنه مر في البيع أن الحاق
الشرط المقصد فمض إذا ذكر في طلب العقد وما هنا
كذلك إلا أن يفرق بأن البيع له زمان خيار
مجلس فألقى الواقع فيه بالواقع في طلب العقد
ولا كذلك الكفاية ثم يظهر أن محل التردد لم يقل
عزمت على الاتيان بما ذكر مع إرادة الشرطية
قبل الفراغ من كملت الخ فإن قال ذلك فمقطعها
لستأمل (قوله) ولولا كذا كذا إلى التنبية في النهاية

في صيغة الضمان (فصل) في صيغة الضمان والكفاية ومطالبة الضامن وأدائه ورجوعه وتوابع
 لذلك (يشترط في الضمان) للمال (والكفاية) للبدن أو العين (لفظ) غالباً انفسه الخط مع البية
 وإشارة أخرى منه كماله في مواضع (يشعر بالالتزام) كغيره من العقود ودخل
 في شعر الكفاية وهو أوضح من قول الروضة كغيرها يدل لأنها ليست دالة أي دلالة ظاهرة ثم الصريح
 (كضمت) لك كذا ذكره والظاهر كما قال الأذري وغيره خلافاً لما اعتمد الأول أنه ليس
 بشرط (ديك عليه) أي فلان (وتحمله أو قلته) أي ديك عليه (أو تكفلت بدينه) فلان
 أو غيره مما يدل عليه فيما يظهر أو أنا بالمال الذي على زيد مثلاً (أو باحضار الشخص) الذي
 هو فلان وانما قيدت المال والشخص بما ذكره لما هو واضح أنه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فان قلت
 يعمل على ما إذا قل ذلك بعد ذكرهما وتكون ألهما الذي كرى بل وان لم يحضرهما ذكرهما
 لهما على العهد الذهني قلت لا يصح هذا الحل وان أوهمه قول الشارع العهد يدل الذي يقسمه فيه
 كناية لما مر أول الباب أنه لا أثر للقرينة في الصراحة (ضامن أو كفيل أو وصى أو وكيل) أو قيل
 أي فلان كما هو واضح ولعلهم حذفوه لذلك وعلى ما على فلان ومالك على فلان على الثبوت
 بعضها نصاً وبقية ما قيس مع اشتها لفظ الكفاية بين الضمان وبين بعدهم وخل عنه والمال على
 صريح لان على صيغة التزام صريحة في ضمان ماله عليه فن لم يحتاج لقول شيخنا والمال الذي لك
 عليه ان أراد به الاشتراط وصح حذف الروض له ويفرق بينه وبين ما مر آتياً بان القرينة ثم خارجية
 فضعفت عن أن تؤثر الصراحة ان أراد خل عنه الآن وكذا ان أطلق فيما يظهر لا خل عنه وأراد
 أبداً لانه شرط مفسد وقول شيخنا بالابطال مع الاطلاق أيضاً فيه نظر لان خل عنه لا عموم فيه فيصدق
 بالصورة الصحيحة بل هي المتينة منه وما عداها مشكوك فيه ولا بطلان مع الشك على ان قاعدة صون
 كلام المكلف عن الانعفاء ما وجد له حمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح فيما ذكرته بل قاعدة
 أنه لا يضرم المصالح المبتلى كاستحلت بنى وأراد ان يؤيد اطلاقهم صراحته الشامل لارادة أبداً
 أيضاً فان قلت لم حمل المال هنا على ما على الاصيل بخلافه في أنا بالمال الى آخره قلت يفرق بان على
 لما كان صريح التزام وقع خبراً عن المال كان صريحاً في دفع الإيهام الذي فيه وفي حمله على ما يلتزم
 وهو ما في ذمة الاصيل وأما ثم فالمال باق على إيهامه لانه لم يقترب به ما يخرج عنه وكونه ألهما أمر
 محتمل لا يصلح خبراً للإيهام اللفظي وبهذا يتضح لنا ان قول شيخنا والمال الذي لك عليه على
 ان أراد به أن ذكر ذلك شرط للصراحة فيعيد لما علمت ان الاخبار عنه يعلى قائم مقام وصفه بالذي لك
 على وان أراد به تفسير مراد دل عليه اللفظ كان صريحاً فيما ذكرته والكفاية بخود فلان الى أو عندي
 أو معنى وخل عنه والمال الى أو نحوه مما ذكر ولو تكفل فإبراء المستحق ثم وجد ملازم الحسنة قال خله
 وأنا على ما كنت عليه من الكفاية قصار كفيلاً وظاهر كلامهم أنه لا بد في صراحة هذه الألفاظ من ذكر
 المال فيحتمل فلان من غير ذكر مال ينبغي ان يكون كناية تخلص عن مطالبة فلان الآن فانه كناية كما يدل
 عليه ما مر في الى أو عندي (ولو قال أودى المال أو أحضر الشخص فهو وعد) بالالتزام كما هو صريح
 الصيغة نعم ان حفت به قرينة تصرفه الى الانشاء انعقد به كما بحثه ابن الرفعة وأيده السبكي بكلام لما ورد

(فصل) في صيغة الضمان (فصل) في صيغة الضمان والكفاية ومطالبة الضامن وأدائه ورجوعه وتوابع
 لذلك (يشترط في الضمان) للمال (والكفاية) للبدن أو العين (لفظ) غالباً انفسه الخط مع البية
 وإشارة أخرى منه كماله في مواضع (يشعر بالالتزام) كغيره من العقود ودخل
 في شعر الكفاية وهو أوضح من قول الروضة كغيرها يدل لأنها ليست دالة أي دلالة ظاهرة ثم الصريح
 (كضمت) لك كذا ذكره والظاهر كما قال الأذري وغيره خلافاً لما اعتمد الأول أنه ليس
 بشرط (ديك عليه) أي فلان (وتحمله أو قلته) أي ديك عليه (أو تكفلت بدينه) فلان
 أو غيره مما يدل عليه فيما يظهر أو أنا بالمال الذي على زيد مثلاً (أو باحضار الشخص) الذي
 هو فلان وانما قيدت المال والشخص بما ذكره لما هو واضح أنه لا يكفي ذكر ما في المتن وحده فان قلت
 يعمل على ما إذا قل ذلك بعد ذكرهما وتكون ألهما الذي كرى بل وان لم يحضرهما ذكرهما
 لهما على العهد الذهني قلت لا يصح هذا الحل وان أوهمه قول الشارع العهد يدل الذي يقسمه فيه
 كناية لما مر أول الباب أنه لا أثر للقرينة في الصراحة (ضامن أو كفيل أو وصى أو وكيل) أو قيل
 أي فلان كما هو واضح ولعلهم حذفوه لذلك وعلى ما على فلان ومالك على فلان على الثبوت
 بعضها نصاً وبقية ما قيس مع اشتها لفظ الكفاية بين الضمان وبين بعدهم وخل عنه والمال على
 صريح لان على صيغة التزام صريحة في ضمان ماله عليه فن لم يحتاج لقول شيخنا والمال الذي لك
 عليه ان أراد به الاشتراط وصح حذف الروض له ويفرق بينه وبين ما مر آتياً بان القرينة ثم خارجية
 فضعفت عن أن تؤثر الصراحة ان أراد خل عنه الآن وكذا ان أطلق فيما يظهر لا خل عنه وأراد
 أبداً لانه شرط مفسد وقول شيخنا بالابطال مع الاطلاق أيضاً فيه نظر لان خل عنه لا عموم فيه فيصدق
 بالصورة الصحيحة بل هي المتينة منه وما عداها مشكوك فيه ولا بطلان مع الشك على ان قاعدة صون
 كلام المكلف عن الانعفاء ما وجد له حمل صحيح غير بعيد من ظاهر لفظه صريح فيما ذكرته بل قاعدة
 أنه لا يضرم المصالح المبتلى كاستحلت بنى وأراد ان يؤيد اطلاقهم صراحته الشامل لارادة أبداً
 أيضاً فان قلت لم حمل المال هنا على ما على الاصيل بخلافه في أنا بالمال الى آخره قلت يفرق بان على
 لما كان صريح التزام وقع خبراً عن المال كان صريحاً في دفع الإيهام الذي فيه وفي حمله على ما يلتزم
 وهو ما في ذمة الاصيل وأما ثم فالمال باق على إيهامه لانه لم يقترب به ما يخرج عنه وكونه ألهما أمر
 محتمل لا يصلح خبراً للإيهام اللفظي وبهذا يتضح لنا ان قول شيخنا والمال الذي لك عليه على
 ان أراد به أن ذكر ذلك شرط للصراحة فيعيد لما علمت ان الاخبار عنه يعلى قائم مقام وصفه بالذي لك
 على وان أراد به تفسير مراد دل عليه اللفظ كان صريحاً فيما ذكرته والكفاية بخود فلان الى أو عندي
 أو معنى وخل عنه والمال الى أو نحوه مما ذكر ولو تكفل فإبراء المستحق ثم وجد ملازم الحسنة قال خله
 وأنا على ما كنت عليه من الكفاية قصار كفيلاً وظاهر كلامهم أنه لا بد في صراحة هذه الألفاظ من ذكر
 المال فيحتمل فلان من غير ذكر مال ينبغي ان يكون كناية تخلص عن مطالبة فلان الآن فانه كناية كما يدل
 عليه ما مر في الى أو عندي (ولو قال أودى المال أو أحضر الشخص فهو وعد) بالالتزام كما هو صريح
 الصيغة نعم ان حفت به قرينة تصرفه الى الانشاء انعقد به كما بحثه ابن الرفعة وأيده السبكي بكلام لما ورد

٥٥

المعنى في وجهه من جهة
مع اليه وحده شئت أو شئت
أثرت اليه وحده في أصل سره
به الحال لأنه أحده عن يده على القول
بأنه شئت أو شئت وعنده الأصل من
القول بأنه حقيقة في الحال بخلاف
أولى أو أحصر في معنى ذهن
فإنهم لا زمان للمعنى المراد لهم
تمام أطلق ذهنه ويحجب بأنه
المأخوذ لا يلزم كونه في مرتبة
المأخوذ منه من كل وجه بل يكفي
وجود الجامع في الجملة وهو كون
كل منهما ما يحتمله اللفظ ولو محاذرا
(قوله) فيثبت الأجل في حقه أي
مادام حيا بمعنى أنه لا يطالب إلا بعد
الخلول أو حق واثبه أي عند موت
الورث بمعنى أنه لا يطالب إلا بعد
إذا أخذ منه الإصميل إلا بعد
حلول الأجل فتبوت في حقهما
مختلف بالمعنيين المذكورين
ولكن المعنى الثاني سيصرح به
في كلامه نوع تكرار ولا يضر كذا
نقل عن تلميذه عبد الرؤوف وهذا
التوجيه يدفع ما أشار إليه الفاضل
الحشي ويمكن أن يدفع ما أشار
إليه الموجه من التكرار بأن
ما يأتي في أوّل أصل وهذا في
المؤجل تبعاً وهذا القدر كاف
في دفع التكرار (قوله) الشامل
لضمون القول وظاهر أن قياس
النهاية (قوله) بالنسبة لخاص
قدّم أنه قد يكون المختار من جهة
طالته ولا محذور في شمول
بما رتبه في نسبة إلى تلك الصورة
(قوله) بها كذا بالنسبة إلى ما
كل الذي كان الجسم وأولاه

الضامن يطالب بالانصاف الى ان يرضى به المدين او يرضى به من اقرضه له من اهل بيته او من اهل بيته او من اهل بيته او من اهل بيته
مستحقون يطالبون كالتبني هذا باب ألف وقال اليه الا ذر عنى قال البدر ابن شهاب وهذا
انقضى عند دعوى الضامنين انهما لم يقضا ذلك الا على ان على كل النصف وحدهما على ذلك لان اللفظ
ظاهر فيما ادعياه انتهى ولما نرى قياس الاولين على الرهن وانضم والآخرين على البيع غير واضح
لنذكر شرائطها بألف فتعين تصنيفه بينهما واذا انضم قياس الاولين انضم ما قالوه ولا نسلم ظهور اللفظ
فيما ادعياه والا ليطول ما ذكره في الرهن وانما تنقض الضمان في ألق متاعث في البحر وأنا وركاب
السفن فتمت ما نمون لانه ليس فيها حقيقة بل استدعاء اتلاف مال المستطعة فانقضت التوزيع للملا نفر
الناس عنها ثم رأيت شيخنا اعتماد ما اعتد به قال وبدا فقيمت وعمله بأن الضمان وثيقة لا تقصد فيه
التجزئة وأجاز ردة اعتمده أيضا وفرق بين ما فرق به وهو ان الثمن عرض الملك فوجب بقسده
ولا معاوضة في الضمان ثم رأيت المتولى نفسه فرق بذلك (والاصح انه لا يصح) الضمان ومثله الكفالة
(بشرط براءة الاصيل) لما فاته متعضاه (ولو أبرأ الاصيل) أو برئ بنحو أداء أو عياض أو حوالة أو غا
آثار أبرأت عنه في صورة العكس (برئ الضامن) وضامنه وهكذا السقوط الحق (ولا عكس) فأوبرئ
الضامن بأبرأ علم ببرأ الاصيل ولا من قبله بخلاف من بعده وكذا في كفيل الكفيل وكفيله وهكذا وذلك
لانه اسقاط وثيقة فلا يسقط بها الدين كفلك الرهن بخلاف ما لو برئ بنحو أداء وشمل كلامهم ما لو أبرأ
الضامن من الدين فيكون كإبراءه من الضمان وهو متجه خلافا للزركشي وقوله ان الدين واحد تعدد
محله فيبرأ الاصيل بذلك يرده مأمرا في التحقيق من تعدده الاعشار فهو على الضامن غيره على الاصيل
باختصار ان ذلك عارض له لزوم وهذا أصلي فيه فلم يلزم من إبراء الضامن من المعارض إبراء الاصيل
من الذاتي * (تنبيه) * أقال المضمون له الضامن فان قصد إبراء مبرئ من غير قبول وان لم يقصد ذلك فإن
قبل في المجلس برئ والا فلا كما بحثه شيخنا وقال انه مقتضى كلامهم قال ويصدق المضمون له في ان الضامن
لم يقبل لان الاصل عدمه (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل عليهم بما أجل واحد (حل عليه)
لوجود سبب الحلول في حقه (دون الآخر) لعدم وجوده في حقه وعند موت الاصيل وله ترك للضامن
مطالبة المستحق بأن يأخذ منها أو يبرئه لاحتمال تلفها فلا يجدر رجوعا إذا غرم وقضية مانع لو ضمن بغير
الاذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له وهو قياس مأمرا في افلاس الاصيل ولو قيل له ذلك فهم مما مطالب حتى
لا يغرم لم يعد الا أن يجب بأية مقصر بعدم الاستئذان وعند موت الضامن اذا أخذ المستحق ماله من
تركة لا ترجع ورثته على الاصيل الا بعد الحلول وافق ابن الصلاح بأنه لو أعارضا للرهن ثم مات لم يحل
الدين لتعلق به المأمرا انه ضمان في رقبتهما دون الذمة وذكر المعارضة مثقال والمدار على تعلق الدين بالعين
بضمان فيها أو رهن لها (واذا طالب المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل) أو واهيه (بتخليصه
بالاداء ان ضمن باذنه) لانه الذي ورطه في المطالبة لم يكن ليس له حبسه وان حبس ولا ملازمته
فقد أدتها احضاره مجلس القاضي وتقسيقه بالامتناع اذا ثبت له مال (والاصح انه لا يطالبة) بالدين
الحال (قبل أن يطالب) كالا يغرمه قبل الغرم (وللضامن) بعد أدائه من ماله كما أفاده السياق
(الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء) لصرفه ماله لغرض الغير باذنه أم لو أدى من
سهم الغارمين فلا رجوع له وكذا الوضمن سيده ثم أدى بعد عقده أو بشر ضامن الاداء وعدم الرجوع
(وان اتفق) اذنه (فهما) أي الضمان والاداء (فلا) رجوع له لانه متبرع (فان أذن) له
(في الضمان فقط) أي دون الاداء ولم ينه عنه (رجع في الاصح) لان الضمان هو الاصل فالاذن
فيه اذن فيما يترتب عليه أما اذا نهاه عنه بعد الضمان فلا يؤثر وقبله فان انفصل عن الاذن فهو رجوع

(قوله) ومثله الذي استأنس الى قول
المصنف ولو أدى مكسر في النهاية
الا فوله ومثل كلامهم الى التفتيه
وقوله هم وذكر العارية الى المتن

فمنه ما كان له من القيمة في نفسه من غير ان يكون له في غيره قيمة (فوقه) فحينئذ
نظير ما عرفت في نفسه من غير ان يكون له في غيره قيمة (فوقه) فحينئذ
واضح وكذا في أداء المكسر من
الصالح ان كان على وجه الصلح أما
اذا كان الاداء من غير صلح
ورضى به المستحق من الضامن
فراءة الاصيل من التفاوت محل
تأمل لان حاصله انه استوفى في مثله
البعض وأسقط عنه الباقي فهو
نظير ما يأتي في قوله أو أدى بعضه
وابراً يعني المستحق من الباقي
وحمل كلام شارح التجميع على هذه
الصورة ان كان يقبل الحمل عليها
أولى من تضعيفه فتأمل (قوله)
وليس أبولاجدا الى قوله كما يثبت
في النهاية (قوله) كما لو قال اعلف
الى قوله وقيناس ما يأتي في الصداق
في النهاية الا قوله على خلاف
ما شئ عليه القولي وغيره انه لا بد
من شرط الرجوع فيه (قوله) بان
المساهمة في مثله هو يلحق به اعلف
دائماً اذا اطرده عرف بالمساهمة به
فلارجوع نظرا الى انه عند اطراد
العرف بذلك لا يخطر ببال الآذن
التزام العوض ولا يقال الدافع
الطمع وكذا يقال اذا اطرده
عرف بعدم المساهمة بالرغيف
من باذله وادام القربة على التزام
العوض من الآذن يجب العوض
كقول من ظاهره الغنى وعدم
الحاجة لسوق من سوقه المدن
المطرده عرفهم في انشاحه في
اقل مقول طعن رغيفاً أو يقال
بما اقتضاه اطلاقهم في كذا
الطرفين القالب الى الاول أصيل

أخذ من قراهم بحريان المساهمة في حله في حل مال غير طرية النفس كغيره الحديث التجميع الشريفة

فمنه ما كان له من القيمة في نفسه من غير ان يكون له في غيره قيمة (فوقه) فحينئذ
نظير ما عرفت في نفسه من غير ان يكون له في غيره قيمة (فوقه) فحينئذ
واضح وكذا في أداء المكسر من
الصالح ان كان على وجه الصلح أما
اذا كان الاداء من غير صلح
ورضى به المستحق من الضامن
فراءة الاصيل من التفاوت محل
تأمل لان حاصله انه استوفى في مثله
البعض وأسقط عنه الباقي فهو
نظير ما يأتي في قوله أو أدى بعضه
وابراً يعني المستحق من الباقي
وحمل كلام شارح التجميع على هذه
الصورة ان كان يقبل الحمل عليها
أولى من تضعيفه فتأمل (قوله)
وليس أبولاجدا الى قوله كما يثبت
في النهاية (قوله) كما لو قال اعلف
الى قوله وقيناس ما يأتي في الصداق
في النهاية الا قوله على خلاف
ما شئ عليه القولي وغيره انه لا بد
من شرط الرجوع فيه (قوله) بان
المساهمة في مثله هو يلحق به اعلف
دائماً اذا اطرده عرف بالمساهمة به
فلارجوع نظرا الى انه عند اطراد
العرف بذلك لا يخطر ببال الآذن
التزام العوض ولا يقال الدافع
الطمع وكذا يقال اذا اطرده
عرف بعدم المساهمة بالرغيف
من باذله وادام القربة على التزام
العوض من الآذن يجب العوض
كقول من ظاهره الغنى وعدم
الحاجة لسوق من سوقه المدن
المطرده عرفهم في انشاحه في
اقل مقول طعن رغيفاً أو يقال
بما اقتضاه اطلاقهم في كذا
الطرفين القالب الى الاول أصيل

ان ان يلزم ان يرد بشرا على ان يرد على غيره في اداء ما عليه من دين
 لشريك الربيع فان اراد حقيقة الضمان فالذي يتجه انه يصدق بيمينه ولا يلزمه الا اليوم الاول وعليه
 يجعل كلام القضاة ولو قل بسع لهذا بالقبول ما دفعه لانه قد جعل له اياما لا يلزمه الا بعد خلافه من سريج وقياس
 ما ياتي في الصداق انه لو ارتفع العقد الذي أدى به الدين يوجب ونحوه يرجع للوذي الا ان يكون ابا أو جدا
 فيرجع للوذي عنه في تنبيهه على محمل ما ذكره المتيقن ان لم يشهد بعد الاذن له في الاداء بلا اذن والام يرجع
 فيما يظهر لانه اطل الاذن بضمائه بلا اذن (والامع ان سألتم) أي المأذون له في الاداء (على
 غير جنس الدين لا تمنع الرجوع) لان الاذن انما يصح للبراءة وقد حصلت فيرجع بالاقول كمنه ويظهر
 ان ياتي منها ما سريج في السبع ويصحت خلافها لانه لا يملك ثم وقع عن حق لزمه بخلافه من احواله
 المستحق على الضامن واحالة الضامن له قبض ومتى ورد الضامن الدين يرجع به مطلقا (ثم انما يرجع
 الضامن والمؤدى) بشرطهما السابق (اذا شهد بالاداء) من لم يعلم سفره عن قرب أي عرفا فيها
 يظهر ويحتمل ضبطه عن لا يعلم سفره قبل ثلاثة أيام سواء أكان (رجلين أو رجلا وامرأتين) ولو
 مستورين وان بان فسقهما ما لزم الاطلاع عليه باطنا (وكذا رجل) يصح في شهادته (لخلافه
 في الاصح) لانه كاف في اثبات الاداء وان كان ما كتم البلاء خفيا كما اقتضاه اطلاقهم لكنه مشكل اذا كان
 كل الاقليم كذلك فينبغي هنا عدم الاكتفاء به وقوله ليخلف عليه غائبة فلا يشترط عزمه على الخلف حين
 الشهادة على الوجه بل أن يخلف عند الاثبات فقول الحساوي ان لم يقصد كنه لم يشهد يحتمل على
 ما اذا لم يخلف أصلا (فان لم يشهد) أو قال اشهدت وماقوا أو غابوا أو عذبوا وكذا به أو قال لا نينا ولم يقصد
 الاصيل وانكر رب المال دفعه اليه (فلارجوع) له (ان أدى في غيبة الاصيل وكذبه) لان
 الاصيل عدم الاداء وهو متعسر بترك الشهادة (وكذا ان صدقه) على الاداء (في الاصح) لانه
 لم ينتفع بادائه ولو اذن له في ترك الشهادة يرجع ان صدقه على الدفع ولو لم يشهد أولا ثم أدى ثانيا وأشهد
 يرجع بأقله مالان الاصل براءة ذمة الاصيل من الزائد (وان صدقه المضمون له) أو وارثه الخاص
 على الوجه وكذبه الاصيل ولا يثبت (أو أدى بخضرة الاصيل) وانكر المضمون له (يرجع على
 المذهب) لسقوط الطلب في الاول باقرار ذي الحق ولان المتعسر هو الاصيل في الثانية حيث لم يخط
 لنفسه وكالضامن فيما ذكر المؤدى نعم بحث بعضهم تصديقه في نحو أطلع داني وأنفق على محجوري
 في أصل الاطعام والانساق وفي قدره مرضا بأمانته وهو قياس ما ياتي في نحو تعهير المستأجر وانساق
 الوصي ومن ثم يتبين قبول قوله بالتحتمل * فرع * قال جميع تقبل شهادة الاصيل لاخر بأنه لم يضمن
 ما لم يأذن له في الضمان عنه والضامن باطنا اذا أدى للتحقق فأشكر وطالب الاصيل أن يشهد انه استوفى
 الحق المدعى به كشهادة بعض قافلة على قطاع عليهم انهم قطعوا الطريق ما لم يقولوا لعنادا ذكره القفال
 ولو ضمن صداق زوجته بغير اذنه فبات ولا تركه فلها أن تغرم الاب وتغفر بارثما من التركة لانه
 لا رجوع له وقول الساج الفزازي وغيره له الامتناع من الاداء لان الدين تعلق بالتركة تعلق شركة قد تم
 متعلق العين على متعلق الذمة كدين به رهن لا يلزم الاداء من غيره مردود وما علل به ممنوع وان لم يبره
 في المطالبة للمضمون له لا للضامن ولا نسلم ان الضمان كالرهن لانه ضم ذمة الى ذمة والرهن ضم عين الى
 ذمة وشتان ما بينهما

(قوله) وقياس ما ياتي في الصداق
 المسئلة من ذكره هنا في
 الروضة على تفصيل فارجع
 (قوله) لانه كاف الى المتن في النهاية
 (قوله) فينبغي هنا عبارة ما لا وجه
 عدم (قوله) على الوجه صارتها
 كما افاده الركن (قوله) أو وارثه
 الى الكتاب في النهاية
 * (كتاب الشركة) *
 (قوله) تعارف هاؤها عبارة النهاية
 تأوها

* (كتاب الشركة) *

مكسر فسكون وحكي فتح فكسر وفتح فسكون وقد تحذف هاؤها فتصير مشتركة بينهما وبين النصيب لغة

الاشتراط

لا خلاف في كونها حق ولو ظهر ما ينافي شيئا كثيرا من واحد أو عقد يقتضي ذلك كاشرا وهذا
 حيث قصد به انتفاء الزم بلا عوض خواتم ترجم له وانما لم يقل ان المتبرع به هو الذي في التصرف في
 المشترك لا يتعاذ ذلك لان هذا ليس واحدا من التبعوت والعقد المحصور فيهما منقول الشركة الشرعية
 بخلاف عقد نحو الشراء المشترك لا يتعاذ ذلك وأصلها قبل الاجماع ان خبر الحكم القدسي بقول الله تعالى
 انما ائتت الشريكتين ما بينهما من احداهما صاحبه فاذا خالاه خرجت من بينهما أي يخرج البركة من مالهما
 (هي) بالمعنى النعوى (أنواع) أربعة أحدها (شركة الابدان) كشركة الجاهلن وسائر المحترقة ليكون بينهما
 كسهما (بخرقتهما) (متساويا أو متفاوتا مع اتفاق الصنعة أو اختلافها) وهي باطلة
 لما فيها من الغرر والجهل (وشركة المذاوضة) بفتح الواو من تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعا
 أو من قوم فوضي أي مستورين (ليكون بينهما كسهما) بيدن أو مال من غير خلط (وعلمهما
 ما يعرض من غرم) بنحو غصب أو اتلاف وهي باطلة أيضا لاشتمالها على أنواع من الغرر فيختص كل
 في هاتين بما كسبه (وشركة الوجود بان يشترك الوجهان) عند الناس لحسن معاملتهما معهم
 (ليتنازع) أي يشترى (كل منهما بمؤجل) أو حال ويكون المتنازع (لهما فاذا باع) كان الفاضل
 عن الاثنان بينهما (أو ان يتنازع وجبه في ذمته و يفوض بيعه لخامل والرجح بينهما أو يشترك
 وجبه لا مال له وخامل له مال ليكون المال من هذا والخامل من هذا من غير تسليم للمال والرجح بينهما
 والكل باطل اذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له عليه خسر وله ربحه والثالث
 قراض فاسد لا يستبداد المالك بالبد ولو فوضا وفيما امر شركة العنان وثم مال بينهما صحت (وهذه الأنواع
 باطلة) لمصادف كراهة (وشركة العنان) التي هي بعض تلك الأنواع أيضا وتركه لوضوحه وسيعلم
 انها اشترى كهما في مال لهما ليتجرا فيه (صححة) اجماعا ولا سلامتهما من سائر أنواع الغرر من عنان
 الدابة لاستوائهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان أولئذ كل الآخر مما يريد كنع العنان
 للدابة أو من عن ظهر لظهورها بالاجماع عليها أو من عنان السماء أي ما ظهر منها فهي على غير
 الاخير بكسر العين على الاظهر وعليه فتحها وارصكانها خمسة عاقدان ومعة ودعليه وعمل
 وصيغة (و يشترط فيها لفظ) صريح من كل منهما أو من أحدهما الآخر (يدل على الاذن)
 للتصرف من كل منهما أو أحدهما (في التصرف) بالبيع والشراء الذي هو التجارة أو كناية تشعير
 بذلك لما مر آنفا انها مشعرة لا دالة لا يجوز حينئذ فقيد شملها كلامه وقول بالبيع الى آخره أخذته
 من قول الروضة وأصلها لا بد من لفظ يدل على الاذن في التجارة فعليه لو عبر بالاذن في التصرف اشترط
 اقتران لفظ يدل على التجارة كتصرف في هذا وعوضه وتكفي القرينة المعينة للراد من ذلك
 كما هو ظاهر وكاللفظ الكناية وإشارة الاخرس المفهومة فلو أذن أحدهما فقط تصرف المأذون له
 في الكل والاذن في نصيبه فقط فان شرط ان لا تصرف في نصيبه بطلت (فلو اقتصر على) قولهما
 اشترى كماله يكف) عن الاذن في التصرف (في الاصح) لاحتماله الاخبار عن وقوع الشركة فقط
 ومن ثم لو فوضا به كفي (و) يشترط (فيهما) أي الشريكتين ان تصرفا (أهلية التوكيل والتوكل)
 في المال لان كلامهما وكيل عن صاحبه وموكل له أما اذا تصرف أحدهما فيشترط فيه أهلية
 التوكل وفي الآخر أهلية التوكيل فيصح كون الثاني أعمى دون الاول وقضية كلامهم جواز مشاركة
 الولي في مال محجوره وتوقف فيه ابن الرفعة بان فيه خلط قبل العقد بلا مصلحة ناجزة بل قد يورث نقصا
 ويحجب بان الغرض ان فيه مصلحة فتوقف تصرف الولي عليه واشترط بخارج المسطرة ممنوع نعم قال
 الاذرعى شرط الشريك ان يكون أهيب يجوز ادعاء مال اليتيم عنده قال غيره وهو ظاهر ان تصرف

(قوله) وأصلها قبل الاجماع الى
 قول المصنف ويشترط في النهاية
 (قوله) صريح من كل منهما الى قول
 المصنف هذا في النهاية الا قوله
 وقول الى قوله وكاللفظ وقوله نعم
 قياس الى قوله ولو كان وقوله وصلى
 الاول الى قوله والمضروب (قوله)
 مشاركة الولي من اضافة المصدر
 الى الفاعل والمفعول محذوف

عن شريك (وإن كان قد اشتريه من غيره) أي أن يكون في الخط كسركه مناسدة
 (عند أحد) إذا أمكن، مع رغبته، بعد حصول راجحة حساب أو وكيل لأن الحق ليس له، وغضا
 ولو جعل لا يقدّر وحسب النسبة، لأن وضع كل درهم كقصة حتى تساوي ما يصح جزوا (أو يسلط كل واحد
 منهم على التصرف) إذا أذن كل الآخر (بالضرب) أصلا بأن يكون فيه مصلحة وان لم توجد
 القبطة خلافا لما هو عليه تعبير أصلها من منع شراء ما توقع به أذى التصرف فيما فيه ربح
 عاجل له وقع واكتفى هنا بالمصلحة لأنه كتصرف الوكيل في جميع ما يأتي فيه (فلا) يبيع بثلث المثل وتم
 راغب بل لو ظهر في زمن الخيار لزمت الفسخ والافتسخ ولا (يبيع نسيئة) للفرار (ولا يغير نقد البلد)
 كالوكيل هذا ما جرماه هنا وقباس ما يأتي في عامل القراض إن له ذلك إذا رآه مصلحة (ولا) يبيع
 ولا يشتري (بغير فاحش) وسما في ضابطه في الوكالة فعل شيئا من ذلك صح في نصيبه فقط فتفسخ
 الشركة فيه ويصير مشتركا بين المشتري والشريك (ولا يسافر به) حيث لم يعطه له في السفر
 ولا اضطر إليه لئلا يخطأ أو خوف ولا كانا من أهل النجعة وان أعطاه له حضرا فان فعل ضمن وصح تصرفه
 (ولا يبعه) بضم التحتية فكون الموحدة أي يجعله بضاعة يدفعه لمن يعمل له بما فيه ولو تبرعاً لأنه
 لم يرض بغير يد فان فعل ضمن أيضا (بغير اذنه) قيد في الكل وحجز الالذ في السفر لا يتناول ركوب
 البحر الملح بل لا بد من النص عليه وقوله بما شئت اذن في المحابة كما يأتي بزيادة في الوكالة لا بما ترى لأن
 فيه تفويض للرأيه وهو يقتضي النظر بالمصلحة (ولكل فسخه) أي عقد الشركة (متى شاء) لما
 مر أنهما يتوكل ويتوكل (ويعزلان عن التصرف بغيرهما) أي فسخ كل منهما (فان قال أحدهما)
 للآخر (عزلتلك أو لا تصرف في نصيبه لم يعزل العازل) لأنه لم يمنع أحد بخلاف المخاطب (وتفسخ
 بموت أحدهما وبجنونه وبإغمائه) وبطرق رهن أو ورق أو حجر سقه أو فليس بالنسبة لما لا نفذ
 تصرفه فيه وغير ذلك مما يأتي في الوكالة كما علم مما قدمه أن كلا وكيل وموكل نعم الإغماء الخفيف بأن لم
 يستغرق وقت فرض صلاة لا يؤثر (والرجح والخسران على قدر المالين) باعتبار القيمة لا الأجزاء
 (تساويا) أي الشريكان (في العمل أو تفاوتا) فيه وان لم يشترط ذلك لأنه شرطهما فكان على قدرهما
 والخسران منهما فما كان عليهما (فان شرطاً خلافاً) أي ما ذكر كأن شرطاً تساوى الربح والخسران
 تفاضل المالين أو عكسه (فقد العقد) لما فاتة لوضع الشركة (فيرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله في ماله)
 أي مال الآخر كالقراض إذا فسد وقد يقع التقاص نعم إن تساوى مالا وتفاوتا عملاً وشرطاً الأقل للأكثر
 عملاً لم يرجع بالرائد ان علم الفساد وأنه لا شيء في الفساد لأنه عمل غير طامع في شيء كلو عمل أحدهما فقط
 في فاسده (وتتخذ التصرفات) منهما إلا اذن (والربح) بينهما في هذا أيضا (على قدر المالين)
 رجوعاً للأصل (ويبدأ الشر بئدا مائة فيقبل قوله في الرد) لنصيب الشريك إليه لأن نصيبه هو إليه
 (والخسران والتلف) كالوكيل (فان ادعاه) أي التلف (بسبب ظاهر) كحريق وجهل
 (طوبى بيئته) بالسبب (ثم) بعد اقامتها (يصدق في التلف به) بيئته كما يأتي ذلك مع قيمة اقسام
 المسئلة آخر باب الوديعة وحاصلها انه ان عرف دون عمومه أو ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كسرقة صدق
 بيئته وان عرف هو وعمومه صدق بلا عين (ولو قال من بيده المال) من الشريكين (هو لي وقال
 الآخر مثرتك أو) قال (بالعكس) أي قال من بيده المال هو مثرتك وقال الآخر هو لي (صدق
 صاحب اليد) بيئته لا يتبادل على الملك الموافق لدعواه في الأولى ونصفه في الثانية (ولو قال)
 ذواليد (أقسمنا وصار لي صدق المنسك) لأن الأصل عدم القسمة وانما قبل قوله في الرد مع أن
 الأصل عدمه لأن من شأن اليمين قبول قوله فيه توسعة عليه (ولو اشتري) الشريك (وقال اشتريته

(قوله) إذا أمكن مع رغبته إلى المان
 في النهاية (قوله) إذا أذن إلى قوله
 واكتفى في النهاية (قوله) يبيع إلى
 قوله هذا ما جرماه في النهاية (قوله)
 وراغب أي بازيد (قوله) وسما في
 ضابطه إلى قول المصنف ولكن
 فسخه في النهاية إلا قوله الملح (قوله)
 أي ما ذكر إلى قول المصنف
 ولو اشتري في النهاية (قول المتن)
 بأجرة عمله حيث لم يعلم بالفساد وأنه
 لا أجر له نظير ما يأتي في القراض
 كذا في فتح الجواد وفي حاشية
 من الرمي في مسألة القراض
 (قوله) بيئته إلى قوله فان قلت في
 النهاية الأقوله ويأتي لذلك تنبيه

والأمر المستعمل لم يقبل قوله على البائع أنه اشتراؤه للشركة لأن الظاهر أنه اشتراؤه لنفسه فليس له تقريظ الصفقة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لوجهين أحدهما أنه أسبيل في البعض ووكيل في البعض فكانا بمنزلة عقدين * فرع * اتفق المصنف كابن الصلاح فيمن غصب نحو ثوب أو برء وخلطه بجماله ولم يميز بأن له افران قدر المنصوب ويحل له التصرف في الباقي وبأن ذلك تنسبة قيل الاضية ولو باع عبدهما صفقة أو وكل أحدهما الآخر فباعه لم يشارك أحدهما الآخر فيما قبضه فان قلت يناقض ذلك قواهم في مشترك بخوارثه يشارك فيه لا اتحادا لخلق قلت لا ينافيه ويفرق بأن المشترك بخوارثه يشارك فيه تعدد الصفقة المتضمن لتعدد العقد وترتب المالك فكان كل من الشرى يكتسب فيه كالمستقل ولأن حقه لا يتوقف وجوده على وجود غيره فإذا قبض قدر حصته أو بعضها فاز به بخلاف بخوارثه فانما يصدق بثبت للورثة دفعة واحدة من غير أن يتصور فيه ترتيب ولا توقف فكان جميعه كالحق الذي لا يمكن تبعضه فلم يختص قابض شيء منه فان قلت يبطل هذا الفرق الحاقهم دين الكتابة بخوارثه قلت لا يبطله بل يؤيده لأن كتابة بعض الرقيق لما كان الاصل فيها الامتاع كانت كالارث فيما ذكره فالحق دينها به في عدم الاستقلال نظر الأصل امتناع التعدد فيه فان قلت يناقض ما ذكر في الشراء قولهم ادعيا عنا في بدائل الشراء معا فافتر لا أحدهما نصفها يشارك الآخر فيه قلت يفرق بأن الثبوت ههنا لا ينسب للشراء الذي ادعياه بل للاقرار ومن شأن الاقرار أن لا يدخله تعدد صفقة ولا اتحادها فكان بالارث أشبه فأعطى حكمه ووقع لشحنائنا في شرح الروض ما يعلم تأمله مع تأمل ما ذكرناه من أدق مدرك أو وفق لكلامهم فتأمله ولو أخرج حصته في مشترك لم يشارك فيما قبضه مما أجر به وان تعدي تسليمه العين للمستأجر بغير إذن شرى بركة

(قوله) ولو أجزأ إلى المتن في النهاية
* (كتاب الوكالة) *
(قوله) هي بفتح الواو إلى قوله
تموقف القبول في النهاية

* (كتاب الوكالة) *

هي بفتح الواو وكسر هاء لغة التفويض والمراعاة والحفظ واسطلاحا تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه في حياته مما يقبل النيابة أي شرعا إذا التقدر حينئذ مما ليس بعبادة ونحوه فلا دور خلافاً لمن زعمه وأصلها قبل الإجماع قوله تعالى فابعثوا حكاماً من أهل بيته على الأصح الآتي أنه وكيل وتوكله صلى الله عليه وسلم عمر وبن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة وأبارافع في نكاح ميمنة وعروة البارق في شراء أشاة بدينار والحاجبة ماسة اليها ومن ثم نذب قبولها لأنها قيام بمصلحة الغير واجبا بها أن لم يرد به حفظ نفسه لتوقف القبول المندوب عليه وأقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي الخبر والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه وأركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة (شرط الموكل صحة مباشرته ما وكل) بفتح الواو (فيه بملك) لكونه رشيداً (أو ولاية) لكونه أباً في نكاح أو مال أو غيره في مال (فلا يصح توكل صبي ولا مجنون) ولا منفي عليه في شيء ولا سفيه في نحو مال لا ختم إذا تجزوا عن تعاطي ما وكلوا فيه فنائبهم أولى وخرج مالك أو ولاية المتعلق بالحق وبالمباشرة الوكيل فانه لا يوكل كما يأتي لانه ليس بملك ولا ولي وصحة توكله عن نفسه في بعض الصور أمر خارج عن القياس فلا ردت فيها والحق المأذون له فانه إنما تصرف بالاذن فقط * تنبيه * قدموا في البيع الصيغة لأنها أهم لكثرة تفاصليها واشترائها من الجانبين وقدم في الروضة الموكل فيه لانه المقصود بالبقية وسيلة اليه وهنا الموكل لانه الأصل في العقد (و) لا توكل (المرأة) لغيرها في النكاح لأنها لا مباشرة ولا يرد صحة اذم الوكيل بالصيغة الوكالة لان ذلك ليس في الحقيقة وكالة بل متضمن للاذن (و) لا توكل (المحرم) بضم الميم لحلال (في النكاح) ليعقده أو لوليته حال احرام الموكل لانه

وذلك (قوله) أي أو هذه وأصل عبارتها أو هذه
 (قوله) من مكس الضابط إلى قوله واعتصر
 في النهاية إلى قوله وإن عجز إلى قوله والتوكيد
 في الإقرار (قوله) ويستثنى من طرده الاستثناء
 من الطرد هنا وفيما يأتي في الوكيل لا يحتاج إليه
 لأن اعتبار ما ذكر شرطاً لا يستلزم صدق الكاية
 المسار إليها حتى يستثنى منها لأن وجود الشرط
 لا يقتضي وجود الشرط كما يعلم مما سيأتي في شرح
 قول المصنف وشرط الوكيل الخ ثم رأيت
 المحشي أشار إلى ذلك بقوله قلت الخ (قوله) بناء
 على معمول الولاية تلك الولاية لا حاجة إلى
 استثنائها وتقدم له في شرح فلا يصح لو قيل صبي
 الخ أنه ليس بمالك ولا ولي (قوله) وقيد الزكشي
 بقلا عن انفصال فيه نظير عبارة الزكشي
 في الخادم مانصها أي وإن كان الوكيل ممن لا يجوز
 له أخذها كما صرح به انفصال في قما ويقال الفقير
 ذاك غنياً أو فقيراً بأن يقبل له الصدقة من فلان
 فإن انتهى وهي كترى صريحة في التعميم لا التقييد
 لمعناه وقف على صدر كلام الزكشي من نسخة
 قطت فيها الواو عن قوله وإن وسقط منها قوله
 الفقير الخ أو يكون للزكشي مقالة أخرى على
 ما أفاده الشارح ولا يتخلو عن بعد ثم رأيت
 عبارة النهاية قال في الخادم وإن كان الوكيل
 لا يجوز له أخذها كما صرح به انفصال
 قما وبه (قوله) لنفسه وإن قصد أي الوكيل
 (قوله) ولم يقصد الوكيل شيئاً أو قصد
 كاشو واضح ولعله تركه لوضوحه وكتب
 من سره ~~كتب~~ بما لو قصد الدافع الموكل
 يقصد الوكيل شيئاً وما لو لم يقصد واحد منهما
 أداء الوجه في النسيئة ذلك الوكيل وفي الأولى
 الموكل (قوله) وأحد منهما الصورة الأخيرة
 تأمل لأن العبرة في أداء الدين بقصد الدافع
 أي وإن قصد الدائن أخذاً وعلى سبيل التبرع
 حقوق الأديين مبنية على المضايقة (قوله)
 من أجل أنهما اتفعا من غير اللفظ كالمشاهدة

ولا يشهد له ما يأتي في الموكل فيه الشر في الظاهر فانه مقتضى لما قلناه من ان مقتضى التصرف في الشيء ليس
 كمن حواه في الوصية حيث اغتصروا الابهام في الموصي به دون الموصى له وقرروا بقاء كونه (وصية
 مباشرة التصرف في الشيء وكل فيه (لنفسه) لانه اذا عجز عنه لنفسه كيف يستطيعه لغيره واستثنى من
 طرده وهو ان كل من صحت مباشرته لنفسه صح توكله عن غيره ممنع توكل فاسق عن الولي في بيع مال
 يتخوره ومنع توكل المرأة عن غيره زوجها بغير اذنه على ما قلناه الماوردي قيل ولكنه أراد الحرة أما الأمة
 اذا أذن سيد لها فاعترض الزوج كالأجارة وأولى وقال الأذرعى الوجه ما اقتضاه كلام الروياني من
 الصحة ان لم يثبت على الزوج حصة انتهى والذي يقبض الصحة مطلقا وان كان للزوج من غيرها ما يثبت
 بحاله لان هذا امر خارج عن يشرقي بين هاتين والأجارة بانها حق لازم تتعلق بالعين فعارض حق
 الزوج وهو أولى فابطال ولا شك كذلك الوكالة ومنع توكل كافر عن مسلم في استيفاء قود مسلم وهذا
 مردود بان الوكيل لا يستوفيه لنفسه وبان المصنف انما جعل صحة مباشرته شرطا لصحة توكله
 ولا يلزم من وجود الشرط وجود الشروط وانما يلزم من عدمه عدمه والا قول صحيح والثاني ليس
 في محله لان الشرط وهو صحة المباشرة لم يوجد هنا أصلا (لا توكل (صبي ومجنون) ومغنى عليه فلا يصح
 لتعذر مباشرتهم لانفسهم نعم يصح توكل صبي في نحو تفرقة زكاة وذبح أضحية وما يأتي (وكذا المرأة)
 أو الخنثى (والمحرم) فلا يصح توكلهما (في النكاح) ايحيا باوقولا لسب عبارتهم ما فيه
 والمرأة أو الخنثى في رجعة أو اختار النكاح أو فراق وان عينت إلهما المرأة ولو بان الخنثى ذكر بعد
 تصرفه ذلك بانت صحته (لكن الصحيح اعقاد قول صبي) ولو قلنا عجز المصنف عنه كذب وكذا فاسق
 وكافر كذلك بل قال في شرح مسلم لا أعلم فهم ما خلافا (في الاذن في دخول دار وإيصال هديته)
 ولو أمة قالت له سيدي أهدني اليك على ما اقتضاه المطلاقهم وان استشكل السبكي فيجوز وطؤها
 وطالب صاحب وليمة لتسامح السلف في مثل ذلك وغير المأمون بان جرب عليه كذب ولو مرة
 فيما يظهر لا يعتمد قطعا وما حقه قرينة يعتمد قطعا وهو في الحقيقة عمل بالعلم لا بخبره ويؤخذ منه
 انه لا فرق هنا بين الكاذب وغيره وللمميز ونحوه توكل غيره في ذلك بشرطه الاق (والاصح صحة
 توكل عبد) مصدر مضاف للفعل ولو حدثت الياء لكان مضافا للفاعل وهو أوضح (في قبول
 نكاح) ولو بلا اذن سيد اذ لا ضرر عليه مطلقا وأشار بلكن الى استثناء هذين أيضا من
 عكس الضابط وهو من لا تصح مباشرته لنفسه لا يصح توكله ويستثنى أيضا صحة توكل سفينة في قبول
 نكاح بغير اذن وليه وتوكل كافر عن مسلم في شراء مسلم أو طلاق مسلمة وهذا مردود
 اذ لو أسلمت زوجته فطلق ثم أسلم في العدة بان نفوذ طلاقه وتوكل المرأة في طلاق غيرها والمرأة
 في التصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وانما يصح ذلك ان لم يشترط في بطلان تصرفه لنفسه بخلاف الحاكم
 عليه وسياق ما فيه في باب الرجل في قبول نكاح اخت زوجته مثلا أو خامسة وصحته أربع
 والموسر في قبول نكاح أمة وأشار المصنف في مسألة طلاق الكافر للمسئلة فانه يصح طلاقه في الجملة
 الى ان المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه في جنس ما وكل فيه في الجملة لا في عينه وحينئذ يسلط
 أكثر ما حرم من المستثنيات وقياسه جريان ذلك في الموكل أيضا كما قدمته (ومنع) أي توكل العبد
 أي من فيه رق (في الإيجاب) للنكاح لانه اذا امتنع من أن يزوجه بته فثبت غيره أولى وصحت
 الأذرعى صحة توكل المكاتب في تزويج الأمة اذا قلنا انه تزويج أمته ومثله في هذا الموضع بالاول ويحوز
 توكل العبد في نحو بيع باذن سيده ويجعل مطلقا لانه تكسب كذا غيره بشارح وصوابه لا يتوكل بلا
 اذن عن غيره فيما يلزم ذمته عهدته كسب ولو يجعل بل فيما لا يلزمها كقبول نكاح ولو بغير اذن قال

(قوله) لانه اذا عجز الى الثاني
 في النهاية (قوله) والثاني ليس
 في محله محل تأمل لان الراد للمشار
 اليه قد صرح بان صحة المباشرة
 متفية وانما كلامه مفروض
 على سبيل التبريل فليتأمل فان فرض
 ان الرد الثاني في غير الاول فيمكنه
 ان يكون على سبيل التبريل ومثل
 هذا يقع كثيرا في صنيع كلام الأئمة
 ثم رأيت الفاضل المحشي أشار الى
 ذلك (قوله) ومغنى عليه الى المتن
 في النهاية

[illegible]

لا يمسها من ثم قال (وسائر الامان) أي باقها لأن التصديق بها انما يتحقق بالعبادة
ومثلها التذوق وتعليق الصقي والطلاق والتدبير فيسئل ونحو الوصاية وتقسيمهم بمسألة كذا قال السالك
وانما يكون الغالب ان لم يكن للتقسيم معنى محتمل والا كما هنا عمل بمفهومه وهو اختصاص المنع ثلاث
اللائحة بأن العبادة فيها شمسها بينا ما لم يبعدها عن قضايا الاموال بكل وجه كالطلاق وامانها بالتعبد منها
كلاخرين بتدليل في نحو الوصاية فانها تصرف مالى فلم تشبه العبادة بخلاف التوكيل في تعديتها ونسبت
السبكي صحتها في تعليل لاحتفاءه ولا يمنع كهر بطاوع الشمس وفيه نظر (ولا في ظاهر) كان يقول
انما على موكل كظهوره او علمه من ظاهر امثلك (في الاصح) لانه معصية كونه ترتب عليه أحكام
أخر لا يمنع النظر لكونه معصية و به يعلم عدم صحة التوكيل في كل معصية نعم ما لا يتم فيه معنى خارج
كالبيع بعد نداء الجملة المأني يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض ونحو الفقه الاستوى
كالبارزى فيه ردها البلقيني (ويصح) التوكيل (في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح)
للنصر في النكاح والشراء كما هو مقيس بها الباقي (و) في (طلاق) منجز (و) في (سائر العقود)
وصيغة الضمان والوصية والحوالة جعلت موكلها ضامنا لك أو موصيا لك بكذا أو أحلتها لك على
موكل من كذا بنظره مما له على فلان ويقاس بذلك غيره (والفسوخ) ولو فور ينادى المومل
بالتوكيل تأخير مضر ومرو يأتي امتناعه في فسوخ تكاح الزائدات على أربع (و) في (قبض الديون)
ولو مؤجلة على الوجه لا مكان قبضه عقب الوكالة بتجمل المدين وقيا ساعلى ما أمر من الصحة في التوكيل
بتر ويحبها اذا خلقت (واقباضها) ولا يرد منع التوكيل في عوض صرفه ورأس مال سلم في غصة الموكل
لانه بغية بطل العقد فلا دين ويصح في الإبراء منه لكن في أبرئ نفسه لا يضمن الفور تغلبا للثلاث قيل
وكذا في وكالتك تبرئ نفسك على ما اقتضاه اطلاقهم لكن قياس الطلاق جواز التراخي ذكره السبكي
اتهمى وخرج بالديون الامان فلا يصح التوكيل فيما قدر على رده منها بنفسه مضمونة أو مائة
لأن مالها لم يأذن في ذلك ومن ثم ضمن به وكذا وكيله والقرار عليه ما لم تصل بحالها لئلا ينعى ان كان
الوكيل من عيال الموكل وكان ثقة مأمونا جاز له تفويض الرذالية وكذا الاستعانة على الوجه بمن
يحبها لكن ان كان معه على ما يأتي في الوديعة (و) في (الدعوى) بنحو مال أو عقوبة
غير الله (والجواب) وان كره الخصم ويغزل وكيل المدعى بقراره بقبض موكله أو براءته لا ببراءته فهو
لانه وقع لغوا من غير أن يتضمن رفع الوكالة ويغزل وكيل الخصم بقوله ان موكله أقر بالمدعى به ولا يقبل
تعديله لبيئة المدعى وتقبل شهادته على موكله مطلقا وله فيما لم يوكل فيه وفيما وكل فيه ان الغزل قبل
الخصم في الخصومة ويلزمه حيث لم يصدقه الخصم بشدة بوكالته ونسعى من غير تقديم دعوى حضر الخصم
أو غاب ومع تصديق الخصم عليه الامتناع من التسليم حتى يثبت التسليم (وكذا في تلك المباحات
كالاحياء والاصطباذ والاحتطاب في الاطهر) كالشراء بجماع ان كاسب الملك فيحصل الملك للموكل
ان قصده الوكيل له والافلا (لا في) الاتقاط كالاغتنام تغلبا لثابتة الولاية على شائبة
الاكتساب ولا في (الافرار) كوكالتك اتفرع عن اطلاق بكذا (في الاصح) لانه اخبار عن حق
كالشهادة ورجح في الروضة انه يكون مقرا بالتوكيل لا بشعاره بثبوت الحق عليه وفيه ما فيه
اذا المدار في الاقرار على اليقين او الظن القوي نعم ان قال أقر له على بألف له على كان اقرار اجراما ولو قال
أقر على له بألف لم يكن مقرا قطعا (ويصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدمي) ولو قبل ثبوتها على
الوجه (كنصاص وحذف) بل يتعين في قطع طرف وحذف كذا في ويصح أيضا في استيفاء
عقوبة الله تعالى لكن من الامام أو السيد لا في اثباتها مطلقا نعم للقاذف أن يوكل في ثبوت زنا المقتوف

في قوله من ثم قال (وسائر الامان) أي باقها لأن التصديق بها انما يتحقق بالعبادة
ومثلها التذوق وتعليق الصقي والطلاق والتدبير فيسئل ونحو الوصاية وتقسيمهم بمسألة كذا قال السالك
وانما يكون الغالب ان لم يكن للتقسيم معنى محتمل والا كما هنا عمل بمفهومه وهو اختصاص المنع ثلاث
اللائحة بأن العبادة فيها شمسها بينا ما لم يبعدها عن قضايا الاموال بكل وجه كالطلاق وامانها بالتعبد منها
كلاخرين بتدليل في نحو الوصاية فانها تصرف مالى فلم تشبه العبادة بخلاف التوكيل في تعديتها ونسبت
السبكي صحتها في تعليل لاحتفاءه ولا يمنع كهر بطاوع الشمس وفيه نظر (ولا في ظاهر) كان يقول
انما على موكل كظهوره او علمه من ظاهر امثلك (في الاصح) لانه معصية كونه ترتب عليه أحكام
أخر لا يمنع النظر لكونه معصية و به يعلم عدم صحة التوكيل في كل معصية نعم ما لا يتم فيه معنى خارج
كالبيع بعد نداء الجملة المأني يصح التوكيل فيه وكذا الطلاق في الحيض ونحو الفقه الاستوى
كالبارزى فيه ردها البلقيني (ويصح) التوكيل (في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح)
للنصر في النكاح والشراء كما هو مقيس بها الباقي (و) في (طلاق) منجز (و) في (سائر العقود)
وصيغة الضمان والوصية والحوالة جعلت موكلها ضامنا لك أو موصيا لك بكذا أو أحلتها لك على
موكل من كذا بنظره مما له على فلان ويقاس بذلك غيره (والفسوخ) ولو فور ينادى المومل
بالتوكيل تأخير مضر ومرو يأتي امتناعه في فسوخ تكاح الزائدات على أربع (و) في (قبض الديون)
ولو مؤجلة على الوجه لا مكان قبضه عقب الوكالة بتجمل المدين وقيا ساعلى ما أمر من الصحة في التوكيل
بتر ويحبها اذا خلقت (واقباضها) ولا يرد منع التوكيل في عوض صرفه ورأس مال سلم في غصة الموكل
لانه بغية بطل العقد فلا دين ويصح في الإبراء منه لكن في أبرئ نفسه لا يضمن الفور تغلبا للثلاث قيل
وكذا في وكالتك تبرئ نفسك على ما اقتضاه اطلاقهم لكن قياس الطلاق جواز التراخي ذكره السبكي
اتهمى وخرج بالديون الامان فلا يصح التوكيل فيما قدر على رده منها بنفسه مضمونة أو مائة
لأن مالها لم يأذن في ذلك ومن ثم ضمن به وكذا وكيله والقرار عليه ما لم تصل بحالها لئلا ينعى ان كان
الوكيل من عيال الموكل وكان ثقة مأمونا جاز له تفويض الرذالية وكذا الاستعانة على الوجه بمن
يحبها لكن ان كان معه على ما يأتي في الوديعة (و) في (الدعوى) بنحو مال أو عقوبة
غير الله (والجواب) وان كره الخصم ويغزل وكيل المدعى بقراره بقبض موكله أو براءته لا ببراءته فهو
لانه وقع لغوا من غير أن يتضمن رفع الوكالة ويغزل وكيل الخصم بقوله ان موكله أقر بالمدعى به ولا يقبل
تعديله لبيئة المدعى وتقبل شهادته على موكله مطلقا وله فيما لم يوكل فيه وفيما وكل فيه ان الغزل قبل
الخصم في الخصومة ويلزمه حيث لم يصدقه الخصم بشدة بوكالته ونسعى من غير تقديم دعوى حضر الخصم
أو غاب ومع تصديق الخصم عليه الامتناع من التسليم حتى يثبت التسليم (وكذا في تلك المباحات
كالاحياء والاصطباذ والاحتطاب في الاطهر) كالشراء بجماع ان كاسب الملك فيحصل الملك للموكل
ان قصده الوكيل له والافلا (لا في) الاتقاط كالاغتنام تغلبا لثابتة الولاية على شائبة
الاكتساب ولا في (الافرار) كوكالتك اتفرع عن اطلاق بكذا (في الاصح) لانه اخبار عن حق
كالشهادة ورجح في الروضة انه يكون مقرا بالتوكيل لا بشعاره بثبوت الحق عليه وفيه ما فيه
اذا المدار في الاقرار على اليقين او الظن القوي نعم ان قال أقر له على بألف له على كان اقرار اجراما ولو قال
أقر على له بألف لم يكن مقرا قطعا (ويصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدمي) ولو قبل ثبوتها على
الوجه (كنصاص وحذف) بل يتعين في قطع طرف وحذف كذا في ويصح أيضا في استيفاء
عقوبة الله تعالى لكن من الامام أو السيد لا في اثباتها مطلقا نعم للقاذف أن يوكل في ثبوت زنا المقتوف

نسف حذره نسي دعواه عليه انه في (وقيل لا يجوز) التوكيل في استيفائها (الاجتزاء
 الموكل) لا احتمال عفو و رد بان احتمال رجوع الشهود اذا ثبت بيمين مع الاستيفاء في غيبتهم
 اتفاقا (وابن الموكل فيه معلوم من بعض الوجوه) لا يعظم الغرر (ولا يشترط علمه من كل وجه)
 ولا ذكر اوصاف المسلم فيه لانها جازت للمباحة فصح فيها (فلو قال وكنت في كل قليل وكثير) الى
 (أو في كل اموري) أو حقوقي (أو فوضت اليك كل شيء) الى أوكل ما شئت من مالي (ليصح) لما
 فيه من عظيم الغرر ان يدخل فيه مما لا يسمع الموكل ببعده كطلاق زوجته والتصدق بأمواله وظاهر
 كلامهم بطلان هذا وان كان تابع المعين وهو ظاهر فلا ينفذ تصرف الوكيل في شيء من التابع لان
 عظم الغرر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يندفع بذلك وليس كما مر عن أبي حامد وغيره لان ذلك
 في جزئي خاص معين فتباغ كونه تابع القلة الغرر فيه بخلاف هذا (وان قال) وكنتك (في بيع
 أموال وعقاري) وقضاء ديوني واستيفاء ما هو ذك (صح) وان لم يعلم ما ذك لقلة الغرر فيه
 ولو قال في بعض أموال أو شيء منها لم يصح كبيع هذا أو هذا بخلاف أحد عيدي تناوله كلامهم بطريق
 العموم البديهي فلا إيهام فيه بخلاف ما قبله أو أبرئ فلا ناعن شيء من مالي صح وحل على أقل شيء لان الإبراء
 عقد عين فتوسع فيه أو عماشئت منه لزمه إبقاء أقل شيء (وان وكاء في شراء عبد) مثلا للقنية
 (وجب بيان نوعه) كترك أو هندی ولا يغني عنه ذكر الجنس كعبد ولا الوصف كأيض ويشترط
 أيضا بيان صف وصفه اختلافهما الغرض اختلافهما لأمطافا لأمطافا بل بالنسبة لمن يشتري له غيره
 وكألفيما يظهر أخذنا من قولهم لا يشترط استقصاء أوصاف المسلم ولا ما يقرب منها اتفاقا فالمراد
 من هذا الذي ما ذكرناه والا كان مشكلا فقام له ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعق عليه بخلاف
 القراض لانه ينافي موضوعه من طلب الربح ولو وكاء في تزويج امرأه اشترط تعيينها ولا يصح
 بكونها تكافئة لان الغرض يختلف مع وجود وصف المسكافاة كثيرا فاندفع ما لا يسبكي هنا نعم ان اتى له بلفظ
 عام كزويجني من شئت صح (أو في شراء دار) للقنية أيضا (وجب بيان المحلة) وهي الحارة
 ومن لازم بيانها بيان البلد غالبا فلا لم يصرح به (والسكة) بكسر أوله وهي الرقاق المشقة عليه
 وعلى مثله الحارة لا اختلاف الغرض بذلك وقد يغني تعيين السكة عن الحارة (لا قدر الثمن) في العبد
 والله أمثلا (في الأصح) لان غرضه قد يتعلق بأحد من النوع من غير نظر لحسته ونفاسه نعم يراعى
 حال الموكل وما يليق به ويبحث السبكي انه لو قال اشترى كذا بمائت ولو يا كثر من ثمن المثل نقيد ثمن
 المثل واعتمد الاذرعى قال وكذا ما يكتب في كتاب التوكيل بقليل الثمن وكثيره لا يقصد به البيع بالغبن
 الفاحش ولا الشراء بدائهي وفيه نظر فسيأتي عن السبكي في بيع عماشئت جوارزه بالغبن الفاحش
 وهذا مثله فليأتي فيه جميع ما يأتي ثم الا في جاعز وهان فانه ثم يتبع بالنسبة لاهنا فيما يظهر لانها زيادة
 رفق في الشراء لكن جعل شارح ما هنا كما هنا وفيه نظر ظاهر لوضوح الفرق بينهما في هذا نعم
 ما قاله الاذرعى فيما يكتب ظاهر ولو قال ذلك في مال الحجور بطل الاذن نفسه لانه يتعاط له اكثر من
 غيره أما اذا قصد التجارة فلا يشترط بيان جميع ما مر بل يكفي اشترى هذا ما شئت من العروض أو ما
 رأيت المصلحة فيه (ويشترط من الموكل) أو نائبه (لفظ) صريح أو كاية ومثله كاية أو اشارة اخرى
 منه (يقضى رضاء كوكشيت في كذا أو فوضت اليك) أو ابتك أو اقلت مقامي فيه (أوانت
 وكيلى فيه) كسائر العقود وغيره بكافى الخطاب ومثلا أو كنت فلا ناما لو قال وكنت كل من أراد بيع
 دارى مثلا فلا يصح ولا ينفذ تصرف أحد فيها بهذا الاذن لقصد نعم بحث السبكي صحة ذلك فيما لا يتعلق
 بعين الوكيل فيه غرض كوكشيت كل من أراد في اعتاق عبدي هذا أو تزويج أمي هذه قال ويؤخذ

(قوله) فالمراد من هذا التوقي
 ما ذكرناه أي بقوله لا مطلقا يعني
 لو كان المراد يختلف بها الغرض
 مطلقا لا يشترط صفات المسلم
 (قوله) بالنسبة لمن يشتري له أي
 يختلف بها الغرض بالنسبة للموكل
 ولو عبر به لكان أوضح (قوله) ولو
 اشترى الى المتن في النهاية (قوله)
 للقنية الى قوله ويبحث في النهاية
 (قوله) وقد يغني تعيين الخ وقد يغني
 ذكر الحارة حيث لا يعاد في
 سكها (قوله) أو نائبه الى قوله
 على ما مر في النهاية (قوله) أو تزويج
 أمي هذه ينبغي أن يعيد أخذنا من
 كلام الاذرعى الآتي بما اذا عين
 الزوج والا فهي مشككة وليتأمل

من هذا الحق قول من لا ولي لها اذ ثبت لكل حاق في البلد ان يزوجني قال الاذني وهذا ان صح
ان عنت الزوج ولم تقوض الا صبغة العقد فقط وبخود ذلك افي ابن الصلاح ويحرم ذلك التبع
في التوكيل في الدعوى اذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض وعليه عمل القضاة لكن كتابة الشهود وكلا
في ثبوت وطلب الحكم به لغو ولا ينعقد فيه توكيل لمهم ولا معين فتعين ان يكتبوا وكلا في ثبوت وكلاء
القاضي او نحو ذلك ولو قالوا فلا تاوكل مسلم جاز على ما مر بما فيه (ولو قال بيع او اعترق حصل الاذن)
فهو قائم مقام الايجاب بل وبلغ منه (ولا يشترط) في وكالة بتغير عمل (القبول لفظا) بل ان لا يرد
وان اكرهه الموكل ولا يشترط هنا فور ولا يجلس لان التوكيل رفع حجر كإباحة الطعام ومن ثم لو تصرف
غير عالم بالوكالة صح كن باع مال ابيه طائعا حيا فمكنا وسباق في الوديعة انه يكفي اللفظ من احدهما
والقبول من الآخر وقياسه جريان ذلك هنا لانها توكيل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كما اذا كان له
عين معارة او موهبة او موصوفا فوهبها لآخر واذن له في قبضها فوكل من هي بيده في قبضها له لا بد من
قبوله لفظا لتزول بيده عنها (وقيل يشترط) مطلقا لانه تعليمك للتصرف (وقيل يشترط في صيغة
العقود كوكالتك) قياسا عليها (دون صيغة الامر كبيع او اعترق) لانه اباحة اما التي تجعل فلا بد
فيها من القبول لفظا ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الامر وكان عمل الوكيل مضبوطا لانها اجارة
(ولا يصح تعليقها بشرط) من صفة او وقت (في الاصح) كسائر العقود دخلا الوصية لانها تقبل
الجهالة والامارة للحاجة فلو تصرف بعد وجود الشرط كان وكاه بطلاق زوجه سينكحها او يبيع او يعترق
عبد سيمكحه او يتزوج بنته اذا طلق وانقضت عدتها فطلق بعد ان نكح او باع او اعترق بعد ان ملك
او تزوج بعد العدة فقد عملا بعموم الاذن وتمثلي بما ذكره وما ذكره الا في الاولى وقياسا ما بعدها
كما يقتضيه كلام الجواهر وغيرها وقال الجلال البلقيني يحتمل ان يصح التصرف كوكالة المعلقة بفسد
التعليق ويصح التصرف لعموم الاذن ولم يذكره أي نصا وان يطل لعدم ملك المحل حالة اللفظ بخلاف
المعلقة فانه ملك للمحل عندها وعلى هذا يلزم الفرق بين الفاسدة والباطلة وهو خلاف تصرفهم بأنهم ما
لا يفرقان الا في الحج والعارية والخلع والكتابة تنهى وقضية رده لثاني بما ذكره كاعتماده للاول وليست
المعلقة مستثناة ملك المحل عندها اذ الصورة الاخيرة فيها تعليق لانه ملك للمحل حال الوكالة نعم الاوجه ان
لا بد في هذه الصور ان يذكر ما يدل على التعليق كقوله التي سأنكحها او التي سأمككها بخلاف
اقتضائه على وكالتك في طلاق هذه او بيع هذا او تزويج بنتي لان هذا اللفظ بعد لغو لا يفيد شيئا
أصلا فليس ذلك من حيث الفرق بين الفاسد والبطل فتأمله وبأني في الجزئية وغيرها ومصر في الرهن
الفرق بين الفاسد والبطل أيضا فصره سم المذكور انساني وفائدة عدم الصحة هما في المنسقوط
المسمى ان كان ووجوب اجرة المثل وحرمة التصرف كما قاله جميع المتقدمون واعتمده ابن الرفعة لكن
استبعده آخرون لبقاء الاذن ومن ثم اعتمد البلقيني المحل ونقله عن مقتضى كلامهم ويصح توقيتها كالي
شهر كذا فيستعزل بحجبه وعجيب نقل شارح هذا عن بحث لابن الرفعة مع كونه محزوما في أصل الروضة
(فان تجزئها بشرط للتصرف شرطا جاز) اتفاقا كوكالتك الآن يبيع هذا ولكن لا تبعه الا بعد شهر
ويظهر انه يكفي وكالتك ولا تبعه الا بعد شهر وان الآن محزوم تصويره بذلك يعلم ان من قال لا تحرق
رمضان وكالتك في اخراج فطرتي واخرجها في رمضان صح لانه تجزئ وكالة وانما قيدها بما قيدها به
الشارع فهو كقول محرم زوجه بنتي اذا أحللت وقول ولي زوج بنتي اذا طلق وانقضت عدتها
وتكف فرق بين هذين ومثلهما بعد جدا بخلاف اذا جاء رمضان فأخرج فطرتي لانه تعليق محض
وعلى هذا التفصيل يحل الحلاق من أطلق الجواز ومن أطلق المنع وظاهر صحة اخراجه عنه فيه حتى

(قوله) لا ولي لها أي خاص (قوله)
لكل عاقل أي قاض أو عدل عند
تدبره حقيقة أو حكما (قوله)
اذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض
فعل تأمل اللهم الا أن يجعل على
ما اذا أراد واحدا من وكلاء
الإنسان مثلا وكانا معروفين
بالأمانة وبذل الجهد فيما يتوكلون
فيه فلا يعاد حيفنا (قوله) فهو قائم
الى قول المصنف ولا يصح في النهاية
الاقوله أي كان الانجاب بصيغة
العقد لا الأمر (قوله) وكان عمل
الوكيل مضبوطا فان لم يمكن
مضبوطا وعمل فطاهرا له اجارة
فاسدة ينبغي أن يستحق المثل لانه
عمل طامعا أي حيث لم يكن عالما
بالفساد (قوله) وقال الجلال
البلقيني أي في الصور المذكورة
بقوله كان وكاه الحج (قوله) وفائدة
عدم الصحة هما أي مع التعليق
بالصفة والوقت وانما قسمهما الى
المتم لصدق المطلق الشرط بهما
أو مرجع ضمير التثنية صورتا
التوكيل بطلاق من سينكحها
وبيع من سأمككها البائعة في
شرط الموكل فيه (قوله) كذا
فمنزل في أصله بخطه لشعر
باللام (قوله) لانه تجزئها الى قول
المصنف ويبرر ان في النهاية

على ان يكون له علم بما يتصرف فيه (ولو قد ركنه) في كونه (أو مبيعاً) على ان يكون
 فائداً وكيل (صحت) الوكالة (في الحال في الاصح) لانه يجوز لها ان تصرف في ما لا حاجة لها
 به كرها حتى اتى واحداً منها تحت قطعها (وفي عودها وكما لا يبعد العزل الوجهان في تعليلها) لانه
 علمها تأييداً بالعزل والاصح عدم العود لنسب التعليق وقضيتها انه يعود له الاذن العام فينفذ تصرفه
 وهو كذلك فطريقه ان يقول عزتلك عزتلك أو متى أو ههنا عدت وكيل فانت معزول لانه ليس هنا
 ما يقتضي التكرار ومن ثم لو أتى بكلاماً عزتلك فانت وكيل عاد مطلقاً لاقتضاءها التكرار فطريقه
 أن يقول من يعزله أو يقول وكما وكما فانت معزول فان قال وكما انعزلت فطريقه وكما عدت وكيل
 لتجاوز التعليق واعتقد العزل بالاصل وهو الجرح في حق الغير فقدم وليس هذا من التعليق قبل
 الملك خلافاً للسبكي لانه لا أصل للتعليق (ويجوز ان في تعليق العزل) بنحو طالع الشمس
 والاصح عدم صحته فلا يعزل بطاوعها وحيفها فينفذ التصرف على ما اقتضاه كلامهم لا يمكن الطال
 جميع في استلزامه بأنه كيف تقدم مع منع المسالك منه وتخلص عنه بعضهم بأنه لا يلزم من عدم
 العزل نفوذ التصرف ولا رفع الوكالة بل قد تبقى ولا ينفذ كالوَجْزِها وشروط التصرف شرطاً وأخذ
 بعضهم بقضية ذلك فزعم بعدم نفوذ التصرف وقد يجاب بأننا نسلم ان المنع مفيد الا لو صحت الصيغة
 المدالة عليه ونحن قد قررنا بطلان هذه المتعلقة فعملنا بأصل بقاء الوكالة اذ لم يوجد له رافع صحيح وحينئذ
 اتضح نفوذ التصرف محلاً بالاصل المذكور فقام له فرع * وكذا في قبض دينه فتعوض عنه غير جرح
 حقه بشرطه فان كان الموكل قال له وكالة مدفوعة أو طاعة صحيح كقوله بعضهم وكأني تجوز بالتبعض عن راءة
 ذمة المدين وانما قدرنا ذلك لئلا يلزم الغاء مدفوعة أو مطاعة والعقد تصان عن ذلك ما يمكن ولو وكل
 اثنين في عتق عبد فقال أحدهما هذا وقال الآخر عتق بناء على الاصح ان الكلام لا يشترط صدوره
 من ناطق واحد وقول بعضهم يشترط مردود بأن هذا لم يحفظ عن نحوي بل عن بعض الأصوليين وبأن
 كلامنا المصطلح لم يتكلم بلغوي بل اتى على نطق الآخر بالآخر وبه يعلم ان ما نطق به كل له دخل
 في العتق لانه شرط للآخر ومشرط له فلا سابق بينهما حتى يترتب عليه العتق هذا ما أشار اليه الاسنوي
 وغيره وولنا أن نقول ان نظرنا الى ان كلام كل مقدر ومنوي في صحة كلام الآخر فهمما في حكم جملتين فلا
 يتفرع ذلك على اشتراط اتحاد الناطق ولا عده وحينئذ فالعتق انما يقع بالشافي لا غير وان لم ينظر
 لذلك في كل تكلم بلغوي لا مدارا لكلام على الاسناد وهو ايقاع النسبة أو انزعاجها وذلك الايقاع
 لا يتصور ركنه حتى ينفذ علمهما وهذا يعلم ان اشتراط اتحاد الناطق هو التحقيق وزعم انه لم يحفظ
 عن نحوي ممنوع فان قلت أي النظرين أصوب قلت الأول لان اللفظ حين أمكن تحججه لم يجز الغاؤه
 وهنا أمكن تحجج العتق بسبق كلام الأول لكن قضية قولهم لو قال طالق لم يقع به شيء وان نوى لفظ انت
 يار ع في ذلك الا أن يفرق بان أنت ثم لم يدل على انحصار اللفظ سبقيه كطريقها فتعوضت النية فيه وهي
 وحدها لا تأثيرها في اللفظ المحذوف لضعفها ولا كذلك حرمانها فانه قد دل عليه لفظ سبقيه فلم تتمحض
 النية فيه فالحق بالمفروض به حقيقة فقام له * (فصل) * في بعض أحكام الوصية كالتعديتها وهي
 ما لو كمل وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشراؤه للغير وتوكيله لغيره (الوكيل بالبيع) حال
 كون البيع (مطلقاً) في التوكيل بان لم يصح له على غيره أو حال كون التوكيل المفهوم من الوكيل
 مطلقاً أي غير مقيد بشيء ويصح كونه صفة لمصدر محدود أي توكيله لأمطلقاً (ليس له البيع بغير تفيد
 البلد) الذي وقع فيه البيع بالاذن والابان سافر مجاوراً في بيعه لبلد الاذن لم يجز له بيعه الا بقدر
 البلد المذكور وفيها والمراد ببلد ما يتعامل به أهلها غالباً بقدر كان أو عرضاً لئلا لا تقر به العرفية

* (فصل الوكيل بالبيع) *
 (قوله) في بعض الى قوله فان قلت
 في النهاية الا قوله ويصح كونه
 الى المتن (قوله) الا بقدر البلد
 المأذون فيها عبارة شرح الروض
 حقيقة أن يبيع فيها ولما هو المراد
 ان حقه ذلك اما بالشرط ان عيبت
 بالذوالفعل عقد الوكالة ان كان
 صالحاً والا كذا في قول يعتبر أقرب
 محل المأذون بال

عليه ثبات قد لا يثبت في غير ما يثبت في غيره...
والمتناع بالعرض في غير ما يثبت في غيره...
الزركشي وغيره (قوله) يسع بكذا
كان المراد من قوله لا يسع في
قوله ولا نقدر ان نقول اننا قلنا وان
قال جماعة درهم لان الدرهم
مختلف ومعنى قوله لا نقدر اي معنى
(قوله) فاندفع قوله فاندفع قوله
لا نقدر ان نقول اننا قلنا وان
ذكر (قوله) ان يأتي اذا عطف الخ
هل هو على اطلاقه او محمول على
ما اذا تعين طريقا في الحفظ اي
او كان اقرب الطريق الى السلامة
بحسب غلبة ظنه (قوله) فله البيع
نسبة لا شبهة ان علم الوكيل بذلك
شرط لصحة البيع اما علم الوكيل
بان الموكل يعلم ذلك فيظهر انه شرط
لجواز الاقدام فلو تعدي عند جهله
به فباع ثم تبين ان الموكل كان عالما
بذلك فيصح ثم رأيت المحشي قال
قد يقال وان لم يعلم اذا تبين انتهى
(قوله) فربيع العشر الخ كان وجهه
ان الاثمان في التمسك والطعام
منسبطة كما هو مشاهد في عصرنا
فان تفاوتت كان يسيرا بخلاف
الجواهر والرقيق فان الاثمان فيها
تفاوت تفاوتنا كما هو قول الشارح
فالوجه الخ فيه تأييد لما كتبناه
بهامش خيار البيع فراجع
(قوله) وبما قرره الى قوله
وظاهر كلامهم في النهاية (قوله)
ومرجع عبارة اختلاف الجمع
منهم السبكي في تجويزه بالغين
(قوله) ثم لا يفرق أي فيما تقدم
من ما ثبت بخلاف ان دخلت

عليه ثبات قد لا يثبت في غير ما يثبت في غيره...
المتناع بالعرض في غير ما يثبت في غيره...
الزركشي وغيره (قوله) يسع بكذا
كان المراد من قوله لا يسع في
قوله ولا نقدر ان نقول اننا قلنا وان
قال جماعة درهم لان الدرهم
مختلف ومعنى قوله لا نقدر اي معنى
(قوله) فاندفع قوله فاندفع قوله
لا نقدر ان نقول اننا قلنا وان
ذكر (قوله) ان يأتي اذا عطف الخ
هل هو على اطلاقه او محمول على
ما اذا تعين طريقا في الحفظ اي
او كان اقرب الطريق الى السلامة
بحسب غلبة ظنه (قوله) فله البيع
نسبة لا شبهة ان علم الوكيل بذلك
شرط لصحة البيع اما علم الوكيل
بان الموكل يعلم ذلك فيظهر انه شرط
لجواز الاقدام فلو تعدي عند جهله
به فباع ثم تبين ان الموكل كان عالما
بذلك فيصح ثم رأيت المحشي قال
قد يقال وان لم يعلم اذا تبين انتهى
(قوله) فربيع العشر الخ كان وجهه
ان الاثمان في التمسك والطعام
منسبطة كما هو مشاهد في عصرنا
فان تفاوتت كان يسيرا بخلاف
الجواهر والرقيق فان الاثمان فيها
تفاوت تفاوتنا كما هو قول الشارح
فالوجه الخ فيه تأييد لما كتبناه
بهامش خيار البيع فراجع
(قوله) وبما قرره الى قوله
وظاهر كلامهم في النهاية (قوله)
ومرجع عبارة اختلاف الجمع
منهم السبكي في تجويزه بالغين
(قوله) ثم لا يفرق أي فيما تقدم
من ما ثبت بخلاف ان دخلت

من اهل بيته من قوله ما شئت لغوا كل محفل والناس اقرب ويرتد النظر في أي شيء شئت وجهما
شئت ولو قيل انهما مثل ما شئت لم يعد (وكذا لا يبيع مؤجلا وقدرا الاجل فذالك) أي بعه
بالاجل المتقدر ظاهره قوله النقض منه الا اذا نهاه او ترتب عليه ضرر كان يكون لحفظه مؤنة أي او يرتقب
خوف كتهب قبل حلوله كما هو ظاهر أو عين له المشتري كما يحسنه الاسنوي (وان
أطلق الاجل (صح) التوكيل (في الاصح وحمل) الاجل (على المتعارفين) بين الناس
(في مثله) أي المبيع في الاصح أيضا لانه المعهود فان لم يكن عرف راعي الانفع لموكله ثم بتخير نظير ما مر
ويلزمه الا شاهد ببيان المشتري حيث باع بموكل والا ضمن وان نسي ويظهر اشتراط كون المشتري
ثقة موثورا ولا يقبض الثمن عند الحلول الا ان نص له عليه قال جميع اودلت عليه قريسة ظاهرة
ان اذن له في السفر لبلد بعيد والبيع فيها مؤجل (ولا يبيع لنفسه) وان اذن له وقدر له الثمن
ونهاه عن الزيادة خلافا لابن الرفعة وقوله اتحاد الطرفين عند انتفاء التهمة جائز بعيد من كلامهم
لان علة منع الاتحاد ليست التهمة بل عدم انتظام الاحتياج والقبول من شخص واحد وخرج
عن ذلك الاب لمعارض فبقي من عده على المنع (وولده العفير) او المجنون او السفه ولو لمع ما مر
لأن يلزم تولى الطرفين ومن ثم لو اذن في ابراء او اعتاق من ذكر صح اذ لا تولى ولانه حريص
طبعيا وشرعا على الاسترخاء له وشرعا على الاستقصاء لموكله فتضاد او من ثم لو انتفيا بان كان ولده
في ولا يغيره وقدرا موكل الثمن ونهاه عن الزيادة جاز البيع له اذ لا تولى ولا تهمة حينئذ (والاصح
انه يبيع لايه وابنه البالغ) الرشيد عين الثمن أولا لا يتضاء ما ذكر وانما لم يجز لمن فوض اليه ان يولى
القضاء تولية أصله أو فرعه لان هنا مر ذاتي التهمة وهو من المثل ولا كذلك ثم ويجرى ذلك
في وكيل الشراء فلا يشتري من نفسه ومجوره وفي الوصي وقيم التيم كما صرحوا به ومثلها
ناظر الوقف وكل متصرف على غيره فلا يبيع ولا يؤجر مثلا لنفسه ومجوره وان اذن له وعين له
البذل نعم لو كان الناظر هو المستحق للوقف فهل يقدّمه ذلك لانه يجوز له الاحتياز بدون أجره
المثل أولا لما تقرّر ان المخطط الاتحاد وان نهي عن الزيادة كل محفل وقياس تجوزهم الاتحاد في تجو
بيع ماله لفرعه الذي تحت حجره تجوز ما فمما لانه اذا كان هو الناظر المستحق كانت المنافع على ملكه
وفي ولا يشه فيكون كما لو آجر داره من نفسه لمجوره وقيل له ان يفرق بان الملك هنا ضعيف
بدليل انه لا يبيع له الاحتياز اذا كان الناظر غيره فلم يجز الاتحاد فيه بخلاف ملكه الحقيقي وعلى
الاول بطل الاجارة بموته نظير ما قالوه فيما لو آجر بدون أجره المثل (و) الاصح (ان الوكيل بالبيع)
بحال (له قبض الثمن وتسليم المبيع) الذي يدهم لم يهله لانه من توابع البيع وله قطع القبض
والا قباض في نحو الصرف والقبض من مشترجهول والموكل غائب عن البيع فلا يبيع لاي البيع
مؤجل وان حل الا باذن جديد كما مر وهما له تسليم المبيع من غير قبض وظاهر اطلاقهم جريان ذلك
وان باعه بحال وصحهما ويوجه بان اذن الموكل في التأجيل عزل له عن قبض الثمن واذن له في قباض
المبيع قبل قبض الثمن فلا يرتفع ذلك بما أتى به الوكيل وان كان أنفع للموكل ويحتمل خلافه لان الموكل
انما رضي بذلك مع التأجيل لامع الحلول أو بحال ونهاه قطعاً وليس لو وكيل في شبهة تسليم قطعاً
لان عدها غير ملك فادفع اقتضاء بعضهم بان له التسليم لانه لا فائدة فيه يادونه (ولا يسلّم) أي المبيع
(حتى قبض الثمن) الحال لخطر التسليم قبله (فان خالف) بان سلّمه له باختياره قبل قبض الثمن
(ضمن) للموكل قيمة المبيع ولو مثلياً وان زادت على الثمن يوم التسليم للحيولة فاذا قبضه ردها أمالوا أجره
حاكم أي أو متغلب فيما يظهر على التسليم قبل القبض فلا يضمن ثم رأيت الأذرعى قال فان اكرهه

لما تقدم من حيث شئت بخلاف ان دعت
أي بعه الى قول المصنف لا يبيع لنفسه في
الا قوله ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة
(قوله) وان اذن الى قوله وفي الوصي في (ا)
(قوله) خلافا لابن الرفعة كلام ابن الرفعة في
جدان حيث المعنى اسكن ترخيصهم منع تولى
للهمزة من نفسه يده من حيث النقل (ق)
أو اعتاق من ذكر شامل لنفسه وهو كذلك (ق)
ونهاه عن الزيادة هل اكتفى بالتقدير بل قد
قوله الآتي في البائع عين الثمن أم لا يجوز ان
لولى ولده مطلقا (قوله) جاز البيع له في
ان يجوز أيضا المبيع لموكله اذا اذن له في التو
وقدر له الثمن ونهاه عن الزيادة اذ لا تولى ولا
بل لو قيل يجوز حينئذ مطلقا لم يمكن به
اذ اقال له موكل عني ثم رأيت المحشى قال قوله
يلزم تولى الطرفين أي لان الاب انما يتولى
الطرفين في معاملته لنفسه مع مولاه ومنها لا
كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز أيضا ان يولى
وكيلا في أحد الطرفين ويتولى هو الآخر
ولا وكيلين في الطرفين أخذا مما يأتي في النكاح
ان من لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكما
في أحدهما أو وكيلين فمما نعم لو وكل وكيل
طفله في أحد الطرفين فان له التوكيل عن طه
كما صرحوا به وتولى هو الآخر لم يعد جواز اذا
الثمن ونهى عن الزيادة اذ لا تهمة ولا تولى
الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب طفله لانا
كما صرحوا بذلك أيضا فليست ابل انتهى ولا مناه
بينه وبين ما ذكرنا لانه محمول على ما اذا وكل
أو وكل أو أطلق وكلام الفاضل المحم
محمول على ما اذا وكل عن نفسه وقد اذن له في
الموكل ويؤيد ما ذكرناه ما أفاده في التوكيل هو
طفله قدامه (قوله) مراد اني التهمة قضية ذلك
انه لا يشترط تقدير الموكل الثمن فيما اذا كان
الصغير في ولا يغيره كما أثرنا اليه في الحاشية
السابقة (قوله) وقياس تجوزهم القياس من

(قوله) وعلى الاول بطل الاجارة لعل محله اذا وقعت بدون أجره المثل والا فارجحه البطلان ثم كتب قدس سره
في جوابه عن قول الطرفين فاختار في حياته لان الحق له لا يحدوه بخلافه بعد موته (قوله) أي المبيع الى قوله أي او متغلب في النهاية

ظالم فذكر الوديعة في ضمن وعلى ما ذكرته فقد يفرق بأن للسكره حشا شبهة اتصال المال وثم لا شبهة
 بوجهه والوكيل بالشراء لا يعلم الثمن حتى يقبض المبيع ولا ضمن (فإذا وكره في شراء) ولولعين جهل
 أو كل عنه ومنع السبكي اجزاء الأقسام الآتية فيه ضعيف (لا يشترى عيباً) أي لا ينبغي له ما يأتي
 من العفة المستلزمة للحل غالباً في أكثر الأقسام وذلك لأن الإطلاق يقتضي السلامة واشتراء عامل
 القراض لأن القصد الربح ومنه يؤخذ أنه لو كان القصد هتاجاً له شراؤه (فإن اشتراه) أي
 المغيب (في الذمة) ولم ينص له على التسليم (وهو يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل
 إن جهل) الوكيل (العيب) إذ لا مخالفة ولا تنصير ولا ضرر لا مكان رده وخرج بالذمة الشراء بعين
 مال الموكل فإنه وإن وقع للموكل أيضاً بهذه الشروط إلا أنه ليس بالوكيل ردة لتعذر انقلاب العقد
 له بخلاف الشراء في الذمة فالتقيد للاحتراز عن هذا فقط (وإن علمه فلا) يقع الشراء للموكل
 (في الأصح) وإن زاد على ما اشتراه به لأنه غير مأذون فيه عرفاً (وإن لم يساوه) أي ما اشتراه به
 (لم يقع عنه) أي الموكل (إن علمه) أي الوكيل العيب لتقصيره إذ قد يتعذر الرد فيتضرر
 (وإن جهله وقع) للموكل (في الأصح) لعذر الوكيل بجهله مع اندفاع الضرر بثبوت الخيار له
 (وإذا وقع) الشراء في الذمة لما مر أنه ليس للوكيل الرد في المبيع (للموكل) في صورتي الجهل (فلسكل
 من الموكل والوكيل الرد) بالعيب أما الموكل فلأنه المالك والضرر به لا حق نعم شرط رده على البائع
 إن يسميه الوكيل في العقد أو يوثقه ويصدق به البائع والارده على الوكيل ولورضي به امتنع على
 الوكيل رده بخلاف عكسه وأما الوكيل فلأنه لو منع لم يجال يرضى به الموكل فيتعذر الرد لكونه
 فوراً يقع للوكيل فيتضرر به ومن ثم لورضي به الموكل لم يرد كما مر ولم ينظروا إلى أنه لو منع كان أجنبياً
 فلا يؤثر تأخيره لأن منعه لا يستلزم كونه أجنبياً من كل وجه ولا إلى أنه قد يؤخر لشاورة
 الموكل لأنه لما استقل بالرد لم يضطر لذلك ولعيب طراً قبل القبض حكم المقارن في الرد كما عتده ابن الرقعة
 وعلم مما مر أنه حيث لم يقع للموكل فإن كان الشراء بالعين بطل الشراء والوقع للموكل وعند الإطلاق
 له شراء من يفتق على موكله فيعتق كما مر ما لم يكن معيباً فله موكل رده ولا عتق ومخالفة القول في هذا
 مردودة (وليس للوكيل أن يوكل بلا إذن إن أتى منه ما وكره فيه) لأن الموكل لم يرض بغيره نعم لو وكره
 في قبض دين قهقهه وأرسله له مع أحد من عياله لم يضمن كما قاله الجوزي وقيد بالأذرى المرسل معه
 بكونه أهلاً للتسليم أي بأن يكون رشيداً أو كان وجهه اغتفار ذلك في عياله والذي يظهر أن المراد بهم
 أولاده وعماليكهم وزوجاته اعتياد استنباطهم في مثل ذلك بخلاف غيرهم ومثله إرسال نحو ما اشتراه له
 مع أحدهم ويؤخذ من تعليلهم منع التوكيل بما ذكرناه لا فرق بين وكالتك في بيعه وفي أن تبعه
 و فرق السبكي بينهما في الأول يجوز التوكيل مطلقاً دون الثاني فيه نظر هنا للعرف وإن كان صحيحاً
 في نفسه (وإن لم يأت) ما وكره فيه منه (لكنه لا يحسنه أولاً يليق به) أو يشق عليه تعاطيه
 مشقة لا تستعمل عادة كما هو ظاهر (فله التوكيل) عن موكله دون نفسه لأن التفويض لغيره إنما
 يتعد به الاستنباط ومن ثم لو جهل الموكل حاله أو اعتقد خلاف حاله امتنع توكيله كما أفهمه كلام
 الرافعي واستظهره الأسنوي ويأتي مثله في قوله (ولو كثر) ما وكره فيه (ومحجز عن الاتيان بكماله
 فالذهب أنه يوكل) عن موكله فقط (فيما زاد على الممكن) لأنه المضطر إليه بخلاف الممكن أي
 عادة بأن لا يكون فيه كبير مشقة لا تختمل غالباً فيما يظهر ثم رأيت مجيباً يرف الوجه القائل بأن المراد
 عدم تصور القيام بالكل مع بذل الجهد ودواعي مقابلة التمر يب مما ذكرته ولو طرأ العجز لطرأ
 نحو مرض أو سفر لم يحجز له أن يوكل (ولو أذن في التوكيل وقال) وكل عن نفسك ففعل قال الثاني وكي

(قوله) ولولعين إلى قول المصنف
 وليس في النهاية إلا قوله ولم ينظروا
 إلى قوله ولولعين طراً (قوله) وثما ليكه
 ينبغي من تعالحي خدمته عادة
 وإن لم يكن مملوكاً (قوله) ويؤخذ
 من تعليلهم إلى قوله وحاصله أن
 القياس في النهاية

(لو قيل) على الاصح ان مقتضى الاذن ولو لم يكن حمله أيضا كما أفهمه جملته وكيل وكيله انما هو ذلك
 عزل الأصل ملك عزل فسرعه بالأولى وعسارة أصله تفهم ذلك أيضا فلا اعتراض على المتن خلافا
 لرأيه (والاصح) على الاصح السابق (انه) أى الثانى (يعزل بعزله) أى الأول اياه
 (وانعزاله) بخومونه أو بجنونه أو عزل الموكل له لانه نائبه وسيعلم من كلامه فيما يعزل به الوكيل انه
 يعزل بغير ذلك (وان قال وكل عني) وعن الوكيل أولا فنعمل (فالتشاني وكيل الموكل وكذا ان أطلق)
 بان لم يقل عني ولا عنك (في الاصح) لان وكيله للشاات تصرف تعاطاه باذن الموكل فوجب ان يقع
 عنه وفارق نظيره من القاضي بان الوكيل ناظر في حق الموكل فعمل الاطلاق عليه وتصرفات القاضي
 للمساكين فهو نائب عنهم ولذا انفذ حكمه مستقبه وعليه فالغرض بالاستنباط معاونة وهو راجع له
 (قلت وفي هاتين الصورتين) وهما اذا قال عني أو أطلق (لا يعزل أحدهما الآخر ولا يعزل
 بانهزله) لانه ليس وكيله عنه (وحيث جوزنا للوكيل التوكيل) عنه أو عن الموكل (يشترط ان يوكيل
 أمنا) فيه كفاية لذلك التصرف وان عين له الثمن والمشتري لان الاستنباط من الغير شرطها المصلحة
 (الا ان يعين الموكل غيره) أى الامين فينبع تعيينه لادنه فيه نعم ان علم الوكيل فسقه دون الموكل
 لم يوكله على الاوجه كما لا يشترى ما عينه الموكل ولا يعلم عيه والوكيل يعلمه أو عين له فاسق فزاد فسقه
 لم يجزله توكيله على الاوجه أيضا وقضية اطلاق المتن انه لا يوكيل غير الامين وان قال له وكل من
 شئت وقال السبكي الاوجه خلافه كما لو قال تزوجني ممن شئت يجوز تزويجها لغير الكفو وفرق
 الاذرى بان المقصود هنا حفظ المال وحسن التصرف فيه وغير الامين لا يتأتى منه ذلك وثم وجود
 صفة كمال هي الكفاءة وقد يتسامح بتركها بل قد يكون غير الكفو أصح وحاصله ان القياس هو المتبادر
 وان أمكن توضح الفرق بان المختل هنا بتقدير عدم الامانة أصل المقصود من الموكل فيه وثم
 بعض توابعه لا هو فاعتبر ثم مالم يغتفر هنا فان قلت قضية تغير النكاح بالاحتياط انه اذا جاز ذلك ثم كان
 قياسه هنا بالاولى قلت محل الاحتياط ان تركت للوكيل اجتهادا وباتيانها باللفظ العام اذنت له
 في كل أفراد من غير اجتهاد فلا تقصير منه مع سهولة الفئات كما علم مما تقرر أولا (ولو وكل أمنا)
 في شئ من الصور السابقة (فصب لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله أعلم) لانه اذن له في التوكيل
 دون العزل (فصل) * في بقية من احكام الوكالة أيضا وهي ما يجب على الوكيل عند التقيد له
 بتغير الاجل ومخالفته للأذن وكون يده امانة وتعلق احكام العقدي به (قال بعباشة) هو أعني
 قوله معين هنا وفيما بعده حكاية اللفظ الموكل بالمعنى فان الموكل لا يقول ذلك بل من فلان وهذا واضح
 فإرادته على المصنف هو التساهل تعين لانه قد يكون له غرض في تخصيصه كطبيب ماله بل وان لم يكن
 له غرض أصلا عملا باذنه ولا يصح بيعه لو كيله وقيد ابن الرفعة بما اذا تقدم الاحتياط أو القبول
 ولم يصرح بالسفارة ويبحث الملقني انه لو قال بعب من وكيلى زيد أى لزيد فباع من زيد بطل
 أيضا وانما يتجه ان كان الوكيل أمهلا عنه أو رفق والافالاذن في البيع من وكيله اذن في البيع منه
 وبه فازق مامر بعب بل والاذرى انه لو ظهر بالقرينة ان التعيين انما هو لغرض البيع فقط لكون
 المشتري ممن يرغب فيه لا غيره لم يتعين واعتراض بانه لرغبته فيه قد يزيد في الثمن وهذا غير صحيح
 وأقول في البحث من أصله نظرا لانه انما يأتي على الوجه الآتي في المكان الا ان يفرق بان التعيين
 ثم لم يعارضه ما يلغيه وهنا عارضته القرينة الملتزمة له لولا ان ذلك المعين قد يزد على ثمن مثله وذلك
 موافق لغرضه وهو زيادة الربح فانضح ان تعيينه لا ينافي غرضه بل يوافقه خلافا للاذرى (أو) في زمن
 (معين) كيوم كذا أو شهر كذا تعين فلا يجوز قبله ولا بعده ولو في الطلاق والفرق بينهما بين

* (فصل قال بعب) *
 (قوله) في بقية احكام الوكالة
 الى قوله ويرد منع كونه اتفاقا
 في النهاية الا قوله والا فالاذن الى
 قوله انه لو ظهر وقوله وأفهم الى
 قوله وليلة اليوم (قوله) وقيد ابن
 الرفعة عبارتها سواء تقدم الاحتياط
 أم القبول ولم يصرح بالسفارة
 أم لا كما علمه كلامهم خلافا لابن
 الرفعة (قوله) تقدم الاحتياط
 مطلقا (قوله) ولم يصرح بالسفارة
 فخرج مالم تقدم القبول وصرح
 بالسفارة كما تترى هذا او كلى
 فلان أى فيصح لانه لا يجوز فيه
 (قوله) بعد بل في قوله بل وان لم يكن
 غرض (قوله) انه لو ظهر بالقرينة
 عبارة انهم لو دللت قرينة على ارادة
 البيع وان لا غرض له في التعيين
 سواء لكون المعين يرغب في ذلك
 السلعة كقول التاجر لعلامة بعب
 هذا من السلطان فالتمه كقوله
 الزركشى جواز البيع من غير
 المعين واعتراض الخ وقوله نعم الى
 قوله واعتراض في المعنى أيضا

المتفق بان يختلف باختلاف الوقت في الثواب بخلاف الخلاف في منوع بل قد يكون له غرض خاص
 في طسلاقتها في وقت مخصوص بل الطلاق أولى بطرحه من البدعة بخلاف العتق ولو قال يوم الجمعة
 أو العید مثلا تعین أول جمعة أو عید یلقاه كالأول في الصيف بعد إجماع الشتاء قبل الشراء لم يكن
 له أثر في الصيف الآتي وأقرب قولهم الجمعة والعید ان يوم جمعة أو عید بخلافه وهو محتمل الا ان يقال
 المحظ فيه واحد وهو صدق المنصوص عليه بأول ما یلقاه فهو محقق وما بعده مشكوك لا فيه
 فيتعین الأول هنا أيضا وليلة اليوم مثله ان استوى الراغبون فيه ما ومن ثم قال القاضي لو باع أي
 فيما اذا لم يعين زمنا لئلا والراغبون بهارا أكثر لم يصح (أو في مكان معين تعین) وان لم يكن قدده
 أجود ولا الراغبون فيه أكثر لانه قد يقصد اخفاء نعم لو قدر الثمن ولم يحد عن غيره صح البيع في غيره
 قال القاضي اتفاقا ورد السبكي له باحتمال زيادة رغب مردود بان المانع من تعينها لا توحد بها
 (وفي المكان وجهه) انه لا يتعين (اذا لم يتعلق به غرض) للموكل ولم ينفه عن غيره لان تعينه حينئذ
 اتفاقا وانتصر له السبكي وغيره ويرد منع كونه اتفاقا كيف والاغراض أمرها خفي فوجب التقيد
 بنص الاذن لاحتمال ان له غرضا في التعيين بل هو الظاهر المتعين لصون كلام المصنف عن الانغاء
 ما أمكن على ان قوله اذا لم يتعلق به غرض للموكل ان علم ذلك بنص الموكل عليه تعين الغاء التعيين
 اتفاقا أو بقرينة حاله فالقرائن مختلفة وهنا يزيد اندفاع الانتصار للثاني ثم رأيت ما يصرح بان
 المراد الثاني وهو قولهم ان وجد غرض ككثره رغب أو اجودية نقد تعين والا فوجهان فان قلت لم يعبر
 هذا الوجه في الزمن قلت لان النص عليه قد يضطر اليه لاحتياجه لثمة أو لارادته سفرا عقيبها فليست
 فيه ما انظر اليه الضعيف هنا من انه قد تقوم قرينة على انه لا يتعلق به غرض ومع جواز النقل لغيره
 يضمن ويفرق بينه وبين قول المودع احفظه في هذا فنقله لثمة لم يضمن بأن المداير ثم على الحفظ ومثله
 فيه بمنزلة من كل وجه فلا تعدى بوجهه وهنا على رعاية غرض الموكل فقد لا يظهر له غرض ويكون
 له غرض خفي فاقضت مخالفة الضمان (وان قال بيع بمائة) مثلا (لم يبيع بأقل) منها ولو تناه
 لغوات اسم المائة المنصوص له عليه وبه فارق البيع في الاطلاق بالغين اليسير لانه لا يمنع كونه
 بقرينة المثل (وله) بل عليه اذا وجد رغب ولو في زمن الخيار كمر (ان يزيد) علمها ولو من غير
 جنسها لان المفهوم من تقديرها عرفا امتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال صفاتها ككسرة بجماع
 وفصة بذهب (الا ان يصرح بالهوى) عن الزيادة فتجتمع الزيادة لا تنفك العرف حينئذ والا اذا قال بعه
 تزيد بمائة لانه بما قصد محاباة قال الغزالي لا اذا قامت القرينة على ان لا يحاسبه كعبه بمائة
 وهو يساوي خمسين وقد يحاسبه بانه يحاسبه بعدم الزيادة على المائة وان لم يحاسبه بمحابة كادله وانما جاز
 لو كيله في خلعه بمائة الزيادة لانه غالبا يبيع عن شقاق فلا محاباة فيه والحق به مال ووكاله في العفو
 عن القود بنصف الدية فعني بالدية فيصعبها وفيه نظرا اذا قرينة هنا تنافي قصد المحاباة بخلاف الخلع
 وقرينة قتله لمورثة تطلبها مما حبه بالعفو عنه لاسيما مع نصه على النقص عن البذل الشرعي والشراء
 كالبيع في جميع ما مر نعم في اشتراء فلان بمائة يجوز النقص عنها والفرق ان البيع يمكن من
 المعين وغيره فتخص التعيين للمحابة والشراء لتلك العين لا يمكن من غير مال كما فقد يكون تعيينه
 لاجل ذلك دون المحابة (ولو قال اشتريه هذا الدينار شاة ووصفها بان بين نوعها وغيره مما مر في شراء
 العبد والالم يصح التوكيل فان اراد بالوصف ازيد مما مر ثم كان شرطه لوجوب رعاية التوكيل له
 في الشراء لا لجهة التوكيل حتى يطل بفقده (فاشترى به شاتين بالصفة فان لم تساوا واحدة) منهما
 (دينارا لم يصح الشراء للموكل) وان زادنا على دينار لان غرضه لم يحصل ثم ان وقع بغير الدينار بطل

(قوله) ان علم ذلك الخ ينبغي ان يتأتى
 نظيره في تعيين الشخص والزمن
 (قوله) تعين الغاء الخ ينبغي جاز الغاء
 التعيين الا ان يكون المراد التعيين
 الواقع في قولهم تعين قدامي (قوله)
 ومع جواز الزيادة في النهاية (قوله)
 ويفرق بينه يظهر ان محله حيث
 لم ينص الموكل على انه لا غرض له
 في التعيين كما يشير الى ذلك قوله
 الآتي فقد لا يظهر له غرض ويكون
 له غرض خفي ولو تناه الى قول
 المصنف وان ساوته في النهاية
 الا قوله وقد يحاسبه الى قوله وانما
 جاز (قوله) قال الغزالي عبارتها نعم
 لو قال بعه منه بمائة وهو يساوي
 خمسين لم تمنع الزيادة كما قاله الغزالي

من أصله في الذمة وهو الموكل بكذا ان حاد خلافا لما وقع له في حقه (وانما لو كان
 كذا واحدة لا تطرح الحصة) أي حصة الشراء (وحصول المالك فيهما للموكل) لحصوله مقصود الموكل
 بزيادة وان لم توجد الحصة التي ذكرها في الزائد على الوجه وان ساوته احدهما فقط فكذلك
 ولا ترد عليه لان الخلاف الذي فيها طريق لا اقوال ويظهر انه لا بد من شرائها في عقد واحد أو تكون
 المساوية هي الشترأة أو لا (ولو أمره بالشراء جميع) أي بعين مال كاشترى بعين هذا (فاشترى في الذمة
 لم يقع للموكل) لانه خالفه إذ أمره بعقد ينسخ تلف المدفوع حتى لا يطالب الموكل بغيره فأقضى بضمه بل
 للموكل وان صرح بالسفارة (وكذا عكسه في الأصح) بأن قال له اشترى في الذمة وسلم هذا في غنسه
 فاشترى بعينه فانه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للموكل لانه أمره بعقد لا ينسخ تلف المقابل فخالفه وقد قصد
 تخصيصه بكل حال فلا نظر هنا لكونه لم يلزم ذمته بشي ولو لم يقل بعينه ولا في الذمة كاشترى بهذا الديار
 كذا تخبر الوكيل على المعتمد لتناول الاسم لهما (ومتى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) أي
 الموكل بأن باعه على خلاف ما أذن له فيه (أو) في (الشراء بعينه) كان أمره بشراء ثوب بهذا فاشتراه
 بغيره أي بعينه من مال الموكل أو بشراء في الذمة فاشترى بالعين (فتصرفه باطل) لان الموكل لم يأذن
 فيه وكذا لو أضاف الذمة للموكل مخالفا له (ولو اشترى في الذمة) مع المخالفة كان أمره بشراء ثوب
 في الذمة بخمسة فراد أو بالشراء بعين هذا فاشترى في الذمة (ولم يسم الموكل وقوع) الشراء (للموكل)
 دون الموكل وان نواه لانه مخاطب والية لا تؤثر مع مخالفة الأذن (وان سماه فقال البائع بعينك)
 لنفسك أو زاد وتسميتك له كذب كحوظا هر مما يأتي (فقال اشترى لفلان) أي موكاه وحلف
 البائع على انه غير وكيل له أخذ من نظيرك أله أو عينا الآتي في مسائل الجارية (فكذا) يقع
 للموكل (في الأصح) وتلغو تسمية الموكل في القبول لان تسميته غير مشروطة للصحة فاذا وقعت مخالفة للأذن
 كانت لغوا وبأقوى في تصديقه هنا ما يأتي في تصديقه ثم وقد تجب تسمية الموكل كان يوكله في قبول نحو حبة
 وعارية وغيرهما مما لا عوض فيه والواقع للموكل لو وقع الخطاب المالك معه ما لم ينو بالموكل على
 الأوجه ويقول المالك علم الفرق بين ما هنا وما مر في شرح ويستثنى توكيل الأعمى وحاصله ان التملك
 في الهبة والاباحة في العارية متوقف على العقد فنظر اليه ولم يصرف عن مدلوله في الخطاب به الا
 لصار في قوى هو تسمية الموكل أو بينهما لم يخلاف ما مر ثم وكان ضمن عقد البيع العتاقة كان وكل قنا
 في شراء نفسه من سيده أو عكسه لا تصرف العقد عن موضوعه بالنية متعذر ولان المالك قد لا يرضى
 بعقد يتضمن الاعتراف قبل قبض الثمن (ولو قال بعث هذا موكلك زيد فقال اشترى به له فالمذهب
 بطلانه) وان وافق الأذن وكذا لو حلف له لعدم خطاب العاقد وانما تعين تركه في النكاح لان الوكيل
 فيه سفير محض اذا يمكن وقوعه له بحال فان قال بعثت لموكلك وقال قبلت له صح جزما (ويد الوكيل يد
 أمانة وان كان يجعل) لان يده نائبة عن يد الموكل ولانه عقد احسان والضمن منصر عنه (فان تعدي
 ضمن) كسائر الامناء ومن التعدي أن يضع منه المال ولا يدرى كيف ضاع أو وضعه بغيره ثم نسيه
 (ولا يغزل بغيره) بغير ائلاف الموكل فيه (في الأصح) لان الامانة حكم من أحكام الوكالة فلا
 يلزم من ارتفاعه بطلانها بخلاف الوديعة فانها محض ائتمان فارتفعت بالتعدي اذا لم يمكن مجامعتها له
 وبجس الأذرى وغيره انزاله اذا وكنه الولي عن محجور ملحق اقرار مال المحجور في يد غيره عدل ويؤخذ
 من علمه ان التعذر انما هو بالنسبة لا قرار المال بيده لا لغيره فتصرفه الخالي عن ذلك اذا وقع على
 وفق المصلحة اذا الذي يتجه ان محل ما من منع توكيل الفاسق في بيع مال المحجور ما اذا تضمن وضع
 يده عليه والا فلا وجه لنتعه من مجرد العقد له وهذا الذي ذكرته من التفصيل والحمل أولى من اطلاق

(قوله) لحصول مقصود الموكل
 المستفاد من الوكيل في النهاية الى
 قوله لنفسك أو زاد الى المتن وقوله
 وبأقوى الى وقد يجب وقوله وبأقوى الى
 قوله وكان ضمن (قوله) وان لم توجد
 الصفة يتأمل وجه الغاية مع
 فرض انهما بالصفة كما افضاء
 المتن (قوله) ويظهر انه لا بد
 عارضا والوجه وقوع شرائها
 في عقد واحد تستدست في اللفظ
 أو تأخرت وأما حاله بعد العقد فتشع
 المساوية للموكل فقط انتهى (قوله)
 أي بعينه كذا في أصله والاولى بعين
 (قول المتن) وان سماه الخ التبادر
 من سابق المتن ولا حقه ويصرح به
 صنيع أصل الرخصة ان هذه
 المسئلة من فروع المخالفة أي
 مخالفة الوكيل للموكل وليس
 مسوقة لبيان الاختلاف بين
 الوكيل والموكل أو بينهما وبين
 البائع وحيد فليتأمل قول القصة
 لنفسك أو زاد الخ وقولها وحلف
 البائع الخ فان هذا البان جميعه
 انما يلائم فروع الاختلاف الآتية
 في مسئلة الجارية لا فروع
 المخالفة فليتأمل

من حيث ان ما قاله الاشرع من ان من ادعى ان له مالاً فليؤد به في نفسه
 ببيعته ونسائه ولا يقضي له شيء من ثمنه لانه لم يثبت له شيء من ثمنه فليؤد به في نفسه او بالحق كما عاهد الضمان
 (فرع) قال له ببيع بكذا او اشتري بكذا فليؤد به في نفسه لانه لم يثبت له شيء من ثمنه فليؤد به في نفسه او بالحق كما عاهد الضمان
 من حاكم فغيره اذا اهل غيبه لزم له ولا تغير منه بل المالك هو المخلص بماله ومن ثم لو باعها لم يلزمه
 شراء الثمن ولو اشتراه لم يلزمه رد بل له ايداعه عنده من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرر بفسخه فلو يتبدل
 على رده كما هو ظاهر لان المالك لم يأذن فيه فان فعل فهو في ضمانه حتى يصل للمالك (واحكام العقد)
 البيع وغيره وينظر ان احكام الحل كذلك (تعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرتبة والوزن العقد
 بمشاركة المجلس واتفاقه في المجلس حيث يشترط) كالرأى والسلم (الوكيل) لانه المالك (دون الموكل)
 ومن ثم يميز القسح بخيار المجلس وان اجاز الموكل (واذا اشترى الوكيل) بعين أو في الذمة (طالبه
 البائع بالثمن ان كان دفعه اليه الموكل) لتعلق احكام العقد به وله مطالبة الموكل ايضا لانه المالك (والا)
 يكن دفعه اليه (فلا) يطالبه (ان كان الثمن معينا) لانه ليس في يده وحق البائع متصور عليه (وان
 كان) الثمن (في الذمة طالبه) وحده به (ان انكر وكالته أو قال لأعلمها) لان الظاهر انه يشتري
 لنفسه (وان اعترف بها طالبه) به (ايضا في الاصح) وان لم يضع يده عليه (كما يطالب الموكل
 ويكون الوكيل كضامن) لمباشرة العقد (والموكل كأميل) لانه المالك ومن ثم يرجع عليه
 الوكيل اذا غرم ولو أرسل من يقتضيه فافترض فهو كوكيل المشتري على العقد خلافا لما يصرح به
 كلام الرافي في تحميل الزكاة في طابا واذا غرم رجوع على موكله (تنبيه) ذكر القاضي وغيره
 واعلمه الانوار وغيره ما يخالف ما تقر من الرجوع على الوكيل وحاصله مع الزيادة عليه ان زيدا
 لو قال لغيره أعط بكذا قرضا على ليدفعه في ديني كذا في عبارة وفي اخرى ادفع مائة قرضا على
 الى وكيلي فلان والظاهر ان ليدفعه في ديني في الاولى والى وكيلي فلان في الثانية مجرد تصوير فيكون
 ادفع مائة قرضا على فلان فدفع اليه وفي عبارة فدفع اليه وقال خذ قرضا على زيد فأخذ منه وطاهر
 أيضا أن وقال خذ منه الى آخره مجرد تصوير أيضا ثم مات زيد لم يرده عمر والدافع أي لان زيدا ملكه
 بقبض وكيله عمرو بل لو رثه زيد والاضمة لهم وتعلق حق الدافع بجميع تركه زيد لانه من جملة
 الدين المتعلق بهما وليس للدافع مطالبة الاخذ لانه لم يأخذ لنفسه وانما هو وكيل عن الامر المتعنى
 بموته وكالته لا خذ ولا رد على الورثة كما تقر رايتهى فقولهم وليس للدافع مطالبة الاخذ مشكل بما
 تقر راؤلا ان الرسول يطالب ولا نظير لان عزاله بالموت لان الوكيل يطالب ولو بعد الانعزال كما يصرح
 به كلامهم وحينئذ فذلك في الجواب طر يقان احدهما ان هذا أصنى قول هؤلاء وليس الى آخره
 مبنى على ما ذكر عن الرافي ثانياً الفرق بما يصرح به تصويرهم لما هنا بأنه وكاله في تعاطي عقد
 القرض فكان كتعاطي عقد الشراء في المطالبة للوكيل لانها من جملة احكام العقد وقد تقر ان
 احكامه تتعلق بالوكيل وان انزل ولما هنا بأنه لم يتعاط عقد او ائتم الذي حصل منه مجرد الاخذ وهو
 لا يقتضى المطالبة لغير مالك المأخوذ لانها انما تثبت ثم من جهة كونها من آثار العقد الذي تعاطاه كما
 تقر وهذا لم يتعاط عقد اقليم بوجوبه للمطالبة وهذه الطريق اقرب الى كلامهم في السابقين ومن ثم
 أشار اليها الجلال المحقق البلقيني كما ذكرته في شرح العباب (واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن) حيث
 يجوزناه (وتلف في يده) أو بعد خروجه عنها (وخرج البيع مستحقا رجوع عليه المشتري) ببدل
 الثمن (وان اعترف بوكالته في الاصح) لدخوله في ضمانه بقبضه له (ثم يرجع الوكيل) اذا غرم (على
 الموكل) بما غرمه لانه غره ومجمله ان لم يكن منصوباً من جهة الحاكم كما لا يمكن طر يقا في الضمان

(قوله) ويرى ان ضمانه الى قوله
 نفسه في النهاية الا قوله على العقد
 خلافا لما يصرح به كلام الرافي
 في تحميل الزكاة (قوله) حيث
 يجوزناه الى قوله ولا يضمه الاولى
 في ذمته في النهاية

(قوله) وفي أدب الأعضاء إلى قوله
وفي انتظار في النهاية
(فصل الوكالة جائرة)
(قوله) في بيان إلى قول المصنف
رفعت الوكالة في النهاية (قوله) لأنه
لم يستج إلى قوله فإن جاء معاً في النهاية
(قوله) فإن جاء كذا في أصله بخطه
الظاهر جاء أفلياً ممل

(قوله) وفي أدب الأعضاء إلى قوله
وفي انتظار في النهاية
(فصل الوكالة جائرة)
(قوله) في بيان إلى قول المصنف
رفعت الوكالة في النهاية (قوله) لأنه
لم يستج إلى قوله فإن جاء معاً في النهاية
(قوله) فإن جاء كذا في أصله بخطه
الظاهر جاء أفلياً ممل

يسأل في مسألة الوكيل كونه لو تصرف في غير ما وصفه المولى على ذلك
قبلت بيته وان لم يبين وانما لم يقرر والعموم ما فيم ارجع لا ينبغي شتم فائده ذلك الاحتمال (وفي
قول) لا يعزل (حتى يبلغه الخبر) ممن تقبل روايته كالتصافي وقرق الاول يتعلق المصالح الكلية بعمل
التصافي فلو انزل قبل بلوغ الخبر عظم ضرر الناس بنقض الاحكام وفساد الانسكة بخلاف
الوكيل واخذ منه ان الحكم في واحة خاصة كالوكيل وان الوكيل العام كوكيل السلطان كالتصافي
والذي يتبعه خلافه الحاق الكل بالاعم الاغلب في نوعه ولا يعزل وديع وصية غير الا بلوغ الخبر
وفارقا الوكيل بان التصرف منه من التصرف الذي يضر الموكل باخراج اعيانه عن ملكه وهذا يؤثر فيه
العزل وان لم يعلم به خلافا وما اذا تصرف بعد العزل أو الانعزال بموت أو غيره جاهلا بطل تصرفه
وضمن ما سلبه على الاوجه لان السهل لا يؤثر في الضمان ومن ثم غرم المدينه والكفارة اذا قبل جاهلا
العزل كما يأتي قيل المليات ولا يرجع على المعتمد الا في ما غرمه على موكله وان غره وبهذا اعترض
افتاء الشاشي والغزالي فيما لو اشترى شيئا لموكله جاهلا بان هذا يقتلف في يده فغرم بدله رجوعه على
الموكل لانه غره واهما ان يجيبا بان عدم الرجوع عليه ثم له لا تأتي هنا وهي انه محسن ثم بالعفو
وايضاف الوكيل ثم مقصر بتوكاه في اراقة الدم المطاوب عدمها ومن ثم تا كذب العفو ولا يضمن ما تلف
في يده بعد العزل من غير تضييط وكالوكيل فيما ذكر عامل القراض (ولو قال) الوكيل الذي ليس
قنا للموكل (عزمت نفسي أو رددت الوكالة) أو اخرجت نفسي منها أو رفعتها أو ابطلتها مثلا
(انعزل) حالا وان غاب الموكل لما مر ان لا يحتاج للرضا لا يحتاج للعلم ولان قوله المذكور ابطال
لاصل اذن الموكل له فلا يشك كل بما مر انه لا يلزم من فساد الوكالة فساد التصرف لبقاء الاذن (ويعزل
بمخرج أحدهما عن أهلية التصرف بموت أو جنون) وان لم يعلم الآخر به ولو قصرت مدة الجنون
لانه لو قارن منع الانعقاد فاذا طرأ ابطله وصوب ابن الرفعة في الموت انه ليس عزلا بل تنتهي به الوكالة
قيل ولا فائدة لذلك في غير التعاليق وأبداء الزكشي له فائدة اخرى منطوقه (وكذا انما في الاصح)
بقيد السابق في الشركة نعم وكيل رمي الجمار لا يعزل باعتماء الموكل لان زيادة في محله المشروط لجهة
الانابة وذكره لهذه الثلاثة على طريق المثال فلا بد عليه ان يملكها طرؤ وخوفه أو رقه أو تضره فيما
شرطه السلامة من ذلك وردة الموكل يبنى العزل ما على أقوال ملكه وفي رده الوكيل وجهان والذي
جزم به في المطلب الانعزال بردة الموكل دون الوكيل ولو تصرف نحو وكيل وعامل قراض بعد انعزاله
جاهلا في عين مال موكله بطل وضمن ان سلبها كما مر أو في دمه انعقد له (وبمخرج) الوكيل عن
ملك الموكل و (محل التصرف) أو منفعة (عن ملك الموكل) كان اعتق أو باع أو وقف ما وكل
في بيعه أو اعتاقه أو أجر ما اذن في اتجاره لزال ولايته حينئذ فلو عاد ملكه لم تعد الوكالة ولو كان في بيع
ثم زواج أو أجر أو رهن أو قبض أو أوصى أو دبر أو علق العتق بصفة اخرى أو كاتب العزل لان الغالب
ان مراد المبيع لا يفعل شيئا من ذلك ولا شعاع فعل واحد من هذه بالندم على التصرف وقياس ما يأتي
في الوصية ان ما كان فيه ابطال للاسم يعزل به (تنبيه) وقع لشينا في شرح المنهج التمثيل لزال
الملك عن المنفعة بايجار الامة ثم قال وانما بايجار ما وكل في بيعه ومثله تزويجه فقيد الاجارة بالامة في الاول
وأطلقها في الثاني وأطلق التزويج فيه وقيد في شرح الروض بالامة وأخرج بها العبد ووقع التعيد
الاول لغير واحد من الشراح والاطلاق في الاجارة والزواج لغير واحد منهم ومن غيرهم وهذا هو الذي
يتجه وجهه انهم علموا الاول بزال الولاية وهو موجود في العبد والامة والثاني بالاشعار بالندم
وبالغالب المذكور وهذا ان موجودا فيها أيضا فالوجه حمل التعيد على انه لمجرد التمثيل خلافا لما

(قوله) لو تصرف في غير ما وصفه المولى على ذلك
أما ما قبل لان قوله غير مقبول على
المستوى في أصل العزل فكذا
في بيان المفهوم منه بخلاف الاب
فان قوله مقبول على الابن في أصل
الرجوع فكذا في تنبيهه (قوله)
من تقبل الى قوله وبهذا اعترض
في النهاية (قوله) فيما رجوع
الظاهر وهب ثم رأيت المحشى
نبيه على ذلك أيضا بهذا اللفظ
(قوله) ان المحكم عبارتها الحاكم
وأشار فيها الى أن الآخذ الاول
الاستوى والثاني ابن شهاب (قوله)
ولا يضمن الى التنبيه في النهاية
(قوله) قيل ولا فائدة الخ عبارتها كما
في المغني قال الزكشي وفائدة عزل
الوكيل بموته انعزال من موكله عن
نفسه ان جعلناه وكذا انتهى
وقيل لا فائدة لذلك في غير التعاليق
(قوله) بقيد السابق عبارتها
الحاقا له بالجنون كما مر في الشركة
نعم الخ (قوله) واقبض كما قاله ابن كعب
نهاية ومغنى (قوله) أو كاتب كما
يحه الباقين وغيره (قوله) بايجاز
الامة لا وجود له في الوجود من
شرح المنهج وانما الذي فيها
قوله وانما ما وكل الخ نعم وجدت
هذه اللفظة في بعض النسخ
مذروها ما هو من المرجوح عنه

وقتئذ سرح مروع وان أمكن ويصير من بعد الشك في وجوب البيع أقوى لأنه لا بد من
 أو لا بد من أن يكون في رغبته في نقاش أو لو كان قد سببه ثم باعه أو أعرضه لم يعزل ولو وكل البيع معا
 أو صرفا في تصرف خصومة أو غيرهما خلافا لمن فرق وقبل وجب اجتماعهما عليه بالبعد عن
 رأيهما بأن نقاشا أو غيره ثم يوجبا أو يبيلا معا أو يوكل أحدهما الآخر أو بأذا بعد أن رأيا ذلك
 التصرف صوابا لن يتصرف حيث جاز لهما التوكيل مالم يصريح بالاستقلال نظير ما يأتي في الوصيين
 ويفرق بين ما هنا وأذن لولها وأذن المجر لاثنين بأن اشتراط نحو القرابة ثم يضعف أن ذلك لا اشتراط
 قصد الاجتماع ويقوى أن مجرد التوسعة لا وليا في التزويج فأن دفع ما لم يجمع من محقق التأخير هنا
 ثم رأيت ما يؤيد ما فرقت به وهو قول بعضهم المقصود في النكاح الأذن أي التوسعة فيه لا الاجتماع على
 العقد (تتبعه) يتعدد النظر فيما لو وكل شخص في تزويج أمته أو أخرى بها فعندما في محتمل
 أن يقال محل الترددان وكما هما في ذلك والا كان المتأخر منهما مقتضيا لعزل الأول أخذنا ما تقر
 أن مريد البيع لا يزوج أي ولا يوكل في التزويج وقياسه أن الغالب أن مريد التزويج لا يبيع ولا يوكل
 في البيع ويحتمل أن التوكيل في التزويج أو البيع ليس كفعله فلا يقاسر توكيله في التزويج بعد توكيله
 في البيع على تزويجه بعد توكيله في البيع وفرض وقوعهما معا أو تسليم أحدهما بعد الآخر ليس
 عزلا له فهل يبطلان الاجتماع المقضي والمنازع لأن صحة كل عقد منهما تقتضي فسح الوكالة في الآخر
 أو يصح البيع فقط لأنه أقوى لازمة الملك أو النكاح فقط استصحابا بالأصل دوام الملك أو يجمان لأن
 التعارض بينهما لا يتحقق إلا أن ترجحا كل محتمل لكن بطلانها هو المتبادر (وانكار الوكيل الوكالة
 لتسيان) منه لها (أو لفرض في الإخفاء) لها تخوف من ظالم على مال الموكل (ليس بعزل)
 لعذر (فإن تعذر ولا غرض) له في الانكار (العزل) ويجري هذا التفصيل الذي هو المعتمد
 في انكار الموكل لها (وإذا اختلفا في أصلها) كوكلتني في كذا فقال ما وكتكتك (أو) في (صفحتها)
 بأن قال وكلتني في البيع نسيئة (أو) في (الشراء بعشرين فقال بل نقدا) راجع للأول (أو عشرة)
 راجع للثاني (صدق الموكل بيمينه) في الكل لأن الأصل معه وصورة الأولى أن يتخاضعا بعد التصرف
 أما قبله فتعذر انكار الوكالة عزلا فلا فائدة للخاصة وتسميته فها هو كلابا بالنظر لزعم الوكيل (ولو اشترى
 جارية) مثلا ونصت بالدكر لا متناع الوطء على بعض التقادير قبل التلطف الآتي (بعشرين) وهي
 تساويها أو أكثر (وزعم أن الموكل أمره) بالشراء بها (فقال) الموكل (بل) إنما أذن
 (في عشرة) وفي نسخة بعشرة صدق الموكل بيمينه حيث لا ينفذ لانه أعرف بكيفية أذنه (و) حينئذ فإذا
 (خلف) الموكل أن وكيله خالفه فيما أذن له فيه كذا ذكره وهل يكفي خلفه على أنه إنما أذن بعشرة
 أولا لما صرح في التحالف أنه لا يكفي ذلك والجامع أن ادعاء الأذن بعشرين أو عشرة كدعاء البيع بعشرين
 أو بعشرة إلا أن يفرق بأن الاختلاف هنا في صحة الأذن دون ما وقع العقد به وهو لا يستلزم ذكر نفي
 ولا اثبات وثم فيما وقع به العقد المستلزم أن كلامه مدعى عليه وذلك يستلزمهما صريحا وهذا هو
 الأقرب إلى كلامهم (فإن) كان الوكيل قد (اشترى بعين مال) الموكل وسماء في العقد بأن قال اشتريتها
 لغلان هذا والمال له (أو قال بعده) أي الشراء بعين المال عن تسمية الموكل (اشتريتها) أي الموكل فيه
 (لغلان والمال له وصدقه البائع) فيما ذكره أو قدمت حجة في الأولى بأنه سمى كذا (فالباع باطل)
 في صورتين لأنه ثبت بالتسمية أو التصديق أن المال والشراء لغير العاقد وثبت بين ذي المال أنه
 لم يأذن له في الشراء بذلك القدر فبطل الشراء حينئذ فالجارية لها وعليه رد ما أخذ للوكل ومحله كما
 قاله الباقرين أن لم يصدق البائع على وكيله بعشرين ولا في عيني باعترافه ملك للوكل فيما أتى فيه التلطف

(قوله) بأن اشتراط نحو القرابة
 الخ هذا يصلح الفرق بالنسبة لقوله
 وأذن لولها لا بالنسبة لقوله وأذن
 للمجر لاثنين نعم قول بعضهم الآتي
 المقصود الخ يصلح للفرق فمهما تم
 رأيت المحتمل قال قوله بأن الخ
 انظره في أذن المجر انتهى (قوله)
 منها إلى قول المصنف ولو اشترى
 في النهاية (قوله) الموكل لها وما
 أطلقاه في التذيير من أن محمد
 الموكل عزل شمول كما قال
 ابن النقيب على ما هنا معنى ونهاية
 (قوله) وصورة الأولى كما قال
 الفارق في نهاية (قوله) بأن قال
 اشتريتها إلى قول المصنف وحيث
 في النهاية الأقوله ومحله إلى وخرج
 وقوله ولا تسكر إلى التي وقوله
 لا على البت إلى وانما فرقت

الا في مخرج بقوله يمين في الاول من الاستدلال في المسئلة فبذلك تنصير على ان الباطل هو الذي
 هتار بقوله والمال له في المسئلة ما لو انتمصر على اشتريته لفلان فلا يبطل البيع اذ من اشترى اخيره
 بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وان اذن له الغير في الشراء (وان كذبه)
 البائع بان قال له انما اشتريت لنفسك والمال لك اوسكت عن ذكر المال كما هو ظاهر وقال له الوكيل
 انت تعلم اني وكيل فتعال لا أعلم ذلك أو بأن قال له لست وكيل ولا بينة بالوكالة (حلف) البائع (على
 نفي العلم بالوكالة) لا على البت ولا على نفي العلم بأن المال لغيره بخلاف من زعمه وانما فرق بين الصورتين
 بفرض الاولى في دعوى الوكيل عليه بما ذكر دون المسئلة لان الاولى لا تتضمن نفي فعل الغير ولا اثباته
 فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل له ذلك والمسئلة تتضمن نفي توكيل غيره له وهذا لا يمكن
 الحلف عليه لانه حلف على نفي فعل الغير فتعين الحلف فيه على نفي العلم وبهذا التفصيل الظاهر من
 كلامهم يندفع استشكل الاسنوي للحلف على نفي العلم الذي أطلقوه (و) اذا حلف البائع كما ذكرنا
 (وقع الشراء للوكيل) ظاهر افسلم الثمن المعين البائع ويغرم بدله للوكيل (وكذا ان اشترى في الذمة
 ولم يسم الموكل) بأن نواه وقال بعده اشترته له وكذبه البائع فيحلف كما مضى يقع شراؤها للوكيل ظاهرا
 فان صدقه بطل وزعم شارح ان ظاهرا من غيره وقوع العقد للوكيل صرح بالسفارة أولا صدقه
 البائع أولا ردّه الاذرعى بأنه غير سديد (وكذا ان سمّاه) في العقد والشراء في الذمة (وكذبه
 البائع في الاصح) أي في الوكالة بأن قال سمّيته ولم يكذبه وهذا الخلاف هو الذي قدمه بقوله وان سمّاه
 ظاهرا وتلفو سمّيته للوكيل وكذا لو لم يصدق ولم يكذبه وهذا الخلاف هو الذي قدمه بقوله وان سمّاه
 فقال البائع بعثك الخ ولا تكرار فيه ما لتغاير التصوير في بعض الاقسام كما يعلم بتأمل المحلين واما
 لكونه اعاده هنا استيفاء لاقسام المسئلة (وان) اشترى في الذمة وسمّاه في العقد أو بعده كما جزم به
 القول وغيره (صدقه) البائع على الوكالة أو قامت به حاجة (بطل الشراء) لاتفاقهما على وقوع
 العقد للوكيل وثبوت كونه بغير اذنه يمينه واستشكل هذا مع ما مر من وقوع العقد للوكيل اذا اشترى
 في الذمة على خلاف ما أمر به الموكل وصرح بالسفارة وقد يجب محمل ذلك على ما اذا لم يصدق البائع
 (وحيث حكم بالشراء للوكيل) ففيما اذا اشترى بالعين وكذبه البائع ان صدق فالملك للوكيل والا فللبائع
 فيستحب أن يرفق الحاكم بهم جميعا ليقول له البائع ان لم يكن موكلت أمرت بشراهما بعشرين فقد
 بعثكهما باقية قبل والموكل ان كنت أمرت بشراهما بعشرين فقد بعثكهما باقية قبل وفيما اذا اشترى
 في الذمة وسمّاه وكذبه البائع أو لم يسمه ان صدق الوكيل فمضى للوكيل والا فهو للوكيل فحينئذ يستحب
 لتقاضى) ومثله المحكم كما هو ظاهر وكذا من قدر على ذلك غيرهما فيما يظهر من يظن من نفسه انه
 لو أمر بذلك لا طبع (أن يرفق بالموكل) أي بتلفيفه (ليقول للوكيل ان كنت أمرت بشراهما
 بعشرين فقد بعثكهما باقية قبل هو اشترى) وانما يد له ذلك ليمكن الوكيل من التصرف فيها
 لا اعتقاده انها للوكيل (و) (لتحل له) باطنا ان صدق في ان اذن له بعشرين واعتقر التحليل المذكور
 بتقدير صدق الوكيل أو كذبه للضرورة على انه نصرح بمقتضى العقد فهو كقوله ان كان ملكي فقد بعثك
 وبعثك ان شئت ولو نجز البيع صح خرموا ليس اقرارا بما قال الوكيل لانه انما أتى به امتثالا للتياكم
 للصحة وهل يلحق بالحاكم هنا أيضا غيره من مرجح بل نظر لان القربة فيه أقوى منها في غيره
 ثم رأيت غير واحد أطلقوا ان بيع البائع أو الموكل للوكيل ليس اقرارا بما قاله ولم يعملوا بذلك
 فاقضى انه لا فرق وهو محجة لان قرينة الاحتمال المتصور من ذلك تخرج منه عن الاقرار فان لم
 يجب البائع ولا الموكل لذلك أو لم يتلف فيه أحد فان صدق الوكيل فهو كظا فسر بغير

(قوله) لان الاول أي قوله انما
 اشتريت لنفسك الخ (قوله)
 أو بلغوني أصله غير خطه أنت
 بعد يا غوي (قوله) أو قامت بها حاجة
 هذا خاص بما اذا سمّاه في العقد
 كما يدل عليه قوله السابق أو قامت
 حجة في الاولى بأن سمّاه الخ لا فيما
 اذا سمّاه بعده بخلاف ما لو سمّاه
 منه ههنا وأما صدق البائع فتأق
 في الصورتين (قوله) وقد يجب
 بتحمل الخ هذا الجواب للتحقق
 أي زعمه العراقي في مختصر المهمات
 (قوله) ففيما اذا اشترى في النهاية
 المصنف وقول الوكيل في النهاية
 الا قوله وهل يلحق بذلك لا طبع
 يجب (قوله) أو أمر بذلك لا طبع
 فتصير الاحتجاب بالتقاضى له
 انما كذا الاحتجاب والا فلهذا من
 باب الامر بالمعروف المطلب من
 كل أحد وان لم يظن الاشتغال
 ولا تأمل

من شرطها هو كماله في التصرف في الشيء من أداته فيه يحيا أو أخذ حقه من ثمنها
 وإن كتب لم يحل له التصرف فيها شيء إن اشترى من رجل الموكل لأنها البائع لبطلان المبيع بالحنافيه
 معها من جهة الظاهر لغيره رجوعه على البائع بحكمه فان كان في الذمة تصرف فيها بما شاء لا بها
 ملكه لو وقع الشراء له باطنا (ولو قال) الوكيل (أثبت بالتصرف المأذون فيه) من بيع أو غيره
 (وأنكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) بيته لأن الأصل معه فلا يستحق الوكيل جعل المشروط له على
 التصرف إلا بغيره نعم يصدق وكيل بيته في قضاء دين أداه وصدق به الدائن عليه فيستحق جعله لا شرط
 له (وفي قول الوكيل) لأنه آمنه ولأنه قادر على الإنشاء وعن ثم لو كان ذلك بعد عزل صدق الموكل
 قطعا (وقول الوكيل في تلف المال مقبول بيته) لأنه أمين كالوديع فيأتي فيه تفصيله الآتي آخر
 الوديعة ولا ضمان عليه وهذا هو غاية القول هنا ولا فتحو الغاصب يقبل قوله فيه بيته لكانه ضمن
 البذل وكذا الوكيل بعد الجحد ولو تعدى فحدث له الموكل استئمانا صار أمينا كالوديع (وكذا) قوله
 كسائر الأمانة إلا المرتن والمستأجر (في الرد) للعوض أو المعوض على موكله مقبول حيث لم تبطل
 أمانته لأنه أخذ العين لنفع الموكل وانتفاعه بجعل أن كان أمانا هو للعامل فيها لا بها نفسها وقضية
 الطلاق الشجين وغيرهما مقبولة في ذلك ولو بعد العزل لكن بحث السبكي كإن الرفعة في المطلب
 أنه لا يقبل بعد موت أسيده بقول القفال لا يقبل قول قيم الوقف في الاستدانة بعد عزله فيه نظر ظاهر
 لأن هذا ليس نظير مسئلتنا وأما هو نظير مامر فيما لو قال الوكيل أثبت بالتصرف المأذون فيه
 وقد مر أن الوكيل لا يصدق فيه (وقيل إن كان يجعل فلا) يقبل قوله في الرد لأنه أخذ العين لحاجة
 نفسه ويردده مامر وفارق المرتن بأن تعلقه بالمرهون أقوى لتعلق حقه ببدله عند تلفه والمستأجر
 بذلك أيضا لتعلق حق استيفائه بالعين وأفتى البلقيني بقبول قوله في الرد وإن ضمن كما إذا ضمن الشخص
 مالا على آخر فوكله في قبضه من المضمون عنه فقبضه بيته أو اعتراف موكله وادعى رده له وليس
 هو مسقطا عن نفسه الدين لما قرر أن قبضه ثابت وبه يبرأ أن مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك
 وكالوكيل فيما مر جاب في قبضه دعواه تسليم ما جباها على من استأجره للجباية أمالو بطلت أمانته كان جحد
 وكيل يبيع قبضه للثمن أو الوكالة قبض ما جحد ضمنه لا لكل خيانتة ولم يقبل قوله في تلف ولا رد لا بقضية
 ومن ثم لو كانت صيغة جحد لا يستحق على شيئا أو نحو صدق إذا لمنا قبضة ومحل ضمانه في الأول
 إن لم تقم بيته بالتلف قبل الجحد أو بالرد ولو بعد الجحد والامتعت على المعتمد لأن المدعى لو صدقه لم يضمن
 فكذا إقامة الحجة عليه (ولو ادعى الرد على رسول الموكل وأنكر الرسول صدق الرسول) بيته
 لأنه لم يأتمنه ومن ثم لزمه الإثبات عليه كوديع أمره المالك بالدفع لو كيله ووكيل أمره موكله بإيداع
 ماله عنده معين أو معهم (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح) لأنه يدعى الرد على غيره فليثبته
 عليه فان صدقه في الدفع لرسوله برئ على الأوجه ولا نظر إلى تقريره بعدم إتيانه على الرسول
 (ولو قال) الوكيل بالبيع (قبضت الثمن) حيث لم قبضه (وتلف وأنكر الموكل) قبضه (صدق
 الموكل إن كان) الاختلاف (قبل تسليم المبيع) لأن الأصل بهما حقه وعدم القبض (والا) بأن كان
 بعد تسليم المبيع (فالوكيل) هو المصدق (على المذهب) لأن الموكل ينسبه إلى نفسه وخيانته تسليمه
 المبيع قبل القبض والأصل عدمه فان أذن له في التسليم قبل القبض أو في القبض بعد الحلول فهو كقبول
 التسليم إذا خيانته وإذا صدق الوكيل في القبض وحلف برئ المشتري كما صححه جميع متقدمون
 وهو ظاهر وقال البغوي لا يبرأ واقصر عليه في الشرح الصغير لأن الأصل عدم القبض ولو قال له
 موكله قبضت الثمن فأنكر صدق وليس للموكل مطالبة المشتري لا اعترافه ببراءته بقبض وكيله منه نعم

(قوله) لأنه آمنه إلى قوله
 أمالو بطلت في النهاية لا قوله وكذا
 الوكيل بعد الجحد (قوله) وقضية
 الحلاق الخ عبارتها وسواء في ذلك
 أكان قبل العزل أم بعده كما اقتضاه
 الطلاقهما خلافا لابن الرفعة
 والسبكي الخ (قوله) على من
 استأجره الخ يؤخذ منه أنه لو كانت
 الجباية مخرقة عن النظر في أصل
 الوقف كما هو المتعارف الآن من
 أن الواقف قد يشترط لوقفه جبايا
 غير الناحية لا يصدق في الرد على
 الناظر لأنه لم يستأمنه فليأتمل
 (قوله) بيته إلى قول المصنف
 ولو وكاله في النهاية لا قوله وهو
 ظاهر (قوله) لرسوله برئ على
 الأوجه عبارتها لم يغرم الوكيل
 كما قال الأدرعي المالا مع وكذا
 في الغنى أيضا

بهما لانه لو قيل بغير البيع ان سلفه صرافا بالتمتع بقبول القبض (و) اعطاه موكلا
 و (وكاله بمضاء دين) عليه به (قبض قبضته وانكر المستحق) دفعه اليه (صدق المستحق عليه
 لان الاصل عدم المضاء فمختلف وبطالب الموكل فقط) والاظهر انه لا يصدق الموكل على
 الموكل) فيما قال (الابنية) او حجة أخرى لانه يدفع لمن لم يأتمنه فكان حقه اما الاشهاد عليه ولو واحدا
 مستورا او اما الدفع بحضرة الموكل نظير ما مر آخر الضمان ومن ثم يأتي هنا مالوا شهد فغابوا او يتوهم
 انه لا رجوع عليه ومما لو أدى في غيبة الموكل وصدة في الدفع من ان الموكل يرجع عليه يصدق
 الموكل بيمينه انه لم يؤد بحضرة ولا عبرة بانكار وكيل بقبض دين لموكلاه ادعاء المدين وسدقة الموكل
 لان الحق له فرع في الانوار لو قال لمدينه اشترى عبدنا في ذمتك ففعل مع الموكل ويرى المدين
 وان تلف انتهى وسبق في أول الفرع الآتي بانواقته وهو الوجه من قول الاشراف وغيره انه لا يقع للموكل
 لان الانسان في ازاله ملكه لا يتصور كونه وكيلا عن غيره لمسا فيه من اتحاد القابض والمقبض
 ويرده ما يأتي ثم في تلك الفروع المتعددة ان القابض منه يصير كانه وكيل الاذن فان قلت هل يؤيد
 الاشراف تضعيفهم قول القاضى لو قال لغيره اترضني خمسة وادها عن ركني مع بانه مبني على شذوذه
 بنحو ربه اتحاد القابض والمقبض قلت لا لأن قوله اترضني منع التقدير الذي اوجب في تلك الفروع
 كون القابض كانه وكيل الاذن ولذا صح اشترى كذا ~~بكذا~~ او ان لم يعطه شيئا لان تقدير القرض
 هنا لا مانع منه فعملنا به على الاصح لا بالهبة الصفية خلافا لمن زعمها (وقيم اليمين) من جهة القاضى
 اذ هو المراد بالقيم حيث اطلق وزعم ان المراد به ما يعم الاب والجد رده تسميته يتيما اذ هو لا أب له ولا جد
 والوصى يأتي في بانه فتعين ما مر ومثله ولو المجنون والنفية (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ)
 والعقل والرشد (بحسب حاج الى بينة على الصحيح) لانه لم يأتمنه وقبل في الانفاق اللائق بعسر اقامة
 البينة عليه والمشهور في الاب والجد ~~كما في المطلب~~ وخزم به ابن الصباغ انهما كالتيه وهو متجه
 وان خالفه السبكي فخرم بقبول قوله ما وبه صرح الماوردي والامام والحق بهما قاض عدل أمين
 ادعى ذلك زمن قضائه ووجه جزمه في الوصى بعدم قبوله وحكاية هذا الخلاف في التيم بانه في معنى
 القاضى لانه نائبه فكان أقوى من الوصى (وليس لو وكيل ولا مودع) ولا سائر من يقبل قوله في الرد
~~كشريك وعامل قسراض~~ (ان يقول بعد طلب المالك لأرد المال الا بشهادتي الاصح) لانه
 لا حاجة به اليه مع قبول قوله في الرد وخشية وقوعه في السلف لا تؤثر لانه لا ذم فيه يعتد به عاجلا
 ولا آجلا (وللغاصب ومن لا يقبل قوله) من الامناء كالمرتب والمستأجر وغيرهم كالمستعير (في الرد)
 أو الدفع كالمدين (ذلك) أى ان يمسكه للاشهاد ويغتفر له امسا كده هذه اللحظة وان كان الخروج
 من المعصية واجبا فور الضرورة هذا ان كان عليه بينة بالاخذ والافقلا عن البغوى أى وعليه
 أكثر المرازمة والماوردي ان له الامتناع لانه ر بما يرفعها اليه يرى الاستفصال ومن ثم جزم به
 الاصنفى ورجحه الاستوى واتمضى كلام الشرح الصغير ترجحه وعن العراقيين انه ليس له الامتناع
 وقضية كلامهما ترجحه وجزم به في الانوار لممكنه من ان يقول ليس له عندي شيء ويختلف عليه (ولو قال
 رجل) لاخر عليه أو عند مال لاغير (وكفى المستحق بقبض ماله عند المدين دين) استعمال عند
 في الدين تغليبا بل وحيدة صحيح كما يعلم مما يأتي في الاقرار (أو عين وصدة) الذي عند ذلك (فله
 دفعه اليه) لانه مستحق برغمه نعم ينبغي ان يحتمل ما ذكر في العين على ما اذا طعن اذن المالك له في قبضها
 بقربة قوته حتى لا ينافي قولهم لا يجوز دفع العين لدعى وكاله لم يثبتها لانه تصرف في ملك الغير بغير
 اذنه وخبره فلا اعتراض على المتن اظهر المراد مع النظر اتولهم المذكور واذا دفع اليه فانكر

(قوله) اعطاه موكلا الى الفرع في
 النهاية (قوله) من جهة القاضى الى
 قول المصنف والغاصب في النهاية
 (قوله) ولي المجنون أى من جهة
 القاضى (قوله) وهو متجه عبارتها
 وهو الوجه بخلاف السبكي (قوله)
 ولا سائر من يقبل قوله ينبغي
 ان يبعد ذلك أخذنا بما يأتي في مسألة
 الغاصب بان محل ذلك في مجمع
 عليه أمالو كان في مختلف فيه
 فربما يرفع له قاض لا يقبل قوله
 في الرد فينبغي ان يجوز له التأخير
 (قوله) من الامناء الى الفرع
 في النهاية

هـ رتبة الاشياء من قوتها وشيها اخبار خاص عن حق ما بقى على الخبر بان كان له على نفسه شيء عوي
 اوله على غيره فشهدا على ما لا ينام عن محسوس فهو الرواية وعن حكم شرعي فهو الشورى وأصله
 قبل الاجتماع قوله تعالى شهد الله ولوعلى أنفسكم قال المفسرون شهادة المرة على نفسه هي الاقرار
 وتعتبر الشئين اغدا يا أيها الناس الى امرأة هذا فان اعترفت فاربعها واربعها كان له أربع نسوة وشروطه
 وسيفه اثما (يصح) الاقرار (من مطلق التصرف) أي المكاف الرشيد كالأمام في مال بيت
 المال أو السفيه المطلق ولو جناية وقعت منه حال صباه أو جنونه وسيعلم من آخر الباب استراة
 ان لا يكون له إلمس ولا مسرع ومما يأتي قريبا الشرايط الاختيار ولو أقر شئ راته مختار فيه لم يقبل
 فيه بانه كان مكرها الا ان ثبت انه كان مكرها حتى على اقراره بانه مختار كما يأتي وعمران طلب
 البيع اقراره بالملك والعارية والابارة اقراره بملك المنفعة لكن تعيينها الى المقر كما هو ظاهر
 (واقرار الصبي) وان راقه واذن له وليه (والجنون) والمغنى عليه وكل من زال عقله بما يعذره
 (لاغ) لسقوط أقوالهم قبل الأولى التفرع بالفاء انتهى وفيه نظرا ذلا حصر فيما قبله وعنه يوم
 الجور وضعيف (فان ادعى) الصبي أو الصبية (البلوغ بالاحتلام) أي نزول المني بقطعة أو نوما
 أو الصبية البلوغ بالحيض (مع الامكان) بان يبلغ تسع سنين قربة تقريبا (صدق) لانه لا يعرف
 الا من جهة ولا ينافيه امكان البينة على الحيض لانه مع ذلك غير كما يأتي (ولا يخلف) ان
 خوصم لانه ان صدق لم يحتج الى يمين والا فالصبي لا يخلف وانما توقف عليها اعطاء غاز ادعى الاحتلام
 قبل انقضاء الحرب فانه كره أمير الجيش لانه لا يلزم من تخليفه الحدور السابق واشبات اسم ولد
 مرتق طلبه احتياطاً لمال الغنمة ولانه لا خصم هنا يعترف بعدم صحة عينه واذ لم يخلف فبلغ مبلغا
 يقطع ببلوغه لم يخلف لانتهاء الخصومة بقبول قوله أولا فلا تنتقض (وان ادعاه بالسن طوبى بينة)
 وان كان غريبا لا يعرف له هولة اقامتها في الجملة وبشرط فيه اذا تعرضت للسن ان تبينه للاختلاف
 فيه نعم لا يبعد الاطلاق من فقيه موافق لما في مدعيه لان هذا ظاهر لا اشتباه ولا خلاف فيه
 عندنا وبه يفرق بين هذا ونظائر الآية في الدعاوى وهي رجلان نعم ان شهد أربع نسوة بولادته يوم
 كذا قبلين وثبت بهن السن تبعاً كما هو ظاهر وخرج بالاحتلام والسن ما لو ادعاه وأطلق فيسقط
 كبر حجة الاذرى فان تذر استفساره اتجه العمل بأصل الصبي وقد يعارض ما رجحه قول الانوار
 لو شهد ببلوغه ولم يعين نوعه قبل الا أن يفرق بأن عد التما مع خبرهما اذ لا بد منها قاضية بأنهما متحققا
 أحد نوعيه قبل الشهادة به وانما يتجه بعض الاتجاه ان كانا قاصدين موافقين لمذهب الحاكم في البلوغ
 ومع ذلك القياس ان لا بد من استفسارهما ويفرق بين هذا وما قدمته في السن بأن الإيهام هنا أقوى
 (والسفيه والمفلس سبق حكم اقرارهما) في بايهما (ويقبل اقرار) المفلس بالنكاح والمكاتب
 مطلقا و (الرفيق بوجوب) بكسر الجيم (عقوبة) كذا وقد وردت بخر وسرقة بالنسبة للقطع لبعده
 التهمة فيه لان النفوس مجبولة على النفرة من المأثم ما لم يكن لها ولوعى عن القود على مال تعلق برقبته
 وان كذبه السيد لانه وقع تبعاً (ولو أقر) مأذون له في التجارة أو غيره (بدين جناية لا بوجوب عقوبة)
 أي حدثا أو قودا كجناية خطأ أو غصب أو تلف أو أوجبها كسرقة وان زعم ان المسرورق باق في يده
 أو يدسده (فكذبه السيد) في ذلك أو سكت (تعلق بدينه دون رقبته) التهمة فيتبع به ادعاء
 أما اذا صدقه وليس مراهونا ولا جانيا فيعلق برقبته ويبيع فيه الا أن يفديه السيد بالأقل من المال
 وقيمته ولا يتبع بما بقي بعد العتق لان التعلق اذا وقع بالرقبة انحصر فيها (وان أقر بدين معاملة) وهو
 ما وجب برضا مضمونه (لم يقبل على السيد) وان صدقه (ان لم يكن مأذونا في التجارة) بل يتعلق

قوله هـ رتبة الاشياء من قوتها وشيها
 في النهاية الا قوله أو السفيه الى
 وسيعلم قوله ولو أقر شئ الى قوله
 كبر حجه الاذرى في النهاية الا
 قوله قبل الأولى الى المتن قول
 المتن مع الامكان صدق ويظهر انه
 لا بد من المصادقة في سن الامكان
 أو ثبوته بالبينة قوله بان بلغ تسع
 سنين عبارة ان كان في سن يحتمل
 البلوغ وقد عرفت في الحيز والخبر
 قوله بغير الجيم الى قوله
 المصنف وانما أقر بدين معاملة في
 النهاية قوله وهو ما وجب الى
 قوله انهم الزم في النهاية

بشيء من ماله (أو قبل) انحرار من التجارة (أو كذا) مما يؤيدها القسرة
على انشاء من شئ من هذا لم يقبل وان اختلفا من انشاء حيثما وافق قرار
المجلس على الغرامة لبقائها بين اليدين في ذمتهم والعبد لو قبل فأتى حق السيد لكيفية أملاكه متعلق
بالتجارة كالتراض فلا يقبل منه واستكمل بأنه ان اقترض نفسه فهو فاسد او التجارة باذن سيد فليس
أن يقرض منه لانه مال تجارة ويرد بأن السيد منكر والتراض ليس من لوازم التجارة التي يضطر لها
التاجر فلم يقبل اقراره على السيد ولو أطلق الدين لم يقبل أيضا أي الا ان استفسر وفسر بالتجارة
(و يودى) مالزمه بنحو شراء صحيح لا فاسد لان الاذن لا يتناول (من كسبه وما في يده) لما مر في بابها واقرار
بعض بالذمة لبعضه النقص كالتراض فيما مر ولبعضه الخطر كالجور فيما مر نعم مالزمه ذمته في بعضه الرقيق
لا يؤخر له الحق لان له هنا مالا بخلافه فيما مر (ويصح اقرار المريض مرض الموت لا جنبي) يعني أودين
فيخرج من رأس المال اجساعا على ما قيل نعم للوارث تخليفه على الاستحقاق فيما يظهر خلافا للتحال
ويؤيده ما ذكره قولهم توجه اليقين في كل دعوى لو أقر بمطالبة الزمته وما يأتي في الوارث وكون
الهمة فيه اقوى لا ينافي توجه اليقين (وكذا) يصح اقراره (لوارث) حال الموت بماله ومنه اقرارها
بقبض صداقها واقرار من لا يرثه الا بيت المال لمسلم ولو أقر له بنحوه مع قبض في الحقة قبل ان لم يقبل
في الحقة أو قال في عين عرف انهما على هذه ملك لوارث في كل حال المرض كما يأتي (على المذهب)
وان كذبه بقية الوارثة أو بعضهم لانها انتهى الى حاله يصدق فيها الكاذب ويتوب الفاسق فالظاهر
صدقه واختار جمع عدم قبوله ان اتهم لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه قال الاذرى فلا ينبغي
لمن يخشى الله أن يقضي أو يفتي بالحقة ولا يثبت فيه اذا علم ان قصده الحرمان وقد صرح جميع بالحكمة
حيث لا يثبت له لا يثبت له أخذ هذه ولبقية الوارثة تخليفه انه أقر له بحق لازم يلزمه الاقرار به فان نكل
خلفوا وفاسد ولا تسقط اليقين باسقاطهم كما صرح به جميع فلم يلزمها بعد ذلك ويصح اقراره لوارثه
بنحو نكاح أو عقوبة جرم ما وان افضى الى مال وفي الجواهر هنا فيما لو كان للرئيس دين على وارثه ضمن
به أجنبي فأقر بقبضه من الوارث وعكسه ما هو مبني على ضعف وهو عدم صحة الاقرار للوارث فقط
بعضهم منبيا على الصحيح فاعترضه بما ليس في محله (ولو أقر في ذمته بدين) لشخص (وفي مرضه)
بدين (لاخر لم يثبت الاول) بل هما سواء كالتواضع بينهما ولو ضمن بعد موته بخبر يهدي به وعليه دين
لاخر (ولو أقر في ذمته أو مرضه) بدين لشخص (وأقر وارثه بعد موته) بدين (لاخر لم يثبت
الاول في الاصح) لانه خليفة مورثه ولو أقر في مرضه بدين لم يثبت بعينه لعمرو ومات ولا مال له غيرها
سلمت لعمرو (ولا يصح اقراره بغيره) بغيره حق على الاقرار بأن ضرب ليقر كسائر تصرفاته أمامه
على الصدق كان ضرب بالصدق في قضية انهم فيها فيصع حال الضرب وبعده على اشكال قوى فيه
لا سيما ان علم انهم لا يرفعون الضرب عنه الا بأخذت مشلا وغاية ما وجهه وان ذلك ان الصدق لم ينحصر
في الاقرار لكن أطال جمع في رد وقال ابن عبد السلام في فتاويه ولو ادعى انه باع كذا مالا مكرها لم يسمع
دعوى الاكره والشهادة به الامفصلة واذا فصل كان قد أقر في كتاب انبأ به بالطواعية لم يسمع دعواه
حتى تقوم بينة بانها كره على الاقرار بالطواعية انتهى واذا فصل دعوى الاكره صدق فيها ان ثبتت
قرينة تدل عليه كسب بدار ظالم لا على نحو دين وكتميد وتوكل به قال القفال ويسن أن لا يشهد حيث
دلت قرينة على كراهه فان ثبت كذب مودة الحال لينتفع المكره به كالتبرع بأخذ السبكي عن
كلام الجرجاني حرمة الشهادة على فقيده أو مجبوس به جزم العلائي فقال ان ظهرت قرائن الاكره ثم
أقر لم تجز الشهادة عليه والا وجهه انه عند ظهور تلك القرائن تقبل دعواه الا كراهه سواء أكان الاقرار

(قوله) يعني أودين الى قوله وفي
الجواهر في النهاية (قوله) قال ابن
عبد السلام الى قوله فقال في النهاية

لفظ المسكر أو لغيره من اللفظ على أن كراهة من يمتنع على منعه على منعه على منعه على منعه
 وزال كراهة ثم أقر (ويشترط في المقر له) تخصيصه بحيث يمكن عطاؤه كما يشترط عليه قوله لعل
 كراهة على مال لا حده هو لاء المشرقة بخلاف لو اختلف من البلاد على ألف إلا أن كراهة من يمتنع
 ولو قل واحد منهم أ نال المراد في عليته ألف حسنة في المقر بيمينه فان كان قال لا حدهم على ألف فكل
 المدعى عليه وتخليه فان خاف التسعة فهل قد صرنا ألف في العاشر فإخذه باليمين أو يخاف له أيضا
 لاحتمال كذبه في حلفه الذي قبله كل محتمل ثم رأيتهم قالوا في أن كان هذا الطائر غرابا فأنشأ طواقي
 والافيدى حر واشكل لو انكر الحنف في يمين أحدهما كان اعترافه في الآخر قوله لم احدث في يمين
 العبد كراهة حدثت في يمين النسوة وعكسه وهذا ظاهر في جميع الأول ولو أقر بعين الجوهول كعندي
 مال لا أعرف مال له لو اختلف من أهل البلد نزاع منه أي نزاعه منه ناظر بيت المال لأنه أقرار بمال ضائع
 وهو بيت المال ويظهر أن محله المبدع أو تقسم قرية على أنه لقطعة ولو كان بيده ثلث في عين وآخر
 سدس أو آخر نصفها فأقر به حصة له ما أو قال العين له ما دوني فسمعت حصة بينهما نصفين كما هو ظاهر
 خذ من الترخيع بلا مرجع وكون أحدهما له أكثر من الآخر لا يصلح لشر جميع نعم أن قال أردت التوزيع
 عليهما بحسب حصصهما قبل لاحتماله والذي السدس تخليفه ان لم يصدق و (أهلية استحقاق المقر به)
 حسنا وشرعا أن الأقرار بدونه كذب (فالقول) له على ألف الذي في هذا البيت ليس وليس فيه شيء
 أو (له هذه الدابة على كذا) وأطلق (فلغو) أما الأول فواضح ويفرق بينه وبين ألف في هذا
 ولا شيء فيه بأن الاقتصار على له على ألف مستعمل فيكون قوله في هذا ولا شيء فيه مستعملا للرفع فالنفي
 بخلاف الاقتصار على له على ألف فانه غير مستعمل حيث لا عهد فوقع قوله الذي في الكيس بيا لا رافعا
 ومن ثم اتجه أنه لا فرق هنا بين ذكر الذي وحده ثم رأيت شيئا نقل فراقه هذا أوضح منه كما يعرف
 تأملهما ثم هذا في شئ ظاهر وأما خبره في عامي تصرف في عبيد والذي يتجه استفساره والعمل بإرادته
 فان تعذر لم يعمل به لاحتماله ولا قرية بل قرية أصل البراءة تؤيد الإلغاء وأما الثاني فلا يستلزم ملكها
 أو استحقاقها ومن ثم لو كنت متبلة بنحو وصية أو وقف صح لا مكانه (فان قال) على هذه الدابة
 (بسمها مالها) كذا (وجب) لا مكانه وسببها لا تلاف بعضها أو استيفاء منفعتها ويحمل مالها
 في كلامه على مالها حال الأقرار لأنه الظاهر فان أراد غيره قبل كذا لم يصرح به ولو لم يقل مالها
 لم يحمل على مالها حال بل يستفسر ويعمل بتفسيره فان مات قبله رجوع فيه لو ارثه فيما يظهر وليس
 في هذا إسهام المقر له لا تسليط اقراره جمين هو هذه الدابة صار المقر له معلوما به عا قكني بخلاف
 ما مر في رجل من أهل هذه البلاد لا نساء وان عينت ليست سبيلا للاستحقاق فلم تصلح للاستتباع
 ولو أقر بعين أو دين لحري ثم استرق أو بعد الرق وأسنده لحالة الحرية كما هو ظاهر لم يمتنع المقر
 به لبيده أي بل يوقف فان عتق فله وان مات فمسا فهو في (وان قال لعل كذا) على أو ندى (بارث)
 من نحو أبيه (أو وصية) له (لزمه) لا مكانه والحصم في ذلك ولي الحمل اذا وضع نعم ان انفصل لاكثر
 من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا أو استتة أشهر فالكثير من حين ذلك وهي فراش لم يستحق
 تطير ما يأتي في الوصية له (وان استند إلى جهة لا تتحقق في حقه) كما على ألف اقرضنيه (فلغو)
 ذلك الاستناد لاستحاطته دون الأقرار لأنه وقع صحيفا فلا يطرأ عليه ما عتبه به كراهة على ألف من
 ثمن خمر أو الوقايل باعني كذا بألف فلا قرار تنسبه هو اللغو كما عني خمر بألف وهذا التفصيل
 الذي ذكرته يجمع بين الطلاق جميع الغناء الأقرار وهو صريح كلام الروضة والمتن وآخرين الغناء
 الاستناد وصحة الأقرار وأطأوا في التصار له وتوهم ما في الروضة والمتن على أنه يمكن توجيهه

(قوله) تخصيصه على قوله فان كان قال
 في النهاية (قوله) قوله لم احدث في
 يمين العبد قد يقال الحنف في
 أحدهما مستحق بخلاف ثبوت
 الحق بالأقرار لأنه اخبار محتمل
 لا كذب ولا يلزم من النظر
 واحتمال الكذب في المهم بضعفه
 النظر إليه في المعين فلما مل (قوله)
 ولو أقر بعين إلى قوله ولو كان
 في النهاية (قوله) له على ألف الخ
 تأمل من استندنا فرفع عليه (قوله)
 غير مستعمل حيث لا عهد بتأمل
 وجهه أو بساطة سابقه (قوله)
 لا مكانه إلى المتن في النهاية

ما فهم ما علقه بانفسه على حق فيسلفه في قراره لولا تقديره في تقديره ما
 يحسن عندنا في دون التقيد بحجة مستقلة بخلاف ما من ثمن خيرة في قوله في المنة في قوله
 فجعل به واستط من المبطول وهذا معنى ظاهر يصح الاستعمال في الفرق في غلط المستف
 في فهمه من كلام المحرر ان القرار هو الغوليس في محله فتأمله من المستحيل شرعا ان يقر
 عقب عتقه بدى أو عين ويظهر ان محله في غير من علمت حرته وممكن قبل ما مر فيه بخلاف من
 احق في فيه ذلك لندرت فان قلت يأتي الحمل على الممكن وان نذر وهذا ما في عتقه ما ذكره مستحلا شرعا
 قلت يفرق بانه هنا قام مانع بالقر له حالة الاقرار من صحة وقوع الملك لكل وجه فعنده مستحلا نظرا
 لذلك ولم يبق بمانع حالة الاقرار كذلك فنظروا لا يمكن ملكه وان نذر وان ثبت له من بخصوصه
 أو نخل أو جناية فيقر بدفعه عقب ثبوته لعدم احتمال جريان نازل حينئذ كما يأتي ومن ذلك أيضا
 ان يقر عقب ارثه لاخر بما يخصه (وان أطلق) الاقرار له ولم يسنده الى شئ (صح في الاظهر)
 ويحتمل على ما يمكن في حقه وان نذر كوصية أو ارث حمل الكلام المكاف على العتقة ما أمكن هذا
 ان انفصل جيا واللا استفسر فان مات ولم يستفسر بطل الاقرار ويفرق بينه وبين ما قدمته بانه ثم ذكر
 السبب المزم بخلافه هنا أما اذا اسنده لممكن بعد الاقرار ولو على التراخي فيصح جزيا كالو اقرار لطفل
 وأطلق وهو نحو مخرج كهل وبليل (وان كذب المقر له) بعين أو دين ووارثه (المقر) في أصل
 الاقرار بطل لكن في حقه فقط و(ترك المال في يده) في صورة العين ولم يطالب بالدين في صورته
 (في الأصح) لان يده تشير بالملك ظاهر أو الاقرار الطارئ عارضه انكار المقر له فسقط ومن ثم كان
 المعقد ان يده تبقى عليه ملك لا يجرى استحقاقه ويبحث الزر كشي حرمه وطئه لاقراره بتخرجه عليه
 قال بل ينبغي تحريم جميع التصرفات حتى يرجع ويرد بان التعارض المذكور أو يجب له العمل
 بدوام الملك ظاهر فقط وأما باطننا فالمدار فيه على صدقه وعدمه ولو طنا وحينئذ فلا يصح ما ذكره
 بالطلاق (فان رجوع المقر في حال تكذيبه) مصدر مضاف للفعول (وقال غلطت) أو تعدت الكذب
 (قبل) قوله (في الأصح) بناء على الأصح السابق ان اقراره بطل أما على مقابله فلا يقبل أما رجوع
 المقر له أو إقامة دينه فلا يقبل منه حتى يصدق ثانيا لان نفيه عن نفسه بطريق المطابقة ونفي المقر
 بطريق الالتزام فيمكن أن تضعف * (فصل) في الصيغة وشرطها لفظ أو كناية ولو من باطن أو إشارة
 أخرى تشعر بالالتزام بحق فينكح (قوله زيد) على ألف فيما ظن أو أحسب لغو أو فيما أعلم
 أو أشهد صحيح وقوله ليس لك على شئ ولكن لك على ألف درهم لم يجب ما بعد لكن لما مضى ما قبلها
 لها وقد يستشكل بان المعنى ليس لك على ألف درهم ويجب بان التناقض في تلك أظهر وقوله
 لامرأة ألم أتر وحتك أس أو ليس قد تر وحتك أس فبالسبيل ثم جحد لم يكن ماؤه اقرارا منه على
 الأصح بل هو استهزاء وقوله لزيد (كذا صيغة اقرار) لان اللام للملك ثم ان كان ذلك معنا كل زيد
 هذا الثوب أو خذ منه فان كان يده حال الاقرار أو انتقل اليه لزمه تسليمه لزيد أو غيره كالثوب أو ألف
 اشترط ان ينضم اليه شئ مما يأتي كعندي أو على لانه مجرد خبر لا يقتضي لزوم شئ للخبر ولهذا التفصيل
 ذكر كونه صيغة ولم يذكر اللزوم به نعم ان وصل به ما يخبر به عن الاقرار كله على كذا بعده ولى وان فعل
 كذا لم يلزمه شئ كالحجة الاذرى والثانية مأخوذة مما يأتي في نحو ان شاء الله انه ليس من تعقيب
 الاقرار بما يرفع (وقوله على وفي) هي بمعنى أو كالتى بعدها (ذهتى) كل على انفرادها (للدين)
 الملتزم في الذمة لانه المتبادر منه عرفا فان أراد العين قبل في على فقط لا مكانه أى على حفظها (ومعنى)
 ولى (وعندي) كل على انفرادها (العين) لذلك ويحتمل على أدنى المراتب وهو الودعة

(قوله) ومن المستحيل الى فان قلت
 في النهاية (قوله) ويحتمل على
 ما يمكن الى المتن في النهاية الا قوله
 ويفرق الى أما اذا (قوله)
 واللا استفسر أى وان انفصل الحمل
 متى استفسر المقر فان من بالوصية
 رجوع الى ورثة الموصى أو بالارث
 رجوع الى ورثة مورث الحمل فان مات
 المقر ولم يستفسر بطل الخ
 * (فصل) * (قوله) في الصيغة
 الى قوله وقد في النهاية (قوله)
 ليس لك على شئ عبارتها اللذان
 (قوله) لان اللام الى قوله واعترض
 في النهاية

عيقل قوله سببه في الرد والتلف وقيل بكسر أو لفتح ما يحتاج اليه ما ذكره في رد ما سببه من انه قد اقبل أي
 فصرف عند الإطلاق للذين (ولو قل لي عليك ألف) أو انقض الألف الذي لي عليك فقال
 لا يلزمي تسليم اليوم لم يكن مقر الآن الاقرار لا يثبت بالفتور أي اضعف دلالة فيما المطالب فيه
 اليقين أو انظر القالب وهو الاقرار ومما يدفع قول الساج السبب في تضعفه وهذا قوله من
 يصير المفاهيم على أقوال الشارع ووجهه انما يحتمل ان يتأتى حتى على الاصح المقرر في الأصول
 ان المفهوم يعمل به في غير أقوال الشارع لما قررته ان الاقرار يخرج عن ذلك الاختصاص بمن يباحط
 ومن ثم أطلق الشافعي انه انما يؤخذ فيه باليقين ولا يستعمل الغلبة لكن مراده ما قررته ان الظن
 القوي يثبت فيه باليقين كما سرحوا به في أكثر مسائله ويؤيد ما ذكرته قولهم لو قال لي عليك ألف فقال
 ليس لك علي أكثر من ألف لم يلزمه شيء لأن في الزائد عليه لا يوجب الثبات ولا اثبات مادونه ولو قال
 لزيد علي أكثر مما لك بفتح اللام لم يكن اقرارا لو احدى منهما بخلاف ما لو كسرها فإنه اقرار لزيد فان قلت
 يؤيد ما قاله الساج قول الروضة لو قال أقضضتك كذا فقال ما اقضضت غيره كل اقراراته انتهى فهذا
 فيه شبهة الاقرار بالمفهوم قلت لا يؤيده لأن هذا في قوة ما اقضضت الا هو ومفهوم هذه الصيغة
 وهو ثبوت اقراضه على المفاهيم بل قال جمع كثيرون انه صريح في قياس به مفهوم الظرف المختلف
 في جهة فان قلت سيأتي قولهم لأن المفهوم من هذه اللفاظ عرفا الاقرار وهذا صريح في العمل فيه
 بالمفهوم قلت هذا لا يرد علينا لأنه في اللفاظ الحردا يعرف في استعمالها مرادها ذلك وهذا الاشك
 في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يطردا يعرف في قصده منه ولو قال له أحد تملك الصبي فغني
 (فقال) مع مائة أو (زن أو خذ أو زنا أو خذ) أو اختم عليه أو ابعده في كيسك) او هو صريح
 او مكسرة (فليس باقرار) لانه ليس بالترام وانما يذكرك في معرض الاستهزاء وكذا ما قلنا
 عندي (ولو قال) في جواب لي عليك ألف (بلى او نعم أو صدقت) أو أجل أو خير أو أي بال كسر
 (أو أبرئ منه) أو أبرئ منه (أو قضيت) أو قضيت نظير ما يأتي في أقضي غدا (أو انا مقرب) أو لا أنكر
 ما تدعيه (فهو اقرار) لأن الستة الأول موضوعه التصديق نعم لو اقترن بواحد مما ذكره قسرية
 استهزاء كما يراد كلامه فهو ضحك وهز رأس مما يدل على التعجب والانسكار أي وثبت ذلك كما هو ظاهر
 لم يكن به مقرا على أحد احتمالين للرافعي والمصنف ومباهما اليك كن ربح الاسنوي وغيره انه
 لا فرق اضعف القريشة لا تكونه تعقبا للاقرار بما يرفعها لأن القريشة هنا مقارنة فلا رفع فيها
 ولأن دعوى البراء أو القضاء اعتراف بالأصل ولو حذفت منه لم يكن اقرارا لاحتماله البراءة من
 الدعوى وهو لغو وكذا أقرانه أبرأني منه أو استوفاه مني كما أتى به القفال وهي جملة لدعوى البراءة
 مع السلامة من الالتزام والحق به أبرأني من هذه الدعوى ولأن الضمير في به يعود للألف المدعى به
 وحينئذ لا يحتاج الى أن يقول لك وبه أجاب السبكي عن قول الرافعي يحتمل اذا حذفت لك أنه مقرب
 لغيره ولو سأل القاضي المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كن اقرارا قل السبكي ولو قال
 ان شهدا علي بكذا صدقتهم ما أوقلا ذلك فهو عندي أو صدقتهم ما لم يكن اقرارا لأنه لم يجزم ولأن الواقع
 لا يعلق بخلاف فهو ما صادقان لانهما لا يكونان صادقين الا ان كان عليه المدعى به الآن فيلزمه
 ولو قال فهو ما عدل ان فيما شهد به والذي يظهر انه كفو او ما فهو ما صادقان لانهما بخلاف ما لو اقتصر
 على فهو ما عدل لان لو قال ان شهد عليه هو عدل او صادق لم يكن اقرارا حتى يقول فيما شهد به
 ولو ادعى عليه نعين فقال ما لي عما كان لي على كن اقرارا منهم فيطالب ميانه وفارق كن لك
 عندي أو على ألف بانه لما لم يقع جوابا عن شيء كان بالفتور أشبه ولو ادعى عليه القفال كره فقال اشهد

(قوله) في الرد والتلف هل هو على
 إطلاقه أو عمله فيما اذا كانت
 بعد الاقرار يحتمل فيم التلف والرد
 بخلاف ما لو قال ذلك عقب الاقرار
 محتمل (قوله) عند الإطلاق
 لا بد من تأمل فهل يقبل التفسير
 بالودعة كعمل محتمل تأمل ولعل
 الأقرب الحاقه لأن الدين يقبل
 إذا قلنا في القبل

عند من يذهب الى ان اقراره كغيره من غير ان يصدق كونه
 حقيقيا يمكن تمثيله بخلاف الشراء (ولو قال المقر) ولم يقل به (أو ان أقرب من ليس بقرار) صدق
 الأول بأقراره بطلانه أو بالتوحيد ولا احتمال الثاني للوعد بالقرار في ثاني الحال (ولو قال ليس لي
 عليك كذا فقال بلى أو نعم فإقراره في نعم وجهه) اذ هي لغة تصديق للنفي المستفهم عنه بخلاف بلى
 فانها رد له وفي النفي اثبات ومن ثم جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في آية الميت لو قالوا نعم كفروا
 وردوا هذا الوجه بان الاقرار ينحوها نحو قوله على العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية
 وبه يعلم انه لا فرق بين النحوى وغيره خلافا لمن فرق بينهما بشكل بالفرق بينهما في أنت
 طائق ان دخلت بفتح الهمزة وقد يفرق بان المتبادر هنا حتى عند النحوى عدم الفرق نظفائه على
 كثير من النحاة بخلافه ثم واعدتم الفرق هنا نظرا للرأى في قول ابن عبد السلام لو قلن العربى
 كلمات عربية لا يعرف بعضها لم يؤخذ بها لانها لم يعرف مدلولها يستحيل عليه قصد ما ويرد
 بان لهذا اللفظ عرفا يفهمه العامى أيضا وكلام ابن عبد السلام في لفظ لا يعرفه العامى أصلا لا يمكن
 الاوجه ان العامى الذى لا يتخاطبنا يقبل منه دعوى الجهل بمدلول أكثر الفاظ الفقهاء بخلاف المخاطب
 لنا لا يقبل الا فى النطق الذى لا عرف له يصرفه اليه ولو تعارضت بينا اقرار زيد وبراء غيره فانه علم
 تأخر احدهما فالحكم له والا فلا شئ (ولو قال اقض الالف الذى لي عليك) أولى عليك ألف أو ليس
 لي عليك ألف أو أخبرت ان لي عليك ألفا (فقال نعم) أو جديرا وبلى اوى (أو اقضى غدا
 أو أمهلني يوما) أو أمهلني وان لم يقل يوما يؤخذ منه انه لا يشترط ذكر غدا بعد اقضى (أو حتى
 أقعد أو أفتح السكيس أو أجد) أى المفتاح أو الدراهم مثلا (فاقراره فى الاصح) حيث لا استهزاء
 أخذ انما مر لانها المفهوم من هذه اللفاظ عرفا تنبه ظاهر كلامهم أو صريحه لا يشترط
 نحو ضمير أو خطاب فى اقضى أو أمهلني وبشكل عليه اشتراطه في أبرأني وأبرئى وانما قرر
 ومن ثم قال الاستوى في اقضى لا بد من نحو ضمير لاحتماله للذكور وغيره على السواء انتهى ولكن ان
 تقول هم لم يغفلوا عن ذلك بل أشاروا للجواب بان المفهوم من هذه اللفاظ عرفا ما ذكره فيها ويؤيد
 ذلك ان الوعد بالتصاوغ طلب الامهال لا يتبادر منهما الا الاعتراف وطلب الرق بخلافه في أبرأني
 لانه يحتمل احتمالا قريبا انه مخبر عن ابرائه من الدعوى عليه بالباطل وأبرئى بالامر لانه يستعمل
 عرفا للاختصاص كثيرا ألا ترى الى قولهم يسن النحر مريد سفر طلب البراء والاستحلال من كل من
 بينه وبينه معاملة وانما قرر لانه يستعمل كثيرا للاقرار بالوحدانية ونحوها فصرح قال الزبلى
 لو قال اكتبوا زيد على ألف درهم لم يكن اقرارا لانه انما أمر بالسكينة فقط وبواقعه قول جميع مستدئين
 لو قال اشهدوا على بكذا أو بما فى هذا الكتاب لم يكن اقرارا لانه ليس فيه الا الاذن بالشهادة عليه
 ولا تعرض فيه للاقرار بالكتاب أى مثاقيلوا بخلاف اشهدكم مضافا لنفسه انتهى وفي الفرق بين
 اشهدكم واشهدوا على نظر ظاهر ثم رأيت كلام الغزالي صريحا في ان اشهدوا على بكذا اقرار
 أيضا وعبارة فتاويه لو قال اشهدوا على انى وقت جميع املا كذا كرم صرفه ولم يجد شيئا منها صارت
 جميع املا كما ترى يصح وقفها وبقا ولا يضر جهل الشهود بحدودها ولا سكوته عنها ومنه ما شهدوا بهذا
 اللفظ ثبت لوقفه انتهى فهي صريحة كترى فى الجهة مع قوله اشهدوا على الى آخره وواقعه على ذلك أبو
 بكر الشافعى وأمرهما فى المتوسط ولا يعارضه قول فتاوى البغوى لو قال المواقف التى أثبت أسامها
 وحدودها فى هذا املا وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت اقراره ولم يتجزأ الشهادة عليها
 أى بحدودها وأما على تالفة بالقرار بالشهادة فالتجيزة كما يصرح به قوله ثبت اقراره وبحت

(قوله) اذ هي لغة الى قوله
 ولو تعارضت فى النهاية (قوله)
 وصيغة فتاويه الى قوله تنبيه
 فى النهاية الا قوله وبحت ابن
 الصلاح الى قوله وأنى

في المصلحة ان لا يورثها ذلك أي ان يورثها على من عرف استعماله في الاقرار كان اقرار او اقر في السبكي
بان قوله ما نزل في دعوى صحيح يعمل به فيما علم انه به حالة الاقرار ويوقف ما حدث بعده أو شئ فيه قال
غيره وفي وقت ما علم حيدوثة نظرا انتهى وهو ظاهر في تنبيهه مما يرد على الاولين الزيل والذين بعده
تواهم لوقال اقر له غني بالثب له على كان اقرار اجزما فثبت ان ليس فيه الا الامر بما ذكر وقد علمت
انهم جرموا بالزوم الا ان له عملا بقوله له على مع كونه وقع تبعا فهو نظير قوله اقر له غني بالثب له على
فان قلت هل يمكن الفرق بانه لما صرح هنا بانه انما امر غاصص كرهه كان ان متضمن للاقرار
وما جاز من احتمال ما خذش فيه بخلاف مجرد اقر له غني بالثب له على فان لم يوجد فيه ما يشتمل ذلك
قلت يمكن لكنه خفي فكان ما ذكره من الزوم ثم انقطع به في تلك المسئلة فانسيا على اولئك تضعف
مسلطه فقام له ولوقال لي عليا عشرة دنانير فقال صدق له على عشرة قرار يط (منه كل منهم السكن
القرار يط بجهولة) (فصل) فيما يتعلق بالركن الرابع وهو المقر به (يشترط في المقر به ان يكون
مستحوزا المطالبة به وان لا يكون ملكا للمقر) حين يشر لان الاقرار ليس ازالة عن الملك وانما هو
اخبار عن كونه ملكا للمقر له (فلوقال داري أو ثوبي) اوداري التي اشترتها بنفسي اريد ولم يرد الاقرار
(اودعي الذي على زيد لمقر وهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضي الملك له فتا في اقراره به لغوه فعمل على
الوعد بالهبة ومن ثم صح مسكني او ملبوسني له اذ قد يكتسب ويلبس غير ملكه ويتردد النظر في قوله
داري التي اسكنها الان ذكر هذا الوصف قرينة على انه لم يرد بالاضافة للملك أما اذا اراد الاقرار بما
ذكر فيصح كما قاله البغوي وقول الانوار لا أثر للارادة هنا يشكك بقوله أيضا في الدار التي ورثتها من أبي
لفلان انه اقرار ان اراده اذ لا فرق بين اشتريتها مثلا وورثتها ويوجب ذلك بان ارادته الاقرار بذلك تبين
ان مراده الشراء والارث في الظاهر دون الحقيقة وفيه أيضا جميع ما عرف لي لفلان صحيح ولوقال الدين
الذي كتبه او باسمي على زيد لمقر وضع اذ لا منافاة أيضا والدين الذي لي على زيد لمقر لم يصح الا ان قال
واسمي في الكتاب عارية وكذا ان اراد الاقرار فيما يظهر اخذ بما مر ومران دين المهر وشحو المتعة
والخلع وارث الجناية والحكومة لا يصح الاقرار بها عقب ثوبتها وعليه يحمل قول البغوي محل صحة
الاقرار فيما مر اذ لم يعلم انه للمقر اذ لا يجوز الملك بالكذب (لوقال هذا فلان وكن ملكي الى ان
اقررت) به (فأول كلامه اقرار وآخره لغو) فيطر ح آخره فقط لاستقلاله ومن ثم صح ايضا هذا ملكي
هذا فلان او هذا الى وكان ملكا زيدا الى ان اقررت لانه اقرار بعد انكار او عكسه ولم يصح هذه التي هي
ملك لي لفلان وانما لم يقبل قول شاهد تناقض كل حكمي ماذا كروا ان يمكن الجمع فيه لانه يحتاج للشهادة
ما لا يحتاج للاقرار (وليكن المقر به) من الاعيان (في يد المقر) حسا او حكما (ليسلم بالاقرار للمقر له)
لان مع عدم كونه يده مدع او شاهد غير اقرارها وأفهم المتن ان هذا شرط للتسليم لا لجهة الاقرار فيصح
حتى اذا صار في يده عمل به كيانا ويستثنى مالو باع القاضي مال غائب فقدم وادعي تصرفا قبله فيقبل
وبالو باع بشرط الخيار فادعاه رجل فاقرا البائع في مدة الخيار بانه ملك المدعي فيصح اقراره ويصح
البيع لان له فيه مال ووجب لولده عينا ثم اقبضه اياها ثم اقر به الاخر فيقبل على ما في البيان
لكن يشاء الاذرع على ضعف ان الرجوع يحصل بمجرد التصرف (فلوقال ولم يكن في يده ثم صار)
في يده (عمل بمقتضى الاقرار) لوجود شرط العجز به فيسلم للمقر له حالا تنبيهه يؤخذ من المتن وغيره صحة
ما اوجب به في عمره مستطيل الى موت أو مجرى ماء كذلك الى اراضي لا يقبل قسمة فأقر بعض الشركاء
لاخر بحق فيه من حصة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان الشركاء عائلته فان صار يدا المقر
ما يمكنه به تسليم الحق المقر به أو خذ به والا فلا ولا قيمة هنا لغيره لان الشرط ان تكون من المقر وهي

في المصلحة ان لا يورثها ذلك أي ان يورثها على من عرف استعماله في الاقرار كان اقرار او اقر في السبكي
بان قوله ما نزل في دعوى صحيح يعمل به فيما علم انه به حالة الاقرار ويوقف ما حدث بعده أو شئ فيه قال
غيره وفي وقت ما علم حيدوثة نظرا انتهى وهو ظاهر في تنبيهه مما يرد على الاولين الزيل والذين بعده
تواهم لوقال اقر له غني بالثب له على كان اقرار اجزما فثبت ان ليس فيه الا الامر بما ذكر وقد علمت
انهم جرموا بالزوم الا ان له عملا بقوله له على مع كونه وقع تبعا فهو نظير قوله اقر له غني بالثب له على
فان قلت هل يمكن الفرق بانه لما صرح هنا بانه انما امر غاصص كرهه كان ان متضمن للاقرار
وما جاز من احتمال ما خذش فيه بخلاف مجرد اقر له غني بالثب له على فان لم يوجد فيه ما يشتمل ذلك
قلت يمكن لكنه خفي فكان ما ذكره من الزوم ثم انقطع به في تلك المسئلة فانسيا على اولئك تضعف
مسلطه فقام له ولوقال لي عليا عشرة دنانير فقال صدق له على عشرة قرار يط (منه كل منهم السكن
القرار يط بجهولة) (فصل) فيما يتعلق بالركن الرابع وهو المقر به (يشترط في المقر به ان يكون
مستحوزا المطالبة به وان لا يكون ملكا للمقر) حين يشر لان الاقرار ليس ازالة عن الملك وانما هو
اخبار عن كونه ملكا للمقر له (فلوقال داري أو ثوبي) اوداري التي اشترتها بنفسي اريد ولم يرد الاقرار
(اودعي الذي على زيد لمقر وهو لغو) لان الاضافة اليه تقتضي الملك له فتا في اقراره به لغوه فعمل على
الوعد بالهبة ومن ثم صح مسكني او ملبوسني له اذ قد يكتسب ويلبس غير ملكه ويتردد النظر في قوله
داري التي اسكنها الان ذكر هذا الوصف قرينة على انه لم يرد بالاضافة للملك أما اذا اراد الاقرار بما
ذكر فيصح كما قاله البغوي وقول الانوار لا أثر للارادة هنا يشكك بقوله أيضا في الدار التي ورثتها من أبي
لفلان انه اقرار ان اراده اذ لا فرق بين اشتريتها مثلا وورثتها ويوجب ذلك بان ارادته الاقرار بذلك تبين
ان مراده الشراء والارث في الظاهر دون الحقيقة وفيه أيضا جميع ما عرف لي لفلان صحيح ولوقال الدين
الذي كتبه او باسمي على زيد لمقر وضع اذ لا منافاة أيضا والدين الذي لي على زيد لمقر لم يصح الا ان قال
واسمي في الكتاب عارية وكذا ان اراد الاقرار فيما يظهر اخذ بما مر ومران دين المهر وشحو المتعة
والخلع وارث الجناية والحكومة لا يصح الاقرار بها عقب ثوبتها وعليه يحمل قول البغوي محل صحة
الاقرار فيما مر اذ لم يعلم انه للمقر اذ لا يجوز الملك بالكذب (لوقال هذا فلان وكن ملكي الى ان
اقررت) به (فأول كلامه اقرار وآخره لغو) فيطر ح آخره فقط لاستقلاله ومن ثم صح ايضا هذا ملكي
هذا فلان او هذا الى وكان ملكا زيدا الى ان اقررت لانه اقرار بعد انكار او عكسه ولم يصح هذه التي هي
ملك لي لفلان وانما لم يقبل قول شاهد تناقض كل حكمي ماذا كروا ان يمكن الجمع فيه لانه يحتاج للشهادة
ما لا يحتاج للاقرار (وليكن المقر به) من الاعيان (في يد المقر) حسا او حكما (ليسلم بالاقرار للمقر له)
لان مع عدم كونه يده مدع او شاهد غير اقرارها وأفهم المتن ان هذا شرط للتسليم لا لجهة الاقرار فيصح
حتى اذا صار في يده عمل به كيانا ويستثنى مالو باع القاضي مال غائب فقدم وادعي تصرفا قبله فيقبل
وبالو باع بشرط الخيار فادعاه رجل فاقرا البائع في مدة الخيار بانه ملك المدعي فيصح اقراره ويصح
البيع لان له فيه مال ووجب لولده عينا ثم اقبضه اياها ثم اقر به الاخر فيقبل على ما في البيان
لكن يشاء الاذرع على ضعف ان الرجوع يحصل بمجرد التصرف (فلوقال ولم يكن في يده ثم صار)
في يده (عمل بمقتضى الاقرار) لوجود شرط العجز به فيسلم للمقر له حالا تنبيهه يؤخذ من المتن وغيره صحة
ما اوجب به في عمره مستطيل الى موت أو مجرى ماء كذلك الى اراضي لا يقبل قسمة فأقر بعض الشركاء
لاخر بحق فيه من حصة الاقرار ووقف الامر لتعذر تسليم المقر به لان الشركاء عائلته فان صار يدا المقر
ما يمكنه به تسليم الحق المقر به أو خذ به والا فلا ولا قيمة هنا لغيره لان الشرط ان تكون من المقر وهي

هذا من غير ان يفسر لغيره في حق نفسه (فلو اقر بغيره) معين (في بيعه) أو شهد
 بها (في اقراره) لنفسه أو سكته بوجه آخر أو استأجره ونحوه. ثم انما يترتب عليه جميع
 الأحكام الآتية (حكم بغيره) بعد انقضاء مدة خيار البائع ورفع يد المشتري عنه ونهية
 الطر في زعم المشرع باعتبار ظاهر الاسترقاق أو باعتبار ما كان أو باعتبار مدلوله انعام أو الاستبراء
 بطريق الوكالة فلا يؤثر لان الاصل ان الملك يقع ابتداء للموكل (ثم ان كان قال) في اقراره (خوحر
 الاصل) أو اعتقه بالكلية قبل شراء البائع (فشرأوه افتداء) من جهة المشتري لان اقراره بغيره
 مانع من جعله بيعا من جهته ويبيع من جهة البائع ثبت فيه أحكامه وكان سكوته هنا عن ذلك
 لا اختصاص بالخلاف بالثانية لكن صرح في المطلب بأن الخلاف ثم يأتي هنا أيضا ولا يرد على المتن
 لانه قد لا يرتضيه (وان قال اعتقه) البائع وانما يسترقه ظلمًا (فافتداء من جهته) أي المشتري
 لذلك (ويبيع من جهة البائع على المذهب) فهما عند السبكي أو في البائع فقط عند الاستوى
 بناء على اعتقاده (فيثبت فيه الخياران) أي المجلس والشرط وكذا خيار عيب الثمن (للبائع
 فقط) دون المشتري لما تقرره افتداء من جهته ومن ثم لا يرد بهيب ولا ارش له بخلاف البائع
 اذ لو رد الثمن المعين بغيره جاز له استرداد العبد بخلاف رده بعد عتق المشتري في غير ذلك لا اتفاقا معا على
 عتقه ثم ولو اقر بأن ما في يده مضمون صح شرأوه منه لانه قد يقصد استنقاذه (ويصح الاقرار
 بالجهول) اجماعا لان الاخبار من اطلاق السابق يقع مجازا ومضادا وأراد به ما يعي المهر كأي أحد العبد
 (فإذا قال) ما يدعيه فلان في تركي فهو وحق عنه الوارث أو (له على شيء قبل تفسيره بكل ما يتوول
 وان قل) كفلس اصدق الاسم فان امتنع من التفسير أو نوزع فيه فسيأتي قريبا وضبط الامام ما يتوول
 بمال يستمسك أو يقع موقعا يحصل به جلب نفع أو دفع ضرر ونظر فيه الاذرعى ويرد بأن المراد بالاول
 ماله قيمة عرفا وان قلت جدا كفلس والحاصل ان كل مضمون مال ولا يعكس كجبة وقوله في البيع
 لا يعد مالا أي مضمولا (ولو فسر به مالا يتوول لكانه من جنسه كجبة خنطة أو بما) أي بنجس (يحل
 اقتاؤه ككتاب معلم) لصيد أو حراسة أو قابل للتعليم ومية مضطر (وسرجين) وهو الزبل وحق
 شفعة وخذ قذف ووديعه (قبل في الاصح) لانه شيء ويحرم أخذه ويجب رده وخرج بعلى في ذمتي
 فلا يقبل فيه بنوعه خنطة وكتب قطعها لانه لا يثبت فيها * (فرع) * قال له هذه الدار وما فيها
 واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار فان اختلفا في شيء فهو ما وقته صدق المقر وعلى المقر له البينة أخذ
 من قول الروضة لو اقره بجميع ما في يده أو ينسب اليه صح وصدق المقر اذا تنازع في شيء اكان يده
 حينئذ وقضية انه لو اختلف وارث المقر والمقر له صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيختلف على نفي
 العلم بوجود ذلك فيها حالة الاقرار أو نحو ذلك ولا يقع منه بخلافه انه لا يستحق فيها شيئا وبه ائق ابن
 الصلاح وهو الوجه من قول القاضي يصدق المقر له قال ابن الصلاح ولو كان للمقر زوجه ساكنة معه
 في الدار قبل قولها في نصف الايمان بيمينها لان اليد لها على جميع ما فيها صالح لاحدهما فقط أو لكاهما
 (ولا يقبل بمالا يقتنى كخنزير وكتب لا يقع فيه) بوجه حال ولا مالا وخنزير محترمة لان على مقتضى
 ثبوت حق وهذا الاصح ولا اختصاص وببحث السبكي قبول تفسيره بخنزير وخنزير اذا اقر لزمي لانه
 يقر عليه بمالا اذا لم يظهر ههما ويجب ردهما له قال لكانهم أطلقوا هنا عدم القبول ولم يشر قوا بين مسلم
 وذمي واعترض بما فيه نظر والاوجه ما جبهه ومن ثم اعتمد الاستوى وغيره وفي عندي شيء وغصبت
 منه شيئا اصح تفسيره بما لا يقتنى اذ ليس في لفظه ما يشعر بالتزام حق ومن ثم لم يقبل بنوعه عمادة
 وسدق قذف واستشكل العصب بأنه الاستيلاء الآتي وهذا غير مال ولا حق وقد يجاب بأنه ثقة وجرنا

(قوله) معين الى قوله ولو اقر بأن
 ما في يده في النهاية (قوله) اجماعا
 الى قول المصنف ولو اقر بمال في
 النهاية (قوله) وببحث السبكي
 عبارة الاستوى

(قوله) وأما الحد إلى قوله وقضية
 التعليل في النهاية (قوله) وحيث
 بالانصاف في أصله بخطه (قوله)
 وعن ابن الوردي إلى قوله أو تأتي
 عشر سبله في النهاية (قوله) وكذبه
 إلى قوله وبه يعلم أن الأمر في
 في النهاية

(قوله) وأما الحد إلى قوله وقضية
 التعليل في النهاية (قوله) وحيث
 بالانصاف في أصله بخطه (قوله)
 وعن ابن الوردي إلى قوله أو تأتي
 عشر سبله في النهاية (قوله) وكذبه
 إلى قوله وبه يعلم أن الأمر في
 في النهاية

على غير وجهه من ذلك على من شاركه. معطوف المعطوف عليه وثم عطف اليقين على الالف في قوله
وفيه نظر ان فخرته انه في ألف درهم وعشرة تسكن العشرة تراهم وكلامه هذا بالذي يجهل الفرق
بأن في الظرفية المقررة بنية المعية اشارة الى الجائز والاتحاد لا اجتماع أمرين كل منهما مقرب
لذلك بخلاف ألف درهم فان فيه مجزأة المعطوف وهو لا يقتضي بحدوده صرف المعطوف عليه عن
إسهامه الذي هو مدلول لفظه ثم رأيت السبكي أجاب بان المراد بليق مع ذلك انه أراد مع عشرة دراهمه
وحرى عليه غير واحد وعليه فلا يرد شيء من الاشكالين ولا يحتاج شيء من تلك الاجوبة وهو ظاهر لولا
أن ظاهر كلامهم اوضح بوجهه انه لم يرد الا مجرد معنى مع عشرة فعليه يرد الاشكالان ويحتاج الى الجواب
عنهما سادس (أو) أراد (الحساب) وعرفه (عشرة) لانه موصوفه (والا) بذا المعية في الاول
بل أراد الظرفية او أطلق ولا الحساب في الثاني او اراده ولم يعرف معناه (فدروهم) لانه
اليقين (فصل) في بيان أنواع من الاترار وفي بيان الاستثناء (قال له عندى سيف في عهد) بكسر
المجتمعة وهو خلافه (أو ثوب في صندوق) او عشرة على شجرة اوزيت في جرة (لا يلزمه الظرفي) لانه
مغاير للظرف والقرار يعتمد اليقين وهو سبعة اكل ظرف ومظروف لا يدخل أحدهما في الآخر
ولذا قال (أو) له عندى (عندى سيف أو صندوق فيه ثوب) او خاتم فيه فص او أمة في نظرها
حمل او شجرة عليها ثمرة (لزمه الظرف وحده) لما ذكر (او عبد) عليه ثوب أو (على رأسه
عمامة لم يلزمه) الثوب ولا (العمامة على الجميع) لان الالتزام لم يتناولها ولو قال خاتم ثم عين ما فيه
فص وقال لم أرد الفص لم يقبل منه لانه يتناولها وفارق ما عرفت لقربة الوصف الموقع في الشئ أو أمة وعين
حمله لا وقال لم أرد الحمل قبل لانها لا تتناولها مع ان المطلوب هنا اليقين ومن ثم قالوا كل ما دخل في مطلق
البيع دخل هنا وما لا فلا الا الثمرة غير المؤثرة والحمل والجدار فيه دخل ثم لان المدار فيه على العرف
لا هنا (او دابة يربحها او ثوب مطرز) بالتشديد (لزمه الجميع) لان الباء بمعنى مع نحو اعط
سلام اى معه والطرز جزء من الثوب باعتبار لفظه وان كان في الواقع مر كاهليه وبحيث ان
الرفعة ان عليه طراز كذلك وخالفه غيره وهو متجه اذ هو كعليه ثوب ومع سرجها كسرجها كما علم
بالأولى ويفرق بينهما وبين مع درهم بأنه لا قرينة ثم على لزوم الثاني وخالفه قرينة على لزومه وهو اضافته
اليها (ولو قال) ابن ملاحا لزيد (في ميراث ابي الفقه وقرار على ابيه بدين) لاضافة الالف
الى جميع التركة المضافة الى الاب دونها وهذا ظاهر في تعلق المال بجميعها ووضعا تعلقا بغيره من
تمام التصرف فيها ولا يكون كذلك الا الدين فاندفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية لانها انما تتعلق
بالتكليف واحتمال نحو الرهن عن دين الغير ووجه اندفاع هذا ان الرهن عن دين الغير لا يتصور عمومته
لها من حيث الوضع ويقولون وضعافارق هذا قوله في هذا العبد الف فانه يقبل تفسيره منه بنحو جنانية
او رهن ووجه الفرق ما تقرران كلام الوارث هنا ظاهر في التعلق بجميع التركة من حيث ذاتها
لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها او نقصه عنه وذلك لا يوجد الا في الدين بخلاف نحو الجنانية والرهن فانه
انما يتعلق في الموجود بقدره منه وحينئذ فلا نظر هنا الى تفسيره بما يعي الميراث ولا ثم الى تفسيره
بما يخص البعض كله في هؤلاء الف وفسر بجنانية احدهم (ولو قال) له في ميراثي كما هو ظاهر
أو (في ميراثي من ابي) الف او تصفه ولم يرد الا قرار ولا اى بنحو على (فهو وعهده) اى ان يهبه لها
لانه اضاف الميراث لنفسه وهو يقتضي صرفا عدم تعلق دين به وما لها به هذا لاقرار به لغيره كما مر
في مالى لزيد جعل بجزءه منه لا يتصور الا بالهبة ويبحث ابن الرفعة ان يحمل هذا اذا كانت التركة دراهم
والف فهو كاه في هذا العبد ألف فيعمل تفسيره قال الاسنوي وفي كلام الراغبى ما يشير الىه اما غير الحائز

* (فصل) قال له عندى سيف
(قوله) في بيان قول المصنف
او دابة في النهاية (قوله) ولو قال خاتم
أى فسر الخاتم الجمل بخاتم فيه فص
(قوله) لان الباء الى قوله ويظهر
في قوله حصصى الخ في النهاية الا قوله
ومع سرجها الى المتن وقوله ميراثي
كما هو ظاهر (قوله) ويبحث ابن
الرفعة عبارة ما يحمله كمنحه الخ

اذ كانا نبيها فيمنع في الأول فيسقط وأما أراد الاقرار في الثانية أو ان يشترط
 في اقرار بكل حال كما في الشرح الصغير ولو اقر في الأول بغير عشاء صحيح وحل على وسية قبلها
 وأجبرت ان زادت على الثلث ولا يحرف الدين لانه لا يتعلق ببعض التركة بل بكاملها ذكره الاسفري
 ومن تبعه وهو الوجه من تفصيل السبكي بين النصف فيكون وعده طه والثلث فيكون اقرار الوصية به
 ويظهر في قوله حصتي من تركته أي صيرتها اطلاق أنه صحيح لاحتماله الصيرورة الصحيحة بقدر او غيره
 (ولو قال له على درهم درهم درهم) واحد وان كرهه ألوقا في عياله لاحتماله التأكيدي مع
 عدم ما يصر فيه حقه وأخذ من هذا رد ما يأتي في الطلاق مع رده أيضا من تعيد التأكيد
 بثلاث أقول (فان قال درهم درهم درهم) (لست بستان الوارثين) وكذا الناء ان أراد العطف
 و يفرق بينهما وبين ثمان ثم ثمان العطف والعاء كثيرا ما يستعمل للتفريق وتزيين اللفظ ومقتربة
 بجزء عطف شرطه أي فتفرع على ذلك درهم يلزم له وان اردت معرفة ما يلزم من هذا الاقرار
 فهو درهم فتمين القصد فيها كما هو شأن سائر المشتريات و يفرق بغير ذلك لكن ضعفه الراجح وانما
 وقع لما قلنا في نظير ذلك لانه انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالانضاع المبنية على الاحتياط ويظهر في بل
 انه لا بد فيها من قصد الاستئناف وان مجرد ارادة العطف بها لا يلحقها بالفاء لانها مع قصد العطف
 لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها الا واحد لانه ربما قصد الاستدراك فذكر انه لا حاجة اليه
 فيعيد الاول (ولو قال درهم درهم درهم) (لست بستان الوارثين) (وأما الثالث
 فان اراد به تأكيد الثاني) بعاطفه (لم يجب به شيء) كالطلاق خلافا لمن زعم بينهما فراق وان نوى
 الاستئناف لزمه ثالث وكذا ان نوى تأكيد الاول) بالثالث منع الفصل والعاطف منه (أو أطلق
 في الاصح) لان العطف ظاهر في التخياري وفي درهم درهم ثم درهم يجب ثلاثة بكل حال لتعذر التأكيد
 هنا (ومتى أقر بهم كشي وثوب) وجعل بعضهم منه الاشراف قال لانه موضوع عرفا لقدر معلوم من
 الذهب والفضة فهو محل فيرجع في تفسيره للمقرر ثم لو اراد به هذا فدا فيه قوله في محل آخر انه موضوع
 لضرب مخصوص من الذهب فيجعل في البيع وغيره عليه انتهى وقد يقال وضعه لقدر معلوم
 من الذهب هو الاصل فيه وأما استعماله فيما يعم الفضة أيضا فهو اصطلاح حادث وقاعدتهم في الاقرار
 انه لا يقبل الا ان وصله به لان فصله نعم الغالب الآن انه لا يستعمل الا في مقدار معلوم من الفضة
 فينبغي عند الاطلاق في محل الطرد فيه هذا الاستعمال محله عليه لانه المتبادر منه وكذا
 الدثار على نظير ما مر في الفلوس وأما البيع فخطوط الغالب تتدحله فليرجع فيه لمصلحة أهله
 (وطول بالبيان) لما أبهمه ولم تكن معرفته من غيره (فامتنع منه فالجميع انه يجب) لا امتناعه
 من واجب عليه فان مات قبل البيان طواب وارثه ووقف جميع التركة ولو في نحو شيء وان قبل
 تفسيره بغير المال كما مر احتياطا لحق الغير وسمعت هنا الدعوى بالجهول والشهادة به للضرورة
 اذ لا يتوصل لمعرفة الاسماء او من ثم لو أمكن معرفة الجهول من غيره كأن حاله على معروف
 كونه منه من كذا أو ما يباع به فلان فرسه او ذكر ما يمكن استخراجه بالحساب وان دق لم يسمعا
 ولم يسمعا (ولو بين) المقر اقراره المبهم تبيننا صحها (وكذا المقر له) في ذلك (فليس) المقر له
 بنفس الحق وقدره وصفته (وليدع) به ان شاء (والقول قول المقر في نفسه) أي ما ادعاه المقر له ثم ان
 ادعى بزمانه على المدين من حقه كان بين جماعة وادعى بجماعة فان صدقه على ارادة المائة ثبت وحلف
 المقر على نفي الزيادة وان قال بل أردت المائة حلف انه لم يرددها وانه لا يلزمه الا مائة فان نكل حلف
 انه يستحقها لانه أرادها الان الاقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف

(قوله) وأما لو أراد الى قوله ويظهر
 في المتن (قوله) واحد الى قول المصنف
 ومتى أقر في النهاية (قوله) لست بستان
 الوارثين لوجودها فهو مصدر ميمي
 من السكون بمعنى الوجود (قوله) لما
 أبهمه الى قول المصنف ولو أقر له
 بالصفة في النهاية

ارجع اسرارها أراد الخلاق بالكتابة انه ثبت انطلاق اومن غير حجة كمال بين
 بما ندرهم فادعى جارية ديار فان صدقه على ارامه المراهم او كذبه في اراحتها وقال انها اردت الدنيا
 فان واقعته على ان الدراهم عليه تمت لا تقاها علمها والا بطل الاقرار بها وكان مدعيا للدنانير
 فيخلف القرض على نفسها وكذا على نفي اراحتها في صورة التأكيد (ولو اقر بالف ثم اقر له بالف)
 ولو (في يوم آخر لزمه ألف فقط) وان كتب بكل وثيقة محكوم ما لم يلائم من تعدد الخبر تعدد الخبر
 عنه قيل هذا ينقض قاعدة ان النكرة اذا أعيدت كانت غير الولى ويرد بان هذا مع كونه مختلفا
 فيه لم يشتهر ولم يطرد اذ كثيرا ما تعادوهي عين كما هو مقرر في محله ومنه وهو الذي في السماء له
 وفي الارض له فلم يعمل بتخصيصها لذلك فلا ينقض ولا تخالف (ولو اختلف القدر) كان اقر في يوم
 بالف وفي آخر قبله او بعده بخمسمائة (دخل الاقل في الاكثر) ان يحتمل انه ذكر بعض ما اقر به
 (ولو وصفها بصفتين مختلفتين) تاكيد كما في صحاح في مجلس ومائة مكررة في آخر (او اسندهما الى
 جهتين) كمن مبيع سرقة وبديل قرض أخرى (او قال قبضت) عنه (يوم السبت عشرة ثم قال قبضت)
 منه (يوم الاحد عشرة لزم) أي القدران في الصور الثلاث له هذا اتحادهما ومن ثم لو أطلق مرة
 وقيد أخرى حمل المطلق على المقيد ولم يلزمه غيره (ولو قال) له على من ثمن خمر مثلاً ألف لم يلزمه
 شيء قطعا او (له على ألف من ثمن خمر وكأب) مثلاً (أو ألف قضيت لزمه الألف) ولو جازها
 (في الاظهر) انفاء لا خلافه الرفع لما أثبت فاشبه على ألف لا يلزمي نعم ان قال كان من نحو خمر وظننته
 يلزمي حلف المقر له على نفيه رجاء ان ينكل فيحلف المقر فلا يلزمه شيء ويبحث جمع في مالكي يعتقد
 بيع الكأب وحفي يعتقد بيع النبيذ انه لو رفع لشافعي وقد اقر كذلك لا يلزمه لانه لم يقصد حكم
 رفع الاقرار فلم يكن مكذا بالنفس وفيه نظر ظاهر لقولهم العبرة بعقيدة الحاكم لا الخصم ولو أشهد انه
 سيقرب ما ليس عليه فاقر ان عليه اعلان كذا لزمه ولم ينفعه ذلك الاشهاد ولو قال كان له على ألف
 قضيت فلفعله لانه لم يقرب شيء حالاً او مرفى شرح او قضيت عاله تعلق بذلك ولو قال له على ألف او لا يكون
 الواو فلفعله كذلك ولو شهدا عليه بألف درهم وأطلقا قبلا ولم ينظر لقوله انها من ثمن خمر ولا يحجب
 لتخلف المدعى والمعاكم استفسارهما عن الوجه الذي لزم به الا ان امتعاهم يؤثر في شهادتهما
 فيما يظهر كما يعلم مما يأتي بقيد في الشهادات في بحث المتقبة وغيرها (ولو قال) له على ألف أخذته
 انا و فلان لزمه الألف لانه من تعقيب الاقرار بما يرفع ولا ينافيه قولهم لو قال غصبنا من زيد ألفا
 ثم قال كأشيرة أنفس وخالفه زيد صدق الغاصب به لانه هنا ذكر نون الجمع الدالة على ما وصله
 به فلا رفع فيه أو (من ثمن) يسع فاسد لزمه الألف او من ثمن (عبد لم أقبضه اذا سلمه) الى (سليت) له
 الألف وانكر المقر له البيع وطالبه بالف (قبل) اقراره كذا ذكر (على المذهب وجعل ثمنها)
 لترتب عليه الحكمه لان الآخر لا يرفع حكم الاول ولا بد من اتصال قوله من ثمن عبد ولو يلحق به
 فيما يظهر كل تقييد لمطلق او تخصيص لعام كاتصال الاستثناء كما هو ظاهر والا لبطل الاحتجاج بالاقرار
 بخلاف لم أقبضه وقوله اذا الى آخره ايضا حكم لم أقبضه وكذا جعل ثمنها مع قبل ولو اقر بقبض ألف
 عن قرض أو غيره ثم ادعى انه لم يقبضه قبل لتخلف المقر له وأفتى البلقيني بانه لو قال لزوجتي في ذمتي
 ألف عوض كساويها معا وليس من تعقيب الاقرار بما يرفع لانه هنا شئنا يرجع اليه
 وهو الكساوي ولا يتخيل أنما باعته الكسوة بعد ان قبضتها لان ذلك ليس عوض الكسوة وانما
 هو ثمن قماش كان كسوة انتهى وخالفه الزركشي بخلافه من تعقيب الاقرار بما يرفع حتى يلزمه
 الألف أي وما بذنته من كساويها باق بحاله لان قوله عوض كساويها وقع لغرض على بحث الزركشي

(قول المتن) ولو اقر بالف بدونه
 كذا في أصله وجميع نسخ
 النسخة وفي نسخ المحلى والنهاية
 زيادة له في المتن (قوله) وان كتب
 الى قوله وأفتى البلقيني في النهاية
 الا قوله فان استعما لم يؤثر الى المتن

[illegible]

(قوله) ان ان اراد الله ان يهلك
أيضا في النهاية (قوله) يستحيل
استرقوله كغيره من التراجيد
تفسير الاقصر من زيادة لفظ نصير
يقضي انه لو ادعاء بعد الاقرار
وقبل التفسير لا يقبل وهو محال
تأمل لان تعليلهم الآتي في منع
قبول دعواه لهما قبل الاقرار
بقوله لان التألف والمردود الخ
قد يقضي قبوله بعد الاقرار وقبل
التفسير انهم يظهر انه لا بد من معنى
في من بعده يستقبل مدعاه وفي حاشية
ابن قاسم على النهج قوله بعد أي
بعد تفسيره المذكور عبارة التماح
بعد الاقرار ولعلها الوجه لانه
لو ادعى ذلك حال التفسير كان قال
أردت بالالف الذي أنكرت به ألفا
ووجهه وقد تلف الآن الوجه
التيول فليحذر (قوله) انه ليس
فاسدا الى قوله وقضيه في النهاية

فيضير في مهنية في قوله و
اخراج النقي من النقي (قوله)
المستثنى الى قول المصنف و
من غير الخلق الى النهاية (قوله)
و يستلزم ان يخرج في الباقي (قوله)
الى المستثنى والمستثنى منه أي
الى مشمول لفظيهما وهو الباقي
من المستثنى منه بعد اخراج
المستثنى والاحتمال عبارة على
ظواهرها لا يتخلو عن اشكال
(قوله) وان خرج من قاعدة
الاستثناء الخ وقد يثار ع في خروجه
عن القاعدة المذكورة لان
مرادهم كما هو ظاهر ان ذلك هو
مؤدى لفظ الاستثناء عند تعين
النسب اب النقي على المستثنى منه
لانه حينئذ يصح التعبير
بالاستثناء عن النقي أما اذا كان
المراد في الباقي من المستثنى منه
بعد اخراج المستثنى فالنقي داخل
على المجموع والنقي بالحقيقة
الباقي المذكور لا كل واحد من
المستثنى منه والمستثنى وان أوهم
ذلك تعبير السارح بقوله متوجها
الخ لكن يتعين تأويله بما أشرنا
اليه واهل حل العبارة المذكورة
على ظواهرها هو الذي أوقعه
في قوله وان خرج الخ فليس مذكور
على هذا التعديل من الاستثناء
من النقي بل من الاثبات ثم لوحظ
النسب اب النقي عليه وهذا
الاحتمال وان لم يكن متعينا
لاحتمال العبارة للتعين الا انه
رجح فمما نحن فيه لثناء الاقرار
على التعيين وأصل مرادهم
أشار اليه بقوله احكاما الخ

[illegible]

التي يسيها فيكون الاستثناء مرجحاً فلا يخفى في الدين فانه مع الاستثناء اعتبار من الساقى ويرد عليه بأنه
 محكم صرف (قلت ولو قال هؤلاء الصيادلة الواحد قبل) ولا اثر للجعل بالاستثنى ولو قال الاستثناء
 (ورجع في البيان اليه) لانه أعرف بنسبه يارحمه البيان لتعلق حتى الغير به فان مات خلف وارثه (فان
 ماتوا الا واحد اوزعم انه المستثنى منه في نفسه) انه الذي أراد به الاستثناء (على الصحيح والله أعلم)
 لاحتمال ما ادعاء ولو قلوا قبل الاستثناء قبل قطعا لبقاء اثر الاقرار في فرع * افنى ابن الصلاح بأنه
 لو قامت ينة على اقراره لم يبدى فاقام ينة على اقراره زيدانه لا يستحق عليه شيئا وتار يخبرها واحد
 حكم بالاولى لانه ثبت بها الشغل وشبهه كافي الرفع والاحمل عدمه ونحوه غير محتمل لا يلزم من كمال
 من أى التعارض من المضعف لا يستحق ذلك الشغل وهو ظاهر ولو أقر بهين لاخر ثم ادعى ادعاء اليه
 وانتهى ذلك لشمالة الاقرار سمعت دعواه للتخفيف فقط أخذنا ما مر في الرهن فان اقام ينة بالاداء
 قبلت على ما افنى به بعضهم لاحتمال ما قاله فلا تساقض كما لو قال لا ينة لي ثم ادى ينة تسامع وفيه نظر
 والفرق ظاهر اذ كثيرا ما يكون للانسان ينة ولا يعلم بها فلا ينسب له نصير بخلاف مسئلة تسامع محل قبول
 ادعاء النسيان كما قاله بعضهم ما لم يلتزم عدم قبول قوله فيه بأن يذكر في الفاظ الاقرار بعدم الاستحقاق
 ولا نسب ما لان دعواه خيفة من خفا لعلها أقرب به أولا ونظير ذلك ما لو حلف لا يفعل كذا عامدا ولا ناسيا
 ففعله ناسيا فانه يثبت وقدينا فيه اطلاق قولهم لو ابرأه برائة عامة وكان له عليه دين سلم مثلا فادعى انه
 لم يعلم به حالة البراء أو علمه ولم يرده صدق في يمينه ويفرق يمينه وبين الحلف بأن الاقرار لا يقبل التزام
 خلاف ما دل عليه المأخذ لانه اخبار عن حق سابق فكيف يدخل فيه التزام أمر مستقبل بخلاف الانشاء
 فانه يقع في الحال والمستقبل فأثر فيه التزام الحلف بما فعله ناسيا ولو قال لا حق لي على فلان ففيه
 خلاف في روضة شريح والراجح منه انه ان قال فيما ألظن أو فيما أعلم ثم اقام ينة بأن له عليه حقا قبلت
 وان لم يزل ذلك لم تقبل ينة الا ان اعتذر بنحو نسيان أو غلط ظاهر * فائدة * كثر كلامهم في قاعدة
 الحصر والاشاعة وحاصله انهم قد يغلبون الاول قطعا أو على الاصح والى الثاني كذلك ولم يبنوا على القطع
 والخلاف في كل وقت ينة بحمد الله مع ذكره قيل المتعة فراجع فانه مهم فن فروعها هنا اقرار بعض
 الورثة على التركة بدین أو وصية فيشيع حتى لا يلزمه الاقطعة من حصته من التركة لانه خليفة عن
 مورثه فتمتد بقدر خلافة عنه وهو حصته فقط وكافي اقرار أحد مالكي قن بجنايته واستثنى الملقيني
 من ذلك مسائل ينحصر الاقرار فيها في حصته لكن لمدر كآخر كما يعلم تأملها أو اقرار أحد شرير بيمين
 لثالث بنصف مترك بينهما تعين ما أقرب به في نصيبه وفارق الوارث بانتفاء الخلافة هنا الموجبة
 للاشاعة ثم ومن ثم الحقوا بهذا النوع واليه والوصية والصدقة والعق وماد كمن الحصر
 في اقرار أحد الشرير بيمين هو ما رجحه في الروضة هنا لكنه خالفه في العتق ولو كان ما في الباب يقدم على
 ما في غيره غالباً جزم ابن المقر وغيره بما هنا ولم ينظر والقول الاسوى الفتوى على التفصيل لقوة
 مدركه أو على الاشاعة وهو الحق لنقله عن الأكثرين ولا للموافقة الملقيني له على ان الاقعة الاشاعة
 * (فصل) * في الاقرار بالنسب وهو مع الصدق واجب ومع الكذب في شوته حرام كالكذب في نفسه
 بل صح في الحديث انه كفر لكنه محمول على المستحل أو على كفر النجعة اذا (أقر) مكلف أو سكران
 ذكر مختار ولو سفيها قنا كافرا (بنسب ان الحق بنفسه) بلا واسطة كذا ابن أبي أو أبى لا أى سهولة
 البينة بولادتها وقوله يد فلان ابنى لغو بخلاف نحر رأسه مما لا يبقى بدونه أخذنا ما مر في الكفالة ومثله
 الجزء الشائع كربعه (اشترط لعمته) أى الابن (أن لا يكذب بالحس) فان كذبه بأن كان في سن
 لا يتصور أن يولد له مثل هذا الولد ولو لوطر وقطع ذكره وانثيه قبل زمن امكانه لوق بذلك الولد كان

* (فصل) *
 قوله) أقر بنسب أو على فراش
 الى أى وكذا أولاه في النهاية
 الا قوله أن لا تازع فيه والافساق

قراره من (المراد) كونه (المراد) كونه من غير سبب من غير
 على غير الشك كونه لا يصح استحقاقه من صدقة المستحقين لأن السبب لا يغير الشغل فهو مستحق
 فيه عتق عليه أن لا يمكن أن يولد مثله مثله وان عرفه من غير سبب من غير سبب كما يأتي فنعلم ان المتبقي باللعان ان ولد على
 فراش نكاح صحيح لم يجز لا بعد استحقاقه لما فيه من ابطال حق النكاح اذ لا استحقاقه وان هذا الولد
 لا يؤثر فيه قاقه ولا انساب بخلاف حكم الفراش بل لا يتبني الا باللعان رخصة انبها الشارع لدفع
 الانساب الباطلة واخذ ابن الصلاح من هذا المذكور في النهاية وغيره ما اقتناه في مريض أقر بأنه
 باع كذا من ابنه هذا مات فادعى ابن أخيه أنه الوارث وان ذلك الابن ولد على فراش فلان وأقام به بيعة
 وفلان والابن منكر ان لذلك بأنه يلحق بذى الفراش ولا اثر لقرار الميت ولا لا تسكر ذنبك وسمعت
 دعوى ابن الاخ وبيته وان كان اثباتا للغير لا نه طريق في دفع خصمه ويستحق الابن ما أقر له به وان اتى
 نسبه نظر التمهين في قوله هذا وتقبل بيته أنه ولد على فراش المقر ولا وارث له غيره فمعه وكان وجه تقديم
 بيته انها رجت باقرار هذا الاسمي مع انكار صاحب ذلك الفراش أو على فراش وطء شبهة أو نكاح
 فأسد جاز للغير استحقاقه لانه لو نازعه فيه قبل النفي سمعت دعواه ولا يجوز استحقاق ولد الزنا مطلقا
 * (تبيه) * اشتراط أن لا يكذب المقر الحس ولا الشرع لا يختص بمها هنا بل نعم سائر الاقارب كما علم
 مما مر انه يشترط في المقر له اهلوية استحقاق المقر به حسا وشرعا (وأن يصدق المستحق) بفتح الحاء
 (ان كان أهلا للتصديق) وهو المكاف أو السكران لان له حقا في نسبه وهو أعرف به من غيره وخرج
 يصدق ما لو سكت فلا يثبت النسب خلافا لما وقع لهما في موضع نعم ان مات قبل التمكن من التصديق
 صح وعليه قد يحمل كلامهما ويشترط أيضا أن لا ينزع فيه والافسياني وأن لا يكون المستحق بفتح
 الحاء قنأ أو عتقا للغير والام يصح لاحد استحقاقه الا ان كان بالغيا فلا يصدق المستحق ومع ذلك رقة
 في الاولى باق أي وكذا ولاؤه لمعتقه في الثانية فيما يظهر اذا لفرق بينهما أخذ من تعليمهم الاولى
 بعدم التنا في بين النسب والرق لان النسب لا يستلزم الحرية وهي لم تثبت ثم رأيت ما يأتي في اقرار عتق
 بأخ وهو يؤيد ما ذكره * تبيه * وقع خطب فمين أقر بوجهه المعروفة النسب لقاض وأقر بأنها
 اخته فصدقته وأقرت بأنها لا حق لها عليه من جهة مورثها فحكم عليها بذلك ثم بان انها زوجه هل
 تحرم عليه ظاهرا فقط أو وباطنا أولا ولا وقد الفت في ذلك كما أحاطا ليهنت فيه فساد هذه الاطلاقات
 وان حاصل المنقول بل الضواب من ذلك انها لا تحرم عليه بمجرد دقوله لها انت أو هذه اختي ولوراد من
 أي الا ان قصد استحقاقها وهي ممن يمكن لحوقها بآية لو فرض جهل نسبه فانها ان صدق باطنا حرمت
 عليه باطنا قطعا وكذا ظاهرا على خلاف فيه وانه يمين حمل الطلاق الخل فيهما على ما اذا قصد الكذب
 أو اخوة الاسلام أو اطلاق والحرمة فيهما على ما اذا قصد الاستحقاق وصدق فيه والخل باطنا فقط على
 ما اذا قصد الكذب (فان كان بالغيا) عاقلا (فكذبه) أو سكت وأصر أو قال لا أعلم (لم يثبت
 نسبه) منه (الابنية) أو يمين مردودة كسائر الحقوق ولو تصادقا ثم تراجع لم يطل النسب خلافا
 لابن أبي هريرة (وان استلحق صغيرا) أو مجنوننا (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة خلافا
 للتصديق لعسر إقامة البينة فيترتب عليه أحكام النسب (فلو بلغ) أو غافق (وكذبه لم يطل)
 استحقاقه له تكذيبه في الاصح لان النسب يحتاط له فلا يندفع بعد ثبوته ولو استلحق أباه المجنون لم يثبت
 نسبه حتى يفيق ويصدق ويفرق بينه وبين ما ذكر في الابن بأن استلحق الاب على خلاف الاصل
 والقياس فاحتبط له اكثر (ويصح أن يستلحق ميتا صغيرا) ولو بعد ان قتله وان نكح بالغان أو غيره
 قبل موته أي بعد ولا يبالى بتسمية الارث وسقوط القود لان النسب يحتاط له ومن ثم ثبت بجبرته

(قوله) قد يحمل كلامهما أي في
 ذلك الموضع (قوله) أو سكت الى
 قوله ولو استلحق أباه في النهاية

(وكذا كبر) فيسبب سببه النكاح في حال تباينه (في الجمع) فان الميت لم يمت
 تصديقه كان كالمجنون الكبير (ويرويه) أي المستطيق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لان الزيادة
 فرج النسب وقد ثبت (ولو استحق انسان نفسه) عاقلا ووجدت الشروط فمما عدا التصديق
 (ثبت) نسبه (ان صدقه) منهما لا اجتماع الشروط فيه دون الآخر فان صدقه أو لم يصدق واحد
 منهما كان سكت عرض على القائف كالأفلام واعتراضا بأن استحقاق الباقي يعتبر فيه تصديقه ويرد بما يأتي
 ان قول القائف حكم فلا استحقاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستطقه انسان
 واستحقاق المرأة والعمد (بأن في الآية ان شأ الله تعالى) في فرع بها شبهة النقل مسلم بطعن نصراني
 وقت أمرهما نسباً وغيره الى وجود بنية قائف فالنسب بعد التكليف مختلف فان لم يوجد واحد من
 الشرعيات وقت النسب ويناطف بمأخوذ من شرطها بخلاف ما من غير اجبار فان ما قبل الامتناع من
 الاسلام فكذلك في تجهيرهما الكون فمما يكون بين متبرقي الكفار والمسلمين أو بعده فلا لأن
 أحدهما كافراً أسلي والآخر مرتد (ولو قال لولد أمته هذا ولدي) سواء اقل منها أم لا وذكره
 في الرواية كالتبني تصوير فقط أو تصديق محل الخلاف (ثبت نسبه) بالشروط السابقة فيشترط
 خلوهما من زوج يمكن كونه منه كما يأتي (ولا يثبت الاستيلاء في الأنهر) لاحتمال انه ملكها بعد
 ان حبلت منه بنكاح أو شبهة وانما استقر مهره من ثمة رجل اتمت بولده لحيته وان انكر الوطء لان هنا
 ظاهراً يؤيد دعواها وهو الولادة منه اذا الحمل من الاستدخال نادر وفي مسئلتنا لا ظاهر على الاستيلاء
 (وكذا الوقال) فيه هذا (ولدي ولدت في ملكي) لما ذكر (فان قال علمت به في ملكي) أو استولدتها
 به في ملكي أو هذا ولدي منها وله سنة وهي في ملكه من خمس سنين مثلاً (ثبت الاستيلاء) قطعاً
 ذلك الاحتمال ولا نظر في القطع لاحتمال كونه رهنها ثم أولدها وهو معسر فيعت في الدين ثم اشتراها
 فان في عود استيلاءها قولين هر الاربع منهما لا ندره ذلك بشرط ثبوت الاستيلاء في اقرار من سبق
 كانت اقراره الواقع بعد حريته أن يثبت احتمال حملها بزمان الكفاية لان الحمل فيها لا ينفذ أمية الولد
 (فان كانت الامة فراشاً له) بأن أقربوطها (لحقه) عند الامكان (بالفرش من غير استحقاق)
 لغير الولد للفرش وتصير أم ولد (وان كانت مفرجة فالولد للزوج) عند امكان كونه منه لان الفرش
 له (واستحقاق السيد) له حينئذ (باطل) للعوقه بالزوج شرها (وأما اذا ألحق النسب بغيره) فمن بمعدى
 النسب منه الى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب (كهذا أخى أو) بشتين كلاب والجد في هذا (عمي)
 أو بثلاثة كهذا ابن عمي وهل يشترط أن يقول أخى من ابوي أو من أبي أو ابن عمي لا بون أولاد كما
 يشترط ذلك في البينة كالدعوى أو يفرق بأن المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق ومن ثم لو أقر
 باخوة مجهول لم يقبل تفسيره باخوة الرضاع ولا الاسلام كل محقق وظاهر المتن وغيره يشهد لنا اني لكن
 المنقول عن القفال وغيره الاول وأقره الأذري وغيره بل جرى عليه الشرحان أو انظر الباب الثالث
 لانه بعد التفسير نظر في المقر أهو وارث الملق به الحائز لركته فيصير أولاً فلا يصح وفي الملق به اذا ذكر
 فيصير الحاق به أو اثني فلا ولا يمكن ذلك الا بعد بيان الملق به وسواء اقل فلان وارث وسكت أو زاد
 لا وارث الى غيره ولما نقل الجلال البلعيني عن جمع منهم التناج السبكي ما يحضرنه بعض ما حرر ويأتي
 قال هذا وهم سببه عدم استحضار النقل وفي فتاوى ابن الصلاح أخذ من كلام القاضي لوقال ليس لي
 وارث الا ولدي هؤلاء ووجي قبل لكن نزع ابن الصلاح أن المال بأن كلام القاضي لا يدل على
 ذكره بأن الاصح ما قاله ابن عجمه السلام انه لا يكفي قوله في الحصر بل لا بد فيه من البينة ويكفي قول
 البينة ابن عم لاب مشلا وان لم يسموا الوسائط بينه وبين الملق به كذا جزم به بعضهم ويجهل ان محله

(قوله) أي المستحق الى قوله فان
 كنت فراساً في النهاية (قوله) أهو
 وارث الملق به الخ هذا يجب حيث
 كان المرقداً السابق في هذا ابن عمي
 أو ابن أخيه عليه قوله السابق
 أن يقول هذا أخى أي في قوله هذا
 ابن أخى (قوله) ويكفي قول البينة
 الى آخره في النهاية

في فتاوى حرمين بحكم الحاق في غير محله في حرمين ما يبرر ذلك فيجب استعمالها ويمكن
 يقال في المقر رأيت الغزوي عند قبول ثم ادق الفقيه الموافق لمذهب القاضي أي في هذه المسئلة
 وان لم يفصل ثم نقل عن شرح النواحي حكمه من أنه وارث له غير دخل على الحق ثم قبله بمقتضى
 عالم أي ثقة أمين قال ويقاس به كل حكم اجتهاد انتهى وهي فائدة حسنة بتعين استحضارها في فروع
 كسيرة ما أتى بعضها في القضاء وغيره (فيثبت) وان كان المقر في الظاهر لا وارث له الا بيت المال على
 المنقول خلافا لما جازى (نسبه من الملقب) المذكور ان الوارث يختلف مورثه في حقوقه والنسب
 منها أما النكاح فلا يصح استلحاقها قوارثها أولى (بالشروط السابقة) فيما اذا الحق بنفسه فيصح هنا
 من النسبه أيضا (ويشترط) هنا زيادة على ذلك (كون الملقب بميتا) فيصح الاستلحاق بالحى ولو لم يكن
 لانه قد يتأهل فلولا الحق به ثم صدق ثبت تصديق بقدره ان الاستلحاق وفيما اذا كان واسطتان كهدا عى
 يشترط تصديق الجد فقط لانه الاصل الذي ينسب اليه ومن اشترط تصديق الاب أيضا كالبغوى فقد
 انعد لانه غير وارث وليس الاستلحاق به وفرعه لم يقع الحاق بقوله حتى يقول بعد الحاق الفرع بدون
 الاصل بل السبب في الاستلحاق تصديق الجد فقط فان دفع استشكل ذلك وان قال شارح انه اشكال
 قوى ثم حكى عن السبكي جوابا عنه بما لا يصح (ولا يشترط أن لا يكون) الملقب به (نقاه في الاصح)
 بل يجوز الاستلحاق به وان نقاه قبل موته بمان أو غيره لانه لو استلحقه قبل فكذا وارثه (ويشترط كون
 المقر وارثا حائرا) لتركة الملقب به حين الاقرار وان تعدد فلو أقر بعم اشترط كونه حائرا لتركة أبيه الحائز
 لتركة جدّه وهو منتهى ورثت الكل فرضا ورثا بشرطه لانه ان لم يرث الميت لم يكن خليفته وكذا
 ان لم يستغرق تركته لان التناهي مقامه مجموعهم لا خصوص المستلحق فيعتبر حتى موافقة أحد الزوجين
 والمعنى والحق بالوارث الحائز الا ما لم يلقح بميت مسلم وارثه بيت المال لانه نائب الوارث وهو جهة
 الاسلام ولو قاله حكى ثبت أيضا لان له القضاء بعلمه وكونه أيضا لا ولا عليه فلو أقر غيبق بأخ أو عم
 لم يقبل لا ضراره بمن له الولاء الذي لا قدرة له على استقامته كأصله وهو الملك أو بان قبل لانه قادر على
 استجدائه بملك أو نكاح فلم يقدر مولاه على منعه وقضية قولهم حين الاقرار انه لو أقر بان لجمه فثبت
 آخره انه لم يطل اقراره لكن ابقى التناهي لانه لا يمان بالبينه انه غير حائز ولا بن الرفعة هنا
 ما حجت عنه في شرح الارشاد (والاصح) فيما اذا أقر أحد الحائزين بشأته أو بزوجته لم يثبت
 وانكره الآخر أو سكنت (ان المستلحق لا يرث) لعدم ثبوت نسبه وبفرض المتى في هذا الذي دل
 عليه السياق وصرح به في بعض النسخ يدفع ما عترض به القزاري وأطال (ولا يشترط المقر
 في حصته) ظاهر ابل باطنا ان صدق في ابنين أقر أحدهما بمثل بلزمه أن يعطيه ثلث حصته
 ولو ادعى على ابنى ميت يعين في التركة فصدقه أحدهما فان كان قبل التهمة دفع اليه نصفها أو بعدها فان
 كانت يد المصدق سلمها له كلها ولا شيء له على المكذب أو يد المكذب لم يلزمه شيء وعلى المصدق نصف
 قيمتها (و) الاصح (ان البالغ) العاقل (من الورثة لا ينفر دبالاقرار) بل ينظر كمال الآخرين
 فان أقر فبات غير الكامل وورثته نفذ اقراره من غير تجديد كما في قوله (و) الاصح (انه لو أقر أحد
 الوارثين) الحائزين بشأته (وانكر الآخر) أو سكنت لم يرث شيئا ولا من حصته المقر يمكن
 ظاهرا فقط كما تقر لان الارث فرع النسب ولم يثبت وانما طولب من أقر بكونه ضامنا لغيره
 في ألعب بالافس وان لم يثبت على عمرو ولو كذب الضامن لانه لا ملازمة بين مطالبة التهمة فقد يطالب
 الضامن فقط لا عسار الاصيل أو نذر المضمون له أن لا يطالبه أو موت الضامن والدين مؤجل
 وقد يطالب الاصيل فقط كل ضمن الحال مؤجلا أو عسر الضامن أو مات الاصيل والدين مؤجلا

(قوله) ظاهر ابل بالهنا وظاهر
 انه لو مات المستلحق ولا وارث
 غيرهما كان للصادق بالهنا تناول
 ما يخصه في ارثه ان تمكن منه
 (قوله) العاقل الى قوله وانما في
 النهاية

تخمار الحق الأول ونسخ صدور
 المترب عليه لأن الاحتياقي غير
 مختص في المذكور بل هو لهم
 المسلمين فإذا خص الإمام واحدا
 بتقليد وأغار فقد ناب عن الباقي في
 تصيير ما يخصهم في المال المتصرف
 فيه لمن صرفه له فليست أمم إلا أن
 يقال ليس الحق للعموم حتى يكون
 مشتركا كشر كحقيقة بين سائر
 الأفراد بل الحق للجهة فإذا دفع
 لبعض أفرادها وقع في محله بالإسالة
 (قوله) قال في المطلب وكذلك وجهه
 الخ الظاهر بقاء كلام المطلب في
 الزوجة والخادم على إطلاقه والا
 فلا معنى لاستدراكه على سابقه
 ومعنى قوله لأن الانتفاع الخ
 الظاهر أن انتفاع من ذكره
 في العرف انتفاعه وإن لم يعد منه
 في الحقيقة عليه نفع بل ربما
 يتحمل الانتفاعهم المذكور مشقة
 الشراء أو الاستئجار وإن لم يكن
 واجبا عليه فنفس المعبر مطمئنة
 راضية بصرف منفعة المعار المهم كما
 هو شاهد والله أعلم ثم رأيت
 كلام المحشي وهو خوما كتبناه كما
 يظهر تأمله (قوله) كما يعلم مما يأتي
 في المتن قد يحجب بأن المتبادر من
 قولهم المذكور اعتبار حاجته له
 قائدها وكلام المطلب يفيد اعتبار
 حاجته نحو الزوجة التي قائدها لها
 وإن كان عليه القيام لها بها وفرق
 كبير بينهما (قوله) وآلة له والى
 قوله وقيل لا ضمان في النهاية
 الاقوله فلا (قوله) ويؤخذ من
 ذلك أن قوله في النهاية

...
 بعض الأركان كما يؤخذ من أئمة في الكفاية وفي الفاسدة التي فيها أذن مستعير لا يضمن أجرة ما استوفاه
 من المنافع بخلافه في التي لا أذن فيها كذلك كتب بعضهم مستأجرا جارة فاسدة وفي الباطنية
 ويفرق بأن في تلك صورة عقد فالحق بصحة ولا كذلك هذه وفي الأثر المأخوذ من غير أهل التبرع
 مضمون بالقيمة والأجرة ومن الفاسدة أعترضه شرط رهن أو كفيل فتسكره المأوردي واعترض
 بتصريرهم بحقيقة ضمان الركن في العارية وأجيب بأن ما تضمن في شرط التضمين ابتداء وما تضمن في شرطه
 دواسا وفيه نظر وانظروا أن كلام المأوردي مثالا (مع بقاء عنه) فلا تصح إعارته شئ شئ مستوفاه وطعام
 لا كل لأن منعهما بما يستعملانهما ومن ثم تضمنت الترتين بهما كالقيد وهذا أعني استعمال المستعير
 لمحض المنفعة هو الأثر فلا ينافي كونه قد يستفيد منها من العار كإعارة شاة أو شجرة أو بئر أو حنفية
 در و نسل أو ثمر أو ماء وكباحة أحد هذه فأنها تضمن عارية أصلها وذلك لأن الأصل هو العارية والنوائد
 إنما جعلت بطريق الإباحة والتبع فعلم أن شرط العارية أن لا يكون فيها استهلاك المعار لأن لا يكون
 المقصود فيها استيفاء عين ولو أعارة شاة لو دفعها له وماله كدهرها ونسلها لم تصح الإعارة ولا التملك
 ويضمنها الأخذ بكم العارية الفاسدة لأنها لا تمنعها بجهة فاسدة وقد يستشكل فساد العارية هنا
 بعينها فيما قبلها إلا أن يفرق بأن التملك الفاسد هو الغرض منها هنا فاسد هنا بخلاف الإباحة
 ثم فأنها صحيحة فلا موجب للفاسد ولا يشترط تعيين المستعار فيكفي خذما أردت من دواي بخلاف الإجارة
 لأنها معاوضة (وتجوز إعارته جارية لخدمة امرأة) إذا لم يحدو رهن يأتى حرمة نظركم كإفراة لشئ من
 مسلمة وفاسدة بفجور أو قيادة لعقيمة فعليه تمتنع إعارتها لها كالأجنبي وعلى جواز نظرها ما يبدو في المهنة
 منها تجوز العارية (أو) ذكر (محرم) أو مالك أنها بان يستعير من مستأجر وكذا موسى
 له بالمنفعة أن كانت ممن لا تحبل لحل وطئه حينئذ بخلاف من تحبل لأنها قد تلد فتكون منافع ولده
 للموصى له فهو نوع من الأرفاق كذا قاله شارح وهو غفلة عما يأتي في الوصية بالمنافع أن المالك إذا أولدها
 يكون الولد حرا وتلزمه قيمة ليشترى بها مثله وإن حرمة وطئها أن كانت ممن تحبل ليست لذلك بل لحوق
 الهلاك أو النقص أو الضعف أو زوج قال ابن الرفعة ويضمنها ولو في بقية الليل إلى أن يسلمها السيد لها
 أو نائبه وذلك لا تنقضاء المحذور بخلاف إعارتها وهي غير صغيرة ولو عجزت أو شوهاء لا جني ولو شحها بما
 لخدمته وقد تضمن نظرا أو خلوة محرمة ولو باعتبار الخطئة فيما يظهر فلا تصح على المعتمد لعدم استيفائه
 المستعار له بنفسه شرعا واستيفائه غيره لأن الفرض أنه استعارها لخدمته بنفسه المتضمنة نظرا أو خلوة
 فالمنع ذاتي بخلاف ابن الرفعة بخلاف ما لا يتضمن ذلك وعليه يحمل كلام الروضة نعم لامرأة خادمة
 مريض منقطع وليد أمة إعارتها لخدمته وتجب حرمة إعارته أمر لخدمته تضمنت خلوة أو نظرا
 محرم ما لو لم لا يعرف بالقبول خلافا لما يوهجه كلام بعضهم ولو كان المستعير أو المستعار خشي استعانت
 ففسد أخذها بالاحوط وانما جاز إيجار حبيماء لا جني ولا إصاء له جنهه ما لأنه يملك المنفعة فسلها
 لمن شاء والمستعير لا يعير فيحصر استيفاءه بنفسه أي أصالة حتى لا ينافي ما صرح من جواز إنباته
 والأوجه في إعارته قن كبير لا امرأة أنه كعكسه فيما ذكره علم محامرا الناحية حكينا بالفاسد فلا
 أجرة خلافا لما يوهجه كلام ابن الرفعة (ويكره إعارته عبد مسلم لكافر) واستعارته لأن في أنواع
 امتنان له ولم تحرم خلافا لجمع لأنه ليس فيها تملك لشي من منافع فليس فيها تمام استئصال ولا استئمان
 وتكره استعارته وإعارة فرع أصله إلا أن قصدت رفقه فتدب وإعارة أصل نفسه لغيره واستعارته
 فرعه إياه منه ليست حقيقة عارية لما مر في السبقه فلا كراهة فيها ما وتحرم إعارته سلاح وخيل

(قوله) ومن الفاسدة التي لا أذن فيها
 النهاية وعبارتها أو قول المأوردي
 الخ مفرع فيما يظهر على متبادل
 الأصح من عدم صحة ضمان الدرك
 فيها وإن جمع بعضهم بأن ما فيها
 الخ (قوله) فلا تصح إلى قوله
 وكباحة هذه في النهاية (قوله) فسلم
 إلى قوله ولو أعارة في النهاية (قوله)
 وتكره استعارته وإعارة إلى المتن
 في النهاية (قوله) ليست حقيقة
 عارية مسلم لكن كراهية العارية
 السابقة ليس إلا لما يترتب عليها
 من الأدل لا تكونها عارية
 وهو بعينه موجود هنا وغاية ما يتحلى
 في الفرق أنها هذا الصدور هنا من
 الأصل مشعر بطيب خاطر به ذلك
 وقد يفرق أيضا بأن إعانة الحر
 منافع للغير بمتافع نفسه بعد من
 مكارم الأخلاق فلا كراهة فيها ولا
 في الإعانة من الفروع بخلاف استخدام
 الرقيق فإنه امتنان له ويأثم به
 لضرورة الرقي فكذلك الفرع الإعانة
 حراما ومستعيرها فليأتمل

اشتراط لفظي بشرط ان لا يقع في التمسك او بغيره ولو كان في التمسك فليس بشرط
 بذلك بل انصرح به (كأمر تارك أو غيري) ومما يؤيد هذا ما كان في التمسك من غير
 وخد لا يتفق به لان التمسك بمال الغير بموقف على رضا المتوقف على ذلك المظن او نحو ذلك ولو شاع
 أمر في القرض كفي الجواز كان غير محال في الفوار وعليه في فرق بين قولهم في الطلاق
 لا أثر للإساعة في الصراحة بأنه يحتسب للإبضاع ما لا يحتسب لغيرها وظاهر كلامهم ان هذه
 الألفاظ كلها ونحوها صريحة ولا كناية للعارية لفظا وفيه وقفة ولو قيل ان نحو خذ هذه او اتق بها كناية
 لم يعد ولا يضر صلاحية خذ هذه كناية في غير ذلك (وبكفي لفظ أحدهما مع فعل الآخر) وان تأخر
 أحدهما عن الآخر ظن الرضا حينئذ وسياق ان الرديعة كذلك خلافا لمن فرق وقد تحصل بلا لفظ
 ضمنا كأن فرش له ثوبا يجلس عليه كما جرى عليه المتولى واقتضى كلامهما اعتمادا قبل والاوجه
 انها باحة فلا يضمن الا بالتعدي انتهى ويؤيد الأول ما يأتي فيمن اركب منقطعا دابة من غير سؤال وتخييل
 فرق بينهما ما بعد وفي أنه لا يشترط في ضمان العارية بكونها بيد المستعير وخرج به جلوسه على
 مفروش للمعوم فهو باحة حتى عند المتولى وكان اذ ذلك في جلب دابته والذين للعالم فهي مدة طلب
 عارية تحت يده وكان سلمه البائع المبيع في ظرف فهي عارية وكان اكل الهدية من طرفها المعتاد
 أكايما منع قبل اكايما هو أمانة وكذا ان كانت عوضا كما في قوله (ولو قال أعرتك) أي فرسي مثلا
 (لتعلمه) او على ان تعلمه (او تعير في فرسك فهو اجارة) لان فريعا عوضا (فاسدة) لجهل
 المدة والعوض مع التعليق في الثانية (توجب أجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه زمن لثله أجرة
 ولا يضمن لو تلفت كالموجرة وكلامهم هذا صريح في ان مؤنة المستعار ليست على المستعير وهو كذلك
 صحت العارية او فسدت فان أنفق لم يرجع الا باذن الحاكم او اشهاد بنية الرجوع عند فقده وشذ
 القاضي في قوله انها عليه فعليه لا تقيد بشرط كونه يعلمه أمالوعين المدة والعوض كما عرفت
 هذه شهر من الآن بعشرة دراهم او تعير في ثوبك هذا شهر من الآن فقبل فهو اجارة صحيحة بناء
 على ان الاعتبار بمعا في العقود يرجح لان مقتضى ذكرا المدة والعوض وهما أقوى من مجرد ذكر
 لفظ العار يتولوا عار لمضنه بأكثر من قيمته فهل هو اجارة فاسدة لان الأكثر يقع في مقابلة المنافع
 أو عارية فاسدة وجهان قيل والاقيس الثاني ولا يبرأ الا بالرد للمالك او وكيله دون خذوله ورجحه
 فيضمنها وهو طريق نعم يبرأ كفي الروضة بردها لما أخذها منه ان علم به المالك ولو بخبر ثمة
 فتركه فاقية ولو استعارها لغيره فتركهها مالكمها معه لم يضمن الا نصفها ولو قال أعطها لهذا الجاني
 معي في شغلي او أطلق والشغل للأمر فهو المستعير أو في شغله او أطلق وهو صادق فالراكب ان وكله
 وليس طريقا كوكيل السوم وان كذب فهو المستعير والقرار على الراكب (ومؤنة الرد) للعارية
 (على المستعير) من المالك أو نحو مستأجر رد عليه الخبر الصحيح على اليد ما أخذت حتى تؤديه ولانه
 قبضه بالمنفعة نفسه أما اذا رد على المالك فالمؤنة عليه كما ورد عليه معبره وظاهر كلامهم انه لا فرق
 بين بعد دار هذا عن دار معبره وعدمه ويوجه بأنه منزل منزلة معبره ومعبره لو كان في محله لم يلزم مؤنة
 فكذا هو فتأمل له استدفع به مال لا يرضى هنا ويجب الرد فور اعسار طالب معبره وموته او عسار الجحر عليه
 غير دلوليه فان آخر بعد علمه وتمكنه ضمن مع الاجرة ومؤنة الرد نعم لو استعار نحو صنف او مسلم فارتد
 مالكمه امتنعه رده عليه بل يتعين الحاكم (فان تلفت) العين المستعارة أو شيء من أجزائها أو منها ما اركب
 مالكمها عام منقطعا ولو تقرر بالتمسك الى وان لم يسأل عنها لم يضمن يده ومن ثم لو ركب مالكمها معه لم يضمن

(قوله) وان شئنا ان نخرجها
قوله وقد في النهاية (قوله) وفيه
لا يستلزم الى قوله وسكانا
في النهاية والظاهر انه معطوف
على قوله فين اركب الخ وعليه
فلم يظهر وجه التأييد عما يأتي
فلمراجع وليأمل (قوله) وكذا
ان كانت عوضا الخ يأمل (قوله)
أي فسرني مثلا الى قوله بناء
في النهاية الا قوله وشئنا الى قوله
أما (قوله) مع التعليق ما وجه
تخصيصه بالتعليق (قوله) ولا يبرأ
الى قوله ولو قال أعطها في النهاية
(قوله) للعارية الى قول المصنف
لا يستعمل في النهاية (قوله) ومثله
الرد لعل نكتة التبيين عليه مع
انه معلوم دفع توهم عدم وجوبها مع
الاجرة كالساجر (قوله) ومن ثم
لوركنها ما لكها مع الخ ظاهرة
تصنيف الضمان بينهما مطلبا سواء
تساوى في الثقل أو تفاوتا وعليه
يشكل بما يأتي عن الرخصة من انه
لو حمل متاع غيره على ذاته بسؤال
الغير كان مستعبرا لكل الدابة
ان لم يكن عليها شيء والا فيقدر
متاعه فليأمل وقد يفرق بان
الدابة في صورة المتاع في يد صاحبها
فقط فنظير الى قدر المتاع عند
استراكه ما فيه وهذا في يد عاملا
فقدف الطمأنينة ما تقررا

والاشهر من كمال الامانة الشرعية فيكون شيايب العبد على الاربعين لا يملك ان يملكها
 (لا يستعمل) ما دون فيه كان شملت في مرحلة السير قال الفري ومن بعده وقيل ان غشورها حال
 الاستعمال كذلك لظواهرها ان لا يفرق بين ان يعرف ذلك من طبعها وان لا يظهر تقيدها اذا لم يكن
 المشور بها اذن المالك في حمله عليها على ان جميعا اعتز به بان التمسر يعتاد كثيرا أي فلا تقصير
 منه وشمله ان لم يتولد من شدة ازعاجها والا ضمن لتقصيرها وكان جنى العبد أو سالت الدابة قتلا للدفع
 ولو من سالتكسها ما قيل قبل المالك في المصوب اذا سال عليه فقتل فقتل (منها) بدلا
 أو ارشال كنه طريق فقط فيما لو جنى عليها في يده بقيمة يوم التلف في المتقوم ومثله في المثل كاجرى
 عليه ابن أبي عصرون واعتاد ما سبق وغيره وهو أوجه من جزم الانوار بلزوم القيمة ولو في المثل
 وان اقتضاه كلام جمع واعتمده بعض الشراح (وان) شرطاً عدم ضمانها وبجث الاسنوى
 ان هذا الشرط لا يفسدها كشرط رد مكسر عن صحيح في القرض وفيه نظر لا يمكن الفرق
 ولو (لم يفرط) للغير السابق بل عارية مضمونة (والاصح انه لا يضمن ما يفتقر) من الشيايب او غيرها
 (او يفتقر باستعمال) ما دون فيه مملوثة باذن المالك فهو كقتل عبيد والثاني يضمن مطلقا لغير
 على اليد السابق (والثالث يضمن المفتقر) دون المفتح أي البالي بعض أجزائه لان مقتضى
 الاعارة الرد ولو يوجد في الاول وموت الدابة كالاغصاق ومرتجها وتقرح ظهرها باستعمال ما دون فيه
 وكسر سيف اعاره ليقا تل به كالاغصاق ومرتجها واعارة المذخور يمكن يضمن لكل من المعير
 والمستعير ما نقص منه بالاستعمال ولو استعار عبيد التطيف سطح مثلا فسقط من سلمه ومات ضمنه
 بخلاف ما اذا استأجره ولا يشترط في ضمان المستعير كون العين في يده بل وان كانت بيد المالك كما صرح
 به الاصحاب وفي الروضة لو حمل متاع غيره على دابة يسأل الغير كان مستعير الكل الدابة ان لم يكن عليها
 شيء والا فبقدر متاعه واستشكل ذلك به وله ما عن الشيخ أبي حامد وغيره لو حضر رجلا ودابة فتلقت
 البهية في يد صاحبه لم يضمنها المضر لانها في يد صاحبه او يجب بان هذا من ضمان الغصب وهو لا بد
 فيه من الاستيلاء ولم يوجد ومنه من يضمنه من ضمان العارية وهي لا يشترط فيها ذلك بل هو اهل بدونه
 وهذا أولى من اشارة القول الى تضعيف أحد الموضعين بفرع واختلاف في ان التلف بالاستعمال
 المأذون فيه صدق المعير كقوله الجلال البلقيني وأيده غيره بكلام البيان ويوجه بان الأصل في العارية
 الضمان حتى ثبت مسقطه (والمستعير من مستأجر) او موصى له او موقوف عليه بقية السابق
 او مستحق منفعة فهو صدق او صلح او سلم (لا يضمن في الاصح) لان يد دائمة عن يد غير ضامنة نعم
 ان كانت الاجارة فاسدة ضمن لان معيره ضامن كما جزم به المغوى قال لانه فعل ما ليس له والقرار على
 المستعير ولا يقال بحكم الفاسدة حكم العجيبة في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما تناوله الاذن
 فقط وألحق البلقيني بهؤلاء الثلاثة جملد أضحى مندورة فانه يجوز اعارة ولا يضمنه مستعير ولا بناء
 يده على يد غيره ماله وكذا استعار لهن تلف في يدهن لاضمان عليه كالراهن وصيد استعير من
 محرم وكاب موقوف على المسلمين مثلا استعاره فقيه فتلف في يده من غير تضييط لانه من جملة الموقوف
 عليهم (ولو تلفت دابة في يد وكيله في شغلها او في يد من سلمها اليه ليروضها) أي يهلكها المثل الذي
 يسترجع به راكمها (فلا ضمان) عليه حيث لم يفرط لانه انما أخذها لغرض المالك أما اذا تعدى
 كان ركبها في غير الرياضة فيضمن كولو سلمه فنه ليعلم بحرفة فاستعمله في غيرها ولو باذن المالك (وله
 الاتماع بحسب الاذن) لان المالك رضي به دون غيره نعم لو اعاره دابة ليركبها لموضع كذا او لم يرض

(قوله) ان كان الله أي المستعارة
 (قوله) ودون شيايب العبد أي
 المستعار (قوله) ليستعملها بخلاف
 نحو الاكاف (قوله) كان خطت
 في أثر الى المتن في النهاية (قوله)
 مما أذن المالك في حمله عليها أي
 فهو من ضرورات الاستعمال
 فالتلف به تلف بالاستعمال واصل
 هذا أنسب من قول الشارح أي
 فلا تقصير لان ضمان العارية
 لا يقتضي بالتقصير كما سيصرح به المتن
 قلنا مل (قوله) دون المستحق الى
 الفرع في النهاية (قوله) او موصى
 له الى قوله أو الحق في النهاية (قوله)
 هؤلاء الثلاثة تأمل ما الثلاثة
 (قوله) أي سلمها الى الفري في النهاية

ثم كرس في ارضه حجارة ان كرس فيه كرس لاد و غراه بخلاف نظيره من الاجارة والقري في الرد
 لانه المستعير يسأل الاذن ان كرس في التودع والمستأجر لا رد عليه ومنه يؤخذ ان المستعير
 الذي لا يلزمه الرد كالمستأجر لا يتحمل خلافا لو جاوز الخلل المشروط لزمه اجرة مثل الدخاب منه والعود
 اليه وله ان يرجع منه كما في صحة السبكي وغيره بناء على ان الغارية لا تطل بالخطا فله وهو ما صحه
 * فرع * قال العبادي وغيره واعتدوه في كتاب استعمار رأى فيه خطأ لا يصلحه الا المحصف فيجب
 ووافقهم اقتضاء القاضى بانه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير وقيد الرعي بخلط لا يغير الحكم والارده
 وكتب الوقف أولى وغيره بما اذا تحقق ذلك دون ما طنه فلا يكتب له كذا وورد بان كانه لعله انما هي عند
 الشك في اللفظ لا الحكم والذي يتجه ان المملوك غير المحصف لا يصلح فيه شيئا مطلقا الا ان ظن رضا
 مالكه به وان يجب اصلاح المحصف لكن ان لم يخطه خطه لردائه وان الوقف يجب اصلاحه ان يتقن
 الخطا فيه وكان خطه مستحلا سواء المحصف وغيره وانما متى تردد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا
 وما اعتد من كانه لعله كذا انما يجوز في ملك الكتاب (وان اعاره لزراعة حنطة زرعها ومثليا)
 في الضرر ودونها بالاولى كالشعر والبول لا أعلى منها كالذرة والقطن (ان لم ينه) فان نهاه عن المثل
 والادون امتعا أيضا اتباعا له (وعلم منه ما أصله ان لو عين نوعا ونسي عن غيره تباع (او) اعاره
 (لشعر لم يزرع فوقه) ضررا حنطة) بل دونه ومثله وتكبره ليعين خلاف تعريف أصله لهما
 ليس انه لا فرق في التفصيل المذكور بين اعاره لك لزراعة الحنطة او حنطة وترجع الاستوى أنه اذا
 أشار لعين منهما واعاره لزراعتها لا يجوز الاتصال عنه قال ولهذا اعرفه سما في المحرر فيه نظر
 والصحيح في الاجارة الجواز فكذا هنا وصرح في الشعر بما لا يجوز فقط عكس الحنطة تقتضيه دلالة
 كل على الآخر ففيه نوع من أنواع البديع الشهيرة وحيت زرع ما ليس له زرع عنه فله مال كقلعه
 محانا فان مضت مدة لهما اجرة لزمه جميع اجرة المثل على المعتد (ولو أطلق الزراعة) أي الاذن فيها
 كاهوتك للزراعة اولت زرعها (صح في الاصح ويزرع ماشاء) لا طلاق اللفظ وانما يلزمه الاقتصار
 على أخف الأنواع ضررا لان المطلقات انما تنزل على الأقل اذا كان بحيث لو صرح به لصرح وهذا
 لو صرح به لم يصح لانه لا يوقف على حد الأقل ضررا فيؤدي الى النزاع والعقد تصان عن ذلك قاله الملقيني
 جوابا عن قوله ما لو قيل لا يزرع الا أقل الأنواع ضررا لكان مذهبا وقال الاذري يزرع ما عهد زرع
 هناك ولونادر اولو قال لتزرع ماشئت زرع ماشاء بجرما (هو اذا استعار ابناء او غراس فله الزرع) لانه
 أخف (ولا عكس) لان ضررها اكثر (والصحيح انه لا يغرس مستعير لئنا وكذا العكس) لاختلاف
 الضرر فان ضرر البناء في ظاهر الارض اكثر من باطنها والغراس بالعكس لا تضر عروقها وما يغرس
 للنقل في عامه ويسمى الشتل كالزرع واذا استعمار لواحد مما ذكر ففعله ثم مات او قلعه ولم يكن
 قد صرح له بالتجديد مرة بعد أخرى لم يجز له فعل نظيره ولا اعادته مرة ثانية الا باذن جديد (و) الصحيح
 (انه لا يصح اعارة الارض مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياسا على الاجارة نعم ان قال لتنتفع
 بها كيف شئت او بما بدا لك صح وينتفع بما شاء على الوجه كافي الاجارة وقيل بما هو العادة ثم
 وبه جزم ابن القري وهو نظير ما مر عن الاذري في اطلاق الزراعة وذكر الارض مثال لما ينتفع به
 بجهتين أو أكثر كالدابة أماما ينحصر الانتفاع به في جهة واحدة كسائط لا يصلح الا للفرش فلا يحتاج
 في اعارته الى بيان الانتفاع ويستعمل في ذلك بالمعروف قال في المطلب وكذا لو كان يمكن الانتفاع
 بجهات لكن احداها هي المقصودة منه عادة انتهى * (فصل) * في بيان جواز العارية وما للمعير
 وعليه بعد الرد في عارية الارض وحكم الاختلاف هي جائزة من الجانبين كالوكالة فيبذل (الكل)

(قوله) كالمستأجر أي مستعير
 لا يلزمه الرد ان قاسم لعله في المستعير
 من المستأجر اذا انقضت مدة
 الاجارة (قوله) في ملك الكتاب
 ينبغي أو عند ظن الرضا (قوله)
 في الضرر الى قول المصنف واذا
 استعار في النهاية (قوله) عن
 المثل والادون في أصله أو الادون
 (قوله) لاختلاف الضرر الى
 الفصل في النهاية
 * (فصل لكل منهما) *
 (قوله) في بيان جواز قول
 المصنف الا اذا في النهاية

(قوله) أي المصير (وإذا صار به) المصلحة والرفعة قبل الرجوع إلى الله (من شاء) أي
 من المصير وأما في من المستعير فلا يليق بها إلا الرجوع إلى الله في المصير بمجموعه المصير بدو الله
 وشأنه على أنه لا يصح تشاؤده على استحقاقه بأن يراد بالعبارة العقدية في رده قطعه وذلك لا يتوزن فيه
 ولو استعمل المستعير أو المباح له منافع بعد الرجوع بباطل فلا أجر عليه كما هو محل قولهم إن الضمان
 لا يختلف بالعلم والجهل إذ المصلحة السالك ولم يقصر بتركه إعلانه ولو أعاد له من ماله إلى بلد فرجع
 أثناء طريقها الزم له السكن بالاجرة نقل متاعه إلى مأمن ويشتري أن مثله في ذلك نفسه إذا عجز عن الشيء
 أو نكف واستغنى من جوارها كذا كذا انفساها بما تنسبها الوكيل من غنم وموت وجنون وانما
 ويحرم وعلى وارث المستعير الرد فوراً وإن تعذر عليه رد ما أخذت مع مؤنة الرد في التركة فإن لم يرد من
 تركه فلا شيء عليه من غير العقوبة عند شتمه وإن لم يرد منها الوارث مع الاجرة ومؤنة الرد ومن أن يجب
 الرد فوراً عند موت المصير (إلا إذا أعاره دفن) ودفن فيه شتم (فلا يرجع حتى يندرس أثر المدفون)
 بأن يصير ثراباً فيرجع حينئذ بأن يكون اذن له في تكثير الدفن والافعال بعبارة التهمة وذلك لأنه دفن
 بحق وفي النسيء هل تجزئ منه ولا يرد عليه تعجب الذنب فإنه وإن لم يندرس إلا أن الكلام في الاجزاء التي
 تحبس وهو لا يحبس وقضية انقضاء الاجرة وان يرجع وهو كذلك خلافاً للأنوار ويفرق بينه وبين
 ما عر في الرجوع في الطريق بأن يعرف غير قاض بهما لتوطن النفس فيه على البقاء إلى البلاء
 ولو أظهره منه نحو سبع ولم يوجد غيره أقرب منه أو ما أوله أعيد إليه قهره لأنه صار حقه إلى أندرسه
 من غير مقابل والمالك سقى لم يضر بالميت أما إذا رجع قبل الدفن أي موارثته بالتراب ومثلها فيما
 يظهر من هذا الجدل وخشية شتمه ببقائه من هذا القبر وإن لم يوارث فيجوز كالتحليل من المشولى وأقره
 واعتمده الأذرعى بل قال أنه لم ير أحد أصرح بما في الشرح الصغير من امتناع الرجوع بمجرد وضعه
 في القبر ثم يغرم مؤنة الحفر لولي الميت لأنه غره ولا طم على الولي وفارق هذا ما لو رجع بعد الحث وقبل
 الزرع لا يلزم مؤنة الحث على المعتقد لأنه لم يغره ولا يمكن الزرع بلا حث في الجملة بخلاف الدفن لا يمكن
 بلا حفر ويؤخذ منه أنها لو انقضت بنحو جنون المصير لم تلزمه مؤنة الحفر لأنه لا غرر حينئذ وإن من
 أعاره أرضاً لحفر بثمنها يتبع بها ثم طمها يلزمه مؤنة الحفر كالمقبر وإذا أعاره كفن فيه فإن
 الأجر تشاؤده على ملكه ولا يرجع فيه حتى يندرس أيضاً وإذا أقال أعير وأدارى بعد موت لزيد
 شهر أو خرجت من الثلث فليس للوارث الرجوع وكذا لو نذر المصير مدة أو أن لا يرجع إلى مدة كذا أو لا
 إذا رجع مع غير منفعة بها أمتعة معصومة وهي في اللجة وبحسب ابن الرفعة أن له الاجرة في هذه كما لو رجع
 قبل انتهاء الزرع وإذا أعاره دابة أو سبلاً حال الغزو والتقى الصفاة ويظهر أن يأتي فيه بحسب ابن
 الرفعة وإذا أعاره ثوباً للستر أو الفرش على نجس في مفروشة فمتنع الرجوع على ما بحثه الاستنوي
 لحرمة قطع الفرض ويوافقه قول الجرجاني لا يسترداد ولا للمستعير الرد إلا بعد فراغ الصلاة لكن
 يرد ذلك قول المصنف في مجموعته لو رجع المصير في أثناء الصلاة نزعته وبني على صلاته ولا إعادة عليه
 بلا خلاف وقيل في المفسر وش على التجس إلا أن عليه إعادة وعلى الأول يظهر أنه يلزمه بعد
 الرجوع الاقتصار على أقل مجزئ من واجباتها وإذا أعاره دار السكنى معتدة فهي لازمة من جهة
 المستعير فقط وإذا أعاره داراً لم يندرس بعد إقامته فلا يرجع على الوجه وفقاً للجمهور نتيجة أن له
 الاجرة في هذه كالتى قبلها وكذا لو أعار ما يدفعه عما يجب الدفع عنه أو ما يفي بحقوقه أو ما يفي
 غير يقا (وإذا أعار له أو) اندرس (الغراس ولم يذك مدة ثم رجع) بعد أن يفي أو غرس (إن كان) المصير
 (شرط التلح) أراد به ما يعم الهدم بقربة ذكره بعدهما (مجاناً) أي بلا بدل (لزمه) عملاً بالشرط فإن امتنع

(قوله) يدل على أن المستعير
 فالويل يفعل قدامه من قبل دار
 والأقرب لا قياساً على ما سجدوا به
 فمما لو كانت رغبة النساء الطريق
 قترت متاعه ولم يحمله وإن أسكن
 المشرق فليأمل فإن تغير عنهم مؤنة
 الحضر الآتي في مسئلة التبرير فيرد
 الفرق (قوله) ودفن فيه إلى قوله
 وقضية المتن في النهاية (قوله)
 وقيل أنه ذلك لعل محله بالسبب إلى
 النساء إذا لم يتيسر له محل طاهر
 يتقل إليه أو ضاق الوقت من
 الاستعمال والأقرب محله تأمل وإنما
 بني في المصنف عليه لأن الفرض أنه
 فاقاد للستره تغيره بقوله ولا إعادة
 عليه (قوله) التلح إلى قوله وقضيته
 في النهاية

المستعير بالبيع المستعير شرطه ان لا يضره من السبكي ومن يضره من
 كسبه النص والجمهور وكذا الشخص في الجارة فكذا شرطه ان لا يضره من السبكي ومن يضره من
 وشرطه ان لا يضره من السبكي ومن يضره من السبكي ومن يضره من السبكي ومن يضره من السبكي
 صدق في صفة وقال غيره يصدق المستعير لان الاصل عدم الشرط واحترام ما هو هذا الوجه ولا ينافيه
 ما مر من الجلال البلقيني كما هو ظاهر في تأمل (والا) بشرطه عليه القلع (فان اختار
 المستعير القلع) اراد به ما يعم الهدم بقدره بقدره (قلع) بلارش لان ملكه وقدره
 بقصه (ولا يلزمه تسوية الارض في الاصح) لان الاعارة مع علم المستعير ان يقلع رضا بما يحدث
 من القلع (قلت الاصح يلزمه والله اعلم) لانه قلعه باختياره ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه اذا قلعه ردها
 الى ما كانت عليه وهو المراد بانسوية حيث اطلقت فلا يكف ترابا آخر لو لم يكف الحفر ترابها
 وبحت السبكي وغيره ان محله في الحفر الحاصلة بالقلع قال الاذري وكلام الاصحاب مصرح بهذا
 التصور بخلاف الحاصلة في مدة العارية لاجل الغرس والبناء ليدوثها بالاستعمال وهو ظاهر ولو حضر
 زائد اعلى حاشية القلع لزمه طم الزائد جرما (فان لم يضر) القلع (لم يضر جانا) لوضعه بمحقق (بل
 للغير الخيار) لانه المحسن ولانه مالك الارض وهي الاصل (بين ان يبيع به جارة) مثله واستشكت
 بان المدة مجهولة قال الاستوى واقر ما يمكن سلوكه ما مر في بيع حق البناء دائما على الارض بعوض
 حال بلانظ بيع او اجارة فينظر لما شغل من الارض ثم يقال لو اوجر هذا النحو بناءا بحال كم يساوي
 فاذا قيل كذا او جناه وعليه يتجه ان لا بد من مال قلعه لانه بذلك التقدير ملك منفعة الارض على الدوام
 (او قلعه) او يهدم البناء وان وقف مسجدا (ويضمن ارش نفسه) وهو قدر ما بين قيمته قائما ومتلوعا
 ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الاخذ لنقص قيمته حينئذ وقضية ضمانه ذلك ان مؤنة القلع
 او الهدم عليه ايضا واعقده في التدريب كالكفاية فانه لما نقل فيها عن الامام ان الظاهر من كلام المعظم
 انها على المستعير قال وفي كلام الاصحاب ما يدل على انها على المستعير كما عليه ما نقصه القلع وهو متجه
 جدا انتهى لكنه ناقض نفسه في المطالب فان ظاهر كلامه انها على المستعير كالمستأجر وبعبارة خارج حيث
 رد الاول بان المؤنة في نظيره من الاجارة على المستأجر فالمستعير أولى منه اما اجرة نقل النقص
 فعلى مالكه قطعها (قيل او يملكه) بعقد مشتمل على ايجاب وقبول (بعينه) حال التملك مستحق
 القلع كظواهره من الشفعة وغيرها ومن ثم قيل انها جرما في مواضع وجرى عليه هنا جرح متأخرون
 ولم يعتمدوا ما في الروضة هنا من تخصيص التخيير بالتملك والقلع ولا ما في المتن في تخيير بين التملك
 وقد بين الاول بان بنى او غرس شربا يذون شربا ثم رجع او التاني اذا لم يكن فيه نقص او احدث
 الاولين فقط بان وقف المستعير البناء او الغراس فمتنع التملك بالقيمة خلافا لابن الصلاح ولو وقف الارض
 تخير ايضا السكن لا يفعل الاول الا اذا كان اصلح للوقف من الثاني ولا الاخير الا اذا كان في شرط
 الوقف جواز تحصيل مثل ذلك البناء والغراس من ربه وبني ان يقيدهم هذا قول ابن الحداد في ارض
 وقعت بعد البناء فيها باجارة يعلق البناءا وخالقه الرواية في رأي انه قبل مضي مدة الاجارة لا يطالب
 بالقلع وكذا بعدها الا ان شرطه عليه والادفع المتولى قيمته ان رأى فيه الخط لان الوقف ورد بعد استحقاق
 البناء أي فطره بعد الاجارة المنقضية بالقلع بالارش او التملك لا يغير حكمها ولو كان على الشجر شرب
 لم يبدل صلاحه فلا تخيير الا بعد الجذاذ كفي الكفاية عن الامام والقاضي كما في الزرع لان له امدا
 ينتظر قال الاستوى سكن المنقول في نظيره من الاجارة هو التخيير ثم ان اختار التملك تلك الثمرة
 ايضا ان كانت غيره وبه قال الاصحاب الى اوان الجذاذ وان اراد القلع غرم ارش نقص الثمرة ايضا

(قوله) قال الاستوى عبارتها
 فلهذا قال الخ (قوله) فينظر لما شغل
 الخ ينبغي ان ينظر كيف يتأق ذلك
 بالنسبة للارض الموقوفة البناء
 او بعد الاعارة (قوله) بعينه الى قوله
 وينبغي في النهاية (قوله) ولو كان على
 الشجر الى المتن في النهاية

وانما الاختيار ما اذا اختار المالك من بين شيئين من غير ان يبيع احداهما
 المعتبر شيئا مضافا كذا (لم يعلق بجنا ان يبدل المستعير الاجرة) لا انتفاع المضرر (وكذا ان لم يذوقها
 في الاصح) لان المضرر يقصر بتركه الاختيار راضيا بالثمن المضاف (ثم) عليه (فيل يبيع ارضا
 الارض وما فيها) من بناء وغراس (وتقسم بينهما) على الكيفية السابقة في رهن الاحدون
 ولدها فصلا لنصومة (والاصح انه يعرض عنهما حتى يختار شيئا) لان المستعير لا يقصر منه
 فكيف يبيع على ازالة ملكه والمضرر ان يقصر لكن الضرر عليه فقط واجبارا لما كانا معا ولازالة
 المضرر المتعدى للمضرر كبيع مال من امتنع عن الوفاء وقوله يختار المضرر عن خطه هنا وعن
 اماله وانما نفع الشرع من ثباته استقاط الالف من خطه في الروضة وفتح عليه واستحسنه
 السبكي وصوبه الاستوى لان اختيار المضرر كاف في فصل النصومة ورجح الاخرى اثباتها لانه الموافق
 لتعبير جمع بانه يقال لهما انصرفا حتى تصطفا على شيء ولا بد من اختيار المضرر لا ليجر عليه المستعير
 ولا توافقا انتهى والوجه صحة كل من التعبيرين اما الاول فلان المضرر هو الخبير أولا فصح اسناد
 الاختيار اليه وحده وقد صرح ابن الرفعة وغيره بانه اذا عاود وطلب شيئا من المصالح الثلاث اجيب
 كالا ابتداء وان اختار شيئا من غير الثلاث ووافقه المستعير ان فصل الامر والا استمرار الاعراض
 عنهما على انهم مع حذف الالف يصح الاسناد لاحدهما الشامل للمستعير لانه اذا اختار ماله
 اختياره كالقلم بجنا ان انفصلت النصومة ايضا واما الثاني فلان المضرر وان كان هو الاصل لا يتم
 الامر عند اختيار غير الثلاثة لاجرافقة المستعير فصح الاسناد اليهما (و) في حالة الاعراض عنهما
 الى الاختيار يجوز (للمعير دخولها والانتفاع بها) لانها ملكه وله الاستناد الى بناء المستعير
 وغراسه والاستظلال بهما وان منعه كما مر في الصلح وتخييل فرق بينهما غير صحيح والطلاق جميع امتناع
 الاستناد اليه محمول على ما يضر ولو ادعى ضررا او مالا (ولا يدخلها المستعير بغير اذن) من المضرر
 (لتفريج) وغيره من الاعراض التافهة كالا جنبى وهي مودة قليل اعلمها من انقراج الهمم اى انكشافه
 (ويجوز) دخوله (للسبق والاصلاح) للبناء غير اى اجنبية ونحوهما كاجتناء الثمر (في الاصح)
 صيانة للملك عن الضياع فان عطل بدخوله منفعته تقابل باجرة لزمته اما اصلاح البناء اى اجنبية فلا
 يمكن منه لان فيه ضررا بالمعير لانه قد يختار التلك او النقص مع الغرم فيزيد الغرم عليه من غير حاجة
 اليه بخلاف اصلاحه بآلته كان سقى الشجر يحدث فمماز يادة عين وقمة (ولكل) منهما (بيع ملكه)
 من صاحبه وغيره ويثبت للمشتري من كل ما كان لبايعه او عليه مما ذكره له الفسخ ان جهل الحال
 (وقيل ليس للمستعير بيعه لثالث) لان ملكه غير مستغرا للمعير ملكه ورد بان غايته انه كسبه
 مشفوع وقيل ليس للمعير ذلك ايضا للجهل بامد البناء والغراس ولو انتفاع على بيع الكل لثالث
 بتمن واحد جاز للضرورة ووزع كذا (والعارية المؤقتة كالطائفة) في جميع ما مر فتم ارجع
 قبل انقضاءها لان التاقية وعدلا يلزم وقيل لا يجوز الرجوع حينئذ والى ان لم يكن للتأقية فائدة او بعده
 ويأتى معنى الرجوع حينئذ كذا المدة كما يجوز ان يكون للقلم يجوز ان يكون لمنع الاحداث او اطلب
 الاجرة (تبيينه) * قوله كالمطائفة وقول الشراخ في جميع ما مر فتم ارجع ان ارادوا
 التبيينه في البناء والغراس فقط كما يدل عليه حكايه القول الآتى ورد عليهم انه اذا اعير لهم ما ولهم
 مدة فله فعلهما ما لم يرجع لاسكن لا يفعله ما الامر واحدة وغيرهما مثلها في ذلك وان قيد عدة كرر
 المرة بعد الاخرى ما لم تنقض او يرجع او فمما في غير ما ورد عليهم منع الانتفاع بعد المدة ولزم
 الاجرة فيه بخلافه في المطائفة وكأنهم وكاوا هذا التفصيل الى محله في الكتب المبسوطة (وفي قوله

(قوله) وقوله يختار الى المتن في
 النهاية نحوه (قوله) لانها ملكه الى
 قول المصنف والعارية المؤقتة
 في النهاية (قوله) فان عطل عبارتها
 سكتا في نعم لو عطل نفع الارض على
 مالكها بدخوله لم يلزمه ان يمكنه
 من دخولها الا بالاجرة كما فصله
 الرافعي من التمهيد

في وقتها (وإذا أصر لزراعة) مطبوعا (فرجع قبل ادراك الزرع فانه
 ان عليه الانتفاء الى الخصايد) ان نقص الصلح قبله لا يمتنع من قوله انه ينتظر بخلاف ما اذا لم ينقص
 كما يحتمل ان الرفعة لا تنفع المضرر هنا ان لم يحصل قصصلا كفتح اماما يحصل قصصلا كقلاء فيكاف
 قلعه في وقتها المعتاد (و) الصحيح (ان له الاجرة) أي اجرة مدة الانتفاء وقت الرجوع لا انتفاء الاباحة
 به فأنشبه ما اذا اعد دابة ثم رجع النساء الطريق فعليه نقل مشاعه الى مأمن باجرة المثل كما مر (فلو عين
 مدة) للزراعة (ولم يدرك) الزرع (فيما التقصيره بتأخير الزراعة) أو بنفسها كأن كان على
 الارض نحو سبيل أو ثلج ثم زرع بعد ذلك والى ما لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المعين مما يطئ اكثر
 منه (قلع مجانا) لما تقر من تقصيره ويلزمه أيضا تسوية الارض أما اذا لم ينقص فلا يقطع مجانا كما
 لو اطلق سواء أكان عدم الادراك لحوبه أم لتقصير المدة المعينة (ولو حمل السبيل) أو نحو الهواء
 (بذرا) بمجدة أي ما يصير مبدورا ولو نواة أو حبة لم يعرض مالكا عنها (الى أرض) لغير مالكة
 (فثبت فهو) أي النابت (لصاحب البذر) لانه عين ماله وان تحول لصفة أخرى فيجب على
 ذي الارض فالحاكم رده اليه أي اعلامه به كما في الامانة الشرعية أما ما عرض مالكة عنه وهو من يصح
 اعراضه لا كسفيه فهو لذي الارض ان قلنا بوالملك مالكة عنه بغير دال اعراض (تبيه) سيعلم
 مما يأتي قيل الاضحية بجواز أخذ ما يلحق مما يعرض عنه غالباً ويؤخذ منه ان ما هو كذلك يملكه مالك
 الارض هنا وان لم يتحقق اعراض المالك عنه وحينئذ فالشرط ان لا يعلم عدم اعراضه لا ان يعلم اعراضه
 خلافا لما يوجب كلامهم هنا فقامله (والاصح انه يجبر) أي يجبره المالك ولو من غير رفع لحاكم بأن يتولى
 قلعه بنفسه نظير ما مر في الصلح خلافا لابن الرفعة (على قلعه) لان المالك لم يأذن فيه فأنشبه ما اذا انتشرت
 أغصان شجرة للغير الى هواء داره ولا اجرة لمالك الارض على مالك البذر لمدة قبل القلع وان كثر كجرم به
 في المطالب لعدم الفعل منه ومن ثم لم يمتد الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله وقضية ذلك انه لو كان
 وصوله لارض الغير من فعل مالكة كان بذره فيما يظن انه ملكه فبان غير ملكه لزمته الاجرة وهو متوجه
 وسئل عن سبل نقل تراب وحجارة أرض عليا الى سفلى هل يجبر مالك العليا على ازالته ذلك فأجبت بأنه
 يجبر أخذ ما ذكرهنا في محمول السبل وفي انتشار الاغصان (ولو ركب دابة وقال مالكاها أعرضتها فقال
 آجرتموها) مدة كذا وكذا ويجوز كإرجاء السبكي اطلاق الاجرة بناء على الاصح الآتي ان الواجب
 اجرة المثل (أو اختلف مالك الارض وزارعها كذلك فالمصدق المالك على المذهب) لافي بقاء
 العقد ولو بقي بعض المدة بل في استحقاق الاجرة أو القيمة تفصيلا وما الآتي لان الغالب اذنه في الانتفاع
 بمقابل فيختلف الكل فيما تجمع نظما واثباتا انه ما أعاد بل آجره ويستحق اجرة المثل ان وقع الاختلاف
 مع بقاء ما بعد مضي مدة لها اجرة فان وقع قبل مضي تلك المدة صدق مدعى العار بقيمة قطعا لانه
 لم يتلف شيئا حتى يجعل مدعى استقوط بدله أو بعد تلفها ومضي مدة لها اجرة فان كانت القيمة دون
 الاجرة أو مثلها أخذها بلا يمين لا تفاقيهما على وجوب قدوها ولا يضر الاختلاف في الجهة ويختلف
 للرائد في الاولى (وكذا) يصدق المالك فيما (لوقال) الراكب أو الزارع (أعترتني وقال المالك
 بل غصبتني) وقد مضت مدة مثلها اجرة والعين باقية لان الاصل انه لم يأذن فيخلف وله اجرة المثل
 (فان تلفت العين) قبل ردها تلفا تضمن به العارية (فقد انتفع على الضمان) لها لان كلام من
 المعار والمغصوب مضمون (ليكن) بوجه الاستدراك فيه خلافا لمن زعم انه لا وجه له أن قوله انتفعا
 على الضمان يقتضي مساواة ضمان العارية بالضمان لغصب الذي سلكه ومثله من ذكر

(قوله) أي التوقفة الى قول المصنف
 والاصح انه في النهاية (قوله) أو نحو
 الهواء كذا في أصله (قوله) فيجب
 على ذي الارض عاريتها ويجب
 رده اليه ان حضر عليه والأفلاح
 لانه مال نافع اماما أعرض عنه الخ
 (قوله) مدة كذا الى قوله أو بعد
 تلفها في النهاية (قوله) يصدق
 المالك الى قول المصنف الاصح ان
 العارية في النهاية

لما سئل في ضمان النسيب ومما جاء من الخلاف المستعمل على بيان اشتدادهما على وجه (الاصح ان
 العار يتضمن قيمة يوم التلف) ان كانت مقيمة والا فبالمثل على المعتمد والمقصود يتضمن بأقصى التقدير
 من يوم القبض الى يوم التلف والفرق ان هذا مقتضى حفظ عليه بالنظر لاي زيادة وجدت في يوم التلف
 المستعير فنظر لاول وقت ضمانها وهو وقت التلف و (لا) تضمن العارية (بأقصى التقدير ولا يوم
 القبض) خلافا لما قبل الاصح (فان كان ما يدعي المالك) بالنصب (اكثر) من قيمة يوم التلف
 (خلاف لزيادة) ان يضمنها او ما يشارك بها وما دونها فيأخذ به بلايين التقاضي ما عليه من غير ما جرى
 وفي الروضة لوقال المالك فحسبتي وذو اليد اودعني خلف المالك لانه يدعي عليه الاذن والاصل عدمه
 وانما التمس ان تلف والاجر ان كانت مدة مثله بالجرة وشك ان لم يوجد من ذي اليد استعمال
 والاصدق المالك بلا يضمن فان قلت بخلاف هذا ما مر في الاقرار ان من أقر بألف وفيرها بالوديعة
 قبل أي سواء أقال أخذتها منه أم دفعها الي على المعتمد ولم ينظر له دعوى المقر له الغصب قلت يفرق بأن
 الالف ثم لم تثبت الا باقراره فصدق في صفة شئها و يؤيده قولهم من كان القول قوله في أصل الشئ كان
 القول قوله في صفة و ممن تكلم على هذه المساعدة وأطال التاج السبكي في قواعد ولانه لا أصل هنا
 بخلاف دعواه الوديعة بخلافه فيما نحن فيه فانه لما علم ان يده على العين اقتضى ذلك ضمانه اذ هو الاصل
 في الاستيلاء على مال الغير فدعواه الاذن مخالفة لاصل الضمان الناشئ عن الاستيلاء والاصل عدم
 الاذن فصدق المالك وهذا يعلم من دعوى البعوى لودفع لغيره ألقاهم لكت فاذن الدافع القرض
 والمدفوع اليه الوديعة صدق المدفوع اليه وسبب أي آخر القراض ماله تعلق بذلك ثم رأيت ما يرد كلام
 البعوى وهو قول الانوار من من حاج القضاة لوقال بعد تلفه دفعته قرضا وقال الآخر بل وكالة صدق
 الدافع انتهى

(كتاب الغصب)

(هو) لغة أخذ الشيء ظلما وقيل بشرط المجاهرة وشرعا (الاستيلاء) ويرجع فيه للعرف كما يتضح
 بالامثلة الآتية وليس منه منع المالك من سقي ماشيته أو غرسه حتى تلف فلا ضمان وان قصد متعمدا عليه على
 المعتمد وفارق هذا اهلاك ولا شاة ذبحها بانه ثم اتلف غذاء الولد المتعمد له باتلاف أمه بخلافه هنا وجه لنا
 الفرق بتأيد ما يأتي عن ابن الصلاح وغيره قيل والاصح ان الضمان يأتى قيل قول المتن فان أراد قوم سقي
 أرضهم فمين عطل شرب أرض الغير ما يؤيد ذلك (على حق الغير) ولو خيرا أو كلبا محترمين وسائر
 الحقوق والاختصاصات كحق متجر وكافة من قد يسوق أو مسجد لا يرتج منه والجلبوس محله وجعله
 في دقائه حبة البر غير مال مراده به غير ممتول لما قدمه في الاقرار انهما مال وغير أصله بالمال لانه يضمن
 الممتول المترتب عليه الضمان الآتي وعدل عنه الى أهم منه كما تقرر ليكون التعمد بفجاءه لا افراد
 الغصب المحرم الواجب فيه الرد وأما الضمان فليس بصرح باتفاقه عن غير المال بقوله ولا يضمن الخمر
 فصنيعه أحسن خلافا لمن اتصروا ببيع أصله (عدوانا) أي على جهة التعدي والظلم وخرج به من
 عارية وما خوذ بسوء وأمانته شرعية كمن يبيع الى حجرة أو داره ولا يرد عليه ماله أو أخذ مال غيره
 بظنه ماله فانه يضمنه ضمان الغصب لان التمس في هذه الصورة حكم الغصب لا حقيقة قاله الرافعي
 نظرا الى أن المتبادر والغالب من الغصب ما يقتضي الاثم وعبارة الروضة بغير حق واستحسن لا غيرها
 تشمل هذه الصورة وتقتضي ان التمس فيها حقيقة الغصب نظرا الى أن حقيقة صادقة مستغناء
 التعدي اذ التعمد بالحد ضبط سائر صور الغصب التي فيها اثم والتي لا اثم فيها واستحسن الرافعي زيادة

(قوله) انه يقتضيها الى الكتاب
 في النهاية الاقوله ومن تكلم الى
 ولا نه قوله وسبب أي آخر القراض
 ماله تعلق بذلك
 * (كتاب الغصب) *
 (قوله) لغة أخذ الشيء الى قول
 المصنف ولو ركب دابة في النهاية
 (قوله) ويأتي قيل قول المتن في
 احياء الموات

من المخرج سبعة عشر من هذه السور التي هي من كتابه في الاستيلاء
 لا سيما من القصة والتطير في هذا الكتاب من السور التي هي من كتابه في الاستيلاء
 انظر وصليهم بافرادها بسبب مستعمل وجعلها من مباحث الجنان فاضل في هذا العلم وغيره
 بالحياء له حكم الخاص وقد قال الغير الى من طلب من غيره مالا في الملاءمة اليه لمباحث الحياء
 فقط لم يجد كمالا يحل له التصرف فيه وانما في الباب الكذب والنسبة واجماع الامم وهو كبير قالوا
 عن الهروي ان بلغ نصابا واعترض به قبل ابن عبد السلام الاجماع على ان غصب الحبة وسرقها كبيرة
 لكن توافق فيه الاذرى ويوافق في اطلاق الناوردي الاجماع على ان فعله مع الاستيلاء من لا يفي عليه
 كفر وبعده من كفر وكان هذا التفصيل انما هو من جهة سكاية الاجماع عليه والا فصرح به هذا ان
 استيلاء ما يغيره غير وري كفر وان لم يفعل وما فلا وان فعله فمظنون له (فلور كبدية) بغيره بغير
 اذنه وان كان هو السر له بخلاف ملو وضع عليها متاعا بغير اذنه بحضوره فغيرها لما لا يفي عليه من المتاع
 ولا يضمن مال الكهالة اذ لا استيلاء منه عليها (أو جلس) أو تعامل برجله كما قاله البغوي أي وان اعتد
 معها على الرجل الاخرى فيما يظهر (على فراش) لم تدل قرينة السال على اباحة الجلوس عليه مطلقا
 أو لناس مخصوصين كفر من مصاطب البرازين أي جمع مصطبة بالصاد والسين وفتح الميم وقد تكسر
 (فغاصب وان لم يلقه) لحول غاية الاستيلاء وهي الاستماع بعد ما لو لم يقصد الاستيلاء كما في الروضة
 وان نظره في السبكي وصوب الزركشي قول السبكي من لم يقصد الاستيلاء لا يكون غاصبا ولا ضامنا واهم المتن انه
 لا يفي منقول غير ذلك من النقل وهو كذلك خلافا لقول جمع لور رفع منقول لا كتاب من بين يدي
 مال الكهالة نظره ورتبه حالا من غير قصد استيلاء عليه لم يضمنه نعم قد يحمل كلامهم على ما اذا دلت
 القرينة على رضا مال الكهالة بأخذ النظر اليه على ان ما أتى في الدخول للمخرج يؤيدهم الا ان يفرق بأن
 لاخذ والرفع استيلاء حقيقي فلم يخرج معه لقصد بخلاف مجرد الدخول وافهم اشتراط النقل انه لو أخذ
 يدين ولم يسير لم يضمنه قال بعضهم بخلاف بعده في حاجته كذا كره انتهى وعبارة غير واحد أخذ
 من غيره وخوفه بسبب غيبة ولم ينقله من مكانه الى آخره ونقله لا يقصد الاستيلاء عليه أي بناء على
 خلاف ما مر عن الروضة لم يضمنه وكذا ان اتفق هو من محله باختياره أو ضرب ظالم من غيره فابق لان
 الضرب ليس باستيلاء نعم ان لم يمتد الى دار سيدد يضمنه ولو زلق داخل حمام مثلا فوقع على متاع لغيره
 فكسره يضمنه ولا يضمن صاحبه الرائق الا ان وضعه بالمرتب بحيث لا يراه الدخول ووجد له محلا سوى
 الامر في هذا المتاع دون الرائق به ولو دفع عبده الى غيره لم يضمنه فاما ما في ان استعماله في مصالح تلك
 الحرفة أي المتعاقبة بخلاف استعماله في غير ذلك وافهم المتن أيضا انه لا فرق فيما بين حضور المالك
 وغيبته لكن نقله عن المتولي ان هذا ان غاب أي وحينه يضمن المالك والاشترط أن يرجعه أو يضمنه
 التصرف فيه وحينه اذا جلس أو ركب معه لا يضمن الا النصف وان ضعف المالك بناء على ما أتى عن
 الاذرى قال المتولي ولو رفع برجله شيئا بالارض لينظر جنسه ثم تركه فضاع لم يضمنه قال شارح ونظيره
 رفع مجادة برجله ليصلي مكانها انتهى وبتعين جملة ما على رفع ليس فيه انفصال المرفوع عن الارض
 على رجله والا يضمنه ما هو ظاهر ان الاخذ بالرجل كهي اليد في حصول الاستيلاء ووافق القاضي بأن
 من ظفر بأقراص يدينه أي أو تخلصه من نحو غاصب فأخذ يبرده فهرب قبل تمكنه من رده وورقه ملأكم
 لم يضمنه واطلق الناوردي وابن كج انه يضمنه بوضع يده عليه وتأييد الزركشي الاول بأخذ الحرم صيدا
 ليدأويه مردود بأن هذا حق الله فيسأله فيه وسيأتي عن الشيخين في شرح والأيدي المترتبة ما يصرح
 بالثاني والحق الغزالي بالصدق غيره اذا عرف مال الكهالة بخلاف من لم يعرفه أو لم يدره أو تصرف فيه فانه

(قوله) انبر الى قوله قال هدم
 في النهاية الا قوله أي وان اعتد
 الى المتن وقوله أي جمع الى التي
 (قوله) لم يضمنه في هذه المسألة نظره
 لان عدم الضمان لا يقابل انه لا يمتد
 من النقل ان قسم أقول وهو
 كذلك وانما يحسن مقابلة أول
 هؤلاء بأن النقل كلف وان هوى
 عن القصد (قوله) وعبارة الى قوله
 وافق القاضي في النهاية وعبارته
 وصرح كغيره بأنه لو أخذ يدينه

الاجابة (قوله) وفيما كان يمشي
أهله أتوا من الموضع الذي قصد
المنهول اخذوا منه الرافعة
لاجل جعل الطعام حتى لا يجري
الوجه الا في مثل هذه عدم الدخول
وان كان اختلاف الآخر عنهما
في ان الدخول بالاصل الخ تصوير
أو قصد بالنظر الى غير ذلك
الخلافا فهو امر متعقل وفيه
أن يرجع فيه الى كلام الفسري
وغيره ممن لا يعتبر الازعاج المجرّد
عن الدخول في تحقق حقيقة
الغصب وان كان اختلافهم ناشئا
عن توهم ان الغصب حقيقة على
المذهب متوقف عليه فيكون قيدا
ولا يتوقف فيكون محض تصوير
فهو غفلة عن ايمان النظر
وحسن التأمل فان أصل الدخول
غير معتبر على المذهب عندهما في
تحقق حقيقة الغصب فضلا عن
قيد قضاة ان كنت من أهله
(قوله) أي أخرجه الى قوله ولو منعه
في النهاية (قوله) أما اذا لم يقصد
الى الحق في النهاية (قوله) كان
دخول المخرج أولا بقصد فانه داخل
في قوله لم يقصد الاستيلاء ثم رأيت
المحسني ذكره (قوله) وقد دخل
بقصد الاستيلاء على جميع الدار
كلها ووضح أما لو قصد الاستيلاء
على البعض فقط فظاهر انه يكون
تسري كافيا لانتفاء ما لم يمنع المالك
منه والا فيكون غاصبا لجميعه
(قوله) فلا يكون الى قوله وهو
ظاهر في النهاية (قوله) وأخذ
الشيء من يدها وأخذ السبكي

وعليه اجرة مثل ذلك المثل ولو سبكت أو انما سبكت بشرة الى راع لم يدخل في ضمانه الا ان ساقها من البحر
(ولو دخل داره وازعجه عنها) أي أخرجه منها فغاصب وان لم يقصد الاستيلاء لان وجوده يغني عن
قصده وقيد ان يدخل بأهله على هيئة من يقصد السكنى ويخرج من بيتها لاحتياجها الى السكنى وقطع
الامام بعدم ضمانه لئلا يسكن رجع ابن الرفعة انه غصب كما اقتضاه المتن كما أنه قليل وقصر رجع الروضة
وأصلها ان يقصد المقتضى من قوله هنا بالاولى في قولها (أو أزعجه) أي أخرجه عنها (وقهره على
الدار) أي سب ما تصرف فيها وهذا لازم للذراع عاج فالتصرف به يتصرف باللازم ومن ثم حذفت غيره
(ولم يدخل فغاصب) وان لم يقصد الاستيلاء عليها شيئا فالجميع (وفي التماسين وجوه) ان لا يكون
غاصبا عملا بالعرف ولو لم يمنع من مثل الاستيلاء فغاصب لها أيضا وان لم يقصد الاستيلاء عليها فغاصبها
وما أفهمه كلام جمع انه لا بد أن يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها ولا يكفي قصد الاستيلاء على الدار رده
الاذرعى فقال الاقرب وفاقا لصاحب الكافي ان الاستيلاء على الظرف استيلاء على الظرف وف
(ولو سكن بيتا) أو لم يسكنه (وضع المالك نفسه دون باقي الدار فغاصب البيت فقط) لانه الذي
استولى عليه (ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يخلفه من أهل ومساكن
ومستعير (فغاصب) وان ضعف الداخل وقوى المالك حتى لو أخذت حيشة فمها لان قوته انما
تتمهل النزاع منه حالا ولا تمنع استيلاءه فعلم خطأ من افق فيمن ادعى عليه غصب عقار فأقام يده بضعته
بأنها تسبح ويطل عنه حكم الغصب وان ثبت بالبيينة أما اذا لم يقصد الاستيلاء كان دخوله المخرج لم يكن
غاصبا وانما ضمن منقول رافعة لذلك لان يده عليه حقيقة واليد على العقار حكمة فتوقف على قصد
الاستيلاء كمن (وان كان) المالك أو نحوه فيها وقد دخل بقصد الاستيلاء بخلاف نحو التفرج
(ولم يرعجه) عنها (فغاصب نصف الدار) لا اجتماع يدهما فيكون الاستيلاء له بما عاينه يعلم ان
مالك الدار لو تعدد كان غاصبا حصته بعد الرّوس وعكسه (الا أن يكون ضعيفا لا يعد مستويا على
صاحب الدار) فلا يكون غاصبا بالشيء منها لعدم قصد ما لا يمكن تحقيقه وأخذ منه السبكي وتبعه
الاستنوي انه لو ضعف المالك بحيث لا يعد له مع قوة الداخل استيلاء يكون غاصبا لخصمه اذا قصد
الاستيلاء عليها واعترضه الاذرعى بأن يد المالك باقية لم تزل فهي قوية لا تستند لها لذلك ورد بأنه
قد يعارض بمثله في الداخل الضعيف بقصد الاستيلاء ويرد بوضوح الفرق بان يد المالك الحسية
مستفيدة ثم فأن قصد الاستيلاء وموجودة هنا فلم يورث قصده معها في دفعه امن أصلها وان ضعفت وحيث
لم يجعل غاصبا لم يلزمه اجرة على ما افق به القاضي في سارق تعذر خروجه فتم في الدار ليلة لكن قال
الاذرعى انه مشكل لا وافق عليه وهو ظاهر الا أن يكون الثاني نظرا الى أن اليد لا اجرة لها غالبا
فيصح كلامه فيثبت ولو استولى على أم أو هادي الغنم فبعض الولد أو الغنم لم يضمن غير ما استولى عليه
لكن بحث ابن الرفعة انه لو غصب أم المثل فبعضها المثل ضمن قطعا لا طراد العادة تبعته لها اقبل وكذا
الرمكة لذلك انتهى وقضية انه لو غصب الولد فبعضه أمه ضمنها لا طراد العادة بذلك فيها وفي جميع ذلك
نظر ومخالفة لا طلاقهم انه لا يضمن الا ما استولى عليه واستشهدا بان الرفعة لضممان الولد والقطيع
الذي اختاره بقولهم لو كان يدهم انه خلفها ولدها ضمن اتلافه كما هو مرود في جوارحه على ما اذا وضع
يده عليه (وعلى الغاصب) الخروج من المغصوب العقار بنية عدم العود اليه وتمكين المالك
منه هو (الرد) فورا عند التمكين للانعول الذي يملك الغصب والمنقل عنه ولو بنفسه أو ففصل أجنبي
وان عطلت المؤنة ولو نحو حيت فو كتاب محترم وان لم يطلب المالك الخبر الصحيح على اليد ما أخذت حتى

في قوله (قوله) وقد لا يجب الى التمسك في
 النهاية والمغنى (قوله) المقتضوب
 الى قول المصنف ولو وقع في النهاية
 (قوله) لو صرح أي أصابه علة
 الصريح (قوله) واعترض بما في
 الروضة عبارة (قوله) لا ينافيه ما في
 الروضة الخ لان الأول الخ (قوله)
 أما اذا الى قوله ويتردد النظر في
 النهاية (قوله) فعل غير العاقل
 قد سطر فيه بأنه مثل الرجح الحادثة
 فلتأمل بل قوله الآتي أو لو وقع
 طائر عليه ينافيه ثم رأيت التنازل
 المحشى قال قوله غير العاقل لعل
 المراد الخ (قوله) اجما الى قوله
 كذا الطلاء في النهاية

في قوله (قوله) وقد لا يجب الى التمسك في
 النهاية والمغنى (قوله) المقتضوب
 الى قول المصنف ولو وقع في النهاية
 (قوله) لو صرح أي أصابه علة
 الصريح (قوله) واعترض بما في
 الروضة عبارة (قوله) لا ينافيه ما في
 الروضة الخ لان الأول الخ (قوله)
 أما اذا الى قوله ويتردد النظر في
 النهاية (قوله) فعل غير العاقل
 قد سطر فيه بأنه مثل الرجح الحادثة
 فلتأمل بل قوله الآتي أو لو وقع
 طائر عليه ينافيه ثم رأيت التنازل
 المحشى قال قوله غير العاقل لعل
 المراد الخ (قوله) اجما الى قوله
 كذا الطلاء في النهاية

في قوله (قوله) وقد لا يجب الى التمسك في
 النهاية والمغنى (قوله) المقتضوب
 الى قول المصنف ولو وقع في النهاية
 (قوله) لو صرح أي أصابه علة
 الصريح (قوله) واعترض بما في
 الروضة عبارة (قوله) لا ينافيه ما في
 الروضة الخ لان الأول الخ (قوله)
 أما اذا الى قوله ويتردد النظر في
 النهاية (قوله) فعل غير العاقل
 قد سطر فيه بأنه مثل الرجح الحادثة
 فلتأمل بل قوله الآتي أو لو وقع
 طائر عليه ينافيه ثم رأيت التنازل
 المحشى قال قوله غير العاقل لعل
 المراد الخ (قوله) اجما الى قوله
 كذا الطلاء في النهاية

على الصحيح ان المبررات انما هي (ان كان التلحق من نفس الغيب المتبع تليها في الاصل) لا
 او في مرتبة الغيب المتبع فثبتت كذا اطلاقا وبقيد السبكي وغيره مما اذا لم يحضر صاحب الغيب والا
 كانت كذا في غير مرتبة الغيب وقد يفرق بان الاتلاف قديمة صمد من مرتبة تقرر عليه بعد ذلك ولا كذلك
 الرجح الطارئة لان تلك أقوى في الاتلاف واغلب في مراقبته المأكول ويقتضيه ان عليه ان يوجب وجوده في مرتبة
 ضاربة بذلك المكان غالبا كحضوره في الغيب حتى عند السبكي أو اطلاقه بجملة وجبانه بالسبب فاكنته
 بخلاف الوفق وعاصبه فاكنته بجملة على ما قبل و يفرق بأنه في الأول أغرى اليه في باطلا لها وهو
 بجملة ما وفي الثاني لم يفرها والقرض ان لم يستول على الحب (نفسه) لا شعارة بتدبيره ومحل
 قولهم انما مشرة مستمدة على السبب الم يكن السبب عطشا (وان وقت ثم طار فلا) لا شعارة باختياره
 ويغري ذلك في دل رباط المهيبة وفتح باب استعابها ومثلها في غير غير ويحتمل لا عاقل ولو آتيا والحق
 جميع بفتح القفص ما لو كان يدعي أو يحتمل طار فامر به انسان باطلا من يده قال الأذريعي وهذا
 بحيث لا تدبير والا فتيه نظرا في عدم التدبير وعدم وكثير المعين من يرى تحتم طاعة أمره قيل الأولى طير
 لا طائر لانه في القفص لا يطير ورد بان الذي قاله جمهور الفقهاء ان الطائر مفرد والعطير جمعه (والأيدى
 المترتبة) بغير تزويج (على يد الغاصب) الضامن وان كانت في أصلها أمانة كوديعة ووضو كالة
 بان وكاه في الرد (أيدى ضمان وان جهل صاحب الغصب) لانه وضع يده على ملك غيره بتدبيره
 والجهل انما يسقط الاثم لانه من خطاب التكليف لا الضمان لانه من خطاب الوضع فيطالب أيهما
 شاء نعم الحياكم وأمنه لا ضمان بوضع يدهما للصحة وكذا من انتزع ليرد ملكا له من يد غير ضامنة
 وهي يد قه أو حرين دون غيرهما مطلقا كقوله لكن يرجع السبكي الوجه القائل بعدم الضمان
 اذا كان مخرضا لضياع وانما غاصب بحيث تقوت مطالبته طاهرا واستثنى البغوي من الجهل بالغصب
 هنا ودفعها اتقن ان غير ليرد ما لا يملكها قبلت في يده فان جهل العبد ضمن الغاصب فقط والاتفاق
 برقبته وغرم المالك انما ما شاء من الورق وج غاصب المقتضى به لجاهل بغيره قبلت عند الزوج بغير
 الولادة منه فلا يصحها لان الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت يد الزوج وبهذا استدفع ايراد
 هذه على المتن (ثم ان علم) الثاني الغصب (فكنا سب من غاصب فيستقر عليه ضمان ما تلف عنده)
 ويطلب بكل ما يطالب به الأول اصدق - هذا الغصب عليه نعم لا يطالب به زيادة قيمة حصلت في يد الأول
 فقط بل المطالب بها هو الأول ويبرأ الأول لكونه كالضامن لتقرر الضمان على الثاني ببراءة المالك
 للثاني ولا عكس (وكذا ان جهل) الثاني الغصب (وكانت يده في أصلها يد ضمان كالعارية)
 والبيع والقرض وكذا الهبة وان كانت يده ليست يد ضمان لانه تدخل على الضمان فلا تغرب من
 الغاصب وفي الهبة عند المالك (وان كانت يد أمانة) بغير انساب (كوديعة فالقرار على الغاصب) لانه
 تدخل على ان يده مائة عن الغاصب فان غرم الغاصب لم يرجع عليه وان غرم هو يرجع على الغاصب ومثله
 ما لو حال المغصوب على شخص فالتفقه كمر آتيا ويبدأ بالتقاط ولو لملك قبله كيد الأمانة وبهذه كيد
 الضمان (ومتن اتلف الآمن الغاصب) شيئا (مستقل به) أي بالاتلاف وهو أهل للضمان
 فالقرار عليه مطلقا) أي سواء أمكنه يده يد ضمان أو أمانة لان الاتلاف أقوى من اثبات
 اليد العارية أما اذا لم يستقل بالاتلاف بأن حمله عليه الغاصب فان كان لغرضه كذا شيء أو قطع
 ثوب أمره به فله جأهلا فالقرار عليه أولا لغرض فعله المتلف وكذا ان كان لغرض نفسه كما قال
 (وان حمله الغاصب عليه بأن قدم له طعاما فغصصه باضيافة كاه فكذا) القرار عليه (في الأمان)
 لانه المتلف واليه عادت المنفعة هذا ان لم يقل له هو ملكي والامر يرجع عليه لا هرا فبان المالك تملك

(قوله) لانه ونسج يده الى قوله ولذا
 في النهاية (قوله) واستثنى البغوي
 الى المتن في النهاية (قوله) الثاني
 الغصب الى قوله ولو كان المغصوب
 قنا في النهاية

والاعتناء به من غير حاشية (وعلى هذا) انه يصير (مقدمة على ما كان) جاحلا (برئ الغاصب)
 لا يمتنع ان اذا اكله عاصبا غير اقطعها هذا كونه ان يمتنع على حقيقته اما ان الغاصب حيا ولما اوعى
 ودققتا وصاحبه شريفة أو حلوى مثلا فلا يبرأ قطعا لانه لما مر بمسألة التالف انقل الحق لقيته وهي
 لا تلتقط بيد غير صاحبها الا برضا مستحقها وشروط مرض ولو كان الغاصب قنا فقال الغاصب لما اكله
 اعتقه او اعتقه عنك فاعتقه جاحلا كونه عبدا أو حيا بل وان ظن موته فقد اعتق وبرئ الغاصب
 فان قال من اعتق و برئ أيضا على وجهه السبكي ومن تبعه وعلى العتق قال الشيخان يقع عن المالك
 لا الغاصب فان قلت العبرة في العتق ودعيا في نفس الامر فاعتقه عنه اما بيع ضمنى ان ذكر عونا
 والافقية قلت يفرق بان قرينة الغصب صيرت عتقه كالمستأد أو المستمل في عتق المالك وقوعه عنه
 فصر فيه عبدا الى غيره لا بدله من مقتضى قوى ولم يوجد وليس هذا من تلك القاعدة لان ما هنا
 في امر ترتب عليه عتقه وقد قرر انه واقع عنه احواله وتلك في عقد استوفى الشروط في نفس الامر
 من غير ان ينفى عنه (فصل) في بيان حكم الغصب وانقسام الغصب الى مثلي ومتقوم
 وبما هو حاصله من الغصب وغيره (تضمن نفس الرقيق) ومنه متولدة ومكتسبة (بقيمة)
 بالغمة ما بلغت (تلف أو تلف تحت يد عادية) تخفيف الياء كسائر الاموال وأراد بالعادة الضامنة
 وان لم يتعد صاحبها ليدخل نحو مستأمن ومستهير ويخرج نحو حربي ووقن المالك وأثرها لان الباب
 موضوع للتعدي والمراد كما يعلم مما يأتي بالقيمة في الغصب وانما هو من الغصب الى التلف
 وفي غيره قيمة يوم التلف (وأما ضمة التي لا يتقدر ارشها من الحر) كتهزل وزوال بكاره وجناية على نحو
 ظهر او عتق تضمن لكن بعد الاندمال لا قبله (بما نقص من قيمته) اجماعا فان لم تنقص لم يلزمه شيء
 أما الجناية على نحو كف مما هو قدر منه بنظره في الحرف فبما نقص من قيمته لكن بشرط ان لا يساوى
 النقص مقداره كنصف القيمة في اليد فان ساواه نقص منه التباغي كما في الحديث ومنه في حق الحر
لما ذكره المتولي واعتقد دمج ورد بانه انما يأتي في غير الغاصب أما هو فضمن بما نقص مطابقة
 لانهم شددوا عليه في الضمان بما لم يشددوا على غيره ويؤيده ما أتى في نحو قطع يده من ان يضمن
 الاكثر (وكذا المقدرة) كيد (ان تلفت) بأفقه مما هو به أو قود أو خد فيجب بعد الاندمال هنا أيضا
 ما نقص لان الساقط من غير جناية لا يتعلق به قود ولا كفارة ولا ضرب على عاقلة فاشبه الاموال
 فان لم تنقص كان قطع ذكره وأتياه كما هو الغالب لم يجب شيء (وان تلفت) بالجناية عليها (فكذا
 في القديم) يجب ما نقص من قيمته كسائر الاموال (وعلى الجديد يتقدر من الرقيق والقيمة فيه
 كالدية في الحرفي) أتياه وذكره قيمتان وان زادت قيمة وفي يديه كمال قيمته نعم ان قطعها مشتر وهو بيد
 البائع لم يكن قابضه فلا يلزمه الا ما نقص والا كان قابضه مع كونه بيد البائع وفي (يده نصف
 قيمته) كما سبذكره آخر الديات وهل يتوقف الضمان هنا على الاندمال أيضا قولان طاهر انقص
 كما قاله القولي لا وقال الا ذرعى انه الاصح فيقوم مجر وحاقدرى وقال البيهقي والزرکشي المرجح ان المالك
 لا يؤخذ قبل الاندمال لاحتمال حدوث نقص بغير ان الى نفس او بشر كجارحه وكلام الشيخين
 هنا طاهر في ذلك وعلى الاول فالفرق بين المقدور وغيره خفي اذ المقدور المذکور في التعليل
 المذکور بانى المتدر وغيره هذا ان كان الجاني غير غاصب أما هو فيلزمه أكثر الامر من
 نصف القيمة والنقص على القولين لاجتماع الشبهين فلونقص بقطعها ثلثا قيمته لزمه النصف بالقطع
 والسندس بالغصب نعم ان كان القاطع غير الغاصب والمالك هو من يضمن كما هو ظاهر لزمه النصف
 والغاصب الزائد عليه فقط أو المالك ضمن الغاصب الزائد عليه (وسائر الحيوان) أي باقية

(قوله) أو حلوى في أصله غير خطه
 بالتلف
 * (فصل) تضمن نفس الرقيق *
 (قوله) في بيان أحكام الى قول
 المصنف وصلى الجاني في النهاية
 (قوله) والا كان قابضا أي لو أودعها
 القيمة كن قابضا الخ

وهو ما قصد الا انه في السلم او على المحرم لم يفسد ان يفسد من يفسد نفسه
 (بالقيمة) أي أقصاها كما يعلم مما يأتي من أجزاءه مما ينقص منها لانه يشبه الأدنى بل الجهاد
 وحمل المثل على ما ذكر أولي من تخصيص الاستوى له بالجزاء قال لان ضمان نفسه بالقيمة يشترك
 فيه القن انتهى لكن وجهه تباركهما ان أجزاءه كنسبه بخلاف القن لحمل المثل على هذا التعميم
 المختص به ليقرب بينه وبين القن أولي * تنبيه * التقويم بعد الانهال ما دام ان القيمة المعتبرة كلا
 او بعضها قيمة يوم التلف في غير المعصوب وأقصى القيم فيه فتأمل * فسر ع * أخذتنا فقال
 انما حرقته كمنه وأفتى بعضهم فيمن أطعمه غيره من ماله فماتت يده فماتت يده فماتت يده فماتت يده فماتت يده
 عليها ومن أجزاره الا يتاوهج فيه ما لم يضمن ما ألتفتة على المستأجر الا ان غاب وطن ان البيت
 معلق وبهذا يقيد ما يأتي قبل السير من اطلاق عدم الضمان (ونسبه) أي الحيوان من الاموال
 (مثلي ومتقوم) بكسر الواو وقيل بفتحها (والاصح ان المثل ما حصره كيل أو وزن) أي أمكن
 ضبطه بأحد هما وان لم يعتد فيه بتخصيصه (وجاز السلم فيه) فسا حصره عند أوزر ع كحيوان وثياب
 متقوم وان جاز السلم فيه والخواهر والمجنونات ونحوها وكل ما عرتم بما يتبع السلم فيه متقوم وان حصره
 كيل أو وزن لان المانع من ثبوته في الذمة بعقد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدي وأورد عليه خذل
 التمر فانه متقوم مع حصره بأحد ما وصحة السلم فيه ويرد جميع حصره بذلك لان ما فيه من الماء
 صيره مجهولا وبتر اختلاطه بغير مثلي مع عدم صحة السلم فيه فيجب اخراج القدر المحقق من كل منهما
 كذا قاله الاستوى وتبعه جمع لكن قال الأذري انه عجيب ومن ثم قال الرزكشي وقد يمنع رد مثله
 لانه بالاختلاط انتقل من المثلي الى المتقوم للجهل بقدر كل منهما وهذا هو الوجه بل كلامهم مصرح به
 حيث شرطوا في المثلي صحة السلم فيه فعليه لا يراد على ان يتجرب رد المثل لا يستلزم كونه مثليا كما يجب
 رد مثل المتقوم في القرض ومعيب حب او غيره تجب قيمته كما أفتى به ابن الصلاح مع صدق حديث
 المثلي عليه وقد يمنع صدقه عليه فانه لا يصح السلم فيه بوصف الغيب لعدم انضباطه (كأ) غير مستحسن
 بنار أما المستحسن بها فتقوم على ما في المطلب لاختلاف درجات حموه وألحق به الأذري ان الدهان
 اذا دخلت النار أي غير التمييز لكن خالفه في الكفاية حيث يجوز بيع بعضه ببعض والاول أوجه
 وقيل بشرح وغيره مما لم يتخاطه تراب وترددوا في الماء الملح ويظهرون ان اختلاف ملوخته ولم يضبطل
 كان متقوما لعدم صحة السلم فيه والا كان مثليا ولو ألقى حجر احار في ماء برد في الصيف فزال برده
 فوجهه أوجهها انه يلزم ما بين قيمته بارد او حار حينئذ (وتراب ورمل وخماس) يضم أوله أنهم من
 كسره وحديد وفضة (وتبر) وهو ذهب المعدن الخالص عن ترابه ويأتي ما يعلم منه ان نحو الاناء من نحو
 الخماس متقوم ودراهم ودنانير ولو غشوشة ومكسرها ونحو سبيكة (ومسلوك كافر وقطن) وان كان
 فيه حبه كما ذكره الرافعي فلم يره ابن الرفعة فبحث خلافة قال بعضهم وقشرب لم يعرض على النار
 بما يمنع صحة السلم فيه انتهى ومثله في ذلك ابن نفسه (وعنب) وسائر الفواكه الرطبة على ما جرى
 عليه هنا لكم ما جرى في الزكاة تقلا عن الأكثرين على ان ذلك متقوم وصحة في المجموع ووافقه
 ابن الرفعة وغيره (ودقيق) كما في الروضة أيضا خلافا لمن وهم فيه ونحوه وحب وأدهان ومن لبن
 ونحوه وخل لا ماء فيه ويض وصابون وقمر وزبيب (لأنه لا يفسد) لاختلاف أجزاءها
 مع عدم انضباطها (فيضمن المثلي بمثله) ما لم يتراضا على قيمته لانه أقرب الى حقه نعم ان خرج المثلي
 عن القيمة كأن ألتف ماء بمسألة ثم اجتمع يحمل لقيمة الماء فيه أصلا لزمه قيمته بحمل الاتلاف بخلاف
 ما اذا ثبت له قيمة ولو تافهة لان الأصل المثل فلا يعدل عنه الا حيث زالت ماله من أصلها والا فلا كما

(قوله) أي أقصاها الى التنبيه في
 النهاية (قوله) أي الحيوان الى قول
 المصنف كما في النهاية (قوله) على ان
 يجب تأمل (قوله) ولو ألقى حجر الى
 قوله ويأتي في النهاية (قوله) وان كان
 فيه الى قال في النهاية والغنى (قوله)
 لاختلاف الى التنبيه في النهاية

(قوله) أو استعمل بنفسه (قوله)
قضيت به بل صريحه في النهاية (قوله)
ولو من بلد الى البلد في المعنى

(قوله) أو استعمل بنفسه الى قوله
فضميته بل صريحه في النهاية (قوله)
ولومن ولد الى المتن في المتن

في المثل لا يفرق بين المثلين (فان تلف) المذهب (في البلد) او المثل (المشترى)
 او المثل (اليه) او عاد وتلف في بلد الغاصب (طال به بالمثل في أي البلدين) او المثلين شاء لان رد العين
 قد توجه عليه في الموضعين وأخذ منه الاستوى ان له الطلب في أي موضع شاء من الموانع التي وصل
 اليها في طريقين البلدين (فان فقد المثل غرمه قيمة أكثر البلدين قيمة) فذلك هو باقي هذا بحث
 الاستوى أيضا فله مطالبة باقتضى قيم الحال التي وصل اليها المذهب (ولو تفر بالغاصب في غير بلد
 التلف) والمذهب مثل والمثل موجود (فالحق انه ان كان لا مؤنة له كالتلف) اليسير وكان الطريق
 آمنا (فله مطالبة بالمثل) اذ لا ضرر على واحد منهما حيث يؤخذ وقت قبوله من غير وجه مضر في السلم
 والارض ان ماله مؤنة من ماله المالك كذا مؤنة بل هو داخل فيه بل بعد التعمل يصدق عليه انه
 لا مؤنة له ولا ينافيه قولهم ما لوراضيا على المثل لم يكن له تكليفه مؤنة النقل ولا قول السبكي والقولي
 كالمعنى لو قال له الغاصب خذته وخذ مؤنة حمله لم يجبر أما الأول فلان على الغاصب ضررا
 في أخذ المثل ومؤنة النقل منه وأما الثاني فلان على المالك ضررا في تكليفه حمله الى بلده وان أعطاه
 الغاصب مؤنة وأما صور تنا فلا ضرر فيها على واحد منهما لان المالك اذا رضي بأخذ المثل ودفع مؤنة
 حمله لم يكن على الغاصب ضرر بوجهه ويؤيد ذلك قول البرهان الفزاري لم تمتع المطالبة بالمثل هنا لاجل
 اختلاف القيمة بل لاجل مؤنة حمله وقضية كلام المصنف أيضا انه لا فرق بين زيادة سعر المثل في بلد
 المطالبة وعدمها وهو ما رجحاه لكن أطال جمع متأخرون في الانتصار للتقيد بما اذا لم يرد فيه حيث
 ليس المثل بالضرر لا نظرا لقيمة (والا) بان كان نقله مؤنة ولم يحمله المالك أخذاهما تقرر وخاف
 الطريق (فلا مطالبة بالمثل) ولا للغاصب أيضا تكليفه قبوله لمافيه من المؤنة والضرر (بل يغرمه
 قيمة بلد التلف) سواء كانت بلد الغصب أم لا هذا ان كانت أكثر قيمة من الحال التي وصل اليها
 المذهب والقيمة الاقصى من سائر البقاع التي حصل بها المذهب وذلك لان تعذر الرجوع للمثل
 كنفه والقيمة هنا لا في حصوله فاذا غرمها ثم اجتمع في بلد الغصب لم يكن للمالك ردّها وطلب المثل
 ولا للغاصب استردادها وبذل المثل (وأما) المذهب (المتقوم) كالحيوان وبعضه سواء القن
 وغيره (فيضمنه باقصى قيمة من الغصب الى التلف) لانه في حال زيادة القيمة غاصب مطالب بالرد فاذا لم يرد
 ضمن يذله بخلاف ما لورد بعد الرخص لا يفر مشيئا لانه مع بقاء العين يتوقع زيادتها على انه لا نظر مع
 وجودها للقيمة أصلا وتجب قيمته من غالب نقد بلد التلف ومحملة ان لم ينقله والا اعتبر بقدر محل القيمة
 وهو أكثر الحال التي وصل اليها وقد ضمن المتقوم بالمثل الصوري كالتلف المال الر كوى في يده
 التمكن لانه لو أخرج مثله الصوري مع بقاءه جازا فولى مع تلفه * فصرح * قال القاضي غصب بر القيمة
 خمسون فلسه فعاد عشرين فخره فعاد خمسين ثم تلف ضمن ثمانين اذا ما نقصه الطعن لا يخبره زيادة
 الخبز كما لو نسي القن حرقته وعله أخرى انتهى وأقره جميع متأخرون بل جزم به آخرون وكانهم نظروا
 الى ان هذا من صور ما اذا صار المثل متقوما المخرج فيه انه يجب مثله ما لم يكن المتقوم أغبط فوجب
 قيمته وهي الثمانون في صورة العاضى لانها الاغبط والثلاثون وان وجدت للنقص لخصها بدل
 الجزء الفائت بالطعن فضمت للخمسين وهذا يجب عما يقال القياس وجوب الترو والتلاين لا بحيث
 لا أغبط يجب المثل وأما الثلاثون فقد استقرت بالطعن اذ لا يجبر وان زاد بالخبر أضعافا وعما يقال أيضا
 هذا ما بني على ما قاله القاضي انه لو طعن البر ثم خبره وجب أكثر القيم ولا يطالب بالمثل نظر الحاله
 عند تلفه وهو ضعيف ووجه الفرق بين هذا وصورة الأولى ما تقرر انه وجب ارش أخرا فائت فضمت

(قوله) سواء الى الحق في النهاية
(قوله) فليأتوا الى الفروع في
النهاية (قوله) شصبرا الى قوله
واقره جمع وخبره بد في النهاية من
غير عرف

من غير وجه السكر في حجب القيمة عما ليس له من وقت تلف من وجهه في حجب وجهه
 المهر في حجب القيمة في وقت التلف في حجب المهر كان نعم يلزم على ذلك ان يحل قولهم اذا صار المثل
 متفقاً ما وجب المثل ما لم يكن المتفقاً ما غبط ما اذا لم يكن الغاصب ضمن جزاً من المثل اذا صار رتبة الى قيمة
 المتفقاً صار أغبط فيجب الا غبط هنا نظر المساقرة من جهة الارش العين لا تبدل جزئاً ولا يتساوى
 ما صر من ضمان الثلاثين ما قبل المساعدة في المثل ان لا يتغير ضمانه بنقص القيمة لان هذا في نقص
 بالرخص فقط ثم رده بعينه امانتاً بفعل الغاصب او بغير فعله كتمسك الصنعة عنده فيضمنه رده
 او تلف وان زاد عنده ما يزيد على ذلك النقص كحجر (وفي الا تلف) لمضمون (ولا غصب) بضمنه
 (بقية يوم التلف) في محله ان صلح والا كحازة بقيمة أقرب محل اليه وذلك لا يخل في ضمانه قبل
 وبعد التلف بغيره عدوم ضمان الرائد في المصوب انما كان بالغصب ولم يوجد عنسا ولو تلف عبدا
 مغيباً لزمه تمام قيمته او أمة مقبلة يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء لانه حرمة استماعه منها
 عند خوف التلف لا قيمة له وقضيته ان غناء العبد لو حرم اسكونه أمر دحسنا يتخفى منه الفتنة
 أو غير امر دحسنا لا يعرف الغناء الا على وجهه محرم كذا مثلاً فيما ذكر ولو استوى في القرب
 اليه محال مختلفة القيمة بخير الغاصب فيما يظهر (فإن جنى) عليه بعد لا يتصور صلب وهو يبد
 ماله كذا أو من يتخلف في اليد (وتلف سرية) من تلك الحناية (فإن واجب الاقصى أيضاً) من حين
 الحناية الى التلف لان ذلك اذا وجب في اليد العادية في الا تلف الساري أولى (ولا تضمن) حسيته
 ونحوها من السكرات الطاهرة على ما قاله ابن النقيب كالحجر وفيه نظر لا سيما في حجبها
 فيحمل على ما اذا فترتها على مريد أكلها المحرم وانحصر تقويتها في اتلافها ولا (الحجر) ولو محترمة
 لذمي اذا قيمة لها ككل نجس ولو دهن او ماء على الوجه والمراد بها هاهنا ما يعم النبيذ نعم لا ينبغي
 اراقته قبل استحكام غير حنفي فيه لثلايقه في غير مرقمة قيمته ولا تظهر هنا الصكون من دوله يعتقد حله
 أو حرمة حله لا لما يوهبه كلام الا ذرعى لان ذلك انما هو بالنسبة لوجوب الانكار لما يأتي انه
 انما يكون في مجمع عليه او ما يعتقد الفاعل تحريمه (ولا تراق) هي فاولى بقية السكرات (على ذمي)
 ومثله فيما يظهر من معاهد ومسة آمن لانهم يقررون على الانتفاع بها بمعنى أنهم لا يتعرض لهم فيه
 (الا ان يظهر شرها أو يبعها) او يبيعها ونحو ذلك ولهم من مثله بان يطلع عليه من غير تحس
 فتراق عليه لان في الطاهر ذلك استهانة بالاسلام وآلة الله والخطير مثلاً في ذلك هذا كله اذا كانوا بين
 أظهرنا وان انفردوا بمحلة من البلد فان انفردوا ببلد أي بان لم يتخالطهم مسلم كما هو ظاهر لم يتعرض
 لهم (وترد عليه) عند أخذها منه وهو لم يظهرها (ان بقيت العين) لما تقرر انه يقر عليها
 والمؤنة على الغاصب كافي الروضة وأصلها وان أطالوا في الانتصار لقابله انه ليس عليه الا الخلية
 (وكذا المحترمة) وهي التي عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شيء من خلية ولا خمر يقبل المعتمد
 (اذا غصب من مسلم) يجب ردها عليه ما بقيت العين لان له امساكها لتبصر خلاصاً ما غير المحترمة
 فتراق ولا ترد عليه ومن أظهر خمر او زعم أنها محترمة لم يقبل منه والا لا يتخذ المساق ذلك وسيلة الى
 اغتناء الخمر وأطهارها قال الا ذرعى الا ان يعلم ورعه وتشتهر تقواه ويؤيده قول الامام لو شهدت
 محسباً بل بانها محترمة لم يتعرض لها (والاصنام) والصلبان (وآلات الملاحى) والاواني المحترمة
 (لا يجب في اطاها شيء) لوجوبه على القادر عليه ولا صنعة المحرم لا تقابل بمال أما آلهة الله وغير
 محترمة كدفي فيحرم كدورها ويجب ارجائها وأقوى ليراع المختلف فيه ما عرفت في النبيذ (والاصغ)
 أنها تسكر ~~الفاحش~~ (لا يمكن ازالة القيمة المحترمة مع بقاء بعض المالمية) بل تفصل

(قوله) المضمون الى قوله ولو تلف
 في النهاية (قوله) الا على وجهه محرم
 في المتن بالآلات الملاحى وفيها يظهر
 أي بناء على حرمة على خلاف فيه
 يأتي في الشهادات (قوله) ولو استوى
 الى المتن في النهاية (قوله) وهو يبد
 ماله الى قول المصنف ولا تضمن
 في النهاية (قوله) ولو محترمة الى قوله
 ومتى اخرجها في النهاية (قوله)
 والمراد بها الى المتن في المعنى انظر
 اراقته النبيذ على الحنفي وقديله
 الطلاق قوله نعم لا ينبغي الخ وقوله
 ولا تظهر هنا الخ على انه يراق عليه سم
 وهو محمل تأمل فان طهر فيها صريح
 نقل والا فهو أول من الذمي بعدم
 الارقاة لانه يتخذها باجتهاد
 مبني على شريعة الاسلام وان
 ضعف مدركه فليأمل فان كلام المحقق
 السابق انما هو في ضمان على تقدير
 الارقاة لا في جوازها بل قولها
 السابق انما هو بالنسبة لوجوب
 الانكار لما هو في انه لا يراق على
 الحنفي (قوله) يجب ردها الى المتن
 في المعنى

لتعريف كماله (التأليف) لرواها اسمها وهي شريتها المحرمة بذلك فلا يكفي ازالة الاثر مع بقاء الخلق اذ انما
 (فان عجز المنكر عن رعايته هذا الحد) في الانكار (لشع صاحب المنكر) مثلا من يريد ابطال القوة
 (ابطال كيف يسر) باحراق عين طريقا والا فبكمروان زاد على ما ذكره نصير صاحبها وفي آخرها
 من غير تعيين غرم قيمتها كسورة بالحسد المشروع لان رضاهما مقبول محتتم بخلاف الوطو زائد
 المشروع مع امكانه فانه لا يلزمه الا التفاوت بين قيمتها كسورة بالحسد المشروع وقيمتها منتهية الى الحد
 الذي أتى به قال في الاحياء ويجري ما ذكر من الابطال كيف يسر فيما لو عجز عن سبب الخرافيق
 رؤس أو انهم مع ذلك يتسلطون فسقة له ومنعهم من ذلك أو كان يحض في ذلك زمانه ويتعطل شغله أي
 بحيث يحض في زمن يتعطل عمله فيه باجرة غير نافعة عرفا فيما يظهر قال والولاية كسر نظروها مطلقا
 زجرا وتاديبا دون الآحاد قال الاستدوي وهو من النفاثس المهمة ولو اختلف المالك والمنكر في انه
 لم يمكن الا ما فعله صدق المالك على ما جرت الزكشي أخذ من قول البغوي لو أراقه ثم قال كان خيرا
 وقال المالك بل عسير اصدق المالك بيمينه لاصل بقاء المالية انتهى قال غيره وفيه نظرو بوجه بوضوح
 الفرق فانا نختصنا هنا المالية واختلفنا في زوالها فصدق مذهب بقائه بالوجود الاصل معه وأما في مسئلتنا
 فهمامة فقان على احد اركان الهيئة التي الاصل عدم ضمانها فاذا اختلفنا في المضمن صدق المنكر لان
 الاصل عدم ضمانه وسياق ان الزوج لو ضرب زوجته وادعى أنه بحق وقالت بل تعدى اصدق لان الشارع
 لما أباح له الضرب جهله وليا فيه فوجب تصديقه فيه وهذا بعينه يأتي هنا فالواجب تصديق المتلف
 بتدبيره وسياق في الجهاد ان تصيب ازالة المنكر ويختص وجوبه بكل مكلف قادر ولو أنشئ وقتنا فاسقا
 وينتاب عليه المميز كما ينساب عليه البالغ (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) من كل ماله منفعة
 يستأجرها (بالتقويت) بالاستعمال (والقوات) وهو ضياع المنفعة من غير انتفاع كغلق الدار
 (في يد عادية) لان المنافع متقومة فضمنت بالغصب كالأعيان سواء كان مع ذلك ارش تقصير أم لا كما يأتي
 فان تفاوتت الاجرة في المدة ضمن كل مدة بما يقابلها ولا يتصور هنا أقصى لانفصال واجب كل مدة
 باستقراره في الدمة مما قبله وما بعده بخلاف القيمة بخلافه وهم فزعم استواءهما في اعتبار الاقصى
 ولو كان للغصب ضمان وجبت اجرة اعلاها ان لم يمكن جمعها والا فاجرة الكل كحياطة وحراسة وتعليم
 قرآن أماما لا منفعة له اولا منفعة لا يجوز استئجارها كحب وكلب وآلة له ولا أسرة له ولو اصطاد
 الغاصب به فهو له كالمغصب شبكة او قوسا واصطاد بهما لانه آلة محضة له بخلاف مالو غصب قنا
 واصطاد له فانه يضمن صيده ان وضع يده عليه لانه على ملك مالكه وأجره لان مالكه بما استعمله
 في غير ذلك ولو تلف ولد مخلوب فانتطع بسببه لبيته لانه مع قيمته ارشها وهو ما بين قيمتها حياطينا
 ولان فيها (ولا يضمن منفعة البضع) وهو الفرج (الابتقويت) بالوطء فيضمنه بمهر المثل بتفصيله
 الآتي آخر الباب لا نفوات لان اليد لا تثبت عليه ومن ثم صرح ترو يجبه لاشته المغصوبة مطلقا
 لا ايجارها ان عجز كالمستأجر عن انتزاعها لان يد الغاصب حائلة (وكذا منفعة بدن الحمار)
 لا تضمن الا بالتقويت (في الاصح) دون نفوات كان حبسه ولو صغيرا لان الحمار لا يدخل تحت اليد
 كما سئل في السرقة اذ لو حمله لسبعة فأكاه سبع لم يضمنه فنافعه الفائتة تحت يده أولى فان اكرهه
 على العمل وجبت أجره الا أن يكون مرندا ويموت على رده بناء على زوال ملكه بالردة او وقته
 ومنفعة المسجد والرباط والمدرسة كمنفعة الحرف اذا وضع فيه متاعه وأغلقه لانه أجره جميعه تصرف
 لصاحبه فان لم يملكه ضمن أجره موضع متاعه فقط وان أبيع موضعه أو لم يكن فيه نصيب على المصلين
 او كان متهجورا لا يصلي أحد فيه على ما اقتضاه اطلاقهم وهذا كذا الشوارع وعرفة ومنى ومزدلفة

(قوله) ومنى آخرتها الى المنى في
 النهاية (قوله) من كل ماله الى
 قول المصنف ولا يضمن في النهاية
 (قوله) وهو الفرج الى قوله وحديث
 بصرفه الامام الخ في النهاية

وأرض وقت الله من الموقن وأصلها في ذلك كمنع كل جسد ان يلقى بغيره في أن يقيد ما ذكر في محو
 المسجد بما اذا اشغله يحتاج لا يمتد الجالس فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمحيط في وضعه فيه من مثله
 أجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المصلي أو المعتكف لوضعه في نحو معرفة ما اذا اشغله وقت احتياج الناس
 له في النسك بما لا يحتاج اليه البتة حتى يضيق على الناس وأضرهم به وحينئذ يصرف الإمام أو نائبه
 ما لزمه في مصالح المسلمين الألف في الأرض الموقوفة للدفن فليصلحها كما للمسجد ونحو الرباط فيما يظهر
 وقد جئت في شرح العباب بين اطلاق جمع حرمة غرس الشجرة في المسجد واطلاق آخرين كراهته
 بحمل الأول على ما اذا غرس لنفسه أو لأرضه بالمسجد أو ضيق على المصلين والثاني على ما اذا اتفق
 ذلك وصرح الغزالي فيما منع من غرسها بأنه يلزمه أجرة مثلها وظاهره ان ما أبيع غرسها لا أجرة فيها
 وذكر الرافعي في تلخيص قروين ما هو صريح كآيته ثم أضاف جواز وضع شجورى الجامع الأزهر
 خزانهم فيه التي يحتاجونهم الكسبهم ولما يضطرون لوضعه فيها من حيث الإقامة لتوقعها عليه
 دون التي يجعلونها لا تمنعهم التي يستغنون عنها واطلاق بعض المتأخرين الجواز رددته عليهم ثم أيضا
 ويؤخذ من ذلك ان كل ما جاز وضعه لا أجرة فيه وكل ما لم يجز وضعه فيه الأجرة وبه يتأيد ما ذكره
 قتامة وقس به ما ذكره في نحو معرفة فان ذلك مهم (واذا نقص المصوب) أو شيء من زوائده (بغير
 استعمال) كمن حيوان وسقوط يده بآفة (وجب الارش) لنقص (مع الأجرة) له تسليمها الى حدوث
 النقص ومعيان حدوثه الى الرد لفوات منافعها في يده وخالف في ذلك البغوي فافتي فيمن غصب
 عبد أفلس يده عنده وبقى عند مده بآفة تجب عليه أجرة مثله صححنا قبل الرد وبعده الى البرء فاعتبرنا
 أجرة تسليمه مطلقا واعتبرنا بعد الرد الى البرء وهذا الاعتبار الأخير متجه أن تعذر بسبب العيب
 عمله عند المالك أو نقص فوجب الأجرة أو ما نقص من الرد الى البرء (وكذا لو نقص به) أي الاستعمال
 (بان على الثوب) باللبس فيجب الارش وأجرة المثل (في الاصح) لأن كلامهم بما يجب ضمانه
 عند الانفراد فكذلك عند الاجتماع على ان الأجرة ليست في مقابلة الاستعمال بل في مقابلة
 الفوات ولو خصى العبد المصوب أى قطع ذكره وأشباهه لزمه قيمته لانه جنائية فلا تظن معها الزيادة
 القيمة بخلاف ما لو سقط بآفة لانه منوط بالنقص ولم يوجد بل زادت به القيمة * (فصل) في اختلاف
 المالك والغاصب وضمان ما ينقص به المصوب وجنائته وتوابعهما (ادعى) الغاصب (تلفه) أي
 المصوب (وأنتكر المالك صدق الغاصب بينه على العيب) لانه قد صدق ويحجز عن البيعة
 فلولم نصده أدنى ذلك الى دوام حبه وأخذ منه الزكشي ان محله اذا لم يذ كر شيئا أو ذ كر شيئا خفيا
 أما اذا كر شيئا ظاهرا فيجب حتى يبينه كالدبيع (فإذا حلف غرمه المالك) المثل أو القيمة (في الاصح)
 لتجزئه عن الوصول الى عين ماله يبين الغاصب فصار كالتألف ومن ثم لم يجب للمالك أجرة لما بعد زمن
 التألف الذي حلفه عليه وله الجبارة على قبول البديل منه لسبب أدومته (فلو اختلفا في قيمته) بعد اتفقا قههما
 على تلفه أو حلف الغاصب عليه (أو) اختلفا في (التياب التي على العبد المصوب) فادعاهما
 كل منهما (أو) اختلفا (في عيب خلقي) كان قال كان أعني أو أخرج خلقة وقال المالك بل
 حدث عندك (صدق الغاصب بيمينه) أم لا أولى فلا صل براءة ذمته من الزيادة فيثبت المالك وتسمع
 بيمينه بانها بعد الغصب لا قبله أكثر مما ذكره الغاصب وان لم تقدر شيئا فيكلف الغاصب الزيادة
 الى حد لا تقطع البيعة بالزيادة عليه ولا تسمع أى تقبل لا فائدة مما أتى انه يصفى اليها بالصفات لا اختلاف
 القيمة مع استوائها ان كان يستفيد بانها ابطال دعوى الغاصب بقيمة حقيرة لا تليق بها فيؤمر بالزيادة

* (فصل ادعى تلفه) *
 (قوله) الغاصب الى قوله قصار
 كالتألف في النهاية (قوله) وأشد
 منه الزكشي عبارتها وقضية
 التوجيه كما قاله الزكشي تصوير ذلك
 الخ (قوله) بعد اتفقا قههما الى قوله
 ولو اختلفا في النهاية الا قوله وعلى
 ذلك الى قوله وأما

الى احد يدين ان يكون قيمة مثل ذلك الموصوف وعلى ذلك يحصل قولهم لو غصبوا ثوبا من ثيابي فغصبوا ثيابي
 صدقة كذا اقيات سمعت وأما في الثانية فلان يده على العبد وما عليه ومن ثم لو غصب حرا أو سرقه
 لم يثبت يده على ثيابه فيصدق في الولي أنها لمولى به وأما في الثالثة فلان الأصل العدم واليمين ممكنة
 ولو اختلفا في اليمين فقال الغاصب انما غصب هذا العبد وقال المالك بل انما غصبت أمه فثبتها
 كذا صدق الغاصب انه لم يغصب أمه وبطل حق المالك من العبد لردده الاقرار له به (وفي عيب
 حادث) كسرقة وابق وقطع يد ادعاء الغاصب (يصدق المالك يمينه في الاصح) لان الأصل
 والتمسك بالسلامة ومحل ان تلف فان بقي ورثته معسا وقال غصبته كذا صدق الغاصب كانه قلاه
 وأقر اه لان الأصل براءته من الزيادة (ولو رده ناقص القيمة) بسبب الرخص (لم يارزمه شيء) لانه
 لا تنقص في ذاته ولا في صفاته والقياس انما هو رغبان الناس وهي غير متقومة (ولو غصب ثوبا قيمته
 عشرة فصارت بالرخص درهمين ثم انبسه فأبلاه فصارت نصف درهم فبرده لزمه خمسة وهي قسط
 التسايف من أقصى القيم) وهو العشرة لان الناقص بالنسب نصف القيمة فلزمه قيمته أكثر ما كانت
 من الغصب الى التلف وهي خمسة والنقص الباقي وهو أربعة ونصف سببه الرخص وهو غير
 مضمون ويجب مع الخمسة أجرة اللبس (قلت ولو غصب خفين) أي فردتي خف ومثلها ما كل فردين
 لا يصلح أحدهما الا بالآخر كزوجه ونعل ومصرعي باب وطائر معز وجه وهو يساوي معها أكثر
 (قيمة ما عشرة فتلف أحدهما ورده الآخر وقيمة درهمان أو تلف) أو تلف عطف على غصب
 (أحدهما غصبا) له قسط (أو) تلف أحدهما (في يد مالك لزمه ثمانية في الاصح) وان توزع
 في الثانية بقسميها (والله أعلم) خمسة للتالف وثلاثة لارش ما حصل من التفريق عنده أما في الأولى
 فوضع وأما في الأخيرتين فلانه تلف أحدهما وأدخل النقص على الباقي بتعديده وانما لم يعتبروا
 في السرقة قيمة أحدهما منضمها الى الآخر اخرا حيا طيا لقطع ولو تلفهما انسان معا لزم كلا خمسة
 أو مرتبا لزم الأول ثمانية والثاني اثنان (ولو حدث نقص) في المعصوب (يسرى الى التالف
 بأن) بمعنى كأل (جعل الخنطة هريسة) أو الدقيق عصيدة (فمكالتالف) نظير ما يأتي بمناقبه
 مع جوابه لا بد لورثته بحاله لفسد فكله ذلك كإرجحه المصنف في نفسه وابن بونس والسبكي بل قال
 لا وجه لوجه الثاني انه للمالك ثم اختار لنفسه ما استحسنه الرافعي في الصغير ونسبه الامام الى النص
 من ان المالك يتخير بين جعله كالتالف وبين أخذه مع ارش عيب سار أي شأنه السراية وهو أكثر
 من ارش عيب واقف ووجه الأول المعتمد ان الغاصب غرم ما يقوم مقامها من كل وجه نعم
 الا وجه نظير ما يأتي انه يجبر عليه فيه الى أداء بدله وانما كان المالك أحق بجلبه شاة قتلها
 غاصبا ويزيت نجسه غاصبه لانه لا مالية فيه ما فلم يغرم في مقابلته ما شئت الا انهما صارا كالتالف
 (وفي قول رده مع ارش النقص) كالتعيب الذي لا يسرى وخرج بجعل ما لو حدث النقص في يده من
 غيره له كلوته من الطعام عند اطول مكة فيتعين أخذ مع ارشه قطعاً وسيأتي ما يعلم منه ان خلط
 شوزيت نجسه يصير كالهالك فملكه وله ابداله أو اعطاؤه مما خلطه بمثله أو أجود لا يردأ الارضاء
 وكذا الحظكم فيما لو غصبه من اثنين أو خلط الدراهم بمثلها بحيث لا يتميز على المعتقد فمما
 (ولو جنى) الشئ (المغصوب فيعلق برقبته مال) ابتداء أو لا عن وعليه (لزم الغاصب تخليصه) لانه
 نقص حدث في يده وهو مضمون عليه (بالاقل من قيمته والمال) الواجب بالجنسية لان
 الاقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره (فان تلف) الجاني
 (في يده) أي الغاصب (غرمه المالك أقصى القيم) من الغصب الى التلف كسائر الاقيان

(قوله) كسر وقال قوله وانما
 لم يعتبروا في النهاية (قوله) ورده
 معيار تردد النظر فيما لو رده مع عدم
 القيمة كقضية ما غصبت منارة
 وردت بجانب الشط (قوله) لانه
 لا تنقص أي من حيث تنقص القيمة
 كما هو ظاهر فلا ينافي
 وجوب الاجرة المعلوم مما تقدم
 (قوله) وطائر معز وجه عبارتها
 وأجراه الدار على في طائر الخ وكذا
 عبر في المعنى (قوله) انه يجبر عليه
 الخ لاطلاقه صادق بما اذا تعذر
 عليه أداء البديل حالا وأشرف
 نحو الهريسة على التلف ولعل
 وجهه ان ثم التعليل عليه لتعديده
 وزجر غيره عن الاقدام على
 الغصب (قوله) وخرج بجعل الى
 وسيأتي في النهاية والمعنى (قوله)
 ابتداء الى قول المصنف ولو غصب
 أرشاً في النهاية

(قوله) يَكْسِبُ الى التصرع في النهاية

(قوله) لكن من أول الباب كان
 من طلائعهم فبدرهم أما إذا لم يكن نقص القيمة أكثر بأن لم ينقص في الباقي نقص الواسع أو طلائع
 قيمته درهم أو أكثر فيدرهم الذاهب فقط ويرد الباقي ولو غصب عصير أو أخلاه فتنقصت عنه دون القيمة
 لم يدرم مثل الذاهب لأن القيمة لا قيمة لها والذاهب من الدهن دهن متقوم في فرع به غصب وقيمة
 يدين أو عين وأتلفها فمن قيمة السكاك مكتوب بأمر خطأ اسجرة السكاك لا أنها غصب عن ذلك كما جعلوا عليه
 عبارة الرخصة الموهمة لا تحتاجها الذي لا يقول أحد على مثاله الزكشي وإن غصب من قيمة ما نقص منه
 واقتضى من السلاس بأن يلزمه قيمة ورقه فيها أسبات ذلك المال فيقال كم قيمة ورقه يتوصل بها إلى أسبات
 مثل هذا المثال ثم يوجب ما انتهى إليه التتبع من ضعف وان اعتدله الأسنوي وقال بتنقصه وجوب القيمة
 انكشافا من وجوه الورق قال ولا بد من اعتبار اسجرة النشم ودون لم يكتبوا شهادتهم انتهى وليس
 كما قال ثم رأيت الأقربى بالغ في الرد عليه فقال وهذا كلام ردي مسافط وافق أيضا من يرى
 غور ما عين ملك له ولا شر كانه فيس ما كان يسقي به من الشجر وينقصه بقي القيمة اسماعيل الحضرمي
 ونظر فيه بعضهم وكأنه نظر له ولهم أو أخذ ثيابا بمثلها فبال بردا لم ينقصه وان علم ان ذلك موهل له لسكن من
 أول الباب ما رده فمأله (والاصح ان السمن) الطارئ في يد الغاصب (لا يتغير نقص هزال قبله)
 فلو غصب سبعة فمزلت بالبناء للنعول لا غير ثم سمنت ردها وارش السمن الاول لان الشافي غيره
 وما نشأ عن فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال هذا غرم ارشه أيضا هذا ان رجعت قيمتها إلى ما كانت
 والا غرم ارش النقص قطعا وأشار بقوله نقص هزال إلى انه لا اثر لزال سمن مفرد لا يتقص زواله
 القيمة ولو انعكس الحال بأن سمنت في يده معتدلة منها مفردا نقص قيمتها ردها ولا شيء عليه لأنها
 لم تنقص حقيقة ولا عرفا كذا نقله في السكافية وأقره وفيه نظر كما قاله الأسنوي وغيره لا يتخالف لتأدية
 الباب في تضمين نقص القيمة (و) (الاصح) (أن يذ كرصنة) بنفسه أو بتعليم (نسبها) عند الغاصب
 (يجوز التسمية) لان الغاصب هو عين الأول بخلاف السمن وشمل التزيد كرها في يد المالك فيسترد
 ما دفع من الارش كما اعتدله ابن الرفعة واستشهد به بما لو رده من رضا ثم برى قال الأسنوي نعم لو تزد كرها
 في يده بتعليم فالوجه عدم الاسترداد وعود الحسن كعود السمن لا كعد كرا الصنعة قاله الإمام وكذا
 صوغ حلى انكسر (وتعلم صنعة لا يجبر تسمية) صنعة (أخرى قطعا) وان كانت أرفع من الأولى
 للتخاير مع اختلاف الأغراض باختلاف الصنائع (ولو غصب عصير افخم ثم تخال فالاصح ان الحبل
 للمالك) لانه عين ماله (وعلى الغاصب الارش) لنقصه (ان كان الحبل انقص قيمة) من العصير
 لحصوله في يده ويجري ذلك فيما اذا غصب بيضا ففترخ أو جفافيت فان لم ينقص عن قيمته عصيرا
 فلا شيء عليه غير الرد وخرج بتم تخال ما لو تخمر ولم يتخلل فيلزمه مثل العصير لا اراقها لأنها محترمة ما لم
 يعلم ان المالك عصيرها بقصد الخمرية بخلاف ما إذا لم يشارح هنا وقياس ما عرف في زيت نجسه ان الخمر
 المحترمة هنا ترد للمالك فقول هذا الشارح لم يوجب واردها مع غرامة المثل للمالك مبني على ما اعتدله من
 وجوب اراقها مطلقا وقد تقررت انه منيف ومتى تخللت ردها مع ارش النقص واستردا العصير (ولو غصب
 خمر افتملت أو جلد مئة قد بلغه فالاصح ان الحبل والجلد للمغصوب منه) لان ما فر عامسكه وليس قضيه
 الخراج غير المحترمة بخلاف ما إذا عاه لان ملكه هو العصير ولا شك ان دخل المحترمة وغيرها فخرج منه ومن
 ثم سوى المتولى بينهما وهو الوجه من استثناء الامام لغير المحترمة من ذلك فان تلقا في يده منهم ما وخرج
 يغصب ما لو أعرض عنهم ما و هو من يصح اعراضه فيملكه أخذه (فصل) فيما يطرأ على المغصوب
 من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها (زيادة المغصوب ان كانت أمرا محضا كحصارة) ثوب

(قوله) لكن من أول الباب كان
 من طلائعهم فبدرهم أما إذا لم يكن نقص القيمة أكثر بأن لم ينقص في الباقي نقص الواسع أو طلائع
 قيمته درهم أو أكثر فيدرهم الذاهب فقط ويرد الباقي ولو غصب عصير أو أخلاه فتنقصت عنه دون القيمة
 لم يدرم مثل الذاهب لأن القيمة لا قيمة لها والذاهب من الدهن دهن متقوم في فرع به غصب وقيمة
 يدين أو عين وأتلفها فمن قيمة السكاك مكتوب بأمر خطأ اسجرة السكاك لا أنها غصب عن ذلك كما جعلوا عليه
 عبارة الرخصة الموهمة لا تحتاجها الذي لا يقول أحد على مثاله الزكشي وإن غصب من قيمة ما نقص منه
 واقتضى من السلاس بأن يلزمه قيمة ورقه فيها أسبات ذلك المال فيقال كم قيمة ورقه يتوصل بها إلى أسبات
 مثل هذا المثال ثم يوجب ما انتهى إليه التتبع من ضعف وان اعتدله الأسنوي وقال بتنقصه وجوب القيمة
 انكشافا من وجوه الورق قال ولا بد من اعتبار اسجرة النشم ودون لم يكتبوا شهادتهم انتهى وليس
 كما قال ثم رأيت الأقربى بالغ في الرد عليه فقال وهذا كلام ردي مسافط وافق أيضا من يرى
 غور ما عين ملك له ولا شر كانه فيس ما كان يسقي به من الشجر وينقصه بقي القيمة اسماعيل الحضرمي
 ونظر فيه بعضهم وكأنه نظر له ولهم أو أخذ ثيابا بمثلها فبال بردا لم ينقصه وان علم ان ذلك موهل له لسكن من
 أول الباب ما رده فمأله (والاصح ان السمن) الطارئ في يد الغاصب (لا يتغير نقص هزال قبله)
 فلو غصب سبعة فمزلت بالبناء للنعول لا غير ثم سمنت ردها وارش السمن الاول لان الشافي غيره
 وما نشأ عن فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال هذا غرم ارشه أيضا هذا ان رجعت قيمتها إلى ما كانت
 والا غرم ارش النقص قطعا وأشار بقوله نقص هزال إلى انه لا اثر لزال سمن مفرد لا يتقص زواله
 القيمة ولو انعكس الحال بأن سمنت في يده معتدلة منها مفردا نقص قيمتها ردها ولا شيء عليه لأنها
 لم تنقص حقيقة ولا عرفا كذا نقله في السكافية وأقره وفيه نظر كما قاله الأسنوي وغيره لا يتخالف لتأدية
 الباب في تضمين نقص القيمة (و) (الاصح) (أن يذ كرصنة) بنفسه أو بتعليم (نسبها) عند الغاصب
 (يجوز التسمية) لان الغاصب هو عين الأول بخلاف السمن وشمل التزيد كرها في يد المالك فيسترد
 ما دفع من الارش كما اعتدله ابن الرفعة واستشهد به بما لو رده من رضا ثم برى قال الأسنوي نعم لو تزد كرها
 في يده بتعليم فالوجه عدم الاسترداد وعود الحسن كعود السمن لا كعد كرا الصنعة قاله الإمام وكذا
 صوغ حلى انكسر (وتعلم صنعة لا يجبر تسمية) صنعة (أخرى قطعا) وان كانت أرفع من الأولى
 للتخاير مع اختلاف الأغراض باختلاف الصنائع (ولو غصب عصير افخم ثم تخال فالاصح ان الحبل
 للمالك) لانه عين ماله (وعلى الغاصب الارش) لنقصه (ان كان الحبل انقص قيمة) من العصير
 لحصوله في يده ويجري ذلك فيما اذا غصب بيضا ففترخ أو جفافيت فان لم ينقص عن قيمته عصيرا
 فلا شيء عليه غير الرد وخرج بتم تخال ما لو تخمر ولم يتخلل فيلزمه مثل العصير لا اراقها لأنها محترمة ما لم
 يعلم ان المالك عصيرها بقصد الخمرية بخلاف ما إذا عاه لان ملكه هو العصير ولا شك ان دخل المحترمة وغيرها فخرج منه ومن
 ثم سوى المتولى بينهما وهو الوجه من استثناء الامام لغير المحترمة من ذلك فان تلقا في يده منهم ما وخرج
 يغصب ما لو أعرض عنهم ما و هو من يصح اعراضه فيملكه أخذه (فصل) فيما يطرأ على المغصوب
 من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها (زيادة المغصوب ان كانت أمرا محضا كحصارة) ثوب

في حصة من مائة فيكون في النقص من مائة كانه باقية لا يحمل في ذلك نفسه (وهذا المشكوك فيه)
ردده كما ان الممكن) ولو بغير كونه ابن طبا واولادهم والحق سبحانه الخاق لا بد الصفة بل بعين لما
تقرر من تعديده بشرط المتوالي أن يكون له عرض خالفه فيه الامام والطلاق الشجين بن اخيه فهو الا وجه
وان قال الاذرعى ان الاول احسن فان لم يمكن ردده كما كان كالتصاريق لم يكاف ذلك بل يرد بحاله وقد
يتمضي المتن انه لو رضى المالك بمائه لم يعدد وقيداه بما اذا لم يكن له عرض والاكن ضرب الدر اشم
بغير اذن السلطان فله اعادته خوفا من التغرير (وارش) بالرفع عطفا على تكليفه والنصب عطفا
على ردده (النقص) لقيمة قبل الزيادة سواء حصل النقص بها من وجدة آخر أميل التباو يلزمه مع ذلك
اجرة مثله لدخوله في ضمانه لا لما زاد منه فله لان قوله يا امر المالك ومن ثم لورده بغير أمره ولا غرض
له غرم ارشه وعلم مما عرف في رد التراب انه لو لم يكن للغاصب غرض في الرقوى عدم لزوم الارش ومنعه
المالك منه وابراه امتنع عليه وسقط عنه الارش (وان كانت) الزيادة التي فعلها الغاصب (عنا كفاء
وغراس كاف القلع) وارش النقص خبر ليس لعرق ظالم حق وهو حسن غريب وفيه كلام بينه
في شرح المشكاة مع بيان معناها بما ينبغي الرجوع اليه والمراد بالعرق هنا أصل الشيء وفهمما التوين
وتوين الاول واضافة الثاني والغاصب قلععه وان نقصت به الارض أو رضى المالك بابقائه بالاجرة
أو أرا دقلكه اذ لا ارش على المالك في القلع وبه فارقي ما عرف في العارية ولا يلزمه قبوله لو وهبه له وكذا
الصبيغ فيما يأتي للمنة (ولو صبغ) الغاصب (الثوب بصبيغه وامكن فعليه) بأن لم ينقله الصبيغ به
(الجبر عليه) أي الفصل وان خسرخسرا نايينا ولو نقصت قيمة الصبيغ بالفصل (في الاصح) كالنساء
والغراس وله الفصل قهر على المالك وان نقص الثوب به لانه يغرم ارش النقص تطهير ظاهر آنفالو
تراضا على الابقاء فهما شريكان ومحل ذلك في صبيغ يحصل منه عين مال أماما هو تمويه محض ولم يحصل
به نقص فهو كالنزويق فلا يستقل الغاصب بفصله ولا يجبره المالك عليه مخرج بصبيغه صبيغ المالك
فالزيادة كلها للمالك والنقص على الغاصب وليس له فصله بغير اذن المالك وله اجبار عليه مع ارش
النقص وصبيغ مقصوب عن آخر فلذلك كل من ملك الثوب والصبيغ تكليفه فضلا امكن مع ارش النقص
فان لم يمكن فهمه في الزيادة والنقص كما في قوله (وان لم يمكن) فصله لتعلقه (فان لم ترد قيمته) ولم تنقص بأن
كان يساوي عشرة قبلة وساواها بعدد مع ان الصبيغ قيمته خمسة لا تخفاض سوق الثوب (فلأشئ
للغاصب فيه) ولا عليه لان صبيغه كالمعدوم حينئذ (وان نقصت) قيمته بأن صار يساوي خمسة (لزمه
الارش) وهو ما نقص من قيمته لحصول النقص بفعله (وان زادت قيمته) بسبب الصبيغ أو الصنعة
(اشتر كافيته) أي الثوب بالنسبة فاذا صار يساوي خمسة عشر فهو بينهما اثلاثا وان كان الصبيغ يساوي
عشرة مثلا لان النقص عليه أو بسبب ارتفاع سعر أحد ههما فقط فالزيادة لصاحبه ولو نقص عن
الخمس عشرة قيمتهما كان يساوي اثني عشر فان كان النقص لا تخفاض سعر الثياب فهو على الثوب او سعر
الصبيغ أو بسبب الصنعة فعلى الصبيغ وهذا أعنى اختصاص الزيادة بمن ارتفع سعر ملكه يعلم انه
ليس معنى اشتراكهما انه على جهة الشيوع بل هذا شبهة وهذا بصبيغه (ولو خلط المقصوب) أو اختلط
عنده (بغيره) كبير أيضا بأمر أو بشعر وكخل سدا نسخة بلحمته لنفسه وشمل كلاهما خلطه
أو اختلاطه باختصاص كثراب بربل (وامكن التمييز) لكل أول لبعض (لزمه وان شق) عليه
ليرد كما أخذته (وان تعدل التمييز) تخلص زيت بمثل أو شعر ج وبر أيضا بمثل ودرهم بمثلها
(فالذهب انه كالتلف) على اشكاله فيه يعلم رددها عما أتى (فإن تغير به) بذله خلطه بمثل أو باجود

(قوله) وإضافة التاني يتأمل فاعمل
في العبارة التماس التماسع ان لم تكن
تخط السارح (قوله) ان لم يعتد
الى قول المصنف وان لم يكن في النهاية
فصله تبع هذه الى قول
(قوله) فخط في النهاية (قوله)
المصنف ولو خط الى قوله وشمل قوله
أو اختلط الى قوله وشمل قوله
في النهاية

أو بأمر من المصنف وهو أيضا آتية في الفقه كما انما سبب ان قبل الخلط والآن كذا من يرضى
خلطه بربا وبطله آجر غير مثله ورد الآجر للناظر ولا نظر لما فيه من الزيل لانه لا يحصل بالشار كذا
ذكره بعضهم ومع ملكه انما كور يجبر عليه فيه حتى يرد مثله لملكه على الوجه ويكفي كافي فتساوى
المصنف أن يعزل من الخلوط أي بغير الإرداء قد ربح حق المصنوب منه ويتصرف في الباقي كما بقى وبهذا
يندفع كما يسلم عما يأتي أيضا ما أطال به السبكي من الرد والتشريع على القول بملكه وانما قلنا بالشركة
في نظر ذلك من المسلسل الثلاث يحتاج للشار به بالثمن وهو ان يرضى به وهذا الواجب المثل فلا انشراح ومن ثم
لو ربح من فليس الغاصب أيضا لم يعد كما في المطالب جعل المصنوب منه الحق بالخلط من غيره وشمل قوله
غيره بالملك بالآخر منسوب أيضا كذلك كما جزم به ابن القري واقضاه كلام الشيخين في غير هذا
الكتاب وأما أيضا وغيرهما السبكي قال البلقيني المعروف عند الشافعية انه لا يملك شيئا منه ولا يكون
كاهالك واعتمده بعضهم او افقته لما أفتى به المصنف وفرق بأنه انما ملك في الخلط بما له تعالى له وهذا
لا تبعية وفي فتاوى المصنف غصب من جمع دراهم مثلا وخالطها بحيث لا تميز ثم تفرق عليهم الخلوط على
قدر حقتهم مثل لكل أخذ قدر حصته فان خص أحدهم بحصته لزمه أن يقسم ما أخذ عليه وعلى
الباقين بالنسبة الى قدر أموالهم هذا كله اذا عرف المالك أو المالك كاتفر رآموه لو ان لم يحصل
البأس من مهر قتهم وحب اعطاه أو مال الامام لمسكها أو ثمنها لوجود ملاكها وله أن يقترضها لبيت المال
وان أيس منها أي غدة كما هو ظاهر صارت من أموال بيت المال فله التصرّف فيها بالبيع واعطائها
لمستحق شي من بيت المال وللمستحق أخذها طرعا أو غيره أخذها بالعطية للمستحق كما هو ظاهر ثم رأيت ابن
جماعة وغيره صرحوا بذلك وقد قال ابن عبد السلام عقب قول الامام وغيره لو عزم الحرام قطرا بحيث
يذر وجود الحلال فيه جاز أخذ المحتاج اليه وان لم يضطر ولا يتيسر انتهى هذا ان توقع معرفة أهله
والا فهو لبيت المال كاتفر ربح صرف للمصالح وخرج بخلاف أو اختلط عنده الاختلاط حيث لا تعدى كأن
انثال بر على مثله فيشترك مالهما بحسب ما فان استويا قيمة فبقدر كياهما فان اختلغا قيمة بغير وقسم
الثلث بينهما بحسب قيمتهما نظير ما يأتي في الاختلاط حكام البرجين ولا تجوز قسمة الحب على قدر قيمتهما
لرأوسهما أي لذلك من يدين قيل الاخصية (والغاصب أن) يفرز قدر المصنوب ويحل له الباقي كما مر
وان (يعطيه) أي المالك وان أي (من غير الخلوط) لان الحق قد انتقل الى ذمته لما اتفر من
ان المختلط صار كاهالك ومن الخلوط ان خلط بمثله أو اجود مطلقا أو باردا أن رضى ((تسبه))
قيل ليس الغاصب بأولى من المالك بملك الكل بل المالك أولى به لعدم تعدي وجوبه فمتنع ذلك لان
المغتصب لما تعذر رد عنه لما ملكه بسبب يقتضي شغل ذمة الغاصب به لانه لا يرفع ملك المالك من
أخذ به لانه لا جعل كاتالف الضرورة وذلك غير وجود في المالك اذا لا تعدى يقتضي ضمان مال الغاصب
فلو ملك الكل لم يلزمه رد شي وبشرط انه يلزمه لا يلزمه الفور ففيه حيف أي حيف وقد يوجب المالك بدون
الرضا للضرورة كأخذ مضطر طعام غيره قهرا عليه لنفسه أو لهيئته وليس اباق القرن كخلط حتى
ملكه الغاصب لا يفرجوا العود فيلزمه قيمته لحيالولة لعدم الضرورة المتضمنة كونها لا في صولة وانما
لم يفرجوا قول الشركة لانه صار مشاعا ففيه تملك كل حتى الآخر بغير اذنه أيضا ومنع تصرف المالك قبل
البيع أو التسمة هنا أيضا بسبب التعدي بل فوات حقه اذا قد يتأخر ذلك فلا يجدر به رجعا بخلاف ما اذا
خلطنا بحقه بالذمة فانه يتصرف فيه حال الجحالة أو نحوها ومن ثم صوب الزركشي قول الهلال قال
ويشترط المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم ضرورة منه حتى يعطى البديل كما مر واذا كان
المالك لم يملكه له يعرض لم يتصرف حتى يرد ذمته فكيف بغير رضاه قيل كيف يستبعد القول بالمالك

(قوله) وفي فتاوى الى التين في
النهاية (قوله) لان الحق الى التين
في النهاية (قوله) قيل كيف عبارتها
قال بعضهم كيف الخ

وقوله في جود في المصنف المذكور في المصنف المذكور في المصنف المذكور (ولو غصب حشبة)
 أو نبتة (وحيث عليها) ولم يخلف من أخرجها تلف نفوس أو مال معصوم وكلامه الآتي يصلح قبوله
 لهذا أيضا (أخرجت) وإن تلف من مال الغاصب اضعا في قيمته بالبعد فيه ويلزمه أجره مثلها وارش
 نفعها عند البقي لها قيمة ولو تافهة ولا فيسيها لئلا يفتى بها لئلا يفتى بها لئلا يفتى بها لئلا يفتى بها
 على ما تبعه بارش نقص شأنه ومن ثم افتى بعضهم فيمن أكرى آخر جلا وأذن له في السفر به مع الخوف
 فتلف فاشتهد آخر له وغرمه قيمته بأنه يرجع بها على مكر به أن جهل أن الجمل لغیره (ولو) غصب
 حشبة و (أخرجها في سفينة فكذلك) يخرج ما لم تصر لقيمة لها (الأن يخاف تلف نفس أو مال
 معصومين) أو اختصاص كذلك ولو للغاصب بأن كانت في الحق والحشبة في أسفلها فلا تنزع إلا بعد
 وصولها للشاطئ لسهولة الصبر إليه بخلاف الحشبة فيمصر لأنه لا أمد ينظر ثم وحينئذ يأخذ المالك قيمتها
 للحيولة والمراد أقرب شط يمكن الوصول إليه والأمن فيه كما هو ظاهر لا شط مقصده وكان نفس نحو
 العضو وكل مبيع للقيم وقول الزركشي كغيره إلا الشين أخذ ما صار حواه في الخيط مراده
 إلا الشين في حيوان غير آدمي لأن هذا هو الذي مر حابه ثم حيث قال لا وخوف الهلاك خوف كل مخلوق و
 بيع التيمم وفافا وخلافا ثم قال لا للحيوان غير المأكل كقول حكم الآدمي إلا أنه لا اعتبار بقاء الشين
 انتهى أما نفس غير معصومة كزاد محصن ولو قتل كان زنى ذميا ثم عارب واسترق وبارك صلاة
 بشرطه وحرى ومرد مال غير معصوم كمال الخربى فلا يبقى لأجلهما إلا هدايهما وثنى معصومين لأن
 بين النفس والمال شبهة تنافض وإن صدق أحدهما على الآخر (ولو وطئ) الغاصب (المغصوبة
 عالما بالتحريم) وليس أصلا للمالك (حادث) وإن جهلت لأنه زان (وإن جهل) تحريم الزنا مطلقا
 أو بالمغصوبة وقد عذر بقرب إسلامه ولم يكن مخالفا لنا أو مخالفا لنا أو ممكن اشتباه ذلك عليه أو نشبهه
 بعبد عن العلماء (فلاحه) للشبهة (وفي الحالين) أي حال علمه وجهله (بجيب المهر) وإن أذن
 له المالك لأنه استوفى المنفعة وهي غير زانية إذا الغرض كما يعلم مما يأتي أنها جاهلة أو مكرهة نعم يتحد
 وإن تعدد الوطء في حالة الجهل لاستدامة الشبهة بخلافه مع العلم بتعدد الوطئات ولو وطئ مرة
 جامدا ومرة عالما فهران ويوجب في البكر مهر ثيب مع ارش البكارة كما مر في البيع (الأن تطاوعه)
 عالما بالتحريم كما يفهمه قوله الآتي إن علمت (فلا يوجب) مهر (على الصحيح) لأنها زانية وقد نفى عن
 مهرها وأنها اثر رضاها في سقوط حق السيد لأنها إنما ينشأ عنها ومن ثم سقط بردها قبل وطء وارضاعها
 ارضا طاعفدا أو يظهر في مميزة عالمة بالتحريم أنها ككبيرة في سقوط المهر لأن ما وجد منها صورة زنا
 فأعطيت حكمه ألا ترى أنه لو اشتراها ثم بان فهذا ذلك ردّها به (وعلمها الحدان علمت) بالتحريم لزناها
 وكالزانية مرتدة ماتت على ردّها (ووطء المشتري من الغاصب كوطئه) أي الغاصب (في)
 ما تقر فيه من (الحد والمهر) وارش البكارة لا شرا كهما في وضع اليد على مال الغير غير حق نعم تقبل
 دعواه هنا الجهل مطلقا ما لم يقل علمت الغصب فيشترط عذر مامر (فإن غرمه) أي المالك المشتري
 المهر (لم يرجع به) المشتري (على الغاصب في الاظهر) لأنه الذي انتفع به وباشرا لا تلف وكذا
 ارش البكارة (وإن أحيل) الغاصب أو المشتري منه المغصوبة (عالميا بالتحريم فالولد رقيق غير
 نسيب) لما مر أنه زنا فان انفصل حيا ضمنه كل منهما أو متاجنا في فده وهو حرة قيمة أمه السيد
 أو بغيرها ضمنه كل منهما بقيمة يوم الانفصال وقول الاسنوى أنها ناقضا ما هناء ردّه لا ذرعى بأنه اشتباه
 فان هذا في عالم وذال في جاهل أي وسيا في الرقيق وهو ما هناء والحر وهو ما هناء (وإن جهل)
 التحريم (غير) من أصله لأنه اعتدقنا ثم عتق (نسيب) للشبهة (وعليه) إذا انفصل حيا

(قوله) ولم يخلف من أخرجها إلى
 قوله وثنى معصومين في النهاية
 (قوله) ويلزمه أجره مثلها عابرتها
 (قوله) فإن تعذر قيمتها
 فيلزمه مثلها فإن تعذر قيمتها
 (قوله) لا قيمة لها صارت مثلها
 (قوله) الغاصب إلى قوله وانما أثر
 في النهاية (قوله) نعم يتحد إلى
 في المغنى (قوله) التحريم لزناها إلى
 قول المصنف فان غرمه في النهاية

حياة مستقرة (قوله) تقسم وقتهم وتقسيمهم في هذه الدنيا فان انفصل ميتا فحصل على الجاهل العدم
نصف عشر ذرية الارب وعليه عشر قيمة أصلها لكنها لا تانظره هنا في حقه قال المتولي والخبر مشهور بحيلة فلا
يغرم القاطن حتى يأخذها وتوقف فيه الامام أو يبيع بجزء ما لم يصحبه لعدم يقين حياته وفارق ما مر
في الرقيق بأنه يدخل تحت اليد فهل تبعا للام في الضمان وهذا آخر فلا يدخل تحت اليد وتردد الأمر على
في حياة غير مستقرة ويرجح غيره أنه كالحق كآفهمة تعليلهم الميت بأن لم يتيقن حياته وقد يقال بل
قياس الحيا فهم أو إذا لم يمت في نظرنا أنه فعنا كذلك ومعنى التعليل أن لم يتيقن حياته حياة فاعتد بها
والعبرة بقيته (يوم الانفصال) لتعذر التوقيف قبله ويلزمه إرش نقص الولادة (ويرجع بها) أي
بقية الولد ومثله إرش قيمة الولادة (المشتري على الغاصب) لأن غرمها ليس من قضية الشراء بل
قضية أن يسلم له الولد من غير غرامة ويرجح الملتزمين أن المتيقن كالمشتري (ولو تلف الموصوب عند
المشتري وغرمه لم يرجع به) وإن جهله لأن المبيع بعد القبض من ضمانه وانما يرجع عليه بالثمن
(وكذا لو تعيب عنده في الظاهر) تسوية بين الجمل والأجزاء هذا إن لم يكن بفعله واللام يرجع قطعا
(ولا يرجع بغرم منفعته استوفاه) كالمس (في الظاهر) لما مر في المهر (ويرجع بغرم ما تلفت
عنده) من المنافع ونحوها كثر وتاج وكسب من غير استيفاء إذا غرمه المالك قابلا لأنه لم يمتها
ولا التزم ضمانها بالعقد وما وان شملت العين أيضا لكونه غير مصادق لأنه قد تم حكمها وكلامه هنا انما هو
في المنفعة والفوائد من قبل المنفعة ولدفع هذا الإيham ألحقت في خطه تأ بعد الفاء ليعود الضمير للمنفعة
عمر يحاوان صرح عوده لها مع عدم التناهي رعايا لفظ ما (وإرش نقص ثأته) بالهمةلة (وغراسه إذا)
اشترى أرضا وبني أو غرس فيها ثم بانت مستحقة للغير فلم يرض ببقاء ذلك فيها حتى (نقص) بالمجئة ثأته
أو غراسه (في الأصح) فبها أما الأولى فلما مر وأما الثانية فلأنه غره بالبيع وإن جهل الحال أيضا
لأنه متصرف بعدم بحثه حتى وقع في ذلك فرجع عليه بإرش ما حصل في ماله من النقص وهو ما بين قيمته
فأما ما قبله والحق تكليف المشتري بزع ما روق به من نحو طين أو جبس ثم يرجع بإرش نقصه على
البائع لذلك قال في الروضة عن البغوي وأقره والقياس أن لا يرجع على الغاصب بما انفق على العبد
وما أدى من خراج الأرض لأنه شرع في الشراء على أنه يضمنها انتهى (وكل ما لو غرمه المشتري يرجع
به) على الغاصب كقيمة الولد وأجرة المنافع الفائتة تحت يده (لو غرمه الغاصب) ابتداء (لم يرجع
به على المشتري) لأن القرار على الغاصب فقط (ومالا) أي وكل ما لو غرمه المشتري لم يرجع به على
الغاصب كقيمة العين والأجزاء وما دفع استوفاه (فيرجع) به الغاصب إذا غرمه ابتداء على المشتري
لأن القرار عليه فقط لتألفه في يده هذا إن لم يسبق من الغاصب اعتراف للمشتري بالملك كما مر نظيره
والأفهمه قرر بأن الموصوب منه الماله والمظالم لا يرجع الأعلى ذالمه ولو زادت القيمة عند الغاصب
عليها عند المشتري لم يظا البتة تلك الزيادة لأنه لم يضع يده عليها فإذا غرمها الغاصب لم يرجع بها وليس
ذلك مما شمله الضابط لما قرر ان المشتري لا يغرم الزائد ولا يطالب به (قلت وكل من انبعت) بولين
ثالثة ورابعة كما ينفذه (يده على يد الغاصب فكالمشتري) فيما تقرره من الرجوع وعدمه (والله
أعلم) ومراوئل الباب ذكر ذلك بأين من هذا فراجعهم * فرع * ادعى على آخر تحت يده أنه إن له
فيها النصف مثلا وأنه غصبها فأجاب بأنها إنما كانت عندي بجهة المهايأة وأقام بينة بما لم يضمنها كما
استدل به الملتزمين من كلام المروزي في الشر كقول بعضهم انما في زمن نوبته كالمعارة عنده
فليضمنها إن كان جعله لا كسابق كلها له زمن نوبته صريح في أنه كالمالك لها حينئذ لا كالمستعير

(قوله) لتعذر التوقيف يتم إلى قوله
ويرجع في النهاية (قوله) وإن جهل
لأن إلى قوله وإن جهل الحال في
التماينة لا قوله ولا يقع هذا إلى المتن
(قوله) على الغاصب إلى الفرع
في النهاية

...
 نصيب من يملك اليد أو من الشفعة لأن الأصل جامع كذا هو أو من ثلثه أو أكثر يتوحد حصة
 قبلهما وشرعا حتى تثبت لغيره لا يثبت له الشفعة على الأصل فيما يملكه من ثلثه أو أكثر
 مؤثرا في نفسه واستعداد المرافق وغيرها كالمصعد والمنور والبالوعة في الحصة المصاهرة اليد وقيل ضرر
 سوء المشرك ولو لم يكن لها أثر في غيرهما جعلت أثر العصب إشارة إلى استثنائها من الأصل فيها الإجماع
 إلا من شذوا لاخبار بخبر البخاري قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فأذا وقعت
 الخدود وصرفت الطرق فلا شفعة وقوله لم يقسم ظاهر في أنه يقبل الشفعة لأن الأصل في الشيء أن يكون
 في المملوك بخلافه ولا استعمال أحدهما محل الآخر تجوز أو إجمال قوله إن دقيق العبد والعفو عنها
 أفضل إلا أن يكون المشتري ناديا أو مضمونا أو ركنها ثلاثة أخذوا أو أخذت أو أخذوا أو أخذت أو أخذت
 يجب في التملك كما يأتي (لا تثبت في منقول) ابتداء وان بيع مع أرض للغير المذكور ولأنه لا يدوم بخلاف
 العقار فتأيد فيه ضرر المشارك وخرج بابتداء تدم الدار بعد ثبوت الشفعة فان تضمنها وأن عمل عنها
 يؤخذها كذا قيل ولا يصح لأن التبعية هنا في التملك لا في الثبوت الذي الكلام فيه (بل) انما تثبت
 (في أرض وما فيها من بناء) وما يتبعه من باب ورفعه من خارج خلق مثبت وكل منفصل توقف عليه
 تقع متصل على ما صرح في البيع (وشجر) رطب وأصل يجزها را (تعا) للأرض للغير لم يقضى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل شرك لم يقسم ربعة أي تأبث ربع وهو الدار ومطلق
 الأرض أو حائط أي يستبان لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شر يملك الحديث أي لا يحل له ذلك حالا
 مستوى الطرفين إذا اتم في عدم استئذان الشر يك يخرج ببيع بناء وشجر في أرض محتكرة
 لأنه كالمقول وشرط التبعية أن يباع مع ما حولهما من الأرض فلو باع شقصا من جدار وأسه لا غير
 أو من أشجار ومغارسها لا غير فلا شفعة لأن الأرض هنا تابعة وصرح السبكي بأنه لا بد هنا من رؤية
 الأرض والمغرس وفرق بينهما وبين ما مر في بيع الدار وأساسه بأنه ثم يدخل مع السكوت عنه بخلافه
 هنا فإنه عن منفصلة لا تدخل في البيع عند الإطلاق فاشترط رؤيتها ويبحث أيضا أنه لو عرض الجدار
 بحيث لو كانت أرضه هي المقصودة ثبتت الشفعة لأن الأرض هي التسوية حينئذ (وكذا امر) موجود
 عند البيع (لم يثبت) حينئذ ولم يشرط دخوله فيه (في الأصح) وإن تأخر عند الأخذ لآخره لعذر وذلك
 لأنه يبيع الأصل في البيع فكذا في الأخذ هنا ولا نظر لطرق تأخره لتمام حقه وزيادة كزيادة الشجر
 بل قال الماوردي يأخذ وان قطع المأثور عند البيع وما شرط دخوله فيه فلا يؤخذ كشجر غير رطب
 شرط دخوله والمأثور بعد البيع فلا يأخذ إلا أن لم يثر عند الأخذ وانما تؤخذ الأرض والنخل
 بحصتها من الثمن (ولا شفعة في حجرة) مشتركة باع أحدهما نصيبه منها وقد (ثبت على سقف غير
 مشترك) لكونه ثلثا أو لأحدهما إذا قرار لها فهي كالمقول (وكذا مشترك في الأصح) لأن
 السقف الذي هو أرضها لا يثبت له فيها عليه كذلك ولو اشتركا في سفل واختص أحدهما بعلوه فباع
 صاحب العلوه علوه مع نصيبه من السفل أخذ الشر يك هذا فقط لأن العلوه لا شركة فيه ويجري ذلك
 في أرض مشتركة فيها شجر لأحدهما (وكل ما لو قسم بطلت منفعة المقصودة) منه بأن لا يتفع به بعد
 القسمة من الوجه الذي كان يتفع به قبلها (بحكماء ورعي) صغيرين لا يصفين لبعدهما (لا شفعة
 فيه في الأصح) بخلاف الكبيرين لأن عليهما ثبوتهم في المنقسم كما مر دفع ضرر مؤثر القسمة والحاجة إلى
 إفرااد الحصة المصاهرة إلى الشر يك بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من
 الشر يك أن يخلص صاحبه منه باسبع له فلما باعه الغير سلطه الشرع على أخذه منه فعلم بثبوت الكل

* (كتاب الشفعة)
 (قوله) باسكان إلى قوله كذا قيل في
 النهاية (قوله) وما تبعه إلى قول
 المصنف ولا شفعة لأشريك في
 النهاية إلا قوله موجود عند البيع
 وقوله ولم يشرط دخوله فيه وقوله
 أما مؤثر عند البيع إلى المتن (قوله)
 لأن الأرض هنا تأمل هل هو على
 إطلاقه فما وجه أو محله إذا كان
 لقطه شعرا بتبعية كبيعتهما مع
 مغرسهما بخلاف بيعتهما مع شجرة
 وهل التقدير مع العطف بشعر
 سابعة ومضوعة أو لا أشعاره
 فبني أن يراجع ويجرد

ثم يلجأ إلى القسمة كالثلاثة عشر دارة غير تباع شر بركة بقية ما تشئت له بخلاف عكسه لأن الأول
 محبر على القسمة دون الشاني كما يأتي في بابها وعبر أصله بطا حونة فعدل عنه للرجح مع ترادفهما
 لأنه أخص قيل العرف المطلق الطاحونة على المكان والرجح على الحجر وهو غير مراد هنا لأنه منقول
 وهو إنما يؤخذ تبعاً للمكان فالمراد المحل المثل للطين وحينئذ فتميز الحجر بأولى انتهى وليس بسد لان
 هذا ان سلم عرف طار والذي تقرر ترادفهما لغة فلا يراد (ولا شفعة الا بشر يك) في العتار المأخوذ
 ولو ذقيا وكتابا مع سيدة وغير آدمي كسجده شقص لم يوقف فباع شر بركة يشفع له بالمره فلا تثبت لغير
 الشر يك كأن مات عن دار يشركه فيها وارثه فيعت حصته في دينه فلا يشفع الوارث لأن الدين لا يمنع
 الارث وكالحار يظهر البخاري السابق وهو صريح لا يقبل تأويل بخلاف أحاديث اثباتها البخاري فانه
 يمكن عمله على الشر يك فتميز جميعا بين الاحاديث ولا يتقضى حكم الحنفى بها ولو اشافعي بل يحل له الاخذ
 بها باطنها على ما يأتي في القضاء وليس له وشافعي سماع الدعوى بها كما يأتي أوائل الدعاوى الا ان قال
 المشتري هذا بغير رضني فيما اشترى به وهو كذا ان غير حق فسمع دعواه ويمنع الحار من دعاء رسته وحينئذ
 ليس لحنفى الحكم له بمأولا لموقوف عليه بناء على اطلاق امتناع قسمة الملك عن الوقف وسبب يأتي آخر
 القسمة ما فيه وموصى له بالشفعة ولو أبدا وليست اراضى الشأم موقوفة كما قطع به الحار جاني قال جمع
 بخلاف اراضى مصر لانها فحقت غنوة ووقف وأخذ السبكي من وصية الشافعي انه كان له بها ارض
 ترجع أنها ملك وفيه تأييد للقاتلين بأنها فحقت صلحا وسيأتي ما في ذلك في السير بسوطا وقد لا تثبت
 للشر يك لكن لعارض كولى غير أصل شر يك لمولاه باع شقص شجوره فلا يشفع لانه متمم بالحسابة
 في الثمن وفارق ماله وكل شر بركة فباع فانه يشفع بأن الموكل متأهل للاعراض عليه لو قصر (تنبيه) *
 قد يشفع غير الشر يك كأن يكون بينهما عرصه شر بركة فبذعى أجنبي نصيب أحدهما ويشهد له الآخر فترد
 شهادته ثم يبيع الشهود عليه نصيبه لاخر فلما شهد أن يشفعه ثم يلزمه رد الشهود له باعترافه وهذا هو
 المسوغ لاخذه بهامع زعمه بطلان البيع (ولو باع دار وله شر يك في عمارتها) فقط كدرب غير نافذ
 (فلا شفعة له فيها) لا تنفاه الشر كنفها (والصحيح ثبوته في الممر) بخصته من الثمن (ان كان للمشتري
 طريق آخر الى الدار أو امكن) من غير مؤنة لها وقع (فتعرب الى شارع) ونحوه أو الى ملكه لا يمكن
 الوصول اليها من غير ضرر (والا) يمكن شئ من ذلك (فلا) لما فيه من الاضرار بالمشتري والشفعة تثبت
 لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر ويجرى النهر كما مر فيما ذكر ولو اشترى ذو دار لا ممر لها نصيبا
 في ميراثه تثبت مطلقا على الوجه لان الممر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم (وانما تثبت
 فيما ملك معاوضة) محضة وغير هانصا في البيع وقباصا في غيره يجامع الاشتراك في المعاوضة مع
 حقوق الضرر فخرج مملوك بغير معاوضة كارت وهبة بلا ثواب وصية (ملك لازم متأخرا) سببه
 (عن) سبب (ملك الشفيع) وسيد كحتر زان ذلك فالمملوك بمحضة (كبيع و) بغيرها نحو (مهر
 وعوض خلع و) عوض (مخ دم) في قتل محمد (و) عوض صلح عن (نجوم و) من المملوك بمحضة أيضا
 نحو (اجرة ورأس مال سلم) وصلح عن مال كافر في بابه وصح عطف نجوم على مبيع وما قيل يتعين
 فيه التقدير الاول لان عقد الكفاية بالشقص لا يمكن لانه لا يتصور ثبوته في الذمة والمعين لا يملكه لعبد
 ممنوع بل يتسلمه يمكن عطفه على خلع أى وعوض نجوم بأن يملك شقصا ويعوضه السيد عن النجوم ثم
 ما ذكر فيها هنا مبنى على صحة الاقصاص عنها وهو منصوص وصححه جمع لكن الذي جزم به في باب المنع
 لانها غير مستقرة (ولو شرط) أو ثبت بالشرط اختيار المجلس (في المبيع الخيارات ههنا) أو لا يجنبى عنها
 (أو البائع) أو لا يجنبى عنه (لم يؤخذ بالشفعة حتى يقطع الخيار) لان المشتري لم يملك فيها ما اذ هو في

(قوله) في العتار الى قوله وليس
 لتأني في النهاية (قوله) وموصى
 له الى التنبيه في النهاية (قوله) ولا
 لموقوف عليه أى ولا لشر يك
 موقوف عليه (قوله) فقط كدرب
 الى قول المصنف ولو شرط في
 النهاية الا قوله من غير مؤنة لها وقع
 (قوله) لان المشتري الى قوله وقيل
 بأخذ الكل في النهاية الا قوله
 أو لا يجنبى عنه وقوله على انه قيد
 الى قوله ونصب الزركشى

... من غير ذلك ...
 قبل ...
 أولا ...
 لغيره ...
 من جهة ...
 لزوم ...
 أولا ...
 لأنه ...
 وان قلنا ...
 ولو وجد ...
 اجابة ...
 الشفيع ...
 بالغيب ...
 في وقت ...
 ملك ...
 نصيبه ...
 ملك ...
 لو باع ...
 للمشتري ...
 شريكه ...
 لو كان ...
 الشريك ...
 الكل ...
 تلك ...
 يدفع ...
 اندفاعه ...
 وتقرره ...
 بخصوصه ...
 ونقول ...
 غيبه ...
 بطلبها ...
 كلاً ...
 لي حق ...
 الطلب ...
 فوراً ...

(قوله) والفرق بين الوارث
 والشفيع عبارة ...
 وقياس الشفيع على الوارث ممنوع
 (قوله) لأنه تعليل الى قوله لان
 أخذه من يد البائع في النهاية (قوله)
 في حصول الى قوله والقبول في النهاية

دل عليه كلام الرافعي ومصرح به بالسبب في الثمن انما يتبين الدور في الملك فبما انما في الاحكام
 أي في سببه نعم في الروضة وأصلها وإذا لم يكن الثمن حائرا وقت الثالث أهمل ثلاثة أيام فان انقضت
 ولم يضره فسخ الحياكم بملكه هكذا حكم ابن سريج وساعد المعظم انتهى ويوجب بان غيبة الثمن عذر
 فاهل لا يتله مدقة سببه تسامح بها غالباً به يدفع زعم بناء على ضعف ولا شفع استجار المشتري
 على قبض الشقص حتى يأخذ منه لان أخذه من يد البائع يقضي الى سقوط الشفعة لان به يثبت
 التسليم المستحق للمشتري فيسقط البيع وتسقط الشفعة (ويشترط) في حصول الملك بالشفعة (لفظ)
 أو نحوه كإشارة الآخر وكالكفاية (من الشفع كفلكت أو أخذت بالشفعة) ونحوهما
 كما استقرت الاخذ بها بخلاف ما اطلت بها وان سلم الثمن لانه رغبة في التملك والملك لا يحصل بذلك
 (ويشترط مع ذلك) اللفظ أو نحوه كونه الثمن معلوماً للشفيع كما يعلم من قوله الآتي ولو اشترى بخلاف نعم
 لا يشترط علمه في الطلب ورؤية شفع الشقص كما يذكره الآن واحداً الثلاثة (اما تسليم العوض الى
 المشتري فاذا تسلمه أو الزمه القاضي) لا مشاعه من أخذ العوض (التسليم) بضم اللام (ملك
 الشفع الشقص) لان المشتري وصل حقه أو مقصر ومن ثم يكفي وضعه بين يديه بحيث يتمكن
 من قبضه سواء الثمن المعين والذي في النعمة وقبض الحياكم عن المشتري كاف (وامارضا المشتري يكون
 العوض في ذمته) أي الشفع الامناع كان باع داراً فها ذهب يتحصل منه شيء بفضة أو عكسه فلا بد
 من التقاضي الحقيقي كما علم من كلامه في الربا (وأما قضاء القاضي له بالشفعة) أي يثبتها بالملك كما قاله
 ابن الرفعة والقولي وغيرهما وهو المنهوم من كلام الرافعي وغيره وقال صاحب الكافي انما يحكم بالملك
 لانها ثابتة بالنص (اذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلبه (فيلكه به في الاصح) لتأكد اختيار التملك
 بحكم الحاكم ولا يقوم مقامه الا الشهادة على الطلب واختيار الشفعة كما أفهمه المتن وبحث ابن الرفعة ان
 محله عند وجود الحاكم والاقام كما في هرب الجبال ونظائره وانما يتجه ان غاب المشتري أو امتنع من أخذ
 الثمن واذا ملك الشقص بغير تسليم العوض لم يتسلمه حتى يؤديه فان لم يؤده أهمل ثلاثة أيام فان مضت
 ولم يضره فسخ الحياكم بملكه (ولا يملك شقصا لم يره الشفع) تنازعه النعلان (على المذهب) بناء على
 الاظهر ان بيع القائب باطل وليس للمشتري منع الشفع من الرؤية * فرع * في الانوار شرط دعوى
 الشفعة لتحديد الشفع الشقص وتقدير الثمن وطلبها واعتمده الغري وأطال فيه غافلاً عما قاله هناك
 ابن الصلاح من انه لا يلزمه بيان مقدار سهمه كذا قاله بعضهم موهماً الساقض وليس كذلك بل الاول
 في تحديد الشقص المأخوذ فلا بد منه لانه المدعى به والثاني في حصة الشفع فلا يحتاج لتحديد لانه غير
 المدعى به وان توقف الاخذ على العلم به في بعض الصور وحاصل عبارة الغري انه يدعي بحضرة المشتري اني
 استحق أخذ ما اشتراه هذا وهو كذا من أرض كذا ثمن كذا حالاً من فلان قبضه منه واني حال على ذلك
 أشهدت علي اني طالب للشفعة فيه وبادرت للمشتري وطلبت منه تسليم الشقص وقبض الثمن فان صدقه
 المشتري أو أنكر الشراء فاثبتته وثنه الشفع سلم الثمن له وتسلم منه الشقص وان أنكر شركة الشفع
 حلف أنه لا يعلمها وعلى الشفع اثباتها وان ادعى جهل الثمن ولم يثبت علمه وثوبينة سقطت شفعة وتطير
 الغري فيه بانه بمنزلة الداحل مردود بان اقامة الداحل لها لا ثبات الملك وهو ثابت فلم يحتج اليها وهذا
 الدفع وهو محتاج اليه * (فصل) * في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن
 وكيفية أخذ الشركة اذا تعدد أو تعدد الشقص وغير ذلك (ان اشترى بمثل أخذه الشفع
 بمثله) لانه أقرب الى حقه فان قدر بالوزن كقنطار خذناه بوزنه فان انقطع المثل وقت الاخذ أخذ
 بقيته حينئذ ولو كان دنائراً أخذناه بدينار مثله فان تراصيا عنها بدرهم كان شراء مستحباً تبطل به الشفعة

(قوله) فيها وطلبه الى الفرع
 في النهاية
 * فصل ان اشترى *
 لا بد الى قوله بجامع انه
 (قوله) في النهاية

على حد ذاته ان كان المبيع على غير وجهه في نفسه من غير ان يوصف في الوصف
 فقال عن ارجاء المبيع جوامع اذ لو كانت المذمة الشرعية جارية على المبيع لكان له كونه في الشئ
 المشتري يعني الشخص فتنقطع به شفعته ان علم به لان عدوله من اخذته المبيع في الحال اختيارى تقصير
 مضرت للمذمة أى تقصير فكذا انما هو له عن الاخذ بالمنازل التي هي الواجب تهرأ على المشتري الى
 غيرها انقص أى تقصير يوجب الفرق بين علم وجهه (أو) ملكه (بمقتضى مقتضاه) بأخذ لا بقيمة الشخص
 لان ما يملكه الشخص في مقابلة ما يملكه المشتري لا في مقابلة الشخص ولو ملك الشخص الثمن بعينه ثم اطلع
 بعينه الاخذ به ولو مثله كما يحسنه في المطلب واعتمده الاذرى وغيره ولو خط عن المشتري بعض الثمن قبل
 اللزوم انخط عن الشخص أو كاه فلا شفعة الا لبيع ويؤخذ من قوله ويؤخذ المهور الى آخره ان المراد
 بالقيمة هنا غيرها السابق في الفصيص فينبذ لا يرد على خلافه من زعمه ما لو صالح عن دم العمد على
 شخص فانه يأخذ به قيمة الدم وهو الدية فيأخذ به بقيمة يوم الجنابة وتعتبر قيمة المتقوم في غير هذا
 (يوم البيع) أى وقته لانه وقت اثبات العوض واستحقاق الشفعة ويصدق المشتري بيمينه في قدرها
 حينئذ كما في الجرح لا يأتى انه أعلم بما يشره (وقيل يوم استقراره بانقطاع الخيار) فكما ان المعبر
 في الثمن حالة اللزوم بناء على الاعوج من حقوق الخط والزيادة في زمن الخيار ولما كان ماسبق شامل للدين
 وغيره وكان الدين يشمل الحال والمؤجل بين ان المراد الحال بقوله (أو) اشتري (بموجب فلا يظهر انه
 مخير) وان حل الثمن بموت المشتري أو كان منجما بأوقات مختلفة (بين ان يجعل) الثمن (ويأخذ
 في الحال) ومجمله أخذ من كلام الاذرى وغيره لم يمسك على المشتري ضرر في قبوله انما هو تهب
 والالم يجب الشفيع (أو) عطف بها في حيز بين ما يأتى (يصبر الى المحل) بكسر الحاء أى حلول
 الكل في المنجم وليس له كلما حل نجم ان يعطيه ويأخذ بقدره لما فيه من يقر بق الصفة على
 المشتري (ويأخذ) دفعا للضرر من الجانبين لان الاخذ بالمؤجل يضر بالمشتري لاختلاف الذم
 وبالحال يضر بالشفيع لان الاجل يقابل به قسط من الثمن نعم لورضى المشتري بذمة الشفيع تعين عليه
 الاختصاص والاسقط حقه واذا خیر لم يلزمه اعلام المشتري بالمطلب على ما في الشرحين وصح في أصل
 الروضة اللزوم قيل وهو سبق قلم (ولو بيع شخص وغيره) مما لا شفعة فيه كيف (أخذ) أى
 الشخص لوجود سبب الاخذ فيه دون غيره ولا يتخير المشتري بقر بق الصفة عليه لانه المورط
 لنفسه وهذا أولى من التعديل بانه دخل فيها علما بالحال لان قضيه ان الجاهل يتخير وهو خلاف
 اطلاقهم ومدركهم وبكل من التعديلين فارق هذا ما من امتناع افراد المعيب بالرد (بخصته)
 أى بقدرها (من) الثمن باعتبار (القيمة) بان يوزع الثمن على ما باعتبار قيمته ما وقت البيع
 ويأخذ الشخص بخصته من الثمن فاذا ساءى مائتين والسيف مائة والثلث خمسة عشر أخذ به ثلثي الثمن
 وما قررت به كلامه هو مراده كما هو ظاهر وبه يندفع ما قيل ان ذكر القيمة سبق قلم (ويؤخذ) الشخص
 (المهور بمثلها) يوم النكاح (وسكنا) شخص هو (عوض خلع) فيؤخذ بمثلها يوم
 الخلع سواء انقص عن قيمة الشخص أم لا لان البضع متقوم بفضه مهر المثل ولو أمهرها شخصاً مجهولاً
 وجب لها مهر المثل ولا شفعة لان الشخص باق على ملك الزوج ويجب في المتعة متعة مثلها المهر
 مثلها لانها الواجبة بالفراق والشخص عوض عنها ولو اعراض عن النجوم شخصاً أخذ الشفيع
 بمثل النجوم او بقيتها بناء على ما مر (ولو اشتري بخلاف وتلف) أو غاب وتعدرا حضاره أو بمقتضى
 كقص وتعدرا العلم بقيمة أو اختلط بغيره (امتنع الاخذ) لتعدرا الاخذ بالمجهول وهذا من الحيل
 المسقط للشفعة وهي مكروهة كذا أطلقناه كغيرها وقيد بعضهم بما قبل البيع قال أما بعده

(قوله) بأخذ الى الثمن في الزمان
 (قوله) أى وقته الى قول المشتري
 ولو بيع في النهاية الاقوله بناء على
 ولما وقوله ومجمله الى المالك وقوله
 عطف بها في حيز بين ما يأتى (قوله)
 مما لا شفعة الى قوله ولو يرضى
 في النهاية (قول المثل) لا يشتري
 بخلاف وتلف يبنى ان يفسد الشخص
 كلف الكل

فليس من غير ما ذكر من كماله في بيعه في كل ما يرضى به من الخيارات في البيع
 البيع أما إذا بقي في كماله في بيعه في كل ما يرضى به من الخيارات في البيع
 يرد بأنه لا حق له على المبيع بخلاف المشتري (فإن من الشفيع قدرا) بأن قال استرته بجماعة (وقال
 المشتري) جماعة حلف كذا بأن يرضى به المبيع وألزم الشفيع الاختصاصه وإن قال (لم يكن معلوم
 القدر سلف على نفي العلم) جماعة عليه لأن الأصل عدم علمه وحينه تستط الشفعة كما
 اقتضاه المتن وجرى عليه في نفسه ونص عليه وقال القاضي عن النص بوقفه إلى أن يضع الحال
 واعتقده السبكي وأيسر له السلف استراجه من مجهول لأنه قد يعلم بعد الاستراجه أن شكل حلف الشفيع
 على ما عهده وأخذ به (وإن ادعى علمه) بغير وطالب به جماعة (ولم يبين قدرا) في دعواه (لم نسمع
 دعواه في الأصح) لأن ما عهده من قوله أن يدعى قدرا ويخلفه ثم آخره بخلافه فكذلك حتى يقرأ أو شكل
 فيستدل به كونه على أنه الثمن ويحلف عليه ويأخذ به لما يأتي أنه يجوز الحلف بالظن المؤكد
 (وإذا ظهر) بعد الأخذ بالشفعة (الثمن) المبذول في الشقص النقد أو غيره (مستحقا) بينة
 أو تصديق من البائع والمشتري والشفيع (فإن كان معينا) بأن وقع الشراء بعينه (أصل البيع)
 لأنه بغير ثمن (والشفعة) لترتبها على البيع ولو خرج بعضه بطلا فيه فقط وخروج النقد خاسا
 كزوجته مستحقا فإن خرج رديا تغير البائع بين الرضا به والاستبدال فإن رضى به لم يلزم المشتري الرضا
 بمثله بل يأخذ من الشفيع الجيد قاله البغوي ونظر فيه المصنف ورده البلقيني بأنه جار على قوله
 في عبء ثمن الشقص ظهر معينا ورضى به البائع أن على الشفيع قيمته سليما لأنه الذي اقتضاه العقد
 وقد غلط فيه الإمام قال وأما عليه قيمته معينا فالتميل في أوله قال والصواب في كلتا المسألتين
 ذكر وجهين والأصح منهما اعتبار ما ظهر وبه جزم ابن المقرئ في المعيب فإن قلت قياس ما قاله في خط
 بعض الثمن من الفرق بين ما قبل الزوم وبعده أن يقال بخلافه هنا من أن البائع أن يرضى بردي أو معيب
 قبل الزوم لزم المشتري الرضا به من الشفيع أو بعده فلا قلت القياس محتمل لأن منه البائع
 ومسا محتمل وجوده فيهما إلا أن يفرق بأن الردي هو المعيب غير ما وقع به العقد بالسكينة بخلاف الثمن
 فإنه وقع به العقد فسمى ما وقع فيه إلى الشفيع (والا) يعين في العقد بأن كان في الذمة (أبدل وبقيا)
 أي البيع والشفعة لأن العقد لم ينفذه (وإن دفع الشفيع مستحقا) أو نحوها من (لم يطل شفيعه
 أن جهل) لعدم (وكذا أن علم في الأصح) لأنه لم يقصر في الطلب والشفعة لا تستحق بحال معين
 حتى يطل باستحقاقه وكذا لو لم يأخذها معين كذا كتب بعشرة دنانير ثم نقض المشتري لم يطل قطعا وإذا بقي
 حقه فهل يقين أنه لم يملك فيحتاج له ذلك جديد أو ملك والثمن دين عليه فالقائد له وجهان راجح الزاوي
 الأول وغيره الثاني واستظهر والذي يتجه أن الأخذ أن كان بالعين تعين الأول أو في الذمة تعين
 الثاني (وتصرف المشتري في الشقص كبيع ورقف) ولو مسجدا (وأجارة صحيح) لأنه واقع في ملكه
 وإن لم يلزم فكان كمتصرف الولد فيما وهب له أبوه (والشفيع نقض بالشفعة فيه) ابتداء
 كالوقف) والهبه والأجارة قال المساوردي وإذا أمضى الأجارة فالأجرة للمشتري (وأخذته) سبق
 حقه والمراد بالنقض الأخذ لا أنه يحتاج للفظ قوله وأخذته عطف تفسير (ويخير فيما فيه شفعة
 كبيع بين أن يأخذ بالبيع الثاني أو ينقض ويأخذ بالأول) لأن كلامهم ما صحح ورعا كان
 أخذهما ثمة أقل أو بنفسه أيسر عليه وأوهنا جنى الواو الواجبة في حين بين السكن الفقهاء كذا
 ما ينسأ محزون في ذلك (ولو اختلف المشتري والشفيع في قدر الثمن) ولا بينة أو قما بين وتعارضنا
 (صدق المشتري) بينه لأنه أعلم بما يثره من الشفيع فإن شكل حلف الشفيع وأخذ بها حلف

(قوله) أما إذا بقي في كماله في بيعه في كل ما يرضى به من الخيارات في البيع
 (قوله) بأن قال إلى قول المصنف
 ولا شفيع الخ في النهاية (قوله) وقال
 القاضي عن النص عبارتها
 وإن نقل القاضي عن النص أنها
 توقف الخ (قوله) ولو خرج إلى قوله
 وبه جزم ابن المقرئ في المعنى (قوله)
 والهيئة إلى قوله ورددت عليهم
 في النهاية

عليه وجبت له كسب الحسن كان في حق الثمن أحد دينار وهو يساوي ما لم يصدق وفيه
نظر ما يستدعي من هذا خيار في شرائه من جهة واحدة أو من جهتين معا وفيه يعلم أن الحسن لا يكتسب
ذلك لأن الثمن بذلك يقع (وكذلك لو اشترى في زعم الشفيع) (الشراء) وإن كان الشفيع في يده
(أو) انسكر (كون الطالب شريكا) فيصدق في جميعه لأن الأصل عدمه وما يختلف في الأولى أنه
ما اشتراه في الثانية على أن العلم مشترك فان لم يكن أحد الطالبين (فإن اعترف المشتري بـ)
القديم (بالبيع فالأصح ثبوت الشفعة) عملا بأقراره وإن حضر المشتري وكذبه سواء اعترف البائع
بقبض الثمن أم لا إذا لم يصر أن الشفيع يملكه أو يد المشتري وقال أنه وديعة منه أو عارية مثلا أم لو كان
في يد المشتري فادعى ملكه وانسكر الشراء فلا يصدق البائع عليه لأن أقراره غير ذي اليد لا يسرى
على غيره (ويسلم الثمن إلى البائع إن لم يعترف بقبضه) لأنه يلقى الملك منه فكانه المشتري منه (وإن
اعترف) البائع بقبضه (فهل يترك في يد الشفيع) إن كان معناه أنه إن كان غير معين فالاعتراض
عليه بأنه كان ينبغي التعبير بديعة الشفيع غير صحيح (أم) قيل صوابه أولان أم تكون بعد الهزلة وأو
بعد هل انتهى وهذا أغنى لا يكتفى بما أتى تحرير في الوصايا بالتعيين الصواب غير صواب (بأخذ
القاضي ويحفظه) فإنه مال ضام (فيه خلاف سابق) أوائل (الأقرار نظيره) والأصح منه الأول
وذكرهنا المقابل دون التصحيح فكس ما ذكرتم كفاء عن كل نظيره واعتذر لا شفع التصرف
في الشفيع مع بقائه الثمن في ذمته لعدم مستحق معين له وبه يفرق بين هذا وأو مما يعلم منه
توقف تصرفه على أداء الثمن ثم رأيت شارحا يفرق بأن المشتري هناك معترف بالشراء وهذا بخلافه وهو
يؤول لما فرقت به (ولو استحق الشفعة جميع) كذا في مشتركة بين جميع بنو شرا أو أوارث باع أحدهم
نصيبه واختلف قدر أملاكهم (أخذوا) (على قدر الحصص) لأنه حق مستحق بالملك فقط على
قدره كالأجرة وكسب الثمن (وفي قول على الرأس) لأن سبب الشفعة أصل الشركة وهم مستحقون
فما يندليل أن الواحد يأخذ الجميع وإن قل نصيبه وإطال جمع في الانتصار له ورد الأول مع أن عليه
الأكثرين وردت عليهم في شرح الإرشاد الكبير في الصوم وتفرق في الصفة وهذا (ولو باع أحد
شريكين نصف حصته) أو ربعها مثلا (لرجل ثم باعها الآخر) قبل أخذ الشريك القديم ما بيع
أولا (فالشفعة في النصف الأول للشريك القديم) لأنه ليس معه حال البيع شريك غير البائع
وهو لا يشفع فيما باعه (والأصح أنه ان عفا) الشريك القديم (عن النصف الأول) بعد البيع
الثاني (شاركه المشتري الأول في النصف الثاني) لأن ملكه سبق البيع الثاني واستقر بحقوق
الشريك القديم عنه فشاركه (والأصح أنه يشفع به بل أخذه منه) (فلا يشاركه) لو زال ملكه أم لو عفا
عنه قبل البيع الثاني فشاركه بخر ما خرج بثمنه ولو عفا عفا فالشفعة فيه ما مع الأول وحده (والأصح
أنه لو عفا أحد شفيعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كسائر الحقوق المالية (وتحيز الآخر
بين أخذ الجميع وتركه) كالتفرد (وليس له الانتصار على حصته) لثلاثة من الصفة على المشتري
(و) (الأصح) (أن الواحد إذا أسقط بعض حقه سقط) حقه (كله) كالفرد (ولو حضر أحد
شفيعين فله أخذ الجميع في الحال) لا البعض ليقين استحقاقه ورغبته والشفيعان بالنسبة للغائب
فإن قال لا أخذ إلا قدر حصتي بطل حقه طالما التقصيره ولو رضي المشتري بأخذه حصته فقط لم يجز
كما اعتد به السبكي كإثبات الرفعة ولو أراد الشفيع الواحد أن يأخذ بعض حقه وإذا أخذ الكل استمر
الملك والفوائد لم يحضر الغائب وبأخذ (فإذا حضر الغائب شاركه) لثبوت حقه فإذا كانوا ثلاثة
فحضر واحد وأخذ الكل ثم حضر الآخر أخذ منه النصف نصف الثمن فإذا حضر الثالث أخذ من كل

(قوله) وفيه نظر ما أخذه بامر
له يعني ما يصفه من تصور ذلك في
زاجعة تشبه بالجوهر لا بعد فيه
بخلاف شقص من حقار يساوي
درهما بألف ثم رأيت الخشي قال
الوجه أنه لا عدول عن حيث
الركن الذي قد يستحيل في العادة
مادعا المشتري كما لو علم أنه في غاية
الرشد واليقظة وأتق احتمال
عرض ماله في ذلك الشقص
وأوردت العادة بأن أحدا
لا يرغب في مثله بأزيد من عشرة
دراهم لحسنه وخفته بحله وأدعى
المشتري مع ذلك شراءه بألف دينار
فانه لا شبهة في استحالة عادة
وتكذيب الحسن ولا ترد مسألة
الزاجعة لأن الثمن فيها انما نشأ
من جهة اشتباهها بالجوهرة وهذا
لا يتأتى فيما نحن فيه انتهى
(قوله) قبل أخذ الشريك الثاني قول
المصنف فإذا علم الشفيع في النهاية
الاقوله وكأنه اعتضد إلى غيره
(قوله) بطل حقه مطلقا صادق
بالعالم والجاهل ولو معدورا
فلا يرجع

أو من أسند دعواته ما يثبت بغيره فيستأجر كما انما يتبع في ربيع سنة قبل فله (وإنما مع ان لا خير في ذلك
 الى قدوم الغائب) الظهور غرضه في تركه أخذ ما يؤخذ منه ولا يلزمه الا اعلام بالطلب على مامر (ولو
 اشترى بشقة فليس يسع أخذ نصيبهما) وهو ظاهر (ونصيب أسندهما) لانه لم يفرق في عيب مملوك
 (ولو اشترى واحد من اثنين) أو وكيلهما المتخذ اذا العبرة في التعدد وعدمه هنا بالمعشور له لا العاقد
 كما مر في شرح الارشاد (فله أخذ حصصه أحدا البائعين في الاصح) لان الصفقة تعددت بتعدد
 البائعين ولو وجود التفرق هنا جرى الخلاف دون ما قبله وبهذا افارق مامر في البيع من عكس ذلك
 وهو تعدد ما تعدد البائع قطعاً والمشتري على الاصح وتعددها تعدد الحمل أيضاً فلا باع شفعين
 من دارين صفقة وشفعيهما واحد فله أخذ أحدهما فقط (والاظهر ان الشفعة) أي طلبها (على
 الفور) وان تأخر التملك ظهر فضعيف فيه وكأنه اعتضد عنه هم بمصاير حسنة بغيره ولا خيار ثبت
 بنفسه لدفع الضرر فكان اختيار الرقب العيب وقد لا يجب في صور علم أكثرها من كلامه كالبيع بمؤجل
 أو أحد الشريكين غائب وكان الخبير بخير بزيادة قدر ثمان بخلافه وكالتأخير لا تنظر اذ رزق
 وحصاه أو يعلم قدر الثمن أو يخلص نصيبه المقصوب كائن عليه أو لجهله بان له الشفعة أو بأنها على
 الفور وهو ممن يخفى عليه ذلك وكذا خيار شرط لغير مشتري وكالتأخير لو لا أو عفو فانه لا يسقط حق
 المولى (فاذا علم الشفع بالبيع فليصدر) عقب علمه من غير فاصل (على العادة) فلا يكف البدار
 بعد أو نحوه مما لا يعد العرف تركه تصيرا أو تواسيا وضابط ما هنا كما مر في الرقب العيب وذكر كغيره
 بعض ذلك ثم وبعضه هنا يعلم اتحاد البائعين كما تقر أي غالباً ما يأتي أما اذا لم يعلم فهو على شفخته وان
 مضى سنون نعم يأتي في خيار أمة عتقت انه لا يقبل دعواها الجهل به اذا كذبها العادة بأن كانت معه
 في داره وشاع عتقها فيظهر أن يقال بتمثلها هنا (فان كان مريضاً) أو مجبوساً ظمناً أو بحق وبغيره من
 الطلب بنفسه (أو غائباً عن بلد المشتري) بحيث تعد غيبته حائلة بينه وبين مباشرة الطلب كما حرم
 به السبكي كإبنا الصلاح (أو خائف من عدو) أو أفرط حر أو برد (فليؤكل) في الطلب (ان قدر)
 لانه الممكن (والا) بقدر (فليشهد) رجلين أو رجلاً وامرأتين بل أو واحد الجلف معه على مامر
 في البيع (على الطلب) ولو قال شهدت فلا ناو فلا ناكرا لم يسقط حقه (فان ترك القدر عليه منهما)
 أي التوكيل والاشهاد المذكورين (بطل حقه في الاظهر) لتقصيره المشعر بالرضا نعم الغائب
 مخير بين التوكيل والرفع للحاكم كما أخذ السبكي من كلام البغوي قال وكذا اذا حضر الشفع وغاب
 المشتري وللقادر أيضاً أن يوكل ففرضهم التوكيل عند الجحز انما هو لتعنه حينئذ ظهر بقاؤه لو سار
 بنفسه عقب العلم أو وكل لم يلزمه الاشهاد حينئذ على الطلب بخلاف مامر في نظيره من الرقب العيب لان
 تسلط الشفع على الاخذ بالشفعة أقوى من تسلط المشتري على الرقب العيب اذ له نقض تصرف المشتري
 وليس لهذا لذلك ولان الاشهاد ثم على المقصود وهو الضخ وهنا على الطلب وهو وسيلة وهي يغتفر فيها
 ما لا يغتفر في المقصود واذا كان الفور بالعادة (فاذا كان في صلاة أو حمام أو طعام فله الاتمام)
 كالعادة ولا يلزمه الاقتصار على أقل مجزئ بل له الاكمل بحيث لا يعتد متواسيا ويؤخذ منه ان له ذلك
 في النافذة المطلقة بهذا التمسك وكذا ان دخل الوقت وان لم يشرع فيه الشروع وله التأخير لا حتى
 يصح ما لم يأمن في الذهاب اليه لا ولو ادعى تأخير العذر فان علم قيام أصل العذر بصدق والاصدق
 المشتري (ولو أخر الطلب وقال لم أصدق المخبر لم يعتد ان أخبره عدلان) أو رجل وامرأتان بصفقة
 العدالة لانه كان من حقه أن يعتمد ذلك نعم الاوجه تصديقه في الجهل بعد التهما ان أمكن خفاء ذلك عليه
 ولو كانا عدلين عنده لا عند الحاكم عذر على ما قاله السبكي ان كان نظره فيه غيره ولو أخبره مستورا

(قوله) عقب علمه الى السبكي في
 النهاية لا قوله أي اصابة الى قوله
 ولان له غرضاً صحيحاً (قوله)
 فيظهر عيارتها فلا وجه أن يقال
 الخ (قوله) فليشهد رجلين
 ينبغي ان يحمله ان قدر عليه أخذاً
 من قوله الآتي فان ترك التصديق
 عليه الخ فليبرأ جيع ولو اختلفا في
 ترك التصديق فليذهب ظاهر الحال
 الشفع لم يكذب طاهر الحال
 (قوله) الجلف معه على مامر
 عيارتها قياساً على مامر وقال
 الزركشي انه لا قرب وبغيره ابن
 قاسم في التمسك بخلافه لا روي

عند كونه من قبيل كونه (وكذا حقه في البيع) وهو انما هو اعتبار (أو يثبت ان الخبر من لا يخلق خبره) لعدم اختلاف من قبيل كونه (أو كونه من قبيل كونه) لانهم أولى من العبدان لافادة خبرهم العلم هذا الكلام طاهرا أما باطننا فالخبرة في خبر العدل عند من يقع في نفسه صدقة وكذلك (ولو اخبر بالبيع بألف) أو بنفس أو نوع أو وصف أو أن المبيع قدره كذا أو أن المبيع من فلان أو أن البائع اثنان أو واحد (فترك) الاخذ (فبان بخمسائة) أو بغير الجنس أو النوع أو الوصف أو القدر الذي أخبر به أو أن المبيع من غير فلان أو أن البائع أكثر أو أقل مما أخبر به (بقي حقه) لانه انما ترك لغرض بان خلافه ولم يتركه رغبة عنه (وان بان بأكثر) من ألف (بطل) حقه لانه اذا لم يرغب فيه بالاقبل فبإلا أكثر أولى ~~و~~ كذا لو أخبر بموحد فعفا فبان حالا لأن عفو مبدل على عدم رغبته لما مر ان له التأخير الى الحلول (ولو اتى المشتري فسلم عليه أو) هي بمعنى الواو ان لا يضر الجمع بينهما (قال) له (بارك الله في صفقةك لم يطل) حقه أو شفعته لان السلام قبل الكلام سنة أي أصالة فلا يرد كونه لا يسن السلام عليه لنحو صفقه وبدعته ولان له غرضا محججا في الدعاء بذلك ليأخذ صفقة مباركة (وفي الدعاء وجه) ان الشفعة تبطل به لاشعاره بتقرير الشخص في يده ومحل هذا الوجه ان زادك كما قاله الاستوى (ولو باع التبيع حصته) كلها (جاهلا بالشفعة فالأصح بطلانها) لزوال سببها بخلاف بيع البعض أما اذا علم قبل بطل خبره وان كان انما باع بعض حصته كالموعدا عن البعض وكذا لو باع بشرط الخيار حيث اتفق المالك عنه لان ملكه العائد متأخر عن ملك المشتري

من القرض أى القطع لان المالك قطع له قطعة من ماله ليتصرف فيها ومن الربح والاصل فيه الاجماع
وروى أبو نعيم وغيره انه صلى الله عليه وسلم ضارب الخلع بقرضى الله عنها قبل ان يتزوجها بخمسة مائة
وسنة اذ كان نحو خمس وعشرين سنة بما اياها الى بصرى الشام وانفذت معه عبد الله بن مسعود وهو قبل
البقرة فكان وجه الدليل فيه انه صلى الله عليه وسلم حكمه مقدر رآه بعدها وهو قياس المساقاة بجماع
ان فى كل العمل فى شئ ببعض مما ينعى مع جهالة العوض ولذا اتخذ فى اكثر الاحكام وكان قضية ذلك تقدمها
عليه وكان عكسهم لذلك انما هو لانه أكثر وأشهر وأيضاً فى تشبه الاجارة أيضاً فى الارزوم والتأقيت
فتوسطت بينهما اشعاراً بما فيها من الشبهين وهو رخصة نظروجه عن قياس الاجارات كما أنها
كذلك نظروجهما عن بيع مالم يخلق (القراض) وهو لغة أعلى الجاز (والضاربة) وهو لغة أهل
العراق لان كلاً يضرب بسهم من الربح ولان فيه سفر او هو يسمى ضرباً أى موضوعهما الشرعى
هو العقد المثل على توكيل المالك لآخر وعلى (أن يدفع اليه مالا ليتصرف به والربح مشترك) بينهما
فخرج يدفع مقارضة على دين عليه أو على غيره وقوله بيع هذا وقارضة على ثمنه واشترى شبكة
واصطد بها فلا يصح نعم يصح البيع وله أجره المثل وكذا العمل ان عمل والصيد فى الأخيرة لا المأمل
وعليه أجره الشبكة التى لم يملكها كانت مضمونة بئذ كذا الربح الوكيل والعبد المأدون وأركان ستة طاقداً
وعمل وربح ومال وصيغة وستعلم كلهما كما أكثر شروطها من كلامه (ويشترط لصحته كون المال دراهم
أو) هى مائة خلولا جميع (دنانير خالصة) باجماع الصحابة ولانه عقد غرر لعدم انضباط العمل
والوثوق بالربح جواز الحاجة فاختص بما يروج غالباً وهو النقد المضروب لانه من الاشياء ويجوز عليه
وان أبطله السلطان كما يحتمل ان الرقعة ونظر فيه الاذرى اذا مز وجوده أو خيف عزه عند
المعاملة ويحاج بان الغالب مع ذلك تيسر الاستبدال به (فلا يجوز على تبر) وهو ذهب أو فضة لم يضرب
سواء القراضه وغيرها وتسمية الفضة تبراً تغليب (وحلى) وسبائك لا اختلاف قيمتها (ومغشوش)

(قوله) كما جئته شارح عبارتها قال
 ابن المتن هي مائة نفس كمال قول
 المصنف فلا يجوز في النهاية (قوله)
 خالصة لفظة خالصة في أصله من
 المتن وفي المعنى والنهاية والمحل من
 الشرح (قوله) وهو ذهب إلى قوله
 ولو قارن به على الطب في النهاية
 الأقوال واستهلكها

والعمل في حقه من غير علمه انما هو في حقه من غير علمه انما هو في حقه من غير علمه
وقيل انما هو في حقه من غير علمه انما هو في حقه من غير علمه انما هو في حقه من غير علمه
او مقتومة من غير علمه (و) كونه (معاوما) قدره وحسنه وصفته فلا يجوز على نقد مجهول التدبر وان
أمكن علمه حاله ولا على أنف ولو علم جنسه أو قدره أو وصفته في المجلس ولو قارضه على ألف من نقد كذا
ثم عيّن في المجلس مع فان قلت ظاهرا قولهم من الشرح الصغير وغيره لو قارضه على دراهم غير معينة
ثم عيّن في المجلس مع خلافا لا يفيق انه لا يحتاج لقوله من نقد كذا قلت بل لا بد منه بدليل تعليلهم
للحجة بالقياس على ما في التصرف والسلم والذي فهم ان ألف معلومة القدر والصفة ولو قارضه على
صفة معينة بالوصف ثابتة من المجلس مع على ما في حقه السبكي انه لا يشترط هنا الرؤية انه توصيل
وهو مقتضى إطلاق المساور في حقه في الغائب يتوصل على غائب مجهول بعض مسائل على أن لها
يضعه انه جعل ذلك حجة للفق في الدين وقد سرحوا بعبثه في الدين على العامل كما يأتي (مبحثا) فيمتنع
على منفعة ودين له في ذمة الغير وعلى احدى الصرتين نعم لو قارضه على ألف درهم مثلا في ذمة ثم عيّن
في المجلس وقبضها المالك جاز خلافا لجمع كالصرف والسلم بخلاف ما في ذمة الغير فانه لا يصح مطلقا
كما هو ظاهر كلامهم لانه غير قادر على حالة العقد فوقت الصيغة باطلة من أصلها ولم تخرط عيّن
في المجلس ولا ينافيه قول شيخنا يصح القراض من غير الوديع والغاصب بشرطه كما هو ظاهر انتهى
لان القدرة على العين أقوى منها على الدين ولو خلط ألفين له بألف لغيره ثم قال له قرضك على أحدهما
وشاركك في الآخر جاز وان لم تعيّن ألف القراض وينفرد العامل بالتصرف فيه ويشتركان في التصرف
في الباقي ولو قارضه على ألفين على ان له من أحدهما نصف الربح ومن الآخر ثلثه مع ان عين كلا
منهما والا فلا وفي الجواهر في ذلك كلام كالمناقض فليجمل على هذا التفسير قيل هنا لو أعطاه
ألفا وقال اخم اليه ألفا من عندك والربح بيننا سواء مع انتهى وظاهره صحة ذلك قرضا وليس
مراد بل اذا خلطه بألفه صار مشتركا في ذمة أحكام الشركة كما هو واضح (وقيل يجوز على احدى
الصرتين) ان علم ما فهم ما وثقا وبانسا وقد راو صفة في تصرف العامل في أيهما شاء فتعين للقراض
والاصح المنع لعدم التعيين كما يبيع نعم ان عين احدهما في المجلس مع بشرط علم عين ما فهم كما هو ظاهر
ويفرق بين هذا وما مر في العلم بخبره والقدرة في المجلس بأن الام هنا أخف لتعين الصرتين وانما
الاجسام في المراد منهما ما بخلافه فيما مر وقضية ما ذكر في تعيين احدى الصرتين صحته فيما لو أعطاه
الفين وقال قارضك على أحدهما ثم عيّن في المجلس وهو ما اعتمد ابن المقرئ في بعض كتبه ومال
شيخنا في شرح الروض الى فساده قال لفساد الصيغة ويرد ما في شرح المنهج المعتمدة انه لو علم في
المجلس عين احدى الصرتين مع ولا فرق بين احدا الا الفين واحدى الصرتين فالوجه ما قاله ابن المقرئ
وضبط بخطه الصرتين بتحديد الرأ (و) كونه (مسلم الى العامل) بجميعه يستعمل باليد عليه وليس
المراد تسليمه حالة العقد ولا في المجلس بل أن لا يشترط عدم تسليمه كما افاده قوله (فلا يجوز بشرط كون
المال في يد المالك) ولا غيره لانه قد لا يجد عند الحاجة (و) يشترط أيضا استقلال العامل
بالتصرف فيه (لا) يجوز بشرط (عمله) أي المالك ومثله غيره (مع) لانه ينافي مقتضاه من
استقلال العامل بالعمل (ويجوز بشرط عمل غلام المالك أي قنه أو المملوك منفعته له المعلوم بالمشاهدة
او الوصف (مع) سواء أكان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل له يد ولا تصرفا (على العمى)
كلما فانه من جملة له فجاز استتباع بقية المال له ومن ثم لو شرط عليه الحجر الغلام أو كونه
بعض المال في يد فسد قطعا ويجوز بشرط نفقته عليه ولا يشترط تقديرها اكتفاء بالعرف في ذلك أيضا

(قوله) وجاز التعامل بها
نعم ان اسنالك فحسه جازا لم يقد
عليه كما خرم به الجرحاني
وقيل الخ (قوله) نعم لو قارضه
القول بخلاف في نهاية الاقوله
وقبضها المالك (قوله) ولو
خلط الفين الى قوله قبل في النهاية
(قوله) ان علم الى قوله وقضية
ما ذكر في النهاية (قوله) ولا غيره الى
قوله ولا يشترط تقديرها في النهاية

عند كونه في حيز المسافة (ووجهه العامل في التجارة) وهي عند تسريحه ببيع وشره بالبيع
 كالحسن والخبر فان فاعلهما يسمى بغيره لا تاجر او في الجواهر عن الرعياني في خذ هذه الدراهم وبيع
 بها والربح بينهما ان لا يصح بخلاف خذها وابعدها فيها لا قضاء العمل البيع ولا عكس التمس
 واعترض بها فيها أيضا انه لو تعرض في الايجاب للشراء دون البيع صح وهو ظاهر (ووقايتهما كنشر
 الثياب وطهيها) وذرعهما وجعها في الوعاء ووزن الخفيف وقبض الثمن وحمله لتضاء العرف بذلك (فلو
 قارضه ليشتري حنطة فيطحن ويخبز أو غزلا يصبغ ويبيغ) أي كلامهما (فسد القراض) لانه
 شرح رخصة الحاجة وهذه مضبوطة بتيسر الاستيجار عليها فلم تشملها الرخصة نعم بحث ابن الرفعة
 جواز شرط أن يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض ويكون حنطة التصرف فقط وبأن
 فيه الاذرعى بقول القاضى لو قارضه على أن يشتري الحنطة ويخزنها الى ارتفاع السعر فيبيعها لم يصح
 لأن الربح ليس حاصلًا من جهة التصرف (ولا يجوز أن يشترط عليه شراء متاع معين) كهذه السلعة
 (أو نوع يندر وجوده) كالساقوت الأحمر (أو معاملة شخص) كالبيع من زيد والشراء منه لأن في
 ذلك تضيقًا لمظان الربح ويظهر في الأشخاص المعينين أنهم ان كانوا بحيث تقضى العادة بالربح معهم
 لم يضر والاضر وفي الحواشي يضر تعيين حانوت كعرض معين لا سوق كدفع عام ولا يضر تعيين غير نادر
 لم يدم كفا كجهة رطبة (ولا يشترط بيان نوعها وفارق ما مر في الوكيل بأن العامل حنطًا بحمله
 على بذل الجهد بخلاف الوكيل ولا بيان مدة القراض) لأن الربح ليس له وقت معلوم وبه فارق
 وجوب تعيينها في المساقاة (فلو ذكر له مدة) على جهة تأقيته بما كسبه فسد مطلقا سواء أسكت
 أم منعه التصرف بعدها أم البيع أم الشراء لأن تلك المدة قد لا يروج فيها شيء وان ذكرها لا على
 جهة التأقيت (ومنعه التصرف بعدها) كقوله قارضتك على كذا ولا تصرف بعد سنة (فسد
 لانه قد لا يجد فيها رغبة في شراء ما عنده من العرض (وان منعه الشراء بعدها) دون البيع بأن
 صرح له بجوازه (فلا يفسد (في الاصح) لحصول الاستبراء بالبيع الذي له فعله بعدها بخلاف
 المنع من البيع ويشترط اتساع تلك المدة لشراءه من غير عادة لا كساعة أما إذا سكنت عن البيع فتضيق
 كلام الرخصة وأصلها الجزم بالفساد وجرى عليه في الكفاية لكن اختار في المطلب الجملة وهي
 مفهوم المن وأصله وغيرهما والذي يتجه الاول لأن تعيين المدة يقتضي منع البيع بعدها فاحتاج للنص
 على فعله ولم يكتف في ذلك بأن مفهوم من منع الشراء عدم المنع من البيع وكذا لا يجوز تأقيته لا يجوز
 تأقيته ولا تجيزه وتعلق التصرف لمناطفه غرض الربح وبه فارق نظيره في الوكالة (ويشترط
 اختصاصها بالربح) فمتنع شرط بعضه ثلث لان شرط عليه العمل معه فيكون غرضه بين اثنين نعم
 شرطه اثنان أحدهما كشرطه لبيده (واشتركا كما فيه) لياخذ المالك ملكه والعامل بعمله قبل الحاجة
 لهذا لانه يلزم من اختصاصهما به التمس ويرد جميع الزوم لاحتمال أن يراد باختصاصهما به أن لا يخرج
 عنهما وان استأثر به أحدهما فتعين ذلك الاستئثار والذوال ذلك الايهام (فلو قال قارضتك على ان كل
 الربح لك قراض فاسد) لانه خلاف مقتضى العقد وله أجره المثل لانه عمل طامع ومن ثم اتجه انه
 لو علم الفساد وأن لا شيء له لم يستحق شيئا لانه غير طامع حينئذ (وقيل) هو (قراض صحيح) نظر اللغوي
 (وان قال كله لي قراض فاسد) لما ذكر ولا أجره لانه علم الفساد أي وأنه لا أجره له فيما يظهر لانه
 لم يطامع في شيء (وقيل) هو (ابضاع) نظر اللغوي أيضا والابضاع بيع المال مع من تجرله به تبرعا
 وابضاعه المال التبرع به لم ينشأ لهم أجره بل تارة ونظم الأجرى بحقه تصرفه وهو نظير ما مر
 في الوكالة العائدة لموم المدين (وكانه معلوما بالجزئية فلو لم يعلم أصلا كان (قال) قارضتك (على

(قوله) نعم بحث ابن الرفعة عما يؤيد
 ما كتبه ابن الرفعة تصويرهم صورة
 الفساد بولاهم ففطن الخ باستناد
 العمل الى العامل فتوة كلامهم
 ترشد الى أن منشأ الفساد استراط
 العمل عليه الا ما هو من الضرورات
 كالنشر ونحوه فلتأهل (قوله)
 لو قارضه الى المنة في النهاية (قوله)
 كالبيع الى قوله أما إذا سكنت
 في النهاية (قوله) فتبيع الى قوله
 ومن ثم في النهاية

البائع يبيع شركة أو نصيبا من شركة (أو) على أن الربح (يشتبه في الربح) (أو) يبيع شركة أو نصيبا من شركة
 نصيبين (أو) لو قال عسدا يبيع وبين فلان إذا المتبادر من ذلك عرفا المناصفة (ولو قال لي النصف) وسكت
 عما لا يعمل (فسد في الأصح) لا تصرف الربح للمالك أصالة لأنه لم يسمع له دون العامل فصار كمنه متصفا
 بالمالك (وان قال لك النصف) وسكت عن بجانبه (صح على الصحيح) لا تصرف الربح لمالك بشرط للمالك بمقتضى
 الأصل المذكور واستناد كل ما ذكره للمالك مثال فلو صدر من العامل شرط مشتمل على شيء مما ذكره كذلك
 كما هو ظاهر (ولو) علم لكن لا بالجزئية كأن (شرط لأحد عشر) بفتح أوليه (أو بفتح ضمتيه)
 كالرفيق أو بفتح النصف المال أو بفتح أحد الالفين غير أن لا (فسد) القراض سواء أ جعل الباقي
 للأجر أم بينهما لأن الربح قد يخص في العشرة أو ذلك النصف مثلا فيقتصر به أحداهما وهو مفسد
 * (فصل) في بيان الصيغة وما يشترط في العاقدين وذكر بعض أحكام القراض (بشرط) في صحة
 القراض أيضا (أيجاب) كقارضتك وضارتك وعاملتك ونحو هذه الدراهم واشترتها بها أو بفتح
 واشتر على أن الربح يتناقصان اقتصر على بيع أو اشتري فسد ولا شيء له لأنه لم يذكر له مطمعا
 (وقيل) بلفظ متصل كالبيع وأراد بالشرط ما لا بد منه لأن هذين ركنا (وقيل يكفي) في صيغة
 الأمر كذهذه واشترتها (القول بالفعل) كافي الوكالة والجملة ورد بأنه عقد معاوضة مختص
 بعين فلا يشبه ذلك (وشرطهما) أي المالك والعامل (كوكيل وموكل) لأن المالك كالموكل
 والعامل كالوكيل فلا يصح إذا كان أحدهما محجورا أو عبدا أو ذن له في التجارة أو المالك مفسدا
 أو العامل أعمى ويصح من ولي في مال محجور لمن يجوز إيداعه عنده وله أن يشترط له أكثر من أجره
 المثل أن لم يحدد كافي غيره (ولو قارض العامل آخر باذن المالك ليشارك في العمل والربح لم يجز) أي
 لم يجز ولم يصح (في الأصح) لأنه خلاف موضوع القراض الخارج عن القياس لأن أحدهما مالك
 لا يعمل له والآخر عامل لا مال له فلا يعدل إلى أن يعقده عاملان أي ولا نظر إلى أن العامل الأول وكيل
 عن المالك فهو العاقد حقيقة لأن ذلك لا يتم مع بقاء ولاية العامل غاية الأمر أن الثاني يصير كالنايب
 عنه وهو خلاف موضوع العقد كما تقرر بل مع خروجه من البين لتخص فاعله حينئذ لوقوعه
 عن جهة الوكالة ومن ثم احترازوا بليشاركهما إذا أذن له في ذلك ليسلخ من البين ويكون وكيل
 فيه فيصح قال ابن الرفعة بشرط أن يكون المال نقدا خالصا حينئذ أي لأنه ابتداء قراض واذن المالك له
 في ذلك يتضمن هزله وان لم يفعل ما ذن له فيه على الأوجه (و) مقارنته آخر (بغير أدنى) أي
 المالك تصرف (فاسد) لما فيه من الإقباط وغيره لم يجز وهذا بقا فاسد تقضا ولا يؤثر فيه إفادة
 الأول ~~حكم~~ من الحرمة والفساد والثاني الثاني فقط لما هو مشهور أن تعاطى العقد الفاسد حرام
 ولا يميز الفساد ثم بحكاية الخلاف فيه لأن هذا أمر خارج عن اللفظ الذي هو محل التفتن لا غير
 فاستويا حينئذ (فإن تصرف الثاني) في المسئلة الأولى صح تصرفه مطلقا فيما يظهر لعموم الماذن
 والفساد إنما هو خصوصه فهو نظير ما مر في الوكالة الفاسدة ولا شيء له في الربح بل إن طمعه المالك
 لزمه أجره مثله والافلا ولا شيء له على العامل فيما يظهر أيضا وفي المسئلة الثانية (فتصرف غاصب)
 لأن الأذن صادر من ليس بمالك ولا وكيل (فإن اشترى في الذمة) للأول ونعم الثمن من مال القراض
 وربح (وقلنا بالجديد) المقرر في المذهب الظاهر عند من له أدنى المسامحة وهو أن الربح لغاصب
 اشترى في الذمة ونعم من المخصوص الحق شرائه وإنما الفساد تسليمة فيضمن ما سلمه وبما قدرته اندفع
 ما قبل لم يتقدم له هذا الجديد ذكر في الكتب فلا تحسن إلا حاله عليه (الربح) كله (للعامل
 الأول في الأصح) لأن الثاني تصرف له باذنه فاشبه الوكيل (وعليه لتأني أجره) لأنه لم يعمل مجانا

(قوله) كما لو قال لي قوله سواء في
 النهاية
 * (فصل بشرط) *
 (قوله) في بيان الصيغة إلى قوله
 في صيغة الأمر في النهاية (قوله)
 لأن المالك إلى المتن في النهاية (قوله)
 أو المالك مفسدا عيارتها إما
 المحجور عليه فلا يصح أن
 يقارض ويجوز أن يكون عاملا
 (قوله) ويجوز أن يقع ما قبل فيه
 نظرا ظاهره سمح وكان وجهه
 أن ما ذكره غاية ما يفيد التحجج
 فلا يدفع نفي الحسن

(وقيل)

(وقيل هو الذي جبره واختبره لم تصرف بالمال فاشبه المالك بالمتبر في الذمة لنفسه
 فيتم لنفسه (وان اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه لانه شراء فضولي (ويجوز ان يقارض)
 المالك (الواحد اثنين متفاضلا) حظهما من الربح ويجب تعيين اكثرهما (ومتساويا) لان عقده
 معهما كعقدين وان شرط على كل مراجعة الآخر لم يضر خلافا لما اطلق به البلقي لانهما اجتماعا عاملا
 واحد فلم يناف ما هو من اشتراط استقلال العامل ولا قولهم لو شرط عليه مشرط لم يصح (و) يجوز
 ان يقارض (الاثنان واحدا) لانه كعقدين ويشترط فيما اذا تفاوتا فيما شرط له ان يعين من
 له الاكثر (والربح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) والافضل ما فيه من شرط بعض
 الربح لمن ليس بمالك ولا عاملا (واذا فسد القراض) وبقي الاذن لنحو فوات شرط ككونه غير نقد
 والمقارض مالك (نفذ تصرف العامل) نظرا لبقاء الاذن كفي الوكالة الفاسدة اما اذا فسد لعدم
 أهلية العاقد أو المقارض ولي أو وكيل فلا ينفذ تصرفه (والربح) كله (للمالك) لانه نفعاء ملكه
 وعليه الخسران أيضا (وعليه للعامل أجره مثل عمله) وان لم يحصل ربح لانه عمل طامع في المعنى
 ولم يسلم له نعم ان علم الفساد وان لا أجره فلا شيء له كغيره ظاهر نظرا لما مر وكذا اذا اشترى في الذمة
 ونوى نفسه لان الربح يقع له فلم يستحق على المالك شيئا (الا اذا قل قارضتك وجميع الربح لي فلا شيء
 له في الاصح) لانه لم يطمع في شيء نعم ان جهل ذلك بان ظن ان هذا لا يقطع حقه من الربح أو الاجرة
 وشهد حاله بجعله بذلك استحق أجره المثل فيما يظهر (ويصرف العامل محتاطا لا بعين) فاحش
 في نحو بيع أو شراء (ولانسيئة) في ذلك للغرر ولانه قد يتلف رأس المال فبقي العهدة متعلقة بالمالك
 (بلا اذن) بخلاف ما اذا اذن الوكيل ومن ثم جرى منها في قدر النسبة والاطلاق في البيع ما مر
 ثم نعم منع الماوردى البيع والشراء سلما لانهما أكثر غررا قال فان اذن له في الشراء سلما جاز أو البيع
 سلما لم يجز لان الشراء أحظا انتهى وفيه نظر ظاهر ويجب الاشهاد والا ضمن بخلاف الحال لانه
 يحسن البيع الى استيفاء الثمن ومتى اذن في التسليم قبل قبض الثمن لم يجب اشهاد والمزاد بالاشهاد
 الواجب كمارجحه ابن الرفعة ان لا يسلم البيع حتى يشهد شاهدين على اقراره بالعقد قال الاستوى
 او واحد ائمة انتهى وقضية كلام ابن الرفعة انه لا يلزمه الاشهاد على العقد وقد يوجب به فقد يتيسر
 له البيع بربح بدون شاهدين ولو أخر المرافعات ذلك فجاز له العقد بدونهما ولزمه الاشهاد عند التسليم
 (وله البيع) وكذا الشراء كما قاله جمع متقدمون (يعرض) ولو بلا اذن لان الغرض الربح
 وقد يكون فيه وبه فارق الوكيل وقضيته ان له البيع بتقدير نقد البلد لكن منع العرافيون وبه
 جزم في الشركة وفرق السبكي بان نقد غير البلد لا يوجب فيها بخلاف الغرض (وله) قال الاستوى
 بل عليه (الرد بعيب) حال كون الردي بناء على مذهب سيوييه وليس ضعيفا خلافا لما في رجمه ويصح
 كونه حال من ضمير الطرف وزعم انه اذا تقدم لا يتحمل ضمير امرئ دود (تقضيه) ويصح كونه ضفة
 للرد اذ تعريضه للجنس وهو كالسكره نحو وآية لهم الليل نسلج منه النهار (مصلحة) وان رضى به المالك
 لان له حقا في المال بخلاف الوكيل (فان اقتضت) المصلحة (الامساك فلا) يردّه (في الاصح)
 لا خذ لانه بمقصود العقد فان استويا جاز له الرد قطعا (وللمالك الرد) حيث يجوز للعامل وأولى لانه
 مالك الاصل ثم ان كان الشراء بالعين رده على البائع ونقض البيع أو في الذمة صرفه للعامل
 وفي وقوعه له التفصيل السابق في الوكيل بين ان يسميه في العقد ويصدق البائع وأن لا (فان اختلفا)
 أي المالك والعامل في الرد والامساك أي لا اختلافهما في المصلحة (محمل) من جهة الحاكم أو المحكم
 (بالمصلحة) اثباته عند لان كلامهم ماله حق فان استوى الامساك والرد فارجح لاخبار

(قوله) المالك الى قوله نعم ان علم
 في النهاية (قوله) ويجب الاشهاد
 الى قول المصنف ولا يعامل المالك
 في النهاية الا قوله أو المحكم

المتعامل بالجنس من الرقبة لمسكه من شراء العيب بغيره أي قد كان جائزاً من قبل (ولا يعامل
 المالك) بمال القراض أي لا يبيعه أبداً لأنه يؤدي إلى بيع ماله بماله بخلاف شرائه لنفسه بغيره (أو من
 فانه لا يخذل ورقيه لتخلفه فسخ القراض ومن ثم لو اشتراه منه بشرط بقاء القراض بطل خلافاً لمن أوجبهم
 الحق مطلقاً ولو كان له عاملان مستعملان فهل لا يحددهما معاملة الآخر ويخرج من وقضية المثل الجواز
 لكن ربح بعضهم عدمه ووجهه ظاهر (ولا يشتري للقراض) بغير جنس رأس ماله فان كان
 ذهباً وجد سلعة تباع بدينارهم باع الذهب بدينارهم ثم اشتري بها السلعة ولا يثنى المثل ما لا يرجو
 ربحه أي أبداً أو مدة طويلة عرفاً بحيث يشق بقاؤه اليها فيما يظهر ولا (باكثر من رأس المال) والربح
 بغير إذن المالك إذا ظهر المثل عود بغير إذنه إلى هذه أيضاً وهو وجهه وإن قال الأذري لم أره نصاً وذلك
 لأن المالك لم يرض به فان فعل فسيأتي (ولا من يعتق على المالك) لكونه بعضه أو أقر أو شهد ولم يقبل
 بغيره أو مستولته ويبيع لنحو رهن (بغير إذنه) لأن القصد الربح وهذا خسر لأن فان إذن صح
 ثم أن لم يكن في المال ربح عتق على المالك وما بقي هو رأس المال وكذا ان كان فيه ربح فيعتق
 على المالك ويغرم نصيب العامل من الربح ولو أعتق المالك عبداً من مال القراض فكذلك
 (وكذا زوجه) أي المالك الذكر أو الأنثى لا يشتريه بغير إذنه (في الأصح) لأضرار المالك بانفساخ
 نكاحه أو ملو أو شترى العامل من يعتق عليه وزوجه فان كان بالعين ولا ربح لم يعتق عليه ولم يفسخ
 النكاح وكذا ان كان في الذمة واشترى للقراض (ولو فعل) ما منع منه من نحو الشراء بأكثر من
 رأس المال أو شراء نحو بعض المالك وزوجه (لم يقع للمالك) ويقع للعامل ان اشتري في الذمة
 وإن صرح بالسفارة كما صرح في الوكالة أما إذا اشتري بالعين في بطل التصرف من أصله (ولا يسافر بالمال
 بلا إذن) وإن قرب السفر وانتفى الخوف والموت لأن السفر مظنة الخطر فيضمن به وبأثم ومع ذلك
 القراض باق بحاله سواء أسافر عين المال أو العروض التي اشتراها به بخلاف ما لا يوردي وقد قال الإمام
 لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينعزل ثم إذا باع فيما سافر اليه وهو كثر فمعه مما سافر منه
 أو استوى يصح البيع للقراض أو أقل قيمة بما لا يتغلب به لم يصح أما بالاذن فيجوز نعم لا يستفيد ركوب
 البحر إلا بالنص عليه أو الاذن في بلد لا يسلك اليها إلا فيه والحق به الأذري إذا زاد خطرهما
 على خطر البر ثم إن عين له بلد أذن والاعتين ما اعتاد أهل بلد القراض السفر اليه منه (ولا ينفق)
 العامل وأراد بالنفقة ما يعمر سائر المون (منه) أي من مال القراض (على نفسه وحضره) عملاً
 بالعرف فان شرط ذلك في العقد فسد (وكذا سفر في الظهور) لأن النفقة قد تستغرق الربح وزيادة
 وعليه فعل ما اعتاد) عند اتجاره فعل التباخره بنفسه (كطبخ الثوب ووزن الخفيف) وإن لم يعتد
 فرقة متعين (كذهب ونسك) لقضاء العرف به (لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها
 (ونحوه) بالرفع بضبطه أي نحو وزنها كمنقلها من الخان إلى الدكان لتعارف الاستجار لذلك وأصح
 حرماً بعد لا عطفاً على الخفيف وعلى هذا رفع نحوه أولى أيضاً والأوهن عطفه على الامتعة الثقيلة
 وهو فاسد إذا لا يتناولها (وما لا يلزمه) من العمل (له الاستجار عليه) من مال القراض لأنه من
 ثمة التجارة ومصلحتها ولو تولا بنفسه فلا أجر له وما يلزمه عمله ان استؤجر عليه تكون الاجرة من
 ماله وما يأخذ من الرجدي والمكاس يحسب من مال القراض كما قاله الماوردي * بنيه * قد يقال
 في كلامه تكراراً فان ما أفاده قوله وعليه الخ يفيد قوله السابق وتوابعها كذا في الثياب وطما
 وقد يجب بانه ذكره هنا للتصريح بالزوم وليس ان لا يستأجر عليه من مال القراض المعلوم منه أنه
 لا أجر له في مقابلة وهذا لا يستفاد من ذلك الجواز أخذ الاجرة في مقابلة الواجب وإن تعين كعلم

(قوله) بمال القراض إلى قوله
 وقضية المثل في النهاية (قوله)
 والربح إلى قول المصنف كذهب
 ومسك في النهاية (قوله) لقضاء
 العرف به إلى التسمية في النهاية

انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 من ذلك انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور انما يتصور
 لا بالظهور (اذلومالك بالشارك في المال فيكون النقص الحادث بعد ذلك محسوباً عليهم ما وليس
 كذلك بل الرجوع وقاية لرأس المال وبه فارق على ذلك عامل المساقاة حصته من الثمر بالظهور لتعنه خارجاً
 فلم يجبر به نقص الخلل وعلى الاول له بالظهور فيه حتى مؤكداً فيورث عنه ويتقدم به على
 الغير ما هو اصح اعراضه عنه وبغيره المالك بالتلافه للمال أو استرداده ومع ملكه بالتسمة لا يستقر
 ملكه الا اذا وقعت بعد الفسخ والنقص الآتي والا يجبر به خسران حدث بعد ما يستقر نصيبه
 أيضاً بنقص المال مع ارتفاع العقد من غير قسمة ولا ترده على المتخلفاً لمن زعمه لان كلامه
 في مجرد المالك الذي وقع الخلاف في حصوله بما اذا وصر آخراً كذا التجارة حكم كمال القراض
 (وشجار الشجر) التاجو (كسب الرقيق والمهر) على من وطئ أمة القراض بشبهة منها
 ولو العامل وسائر الزوائد العينية (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض) بغير تصرف العامل
 (بمخزها المالك) لانها ليست من فوائد التجارة وخارج بالحاصلة من ذلك الظاهر في حدودها منه
 ما لو اشترى حيواناً حاملاً او شجر اعلية ثم لم يؤبر فان الاوجه ان الثمرة والولد مال قراض (وقيل) كل
 ما حصل من هذه الفوائد (مال قراض) لانها بسبب شراء العامل لاصلها ولا يؤيده ما مر في زكاة
 التجارة ان الثمرة والتاج مال تجارة لان المتغير فيما يركى كونه من عين النصاب وهذا كذلك
 وهذا كونه بحقوق العامل وهذا ونحوهما ليست كذلك (والنقص الحاصل بالرخص) او بغير
 كرض حادث (محسوب من الربح ما أمكن ومجبور به) لانه المتعارف (وكذا لو تلف بعضه بأفة)
 مماوية (او غصب أو سرقة) وتعدراً أخذ بدله (بعد تصرف العامل في الاصح) لانه نقص حصل
 فاشبهه بنقص العيب والمرض ائتموا أخذ بدله المصوب أو المبروق فيسقر القراض فيه وله الخافعة
 فيه ان يظهر في المال ربح وخارج به بعضه بخلاف كانه فان القراض يرتفع ما لم يتلفه أجنبي ويؤخذ
 بدله أو العامل ويقبض المالك منه بدله ثم رده اليه كما يجزاء وسبقهما اليه المتولى وقال الامام
 يرتفع مطلقاً وعليه فقارق الاجنبي بان للعامل الفسخ فجعل اتلافه فيخاف كماله بخلاف الاجنبي
 وفيما اذا تلف المالك ينسخ مطلقاً ويستقر عليه نصيب العامل (وان تلف) بعض المال
 (قبل تصرفه) فيه (فيجب) (من رأس المال في الاصح) ولا يجبر به لان العقد لم
 يتأكد بالعمل (فصل) في بيان ان القراض جائز من الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم
 اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل (لكل) من المالك والعامل (فمنه) متى شاء ولو في غبة
 الآخر لانه وكالة استداء وشركة وجعالة انتهاء ويحصل بقول المالك فسخه أو لا تصرف أي حيث
 لا عرض فيما يظهر أخذاً مما يأتي في الانكار وبإسترجاعه المال فان استرجع بعضه فبما استرجعه
 وبانكاره حيث لا عرض والا فلا كالوكالة وعليه يحمل تخالف الروضة وأصلها (ولو مات أحدهما
 أو جن أو غنى عليه الفسخ) تظهر ما مر في الشركة والعامل البيع واستيفاء بعد موت المالك من غير
 اذن وارثه وليس الوارث عامل مات الا باذن المالك وكان الفرق ان يبيع العامل واستيفاءه من لوازم
 عقده فلم يمنعها موت المالك بخلاف وارثه نعم يظهر بتقدير جواز بيعه بما اذارجي فيه ظهور ربح
 أخذاً مما يأتي (و يلزم العامل) وان لم يكن ربح (الاستيفاء) لديون التجارة أي لرأس المال منها
 فقط كما اعتداه الاستوى وغيره تصرف محهم في العروض بأنه لا يلزمه الاتي بمض رأس المال فقط مع
 قياسهم على ذلك الذين علموا السكك اعتدوا بن الرفعة ما اعتداه المتكاد ورضه وأصلها انه يلزمه استيفاء

(قوله) اذلومالك الى الفصل في
 النهاية لا قوله ولو العامل
 * (فصل لكل فسخه) *
 (قوله) وبإسترجاعه الى قوله وكان
 في النهاية (قوله) بما اذارجي كذا
 في أصله بخطه بالياء (قوله) لكن
 اعتدوا بن الرفعة ما اعتداه ابن
 الرفعة تحقيق بالاعتقاد (قوله)
 انه يلزمه الى قول المستفتي شاله
 في النهاية وعبارتها وهل كلامه
 وجوب تقاضي جميع الدين ربحاً
 ورأس مال وبه صرح ابن أبي
 عصرون وابن الرفعة وتبعه
 السككي وافرقت

الرجح أيضا وجب السكون في بيعه هذا والسبب في أن القراض يستلزم التسليم المبرور في المال
 فيه حقيقة لكونه ماصلا له فالتسليم في قبضه قبل رأس المال فقط (إذا فسخ أحدهما) أو انفسخ
 لأن الدين ناقص وقد أخذ منه ملكا تاما فليبرك كما أخذ (وتخصيص رأس المال أن كان) ما يبيده عند الفسخ
 (عوضا) أو تعدا غير صفه رأس المال أي بعبارة الناض وهو بقدر البلد الموافق لرأس المال وإن اطله
 السلطان والاباع لا يعطل منه ومن جنس رأس المال فإن باع بغير جنسه حصل به جنسه وانما يلزمه
 استيفاء ما ذكر وتخص منه ان طلبه المالك أو كان لمجبر عليه وعظمه في ذلك ولا يتبعه المالك ان
 توقع ربحا بظهوره راجع ما لم يتقبل له تقسيم يتوقع عدلين أو اعطيتا من ربح من ربحا ولم يرد
 راجع وخرج رأس المال الربح لانه مشترك بينهما فلا يكلف أحدهما سبعة نعم ان توقف تخصيص رأس
 المال عليه بأن كان بيعه بغيره فليس قيمة كعبد وجب بيع الكل كما يشبه في المطلب (وقيل لا يلزمه
 التخصيص ان لم يكن ربح) لانه لا يحسن تكليفه أهل الاقامة له ويرد بأنه وطن نفسه على ذلك مطلقا
 (ولو استرد المالك بوضعه) أي مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال
 الى الباقي) لانه لم يترك في يده غيره (وان استرد) المالك بعضه بغير رضا العامل أو برضاه وصرحا
 بالاشاعة أو اطلاقا (بعد الربح فالمسترد شائع ربحا ورأس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع
 الربح والاصل لانه غير متميز ويستقر ملك العامل على ما خصه من الربح فلا ينفذ تصرف المالك فيه
 ولا يسقط بخسره وقع بعده (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون فاسترد عشريين فالربح سدس المال)
 وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فيستقر الباقي المشروط)
 له (منه) وهو واحد وثلاثان ان شرط له نصف الربح (وباقية من رأس المال) فلو عاد ما في يده
 الى ثمانين لم يسقط نهيب العامل بل يأخذ منها واحد وثلاثين ويرد الباقي واستشكل الاسنوي كان
 الرفعة استقلاله بأخذ ذلك بأنه يلزم من شيوع المسترد بقاء نصيبه فيه ان بقي والا ففي ذمة المالك فلا
 يتعلق بالمال الا بخسره ولم يوجد حتى لو أفلس المالك لم يتقدم به العامل بل يضارب وقد يجيب
 بأن المالك لما تسلط باسترداد ما علم للعامل فيه جزء مكن العامل من الاستقلال بأخذ مثله ليت كافئا على
 ان ما في يده لما كان في تصرفه كان له نوع يتعلق بشبه الرهن فتمكن من أخذه حقه منه وخرج بتولى
 بغير رضا العامل الى آخره ما لو استرد برضاه فان قصد الاخذ من رأس المال اختص به أو من الربح
 اختص به وحينئذ ملك العامل مما في يده قدر حصته على الاشاعة فان لم يقصد أخذ ذلك حمل على
 الاشاعة كما علم مما مرور ربح في المطلب ان نصيب العامل حينئذ قرض للمالك لا هبة (وان استرد
 بعد الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصته المسترد لوربح بعد ذلك مثاله
 المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشريين فربيع العشرين حصته المسترد وبعود رأس المال
 الى خمسة وسبعين) لان الخسران اذا وزع على الثمانين خمس كل عشريين خمسة فالعشر من المستردة
 حصتها خمسة فيبقى ما ذكر فلو ربح بعد قسم بينهما على ما شرطاه (ويصدق العامل بينهما في قوله
 لم اربح) شيئا أصلا (أو لم اربح الا كذا) عملا بالاصل فيهما ولو قال ربحت كذا ثم قال غلطت
 في الحساب أو كذبت لم يقبل لانه أقر بحق غيره فلم يقبل ربحه عنه نعم له تحميل المالك وان لم يذكر
 شبهة ويقبل قوله بعد خسران ان أحفل كن عرض كساد (أو اشتريت هذا القراض أولى) والعقد
 في الذمة لانه أعلم بقصده امالو كان الشراء بعين مال القراض فإنه يقع القراض وان نوى نفسه كقائه
 الامام وجزم به في المطلب وعليه فتسمع بينة المالك انه اشتراه بمال القراض لما تقرر انه مع الشراء بالعين
 لا ينظر الى قصده وهو أخذ وجهين في الرافعي من غير ترجيح ورجح جمع متقدمون مقابل له لانه قد يشترى به

(قوله) وخرج برأس المال الى
 المتن في المعنى (قول المتن) سادسه
 بالرفع محلى أى على أنه مبتدأ وقوله
 من الربح خبره والجملة خبر
 يكون (قوله) واستشكل الى قوله
 على ان ما في النهاية (قوله) وخرج
 بتولى الى المتن في النهاية (قوله)
 لان الخسران الى وعليه فتسمع
 في النهاية

ثم بعد ذلك قال رحمه الله وقد يمتنع بحكم ما قلناه ان يدعى بولي نفسه وينسخ القراض
 ومقابلته على ما اذا قيل وحيداً فلهي بجميعها مع مقتضى ما لا ثم يقال العامل فان قيل فمقتضى حكم
 بقضاء الشراء والافلا (أولاً فهو عن شراء كذا) سواء اذن له ان يبيع ثم ادعى النسي بطلاناً أو عن
 شيء مخصوص أم اذن له في شيء معين ثم ادعى انه شراؤه عنه وتصوره بالثاني فالمراد بظاهر كلامهم انهما
 لو اختلفا في عقد القراض هل اشتمل على النسي عن كذا عملاً لا يفسد شرطه صدق العامل أيضاً
 ويشهد له تعليلهم بأن الأصل عدم النسي (و) يصدق العامل بيمينه أيضاً (في) جنس أو (قدر
 رأس المال) وان كان هناك ربح لان الأصل عدم دفع زيادة اليه (و) في (دعوى التلف) على
 التفصيل الآتي في الوديع لانه أمين مثله ومن ثم ضمن بما يضمن به كان خلط مال القراض بما لا يتميز به
 ومع ضمانه لا ينزل كغيره فيقسم الربح على قدر المالكين نعم نص في البولي يطي واعتمده جميع متقدمون
 انه لو أخذ مالاً يمكنه القيام به فتلف بعضه ضمنه لانه فرط بأخذه وطرد في الوكيل والوديع والوصي
 ولو ادعى المالك بعد التلف انه قرض والعامل انه قراض حلف العامل كما افق به ابن الصلاح كالبعوي
 لان الأصل عدم الضمان وخالفهما الرزكشي فربح تصديق المالك وتبعه غير واحد وجع بعضهم بحمل
 الأول على ما اذا كان التلف قبل التصرف لانه ما حينئذ اتفاقاً على الاذن واختلفا في شغل الذمة والأصل
 براءتها وحل الثاني على ما اذا كان بعد التصرف لان الأصل في التصرف في مال الغير انه يضمن ما لم يتحقق
 خلافه والأصل عدمه اما قبل التلف فيصدق المالك لان العامل يدعى عليه الاذن في التصرف
 ونقصه من الربح والأصل عدمه ماله ولا ينافي ما هنا ما مر آخر العارية من تصديق المالك في الاجارة
 دون الآخذ في العارية لا تنافيهما ثم على بقا مالك المالك وانما اختلفا في ان انتفاعه مضمون والأصل
 في الانتفاع بمالك الغير الضمان ولو اقاما في مسألة القرض والقراض يمتنع بيمين المالك على أحد
 وجهين ربحه أو رعة وغيره لان معهما زيادة علم بانتقال المالك الى الآخذ وقال بعضهم الحق التعارض
 أي فيأتي مآخر عند عدم اليقينة ولو قال المالك قراضاً والآخذ قرضاً صدق الآخذ كما جزم به بعضهم
 وترتب عليه احكام القرض وخالفه غيره فقالوا اختلفنا في القرض والقراض أو الغصب والامانة
 صدق المالك قال البغوي ولو ادعى المالك القرض والآخذ الوديع صدق الآخذ لان الأصل عدم
 الضمان وخالفه في الأنوار فقال في الدعوى فيما لو أبدل الوديع بالو كالة صدق المالك والوكالة والوديع
 متحدان لان الايداع توكيل والاوجه ما قاله البغوي ثم رأيت أبا زرعة يجتنبه وكأنه لم يطلع عليه وعمله بأن
 الأصل براءة ذمته والأصل عدم انتقال المالك عن الدافع وعدم الصيغة من الجانبين المشترطة في القرض
 دون الوديع ثم استدلل بما مر أول القرض انهما لو اختلفا في ذكرا البديل صدق الآخذ ويقول الروضة
 لو بعث لبيت من لادين له عليه شيئاً ثم قال بعثته بعوض صدق المبعوث اليه وما نحن فيه أولى وانما
 صدق بمطعم مضطر في انه بعوض حمل للناس على هذه المكرمة العظيمة وبقاء النفوس وأيضاً الأصل
 هنا عدم انتقال المالك بخلافه ثم (وكذا) يصدق في (دعوى الرد في الأصح) كولو كيل يجعل لانه أخذ
 العين لنفسه المالك وانتفاعه هو ليس بمقابل بالعمل فله ما وبه غارق المرتين والمستأجر ولو ادعى تلفاً
 أو رداً ثم كذب نفسه ثم ادعى أحدهما أو مكن قبل كذا ادعى الربح ثم كذب نفسه ثم قال خسرت
 وأمكن (ولو اختلفا في المشروط) له أهو النصف أو الثلث مثلاً (تخالفنا) لاختلافهما في عوض
 العقد مع اتفاقهما على محله فاشتمل الاختلاف المتباينين (وله اجرة المثل) لتعذر رجوع عمله اليه
 فوجب له قيمته وشواجرة مثله والمالك الربح كما هو لا ينسخ العقد هنا بالتخالف نظير ما مر في البيع

(قوله) على التفصيل الى قوله
 حلف العامل في النهاية (قوله)
 فاشتمل الظاهر فاشتمل لكن أصله
 بصورة التسمية فهو على تقدير مضاف

من ساقا على غيره من غير أن يرضى به أو أن يرضى به من غير أن يرضى به
 معاملة على الله عليه وسلم وهو على شاكلتها وأرضها بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع أو ماء
 الشجران والحاجة ماسة اليها والأجرة فيها خير من غيرها من المال لا يطاع من يظلمها من
 الأسير في العمل لاخذ هذه الأجرة بالغ ابن النذر في ردها لغيره أي خيفة رضى الله عنه فيها ومن ثم
 خالفه صاحبها وزعم أن المعاملة مع الكفار تحتل على الجبال لا تردود بأن أهل خير مكانا
 مستأمنين وأركانها ستة عقائد ومورد عمل وغر وصيغة وكلام مع شرط وطه اتعلم من كلامه (تصح من)
 مالك وعامل (جائز التصرف) وهو الرشيد المختار دون غيره كالقراض (و) تصح (للسبي وغيره)
 وشبهه من ولهم (بالولاية) عليهم عند المصلحة للاستباح إلى ذلك وليت المال من الأمان ولا وقف
 من ناله ووافى ابن السلافة انبعاث الولي لياض أرض موليه بأجرة هي مقدار منفعة الأرض
 وقبلة الثمر ثم مساقاة المستأجر بسهم للولي من الثمر بشرط أن لا يعد ذلك عرفا غافلا حشا في عقد
 المساقاة بسبب انضمامه بعد الأجرة وكونه نصا بخير من زيادة الأجرة الموثوق بها ورده بالقبض
 عما حاصله انضمامه متباينان فلا يصح أحدهما بالآخر وبه يدفع استشهاده الزركشي له بأن
 الولي إذا وجد ما اشتراه للولي معيا والقبضة في إبقائه ولو بلا أرض من سكن انصر له أبو زرعة بعد
 اعتقاده له بأنه مازال يرى عدول النظار والقضاة الفقهاء يفعلون ذلك ويحكمون به وبأنهم اعتقدوا
 الفين في أحد العقدين لا يستندرا كذا في الآخر لتعين المصلحة فيه المترتب على تركها ضياع الشجر والثمر
 (وموردها النخل والعنب) للنص في النخل والحق به العنب بجماع وجوب الزكاة وأما مكان الحر من
 وتجويز صاحب الخصال لها على قول النخل مقصودة منظر فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه
 وبأنه بناء على اختياره القديم في قوله (وجوزها القديم في سائر الأشجار المثمرة) لقوله في الخبر
 السابق من ثمر أو زرع ولعموم الحاجة واختير والجديد المنع لأنها رخصة فتخص بموردها وعليه
 يتبع في القفل كما صححه المصنف وتصح على أشجار مثمرة تبعا للنخل والعنب إذا كانت بينهما وإن كثرت
 وشرط بعضهم تعذر أفرادها بالسقي نظير المزارعة وعليه في أن هنا جميع ما يأتي ثم من اتحاد العامل
 وما بعده ويشترط رؤية المساق عليه وتعيينه فلا يصح على غير مرقى ولا على مهم كإحدى الحديقين ولا
 يأتي فيه خلاف إحدى الصريتين السابقين لزوم المساقاة (ولا تصح الخسارة) قبل باتفاق المذاهب الأربعة
 (وهي على الأرض) أي المعاملة عليها كما بأسله وعبره في الروضة وأشار إليه هنا بقوله وهي هذه
 المعاملة (بعض ما يخرج منها أو البذر من العامل ولا المزارعة) وهي هذه المعاملة والبذر من المالك
 للنهي الجميع عنها واسهولة تحصيل منفعة الأرض بالأجرة واختار جمع جوازها وتأولوا الأحاديث
 على ما إذا شرط لواحد زرع قطعة معينة ولا أخرى واستدلوا بعمل عمر رضى الله عنه وأهل المدينة
 ورد بأنها وقائع فعلية محتملة في المزارعة لسكونها بها وفي الخسارة لسكونها بأحدى الطريق
 الآتية ومن زرع على أرض يجز من الغلة فعطى بعضهم الزمة أجرة على ما أفتى به المصنف لكن غلبه
 التساج الفزارى وليس كزعم في الخبر التصريح بما أفتى به لكن في الخسارة فحمل كلامه عليه
 وسرح السبكي بأن الفلاح لو ترك السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لأنه في يده وعليه فقطه
 (فلو كان بين النخل) أو العنب (ياض) أي أرض لازرع فيها ولا شجر (صحت المزارعة عليه
 مع المساقاة على النخل) أو العنب تبعا للمساقاة ليس الأفراد وعليه حمل ما مر من معاملة أهل خير على
 شرط الثمر والزرع (بشرط اتحاد العامل) أي أن لا يكون من ساقاه غير من زارعه وإن تعذر لأن
 أفرادها بعامل يخرجها عن التبعية (وعسر) هو على بابه على الوجه خلاف الجمع بل قولهم الآتي وإن كثير

* (كتاب المساقاة)
 (قوله) هي معاملة إلى قوله وليس كما
 زعم في النهاية الأولى وقد وقع إلى
 قوله لكن تصح وقوله وأشار إليه
 هنا بقوله أي هي هذه المعاملة (قوله)
 ورده بالقبض أي عيارتها ورد
 الباقين الخ مردود كقوله الولي
 العسرا في أنه لم يزل الخ (قوله)
 وشرط بعضهم عيارتها وشرط
 الزركشي تحاشا تعذر الخ (قوله)
 وأشار إليه هنا بقوله أي في
 تعريف المزارعة الآتي (قوله)
 مع صحة المعاملة بأن كانت تابعة
 للمساقاة وقتنا بالخيار من صحتها
 طائفا (قوله) أو العنب إلى الفصل
 في النهاية الأولى وهو ما علم جواز
 إظهار المشاع

البياض عرّج فيه فلهذا حمل التمسك في عبارة الزرع وتوابعها عليه وسكن التعبير آخره بعدم
 الامكن (افراد الخلل بالنسبة) افراد (البياض بالمخارة) أي الزراعة لأن التبعية إنما تتحقق
 حينئذ بخلاف تعبير أحدهما (والاصح انه يشترط أن لا يحصل بينهما) أي المساقاة والزراعة التابعة
 بل يأتي بها على الاتصال لتحصل التبعية وانه يشترط اتحاد العقد لوقال سابقا على النصف فقبل
 ثم زارعه على البياض لم تصنع الزراعة لأن تعدد العقد يزيل التبعية (و) الاصح انه يشترط (أن لا يقدم
 الزراعة) على المساقاة بأن يأتي بها عقبها لأن التابع لا يتقدم على متبوعه واشترط الدارحي بيان
 ما يزرع لانه شرط بكونه غارقي عدم اشتراط بيانه في الآجزة (و) الاصح (ان كثير البياض) بأن
 اتسع ما بين مغارس الشجر (كتمليله) لأن الفرض تعبير الافراد والحاجة لا تختلف (و) الاصح
 (انه لا يشترط تساوي الجزء المشروط من الشجر والزرع) فيجوز شرط نصف الزرع وربع الثمرة مثلا
 للعامل لأن الزراعة وان كانت تابعة في حكم عقد مستقلة وكون التفاضل بين بل التبعية من أصلها
 ممنوع ويفرق بين هذه وازالة لها في بعتك الشجرة بعشرة وثمرتها بخمسة حتى يحتاج قبل بدو الصلاح
 لشرط القطع على ما مر بأن الثمرة قبل بدو غير صالحة اتفاقا لا يراد العقد عليها وحدثها من غير شرط قطع
 فاحتاجت لتبوع قوي ولا كذلك البياض هنا ما مر من جواز الزراعة مستقلة عند كثير من وقضية
 كلامها انه يلحق بالبياض فيما يزرع لم يبد صلاحه (و) الاصح (انه لا يجوز أن يخبر بتبعا للمساقاة) بل
 يشترط أن يكون البذر من رب الخلل لأن الخبر ورد في الزراعة تبعا في قصة خير وهي في معنى المساقاة
 من حيث انه ليس على العامل فيما لا العمل بخلاف المخارة فانه يكون عليه العمل والبذر واعترض
 السبكي هذا التعليل بان الوارد في طرق الخبر ظاهره ان البذر منهم فكون في المخارة (فان أفردت
 أرض الزراعة فالمغل للمالك) لانه بناء عليه (وعليه للعامل أجره وعمله ودوابه وآلاته) ان كانت
 له وسلم الزرع لبطلان العقد وعمله لا يحيط بها أما إذا لم يسلم فلا شيء للعامل على ما أخذ من
 تصويب المصنف لكلام المتولى في نظيره من الشركة الفاسدة فيما إذا تلف الزرع انه لا شيء للعامل
 لأنه لم يحصل للمالك شيء ورد بان قياسه على القراض الفاسد أوجه لاتحاد المساقاة والقراض
 في أكثر الاحكام فالعامل هنا أشبه به في القراض من الشريك وكان الفرق بين الشريك والعامل
 ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتج في وجوب أجره لوجود نفع شريكه بخلاف العامل في القراض
 والمساقاة أو أفردت بالمخارة فالمغل للعامل لأن الزرع يتبع البذر وعليه للمالك الأرض أجره مثلها
 ولو كان البذر لهما فالغلة لهما ولكل على الآخر أجره ما أصرف من منفعته على حصة صاحبه (وطريق
 جعل الغلة لهما ولا أجره) في افراد الزراعة (ان يستأجره) أي المالك العامل (بنصف البذر)
 شائعا (ليزرعه له النصف الآخر) من البذر في نصف الأرض مشاعا (وبعيره نصف الأرض)
 مشاعا فلهذا علم جواز اعادة المشاع (أو يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الأرض) شائعين (ليزرع
 له النصف الآخر) من البذر (في النصف الآخر من الأرض) فيشتركان في الغلة مناصفة ولا أجره
 لأحدهما على الآخر لأن العامل يستحق من منفعة الأرض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق
 من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع وتشارك في الأولى هذه بان الأجره ثم عين وهنا عين ومنفعة
 ويتم تسكن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الأرض وبأخذ الأجره وهنا لا يتم تسكن ولو فسد منبت
 الأرض في المدة لزمه قيمة نصفها ثم لا هنا لأن العارية مضمونة ومن الطرق أيضا ان يفرضه نصف
 البذر ويؤجره نصف الأرض بنصف عمله ونصف منافع آتية فان كان البذر من العامل فن طريقه
 أن يستأجر العامل نصف الأرض بنصف البذر ونصف عمله ونصف منافع آتية أو منهما فن طريقه

(قوله) أجره ما أصرف الخ سكذا
 في أصله بصيغة أفعل وعبارة
 التي أتت بصره

ان يؤجره نصف الأرض بنصف مساحة عملها ولا يتغير بشرط في ذلك ان يكون في الأرض ما يزرع
الآتية * فرع * ان لنفيع في زرع أرضه موقوف على ما لها الزرع فزادت فيه ما يملك غار ان رزقها
او يبيعها مالا من غير اذن العامل لم يصح ليعذر الاستماع بما يدون ذلك العمل المحترم فيها ولا انها سارت
مصرفه في ذلك العمل الزائد قيمة وقتها وقدر حوا بان لشوا التمسار من قبل الشوب لرفها باجر حتى
يسستوفها ولا يغصب اذا غرم قيمة الحيولة ثم وجد المصوب حبيبه حتى يرد له ما غرمه على ما مر
(فصل) * في بيان الاركان الثلاثة الاخيرة قولهم المساقاة وهرب العامل (يشترط تخصيص الثمر بينهما)
فاو شرط بعضه ثلثا لغيره في القراض بتفصيله ووقع لسائر الفرق بينهما في بعض ذلك وليس
بالصحيح على ان فرقته في نفسه غير صحيح أيضا كما يعرف تأمله مع كلامهم قيل صواب العبارة اختصاصهما
بالثمر انتهى ويردده سائر وياتي أن الباء تدخل على المقصور والمقصور عليه (واشتركا فيهما فيه) بالجزئية
تظير ما مر في القراض ففي على ان الثمرة كلها لك أولى تفسد ولا أجرة له في النسيئة ان علم الفساد
وانه لا شيء له نظير ما مر وتفسد أيضا ان شرط الثمر لو احدث والعنب لا آخر واحتجاج لهذا مع فهمه مما
قبله لانه قد يفهم منه أيضا ان القصد به اخراج شرطه لثالث فيصدق بكونه لا حدهما ولا بعده
لانه مع الاختصاص والتمركز يصدق بكونه لهما على الابهام ولو ساقا على ذمته ساقى غيره
او عينه فلا فان فعل ومضت المدة انفسخ العقد والثمر للمالك ولا شيء للاول مطلقا ولا للثاني ان علم فساد
العقد والافله أجرة مثله على الاول وكذا حيث فدت نظير ما مر في القراض (والعلم) منهما
(بالنصيبين بالجزئية) ومنها ينسأ لثالث على النسيئة (كالقراض) في جميع ما مر فيه ولو فارت بين
الشبيين في الجزء المشروط لم يصح على ما في الروضة واعترض وخرج بالثمر ومثله القنوق وشمار يخه
الجريد وأصله وكذا العرجون على أحد وجهين يتجه ترجحه ان أريده أصل القنوق كما هو أحد مدلولاته
المذكورة في القاموس والهدف يختص به المالك فان شرطت الشركة فيه فوجهان الوجهان
فسادها لانه خلاف قضيتها ثم رأيت شيخنا قال ان العدة أوجه او شرط للعامل بطل قطعا ومر
ان العامل يملك حصته بظهور الثمر ومجمله ان عقد قبل ظهوره والامالك بالعقد (والاظهر صحة
المساقاة بعد ظهور الثمرة) كما قبل ظهورها بل أولى لانه أبعد عن الغرر ولو وقع الآفة فيه كثيرا نزل
منزلة المعدوم فليس اشتراط جزء منه كاشتراط جزء من النخل (لكن) لا مطلقا بل (قبل
بدوا الصلاح) لبقاء معظم العمل بخلافه بعده ولو في البعض كالبيع فيتع قطع ما بل قيل اجماعا (ولو ساقاه
على ودي) غير مغروس ينفع فكسرا للمهمة فتحمية مشددة وهو صغار النخل (ليغرسه) ويكون
الشجر) أو غيرته اذا أثمر (لهم المبيع) لانها رخصة ولم ترد في مثل ذلك وحكى السبكي عن قضية
المذاهب الاربعة منعها معترضا به على حكم قضاء الحنابلة بها ونقل غيره اجماع الامة على ذلك
لكنه معترض بأن قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر لما له وعليه لدى الأرض أجرة
مثلها كما ان على ذى الأرض والشجر أجرة العمل والآلات ويأتي في القلع والابقاء ههنا ما مر آخر
العمارية (ولو كان) الودى (مغروسا وشرطه) معاملة قبل او عكسه (جزأ من الثمر على العمل
فان قدر له مدة يثمر فيها غالبا) وان كان اكثرها لا ثمرة فيها لانها حينئذ بمثابة الشهور من
السنة الواحدة فان لم يثمر فلا شيء له وفي هذه الحالة لا يصح بيع الشجر لان العامل حقا في الثمرة المتوقعة
فكان البائع استثنى بعضها (والا) يثمر فيها غالبا (فلا) يصح خلوها عن العوض سواء أعلم
العدم أم غلب أم استويا أم جهل الحال نعم له الأجرة في الاختيرتين لانه طامع (وقيل ان تعارض
الاحتمالان) لا يشار وعدمه على السواء (صحيح) كالأراض ورتبان الظاهر وجود الرجح بخلاف

في المدة التي استمر بها العمل (أو حتى لو كان العمل قد انقطع) كما إذا كان
 العمل قد انقطع في آخره من شرطه مدة لم يمتد له العمل وكذا إذا انقطع العمل
 ما لا يشترط له العمل كما هو المستشكل على العمل الذي يوجب كونه في خاص ملك المستأجر وأجاب
 السبكي بالنسبة للسنة فيقول ما قبلنا على العمل وهو ما استقر به الطيب كلز في قولنا
 ظاهر كلامنا غيرهما كالتقاضي لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحقيقة أي وعليه فقد يجب إيجابه
 يقتضي في المسافة ما لا يقتضي في الإجارة (ويشترط) نفقة المسافة (أن لا يشترط على العامل ما ليس
 من جنس أعمالها) التي يستند كقولنا أنها عليه فلا اعتراض عليه خلافاً لمن زعمه ويوجه كونه
 في القراض قدم ما عليه ثم ذكر حكم ما لو شرط عليه ما ليس عليه وعكس هذا بان الأعمال ثم قليلة
 وليس فيها كبير تفصيل ولا اختلاف فقدمت ثم ذكر حكمها وهما بالعكس فقدم حكمها ثم آخرت
 لظول الكلام عليها فإذا شرط عليه ذلك كبناء جدران الحديقة فيصح العقد لأنه استخبار بالاعراض
 وكذا شرط ما على العامل على المالك كالسقي ونص البويطي أنه لا يضر شرطه على المالك بوجه
 الدار في ضعيف (وأن يفرد) العامل (بالعمل) نعم لا يضر شرط عمل عبد المالك معه نظير ما مر
 في القراض بل أولى لأن بعض أعمال المسافة على المالك فيأتي هنا جميع ما مر ثم (واليد في الحقيقة)
 ليعمل متى شاء فشرط كونهما يد المالك أو عبده مثلاً ولو مع يد العامل يفسدها (ومعرفة العمل) جملة
 لا تفصيلاً (تقدير المدة كسنة) أو أقل إذا قل مدتها ما يطلع فيه الثمر ويستغنى عن العمل (أو أكثر)
 إلى مدة تبقى فيها العين غالباً للاستغلال فلا تصح مطلقة ولا مؤبدة لأنها لا تملك فمكنت كالأجارة
 وهذا مما خالف فيه القراض والسنة المطلقة غريبة وأصح شرط غيرها أن علماء ولو أدركت الثمرة
 قبل انقضاء المدة عمل بقيتها بلا أجرة وإن انقضت وهو طلع أو بلغ فيه حصته منه وعلى المالك السقية
 والتعهد إلى الجذاذ ويفرق بين هذا والشرى بكن بان شركاء العامل هنا وقعت بالثمة غير مقصودة منه
 فلم يلزمه بسببها شيء ولا حق للعامل فيما حدث بعدها (ولا يجوز التوقيت بأدراك الثمر) أي جذاذه
 كقوله السبكي (في الأصح) للجهل به فإنه قد تقدم وقد يتأخر (وصيغتها) صريحة وكذا في صراحها
 (ساقيتك على هذا النخل) أو الغنم (بكذا) من الثمرة لأنه الموضوع لها (أو سلمه اليك
 لتعهده) أو عمل عليه أو تعهده بكذا الأداء كل من هذه الثلاثة معنى الأول ومن ثم اعتمد أن
 الرفعة صراحها السكن الذي اعتمده السبكي والأذرى أنها كناية (ويشترط القبول) لفظاً متصلاً
 نظير ما مر في البيع ومن ثم اشترط في الصيغة هنا ما مر فيها ثم الأعدم التوقيت وتصح بإشارة آخر
 وبكناية مع التبع ولو من ناطق (دون تفصيل الأعمال) فلا يشترط التعرض له في العقد ولو غير لفظ
 المسافة على الوجه لأن المحكم فيها العرف كقوله (ويجعل المطلق في كل ناحية على العرف
 الغالب) لأنه يحكم في مثل ذلك وهذا أن كان عرف غالب وعرفاه والأوجب التفصيل جزمياً (وعلى
 العامل) بنفسه أو نائبه عمل (ما يحتاج إليه لصلاح الثمر واستزادته عما يتكرر كل سنة كسقي)
 أن لم يشرب بعروقه وتوابعه كاصلاح طرق الماء وإدارة الدوالي وفتح رأس الساقية أي التناة
 وسدها عند السقي * تنبيه * قد يقال جعل ما ذكره من السقي يحيل حقيقة وجوابه أنه يريد به اتصال
 الماء وتوابعه ما يحصله فلا إحالة (وتنبيه من) أي مجرى الماء من طين وغيره (وإصلاح الأجابين)
 وهي الحفر حول النخل (التي شئت فيها الماء) شئت بالإحالة التي يغسل فيها (وتلقيج) وهو وضع
 بعض طلع ذكر على طلع أنثى (وتنبيه حديث) ولورطها وإطلاقه عليه لعمرة وإن كان أشهر أنه ليس
 (وقضاهان مضمرة) لا قضاء العرف ذلك وقيد ما عليه بالعمل لأنه لا يجب عليه من أصله أن يخطو طلع

(قوله) وعلى المالك السقية كذا
 في نسخة مولانا قدس سره وكذا
 قوله السقية كذا في نسخ وغبارة
 النهاية السقية وصورة الموجود في
 أصل الشارح بخطه أقرب إلى
 السقية (قوله) أي جذاذه إلى
 التسمية في النهاية (قوله) أي مجرى
 الماء إلى قول المصنف وجذاذه في
 النهاية

في ذلك العمل اجتمع السكرم عليه وهو ينسج عيشه على العنقايد صونا لها عن الشمس عند الحاجة
 (وكذا حفظ الثمر) على الخيل وفي الجرين من نحو سارق وطير فان لم ينفذ به لكثرة السراق او كبر
 البستان فالقوة عليه كإقتضاء اطلاقهم لكن قال الاذرعى الذي يقوى انه لا يلزم ان يكرى عليه
 من ماله بل على المالك معونة عليه (وجنداه) أى قطعه (وتجفيفه في الاصنع) لان الصلاح
 يحصل بممانع الذي في الروضة واسلها لتدوير وجوب التجفيف بما اذا اعتد أو شرطاه لكنه معترض
 بان الوجه ما أطلقه المتن من وجوده مطلقا اذ مقابل الاصح لا يتأتى الا عند انقضاء العادة والشرط
 اذ لا يسعه مخالفتها واذا وجب اصلاح موضعه وتميته ونقل الثمرة اليه وتقليمها في الشمس وما عليها
 يصح استئجار المالك له ولو فعل ما على المالك باذنه استحق عليه الاجرة تنزيلا له من ثمراته قوله لا يغيره اقل
 ديني وبفارق قوله لا يغسل ثوبه ونظاير كلامهم ان ما ذكره على العامل أو المالك من غير
 تعويل فيه على عادة لا يلتفت فيها الى عادة مخالفتها وهو نظاير بناء على ان العرف الطارئ لا يعمل به
 اذا خالف عرفا سبقه وهو ما دل عليه كلام الرزكشي في قواعد بل كلامهم في الوصية والامان
 وغيرهما صريح فيه فبحث ان ما ذكره على العامل لو اعتد منه شيء على المالك لزمه غير صحيح
 ولو ترك العامل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره كما في الجمالة (وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر
 كل سنة كبناء الحيطان) ونصب نحو باب ودولاب وقاس ومهول ومخجل وبقر شحرت او تدير الدولاب
 واستشكل باتباع العرف في تخريط الخياطة في الاجارة وفرق بان هذا بقوام الصنعة حالاً ودواماً
 والطلع زنده انعقاد الثمرة حالاً ثم يستغنى عنه بعد ويطلبه جعلهم ثم الطلع كالحيط والذي يقع
 ان العرف هنا لم يضبط فعمل فيه بأصل ان العين على المالك وشم قد يضبط وقد يضطرب فعمل به في الاول
 ووجب البيان في الثاني (وحفر خر جديد فعلى المالك) لانه المتعارف فيه وصحاح في سد التمس اتباع
 العرف وكذا اوضع الشوك على رأس الجدار وبحث غير واحد ان العامل لو ترك ما عليه حتى فسدت
 الاشجار ضمن وأبوزرعة انهما لو اختلفا اثناء المدة في اتيان العامل بالزمنه فان بقي من أعمالها ما يمكن
 تداركه صدق المالك والزم العامل بالعمل لان الاصل عدمه وممكنه اقامة البينة وان لم يبق شيء ولا يمكن
 تداركه صدق العامل لتضمن دعوى المالك انفساخها والاصل عدمه (والمساقاة لازمة) من
 الجانبين قبل العمل وبعده لان عملها في اعيان باقية بحالها فاشبهت الاجارة دون القراض فيلزمه اتمام
 الاعمال وان تلفت الثمرة كلها باقية أو نحو غصب كما يلزم عامل القراض التضيض مع عدم
 الربح (فلو هرب العامل) أو مرض أو حبس (قبل الفراغ من العمل) ولو قبل الشروع فيه (وأتمه
 المالك متبرعا) بالعمل او بمؤنته عن العامل (بقي استحقاق العامل) لما شرط له كما لو تبرع أجنبي
 بذلك والتبرع عنه مع حضوره كذلك وبحث السبكي انه لو عمل في مال نفسه لا تبرع عنه أو عمل الأجنبي
 عن المالك لا العامل لم يستحق العامل شيئاً كالجعالة وهو ظاهر ولا نظير لجواز تلك ولزوم هذه فان قلت
 يمكن الفرق لان الاعمال صارت كالدين عليه كما يعلم من استئجار الخاكم عنه وغيره مما يأتي فالعمل
 في حصته كقضاء دينه وهو يقع عنه وان لم يقصد وقوعه عنه قلت ممنوع لان قصده المالك التصرف
 له عن جهة العامل فهو كالاداء للدائن بقصد التبرع عليه (والا) تبرع أحدهما بتمامه ورفع الامر
 للخاكم ولم يكن له ضم من فيما لزمه من أعمال المساقاة او كان ولم يكن التخلص منه (استأجر الخاكم
 عليه من يته) بعد ثبوت المساقاة والهرب مثلاً وتعدرا حصاره عنده لانه واجب عليه فتاب عنه
 فيه ولو امتنع وهو حاضر فكذلك يستأجر من ماله ان وجد ملوم من نصيبه اذا كان بعد بدو الصلاح

(قوله) لكن قال الاذرعى عبارة
 وبحث الاذرعى (قوله) لان
 الصلاح الى قوله وهو ما دل عليه
 في النهاية (قوله) واذا وجب الى
 قوله وظاهر كلامهم في النسخي
 (قوله) واستشكل الى المتن في
 النهاية انظر ما وجه ارتباطه سابقه
 مع عدم ذكر الطالع ثم رأيت
 في أصل الشارح قبل واستشكل
 وطلع المذكور الذي يتردد في طلع
 الاثا وضرب عليه فعمل الضرب
 وقع لغير الشارح من غير تأمل
 فليتأمل (قوله) من الجانبين الى
 قوله وبحث في النهاية (قوله) تبرع
 الى قول المصنف فان في النهاية

فلو كان في حصة المالك من ثمنه ما لم يتركه من ثمنه فلو كان في حصة المالك من ثمنه ما لم يتركه من ثمنه
 عن قوله في حصة المالك من ثمنه ما لم يتركه من ثمنه فلو كان في حصة المالك من ثمنه ما لم يتركه من ثمنه
 لكن قبله السبكي عما إذا قدر له الحكم لا يجوز من الجبر والالتزام بهذا كنه ان كانت المسافة
 على الزمعة كانت على العين فقتضية قواها ليس له ان يستلزم غيره فان فعل انفسحت تركه العمل
 والتركه للمالك انه لا يستأجر منه مطابقة له الاذرع وقال السبكي والثاني وصاحب العين لا يستأجر
 عليه قطعا ولكن يتخير المالك بين الفسخ والاصبر (وان لم يقدر) المالك (على الحكم) بأن كان فوق مسافة
 العدوى أو حاضرا ولم يجبه لما التمسه أو أجابه اليه لكن بحال يعطيه له وان قل كما هو ظاهر (فليس على
 الاطلاق) أي ان استأجره وأنه انما يبذل بشرط الرجوع أو على العمل ان عمل بنفسه وأنه انما يعمل
 بشرط الرجوع (ان أراد الرجوع) تنزيلا للاثم ادخيلة منزلة الحكم ويصدق حينئذ المالك في
 قدر ما التمسه السبكي واعترض بأن كلامهما في ضرب الحال صريح في تصديق العامل لان المالك
 مقصود بعدم التمساده على عين ما أنفقته مع كونه غير مستند لاثم من جهة الحكم أما اذا لم يشهد كذا كرنا
 فلا يرجع لظهور انه متبرع فان تعذر الاثم لم يرجع أيضا لانه عذر يادر فان عجز حينئذ عن العمل
 والاتفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ والعامل اجرة عمله وان ظهرت فلا فسخ وهي (ولومات)
 العامل قبل العمل (وخلف تركه اتم الوارث العمل منها) كسائر ديون مورثه (وله أن يتم العمل بنفسه
 أو بماله) ولا يجبر على الوفاء من عين التركة وعلى المالك تمسكه ان كان امينا عارفا بالعمل فان امتنع
 بالسكينة استأجر الحاكم عليه أما اذا لم يخلف تركه فله وارث العمل ولا يلزمه هذا كانه ان كانت على الزمة
 والا انفسخت بموته هكذا لا جبر للمعين ولا تنسخ بموت المالك مطلقا فيستمر العامل ويأخذ نصيبه
 (ولو ثبتت حياته عامل) باقراره أو بيعة أو بين مردودة (ضم اليه مشرقا) ولا تزال يده لان العمل
 حق عليه ويمكن استيفاءه منه بهذا الطريق فمعين جها بين الحقين واجرة المشرف عليه فان ضم اليه
 لريية فقط فأجره على المالك (فان لم يحتفظ) العامل (به) أي المشرف عن الخيانة (استأجر
 من ماله عامل) لتعذر الاستيفاء منه هذا ان كان العمل في الزمة والالتزام المالك على الوجه نظير ما مر
 آنفا (ولو خرج الثمر مستحقا) لغير المساق (فلا عامل) الجاهل بالحال (على المساق اجرة
 المثل) لانه فوت منافعته بعوض فاسد فجميع بدلها كذا لو استأجر رجلا للعمل في معسوب فعمل جاهلا
 أما العامل فلا شيء له قطعا

(قوله) بأن كان فوق إلى قوله
 واعترض في النهاية الا قوله وان قل

* (كتاب الاجارة) *

بتأليف الهرة والكسرا فصع من آجره بالمذاخير او بالعصر بأجره بكسر الجسيم وضمها أجر هي لغة
 اسم الاجرة ثم اشتهرت في العقد وشرعا تملك منفعة بعوض بالشروط الآتية منها علم عوضها وقبولها
 للبذل والباحة فخرج بالآخر نحو منفعة البضع على ان الزوج لم يملكها وانما ملك أن يتفقد بها وبالعلم
 المسافة والجمالة كالخج بالرزق فانه لا يشترط فيها علم العوض وان كان تشديدا كون معلوما كساقاة على
 شرة موجود وجعلته على معلوم فادفع ما شارح هنا والاصل فيها قبل الاجماع آيات منها فان أرضع
 لسكر فأتوهن أجورهن ومنارعة الاسنوى في الاستدلال به امر دودة اذ غادها وقوع الارضاع
 لا باع وهو يستلزم الاذن لهن فيه بعوض والا كان تبرعا وهذا الاذن بالعوض هو الاستئجار الذي هو
 تملك المنفعة بعوض الخ ويدل له أيضا وان تعاسر تم فسترضع له اخرى الى آخره الآية وذلك أن تقول ان أراد
 المنارعة على أصل الاستئجار فردت بهاد كروا ضح أوسع الايجاب والقبول لم يصلح ذلك لردده اذ لا دلالة فيها
 على القبول لفظا بوجه وكونه من الدليل على الصيغة في البيع يأتي هنا لان ما نوع منه لا يمنع النزاع

في الاستدلال بها ووجه ما على ذلك وأما حديثها استجارية على الله تعالى وسلم هو والصديق دليل في
 التفسير وهو أمر على الله عليه وسلم بالمواجزة والنجاة بل الضرورة أهمية المأواك منها صيغة وأجرة
 ومنفعة وعاقده ولو لم يكن له الأصل يد أنه فقال (شرطهما) أي المخرج والمستأجر المبالا عليهم ما لفظ الأجرة
 (كأنه ومشتري) لأنها صنف من البيع فاشتراط في عاقده ما يشترط في عاقده مما شر كالمشتري وعدم
 الإكراه غير حق نعم يصح استجارية كافر لم ولو أجرة عين لكانها مكرهة ومن ثم أجبر فيها على استجارية
 المسلم واستجارية نفسه لا لا يتصل من عمله كالحج لأنه يجوز له التبرع به على ما مر فيه ويصح بيع
 البقرة لنفسه لا أجرة له إلا ما لا ينفعه يودى لغيره فاعترف فيه ما لا يغتفر في الأجرة إلا لا توفى لذلك
 ولو كان للزوجة ما طرأ أن أجر أحدهما الآخر أو رضا الوقت مع أن استقل كل منهما ما والا فلا كما جسته
 أنوز رعت و فرق بينهما وبين وصيين اشترط اجتماعهما على التصرف في مال محجور بينهما ما لا أحدهما
 أن يشترى من الآخر لمحجوره عند الآخر بوجود الغرض هنا من اجتماعهما مع عدم التهمة بوقوع
 التصرف للغير بخلافه ثم فانه يقع للمباشر مع اتحاد الموجب والقابل لتوقف الإيجاب على مباشرة
 أو أذنه (والصيغة) لا بد منها هنا كالبيع فيجوز فيها خلاف العاطاة ويشترط فيها جميع ما مر في صيغة
 البيع الأعدم التأكيد وهي إما صريحة أو كناية فمن الصريح (أجرتك هذه أو أكرمتك) هذا
 (أو لم تكن منافعهم سنة) ليس طرفا لأجر وما بعده لأنه انشاع وهو ينقضي بانقضاء لفظه بل لا يقدر
 نحو وانتفع به سنة ونظيره في التقدير على القول به في الآية قوله تعالى فأما لله مائة عام أي وألبه مائة
 عام فإن قلت يصح جعله طرفا لمنفعة المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كالأية كما هو واضح قلت المنافع
 أمر موهوم الآن والظرفية تقتضي حسلا في ذلك فكان تقدير ما ذكر أولى أو متعنا (بكذا) وتختص
 أجرة الذمة بنحو أكرمتك أو سلمت إليك هذه الدراهم في خطاطة هذا أو في دابة صفقتها كذا
 أو في حلي إلى مكة (فيقول) الخطايط متصلا (قبلت أو استأجرت أو أكرمت) ومن السكينة
 أسكن داري شهر بكذا أو جعلت لك منفعها سنة بكذا أو منبها السكينة وتعتد باستيجاب وإيجاب
 وبإشارة أخرى من مضمرة وأفهم كلامه أنه لا بد من التأكيد وذكر الأجرة لا تنفع أجزائها الخمسة
 ولا يشترط عندهما وأن توزع عليه أن يقول من الآن ومورد أجرة العين والذمة المنافع لأنها المقصودة
 لا العين التي هي محلها عند الجمهور وقول الشيعين الخلاف غير محقق إذ لا بد من النظر لكل منهما
 اتفاقا نازعوه ما فيه بأن له فوائد لكن نظر في أكثرها ومن جملتها الذي لم يقر فيه قوله (والاصح
 انعقادها) أي الأجرة (بقوله أكرمتك) أو أكرمتك (منفعتها) أي الدار سنة مثلا بكذا لأن
 المنفعة هي المقصودة منها فيكون كرها تأسيدا أو ادعاء أن لفظها انما وضع مضافا للعين فلا يضاف
 للمنفعة ممنوع وقوله (و) الاصح (منعها) أي منع انعقادها (بقوله بعثتك) أو اشتريت
 (منفعتها) لأن لفظ البيع موضوع لتأليف العين فلا يستعمل في المنفعة كما لا ينبغي بل لفظ الأجرة
 واختار جمع المقابل اعتبارا بالمعنى فانها صنف من ماله في بيع للمنافع ومن ثم كان الوجه على الأول
 أن ذلك كتابة قبل هذا كناه في أجرة العين دون أجرة الذمة كالأرمتك بكذا انتهى وفيه نظير
 يخبر ذلك في أجرة الذمة كالأرمتك أو بعثتك منفعة دابة صفقتها كذا (وهي قسمان واردة على عين
 كأجرة العمار) لم يقيده بما بعده ليعينه لا يتصور فيه أجرة الذمة لأنه لا يثبت فيها (ودانة أو شخص)
 أي آدمي ولا يكون ضد الدابة التي هي المثلث المثلث فيها المذكور في قوله (معيين) فيتم موقوفهما
 أجرة العين والذمة ويبحث الجلال الباقين الحاق السفن بهما لا بالعمار والمراد بالعين هنا مقابل
 الذمة وهو محسوس بتقدير العقد وفي صورة الخلاف السابقة آتت من قبل المنفعة وهو محلها الذي

(كتاب الأجرة)
 (قوله) أي المخرج إلى قوله وقرئ في
 النهاية (قوله) لا بد منها إلى قوله
 وقول الشيعين في النهاية (قوله)
 وعندهما وأن توزع عليه (قوله)
 لم يقيده إلى قوله فلا فرق في النهاية
 (قوله) ويبحث الجلال عبارتها
 وما بحثه الجاقى الوالد بخلافه فلا
 يصح إيجازتها إلا أجرة عين
 كالسفن دليل عدم صحة السلم
 في السفن انتهى

(قوله) أى على الأول عبارة
 على الآذن له (قوله) كرأس مال إلى
 المتى في النهاية (قوله) على معدوم
 أى دائماً والإفانيسيع في الزمعة قد
 يكون معدوماً حال العقد بالنسبة
 للبائع (قوله) الاجرة فيها إلى قول
 المصنف ويشرط في النهاية (قوله)
 جنساً إلى قول المصنف ولا يمتنع
 النهاية

على الآذان له (قوله) على موهوم
المتن في النهاية (قوله) على موهوم
المتن في النهاية (قوله) على موهوم

يكون معدوما حالة العقد بالنسبة
الاحرف فيها الى قول

يكون معناه (قوله) الاجرة فيها
بائع (قوله) الاجرة في النهاية (قوله)
اصنف ويشترط في النهاية ولا يشترط

المصنف وليد
فتمسك الى قول المصنف وليد
المنابة

34

[illegible]

(قوله) لانهم كانوا نامل الجمع
يشبهون قوله آتينا على انه في
الحيثية لا التصادف بل التباين
اي (قوله) عادة تعطاهوا لعل
التأنيث تأويل العسين (قوله)
ولا فنيها أي وان لم يكن الاصر كما
ذكر بان لم يشترط أو شرطت
وحيث (قوله) وجعل منه السبكي
التي قوله في بيته في النهاية (قوله)
أي اسرأ ذل قول المصنف وكون
المنقصة في النهاية (قوله) معروفة
التي قوله ومن ثم اختصر في النهاية
التي قوله وان في التي قوله وكونها
تستوفي (قوله) وحيث لم يصرح الى
قوله فان لم يكن في النهاية والمنقصة
(قوله) فله اسيرة قبل لعل محذوف اذ لم
يكن عالما بالساد والا فحصل تأمل

استأجر على بيع عبدكك مسجوعا أو أرسبته فسد وله أجره مثل ربي الأحياء يمتنع أن يبيع
 الحرة على كفاية واء يفرضه لعدم الشقة بخلاف من عرف أن الزايع وجاج نحو سيف بضره واحدة أي
 وإن لم يكن عليه فيها شقة لأن هذه الصناعات يتعبد في عملها التكب بها ويخفف عن نفسه
 التعب وحالته البغوى في هذه ورجح الادعى القول (وكذا دراهم ودينار للترين) أو الوزن بها
 أو الضرب على سكتها وعرف في الركاة خلاف في حمل الترين بالمعراة والفقوبة فعلى التصريح لا يصح
 استئجارها للترين بها (و) نحو (كتاب الحيد) أو الحراسة فان ذلك لا يصح استئجاره (في الأصح)
 لأن منفعة الترين بهما لا تنصدها غالبا ومن ثم لم يضمن غاصبها اجرتها نحو الكلب لا قيمة له
 ولا لمنفعته ولو لم يقل لترين ونحوه لم يصح قطعا كما لو كان نحو الكلب غير معلوم وأجرى البغوى الخلاف في
 استئجار طائر للاستئناس بصوته أو لونه وقطع المتولى بالجواز (وكون المؤجر قادرا على تسليمها) أي
 المنفعة بتسليم محلها حسبها وشرعا والمستأجر قادرا على تسليمها كذلك أخذنا من صرف البيع ليمتكن
 المستأجر منها ومن التبادر على التسليم المتقطع فان قطع رقبتهما صحت اجارته اتفاقا أو منفعة فاف كذلك كما
 اقي به المصنف لأنه مستحق للمنفعة وإن جاز للسلطان الاسترداد كما أن للزوجة إيجار الصداق قبل
 الدخول وإن كان متعزضا لزواله عنها إلى الزوج بانفساخ النكاح لا يمكن مخالفه علماء عصره
 محققين بأنه لم يملك المنفعة بل ان منفعته فهو كالاستعير والزوجة ملكة ملكا تاما قال الزركشي والحق
 ان الامام اذا أذن له في الإيجار أو جرى به عرف عام كديار مصر صح والامتنع انتهى وبه يعلم انه
 معقد لعدم ملكه المنفعة وتوجه صحة إيجاره مع ذلك في الأخيرة بأن الطراد العرف بذلك منزل منزلة
 الاذن من الامام وحينئذ فقد يجمع بما قاله بين الكلامين (فلا يصح استئجار) أفنية ماني لغير مال كمالها
 عن تسلمها شرعا لاها مستحقة الزالة فورا وكذا يقال في كل بناء كذلك كالأبنية التي في حريم
 النيل مثلا ولا من نذر عتقه أو شرط في بيعه ولا استئجار (أبى ومغصوب) لغير من هو بيده ولا يقدر
 هو أو المؤجر على انتزاعه عقب العقد أي قبل مضي مدة لها أجرة مثلا أخذنا مما يأتي في التفريق من
 نحو الامتعة وذلك كيبيعهما والحق الجلال البلقيني بذلك ما لو تبين ان الدار مسكن الحق وانهم يؤذون
 الساكن برجم أو نحوه وهو ظاهر ان تعذر دفعهم وعليه فطرو ذلك بعد الاجارة كطرو والنصب
 بعدها (و) لا استئجار (اعنى للحفظ) بالنظر واخرس للتعليم اجارة عن الاستحالة بخلاف
 الحفظ بنحو يد واجارة المستطاعا (و) لا استئجار (أرض للزراعة) أو مطلقا والزراعة فيها
 متوقعة (لأما لها دائم ولا يكفها المطر المعتاد) أو نحوه كندوة أو ماء تلج لعدم القدرة على منفعتها
 حينئذ واحتمال نحو سيل يادر لا يؤثر نعم ان قال مكر ولو قبل العقد فيما يظهر اذا لا ضرر عليه لأنه ان لم
 يف له به تخير في فسخ العقد أنا أحقر لك بشر التسميها منها أو أسوق الماء لها من موضع آخر صحت أي
 ان كان قبل مضي مدة من وقت الانتفاع بها لها أجرة وخرج بالزراعة استئجارها للماء أو لغير الزراعة
 فيصح وكذا لها وشرط ان لا ماء لها على ما صرح به الجوزي بخلافه لا لاقاتهم البطلان وببحث السبكي
 انه ان امكن احداث ماء لها بنحو حفر بئر ولو بكافة صح واء فلا وفيه نظر لما عرف في البيع ان القدرة على
 التسليم أو التسليم بكافة لها وقع لا اثر لها فليتميد قوله بكافة بما اذا لم يكن لها وقع ولم يكن لمدة التعطيل أجرة
 (ويجوز) إيجارها (ان كن لها ماء دائم) من نحو عين أو غير لمسه وله الزراعة حينئذ ثم ان شرط
 أو اعتد في شرطه دخول أو عده عمل بدو لا لم يدخل لان المخط لم يشهد به مع دخوله لا يملك المستأجر
 الماء بل يسبق به على ملك المؤجر كما رجحه السبكي وببحث ابن الرفعة ان استئجار الحمام كاستئجار
 الأرض للزراعة (وكذا) يجوز إيجارها (ان كفاها المطر المعتاد أو ماء التلويح المنفعة والغالب

(قوله) وله أجره مثل ربي الأحياء في نظير ما تقدم
 أنفا (قوله) وفي الأحياء إلى المتن
 في النهاية (قوله) ولا من نذر إلى قوله
 وكذا لها وشرط في النهاية الإقوله
 أو مطلقا والزراعة فيها متوقعة
 (قوله) أو مطلقا تأمل سورة
 الاطلاق (قوله) من نحو عين إلى
 قوله خمسة عشر ذراعا في النهاية

- جعلوا بها في الاصح (لان الظاهر من قول السامعين انهم لا يبيعون راسا بل راسا واحدا فليسوا بـ
 لزراعة بقدر انحصار الماء عنها ان كان يكفيها السنة وقبل انحصارها ان ربح وقتها عادة وقبل ان يعلوها
 ان وقتها كان بالبركة وكالتى ترى من زيادة النسل الغالبية الخمسة عشر ذراعا فاقبل وانطق بها
 السبكي ستة عشر وسبعة عشر لغالبية حصولها ولكن تطرق الاحتمال الاول قليل والثانية كثير
 و يظهر ان ثمانية عشر كذلك لغالبية حصولها أيضا كما هو مشاهد ولو آجروا ما سئلوا من ان ربحوا راحة
 لم تصح الا ان بين معنى ما سئل ومن ثم قال القائل لو آجره اربع النصف ويغرس النصف لم يصح الا ان بين
 عين كل منهما (والاستماع) لتسليم (الشريعى كالحبس) السابق (فلا يصح استئجار القلع) أو قطع
 ما يحرم قلع أو قطع من نحو (سن تصحبه) وعرضه وسلم ولو من غير آدمي للغير عنه شرعا فلا يحرر
 قود أو غيره من غير ما الا لم عادة وقال الخبر ان القلع أو القطع من يده تطيب ما يأتي في السنة ولو بيع نحو
 السن ولو سكن انصب شجرة مادة من نحو زلة قالوا لا تروى الا بقوله جاز كما يشتهر الا ذرى للفنر ورة
 واستشكل الا ذرى عن معنى النحو الفصد دون نحو كلة البيع وأجاب غيره بان هذا في معنى اصلاح عوج
 السيف بضر به لا تعيب وأقول بل فيه تعيب بغير العرف واحسان خبره وتوضيح الاجارة لقطع سن
 عليه يسكون ألمها لتعذر القلع ولا يجبر عليه مستأجرا به ان كان عليه لا يجبر اجرة ان سلم نفسه ومضى
 زمن امكان القلع (ولا) استئجار (حائض) أو نقضاء عملة (لخدمة مسجد) أو تعليم قرآن اجارة عين وان
 أمنت التلويث لا قضاء الخدمة المكث وهي ممنوعة منه بخلاف الذميمة على ما مر وطرق نحو الخيض
 ينسخ العقد كما يأتي (وكذا) حرة (منكوحة لرضاع أو غيره) مما لا يؤدي الى خلووة محرمة
 فلا يجوز استئجارها اجارة عين (بغير اذن الزوج على الاصح) لاستغراق أوقاتها بخدمته ومنه
 يؤخذ تر جيع ما يشتهر الا ذرى انه لو كان غائبا أو طافا فآجرت نفسها العمل تقضى قبل قدومه أو تأمله
 للتمتع جاز واعتراض الغزى له بان منافعتها مستحقة له بعقد النكاح مردود بأنه لا يستحقها بل يستحق
 أن يتفق وهو معذوره من أمة فليس يدها ايجارها الوقت الذي لا يجب تسليمها للزوج فيه بغير اذنه
 وأما مع اذنه فيصح وليس للتأجير منه من وطء المراجعة خوف الحبل وانقطاع اللبن كافي الروضة وعن
 الاصحاب المانع كنعى الراهن من وطء المراجعة ويقر بأن الراهن هو الذى جبر على نفسه بتعاطيه
 لعقد الرهن بخلاف الزوج واذنه ليس كتعاطى العقد كما هو ظاهر وله استئجار زوجته لارضاع ولده
 منها أو من غيرها وافتى السبكي بمنع استئجار العكاملين للحج والاوجه خلافه اذ لا يفر اجحة بين الحج والعكم
 لانه لا يستغرق الزممة (ويجوز تأجيل المنفعة في اجارة الذممة كالزممة ذممة الحبل) وكذا
 (الى مكة أول شهر كذا) لانها دين اذهى سلم كما مروى من ثم يأتي في تأجيلها ما مر ثم وكان مراد الممن
 بأول الشهر ههنا مستعمله لما مر ثم ان التأجيل به باطل لوقوعه على جميع نصف الشهر الاول (ولا يجوز
 اجارة عين لمنفعة مستقبلية) بأن صرح في العقد بذلك أو اقضاه الحلال كاجارة هذه سنة مستقبلية أو سنة
 أولها من عند وكذا ان قال أولها أمس وكاجارة أرض خمر وعقلا يتأتى تفرغها قبل مضي مدتها
 اجرة وذلك كمالو باعه عينا على أن يسلمها له بعد ساعة بخلاف اجارة الذممة كما مروى لوقال وقد عدها آخر
 النهار أو لها يوم تاريخه لم يضر كما هو ظاهر لان القمر بنة ظاهرة في ان المراد باليوم الوقت أو في التعبير
 باليوم عن بعضه وكل منهما سائغ شأن ولو قال لا يقطين متساويين في السنة فان أراد النصف في أول
 أو آخر نصفها الاول والنصف في أول أو آخر نصفها الثاني صح كما هو ظاهر أيضا لاستغراقها السنتين
 حيث لم ينع احتمال اللفظ له وان اختلفا باطل للجهل به اذ يصدق تساويهما ثلاثة اشهر وثلاثة اشهر
 مثلا من السنة وذلك مجهول ويستثنى من المانع في المستقبل مسائل منها ما لو آجره ليل ليلتين نهارا

(قوله) ولو آجرها ليلتين نهارا
 النهاية (قوله) أو قبل ان يعلوها
 في النهاية (قوله) أو قبل ان يعلوها
 قد يعلم هذا الاستدراك بالنسبة
 الى غير الماهر أما الماهر فهو في
 معنى الماهر باصلاح عوج السيف
 من غير فارة فينبغي أن يأتي فيه
 خلاف البغوى والغزالي المتقدم
 (قوله) وتشرح الاجارة الى قول
 المصنف ويجوز تأجيل في النهاية
 (قوله) ومنه يؤخذ الى قوله أما
 الامه في المعنى (قوله) وأما مع اذنه
 فيصح كذا في أصله رحمه الله
 وعبارة النهاية فيصح مطلقة أى
 استئجار الامه مع اذن الزوج وعبارة
 الشارح راجعة الى بيان محترز
 قول المتن بغير اذن الزوج (قوله)
 وكان من ادنى المعنى نحوه من غير
 مخالفة (قوله) وكذا ان قال يتأمل
 وجه اندراجها فيها نحن فيه
 (قوله) وذلك كما الى قوله وللأوجر
 سئل في النهاية

وأما في غير هذه الأرضين فليس كذلك بل هو جارية عين الشخص الصحيح عند خروجه من البلد
 أو من قبل الشهر إذا لم يمتد إلى ثمانية من بلد العقد إلا بالسيرة في ذلك الوقت وفي الشهر
 قبل الميعاد المحرم منه وجارية دار ببلد غير بلد التعاقد من ودارت غولاً بأمة غولاً أرض من رز وعدة متأتى
 تغر يغرها قبل مضي مدة لهما الجرة ومنها قوله (فلو أجرة السنة الثانية مستأجراً لولى) أو مستحقها
 بخبر وصية أو عدة بالاشهر (قبل انقضاءها جاز في الأصح) لاتصال المدين واحتمال طرق عدمه
 بطرق ومقتضى لا ينسخ الا لى لا يؤثر لان الأصل عدمه فان وجد ذلك لم يقدح في المسمى كما صرح به
 في العزيز ولو أخرج حينئذ ايجارها ما انقضت فيه لغير مستأجر الثانية لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر
 في الاثنتي عشرة سنة ان مستأجر الا لى لو أجرة من غير صحة اجارة الثانية له لما بينهما من
 المعاقدة لا للاستأجر منه اذ لا معاقدة بينهما وان وجد اتصال المدين ومن ثم لو باعها المالك لم يكن
 للشترى عنه ايجارها من مستأجر الا لى وبذلك كله افاقى التمسك بل قال ان الوارث لا يقوم مقام
 المورث في ذلك نظر الماذكره من انقضاء المعاقدة بينهما وعكس ذلك القاضي والبعوى قسلاً يجوز
 حتى لا وارث ايجارها من هي في يده مدة الى مدته دون من خرجت عنه قال السبكي وكلام الرافعي يشبه
 أن يكون ما تلا اليه لكن الاول أغوص انتهى والثاني هو المعتمد وقضية المتن أيضاً انه لو قال أجرة تسكها
 سنة فاذا انقضت فقد أجرة تسكها سنة أخرى لم يصح لان لم يحصل ايجار الثانية مع كونه مستأجر الا لى
 بل مع انقضاءها وجب ابراد بعضهم لهذه على المتن ومنها قوله (ويجوز كراء العقب) بضم العين
 جمع عقبة أى نوبة لان كلاً بعقب صاحبه وفي حديث البيهقي من مشى عن راحلته عقبة فكانما
 اعتق رقبة وفسر وهما بسنة اذ مال ولعله وضعها لغة ولا يتقدم ما هنا بذلك (في الأصح) وخرج باجارة
 العين التي الكلام فيها اجارة الذمة فتصح اتفاقاً لما مر ان التأجيل فيها جائز (وهو أن يجر دابة رجلاً
 ليركبها بعض الطريق) ويمشى بعضها أو يركبها المالك تناوباً (أو) يوجرها (رجلين ليركب
 هذا أياماً وذا أياماً) تناوباً ومن ذلك أجرة نصف المحل كذا أو كلها ليركبها نصف الطريق فيصح
 كبيع المشاع (وبين البعضين) في صورتين كنصف أو ربع المثل ~~تكون~~ هناك عادة معروفة
 مضبوطة بالزمن أو المسافة كيوم ويوم أو فرسخ وفسخ والاحل عليها والحسوب في الزمن زمن السير
 لازمن النزول نحو استراحة أو علف (ثم) بعد صحة الاجارة (بقتسمان) البعضين بالتراسى فان
 تنازعا في البادئ أقرع وذلك للملكهما المنفعة معاً يغتفر التأخير الواقع لضرورة القسمة نعم شرط
 الا لى أن يتقدم ركوب المستأجر والابطال لتعلقها بالمستقبل والحق كالدابة وغتفر فمها ذلك
 دون نظيره في نحو دار وثوب لا طاقته مادوام العمل وقضية قوله أياماً جواز جعل النوبة ثلاثة أيام
 فاكثر كان يتقفا على ذلك وان خالف العادة أو ما اتفق عليه في العقد وهو كذلك لم يضر بالهمة وعليه
 بحمل كلام الروضة وغيرها أو بالمأثني وفي توجيه النص المنع عند طلب أحدهما للثلاث ما وافق
 ذلك فانه قال ان ذلك اضرار بالمأثني والركوب لانه اذا ركب وهو غير تعب خفف على الركوب واذا ركب
 بعد كلال وتعب وقع على الركوب كالميت انتهى ويؤخذ منه انه لا بد من رضا مالك الدابة بذلك أخذنا
 من قولهم لا يجوز النوم على الدابة في غير وقته لان الثائم يثقل وانه لو مات المحمول لم يخبر مالك الدابة
 على حمله على ما يأتي ولو استأجرها ولم يتعرضا للتعاقب فان أحدهما ركبها معاً والآخر أيضاً فان تنازعا
 فممن بدأ أقرع * (فصل) * في بقية شروط المنفعة وما تقدم به وفي شروط الدابة المكثرة ومحوها
 (يشترط كون) المعقود عليه معلوم العين في اجارة العين والمنفعة في اجارة الذمة وكون (المنفعة
 معلومة) بالتقدير الآتي كالبيع في الكل لكن مشاعاً محل المنفعة لا يفتى عن تقديرها وانما أغنت

(قوله) وقضية المتن الى المتن في النهاية
 (قوله) بضم العين الى قوله ولو
 استأجرها في النهاية
 * (فصل يشترط)
 (قوله) في بقية شروط
 المصنف كدار في النهاية الا قوله ولو
 بالاشارة الى قوله ولا يجب

(أولاً) فإن قيل لا بد من معرفة عدد من يسكن فيها الكفاية...
 في مثلها انتهى وحينئذ نقول المذكور
 تضمن مع ما يقتضيه العقد وهو لا يضر
 فليأمل (قوله) وكل شهر بدنيار عيارتها
 بدنيار وما زاد بحسابه مع الخ (قوله) قال
 الماوردي لعل يحمل كلام الماوردي
 على عرف زمانه بالنسبة لمحلله ان ذلك أقل
 مدة متقومة واختلاف الكلامين ناسي
 عن اختلاف الاحتمال فليأمل (قوله)
 أو ولو بالقوة في أصله بخطه أي ولو
 الخ ويشبه أن يكون سبق قلم (قوله)
 كل محتمل الخ والثاني أقرب والله أعلم
 لا إطلاقهم صحة مع أقل ما يقول
 ولم يتعرضوا لاشتراط اعتدائه بذلك
 المحل (قوله) أي محتمل الخ قوله قال السبكي
 في النهاية الا قوله ولا ينافي الى المتن (قوله)
 قال السبكي وغيره الخ في المتن والثاني يصح
 ان المدة مذكورة لتجمل فلا يؤثر
 التمسك وهذا هو بحث السبكي انتهى
 أقول بحث السبكي إنما هو في حالة القصد
 لتجمل فلا يمكن حمل الوجهين في حالة
 الاطلاق واما حال قصد التقدير بالزمان
 فيلزم أن لا يصح قطعا كما يوحى اليه
 بوجهه مقابل المصنف

(ثانياً) فإن قيل لا بد من معرفة عدد من يسكن فيها الكفاية...
 المستند بال فعل السبكي شرط تحديد نسيجيات العتار والله لا يصح اجارة أحد عبدي وعتقه ومدة شهيرة
 أو حمل ذلك وفيما له منعت واستدراكه كالمسألة المحمل الاطلاق عليها وغيره لا ينافي ما بيننا من يجوز
 دخول الحمام باجرة اسمها عام على المحمل بقدر المكث وغيره لكن الاجرة في مقابلته الآلات لا الماء
 فليد ما يسكب به الماء غير مضمون على الداخل وثمنا به غير مضمون على الحمامي ما لم يستغفله عليها
 ويحسبه لذلك ولو بالاشارة برأسه كالمسألة مما يأتي في الوديعة ولا يجب بيان ما يستأجره في الاثر اقرب
 التناوب بين السكنى ونسج المتاع ومن ثم حمل العقد على اليهود في مثله امن سكانها ولم تستطع
 معرفة عدد من يسكن اكنافاً بما اقتضت في مثلها (ثم) اذا وجدت الشروط في المنفعة (نارة)
 (المنفعة) (برهان) فقط وشايطه كل ما لا يضبط بالمثل وحينئذ يشترط علم كرضاع هذا
 شهر او طين أو شيء من أركانها أو مداوة هذا لوما و (كدار) وأرض وأتية وثوب ويقول
 في دار ثوب للسكنى التمسك فلا يصح دلي أن تسكنه لأنه صريح في الاشتراط بخلاف ما قبله اذ ينظم معه
 ان شئت قال بعض الأصحاب ولا تسكنه واحداً (سنة) بجائته وأولها من فراغ العقد لا يجب
 اتصالها بالعقد فان لم يعلم كاجرتها كل شهر بدنيار لم يصح ولو من اما استأجر للاذان من ماله
 بخلافه من بيت المال فان قال هذا الشهر وكل شهر بدنيار صح في الاول فقط قال الماوردي
 صرحه بوجه الرواية واقل مدة تؤجر للسكنى يوم فاكتر ومرة أقلها ثلاثة أيام وفي كل منهما نظر بل
 الوجه ماقاله الاذرعى من جواز بعض يوم معلوم فتدبر متعلق به غرض مسافر ونحوه والضابط كون
 المنفعة في تلك المدة متقومة عند أهل العرف أي لذلك المحل لكن هل يعتبر كونهم يعتمدون انجار
 ماله باقل أو ولو بالقوة كل محتمل احسن بدل المال في مقابلتها (ونارة) تقدر (بعل) أي محمله
 كما بأصله أو بزمان (كداية) معنة أو موصوفة للركوب أو لشيء عليها (الى مكة) أوليها
 ثم اشترط بيان الناحية التي يركب اليها ومحل تسليمها المؤجراً ونائبه ولا ينافي هذين جواز الايدال
 والتسليم للقاضي أو نائبه لان ذلك لا يعرف الا بعد بيان الناحية ومحل التسليم حتى يدلان بمحلها
 (وتكملة هذا الثوب) أو ثوب صفة كذا كاستأجر ثوباً لخياطته أو الزمت ذمتك خياطته اتميز هذه
 المناق في نفسها من غير تقدير مدة وكل استأجر ثوباً لخياطته شهر او يشترط في هذه بيان ما يخططه
 وفي الكل كما سيعلم من كلامه بيان كونه قيصاً أو غيره وطوله وعرضه ونوع الخياطه أي رومية
 أو غيرها هذا ان اختلفت العادة والاحمل المطلق عليها وما تقرر يعلم انه لا يتأني التقدير بالزمان
 في اجارة النمة فلو قال الزمت ذمتك عمل الخياطه شهر لم يصح لان لم يعين عاملاً ولا محلاً للعمل وقيد ابن
 الرفعة بحثاً وسبقه اليه القفال بما اذا لم يبين صفة العمل ولا محله والابان بين صفة أو محله صح قال
 القفال لانه لا فرق بين الاشارة الى الثوب أو وصفه ونارة تقدر بعل فقط كبيع كذا وقبضه وكالحج
 (فلو جمعها) أي العمل والزمان (فاستأجره لخططه) أي هذا الثوب يوماً معاً أو لاجرت هذه الارض
 أو يبنى هذه الحائط (بياض النهار) المعين (لم يصح في الاصح) للفرق اذ قد تقدم العمل وقد
 تأخر نعم ان قصد التقدير بالعمل فقط وأن ذكر الزمان إنما هو للعمل على التجمل صح على الوجه قال
 السبكي وغيره أخذ من نص البيهقي و يصح أيضاً في الوصف الثوب بحيث يضر غرضه عادة في دون
 النهار انتهى ولا يخلو من نظر لانه قد يعرض له طائفة من اكله في ذلك النهار الا أن يجاب بأنه خلاف
 الاصل بل والغالب في المتفت اليه و يظهره اذا عرض ذلك تخير المستأجر بفرع يستثنى من زمن
 الاجارة فعل المكث بقوله لوجه لم يخش من الذهاب اليها على علمه وطهارتها وراثة وراثة من الاكل

(قوله) كثر الى قوله قبل وفيه
نظر في النهاية (قوله) أو آيات الى
قوله فان أقدمه غيره في النهاية الا
قوله بل الذي يتجه الى قوله على ان
التحقيق (قوله) فدون ثلاث آيات
لا يحجاز فيه على الاصح قد يقال
هو منافي لقوله السابق صلى ان
التحقيق الخ ويجب ان التحقيق
ما يقتضيه الدليل وقد يكون خلاف
المعصم لثمة أولها بال اكثر من
اليه قوله على ان التحقيق بمثابة
قوله الا وجه مدر كل أو الا قوى
او المحتمل أي من حيث الدليل
(قوله) ويشترط الى الفرع في النهاية

ان لا يمس منها شيء من ذلك الا يصح ان يمس من غير شيء (وكذا) (قوله) (قوله) (ان شئت
 فزرعها) (وان شئت فاعمرها) (يا) (في الاصح) ويختبر بينهما فيصنع مشاع من زرع وغرس ان يرضى
 بالاصح ولا يصح لزرع وغرس ولا ازرعها واغرسها ان لم يبين قدر كل منهما بل قال الغفال لا يصح
 ازرع النصف واغرس النصف حتى يبين جانب كل (ويشترط في اجارة الدابة للركوب) عنا اؤذمة
 (معرفة الراكب بمشاهدة اوصاف تام) انه بنحو ضخامة او نحافة يعرف زنته فحسنا وقول الجلال
 البلقيني لا بد من الوزن مع الوصف ضعيف وانما اعتمدوا في نحو الحمل الوصف مع الوزن لانه اذا عين
 لا يتغير والراكب قد يتغير بسمن او عزال فلم يعتبر بينهما فيه (وقيل لا يصح الوصف) وتعين
 المشاهدة للغير السابق ليس الخبر كنعما نعم انما يأتي انه لا يكفي وصف الرضيع وأطالوا في ترجيح لانه
 الذي عليه الاكثرون بل الاول بحث لهما فثبت (وكذا الحكم فيما) مع من زاد له ونحوها كما باصلا
 ولا ترد عليه خلافا من زعمه لان كلامه الآتي في الحمل يقتضيه وفيما (يركب عليه من محمل وغيره)
 كسرج او اكاف (ان) فحش تفاوته ولم يكن هنالك عرف مطرد (كذلك) (له) أي تحت يده ولو بعارية
 يشترط أحدهما ان ذكر في العقد لكن المتعمد انه لا يشترط من الرؤية مع الامتحان باليد ان أمكن وألحقوا
 نحو الحمل بالزاملة لا بالحمل الآتي الاكتفاء فيه بأحدهما من لان الغرض كما تقر انه لا عرف
 مطرد ثم مع فحش تفاوته اذ نحو الخشب يتفاوت ثقله فلا يحيط به العيان وبغير ذلك ظهير ابن الرفعة في ذلك
 أو من الوصف مع الوزن أما لو اطردهما يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا يحتاج لمعرفة ويحمل
 في الأولى على العرف بركبه الموجب في الثانية على ما يليق بالدابة كما يأتي وان أحضر الراكب ما يركب
 عليه ولا بد في نحو الحمل من وطء فيه يحاس عليه وكذا غطاء له ان شرط في العقد ويعرف أحدهما
 بأحد ذلك ما لم يكن فيه عرف مطرد فيحمل الاطلاق عليه (ولو شرط) في عقد الاجارة (حمل
 المعاليق) جمع معلوق بضم الميم وقيل معلاق كسفرة وقد روي عن وايريق وأداة وقصعة فارغة
 أو فيها نحو ماء أو زاد قال الماوردي ومضربة ومخدة (مطلقا) عن الرؤية مع الامتحان باليد وعن
 الوصف مع الوزن (فقد العقد في الاصح) لاختلاف الناس فيها قلة وكثرة ولا يشترط تقدير ما ياكه كل
 يوم (وان لم يشترطه) أي حمل المعاليق (لم يستحق حملها) ولا حمل بعضها وان خف كأداة اعتد حملها
 على ما اقتضاه اطلاقهم وذلك لاختلاف الناس فيها (ويشترط في اجارة العين) لما يترك ركوب أو حمل
 (تعيين الدابة) أي عدم ايهامها فلا يكفي أحدهما من وزعم ان هذا معلوم من أول الفصل بتسليمه
 لا يمنع التصريح به (وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والاطهر اشتراطه وكذا يشترط
 قدرتها على ما استوجرت لحمله (و) يشترط (في اجارة الذمة) للركوب (ذكر الجنس والنوع) وقد يغني
 عن الجنس (والذكورة والانوثة) كبيع بنت حتى ذكر لاختلاف الغرض بذلك وجهه في الاخير ان
 الذكور أقوى والانثى أسهل ويشترط أيضا ذكر كيفية سيرها ككونها بحرا أو قطوفا (ويشترط فهمهما)
 أي اجارتي العين والذمة للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وكونه ليلا أو نهارا والنزول في عامر
 أو صمراء لتفاوت الغرض بذلك ويجوز مجاوزة الحمل المشروط والنقص عنه لحوف ظن منه ضرر دون
 غيره كما لو استأجر دابة قبلد ويعود علمها فانه لا يحسب عليه مدة اقامتها لحوف (الا ان يكون بالطريق
 منازل مضبوطة) بالعادة (فينزل) قدر السير (عليها) ما لم يشترط خلافه فان لم تضبط اشترط
 بان المنازل أو التقدير بالزمن وحده هذا كله ان كانت الطريق آمنة والام لا يجوز تقدير السير فيه
 لانه لا يتعلق بالاختيار ذكره جمع قالا ومقتضاه امتناع التقدير بالزمان أيضا وحينئذ يعمد الاستحجار
 في طريق مخوفة لا منازل بها مضبوطة انتهى وقال الأذرى قضية كلام الشامل صحة التقدير من بلد

(قوله) عنا الى قوله وألحاله
 في النهاية (قوله) مع من زاد له
 قوله ان ذكر في العقد في النهاية
 (قوله) في عقد الاجارة الى قول
 المصنف ويجب الايجار للحمل
 في النهاية (قوله) ولا يشترط تقدير الخ
 تأمل ارتباط هذه المسألة بالسابق
 الكلام وفي الروضة الطعام
 المحمول ليؤكل في الطريق كسائر
 المحمولات في اشتراط رؤيته
 أو تقديره بالوزن على الصحيح وقيل
 لا يشترط تقديره ويحمل الأمر فيه
 على العادة فعلى الصحيح لا يشترط
 تقدير ما يؤكل منه كل يوم لعقده العقد
 على الصحيح انتهى

لا جرة مثل ذلك في كونه كماله ومن ثم لم يرد عليه من سطور في
تخصيص صياح كسيد و (لتبين بديهة وفائدة) عطفه من على عام وان تعين عليه لان مؤن
ذلك في تركه أصالة ثم في كل موطن ثم المياسير في بقصد الاجابة عليه حتى يقع عنده (وتعلم
القرآن) كما أو بعضه وان تعين عليه لتبين ان الحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله وهو صرح به
مع علمه مما قدم في تقريره نظرا لاستشائه من العبادة واهتمامه بشهرة الخلاف فيه وكمية
الاحاديث الهائلة بظاهرها على امتناعه كما يتبعها مع ما يمارسها ومع مسائل عزيزة النقل تتعلق
بالتعليم والمعلمين في تأليف مستقل ولو قال سيد قن صغيرا لعله لا يدعه يخرج اقتضاء الحاجة الجامع
وكيل ووكيل به صغيرا فحرب منه فحتمه لا يفرط ولا تصح لتضامه ولا لتدريس علم أو اعادته الا ان عين
المعلم وما يعلمه وكذا القضاء على الاوجه ويصح الاستحجار لقراءة القرآن عند القبر أو مع
الدعاء بمثل ما حصل من الاجر له أو غيره عقبها عين زمانا أو مكانا أولا ونية الثواب له من غير دعاء لغير
خلاف الجمع وان احتسار السبكي ما قلناه وكذا احدثت قسرا في أو ثوابها لغيره خلافا لجمع أيضا أو بمحضرة
المستأجر أي أو نحو وانه فيما يظن أو مع ذكره في القلب حالتها كما ذكر بعضهم وذلك لان موضعها
موضع بركة وتزول رحمة والدعاء بعدها أقرب اجابة واحضار المستأجر في القلب سبب لشمول الرحمة
له اذا تفرقت على قلب القاري وألحق بها الاستحجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وما اعتيد في الدعاء
بعدهما من اجعل ثواب ذلك أو مثله مقدما الى حضرة صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه جائز
كما قاله جماعة من المتأخرين بل حسن مندوب اليه خلافا لمن وهم فيه لانه صلى الله عليه
وسلم اذن لنا بأمره بنحو سؤال الوسيلة له في كل دعاء له بما فيه زيادة تعظيمه وحذف مثل في الأولى
كثيرا نافع لغة واستعمالا نظير ما مر في جابا بغيره فلا فسر وليس في الدعاء بالزيادة في الشرف ما يوهن
النقص خلافا لمن وهم فيه أيضا كما بينته في الفتاوى وفي حديث أبي شهور كم اجعل لك من
صلاقي أي دعائي أصل عظيم في الدعاء عقب القراءة وغيرها ومن الزيادة في شرفه ان يتقبل الله عمل
الداعي بذلك وثيبه عليه وكل من أثيب من الامة كان له صلى الله عليه وسلم مثل ثوابه مضاعفا
بعدد الوسائط التي بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعدها في الأولى
ثواب ابلاغ الصالح وعمله وفي الثانية هذا ابلاغ التابى وعمله وفي الثالثة ذلك كله وابلغ تابع
التابى وعمله وهكذا وذلك شرف لا غاية له ففرع استوجب القراءة فقر أجبا ولو ناسيا لم يستحق
شيئا لان القصد بالاستحجار لها حصول ثوابها لانه أقرب الى نزول الرحمة وقبول الدعاء عقبها والجنب
لا ثواب له على قراءة بل على قصده في صورة النسيان لمن صلى بنحاسة ناسيا لا يثاب على افعال الصلاة
المترققة على الطهارة بل على ما لا يتوقف عليها كالقراءة والذكر والخشوع وقصده فعل العبادة
مع عذره فمن أطلق اثابة الجنب الناسي بحمل كلامه على اثابة على القصد لا غير واثابة عليه
لا تحصل غرض المستأجر المذكور وأورد عدم الاعتماد بقراءة عدم ثواب مجرد التلاوة لها كما مر
وقوله لو نذر ما فقر أجبا لم يجز لانه القصد من النذر التقرب والمعصية أي ولو في الصورة لتدخل
قراءة الناسي لا يتقرب بها وبه فارق البر بقراءة الجنب سواء ألتص في حلفه على القراءة أو جدها أو مع
الجنب أو لغيره ان نص فيه علمها مع الجنب أو يظهر أن المستأجر لتعلم ان قرآن مستحق وان كان
جنب لان الثواب هنا غير مقصود بالذات وانما المقصود التعليم وهو حاصل مع الجنابة وأقبح بعضهم
بأنه لو ترك من القراءة المستأجر عليها آيات لزمه قراءة ما تركه كقولنا يلزمه استئناف ما بعد ما تركه من استوجب
لقراءة على قبر لا يلزمه عند الله ومع ان ينوي أن ذلك عما استوجب عنه أي بل الشرط عدم الصارف

(قوله) في مثل قوله أمير المؤمنين
ما من شيء من دون الميت في حياته
والمرحومة في أصله من خطبه عونه
فيكون أن يقرأ على صيغة فاسم الصالح
من باب الدعاء ان ثبت استجابه
(قوله) ولو قال سيد الى قوله ونية
الثواب له في النهاية (قوله) ووكيل
صغيرا ان كان عاجزا عن حفظ مثل
ذلك العبد في العادة فواضح والا
فهل تأمل الم كسبر من المراهقين
أمنع من بعض البالغين (قوله)
أو غيره ينبغي أن يعين ليصح
الاستحجار وترفع الجهالة اللهم
الا أن يقال الدعاء هنا غير مقصود
عليه وانما المقصود عليه القراءة
والدعاء تابع ولعل هذا أوجه نعم
في قوله وألحق بها الخ ينبغي تعيين
الذكر والدعاء لانه المقصود عليه
(قوله) أو مع ذكره الى المتن في
النهاية (قوله) وحذف مثل الخ قد
يقال ما الداعي الى ذلك وأما التقدير
في مسألة الشيخ فصورى فليأمل
فان الوارد في نقل حسنات الظالم
الى ديوان المظلوم يشعر بأنه لا يمنع
في نقل الثواب عن العامل انما
غيره شرعا وقع لبعض العارفين
انهم رأوا رسول الله صلى الله عليه
وسلم وقال له يا رسول الله انى جهلت
لثواب أو رادى أو عذره ان قال
له صلى الله عليه وسلم أتيتك
كذا وكذا

فان قلت من جواهر النذر بانها بذاتها تنوي انما عتبه قلت منساقير مستحالة ولو لم يكن مستحالة
 ولا يمكن ذلك ثم ومن ثم لو استوفى من المطلق القراءة وحيثما استباح اليه فيما يظهر او لا يظهر
 كالقراءة بحضوره لم يتحقق لها فذل كذا القهر مثال (و) تصح الاجارة من الزوج وغيره لحرة او امة
 ولو كافترة ان امتنع على الواجب (الحضنة) وهي الكبرى الآتية في كلامه من الحضانة وهو من
 الاصل الى الكسح لان الحضنة تضيق اليه (وارضاع) ولولباً (معها) وحفظ العتود عليه
 كلاهما لانهما مقصودان (ولا حدهما فقط) لان الحضنة نوع خدعة ولا ية الارضاع السابقة
 اول الباب وتدخل فيه الحضنة الصغرى وهي وضعة في الشجر والمامة الذي وعصره له لثوقته
 عليها ومن ثم كانت هي العتود عليها والابن تابع اذا اجارة فهو موزع للمنافع وانما الاعيان تتبع
 الضرورة وانما حجت له مع نفسها توسعة فيه لمزيد الحاجة اليه ويوجب في ذلك تعين مدة الرضاع وتخله
 أهوية لانه لا ينفذ له اريدت المرضعة لانه سهل فان امتنعت من ملازمة ما عين أو سافرت تخير
 ولا أجره لها من حين المسخ والصبي برؤيته أو وصفه على ما في الحاوى لا اختلاف شره باختلاف نحو
 سنه وتكاف المرضعة أكل وشرب كل ما يكثر اللبن وترك ما يضره كوطء تحليل يضر والاختيار وعدم
 استمرار الطفل لئلا يعلو فيه عيب يتخبر به المستأجر ولو سلمته لبن غيرها في اجارة ذمة استحققت الاجرة
 أو عين فلا (والاصح انه) أى الشأن (لا يستتبع أحدهما) أى الارضاع والحضنة الكبرى
 (حفظ صبي) أى جنسه الصادق بالأنثى والخنثى (وتعهد يغسل رأسه ويده ويثامه وغده) بفتح الدال
 (وكلمه وربطه في المهود وتحرر بكه لسانه ونحوها) لا قضاء اسم الحضنة ذلك عرفاً أما الدهن بالضم فتشيل
 على الاب وقيل تتبع فيه العادة والذي يتبع الاول اذا العادة في ذلك لا تنضب (ولو استأجر
 لهما) أى الحضنة الكبرى والارضاع (فانقطع اللبن فالذهب انفساخ العقد في الارضاع)
 فيسقط قسطه من الاجرة (دون الحضنة) لما مر ان كلاهما مقصود معقود عليه (والاصح انه لا يجب
 خبر وخيط وكل) وصبي وطلع (على وراق) وهو الناسخ (وخياط وكال) وصباغ وملقح
 اقتصارا على مدلول اللفظ مع ان وضع الاجارة انه لا يستحقها عين (قلت صحح الرافي في الشرح)
 الكبير (الرجوع فيه الى العادة) اذا ضابط له لغة ولا شرعاً تنبيه: غالب استدراكات المتن على
 أصله من الشرح وحيث قد يقال ما حكمة الاسناد اليه في هذا الموضع لا غير وقد يجاب بانه هنا
 لم يرجح له أحد الموضعين المتناقضين فأرسلهما بخلاف البقية ثم رأيت لشارح ما قد يخالف ذلك وليس
 كما قال (فان اضطربت) العادة (وجب البيان) نصياً للفرق (والا) بين في العقد من ههنا ذلك
 (فبطل الاجارة والله أعلم) لما فيها من الغرر المؤدى الى التنازع لا الى غاية وأفهم كلام الامام ان الخلاف
 في اجارة الذمة أما العين فلا يجب فيها غير العمل وقطع ابن الرفعة فيما اذا سكنت على مدة وجوز
 التردد فيها اذا كانت على عمل * فرع: اقضى كلامهم وصرح به بعضهم ان الطبيب الماهر أى
 بأن كان خطاؤه نادراً وان لم يكن ماهراً في العلم فيما يظهر لا ينجذ بعض الأطباء استفاد من طول الخبرة
 والعلاج ما قل به خطاؤه جده او بعضهم لعدم ذلك ما كثر به خطاؤه فتعين الضبط بما ذكره لو شرطت
 له أجره وأعطى عن الادوية فما ألجئهم سافلم يبرأ يستحق المسمى ان صحت الاجارة والافجرة المثل وليس
 للعليل الرجوع عليه بشئ لان المستأجر عليه المعالجة لا الشفاء بل ان شرطت الاجارة لانه سد الله
 لا غير نعم ان يباعه عليه صح ولم يستحق المسمى الا بعد وجوده كما هو ظاهر أما غير الماهر المذكور
 فقياس ما يأتي أوائل الجراح والتعازير من انه يضمن ما تولد من فعله بخلاف الماهر أنه لا يستحق أجره

(قوله) وتصح الاجارة الى التسمية
 في النهاية (قوله) أو وصفه على ما في
 الحاوى عبارة كافية في الحاوى
 (قول المتن) ودهن الخ لم أر من
 تعرض للكيل ونحوه وأستبان
 نفسه أو غسل ثوبه وينبغي
 أن يكون حكمه حكم الدهن
 (قوله) لا تنضب قد يقال اطلاق
 عدم الانضباط محل تأمل فقد
 ينضب ويطر في بعض المراضع
 (قوله) العادة الى قوله وقطع في
 النهاية (قوله) اقضى كلامهم الى
 قوله أما غير الماهر في النهاية الا قوله
 الماهر الى قوله لو شرطت

ويصح فيه وجوب ما هو عليه من غير أن يكون له في ذلك اختيار لا في
 (فصل) فيما يلزم المكري أو المكترى لاعتبار أودائه (يجب) يسمى بتعين دفع الخيار لا في
 على المكري (تسليم مفتاح) ضمة (الدار) معيا (إلى المكترى) لتوقف الاتخااع عليه وهو أمانة
 فإذا تلف بتقصيره ضمنه أو علمه فلا وفهمها يلزم المكري تجديد فان أبي لم يجبر ولم يأثم لا يمكن بتخير
 المكترى وكذا في جميع ما يأتي قال القاضي وتنفخ في مدة المنع انتهى وفيه نظر لأنه المقصر بعدم
 التمسك مع ثبوت الخيار له نعم إن جهل الخيار وعذر فيه أحتمل ما قاله وخرج بالضمة التفضل فلا يجب
 تسليمه فضلا من مقتضاها لأنه منقول وليس بتابع (وعبارتها) الشاملة نحو تطيين سطح وإعادة
 رخام قلعه أو غيره كما هو ظاهر ولا نظر لكون الفاسد معجرا الزينة لأنها عرض مقصود ومن ثم
 امتنع (على المؤجر) قلعه ابتدأه واما وان احتاجت آلات جديدة (فإن يادر) أي قبل مضي
 مدة اجرة كما هو ظاهر (وأصلها) أو سلم المفتاح فذلك (والا) ييادر (فالمكترى)
 قهرا (على المؤجر الخيار) إن نقصت المنفعة بين الخسخ والابقاء لتضرره ومن ثم زال بزواله فإذا
 وكف السقف بتخريب حالة الوكف فقط ما لم يتولد منه نقص ويبحث أبو زرعة سقوطه بالسلاط بدل
 الرخام لأن التفاوت بينهما ليس فيه كبير وقع انتهى وفي الطلاقة ما فيه فالذي يتجه انهما إن تفاوتا أجرة
 لها وقع تخيير والا فلا وإنه لو شرط ابقاء الرخام فسخ بخلاف الشرط هذا في حادث اما مقارن علم به
 المكترى فلا خيار وإن علم أنه من وظيفة المكري لتقصيره بابقائه مع علمه بدو محل ما ذكر في المتصرف
 لنفسه وفي الطلاق اما المتصرف عن غيره وفي الوقف فتجب العمارة لكن لا من حيث الاجارة ويلزم
 المؤجر أيضا انتزاع العين من غصبها ودفع نحو حريق ونهب عنها إن أراد دوام الاجارة والتخيير
 المستأجر ولو قدر عليه المستأجر من غير خطر لزمه كالوديعة ويؤخذ منه أنه لو قصر ضمن وأنه لا يكف
 النزع من الغاصب المتوقف على خصومة بل لا يجوز كك الوديعة لانها لا تخاصمان وإن سمعت
 الدعوى عليهما لكون العين في يدهما كما يأتي أوائل الدعوى (وكسح السيل) أي كسحه (عن
 السطح) الذي لا يتفع به الساكن كالجملون (على المؤجر) بالمعنى السابق (وتظيف عرصه
 الدار) وسطحها الذي يتفع به ساكنها كالجثة ابن الرفعة (عن تلج) وإن كثر (وكاسة) حصلا
 في دوام المدة وهي ما يسقط من نحو قشر وطعام ومثلهما رما دالحمام وغيره (على المكترى) بمعنى
 أنه لا يلزم به المكري لتوقف كمال انتفاعه لا أصله على التلج ولأن الكاسة من فعله والتراب الحاصل
 بالرجح لا يلزم واحد منهما نقله وبعد انقضاء المدة يجبر المكترى على نقل الكاسة بل وفي اثباتها
 أن أضرت بالسقوف كما هو ظاهر وعليه بالمعنى السابق تنقية بالوعة وحش مما حصل فمما يشغله
 ولا يجبر على تنقيتها بعد المدة وفارقا الكاسة بأنها مناشأ عملا لا بد منه بخلافها وبأن العرف فيها
 رفعها أولا فاولا بخلافها ويلزم المؤجر تنقيتها عند العقد بأن يسلمها فارغين والتخير المستأجر
 ومحلله إن لم يعلم بدأخذ المماز ويحمل الفرق بخفة المؤنة واعتداد المساحة هنا لا ثم (وإن آجرداة
 لركوب) عنا أو ذمة (فعلى المؤجر) عند الإطلاق (الكاف) بكسر أوله وضمة وهو التمام
 كالسرج للفرس وكالتعب للبعير وفسره غير واحد بالبرذعة وله مشترك وفي المطلب أنه يطلق
 في بلادنا على ما يوضع فوق البرذعة ويشد عليه بالحزام انتهى والمراد هنا ما تحت البرذعة (وبرذعة)
 يفتح أوله ثم ذال معجمة أو معجمة وهي المجلس الذي تحت الرجل كذا في الصحاح في موضع كالشارق
 وقال في مجلس المجلس للبعير وهو كساعرق يقيق يكون تحت البرذعة وهي الآن ليست واحدا من هذين
 بل مجلس غليظ محشوليس معه شيء آخر غالبا (وحزام) وهو ما يشده الكف (وثفر) بمثلثة

(فصل يجب) *
 (قوله) فيما يلزم إلى قوله لانها
 لا تخاصمان في النهاية الا قوله وفي
 الاطلاق ما فيه الى قوله وانها لو شرط
 (قول المتن) على المؤجر لفظ على المؤجر
 وقعت في نسخ المحل والمعنى والنهاية
 عقب وعبارتها لانها بعكس ما في
 التخصة (قوله) يتولد منه نقص أي
 في نحو المنفعة فيما يظهر لا في العين
 حيث لا تنقص المنفعة (قوله) وأنه
 لا يكف الخ عبارتها وأن لا يكف
 النزع من الغاصب وإن سهل عليه
 كالوديعة كما هو مصرح به في كلامهم
 (قوله) أي كسحه الى قوله ومحلله في
 النهاية الا قوله وفي اثباتها وإن
 أضرت بالسقوف (قوله) على التلج
 كذا في أصله فكان المراد على كسح
 التلج وعبارة النهاية على دفع التلج
 (قوله) عنا الى قول المصنف
 وحرف المحمول في النهاية

محضرة سنة او في سنة - حتى انفسه وقوع العمل مسلمة لولوا كثره الحمل جرة في محضرت
 في النظر بين لا شيء والفرق ان النسيطة تظهر على التوب فوق العمل مسلما لظهور اثره على الحمل والحمل
 لا يظهر اثره على الجرة انتهى قال بعضهم بما قاله علم انه يعتبر في وجوب القسط في الاجارة وقوع
 العمل مسلما وظهر اثره على الحمل ولو أبرأه المجر من الاجرة ثم حال لا العقد لم يرجع المكثري عليه
 بشي ولو أقر بعد دفع الاجرة بأنه لاحق له على المجر ثم بان فساد الاجارة رجوع مالانه انما أقر بناء
 على الظاهر من صحة العقد (ويثبت الخيار) على التراخي على القول المعقد لان الضرر يتجدد
 بمرور الزمان (بعضها) المقارن اذا جهله والحادث لتضرره وهو ما اثر في المنفعة تأثرا يظهر به
 تفاوت أجرهما ككونها تعشرا وتختلف عن القافلة لا خشونة مشها كجزءها لكون عقوب الزركشي
 قول ابن الرفعة انه كصحة بطلانها عيب ولا تخالف لقولهم في البيع انه عيب ان خشي منه السقوط
 وعليه يحمل الثاني واذا علم بالعيب بعد المدة وجب له الارش أو في اثباتها وفي وجوب لما مضى
 وان لم يفسخ لم يجب للمستقبل وتردد السبكي فيما مضى ورجح الغزي وجوبه (ولا خيار في اجارة
 الذمة) بعيب الدابة المحضرة ولا تلفها (بل يلزمه الابدال) لانه لا يثبت فيها الا السلم فاذا لم يرض
 بالمعيب رجع لما فيها فان عجز عن الابدال تخير المستأجر كما يحسنه الاذري ويخص المستأجر بما تسلمه
 فله ايجارها ولا يجوز ابدالها الا برضاها ويقدم بمنفعتهما على الغرماء (والطعام المحمول ليؤكل)
 في الطريق اذا لم يتعرض في العقد لاداله ولا لعدمه (يبدل اذا اكل في الاظهر) عملا بمقتضى
 النظم لتأوله حمل كذا الى كذا وكانهم انما قدموه على العادة انه لا يبدل لعدم اطرادها ولو لم يجده
 فيما بعد حمل الفراغ بغيره فيه ابدل قطعا واختار السبكي انه لا يجوز الابدال الا ان شرط قدر يعلم
 انه لا يكفيه واذا قلنا لا يبدل فلم يأكل منه شيئا فهل للموخر مطالبة بتعويض قدر اكله الذي يحسنه
 السبكي فيما اذا لم يقدره وحمل ما يحتاجه ان له ذلك لانه العرف وفيما اذا قدره انه ليس له ذلك اتساعا
 للشرط ثم مال الى انه كالأول واعتمده الاذري وخرج بقوله ليؤكل ما حمل ليؤصل فيبدل قطعا وبقوله
 اذا اكل ما تلف بسرقه أو غيرها فيبدل قطعا على نزاع فيه وبقرضه الكلام في المأكل المشروب فيبدل
 قطعا لانه العرف * (فصل) في بيان غاية المدة التي تقدر بها المنفعة تقريرا او كون يد الاجير بامانة
 وما يتبع ذلك (يصح عقد الاجارة) على العين (مدة تبقى فيها) تلك العين بصفاتها المقصودة كاهو
 ظاهر (غالبا) ليؤتى باستيفاء المعقود عليه ولا تتقدر بمدة اذ لا توقيف فيه بل يرجع فيه لاهل الخبرة
 فيؤجر القن ثلاثين سنة والدابة عشرين سنة والثوب سنتين أو سنة والارض مائة سنة أو أكثر كذا قالوا
 كالجهور وقولهم على ما يليق بكل يعلم به ان ذلك القدر للتمثيل لا للتقييد وان ما ذكره من المدة
 لا يحسب جميعه من حين عقد الاجارة لانه يلزم عليه في القن مثلا انه اذا بلغ تسعين سنة مثلا يؤجر ثلاثين
 سنة من حينئذ وليس كذلك اذا العين لا تبقى هنا غالباً سنة فضلا عما زاد عليها وانما المراد حسب بان
 ماضى من الولادة ومدة الاجارة فان بلغ المجموع ثلاثين جاز والا فلا ثم هذا ظاهر فيما قبل الثلاثين
 والا فقياس ما يأتي انه لا يعطى من الزكاة حينئذ لا السنة لان العمر الغالب قدمضى انه هنا كذلك
 لان ما يثلب فيه بقاء العين قدمضى فان قلب فلم اعتبروا العمر الغالب ثم لاهنا قلت لان الكلام ثم
 في مطالق البقاء وهنا في بقاء مخصوص وهو ما أثرت اليه بقولي بصفاتها المقصودة وقال الشيخ أبو حامد
 يجوز في القن ستون سنة أي هي متيهاها وكذا الآتي لخبر الترمذي أعمار متى ما بين الستين الى
 السبعين أي الغالب فيهم ذلك وجوز ابن كعب فيه مائة وعشرين وفي الدابة عشرين والدار مائة وخمسون
 والارض خمس مائة فأكثر وجوز في الشامل كالغفال باوضا فيها ألسا واعترض بما مر في البيع

(قوله) ولا تخالف لقولهم الخ
 عبارتها ولا ينافي ذلك عند قسمه
 في البيع عما قد أجاب الشيخ عنه
 بأن المدة قد تم ليس بمجرد الخشونة
 بل خشونة يخشى منها السقوط
 (قوله) وخرج بقوله الى الفصل في
 النهاية
 * (فصل بصرح)
 (قوله) وانما المراد الخ حمل نظري بل
 الذي يظهر أخذنا من كلامهم
 في الزكاة ان المدار على العمر الغالب
 فالعبد الذي عمره عشرين سنة والذي
 من استنجا به عشرين سنة والذي
 عمره أربعون لا يستأجر أكثر من
 عشرين فإذا بلغ الستين لم يستأجر
 الا سنة فستة فليأمل

انه لا يجوز التمسك بهما لئلا يتسبب في ذلك في الوقف لئلا ينفع على الوقف
 والحكمة في الوقف بان توقفت حجارة على تلك المدة الطويلة لا للوقوف عليهم كما يستحق في كتاب ما قبل
 سميت الا تشافى ببيان حكم اجارة الوقف واصطلاح الحكماء على انه لا يجوز أكثر من ثلاث سنين لئلا
 ينشأ من استحقاق منهم وان رد بانه لا معنى له على انه لم ينقل عن مجتهد شافعي منهم وانما اشتراطنا ذلك
 لفساد الزمان بغيره الاستيلاء على الوقف عند طول المدة وايضا فشرطها في غيرنا طر مستحق وحده
 أن يكون بأجرة المثل وتقوم المدة المستقبلة البعيدة به وبأيضا فشرطها منع الانتقال للبطن الثاني
 وفيما عدا الاجرة عليهم غالبا اذا قبضت وسببها في ان يتبع شرط الوقف أن لا يجوز الا سنة مثلا وان
 الولي لا يجوز موليها أو ماله الامدة لا يبلغ فيها بالسنة والا اطلت في الزمان وممران الراهن لا يجوز
 المرهون لا جني الامدة لا يتجاوز لول الدين ولا يجوز اجارة الاقطاع أكثر من سنة كما قد علمه البدر
 ابن جماعة عن المحققين ويبحث البلقيني في منذور عتقه بعد سنة من شفا عتقه بعهده ان لا يجوز اجارة
 أكثر من ثلاث سنوات الى دوامها عليه بعد عتقه لما يأتي انما لا تنفس بطر والعنق (وفي قول لا يزداد)
 فيها (على سنة) مطلقا لا بدافع الحاجة بها وقول السرخسي انه المذهب في الوقف شاذ بل قيل
 غلط (وفي قول) لا تزداد على (ثلاثين) سنة لان الغالب تغير الاشياء بعدها ورد بان ذكرها
 في النص للتبديل واذا زيد على سنة لم يجب ببيان حصة كل بل توزع الاجرة على قيمة منافع السنين وممر
 بيان أقل ما يجوز له العتق وقد لا يجب تقدير المدة كما يأتي في سواد العراق وليس مثله ايجار وكيل
 بيت المال أراضيه لئلا أوزرع من غير تقدير مدة بل هو باطل اذ لا مصلحة كلية يقتضيه لاجلها
 ذلك وكما استجار الامام من بيت المال للاذان أولدني للجهاد وكما استجار للعلو لئلا أوزرع الماء
 (وللمكثرى استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره) الامين لانها ملكه فان شرط عليه أن يستوفيه بنفسه
 فسد العقد كالشرط على مشترئ أن لا يبيع (فيترك ويسكن) وليس (مثله) في الضرر
 الا الحق للعين ودونه بالاولى لان ذلك استيفاء للمنفعة المستحقة من غير زيادة (ولا يسكن حدادا
 و) لا (قصارا) اذ الميسكن هو كذلك لزيادة الضرر قال جميع الا اذا قال لتسكن من شئت
 كازرع ماشئت وتظرف فيه الا ذرعي بأن مثل هذا انما يراجه التوسعة لا الاذن في الاضرار وفيه نظر
 ولا يجوز ابدال الحمل براكب ونحوه قطن تحديد وحداد بقصار والعكس وان قال الخمر لا يتفاوت
 الضرر (وما يستوفى منه كدار ودابة معينة) قيد للدابة فقط لما قدمه ان الدار لا تكون الامعة
 (لا تبدل) أي لا يجوز ابدالها لهما المعقود عليه ومن ثم انفسخ العقد بغيرها وتغير بعضها أما
 في اجارة الذمة فيجب الابدال لتلف أو تعيب ويجوز عند عدمهما لكن برضا المكثرى لانه بالتبض
 اختص به كما في (وما يستوفى به كحطب وصبي عين) الاول (للمخاطعة) الثاني لفضل (الارتضاع)
 بأن التزم في ذمته مخياطة أو ارتضاع موصوف ثم عين وأفرد الضمير لان القصد التوزيع كما قررته فاندفع
 ما قيل ان تضاع ضمير المفرد موقع ضمير المثنى شاذ (يجوز ابداله) مثله (في الاصح) وان أبي الاجير
 لانه طريق للاستيفاء لا معقود عليه فاشبهه الركب والمتاع العين للحمل وانصرف للقبيل بأنه الذي عليه
 الا كثرون وبأنه كالمستوفى منه بجماع وجوب تعيين كل واحد وجب تعيينه لا يجوز ابداله وبأن القفال
 حكى الاجماع في الرمت ذمت مخياطة هذا على انه بتعين ومحل الخلاف في ابداله بغير معاوضة والاجاز
 قطعها كما يجوز لمستأجرة ان يعاوض عنها بسكنى دار وفي ملتزم في الذمة كما قدمته أما لو استأجر
 لحل معين فيجوز ابداله بمثله قطعاً ويجوز ابدال المستوفى فيه كطريق بمثله امساقه وأما وسهولة
 أو خروجه بشرط أن لا يختلف محل التسليم اذ لا بد من بيان موضعه على ما نقله القولي واعتد به ورد

(قوله) وسيأتي ان يتبع الى حالت
 في النهاية والمعنى (قوله) أكثر من
 سنة فيسفي أن يجوز في حقه
 وتصوره هل المراد سنة من وقت
 العقد أي وقت صدر من السنة
 المتعارفة أو المراد بقية السنة
 المتعارفة لانه قد يعرض للامام
 المتعارفة لانه قد يعرض ليل في
 أو تأبسه تغيير وتبدل في
 الاقطاعات عند افتتاح السنة
 وعليه ففعل ذلك اذا صدر العقد في
 أولها أو الا في جربا قها فقط
 قلنا بل ويجوز (قوله) أكثر من
 الاول أن يقال لا يجوز الى مدة
 يعلم حدوث العتق قبل انقضاءها
 (قوله) الامين الى قول المصنف
 وما يستوفى به في النهاية (قوله)
 وفيه نظر عبارتها ويرد بان الاصل
 بخلافه (قوله) الاولى الى قوله
 واتصرف في النهاية (قوله) ومحل
 انما لا بد الى قوله ورد في النهاية

قوله (قوله) وجب الى المتن في النهاية
 قوله (قوله) وان اطردت تأمله مع
 ما تقدم له في شرح قول المصنف
 والاصح في السراج اتباع العرف
 ثم رأيت في حاشية الزاوي على
 المشهور قال الرافعي عملا بالعادة
 ويؤخذ منه انه لو كان يحمل لا يعتاد
 أهله ذلك لم يلزم نزع عطائهم
 قاله ابن حجر انتهى وبعده أوجه من
 الذي هنا فليأمل (قوله) قال
 البغوي الى قوله وما قاله في الدابة
 في النهاية وعبارتها فلو اُغلق الباب
 والخانوت بعد نزع البغوي بانه
 فما يظهر وقوله صرح البغوي بانه
 لو استأجر الخ

قوله (قوله) وجب الى المتن في النهاية
 قوله (قوله) وان اطردت تأمله مع
 ما تقدم له في شرح قول المصنف
 والاصح في السراج اتباع العرف
 ثم رأيت في حاشية الزاوي على
 المشهور قال الرافعي عملا بالعادة
 ويؤخذ منه انه لو كان يحمل لا يعتاد
 أهله ذلك لم يلزم نزع عطائهم
 قاله ابن حجر انتهى وبعده أوجه من
 الذي هنا فليأمل (قوله) قال
 البغوي الى قوله وما قاله في الدابة
 في النهاية وعبارتها فلو اُغلق الباب
 والخانوت بعد نزع البغوي بانه
 فما يظهر وقوله صرح البغوي بانه
 لو استأجر الخ

فقد المثل من التبرع بغيره كمن يبيع من ماله ان يبيع الى الفقير اذا احتج به بدينه ان التبرع لم يوجب
 الا بعد الطلب وقبله الواجب المثل فهنا اولي لان وجوب اجرة المثل تستقر قبل الطلب (ولو لم يرد دابة
 اكثر من الجمل او ركوب) مثلا (ولم يتفع بها) وتلفت في المدة او يهدمها (لم يضر) والآن هذه
 بداهة وتبينه بالربط ليس قيد في الحكم بل يستثنى منه قوله (الا اذا اهدم عليها السطيل في وقت
 الانتفاع) (لو اتفع بها) فيه (لم يضرها الهدم) لنسبته الى تنصير حينئذ ان الفرض انه لا عذر له
 كما يحتمل الاذرعى وقيد السبكي ذلك اخذ من تمثيلها للمال لا يتفع بها فيه يخرج ليل شتاء بما اذا اعتيد
 الانتفاع بها في ذلك الوقت اذا لا يكون الربط سببا للتلف الا حينئذ ويرجع ايضا وتبعه الزركشي
 ان الضمان الحاصل بالربط ضمان بد قصير مضبوط عليه بعدوان لم يتلف لان الربط في وقت لم يعتد
 ربطها فيه وفي مثل من عرض للتلف تضيق ولو اكرها اليكم اليوم ويرجع عند افاقته بها
 ويرجع في الثالث ضمنها فيه فقط لانه استعملها فيه تعديا ولو اكرى عبد العمل معلوم ولم يبين موضعه
 فذهب به من بلد العقد الى آخر فاقى ضمنه مع الاجرة (ولو تلف المال في يد اجير بلا تعدد ككوب
 استخرج خطا طه او صبغه) بفتح اوله كما بخطه مصدرا (لم يضمن ان لم ينفرد باليد بان قعد المستأجر
 معه) يعني كان بحضوره ويظهر الضبط هنا بما مر في ضبط مجلس الخيار (او احضره منزله)
 وان لم يتعد معه او حمل المتاع ومشي خلفه لثبوت يدا المالك عليه حكاييل نقل عن قضية كلامهم انه لا يد
 للاجير عليه وينبغي حمله على انه لا يملكه عليه مستقلة (وكذا ان انفرد) باليد بان اتقى ما ذكره فلا
 يضمن ايضا (في اظهر الاقوال) لانه انما اثبت يده لغرضه وغرض المالك فاسببه عامل القراض
 والمستأجر فانها لا يضمنان اجماعا (و) القول الثاني يضمن كالستعير و (الثالث يضمن) الاجير
 (المشترك) بين الناس بقيمة يوم التلف (وهو من التزم عملا في ذمته) كخياطة معى بذلك لانه يمكنه
 التزام عمل آخر لا خروجه كذا (لا المنفرد وهو من اجر نفسه) أى عنه (مدة معينة العمل) أو اجر
 عنه وقد ر بال عمل لا اختصاص منافع هذا بالمستأجر فكان كالوكيل بخلاف الاول ولا تجرى هذه
 الاقوال في اجير لحفظ دكان مثلا اذا اخذ غيره ما فيها فلا يضمنه قطعا قال القفال لانه لم يسلم اليه المتاع
 وانما هو بمنزلة حارس سكة طرق بعض يوتها قال الزركشي ومنه يعرف ان الخفير لا ضمان عليه وهي
 مسألة يعز النقل فيها وخرج بقوله بلا تعدد اذا تعدى كان استأجره ايرعى دابة فاعطاها آخر يرعاها
 فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت في يده وكان أسرف خباز في الوقود أو مات المتعلم من ضرب
 المعلم فانه يضمن ويصدق اجيرانه لم يهدم لم يشهد خبر ان بخلافه (ولو) عمل غيره عملا بانه كان
 دفع ثوبه الى (فصار ايقصره أو الى خياط لخيطة ففعل ولم يذكر) أحدهما (أجرة) ولا ما يفهمها
 بخضرة الآخر فيسمع ويوجب أو يسكت كما شمله اطلاقهم (فلا أجرة له) لانه متبرع قال في البحر ولانه
 لو قال اسكني دارك شهرا فأسكنه لا يستحق عليه أجرة اجماعا وبجث الاذرعى وجوبها في قرن
 ومخجور سنة لانها ليسا من أهل التبرع ومثلها ما بالاولى غير مكاف (وقيل له) أجرة مثله
 لاستهلاكه منفعة (وقيل ان كان معروفا بذلك العمل) بالاجرة (فله) أجرة مثله وقال ابن عبد السلام
 بل الاجرة المعتادة بمثل ذلك العمل (والا فلا وقد يستحسن) ترجيح له لوضوح مدركه اذ هو العرف وهو
 يقوم مقام اللفظ كثيرا ومن ثم نقل عن الاكثرين وأفتى به كسبيون أما اذا ذكر أجرة فيسحقها قطعا
 ان صح العقد والافادة المثل وأما اذا عرض بها كأرضيك أو لأخيك أو ترى ما يسرك أو أطيعك
 فتجب أجرة المثل نعم في الاخيرة يحسب على الاجير ما أطعمه اياه كما هو ظاهر لانه لا تبرع من الطعم
 وقد تجب من غير تسميتها ولا تعريضها كما في عامل الزكاة اكتفاء بشروطه بالنص فكأنما سمى

(قوله) مثلا الى قول المصنف
 ولو تلف في النهاية مع مخالفة أنه
 عليها (قوله) ان الضمان
 الحاصل الخ عبارتها والوجه ان
 الحاصل بالربط ضمان جنسية
 لا يد فلا ضمان عليه ولو لم يتلف
 بذلك خلافا لما رجحه السبكي وتبعه
 الزركشي (قوله) بفتح اوله أى
 قول المصنف ولو دفع ثوبه لتفصير
 في النهاية اذ قوله ويظهر الضبط
 الى المتن (قوله) لانه متبرع الى قول
 المصنف ولو تعدى في النهاية الا قوله
 وقال ابن عبد السلام الى المتن
 وقوله أفتى به كسبيون (قوله)
 وبجث الاذرعى عبارتها
 والاوجه كما يحتمل الاذرعى

شرط وصحة صلاة من صلى في وقت الصلاة استقامته في القبلة في الصلاة وكذا
 بأمر الحاكم من ماله في جميع أحوال في رده في السوتج ولا يستثنى وجوبها على داخل حمام
 أو ركب سعة مثلاً بلا إذن لاستيفائه المنفعة من غير أن يصرفها صاحبها الميعاد لا فائدة
 (ولو تعدى المستأجر) في ذات العين المؤجرة (بأن) أي كأن (ضرب الدابة أو كبحها) بموحدة
 فعملية أي حذرها بالجمادها (فوق العادة) فمما أي بالنسبة لثلث الدابة كما هو ظاهر (أو أركبها)
 أثقل منه أو أسكن حذاء أو قصاراً) دق وهما أشد ضرراً مما استؤجره (فمن العين) المؤجرة
 أي دخلت في ضمانه لتعدية أمانها هو العادة فلا يضمن به وإنما ضمن بضرب وجته ومعه لا مكان
 تأديتهما باللفظ وطقن توقف أصلاً حهما على الضرب إنما يبيحه فقط وفيما إذا أركب أثقل منه
 الضمان من مستقر الثاني أن علم والأفالة قول وقيد الاستوى بما إذا لم يضمن الثاني كالمستأجر والا
 كالمستأجر ضمن مستقر اصطفاً لأن المستأجر هنا لما تعدى بار كانه صار كالعاصب وأيد بقوله لم يضمن
 بأن أركبها مثله فضرر بها فوق العادة ضمن الثاني فقط وخرج ذات العين من ضمانها كأن استأجر لير
 قزر عذرة فلا يضمن الأرض لأن لم تعد إلى منفعته بل تلزمه أجره مثل الذرة ولو ارتد في الثور وراء
 مكترين بغير إذنهما ضمن الثلث وقيل يسقط وزنه من أوزانهم واختير (وكذا) يضمن وإن تلفت
 بسبب آخر (لوا كثرى لحمل ما تقرطل حنطة فحمل مائة شعيراً أو عكس) لأنها تثقلها بتجميع حمل واحد
 وهو لطفه يأخذ من ظهر الدابة أكثر فاختلف ضررها وكذا كل مختلف في الضرر كديد وطقن ونارخ
 فيه الأذرعى وأطال إذا فرق بينهما عرفاً (أو) أكثرى (لعشرة أقفزة شعير) جمع قفيز مكيال يسع
 اثني عشر صاعاً (فحمل) عشرة أقفزة (حنطة) لأنها أثقل (دون عكس) بأن أكثرى حمل عشرة أقفزة
 حنطة فحمل عشرة أقفزة شعيراً من غير زيادة أصلاً فلا يضمن لاتحاد جرمهما باتحاد كنهيهما مع أن
 الشعير أخف (ولو أكثرى لحمل مائة فحمل) بالتشديد (مائة وعشرة لزمه) مع المسمى (أجرة المثل
 للزيادة) تعدية بها ومثل لها (بالعشرة) ليفيد اغتفار نحو الاتيين مما يقع التفاوت به بين الكيلين
 (وإن تلفت بذلك) المحمول أو بسبب آخر (ضمنها) ضمان يد (أن لم يكن صاحبها معها) لأنه
 صار عاصباً لها يحمل الزيادة (فإن كان) صاحبها معها وتلفت بسبب الحمل دون غيره لأن اليد هنا
 للمالك فكان الضمان للجناية فقط (ضمن قسط الزيادة) لاختصاص يده بها ومن ثم لو سخره مع
 دابته فملفت لم يضمنها السخر لتلفها في يد صاحبها (وفي قول) يضمن (نصف القيمة) توريعاً على
 الرأس كجرح من واحد وجراحات من آخر وأجيب بتيسر التوزيع هنا لا ثم لا اختلاف نكاياتها
 بأطنا (ولو سلم المائة والعشرة إلى المؤجر فحملها) بالتشديد (جاهلاً) بالزيادة كأن قال له هي مائة
 فصدة (ضمن المكترى) القسط تطير ممر وأجرة الزيادة (على المذهب) إذا السكري لجهل صار كالأفلة
 أما العالم فكما في قوله (ولو) وضع المكترى ذلك ظهرها فبصرها المؤجر أو (وزن المؤجر وحمل) بالتشديد
 (فلا أجرة للزيادة) وإن غلط وعلم بها المستأجر لأنه لم يأذن في حملها بل له مطالبة المؤجر بردها لحملها
 وليس له ردها بدون إذن وإذا تلفت ضمنه ولو وزن المؤجر أو كحل وحمل المستأجر فكلو كالبنفسه أن علم
 وكذا أن جهل كما اقتضاه كلام المتولي (ولا ضمان) على المستأجر (أن تلفت) الدابة إذا لا بد
 ولا تعدى بتلف ولو قال له المستأجر أحمل هذا الزائد فكما مستعير فيضمن القسط من الدابة أن تلفت
 بغير المحمول دون منفعتهما (ولو أعطاه ثوباً بالخطبة) بعد قطعه (فخاطه قباء وقال أمرتني بقطعه قباء
 فقتل بل قبيصاً فالأظهر تصديق المالك ليمينه) أنه لم يأذن له في قطعه قباء لأنه المصدق في أصل الأذن
 فكذا في صفته والثاني يتحالفان وأطال الاستوى في الاتصاف به تقبلاً ومعنى ومنه أنها لو أحلتها

(قوله) وكما سمع عبارتها الأقسام
 بأمر الحاكم كما أفاده السبكي بل هو
 كغيره خلافاً لجمع (قوله) في ذات
 العين إلى قوله وقيل يسقط في النهاية
 قوله (قوله) يضمن وإن تلفت
 السابق بأمر (قوله) يضمن وإن تلفت
 قوله وقضية ما تقرطل من اكتفاء
 الأذن في النهاية الأقوله ونارخاً
 إلى المتن (قوله) ليفيد اغتفار
 الحج هل هذا الاغتفار بالنسبة
 لعموم الأقدام أم حتى يحمل
 له الأقدام على هذه الزيادة
 أو بالنسبة إلى الضمان فقط فإن
 قيل بالأول فله عمل محله إذا دلت
 القرينة على رضا المؤجر بذلك
 لا طرأ عصرف ونحوه والأفضل
 تأمل وإن قيل بالثاني فظاهر

فيسل قطعه تحتها انما اتفق على كل ما أوجب التحالف مع نفسه أو بغيره أو غيره من الناس لا بد له من أن لا
 كمالا له وقال الاستوى بل بالخياط لا يباع المنفعة (ولا أجره عليه) بعد حلقه لأنها انما تحب بالاذن وقد
 ثبت عدمه عليه (وعلى الخياط طارش المنفعة) لما ثبت من انتفاء الاذن والاصل الفهمان وقضية
 ما تقرر من انتفاء الاذن من أصله ان المراد بالارش ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وهو ما ربحه الاستوى
 كائن أبي عمرو وغيره وهو أوضح من ترجيح السبكي أنه ما بين قيمته مقطوعا بقيصا ومقطوعا بقيصا
 لان أصل القطع مأذون فيه وجوابه لا نظر لهذا مع ثبوت المخالفة المتضمنة لانتفاء الاذن من أصله
 بدليل عدم الاجرة له ويؤخذ من هذا ومن تفصيلهم المذكور في الروضة وغيرها في المخالفة
 في النسخ المستأجر له ومن قولهم لو استأجر لنسخ كتاب فغير ترتيب أبوابه فان أمكن البناء على بعض
 المكتوب كان كتب الباب الاول منفصلا بحيث يبنى عليه استحقاق بقسطه من الاجرة والا فلا شيء
 له أن من استأجر لتضريب ثوب بخيوط معدودة وقسمه بقسم متساوية فخاطمه بانقص وأوسع في القسمة
 لم يستحق شيئا لمخالفته المشروط الا ان تمكن من اتمامه كما شرط وأتمه فيستحق الكل أو من
 البناء على بعضه فيستحق أجره ذلك البعض * (فصل) * فيما يقتضي انفساخ الاجارة والتخير
 في قسمة ما وعدهما وما يتبع ذلك (لاتنسخ اجارة) عينية أو في الذمة بنفسها ولا ينسخ أحد
 العاقدين (يعذر) لا يوجب دخلا في المعقود عليه (كتعذر وقود) بفتح الواو كما بخطه ما يوقده
 وبضمها المصدر (حمام) على مستأجره ومثله على الوجه ما لو عدم دخول الناس له لفتة أو خراب
 ماحوله كما لو خرب ماحول الدار أو الكن والفرق بينهما غير صحيح ومن ثم قيل لم يقل أحد فيمن استأجر
 رجا فعدم الحب لخط أنه يتخير (و) تعذر (سفر) بفتح الفاء بالدابة المستأجرة لطرق وخوف مثلا
 وبسكونها جمع مسافر أي رفقة يخرج معهم ويصح عطفه على تعذر أي وكسفر أي طريقه لم يكثر
 دار مثلا (و) نحو (مرض) مستأجره (سفر) وموجرها الذي يلزمه الخروج معها اذ لا دخل
 في المعقود عليه والاستئجار ممكنة نعم التعذر الشرعي يوجب الانفساخ كأن استأجره لقطع من
 مؤلم فزال ألمه وامكان عوده لا نظر اليه لانه خلاف الاصل وكذا السبي ان تعلق بمصلحة عامة كأن
 استأجر الامام ذميا لجهاد فصالح قبل المسير ما اذا أوجب دخلا في المعقود عليه فان كان في اجارة
 العين فان ازال منفعة بالسكية انفسخت وان عيه بحيث اثر في منفعته تأثيرا يظهر به تساوت الاجرة
 بتخير المكثري وسيد كرامته للنوعين (ولو استأجر أرضا للزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة)
 كسيل أو جراد (فليس له النسخ ولا حيل شيء من الاجرة) اذ لا دخل في منفعة الارض كما لو احترق
 بفسخ أو جرد كان (وتنسخ) الاجارة تلف مستوف في منه عين في عقدها شرعا كسيلة استؤجرت
 عين سائمة لخدمة مسجد فحاصت فيها اوحسا كالون فتنسخ (بموت) نحو (الدابة والاحبر المعين)
 ولو فعل المستأجر اقوات المنفعة المعقود عليها قبل قبضها كالبيع قبل قبضه وانما استقر بالتلاف
 المشتري له ثمنه لانه وارد على العين وباتلافها صار قابضا لها بخلاف المنفعة هنا لان الانفساخ
 انما هو (في) الزمان (المستقبل) ومنافعه معلومة لا يتصور ورود الاتلاف عليها (لا) في الزمان
 (الماضي) بعد القبض الذي لثله أجره فلا تنسخ (في الاظهر) لاستقراره بالقبض ومن ثم لم يثبت
 فيه خيار (فيستقر قسطه من المسمى) بالنظر لاجرة المثل بان تقوم منفعة المدة الماضية والساقية
 ويوزع المسمى على نسبة قيمتهما حالة العقد دون ما بعده فاذا كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها
 وأجره ثلثه مثلا اجرة النصف الباقي وجب من المسمى ثلثاه وان كان بالعكس فثلثه لا على نسبة المدين
 لاختلافها اذ تزداد أجره شهر على شهر وخرج بالمستوف منه المستوف به وغيره مما سمر فلا انفساخ

(قوله) ويؤخذ الى الفصل
 في النهاية
 * (فصل في انفساخ) *
 (قوله) عينية الى قول المصنف فيستقر
 قسطه من المسمى في النهاية (قوله)
 استأجر رجا في أصله بالف (قوله)
 والاستئجار ممكنة تأمل ما لو تعذر
 (قوله) بالنظر لاجرة المثل الى قوله
 ولا يجوز لنا لهما اذا أجر في النهاية

تلقه على مصر في (لا تنفع) الجارة شرعها (موت) عاقلين (او احد) عاقلين (او احد) عاقلين (او احد) عاقلين
كالباع فيقول العين بعد موت المورث عند المستأجر او وارثه ليستوفي منها النفعة وفي النفعة ما التزمه
دين عليه فان كان في التركة وفاء استوفى منها والا تخير الوارث فان في استحقاق الجارة والا فلا المستأجر
التنفع واستثنى مسائل بعضها الانقضاء فيه لسكونه مورد العقد لانه عاقد كقول الاجير المعين وبعضها
الانقضاء فيه لغير الموت كان آجر من أوصى له بنفقة دار حياته فانفسا خها بموته انما هو انقضاء شرط
الموصي ولو لم يقل بنفقة وانما قال بان يتنفع امتنع عليه الا يجازي لان لم يملكه النفعة وانما أباح له ان يتنفع
كما يأتي وكان آجر المقتطع كما أفنى به المصنف ومراعاة المقتطع للانتفاع لانه ملك وبعضها مبنى على
مرجوح (و) لا تنفع أيضا موت (موتى الوقف) أي ناطره بشرط الواقف ولو يوصف كان
شرطه للارشد من الموقوف عليهم ولم يقيد بما يأتي أو بغير شرطه مستحقا كان أو أخيرا اذا آجره
للمستحقين أو غيرهم لانه لما شمل نظره جميع الموقوف عليهم ولم يخص بوصف استحقاق ولا زعمه كان
بمنزلة ولي المحضور نعم ان كان هو المستحق وآجر بدون أجر المثل وجوزناه بعلم الامام وغيره انفسحت
بموته انشاء المدة على ما قاله ابن الرفعة ولا يجوز لناظر اذا آجر سنين ان يدفع جميع أجرتها للبطن الاول
مثلا بل يعطيه بقدر ما مضى والا ضمن الزائد كما قاله الفضل وابن دقيق العيد واعلمه الاستوى لكن
الذي ارتضاه ابن الرفعة ان له صرف الكل للمستحق حالا واستظهره غيره بانه ملك الموقوف عليه
ظاهر او عدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما مر أول الباب وفي اجارة أربع سنين
بثمانين دينار السابقة في الزكاة وبانه يلزم على الاول منع الشخص من التصرف في ملكه مع عدم تقدم
حجر عليه وبانه اذا بقي في يد الناصر فان ضمن فهو بخلاف القاعدة والا أضردك بالمالك والذي يتجه
الاول ويحجب عما ذكر بان الناصر يلزمه التصرف بالاصل للوقف والمستحق ولا أصلية بل لا صلاح
في دفع الكل له حالا مع غلبة تضييعه له المترتب عليه ضياع الوقف من العجالة ومن بعده من
المستحقين من الصرف اليه ومع ذلك فلا نظر لما يلزم مما ذكر لان الملك هنا مراعى فليس على حقيقة
الاملاء ونسأوه في يد الناصر بشرطه والا فالقاضي الامين أصح من تمكين من يذهب بالكلية لاسيما
ان كان معسرا (ولو آجر البطن الاول) مثلا أو بعضهم الوقف وقد شرط له النظر لا مطلقا بل مقيدا
بنصيبه او بمدة استحقاقه (مدة) مستحق أو غيره (ومات قبل تمامها أو) آجر (الولي صيا) او ماله
مدة لا يبلغ فيها السن فبلغ) رشيدا (بالاحتلام) أو غيره (فلا يصح انفساخها في الوقف) لانه
بما تعد نظره من جهة الواقف بمدة استحقاقه لم يكن له ولا يملك على المنافع المستقلة لغيره وبه فارق الناصر
السابق لانه لما كان له النظر وان لم يستحق كانت ولايته غير مقيدة بشئ فسرى أثرها على غيره
ولو بعد موته وبهذا الذي قررته هنا وبطلته في الفتاوى بما لا يستغنى عن مراجعته اندفع ما للشرح
هنا قائله وخرج مما ذكرناه موقوف عليه لم بشرط له نظره عام ولا خاص فلا يصح ايجاره وكلامهما
لا يخالفه خلافا لمن زعمه ويبحث الزركشي انه لو آجره الناصر ولو حاكما للبطن الثاني فبات البطن
الاول انفسخت لا يقال استحقاق المنافع اليهم والشخص لا يستحق على نفسه شيئا انتهى ويمكن
بناؤه على ما قاله شيخه الاذرى كلسي وغيره ان من استأجر من آية وأقبضه الاجرة ثم مات الاب
والابن حائز سقط حكم الاجارة فان كان على آية دين ضارب مع الغرماء ولو كان معه ابن آخر
انفسخت الاجارة في حق المستأجر ورجع بنصف الاجرة في تركه اياه ورد بان هذا مبنى على مرجوح
والاصح عند الشيخين هنا ان الاجارة لا تنفسخ بقياسه عدم الانقضاء في صورة الزركشي
(لا) في (الصبي) فلا تنفسخ لبناء الولي تصرفه على المصلحة مع عدم تقيد نظره وفاقه مجنون ورشد

(قوله) على ما قاله ابن الرفعة
عبارتها كما قاله (قوله) مثلا الى
قول المصنف لا انقطاع ماء أرض
في النهاية (قوله) وقياسه عدم
الانقضاء الخ محل تأمل فان الاب
متصرف عن نفسه في منفعة ملكه
ولا محذور في انتقال الملك الى
الوارث مسلوب المنفعة بخلاف
الناصر في جميع ما ذكر وايضا
فعلى تقدير عدم الانقضاء
في مسألة الوقف ما للحاكم في
الاجرة فان قيل يفوز بها ورثة
البطن الاول فهو غريب مع عدم
ملك مورثهم لما قاله من النفعة
أو البطن الثاني فلامعنى عدم
الانقضاء فلنأمل فانه لا يظهر
له ثمة الا في نحو الامان

سعيه كبر في المصير بالزوال عما اذا بلغ بالاختلاف سببها فلهذا تمتنع قطعا و بالانذار من سببها
 باليمن فبطل في الزائد ان بلغ رشيدا (و) الاصح (انها تمتنع بانعدام الدار) كماها ولو بطل
 المستأجر زوال الاسم وفوات المنفعة قبل الاستيلاء عليها اذ لا تحصل الاستيلاء فسيئا وانما حكمها فيها
 بالقبض لئلا يتمكن المستأجر من التصرف فتمتنع بالكمية ان وقع ذلك قبل القبض أو بعد وقبل مضي
 مدة لها أجرة والا ففى الباقي منها دون المأضي فيما في فيه ماض من التوزيع أما انعدام بعضه فاختير
 به المستأجر ما لم يبادر المؤجر ويصلها قبل مضي زمن لأجرة له وعلى هذا الانعدام بحمل ما قاله
 ان تخترب المستأجر بغيره فإراد التغير بها يحصل به تعيب فقط وتعطل الرضا بانقطاع ماء أو الحمام لغيره
 بحمل أبيه بها أو نقص ماء بغيرها فسخها على ما قاله واعترضا بأنه مبنى على الضعيف في المسئلة بعده
 ويجاب بحمل هذا على ما اذا تعذر سوق الماء اليها من محل آخر فيسقط ما يشترط ذلك قولهم الآتي
 لا يمكن سقيها بغيره آخر وأما نقلها عن اطلاق الجهر وفيها لو طرأت أثناء المدة آفة لساقية الحمام
 المؤجرة عطيت ماءها التغير مضت مدتها لئلا أجرة أولا وعن المتولى عدمه اذا بان العيب وقدمت
 مدتها لئلا أجرة وقال انه الوجه لا يفسخ في بعض العقود عليه فاعترض بان الوجه ما أطلقه الجمهور
 وصرح بانظيره في مواضع تبعا لهم منها قولهم لو عرض أثناء المدة ما بقص المنفعة كحل يحتاج لعمارة
 وحدوث ثلج بسطح حدث من تركه عيب ولم يبادر المؤجر لصلاحه تخير المستأجر وقولهم لو اكثري
 أرضا فغرقت وتوقع انحسار الماء في المدة تخير وغير ذلك مع تصريحهم بان الخيار على التراخي فيها
 اذا كان العيب بحيث يرخى زواله كافي مستثناة من انهم كالصريح في التخير وان مضت مدتها لئلا
 اجرة قبل صرح به في الكلام على فوات المنفعة وعلى ما اذا أجزأ أرضا فغرقت بسيل على ان ماض
 عنها ما في نقص ماء بئر الحمام يقتضي الانفساخ في مستثناة فضلا عن التخير فقولهم ما عن مقالة المتولى
 انها الوجه أي من حيث المعنى على ما فيه أيضا لا من حيث المذهب (لا انقطاع ماء أرض
 استؤجرت لزراعة) فلا يفسخ به لبقاء اسم الأرض مع امكان سقيها بماء آخر ومن ثم لو غرقت هي
 أو بعضها بماء لم يتوقع انحساره مدة الاجارة أو اوان الزرع انفسخت في الكل في الأولى وفي البعض
 في الثانية ويخير حينئذ على التراخي ووجه من قال على الفور وألحق بذلك أخذ من العلة انه لو لم يمكن
 سقيها بماء أصلا انفسخت وهو ظاهر مؤيد لما قررته في نقص ماء بئر الحمام (بل ثبت) به (الخيار) للعيب
 ما لم يبادر المؤجر قبل مضي ماض ويسوق اليها ما يكفيها ولا يصح في وعد بذلك على الوجه قال
 الماوردي وحيث ثبت الخيار هنا فهو على التراخي لان سببه تعذر قبض المنفعة أي أو بعضها وذلك
 بتكرار تكرار الزمان وما يتخير به أيضا ما لو استأجر محلا له وأبه فوقعه المؤجر مسجدا فمتنع عليه تعيبه
 وكل مقداره من حينئذ ويخير فان اختار البقاء انتفع به الى مضي المدة أي ان كانت المنفعة المستأجر
 اياها تجوز فيه والا كاستئجاره لوضع نجس به تعين ابداله بمثل من الطاهر وامتنع على الواقف وغيره
 الصلاة وخوفها فيه بغير اذن المستأجر حينئذ يقال لنا مسجد منفعته مما لو كره ويمتنع خصوصاً
 واعتكاف به من غير اذن مالك منفعته (وغصب) غير المورث (الدابة وابق العبد) في اجارة
 عين قدرت بمدة من غير تقييد من المستأجر وكان الغصب على المالك (ثبت الخيار) ما لم يبادر
 بالرد كما مر وذلك لتعذر الاستيفاء فان فسخ فواضح وان أجاز ولم يرد حتى انقضت المدة انفسخت الاجارة
 فيستقر قسط ما استوفاه من المسمى أما اجارة الدفعة فيلزم المؤجر ابدالها فان امتنع استأجر الحاكم
 عليه وليس المعين بما فيها كعين العقد فبما ينقض التعيين لا أصل العقد فقيده الماوردي بما اذا لم يرد
 زمن والا انفسخت بمضيه وأما اجارة عين قدرت بعجل فلا تنسخ بغيره بل يستوفيه متى قدر عليه

(قوله) وتعطل الرضا بالفسخ كافي
 أصله (قوله) ويجاب الخ يؤخذ منه
 ان الاعتراض بالنسبة لما عدا
 داخل أبنية الحمام فانه لم يأت بجواب
 تنزه مع انه قابل للاعتراض الا ان
 يحمل على اختلال يلحقه بانعدام
 جميع الدار (قوله) فقوله ما
 في أصل الشارح بقوله ما بالباء
 فلتأمل (قوله) فلا ينسخ الى قوله
 على التراخي في النهاية (قوله)
 وألحق بذلك الى قوله وما يتخير به
 في النهاية (قوله) غير المؤجر الى قوله
 ولا يفسخه تصحيحهم السابق
 في النهاية

كمن حل آخره... استخرجت من المستأجر فيسقط خياره من المدة... قاله الماوردي
 وأما لو عصبها على المستأجر من يده فلا خيار ولا فسخ على ربه... النص واستشهد
 به الغزالي بما فيه نظر وقال الأذري أنه مشكل وما ألحق الأصحاب يسمون هو وأما غضب المؤجر لها
 بعد القبض أو قبله بان امتنع من تسليمها فيفسخها كما يأتي... سئل عن أكثرى لجل مريض من
 الطائفة إلى مكة وقد عين في العقد فئات أثناء الطريق فهل يلزمه حملها من المأقوفة إلى أن رأيت
 نص البويطي السابق قبل أول فصل من هذا السكك المصريح بأن الميت أثقل من الحمل فأخذت
 منه أن لن يستؤجر لجل حتى مسافة معلومة فئات في أثناءها وأراد وارثه نقله إليها وجوزناه كأن
 كان بقرب مكة وأمن تغييره فسخ الإجارة لطرف ما يشبه العيب في المحمول وهو مريد نقله إلى حسي
 أو المعنوي على الدابة ويوافقهم قولهم لا يجوز النوم عليها في غير وقت النوم من غير شرط لأن النائم
 يتقل ولا يتأقمه تفصيلهم السابق في تلف المستوفى به لأن ما هنا ليس من التلف لا مكان حمل الميت
 وإنما حدث فيه وصف لم يكن حال العقد فاقضى الخيار لا غير فقامله (ولو أكرى جمالا) عينا أو دمة
 (وهرب وتركها عند أكثرى) فلا خيار لا سكان الاستيفاء بما في قوله (راجع) حيث لم يبرع
 بمؤنتها (القاضي لم يوافقها) بانفاقها وأجرة متعهدها كمتعهدها أحوالها أن لزم المؤجر (من مال
 الجمال فان لم يجد له مالا) بان لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المستأجر والاباع الزائد من غير
 اقتراض (اقتراض عليه) لأنه الممكن قال السبكي واستدانة الحاكم إنما هو لحق الأكثرى وحرمة
 الحيوان فلو وجد ثوبا ضاعا أو عبدا لقائب واحتاج في حفظه لمؤنة قبله ببعده جالا وحفظ ثمنه إلى أن يظهر
 انتهى وقد يؤيده ما يأتي في ملقط نحو حيوان لكن لو قيل يلزمه استدانة الحاكم إن أمن عليه منه
 وأعطاه أو أنه كان أمنا وقبله لكان متجها بل متعينا ويفرق بينه وبين الملتقط بأنه يجوز له التملك فالبيع
 أولى بخلاف ذي الأمانة الشرعية (فان وثق) القاضي (بالمكثري دفعه) أي المقترض منه
 أو من غيره (اليمين) ليصرفه فيما ذكر (والا) بثوبه (جعل عند ثقة) يصره لذلك والاولى له
 تقدير الثقة وان كان القول قول المنفق بيمينه ان ادعى لا تقبلا يعرف (وله) أي القاضي
 عند تعذر الاقتراض ومنه ان يخشى ان لا يتوصل بعد إلى استيفائه وكذا ان لم تعذر لكنه لم يره
 (ان يبيع منها) بنفسه أو وكيله غير المستأجر لا متناع وكالته في حق نفسه (قدر الثقة) والمؤنة
 المدكورة للضرورة ومن ثم لم يأت هنا الخلاف في بيع المستأجر وبعد البيع بقى في يد المستأجر إلى انقضاء
 المدة كذا صرحوا به وهو صريح في ان الاجارة هنا لا تنفسخ بالبيع ذمية كانت أو عينية لان الفرض
 أنه لم يهرب بالجمال وعليه فلو لم يجد مشترا لها مساوية المنفعة مدة الاجارة فهل الحاكم فسخها كما
 لو هرب ولم يترك جمالا فان للمستأجر فسخ العينية للضرورة أو يفرق بانه كان البيع هنا ولو على
 لزوم بخلافه ثم محمل نظروا الاول أقرب لان النظر لا مكان وجود النادر مع عدم وجوده لا يفيد هنا
 شيئا ومحمل ذلك في الذمية ما اذا لم يرها كما يبيع الكل والاباع وانفسخت الاجارة كما يصرح به بحث
 الأذري ان الحاكم في اجارة الذمة اذا رأى المصلحة في بيعها والاكثر للمستأجر ببعض اثمانها اجاز له
 ذلك جز ما حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة انتهى فتقوله والاكثر له الخ صريح في انفساخ الاجارة
 به وعليه فيفرق بينها وبين العينية بان تعلق حق المستأجر بالعين فيها أقوى منه في الذمية كما علم
 مما صرح به ما وعليه أيضا يظهر انه لو رأى مشترا لها مساوية المنفعة مدة الاجارة لزمه أن يبعدها ما احتج
 ببعدها فقدم ماله على غيره لانه الاصل وخرج عنها كلها فليس له بيعها بئذ خشية ان يأكل اثمانها
 كما صرح به جمع متقدمون تعلق حق المستأجر باصنافها وان ع فيه محلي بأنه لا يقون حقه اذا تنفسخ

(قوله) سئل عن عبارة واقع السؤال
 عن أكثرى (قوله) إلى ان رأيت
 نص البويطي عبارة واقع السؤال
 أخذ من نص البويطي (قوله)
 عن إلى قوله لكن لو قيل في النهاية
 (قوله) فلو وجد ثوبا أي الحاكم هذا
 ما يبادر من السبكي وحينئذ
 فلا حاجة لزيادة الشارح بقوله
 وقد يؤيده إلى المتن بل لا بد
 قنأمله (قوله) القاضي إلى قوله
 ومن ثم لم يأت في النهاية الا قوله
 وكذا ان لم إلى المتن وقوله غير
 المستأجر إلى المتن (قوله) وخرج
 عنها إلى قوله لان الاجارة في النهاية

به الاجارة وفيه نظر لان الاجارة وان لم تنسخ بالبيع لسكن البيع لا يجوز ان لا ضرورة وفي الاستدلال
 لا ضرورة (ولو اذن للكثير في الاتفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر) لانه محل ضرورة وقد لا يرى
 الاقراض وافهم كلامه انه لا يرجع بما أنفق به غير اذن الحاكم ومحل ان وجد وأمكن
 اثبات الواقعة عنده والا شهد على انه أنفق بشرط الرجوع ثم يرجع فان تعذر الاثبات ففضية مأمرة
 في المساقاة انه لا يرجع وان قوى الرجوع لا تندر وقد يفرق بان سبب الندة ثم كون المساقى عليه بين
 الناس غالباً ولا كذلك المستأجر عليه هنالك كما كثيراً ما يقع الهروب هنا في الاستفاد التي من شأنها
 ندرة فقد اشتهر ودفعها في بعض الاكفاء بنية الرجوع وخرج بتركها بالهروب بها في اجارة العين
 يتغير نظير مأمرة في الاياق وكما لو شردت الدابة في اجارة الذمة يكثرى عليه الحاكم أو يقتضى نظير مأمرة
 ولا يفرض ذلك للمستأجر لا امتناع أو كاه في حق نفسه فان تعذر الاكراه فله الفسخ (ومتي قبض
 الكثير) العين المؤجرة ولو اخرجها المؤجرة عنه أو (الدابة والدار وأمسكها) الظاهر انه زيادة انصاح
 للعلم به من قوله قبض وكبعضها امتناع منه بعد عرضها عليه قال القاضي أبو الطيب الا فيما يتوقف
 قبضه على النقل أى فيقبضه الحاكم فان صمم آجره قاله في البيان وفيه نظر لانه حاضر ولم يتعلق
 بالعين حق للغير حتى يؤجرها لاجله ويأجر الحاكم انما يكون لنفسه أو يتعلق حتى فالذي يتجه انه بعد قبضها
 وتصميمه على الامتناع يردّها لمالكها (حتى مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة) عليه
 (وان لم يشفع) ولو ائذرك خوف أو مرض لتلف المنافع تحت يده حقيقة أو حكماً فاستقر عليه بدائها
 ومتى خرج بها مع الخوف ضمنها قال القاضي الا اذا ذلك حالة العقد وليس له فسخ ولا الزام مكر
 أخذها الى الامن لانه يمكنه ان يسير عليها مثل تلك المسافة الى بلد آخر ومن ثم بحث ابن الرفعة انه
 لو عم الخوف كل الجهات وسكان الغرض الاعظم ركوبها في السفر وركوبها في الحضرة فافه بالنسبة
 اليه لم يلزم المستأجر آجرة وفيه نظر واضح الا ان يكون مراده انه يخير بذلك لانه نظير مأمرة في نحو
 انقطاع ماء الارض ومتى انتفع بعد المدة لزمه مع المسمى المستقر عليه آجرة مثل ذلك الا انتفاع
 (وكذا) تستقر الاجرة (لو اكرى دابة لركوب الى موضع) معين (وقبضها) أو عرضت عليه
 (ومضت مدة امكان السير اليه) لزمه من الاستيفاء وعلم من كلامه ان هذه غير الاولى
 لان تلك مقدرة بزمان وهذه بعمل تستقر بمضى مدة العمل الذي ضبطت به المنفعة (وسواء فيه) أى
 التقدير بمدة أو عمل (اجارة العين والذمة اذا سلم) الموجر في اجارة الذمة (الدابة) مثلاً (الموصوفة)
 للمستأجر لتعين حقه بالتسليم بخلاف ما اذا لم يسلمها فانه لا يستقر عليه آجرة لبقاء المعقود عليه في الذمة
 وكالتسليم العرض كما مر (ويستقر في الاجارة الفاسدة آجرة المثل) زادت على المسمى أو نقصت
 (بما يستقر به المسمى في الحقيقة) مما ذكر وان لم يتفع لمأمرة ان لفاسد المعقود حكم صحيحاً فانما
 وعدهم غالباً انهم تخليه العقار والوضع بين يديه والعرض عليه وان امتنع لا ينعكس في هنالك لا بد من
 القبض الحقيقي (ولو اكرى عتامة ولم يسلمها) أو غصبها أو حبسها أو اجنبي ولو كان حبسه لها القبض
 الاجرة (حتى مضت) تلك المدة (انفجحت) الاجارة لقوات المعقود عليه قبل قبضه فان حبسها
 بعضها انفجحت فيه فقط ويخير في الباقي ولا يبدل زمان زمان (ولو لم يقدر مدة) وانما قدرت بعمل
 كان (آجر) دابة (لركوب الى موضع معين ولم يسلمها حتى مضت مدة) امكان (السير) اليه
 (فالاصح انها) أى الاجارة (لا تنسخ) ولا يخير الكثيرى لتعلقها بالمنفعة دون الزمان ولم يتعذر
 استيفاءها ولا فسخ ولا خسار بذلك في اجارة الذمة قطعاً لانه دين ناجز تأخر ايقاؤه * تنبيه * علم مما مر
 انه حيث صحت الاجارة لزم المسمى والافاجرة المثل قيل الا في صورة وهي مالوسكن كغير دار بائناجار

(قوله) لانه محل ضرورة الى قوله
 قضية في النهاية (قوله) ثم سرون
 المساقى في أصله بخطه بالف (قوله)
 وخرج بتركها الى المتن في النهاية
 (قوله) ومن ثم بحث ابن الرفعة
 صبارتها وما جتته ابن الرفعة الخ
 يظهر حمله على ان مراده بذلك
 ان يخير الخ قول المتن وكذا لو اكرى
 كذا في أصله وفي نسخة المعنى
 حواله الى المحلى اكثري (قوله)
 او غصبها الى التنبيه في النهاية

فيمالوا مستأجر رامة ثم استأجرها ثم باعها والمدة باقية فاستقبل بجميع ما فيها من سائر ما كان استثنى المباح
 المنفعة التي له بالاجارة بطل البيع في المستأجر ولو أجر لغراس أو بناء ثم انقضت المدة فاجرة لاخر قبل
 وقوع التخيير السابق نظيره في الخيارية فامسح فيها بغير الانتفاع به الشهر أو الناء كما هو ظاهر لبقاء
 احترام مال المستأجر الأول ويصح في غير المضر ان خصه بالعقد وكذا ان لم يخصصه وأمكن استوزع
 على المضر وغيره وعلى هذا يحمل قول بعضهم يصح ان أمكن نفع نفعها منه في مدة لا اجرة لها ولم يستخرجها
 الغراس و يعمل فيه بما ذكره في باب الاجارة والخيارية انتهى وسئل البلقيني عن أجر أرضه باجرة
 مؤجلة ثم توفي المستأجر قبل أن الزرع فاستولى آخر وزرع عدوا فأجاب بأن الاجرة تنزل بموته
 ولا تنسخ الاجارة هذا ان لم يضع المتعدي يده والا ارتفع الحلول الذي سببه موت المستأجر لان الحلول
 انما يدوم حكمه مادامت الاجارة بحالها فاذا مضت المدة ويد المتعدي قائمة بعد انفسخت الاجارة
 في البيع وارتفع الحلول ويلزم الموجر رد ما أخذه من تركه الميت على ورثته قال وهذه مسألة نفيسة
 لم تقع لي قط ويستحق الموجر أجره المثل على المتعدي وليس للورثة تعلقي به انتهى ويؤيده ما مر في الغصب
 ولو أجر بأجرة مقسطة فكاتب الشهود الاخرة اجمالا ثم تقسبطها بما لا يطابق الاجمال فان لم يمكن
 الجمع تحالفا لان تعارض ذينك أو جوب سقوطهما وان أمكن كأن قالوا أربع سنين بأربع مائة آلاف
 كل شهر مائة درهم وعشرة دراهم حمل على تقسيط المبلغ على أول المدة فيفضل بعد تسعة عشر شهرا
 عشرة دراهم تقسط على ما يخصها من الشهر وهو يوم من أول الشهر العشرين وثلاثة أسباع يوم لان
 حصة كل يوم سبعة وصر أول خامس شروط البيع عن ابن الصلاح ماوافق هذا عند صدق التأمل
 فتمتبه له وصر أوائل البيع قبل قبضه ان للمستأجر حبس ما استؤجر عليه العمل فيه ثم لاستيفاء أجره
 وشحله كما يعلم مما مر في تعدد الصفقة ما اذا لم تعدد هذا والا كاستأجر ثلث السكك كذا كل كراس بكذا
 فليس له حبس كراس على أجره آخر لان المكرر ليس حينئذ بمنزلة أعينان مختلفة

*** (كتاب احياء الموات) ***

هو (الارض التي لم تعمر قط) أي لم تبنية بن عمارتها في الاسلام من مسلم أو ذمى وليست من حقوق
 عامر ولا من حقوق المسلمين وأصله الخبر الصحيح من عمر أرضا ليست لاحد فهو أحق بها وصر أيضا
 من أحياء أرضا ممتدة فهي له ولهذا لم يحتج في الملك هنا الى لفظ لانه اعطاء عام منه صلى الله عليه وسلم
 لان الله تعالى أقطعه أرض الدنيا كأرض الجنة ليقطع منها ما من شاء ما شاء ومن ثم أفق السبكي
 بكفر معارض أو لا دعوى رضي الله عنهم فيما أقطعه صلى الله عليه وسلم له بأرض الشام لكن في الطلاقه
 نظر ظاهر وأجهوا عليه في الحمله ويسن الملك به للخبر الصحيح من أحياء أرضا ممتدة فله فيها أجر
 وما أكلت العوا في أي طلاب الرزق منها فهو له صدقة ثم تلك الارض (ان كانت بملاذ الاسلام فالمسلم)
 ولو غير مكاف كبحون فيما لا يشترط فيه القصد مما يأتي (تلكها بالاحياء) ويسن استئذان الامام
 وغير ذلك المشعر بالقصد لانه الغالب (وليس هو) أي تلك ذلك (لذمى) وان أذن الامام لخبر
 الشافعي وغيره من سلا عادي الارض أي قد عيها ونسب لعاد تقدمهم وقوتهم لله ورسوله ثم هي لكم
 مني وانما جاز لكافر معصوم نحو احتطاب واصطيا بدار بالعلبة المسماحة بذلك (وان كانت بملاذ كفار)
 أهل دمة (فلهم) ولو غير مكافين (احياءوها) لانه من حقوق دارهم (وكذا المسلم) له ذلك
 (ان كانت بملاذ كفار) بكسر المجهمة ونحوها أي يدفعون (المسلمين عنه) كموات دارنا بخلاف ما يذهبون
 عنه وقد صرحوا على أن الارض لهم فليس له احياءها أو اتمامها ارا الحرب فملك بالاحياء مطلقا لانه يجوز
 تلك عامرها فرائها أولى ولو لم يغير داره على الاقامة بها وكان ذكرهم للاحياء لان الكلام فيه

(قوله) ولم يستمرها الغراس لتأمل
 تصويره فان الذي قد ادركه لا بد
 من استمراره وكذا في الناء (قوله)
 فاستولى آخر تأمل المراد بالاستيلاء
 حتى قبل التخصيص بقوله هذا
 ان لم يضع الخ ثم اطلاق الانساح
 في صورة وضع الميدان صور بأنه
 قبل قبض المستأجر فافاه ما تقدم
 من ان الغصب على المالك ثبت
 ان خيار لانه يوجب الانساح
 ابتداء وينبغي أن تقوم الورثة مقام
 مورثهم وان صور بأنه بعد قبضه
 فقد تقدم انه لا خيار ولا فسخ على
 ما بحثه ابن الرفعة أخذا من
 النص على ما فيه مما سبق فلتأمل
 * (كتاب احياء الموات) *
 (قوله) أي لم تبنية الى قوله وكان
 ذكرهم للاحياء في النهاية لا قوله
 لكن في الطلاقه نظر (قوله)
 لا يشترط فيه القصد أو في محضون له
 نوع تبيين وصي معنى ولعل التقيد
 بهذا أولى مما أفاده الشارح لأن
 اعتبار القصد هو الغالب

وانه غيابة عن الاستيلاء عليه به قصد ملكه كما يعلم من صريح كلامهم الا في السير في
 اقتضاه كلام شارح انه بالاستيلاء يصير كالتحجير غير صحيح لان العامر اذا ملك بذلك فلو ان اولي (وما)
 عرف انه (كان معمورا) في الماضي وان كان الآن خرابا (فلما ملكه) ان عرف ولو ذميا الا ان اعرض
 عنه الكفار قبل القسرة فانه يملك بالاحياء (فان لم يعرف) مالكه دارا كان او قرية دارا (والعمارة
 اسلامية) يقينا (فقال ضائع) امره للامام في حفظه او بيعه وحفظ عنه او استقرضه على بيت
 المال الى ظهور ملكه ان رضى والا كان ملكا لبيت المال فله اقطاعه كافي البحر وجرى عليه في شرح
 المصنف في الزكاة فقال للامام اقطاع أرض بيت المال وعليها وفي الجوارح فقال له اقطاعها اذا
 رأى فيه مصلحة ولا يملكها أحد الا باقطاعه ثم ان أقطع رقبتهما ملكها المقطوع كافي الدراهم او منفعتهما
 استحق الانتفاع بهامدة الاقطاع خاصة انتهى وما في النوارح يخالف ذلك ضعيف (وان كانت)
 العمارة (جاهلية) وجعل دخولها في أيدينا أو ملك في كونها جاهلية فلكاوات وحيث (فالاظهر
 انه) أي المعمور (ملك بالاحياء) كالأرض لانه لا حرمة ملك الجاهلية نعم ان كان بدارهم وذو نفعه
 وقد صولحو على انه ليس لم يملك بالاحياء كما علم مما مر واتصر جمع للقبائل نقلا ومعنى (ولا يملك
 بالاحياء حرمة معمور) لانه ملك للمالك المعمور نعم لا يباع وحده كسب الأرض وحده ويبحث ابن
 الرفعة جواز ككل ما يقص قيمة غيره وقرى السبكي بأن هذا تابع فلا يفرق (وهو) أي الحریم
 (ما تمس الحاجة اليه لتمام الانتفاع) بالمعمور وان حصل أصله بدونه (فحریم القرية) الحياة
 (التادي) وهو ما يجمعون فيه للتحدث (ومرتكض) نحو (الجيل) ان كانوا خيالة وهو يفتح
 الكافي مكان سوقها (ومناخ الابل) ان كانوا أهل ابل وهو يضم أوله ماناخ فيه (ومطرح
 الرماد) والقمامات (ونحوها) كمرأح الغنم وملعب الصبيان ومسيل الماء وطرق القرية لا طراد
 العرف بذلك والعمل به خلفا عن سلف ومنه مرعى الهائم ان قرب منها عرفا واستعمل وكذا ان بعد
 ومت حاجتهم له ولو في بعض السنة على الوجه ومثله في ذلك المختطط وليس لأهل القرية يمنع المارة
 من رعى مواشهم في مراتعها المباحة (وحریم) النهر كليل ما تمس حاجة الناس اليه لتمام الانتفاع
 بالنهر وما يحتاج لا إلقاء ما يخرج منه فيه لوار يدحقره أو تنظيفة فلا يحل البناء فيه ولو لم يجدو بهدم
 ما بني فيه كما نقل عليه إجماع المذاهب الأربعة ولقد علم فعل ذلك وطم حتى ألف العلماء في ذلك وألماوا
 لينزجر الناس فلم ينزجروا قال بعضهم ولا يغير هذا الحكم وان تساعد عنه الماء بحيث لم يصرف من حرمة
 أي لا احتمال عوده اليه أو يحد منه ان ماصار حرجا لا يزول وصفه بذلك بزوال متنوعه وهو محقق
 (وحریم) (البئر) المحفورة (في الموات) للتملك وذكره الموات لبيان الواقع اذ لا يتصور الحریم
 الا فيه كما يفهمه قوله الآتي والدار المحفورة الى آخره ويصح أن يحتج به عن المحفورة في الملك وان علم
 انه لا يكون فيه (موقف النازح) للدلاء منها بده ان قصدت لذلك في الموات متعلق بما قدرته
 الدال عليه لفظ البئر لزومه له أو حال منها لان المضاف كالجزء من المضاف اليه * (بنية) * ظاهر
 قولهم موقف النازح انه لا يعتبر قدره من سائر جوانب البئر بل من أحدها فقط والذي يتجه اعتبار
 العادة في مثل ذلك المحل (والخوض) يعني مصب الماء به كما يطلق على مجتمعه الآتي يطلق عرفا
 أيضا على مصبه الذي يذهب منه الى مجتمعه كما هو عرف بلادنا فلا تكرار في كلامه وليس مخالفا لما في
 الروضة وأصلها ولا مناقضا لما في أصله خلافا لما في ذلك (والدولاب) يضم أوله أشهر من فتحه فارسي
 معربة بل وهو على شكل الناعورة أي موضعه ان كان الاستقاء به ويطلق على ما يستقى به النازح
 وما تستقى به الدابة (ومجتمع الماء) لسقي الماشية أو الزرع (ومتردد الدابة) ان كان الاستقاء بها

(قوله) فما اقتضاه كلام شارح الخ
 ما اقتضاه كلام شارح المنكور
 هو المصحح في أصل الروضة هنا من
 ثلاثة أو خمسة ناس بها انهم يملكونه
 بالاستيلاء ملكا ولا اختصاصا
 بالاستيلاء ملكا ولا اختصاصا
 فلم يجمع قوله كما يعلم الخ (قوله) انهم
 الى قول المصنف وحریم الدار في
 النهاية الا قوله واتصر الى المقت
 وقوله ان كانوا خيالة وقوله ان كانوا
 أهل ابل

وما يلقى ما يخرج من شقوقها لتوقف الانتفاع بالبر على ذلك ولا يحسد لشيء من ذلك بل المدار
 في قدره على ما تمس الحاجة اليه ان امتداد الموات اليه والافلاحي انتهاء الموات ان كان والا فلا حرج في كونه
 (وحریم الدار) المبنية (في الموات) في ذكره ما مر ويصح أن يحتزر من المحفوفة بملك ويستأجر
 فناءها وهو ما حو اليه جدرها ومصب مياها فيقال ان الرقعة ان كان يحمل ثمنه فليس له الا متطاراته
 وفيه نظر بل الذي يتبعه انه لا فرق لمس الحاجة اليه وان نذر المطر انهم مصب ماء الغسالة لا يعتبر كما هو
 ظاهر مما مر في المصلح و (مطر حرم الرماح وكاسته وثلج) في بلدته (وعمر في صوب الباب) أي جهة
 لكن لا الى امتداد الموات اذ لا يغيره احياء ما قبله اذا ابقى له ثمر او ان احتاج لانعطاف وازرار
 ونظر فيه الزركشي اذ انتفاعا بالضرار (وحریم ابار) بالهجر بعد الموحدة الساكنة كما بنطه
 وهو الاصل ويجوز تقديم الهجرة وقلمها ألفا وفي القماموس جميعها أبار وآبار وآبار وآبار (القناة)
 الحياة لا للاستقاء منها (مالو حفر فيه نقص) بالتحقيق كما هو الاصح (ماؤها أو خيف الانهيار)
 أي السقوط ويختلف باختلاف لين الارض وصلابتها وهذا ما مر أيضا في ثبوت الاستقاء خلافا لما
 يوهبه صنيعة وانما لم يعتبر هنا ما مر ثم لان المدار على حفظها وحفظ ما فيها لا غير ومن ثم بحث الزركشي
 جواز البناء في حرمها لانه لا ينافي في حفظها بخلاف حفر البئر فيه ولا يمنع من حفر بئر بملكه بقص ماء بئر
 جاره لتصرفه في ملكه بخلاف ذلك فانه ابتداء عتقك (والدار المحفوفة بدور) أو شارع بأن أحدي
 الكل مع أي أو جهول كما هو ظاهر (لا حريم لها) اذ لا مرجع لها على غيرها نعم أشار الباقين
 واعتمدوا غيره الى أن كل دار لها حريم أي في الجملة قال وقولهم هنا لا حريم لها أرادوا به غير الحريم
 المستحق أي وهو ما يتحقق به من يقين الضرر (ويتصرف كل واحد) من الملاك (في ملكه على
 العادة) وان أضر جاره كان سقط بسبب حفره بالعتاد جدار جاره أو تغير بحسه بئر لان المنع من ذلك
 ضرر لا جبر له (فان تعذر) في تصرفه بملكه العادة (ضمن) ما تولى منه قطعا أو طنا قويا كان
 شهده خبيران كما هو ظاهر لتقصيره (والاصح انه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بمساكن
 حيا أو واسطه بلا) وطاحونا وفرنا ومديعة (وحافوت في التراز من حافوت حداد) وقصار (اذا احتاط
 وأحكم الجدران) احكاما يلقى بما يقصده بحيث يندر تولى داخل منه في أفنية الجار لان منعه
 انصرابه واختار جمع المنع من كل مؤذم يعتد والروايات لا يمنع الا ان يظهر منه قصد التعنت والفساد
 واجرى ذلك في شغل طالة البناء وأفهم المتن انه يمنع مما الغالب فيه الا لخلال بنحو حائط الجار كدق
 عصف يزعجها أو حبس ماء بملكه تسري نفاوته اليها قال الزركشي والحاصل منع ما يضر المالك دون
 المسالك انتهى واعترض بما مر في قولنا ولا يمنع من حفر بئر بملكه ويرد بان ذلك في حفر معتاد
 وما هنا في تصرف غيره معتاد فسامله ثم رأيت بعضهم يقل ذلك عن الاحتياط فقال قال أئمتنا وكل من
 الملاك يتصرف في ملكه على العادة ولا ضمان اذا أقضى الى تلف ومن قال يمنع مما يضر المالك دون
 المسالك محمله في تصرف يخالف فيه العادة لقوله لم لو حفر بملكه بالوعة أفسد ماء بئر جاره أو بئرا
 فتمصت ماءها لم يضمن ما لم يخالف العادة في توسعة البئر أو تغريبها من الجدار أو تسكن الارض
 خوارقها اذا لم تطوف بطورها فيضمن في هذه كلها ويضمن منها التقصير ولو حفر بئرا في موات حفر
 آخر بئرا بقرم ما نقص ماء بئر الاول منع الثاني منه قبل والفرق ظاهر انتهى وكأنه ان الاول
 استحق حرمه بالبئر قبل حفر الثاني فوقع حفره في حريم ملك غيره ولا كذلك فيما مر ولو اهتم
 الجدار بدقة وانكسر ما علق فيه ضمنه ان سقط حالة الضرب والا فلا قاله المعراقيون وقال القاضي
 لا يضمن دطائقا وناظر على الاول ان سقوطه عقب الضرب بحيث ينسب اليه عادة كسقوطه حالة

(قوله) كذا الى قوله ولو اهتم
 استدار بدقة في الموات لا قوله وفيه
 نظر الى المتن وقوله وتناظر فيه الى
 المتن وقوله وفي القماموس الى المتن
 وقوله وهذا معتبر الى قوله وانما لم
 يعتبر بقول المتن القنادة اخطاها ان
 المراد بالقنادة العين الجارية
 وآبارها الحفر التي تحسنت في
 ثمرها من ابتداء الى انتهاها
 وظهورها على وجه الارض
 ويقال لها في عرف مكة وأعمالها
 فقير العين واحدها فقير (قوله)
 لا للاستقاء منها بل لتفقد أحوال
 القنادة عند الحاجة الى عمارتها
 أو كسبها (قوله) لتصرفه في ملكه
 أي ويكون مستثنى من منع ما يضر
 بالملاك أو يقال ما ذكر لا يضر بعين
 المالك نعم نقص الانتفاع به فاشبه
 ما لو بني بداره ما يمنع الضوء أو نفوذ
 الهواء الى دار جاره وهذا الثاني
 اقدم فيما يظهر والله أعلم ثم رأيت
 قول الشارع الآتي واعترض الخ
 (قوله) أي وهو مما يتحقق به الخ
 يتأمل على هذا اهل يعتبر من كل
 جانب أو من البعض وهل ثبت
 لكل في ملك كل أو كيف الحال
 (قوله) ثم رأيت بعضهم يقل ذلك
 عن الاحتياط عبارة فقد نقل
 اولا عن الاحتياط الخ (قوله)
 ما مر الاول في أسله يبرن خطه
 الاولى وما هنا أولى

الضرب بل قد يقال ان مرادهم بحماية الضرب ما يشمل ذلك (تبيينه) فبشي أن يستثنى من قوله
 لا يمنع من الضرر المالك ما لو تولد من الواحدة مع نعيم كرض فان الذي يظهر انه ان غلب تولده وابدائه
 المذكور منع من غيره والا فلا (ويجوز) قطعاً (احياء موات الحرم) مما يفيد ملكه كمالك عامره
 بالبيع وغيره بل يسق وان قلنا بكونها بيع عامره (دون عرفات) وان لم يكن منها اجبا فلا يجوز
 احياؤها ولا تملك به (في الاصح) لتعلق حق التملك بها وان اتسعت ولم تضيق به وقياس ما يلقى
 في المحصب بل أولى ان عمرة كذلك لان الاقامة بها قبل زوال يوم عرفته من سن الحج الا كيدة (قلت
 ومردلفة) وان قلنا المبيت بها سنة (ومضى كعرفته والله أعلم) لذلك منع الخبر الصحيح قيل يا رسول الله
 ألا ينبغي لك ان تمنعني بظلال فقال لا مني مناج من سبق وبحث ابن الرفعة فمهما قطع بالمنع لخصته
 وألحق بهما المحصب لانه يسق للصاح اذا انصرفوا أن يستوفيه واعترض بأنه ليس من مناسك الحج ويرد
 بأنه تابع لها (ويختلف الاحياء بحسب الغرض) المقصود منه وقد أطلقه الشرع ولا حذله لغة فوجب
 الرجوع فيه لعرف كالحرز والتبض وضابطه أن يهيأ كل شيء لما يقصد منه غالباً (فان أراد مسكاً)
 أو مسجداً (اشترط) لخصوله (تخويله البهمة) ولو بقصب أو جريد أو سعف اعتيد ومن ثم قال
 المساوردي والرواني ان ذلك يختلف باختلاف البلاد واعقده الأذرع وفي نحو الاجزاء خلاف في
 اشتراط بناءها ويحكم الرجوع فيه لعادة ذلك المحل وحل اشتراطه في كلام الشيخين في الرزية على
 محل اعتيد فيه دون مجرد التخييط كمثل عليه عبارتهما وهي لا يكفي في الرزية نصب سعف وأجزاء
 من غير بناء لان التملك لا يقتصر عليه في العادة وانما يفعله المختار انتهى فأفهم التعليل ان الممار
 في ذلك وغيره على العادة ومن ثم قال المتولي وأقره ابن الرفعة والأذرع وغيرهما لو اعتادوا لو الحجر
 تنظيف الموضع عن نحو شوك ونحوه ونسوية لضرب خيمة أو بناء علف ونحوه فلو كان ذلك بقصد التملك
 ملكوا البقعة وان ارتحلوا عنها أو بقصد الارتفاق فهم أولى بها الى الرخاء (وسقف بعضها وتعلق
 باب) من خشب أو غيره أي نصبه لانه العادة فهمها (وفي) تعليق (الباب وجه) انه لا يشترط وكذا
 فيما قبله لان مقدمها لا يمنع السكنى والوجه في مصلى العبد انه لا يشترط تسقيف بعضها كاهو العادة
 فيه (أو زريبة دواب) أو نحو ثمر أو حطب (فتخويله) بما اعتيد بحيث يمنع الطارق (لا سقف)
 كاهو العادة (وفي) تعليق (الباب اختلاف) السابق (في المسكن) والاصح اشتراطه
 (أو زريبة) بتعليق الرأى والفتح أنصح (بفتح) نحو (التراب) أو الشول (حولها) كحمار
 الدار (وتسوية الأرض) بطم المنخفض وكسح العالي ونحوه ان توقف زرعها عليه مع سوق
 ماء توقف الحث عليه (وترتيب ماء لها) بشق ساقية مثلاً وان لم يحفر طرقة لها (ان لم يكن لها المطر
 المعتاد) لتوقف مقصودها عليه بخلاف ما اذا كفها نهم بطامح العراق لا بد من حبسه عنها عكس
 غيرها وأراعى الجبال التي لا يمكن سوق ماء لها ولا يكفها المطر تكفي الحراثة وجميع التراب كإقتضاء
 كلاهما وجرم به غيرهما (لا الزراعة) فلا يشترط في احياؤها (في الاصح) كالا يشترط سكنى
 الدار لان استيفاء المنفعة خارج عن الاحياء (أو بستانا لجمع التراب) حولها ان اعتادوا الاكتفاء
 به عن التخييط وغيره (و) الا يشترط (التخييط) ولو بنحو قصب اعتيد لانه (حيث جرت
 العادة) لا يتم الاحياء بدونها وحلت عليه من الترويع المذكور وهو مؤدى عبارة الروضة
 وأصلها خلافاً لبعضهم (وتسوية ماء) لانه لم يكتف به مطر كالزراعة (ويشترط) نصب بار له
 و (الغرس) ولو لم يصبه بحيث يسمى بستاناً (على المذهب) اذا لم يسمه بغيره بخلاف المزرعة
 بدون الزرع ولا يشترط ان يشر (تبيينه) ما لا يفعل عادة الا لتلك كبناء دار لا يشترط فيه قصده

(قوله) قطعاً الى قوله وان اتسعت
 في النهاية (قوله) لان التملك كذا
 في أصله والاولى التملك كذا في
 الروضة (قوله) بتعليق الرأى الى
 قول المصنف ولو أقطعته الامام في
 النهاية الا قوله قطعه الى قوله
 أما ما مراد وقوله رعباً ولحقه الى
 المتن وقوله ويؤخذ منه الى المتن
 والا قوله وجوباً كما هو ظاهر
 (قوله) والاصح اشتراطه الخلق
 نعم اشتراطه الباب في الرزية
 وينبغي اعتدالاً ما تقر ان محله
 حيث اعتيد ذلك

وما فعل له واتبعه كغيره من شدة غلبته عليه على قصد ملكه (ومن سارع في عمل حياته لم يترك
 الأساس (أو أعلم على بقعة نصب أحجار أو غرز خشباً) أو جمع زباً أو خط خطوطاً (المتجر)
 عليه أي مانع لغيره منه مما فعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادر على حمارته حالاً (و) حينئذ (هو
 أحق به) من غيره اختصاصاً بالملك والمراعاة لثبوت أصل الحق له إذ لا حق لغيره فيه غير أني داود من
 سبق إلى عالم يسبق إليه مسلم فهو أحق به فظهر أنه لا يسل حقه من غيره وعذره لا تنفع به فيعود
 الانتفاع به أما ما زاد على كفايته فلا حق له فيه بخلاف ما عداه وإن كان شأنه في حق تجزئه فيه وأما
 ما لا يتدر عليه حالاً بل ما لا فلا حق له فيه ولما كان إطلاق الاحقية يقتضي الملك المستلزم لعمدة البيع
 وعدم ملك الغير له استدرك بقوله (لكن الأصح أنه لا يصح بيعه) لما تقرر أنه غير مالك له وحق الملك
 لا يساع كحق الشفعة ومنه يؤخذ أنه لا تصح بيعه وبما وطأت يد داود الاستدراك يدفع التوقف فيه
 (و) الأصح (أنه لو أحياء آخر ملكه) وإن أشمل أنه حق الملك كشرعاً ما ساه فيه هذا أن لم يعرض
 والملك المحي قطعاً ويحرم عليه نحو نقل آلات المتجره طلقاً (ولو طالت مدة التجرة) عرفاً لا
 عذر ولم ينجى (قال له السلطان) أو نائبه وجوباً كما هو ظاهر (أحى أو ترك) ذلك برفع يد عنه
 لضيقه على الناس في حق مشترك بينهم ويؤخذ منه حرمة ذلك عليه وحينئذ فلا حاد أمره بذلك أيضاً
 لأنه من باب الأمر بالمعروف وهو لا يتقيد بإمام ولا نائبه وذلك كرههم له بما انما هو لتوقف الاموال على
 أحدهما (فإن استعمل) وأبدى عذراً (أهل مدة قريته) في رأى الامام رفقاً به ودفعاً لضرر
 غيره فإن مضى ولم يفعل شيئاً بطل حقه أما إذا لم يذ كر عذراً أو علم منه الاعراض فله أن يزعجها منه حالاً
 ولا يملكه (ولو أقطعه الامام) أظهره بوصف آخر فقتلوا وحذفه لاستغنى عنه ويصح أن يشير بذلك
 إلى أن الامام أخص من السلطان لأن شأنه أنه يحكم على السلاطين المختلفة وإن الاقطاع انما هو
 من وظيفة الامام دون غيره بخلاف قول مامر (مواتاً) لتمليك رقبته ملكه مجرد اقطاع له أو لغيره وهو
 بقدر عليه (صار أحق باحيائه) مجرد الاقطاع أي مستحقاً له دون غيره وصار (كالتجيرة) في أحكامه
 السابقة وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير رضى الله عنه أرضاً من أموال بني النضير رواه
 الشيخان وبحث الزركشي أن ما أقطعه صلى الله عليه وسلم لا يملكه الغير باحيائه كما لا يتقضى حماه
 ولا ينافي ما تقرر ان المقطوع لا يملك قول المساورى أنه يملك لأنه منقول كما في شرح المذهب على ما إذا
 أقطعه الأرض تملك الرقبته كما هو وأفهم قوله مواتاً أنه ليس له اقطاع غيره ولو مندر سالكن العمل
 على خلافه كذا قيل وفيه نظر لأنه إن كان ملكاً لم يجز له أو لغيره من جوفه وملك بيت المال فيجوز له
 كما مر بل قد يجب عليه ونقل الأذرى عن الفارقي وقال لا أحسب فيه خلافاً جواز الاقطاع للاستغلال
 إذا وقع لمن هو من أهل الخدمة على ما يلقى بحاله انتهى وفيه نظر بل الوجه ما علم مما مر أن نفع
 المجموع وغيره إن للامام الاقطاع لتمليك الرقبه وتمليك النفعه فقط بحسب ما يراه من المصلحة سواء
 أهل الخدمة وغيرهم (ولا يقطع) الامام أي لا يجوز له أن يقطع (الأقادر على الأحياء) حساً
 وشراً دون ذي بدارنا (وقدر يقدر عليه) أي على احيائه لأنه لا يثق بفعله المنوط بالمصلحة (وكذا
 التجرة) لا ينبغي أن يقع من مريده إلا فيما يقدر على احيائه والأجاز لغيره احياء الزائد كما مر وهل
 يحرم تجرة الزائد على ما يقدر عليه الوجه نعم لأن فيه منعاً لمريدي الأحياء من غير حاجة له فيه ولو قال
 المتجر لغيره أن تركه أو أتى بمشاي صارت إلى أحق به قال المساورى وليس ذلك هبة بل هو تولية
 وإيثار (والأظهر أن للامام) ونائبه ولو إلى ناحية (أن يحصى) بفتح أوله أي يمنع وبضمه أي يجعل
 حتى (بقعة موات) بأن يمنع من عدا من يريد الحي إلى من رعيها (لرعى) خيل جهاد و (فهم خرية) وفي

(قوله) إذ لا حق لغيره قد يقال
 لا مانع من إبقاء المقتطع على ظاهره
 نظراً إلى أن الحق في عموم الموات
 ثابت لعموم المسلمين للبدن السابق
 ثم هي لكم منى ولا يترتب على ذلك
 منصور (قوله) وأبدى في أصله
 ألف (قوله) دون غيره لعل محله
 إذا لم يشترط الأمر إلى السلطان
 فهو أيضاً مطلقاً عاماً (قوله) تجزئ
 الاقطاع إلى قوله وأفهم قوله
 في النهاية (قوله) من أموال بني
 النضير لك أن تقول التعبير
 بالأموال يخرج الموات لأنه ليس
 مالا لهم فلا يصح حقه لها بل لما
 سيقمده السارح قريته بقوله
 أو لغيره وجوده فلتأمل (قوله)
 لا يملكه الغير يعني لو أحياء شخص
 آخر غير المقطع (قوله) وفيه نظر
 تأمل مع باقي المتن فإنه تقوله نقل
 المذهب كما هو عادته (قوله) الوجه
 ما علم إلى الفصل في النهاية

(ومدحهم) نعم (نما القوي) نعم انسان (ضعيف عن الحاجة) نعم النون وهو البعد في الذهاب
 لطلب الرعي لا يمسلي الله عليه وسلم حي النقيب بالنون وقيل بالباء الخليل المسلمين وهو بقرب وادي
 الحقيق على عشرين ميلا من المدينة وقيل على عشرين فرسخا ومعنى خبر البخاري لاحي الاله
 ورسوله لاحي الامم حياه صلى الله عليه وسلم بأن يكون لما ذكر ومع كثره الرعي بحيث يكتفي المسلمين
 ما في وان احتاجوا للتعاقد الرعي وذكر انهم فيما عدا الصدقة بالغالب والمراد مطلق المشايخ ويحرم
 ولو على الامام بخلاف اخذ عوض من رعي في حي أو موات (و) الاظهر (ان له نقض حياه)
 وحى غيره اذا كان النقض (الحاجة) بأن ظهرت الصلحة فيه بعد ظهورها في الحي رعاية للصلحة
 نعم حياه صلى الله عليه وسلم نص فلا ينقض ولا يغير بحال بخلاف حي غيره ولو اختلف الراشد من رعي
 الله عنهم (ولا يحصى) الامام وراثته (نفسه) قطعا لان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم
 وان لم يقع منه خلافا لمن وهم فيه وليس للامام أن يدخل مواشيها لحياه المسلمين لانه قوي لا ضعيف
 ولو رعي الحي غير أشله فلا غرم عليه قال أبو حامد ولا تغزير وليس للامام أن يحصى الماء العذب بكر
 أوله أي الذي له مادة لا تقطع كعين أو ثمر فتجوز الجزية * (فضل) في بيان حكم منفعة الشارع
 وغيرها من المنافع المشتركة (منفعة الشارع) الأصلية (المرور) فيه لانه موضع له (ويجوز
 الجلوس) والوقوف (به) ولو لدعى (لاستراحة ومعاملة ونحوهما) كالتظار (اذ لم يضيق على
 المسارة) نظرا لضرر ولا ضرار في الاسلام ومعنى النهي عن الجلوس فيه لانه حديث الا أن يعطيه
 حقه من غنص بصر وكف أذى وأمر بجمع روف (ولا يشترط) في جواز الانتفاع به ولو لدعى (اذن
 الامام) لا طباق الناس عليه بدون اذنه من غير تكبير وسبأ في المسجد انه اذا اعتد اذنه تعين
 فيحتمل ان هذا كذلك ويحتمل الفرق بأن من شأن الامام النظر في أحوال العلماء ونحوهم دون
 الجالسين في الطرق ولا يجوز لأحد أخذ عوض من يجلس به مطلقا ومن ثم قال ابن الرفعة فيما يفعله
 وكذا عيب المال من بيع بعضه زاعما انه فاضل عن حاجة الناس لا أدري بأي وجه يليق الله تعالى
 فاعل ذلك وشنع الأذري أيضا على بعضهم حافات الانهار وعلى من يشهد أو يحكم بأهالي بيت المال
 قال أغنى الأذري وكالشارع فيما ذكر الرحاب الواسعة بين الدور فأنها من المرافق العامة كما في البحر
 وقد أجمعوا على منع اقطاع المرافق العامة كما في السافل ويتمن حله على اقطاع التملك لان الامم
 عندنا جواز اقطاع الارفاق بالشارع أي بما لا يضر منه بوجه فصير كالتحجير وكالشارع حريم مسجد
 لم يضر الارفاق به أهله بخلاف رعيه لانه مائة موحى الأذري قولين في جل الجلوس في أفية المنازل
 وحريمها بغير اذن ملاكها ثم قال وهذا انما يأتي ان علم الحريم أماني وقتا هذا في الامصار ونحوها
 التي لا يدري كيف صار الشارع فيها شارعا فيجب الحزم بجواز التعمد في أفيتها وأنه لا اعتراض
 لأربابها اذ لم يضر بهم وعليه الاجماع الفعلي انتهى واعتمده بل قال شيخنا انه في الحقيقة كلام أثبتنا
 ولا اشكال في ان حرق الاجماع ولو فعلنا محرم على مفتي زماننا وحاكمه لا تنفعا الاجتهاد عنهم فان
 فرض وجود مجتهد فظاهر كلامهم انه يحرم أي الحرق في الاجماع الفعلي كالقولي وهو الوجه انتهى
 وانما يتجه ذلك في اجماع فعلي علم صدوره من مجتهد عصر فلا عبرة باجماع غيرهم وانما ذكرت هذا لان
 الأذري وغيره كثيرا ما يفترون الشيخين والاضحاب بأن الاجماع الفعلي على خلاف ما ذكره
 فاذا علمت ضابطه الذي ذكرته لم يرد عليهم الاعتراض بذلك لانه لا يعلم ان ذلك اجماع مجتهد عصر ولا
 نعم ما ثبت فيه ان العامة تفعله وجرت اعصار المجتهدين عليه من علمهم بدو عدم انكارهم له يعطى حكم
 فعلهم كما هو ظاهر قائله (وله قنابل مقعده) فيه (سار به) بشديد الباء منسوج بقصص كالحصير

* (فصل منفعة الشارع)
 (قوله) اذا اعتد اذنه تعين فيحتمل
 الخ ثوب الاحتمال الاول انه اذا
 اعتد الاذن فتركه مؤد إلى القصة
 والاضرار بالجلوس بدونه (قوله)
 ممن يجلس به مطلقا صادق بأنخذ
 المستحق الجلوس به سابقه وقياس
 تجوز أخذ العوض على النزول
 عن الوظائف تجوز به قلنا مل
 (قوله) قال أغنى الأذري الى آخره
 في المقنى والنهاية (قوله) اجماع
 مجتهد عصر هل المراد بالاجماع
 المطلق المستقل أو ولو المنسب
 محمل تأمل فان أريد الاول انصح
 قوله وانما يتجه الخ وان أريد ما بهم
 التام في قنابل مقعده كلام الأذري
 وغيره محمل تأمل لا سيما مع تقرير
 ما أفاده بقوله نعم ما ثبت الخ

(قوله) أي موضع إلى
قول المصنف ولو جلس في النهاية
(قوله) في الشارع إلى التسمية
في النهاية (قوله) تبيين ما أفهمه
ليأمل حاصل هذا التبيين فإنه لا يخالف
عن غيبة إذا الكلام في الشارع
الذي يمتنع تخليكه (قوله) أي محل
تخلوه إلى قول المصنف ولو جلس
في النهاية لا قوله ومحل وان لم يعتد
والا اشترط (قوله) ان أفاد
أو استفاد الخ كان وجهه انه حينئذ
الانتفاع به عام ولو في المال فأشبهه
المتن والمدرس بخلاف بليد
لا يرجح منه افادة ولا استفادة
مطلقا وان كان مثابا على فعله
فمنعه قاصر فاشبهه المحلى وعليه
فينبغي أن يأتي فيه ما يأتي نظيره
في المصلي انه لا يصير أحق به في غير
ذلك المجلس الذي جلس فيه
بخلافه بالنسبة لذلك المجلس
إذا فارقه ليعود ثم رأيت قول
الشارح الآتي وظاهران مثابا
كل عبادة قاصر بنفعها الخ وظاهر
اطلاقهم أفاد الخ أي في الجملة
ولو مسألة أو مسألة قليلة فليأمل
(قوله) لا تكلف المقام الخ يتردد
النظر في تطويل سنة الطواف
زيادة على الوارد وهل يستوفي غاية
كمال التسهيلات والأذكار أو أقل
الكمال وكذا القول في الجلوس
عقبها للدعاء فليأمل وليحذر
(قوله) لم يعينه الشارح لها
كسلاة النفل مثلا وجلوس
لأنه مكلف (قوله) ولو صليا إلى قول
المصنف أي في النهاية

(وعبرها) عملا خير فيه أي عرفا فظاهر على السادة كقول المصنف في قوله تعالى
وضع سرير لم يضيقي به (ولو سبق إليه) أي موضع من الشارع (ائتمان) وتنازعا ولم يستجسما معا كقول
ظاهر (أقرب) بينهما وجوبا لا مرجح ومن ثم لو كان أحدهما مسلما قدم لان انتفاع الذي يدارنا
ائتماره ونظر في التسع لئلا وان ترجأ قدم الباقي (وقيل يقدم الامام) أحدهما (برأي) أي
اجتهاده كمال يستمال (ولو جلس) في الشارع لئلا واستراحة بطل حقه بمجرد مفارقتها وان نوى
العود أو (لعمالة) أو صناعة يعمل وان ألفه (ثم فارقه تارك الحرفة أو مستقلا إلى غيره بطل حقه)
منه ولو لم قطع كما يشبهه لا ذرعي لأعراضه عنه (تبيين) ما أفهمه من جواز الأعراض للقطع مطلقا
فيه نظرو الوجه ان هذا الخاص باقطاع المنفعة فقط أما قطع الرقبة فهو بالقبول أي عدم الرد فيها
يظهر أحد اسمي يأتي في التذمر ملكه فلا يزول ملكه بالأعراض عنه (وان فارقه) أي محمل جلوسه
الذي الله ولو بلا عذر (ليعود) إليه وألحق به ما لو فارقه بلا قصد عود ولا عدمه (لم يطل) حقه
لغير مسلم إذا قام أحدكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به ويجري هذا في السوق الذي يقام في كل
شهر مرة مثلا وغيره الجلوس في منتهى مدته غيبته ولو لعمالة (الا أن تطول مفارقتها) ولو لعذر
وان ترك فيه متاعه (بحيث يقطع معاملة له عنه ويأمنون غيره) هو لا يتم لما قبله فيطل حقه حينئذ
ولو لم قطع كما في أصل الروضة وان أطالوا في رده لا تنفاد غرض تعيين الموضع من كونه يعرف فيه عمل
(ومن ألف من المسجد موضعا يبقى فيه ويقرئ) فيه قرآنا أو علميا شرعيا أو آلهة والواو بمعنى أو
(كالمجلس في شارع لعمالة) ففيه أمر من التفصيل لان له غرضا في ملازمة ذلك الموضع لئلا يفتقر الناس
(وقيل يطل حقه) بقيامه وأطالوا في ترجمته نقلا ودعوى وأنهم المتقن انه لا يشترط اذن الامام ومحل
ان لم يعتد ولا اشترط وجلوس الطالب محل بين يدي المدرس كذلك ان أفاد أو استفاد فخص به والا
فلا (ولو جلس فيه) جلوسا جزئيا لا تكاف المقام السابق للطائفتين من فضيلة سنة الطواف ثم فانه حرام
على الأوجه وبه جزم غير واحد وألحقوا به بسط السجادة وان لم يجلس قالوا ويعرفا على ذلك مع
العلم بمنعه ونوع في تحريم الجلوس بما لا يجدي ومنه التردد في المراد بخلاف المقام ويرد بان المراد
به ما يصدق عليه ذلك عرفا كما هو ظاهر وانه موضع من المسجد فكيف يعطل عما وضع المسجد له
وان صلاة سنة الطواف لا يختص به ويرد بان تنازعا عن بقية أجزاء المسجد ~~يكون الشارع عنه~~ من
حيث الأفضلية لهذه الصلاة ووقوف امام الجماعة فيه فلم يجز لأحد تقويمه بجلوس بل ولا صلاة (لم يعينه
الشارح) اهم من حيث الأفضلية وانه يلزم عليه تعطيل محل من المسجد عن العبادة فيه لاحتمال فعل
عبادة أخرى ويرد بان محل التحريم كما تقرر في الجلوس فيه في وقت يحتاج الطائفون لصلاة سنة
الطواف فيه وللكلام في جلوس لغير دعاء عقب سنة الطواف لانه من توابعها (الصلاة) ولو قبل دخول
وتنبا وظاهران مثابا لكل عبادة قاصر بنفعها عليه كقراءة أو ذكر صار أحق به فيها ولو صليا في
الصف الأول و (لم يصرا أحق به في) صلاة (غيرها) لان لزوم بقعة معينة للصلاة غير مطلوب بل
ورد النهي عنه وحينئذ فلا نظر لأفضلية الصف الأول لان ذلك لم يخص في بقعة معينة ولا لأفضلية
القرب من الامام أو جهة التبيين وان اقتصرت في موضع بعينه لما تقرر من النهي الشاغل لهذه الصورة
فزال اختصاصه عنها بالمفارقة بعد الصلاة حتى لا يأنفها فيق في رياء ويخوه ويغرق بين ههنا
ومامر في مقاعد الاسواق إذا عيان البقع فيها مقصودة بخلافها الغرض ولا كذلك هنا وأما الجواب
بأنه لو ترك له موضعه لزم ادخال نقص بقطع الصف لولم يأت الا بعد الاحرام فيرد بان يلزم قوله التفرقة
بين محله قبل الإقامة في حقه وبين ان يتأخر عنها فيطل حقه ثم لم يقولوا بذلك (فلو فارقه) ولو قبل

دخول وقت على وجه (حاجة) كما جاء في الحديث (اليعود) أولا بقصد شيء فيما يظهر
 أخذنا من روى في الفرق (لم يطل اختصاصه في تلك الصلاة في الأصح) فيحرم على غيره
 العالم بالجلوس فيه بغير إذنه أو ظن رضاه كما هو ظاهر (وان لم يترك إزاره) فيه خبر مسلم السابق
 أنما نعلم أن أتمت الصلاة واتصلت الصلوة والوجه كما يحتمل الإذعان صدق الصف مكانه أي وان كان
 له سجادة فيحسب ساجدا من غير أن يرفعها من الأرض لئلا تدخل في ضمانه كما يفهمه بالاولى قول
 البغوي انزلوا وضع رجله على شيء مطروح متعاملا ضمنه لقوة استيلائه عليه حينئذ ان كان خالفه المتولى
 فقال لورفعه برجله ليعرف جنسه ولم يأخذ فضاغ لم يضمنه لأنه لم يحصل في يده وأيد شارح هذا بأن
 رفع السجادة برجله غير مضمّن انتهى وفيه نظر لان صورته من جزئيات ما قاله المتولى الا ان
 ثبت عن أصحابنا أنهم صرحوا بما ذكر فيها فيكون مضمنا لما أفهمه كلام البغوي أما اذا
 فارق له لا اعتذر أو به لا يعود فيطل حقه مطلقا وخرج بالصلاة جلوسه لا عتكف فان لم يمتد بطل
 حقه بخروجه ولو لم يطل حقه بخروجه أثناء الحاجة فائدة أفق الفاعل يمنع تعليم
 الصبيان في المسجد لان الغالب أضرارهم به وكونه في غير كمال التمييز اذا صانهم المعلم عمالا يليق بالمسجد
 ويمنع جالس به اتخذه نحو بيع أو حرفة ومسطرق لحقة علم (ولو سبق رجل الى موضع من رباط) وهو
 ما بيني لنحو سني الحناجين فيه واشهر عرف في الراوية وانها قد ترادف المسجد وقد ترادف المدرسة
 وقد ترادف الرباط فيعمل فيها يعرف محلها المطرد والاف يعرف أقرب محل اليه كما هو قياس نظائره
 (مسبل) وفيه شرط من يدخله وكذا الباقي (أو قفيه الى مدرسة) أو تعلم قرآن الى ما ينجلي (أو صوفي
 الى خانقاه) وهي بالعجمية ديار الصوفية (لم يزعج ولم يطل حقه بخروجه لشراء حاجة ونحوه) من
 الاعتذار وان لم يترك متاعا ولا ثيابا للموم خير مسلم وقيد ان الرفعة بما اذا لم يكن لذلك ناظر
 أو استأذنه والا فلا حق له عملا بالعرف في ذلك ويوافق اعتبار المصنف كان الإصلاح اذنه في سكنى
 بيوت المدرسة ولم يعتبر المتولى اذنه في ذلك وينبغي حمله على ما اذا اعتد عدم اعتبار دونتي غير الواقف
 مدة لم يرد عليها الا اذا لم يوجد في البلد من هو بصفته لان العرف يشهد بان الواقف لم يزد شعور مدرسته
 وكذا كل شرط شهد العرف بتخصيصه قاله ابن عبد السلام وعند الاطلاق ينظر الى الغرض المبني
 له ويعمل بالمعتمد المطرد في مثله حالة الوقف لان العادة المطردة في زمن الواقف اذا علم بها تنزل منزلة
 شرطه فبزعج متفق ترك التعلم وصوفي ترك التباعد ولا يزداد في رباط مارة على ثلاثة أيام الا ان عرض
 نحو خوف أو تلج فيقيم لا نقضه ولا غير أهل المدرسة ما اعتد فيها من نحو نومها وشرب وطهر من مشا
 لم ينقص الماء عن حاجة أهلها على الوجه وأفهم ما ذكر في العادة ان بطلالة الأزمنة المعهودة
 الآن في المدارس حيث لم يعلم فيها شرط واقف تمنع استحقاقه لمومنها الا ان عهدت تلك البطالة
 في زمن الواقف حالة الوقف وعلم بها أما بخروجه لغير عذر فيطل به حقه كذا لو كان لعذر وطالت
 غيبته عرفا ونحوه الجلوس محله حتى يحضر * (فصل) في بيان حكم الأعيان المشتركة
 (المعدن) هو حقيقة البقرة التي أودعها الله تعالى جوهرها ظاهرا وباطنا سميت بذلك لعدم
 أي إقامة ما أثبت الله فيها والمراد ما فيها (الظاهر وهو ما يخرج) جوهره (بلاعلاج) في برونه
 وانما العلاج في تحصيله (كنقطة) بكسر أوله ويجوز فتحه دهن معروف (وكبريت) بكسر أوله
 أصله عين تجرى فاذا جمد ماؤها صار كبريتا وأهزه الأحمر ويقال انه من الجوهر ولهذا يضيء في معدنه
 (وقار) أي زفت (ومومياء) بضم أوله وبالمدوحكى التصريح ببقية الماء في بعض السواحل فيجمد
 ويصير كاتسار وقيل حجارة سود باليمن ويؤخذ من عظام موتى يسمى بذلك وعود تجس

(قوله) أولا بقصد شيء فيما يظهر
 يفهمه في النهاية (قوله) صدق الصف
 مكانه عبارتها ولا عبرة كما أفهمه
 كلام المصنف بقرش سجادة له قبل
 حضوره فلا غير تحسب ساجدا له الخ
 (قوله) لا يعود قياس ما يحتمل أن يقال
 بقصد أن لا يعود (قوله) وخرج
 بالصلاة الى الفائدة في النهاية
 والمفنى (قوله) لنوع صادق
 بيع الكتب والمصاحف وقوله
 أو حرفة صادق بالكاتب وهو واضح
 فيها وان عمت به السلولى (قوله)
 وفيه شرط الى الفصل في النهاية
 الا قوله وهي بالعجمية ديار الصوفية
 (قوله) وديار الصوفية الاولى
 أن يقال هي للصوفية كالمدرسة
 للعلماء لانها دار عظيمة تشمل على
 محل متسع يجمع فيها الشيخ ومريدوه
 للصلاة ونحوها وعلى اماكن
 مختصرة يختلئ فيها كل شخص على
 انفراد فيه للذكر ونحوه ويشبه
 انها ترادف الراوية عند العرب
 وكان أصلها خانة آكاه ومعناه
 بيت صاحب الحضور والشعور لان
 الذين هم أصلا حقيقة استعروا
 حقيقة الامر على ما هو عليه ثم
 تحقروا وقاموا بقضية ما عرفوا
 * (فصل المعدن) *
 (قوله) في بيان أحكام الى قوله
 لكن أشار بعضهم في النهاية
 الا قوله أي وهي الأشجار الى وصيد
 البصر وقوله لالولى الامر الى قوله
 وما ذكره

(قوله) ومدر كذا في أصل الروضة
 وينبغي ان شامل المراد به فانه الآن
 على ما اشتهر من ان فيه شدة والشول
 بالخلق عدم ملكه مشكك (قوله)
 نحو حطبها يدخل فيه الكلا وهذا
 مخصوص بالقدم من جواز اقطاع
 الموات ولو تملك كافي من
 في موات لم يشتمل على شيء من
 الاعيان التي نعم الحاجة اليها
 كالخشب والكلا والصيد
 فاما مل ولتصرفه في كل ما كان
 نظرا للجمع الآتي في كلام الشارح
 بحيث قصد بالاقطاع نحو الحطب
 الخ استيعاب حيث قصد الارض
 لم يمنع ودخل ما ذكرنا وعليه
 فواضح ان الاقطاع انما يجوز
 بالملك حيث كان اقطاع المذكور
 مضر بغيره مما يقرب الى الموات
 المذكور من ابدية او حاضرة
 فينبغي منه (قوله) فعلم ان من
 ملك الى قوله فملكه دون بقية
 في النهاية الا قوله وان كان أحدهما
 غنيا وقوله ومن ثم لو اشتغل الى قوله
 وخرج والا قوله بخلاف الركا

(قوله) ومدر كذا في أصل الروضة
 وينبغي ان شامل المراد به فانه الآن
 على ما اشتهر من ان فيه شدة والشول
 بالخلق عدم ملكه مشكك (قوله)
 نحو حطبها يدخل فيه الكلا وهذا
 مخصوص بالقدم من جواز اقطاع
 الموات ولو تملك كافي من
 في موات لم يشتمل على شيء من
 الاعيان التي نعم الحاجة اليها
 كالخشب والكلا والصيد
 فاما مل ولتصرفه في كل ما كان
 نظرا للجمع الآتي في كلام الشارح
 بحيث قصد بالاقطاع نحو الحطب
 الخ استيعاب حيث قصد الارض
 لم يمنع ودخل ما ذكرنا وعليه
 فواضح ان الاقطاع انما يجوز
 بالملك حيث كان اقطاع المذكور
 مضر بغيره مما يقرب الى الموات
 المذكور من ابدية او حاضرة
 فينبغي منه (قوله) فعلم ان من
 ملك الى قوله فملكه دون بقية
 في النهاية الا قوله وان كان أحدهما
 غنيا وقوله ومن ثم لو اشتغل الى قوله
 وخرج والا قوله بخلاف الركا

(قوله) ومدر كذا في أصل الروضة
 وينبغي ان شامل المراد به فانه الآن
 على ما اشتهر من ان فيه شدة والشول
 بالخلق عدم ملكه مشكك (قوله)
 نحو حطبها يدخل فيه الكلا وهذا
 مخصوص بالقدم من جواز اقطاع
 الموات ولو تملك كافي من
 في موات لم يشتمل على شيء من
 الاعيان التي نعم الحاجة اليها
 كالخشب والكلا والصيد
 فاما مل ولتصرفه في كل ما كان
 نظرا للجمع الآتي في كلام الشارح
 بحيث قصد بالاقطاع نحو الحطب
 الخ استيعاب حيث قصد الارض
 لم يمنع ودخل ما ذكرنا وعليه
 فواضح ان الاقطاع انما يجوز
 بالملك حيث كان اقطاع المذكور
 مضر بغيره مما يقرب الى الموات
 المذكور من ابدية او حاضرة
 فينبغي منه (قوله) فعلم ان من
 ملك الى قوله فملكه دون بقية
 في النهاية الا قوله وان كان أحدهما
 غنيا وقوله ومن ثم لو اشتغل الى قوله
 وخرج والا قوله بخلاف الركا

جعله لئلا يتصوره البطل وهو مجهول وجهه فقررته في المحدثين وبقيت من ماله لئلا يتصوره الباطن
 في الباطن ولا يتصوره عند الجدل فيها على المعتمد من اضطراب في ذلك يعلم ان في تقيده بالباطن هنا
 فائدة لما بينهما من التخالفا في البطل عند العلم فلا اعتراض عليه (والنياه المباحة) بان لم تملك
 (من الاودية) كالتيل (والعيون في الجبال) ويحويها من الموات وسبيل الامطار (يستوى
 الناس فيها) خبر اني داود الناس شركاء في ثلاثة الماء والكلاء والنار وصح ثلاثة لا يمنع من الماء والكلاء
 والنار فلا يجوز لاحد تحجيرها ولا للاحد قطعها اجماعا وعند الارحام وقد ضاق الماء أو مشرع
 يقدم السابق والا فترع وعطشان على غيره وطالب شرب على طالب سقي وليس من المباحة
 ما جهل أصله وهو تحت يد واحد او جماعة لان البطل قال الملك قال الا ذرعي ومحمد ان مكان منعه
 من حملوا بهم بخلاف ما منعه بموات او يخرج من غير عام كدخلة فانه باق على ابا حنيفة ويعمل فيما جهل
 قدره ووقته وكيفيته في المشارب والمسابق وغيرها بالعادة لا يتردد فلا يباح حكمته في هذا وامثاله وأفتى
 بعضهم فيمن لا أرضه شرب من ماء مباح فعطشه آخر بان أحدث ما يتدبره الماء عنه بانه يأثم وعليه
 أجرة من شرب من ماء مباح ففعل ذلك الماء وقال جرى على ذلك جميع متأخرون في نظيره انتهى
 وليس يصح بالنسبة للأجرة انهم لو منعوا عن سوق ماء الى أرضه ففعلوا لاقبيلان عليه انتهى وما هنا
 مثله يجامع انه لم يستول فيها على الأرض بوجهه وانما ضمن فخرج حيازة ذبحها فذلك لانه كالجزء
 منها وفي ثلاثة لهم ثلاث مساق من ماء مباح أعلى وأوسط وأسفل فاراد ذو الأعلى ان يبقى من
 الاوسط برضا صاحبه بان لذي الاسفل منعه لثلاثة فقام ذلك فيستدل به على ان له شربا من الاوسط
 انتهى وفيه نظر لان الشرع يبين ثم وورث ما يمنع ان تلك الدعوى تظهر ما مر في السكة غير النافذة
 على ان التقادم هنا لا يدل على ذلك لما يأتي عن الروضة انه انما يدل اذا لم يكن لها شرب من محل
 آخر وفيمن له أرضان عليا فوسطى فسفل لا شرب من ماء مباح كذلك فاراد ان يجعل
 للثانية شربا مستقلا بشرط ما يشرط من هو أسفل منه وأراد هذا منعه بانه ليس له منعه اذا ضرر
 عليه وليس فيه تأخير لسقي أرضه بل ربما يكون وصول الماء اليه اذا شرب بها أسرع منه اذا شربا
 مرتبا (فان اراد قوم سقي أرضهم) بفتح الراء بلا ألف من ماء مباح (فضاق سقي الاعلى) مرة
 او أكثر لان الماء لم يجر في أرضه فهو أحق به ملازمة له به حاجة (فلا على) أي الاقرب للنهر
 فالاقرب وان ذلك زرع الاسفل قبل انتهاء النوبة اليه أما اذا اتبع فيسقي كل متى شاء هذا كله
 ان أحبوا معا أو جهل الحال أمالو كل الاسفل أسبق احبائه فهو المقدم بل له منع من أراد احبائه
 اقرب منه الى النهر كما صرح به جميع واقضاء كلام الروضة لثلاثة يستدل بقربه بعد على انه مقدم عليه
 ولا ينافيه ما مر آنفا لان ما هنا بتعذر رفعه فيقوى الاستدلال به بخلاف فرض المالك فان الغالب
 الرجوع عنه من المالك او من وارثه فلم يوجد ما يستدل به من أصله وايضا فالارض هنا لا شرب لها من
 محل آخر بخلافها فيما مر كما سبق ثم من وليه في الاحياء وهكذا ولا عبرة حينئذ باقرب من النهر ولو
 استوت ارضون في القرب للنهر وجهل المحيي أولا أفرع للتقدم ولهم منع من أراد احبائه موات وسقيه
 منه ان ضيق عليهم كما يأتي (وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين) لما صح من قضاءه صلى الله عليه
 وسلم بذلك وببحث الاذرعى ان المراد جانب الكعب الاسفل وخالفه غيره احتجا جابية الوضوء ويرد بان
 الدال على دخول المغيب في تلك خارجي وجد ثم لا هنا والتقدير عها هو ما عليه الجمهور واعتزوا بان
 الوجه انه يرجع في قدر الباقي للعادة والحاجة لاختلافها زمانا ومكانا فاعتبرت في حق أهل كل محل
 عها والمتعارفين عندهم والخبر جار على عادة الجار قبل النخل ان أفردت كل بحوض فالعادة ملته

(قوله) بان لم تملك الى قول المصنف
 فان أراد في النهاية الاقوله وفيه نظر
 لان الشرع يبين الى قوله وفيمن له أرضان
 وعدم ذكره للنظر في المسألة الثانية
 تابع فيه الشارح في النسخة المرجوع
 عنها فان النظر المذكور من المطعقات
 بهامش أصله بخطه (قوله) وجرى على
 ذلك جميع ممن جرى عليه الكيل الرداد
 وولده النحر والوحية ابن زياد قال
 الكيل وهو الذي يبيع العمل به في هذا
 الزمان قال الوحية فماله من ماله
 انتهى (قوله) بفتح الراء الى قول المصنف
 وحاشا في النهاية الاقوله ولا ينافيه
 الى قوله ثم من وليه وقوله ولهم منع الى
 المتن وقوله أي الاقرب للنهر فالاقرب

(قوله) ولا يبيح شرب ما يشرب من مياه الينابيع
صارت من الينابيع، فلو لم يبيح شربه عليه
والقصر في نفسه، ويبيح شرب المال فيه
ظاهر انتهى ونحوه في المعنى وعبارته
وهو يبيح شربه، لأن فيه نسياع مال
كما لو شرب في القصر فلهما، فلهذا يبيح شربه عليه
ظاهر كلامهم، عند المصلحة، وقد سئل
عن هذه المسألة قبل ذلك، وأجبت
فيها بشي، وقد ظهر لي الآن عدم الحرمة
لما قيل إن الماء لا يملك بحال انتهى (قوله)
بغير سبيل صادق بالمطهر النازل
في ملكه (قوله) إذا أخرج من ملكه بالفضل
هل يملكه ما إذا كانت أرضه منزلة عن
أرض الوادي بحيث أن ما يدخل إليها
واستقر فيها لا يخرج منها، فانه حينئذ
تسبب كالحوض المسدود، ولا يحل تأمل
(قوله) نفسه إلى قوله وقضية المعلن
في النهاية (قوله) ولو زرعه إلى قول
الخصم والقضاء في النهاية (قوله) بلا
موضوع الخ متعلق ببذل الفاضل وقوله
فيما إذا يدخل فيه مجتمع الماء كالعركة
(قوله) وهذا معلوم من قوله الخ عبارته
والظاهر الجواز للعلم به من قوله الخ فليأمل
فاعل من باب العبارة عدم الجواز ويكون
في الكلام قطع (قوله) بين جماعة إلى
قوله وفيه أيضا لو أراد أحباء في النهاية
(قوله) من نهر أو بئر، فلهذا كان المراد بئر
النساء فظاهر أو بئر الساقية والدولاب
فأين وجه إخراج الماء إلى القناة
هل يبيحون بطريق اشتراكهم
في الآلات ثم يبيحون بغير اشتراكهم
في الآلات التي يبيحون بها ويرجع ويتقرر

والأصل في هذه المسألة أن من شرب من مياه الينابيع
في ملكه فله (قوله) (فإن كان في الأرض) (أو واحدة) (أو ارتفاع) (من طرف) (واحد) (أو من طرفين)
(أفراد) (كل طرف يبيح) (لأنه لا يملك الماء في المنخفضة على الكعبين لو شربا معا فيسبب أحدهما
حتى يلغيه ما شرب من غيره، ويرسله إلى الآخر) (وما أخذ من هذا الماء) (المباح) (في أن يملك على
الخصم) بل يملك من المنخفضة في الاجتماع ولا يصير شربا بأكادته إليه اتفاقا، وكذا أخذ من في أن يملك
لنحو بركة أو حوض مسدود، وكذا دخوله في كبران دولابه كما أقي به ابن الصلاح، وخرج بذلك دخوله
في ملكه، وبوسيل وإن حضر من راحته دخل فانه لا يملكه بدخوله، لكنه يكون أحق به بل جريا في موضع
على أنه يملكه ويبيح شربه على ما إذا أخرج من ملكه بالتخل عليه ونحوه (وخالفه بترجموات للارتفاق)
لنفسه لشربه، وشرب دوابه منه، لا للآكل (أولى بمائها) الذي يحتاجه ولو زرعه (حتى يربح)
لنفسه إليه، فإن ارتحل بطلت أحقيته، وإن عاد قال الأذري ما لم يرتحل حاجة فنية العود، ولم تطل غيبته
وأما إذا حفرها لارتفاق المارة أولا، فقد تنفسه ولا المارة فهو كالحوض، فيستترك الناس فيها
وإن لم ينفذ بوقتها وليس له سدها، وإن حفرها لنفسه، لتعلق حق الناس بها (والحفرة) في الموات
(للملك أو) الحفورة بل التابعة بلا حفر (في ملك يملك) حفرها ومائها محلها (مائها في الأسع)
لأنه نفع يملكه، وإنما جاز لكثرة دار الانتفاع بمائها، لأن عقد الجارة يملك به عين بها كالماء
وقضية المعلن منع البيع والتعليل جوازها، لأن المال هو ملك ضعيف، ملحوظة التبعة فتصرف على
انتفاعه هو بغيره للصاحبة فلا يتعدى ذلك إليه، وهذا هو الوجه، ومن ثم أفتيت في مستأجر حمام أراد بيع
ما من بئرها بغيره، لما ذكره، ولأن البيع قد يؤول إلى تعطيلها، فيضرك ذلك بمؤجرها (وسواء ملكه أم لا، لا يلزمه
بذل ما فضل عن حاجته) ولو زرعه (لزرع) وشجر لغيره، أم على الملك في كسائر المملوكات، وأما على
مقابله، فلأنه أولى به لبقه (ويجب) بذل الناضل عن حاجته الناجزة كما قبله الماوردي قال الأذري
محله أن كان ما يستخلف منه يكفيه لما يطرأ بلا عوض قبل أخذه في نحو الماء (لماشية) إذا كان بشره
كلا مباح ولم يحد صاحبها ماء آخر بما (على الصحيح) بأن يمكنه من سقيها منه، حيث لم يضر زرعه
ولا ماشيته، والأقن أخذه أو سوقه إليها حيث لا ضرر على الأوجه، لا حادث في ذلك، وحرمة
الروح هذا أن لم يوجد اضطراب، والأوجب بذله لذى روح محترمة كالأدنى، وإن احتاجه لماشيته
وماشية، وإن احتاجه لزرع وجوز ابن عبد السلام الشرب وسقي الدواب من نحو جدول مملوك لم يضر
بماله إقامة للذن العرفي، متسام اللغوي، ثم توقف فيما إذا سلك أن لنحو بئر أو وقف عام، ثم قال
ولا أرى جواز ورود ألف بل جرد ولا مؤبد، انتهى، وهذا معلوم من قوله أولا لم يضر بماله
(والنساء المشتركة) بين جماعة لا يقدم فيها أعلى على أسفل ولا عكسه بل (يقسم ماؤها) المملوك
الجاري من نهر أو بئر، فلهذا علمهم أن تنازعوا في شاق لكن على وجه لا يتقدم شريك على شريك، وإنما
يحصل ذلك (بغيب خشية) مثلا، مستوا، فلاها وأصحابها يحمل مستوا الحق بالخشية ونحوها، بناء
جدار به ثقب محكمة الخصب (في عرض النهر) أي فم الجرى (فيها ثقب مستأوىة أو متساوية على
قدر الخصب) من القناة لأنه طريق إلى استيلاء كل حصة، وعند تساوي الثقب وتساوي الحقوق
أو عكسه يأخذ كل بقدر حصته، فإن جعل في راحة من قسم على قدر الأراشي، لأن الظاهر أن الشريكة
بحسب الملك وقيل يقسم بينهم سواء وأطال البليغ في تركه، هذا أن اتفقوا على ملك كل منهم
والأربع بالقرينة والعادة المطردة في ذلك، فإن قلت ما في ما يخرجه المصنف من ذكره كالرافعي
في مكانين خبيس ونجس، كونها على نحو من متساوية، فتجب قيمتها ما خاضرا، مالا وأدعى الخبيس أنه

بأنهم لا يفتنونهم من غير أن يفتنونهم على قدر الخلق والقدرة لا بما فيه لا يمكن الفرق
 أنه المأذون على اليد وهي متساوية في مستأثر على الأرض المستقيمة وهي متفاوتة في كل من
 الشكين بما فيه فتأمل في الروضة وأسفلها كل أرض أمكن سقيها من هذا النهر إذا رأيت الهامقية
 منه ولم تجد لها شرباً من موضع آخر حكمتنا عند التاربعان يشار إليه انتهى وأفهم كلامهما أن
 ما عدا لاجراء الماء فيه عند وجوده إلى أرض ملو كذال على أن اليد فيه لصاحب الأرض التي
 يمكن سقيها منها سواء اتسع الجرى وقلت الأرض أو عكسه وسواء المرتفع والمنخفض وليس لأحدهم
 أن يسقي بمائه أرضاً له أخرى لا شرباً له لأنه سواء أحياءها أم لا لأنه يجعل لها شرباً لم يكن كافي
 الروضة وفيها أيضاً لو أراد أحياها بموات وسقيه من هذا النهر أي المباح فإن يسقي على السابقين منع
 لأنهم استحقوا أرضهم بمراقبتها والماء من أعظم مراقبتها والأقلام انتهى وإذا منع من الأحياء
 فمن السقي بالاولى ولو زاد نصيب أحدهم من الماء على رضى أرضه لم يلزمه بذلك شركائه بل له التصرف
 فيه كيف شاء قال بعضهم بل تحرم إعادة الماء في كونه ضاعاً مال انتهى وفي كون ذلك ضاعاً نظراً
 لظاهر وأفتى بعضهم في أرض لو أحدها ولا غيرها فاعرب السيل أحدهما فاعاده مالاً له
 على وجه تنقص به الأخرى عن شربها المعتمد بانه يجبر على إعادة كذا كان فان تعذر ذلك وقف الأمر حتى
 يصطفا (ولهم) أي الشركاء (المتسعة ما يأتى) مياومة مثلاً كأن يسقي كل منهم يوماً كسائر
 الأملاك المشتركة ولا نظراً لزيادة الماء ونقصه مع التعاضى على أن لهم الرجوع عن ذلك قال الزركشى
 وتعين المهايأة إذا تعذر ما عدا بعد أرض بعضهم من المقسم ونحو الخشبة إذا كانت القناة تارة بكثرة
 ماؤها وتارة يقل فتمتع المهايأة حينئذ كما شعروها في لبون ليل هذا يوماً وهذا يوماً لما فيه من التفاوت
 الظاهر انتهى وليس لأحد الشركاء أن يحفر ساقية قبل المقسم لأن حافة النهر مشتركة بينهم واسكل حث
 أرضه وخفضها ورفعها وحينئذ يفر كل أرضه بساقية يجرى الماء فيها إليها ومؤنة ما يخص كلا عليه
 بخلاف عمارة النهر الأصلية فانها على جميعهم بقدر الحصص فان عمرها بعضهم فزاد الماء لم يخص
 به لأنه متبرع وان كان انما عمرها بعد امتناع الآخرين ولصاحب السفل أن يحث ويحفر في أرضه
 ما يدفع به ضررها من غير أن يضرب العليا وليس للأعلى ذلك كما أفتى به جمع أي لأنه به يأخذ أكثر من
 حقه هذا أن كانا يشربان معا والابن كان شرب السفل من ماء العليا فلا يمنع أي حيث لا ضرر ومن
 ثم امتنع عليه أن يحدث في أرضه شجراً أو نخوة أو أضرب بالسفل لحبسه الماء وأخذ منه فوق ما كان يعتاد
 قبل أحداث ما ذكر وأفتى الفخر إلى أن صاحب السفل اجراء الماء المستحق لاجرائه في العليا وان أضرب
 بنخلها أو زرعها ولا غرم عليه لتقصير صاحبها بالزرع أو الفرس في الجرى المستحق للأسفل

(كتاب الوقف)

هو لغة الحبس ويراد به التسليم والتحميس وأوقف لفقر دية وأحبس أفصح من حبس على ما نقل
 لكن حبس هي الواردة في الأحكام الشرعية وشراً حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقائه بقطع
 التصرف في رقبته على مصرف مباح وأصله قوله تعالى لن تألو البر حتى تنفقوا مما يحبون ولما سمعها
 أبو طهيرة رضي الله عنه بادر إلى وقف أحب أمواله إليه بجرعاء حديثه مشهورة كذا قالوه وهو مشكل
 فإن الذي في حديثه في الصحيحين وأن أحب أموالى إلى بجرعاء وانها صدقة لله تعالى وهذا الصيغة
 لا تصح الوقف الشيعي أحدهما أنها كناية فيوقف على العلم بأنه نوى الوقف بها لكن قد يقال
 سياق الحديث دال على أنه نواه بها ثانياً وهو العدة أنهم شربوا في الوقف بأن مصرفها لا يكفي
 قوله الله عنه بخلافه في الوصية كما يأتى مع الفرق فقوله وانها صدقة لله تعالى لا يصلح للوقف

عشاقاً من كان في مصر من الناس
 عند الضيق وما يأتى في شربها له منته
 نصيب مقدور وقد يرد على رضى أرضه
 فيصرف فيه كيف شاء لأنه ملكه
 فليست كل شراً أتت في فتاوى الشيعي
 نقل كلام الروضة واعتمده ونقل عن
 الخادم أنه قال المتجسداً وتوجه الجواز
 ومن قال بالجواز المتولى وبعض الأصحاب
 وصححه صاحب الكافي انتهى والخاسل
 أن كلام الروضة أن كان محمولاً على
 ما ذكرناه فلا إشكال فيه وإن كان مقروضاً
 في النهر المملوك فالمتجه الجواز والله أعلم
 (قوله) أحياء موات وسقيه يؤخذ أنه
 إذا لم يرد السقي منه فلا يمنع من الأحياء
 (قوله) وإذا منع من الأحياء الخ كانه
 رحمه الله فهم أن المنع في عبارة الروضة عائده
 إلى الأحياء فقط وليس بمنع بل يحتمل
 عوده للسقي فقط ولهما معاً كما هو واضح
 (قوله) وفي كون ذلك ضاعاً الخ أن حمل
 ذلك على النهر المملوك كما تقدم في الحاشية
 السابقة أو حمل على ما إذا سده ونقل
 عليه كما تقدم فلا وجه لظهور النظر بل
 الحرمة محتملة لدخوله على هذا التقدير
 في عموم ضاعة المال وإن فرض في ماء
 مباح باق على أيا حقه فالنظر واضح
 بالنسبة لتسميته ضاعاً مالاً ويبقى النظر
 في أن ضاعة الاختصاص هل تلحق
 بضاعة المال لأنه تقويت انتفاع مباح
 وإن لم يجز عليه حكم الملك شرعاً فلم يسم
 مالا وإن كان في معنى المال ينبغي أن يعان
 النظر في ذلك وقد تقدم بها من وما
 أخذ من هذا الماء عن المغنى والنهاية
 عدم الحرمة في المملوك أيضاً (قوله) قال
 الزركشى وتعين المهايأة يؤخذ منه
 أن المهايأة سبعة في خمسة ماء البئر المشتركة
 المتعذر قسمتها وهذا إن لم يكن لأصحاب

رحمهم الله نقل في كيفية قسمة ماء البئر فإن ظهر نقل بخلاف ما ذكره في السبع والله أعلم (قوله) إذا كانت الضاعة الخ تشمل لأن المهايأة إذا كانت
 بالتراضي ومعه لا نظر لتفاوت كاتقدم في قوله ولا نظر الخ (كتاب الوقف) (قوله) هو لغة إلى قوله كذا قالوه في النهاية (قوله)
 تألموا قد يقال يكفي في الاحتياج تباد كرهين أن يكون الصيغة المذكورة أصل الوقف عند وإن لم يكن من صيغة عند فلا بأس

عندنا وان اوانها وعينها كيف يقولون انه وقفها فهو اما غنية عنها في الحديث او انما
ان الوقف كوصية ومنه برسم اذا مات المسلم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او
ولد صالح اي مسلم يدعوله وحمل العلماء الصفة الطارئة على الوقف دون نحو الوصية بالنافع المباحة
انما وقف عمر رضي الله عنه ارضا اسما بخير بامر من صلى الله عليه وسلم بشرط فيها شرطها منها
ان لا يباع أصلها ولا يورث ولا يؤهب وأن من ولها ما ياكل منها بالمعروف أو يطعم مسكينا فمخول
في رواه الشيخان وهو أول وقف في الاسلام وقيل بل وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال
خير يتي التي أوصى بها في السنة الثالثة وجاء من جابر مابقي أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم له مقبرة حتى وقف وأشار الشافعي رضي الله عنه الى ان هذا الوقف المعروف حقيقة شرعية
لم تعرفه الجاهلية وعن أبي يوسف انه لما سمع خبر عمر انه لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة
رضي الله عنه ببيع الوقف وقال لوصية اتصال به وانما يبيعه الرتبة على أبي حنيفة ان كان يقول ببيعه أي
الاستبدال به وان شرط الواقف عدمه واركة فهو قف وموقوف عليه وصيغة واقف وبداية لانه
الاستبدال فقال (شرط الواقف صحة عبارة) خرج الصبي والمجنون (وأهلية التبرع) في الحياة
كما هو التبادر وهذا أنص مما قبله لكن جميع بينهما أيضا فلا يصح من محجور عليه بصفه
وصفة نحو وصيته ولو بوقف داره لا ارتفاع حجره بموته ومكره بإرادته عليه وشم لانه في حالة الإكراه
ليس صحيح العبارة ولا أهلا للتبرع ولا لغيره اذ ما بقوله أو بفعله لاجل الإكراه لغرضه ومكاتب ومفلس
وولي ويصح من معسر وكافر ولو لم يجد وان اعتقده غير قربة ومن لم ير ولا يتخير اذ ارأي ومن ادعى
(و) شرط (الموقوف) كونه عسما معينة مملوكة من قبل النقل يحصل منها مع بقاء عينها فائدة
أو منفعة أصح اجازتها كما يشهد لذلك كلامه الآتي بد كره بعض محتررات ما ذكره فلا يصح وقف المنفعة
وان ملكها مؤبدا بالوصية والمثلثة في الذمة وأحد عبده وما لا يملك ككاتب نعم وقف الامام الذي
ليس رقة قال بيت المال وان اعتقه نأظره كما يأتي نحو أراضى بيت المال على جهة وهدين على
المنقول المعتد لكن بشرط ان يظهر له في ذلك مصلحة لان تصرفه فيه منوط بها كولي اليتيم ومن ثم
لورأي غلب ذلك اهم جاز وأمواله ومكاتب وحمل وحده وذى منفعة لا يستأجرها كالة الله هو وطعام نعم
يصح وقف ثلث لأمر ان لم تجز اجازته له اذ يعتق في القرية ما لا يعتق في المعاوضة (دوام الانتفاع)
الماكور (ب) المتصور منه ولو بالقوة بان في مدة تصدق بالانتفاع غالبا وعليه محمل ما افاده
كلام القاضي أبي الطيب انه لا يكفي فيه ما نحو ثلاثة أيام فدخل وقف عن اوصى بمنفعته مدة والما جور
وان طالت مدته او نحو الجش الصغير والدرهم تصاع حليا فانه يصح وان لم يكن له منفعة حالا
كالغصوب ولو من عاجز عن انتزاعه وكذا وقف المدبر والمعلق عتقه بصفة قائم ما وان عتقا بالموت ووجود
الصفة وبطل الوقف لكن فهم ما دوام نسي ومن ثم صح وقف بناء وغراس في أرض مستأجرة لها ما
وان استحقا القلم بعد الاجارة كما يأتي وفارق في صحة بيعهما وعدم عتقهما مطلقا بانه هذا اجتماع
عليه حقان متجانسان فقدم أقواهما مع سبق مقتضيه وبه فارق ما لو أوقف الموقوفة فاشاها
لا تصير أم ولد وخرج ما لا يقصد كنفق لزوجين به أو الانتفاع فيه ومصرف ربحه لا فترأ مثلا وكذا الوصية
به لذلك كما يأتي وما لا يقصد تنعسا كمن لا يرعى برؤه (لا مطعوم) بل في أي وقته لان نفعه في اهلا ك
ورغم ابن الصلاح صحة وقف الماء كبيع اصبع على ميفعل في بلاد الشام اختياره (وريجان)
لسرعة فساده ومن ثم كان هذا في محصور دون ممرور فصح وقفه لشم قاله المصنف وغيره
لانه في مدة وفيه نفع آخر وهو التبرع (ويصح وقف) شجرة من غير ان يثمر بخلاف عود الخور لانه

(قوله) وحبر مسلم الحثوله واسما بغيره في
النهاية (قوله) دون نحو الوصية المحققة يقال
ما المانع من عمله على ما هو أهم ايشمل
ذلك لان اللفظ صادق به وان كان نادرا
(قوله) ان كان قول ببيعه والا فهو وصية له
رضي الله عنه لان شرط عمر رضي الله
عنه ذلك مشعر بان أصل الوقف لا يمنع
من نحو البيع والالم يمتنع للاستعمال
(قوله) خرج الصبي الى قول المصنف
ويصح وقف عسما في النهاية الاقوله
الذي ليس رقيقا الى قوله أراضى
وقوله وزعم ابن الصلاح الى المتن
(قوله) وعليه محمل الح عبارة ما وعلم
بذلك ان ما افاده كلام القاضي أبي
الطيب من انه لا يصح في بقاؤه ثلاثة
محمول على ما لا يقصد اجازته في ذلك
المدة (قوله) ولو من عاجز الخ لانه كون
الانصب ولو على عاجز الخ لا غير ان فيه
الواقف عاجز عن الانتفاع لا غير ان فيه
اذا كان الموقوف عليه قادرا على
الانتفاع وانما محمل التوقف اذا كان
الموقوف عليه عاجزا لا اله الا ان ثبت
نقل بهام صحة حديثه فليراجع

لا يستبعد الاستحالة كما في حق جميع العود بالعمير يحمل على عود بغيره بدوام تيممه و (عقار) اجزاء
(ومنفق) الخبز الصحيح فيسهل لا يصح وقفه مسجد لان شرطه التيمم (ومشاع) وان جعل قدر حصته
أو وقفه لان وقف عمر السابق كان مشاعا ولا يسرى للسابق وان وقف مسجد او ان كان عكس ذلك في
حقه هذا من أصله لتعذر قسمته اذا لا وجه لها لا تتعذر بل تستثنى هذه للضرورة وتجاوز الرزق كشي
المها بأدائها بعد اذ لا نظير له كونه مسجد في يوم وغير مسجد في يوم ثم رأيت بعضهم جزم بوجوب قسمته
ومر في محبت خيار الاجارة انه يتصور لنا مسجد تلك منفقة ويمنع نحو اعتكاف وصلاة فيه من غير
اذن مالك المنفعة (لا) وقف (عبد ووثب في الذمة) لان حقيقة تيممه ازالة ملك عن عين فميجوز التزامه
فيها بالتدبر (ولا وقف عرقه) لان رقبته غير مملوكة له (وكذا استولدة) لانها لعدم قبولها
للتنقل كالحر ومثلها المكاتب أي كانه صحيحة فيما يظهر بخلاف ذي النكابة الفاسدة لان المقلب فيه
التعليق ومر في المعلق صحة وقفه (وكتب معلم) لانه لا يملك والتقييد بمعلم لأجل الخلاف (واحد عبيد
في الاصح) كالبيع وفارق العتق بانه أقوى وانما ليس بآية وقبوله التعليق (ولو وقف بناء أو عرا ساق
أرض مستأجرة) اجارة صحيحة أو فاسدة أو مستعمارة مثلا (لهما) ثامنا مع ان العطف بأولها
بين اثنين باعتبار استحالة اجتماع حقيقتهم ما على شيء واحد في زمن واحد فلا اعتراض عليه خلافا لمن
زعمه (فلاصح جوارزه) لانه مملوك يتفق به مع بقاء عنه وان كان معرضا للقطع باختيار مالك الأرض
المؤجر أو المعيرة لانه بعد وقف بحاله أي على ما ياتي والأرض اللازم للمالك باختياره فله يصرف
في نقله لأرض أخرى ان أمكن والاقيل هو منع ارشه للوقوف عليه وقيل للواقف والذي يضمنه ما
الاول وان كان الوجه ما اختاره السبكي والاسنوي من بقاء وقفه زاد الاسنوي انه يشترى به
عقار أو جرحه كنظاره ويضم اليه ارشه في ذلك فان صار غير متفق به ملكه انوقف عليه وخرج
بخير المستأجرة المعصومة فلا يصح وقف ما فيها أي لانه لما لم يوضع بحق كان في حكم غير المتفق به هذا
غاية ما توجه به ذلك ومع ذلك ففيه نظر واضح توجه الوقف الى عين الموضوع والشروط السابقة موجودة
فيها واستحقاق القطع حالا أمر خارج على انه موجود في المستأجرة فاسد او المستعار وقولهم وان كان
معرضا الى آخره يؤيد صحة وقف هذا كما هو واضح وقياس ما ذكر في المعصوم بطلان وقف يمتنع
بناء على الاصح من حرمة البناء فيها ووجوب قطعها حالا بل الذي يظهر انه لا ياتي فيها ما ذكر في المعصوم
من النظر لوضوح الفرق بينهما بإمكان بقاء بدوام المعصوم برضا أو اجارة بخلاف تلك فانه لا يتصور
بقاؤها فكانت منافاتها المقصود الوقف من الدوام أشد قبالة ويصح شرط الواقف صرف أجرة
الأرض المستأجرة لهما من ريعها ما على الوجه اذا رضى المؤجر ببقاء ما لها لان فيه عودا على
الوقف بالبقاء المقصود للشارع واغناء الشمس ابن عبد لان بطلان وقف بناء في أرض محتكرة بشرط
صرف أجرة الأرض من ريع الموقوف لانها تلزمه كأرض جنابة القن الموقوف مردود بين الظاهرانها
لا تلزمه بل ان كان هناك ريع وجبت منه والالم يلزم الواقف أجرة لما بعد الوقف ولاستحقاق مطالبته
بالتريع وفارق جنابة القن اذا وقفه بان رقبته محل لها لولا الوقف ولا كذلك نحو البناء انما يحمل
التعلق ذمة مالكه وقد زال ملكه فزال التعلق ولهذا الموت القن قبل اختيار الفداء لم يلزم سيده شيء
ولو انهدم البناء لم تسقط الاجرة الماضية فالأوجه صحة الوقف ولو لم شرط وانقطاع الطلب عن
الواقف ولو لم يشرط ذلك والاجارة فاسدة صرف المصنف من الوقف مقدما على غيره كالعمارة أو صحيحة
أخذت من الواقف أو تركته أي لما قبل الوقف كما علم مما تقرر المعلوم منه أيضا انه حيث بقي بالأجرة
أن اختيارها المؤجر للمالك أو كانت الأرض وقفا ادلا بقطع حينئذ كانت في مغلته فان نقص في بيت المال

(قوله) بل تستثنى هذه للضرورة لعل
هذا اذا لم تكن التيممة افرازا أما
اذا كانت افرازا فلا اشكال فيها
لان قسمته الوقف من المطلق جارة
حينئذ مطلقا ولو غير مسجد (قوله)
نعم يجوز التزامه الى قول المصنف
فلاصح في النهاية (قوله) من بناء
وقفه بقاء الوقف على اختيار الاسنوي فحل
واضح أما على اختيار الاسنوي فحل
تأمل (قوله) فان صار غير متفق به
الح محل تأمل فقامت له مع سابقه يظهر
ما في مخالفة منعه لصنيع النهاية
والغنى وغيرهما من كتب الاصحاب
ويمكن توجيه بقاء الوقف عند
الاسنوي ببقاء حكمه في الجملة
فيتم نقل بيعه الى المشتري حكم
الوقف وأما عين الوقف المبيعة
فتصير ملكا للمشتري

(فان وقف) على جهة فسيأني أو (على معين) واحد (أو جمع) قيل قول أمه جماعة أولى
لشعوره الاثنين انتهى ويرد جميع ذلك بل هما سواء وحصول الجماعة باثنين كما مر في بابها اصطلاح يخص
ذلك الباب لجهة الخبر به وحكم الاثنين يعلم من مقابلة الجمع بالواحد الصادق حيث لا يجازا بقربة
المقابلة بالاثنتين (اشترط) عدم المعصية وتعيينه كما أغاده قوله معين و (امكان تملكه) من الواقف
في الحال بان يوجد خارجا تاما هلا لذلك لان الوقف تملك المنفعة (فلا يصح) الوقف على معدوم كعلى
مسجد سيدي أو على ولد أو ولد له أو على فقراء أو لولد ولا فقير فهم أو على ان يطعم المساكين
ربيعه على رأس قبره أو قرايه به وان علم وأفتى ابن الصلاح بان الوقف على من يقرأ على قبره بعد
موتها لم يعرف له قبر اطل اشبه وكان الفرق ان القراءة على التبرع بقصود شرعا تمت بشرط
معرفة ولا كذلك الاطعام عليه على ان يأتى تفصيل في مسألة القراءة على القبر فاعلمه فان كان له
ولد أو فهم فقير صرح وصرف للحادث وجوده في الأولى أو فقره في الثانية لجهة على المعدوم تبعا كوقفته
على ولدي ثم على ولد ولدي ولا ولد له وكعلى مسجد كذا وكل مسجد سيدي من تلك الحلة وسيد كرفي
نحو الحربي ما يعلم منه ان الشرط بقائه فلا يرد عليه هنا ايهامه الجهة عليه لا مكان تملكه خلافا لزمه
ولا (على) أحدهما من ولا على عمارة المسجد اذ الميمنة بخلاف داري على من أراد سكاها
من المسلمين ولا على ميت ولا على (جنين) لان الوقف تسليط في الحال بخلاف الوصية ولا يدخل أيضا
في الوقف على أولاده بل بوقف فان انفصل حيا ولم يسم الموجودين ولا ذكر عددهم دخل تبعا كما يأتي
زيادة (ولا على العبد) ولو عذرا أو أم ولد (لنفسه) لانه ليس أشلا لذلك نعم ان وقف على جهة
قربة كخدمة مسجد أو رباط صرح الوقف عليه لان التصديق تلك الجهة ويصح على الجزء الحر من المبعص
حتى لو وقف بعضه اتى على بعضه الحر صرح كك الوصية له به ويؤخذ من العلة ان الواجب صحة
على المكاتب كانه صحفة لانه يملك ثم ان لم يقيد بالسكينة صرف له بعد العتق أيضا والا انقطع به هذا
كانه ان لم يجز والابان بطلانه لانه منقطع الاول فيرجع عليه بما أخذ من غلبه (فان أطلق
الوقف عليه فهو) محمول ليصح أولا يصح على انه (وقف على سيده) كماله وذهب منه أو وصى له به
والقبول ان شرط منه وانما سيده عنه لانه سيده ان امتنع نظير ما يأتي في الوصية (ولو أطلق
الوقف على جهة) مملوكة (لغا) لاستحالة ملكها (وقيل هو موقوف على مالها) كالعبد والفرق
ان العبد قابل لان ملك بخلافها وخرج بأطلق مال الوقف على علفها أو عليها بقصد مالها
وبالمملوكة المسبلة في ثغرها ونحوه فيصح بخلاف غير المسبلة ومن ثم نقلا عن التولي عدم صحته على
الوحوش والطيور المباحة ونور عافيه ويؤيده ما يأتي ان الشرط في الجهة عدم المعصية ويحجب بان هذه
الجهة لا يقصد الوقف عليها عرفا ومن ثم لما قصد حمام مكة بالوقف عليه عرفا كان المعتمد صحة عليه
أما المباحة المعينة فلا يصح عليها جزم على تراخ فيه (ويصح) الوقف ولو من مسلم (على ذمي) معين
متحد أو متعدد كما يجوز التصديق عليه نعم ان ظهر في تعيينه قصد معصية كك الوقف على خادم
كنيسة للتعبد لغا كالوقف على نحو حصرها وكذا ان وقف عليه مالا يملكه كفن مسلم ونحوه صحف
ولو حارب ذمي صار الموقوف عليه كمنقطع الوسط أو الآخر كما تحته شارح وعليه فالفرق بينه وبين
المكاتب اذ ارق واضح (لا مرئ وحرى) لان الوقف صدقة جارية ولا بقاء لها ويترق بينهما
وبين نحو الرافى المحسن وان كانا دونه في الاهدار اذا لا يمكن عصمة بخلافها بان في الوقف
عليها منابذة لعزة الاسلام لتنام معاندها له من كل وجه بخلافه ومن ثم ترددوا في معاهد ومستأن
هل يضمنان بالذمي كارجحه الغزي أو بالحري كما خرم به الدميري وقال غيره انه المفهوم من كلامهم وتردد

(قوله) على جهة الى قوله وان علم
في النهاية (قوله) فان كان له الى قول
المصنف ولا على العبد في النهاية
(قوله) ولا على ميت قد يقال
اذا كان الميت حيا أو ولدا اطرد
العرف بالوقف عليه بقصد الصرف
في مصالح ضريحه أو زواره فينبغي
ان يصح الوقف لان الحراد العرف
قربة معنة لا رادة الواقف بالوقف
عليه تلك الجهة لا تملكه المتع
وهو نظير ما ذكره في النذر له
اذا اطرد العرف بصرفه لمصالحه
ونحو قبرائه ووصيته (قوله) ولا على
جنين كذا في نسخ التحفة وتبين
ان يكون على هذه والسابقة
في قوله على معدوم من المتن (قوله)
أولا يصح فيما لو كان سيده حال
الوقف جنينا ثم انفصل حيا أو كان
عبد الاواقف (قوله) الوقف
ولو الى قول المصنف ونفسه
في النهاية (قوله) وعليه فالفرق الخ
كان الفرق ان المكاتب بالتمجيز
تبين انه كان رقيقا لا عند الوقف
ببخلاف الذمي اذا حارب فان
الحرارة انما تخرج منه عن مقتضى
الذمية حين حربه ولا يعطى
على ما مضى

السبكي فمن تحتم قلة أخباره في صحيحه كذا في المحقق (ونفسه في الأصح) أنه قد قيل الإنسان
ملك أو منافع ملكه لنفسه لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل واختلاف الجهة اذا استحقاقه وقتا
غيره ملكا الذي نظر اليه المتقابل الذي اختار وجع لا يقوى على دفع ذلك التعذر ومنه ان بشرط
نحو قضاء دينه مما وقفه او انتفاعه به لا بشرط نحو ثمره او مطالعته أو طبعه من ثمر أو كور أو في كتاب
أو قدر وقفها على نحو الفقراء كذا قاله شارح وليس بصحيح وكأنه توهمه من قول عثمان رضي الله عنه
في وقته ليرزومه بالمدينة دلوى فيها كدلاء المسلمين وليس بصحيح فقد أجابوا عنه بأنه لم يقل ذلك على
سبيل الشرط بل على سبيل الأخبار بان للواقف ان يتفق بوقفه العام كالصلاة بمجده وقفه والشرب
من شر وقفها ثم رأيت بعضهم يخرم ان شرط نحو ذلك يبطل الوقف نعم شرطه ان يصح عنه منه صحيح
أخذ من قول الماوردي وغيره بصفة شرط ان يتحقق عنه شيء أي لانه لا يرجع له من ذلك الا الثواب
وهو لا يضرب بل هو المقصود من الوقف ويصرف بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجد ايا الصلاة
ففيها انتفاع ظاهر بالبدن فعاد عليه بشرطه ذلك رفق ذنوب ولا كذلك في نحو الحج والاضحية وأفتى
أبوزرعة فيمن وقف بناء أو بيتا أو شرط ان يبدأ من ربه بعمارة وما فضل له ثم لا ولاده بأنه صحيح
وما فضل عن العمارة يحفظ مادام حيا لحواز الاحتياج اليه فيها ثم ما فضل حال موته يصرف لولاده
وانما لم يبطل فيما جعله لنفسه لانه لا يعرف ومن ثم لم يكن كالوقف على زيد ونفسه حتى يصح
في نصفه ويبطل في نصفه ولا كمنقطع الوسط حتى يصرف الفضل في حياته لا قرب الناس اليه لانه
هنا ليس طبقة ثانية بل من جملة الاولى وان تقدم بعضها عليه وانما لم يؤثر ضم المجهول وهو ماله الى المعلوم
لانه لم يشرك بينهما بل تقدم المعلوم وهو نحو العمارة فصح فيه وأخر المجهول المتعذر الصرف اليه فحفظنا
الفاضل لونه لما مر هذا الحاصل كلامه المبسوط في ذلك وفيه ما فيه للتأمل ولو وقف على الفقراء عسلا
ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كما في السكاني واعتمد السبكي وغيره ويصح
شرطه النظر لنفسه ولو بمقابل ان كان بقدر اجرة المثل فأقل ومن حيل صحة الوقف على النفس ان يقف
على أولاديه ويدكر صفات نفسه فيصير كقوله جميع متأخرون واعتمد ابن الرفعة وعمل به في حق نفسه
فوقف على الأقبية من بني الرفعة وكان يتناوله وخالف فيه الاستنوي وغيره تبعه الغزالي والخوارزمي
فأطلوه ان انحصرت الصفات فيه والأصح لغيره قال السبكي وهو أقرب لبعده عن قصد الجهة وأن يؤجره
مدة طويلة ثم يقفه على الفقراء مثلا ثم يصرف في الاجرة أو يستأجره من المستأجر وهو الاحوط
لغيره باليد وبأن خطر الدين على المستأجر وهاتان حيلتان لا انتفاع بهما وقفه لالوقفه على نفسه
كما هو واضح وأن يستحكم فيه من يراه ولو أقر من وقف على نفسه ثم على جهات منفصلة بأن كما يراه
حكم به ويلزمه أو خذ باقراره ويجوز نقض الوقف في حق غيره على ما أفتى به البرهان المرائي
وخالفه التاج الغزالي فقال يقبل اقراره عليه وعلى من يتلقى منه كقولنا هذا وقف على وبأني قيل
الفصل ماله تعلو بذلك * (تنبيه) * افتى ابن الصلاح بأن حكم الحنفى بصفة الوقف على النفس لا يمنع
الشافعي بالظن من بيعه وسائر التصرفات فيه قال لان حكم الحاكم لا يمنع ما في نفس الامر وانما يمنع منه
في الظاهر سياسة شرعية ويحقق بهذا ما في معناه انتهى وتبعه على ذلك جميع ورثة آخرون بأنه منقطع
على الضعيف ان حكم الحاكم في محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما صرح به في تعليقه والإصح كما
في الروضة في مواضع نفوذ باطنا ولا معنى له الا ترتب الآثار عليه من حل وحرمة ونحوهما وقد صرح
الاصحاب بأن حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متوقفا عليه (فان وقف
مسلم أو ذمي) على جهة معصية كعمارة (نحو) (الكائس) التي للتعبد أو ترميها وان مكاهم منه كالمسطح

(قوله) تعذر الى قوله ويصرف في
وبين شرطه الصلاة في النهاية
(قوله) لم يقل ذلك على سبيل الشرط
وبسليم انه قال على سبيل الشرط
فلعل مذهبه رضي الله عنه صحة
الوقف على النفس (قوله) وانما لم
يؤثر ضم المجهول الخ يؤخذ منه انه
لو شرك بينهما أو قدم المجهول ضر
كالأوقاف الجارية المشروطة فيها
للمتروكة السكانية ولا عزبة البر
والصلواتان تقدم بين المجهول
والشريك بينهما وبين المعلوم
يؤدى الى نزاع لا انتهى له فلتأمل
(قوله) ولو وقف على الفقراء الى
المتن في النهاية الا قوله وهاتان
الى قوله وأن يستحكم (قوله) على
ما أفتى به عبارتها والا وجه ما أفتى
به التاج الغزالي الخ (قوله) مسلم
أودى الى قوله ثم سكت في النهاية
الا قوله أما أولا الى المتن وقوله ومصر
في الطيور الى قوله قيل

السبكي ووجهه ان درجتي وغيره وذلك لانهم وقع في كلام ابن الرفعة او قناديلها او ثابتهنوا التوراة
 (فباطل) لانها عانة على معصية نعم لا يسلط ما فعله ذمى الا ان ترافعوا السبل وان قضى بها حكمهم امانهم
 كنيسة لتزول المسارة او اسكنى قوم منهم دون غيرهم على الاوجه فيصع الوقف عليهم او على نحو قناديلها
 او اسراجها واطعام من يأوى اليها منهم لا تنفقاء المعصية لاسيما حينئذ يابط لا كنيسة كما يأتي في
 الوصية ومن ثم جرى هنا جميع ما يأتي ثم فرغ من بيع السكك من اهلهم بقفون أموالهم في صحتهم على ذكر
 اولادهم قاصدين بذلك حرمان اناسهم وقد تذكر من غير واحد الا فتاء بطلان الوقف حينئذ وفيه نظر
 ظاهر بل الوجه العجيب اما اولادهم فلا نسلم ان قصد الحرمان معصية كيف وقد اتفقنا كما كثر العلماء
 على ان تخصيص بعض الاولاد بماله كله او بعضه هبة او وقفا او غيرهما لا حرمة فيه ولو لم يعذر وهذا
 صريح في ان قصد الحرمان لا يحرم لانه لازم للتخصيص من غير عذر وقد مر حواشيكم كما علمت واما
 ثانيا فببطلان حرمة هي معصية خارجة عن ذات الوقف كشراء عنب بقصد عصره خمر افس كيف يقتضي
 ابطاله (أو) على (جهة قرينة) يمكن حصرها (كالتقراء والمراد بهم هنا فقراء الزكاة نعم
 المكتسب كفايته ولا مال له يأخذها (والعلماء) وهم حيث أطلقوا هنا أصحاب علوم الشرع
 كالوصية (والمساجد والمدارس) والسكك والقناطر وتجهيز المرقى فيختص به من لا تركه له
 ولا منفق يلزمه انفاقه (صح) لعموم أدلة الوقف ولا نظر لكونه على حماد لان النفع عائد على المسلمين
 ولا لقطاع العلماء دون الفقراء لان الدوام في كل شيء يحسبه وخرج يمكن حصرها الوقف على جميع
 الناس فيلغو كما قاله الماوردي والرواني لكن نازعهما السبكي (أو) على جهة (لا يظهر فيها الضرر به)
 بين به ان المراد بجهة القرينة ما ظهر فيه قصد لها والا فالوقف كله قرينة (كالاغنياء صح في الاصح) كما
 يجوز بل يسن الصدقة عليهم فالمرعى انتفاء المعصية عن الجهة فقط نظرا الى ان الوقف عليل كالوصية
 ومن ثم استحسنا بطلانه على نحو الذميين والفساق لانه عانة على معصية لكن نازعهما بقلا ومعنى
 ومرفى الطيور ما يعلم منه انه يشترط فيها أيضا أن تكون عناية بقصد الوقف عليه عرفا قيل تمثيل المتن غير
 صحيح لسبق الصدقة على الاغنياء فكيف لا يظهر فهمهم قصد القرينة انتهى وهو وجود اذ فرق واضح بين
 لا يظهر ولا يوجد قائله ولو حصرهم كأغنياء أقاربه مع حرمان كجسده ابن الرفعة وغيره والغنى هنا من
 تحرم عليه الزكاة قاله الزبيرى وبحث الادريج اعتبار العرف ثم شكك فيه وبأن أول الوقف حكم
 الوقف على الشيخ الفصلا في أوضوحه (ولا يصح) الوقف من الناطق الذي لا يحسن الكتابة
 (الابلظ) ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة وفارق نحو البيع بأنها عهدت فيه جاهلية فأمكن تنزيل
 النص عليها ولا كذلك الوقف فلو بني بناء على هيئة مسجد أو مقبرة وأذن في إقامة الصلوات أو الدفن
 فيه لم يخرج بذلك عن ملكه قيل بخلاف مالو أذن في الاعتكاف فيه فانه يصير بذلك مسجدا انتهى
 ويوجه مع ما فيه بأن الاعتكاف يستلزم المسجد بخلاف نحو الصلاة نعم بناء المسجد في الموات تكفي
 فيه البناء لانه ليس فيه اخراج الارض المقصودة بالذات عن ملكه أى لا حقيقة ولا تقدير حتى يحتاج
 الى افظ قوى يخرج عنه ويؤول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لا قبله الا أن يقول
 هي للمسجد ذكره الماوردي ونحوه اذ في غير الحقيقة واعتراض القولى والبقينى ما ذكره آخر
 بأن الذي ينبغي توقف ملكه للآلة على قبول ناظره وقبضه وفيه نظر لان الكلام في الآلة التي يحصل بها
 الاحياء وهو حينئذ لا ناظر له لعدم وجود المسجد بالآلة بعد أن يوجد من البناء ما يحصل به الاحياء واذا
 تعذر الناظر حينئذ اقتضت الضرورة ان يصر بمسجدا تبين انه ملك تلك الآلة بمجرد دقوله فما قاله
 صحيح لا غير عليه وغيرهما زوال الملك عن الآلة باستقرارها يقول الرواني لو عمر مسجد اخرا ولم يقف

(قوله) بل الوجه العجيب عبارتها
 والاوجه العجيب وان قيل من بعضهم
 القول ببطلانه (قوله) وخرج يمكن
 حصرها الخ عبارتها هذا كما علمت
 امكان حصر الجهة فلو لم يمكن ذلك
 كالوقف على جميع الناس صح
 كذلك أيضا كما أفاده الروالي
 رحمه الله تعالى تبعا للسبكي خلافا
 للماوردي والرواني (قوله)
 للماوردي والرواني الى قول
 الوقف من الناطق الى قول
 المصنف وقوله تصدقت فقط
 في النهاية الا قوله قيل الى قوله نعم
 بناء المسجد وقوله وفيه نظر
 الى قوله وغيرهما وقوله واعتراض
 بعضهم الى قوله اما الاخرى وقوله
 بل قال المولى الى المتن

الألة كانت عار به يرجع فبها متى شاء انتهى وقد يجاب بحمل هذا على ما إذا لم يكن قصد المسجد
والأول على ما إذا بني بقصد ذلك وسيأتي في بحث النظر. وبذلك تم رأيت في كلام البخاري ما يرد
كلام الرويان هذا وهو قول قساو به لوقال لقيم المسجد ضرب اللبن من أرضي للمسجد فصر به وبني
به المسجد صار له حكم المسجد وليس له نقضه كالأصدقة التي اتصل بها القبض وله استرداده قبل أن يبنى
به انتهى وأطلق الأسنوي أخذ من كلام الرافعي بالمسجد في ذلك نحو المدارس والربط والبلد بني أخذ
منه أيضا البئر المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة بمقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس شيئا لم يني
به زاوية أو رباطا فيصير كذلك بمجرد بناءه واعترض بعضهم ما قاله الشيخ أنه فرع على طريقة صدقة
قال ولده وكذا الشارع يصير وقفًا مجردا لا يستطرق بخلاف ملكه الذي يريد جعله شارعا لا بد فيه
من اللفظ انتهى وقياس ممر في المسجد بالموات أنه لا بد في مصير الموات شارعا من بنية وقفه شارعا
استطرقه له ولو مرة أما الآخر فيصع بإشارته وأما الكتاب فيصع بكتابه مع البنية (وصريحه)
ما اشتق من لفظ الوقف نحو (وقف كذا) على كذا (أو أرضي) أو أملاكي (موقوف) أو وقف
(عليه والسبيل والخمس) أي ما اشتق منهما كأملاكي خمس عليه (صريحان على الصحيح)
فهما لا شتما رهما شرعا وعرفا فيه بل قال المتولي ما نقل عن العناية وقف الإهنا ومرفي الإقرار حكم
أشهد وأعلى أني وقف كذا (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة) أو مؤبدة (أو موقوفة)
واستشكل الخلاف في هذه مع صراحة أرضي موقوفة بلا خلاف وأجيب بأن فيه خلافا أيضا وجاب
بأن موقوفة في الأولى وقعت مقصودة وفي الثانية وقعت تابعة فصعفت صراحتهما أو مسيلة أو محبسة
أو صدقة حبس أو حبس محرم أو صدقة ثابتة أو تلة قاله ابن خيران أولًا ثورث (أو لاتباع ولا توجب)
الواو هنا بمعنى أو إذا الوجه الآخر لا كفاء بأحدهما كما صححه في البحر وخزم به ابن خيران وابن الرفعة وإن
نار ع فيه السبكي (فصرح في الأصح) لأن لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يجعل غير الوقف
ومن ثم كان هذا صريحًا بغيره وانما لم يكن قوله لزوجه أنه أنت بأن مني ينفو بحرمته لا تخمين لي بعد هذا
أبدا صريحًا لاحتمال غير الطلاق كالخبريم بالفتح بنحو رضاع (وقوله تصدقت فقط ليس بصرح)
في الوقف ولا كناية فلا يحصل به وقف (وان نواه) لتردده بين صدقة الغرض والمنفل والوقف وقوله
وان نواه دليل على ما قدرته اذ لم يبعد تأثير البنية في الصريح فلا اعتراض عليه (الأن يضيفه الى جهة
عامة) كتصدق بهذا على الفقراء ونوى الوقف فصرح كناية كما هو ظاهر كلام الروضة كالعزيز
وغیره ومثو به الزركشي ويحصل به الوقف اظهر اللفظ حيث شذبه بخلافه في المضاف الى معين
ولو جماعة فانه لا يكون كناية في الوقف وان نواه اذ هو صريح في القليل بلا عوض فان قبل وقبض ملكه
والا فلا ونقل الزركشي عن جماع انه متى نوى به الوقف كان وقفا فيما بينه وبين الله تعالى (والاصح
ان قوله حرمة أو أبدته ليس بصرح) لانه لا يستعمل مستقلا بل مؤكدا كما مر بل كناية لاحتماله
وأنى بأول الأيوهم ان أحدهما غير كناية (و) الاصح وان نار ع فيه الأسنوي وغيره (ان قوله جعلت
الصدقة مسجدا) من غيرية صريح غيبيث (تصير به مسجدا) وان لم يأت باللفظ مما مر لان المسجد
لا يكون الا وقف فان نوى به الوقف أو زاد الله صار مسجدا قطعاً ووقفه للاعتكاف صريح في المسجدية
كما هو ظاهر والصلاة صريح في مطلق الوقفية وقوله للصلاة كناية في المسجدية فان نواه صار مسجدا
والا صار وقفاً على الصلاة وان لم يكن مسجدا كالدرسة (و) الاصح (ان الوقف على معين) واحد
أو جماعة (يشترط فيه قبوله) ان تأهل والا فقبول وليه معقب الإيجاب أو بلوغ الخبر كالهبة
ورجح في الروضة في السرقه انه لا يشترط نظرا الى انه بالقرب أشبهه بالعقود ونقله في شرح الوسيط

(قوله) وعلى الأول إلى قوله على
 في النهاية (قوله) ولا قبول إلى
 قوله ويبحث بعضهم في النهاية
 (قوله) وكل من ما يؤثر المحل تأمل
 بالنسبة للوصية لأن الوصية بموت
 الموصي يقتل الملك للموصي له نعم
 أن قيل إن الموصي به حينئذ إنما
 هو المنفعة التي ماله (قوله) إلا
 أن يجاب بتأمل فإن النظر أقوى
 في بادئ النظر (قوله) ولو وقف
 جميع إلى قوله واتصر في النهاية
 (قوله) وقال السبكي المح بعد قوله
 فكمنقطع الوسط يقتضي أنه
 يبطل مطلقا حينئذ بناء على ما ذكر
 عن السبكي وهذا خلاف
 ما اقتضاه صنيع المعنى السابق
 وكتب عبارة المعنى بقوله قال
 السبكي والذي يحصل من كلام
 الشافعي والاحتجاب أنه لا يشترط
 قبولهم وإن شرطنا القبول في
 البطن الأول وأنه يرتد بردهم كما
 يرتد الأول على الصحيح فيها
 وجرى على هذا ابن القري وعلى
 هذا فإن قوا منقطع الوسط أورد
 الأول بطل الوقف كك الوصية
 والوكالة (قوله) ولا أثر إلى قوله أي
 سلب الموقوف في النهاية الأقوله
 أو توهم كبله عن نفسه وقوله
 على المتناول خلافا لما ج (قوله)
 رجحا محترما يأتي من قوله أما
 الإمام الخ (قوله) نحو الذي
 كذا الجهتين فلا يقدم على
 ذي الجهة عند استواء الدرجة

عن النص واتصر به جميع بأنه الذي عليه إلا كثرون واعتدوا بل قال المتولي محل الخلاف أن قلنا أنه
 ملك للوقوف عليه أما إذا قلنا أنه لله تعالى فهو لا اعتساق واعتراض بأن الاعتساق لا يرتد بالرد
 ولا يبطله الشرط الفاسد ويرد بأن التشبيه في حكم لا يقتضي سقوطه في غيره وعلى الأول لا يشترط
 قبول من بعد البطن الأول وإن كان الأصح أنهم يتلقون من الواقف على ما رجح جمع متأخرون لكن
 الذي استحسنناه إذا قلنا بالأصح اشترط قبولهم ولا قبول ورثة حازن وقف علمهم موثرهم ما ينبغي به
 الثلث على قدر انصباهم فيصح ويلزم من جهتهم بحج رد اللفظ قهرا علمهم لأن القصد من الوقف دوام
 الأجر للواقف فلم يملك الوارث رده إذا نسر عليه فيه ولأنه يملك إخراج الثلث عن الوارث الكيفية فوقه
 عليه أولى ويبحث بعضهم أنه لا أثر لما بعد وقفه على أولاده بقدر انصباهم لشرطه أنه بعدهم لا ولاد
 المذكور دون أولاد الأناث وفيه نظر لأنه ما وقف أو وصية وكل منها يؤثر فيه شرطه فلا وجه لخروج
 هذا إلا أن يجاب بأنه لما رتب في أصل الوقف رعاية قدر انصباهم لزمه ذلك فمن بعدهم ولو وقف جميع
 أملا كما كذلك ولم يحيزوه نفذ في ثلث التركة قهرا علمهم كما تقرروا وخارج بالمعين الجهة العامة وجهة
 التحرير كالمسجد فلا قبول فيه جزم ولم ينب الإمام عن المسلمين فيه بخلافه في نحو القود لأن هذا لا بدله من
 مباشر ولا يشترط قبول ناظر المسجد ما وقف عليه بخلاف ما ذهب له (وورد) الموقوف عليه المعين
 البطن الأول أو من بعدهم جميعهم أو بعضهم الوقف (بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا)
 كالوصية نعم لو وقف على وارثه الحاضر ما يخرج من الثلث لزم ولم يبطل حقه برده كما مر واتصر جمع لقول
 البغوي لا يرتد به كالعق وخرج بحقه أصل الوقف فإن كان الراد البطن الأول بطل عليهم أو من بعده
 فكمنقطع الوسط وقال السبكي الذي تحصل من كلام الشافعي والاحتجاب أنه يرتد بردهم كما يرتد برده
 البطن الأول ولا أثر للرد بعد القبول كعكسه فالورجع الراد وقبل لم يستحق شيئا إن حكم حاكم برده
 والا استحق كمنعقله وأقره أسكن نازع فيه الأذرعى ويظهر أنه لا أثر هنا لرد من بعد الأول قبل دخول
 وقت استحقاقه كذا الوصية في حياة الموصي (و) لما تم الكلام على أركانه الأربع شرع في ذكر
 شروطه وهي التأييد والتخير وبيان المصرف والأزام فيمنشئ (وقال وقف هذا) على الفقراء
 (سنة) مثلا (فباطل) وقفه لفساد الصيغة لأن وضعه على التأيد نعم أن أشبهه الترخير يجعله مستجدا
 سنة صريح مؤيدا كما قاله الإمام وتبعه غيره ولا أثر للتأقيت الصريح بما لا يحتمل بقاء الدين إليه كما يحتمل
 الزكشي كالأذرعى لأن القصد منه التأيد لا حقيقة التأقيت ولا لتأقيت الاستحقاق كعلل زيد سنة
 ثم على الفقراء أو لأن يلدلى ولد ولا لتأقيت الضمى في منقطع الآخر المذكور في قوله (ولو قال
 وقف على أولادى أو على زيد ثم نسله) ونحوهما مما لا يدوم (ولم يرد) على ذلك (فلا يظهر صحة
 الوقف) لأن مقصوده القرية والدوام فإذا بين مصرفه استداء سهل إدامته على سبيل الخير (فإذا
 انقرض المذكور) ومثله ما لم تعرف أرباب الوقف (فلا يظهر أنه يبقى وقفا) لأن وضع الوقف
 الدوام كالعق (و) الاظهر (أن مصرفه أقرب الناس) رجحا لا أن يقدم وحو بالأن منت على
 ابن عم ويؤخذ منه صحة ما أفتى به أبو زرعة أن المراد بما في كتب الاوقاف ثم الأقرب إلى الواقف
 أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجح مما في مستويين في القرب من
 حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان والمعتبر الفقراء دون الأغنياء
 منهم ولا يفضل نحو الذي ذكره في الأوجه (إلى الواقف) بنفسه أو بوكيله عن نفسه (يوم انقرض
 المذكور) لأن الصدقة على الأقارب أفضل التبرعات فإذا عذر الراد للواقف تعين أقربهم إليه لأن
 الأقارب مما حث الشارع عليهم في جنس الوقف لقوله صلى الله عليه وسلم لا نبي طمعة لما أراد أن يقف

بهيجه آرى ان تجزئها في الاقربين وانه فار في عدم تعيينهم في نحو الزكاة على ان لهذه مصرفا عنه
 الشارح بخلاف الوقف ولو قدمت اقراره او كانوا كلهم اعضاء على المنقول خلافا لتاج السبكي اوقال
 ليصرف من غلته لطلان كذا وسكت عن باقها مصرفه الا امام في مصالح المسلمين كالتص عليه ورجمه جمع
 متقدمون وقال آخرون واعتمد ابن الرفعة بصرف الفقراء والمساكين أي ببلد الموقوف أخذ من
 ترجحه على مقابل الاظهر القائل بصرفه لهم ومن ثم قال الزركشي قيا من منع نقل الزكاة عن فقراء
 بلدها منه من فقراء بلد الموقوف أما الا امام اذا وقف منقطع الاخر فيصرف للمصالح لا لاقربيه (ولو كان
 الوقف منقطع الاول كوقفته على) من يقرأ على قبري أو على قبر أبي وابو حنيفة بخلاف وقفته الآن أو بعد
 موتي على من يقرأ على قبري بعد موتي فانه وصية فان خرج من الثلث أو اجيز وعرف قبره صح والا فلا
 وكوقفته على (من سيولد لي) أو على مسجد سيني ثم على الفقراء مثلا (فالذهب بطلانه) لبطلان
 الاول لتعذر الصرف اليه حالا ومن بعده فرعه وان قلنا يتلقى من الواقف ولو لم يذكر بعد الاول مصرفا
 بطل قطعا لانه منقطع الاول والاخر ولو قال وقفت على أولادي ومن سيولد لي على ما فصله ففصله على
 الموجودين وجعل نصيب من مات منهم بلا عقب لمن سيولد له جاز وأعطى من ولده نصيب من مات منهم
 بلا عقب فقط ولا يؤثر فيه قوله وقفت على أولادي ومن سيولد لي لان التفصيل بعده سان له (أو) كان
 (منقطع الوسط) بالتحريك (كوقفته على أولادي ثم) على عبد عمر وثمان الفقراء أو ثم على (رجل)
 منهم وبه يعلم انه لا يضر تردد في وصف أو شرط أو مصرف قامت قرينة قبله أو بعده على تعينه لانه
 لا يتحقق الاقطاع الا ان كان الاجسام من كل وجه كما هو واضح وكلام الأئمة في فتاويهم صريح في ذلك
 (ثم) على (الفقراء فالذهب صحته) لوجود المصرف حالا وما لا مصرفه عند توسط الاقطاع
 كصرف منقطع الآخر وبحت ان محله ان عرف أمدا انقطاعه بأن كان معينا كالثال الاول والا كرجل
 في المثال الثاني صرف بعد موت الاول لمن بعد المتوسط كالفقراء فيما ذكر وفيه كلام ذكره في شرح
 الارشاد (ولو اقتصر على) قوله (وقفته) كذا ولم يذكر مصرفه أو ذكر مصرفا متعذرا كوقفته
 كذا على جماعة (فالظاهر بطلانه) وان قال الله لان الوقف يقتضي تعليق المنافع فاذا لم يعين مبتلكا
 بطل كالبيع ولان جهالة المصرف كعلي من شئت ولم يعينه عند الوقف أو من شاء الله بطله فعنده
 أولى وانما صح أو صحت بشئ وصرف للمساكين لان غالب الوصايا بهم فحمل الاطلاق عليهم ولا نها
 أوسع لاحتها بالجهول والنفس وبحت الاذرعى انه لو نوى المصرف واعترف به ظاهره وورده الغرى
 بأنه لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح لان الية انما تؤثر مع لفظ يحتلها ولا لفظ هنا يدل على المصرف
 أصلا ومنه يؤخذ انه لو قال في جماعة أو واحد نويت معينا قبل وهو متجه (ولا يجوز) أي لا يحمل
 ولا يصح (تعليقه) فيما لا يصح التحريم (كقوله اذا جاء زيد فوقفته) كذا على كذا لانه
 عند مقتضى نقل الملك الى الله تعالى أو للموقوف عليه حالا كالبيع والهبة نعم يصح تعليقه بالموت كذا امت
 فدارى وقف على كذا أو فقف وقفها اذا معني فاعلموا اني قد وقفها بخلاف اذا امت وقفها والفرق
 ان الاول انشاء تعليق والثاني تعليق انشاء وهو باطل لانه وعد محض ذكره السبكي واذا علق
 بالموت كان كالوصية ومن ثم لو عرضه على البيع كان رجوعا ويفرق بينه وبين المدير بأن الحق المتعلقة به
 وهو العتق أقوى فلم يجز الرجوع عنه الا بنحو البيع دون نحو العرض عليه ونقل الزركشي عن القاضي
 انه لو تجزؤه وعلق اعطاه للموقوف عليه بالموت جاز كالموت كالا انتهى وعليه فهو كالوصية أيضا فيما يظهر
 أما ما يصح التحريم كذا جاء رمضان فقف هذا مسجد انا فاصح كجمله ابن الرفعة لانه حينئذ
 كالعتق (ولو وقف) شيئا (شرط الخبار) له أو غيره في الرجوع فيه أو في بيعه متى شاء أو في تغيير

بل الظاهر من قوله الشارح
 (قوله) والثاني تعليق انشاء بيع
 نظر بل يتجه صحته أيضا عند
 الاطلاق سم الظاهر ان بحت
 الحشى مبنى على ما سبق له من ان
 الظاهر بخلاف اذا امت وقد سبق
 ان الظاهر ما عير به الشارح
 والحاصل انه اذا علق الوقف
 بموت نفسه صح لانه وصية سواء
 قال اذا امت فدارى وقف أو فقف
 وقفها بخلاف ما اذا علقه بموت
 غيره فلا يصح لانه تعليق وليس
 بوصية حتى يقتصر فيها التعليق لان
 ما لا يقبل التعليق من التملك
 كالهبة اذا علق بالموت صح لانه وصية
 كما نقله في الحاشية عن المتولى
 والرافعي وأشار الى توجيهه بما
 ذكره فلينا مل نعم فرق المصنف
 المنقول عن السبكي يقبل المناقشة
 ادغاية ما يلح بينهما ان اذا امت زيد
 فقف وقفها يتحمل الوعد لانه يتبع
 محله على انشاء التعليق الا ترى انه
 اذا قال اذا امت زيد طلق زوجتي
 يتحمل انشاء التعليق وان احتل
 الوعد أيضا ثم قولهم تعليق انشاء
 لا يتخلو عن مسامحة وكان المراد به
 بقرينة المقابلة تعليق وعدا باقاع
 وانشاء (قوله) وعليه فهو كالوصية
 فديقال ما الحىكم في مصرف
 الربيع قبل موته قضية قوله وعليه
 الخ انه يكون للمالك وهو محل تأمل
 بل الاطلاق قوله انه كالوصية محمل
 تأمل فلينا مل ولجزم (قوله) فانه
 يصح تأمل فيما لو مات قبل ان يجيء
 رمضان

شي منه يوسف أو زيادة أو نقص أو غير ذلك (بطل) الوقت (على الصحيح) لما مر منه طالع
 والهبة وانما يفسد العتق بالشرط الفاسد كما قاله الفقهاء واعتمد السبكي بل قال ان خلاصه غير معروف
 لانه مبني على السراية لتسوق الشارع اليه (والاصح انه) أي الواقف ملكه بخلاف الأثران فان
 شروطهم في أوقافهم لا يهمل بشي منها كما قاله أصحاب المتأخرين لانهم أرقاء لبيت المال فيعذر عتقهم
 حتى يبيعهم لانفسهم على ما مر أول العارية ويأتي أوائل العتق وحينئذ فيلحق بيت المال تناولها
 وان لم يباشر ومن لا فلا وان باشر فمظن له قال المصيري وأول الأثران عز الدين إياك الصالحين ثم
 انه المنصور ثم فطن ثم الظاهر بغيره (اذا وقف بشرط أن لا يؤجر) مطلقا أو لا كذا كسنة أو شهر
 أو أن لا يؤجر من سنة ومثوقه وكذا شرط أن الموقوف عليه يسكن وتكون العارية عليه كما قلت اليه
 وبطلت أدلته في المساوي (الصحيح) في غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر شروطه التي لم يخالف الشارع
 وذلك لما فيه من وجوه المصلحة أما مخالف الشارع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أي مثلا فلا يصح
 كما أفق به الملقيني وعلاه بأنه مخالف للكتاب والسنة والاجماع أي من الخلف على التزوج ودم
 العزوبة ويؤخذ من قوله لا يصح المستلزم لعدم صحة الوقف عدم صحته أيضا فيما لو وقف كافر على
 أولاده الأمان يسلم منهم وأما قول السبكي يصح ويلغو الشرط فبعيد وان أمكن توجيهه بأن الشرط
 كالاتثناء وتوهم فرق بينهما خيال لا يعقل عليه ويبحث الأذري ان الموقوف عليه لو تمتع بمتاعه
 بدون الاجارة كسوق أو بطل شرط امتناعها الوقف ورد بأنه يمكنه أن يتفجع بها من وجه آخر وان يعبرها
 بناء على الظاهر في المطلب ان الموقوف عليه الاجارة اذا منع من الاجارة ما لم يمنعه الواقف منها أيضا
 واذا منع الموقوف عليهم الاجارة ولم يمكن سكاكهم كلهم فيه معاتنها يؤلحق السكنى ويقرع للاستدعاء
 ونفقة الحيوان على من هو في نوبته ويبحث ابن الرفعة وجوب المهاياة لأن بها يتم مقصود الواقف
 واستبعده السبكي بأنه لا يلزم المستحق السكنى وعرض الواقف ثم باباحتها وأجاب الأذري بأن ابن
 الرفعة لم يرد إيجابها بل إيجاب أصل المهاياة ثم تخير ذوالنوبة بين السكنى وعدمها قال السكن الذي
 أطلقه الأصحاب ان لاهل الوقف المهاياة وأنه لا يجبر المتع عليها ولو قبل انه يجبر المعاند لم يبعد انتهى
 وخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد غير مستأجر الاولي وقد شرط أن لا يؤجر لسان أكثر من سنة
 أو ان الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غيره في السنة الثانية فهم مل شرطه حينئذ كما قاله
 ابن عبد السلام لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه ولو انهدمت الدار المشروطة أن لا يؤجر الا كذا وان
 لا يدخل عقد على عقد أو ان لا يؤجر ثانيا ما بقي من مدة الاولي شيء أو أشرفت على الانهدام بأن تعطيل
 الاتقاع بها من الوجه الذي قصده الواقف كالكسكنى ولم تمكن عمارتها الا بايجارها أكثر من
 ذلك فتؤجر باجرة مثلها مراعى فيها تعجيل الاجرة المدة الطويلة اذ يتسامح لاجل ذلك في الاجرة بما
 لا يتسامح به في اجارة كل سنة على حدتها كما هو مشاهد وقد قال السبكي ان تقويم المنافع مدة مستقبله
 سبب أي فله تخط لذلك ويستظهر لتلك الاجرة بقدر ما بقي بالعمارة فقط مر اعياها فمصلحة
 الوقف لا مصلحة المستحق وفي ذلك بسط بينه مع ما لا يستغنى عن مراجعته في كتابي الاتقاف
 في اجارة الاوقاف ويجب ان تعدد العقود في منع اصك من سنة مثلا وان شرط منع الاستئناف
 كذا أفق به ابن الصلاح وخالفه تلميذه ابن رزين وأئمة عصره فجوزوا ذلك في عقد واحد وقول
 الأذري وغيره لا يجوز اجارة مدة طويلة لاجل عمارته لانها ينسخ الوقف بالكلية كما تمسكه فيه
 نظرا بل لا يصح لان غرض الواقف اتمامه في بناء عنه وان تملكه ظاهرا كما مر (و) (الاصح
 انه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية) وزاد ان اقترضوا ظالمين مثلا

(قوله) مطلقا الى قوله أما مخالف
 الشارع في النهاية الا قوله وتسكون
 العارية الى المتن (قوله) وأما قول
 السبكي القلب الى ما قاله السبكي
 من النعماء الشرط فقط أميل
 وكذا في مسألة شرط العزوبة
 لكن الذي أطلقه الأصحاب على
 يمكن حمل كلام الأصحاب على
 ما اذا لم تتعين لدفع المنازعة وكلام
 ابن الرفعة على ما اذا تعينت له
 ويؤيده تقريرهم لما بحثه
 الزركشي في مسألة قسم النهر
 السابقة في احياء الموات (قوله)
 أو أشرفت على الانهدام الظاهر
 انه معطوف على انهدمت وعليه
 فاعل الواو بمعنى أو (قوله) ويجب
 ان تعدد الى المتن في النهاية (قوله)
 وزاد الى قوله وقبل المتبركة كالمسجد
 في النهاية

وأول شيء (أ) هو فلا يصح ولا ينعى بغيرهم رواية تعرضه وإن كره هذا الشرط
 ويحب بعضهم أن من شئله بمتاعه لزمه أجرته لئلا يفسد وفيه نظر إذ الذي ملكوه من متاعه
 لا المنفعة كما عووا وأصح فلا وجه صرفها لمصالح الموقوف ومن في أحياء الموات ما له تعلق بهذا ولو انقضى
 عن ذكرهم ولم يذكرهم أحد انقضى إذا فعل فيه نظر ويظهر جواز ارتفاع سائر المسلمين به لأن الواقع
 لا يريد انقطاع وقفه ولا أحد من المسلمين أولى به من أحد ثم رأيت الاستسوى بحث ذلك (كلامه) والرباط
 والمقبرة إذا خصها بطائفة فأنها تخص بهم قطعاً لعود النفع هنا إليهم بخلافه ثم فإن صلاتهم
 في ذلك المسجد كهي في مسجد آخر وقيل المقبرة كالمسجد فيجري فيها خلافه في فرع أطلق بعضهم
 أنه لا يجوز وضع منبر بمسجد لقراءة قرآن أو علم فيطل الوقف له وعليه وهو متجه أن ضيق على
 المسلمين ولو في وقت الحاجة وضعه كمنبر البئر وغيره من الشجر قبل أولى لأن النفع هنا أعلى وأجل
 وللرافعي كلام في ذلك بسطه مع الكلام عليه في شرح العباب في أحكام المساجد ومنه في النصب
 (ولو وقف على شخصين) كنهدين (ثم الفقراء) مثلاً (فإن أحدهما أقال أصح المنصوص أن
 نصيبه يصرف إلى الآخر) لا يشترط في الاستحالة للفقراء أنقرضها جميعاً ولم يوجد وإذا امتنع الصنف
 إليهم بنصفه تعين لمن ذكره قبلهم وبحث بعضهم فيمن شرط أن يصرف من ريع وقفه لثلاثة معينين
 قدر ما عينا ثم من بعدهم لا ولادهم فإت أحدهم ثم الثاني صرف فيما لمصرف منقطع الوسط فإذا مات
 الثالث صرف معلوم كل ولده قال ومحل انتقال نصيب الميت لمن سمي معه أي المذكور في المتن
 إذا لم يفسد الوقف معلوم كل انتهى وهو بعيد إذ كلامهم والمدر لا يشهد لعدم الفرق فالوجه انتقال
 نصيب كل من مات إلى الباقي من الثلاثة فلم يجعل للأولاد شيئاً إلا بعد فقد الثلاثة وذكرنا ما وردى
 والرواية فيمن وقف على ولده ثم ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو أحد ورثته أنه لا شيء له بل حصته
 للفقراء والباقي لبقية الورثته أقي الغزالي ويكون بينهم بالسوية أن شرطها أو أطلق واعترض صرف
 حصته للفقراء بأن قياس المتن صرف البقية أيضاً وفي كلامنا نظر وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح
 وقياس ما مر فيمن وقف على الفقراء وهو فقير أو حدث فقير أنه يدخل فإن قلت يفرق بأن المقصود
 ثم الجهة لا غشاً قلت لا أثر لذلك وإنما الملاحظ أن المتكلم يدخل في مجموع كلامه على خلاف فيه
 في الأصول لا تأتي هنا للقرينة وخرج شخصين بالورثة بمسألة كعلي زيد ثم عمرو ثم بكر ثم الفقراء فمات
 عمرو ثم زيد صرف لبكر كما اعتد به الزكشي لأن الصرف إليهم مشروط بانقراضه ولا تنظر لكونه زب
 بعد عمرو وعمر بونه أولاً لم يستحق شيئاً ولو قال وقفت على أولادى فإذا انقرضوا أولادهم فعلى الفقراء
 كان منقطع الوسط كما في الروضة كما صاهل إلا أنه لم يشترط لأولاد الأولاد شيئاً وإنما بشرط انقراضهم
 لا سيما في غيرهم وأما أن هذا أقرب على دخولهم ممنوع وبشرطه هي قرينة ضعيفة وهي
 لا يهل بها هنا فاندفع تأنيدها بأن الانقطاع لا يقصد وإنما هذا من السكاب وبأن النظر إلى مقاصد
 الواقفين مذهب كما قاله القفال في فروع جهلت مقاصد معاليهم وظائفة أو مستحقية أوسع ناظره عادة
 من تقدمه وإن لم يعرف لهم عادة سوى منهم إلا أن نظره العادة الغالبة بخاوت بينهم فيتمتع في التفاوت
 بينهم بالنسبة إليها ولا يقدم أرباب الشعائر منهم على غيرهم هذا أن لم يكن الموقوف في يد غير الناظر
 والاصدق ذوالدينية في قدر حصته غيره كما يصرح بقولهم لو تنازعوا في شرطه ولا أحد منهم يصدق
 بيمينه فإن لم يعرف مصرفه صرف لأقرباء الواقف نظير ما مر ومن أقربائه لا حق له في هذا الوقف فظهر
 شرط الواقف بخلافه فالصواب كقوله إلتاج السبكي أنه لا يؤخذ بانقراضه وقد يحق شرط الواقف على
 العلماء فضلاً عن العوام وسبقه له في قتال لا يغيره بقاقر بخالف شرط الواقف

(قوله) ويحب بعضهم أن من شئله بمتاعه لزمه أجرته لئلا يفسد وفيه نظر
 الخ وهو السحاب الرطب فإنه أفسد مما ذكرناه من جرم المذهب وليس
 في عبارة في الفتاوى ما يشعر بأنه مجتو وهو مأخوذ من المسئلة
 المتسولة في المعنى والنهاية عن السكي في الوقف وقفت على كل منهما نصفه
 فتأمل (قوله) أو أطلق أى لا يحجب
 أرشهم منه إلا أن يصرح به (قوله) وليس قياس المتن ذلك الخ محل تأمل
 بل قد يقال أنه من قياس الأولى لأنه إذا صرف للثاني مع التعيين فلان
 يصرف إلى البقية مع عدم التعيين بالأولى فهو كقولك ابتداء وقتت
 على أولادى أو ورثتى ثم الفقراء فإنه لا ينقل إلى الفقراء ما بقي من
 الطبقة الأولى وأخذت ما بقاهاية الأمر أن المقضى لا يقال نصيبه
 في مسألة المتن الموت وفي هذه عدم دخوله في مجموع كلامه فكأنه قال
 ثم على من عداى من ورثتى نعم هذا القياس معارض في القياس
 الذى أشار إليه الشارح وفي النظر في ترجيح أحدهما على الآخر وأما منع القياس على مسألة
 المتن فليس في مثله قسامة إن كنت من أهله

بل يجب ان يباع شرطه نصا كان او ظاهرا ثم لا قرار ان كان لا يستلزم له مع الشرط أصلا وجب ان يوافق
 لما يقفه الشرع ومن شرط الاقرار ان لا يكتفه الشرع وان كان له احتمال ما وان كان له ولم يثبت
 حكمه في حق غيره بل يحمل الامر فيه أي ان يقر على شرط الواقف انتهى وأفتى غيره بأنه يقبل اقراره
 في حق نفسه مدة حياته قال بعضهم و يوحى منه ما أفتى به البربر من شبهة ابن ذلت حيث لم يعلم المقر
 شرط الواقف الصريح في اختصاصه بالوقف والا أو خشد باقراره لتضمنه رد الوقف وتكذيب
 المينة الشاهدة باختصاصه ومع ذلك لا يثبت للمقر له الا ان يكون الواقف شرطه له بعد انتقاله عن المقر
 وتقبل دعواه جهله لشرط الواقف ورجوعه عن الاقرار المبط لظنه بالم يدهم ما كره للمقر له
 لما من من حصر رجوعه اذا الوقف صريحا لم يحكم ما كره برده فكيف يراده احتمال لا ولو وقف أرضا على
 قراء وجعل غلتها لهم فزادت عما كانت عليه في زمن الواقف استحقوا الزائد بنسبة انصباهم كما أفتى به
 بعضهم وأيده بقول الماوردي لو وقف دار على زيد وعمر وعلى ان اريد منها النصف والعمر والثلث
 أقسمها على خمسة أسهم ويرجع السدس الفاضل بينهما بالرد فيكون لزيد ثلاثة أخماسها ولعمر وخمسها
 ونازعه بالباقي في السدس بان الذي يتجه انه يرجع عليهما بالسوية بينهما وفيه نظير بل الذي يتجه
 بطلان الوقف فيه لانه بالنسبة له منقطع الاول * تبيه * حيث أجل الواقف شرطه اتبع فيه العرف
 المطرد في زمنه لانه بمنزلة شرطه ثم ما كان أقرب الى مقاصد الواقفين كما يدل عليه كلامهم ومن ثم
 امتنع في السقايان المسببة على الطرق غير الشرب ونقل الماء منها ولو للشرب وطاهر كلام بعضهم
 اعتبار العرف المطرد الآن في شيء فيعمل به أي عملا بالاستحباب المقاب لان الظاهر وجوده في زمن
 الواقف وانما يقرب العمل به حيث انتهى كل من الاولين وقد استفتيت عن قراء الاجزاء السمين بالصوفية
 هل يدخلون في أبواب الشعائر اذا شرط تقديمهم فاجبت بحاصل ما تقر رهننا وفيما امر مع الزيادة عليه
 انه ان عرف عرف مطرد في زمن الواقف وقد علم به عملنا به عمل النظار فان اختلف فلا كثر والا
 فمسا دلت عليه القرائن وهو انه ليس المراد بالشعائر هنا ما في الآية من علامات الدين لئلا يلزم عليه انهاء
 شرطه ان تغيبهم بذلك لخل جميع ارباب الوظائف بشمول علامات الدين لها والذي صرح به شرطه
 ان ثم وظائف تسمى ارباب شعائر ووظائف لا تسمى فمعين ان المراد بهم هنا من تعود أعمالهم بوضعها
 على نفع الوقف والمسلمين ومجرد قراءة في جزء ليست كذلك بخلاف نحو تدريس وطلب وناظر ومشد
 وجاب ووقع لبعضهم مخالفة في بعض هذا الوجه ما قرره وتبحث بعضهم حرمة نحو باق وغسل
 وسبح في ماء مطهرة المسجد وان كثر وان ما وقف للفطر به في رمضان وجهل مراد الواقف ولا عرف
 له بصرف لصقاه في المسجد ولو قبل الغروب ولو أغشاء وأرفاء ولا يجوز الخروج به منه ولناظر
 التفضيل والتقصيص انتهى والوجه انه لا يتقيد بمن في المسجد لان القصد حيازة فضل الافطار وهو
 لا يتقيد بمحل قال الفضال ونحوه ويجوز شرط رهن من مستعير كالب وقف يأخذ الناطر منه
 لحمله على رده وألحق به شرط ضمان فليس المراد منهم ما حقيقته ما وذكروا في الجملة انه يجوز أخذ
 العوض على النزول عن الوظائف نعم ان بان بطلان النزول يرجع بما دفعه وان كان قد أبرأ منه
 كما أفتى به بعضهم قال لان البراء وقع في مقابلة استحقاق الوظيفة ولم تحصل فهو كالمصالحه عن عشرة
 دراهم مؤجلة على خمسة مائة فالصلح باطل لانه أبرأ من الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل
 فلا يصح البراء انتهى وفي قياسه نظر لان الصلح المذكور متضمن لاشتراط كون البراء في مقابلة
 الحلول فاذا انتهى الحلول انتهى البراء وفي مستنظام يقع شرط ذلك لا مريضا ولا ضمنا وانما وقع البراء
 مبتدأ مستقلا وذلك يقتضي التبرع وان لا يقبل قوله قصدته في مقابلة صحة النزول لانه لو سكت

(قوله) ولو وقف أرضا على الخيطه رانه
 موصو رعا اذا عين لكل شيء مقدار
 حتى يحتاج الى قياسه على مسألة
 الماوردي وأيضا فلو كانت وقفا
 عليهم من غير تقدير لكان
 استحقاقهم لما زاد في الربيع واضح
 لا يضار عليه

عن بعض من حضر من غير أن يشرع في الكلام حتى أتموا نصف الخطي في الصلاة من غير أن يشرع
 في الكلام فلو كانت ثمرة طيبة ففقر الباطن آخره فبان الغرل عنها لا يخرج ذلك في التقدير من كذا أغنى به
 بعضهم وهو ظاهر بل لو قرره مع علمه بذلك لكان مجرد التزول بسبب ضعف الدلائل من انضمام
 تقرير الشاظر إليه ونحوه فقدم المقرر وأقنى بعضهم في الوقف على النبي صلى الله عليه وسلم أو الذر له
 أنه يصرف المصالح بغير ثبوت الشر بغير قطع أو على أهل بلد أعطى مقبلاً عن الحاجة غيرة لا تقطع
 نسبتها إليها عرفاً انتهى والأولى تأني في التدرج بزيادة * (فصل) * في أحكام الوقف اللفظية (قوله
 وقفت على أولادى وأولاد أولادى يقتضى التسوية بين السكلى) في الإعطاء وقدر المعطى لأن الواو
 لطلق الجمع وتول العبادى أنها الترتيب شاذ وان شمله الماوردى عن أكثر الأصحاب وبه فرض ثبوته
 قيل محله في وأولاد المعطى أما الواردة لا تترك كما في أمثال الصدقات للفقراء والمساكين فلا
 خلاف أنها ليست للترتيب انتهى وأدخل آل على كل أجازة جمع (وكذا) هي للتسوية (لوزاد) على
 ما ذكر (ما ناسلوا) إذا لا تعصيص فيه (أو) زاد (بطناً بعد بطن) لأن بعد تأني معنى مع كفى والأرض
 بعد ذلك دحاً أى مع ذلك على قول والاستمرار وعدم الانقطاع حتى لا يصير منقطع الآخرة وكقوله
 ما ناسلوا واعترض بان الجمهور على أنها الترتيب لأن صيغة بعد موضوعاً لتأخير الثاني عن الأول وهذا
 هو معنى الترتيب وأى فرق بينه وبين الأعلى فالأعلى زاد الاستنوى أن لفظ بعد أصرح في الترتيب
 من ثم والقاء ورد بانه خطأ مخالف لنص ولقد كسبنا في الزبور من بعد المذكور أى قبل القرآن أن الأول
 والأفكل كلام الله تعالى قديم لا تقدم فيه ولا تاخر ونص على بعد ذلك زعم أى هو مع ما ذكرنا من
 أوصافه القبيحة زعم ولكن كلام العرب لاستعمالهم بعد معنى مع وعلى الأول ففارق ما ناسلوا ما تأنى
 في الطلاق أن طلاقاً بعد أو بعد طلاقاً أو قبل أو قبلها طلاقاً تقع واحدة في غير موطوءة وثلاثان
 متعاقبان في موطوءة بان ما ناسلوا تقدم عليه ما هو صريح في التسوية وتعقبه بالبعدية ليس صريحاً في
 الترتيب لما مر أنها تأنى للاستمرار وعدم الانقطاع وأما ثم فليس قبلها ما يفيد تسوية فعمل بما هو المتبادر
 من بعدوه هذا فارق الأعلى فالأعلى لأنه صريح في الترتيب (ولو قال) وقفته (على أولادى ثم أولاد
 أولادى ثم أولادهم ما ناسلوا أو) قال وقفته (على أولادى وأولاد أولادى الأعلى فالأعلى
 أو) الأقرب فالأقرب أو (الأول فالأول) بالجر كما خطه يد لا محاق (فهو الترتيب) لدلالة ثم عليه
 على الأصح وما ورد مما يخالف ذلك مؤول كقوله تعالى ثم جعل مناز وجهها أذهو عطف على أنشأها
 المتدرجة لنفس وقوله ثم سورها أذهو عطف على الجملة الأولى لا الثانية وقوله ثم اهتدى أذهو عطف
 دام على الهداية والجواب بان ثم فيها الترتيب الأخبار لا الترتيب الحكم فيه نظروا وتصريحه به في النامدة
 وعمل به فيما لم يذكره في الأولى لأن ما ناسلوا يقتضى التعميم بالصفة المتقدمة وهي أن لا يصرف
 لبطن وهناك أحد من بطن أقرب منه وظاهر كلامه كالروضة وأصلها أن ما ناسلوا قيد في الأولى
 فقط وله وجه لكن الذى صرح به جميع أنه قيد في الثانية أيضاً فان حذفه من أحدهما ما يقتضى
 الترتيب بين البطنين المذكورين فقط ويكون بعدهما منقطع الآخر حيث لم يذكر مصرفاً
 آخر وبحث السبكي أنه لو وقف على ولد ثم ولد أخيه ثم ولد ولدته فبات ولد له ولأخيه ثم حديث
 لأخيه ولد استحق * فرع * اختلاف البطن الأول والثاني مثلاً في أنه وقف ترتيب أو تترك أو في المقادير
 ولا ينفذ خلقوا ثم أن كان في أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو في أيدي بعضهم فالقول وقوله وكذا
 الشاظر أن كان في يده وأقنى البلقيني فمن وقف على مصارف ثم الفقراء واحتجاج الوقف
 لعمارة فقير ونصب فضلة بانها ترف لما تجدد ذلك المصاريف لأن الواقف قدّمها على الفقراء

* (فصل قوله وقفت) *
 (قوله) في الإعطاء إلى المتن في النهاية
 (قوله) وأعترض بان الجمهور
 أقول لعل الأقرب أن يحل الخلاف
 حال الإطلاق أما إذا قل الواقف
 أردت الترتيب أو الاستمرار فيقطع
 في الأول بالترتيب وفي الثاني
 بالتسوية فليست أملاً (قوله) وعلى
 الأول ففارق إلى المتن في النهاية
 (قوله) وتصريحه به إلى المتن
 في النهاية (قوله) ويجمل به أى
 بالترتيب فيما لم يذكره أى
 من البطنين في الأولى أى في المسئلة
 الأولى وهي مسئلة ثم لأن ما ناسلوا
 أى هذا القيد المذكور يقتضى
 التعميم بالصفة المتقدمة يعنى صفة
 الترتيب (قوله) وله وجه الخ
 عبارة أو الوجه كما صرح به جمع
 (قوله) أن كان في يده أى وإن
 لم يكن من الوقف عليهم كقوله
 مقتضى صفة والأفلا فائدة

(قوله) ان الله يمكن ان يظهر الله بوقف
 نصيبه سيأتي عن صاحب المغني
 نقل ما جئت الشارح عن ابن المسلم
 وعن صاحب النهاية رتبة عن والده
 (قوله) فان التين يمكن ان يوصف
 ان يجعله في خنثى برجي انما حبه
 وهو من له آلتان لا من لا يبرجى كن
 له ثقبه كثقبه الطائر (قوله) نعم المرتبة
 عبارتها نعم الاوجه في المرتبة الخ
 (قوله) والكفار ولو الى قول
 المصنف ويدخل في النهاية الاقوله
 أي وحده الى قوله ويبحث الاذرى
 (قوله) اتجه دخولهم عبارتها
 فالأوجه دخولهم كما قطع به ابن
 خيران (قوله) لا عبرة بأرادته
 أي بأرادة المتكلم في الجواز (قوله)
 لصدق كل الى قوله ولا يدخل الحمل
 في النهاية والمغني (قوله) فائدة
 خلاصة هذه الفائدة الى قوله ويقع
 في مساوى الرصد (قوله) يقع
 في كتب الى قوله ويقع فيها أيضا
 في النهاية (قوله) وعلى هذا أفتيت
 أي على الأول لكن قوله وينت
 في المساوى الخ مشعر بان هذه
 الصورة ليست من محل الخلاف
 فتأمل

(قوله) ان الله يمكن ان يظهر الله بوقف
 نصيبه سيأتي عن صاحب المغني
 نقل ما جئت الشارح عن ابن المسلم
 وعن صاحب النهاية رتبة عن والده
 (قوله) فان التين يمكن ان يوصف
 ان يجعله في خنثى برجي انما حبه
 وهو من له آلتان لا من لا يبرجى كن
 له ثقبه كثقبه الطائر (قوله) نعم المرتبة
 عبارتها نعم الاوجه في المرتبة الخ
 (قوله) والكفار ولو الى قول
 المصنف ويدخل في النهاية الاقوله
 أي وحده الى قوله ويبحث الاذرى
 (قوله) اتجه دخولهم عبارتها
 فالأوجه دخولهم كما قطع به ابن
 خيران (قوله) لا عبرة بأرادته
 أي بأرادة المتكلم في الجواز (قوله)
 لصدق كل الى قوله ولا يدخل الحمل
 في النهاية والمغني (قوله) فائدة
 خلاصة هذه الفائدة الى قوله ويقع
 في مساوى الرصد (قوله) يقع
 في كتب الى قوله ويقع فيها أيضا
 في النهاية (قوله) وعلى هذا أفتيت
 أي على الأول لكن قوله وينت
 في المساوى الخ مشعر بان هذه
 الصورة ليست من محل الخلاف
 فتأمل

احداهما

احداهما في حياة الواقف بعد الوقف ثم محمد بن الخضر وفلان بن ابى الحسنين والحق الملبس وتوابعه
 ان الواقف لما جعل العتيق في ماله خشي ان يرحمها انفراد مع احداهما فتاسفها فخرج ذلك بقوله
 على الى آخيه وبين ان احداهما مني انفردت مع العتيق لم تاصف به بل تأخذ ضعفه وينت في الضاوي ان
 محل ذلك ان لا يصدق من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كما عتسنا ثم رأيتني ذكرت
 في بعض الضاوي ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يحملان على ما بالقوة نظرا لقصد الواقف انه
 لا يحرم احدا من ذريته او على ما بالفعل لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تصرف
 عن مدلولها بمجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حرره في كتابي سوابغ
 المديدان الرابع الثاني وهو الذي رجح اليه شيخنا بعد افتائه بالاول ورد على السكي وآخرين ومنهم
 البلخي احمد بن محمد له اعني الاول (ولو وقف على مواليه) او مولاه على الوجه (وله عتيق) بكسر
 التاء او عتيقه (وسعتق) تبرعا او وجوباً بعتقها او فرعاً صريحاً (قسم بينهما) باعتبار الرأس على
 الوجه تناول الاسم لهما نعم لا يدخل مدبر وأم ولد لهما ليسا من المولى حال الوقف ولا حال الموت
 (وقيل يبطل) لاحتماله بناء على ان المشترك محل وهو ضعيف أيضاً والاصح انه كالعام فيحمل على معنييه
 او معانيه بقرينة وكذا عند عدمهما قيل عموم ما قيل احتياطاً ولو لم يوجد الا احدهما حمل عليه
 قطعاً فاذا طرأ الآخر شاركه على ما بحثه ابن النقيب وقاسه على ما لوقف على اخوته فحدث آخر واعترضه
 أبو زرعة بان اطلاق المولى علمهما اشتراكاً لفظي وقد دلت القرينة على ارادة احدهما معنييه وهو
 الانحصار في الوجود فصار المعنى الآخر غير مراد واما الاخوة فحقيقة واحدة واطلاقها على كل
 من المتواطئين فيصدق على من طرأ ورديان اطلاق المولى علمهما على جهة التواطؤ أيضاً والموالاة
 شئ واحد لا اشتراك فيه لا اتحاد المعنى ويرتفع اتحاد لان الولاء بالنسبة للسيد من حيث كونه منهما
 وبالنسبة للعتيق من حيث كونه منهما علم عليه وهذا متغيران بلا شك ولو وقف على مواليه من أسفل
 دخل اولادهم وان سفلوا لاموالهم وقاس به الاسنوي ما لوقف على مواليه من أعلى ورديان نعمة ولاء
 المعتيق تشمل غروع العتيق فعموا موالى بخلاف نعمة الاعتراف فانه يختص بالمعتق بخلاف فروعه ويرديان
 قوله صلى الله عليه وسلم الولاء علمية كحكمة النسب صريح في شمول الولاء لعصبة السيد بل المصريح به
 في كلامهم كما سيأتي ان الولاء يثبت لهم في حياته (والصفة) وليس المراد بها انما مدلولها النحوي
 بل ما يفيد قيداً في غيره (المتقدمة على حمل) او مفردات ومثولها البيان ان المراد بالحمل ما يعبرها
 (معطوفة) لم يخالل بينها كلام طويل (تعتبر في الكل كوقف على محتاجي اولادى واحفادى)
 وهم اولاد الاولاد (واخوتى وكذا المتأخرة علمها) أى عنها (و) كذا (الاستثناء اذا عطف) في الكل
 (بواو كقوله على اولادى واحفادى واخوتى المحتاجين او الا ان يفسق بعضهم) لان الاصل اشتراك
 المتعاطفات في جميع المتعلقات كالصفة والحال والشرط ومثولها الاستثناء بجامع عدم الاستقلال
 ومثل الامام لم يزل يوقف على بنى دارى وحبيبت على اقرارى خبيعتى وسبيلت على خديتى بنى
 الا أن يفسق منهم احد أى او ان احتاجوا او ماتوا تقدم الصفة على الحمل فاستبعد الاسنوي رجوعها للكل
 لان كل جملة مستقلة بالصيغة والصفة مع الأولى خاصة وقد يجاب عن استبعاده بانها حينئذ كالصفة
 المتوسطة فانها ترجع للكل على المنقول المعتمد لانها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة بالنسبة
 لما قبلها وادعاء ابن العماد ان ما مثل به الامام خارج عن صورة المسئلة لانه يوقف متعددة والكلام
 في وقف واحد ممنوع اذ لم يلاحظ الرجوع للكل موجود فيه أيضاً نعم رده قول الاسنوي انما قاله هنا
 في الاستثناء بخالف ما ذكره في الطلاق ظاهر ويترك بين ما ذكر في المتوسطة وما اقتضاه

(قوله) ما لم يصدر الخ أنظره مع
 قوله الثاني مجازاً التصريح وقوله
 والقرائن في ذلك ضعيفة (قوله)
 أو مولاه إلى قول المصنف والصفة
 في النهاية (قوله) وليس المراد
 إلى قوله فتأمله في النهاية (قوله)
 وقد يجاب عن استبعاده قد يقال
 قياس استبعاد الاسنوي الذي
 أشار اليه ان يأتي نظيره في المتوسطة
 بالنسبة لما بعدها فكيف يصلح
 للجواب الا ان ثبت عن الاسنوي
 عدم استبعادها فيها فيصلح ما ذكر
 جواباً الزامياً لا تحقياً

كلامه ما في عيني من ان شاء الله تعالى في طابق ان اذا لم يوجد له لا شيء لا يعود اليه من حيث
 حقيقة فلا يلزم بها انه من قبل قولي ومع الاحتمال لا قوة وبهذا الاصل عند عدم الاستحقاق فيكون فيه
 أدنى دال فقام له وخرج بمشبهه أولا بالواو وباشترطها فقام له ما لو كان العتق بغيره او الفاء فحققت
 المتعلق بالآخر أي فيما اذا تأخر كما قاله جميع مستخدمون ونقله عن الامام وأقره واعتز به جميع متأخرون
 بان المذهب ان الفاء وثم ككلاهما او بجماع ان كلاهما مع وشعنا بخلاف بل ولكن وعدم تخطي كلام
 طويل ما لو تخطي كوقفت على أولادى على ان من مات منهم وأعقب فنصيبه بين أولاده لانه كرم على حفظ
 الاثنين والافنصية لمن في درجته فاذا انقرضوا صرف الى اخوتي المحتاجين والا ان يفسق واحد منهم
 فيقتصص بالآخر وبنت شارح ان الحمل انما ينفك كالمعاملة في الطلاق بدل
 على انه لا فرق بين فروج وعقد كرا الرافعي ان لفظ الاخوة لا يدخل فيه الاخوات ونوزع فيه أي بان قياس
 الاولاد لدخول ويرد بوضوح الفرق بان هذا اللفظ لا مقابل له بغيره بالنساء فشملى النوعين معا
 بخلاف الاخوة فان له مقابلا كذلك وهو الاخوات فلم يشملته ودخول الاناث في فان كان له اخوة
 فلا منه السدس قياسا لا لفظي ولو وقف على زوجته أو أم ولده لم تزوج بطل حقها بتزويجها ولم يعد
 تعزيبها أخذ من كلامهم في الطلاق والايان بخلاف نظيره في بنته الارملة لانه انما استحقاقها
 بصفة وبالغرب وجدت وتلك بعدم التزوج وبالغرب لم يتف ذلك ولان له عرضا ان لا يحتاج بنته
 وان لا يتخلفه أحد على حليلته وبهذا يندفع افتاء الشرف المنسوي ومن تبعه يعود استحقاقها نظرا
 الى ان غرضه بهذا الشرط احتياجا او قد وجد تعزيبها ويوافق الاول قول الاستنوي أخذ من كلام
 الرافعي في الطلاق انه لو وقف على ولده مادام فقيرا فاستغنى ثم افتقر لا يستحق لا بقطاع الديونة لكن
 فيه نظروا بغيره بان المدار ثم على الوضع اللغوي القاصي بانقطاع الديونة وهنالا تأثير له وحده
 بل لا بد من النظر لمقاصد الواقفين كما مر ومقصود الواقف هنا ربط الاستحقاق بالفقر
 لا غير من غير ان يتخلفه شيء بغيره وبه فارق ما تقر في الا ان تزوج فاذا وجد الفقرو لو بعد الغنى
 استحق فيمانيظهور ولو وقف أو أوصى للضيف صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يراعى على ثلاثة
 أيام مطلقا ولا يدفع له حب الا ان شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر الظاهر لا قال الساج الفزاري
 والبرهان المراعى وغيره معا ومن شرط قراءة جزء من القرآن كل يوم ككفاه قدر جزء ولو مفرقا
 ونظر انتهى وفي المفرق نظروا لوقال ليتصدق بثلثه في رمضان أو عاشوراء ففات تصدق بعده
 ولا ينتظر مثله نعم ان قال فطرا لصوامه انتظره وأفتى غيره واخذ بان لو قال على من يقرأ على قبر أبي كل
 جمعة يس بانه ان حدد القراءة بمدة معينة أو عين لكل سنة غلة اتبع والا بطل نظيره ما قالوه من بطلان
 الوصية لزيد كل شهر بدينار الا في دينار واحد انتهى وانما يتبعه الخاق الوقف بالوصية ان علق بالموت
 لانه حينئذ وصية ووجهه بطلانها فيما ذكرنا لا تفيد الا في الثلث ومعرفة مساواة هذه الوصية له
 وعدمها معذرة وأما الوقف الذي ليس كالوصية فالذي يتجه حصته اذا لا يترتب عليه محذور بوجه لان
 الناطر اذا قرر من يقرأ ككذلك استحق ما شرط مادام يقرأ فادامات مثلا قرر الناطر غير هو هكذا
 ويجب توهم ان هذه الصورة كالوصية ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليعمل كذا قال ابن الصلاح
 احتمل ان يكون شرطه للاستحقاق وان يكون توصية له لا حل وقفه فان علم مراده اتبع وان شئت لم يمنع
 الاستحقاق وانما يتجه فيما لا يقصد صرف الغلة في مقابلته والا كما يقرأ أو يعلم كذا فهو شرط
 للاستحقاق فيما يظهر وأفتى النزالي في وقفت جميع املاكى بانه يختص بالتمار لانه انما يملك بالذهن
 وقفه وقفه بل الذي يتجه صحة وقف جميع ما في ملكه مما يصح وقفه قال ابن عبد السلام ولا يستحق

(قوله) وبعدم تخطي الى قوله ويتثبت
 في النهاية (قوله) الا ان شرطه فيبقى
 ان يكون مثله اذا كان ذلك هو
 العرف كما يفهمه قوله على ما يقتضيه
 العرف (قوله) بانه يختص بالتمار
 العرف مطرد في بعض النواحي
 كبلاد النجف التي فيها الامام حجة
 الاسلام يختص الاملاك بالتمار
 فعمل اقتضاه المذاهب كونه مبنى عليه
 ويرشد الى ذلك تعليقه بقوله لانه الخ

ذو رتبة كثيرة أخل بها في بعض الأيام وقال المصنف إن أخل واستتاب لهذا كمرض أو حبس في
 استحقاقه أو لم يستحق لمدة الاستتابة ففهم بقضاء أثر استحقاقه غير مدة الاخلال وهو ما اعتداه السبكي
 كإين الصلح في كل وظيفة قبل الأمانة كالتمدرس بخلاف التعم قبل ظاهر كلام الأكر
 يجوز استتابة الأذن دون ~~الصلح~~ حرج بعضهم بأنه لا بد من المثل والكلام في غير أيام البطالة والعبدة
 فيها بنص الواقف والأقرب من منعه المظهر الذي عرفه والافعية محل الموقوف عليهم وأقرب بعضهم
 بأن المعلم في سنة لا يعطى من غلة غير ما وان لم يحصل له من الأولى شيء وفيه نظر ظاهر ولعله محمول على
 ما إذا علم ذلك من شرط الواقف أو قرائن حاله الظاهرة فيه * (فصل) في أحكام الوقف العنوية
 (الظاهر أن الملك في رتبة الموقوف) على معنى أوجهه (ينتقل إلى الله تعالى أي) تفسيره على
 الانتقال إليه تعالى والأجتماع الموجودات ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره أن معنى
 ما لا كافيا هو بطريق التوسع (ينتقل عن اختصاص الأديين) كالعتق والتمليك بشاهد معين
 دون بقية حقوق الله تعالى لأن المقصود ريعه وهو حق آدمي وظاهر إطلاقهم بثبوتها بالشاهد واليمين
 واختلافهم في الثابت بالاستفاضة هل ثبت بمشروطه أو لا ثبت مشروطه أيضا في الأول وقديرق
 بأنه أقوى من الاستفاضة وإن كان في كل خلاف (فلا يكون للواقف) وفي قول مالك لانه
 إنما زال ملكه عن فوائده (ولا للموقوف عليه) وقبل ملكه كالصدقة والخلاف فيما يقصد به تلك
 ريعه بخلاف ما هو محذور نص كالسجدة لمقبرة وكذا الربط والمدارس ولو شغل المسجد بامتعة وجبت
 الاجارة واقضاء ابن رزين بأنها لصالح المسلمين ضعيف كمر (ومنافعه ملك للموقوف عليه) لأن ذلك
 مقصوده (يستوفى بنفسه وبغيره باجارة أو جارة) أن كان له النظر والامتناع نحو الاجارة إلا التناظر
 أو نائبه وذلك كسائر الاملاك ومجمله أن لم يشترط ما يخالف ذلك ومنه وقف داره على أن يسكنها معلم
 الصبيان والموقوف عليهم أو على أن يعطى أجرها فيمتنع غير سكا في الأولى وينقل عن المصنف أنه لما
 ولي دار الحديث ومهاجعة للشيخ أسكنهم غيره اختياره أو لعله لم يثبت عنده أن الواقف نص على سبكي
 الشيخ ولو خربت ولم يجرها الموقوف عليه أوجرت بما يجرها للضرورة إذ الفرض أنه ليس للوقف ما يجر
 به سوى الاجارة المجلة وغير استغلا لها في الثمانية وفي المطلب يلزم الموقوف عليه ما يقصده الاستماع
 من عين الموقوف كخاص الحمام فيشترى من أجرته بدل فائده ولو وقف أرضا غير مغروسة على معين
 لم يجز له غرسها إلا أن نص الواقف عليه أو شرط له جميع الانتفاعات كإرجحه السبكي وكذا البناء
 ولا يبنى ما كان مغروسا أو ~~عكسه~~ والضابط أن كل ما غير الوقف بالنكاحية عن اسمه الذي كان عليه حال
 الوقف امتنع والأقل أن لا يجرها الموقوف عليه أو شرط له جميع الانتفاعات كإرجحه السبكي وكذا البناء
 وقف أراد التناظر هدم واجهته وأخرج رواشن له في هواء الشارع بامتناع ذلك أن كانت الوجهة
 صحيحة أو غيرها وأخر بجدار الوقف والإجاز بشرط أن لا يصرف عليه من ريع الوقف إلا ما يصرف
 في أعادته على ما كان عليه وما زاد في ماله ومصرف في فعل اشتراط علم المنفعة في الاجارة عن ابن الرفعة
 والسبكي ماله تعلق بذلك فراجعها وإنما لم تمنع الزيادة مطلقا لأنها لا تغير معالم الوقف (ويملك الاجارة)
 لأنها بدل المنافع المملوكة له وقضيتها أنه يعطى جميع المجلة ولو لمدة لا يستعمل بقاؤه إليها ومافيه آخر
 الاجارة (و) يملك (فوائده) أي الموقوف (كثيرة) ومن ثم لم يرد كاتما كما مر بتبديده في أيامها ومنها غرض
 وورق ثوب اعتد قطعها أو شرط ولم يؤد قطعها لموت أصله والثمره الموجودة حال الوقف أن تأتت فهي
 للواقف والأشغالها الوقف على الوجه نظير ما مر في البيع أن المؤبرة للبائع وغيرها التي تدرى ويملك
 بالتأخير منها ما الحق به ثم كما هو ظاهر ثم رأيت السبكي ذكر نحو ذلك فقال فيمن وقف كرمه حصرا

* (فصل الأخير)
 (قوله) في أحكام الوقف ~~الصلح~~
 وظاهر في النهاية (قوله) وفي قول إلى
 قول المصنف وتلك الاجارة في النهاية
 (قوله) وجبت الاجارة له أي لجهة
 المسجد لا لصالح المسلمين (قوله)
 وغير استغلا لها في الثمانية قد يقال
 فلما أوجرت ودفعت الاجارة للموقوف
 عليه واستأجرها من المستأجر
 ما ~~عكسه~~ ينبغي أن لا مانع منه
 فالتجديد ينبغي فيما لو كان الموقوف
 عليه غير التناظر أن يجوز للتناظر
 الاجارة لأنه إنما يسكن حينئذ من
 حيث ملكه للمنفعة بعد الاجارة
 لا من حيث الوقف نعم ان صرح
 الواقف بمنع سكا ولو من الحقيقة
 المذكرة كوردة استمع وربما يكون
 للواقف غرض في ذلك لكون
 الموقوف عليه يضرب بالوقف سكا
 لحرته أو غيرها (قوله) ومن ثم إلى
 قوله نظير ما مر في البيع في النهاية

ومات ان الحصرم لورثته لانه اولي به من الموقوف عليهم ويزيد القياس ايضا تعميم الاذرعى انما هو
 تحفة أو حصد أو لم يدخل مضرهما وبه صرح القفال في الاذرعى قال أعني الاذرعى ورأيت من جمع
 دغوله أى كما هو وجه في البيع وإذا قلنا ان ما هنا كالبيع باقى هنا نظير ما في الاقوار وغيره ثم ان البائع
 يصدق في ان البيع وقع بعد نحو التأبير أو وضع الحمل أى لان الاصل بقاء ملكه من غير ان يعارضه شيء
 فلا ينظر حينئذ ليدول لعدمها خلافا للاذرعى ولين بازع في أصل هذا الحكم بكلامهم في الكتابة مع
 وضوح الفرق كما ذكرته في شرح العباب فينبذ يصدق الواقف ان الوقف وقع بعد نحو التأبير
 للاصل المذكور ولو كان البعض مؤبرا فقط فهل يجري هنا ما مر ثم من التبعة او يفرق محل نظر
 والاقل أقرب لانهم علموا التبعة ثم يبيعون الافراد او اداء الشر كذا الى التنازع لا الى غاية وهذا
 موجود هنا وفي الروضة كما سألنا ان الولد مثلا لو كان حلالا وانفصل لا يستحق من غلة زمن حمله شيئا
 لانه حينئذ لا يسمى ولدا بل محمدا حدث بعد انفصاله زاد في الروضة انه يتفرع على ذلك انه لو كان
 الموقوف شجرة فخرجت ثم تم قبل انفصاله لا يكون له شيء منها كذا قطع به الفوراني والبعوي وأطلقاه
 وقال الدارمي في الثمرة التي أطلعت ولم تؤبر قولان هل لها حكم المؤبر فتكون للبطن الاول أم لا فتكون
 للثاني وهذا القولان يجريان هنا انتهى قال البلقيني والصواب ما أطلقه الفوراني والبعوي في الحمل
 قال غيره أى من ان المعتبر في الثمرة وجودها لا تأبيرها ومن قطع به القاضى في تعلية ما انتهى وفرق
 أعني البلقيني بين مسألة الحمل ومسألة البطنين لكن من حيث الخلاف لا الحكم كما هو الظاهر
 من كلامه ويفرق بين هذا وما مر في البيع بان المالك ثم صيغة فنظير لما تشمله عرفا أو شرعا وهو غير
 المؤبر وما لا وهو المؤبر والمالك هنا وصف فقط فنظير لما يقارن ذلك الوصف وهو أول وجود نحو الثمرة
 وهذا الوضوح هو الحامل لى على الحاق الوقف بالبيع بالنسبة لواقع بجامع ما ذكرنا كلافه صيغة
 مماثلة لابلان نسبة المستحقين مع بعضهم فتأمل فانه دقيق مهم وقد سبق البلقيني لاعتماد
 النظر لمجرد وجود الثمرة في صورة الحمل والبطن الاول مثلا السبكي وغيره فمضى وجدت
 قبل تمام انفصال الحمل تأبرت أولا لم يستحق منها شيئا لان بزوها سبق بزوها بخلاف ما اذا برزت
 بعد بزوها وان لم تأبر فانه يستحقها كلا أو بعضها وكذا لو وجدت ولو طبعها ثم مات المستحق فتنقل
 لورثته لا لمن بعده وقد أطال السبكي الكلام في تقرير هذا ونقل ما مر عنه عن القاضى أى في تعلية
 كما مر وأما الذى في قضاويه فهو ان الميت بعد خروج الثمرة يملكها ان كانت من غير الخلل أو منه وتأبرت
 والا فوجهان أى واحدهما انها كذلك قال أعني السبكي وهذا الفرع ينبغي الاعتناء به فان
 البلوى تعم به والنزاع فيه قد يكون بين البطن الثاني وورثة البطن الاول مثلا في وقف الترتيب وبين
 الجهاد والموجودين في وقف التشرية والذى اقتضاه نظري موافقة الجمهور في ان المعتبر وجود
 الثمرة لا تأبيرها ثم أشار لفرق بين ما هنا والبيع بما يوافق ما فرقت به وهو ان التأبير وان اعتبره
 الشرع الا أن الثمرة به نصير كعين اخرى أى فلا يتناولها نحو البيع الا بالنص عليها وقبله تتبع الثمرة
 الرقبة أى فيمتثل لها البيع قال فليس هذا مما نحن فيه فى شيء أى لنا قدرته ان المداير هنا على مجرد تعلق
 الاستحقاق قال هذا كله في موقوف لا على عمل ولا شرط للواقف فيه والا كالذى على المدارس أو على
 نحو الاولاد وشرط الواقف تقسيطه على المدة فهنا تقسط الغلة كالثمره على المدة فيعطى منه ورثة من
 مات قسط ما يشره أو عاشه وان لم توجد الغلة الا بعد موته انتهى والذي يتجه ان غير الموجود هنا لا يتبع
 الموجود لانه لا يفسر افراده بخلافه فيما مر فان اختلف ولم يميز تأتى كما هو ظاهر هنا ما مر آخر
 الاصول والمثار من تصديق ذى اليد ولو مات المستحق وقد مات الموقوفة فالحمل له أو وورثته

(قوله) ان غير الموجود هنا أى
 في مسألة التطيين مثلا وقوله
 بخلافه فيما مر أى في مسألة
 المالك لكن دعوى عدم عمر
 الافراد لا يتناول تأمل

الأرض فليس يحسن في المذبح أن يكون المذبح في الأرض
 أو على ما كان في جوف زناه قال الغزالي إن من قبل أن يسئل الله أن يحصل من الغلبة فوز على المذبح
 غيره أو بعد أن يسئل الله أن يحصل من الغلبة فوز على المذبح غيره أو بعد أن يسئل الله أن يحصل من الغلبة فوز على المذبح
 استحق حصته المأذون من المذبح المسمى أجر وأفتى جميع متأخرون في نخل وقف مع أرضه ثم حدث منها
 ودي بأن تلك الودي الخارجة من أصل النخل جزء منها فلهما حكمهما كأخصائهما وسببهم لذلك
 السبكي فإنه أفتى في أرض وقف بها شجر موز فزالت بعد أن ثبت من أصلها فإخراج ثم كذلك في الثانية
 وهكذا بأن الوقف يشجب على كل ما ثبت من تلك الفرائض المتكررة من غير احتياج إلى إثباته وإنما
 احتج في بدل عبد قتل لغوات الوقوف بالكمية (وصوف) وشعر ووبر وريش وبيض (ولبن وكذا
 الولد) الخاديت بعد الوقف من مأ كولد وغيره كولد أمة من نسكاح أوزنا (في الأصح) كاشرة
 وفارق ولد الموصي بمنافعها بأن التعلق هنا أقوى للملكة لا كسب السادة به وخروج الأصلي عن
 استحقاق الأدمي ولا كذلك ثم فيما إذا كان حلالين الوقف فهو وقف وأحق به نحو الموصوف
 وولد الأمة من شبهة حر على أبيه قيمته ويملكها الموقوف عليه (والثاني يكون وقفا) بعلامه كولد
 الأختة ومحملة في غير المحبس في سبيل الله أما ما دونه فله وقف كأصله هذا إن أطلق أو بشرط ذلك للموقوف
 عليه فالوقوف على ركوب إنسان فوائدها لا واقف كإخراجها وان نور عافيه (ولو ماتت الأختة)
 الموقوفة (أخص بملكها) لأنه أول من غيره هذا أن لا يدبغ والاعاد وقفها وغير بالاختصاص
 لأن النكاح لا يحل ولو أشرقت مأ كولة على الموت ذبحت واشترى بثمنها من جنسها فإن تعذر وجب
 شرائها من جنسها فإن تعذر صرف للموقوف عليه فيما يظهر نظير ما أتى (وله مهر الجارية) الموقوفة عليه
 البكر أو الثيب (إذا وطئت) من غير الموقوف عليه (بشبهة) منها كانا كتمت أو طأ وعتقه وهي
 نحو صغيرة أو معتقدة الحل وعذرت (أو نسكاح) لأنه من جملة الفوائد هذا (إن صححناه) أي
 نسكاحها وكذا إن لم صححناه لانه وطء شبهة هنا أيضا (وهو الأصح) لانه عقده على المنفعة فلم ينع
 الوقف كالأجارة وينزوجهما القاضى بأذن الموقوف عليه لانه ولا من الواقف ومن ثم لو وقف عليه
 زوجته انشجع تكاحه وخرج بالهرارش البكرة فهو كإرش طرفها * تنبه * يحرم وطؤها على
 الواقف ويحذره على ماله عن الإصحاب وتخرج بهما ما كغيره ماله على أقوال الملك المتفاضل لعدم
 حذره لانه مالك على قول أشار في الحر إلى شدوده لكنه القياس وعلى الموقوف عليه ويحذره على
 ما رجحناه قالا كوطء الموصي له بالمنفعة واعتراضا بمرجح الإصحاب بخلافه للشبهة وبأنه الموافق
 لما رجحناه في الوصية في وطء الموصي له بالمنفعة وسياق الفرق بينهما (والمذهب أنه) أي الموقوف
 عليه (لا يملك قيمة العبد) وذكره التتلي (الموقوف إذا انتف) من واقفه أو اجنبي وكذا موقوف
 عليه تعدي كان استعماله في غير ما وقف له أو تلف تحت يد سامنة له أما إذا لم يتعد باللاف ما وقف عليه
 فلا يضمن كولو وقع منه من غير تقصير بوجه كوز مسبل على حوض فالتكسر (بل يشتري) من جهة
 الحيا كم قول لا درعى إلى أنظار الخاص ويرة وان جرى عليه صاحب الأنوار بأن الوقف ملك
 لله تعالى والمختص بالتكلم على جهاته تعالى العادة هو الحيا كم دون غيره (بها عبد مثله) سينا
 وحناء وغيرهما (ليكون وقتها مكانه) مراعاة لغرض الواقف وبقية البطون ثم بعد شرائه لا بد
 من إنشاء وقفه من جهة مستتريه الحيا كم أو الناظر فيعين أحد الفاظ الوقف وقال القاضى يقول
 الله مقامه ونظر غيره فيه وفارق هذا صيرورة قيمة رهننا في ذمة الجاني كما صير رهننا دون
 وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الاضحية الضحية إذا اشترى بعين القيمة أو في الذمة ونوي بأن القيمة هناك

(قوله) بعد الاستدراك من
 حالة قبل الاستدراك وقياس ما تقدم
 في الثمرة أنه كذلك فليجوز (قوله)
 وأفتى جميع إلى المتين في النهاية (قوله)
 كأخصائهما أي خفيتهما المنعجون
 قطعها حيث اعتدأ وشعر
 الواقف ومثله فيما يظهر لو أشر
 بأصلها وحيث قلعت فهي ملك
 للموقوف عليه كالغصن حيث جاز
 قطعه (قوله) وشعر إلى قوله ويحت
 في النهاية (قوله) الموقوفة عليه إلى
 قول المصنف والمذهب في النهاية
 الأقوله لكنه القياس (قول المتين)
 إن صححناه هذا القيد متعين لأجل
 حصول التقابل بين مسألة النسكاح
 ومسألة وطء الشبهة فتقول من
 قال لا مفهوم له ليس في محله (قوله)
 على ما حكى الخ عبارتها كما حكى
 الخ وما خرج الخ فليشد (قوله) على
 ما رجحناه عبارتها كما رجحناه هنا
 وهو العقد (قوله) مراعاة إلى قوله
 ولو جنى الموقوف في النهاية (قوله)
 وقال القاضى عبارتها وقول
 القاضى الخ محل النظر

مالك النقران المستري نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالعين أوجع اليقوت والقيمة هنا فاست مالت أحد
 فاحتج لا يشاء وقف ما يشترى بها حتى ينتقل الى الله تعالى وافهم قوله عبد الله لا يجوز أن يشترى
 امة بقيمة عبد كعكسه بل لا يجوز شراء سبعة بقيمة كبير وعكسه لا اختلاف الغرض وما فضل من القيمة
 يشترى به شقص كالأرض بخلاف نظيره الآتي في الوصية لتعذر الرقبة المصريح بها فيها فان لم يمكن
 شراء شقص بالفاضل صرف للموقوف عليه فيما يظهر بل لنا وجه بصرف جميع ما أوجبه الجناية اليه
 ولو أوجب قودا استوفاه الحياكم كما قاله وان نوزع فيه (فان تعذر) شراء عبد بها (فبعض عبد)
 يشترى بها لانه اقرب لمقصوده وانما اختلافه في نظيره من الاضحية لان الشقص من حيث هو يقبل
 الوقف لا الاضحية فان تعذر شراء شقص صرفت للموقوف عليه نظير ما مر ولو جنى الموقوف جناية
 أوجبت مالا فهي في بيت المال وفي فتاوى القاضى لو اشترى الموقوف عليه شجرة ربحا لرقعة الموقوف
 كان ما اشتراه ملكه ولا يضمن عليه في استعماله الاول حتى ربح كما لا يضمن المستأجر والمستعير ما تلفا
 بالاستعمال ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه أيضا الا أن يكون الواقف اشترط أن يبدأ من غلته
 بمعاملة فيكون وقفه كالاصل قال القمولى ولعله منه تقرير على ان نفقة العبد لا تجب في كسبه
 اذا لم يشترطها الواقف فيه قيل وفيه نظر كقول القاضى الا أن يكون الخ لا يشترط غيره ليس عمارة نعم
 ان شرط الواقف ابداله اذارق اتجه ما قاله وكفوله ليكون وقفه بل لا بد من انشاء وقفه ومن ثم اختلف
 الغزالي بأن الحياكم اذا اشترى للمسجد من غلة وقفه عقارا كان طلقا الا اذارق وقفه عليه انتهى
 ومراده بالطلاق انه ملك للمسجد (ولو حقت الشجرة) الموقوفة أو قطعها بخور ربح أو زمنت الدابة
 (لم يقطع الوقف على المذهب) وان امتنع وقفها ابتداء بقوة الدوام (بل ينتفع بها جذعا) باجارة
 وغيرها فان تعذر الانتفاع بها الا باستهلاكها انقطع أى ويملكها الموقوف عليه حينئذ على المعتمد
 وكذا الدابة الزمنة بحجها صار لا ينتفع بها هذا ان اكلت اذ يصح بيعها للحمها بخلاف غيرها (وقيل
 تباع) لتعذر الانتفاع كما شرطه الواقف (والثمن) الذى بيعت به على هذا الوجه (كقيمة العبد)
 فيما أتى فيه ما مر واقبت في ثمره وقف لتفرقة على صوام رمضان فخشي تلفها قبله بأن الناظر يبيعها
 ثم يبيعها يشترى بثمنها مثله فان كان اقراضها اصلح لهم لم يبعد عنه (والاصح جواز بيع حصر المسجد
 اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت) أو اشرفت على الانكسار (ولم تصلح الا للاحراق) لثلاثيغ
 فتحصل بسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها واستثنيت من بيع الوقف لانها صارت
 كالعبدومة ويصرف ثمنها المصلح المسجد ان لم يمكن شراء حصر أو جذوعه وطال جمع في الانتصار
 للمقابل انما تبقى ابدان قلا ومعنى والخلاف في الموقوفة ولو بان اشتراها الناظر ووقفها بخلاف
 المملوكة للمسجد بخوشتها فانها تباع جز ما خرج بقوله ولم تصلح الخ ما اذا امكن أن يتخذ منه نحو الواح
 فلا تباع قطعها بل يجهد الحياكم ويستعمله فيما هو اقرب لتصود الواقف قال السبكي حتى لو امكن
 استعماله بادراجه في آلات العمارة امتنع بعه فيما يظهر وقد تقوم قطعة جذع مقام آجرة والخاصة
 مقام التراب ويختلط به أى فيقوم مقام الثمن الذى يختلط به الطين وأجر بالخلاف في دار منادمة
 أو مشرفة على الانهدام ولم تصلح للسكنى وطال جمع في رده أيضا وان لا قائل بجواز بيعها من
 الاصحاب ويؤيد ما قاله نقل غير واحد الاجماع على ان الفرس الموقوف على الغزو اذا كبر ولم يصلح
 لجار بعه على ان يعضم أسنانه لجمع يحمل الجوار على نقضها والمنع على أرضها لان الانتفاع بها يمكن
 فلا يسوغ بيعها (ولو انهدم مسجد وتعذر اعتاده لم يبيع بخال) لا يمكن الانتفاع بها طالا بالصلاة
 في أرضه وبه دارق ما مر في الفرس وشكوه ولا ينقض الا ان خيف على نقضه فينقض ويحفظ أو يجره

(قوله) ولا يستعمل في استعماله
 الخ تقدم عن المطلب فبان ما نقص
 من رصاص الحمام فليأخذ على
 الفرق بنصفه وبين مسألة الرحا ثم
 رأيت الخشبي أشار اليه وفرق
 بامكان انما تمثل فانت الرصاص
 فجعله بخلاف مثل فانت الخبز لرقته
 وينبغي ان رقة البلاط المفروش
 بالاستعمال كرقعة حجر الرحا
 بالاستعمال وان فوات عين البلاط
 بالكتابة كفوات رصاص الحمام
 انتهى (قوله) ليس عمارة
 ولو فرض وسلم انه عمارة فقديم
 العمارة لا يتوقف على شرط
 الواقف (قوله) وان امتنع وقفها
 الخ لعله فيما اذا تعذر الانتفاع بها
 الا باستهلاكها أعنى الشجرة وما
 الدابة الزمنة فحكمها واضح
 (قوله) هذا ان اكلت الخ ينبغي
 أن تأمل فان البيع معاوضة فلم
 ينظر للانتفاع بجذوعها لانه تافه فلا
 يقابل بالثمن وأما هنا فلا محذور
 في نقل الملاك ثم اذا ماتت وبيع عاد
 وقفها كما تقدم (قوله) وأقبت في
 ثمره الخ أى أصلها وهذا الفرع
 ليس مما نحن فيه انتهى
 مناسبة (قوله) لثلاثيغ الخ قوله
 وأطال جمع في رده أيضا في النهاية
 (قوله) يحمل الجوار على نقضها
 لا بعد القول بالجوار في النقض
 عند احتمال ضياعها لان حفظه
 حينئذ يكاد أن يتعذر ضياع منه
 بقدر ما يجر باقيه وان قل أخذنا
 من المسائل الآتية في نحو المسجد
 (قوله) لا يمكن ان يوقفه وحينئذ
 يتعين في النهاية

... آخره ...
 آخره بحث الاثر على تعيين مسجد خاص بطائفة خاص بها المهدم ان وجد وان بعد والذي يتجه ترجيح
 في ربيع وقف المهدم أخذ المصروف في نقضه انه ان توقع عوده حفظ له والا صرف لمسجد آخر فان تعذر
 صرف الفقراء كما يصرف النقض لنحو رباط اما غير المهدم فافضل من غلة الموقوف على مصالحه
 فيستري له بها عقار ويوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاره لاجلها أي ان توقع
 عن قرب كما أشار إليه السبكي ويظهر ضبطه بان يتوقع قبل عروض ما يخشى منه عليه والا لم يخرجه
 شيء لاجلها لانه تعرضه للضياع أو لظالم يأخذه أي وحينئذ يتعين أن يشتري به عقارا له وان أخرجه
 شرطه لعمارة للضرورة حينئذ وعليه ينبغي تعيين صرف غلة هذه العمارة ان وجدت لانه أقرب الى
 غرض الواقف المشرط له على عمارته فان لم يتحقق لعمارة فان أمن عليها حفظها والا صرفها لمصلحة
 لا يطلق مستحقه لان المصالح أقرب الى العمارة ولو وقف أرضا لزرعة فتعذر وانحصر النفع
 في الغرس أو البناء فعمل الناظر أحدهما أو آخرها لذلك وقد أفتى البلقيني في أرض موقوفة لتررع حيا
 فأجرها الناظر لغرس كرما بأنه يجوز إذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط الواقف انتهى فان قلت
 هذا مخالف لشرط الواقف فان قوله لتررع حيا متضمن لا اشتراط أن لا تررع غيره قلت من المعلوم انه
 يغتفر في الضمني ما لا يغتفر في المنطوق به على ان الغرض في مسئلتنا ان الضرورة ألجأت الى الغرس
 أو البناء مع الضرورة فتجوز مخالفة شرط الواقف للعلم بأنه لا يريد تعطيل وقفه وثوابه ومسئلة البلقيني
 ليس فيها ضرورة فاحتاجت للتقيد بعدم مخالفة شرط الواقف * فرع * في قساوى ابن عبد السلام
 يجوز ابتداء السير في المسجد الخالي لئلا تعطل له لانه لا يضر بالسرف والتشبه بالنصارى وفي الروضة
 يحرم اسراج الخالي وجمع يحمل هذا على ما اذا أسرج من وقف المسجد أو ملكه والأول على ما اذا تبرع
 به من يصنع تبرعه وفيه نظر لانه اضاعة مال بل الذي يتجه الجميع بحمل الأول على ما اذا توقع ولو على بذور
 احتياج أحد لمصفيه من النور والثاني على ما اذا لم يتوقع ذلك وفي الانوار ليس للامام اذا ادرست
 مقبرة ولم يبق بها أثر اجارتها للزراعة أي مثلا وصرف غلتها للمصالح وحمل على الوقوفة فالملوك كما السكها
 ان عرفوا الا فالضائع أي ان ليس من معرفته يعمل فيه الا امام بالمصلحة وكذا المجوول ولا يجوز لغير
 الموقوف عليه البناء مثلا في هواء الموقوف لانه موقوف كما ان هواء المملوك مملوك والمستأجر مستأجر
 فالمستأجر منع المؤجر من البناء فيه أي ان أضره كما هو ظاهر * (تبيينه) * يقع كثيرا الوقف على الحرمين مع
 عدم بيان مصرفه وخرجه أو زرعته على اختلافهم في الوقف على المسجد من غير بيان مصرفه فافعال
 يطله وغيره بحكمه وهو المعتمد عليه فهو كالوقف على عمارة المسجد وما نحن فيه كذلك فتصرف
 لعمارة المسجدين وتوابعها للفقراء المجاورين فهما هذا حاصل كلامه وهو ظاهر ان قامت قرية على
 ان المراد بالحرمين بعضهما وهو المسجدان والا فحققتا المتبادرة منهما جميعهما والواجب الحمل على
 الحقيقة عالم يمنع منه مانع ولا مانع هنا فتعين الحقيقة الشاملة لهما بمعنى عمارتهما وغيرهما بمعنى
 أهلهما اذ لا معنى للوقف عليهما بالنسبة لغير مسجديهما الا ذلك فالذي يتجه ان ناظرهما مخير في الصرف
 لعمارة المسجدين ولين فيهما من الفقراء والمساكين * (فصل) * في بيان النظر على الوقف
 وشروطه ووطيقه الناظر (ان) مكان الوقف للاستغلال لم يتصرف فيه الا الناظر الخاص
 أو العام أو لينتفع به الموقوف عليه وأطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بأن
 يركبه الدابة مثلا فيقضي له عليها حاجة فلا ينافي ذلك ما هو آت في قول المتن باعارة واجارة وما قبله به
 وهل يعتبر كونه مثله خلتة نظير ما في الاجارة أو يفرق بأن التصرف هنا تحصيل منفعة الموقوف عليه

(قوله) ولو وقف أرضا الى الفرح
 في النهاية (قوله) على ما اذا الخ قد
 سافيه قوله تعظيما لانه مشعر
 بأنه لا غرض فيه سوى التعظيم
 (قوله) وخرجه أبو زرعة على
 اختلافهم الخ لعل محل التردد قبل
 الطراد العادة بالصرف الى أهل
 الحرمين دون عمارة المسجدين
 اما بعد الطراد ههما كما هو الواقع
 الآن فلا وجه للتردد في الصرف
 الى أهلها فقط حيث جاء الواقف

من غير نظر لثبوت خلافه ثم كل محال ثم ان (شرط الوفاء بالنظر لنفسه او غيره) وكذا لو
 نيابة النظر أي عن كل من وائيه لزيد وأولاده (البيع) كسائر شروطه وروى أبو داود ان عمر
 رضي الله عنه ولى أمر صدقة ثم جعله لحنيفة فاشترى ثم لا يرى الرأى من أهلها وقبول من شرط له
 النظر كقبول الوكيل على الأوجه لا الموقوف عليه إلا أن يشترط له شيء من مال الوقف على ما بحث وقول
 السبكي أنه أشبه بالأوجه فلا يرتد بالرد بعيد بل لوقوله ثم أسقط حقه منه فسقط وان شرط نظره حال
 الوقف فلا يعود إلا بتولية من أحياكم كما اقتضاه كلام الروضة بخلاف ما نزل في حقه وبؤده كلامهم
 في الوصي ومن ثم ينبغي أن يحى عقبه في الوصي من أنه لو خيف من انزع العشر رطل على المولى عليه ثم
 بعزله لنفسه ولم يندو وبؤده كونه كالوصي ما سرحوا به إن بقي في جعل النظر لثبوت تفصيل الإيصاء
 لثبوت من وجوب الاجتماع ناره وعدمه أخرى ومن أن أحدهما قد يكون مشرفاً فقط ولا يستحق
 المشرف شيئاً بشرط الشاظر كما هو ظاهر لأنه لا يسمى ناظر أو منصوب إلحاً كم ونائب الناظر كالوكيل
 جزماً (والا) بشرط لا أحد (فالنظر للقاضي) أي قاضي بلد الموقوف بالنسبة لحفظه وشحو اجارته
 وقاضي بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك نظير ما مر في مال اليتيم (على المذهب) لأنه صاحب
 النظر العام فكان أولى من غيره ولو واقفاً وموقوفاً عليه ولو شخصاً من سائر المأوردى بثبوت
 للواقف بلا شرط في مسجد الحلة والخوارزمي في سائر المساجد وزاد أن ذر يتبعه ضعیف
 * (تنبيه) * للسبكي افتاء طويل أن القاضي الشافعي يختص حتى عن السلطان بنظر وقف شرط
 للحاكم من غير قيد أو سكت عن نظره أو آل نظره إلحاً كم واستدل له بما توقفه الذرعي في موالذي
 يتجه أن محله في وقف قبل سنة أربع وستين وستمائة لأن الشافعي هو المحدث حينئذ والقضاة الثلاثة
 إنما أحد ثم من حينئذ الملك الظاهر وأما بعد فينبغي أناطة ما جعل للقاضي بالقاضي الذي يتبادر إليه
 عرف أهل ذلك المحل ما لم يقوض الامام نظر الأوقاف لغيره ومن ثم كان النظر في الحقيقة إنما هو للامام
 كما سرحوا به في موضع وتصریحهم بالقاضي في مواضع إنما هو لكونه نائباً ومخالفاً للسبكي في ذلك
 مردودة ثم رأيت أبا زرعة ذكر كلام السبكي بطوله ثم اعتمد انعتي عبر بالقاضي حمل على غير السلطان
 لا عرف الناظر بذلك أو بالحنا كم تناول القاضي والسلطان لغة ولا عبرة بالعرف لأنه فيه مضطرب
 فكل التصرف فيه ولا سلطان فهو يرضه لغير القاضي قال السبكي وليس للقاضي أخذ ما شرط للناظر
 إلا أن مترح الواقف نظره كما ليس له أخذ شيء من سهم عامل الزكاة قل إنه الساج ومحله في قاض له
 قدر كفايته وفيه نظر وبحث بعضهم أنه لو خشي من القاضي اكل الوقف لجوره جاز أن هو يبيده
 صرفه في مصارفه أي أن عرفها والأفوضه لفقهاء عارف بها أو سأله ومصرفها * فرع * شرط الواقف
 للناظر وقفه فلا قدر فلم يقبل النظر إلا بعد مدة بأن استحقاقه معلوم النظر من حين آل إليه كذا قيل
 وإنما يتجه في المعلوم الزائد على اجرة المثل لأنه لا يقصد كونه في مقابلة عمل بخلاف المعلوم المساوي لاجرة
 مثل نظر هذا الوقف أو الناقص عنه لا يستحقه فيما مضى لأنه في مقابلة عمله ولم يجر منه فلا وجه
 لاستحقاقه (وشرط الناظر) الواقف وغيره (العدالة) الباطنة مطلقاً كما رجحه الأذري
 خلافاً لا كفاء السبكي بالظاهر في منصوب الواقف فيعزل بالفسق أي المحقق بخلاف نحو كذب
 يمكن أن يفيده هذا كما هو ظاهر وإذا انزل بالفسق فالنظر للحاكم كما يأتي وقيل ما يأتي في الوصية
 والنسكاح صحة شرط ذم النظر لذم عدل في دينه أي أن كان المستحق ذمياً (والكفاية) لما تولاها
 من نظر خاص أو عام (و) هي كافي مسودة شرح المذهب أو الأهل من غيرها كافي غيره (الاهتداء
 إلى التصرف) المفوض إليه كافي الوصي والقيل لأنه ولاية على الغير وعند زوال الإلهية يكون النظر

فصل شرط الواقف *
 (قوله) في بيان النظر إلى قوله وعلى
 في النهاية (قوله) بخلافه ثم كل
 محال الثاني أو جسد بل متعين
 إذ لا جامع بين المستحقين لأنه في
 مسئلة الأجرة لا يستحق جميع
 منفعة الدابة وهو قادر على تطبيقه
 وإنما يستحق من ذلك قدر نفسه
 فحينئذ أصاب التولية بخلاف
 ما نحن فيه فإنه يستحق جميع
 المنفعة وأن يحملها قدر ما يطيق
 من راكب فقط أو أمانة فقط
 أو منهما ما نعم ليس له تحمّلها فوق
 الطاقة كما سركه (قوله) وكذا
 لو شرط نيابة النظر صادق بما
 لو كان النظر للقاضي فيتعين عليه
 استنابة المشروط وفيه شيء لمافيه
 من التحمّل عليه مع أنه إنما يستفيد
 من الولاية العامة فليتأمل
 النظر بالولاية العامة في المعلوم الخ
 (قوله) وإنما يتجه في المعلوم حينئذ
 هل يستحق جميع المعلوم حينئذ
 أو العشر الزائد على اجرة المثل محل
 تأمل والأقرب الأول بالنظر
 لعبارة والسالي بالنظر للمعنى ولو
 عبر بشواه وإنما يتجه فيما زاد على
 اجرة المثل لكان حسناً (قوله)
 الواقف إلى قوله أي أن كان
 في النهاية (قوله) المفوض إلى
 قوله ويراد منه في النهاية

الحكام كعلم السبكي ومن بعد غير الاعل بشرط الواقف عند ابن الرفعة وجه السبكي ما قاله بأنه لم يجعل
النظر في التأخر إلا بعد فقد المتقدم فلا سبب لنظره غير تقدمه وهذا غارق احتمال ولا بد من كساح للمزيد
بحسب القرب لو جرد السبب فيه وهو القربة ولا يهود النظر له يهود الأهلية إلا أن كان نظره بشرط
الواقف كما أفنى به المصنف لقوته إذ ليس لاحد عزله ولا الاستبدال به والعراض مانع من تصرفه
لا سالب لولايته ويؤخذ منه أن الوجه كلام السبكي أن شرطه ذلك لرجاء عودته له وكلام ابن الرفعة
أن لم بشرط له لأنه لا يمكن عودته اليه فكان كالعديم لكن ظاهر كلامهما أنه مفروض فيمن شرط
له وجهين فالأول وجهه ما قاله السبكي وأن قال الأذري في كلام الماوردي ما شهد لابن الرفعة (وظيفته)
عند الإطلاق حفظ الأصول والنفقات على الاحتياط (والاجارة) باجرة التسل غير محجورة
إلا أن يكون هو المستحق كما مر بما فيه مبسوطا في الوكالة فراجع (والعمارة) وكذا الاقتراض
على الوقف عند الحاجة لكن أن شرطه الواقف أو أذن له القاضي كفي الروضة وغيرها وأن أزع
فيه البلقيني وغيره سواء مال نفسه وغيره قال الغزي وإذا أذن له فيه صدق فيه مادام ناظرا لا بعد عزله
(وتحصيل الغلة وقتها) على مستحقها لأنها المعهودة في مثله ويلزم رعاية زمن عينه الواقف وإنما
جاز تقديم تصرفه المنذور على الزمن المعين لشبهه بالوكالة المجعولة ونواستتاب في شيء من وظيفته غيره
فالأجرة عليه لا على الوقف كما هو ظاهر قال السبكي وتسل بعض فقهاء العصر بأن وظيفته ذلك على
أنه ليس له تولية ولا عزل ثم رده بأن ذلك في وقف لا وظائف فيه وبأن المفهوم من تفويضهم القسمة
له أن ذلك له لكن للحكام الاعتراض عليه فيما لا يدع وفي ولايته من هو أصلح للسلطان ونقل الأذري
عمن لا يحصى وقال أنه الذي نعتقه أن الحكام لا نظره معه ولا تصرف بل نظره معه نظرا لحاطة ورعاية
ثم حل إفتاء ابن عبد السلام بأن المدرس هو الذي ينزل الطلبة ويقدّر جامعاتهم على أنه كان عرف زمانه
المطرود ولا يجوز كونه مدرسا لا يوجب له تولية ولا عزلا ولا تقدير معلوم انتهى واعتراض بأن المتجه
ما قاله العزلا سيما في ناظر لا يميز بين فقيه وقسيس وورد بأن الناظر قائم مقام الواقف وهو الذي يولي
المدرس فكيف يقال بتقديمه عليه وهو فرع وكونه لا يميز أثره لأنه يميز كنهه أن يسأل من يعرف
مراتبهم وفي قواعد العز يجب تفريق المعالوم للطلبة في محل الدرس لأنه المألوف وورد بأن ذلك لم يؤولف
في زمانه وبأن اللائق بالمراسن الشريعة تنزيه مواضع العلم والذكور من الأمور الدينية كالبيع واستيفاء
الحق وسئل بعضهم عن المعيد في التدريس ثم يتخلص عن الواجب فقال الذي يقتضيه كلام المؤرخين
وأشعر به اللفظ أنه الذي يعيد للطلبة الدرس الذي قرأه على المدرس ليستوضحوه ويتفهموا ما أسكل
لأنه عقد مجلس تدريس مستقل ويوافقه قول الحاج السبكي أن المعيد عليه قدر زائد على سماع
الدرس من تفهم الطلبة ونفعهم وعمل ما يقتضيه لفظ العادة ومحل ما ذكرنا أطلق نظره كما مر
ومثله بالاولى ما إذا فوض إليه جميع ذلك (فان فوض إليه بعض هذه الأمور لم يتعدّه) اتباعا للشرط
وللناظر ما شرط له من الأجرة وأن زاد على أجرة مثله ما لم يكن الواقف كما مر فان لم بشرط له شيء فلا أجرة
له نعم له رفع الأمر إلى الحاكم ليقرر له الأقل من نفقته وأجرة مثله كولي القيم ولأنه لا حوط للوقف وأفنى
ابن الصباغ بأن له الاستقلال بذلك من غير حاكم فرع ما يشتريه لناظر من ماله أو من ربح
الوقف لا يصير وقفا إلا أن وقفه الناظر بخلاف بدل الموقف المنشئ لوقفه هو الحاكم كما مر والفرق
أن الوقف ثم غات بالكلية بخلافه هنا أما ما فيه من ماله أو من ربح الوقف في شئ واحد الموقف فيصير
وقفا بالناء لجهة الوقف أي بنية ذلك مع البناء ومر في بناء المسجد بمجان ماله تعلق بذلك ولو بشرط لبعض
الموقوف عليهم النظر في حصته فالبلط الساني منعه من إيجارها أكثر من سنة على ما أفنى به الأصمعي

(قوله) علم السبكي حيا بها
سبحان وجه السبكي لأمن
بعد خلافا لابن الرفعة (قوله) أنه
شرط له أي أن شرط الواقف له
النظر وقوله وكلام ابن الرفعة
أن لم بشرط له بأن كان يتوليا
من قبل الحاكم (قوله) لكن
ظاهر كلامهما أي ابن الرفعة
والسبكي (قوله) وكذا الاقتراض
إلى قوله نعم له رفع الأمر إلى الحاكم
ليقرر له الأقل في النهاية (قوله)
سواء مال نفسه مقتضاه أن يتولى
الطرفين حيث يشاء وينبغي أن يكون
مثله ما لو شرط له الواقف أو أذن
القاضي في الانفاق من ماله
والرجوع وشغل له ما ذكر في صورة
الاقتراض لأنه اقتراض في المعنى
أو يتعين عليه صورة القرض
الحقيقي بالاحتجاب والقبول كما هو
المبادر محل تأمل (قوله) وقال أن
الذي نعتقه أن الحاكم الخ ينبغي
أن يكون محل الخلاف والتردد
حيث لم نص الواقف على تفويض
ذلك إلى أحدهما ولم يكن ثم عرف
مطرود في زمانه كما هو ظاهر ولا
فالتبع شرطه أو العرف المذكور
بلا خلاف والله أعلم (قوله) نعم له
رفع الأمر إلى الحاكم الخ قد يقال
ما الحكم لو فقد الحاكم بذلك المحل
أو تعذر الرفع إليه لما يخشى منه
من المسندة على الوقف فهل له
الاستقلال بما ذكر أو لا محل تأمل
وعلى الأول فيحتمل أن يكون هو
محله كلام ابن الصباغ ما لم يثبت
عنه نص بالتعميم والله أعلم

(قوله) نائباً عنه الى قوله سواء
كانت شهادة الثانية قبل الحكم
في النهاية (قوله) واذا قلنا لا ينفذ في النفس
قوله واذا قلنا لا ينفذ في قوله ومن ثم
الاقوله والردده الى قوله وكذا في
الح (قوله) شهادة الثانية كذا في
قوله بخطه

فمن حكمه في ربحه من المصالح عند ما لا ينفصل عن المصلحة في المصالح ثم من سقطات
أو شغل في ربحه من المصالح أو شغل في ربحه من المصالح أو شغل في ربحه من المصالح
السبكي فقتضى المذهب أن يحكم بالتسوية في المصالح أو شغل في ربحه من المصالح
مقتضا ذلك وانما مقتضاها ما صرح به المصنف في غير ما أنا محكم بالتسوية إذا تغير حال الارشاد الأول
أي بأن شهدت به البيعة ولو استوى اثنان في أصل الارشادية وزاد أحدهما بغير في صلاح الدين أو المال
فهو الارشاد وان زاد واحد في الدين وواحد في المال فالأوجه استواءهما فيشتركان ولو انفرد واحد
بالرشد بأن لم يشارك في أصله غيره فهل يكون الناظر لان الظاهر أن أفضل التفضيل انما يعتبر بمفهومه
عند وجود المشاركة أولا عملا بمفهومه أفعل تردد فيهما السبكي ثم قال وعمل الناس على الأول (وإذا أجز
الناظر) الوقف على معين أو جهة اجارة صحيحة (فزادت الاجرة في المدة أو طرطاب بالزيادة) قال
الامام وقد كثر والا لم يعتبر جزم (لم ينسخ العقد في الاصح) لانه جرى بالغبطة في وقته فاشبه ارتفاع
القيمة أو الاجرة بعد بيع أو اجارة مال المحجور ومن أنه لو كان هو المستحق أو اذن له جاز اجارته بدون
أجرة المثل وعليه فينبغي انفساخها بانتقالها لغيره ممن لم يأذن في ذلك واقضاء ابن الصلاح فيما اذا أجز
باجرة معلومة فشهد اثنان انها أجرة المثل حالة العقد ثم تغيرت الاحوال وزادت أجرة المثل بأنه يتبين
بطلانها ونظاؤها لان تقويم المنافع المستقبلية انما يصح حيث استمرت حالة العقد بخلاف ما لو طرأ
تغيرها احوال تختلف بها قيمة المنفعة فانه بان ان تقوم لها أولا لم يطابق تقويمه المقوم قال الدرعي
مشكل جدا لانه يؤدي الى سلب اجارة الاوقاف اذ طرأ التغير الذي ذكره كثير والذي يقع في النفس
اننا ننظر الى أجرة المثل التي تنهي اليها الرغبات حالة العقد في جميع المدة المعقود عليها مع قطع النظر عما
عساه يتجدد انتهى وهو واضح موافق لكلامهم ولودفع الناظر للمستحق ما أجزبه الوقف مدة فبات
المستحق اثناء ما رجح من استحق بعده على تركه بحصة ما بقي من المدة وهل الناظر طريق لانه لا يتعين
عليه الدفع الا بعد مضي مدة يستحق بها المعلوم أولا لانه لا تقصير منه لاسيما والاخرة ملكها المدفوع اليه
فيجرد العقد فلم يسغ الناظر انفساخها عنه ولا منعه من التصرف فيها ولا نظر لما يتوقع بعد كما صرحوا
به في نظائر ذلك كما المؤجر يملك الاجرة والمرأة تملك الصداق بالعقد وان احتمل سقوط بعض الاجرة
وكل المهر بالنسخ في الاثناء وكل موصى له بمنفعة دار حياته فأجزها مدة يملك الاجرة ويأخذها وان
احتمل موته اثناء المدة رجح كلامهم والذي يتجه ان المدة ان قصرت بحيث يغلب على الظن حياة
الموقوف عليه الى انهاءها وخاف الناظر من بقاءها عنده أو عند غيره عليها لم يكن طريقا والا كان
ولو حكم كما حكم بجهة اجارة وقف وان الاجرة أجرة المثل فان ثبت بالتواتر انها دونها تبين بطلان الحكم
والاجارة والا فلا كما في بسطة آخره لا عاوى وأفقي أبو زرعة فمن استأجر وقفا بشرطه وحكم له حاكم
شافعي بموجبه وبعدم انفساخها بموت أحدهما وزاد في رغبته انفساخ المدة بأن هذا اقتضاء لاحكام
لان الحكم بالشئ قبل وقوعه لا معنى له كيف والموت أو الزيادة قد يوجدان وقد لا فلن رفع له الحكم
بمذهبه انتهى وما عمل به ممنوع وفيه تحقيق بسطته في أواخر الوقف من الفتاوى وفي كتاب المستوعب
في بيع الماء والحكم بالموجب المسطر أوائل البيع من الفتاوى فراجعهم فانه منهم

(كتاب الهبة)

من هب مملوكا ورعا من يدالي اخرى أو استيقظ لان فاعلها استيقظ للاحسان والاصل في جوازها
بل ندبها بسائر أنواعها الآتية قبل الاجماع الكتاب والسنة وورد تهادوا تحابوا أي بالتشديد من

اشترى لي بذر هبل شجرة في النهاية الا قوله وفيه نظر الى المتن وقوله فلو قال وهبتك هذا أو وهبتك الى قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

(كتاب الهبة)

(قوله) من هب الى قوله ولو قال

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

(قوله) من هب الى قوله ولو قال

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

قوله وفيه أيضا اشتراط الضرورية

الحبيب وتيسر بالتصنيف من الحسابات وصح تهادوا ان الهديت به بالصفحة في رواية فان الهديت
 تذهب وحر الصدر وهو يخرج المهملتين ما فيه من نحو مستند وغيت نعم يستثنى من ذلك ارباب الولايات
 والعمال فانه يحرم عليهم قبول الهبة والهبة بتفصيله الآتي في التبعاء وقد بسطت ذلك في تأليف
 حافل ويحرم الاهداء لمن يظن منه صرفا في معصية (التعليك) ليس اودين بتفصيله الآتي او منفعة على
 ما يأتي (بلا عوض هبة) بالمعنى الاصح الشامل للهديت والصدقة وقسمها ومن ثم قدم الحد على خلاف
 الغالب نعم هذا هو الذي ينصرف اليه لفظ الهبة عند الاطلاق وسيأتي اواخر الايمان ما يعلم تأمله انه
 لا ينافي هذا الفرج بالتعليك العاريته وانما ينافيها بالاحتواء الملك انما يمتثل بالازدراد والوقف فانه
 تعليق منفعة لا عين كذا قيل والوجه انه لا تعليق فيه وانما هو بمنزلة الاباحة ثم رأيت السبكي صرح به
 حيث قال لا حاجة للاحتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتعليك الوقف بل بتسليمه
 من جهة الله تعالى ولا تخرج الهبة من الانصبة لغني فان فيه تعليقا وانما الممتنع عليه فهو البيع
 لا حر عرضي هو كونه من الانصبة المتع في ذلك وبلا عوض نحو البيع كالهبة بثواب وسياقي وزيد
 في الحد في الحياة لتخرج الوصية فان التعليك فيها انما يتم بالقبول وهو بعد الموت واعترضه شارح
 عمالا يصح وتطوعا لتخرج نحو الزكاة والتذرة والكفارة ورد بان هذه لا تعليق فيها بل هي كوفاء
 الدين وفيه نظر لان كونها كوفاء لا يمنع ان فيها تعليقا (فان ملك) أي أعطى شيئا بلا عوض (محتاجا)
 وان لم يقصد الثواب او غنيا (لثواب الآخرة) أي لاجله (فصدقة) أيضا وهي افضل الثلاثة
 (فان) قيل الاولى قول الله وان لا يسام انفساء الهديت بقسم من الصدقة نعم يسامه انه اذا اجتمع
 النقل والقصد كان صدقة وهديت صحيح انتهى والذي رأيت في نسخ الواو فلا اعتراض (بقوله) أي
 الملك بلا عوض (الى مكان الموهوب له اكراما) ليس بقيد وانما ذكر لانه يلزم غالبا من النقل
 الى ذلك كذا قاله السبكي وهو مردود بل احتراز به عما ينقل للرشوة أو خوف الهجو مثلا (فهديت)
 أيضا فلا دخل لها فيما لا ينقل ولا ينافي فيه صحة تذاهدائه لان الهدي اصطلاحا غير الهديت بخلاف ما
 زعم ترادفهما ويؤيد ما خالف أحكامهما ما به يدفع ما شارح هنا (وشروط الهبة) الذي لا بد
 منه في تحقق وجودها في الخارج فالشرط هنا معنى الركن وركن الثاني العاقدان والثالث
 الموهوب وهي هنا بالمعنى الثاني (الاجاب) كونه ملكا ومحتك وملاكك وعظمتك واكرمك وتعلقك
 هذا وكذا اطمعك ولو في غير الطعام كمنقل عن النص (وقبول) كقبولك وانتميت ورضيت (لفظا)
 في حق الناطق واشارة في حق الاخرس لانها تعليق في الحياة كالباع ومن ثم انعقدت بالكفاية مع
 النية كك أو كسوتك وهذا وبالاعطاة على قول الغير واشترط هنا في الاركان الثلاثة
 جميع ما مر فيها ثم ومنه موافقة القبول للايجاب بخلاف ما زعم عدم اشتراطها هنا فلو قال
 وهبتك هذا أو وهبتك فقبل الاول أو أحد الاثنين نصفه لم يصح لما تقررت ان الهبة ملزمة بالبيع
 أي من حيث انها عقد مالي مثله فأعطيت أحكامه وان تخلف بعضها فيه كما هنا اذا مانع ثم ان
 الاجاب لما اشتمل على الشكل المقابل باليمن الذي ذكره كان قبول البعض ببعض الثمن قبول لا غير
 ما أوجب من كل وجه وانما لم يظروا لهذا بل سؤوا بينهم ما في البطلان نظر الماهو أقوى من ذلك وهو
 الاطابق المذكور اذ لو اطلعت على بطلانه الى البقية اذ لا مرجح فوجب التمسك بطلان الباب
 فتأمل ومنه أيضا اشتراط الفورية في الصيغة وانه لا يضر الفصل الا باجتناب واختلافوا في وهبتك
 وسلمتلك على قبضه فقيل ان سلطتك على قبضه فصل مضر لان الاذن في القبض انما يدخل وقته
 بعد تمام الصيغة فكان اجنبيا وقيل غير ضرر تعلقه بالعقد والذي ينحج الثاني ثم رأيت الاذري

(قوله) لا تعليق فيه محل تأمل
 ومنه قول الامام السبكي ان تعليقك
 فيمن جازعته لا ينافي في الاباحة
 الاحتراز عن من ادعى ان من
 الا باحة في عدم الاحتراز الى
 الاحتراز عنه لانه في مقامها
 تضمن (قول المتن) لثواب الآخرة
 مثل ذكر الآخرة قيد حتى يخرج
 به ما لو قصد ان الله تعالى يجازيه
 في الدنيا بنحو سعة الرزق
 أو خرج يخرج الغالب محصل
 تأمل والتعليك الثاني أميل
 (قوله) وهي افضل الثلاثة ينبغي ثم
 الهديت لورود الآثار في الحضر عليها
 لا سيما بالنسبة للسافر (قوله)
 أو خوف الهجو قد يتوقف في
 كون ذلك يسمى هديت وكذا ما يتصل
 به ما يتوقع من الطلبة المالية وما
 الرشوة الحقيقية فواضح عدم
 الطلاق لفظ الهديت عليها ولا ينافي
 ما شرر من الطلاق لفظ الهديت لان
 عدم حصول الملك حقيقة لا في
 الكلام في مطلق الهديت لان
 الحقيقة المترتب عليها الملك
 الحقيقي (قوله) بمعنى الركن
 الاول بمعنى ما يصدق بالركن

ربحه ثم نظري الا كنهاء لان قبل وجود القبول وقياس ما عثر في مخرج الرهن بالرهن الا كنهاء الا ان
 يصرف في وقت لا يشترط صيغة كذا لو كانت صيغة كذا عثر عبد الله عني فاعترضه وان لم يقل شجانا وكالورين ولده
 الصغير يحكي بخلاف زوجته لانه قادر على تملكه تنولي الطرفين قاله القفال واقروه جميع لكن اعترض
 بان كلامهما يخالف حيث اشترط في حصة الاصل تنولي الطرفين بايجاب وقبول وهبة ولي غيره ان يقبلها
 الحاكم او نائبه ونقلوا عن العبادي واقروه انه لو غرس اشجارا وقال عند الغرس أغرسها لاني مثلا
 لم يكن اقرارا بخلاف ما لو قال لعين في يده اشترتها لاني اول فلان الا حثي فانه اقرار ولو قال جعلت
 عند الابي لم يملكه الا ان قبل وقبض له انتهى والفرق بان الحلي صار في يد الصبي دون الغرس لا يحد
 لان صيرورته في يده غير لفظ ملك لا يصدق شيئا على ان يكون هذه الصيرورة تصيد الملك هو محل النزاع
 فلا فرق ثم رأيت الاذري قال انه لا يشي على قواعد المذهب والسبكي والاذري وغيرهما
 ضعفوا قول الخوارزمي وغيره ان الباس الاب الصغير حليسا ملكه اياه ورأيت آخرين نقلوا عن القفال
 نفسه انه لو جهر بنته بامعة بلا تملك يصدق بيته في انه لم يملكها ان ادعته وهذا صريح في رد ما سبق
 عنه واقفي القاضي فحين بعث بشه وجهاتها الى دار الزوج بانه ان قال هذا جهار بنتي فهو ملك
 لها والا فهو عارية ويصدق بيته وتكلم المولى لا اعتبار عدم اللفظ فيها ولا قبول كهيئة النوبة من
 الضرة ولو قال اشترى بدرهمك خبز فاشترى له كان الدرهم قرضا لا هبة على المعتمد كالمصر
 (ولا يشترط ان) أي الايجاب والقبول (في) الصدقة بل يكفي الاعطاء والاخذ لان كونه
 محتاجا أو قصده الثواب يصرف الاعطاء للتملك حينئذ ولا في (الهدية) ولو اغرم ما كول (على
 الصحيح بل يكفي البعث من هذا) ويكون كالايجاب (والقبض من ذلك) ويكون كالتصديق لان ذلك
 هو عادة السلم بل الصحابة مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع ذلك كانوا يتصرفون فيه تصرف الملاك
 فاذا دفع ما توهم انه كان باحصة وشرط الواهب أهلية التبرع والتمتع أهلية الملك فلا تصح هبة ولي
 ولا مكاتب غير اذن سيده ولا تصح الهبة بانواعها مع شرط مفسد كان لا يزيله عن ملكك ولا مؤقتة
 ولا معلومة الا في مسائل العمري والرقبي كما قال (ولو قال) عالم بمعنى هذه اللفاظ أو جاهل بها
 كما اقتضاه اطلاقهم لكن استشكل الاذري قال وفي الروضة في الكتابة عن المروزي ان قريب
 الاسلام وجاهل الاحكام لا يصح تبديره بلفظه حتى تتضمن اليه نية أو زيادة لفظ انتهى والذي يجه
 أخذ من قولهم في الطلاق لا بد من قصد اللفظ لمعناه انه لا بد من معرفة معنى اللفظ ولو بوجه
 حتى يقصده نعم لا يصدق من أتى بصريح في انه جاهل بمعناه الا ان دللت قرينة حاله على ذلك كعدم
 مخالطته لمن يعرف ذلك ثم رأيت الاذري صرح به (أعمرتك هذه الدار) أو هذا الحيوان مثلا أي
 جعلتك عمرتك (فأدامت فهي لورثتك) أو لعقبك (فهي) أي الصيغة المذكورة (هبة) أي صيغة
 هبة طول عمارتها فيعتبر قبولها وتلزم بالقبض وتكون لورثته ولا تختص بعقبه الغاء لظاهر لفظه
 عملا بالخبر الآتي ولا تعود للواهب بحال لخبر مسلم أي ما رجل أعمر عمرى فانما الذي أعطيها لا ترجع
 الى الذي أعطاها (ولو اقتصر على أعمرتك) كذا ولم يتعرض لما بعد الموت (فكذا) هو هبة
 (في الجديد) خبر الشيخين العمري ميراث لاهلها وجعلها له مدة حياته لا ينافي انقباض لورثته فان
 الاملاك كلها مقطرة بحياة المالك وكانهم انما لم يأخذوا بقول جابر رضي الله عنه انما العمري التي أجاز
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك واعقبك فاذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها
 لانه قال بحسب اجتهاده (ولو قال) أعمرتك هذه أو جعلتك لك عمرتك وألحق به السبكي وجعل هذه
 عمرتك (فأدامت عات الى) أو الى ورثتي ان كنت مت (فكذا) هو هبة (في الاصح) الغاء

(قوله) ولو اغرم ما كول الى قول
 المصنف ولو قال أرقتك في النهاية
 الاقوله وبحت السبكي الى المتن
 وقوله وفار في نحو الكلب الى قوله
 وكذا يقال في دهن نجس

للشرط الفاسد وان كان لزومه لا يلاقى الا بحسب الارادة ومن ثم عدلوا به عن قياس سائر الشروط
 الفاسدة اذ ليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط الفاسد المنافي لمقتضاه الا هذا
 وجه خروج هذا عن نظائره بتوجيهات كلها مدخولة كما يعلم تأملها وخرج بهما كعمري أو عمر
 زيد قتل لانه تأقيت حقيقة اذ قد جوت هذا أو الا بحسب أولي (ولو قال أرقبتك) هذه من الرقوب
 لأن كل واحد رقب موت صاحبه (أو جعلتها للرقبي) واقصر على ذلك أو ضم اليه ما بعد أي
 التفسيرية في قوله (أي ان مت قبل عادت الى) وان مت قبلك استقرت لك فالمدح طردا لقولين الجديد
 والقديم) فعلى الجديد الاصح تصح ويلغو الشرط الفاسد في شرط قبولها والقبض وذلك نظرا إلى
 داود والنسائي لا يهرؤا ولا ترقبوا من أرقب شيئا أو أعمره فهو لورثته أي لا ترقبوا ولا يهرؤا طمعا
 في ان يعود اليكم فان سبيله الميراث وبحسب السبكي تحريمهما لهذا النهي وان هذا لا يحدث آخر
 وفيه نظر بل يؤخذ من أحاديث العجالة لان الأصل فيما صح جوارفه ان النهي للتنزيه (وما جاز
 بيعه جاز) لم يؤت له شيئا كل ما قبله أولان تأنيث فاعله غير حقيق (هبة) بالاولى لانها أوسع نعم المنافع
 يصح بيعها بالاجارة وفي هبتها وجهان أحدهما أنها ليست بتعليك بناء على ان ما وهبت منافع عارية
 وقضية كلاهما كما قاله الاسنوي ترجحه وبه جزم الماوردي وغيره ورجحه ازر كشي ثانياً بما انها تملك
 بناء على ان ما وهبت منافع أمارة ورجحه جمع منهم ابن الرفعة والسبكي والبلقيني وعليه فلا يلزم
 الا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العين وفارق الاجارة بالاحتياج فيها لتقرر الاجرة والتصرف
 في المنفعة وفي ذلك بسط ذكره في شرح الارشاد وما في الذمة يصح بيعه لا هبة فهو هبة ألف درهم في
 ذمتي باطل وان عتبه في المجلس وقبضه والمريض يصح بيعه لوارثه ثم المثل لا هبة له بل يكون وصية
 والولي والمكاتب يجوز بيعهما لا هبة ما والمرهونة اذا أعتقها معسر أو استولدها يجوز بيعها للضرورة
 لا هبة ما ولو للمرته وقد يقال استثناء ذلك كله غير صحيح لان المنافع من الهبة أمر خارجي في العقد
 أو طرأ في العقود عليه (ومالا) يجوز بيعه (كجهول ومنعصوب) لغير قادر على انتزاعه (وضال)
 وآبق (فلا) يجوز هبة به بجماع ان كلاهما تملك في الحياة ولا يرذخ برزق وأرجح لان الرخاء
 الجهول وقع تابعاً لما عوم على ان الذي يتجه ان المراد بارجح تحقق الحق حذرا من التساهل فيه
 ولا قوله صلى الله عليه وسلم للعباس رضي الله عنه في المال الذي جاء من البحرين بناء على انه
 ملكه خذ منه الحديث لان الظاهر ان ما ذكر في الجهول انما هو في الهبة بالمعنى الخاص بخلاف
 حديثه وصدقة فيصحبان فيما يظهر واعطاء العباس الظاهر انه صدقة لا هبة والافهول كونه من جملة
 المستحقين وللإعطى ان يفاوت بينهم (الا) في مال وقبضين جميع الجهول بمسحقه فيجوز الصلح بينهم فيه
 على تساؤله وفتاوت للضرورة قال الامام ولا بد ان يجري بينهم تواهب ولبعضهم اخراج نفسه من
 البين لكن ان وهب لهم حصته على ما قاله الامام أيضا بخلاف اعراض الغاصم أي لانه لم يملك ولا على
 احتمال بخلاف هذا ولولى محجور الصلح له بشرط ان لا يقص عما يده كما يعلم مما يأتي قبيل خيار النكاح
 والافهول اذا اختلط متاعه بمتاع غيره فوهب أحدهما نصيبه لصاحبه فيصح مع جهل قدره
 وصفته للضرورة والافهول لو قال لغيره أنت في حل مما تأخذ أو تعطى أو تأكل من مالي فله الاكل
 فقط لانه باحسة وهي تصح بجهول بخلاف الاخذ والاعطاء قاله العبادي قال وفي خذ من عنب
 كرمي ما شئت لا يزيد على عنقود لانه أقل ما يقع عليه الاسم واستشكل ويرد بان الاحتياط المبني عليه
 حق الغير أوجب ذلك التقدير وأفتى القفال في أبحث لك ان تأخذ من ثماري ما شئت بانها باحسة
 وظاهرة ان له أخذ ما شاء وما قاله العبادي أخوط وفي الانوار لو قال أبحث لك ما في داري أو ما في كرمي

(قوله) ان النهي للتنزيه أو الارشاد
 والنصيحة حتى لا يقع الآتي بهما في
 الندامة فانه يتوهم العود ولا عود
 لانهما في حد ذاتهما مدمومان
 شرعا بوجه من الوجوه بل حيث
 صدر من عارف بهما وبما استقر
 عليه حكمهما شرعا وانهما من
 جملة افراد الهبة التي حكمها
 اللبس كما مر اول الباب او اني بهما
 تقر بالي الله تعالى امثالا لا امر
 الندى كان متبا علمهما فقام له حق
 التأمل حتى يظهر لك التفاوت بينه
 وبين قول الشارح ان النهي
 للتنزيه والله اعلم بحقيقة الحال
 (قوله) وافتي القفال الخ يظهر ان
 ما قاله القفال واقضاء الطلاق
 والطلاق الانوار هو الاقعة لاسيما
 اذا توفرت القرائن على مطابقة
 السريرة للظاهر بخلاف ما اذا
 دلت القرينة على ان صدور ذلك
 على سبيل التخييل الظاهري
 فلا اقتضاء حينئذ على ما قاله العبادي
 والله أعلم

من انما هو في ذلك من وجه واحد واظهره لغيره وتقتصر الاباحة على الموجود أي عند ما في الدار
والسكرم ولو قال انما هو في جميع ما في دارى اكل واستعماله ولم يعلم المبيع الجميع لم تحصل الاباحة
انتهى وبعض ما ذكره في تساوي البعوى وقوله وتقتصر الخ موافق لكلام القفال لا العبادى وما ذكره
آخره لا يساقى ما حرم من صحة الاباحة بالجهول لان هذا الجهول من كل وجه بخلاف ذلك وجزم بعضهم
بان الاباحة لا ترتد بالرد والا (حقيق الخطئة ونحوهما) من المحقرات فانه يمتنع بيعها لاهتها اتفاقا
كفاي الدقائق فبحث الرافي انه لا تصح هبتها ضعيف وان سبقه اليه الامام اذ لا محذور ان يتصدق
الانسان بالمحقر كافي الخبر وفارق نحو الكلب بان هذا كذا اذا غير المتقول مال مملوك كما صرح حوايه لاثم
على انه نص في الام على صحة هبة وكذا جلد نجس على تناقض فيه في الروضة جمع بينه بحمل العفة
على معنى نقل اليد كما صرح حوايه في الكلب وعدمها على الملك الحقيقي وكذا يقال في دهن نجس والجلد
الاضحية ولحمها لا يصح نحو بيعه بخلاف التصديق به وهو نوع من الهبة والاحق ان تجزأ لا يصح نحو بيعه
وتصح هبة أي بمعنى نقل اليد ايضا حتى يصير الثاني أحق به وكذا طعام الغنمة يدار الحرب فن أطلق
صحة هبة بتعين حمله على ان المراد من نقل اليد التصريح بهم بأنه مباح لهم لا مملوك والا لثمر ونحوه قبل
بدون سلاحة تصح هبة من غير شرط قطع والاهبة أرض مع بذر أو زرع لا يفرديا يصح فتصح في الأرض
لا تناء مبطل البيع فيهما من الجهل بما يخصهما من الثمن عند التوزيع (وهبة الدين) المستقر
(للدين) أو التصديق به عليه (براء) فلا تحتاج الى قبول نظر للمعنى (و) هبة (لغيره) أي المدين
(باطلة في الاصح) بناء على ما قدمه من بطلان بيع الدين لغيره من هو عليه اما على مقابلته الاصح كما صرح
فتصح هبة بالاولى وكأنه في الروضة انما جرى هنا على بطلان هبة مع ما قدمه انه يصح بيعه اكل على
معرفة ضعف هذا من ذلك بالاولى كما تقرر وعلى العفة قيل لا يلزم الا بالقبض وقيل لا يتوقف عليه
فعليه قيل يلزم بنفس العقد وقيل لا بد بعد العقد من الاذن في القبض ويكون كالتفدية فيما لا يمكن نقله
والذي يتجه الاول اخذ من اشتراطهم القبض الحقيقي هنا فلا يلزمه الا بعد قبضه باذن الواهب وعلى
مقابلته لو اذن الواهب الرجوع فيه بغير بلا لانه منزه العين ولو تبرع موقوف عليه بخصته من الاجرة لاخر
لم يصح لانها قبل قبضها اما غير مملوكة له أو مجهولة فان قبض هو أو وكيله منها شيئا قبل التبرع وعرف
حصته منه ورآه هو أو وكيله وأذن له في قبضه وقبضه صح والا فلا ولا يصح اذنه لحائى الوقف انه
اذا قبضه يعطيه للتبرع عليه لانه لو قيل قبل الملك على انه في مجهول وانما يصح تبرع أحد الورثة بخصته
لان محله في أعيان رآها وعرف حصته منها (ولا يملك) في غير الهبة الضمنية (موسوب) بالمعنى
الاعم السائل لجميع ما صرح ولومن أب لولده الصغير ونقل ابن عبد البر اجماع الفقهاء انه يكفي هنا
الاشهاد له ليريد فقهاء مذهبه (القبض) قبض المبيع فيما صرح بتفصيله نعم لا يكفي هنا الا تلاف
ولا الوضع بين يديه بلا اذن لان قبضه غير مستحق كالوديعة فاشترط تحققه بخلاف البيع وبخس بعضهم
الاكتفاء في الهدية فيه نظروا وان تسو مح فيها بعدم الصيغة للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أهدي
الى النجاشي ثلاثين اوقية مكافآت قيل ان تصل اليه فقسمة صلى الله عليه وسلم بين نسائه ويقاس
بالهدية الباقى وقال به كثير من النجاشية رضى الله عنهم ولا يعرف لهم مخالف والهبة الفاسدة
المقبوضة كالهدية في عدم الضمان لا الملك وانما يعتمد بالقبض ان كان باقباض الواهب أو (باذن
الواهب) أو وكيله فيه أو فيما يتضمنه كالا عتاق وكذا نحو الاكل خلافا للقاضي على ما قاله شارح لكن
جزم غير واحد بما قاله القاضي وان كان في يد المتهب فلو قبضه من غير اذن منه ولو اذن ورجع عن
الاذن أو جنى أو جنى عليه أو مات أحدهما قبل القبض بطل الاذن ولو قبضه فقال الواهب

(قوله) ولو تبرع موقوف الى قول
المصنف وبين في النهاية الا قوله
وكذا اتحدوا كل الى قوله وان كان
في يد المتهب وقوله نعم يكفي الى قوله
وليس السائل (قوله) بين نسائه
الذي ذكره في المعنى عن الحاكم
يقضي تخصيصه بام سامة فليجسر

رجعنا عن الاذن قبله وقال المتهب بعد صدق الواجب على ما استظهره الادب من تردده في ذلك
 احتمال تصديق المتهب لان الاصل عدم الرجوع قبله وهو قريب ثم رأيت أن هذا هو المنقول كما ذكرنا
 في شرح الانشاد في باب الرهن مع فروغ أخرى يتعين استحضارها هنا ويكفي الاقرار بالقبض كان
 قبل له وبعثت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم والاقرار أو الشهادة بمجرد الهبة لا يستلزم القبض نعم
 يكفي عنه قول الواهب ملكها المتهب ملكها لازما كما مر أو آخر الاقرار قال بعضهم وليس للحاكم سؤال
 الشاهد عنه لئلا يتنبه له والهبة ذات الثواب سبع فإذا أقبض الثواب استعمل بالقبض (فلومات
 أحدهما) أي الواهب والمتهب بالمعنى الاعم الشامل للهدية والصدقة على الوجه (بين الهبة
 والقبض قام وارث مقامه) في القبض والاقباض لانه خليفة (وقيل يفسخ العقد) بالموت لجوازه
 كالشركة وقرى الأول بأنها قول لزوم بخلاف نحو الشركة ويؤخذ منه تضعيف ما في شعر الجرجاني
 ان الهدية تفسخ بالموت قبل وصولها قول واحد عدم القبول انتهى ووجه ضعفه ان المدار ليس على
 القبول بل على الايلولة للزوم وهو جار في الهدية والصدقة أيضا ولا تبطل الهبة بجنون الواهب
 وانما فيه في كفي اقباضه بعد افاقة لا اقباض وليه قبلها وكذا المتهب نعم لولي القبض قبل افاقة
 (ويسن للوالد) أي الأصل وان علا (العدل في عطية أولاده) أي روعه وان سفلوا ولو الاحفاد
 مع وجود الاب والاد على الوجه وفاقا لغير واحد وخلاف من خصص الاولاد سواء كانت تلك العطية هبة
 أم هدية أم صدقة أم نفقا أم تبرعا آخر فان لم يعدل لغيره عذر كره عندا كثر العلماء وقال جمع يحرم
 والأصل في ذلك خبر البخاري اتقوا الله واعملوا بين أولادكم وخبر أحمد بن محمد بن علي بن أبي حمزة
 أراد أن يشهد على عطية لبعض أولاده لا تشهدني على جور لبنيك عليك من الحق أن تعدل بينهم
 وفي رواية يسلم أشهد على هذا غيري ثم قال أيسر لك أن يكون لك في البر سواء قال بلى قال فلا إذن فأمره
 بأشهاد غيره صرح في الجواز وان تسميته جورا باعتبار ما فيه من عدم العدل المطلوب فان فضل البعض
 أعطى الآخرين ما يحصل به العدل والارجح ندب الأمر به في رواية نعم الوجه انه لو علم من المحروم
 الرضا ووطن عقوق غيره لفقره ورقة دينه لم يسر الرجوع ولم يكبره التفصيل كقولهم فاسقنا اثلا
 يصرفه في معصية أو عاقا أو زادا أو أثرا أو جوج أو المتهرب من فضل كما فعله الصديق مع عائشة رضي الله
 عنهم والوجه ان تخصيص بعضهم بالرجوع في هبة كهبوا بالهبة فيما مر وأفهم قوله كغيره عطية انه
 لا يطلب منه التسوية في غيرها كالتودد بالكلام وغيره لكن وقع في بعض نسخ الدميري لا خلاف
 ان التسوية بينهم مطلوب حتى في القيل أي للمميزين وله وجه اذا كثر ما يترتب على التفاوت في ذلك
 ما مر في الاعطاء ومن ثم ينبغي أن يأتي هنا أيضا استثناء التميز بعذر ويسن للولد أيضا العدل
 في عطية أصوله فان فضل كره خلاف بعضهم نعم في الروضة عن الدارمي فان فضل فالأولى أن يفضل الأم
 وأقره لما في الحديث ان لها ثلث البر وقضية عدم الكراهة اذا لا يقال في بعض جزئيات المكروه انه
 أولى من بعض بل في شرح مسلم عن الحاشي الاجماع على تفضيلها في البر على الاب وانما فضل علمها
 في الارث لما يأتي ان ملحظة العسوية والعاصب أقوى من غيرها وما هنا ملحظة الرحم وهي فيه أقوى
 لانها أحوج وبما فارق ما مر انه يقدم علمها في الفطرة لان ملحظتها الشرف كما مر ويسن على الوجه
 العدل بين نحو الاخوة أيضا الكنهادون طلبها في الاولاد وروى البيهقي خبر حق كبير الاخوة على صغيرهم
 كحق الوالد على ولده وفي رواية الاكبر من الاخوة بمنزلة الاب وانما يحصل العدل بين من ذكر (بان
 يسوي بين الذكر والأنثى) لرواية طاهرة في ذلك في الخبر السابق وخبر ضعيف متصل وقيل الصحيح ارساله
 سواء بين أولادكم في العطية ولو كانت مفضلا أحد الفضلت اتساعا وفي نسخة النسات (وقيل كقصة

(قوله) أي الأصل إلى الفروع
 في النهاية إلى قوله وقضية عدم
 العسوية إلى قوله بل في شرح
 مسلم (قوله) أم تبرعا آخر
 سالو كان بطريق الحياة في زمن
 عقد وهو ظاهر (قوله) أو عاقا
 تأمل الجمع بينه وبين ما مر آتيا في
 قوله ووطن عقوق غيره فانه
 قد يبادر انهما متناهيان وأيضا
 فاطلاق حديث صل من قطعك
 وأصف بمن ظلمك وأحسن إلى من
 أساء إليك يقتضي انه أولى بالبر من
 البار فليتأمل لاسيما اذا غلب على
 الظن ان المحروم يزيد في عقوقه
 ولعله شمول على ما اذا ظن زوال
 العقوق بالخرمان ثم رأيت قول
 الشارح الآتي في الرجوع وبحث
 الاسنوي الخ وهو مؤيد لما ذكره
 والله أعلم (قوله) في معصية
 ينبغي ان يحرم ان غلب على الظن
 صرفه في المعصية (قوله) ثلثي البر
 وعليه يحصل ما في شرح مسلم الخ
 كذا في النهاية وكذا كان في أصل
 الشارح ثم ضرب عليه وزاد ما ترى

الارث وقرى الاول بان يحفظ عدل المصير بقوى مختلفة مع عدم تهمة فيه وحفظ ذلك الرجوع
 وهما فيه سواء مع التهمة فيه وعلى هذا وما صرح في اعطاء اولاد الاولاد مع الاولاد تنصير السوية بان
 يفرض المستوفون في درجة الاعلى نظير ما يأتي في ميراث الارحام على قول **فرع** اعطى آخر
 دراهم يشتري بها عمامة مثلا ولم يدل قرينة على ان قصده مجرد التبسط المعتاد لزمه شراء ما ذكر
 وان ملكه لانه ملك مقيد يصرفه فيما عساه المعطى ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكا مطلقا
 كما هو ظاهر لزوال التقييد بموته كالومات الدابة الموصى بعلفها قبل الصرف فيه فانه تصرف فيه
 ماله كما **كيف يشاء** ولا يعود لورثة الموصى او بشرط أن يشتري بها ذلك بطل الاعطاء من أصله
 لان الشرط صريح في المنساقضة لا يقبل تأويل بخلاف غيره (وللاب الرجوع في هبة ولده) عنا
 بالمعنى الاعلى الشامل للهبة والصدقة بل يوجد هذا في بعض النسخ وتناقضا في الصدقة لكن
 المعتمد كما قاله جمع ما ذكر وان كان الولد فقيرا صغيرا مخالفا له دينيا للغير الصحيح لا يخل لرجل
 ان يعطى عطية او يهب هبة فيرجع فيها الا الوالد فيما يعطى ولده واختص بذلك لا تنفاه التهمة
 فيه اذا ما طبع عليه من ايثاره لولده على نفسه يقضى بانه انما يرجع لحاجة او مصلحة ويكره الرجوع
 الا لعذر كأن كان الولد عاقا او يصرفه في معصية فليئذ به فان أمير لم يكره كما قاله ويبحث
 الاستوى نذبه في العاصي وكراهته في العاصي ان زاد عقوبة ونذبه ان أزاله واباحته ان لم يقد شيئا
 والا ذرعى عدم كراهته ان احتاج الاب له لنفقة او دين بل نذبه ان كان الولد غساعه ووجوبه في العاصي
 ان تعين طريقا في ظنه الى كفه عن المعصية والباقي امتناعه في صدقة واجبة كركاة ونذر وكفارة
 وكذا في لحم أضحية تطوع لانه انما يرجع ليستقل بالتصرف وهو فيه متمتع وبما ذكره أفق كميرون
 ممن سبقه وتأخر عنه وردوا على من أفق بجواز الرجوع في النذر بكلام الروضة وغيرها وقول بعضهم
 محله ان وجدت صيغة نذر صحيحة غير محتاج اليه لان النذر حيث أطلق انما يراد به ذلك ولا نظر
 لكونه تعليقيا محضا لان الشرع أوجب الوفاء به على العموم من غير تخصيص وقياس الواجب على
 التبرع متمتع ولا رجوع في هبة بثواب بخلافها بلا ثواب وان أثابه عليها كما قاله القاضي ولا فيما لو وهبه
 ديناه عليه اذ لا يمكن عوده بعد سقوطه ولا فيما وهبه لفرعه المكاتب اذ ارقى لان سيده ملكه ويجوز
 الرجوع في بعض الموهوب ولا يسقط بالاستقاط وله الرجوع فيما اقر بانه لفرعه كما أفق به المصنف
 وسبقه اليه جميع متقدمون واعتمده جميع متأخرون قال الجلال البلقيني عن أبيه وفرض ذلك فيما اذا
 فسر به الهبة وهو فرض لا بد منه انتهى قال المصنف لو وهب وأقبض ومات فادعى الوارث كونه في المرض
 والمتهب كونه في الصحة صدق انتهى ولو أقاما بينتين قدمت بينة الوارث لان معهما زيادة علم (وكذا
 لسائر الاصول) من الجهتين وان علوا الرجوع كالأب فيما ذكر (على المشهور) كما في عتقهم ونفقتهم
 وسقوط القود عنهم وخرجهم الفروع والخواشي كما يأتي وأفهم كلامه اختصاص الرجوع
 بالواهب فلا يجوز لآب لو مات وليرثه فرعه الموهوب له (وشرط رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة
 المتهب) أي استيلائه ليشمل ما يأتي في التهمير ثم التخلل غير متعلق بحق لازم يمنع البيع وان طرأ عليه
 جرحه (فتمتع) الرجوع (بيعه) كما وكذا بعضه بالنسبة لما باعه وان كان الخيار باقيا للولد كما
 اقتضاه اطلاقهم لكن بحث الأذرى جوازه ان كان البيع من أبيه الواهب وخياره باق وهو ظاهر
 ولو وهبه مثا عاقا قسمه ثم يرجع فيما نصر ولده بالقسمه جاز ان كانت القسمه اقرازاو لا يرجع الا فيما
 لم يخرج من ملكه فلو كانت الشركة بالنصف رجوع في نصفه فقط ولا تنقض القسمه (ووقفه) مع
 القبول ان شرطناه فيما يظهر لانه قبله لم يوجد عقد يقضى الى خروجه عن ملكه وبه يفرق بينه وبين

(قوله) وعلى هذا وما صرح الخ بتأمل
 المראה (قوله) فرع اعطى الخ بتأمل
 مناسيته لهذا المحل (قوله) عنا الى
 قوله فيمنع في النهاية واحد ترز بهما عن
 هبة الدين فانه لا رجوع فيها جزم (قوله)
 وكراهته في العاصي ينبغي ان يقال يندب
 ان توقع زوال العقوق ويجب ان قطع
 بزوال العقوق أو غلب على الظن لانه
 طريق في ازالة المعصية ويحرم ان قطع
 بزيادة العقوق أو غلب على الظن لانه تسبب
 في زيادة المعصية والله أعلم وفيما يأتي
 عن الأذرى تأييد لبعض ذلك (قوله)
 والبلقيني امتناعه عبارتها ويمتنع
 الرجوع **كما يحسنه البلقيني الخ**
 (قوله) ولا رجوع في هبة بثواب صادق
 مما اذا كان فيها محاباة وانما ظاهره
 كذلك لان التبرع لما وقع ضمن معاوضة
 بعقد لازم لم يتمكن من الرجوع (قوله)
 ولا يسقط أي الرجوع بان قال الاصل
 اسقطت حتى من جواز الرجوع (قوله)
 كما أفق به المصنف عبارتها وهو المعتمد
 كما أفاده الجلال الخ (قوله) فيما اذا فسر
 بالهبة هل يعتبر وقوع التفسير عقب
 الاقرار بلا فاصل او يعتد به ولو تخلف
 عن الاقرار الى زمن الرجوع محل تأمل
 واطلاقه يقضى الثاني ثم رأيت بها مش
 الورقة الآتية عند قول المصنف ويحصل
 الرجوع الخ تصوير صاحب المغنى للمسئلة
 كما صرح بالثاني (قوله) قال المصنف
 لو وهب الخ ليست هذه المسئلة من مسائل
 الرجوع فنانكتة ذكرها فيه ولعلها
 وقعت في فتاوى المصنف مجموعة مع
 المسئلة السابقة في محل واحد (قوله)
 فرعه الموهوب له انما باع ما به

اليسع في زمن اليسار ويتبع أيضا شقيق أرش جنسية برقية عالم بركة الرابع عشر وأما ما نسب إلى
 الرهن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لأن أداءها يطل تعلق المرتين به لو خرجت مستحقة فيضرد
 وأداء الأرض لا يبطل تعلق الجاني عليه بل هو بان مستحقا والفرق أن الرهن عقد وفسته لا يقبل وقضا
 بخلاف أرض الجنانية فإنه يقبل ويحجر القضا على المتهب لا فلاسه عالم بركة الطور والحين باقية
 وبقيت من عصر عالم بركة لأن ملك الخليل سببه ملك العصور وألحق به الأذرى دبح جلد الميتة وشخص
 بذر عالم بركة وسيرورة فيفسد ما لم يصرفها كما انقضاء كلام البعوى لكن المعقد أنه لا رجوع وان ثبت
 أو تنسخ وانما يرجع المالك فيماتت وتنسخ عند الغاصب لأن استعمال المنسوب لا يمنع حقه
 بالكلية بخلاف استعمال الموهوب هنا وبكأنه أي الحقيقة لما يأتي في تطبيق الحق عالم بركة وبالإلادة
 وبأحرام الواهب والموهوب صيد عالم بركة والواهب عالم بركة لأن ما لم يورث والرجوع لا يوقف
 ولا يعلق (لا) بنحو غصبه وأما قوله (لا) (برهنه) قبل القبض (وهو قبل القبض) لبقاء
 السلطة بخلافه ما بعد والمرتين غير الواهب كما هو ظاهر لزوالها وان كانت الهبة من
 الابن لابنه أو لأخيه لا يملك غير مستفاد من الجد أو الأب قال شارح ولو مرض الابن ورجع
 الأب ثم مات الابن هل يصح رجوعه أولا لأنه صار محجورا عليه لم أره منعولا انتهى والذي يظهر صحة
 رجوعه لأن الحجر عليه إنما هو في التبرعات ونحوها ثم رأيت الأذرى وغيره صرحوا بما ذكره وفرق
 بعضهم بينه وبين حجر الفليس بأنه أقوى لمنعه التصرف وإثارة بعض الغرماء والمرض إنما يمنع المحابة
 ولا يمنع الأيثار (ولا) بنحو (تعلق عقده) وتبديره والوصية به (وترويتها وزراعتها) إبقاء السلطة
 (وكذا الأجرة على المذهب) لبقاء العين بخلافها ومورد الأجرة المنفعة فيستوفى بها المستأجر
 من غير رجوع للواهب شيء على المؤجر وفارق ما هنا رجوع البائع بعد التحالف بان الفسخ ثم أقوى
 ولا أجرى وجبه ان الفسخ ثم يرفع العقد من أصله ولا كذلك هنا (ولو زال ملكه) أي الفرع عن
 الموهوب (وعاد) ولو باقالة أو رد يعيب (لم يرجع) الأصل الواهب له (في الأصح) لأن الملك غير مستفاد
 منه فينتدع قديروا ويرجع كما مر في بنحو تخمر العصور وكما لو وهبه وأقبضه صيدا فأحرم ولم يرسله ثم
 يتخلل كذا قبل ورد بان ملك الولد الرائل بالأحرام لا يعود بالتخلل بل يلزمه إرساله ولو بعده وخرج برال
 ما لو لم يرل وان أشرف على الزوال كالوضاع فالنقطة ملقط وعرفه سنة ولم يملكه فخصر المالك وسلم له
 فلا يسه الرجوع فيه ولو وهبه الفرع لفرعه وأقبضه ثم يرجع فيه في رجوع الأب وجهان والذي
 يجه منهما عدم الرجوع لزوال ملكه ثم عوده سواء أقلنا ان الرجوع بإبطال الهبة أم لا لأن التنازل
 بالأبطال لم يرد به حقيقة والارجع في الزيادة المنفصلة (ولو زاد رجوع بزيادته المنفصلة) لأنها تابعة ومنها
 تعلم صنعة وخرقة وحرث الأرض وان زادت بها القيمة لأجل عند الرجوع حدث يده وان كان
 له الرجوع مالا ومثله طلع حدث ولم يتأخر على ما في الحاوي لكن رد بان كلامهما في التفليس مثلا
 عن الشيخ أبي حامد بخلافه (لا المنفصلة) ككسب وأجرة فلا يرجع فيها لحدوثها بملك المتهب وليس
 منها حمل عند القبض وان انفصل في يده وسكت عن النقص وحكمه أنه لا يرجع بأرضه مطلقا
 ويبقى غير اس متهب وبناؤه بأجرة أو بقلع بأرض أو بملك بقيمة وزرعه إلى الحصاد حقا بالاحترام بوضعه له
 حال ملكه الأرض ولو عمل فيه شجرة أو صبح فان زادت به قيمته شار لها بالزائد أو أفلا شيء له (وتحصل
 الرجوع برجعت فيما وهبت أو استرجعته أو ردته إلى ملكي أو نقصت الهبة) أو أبطلتها أو فسختها
 أو سكتها مع السنة كذا خذته وقبضته لأن هذه تعبد المقصود لصراحتها فيه (لا يبيعه ووقته وهبه) بعد
 القبض (واعتقاه ووطئها) الذي لم يحمل منه (في الأصح) كمال ملك الفرع فلم يبق الفعل على زواله

(قوله) ولو وهبه إلى قول المصنف
 ويحصل الرجوع في النهاية (قوله)
 الذي لم يحمل منه يؤهم أنه في مسألة
 الحمل يرجع وهو محل تأمل (قوله)
 كمال ملك الفرع إلى المتن
 في النهاية

وحده في حال اليأس في زمن الشدة قبل القبض فلا تؤخره وواقعه عليه بالاستيلاء
 الحقة ولو طء مورا شل وهو حرام وان قصد الرجوع وبقاء يده عليه بعد الرجوع أمانة لأنه
 لم يأخذ به حكم الضمان ويدل على ذلك المشتري بعد الشراء (ولا يرجع لغيره الاصول في طية) مطلقة
 أو (مقيدة بنفي الثواب) أي العرض للغير السابق (ومعنى وهب مطلقا) بكسر اللام وان كان
 المتبادر فتمها التوقفه على تأويل بعيد بان لم يقيد بثواب ولا عده (فلا ثواب) أي عوض (ان وهب
 لدونه) في المرتبة الدنياوية اذ لا يقتضيه لفظ ولا عادة (وكذا) لا ثواب له وان نواه ان وهب (لا على
 منه) في ذلك (في الاظهر) كالأعارة داره الخاف للذمعيان بالمنافع ولان العادة ليس لها قوة
 الشرط في المعارضات وكذا لا ثواب له نواه أولا ان وهب (انظروا على المذهب) لان القصد حينئذ
 الصلة وتاكد الصداقة والهدية كالهبة فيما ذكر وكذا الصدقة واختار الاذري من جهة الدليل ان
 العادة التي قضت بالثواب وجب هو أو رد الهدية ويبحث ان محل التردد ما اذا لم تظهر حالة الاهداء فقرة
 حالية أو انظمية دالة على طلب الثواب والاوجب هو أو الرد لا محالة وهو بحث ظاهر ولو قال وهبتك
 ببدل فقال بل لا يدل صدق المتهب كحرف أول القرض لان الأصل عدم البدل ولو أهدى له شيئا
 على ان يقضى له حاجة لم يفعل لزمه رده ان بقي والا فبدله (فان وجب الثواب) على الضعيف
 أو على البحث المذكور لتلف الهدية أو لعدم ارادة المتهب ردها (فهو قيمة الموهوب) ولو مثليا أي
 قدرها يوم قبضه (في الاصح) فلا ينعين لثواب جنس من الاموال بل الخيرة فيه للمتهب وقيل يثبته
 الى ان يرضى ولو باضعاف قيمته للغير الصحيح ان امرأيا وهب للنبي صلى الله عليه وسلم ناقة فأنابه علمها
 وقال له أرفيت قال لا فزاده الى ان قال نعم واختاره جميع (فان) قلنا تجب انايته و (لم يشبه) هو ولا غيره
 (فله الرجوع) في هبة المبر من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يهب منها حصة الخاصة كما يمكن رده
 الدار قطنى والبيهقى بانه وهم وانما هو أثر عن ابن عمر (ولو وهب بشرط ثواب معلوم) كوهبتك هذا
 على ان تبنى كذا قبل (فلا تظهر صحة العقد) نظرا للمعنى اذ هو معاوضة بمال معلوم فكان
 كبيعك (و) من ثم (يكون بيعا على الصحيح) فيجوز فيه عقب العقد أحكامه كالتحريم كحرف
 بما فيه والشبهة وعدم توقف الملك على القبض (أو) بشرط ثواب (مجهول فالمذهب بطلانه) لتعذر
 تصحيحها ببيعها لجهة العوض وهبة لذكر الثواب بناء على الاصح انها لا تقتضيه (ولو بعث هدية)
 لم يهد بها لبايعها ولا امرين كما قاله أبو علي خلافا لتصويب الحريري تعين تعديتها (في طرف)
 أو وهب شيئا في طرف من غير بعث (فان لم تجر العادة برده كقوصرة) بتشديد الراء في الافصح
 (نمر) أي وعائه الذي يكتز فيه من نحو خوص ولا يسمى بذلك الا وهو فيه والا فهو زبيل وكعبية
 حلوى (فهو هدية) أو هبة (أيضا) أي كفيه تحكما للعرف المنطرد وكتاب الرسالة الذي لم يدل
 قرينة على عوده قال المتولى ملك للمكتوب اليه وقال غيره هو باق بملك الكاتب وللمكتوب اليه
 الانتفاع به على سبيل الاباحة * تنبيه * أيضا من أخض اذا رجع فهو مقبول مطلق لكن عامله يحدف
 وجوبها عما يجوز كونه حالا حذف عاملا وصاحبها وقد يقع بين العامل ومعموله كعمل أكل الهدية
 ويحل أيضا استعمال طرفها في أكلها أي أرجع الى الاخبار عنهم بد كحل الأكل من طرفها
 رجوعا أو أخبر بما تقدم من حل أكلها حال كوني راجعا الى الاخبار عنهم بحل الأكل من طرفها
 وقد لا كما هنا أي أرجع الى الاخبار عنهم بحكم الظرف رجوعا أو أخبر بما تقدم من حكم الظرف
 حال كوني راجعا الى الاخبار بحكم الظرف فعلم أنها لا تستعمل الا مع شيئين ولوقت تدبرا بخلاف
 جاء زيد أيضا وبينهما توافق في العامل بخلاف جاء ومات أيضا ويمكن استقلال كل منهما بالعامل

قوله وان نواه ان وهب يظهر انه
 اذا اطلع المتهب على نية الثواب وقصد
 انه يجب عليه بالثواب أو الرد
 والحال انه لا قرينة حالية ولا انظمية
 فهو غير بحث الاذري الآتي ثم رأت
 الفاضل المحشى كتب على قوله الآتي
 في كلام الاذري والاوجب ما نصه
 قياس ذلك الوجوب أيضا اذا نوى
 الثواب وعلمت فيه اوصافه المتهب فيها
 انتهى (قوله) لان القصد حينئذ اني
 المتن في النهاية (قوله) واختار الاذري الخ
 عبارتها والاوجب كما كتبه الاذري الخ
 (قوله) هو أو الرد أي طاهر أو باطن
 وهذا فارق ما بحثناه آنفا (قوله) لم يهد
 الى التنبية في النهاية (قوله) قال المتولى
 ملك الخ اقتصر في المعنى على كلام
 المتولى وأقره

بخلاف الخدم زيد وتمر وأيضا (والا) بان اعتد رده (غلا) يكون هدية بل أمانة في يده ~~كما لو دينة~~
 (ويحرم استهلاكه) لانه انتفاع بذلك الغير بغير اذنه (الا في اكل الهدية منه ان اقتضته العادة) عملا
 بما يكون عليه حينئذ وليس رد الوعاء مالا يخبر فيه قال الاذرعى وهذا في ما كثر اما غيره فيختلف
 رد الخبر باختلاف عادة النواحي فيجب العمل في ~~كل ناحية~~ يعرفهم وفي كل قوم عرفهم باختلاف
 طبائعهم ففرع الهدايا المحمودة عند الختان ملك للاب وقال جيع لابن قدامة يلزم الاب قبولها أى
 حيث لا يحدور كما هو ظاهر ومنه ان يصدق القرب للاب وهو موقوف فالا يجوز له القبول كما يشتهر
 شارح وهو محتمل وشغل الخلاف اذا أطلق الهدى فلم يصدق واحد اسمها والافهم ان قصده اتفاقا
 ويجرى ذلك فيما يعطاه خادم الصوفية فهو له فقط عند الاطلاق أو قصده ولهم عند قصدهم
 وله ولهم عند قصدهما أى ~~ويصدقون له النصف~~ فيما يظهر أخذها بما أتى في الوصية لزيد الكاتب
 والقسماء مثلا وقضية ذلك ان ما اعتد في بعض النواحي من وضع طاسة بين يدي صاحب الفرح ليضع
 الناس فيها دراهم ثم تقسم على الخالق أو الخائن ونحوه تجرى فيه ذلك التفصيل فان قصد ذلك
 وحده أو مع نظرائه المعاونين له عمل بالقصد وان أطلق كان ملكا لصاحب الفرح يعطيه لمن شاء وبهذا
 يعلم انه لا نظر لنا للعرف أمام قصد خلافه فواضح وأما مع الاطلاق فلان حمله على من ذكر من
 الاب والخدام وصاحب الفرح نظرا للغالب ان كلامه هؤلاء هو المقصود وهو عرف الشرع فيقدم على
 العرف المخالف له بخلاف ما ليس للشرع فيه عرف فانه تحكم فيه العادة ومن ثم لو نذر لولي ميت مال فان
 قصد انه يملكه لغاوان أطلق فان كان على قبره ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها والافان كان عنده
 قوم اعتد قصدهم بالنذر لولي صرف لهم ~~تبيين~~ أخذها لو تعارض قصد المعطى ونحو الخدام
 المذكور فالذى يتجه بقاء المعطى على ملك مالكه لان مخالفة قصد الآخذ لقصد مقتضى رده لا قباضه
 له المخالف لقصد تبيينها يؤخذ بها تقرر فيما اعتد في بعض النواحي ان محل ما مر من الاختلاف
 في النقوط المعتاد في الافراح اذا كان صاحب الفرح يعتمد أخذه لنفسه أما اذا اعتد انه لنحو الخائن
 وان يعطيه انما قصده فقط فيظهر الجزم بانه لا رجوع للمعطى على صاحب الفرح وان ~~يمكن~~ كان
 الاعطاء انما هو لاجله لان كونه لاجله من غير دخول في ملكه لا يقتضى رجوعا عليه بوجه فمأمله
 ولو أهدى لمن خلاصه من ظالم لثلاثين بقض ما فعله لم يحل له قبوله والاحل أى وان تعين عليه تخليصه بناء
 على الامح انه يجوز أخذ العوض على الواجب العيني اذا كان فيه كفاية خلافا لما يوهبه كلام
 الاذرعى وغيره هنا ولو قال خسه هذا واشتركت به كذا تعين ما لم يرد التبسط أى أو بدل قربة حاله
 عليه كما مر لان القربة محكمة هنا ومن ثم قالوا لو أعطى فقيرا درهما نية ان يغسل به ثوبه أى وقد دلت
 القربة على ذلك تعين له ولو شكى اليه انه لم يوف أجرة كذا فأعطاه درهما أو أعطى لظن صفة فيه
 أو في نسبة فلم يكن فيه بالظن لم يحل له قبوله ولم يملكه ويكتفى في كونه أعطى لاجل ظن تلك الصفة
 بالقربة ومثل هذا ما أتى في آخر المصداق مبسوطا من ان من دفع لخطوبته أو وكيلها أو ولها طعاما
 أو غيره ليرزقها فرقة قبل العقد رجوع على من أقبضه ونحوه دلت قربة نية أن ما يعطاه انما هو للحياء
 حرم الاخذ ولم يملكه قال الغزالي اجماعا وكذا لو امتنع من فعل أو تسليم ما هو عليه الاعمال كزويج
 بته بخلاف ما ~~سما~~ لزوجه حتى تبرئه أو تفقدي بمال ويفرق بانه هنا في مسألة البضع
 المتقوم عليه بمال

(قوله) بان اعتد الى تبيين ان في النهاية
 (قوله) ويكون النصف الخ محل تأمل
 بل الظاهر ان حكمه كقولنا لزيد
 والعقرا فيكون له اقل من قول اللهم
 الا ان يجعل كلامه على ما اذا وكل
 خصوصا فقال له أعط هذا فلان خادم
 الصوفية والصوفية فتأمل (قوله) ومن
 ثم قالوا الخ هذا تفريع على العلة
 أعني قوله لان القربة الخ لا على العمل
 أعني قوله أو بدل الخ لعدم الملازمة
 * (كتاب اللقطة) *

* (كتاب اللقطة) *

ثم قد ورد في بعض النسخ ان يقال انما هذه النسخة التي هي في اوله وهي نسخة ما في حذيقه
 تطلب وتتمثال ومنه كان يقصد السابق في نفسه او اختصاص محترم ضام بنحو غفلة بطل غير عاولة
 لم يحرر ولا عرف الواحد مستحقه ولا امتنع بقوة فما وجد يحمل المال كما كان لم يدعه اول مالك
 فلقطة نعم ما وجد من ارباب حرب ليس بها سلم وقد دخلها بغير امان غنية او به فلقطة وما القاء ضحور
 او عارب لا يعرفه بنحو حجره او داره وودائع مات عنها مورثه ولا تعرف ملاكها مال ضائع لا لقطه
 خلافا لما وقع في المجموع في الاولى امره للامام في حفظه او ثمنه ان رأى بعه او يقترضه لبيت المال الى
 ظهور مال الكه ان يوقعه والا صرفه لمصارف بيت المال وحيث لاحاكم او كان جازا فاعمل من هو سيده
 فيه ذلك كما مر نظيره قال الماوردي ولو وجد ثوبا بالبحر خارج صدفة كان لقطه لانه
 لا يوجد خلقه في البحر الا داخل صدفة وظاهره انه لا فرق بين المتقرب وغيره لكن قال الروياني
 في غير المتقرب انه لو وجد ولو وجد قطعة من غير في معدنه كالبحر وقربه وممكنة أخذت منه فهو له
 والا فلقطة وزعم ان البحر ليس معدنه ممنوع فقد نص الشافعي رضي الله عنه على انه يثبت في البحر
 قال جمع وما عرض عنه من حب في أرض المغر فثبت عليه مال كمالها ومن اللقطه ان تبدل نعله بغيرها
 فبأخذها فلا يحل له استعمالها الا بعد تعريفها بشرطه أو تحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها
 نهد أخذ نعله جاز له استعمالها بشرطه وأجمعوا على جواز أخذها في الجملة لا جاز في بعضها يأتي
 بعضها مع ان الآيات الشاملة للبر والاحسان تشملها وعقبها للهبة لان كلاً من ذلك بلا عوض وغيره
 لا حياء الموات لان كلاً من ذلك من الشارع ويصح تعقبها للقرض لان ملكها افتراض من الشارع
 واركانها لقط ولقط ولقط وسد تعلم من كلامه وفي اللفظ معنى الامانة اذ لا يضمنها والولاية
 على حفظها كالولي في مال المحجور والاكتساب بملكها بشرطه وهو الغالب فيها (يستحب الالتقاط
 لو ائق بامانة نفسه) لما فيه من البر بل قال جمع بكرة تركه لئلا يقع في بدخائن (وقيل يجب) حفظا
 لمال الآدمي كمنه وأوجب بانها أمانة أو كسب وكل منهما لا يجب ابتداء وقال جمع بل نقل
 عن الجمهور ان غلب على ظنه ضياعها الوزر كما وجب والا فلا واختاره السبكي وخصه الغزالي
 بما اذا لم يكن عليه تعب في حفظها ولا يضمن وان أتم بالترك وبحث الزكشي تعيد محل الخلاف
 بما اذا لم يتعين والابان لم يكن ثم غيره وجب كتنظيره في الوديعة بل أولى لان تلك يد مال كمالها ورد
 بان شرط الوجوب ثم ان يبدل له المالك أجرة عمله وحرزه وهذا لا يتأتى هنا (ولا يستحب لغير واثق)
 بامانة نفسه مع عدم فقه خشية الضياع أو طر وأخيانة وقول ابن الرفعة ان التعبير بخائف على
 نفسه يفارق هذا لان الخوف أقوى في التوقع رده السبكي بانه لا فرق بينهما أي من حيث ان المدا
 كما هو ظاهر على ان يكون به أو يطرأ عليه ما يتولد عنه ولو احتمل لكن قريبا ضياعها (ويجوز) له
 مع ذلك الالتقاط (في الأصح) لان خيانتها لم تتحقق وعليه الاحتراز اذا علم من نفسه الخيانة
 فحرم عليه أخذها (الوديعة) (ويكره) تنزيها وقيل بتحريم الالتقاط (لغاسق) ولو بنحو
 ترك صلاة وان علمت أمانته في الاموال كشملة اطلاقهم لانه قد يخون فيها ويحث الزكشي كالأذرع
 ان محل الخلاف اذا خيف هلاك الوزر كمالها والاحرم قطعها وفيه تنظر (والمذهب انه لا يجب الاشهاد
 على الالتقاط) بل ليس ولو عدل كلوديعة ولا يمتنع به من الخيانة ووارثه من أخذها اعتمادا
 الظاهر اليد ولا يستوعب فيه صفاتها بل بعضها الآتي ذكره في التعريف ولو خشي منه علم ظالم
 بها وأخذها لها استمع وقيل يجب واختير خبر صحيح بالامر بمن غير معارض له بل قال الأذرعى لو جرم
 بوجوبه على غير الوائق بامانة نفسه لا تجوز وانما وجب في القبط لان امر السبب أهم وتنسب الكفاية

(قوله) او اختصاص الى المتن في النهاية
 الا قوله وزعم الى قوله قال (قوله)
 فا وجد يحمل المال كما عابرتهم فلدي
 السيد فان لم يدعها فلن قبله الى
 المحي (قوله) انه لو وجد قد يوجه
 باحتمال ان يكون بعض حيوانات
 البحر أكل صدفة فتركها او تم القاء
 بطريق التقبيل او التروث (قوله)
 بامانة نفسه الى قول المصنف وينزع
 الولي في النهاية الا قوله ولو بنحو ترك
 صلاة الى المتن وقوله واختبراني
 قوله وانما وقوله وقال جمع بل
 يعرف معه وقوله وله بعد التعريف

التملك

(قوله) ومؤنة عليه أي مؤنة
 الأسماء أن تؤتى على مؤنة مؤنة
 التعريف (قوله) حيث لم يكن
 الخ لعل الأثر حيث تعذر
 أخذها من بيت المال فليس
 أو يجوز مؤنة ثم هذا القيد خاص
 بأجرة المضموم ولذا عبرا بالسراح
 الأسلوب بقوله وكذا الخ بخلاف مؤنة
 التعريف فانها على الواحد الفاسق
 ابتداء كغير الفاسق وينبغي
 أن تؤتى الأسماء على مؤنة أن يكون
 كمؤنة المضموم والله أعلم
 (قوله) وجوباً إلى الأصل في النهاية
 (قوله) والسفيه عبارة عما يجوز
 عليه بسفه (قوله) ويراجع الحاكم
 الخ ما لم يكن فيها عند فقده أو فقد
 عدالة ثم رأيت الشارح فيما
 سيأتي في بيان التقاط ما يسرع
 فساداً ذكره قوله بآعنه باذن
 الحاكم ثم عقبه بقوله ان وجدته أي
 ولم يخف منه عليه كما هو ظاهر
 والاستقلال فيما يظهر انتهى
 فحصل ان يقال بتقديره هنا (قوله)
 قال الدارمي عبارتها نعم سرح
 الدارمي (قوله) والادري الخ
 عبارتها وما جئ به الادري الخ
 مخالف لكانهم (قوله) أخذها
 منه عبارتها من غير شيء

(من يصدق) لاح كالمرفيع اذكر (وهي) أي النقطة (أو السيد) يعرفانها وتلك مكانها بحسب
الحرية والرق ان لم يكن بينهما مهابة (فان كان) بينهما (مهابة) بالهمز أي منوبة (د) النقطة
بعد تعريفها وتلكها (أصاحب النوبة) مهابة التي وجدت النقطة فيها (في الاظهر) بناء على
الاصح من دخول المكسب الصادر في المهابة ولو تخلل مدة تعريف البعض فربما السيد ولم يأن له فيه
أناب من يعرف عنه على الاوجه ولو تازعافين وجدت في يده صدق من هي يده كمدل
عليه النص فان لم تكن يده واحد منهما كانت بينهما فيما يظهر بعد ان يخلف كل الآخر (وكذا حكم
سائر الصادر) أي باقية (من الاكساب) كالبينة بأنواعها والوصية والر كاز لان مقصود المهابة
التفاضل وان يختص كل بما في نوبة (و) من (النون) كحجرة طبيب وحمام الحاقا للفرم بالغنم
وظاهر كلام شارح ان البرة في المكسب بوقت وجوده وفي المؤن بوقت وجود سببها كالمريض
وفيه نظروا الذي يتجه أنهما سواء فيعتبر وقت الاحتياج للنون وان وجد سببها في نوبة الآخر (الارض
الجنابة) منها وعليه الواقعة في نوبة أحدهما (والله أعلم) فلا يدخل تحتها بالرقبة وهي مشتركة
واعترض محل المتن على الثانية لأنها مجعولة لمن بعده يرد بان كلامه اذا صلح لها بان انها غير مجعولة
لمن ذكر وان لم توجد في كلام غيره * (فصل) في بيان لقط الحيوان وغيره وتعرف بينهما
(الحيوان المملوك) ويعرف ذلك بكونه وسوما أو مرقطاً مثلاً (الممتنع من صغار السباع) كذئب
وغر وفهد ونور ع فيسه بان هذه من كبارها وأجيب بحملها على صغيرها أخذها من كلام ابن الرفعة
ويرد بان الصغر من الامور النسبية فهذه وان كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة للاسد ونحوه (بقوة
كبير وفرس) وحمار وبقر (أو بعدد كالأرنب وطير ان كمام ان وجد بمفازة) ولو أمانة وهي
المهلكة قبل سميت بذلك على القلب تقاؤلاً وقال ابن القطار بل هي من فازها لك ونجا فهو صدق في مفعلة
من الهلاك (فللقاضي) أو نائبه (التقاطه للحفظ) لان له ولاية على أموال الغائبين ولا يلزمه
وان حشى ضياعه كما اقتضاه كلامه بل قال السبكي اذا لم يخش ضياعه لا ينبغي ان يتعرض له
والاذرعى يجب الجزم بتركه اذا اكتفى بالرعي وأمن عليه ولو أخذته احتاج الى الاتفاق عليه
قرضا على مالكه واحتاج مالكه لاثبات انه ملكه وقد يتعذر عليه ذلك وقال القاضي يبيعه حيث
لا يخفى ويحفظ ثمنه لانه لا تنفع نعم ينتظر صاحبه يوماً أو يومين ان حوّر حضوره والذي يتجه تخيير القاضي
بين الثلاثة وقضية لزوم العمل بالاصح في مال الغائب تعين الاصح عليه هنا (وكذا غيره) من الاحاد
أخذته للحفظ من المفازة (في الاصح) ميانته ومن ثم جازله ذلك في زمن الخوف قطعاً وامتنع
اذا أمن عليه أي يقبض قطعاً كما في الوسيط ومجمله كما عهده في الكفاية ان لم يعرف صاحبه والاجاز
له أخذه قطعاً ويكون أمانته يده (ويحرم) على الكل (التقاطه) زمن الامن من المفازة
(للتملك) لانه في ضالة الابل وقبضها غيرها بجامع امكان عيشها بالرعي الى ان يجدها مالكها
تطلبه لها فان أخذته ضمنه ولم يبرأ الابرقة للقاضي أمزم من النهب فيجوز التقاطه للملك قطعاً
في الحمر وغيرها قبل هذا ان لم يكن عليه استعانة الاول لم يمكن أخذها الا بأخذها فالظاهر
ان له حينئذ اخذته للملك تعالىها ولان وجودها عليه وهي تقبله تمنعه من ورود الماء والشجر والضرار
من السباع وقد يفرق بين الامتعة الخفيفة والثقيلة وهو الاوجه انتهى وفيه نظر واضح اذ لا تلازم
بين أخذها أو أخذها ولا يلزم من أخذها وهي عليه وضع يده عليه فيتمتع في أخذها بين التملك
والحفظ وهو لا يأخذها الا للحفظ ودعوى ان وجودها ثقيلة عليه صيره كغير الممتنع ممنوعة وخرج
بالمملوك غير ككلب يقتنى فيحمل التقاطه وله الاختصاص والابتعا به بعد تعريفه سنة والبعير

(قوله) فيعتبر وقت الاحتياج لاشك
ان الاحتياج انما يكون معبقاء
السبب فوقه وقت من أوقات
وجود السبب فلا منافاة بينه وبين
قول شارح المذكور لا به لم يقل
أول أوقات وجود السبب وان كان
التأخر من الوجود زمان الحدوث
* (فصل الحيوان)
(قوله) في بيان لقط الى قول المصنف
وان وجد تعري في النهاية
(قوله) كذئب ان جعل مثلاً للسباع
لا صغار السباع سقط التامع المشار
اليه من أصله وبوجه ما سمي في
في الحاشية المتعلقة بالحمار والبقر
(قوله) وحمار وبقر في ذكر الحمار
والبقر فيما تمتع بقوة اشعار بان
مصادهم صغار النمر ونحوه لا مطلقه
اذ ليس لهما اقوة يمنعان بها عن كبار
النمر والفهد لان الضبع الكبير
وهو أضعف منهما ما يكسر تصرف
في الحمار وبقره كما وبقره ولا تمتع
عنه بقوة والله أعلم (قوله) ومجمله
أي محل الخلاف المحكي في المتن
يقوله في الاصح (قوله) الابرقة
للقاضي ما الحكم لو فقد أوقعت
أمانته

بالاجماع على خلافه (فان اختلف من المجران) او كان خبره كقول (فله الخصلتان الاوليان
 لا الثالثة) وعلى الاكل (في الاصح) سهولة البيع هنا لا ثم ولشقة تقابلها الى المجران وتضمنه انه
 لو نقل المجران فيما مر امتنع الاكل (ويجوز ان يلتقط) من يصح التقاطه في زمن الامن
 والخوف ولو لثقت (عبدا) أي قنا (لا يميز) ويميز السكن في زمن الخوف لا الامن لانه يستدل
 على سببه نعم يمنع التقاط امة تحتل له التملك مطاوعا وحيث جازله التقاط الثمن فله الخصلتان الاوليان
 وينفقه من كسبه ان كان والا فكم امر وصور الفارق في معرفة رقه دون مالكة بان تكون به علامة على
 الرق كعلامة الجبشة والرنج ونظيره غيره ثم صوره بما اذا عرف رقه أولا وجهل مالكة ثم وجدته ضالا
 ولو ظهر مالكة بعد ذلك الملتقط وتصرفه فادعى عتقه أو تخويله بعه قبله صدق بيمينه وبطل التصرف
 (ويلاحظ غير الحيوان) من الجماد كالنقد وغيره حتى الاختصاص كأمير (فان كان يسرع فساد
 كهرية) ورطب لا يمتد بخير بين خصلتين فقط (فان شاء باعه) باذن الحاكم ان وجدته أي
 ولم يخف منه عليه كما هو ظاهر والاستقلال به فيما يظهر (وعرفه) بعد بيعه لانه (ليتملك ثمنه وان شاء
 تملكه) باللفظ لا الية هنا وفيما مر كما هو ظاهر مما يأتي (في الحال وأكله) لانه معرض للهلاك
 ويجب فعل الاخط منهما نظير ما يأتي ويمنع امساكه لتعذره (وقيل ان وجدته في عمران وجب البيع)
 لتيسره وامتنع الاكل نظير ما مر ووفق الاول بان هذا يصدق قبل وجوده بشرط واذا أكل لزمه التعريف
 لما كثر ان وجدته بعمران لا يصرح نظير ما مر ونارح فيه الاذرعى بان الذي يفهمه اطلاق الجمهور
 وجوبه مطلقا قال ولعل مراد الامام القائل بالاول وصححه في الشرح الصغير انه لا يعرف بالبحر ابدال
 قوله لانه لا فائدة فيه بخلاف المجران (وان أمكن تناوؤه بعلاج كوطب بتخفيف) وجبت رعاية الاخط
 للمالك لكن بعد مراجعة القاضي فيه كما يحسنه الاذرعى فلا يستقل به (فان كانت الغبطة في بيعه
 جميعه باذن الحاكم ان وجدته بقيد السابق (أو) كانت الغبطة (في تخفيفه) أو استوى الاخران
 (وتبرعه الواجد) أو غيره (جفقه والا) تبرعه به أحد (بيع بعه) المساوي لمؤنة التخفيف (التخفيف
 السابق) طلبا للاخط كولي اليتيم وانما باع كل الحيوان لثلايا كل كاه كاهر والمجران هنا نحو
 المدرسة والمسجد والشارع اذ هي والموات محال القطة لا غير كاهر (ومن أخذ لقطة للفظ ابدأ)
 وهو اهل الالتقاط (فهي) كدرها ونسلها (أمانة يده) لانه يحفظها لمالكها كالوديعة ومن ثم
 ضمنها اذا قصر كان تركه تعريضا لزمه على ما يأتي ومجمله كما يحسنه الاذرعى وسيأتي عن التملك وغيرها
 ما يصرح به حيث لم يكن له عذر معتبر في تركه أي تخشى أخذ طالم لها وكذا الجهل بوجوبه ان عذره
 على الوجه (فان دفعها الى اقاضى لزمه القبول) حفظها على صاحبها لانه يقطعها الى أمانة أقوى
 وانما لم يلزمه قبول الوديعة حيث لا ضرورة لا مكان ردها لمالكها مع انه التزم الحفظ له وكذا لو أخذ
 للتملك ثم تركه وردها لزمه القبول وظاهرا انه لا يجوز دفعها لقاض غير أمين وانه لا يلزمه القبول
 وان الدافع له بضمها (ولم يوجب الاكثر من التعريف) في غير لقطة الحرم (والحالة هذه) أي كونه
 أخذها للحفظ لان الشرع انما أوجبه لاجل ان له التملك بعده وقال الاقاون يجب أي حيث لم يخف
 أخذ طالم لها كما يعلم مما يأتي لثلايات الحق بالكتم واختاره وقواه في الروضة وصححه في شرح مسلم
 واعتمده الاذرعى لان صاحبها قد لا يمكنه انشاؤها نحو سفر أو مرض ويمكن الملتقط التخلص عن
 الوجوب بالدفع للقاضي الامين فيضمن بترك التعريف أي بالعزم على تركه من أصله ولا يرتفع ضمانه
 بخلافه بعد قال ولا يلزمه مؤنة التعريف في ماله على القولين خلافا لما نقله الغزالي ان المؤنة تابعة
 للوجوب ولو بداله قصد التملك أو الاختصاص عرفها سنة من حينئذ ولا يعتد بما عرفه قبله أما

(قوله) الاخط منهما أي بعد
 مراجعة القاضي أخذ ما يأتي
 وينبغي ان يحسنه أخذ ما مر
 ان وجدته ولم يخف والا يستقل
 (قوله) ونارح فيه الاذرعى منازعة
 الاذرعى ليست خاصة بهذه بل
 جارية فيها وفي المسئلة السابقة وقد
 تقدم بالهامش اعلاه نقل كلام
 المعنى عنه واعتماده لما اقتضاه
 كلامه من وجود التعريف مطلقا
 (قوله) مراجعة القاضي فيه ينبغي
 بقيد السابق والله أعلم ثم رأيت
 قوله الآتي ان وجدته الخ (قوله)
 كما يحسنه الاذرعى عبارتها
 والاقر بكم يحسنه الاذرعى (قوله)
 وهو اهل الى قول المصنف وكأنها
 في النهاية الاقوله ويؤخذ من قوله
 واذا ضمن وقوله وانما لم يعد الى
 قوله ونخرج

إذا أخذها التملك أو الاختصاص فيلزمه التعريف خروجا (فأقصد بهذا ذلك) أي أخذها الحفظا
 وكذا بعد أخذها التملك (خيالنا لم يصرفنا هنا) بجرد القصد (في الأصح) فإن انضم القصد ذلك
 استعمال أو نقل من محل لاخر ضمن كالدبيع فمما يؤخذ منه أي هنا جميع ما يأتي ثم في مسائل
 الاستعمال والنقل ونحوهما وإذا ضمن في الأثناء خياله ثم أقطع وأراد أن يعرف وية لك جاز وإنما
 لم يعد الدبيع أمنا غير استئذان من المالك لجواز الوديعة فلم تعد يعرفها بغير عقد بخلاف اللقطة
 وخروج الأثناء ما في قوله (وان أخذ) هنا (بقصد خيانة فضا من) لقصد المقارن لأخذ وهو يرأ بالرفع
 لحاكم أمين (وليس له بعد ما أن يعرف ويملك) أو يقتص (على المذهب) نظرا للأشياء لأنه
 غاصب (وان أخذ) ها (ليعرف ويملك) بعد التعريف (فهو) (أمانة) بيده (مادة التعريف
 وكذا بعد ما لم يحترا التملك في الأصح) كما قبل مدة التعريف وان أخذها لا يقصد حفظ ولا تملك
 أو لا يقصد خيانة ولا أمانة أو بقصد أحدهما ونسبه فأمانة وله تملكها بشرطه اتفاقا وقضية كإدم
 شارح هنا أنه يكون أمانة في الاختصاص ما لم يختص به فيضمنه حينئذ كفي التملك وهو غفلة عما مر
 في الغصب ان الاختصاص يحرم غصبه ولا يضمن ان تلف أو تلف (و) غصب الأخذ (يعرف)
 بفتح أوله ندبا على الوجه وفقالا ذرعى وغيره وخلافه لا ينزعة محل التماطها (جنسها وصفها)
 الشامل لنوعها (وقدرها) بعد أودع أو وكيل أو وزن (وعفاصها) أي وعاءها توسعا إذا سلمه
 جلد بلبس رأس القارورة كذا قال شارح وفيه نظير فان عبارة القاموس صريحة في أنه مشترك
 بين الوعاء الذي فيه النقعة جلدا أو خرقه وغلاف القارورة والجلد الذي يغطي به رأسها (ووكاءها)
 بكسر أوله وبالذأي خيطها المشدودة به لا مر صلى الله عليه وسلم بمعرفة هذين وقيس بينهما غيرهما
 لثلاث تخطا بغيرها وليعرف صدق واصفها ويسن تقيدها بالسكاه كما مر خوف النسيان أما عند
 تملكها فمجب معرفة ذلك على الوجه ليخرج منه ما السكاه إذا ظهر (ثم) بعد معرفته ذلك (يعرفها)
 بضم أوله وجوبا أو ندبا على ما مر بنفسه أو نائبه من غير أن يسلمها له العاقل الذي لم يشتمر بالجحون
 والخلاعة ولو غير عدل ان وثق بقوله ولو شجور عليه بسنه وأفهم قوله ثم أنه لا يحب المبادرة للتعريف
 وهو ما صححناه لكن خالف فيه القاضي أبو الطيب فقال يجب فوراً واعتمده الغزالي قبل قضية الأول
 جواز التعريف بعد عشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر ان مراده بذلك عدم الفور به المتصلة
 بالالتقاط انتهى وتوسط الأذرعى فقال لا يجوز تأخيرها عن زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقاتها
 وكثيرا وواقفة البلقيني فقال يجوز التأخير لم يغلب على ظنه فوات معرفة المالك به ولم يتفرضا
 له انتهى وقد تعرض له في النهاية فانه حكى فيها وجهان ان التعريف ينفع وان نسيب اللقطة وان ذلك
 التأخير ينجر بأن يذكر في التعريف وقت وجدانها وجوبا وان من قال ندبا فقد تساهل فالخاص
 انه متى أخر حتى طن نسيانها ثم عرف وذكر وقت وجدانها جاز والا فلا وان ما مر عن الشيخين فمفيد
 بذلك وعن الأذرعى والبلقيني قوى من ذلك لا نقلا وفي نكت المصنف كالجلي أنه لو غلب على ظنه أخذ
 ظالمها حرم التعريف وكانت بيده أمانة أبدا أي فلا تملكها بعد السنة كما افق به الغزالي لكن افق
 ابن الصباغ بأنه لو حشى من التعريف استئصال ماله عذر في تركه وله تملكها بعد السنة والأول أوجه
 (في الأسواق) عند قيامها (وأبواب المساجد) عند خروج الناس منها لأنه أقرب إلى وجدانها
 ويكره تزيينها مع رفع الصوت كما في شرح المذهب وقيل شرعا وان تصرفه غير واحد بل حكى فيه
 المساوردي الاتفاق بمسجد كاشادها فيه واستثنى المساوردي والشاشي المسجد الحرام والفرق أنه
 لا يمكن تملك لقطة الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فان المعروف متمم بقصد التملك وبه

إذا أخذها التملك أو الاختصاص فيلزمه التعريف خروجا (فأقصد بهذا ذلك) أي أخذها الحفظا
 وكذا بعد أخذها التملك (خيالنا لم يصرفنا هنا) بجرد القصد (في الأصح) فإن انضم القصد ذلك
 استعمال أو نقل من محل لاخر ضمن كالدبيع فمما يؤخذ منه أي هنا جميع ما يأتي ثم في مسائل
 الاستعمال والنقل ونحوهما وإذا ضمن في الأثناء خياله ثم أقطع وأراد أن يعرف وية لك جاز وإنما
 لم يعد الدبيع أمنا غير استئذان من المالك لجواز الوديعة فلم تعد يعرفها بغير عقد بخلاف اللقطة
 وخروج الأثناء ما في قوله (وان أخذ) هنا (بقصد خيانة فضا من) لقصد المقارن لأخذ وهو يرأ بالرفع
 لحاكم أمين (وليس له بعد ما أن يعرف ويملك) أو يقتص (على المذهب) نظرا للأشياء لأنه
 غاصب (وان أخذ) ها (ليعرف ويملك) بعد التعريف (فهو) (أمانة) بيده (مادة التعريف
 وكذا بعد ما لم يحترا التملك في الأصح) كما قبل مدة التعريف وان أخذها لا يقصد حفظ ولا تملك
 أو لا يقصد خيانة ولا أمانة أو بقصد أحدهما ونسبه فأمانة وله تملكها بشرطه اتفاقا وقضية كإدم
 شارح هنا أنه يكون أمانة في الاختصاص ما لم يختص به فيضمنه حينئذ كفي التملك وهو غفلة عما مر
 في الغصب ان الاختصاص يحرم غصبه ولا يضمن ان تلف أو تلف (و) غصب الأخذ (يعرف)
 بفتح أوله ندبا على الوجه وفقالا ذرعى وغيره وخلافه لا ينزعة محل التماطها (جنسها وصفها)
 الشامل لنوعها (وقدرها) بعد أودع أو وكيل أو وزن (وعفاصها) أي وعاءها توسعا إذا سلمه
 جلد بلبس رأس القارورة كذا قال شارح وفيه نظير فان عبارة القاموس صريحة في أنه مشترك
 بين الوعاء الذي فيه النقعة جلدا أو خرقه وغلاف القارورة والجلد الذي يغطي به رأسها (ووكاءها)
 بكسر أوله وبالذأي خيطها المشدودة به لا مر صلى الله عليه وسلم بمعرفة هذين وقيس بينهما غيرهما
 لثلاث تخطا بغيرها وليعرف صدق واصفها ويسن تقيدها بالسكاه كما مر خوف النسيان أما عند
 تملكها فمجب معرفة ذلك على الوجه ليخرج منه ما السكاه إذا ظهر (ثم) بعد معرفته ذلك (يعرفها)
 بضم أوله وجوبا أو ندبا على ما مر بنفسه أو نائبه من غير أن يسلمها له العاقل الذي لم يشتمر بالجحون
 والخلاعة ولو غير عدل ان وثق بقوله ولو شجور عليه بسنه وأفهم قوله ثم أنه لا يحب المبادرة للتعريف
 وهو ما صححناه لكن خالف فيه القاضي أبو الطيب فقال يجب فوراً واعتمده الغزالي قبل قضية الأول
 جواز التعريف بعد عشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر ان مراده بذلك عدم الفور به المتصلة
 بالالتقاط انتهى وتوسط الأذرعى فقال لا يجوز تأخيرها عن زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقاتها
 وكثيرا وواقفة البلقيني فقال يجوز التأخير لم يغلب على ظنه فوات معرفة المالك به ولم يتفرضا
 له انتهى وقد تعرض له في النهاية فانه حكى فيها وجهان ان التعريف ينفع وان نسيب اللقطة وان ذلك
 التأخير ينجر بأن يذكر في التعريف وقت وجدانها وجوبا وان من قال ندبا فقد تساهل فالخاص
 انه متى أخر حتى طن نسيانها ثم عرف وذكر وقت وجدانها جاز والا فلا وان ما مر عن الشيخين فمفيد
 بذلك وعن الأذرعى والبلقيني قوى من ذلك لا نقلا وفي نكت المصنف كالجلي أنه لو غلب على ظنه أخذ
 ظالمها حرم التعريف وكانت بيده أمانة أبدا أي فلا تملكها بعد السنة كما افق به الغزالي لكن افق
 ابن الصباغ بأنه لو حشى من التعريف استئصال ماله عذر في تركه وله تملكها بعد السنة والأول أوجه
 (في الأسواق) عند قيامها (وأبواب المساجد) عند خروج الناس منها لأنه أقرب إلى وجدانها
 ويكره تزيينها مع رفع الصوت كما في شرح المذهب وقيل شرعا وان تصرفه غير واحد بل حكى فيه
 المساوردي الاتفاق بمسجد كاشادها فيه واستثنى المساوردي والشاشي المسجد الحرام والفرق أنه
 لا يمكن تملك لقطة الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فان المعروف متمم بقصد التملك وبه

مرة من الحق به مستحب لا يفتقر إلى نص على نظير الأذرع في جميع ذلك لتغير أيام التوسم (وتحويها)
 عن الجاهل والمجاهل ومخاطب الرجال ليسوا بأكثريه يحصل وجودها ولا يجوز له السفر بها
 بل يعظمها بأمر القاضي من يعرفها أو لا ضمن أهم من وجدها بالبحر انتعرت بها بجملة من قرب أم بعد
 استمر أم تغير وقيل بتعين أقرب البلاد لها واختير وان جازت تحملها قافلة تبعها وعرفها * فرع *
 وجدته درهما مثلا وجوز أنه من يدخله عرفه لهم كالأمة قاله القفال ويجب في غير الحضر الذي
 لا ينفذ بالتأخير أن يعرف الملتقط للحفظ بناء على ما مر من وجوب التعريف فيه أو التملك (سنة)
 من أول وقت التعريف بالخبر الصحيح فيه ولو وجدها انسان عرفها سنة ولو منفرد من عند السبكي لان
 قسمتها انما يكون عند التملك لا قبله وكل سنة عند ابن الرفعة لانه في النصف كقطة كاملة وهو المتجه نعم
 لو أناب أحدهما الآخر اختبر به غيره ما غيبا يظهر ويظهر أيضا انه لو عرف أحدهما سنة
 دون الآخر جاز له تملك نصفها وطلب التسعة وقد يجب التعريف سنتين على واحد بان يعرف سنة
 قاصدا الحفظ بناء على ان التعريف حينئذ واجب ثم يرد التملك فيلزمه من حينئذ سنة اخرى ولا يشترط
 استيعاب السنة كلها بل يكون (على العادة) زمنا ومجلا وقسرا (يعرف أولا كل يوم) مرتين
 (طريق النهار) أسبوعا (ثم كل يوم مرة) طرفة الى أن يتم اسبوع آخر (ثم كل اسبوع مرة
 أو مرتين) أي الى أن يتم سبعة أسابيع أخذها قبله (ثم) في (كل شهر) مرة بحيث لا ينسى
 أن الأخير تكرر الاول ويريد في اللازمة الاول لان طلب المالك فيها كثر وتحديد المراتب
 وما بعدهما عباد كرا وجه من قول شارح مرادهم انه في ثلاثة اشهر يعرفها كل يوم مرتين وفي مثلها
 كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي مثلها كل شهر مرة * تبيها * الظاهر ان هذا التحديد
 كانه للندب لا للوجوب كما يفهم ما يأتي انه يكفي سنة منفردة على أي وجه كان التفريق بقيد الافي
 (ولا تكفي سنة متفرقة) كان يفرق اثني عشر شهرا من اثني عشر سنة (في الاصح) لان المفهوم من
 السنة في الخبر التوالي وكل واحد لا يكاد يزيد سنة (قلت الاصح تكفي والله أعلم) لا تطلق الخبر
 وكما لو نذر صوم سنة و يفرق بين هذا والخلف بأن القصد به الامتناع والرجوع ولا يتم الا بالتوالي ومحل
 هذا ان لم يفحص التأخير بحيث ينسى التعريف الاول والاوجب الاستئناف أو ذكر وقت الوجدان
 أخذها مما مر في تأخير أصل التعريف اذا فرق بينهما وبين هذا ولومات الملتقط أثناء التعريف في
 وارثه كما يحتمل الزكشي وأبو زرعة وقد قول شيخه البلقيني الأقرب الاستئناف كما لا يني على حول
 مؤثره في الزكاة بحصول المقصود هنا لا ثم لا تقطع حول المورث بخروج المالك عنه بموته فيستأنف
 الوارث الحول لاستدعاء ملكه (ويذكر) ندبا (بعض أوصافها) في التعريف كخسها وعفاها
 ووكانها ومحل وجدانها لانه اقرب لوجدانها ولا يتوهمها أي يحرم عليه ذلك لئلا يعتد بها كاذب فان
 فعل ضمن كالحكم في الروضة لانه قد يرفعها الى من يلزمه الدفع بالصفات واذا ذكر الجنس لم يتجز الزيادة
 عليه على ما اعتده الأذرع (ولا يلزم مؤنة التعريف ان اخذ لحفظ) أولا لحفظ ولا تملك
 أو اختصاص لانه مصلحة المالك (بل يرتبها القاضي من بيت المال) قرضا كقوله ابن الرفعة واعترض
 بأن قضية كلامهما انه تبرع واعتده الأذرع (أو يفترض) من الملاقط أو غيره (على المالك) أو يأمر
 الملتقط به ليرجع على المالك أو يمنع خراسان ان رآه نظير ما مر في حرب الجبال فيجهد ويلزمه فعل
 الاخط للمالك من هذه الاربعة فان عرف من غير واحد ماذ كرفيع وعواظها من وأصله جريان ذلك
 أوجبا التعريف أولا وصرح به جمع واعتده محققو المتأخرين ووافقهم كلام الروضة وأصلها وهو
 ان قلنا لا يجب التعريف فهو متبرع ان عرف وان قلنا لا يجب فليس عليه مؤنة بل يرفع الأمر الى القاضي

(قوله) وقد يجب التعريف الى
 قول المصنف وان أخذ التملك
 في النهاية الا قوله أو ذكر وقت
 الوجدان الى قوله ولومات وقوله
 ولو ذكر الجنس الى المتن وقوله
 ووافقهم كلام الروضة وأصلها الى
 المتن (قوله) أو مرتين كما في الخبر
 (قوله) وصرح به جمع عبارتها
 على ما اعتده السبكي والعراقي
 ونقله عن جمع ليس الذي
 في الروضة وأصلها ان أوجبا
 فعليه المؤنة والا فلا تهني وهي
 عبارة الشارح في الأصل الرجوع
 عنه ثم ضرب عام وأبدلها بما هنا

وقد كرماني الحق وهو صريح فيما ذكر وبه صرح الأذرعى فقال لا تارة مؤنة التعريف في سائر عدل
 القولين خلافا لما نقله الغير الى ان المؤنة تابعة للوجوب (وان اخذ) رشيد (للملك) او الاختصاص
 انشاء او في الانشاء ولو بعد اقله للحفظ (لزمته) مؤنة التعريف وان لم يملك بعد لان الحظ له في طه
 حالة التعريف (وقيل ان لم يملك فعلى المالك) لعود الفائدة له قبل الاولى في حكمه هذا ليوافق
 ما في الروضة وقيل ان ظهر المالك فعليه ليشمل ظهوره بعد التملك اما غير الرشيد فلا يخرج حوله مؤنة
 من ماله وان رأى التملك له احظ بل يرفعها للعالم ليسع جزأ منها مؤنة وان نازع فيه الأذرعى (والاصح
 أن الحظير) قيل هو دينار وقيل درهم وقيل وزن وقيل دون نصاب السرقة والاصح عنده ما انه
 لا يتقدر بل ما يظن ان صاحبه لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا (لا يعرف سنة) لان فاقده
 لا يتأسف عليه سنة واطال جمع في ترجيح المقابل بأنه الذي عليه الاكثر من والموافق لقوله ما ان
 الاختصاص يعرف سنة ثم يختص به ويرد بان الكلام كاهو ظاهر في اختصاص عظيم المنفعة بكثير
 اسف فاقده عليه سنة غالبا (بل) الاصح انه لا يلزمه ان يعرفه الا (زمننا يظن ان فاقده يتعرض عنه)
 بعدة (غالبا) ويختلف باختلافه فدانق انفضة حاله والذهب نحو ثلاثة أيام وقول بعد الدال
 عليه السياق اندفع ما قبل الاولى ان يقول لا يتعرض عنه أو الى زمن يظن ان فاقده يتعرض عنه فيجعل
 ذلك الزمن غاية ترك التعريف لا طر فالتعريف هذا كله ان طول والا حكمة زيب استبد به واجده
 ولو في حرم مكة كاهو ظاهر وقد سمع عمر رضى الله عنه من يشد في الطواف زينة فقال ان من
 الورع ما عتقه الله ورأى صلى الله عليه وسلم مرة في الطريق فقال لولا ان خشى أن تكون صدقة لا خذتها
 قيل هو مشكل لان الامام يلزمه أخذ المال الضائع لحفظه وليس في محله لان ذلك يقتضى اعراض
 مالسكها عنها وخروجها عن ملكه فهي الآن مباحة فتركها لمن يريد تملكها مشير الى ذلك ويجوز
 اخذ نحو سنابل الخمر الذين التي اعتد الاعراض عنها وقول الزركشى ينبغي تخصيصه بما لا زكاة فيه
 أو بمن تحصل له كالفقير معترض بأن الظاهر اغتفار ذلك كما جرى عليه السلف والخلق وبحث غيره
 بتسليمه بما ليس فيه حق ان لا يعبر عن نفسه اعترضه البلقيني بأن ذلك انما يظهر في نحو الكسرة مما
 قد يقصد وسبقته اليد عليه بخلاف السنابل وألحق بها الخدماء مملوك يتساح به عادة ومرفى الزكاة
 ويأتى قيل الاضية ماله تعلق بذلك فراجع * (فصل) * في تملكها او غيرها وما يقبضها (اذا عرف)
 اللقطة بعد قصد تملكها (سنة) أو دونها في الخمر جاز له تملكها الا في صور مرت كان اخذ
 للغيابة أو اعرض عنه او كانت أمة تحمل له وقول الزركشى ينبغي انه يعرفها ثم تباع ويملك ثم انظر
 ما مر فيما ينسار ع فساد بر ذبوضوح الفرق بأن هذا مانعه عرضى وهى مانعها ذاتى يتعلق بالبيع لما
 مر في القرض وهو ممتاز بجزء احتياط واذا أراد (لم يملكها حتى يختاره بلفظ) من ناطق صريح
 فيه (كتملكت) أو كناية مع الية فيما يظهر كاهو قياس سائر الابواب كأخذته أو اشارة اخرس وبحث
 ابن الرفعة انه لا بد في الاختصاص ككاتب وخرم محترمين من لفظ يدل على نقل الاختصاص الذي كان
 لغيره لنفسه (وقيل تكفى الية) أى تحيد قصد التملك اذا لا معاوضة ولا انجاب (وقيل تملك مجزى
 السنة) بعد التعريف اكتفاء بقصد التملك السابق (فان تملكها) فلم يظهر المالك لم يطالب بها
 في الآخرة لانها من كسبه كفى شرح مسلم أو (فظهر المالك) وهى باقية بحالها (واتفق على ردة
 عنها) أو بدائها (فذلك) ظاهر اذا الحق لا بعد وهما مؤنة الرد عليه ويرد هابز يادتم المتصلة
 لا المنفصلة ان حدثت بعد التملك والارجع فيها بدو ثم يملكه (وان أرادها المالك وأراد الملتقط
 العدول الى بدلها) ولم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها (أجيب المالك في الاصح) كالقرض ومن ثم

(قوله) رشيد الى قوله ومرفى الزكاة
 في النهاية وعبارتها غير مجبور
 عليه (قوله) قيل الاولى عبارتها
 وعبر في الروضة بقوله وقيل الخ
 وهو الاولى ليشمل الخ (قوله) اما غير
 الرشيد عبارتها اما المحجور عليه
 (قوله) بل يرفعها للعالم فلو فقد
 أو فقدت عدلته فقد تقدم ما فيه
 بها من قول المصنف وينزع الولي
 لقطة الصبي ويعرف (قوله)
 والاصح عندهما الخ قد يقال كثرة
 الاسف وطول الطلب كما تنقأ وتان
 بقلة المال وكثرة تنقأ وتان أيضا
 باختلاف الملاك همة وسعة
 والمالك شجهول فيما نحن فيه
 * (فصل اذا عرف) *
 (قوله) في تملكها الى قول المصنف
 فان دفع فاقم آخره في النهاية
 لا قوله كما لو باع العدول الى المتن

لو تعلق بها ثلث ثمن البصل فانما تارها وردت على صفة زينة القبول (فان قلت) المملوك لا يحسب
 أو شرعاً بعد التملك (غرم مشاهداً) ان كانت مثلية (أو قيمتها) ان كانت متقومة وبحثت ابن الرافعة
 أخذ من تشبهها بالفرض انه يجب فيها مثل حورى رد المثل الحورى وردة الأخرى بأنه لا يعد
 الفرق وهو كما قال وذلك لان ذلك المثل يرضى المالك واحداً فمروى وهذا القهرى عليه فمكان انهما كان
 اليد أشبه اما المختصة فلا بدل لها ولا المنفعة كالسكب وتبخر قيمتها (يوم التملك) أى وقته لا وقت
 دخولها في ضمانه (وان نقصت بعيب) أو نحو طرأ بعد التملك (فله) بل يلزمه لو طالب بدلاها
 والمثل طرأ دعاهم ارشها (أخذها مع الارش في الأصح) لقاعدة أن ما ضمن كانه عند التملك يضمن
 بعيبه عند النقص قيل ولم يخرج عنها الا المثل فانه لا يجب ارشها كما مر ولو وجدها مبيعة في زمن
 الخيار الذى لم يخص بالمشتري فله الفسخ وأخذها على ما جزم به ابن المقرئ ولو افضت قول الماورى
 للبائع الرجوع في المبيع اذا باعه المشتري وجهر عليه بالفلس في زمن الخيار الا ان يفرق بأن المخرم
 مقتضى التعويم ولا كذلك هنا وبه يتأكد ما اقتضاه كلام الرافعي انه ان لم يفسخه ان يفسخ كما لو باع العدل
 الرهن ثم مثله وطلب في المجلس بزيادة أى فكأن العدل يلزمه الفسخ والا يفسخ وعادة لصحة المالك
 فكذا البائع هنا يلزمه ذلك لصحة المالك لان الفرض انه أراد الرجوع لعين ماله فان قلت ما الفرق
 بين المالك هنا والشفيع فان له ابطال تصرف المشتري قلت يفرق بأن الشفيع لو لم يجز له ذلك فباع
 حقه من أصله ولا كذلك المالك هنا فانه حيث تعذر رجوعه وجب له البدل (واذا ادعاها رجل
 ولم يصفها ولا بينة) فبها (لم يدفع) أى لم يجز دفعها (اليه) ما لم يعلم انها لا تطرأ على الناس
 بدعواهم ويكفى في البينة شاهد ومين ولا يكفي اخبارها بالملقط بل لا بد من سماع القاضي لها
 وقضاؤه على الملقط بالدفع فان خشي من ان تراعى الشدة جوراً احتمل الاكتفاء باخبارها بالملقط
 واحتمل انها يجب كان من يسمعها ويقضى على الملقط ولعل هذا أقرب (وان وصفها) وصفها احاط
 بجميع صفاتها (وطن) الملقط (صدقه جاز الدفع) اليه فقط ما عملنا نظمه بل يسق هذا ان اتحد
 الواصف والا بأن ادعاها كل لنفسه ووصفها لم تسلم لاحد الا بحجة كينة مسلمة من المعارض (ولا يجب
 على المذهب) لانه مدع فيحتاج للبينة ومقتضى باحتمال سماعه لوصفها من نحو مالكها أما اذا لم يظن
 صدقه فلا يجوز الدفع له نعم لو قال له الواصف انك تسلمها اليه حلف قال شارح ان لم يعتقد وجوب
 الدفع بالوصف أنه لا يلزمه ذلك فان نكل ولم يكن ثلثها فهل رد هذه اليه كغيرها أولا لان الرد
 كالأقرار واقرار الملقط لا يقبل على مالكها بفرض انه غير الواصف كل محتمل وان قال تعلم انها ملكي
 حلف ان لا يعلم ولو تلفت فشهدت البينة بوصفها ثبت ولو لم يدعها كفى الجرح عن النص وطاهر ان محله
 ان ثبت باقراره او غيره ان ما شهدت به البينة من الوصف هو وصفها (فان دفع) اللقطة لانسان
 بالوصف (فأقام آخرينة) أى حجة بأنها ملكه قال الشيخ أبو حامد وغيره بأنها لا تعلم انها انتقلت
 منه ويوجه بفرض اعتماد الاحباط بالملقط لكونه لم يقصر (حوالت اليه) لان الحجة توجب
 الدفع بخلاف الوصف (فان تلفت عنده) أى الواصف المدفوع اليه لا بالام كما يرى وجوب الدفع
 اليه بالوصف (فلما حب البينة تضييق الملقط) لانه بان انه سلم ما ليس له تسليمه (والمدفوع اليه)
 لانه بان انه أخذ ملك الغير وخرج بدفع اللقطة ما لو تلفت عنده ثم غرم الواصف قيمتها فليس للمالكها
 تغريم الواصف لان ما أخذ مال الملقط لا المذمى (والقرار عليه) أى على المدفوع اليه تلفه في يده
 فيرجع عليه اللاقط بما غرمه ما لم يقر له بالملك لانه حينئذ يزعم ان الظالم له هو ذو البينة وفارق
 ما لو اشترى المشتري للبائع بالملك ثم استحق المبيع فانه يرجع عليه بالثمن لانه انما اعترف له بالملك اذا اشترى

(قوله) الا المثل عبارة عن الاما المستثنى
 وهو المثل (قوله) على ما جزم به عبارتها
 كما جزم الخ (قوله) الا ان يفرق عبارتها
 والفرق بينهما بان المخرم الخ خبر مؤخر
 والاوجه ان الملقط لا يغير على الفسخ
 ليسكن قضية كلام الرافعي ترجيح
 انفساخه ان لم يفسخ (قوله) ولعل هذا
 أقرب عبارتها وهو الوجه (قوله) اللقطة
 لانسان الى السكب في النهاية الا قوله
 ويوجه بفرض الى المثل

البيان الذي يدل على ان الشريعة لا تتغير بالاعتقادات المستندة اليها

البيان الذي يدل على ان الشريعة لا تتغير بالاعتقادات المستندة اليها
(قوله) وقد كررنا في الجواب بالنسبة
الى المميز مع قولنا ان الشارح المتفق ثم
الطفل يصدق بالمميز (قوله) واركانه
الى قوله وظهرت فيه صيغتهم الاتباع
بالسلك في النهاية الا قوله بناء على
الاصح الى المتن وقوله كان قال فله وان لم
يقول لي فيما يظهر الى المتن وقوله عالم يقل
عني الى المتن (قوله) حديد احب من الخ
صريح في انه لا يشترط مدة الاستبراء
وهو قياس ما اعتداه الشارح وصاحب
المغني والنهاية فيما سيأتي في ولي
النكاح اذا تاب وسياقي ثم عن ابن
المقري اشتراطها فعليه هل يقال هنا
بتفريه أو يفرض فيحصل تأمل ومرفى
اللقطة اذا عارض فيها قصد الحياة
في البقاء ثم زال ما يأتي فيه تفسير
ما ذكرهنا فراجع (قوله) ويجوز
التقاط المميز هذا اللفظ من المتن في
النهاية وكذا كان في أصل الشارح ثم
أصلح وكتب بالمداد الاسود وليس في
المغني معودة من المتن فاعمل النسخ
مختلفة (قوله) ويجب رد من له كافل
الح كان مراده ما اذا كان القاضي
تعالى كفايته بالفهل والافاقاضى له
الكفاية العامة الشاملة لكل من
لا كافل له في ولايته فلو وجب الرد اليه
مطالنا في ذلك قولهم ولا تنفق ولاية
الاتقاط الى اذن الحاكم وغير ذلك من
فروع الباب كاهو واضح لمن تتبعها
فما لم (قوله) كوصى وقاض ينبغي أن
يكون محله حيث لا يخشى عليه منه
(قوله) ويبحث ابن الرفعة عبارتها
والاوجه كبحثه ابن الرفعة جواز الخ

البيان الذي يدل على ان الشريعة لا تتغير بالاعتقادات المستندة اليها
المستند اليه (قلت لا تحل لقطة الحرم) المحكي (الملك) ولا يلا قطة تلك (ولا يحفظ على الصحيح)
بل لا تحل الا يحفظ ابد الخبير لا تحل لقطة الا للشدأى لعزل الحاصل والافسان البلاد
كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص وأدعاء انها دفع ايهام الا كنفاء تنفيها في الوسم بمنه انه لو كان هذا
هو المراد لبيته والافاهام ما قلناه المتبادر منه أشد ولان الناس يكثر تكرار عودهم اليه فر جماعاد
مالكها أو نائبه فحفظ على أخذها سبعين حفظها عليه كما غلط على القاتل فيه خطأ تعليل الدية عليه
مع عدم اساءته وخرج بالحرم الحلال ولو معرفة كمنحبه في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم
وفي وجه لا فرق وانصهر له بخبر مسلم في عن لقطة الحاج أى يجمع جميعهم لئلا يدخل فيه كل فرقة
منهم وبالمحكي حرم المدينة واختار الباقي اسنواهما (ويجب تعريضها) أى الماتوطة اليه للحفظ
(قطعا والله أعلم) للخبر بقرينة الإقامة له أو دفعها للقاضى أى الامين فان أراد سفره أو لا قاضى امين ثم
اتجه جواز تركها عند امين * فرع * التقط ما لا ثم ادعى انه ملكه قبل قوله كما في الكفاية قال الغزى
ومحله عند عدم المنازع بخلاف ما لو التقط صغيرا ثم ادعى انه ملكه لا يقبل قوله فيه

(كتاب القبط) *

فيعمل بمعنى مفعول ويقال له مبيوذودى وهو شر عاطف يفتد بنحو شارح لا يعرف له مدع فهو من
بحار الاول وذكر الطفل الغالب اذا اصح ان المميز والمبالغ المحنون بالقططان لا حياجهما الى التعهد
والاصل فيه قوله تعالى ومن احياها فكاكنا أحيا الناس جميعا وقوله تعالى واقبلوا الخبر وأركانه
لقبط ولا قبط ولقط وسيتعلم من كلامه (التقاط النبوذ) أى المطروح والتعريض للغالب أيضا كعلم
(فرض كفاية) صيانة للنفس المحترمة عن الهلاك هذا ان علم به جمع ولو مترتب على المعتمد والا ففرض
عين وفارق ما مرفى اللقطة بأن الغلب فيها معنى الاكتساب المحبول على حبه النفوس كالوطء
في النكاح (ويجب الاشارة عليه) أى الالتقاط وان كان الملتقط مشهورا بالعدالة (في الاصح)
لئلا يترق ويضيع نسبه المبني على الاحتياط له اكثر من المال ووجوبه على مائة المنصوص عليه
في المختصر وقع بطريق التسع له فلا ينافى ما مرفى اللقطة ومتى ترك الاشارة لم تثبت له ولاية الخصانة
الا ان تاب واشهد فيكون التقاطا جديدا من حينئذ كبحثه الشيبكى بمصر جابا ترك الاشارة فسق
نعم قال الماوردى وغيره متى سلم له الحاكم سن ولا يجب ان تسلمه محكم يعنى عنه انتهى وانما يتأتى
هذا التعليل على الضعيف أن تصرف الحاكم حكمه مطاوعة الوجه تعليله بان تسليم الحاكم فيه معنى
الاشهاد فاعفى عنه ويجوز التقاط العصى المميز لان فيه حفظا له وقيا ما يتر بيه بل لو خشي ضياعه لم يبعد
وجوب التقاطه ويجب رد من له كافل كوصى وقاض وملتقط الكفله (وانما تثبت ولاية الالتقاط
لمكافح) ولو فقيرا لان طلبه لقوة لا يشغله (مسلم) ان حكم باسلام القبط بالدار والافلاكافر
العدل في دينه التقاطه ويبحث ابن الرفعة جواز التقاط اليهودى للنصرانى وعكسه كالتوارث وخالفه
الاذرى بناء على الاصح انه لا يقر على انتقاله لدين ملتقطه اللازم من تمكنه من التقاطه وفيه نظر
لان المتع الا انتقال الاخبارى على انه قد يخبر بين الدين كما يأتى فييل نكاح المشرك (عدل) ظاهره
فيشمل المستور وسيصرح بأهلية لكن يترك القاضي به من راقبه حقيقة لئلا يتأذى فاذا وثق به صار
كعلوم العدالة (رشيد) ولو اتى كاهو شأن سائر الولايات على الغير وقضية كلامه وجود العدالة
مع عدم الرشد ولا ينافيه خلافا لمن ظنه اشتراطهم في قبول الشهادة السلامة من الشكر لان العدالة
السلامة من الفسق وان لم تقبل معها الشهادة والسفيه قد لا يفسق ويبحث الاذرى اعتبار البصر وعدم

سلا الاذرى (قوله) ويبحث الاذرى عبارتها ووجه كبحثه الاذرى الخ

محو رضى اذا كل الملتقط يتعاضد بنفسه كافي الحاضنة (ولو انتقط عبد) أى قن ولو مكاتب
 ومبعض اولو في توبته كارجحه الاذرى وغيره (بغير اذن سيده) (اللقبط منه لانه ولاية وتبرع
 وليس من اهلها) (فان علمه) أى القاطن (فاقره عنده أو انتقط) غير المكاتب (بإذن سيده) كأن
 قال له خذ وان لم يقل فى فيما يظهر خلافا لما يوحى به كلام شارح وشرط قوله ذلك له وهو غائب عنه عدالة
 القن ورشده فيما يظهر (فالسيد الملتقط) والعبد نائبه فى الاخذ والتربية بخلاف المكاتب
 لا يكون نائباً عنه عند أمره بمطلق الالتقاط لاستقلاله ولا لاقطالاً به غير مخرج من رعيته ولا يكون
 السيد لاقطاً الا ان قال له انتقط لى ولو اذن لمبعض ولا معها بأية أو وثم معها بأية وهو فى توبة السيد فكالتقن
 أو فى توبة المبعوض فباطل على الوجه ما لم يقل له عني كما هو ظاهر فيكون نائبه (ولو انتقط ضيق)
 أو مجنون (أو فاسق أو مجبور عليه) بنفسه ولو كافر القبطا (أو كافر مسلماً انتزع) أى انتزعه
 الحاكم منه وجوب الاستغناء اهلتيهم وظاهر تخصيصهم الانتزاع بالحاكم انه لو اخذاه اهل من واحد
 ممن ذكر لم يقتر وعليه فيفترق بين هذا وأخذ انشاء بانه هنا وجدت يدوا النظر فيها حيث وجدت
 انما هو للحاكم بخلاف ما اذا لم توجد فانه فى حكم المباح فاذا تأهل اخذاه لم يعارض اما المحكوم بكفره
 بالدار فيقرب الكافر كافر (ولو اذرحم انسان على اخذه) فأراد كل وهما اهل (جعله الحاكم
 عنده من يراه منها أو من غيرهما) اذ لا حق لهما قبل اخذه فله فعل الا حظ له (وان سبق واحد
 فالنقطه منع الآخر من مزاحمته) للخبير السابق من سبق الى ما لم يسبق اليه فهو احق به اما لو لم يلتقطه
 فلاحق له وان وقف على رأسه وتردداً للنظر فيما لو سبق بوضع يده على يده أو بجرحه على الارض من غير
 اخذ له هل ثبت به حق أو لا وظاهر تعبيرهم بالاخذ يقتضى الثاني لكن الذى يتجه فى الجرائم كالاخذ
 لان المدار على الاستيلاء وهو يحصل باجترار لا مجرد وضع اليد من غير اخذ (وان التقطاه معا وهما
 اهل) لحفظه وحفظ ماله (فالاصح انه يقدم غنى) ويظهر ضبطه بغنى الزكاة بدليل مقابله بالفقير
 (على فقير) لانه ارفق به غالباً وقديراً عليه بماله ويقول غالباً ان دفع مال الاذرى وغيره ولا عبرة
 بتفاوتهما فى الغنى الا ان تميز اخذهما بنحو سخاؤ وحسن خلق على ما بحث وبقدم مقيم على طاعن
 أى لحل يمنع من نقله اليه والاستوى كذا اقله ونازع فيه الاذرى وغيره (وعدل) ولو فقير باطنا
 (على مستور) احتياطاً للقبض ولا يقدم مسلم على كافر فى محكوم بكفره ولا اصرأه على رجل وان كانت
 اصر منه على التربية قال الاذرى بحثا الامر ضمة فى رضيع وبحثه تقديم بصير على أعمى وسلم على
 مجنون أو ابرص سافيه ما عرفت عنه انه لا حق لهما بتقيد فعله ان لهما حقاً ببحثه ما قاله (فان استويا)
 فى الصفات المعتبرة وتساوا (اقرع) بينهما اذ لا مرجح ولعدم ميله اليهما طبعاً لم يجز المميز بينهما
 واجتماعهما مشق كلهما بأية بينهما وليس للقارع ترك حقه كلنفرد بخلافه قبل القرعة (واذا وجد
 بلدى لقططاً ببلد) أو قرية (فليس له نقله) ولو لم يغير نقله كما نقله وأقراده وان اعترضوا (الى بادية)
 لحونه عيشها وقوات ادب الدين والدينا ومن ثم لو قربت البادية من البلد أو القرية بحيث يحصل
 ذلك منها أى بلا كبير مشقة فيما يظهر لم يمنع ولو وجد به ببلد لم ينقله لقرية وان كانت اقل فساداً أو قيل
 يراعى فنقله اليها لانه بالبادية بخلاف الحاضرة وهى العمارة فان قلت قرية أو كثرت قبلد أو عظمت
 فدينة أو كانت ذات زرع وخصب فريف (والاصح أن لا نقله) من بلد وجد فيه (الى بلد آخر)
 ولو للنقله لعدم الجدور السابق لكن يشترط تواصل الاخبار وامن الطريق والامتنع ولولدون
 مائة النضر (و) الاصح (ان الغريب اذا انتقط ببلد ان ينقله الى بلده) بالشرطين المذكورين
 فيما يظهر لاصرو حيث منع نزاع من يده لئلا يسافر به بغتة ومن ثم بحث الاذرى انه لو التزم الإقامة

(قوله) ولو اذن لمبعض الخ عبارتها
 ولو اذن لمبعض ولا معها بأية أو كانت
 وانتقط فى توبة السيد فكالتقن أو فى
 توبة المبعوض فباطل على الوجه ما لم يقل
 (قوله) ولو كافر أى ولو كان كل من
 الصبي وما عطف عليه أو كل من الناس
 والمجبور عليه (قوله) لحفظه الى قول
 المستنف ونفقتة فى النهاية الا قوله
 ويقدم طاعن الى قوله والبادية وقوله
 أقل فساداً الى قوله والبادية وقوله
 ولو مشقة من بلد اخذت محلاً فيها
 يظهر (قوله) قال الاذرى بحثا الخ
 عبارتها الامر ضمة الخ كما بحثه
 الاذرى والاختلاف يقدم على المرفوعة
 كما بحثه الزركشى (قوله) وبحثه تقديم
 عبارتها وما بحثه من تقديم الخ صحيح
 حيث ثبت لهما الولاية بالشرط المار
 (قوله) بخصه ما قاله كأنه رحمه الله
 لم يقف على صورة ما نقله المفسر عن
 الاذرى من تعقيب ذلك بقوله ان قبل
 بأهليتهم الخ والحاصل ان الاصحاب
 لم يشترطوا البصر والسلامة من نحو
 الخدام والاذرى بحث الاصحاب اجتمع الى
 اخذ بالطلاق الاصحاب اجتمع الى
 ما بحثه هنا فان عمل بقضية بحثه السابق
 لم يوجب اليه ثم رأيت المحشى اشار الى نحو
 مائة كذا

ووقف منه بها اقرب من غيره وسماها بالتي قبلها خلافا لمن روى انهما ساءا فادعاهما فخر
 بأحدهما فقط وصدق الاول بما لو كان متعيناً بهما أو بأحدهما أو غيرهما سيما ان لم يوافق اولاً
 ولو غيرهما فاذ ذلك مع الاختصار (وان وجدته) بلدي (ببادية آمنة فله نقله الى بلد) والى قرية
 لا تروى به أما غير آمنة فوجب نقله الى مأمن ولو متحصنه وان بعد (وان وجدته بدوي) وهو ساكن
 البدو (بلد فكاكضري) فان اقام به فذلك والا لم نقله لادون من محل وجوده ولو محله من بلد
 اختلفت محلاتها فظهر بل مثله أو اعلى بالشرطين السابقين (أو) وجدته بدوي (ببادية اقرب
 منه) لم يكن يلزم نقله من غير آمنة اليها (وقيل ان كانوا يتقانون للبيعة) بضم ذكون أي اطلب
 الرعي أو غيره (لم يقر) سدد لان فيه تضيقاً للنسبة والاجماع انه يقر لان اطراف البادية كمال البلد
 الواسعة والظاهر انه من اهلها فيكون احتساب ظهوره ونسبه فيها اقرب من البلد وعلم بما تقر ران له
 نقله من بلد أو قرية أو بادية مثله ولا على منسبه لادونه وأن شرط يجوز النقل مطلقاً أمن الطريق
 والتصد وتواصل الاخبار واختصار امالة الاقط (ونقشه في ماله) كغيره (العام كوقف على
 اللقطاء) وموصى به لهم لا يقال كيف صح الوقف عليهم مع عدم تحقق وجودهم لان قول الجهة
 لا يشرط فيها تحقق الوجود بل يكفي امكانه كادل عليه كالتهم في الوقف ثم رأت الزركشي صرح بذلك
 واضافة المال العام اليه تجوز لا نه حقيقة الجهة العامة وليس ملكه ولا يصرف له من وقف الفقهاء
 لان وصف الفقر لم يتحقق فيه قاله السبكي وخالفه الاذري كتنفاء بظاهر الحال انه فقير (أو الخصاص
 وهو ما اخص به كتاب المفروقة عليه) فلبوسة له التي بأصله أولى (ومفروقة تحته) ومغشياً بها
 ودابة عنانها بيده أو مشدودة بخووسطه (وما في جيبه من دراهم وغيرها وبيده) الذي هو وقفه
 (ودانير مشورة وقفه وتحته) اجماعاً لان له يد او اختصاً وقضية المتن التفسير في ذلك واعتراض
 بأن الاوجه انه يخدم الخصاص أولاً وان وجدته وخده (في دار) لا تعلم لغيره أو طأوت أو يستبان
 أو خيمة كذلك وكذا قرية كاذرة الماوردي وغيره لكن استبعد ذلك في الرخصة ثم بحث انها ليست
 كذلك (فهى) وما فيها (له) للبدان وجدتها غير مشدودة أو كامل فهى لهما أولهم بحسب الرؤى
 ويردد النظر فيما لو وجد على عنة الدار لكانه في هوائها لا يسمي فيها عرفاً سيما ان كان بابها
 مغشياً بخلاف وجوده بسطحها الذي لا يصح له ان هذا يسمى فيها عرفاً (وليس له مال مدفون
 تحته) محمل لم يحكم بملكه ككبير جلس على أرض شعثا دفين وان كان به ورقة معلقة به انه له اعم
 بحث الاذري انه لو اتصل خيط بالدفين وربط بخووسطه فبقي له به لاسيما ان انضمت الرقعة اليه (وكذا
 ثياب) ودواب (واختصة موضوعة بقرية) في غير ملكه ان لم تكن تحت يده (في الاصح) كما
 لو بعدت عنه وفارق النبالغ حيث حكم له بأتمة موضوعة بقرية به عرفاً بأن له رعاية أمما بملكه فهو له
 مطلقاً (فان لم يعرف له مال) خاص ولا عام (فلا طهرانه ينفق عليه) ولو محكوما بكفره لان فيه
 مصلحة للمسلمين اذا بلغ بالجزية (من بيت المال) من سهم المصالح مجازاً كما اجمع عليه الفقهاء (فان لم
 يكن) في بيت المال شيء أو كان ثم ما هو اهم منه أو موضع متوليه طلباً اقترض عليه الحاكم ان رآه والا
 (قام المسلمون) أي مياسيرهم ويظهر ضبطهم من يأتي في نفقة الزوجة فلا تعتبر قدرته بالسكسب
 (بكفاية) وجوباً (قرضاً) بالقاف أي على جهة كالتهم اطعام المضطر بالعوض (وفي قول
 نفقة) فلا يرجعون بها الحجرة ويؤيده ما أتى أوائل السيرة انهم يتفقون المحتاج من غير رجوع وعلى
 الاول يفرق بأن ذلك تحقق ما جبه فوجبت مواساته وهذا لم يتحقق فاحتبط المال الغير ويؤيده
 ما مر آتفا عن السبكي فان امتنعوا كلهم قاتلهم الامام ويفرق بين كونها قرضاً وفي بيت المال

(قوله) وهو ساكن البدو يفتى ان
 البدو كالبادية يسمون للبلد أو هو على تقدير
 مضاف أي كالمال (قوله) ولو حلة
 من بلد الخ قد ينسب فيه بما تقدم من
 انه يجوز له نقله من البلد الى البادية اذا
 قربت من البلد اذ قضيت به جواز النقل
 من حلة الى اخرى مطلقاً بقياس الاول
 لان الاختلاف بين المحلات وان تفاوتت
 وتباينت لا يصل الى رتبة الاختلاف
 بين البلد والبادية (قوله) وموصى به الى
 قوله أو يستبان في النهاية (قوله) واضافة
 المال العام اليه تجوز يتأمل اذ قضيت
 ان الاضافة حقيقة مقصورة عليه وانها
 فيما عداه مجاز مع أن المبادر من كالم
 النجاة خلافه فليتأمل (قوله) واعتراض
 ان الاوجه عبارتها والاوجه كما أفاده
 بعض المتأخرين بتفسير الخصاص فان
 جعلت أو على التوزيع لم يرد ذلك انتهى
 (قوله) ويظهر ضبطهم عبارتها
 والاوجه ضبطهم

على ما كان وضع بيت المال الذي يقع على المحتاجين ولو حال عليهم فيسحقوا كسبون مال الميسير وإذا
 لم يعمروا على ميسير بلغة فان شق فعلى من يراه الامم منهم فان استوروا في نظره تخيير ثم
 ان بان قنار جعرا على سبده أو خراولة مال ولو من كسبه أو قريب أو حدث في بيت المال مال قبل بلوغه
 ويساره فعليه والافن منهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين وضعف في الروضة ما ذكر في القريب بأن
 نفقته تسقط بمضي الزمان ورواياته المتعول بل المقطوع به وجهه انها صارت دينا بالاقراض
 (وللتقط الاستقلال بحفظ ماله في الاصح) لانه يستقل بحفظ المالك فانه أولى وبحث الاذرعى
 تقيده بعدل بخير زايده على مال التيم عند دواعي استقلاله بحفظه لا بخصاصه من ادعاه ولتقاضى نفعه منه
 وتسلية لامين غيره يباشر الاتفاق عليه بالمعروف والاتق به أو يسلمه للتقط يوما بيوم (ولا ينق عليه
 منه الا باذن القاضي قطعا) أى على الاصح ومقابلته لان ولاية التصرف في المال لا تثبت الا لاصل
 أو وصى أو حاكم وامنه فان اتفق بخير اذنه فمن أى ان امكنت مراجعته والاتق واشهد ولا يضمن
 حينئذ * (فصل) في الحكم باسلام القبيط وغيره وكفرهما بالتبعية (اذا وجد لقيط بدار الاسلام)
 ومنها ما علم انه ممكن المسلمين ولو في زمن قديم فغلب عليه الكفار كفر طيبة نظرا لاستيلاننا القديم لكن
 نقل الراغبى عن بعض المتأخرين ان محله ان لم يمنعوا منها والا فمضى دار كفر واجاب عنه السبكي بأنه
 يصح ان يقال انها صارت دار كفر ضرورة لا حكمها بآى ذلك مع زيادة فى الامان (و) ان كان (فيها اهل
 ذمة) أو عهد (أو بدار فتحوها) أى المسلمون (واقروها بدار كفرها) أى على وجهه وان لم
 يملكوها (أو) وجد بدار اقروها بدارهم (بعد ملكها بجزية وفيها) أى الدار في المسائل الثلاث
 حتى الاولى كما قاله الدارمى وان نظرفيه غيره والاخير بان دار الاسلام كما قاله خلافا لقديمهم من
 المتن وان نظر السبكي في الثانية (مسلم) يمكن كونه منه ولو مختارا (حكم باسلام القبيط) تغليا لدار
 الاسلام لخبر احمد وغيره الاسلام يعلم ولا يعلى عليه قال الماوردى وحيث لا ذمى ثم مسلم باطنا أيضا
 والافتا هو فقط أما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالمختار تغليا لحرمة دارنا
 بخلافه في قوله (وان وجد بدار كفر فكفار ان لم يسكنها مسلم) ولا عبرة باختياره فيها (وان سكنها
 مسلم) يمكن كونه منه (كأسير) منتشر (وتاجر مسلم في الاصح) تغليا للاسلام فان نفاه ذلك
 المسلم قبل في نسبة دون اسلامه وبحث الاذرعى ان المراد بالسكنى هنا ما ينقطع حكم السفر قال بل ينبغي
 الاكتفاء بلبث يمكن فيه الوقاع وان ذلك الولد منه بخلاف من ولد بعد طرده بنحو شهر لا استحالة كونه
 منه قال وقضية اطلاقهم انه لو كان بمصر عظيم بدار حرب ووجد فيه كل يوم الف لقيط مثلا حكم باسلامهم
 وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسبكي فذلك أو لا مكان كونه منه ولو على بعد وهو الظاهر فنبه
 نظر ولا سيما اذا كان المسلم الموجود امرأة انتهى وانت خبير من اكتفاءهم في دارنا بالمختار وفي
 دارهم بالسكنى انه لا يكتفى في دارهم الا بالمكان القريب عادة وحينئذ فنى اسكن كونه منه امكانا قريبا
 عادة مسلم والا فلا وهذا أوجه مما ذكره الاذرعى فتأمله ويترق بين الدارين بأن شرف الاولى اقتضى
 الاكتفاء فيها بالمكان وان بعد فدخل المختار بخلاف الثانية فاشترط فيها قرب المكان وهو انما
 يوجد عند السكنى لا الاجتياز (ومن حكم باسلامه بالدار) كان حيث لا ذمى ثم مسلما باطنا أيضا كما
 مر فاذا بلغ وافصح بالكفر كن مرتدا وحيث ثم ذمى مسلما ظاهرا فقط فاذا بلغ وافصح بالكفر فكافر
 اصلى لضعف الدار والتعبير بذمى هنا وفيما مر هو موقوف في كلام شارح والظاهر انه مثال وعن حدة
 شارح التهجيز بأنه لو وجد بدار بركة مسلم وخصه غيره بما اذا كانت بدارنا أو لا يجد علمها ومن حكم
 باسلامه بالدار (فأقام ذمى) أو حرقى (بمنه بنسبه حقه) لانه كالسلم في النسب (وتبعه في الكفر) وارتفع

* (فصل اذا وجد)
 (قوله) في الحكم الى قوله وحيث لا ذمى
 وجوبه في النهاية الا قوله وهذا أوجه
 مما ذكره الاذرعى الى المتن وقوله كان
 حيث لا ذمى ثم الى قوله وعن حدة شارح
 التهجيز وقوله وبأن ذلك مع زيادة فى
 الامان وقوله خلافا لقديمهم من
 المتن وقوله أو حرقى (قوله) لا الاجتياز
 أى الذى لا يتأتى معه الامكان عادة
 امكانا قريبا حتى لا يأتى بامره

ما طنا من اسلامه لان الدار حكم باليد والبيئة اقوى من شجرة تدين وتصور شجرة من مسند النبي
 نادرا لا يقول عليه مع البيئة وشملت البيئة محض النبوة وخرج بها الحاق الفناء وتدين الدار من
 فيها وجهين والذي يتجه اعتبار الحاقه لانه حكم وهو كالبيئة بل اقوى وفي النبوة انه ان ثبت من ان نسب
 تبعه في الكفر والافلا (وان اقتصر) الكافر (على الدعوى) بأنه انه ولا حجة له (فان ذهب انه لا يتبعه
 في الكفر) وان لحقه نسبه لان الحكم بالاسلام لا يغير بمجرد دعوى كافر مع امكان تلك الشهادة اذرة
 ومحل ذلك ان لم يثبت منه شذو صلا والالم يغير عن حكم الاسلام قطعا ويحال بينهما وجوب او كذا ان كان
 قلنا يتبعه في الكفر كغيره (نفيه) مقتضى حكمهم بالاسلام لا يقط تارة وكفره اخرى ان لقاض
 رفع اليد امر اقيط الحكم بكفره فمما ذكره على كفره فيه وهو ظاهر وامام قبل لا يجوز لقاض ان يحكم
 بكفر احد فان فعل كفر لان الحكم بالكفر رضاه انتهى وهو على قبح ان يلزم عليه ان لا يحكم برقة احد
 ولا بكفر اقيط وهو فاسد وافسد منه ما علل به لان الحكم بالكفر ليس معناه الا الحكم بآثار المترتبة
 عليه فلا رضاه قطعا ويلزمه ان لا يحكم بخور لانه رضاه نعم له اذا سلم من ان يحكم بعدم صحة اسلامه
 اذا احتج اليه لا بكفره الا بالنسبة للاحكام الديونية وكذا يقال في اطفال الكفار لانهم في الجنة فلا
 يطلق الحكم بكفرهم (ويحكم بالاسلام الصبي بجهتين اخريين لا بفرسان في اقيط) وانما ذكرنا في بانه
 استطرادا (احدهما الولادة فاذا كان احدا بويه مسلما وقت العلق) وان علا ولو ان شي غير وارثة
 او قنابل الظفر به او بعده كما يأتي بسطه في السير وان حدث الولد بعد موته على الاوجه من ترد فيه
 ولو مع وجود حتى اقرب منه بشرط نسبه اليه نسبة تقتضي التوارث ولو بالرحم فلا يرد آدم ابو البشر صلى
 الله على نسا وعليه وسلم (فهو مسلم) اجماعا وان ارتد بعد العلق (فان بلغ ووصف كفرا) أي اعرب به
 عن نفسه كما بأصله (فرتد) لانه مسلم ظاهرا وباطنا (ولو علق بين كافرين ثم اسلم احدهما) وان علا كما
 ذكر قبل بلوغه ولو بعد تميزه (حكم بالاسلام) اجماعا في اسلام الاب والظفر الاسلام يعلى ولا يعلى عليه
 ولو امكن احتماله فادعاه قبل اسلام اصله فظاهر اطلاقهم قبول قوله فيه لمن امكانه قبوله هنا فلا
 يحكم بالاسلام ويبحث أي زرعة عدم قبوله الا ان ثبت شعرة عاتمة الخشن فيه تظن ظاهرا اللهم الا ان يقال
 الاحتياط للاسلام يابغي قوله المانع له لاحتمال كذبه فيه والاصل بقاء الصغر وقد سئلت عن يهودي اسلم
 ثم وجد بتم من روجة فادعى صباها المتبعة وادعت البلوغ هي وزوجها فاقضيت بأنه يصدق أما في دعوى
 الاحتمال فلما تقرر ان الاحتياط للاسلام يقتضي مخالفة القاعدة من تصديق مدعى البلوغ بالاحتمال
 وأما في دعوى السن أو الخيض فبالا ولي لا مكان الاطلاع عليهم ما فكف مدعى أحدهما البيئة وقد
 صرحوا بأنه لو باع أو كاتب أو قتل ثم ادعى صبا يمكن صدق بخلاف ما لوزوج لان النكاح يحتاج له
 ويجرى بين الناس فمكون الولي صبياع بعد جذا فلم يلتفت اليه وان امكن والمجنون المحكوم بكفره
 يلحق أحدهما بويه اذا اسلم كالصبي (فان بلغ ووصف كفرا فرتد) لسبق الحكم بالاسلام ظاهرا
 وباطنا (وفي قول) هو (كافر أصلي) لان تبعيته زالت الحكم بكفره وقد زالت باستقلاله فعاد
 لما كان عليه أولا وبني عليه انه يلزمه التلفظ بالاسلام بعد البلوغ بخلافه على الاول ومن ثم لو مات
 قبل التلفظ جهز كمن لم يل قال الامام وصوبه في الروضة هو كذلك على الثاني أيضا لان هذه الامور
 مبدئية على الظواهر وظاهر الاسلام انتهى وكأنهم لم ينظروا لوجوب التلفظ عليه على الثاني لان
 تركه وجب الاثم لا الكفر كما هو ظاهر وقول الاحياء كاطلمي المسلم بالاسلام أحدا بويه لا يقتضي عنه
 اسلامه شيئا ما لم يسلم بنفسه اما غير رب بل سبق قلم على ما قاله الاذرعى أو مفرع على وجوب التلفظ
 ولو تلفظ ثم ارتد فرتد قطعا ولا ينقض ما جرى عليه من احكام الاسلام قبل ردة على الاصح الجهة

(قوله) وانما ذكرنا قول المصنف
 التماس في النهاية الا قوله وقد سئلت الى
 قوله وكالصبي (قوله) أو مفرع على
 وجوب الخ بامل مع قوله السابق لان
 تركه يوجب الاثم لا الكفر

(استأنس من) ولو صبا بجنونا وان كان معه كافر كامل (مختلا) أو جنونا والمراد الجنس
 فيجعل ذكر كل واحد من المتعددين (سبح الساني في الاسلام) ظاهر أو باطنا (ان لم يكن معه
 أحد ابويه) اجماعا خلافا لمن شذوا لانه صار تحت ولايته كالأبوين ونفسية الحكم بالسلامة باطنا
 انه لو بلغ ووصف الكفر كان حرنا او هو متجه خلافا لما يوجب كلام شارح انه كافر أصلي ثم رأيتهم
 صرحوا بما ذكرته أما إذا كان معه أحد ههنا وان علا فيما يظهر ثم رأيت الأذرعى أشار إليه بأن كانا
 في جيش واحد وغنية واحدة وان لم يتحد المال أو قد سببا معا أو تقدم الأصل فيما يظهر خلافا لمن
 أطلق من تعليق القاضي انه إذا سبق سبي أحد ههنا سبي الآخر سبي الساني فلا يحكم بالسلامة لان
 تبعيتهما أقوى من تبعية الساني وان ما بعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي (ولو سبها ذهبي)
 قال الإمام فاطن بسلامة البغوي ودخل به دارنا والداري وسبها في جيشنا وكل انما هو قيد للخلاف
 في قولهم (لم يحكم بالسلامة) بل بكونه على دين سبها لا أبويه (في الأصح) لان كونه من اهل دارنا
 لم يفده كذريته الاسلام فبها أولى ولا يفده حينئذ اسلام أبويه على عاقلة الحلبي وهو ان مع نقيد
 لما من تبعية الأصول والظاهر انه ليس كذلك ومن ثم قال السبكي قياسه انهما لو اسلما بانفسهما
 بدارهم أو خرجا النسا واسلا لا يحكم بالسلامة لان شراده عنهما قبل ذلك وما أطلق الاصحاب يستعملون
 به انتهى وخرج نسبها في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا على كنهه فكذلك أو غنية وهو الأصح فهو
 مسلم لان بعضه للمسلمين وبسبب السبكي ومن تبعه انه لو اسلم سبها الذي أو ظهر حربي صغيرا حريسا
 وعلمه ثم اسلم تبعه لان له عليه ولا يؤوله ذلك علة الاسلام في الساني المسلم وفي غياوى البغوي ابتداء
 وجهين في كافر اشترى صغيرا ثم اسلم هل يتبعه والذي يتبعه منهما انه لا يتبعه بل وكذا فيما قبله ولا يلحق
 بالسبي غيره لانه مع كونه أقوى في القوم انما يؤثر ابتداء فلا يقاس به غيره في الاثناء ثم رأيت الشيخين
 صرحا بما قدمته ان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي وهو يؤيد ما ذكره والمستأنس من كذا (ولا يصح)
 بالنسبة لاحكام الدنيا (اسلام صبي مميز مستقلا على التمييز) كغير المميز بجماع عدم التكليف
 ولان نظمة بالشهادتين اما خبر وخبره غير مقبول أو انشاء فهو كعهوده نعم تسن الحيلولة بينه وبين أبويه
 لئلا يقتله وقيل يجب ونقله الامام عن اجماع الاصحاب واتصرح لجهة اسلامه وقضى به غير واحد
 ويدل له صحة اسلامه على رضى الله عنه قبل بلوغه ورده احمد جمع كونه قبل بلوغه واليهي وغيره بأن
 الاحكام انذاك كانت منوطه بالتمييز الى عام الخسوف وفارق بخصوص لانه لا يتنقل به انما بالنسبة
 لاحكام الآخرة فيصح ويكون من الفاضل ان اتفاقا ولا يلزم بين الاحكامين كقبح لم تبلغ الدعوة
 وكأطفال المشركين ولو اشتبه طفل مسلم بطفل كافر وقف أمرهما ولا يجبران على الاسلام بعد البلوغ
 قاله المصنف وخالفه التاج الفزاري فقال يحكم بالسلامة ما وقف نسبهما الى البلوغ (فصل) في بيان
 حرية القبط ورقه واستحقاقه وتوابع ذلك (اذ لم يقر القبط برفقه فهو حر) اجماعا وبسبب البلقيني تقيده
 بغير دار حرب لا مسلم فيها ولا ذمي لان دار الحرب يقتضي استرقاق النساء والصبيان واعترض بانها
 انما تقتضي استرقاق هؤلاء بالأسر ومجرد القبط لا يقتضيه واذ احكم له بالحرية وبالا سلام فقتله حرم مسلم
 أو غيره قتله به الامام أو عقا على الدية لانها لا يبيت المال وهو لا يجوز له التصرف فيما يتعلق به
 على خلاف المصلحة نعم لو بلغ القبط المحكوم بحريته وباسلامه بالدار ولم يصف الاسلام لم يقتل به الحر
 على ما نص عليه وصوبه الاسنوي لسكن ظاهرا الروضة وأساءه اخلافه والقياس ان حدقا ذقه ان
 أحسن وقاطع طرفه يجري فيهما ما ذكر في قتله وان أمكن الفرق بان القتل محتاط له اكثر بخلافهما
 ومن ثم نص على انه لا يحد قاذفه الا ان قال القبط النحر (الا ان بقي أحد ينفذ برقه) فيعمل بها كإياي

(قوله) ولو صبا الى قواه ولو اشتبه طفل
 مسلم في النهاية (قوله) ولا يفده
 حيث أن الخ عبارتها والأوجه لوسي
 ابواه ثم اسلما صار مسلما بسلامتهما
 خلافا للعلوي ومن تبعه ويقاس
 به ما لو اسلما بانفسهما في دار الحرب
 او خرجا النسا واسلا وخرج بسبها
 الخ (قوله) وهو الأصح في النهاية
 بعد قوله أو غنية (قوله) ولو اشتبه الخ
 ساني هذه المسئلة في آخر الكتاب عن
 الغني والنهاية مفصلة
 (فصل في اذالم يقتل)
 (قوله) اجماعا الى قوله واذ احكم في النهاية
 واعترض بانها عبارة تساورده
 الشيخ بأنها الخ (قوله) ومجرد القبط
 لا يقتضيه ان ثبت انه يعتبر في الاسر قصدا
 التماثل فاذ كرم مسلم وانما اكتفى فيه
 بالاستسلام فكون مجرد القبط لا يقتضيه
 محل تأمل (قوله) ما يقتضي اعتبار
 رده عبارة وان لم يكن رسلها كما
 هو ظاهر كلامهم وان نقل من ابن عبد
 السلام (قوله) فيعمل بها الخ قوله لسكن
 ان كان حاله ان قرار الأول في النهاية

(وان أقرب) أي الرق وهو مكلف ومن ابن عبد السلام ما يقتضي اعتبار رتبة أي أوطأهم كالأهم
 خلافه (لشخص فصدقه) ولو بسكوته عن تكذيبه لأن فيه تصديقه (قبل ان لم يسبق
 اقراره) أي اللقيط ويصح عوده على مكل منه ومن المقر له اذ لو أقر انسان بحرية فاقرا للقيط
 له لم يقبل وان صدقه كما هو واضح بحرية كسائر الاقارب بخلاف ما اذا كذبه وان صدقه بعد أو سبق
 اقراره بالحرية وهو مكلف لأنه لا يترتب احكام الاخراج المتعلقة بحقوق الله والعباد فلم يقدر على اسقاطها
 وانما قبل اقرارها بالرجعة بعد انكارها لان الأصل عدم انتضاء العدة مع ثبوت بعض الشرع
 أحمر انتضاءها اليها والاقرار بالرق شتاف لا يصل الحرة بالموافق للاقرار السابق ولا يرد على
 المتن ما لو أقر بزيادة فكه كذبه فاقربه بغيره فصدقه فلا يقبل وان لم يسبق منه اقرار بحرية لان اقراره الأول
 يتضمن نفى الملك لغيره وقد بطل ما كره برده فصار حرا لا يصل والحرة بتعذر اسقاطها الماعني ولو أنكر
 رقه فادعى عليه وحلف ثم أقرب له فان كانت صيغة انكاره ليست برقيق لك قبل أو ليست برقيق
 فلا تتضمنه الاقرار بانه حرا لا يصل ولو أقر بالرق لعين ثم بحرية الاصل لم تسمع لكن ان كان حال الاقرار
 الأول رشيدا على ماسر (والمذهب انه لا يشترط) في صحة الاقرار بالرق (ان لا يسبق منه تصرف يقتضي
 نفوذه حرية كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في أصل الرق واحكامه) الماضية المضرة به (الاستقبلة
 فيما له كما يقبل اقرار المرأة بالنكاح وان تضمن ثبوت حق لها وعليه كسائر الاقارب نعم لو أقرت
 متزوجة بالرق والزوج من لا تحمل له الا لم ينسخ نصا حرة وتسلم له تسليم الحرائر ويسافر بها
 بلاذن وتعتد عدتهن لنحو طلاق وعدة الاموات ولدها قبل اقرارها حرة بعد رقيق وذلك
 لان النكاح كالقبوض المستوفى وهذا لا يفسخ نكاح أمة بطرق نحو سار (لا) في الاحكام
 (الماضية المضرة بغيره) فلا يقبل اقراره بالنسبة اليها (في الاظهر) كما لا يقبل الاقرار على الغير بدين
 مثلا ولا يقبل البيعة برقه مطلقا وعلى الاظهر (فلو ربه دين فاقرب رقه وفي يده مال قضى منه) ثم
 ان فضل شيء فله مقر له والا تباع بما بقي بعد عتقه (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا بيعة لم يقبل) قطعا
 لان الأصل والظاهر الحرية فلا تترك الا بجهة بخلاف النسب لما فيه من الاحتياط والمصلحة (وكذا
 ان ادعاه الملتقط) بلا بيعة فلا يقبل (في الاظهر) لما ذكره فارق ما قاس عليه المقابل من
 دعواه مالا للقطعة ولا منازعه اذ ليس في دعواه تغيير صفة العلم بمملوكيته له أو لغيره ثم يستمر بيده
 عند المزني ويجب ان تراعه منها عند الماوردى لغير وجه بدعى رقه عن الامانة وربما استرقه بعد
 وأيده الاذرى بقول العبادى لو ادعى الوصى دينا على الميت أخرجت الوصية عن يده لئلا يأخذها
 الا ان يرى ونظر الزركشي في تعليل الماوردى بأنه لم يتحقق كذبه حتى يخرج عن الامانة ويرد بان اتهامه
 صير ~~كغير الامين~~ لان يده صارت مظنة الاضرار باللقيط نعم قياس قول العبادى انه لو أشهد انه حر
 الأصل بقي بيده (ولو رأينا صغيرا ميمزا أو غير ميمز) أو مجنوننا (في يده من يسترقه) أى يستخدمه مد عيار رقه
 (ولم يعترف استنادهما الى التقاط حكمه بالرق) اذا ادعاه بمسلا لا يمدوا تصرف بلا معارض نعم
 ان كذبه المميز احتجاج الى عين انه مملوكه (فان بلغ) الصبي الذي استرقه صغيرا سواء ادعى رقه
 حينئذ أو بعد البلوغ أو أفاق المجنون (وقال ان احرم يقبل قوله في الاصح الابينة) بالحرية لانه حكم
 رقه في صغره أو مجنونه فلم يزل الا بجهة نعم له تخليفه وفارق ما لو رأينا صغيرا يدم يدعى نفسه ~~أحما~~
 فبلغت وأنكرت فان على المدعى البيعة وكذا الوادعى عليه حسبة وهي صغيرة بان البند دليل الملك
 في الجملة ويجوز أن يولد وهو مملوك ولا كذلك في النكاح فاحتجاج للبيعة (ومن أقام بيعة) أوجه أخرى
 (برقه) بعد الاحتجاج اليها لان لم يحجج اليها كبيته داخل قبيل ان يراف يدعى الروال (محمل بها)

(قوله) وظاهر كلامهم خلافه قد يقال
 انما سكتوا عن هذا اكتفاء بذكره
 في نظرنا اذا لمعالب ان استعجاب الشروط
 انما يكون في الباب الحقود أسالة لسان
 ذلك الحكم كلب الاقرار هنا ثم رأيت
 انجسني قال قوله اعتبار رتبة قد يؤيده
 انه اقرار بمجال وشروطه الرشد اللهم
 الا أن يمنع ان الاترار بالرق ليس من
 الاقرار بالمال وان ترتب عليه المال
 انتهى وهو إشارة الى ما بهنا عليه
 وما قوله اللهم الا الخ فلا يخفى ما فيه من
 البعد بل المكبرة اذ لا معنى لقوله
 انما عبده أو نحوه الا انما يملك له وهو
 نص في المالية (قوله) في صحة الاقرار
 الى قول المصنف ولو رأينا في النهاية
 (قوله) والا تباع بما بقي الا صادق
 تباع به أو بما بقي لان قوله والا صادق
 بالمساواة أيضا ثم رأيت الخ مع الشرط
 والا تباع يتأمل هذا الجراء مع الشرط
 المشار اليه بالا انتهى وكأنه إشارة الى
 ما ذكر (قوله) عند المزني عبارتها كما
 قاله المزني وهو الوجه وان جرى
 الماوردى الخ (قوله) أى يستخدمه الى
 قول المصنف عرض على الصايف
 في النهاية الا قوله نعم ان كذبه الى المتن
 وقوله أو أفاق المجنون وقوله أو مجنونه

في قوله (وإذا كان من غير نسب) (وإذا كان من غير نسب) (وإذا كان من غير نسب) (وإذا كان من غير نسب)
 وشراءه لا يثبت له ما هو اليد وقضية ان يثبت غير الملقط فيحتاج لذلك في قولها ولو اربع نسوة
 لان شهادتهم بالولادة تثبت الملك كما تنسب في الشهادة بالولادة انما هو ان لم تعرض للملك
 خلافا لما في صحيح التنبيه لان الغالب ان واد أمته ملكه (وفي قول بكفي مطلق الملك) كما أثر
 الاموال وفريق الأول بان القبط محكوم بحرية بظواهر الدار فلا يزال ذلك اذا اشر الا عن تحقيق
 وفي الكفاية ان طريقة الجهور جريان الخلاف في الملقط وغيره والحق محتمل لذلك لكن سياقه يخصه
 بالملقط وفريقهم هذا وتعايلهم الذي قضيته مامر طاهران فيه (ولو استحق القبط) يعني الصغير
 ولو غير القبط (حرم مسلم) ذكره ولو غير ملقط (لحقه) بشروطه السابقة في الاقرار اجماعا
 وثبت أحكام النسب من الجانبين ولا يلحق بزوجه الايسة كما علم مما يأتي واستحبوا القضاة ان يقول
 للملقط من أن هو ولدك من زوجتك أو أمك أو شقيقة لانه قد يظن ان الالتقاط يفيد النسب وقال
 الرزكشي ينبغي وجوبه ان جهر ذلك احتياطا للنسب وسيأتي في الشهادة ان ما يؤيده أما الكافر فيستحق
 من حكم بكفره وكذا من حكم بسلامه لكن لا يتبعه في الكفر كما مر (وصار أولى بتربيته) من
 غيره الثبوت أن قوله فاولى ليست على بابها كفلان أحق بجماله نعم ان كان كافرا او اللقط مسلما بالدار
 لم يسلم اليه (وان استحققه عبد) بشروطه (لحقه) في النسب دون الرق الايسة عليه لانه
 كالحرف في النسب لكن يقر به الملقط ويتفق عليه من بيت المال (وفي قول بشرط تصديق
 سيده) لانه يقطع ارثه بفرض عتقه وأجاب الاول بان هذا لا ينظر اليه لانه استحقاق ابن مع وجود أخ
 (وان استحقته امرأة لم يلحقها في الاصح) لا يمكن اقامة البينة بمشاهدة الولادة بخلاف الرجل
 واذا أقامتها لخطبها ولو أمه ولا يثبت رقة لمولاه ولا يلحق زوجها الا ان أمكن وشهدت بالولادة على
 فراشه وخبرته لا يتفق عنه الا باللعان (أو) استحقته (انما لم يقدم مسلم وحر على ذمي وحر على) (وعبد)
 لانه استحقاق كل منهم ويد الملقط لا تصلح للترجيح هنا (فان) كان لأحدهما بينة سليمة من
 المعارض عمل بها وان لم يكن لواحد منهما بينة أو كان لكل بينة وتعارضتا فان سبق استحقاق أحدهما
 ويده عن غير التقاط قدم ثبوت النسب منه معتقدا باليد فهي عاصدة لا مرجحة وان لم يسبق أحدهما
 كذلك كان استحققه لا قطه ثم ادعاء آخر (عرض على القائف) الآتي قيل العتق (فيلحق من ألحقه
 به) لما يأتي ثم ولا يقبل منه بعد الحاقه بواحد الحاقه بآخر لان الاجتهاد لا يقتض بالاجتهاد ومن ثم
 لو تعارض قائفان كان الحكم للسابق وتقدم البينة عليه وان تأخرت كما تقدم هو على مجرد الانساب
 لانه بمنزلة الحكم فكان أقوى (فان لم يكن قائف) بالبلد أو بدون مسافة القصر منه وقيل بالذميا وقيل
 بمسافة العدوى (أو) وجد ولكن (تخير أو نقض أو أحدهما) وقف الامر الى بلوغه
 و (أمر بالانساب) قهر عليه ووجب ان امتنع وقد ظهر له ميل والوقف الامر على الوجه (بعد
 بلوغه الى من يميل طبعه اليه منهما) لما صح عن عمر رضي الله عنه انه أمر بذلك ولا يجوز له الانساب
 بالشتم بل لابد من ميل جبلي كميل القريب لقريته وشروط فيه المأوردى ان يعرف حالهما
 ويراهما قبل البلوغ وان تستقيم طبعته ويتضح كونه وأقره ابن الرفعة وأيده الرزكشي بقواهم
 ان الميل بالاجتهاد أي وهو يستدعي تلك المقدمات ولو انسب لغيرهما وصدقه ثبت نسبه ولم يحير المميز
 كما يأتي في الحصانة لان رجوعه يعمل به ثم لا هنا قوله ملزم و احصي ليس من أهل الام ويحقاقه
 مدة الانتظار ثم من ثبت له رجوع الآخر عليه بما أنفق ان كان باذن الحاكم ثم الا شهادته على نية الرجوع
 ثم نية كيعلم مما مر آخر الاجارة والا فيوم تبرع ولو تداعاه امرأتان أنفقتا ولا رجوع هنا مطلقا

(قوله) أما الكافر فيستحق الى آخره
 صار ثم أو تبرعه بالمسلم مثال اذا الكافر
 الى آخره وكذا تبرعه بتبرع كأي أتت
 ولك أن تقول تبرعه بالمسلم لدم جريان
 التفصيل الذي في الكافر فيه والحرف
 لعدم جريان الخلاف الآتي فيسقط ما مل
 وأيضا قوله وصار أولى بتربيته انما
 يتأق في الحر المسلم (قوله) الآتي قيل
 الى الكتاب في النهاية الا قوله ثم يثبه
 كما يعلم مما مر آخر الاجارة (قول المتن)
 والحق بهما قد يقال اذا ألحقه بهما
 بين انه غير قائف نعم ان عمل ما ذكره على
 ما اذا ألحقه قائفان بآتين في آن واحد كان
 واختاروا لافقيه السائل ان كان كور (قوله)
 والا وقف الامر ولو استرضع ابنه مودة
 ثم غاب ورجع فوجد هامة ولم يعرف
 ابنه من ابنا أقوى المصنف بان أمرهما
 موقوف حتى يتبين الحال بينة أو قافة
 أو بلغا فتسببا انسا بافتقارهما وفي الحال
 بوضعان في بد المسلم فان لم يوجد ينفق ولا قافة
 ولا انساب دام الوقف فيما يرجع الى
 النسب وتلطف بهما انسابا فان أصرا
 على الامتناع لم يكرههما عليه واذا ماتا
 دفنا بن مقابر المسلمين والكنار وتجب
 الصلاة عليهما ونوى الصلاة على المسلم
 منهما ان صلى عليهما معا أو على واحد
 من الصلاة عليهما ان كان مسلما

لا يمكن ان يقطع بالولادة فأخذت كل عرجة قولها (ولو أتاها يمين) على النسب (منها رشتين)
 كان اتحاداً بينهما (سقطتا في الاظهر) ادلا من رجع في رجع للثابت واليد هنا غير مرسية
 خلافا لجمع لانها لا تثبت النسب بخلاف الملك

(كتاب الجمالة هي)

بتسليم الجسيم كالجعل والجملة لغة ما يجعله الانسان لغيره على شيء يفعله وأصاها قبل الاجماع أحاديث
 رقية الجمالي وهو أبو سعيد الخدري رضي الله عنه اللاديع بالفتحة على ثلاثين رأسا من الغنم
 في الصحراء وغيرهما واستقطب منها البلتيني وتبعه الزركشي جوازها على ما يتفهم به المريض
 من ذواء أو رقية وعقبت منها لا يقطب لأنها طلب لا لتقاط الضالة وفي الروضة وغيرها لا جارة لأنها
 عقد على عمل نعم تمارقها في جوارها على عمل مجهول وصحتها مع غير معين وكونها جائزة وعدم استحقاق
 العامل تسليم الجعل الا بعد تسليم العمل فالو شرط تجمله فسد المسمى ووجب أجره المثل فان سلمه بلا
 شرط لم يجز تصرفه فيه على الوجه ويفرق بينه وبين الجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهما لا يملكه الا بالعمل
 وشرعا الاذن في عمل معين أو مجهول لمعين أو مجهول بمقابل (كقوله) أي مطلق التصرف المختار (من
 رد آبق) أو آبق زيد كما سيصرح به (فله كذا) أو رده ذلك كذا أو الوجه انه لا يشترط ان يقول على
 ولا يتيه واحمل ابهام العامل لانه قد لا يعرف راغبيا في العمل وكقول من خيس ظمالمين بقدر على
 خلاصه وان تعين عليه على المعتمد ان خلصتني فلك كذا بشرط ان يكون في ذلك كلفة تقابل باجرة
 عرفا واركانها عمل وجعل وصيغة وعاقده كملت مع شروطها من كلامه هنا وفيما يأتي واستفيد من قوله
 من رد ان الشرط في العامل قدرته على الرد بنفسه ان كان غير معين وبفساده أو مأذونه ان كان
 معينا وهذا لا ينافي ما يأتي في التوكيل قائله وانه لا يشترط فيه تقسيمه تكليف ولا رشد ولا حرية ولا اذن
 سيد أو ولي فيصح من صبي ومجنون له نوع تعيين ومجنور سنة وحق على المعتمد من اضطراب للتأخرين
 في ذلك ولا يقاس ما هنا بالاجارة لانه يغتفر هنا ما لا يغتفر ثم وقضية الحد حتمها في ان حقت مالى من
 متعدد عليه فلك كذا وهو متجه ان عين له قدر المال وزمن الحفظ والا فلا لان الظاهر ان المال لا يريد
 الحفظ على الدوام وهذا لا غاية له فلم يعد فسادا بالنسبة للمسمى فتجب له أجره المثل لما حفظه (و) علم
 من مثاله الذي دل به على حدها كما تقر رانه (بشرط) فيها التحقق (صيغة) من الناطق الذي لم يرد
 السكابة (تدل على العمل) أي الاذن فيه كما بأصله (بعوض) معلوم مقصود (ملتزم) لانها
 معاوضة أما الاخر فسكني اشارته المفهومة لذلك وأما الناطق اذا كتبت ذلك ونواه فانه يصح
 منه (فالو عمل بلا اذن) أو باذن من غير ذكر عوض أو بعد الاذن لكنه لم يعلم به سواء المعين وقاصد
 العوض وغيرهما (أو اذن لشخص فعمل غير ذلك شيء له) لانه لم يلتزم له عوضا فوق عمله تبرعا
 وان عرف رد الضوال بعوض نعم رد في المقول له كرده لان يده كيده كذا قاله وقيد السبكي بما
 اذا اذن له وأيده الاذرى بقول القاضي فان رده بنفسه أو بعينه استحق وتبريلهم فعل قومه منزلة فعله
 يؤيد قول وقولهم المذكور لا يخالقه لانه لما تنزل فعله كفه مع ان يقال رده بعينه وان لم ياذن له ولو
 قال من رده عدي من سامعي يداني فرد من علمه ولم يسمعه لم يستحق وان سمع النداء العام التوكيل فهو
 في تلك الباح وكذا الخاص لكن ان لم يحسنه أو لم يلق به أو عجز عنه وعلم به القائل والا فلا وان طرأ له نحو
 مرض نظير مرض في التوكيل فسلم ان من جوع على الزيارة لا يستنيب فيها الا ان عذر وعلمه
 الجاعل حال الجمالة (ولو قال أجنبي) مطلق التصرف مختار (من رده بعد زيد فله كذا استحقه

(كتاب الجمالة)
 بتسليم الجسيم الى قوله وشرعا
 في النهاية (قوله) وقضية الحد الى قوله
 وتبريلهم في النهاية (قول المتن) صيغة
 قد يقال مرادهم بالصيغة ما يدل على
 المقصود لفظا أو كتابة أو إشارة
 من أنفوس ولهذا صرحوا في بعض
 الأبواب بان السكابة كناية وان الإشارة
 تكون صريحا وكناية (قوله) وقيد
 السبكي عبارة قال السبكي وهو ظاهر
 اذا استعان بسيد وهو الاقضية نظرا لانه
 لم يدخل في اللفظ لاسيما اذا لم يعلم النداء
 (قوله) وان سمع النداء الى قول المصنف
 وان قال قال زيد في النهاية

(على وجهه) لأنه التمسح وان لم يأت على شيء من القول وان كان عقيب السبكي
 نظر الى ان المتبادر منه ذلك واستشكل ان الرفعة استحقاق الراد بان لا يجوز له وضع يده عليه بغير اذن
 مالك بل يضمنه واجب بفرضه فيما اذا اذن المالك لمن شاء في البدن والقرم الاجنبي الجعل وقد تصور
 بما اذا ظنه العامل المالك أو عرفه وطن رضاء على ان وضع اليد عليه للرد يرضى به المالك غالباً
 وكفى بذلك مجوزاً وظاهر ان المراد من الاجنبي غير الوكيل والولى فلو قال ذلك عن موكله أو مجبوره
 والجعل قدر أجرة المثل وجب في مال الموكل والمجبور (وان قال) الاجنبي (قال زيد من ردة عبيدي
 فله كذا أو كان كذا لم يستحق) الراد (عليه) أى الاجنبي شيئاً لعدم التزامه (ولا على زيد)
 ان كذبه اذ لا تقبل شهادة الاجنبي على زيد بذلك لانه متهم في ترويح قوله أما اذا صدقه فيلزمه
 الجعل وقيد الرافعي بما اذا كان الاجنبي ممن يقبل خبره والافهم لورده غير عالم باذنه انتهى ويصح
 ان محل قوله والا الخ ما اذا لم يصدق العامل والاستحقاق على المالك المصدق لان المجذور عدم علم
 العامل وتصديقه بصير عالم ولا نظر لاتهم لان علمه وعدمه لا يعلم الا منه مع قوته بموافاقته للمالك
 (ولا يشترط قبول العامل) لفظ المادل عليه لفظ الجاعل (وان عنه) بل يكفي العلم كالوكيل
 ومن ثم لورده ثم عمل لم يستحق الا باذن جديد عليه في الروضة وأصلها اذا لم يعين العامل لا يتصور
 قبول العقد وظاهره ساقى المتن وقد يجاب بأن معنى عدم تصور ذلك بعده بالنظر للضابطات العبادية
 ومعنى تصوره الذي أفهمه المتن انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع سامع مطابقة لعمومه ما كل سامع
 كأنه مخاطب فتصور قوله ولا تشترط المطابقة فلو قال ان رددت أبى فلك دينار فقال ارده بنصف
 دينار استحق الذي سار فان القبول لا اثر له في الجعالة قاله الامام واعترض بقولهم في طلقتي بألف فقال
 بمائة طلقت بها كالجعالة وقولهم في اغسل ثوبي وأرضيك فقال لا اريد شيئاً لم يجب له شيء وقد يجاب
 بأن الطلاق لما توقف على لفظ الزوج اذ امر عليه وبأن الاخير ليست تفسيراً مستلزماً لان ما فيها ردة
 الجعل من أصله فأنزله بخلاف رده بعضه (وتصح) الجعالة (على عمل مجبول) كما علم من تنبيه أول
 الباب وذكره هنا لضرورة التقسيم وقد جمع ذلك بما يعرض ضبطه لا كبناء على ما في كونه وطوله
 وشمكه وارتفاعه وما يبنى به وخياطة ثوب فيصنفه كالأجرة (وكذا ما علم) كمن رده من موضع كذا
 (في الاصح) لاسيما اذا جازت مع الجهل بفع العلم أولى وممراته لا بد في العمل من كفة فلورده من هو بيده
 ولا كفة فيه كدينار فلا شيء له ولو قال من دلتى على مالى فله كذا فله من هو بيده فلا شيء له اذ لا كفة
 وعلمه شارح بوجوبه عليه وهو مبنى على ما شرطه في العمل انه يشترط كونه غير واجب عليه وهو ضعيف
 كما هو نعم ان عصى بوضع يده عليه بضمه ثم سمع قول مالك ماله من ردة مالى فله كذا فله لم يستحق
 شيئاً وان كان فيه كفة لتعين الردة عليه فوراً يخرج به عن العصبية وعلى هذا يحمل من شرط في العمل
 عدم تعيينه عليه وقد يجمع أيضاً بان ما عين لعارض كفرض كفاية انحصار في واحد له الاخره فيه ومنه
 قولهم باستحقاقها في محو تعليم القاتلة وحز الوديعه وان تعين عليه وما كان متعيناً اضائة لا أجرة
 فيه ومنه مسئلة الغاصب المذكورة أو من هو يدينه غيره استحق لان الغالب انه تحققت مشقة بالبحث عنه
 وقيدته الاذرى بما اذا كان البحث المشق بعد الجعالة اما السابق عليها فلا عبرة به أى لانه محض تبرع
 حينئذ (ويشترط لصحة العقد عدم تأقته فسطل من ردة عبيدي الى شهر سواء أضم اليه من محل كذا أم لا
 لانه قد لا يجده فيه و) (كون الجعل) مالا (معلوم) بمشاهدة المعين أو وصفه أو وصف مالى الذمة
 مقصود ايضاً غالباً جعله ثمناً لانه عوض كالأجرة ولا حاجة لجها لانه بخلاف العمل (فلو قال من رده فله)
 ثمانية ان علمت ولو بالوصف فهي الراد والافهم أجرة المثل واستشكله الاسنوى بأن وصف المعين لا يفي

(قوله) وقد يصور بما اذا انطباع ما ذكره
 من التصويرين واضح بالنسبة لبيان وضع
 المبدأ بالنسبة لرفع الضمان كما هو ظاهر
 ثم رأيت المشي قل قوله وكفى بذلك مجورا
 أي ومع ذلك بضمه كما هو ظاهر اذ ليس
 ذلك من جملة الامانات الى آخر ما كتبه
 فليراجع (قوله) والجمل الخ ههنا
 في مسألة الولي وكذا الوكيل ان لم يعين
 موكله شيئا خصوصا والاقتضاه
 لا يزيد عليه وان نقص عن أجره المثل
 (قوله) ان كذبه الى قوله من دلتى على
 ما في النهاية الاقواله لان المحذور الى
 المتن وقوله بان الاجرة الى المتن (قوله)
 وقيد جمع عبارتها وهو مقيد كما أفاده
 جميع بماء الخ (قوله) وطوله الخ ترك
 العرض وهو من ادب الاشك وعطف
 الارتفاع على السهل عطف تفسير كما يعلم
 مما تقدم في الاجارة (قوله) من هو يده
 الى المتن في النهاية (قوله) لجهة التقيد
 الى قول المصنف والمراد في النهاية

عن رويته واجاب عنه البلاني بان هذه المناقضة مستلزمة التخصيص فلم يستند بها خلاف في امور الدين
وقياسه حجة فله نصفه ان علم وان لم يعرف شكله وهو اسند وجهين نتيجة ترجحه ثم رأيت انوار وغيره
رجاه أيضا وقياس الرافعي له على استئثار المصلحة بنصف الرضيع بعد الفطام اجاب عنه في السكينة
ان الاجرة المعينة تلك بالقدرة فعلها اجزاء من الرضيع بعد الفطام يقتضي تأجيل ملكه وهذا انما
يملك بتمام العمل فلا تحسب له مقتضى العقد ولا عمل يقع في مشترك أو فله (ثوب أو أرضيه) أو فله خمر
مثلا (فسد العقد) بلهالة العوض أو عدم ماله (والمراد) الجاهل بأن الفاسد لا شيء فيه فيما يظهر
أخذنا من في القراض (الجرة مثله) كالأجرة الناسدة وفي غير المتصور كالكلام لا شيء له لا لم يطعم
في شيء ومصرحة السليم بالنفقة الساجدة وحمل على جمع غنى وأعطيت نفقة لانه ارزاق لأجله بخلاف جمع
عن بنفقة مثله فانه فاسد كافي الأهم جزم بالماء وردى وبأن آخر السير من دل على قلته فله جازية منها
واذا قلنا بأنه ارزاق لزمه كفايته كما هو ظاهر ثم هل المراد بها كفاية أمثلة عرفا أو كفاية ذاتية نظير ما يأتي
في كفاية القريب والقرن كل محتمل (ولو قال) من رده (من بلد كذا فردة) من تلك الجهة لكن
(من) ابتاع منه فلا زيادة له لتبعه بها أو من (اقرب منه فله قسطه من العمل) لانه قول بكل العمل
فيوزع على ما قد وجد منه وما عدم ومحملة ان تساوت الطريق سهمولة أو خروقة والا بأن كان النصف مثلا
الذي اتى به ضعف متركه استحق ثلثي العمل أما اذا رده من جهة أخرى فلا يستحق شيئا مطلقا على ما يحتمل
السبكي وتبعه الاذرى أولا لانه لم يأذن له في الرد منها وله احتمال انه يستحق بقدر ما يستحقه لو رده من
الجهة المعينة وهو المنقول في السكينة واعتمده اعني الاذرى قال لان التعيين انما يراد به الارشاد لمحملة
ومن ثم لو اراد حقيقة التعيين لم يستحق شيئا ولا يشكل على ما ذكره من خاط لي ثوبا أو ثوبا لي حائطا
أو علمي سورة كذا فاني به ضعه لم يستحق شيئا لانه لم يحصل غرضه الذي سمي به ثم حصل غرضه ومن
ثم لو ذكر شيئين مستقلين كمن رده عدي فله كذا استحق نصف العمل برأيهما وتبعه سارح بما
اذا تساوى محلهما أي وقد استوت طريقهما سهمولة وخروقة أخذنا من تعينه سهم بذلك للرد من نصف
الطريق المعين وأطلق الزركشي بذلك غية الطالب عن المدرس أيا ما وقف قال الواقف من حضر شهر افله
كذا فيستحق قسط ما حضر لتفاضل الأيام ومرف فيه كلام في الوقف فراجع به * فخرج * يجوز الجمالة على
الرفقة بجائز كما مر وتبريض مريض ومداوئه ولودائه ثم ان عين ذلك جدا كالشفاء ووجد استحق
المسمى والافاجرة المثل ولو جاعله على رد عدي فردة بعضهم استحق قسطه باعتبار العدد أي بالقيدين
المذكورين لان اجرة ردهم لا تتفاوت حيثما ذلغالبها أو على حج وعمرة وزيارة فعمل بعضهم استحق
بقسطه توزيع المسمى على اجرة مثل الثلاثة (ولو اشترك انسان) مثلا معينين أولا وقد عهدهما التداء
(في رده اشتركا في العمل) أو ثلاثة فكذلك بحسب الرؤس وان تفاوت عملهم اذ لا يضبط حتى
يوزع عليهم ويغارق توزيعه بقدر الملك على ملاك التزمه وفارق ذلك أيضا من دخل دارى فاعطاه
درهما فدخلها جمع استحق كل درهمين بان كلاهما داخل وليس كل ثم برأيه وانما الرادله مجموعهم
ولو قال ان ردتهما عدي فلكل كذا فردة أحدهما استحق النصف لانه لم يلتزم له سواء كما قاله وبحث
السبكي انه لا شيء له ضعيف (ولو التزم جعل للمعين) كان ردته فلك دينار (فشاركه غيره في العمل
ان قصد اعانته) مجبانا أو بعوض منه (فله) أي ذلك المعين (كل العمل) لان قصد التزم الرد
من التزم له بأي وجه ممكن فلم يقصر اعطاه على الخطا طب ونحوه بخلاف ما مر فيما اذا اذن لمعين فردة ثابته
مع قدرته لان المالك لم يأذن فيه أصلا ولا شيء للمعاون الا ان التزم له الخطا طب أجرة وأخذ السبكي من
كلامهم هنا وفي المساقاة بجواز الاستئابة في الامانة والتدريس وسائر الوظائف القابلة للثابة

(قوله) فانه فاسد وعليه قول يستحق
أجرة المثل الظاهر نعم لكن يشترط
الذي يحتمل الشارح أخذنا من القرض
(قوله) أريد منه الى قوله أما في النهاية
(قوله) والافاجرة المثل أي وان لم يعين
حدا أو عهده ولم يوجد استحق اجرة المثل
هذا مقتضى ضيقه وقد يتوقف
في الثاني وهو ما اذا عين حدا بان التعيين
ان كان بالمدة كمرضيه أو دواؤه ثم اولى
كذا فاني بما جوع على عليه بعض المدة
فستعمل وان كان بالشفاء أو ترك قبل حصوله
فشكل بما جوع أيضا في من خاط لي ثوبا أو ثوبا
لي حائطا الخ بجامع انه في كل مما ذكر
وما نحن فيه لم يحصل غرضه الذي سمي به
(قوله) مثلا معينين الى قوله والذي يتجه
استثناء في النهاية (قوله) وأخذ السبكي
الخ عبارة او يؤخذ من كلامهم هنا الخ
بجواز الخ

وان لم يأت الواقف اذا استجاب من وجده فيه شرط الواقف مثله أو خيرا منه ويستحق المستفيد كل
 العلوم وضعف افتاء المصنف وابن عبد السلام انه لا يستحقه واحد منهم ما استندب لعدم مباشرة
 والتائب الذي لم يأت له الناظر لعدم ولا يتصور عليه الا ذرعي ذلك واحال ثم قال وماذا كره فيه فتح باب
 لا كل أرباب الجيالات مال الوقف دائما المرصد للناسب الدينية واستنابة من لا يصلح أو يصلح بنز
 يسير قال غيره وهكذا جرى فلا حول ولا قوة الا بالله انتهى ويرد بأنه سد ذلك الباب بشرط كونه مثله
 أو خيرا منه والزركشي بأن الربع ليس من باب جعله ولا اجارة اذ لا يمكن وقوع العمل مسلما للاستأجر
 أو الحاصل وانما هو باحة شرط الحضور ولم يوجد فلا يصح اخذه المذكور وتضيعة انه لا شيء للمستفيد
 ولو اعذر ولو ان هو خير منه وقضية كلام الا ذرعي خلافه والذي يتجه استثناء الباقية أو خيرا منه لعد
 عملا بالعرف المطرد بالمساحة في الانابة حينئذ وعليه في باب عماد كره الزركشي بأنه لما اتى باب القيد من
 المذكور من سوغ له وان لم يتصور هنا اجارة ولا جعله عملا بالطر اذا العرف بهذه المساحة المطلق عليها
 الواقفون والمزلة منزلة شروطهم وحينئذ صار كأنه حاضر فاستحق العلوم ولزم ما التزم ان هو يوجد
 من قول السبكي القابلة للتسوية ان المتفقة لا تجوز له الاستنابة حتى عند السبكي اذ لا يمكن أحد أن يتفقه
 عنه وبه جزم الغزي قال غيره وهو واضح والكلام كله في غير وقف الاتراك لما مر فيها (وان قصد
 المشارك (العمل للمالك) يعني الملتزم يجعل أودونه أو نفسه أو الجميع أو اثنين منهم أو لم يقصد شيئا
 (فلاذول قسطه) ان شاركه من أول العمل وهو نصف الجمل ان قصد نفسه أو التزم أوهما أو اطلق
 وثلاثة اربعة ان قصد نفسه والعامل أو العامل والملتزم وثلاثة ان قصد الجميع (ولاشئ للمشارك
 بحال) أي في حال جهاد كونه برعه (ولكل منهما) أي الجاعل والعامل (الفسخ قبل تمام العمل) لانه
 عقد جائز من جهة الجاعل لتعلق الاستحقاق فيه بشرط كلوصية والعامل لان العمل فيها مجهول
 كالقراض والمراد بفسخ العامل رده لما مر انه لا يشترط قبوله ثم هو قبل العمل لا يتأق في المعين
 وخرج بقبول تمامه بعده فلا أثر للفسخ حينئذ لان الجعل قد لزم واستقر (فان فسخ) من المالك أو الملتزم
 أو العامل المعين القابل للعقد وقد علم العامل الذي لم يفسخ بفسخ الجاعل أو أعلن الجاعل بالفسخ أي
 اشاعه والعامل غير معين (قبل الشروع) في العمل (أو فسخ العامل بعد الشروع) فيه (فلا شيء له)
 وان وقع العمل مسلما كان شرط له جعله في مقابلة بناء حائط فبني بعضه بغيره لانه في الاولى لم يعمل شيئا
 وفي الثانية قوت بفسخه غرض الملتزم باختياره ومن ثم لو كان فسخه فيها لاجل زيادة الجاعل في العمل
 قال الاستنوي أو نقصه من الجعل انتهى وفيه مشاحة لا من حيث الحكم بينهما شيئا استحق اجرة
 المثل لان الجاعل هو الذي أجبأ الى ذلك أما اذا لم يعلم العامل المعين ولم يعلن المالك بالرجوع فيما
 اذا كان غير معين فانه يستحق الشروط اذ لا تقصر منه بوجهه واكتفى بالاعلان لانه لا يمكن مع الإيهام
 غيره (وان فسخ المالك) يعني الملتزم ولو باعنا في المردود مثلا (بعد الشروع) في العمل لم يستحق
 العامل شيئا من المسمى لانه انما يستحق المسمى بالقرع من العمل فكذا بعضه وحينئذ (فعليه اجرة
 المثل) لما مضى (في الاصح) لاحترام عمل العامل فلم يقوت عليه بفسخ غيره ورجع بمثله كاجارة ففسخ
 بعيب ولو حصل بمأصفي من العمل بعض المقصود كان على اني القرآن فلك كذا ثم منعه الاب من
 تمام التعليم ومثله ما لو منع المالك ماله من أن يتم العامل العمل فيه فتلزمه اجرة مثل ما عمله فمما لان
 منعه فسخ أو كالفسخ وقد تقرر ان فسخ الملتزم بوجوب اجرة المثل للماضى وهذا ينص رد قول الا ذرعي انه
 يستحق القسط من الجعل واستشكل وجوب اجرة المثل الذي في المتن بقولهم اذ انما أحد خطا انشاء
 العمل الفسخ واستحق القسط من المسمى أي ان ردا العامل لو ارث المالك أو وارث العامل للمالك

(قوله) وضعف افتاء الخ عبارتها وان
 أفنى ابن عبد السلام والمصنف الخ
 (قوله) أي في حال الى قول المصنف
 فان فسخ في النهاية

والا فأي فرق بين الفسخ والانفساخ ويفرق بأن الفسخ أقوى فكأنه أعدام للعقد مع آثاره فراجع
 لبدله وهو اجرة المثل بخلاف الانفساخ فإنه لا يمكن كذلك صار العقد كأنه لم يرفع به فوجب القسط ثم
 رأيت شارحا فرقي بأن العامل في الانفساخ يتم العمل بعده ولم يمتنع المالك منه بخلافه في الفسخ
 وفيه نظر إذ لا أثر له في الفرق بين خصوص الوجوب من المسمى بارة ومن اجرة المثل أخرى كما هو واضح
 لما أمل ثم رأيت شيخنا أجاب بما أجاب به هذا الشارح وقد علمت ما فيه (وللمالك) يعني الملتزم
 (ان يزيدى يتقصر في) العمل وفي (الجهل) وان يغير جنسه (قبل الفراغ) سواء ما قبل الشروع
 وما بعده كالتمن في زمن الخيار (وفائدته) اذا وقع التغيير (بعد الشروع) في العمل مطلقا أو قبله
 وشمل بما لا بد لك ثم أتم العمل (وجوب اجرة المثل) ببيع عمله وشمل قوله لو عمل بعد الفسخ لا شيء
 له حيث كان الفسخ بالابدل وذلك لان النداء الاخير فسخ للاول والفسخ من الملتزم انشاء العمل يقتضي
 الرجوع الى اجرة المثل نعم بحث ابن الرفعة انه يستحق لما عمل جاهلا قبل النداء الثاني اي قابله من
 الجعل الا ان العقد الاول باق لم يفسخ وفيه نظر وقول المتن فعليه اجرة المثل في الاصح برده
 لما تقرر ان النداء الاخير فسخ للاول وان الفسخ يوجب اجرة المثل فاندفع قوله ان العقد الاول باق
 لم يفسخ وألحق بذلك فسخته بالتغيير قبل العمل المذكور فان عمل في هذه عالما بذلك فله المسمى
 الثاني (تنبيه) ما اقتضاه المتن من انه لو لم يعلم بالتغيير قبل الشروع فيما اذا كان العامل معينا
 ولم يعلم به الملتزم فيما اذا كان غير معين من ان له اجرة المثل هو ما بحثه في الوسيط واقتضاه كلام
 الروضة وأصلها أيضا وقال الماوردي والرويانى يستحق الجعل الاول وأقره جميع متأخريه والذي ينجم
 الاول فان قلت علم مما تقرر انه لو علم بالثاني قبل الشروع استحقه أو في الاثناء لم يستحق من الثاني شيئا
 وكان القياس انه يستحق منه قسط عمله بعده قلت يفرق بأنه قبل الشروع لم يلتزم شيئا فأدير الامر
 على الثاني وبعده التزم حكم الاول فوجب له مسماه ان سلم من الفسخ والافاجرة المثل ولا نظر
 لثاني لانه وقع به الفسخ لا غير (ولو مات الآبق) أو تلف المردود (في بعض الطريق) أو مات
 المالك قبل تسليمه (أو هرب) كذلك أو غصب كذلك أو خا ط نصف الثوب فاحترق أو بنى
 بعض الحائط فانهدم ولو بلا تفریط من الباني أو لم يتعلم الصبي لبلادته (فلا شيء للعامل) تتعلق
 الاستحقاق بالرد أو بالحصول ولم يوجد وانما استحق احب الخ لمات اثناءه قسط ما عمل لا ارتفاع المحجوج
 عنه بنواب ما عمله ولو لم يجز المالك ولا وكيله سلمه للعالم فان فقد أو شهد واستحق أى وان مات أو هرب
 بعد ذلك ويجزى ذلك في تلف سائر محال الاعمال ومحل في غير الاخيرة أعني عدم تعلم الصبي
 كما استفيد من المتن وغيره حيث لم يقع العمل مسلما للمالك فان وقع مسلما له وظهر أثره على المحل
 كأن مات صبي حر اثناء التعليم استحق اجرة ما مضى من المسمى لما تقرر ان العمل وقع مسلما
 بالتعليم مع ظهور أثر العمل على المحل بخلاف رد الآبق اذا هرب من الاثناء وكذا الاجارة ومن ثم
 لو غيب المحل أو غرق أثناء الطريق لم يجب القسط لان المحل لم يقع مسلما للمالك ولا ظهر أثره على
 المحل بخلاف ما اذا مات الدابة أو غيبت والمالك حاضر اما لقن فيشترط تسليمه للسيد أو وقوع التعليم
 بحضوره أو في ملكه (واذا رده فليس له حصة لقبض الجعل) لانه انما يستحق بالتسليم ولا حرج قبل
 الاستحقاق وعلم منه بالاولى انه لا يحبس أيضا ما أنفق عليه بالاذن (ويصدق) بينه الجاعل
 سواء (المالك) وغيره (اذا أنكر شرط الجعل أو سعيه) أى العامل (في رده) لان الاصل
 بعدم الشرط والرد والرادى انه بلغه النداء أو سمعه (فان اختلفا) أى الجاعل والعامل بعد
 الاستحقاق (في) نحو (قدر الجعل) أو جنسه أو في قدر العمل بعد الفراغ وكذا بعد الشروع ان قلناه

(قوله) ما اقتضاه الى قوله فان قلت
 في النهاية (قوله) تتعلق الاستحقاق
 الى قوله وشمله في النهاية (قوله) لانه
 الى الخاتمة في النهاية

قسط شحني (مخالفا) تظهر صحتها في السبع والعامل أجره تسلي (خاتمة) * تردد الراعي في عونة
 المردود وفي الروضة عن ابن كج انه اذا اتفق عليه الراد فغير متبرع عندنا أي ان كان يبرأ من معتبر مع عدم
 نية الرجوع بشرطه يظهر ما صرح في حرب الجبال وبذلك يعلم أن مؤتمره على المسالك حيث لا متبرع ولو اكره
 مستحق على عدم مباشرة وظيفته استحق العلوم كما اتفق به التاج الفراري واعتراض الزركشي له بأنه
 لم يباشر بشرط عليه فكيف يستحق حينئذ نسياب عنه بأن هذا مستثنى شرعا وعرفا من تناول
 الشرط له لعذره وتظير ذلك فيما يظهر من مدرس يحضر موضع الدرس ولا يحضر أحد من
 الطلبة أو يعلم انه لو حضر لا يحضرون بل قد يقال بالجزم بالاستحقاق هنا لان
 المكرة تتمكن الاستثابة فيحصل غرض الواقف بخلاف المدرس فيما ذكره
 ان امكنه اعلام الناطق بهم وعلم انه يجب برهم على الحضور فالظاهر وجوبه
 عليه لانه من باب الامر بالمعروف ثم رأيت أبا زرعة ذكر ما ذكره
 وجهه أصلا متبعا عليه وهو ان الامام أو المدرس لو حضر ولم
 يحضر أحد استحق لان قصد المصلي والمتعلم ليس في وسعه
 وانما عليه الانتصاب لذلك وأفتى أيضا في شرط
 الواقف قطعه عن وظيفته ان غاب فغاب لعذر
 تخوف طريق بأنه لا يسقط حقه بغيثته قال
 ولذلك شواهد كثيرة وافق بعضهم
 بحمل النزول عن الوظائف بالمال
 أي لانه من أقسام الجمالة
 فيستحقه المنازل ويسقط
 حقه وان لم يقرر الناطق
 النزول له لانه بالخيار
 بينه وبين غيره
 والله أعلم
 تم

(قوله) ولوا كره مستحقوا إلى قوا والله أعلم
 في النهاية انتهى النصف الاول من حاشية
 مولانا السيد عمر البصري على تحفة
 المحتاج بشرح المنهاج للعلامة الشيخ ابن
 حجر المكي الهيثمي قدس سرهما ويلييه
 النصف الثاني

تم طبع الجزء الثاني من تحفة المحتاج ويلييه الجزء الثالث بهونه وكرمه

(فهرست الجزء الثاني من كتاب تحفة المحتاج)*

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٢	كتاب البيع	٢	وجع الخ
٣	تنبيه اختلف أصحابنا في السبب القولي	٤٣	فرع استلحق البائع المبيع ووجدت شروط الاستلحاق
٤	تنبيه سيأتي عن المطلب في الطلاق والتعليق بالمشيئة	٤٤	تنبيه اذا اعتبرت قيم المبيع أو الثمن فاما أن تتخذ قيمته سليما وقيمتاه معا
٧	فرع من المنافع شرعا حق المهر بأرض أو على سطح	٥٠	ولو اشترى عبد رجلين فبان معيافله رد نصيب أحدهما
٨	تنبيه هل يضبط الاحتفال هنا بما في نحو الوكالة والحجر	٥٢	فصل التصريفة خرام ثبت الخيار على الفور
١٣	فرع لو اعتد طر ح شي عند نحو الوزن من الثمن أو المبيع لم يعمل تلك العادة	٥٣	باب في حكم المبيع ونحوه قبل قبضه وبعده
١٤	تنبيه قضية انما لهم التغير وعدمه بالغالب لا بوقوعه بالفعل	٥٤	فرع باع عصيرا وسلمه فوجد خرا فقال البائع تخمر عندك الخ
١٤	تنبيه آخر مهم جدا ما ذكرته في القيد والتقي مبنى على قاعدة استنبطتها من كلام غير واحد	٥٥	تنبيه لو أنقذه دابة مشترلا يضمن اتلافها انفسخ له قصير البائع فنزل منزلة اتلافه
١٦	باب الربا اذا بيع الطعام بالطعام ان كانا جنسا اشترط الخافض	٥٨	تنبيه أقرضه مثلا ذراهم ودنانير ثم استبدل عنهما أحدهما أو عكسه وقبض البديل
٢٢	باب في البيوع المنهي عنها وما يتبعها	٥٩	تنبيه ما ذكرته من الحاق بدل الإجنبي بيد البائع هو الذي يتبعه
٢٣	تنبيه وقع للكثيرين من علماء حضرموت في بيع العهدة المعروف في مكة ببيع الناس آراء واضحة البطلان	٦٢	باب التولية والاشراك والمراجعة
٢٥	تنبيه الشرط المؤثر هنا هو ما وقع في صلب العقد الخ	٦٧	باب بيع الأصول والثمار
٣٥	باب الخيار	٦٧	فرع أفتى بعضهم في أرض لها مشرب من واد مباح باع مالكها بعضها للرجل ثم بعضها الآخر
٣٧	فصل في خيار الشرط وتوابعه	٧٤	فصل في بيان بيع الثمر والزرع وبدو صلاحهما
٤٠	فصل في خيار النقيصة	٧٩	باب اختلاف المتبايعين
٤١	ومن عيوب الرقيق كونه نكاحا	٨٣	باب في معاملة الرقيق
٤١	تنبيه أطلق في الأنوار ان الوشم عيب	٨٦	كتاب السلم هو بيع شيء موصوف في الذمة
٤٢	تنبيه لم يبنوا حكم المقارن للقبض مع ان مفهوم قبل وبعد فيه متناف	٩٠	فصل في بقية الشروط السبعة للسلم
٤٣	فرع اشترى عبدا برقبته ورم وعينه	٩١	تنبيه في اشتراط قطع اذراع المأذنان

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٩٥	فصل لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه	٩٥	فصل لا يصح ان يستبدل عن المسلم فيه
٩٦	تنبيه جعلوا اختلاف النوع هنا	٩٦	تنبيه جعلوا اختلاف النوع هنا
	كاختلاف الجنس		كاختلاف الجنس
٩٧	تنبيه يجبر الدائن على قبول كل دين حال	٩٧	تنبيه يجبر الدائن على قبول كل دين حال
	أو الأبراء عنه		أو الأبراء عنه
٩٧	فصل في القرض	٩٧	فصل في القرض
١٠٢	كتاب الرهن	١٠٢	كتاب الرهن
١٠٥	تنبيه الغر شارح فقال لنا مرهون يصح	١٠٥	تنبيه الغر شارح فقال لنا مرهون يصح
	بيعه خربا		بيعه خربا
١٠٦	فصل شرط المرهون به كونه دينيا	١٠٦	فصل شرط المرهون به كونه دينيا
١٠٨	تنبيه يأتي في الوديعة انه لو تعدي فيها فأبرأه	١٠٨	تنبيه يأتي في الوديعة انه لو تعدي فيها فأبرأه
	المالك عن ضمانه برئ		المالك عن ضمانه برئ
١١٠	فصل اذ لم الرهن فاليد فيه للمرتهن	١١٠	فصل اذ لم الرهن فاليد فيه للمرتهن
١١٢	تنبيه قضية المتن وغيره هنا ان القاضي	١١٢	تنبيه قضية المتن وغيره هنا ان القاضي
	لا يتولى البيع الا بعد الاصرار على الالباء		لا يتولى البيع الا بعد الاصرار على الالباء
١١٦	فصل جنى المرهون على أجنبي بما يوجب	١١٦	فصل جنى المرهون على أجنبي بما يوجب
	القود		القود
١١٨	فصل اختلاف في الرهن	١١٨	فصل اختلاف في الرهن
١١٩	فرع هل دفع الراهن الرهن للمرتهن بكفى	١١٩	فرع هل دفع الراهن الرهن للمرتهن بكفى
	من غير قصدا بقاءه وجهان		من غير قصدا بقاءه وجهان
١٢٠	فصل من مات وعليه دين لله تعالى	١٢٠	فصل من مات وعليه دين لله تعالى
	أو لآدمي تعلق بتركته		أو لآدمي تعلق بتركته
١٢٥	كتاب التفليس	١٢٥	كتاب التفليس
١٢٨	فصل يبادر القاضي بعد الحجر ببيع ماله	١٢٨	فصل يبادر القاضي بعد الحجر ببيع ماله
	وقسمه بين الغرماء		وقسمه بين الغرماء
١٢٩	تنبيه استشكل السبكي تصور ثبوت القيمة	١٢٩	تنبيه استشكل السبكي تصور ثبوت القيمة
	قبل البيع		قبل البيع
١٣٠	فرع لا يجوز لغريم مفلس ولا مبيت	١٣٠	فرع لا يجوز لغريم مفلس ولا مبيت
	الدعوى		الدعوى
١٣٠	تنبيه هل المراد بنقضها على الثاني	١٣٠	تنبيه هل المراد بنقضها على الثاني
	ارتقاعها من أصلها الخ		ارتقاعها من أصلها الخ
١٣٢	تنبيه قال في القاموس الدست الدشت أي	١٣٢	تنبيه قال في القاموس الدست الدشت أي
	الحبراء		الحبراء
١٣٢	تنبيه قيل الغرماء يتعلقون بحسنات	١٣٢	تنبيه قيل الغرماء يتعلقون بحسنات
١٦١	فرع باع دارا يصب ماء من ابها في عرصة	١٦١	فرع باع دارا يصب ماء من ابها في عرصة

صحيحة	صحيحة
١٨٠ تنبيه محل ما ذكره المتن ان لم يضمن بعد	١٦٣ فرع أفق ابن الصلاح فيمن له أرض
الاذن له في الاداء بلا اذن	وبها غراس يتصرف فيها غيره يصدق
كتاب الشركة	في دعوى ملكه يمينه
١٨٢ تنبيه في نصب مشتركا بملك كالتحوز	١٦٢ باب الحوالة يشترط لها رضا المحيل
١٨٤ فرع أفق المصنف كابن الصلاح فيمن	والمتأهل
غصب نحو نقد أو برّ وخطأه بماله	١٦٧ باب الضمان شرط الضامن الرشد
كتاب الوكالة	١٦٧ تنبيه وقع لهما هنا ما يقتضي ان كتابة
١٨٤ تنبيه قدّموا في البيع الصيغة لانها ثم	الآخرس المنضم اليها قرائن تشعر
أهم	بالضمان صريحة
١٩١ فرع وكاه في قبض دينه فتعوض عنه	١٦٨ تنبيه يعلم مما مر في الرهن صحة ضمانت
غير جنس حقه الخ	مالك على زيد
١٩١ فصل الوكيل بالبيع مطلقا ليس له البيع	١٧٠ تنبيه التحقيق ان متعلق ضمان الدرك
بغير نقد البلد	عين الثمن أو المبيع
١٩٥ فصل قال بيع لشخص معين	١٧١ تنبيه مهم وقع لهم في مجتأ اشتراط لزوم
١٩٨ فرع قال بيع هذه ببلد كذا واشترى بثمنها	الدين
فناجز له	١٧٢ فرع مات مدين فسأل وارثه دائنه أن
١٩٩ فصل الوكالة جائزة من الجانبين	يبرئه ويكون ضامنا لماعليه
١٩٩ فرع شهدت بيته ان فلانا	١٧٢ فصل المذهب صحة كفالة البدن
٢٠٠ تنبيه التمثيل لزوال المالك عن المنفعة	١٧٤ فرع قال ضمانت احضاره كمال طلبه
٢٠١ تنبيه فيما لو وكل شخصا في تزويج أمته	المكفول له لم يلزمه غير مرة
وأخر في بيعها	١٧٤ تنبيه ظاهر كلامهم اشتراط اللفظ هنا
٢٠٥ فرع قال لمدينه أنفق على البيتيم	١٧٤ تنبيه من الواضح انه انما يلزم بالسفسر
كتاب الاقرار	للاحضار
٢٠٩ فصل في الصيغة وشرطها	١٧٥ تنبيه وقع للشارح هنا ما قد يتعجب منه
٢١١ تنبيه لا يشترط ضمير أو خطاب في أقضي	١٧٦ فرع يصح التكفل لمالك عين معلومة
٢١١ فرع لو قال اكتبوا لزيد على ألف درهم	١٧٦ تنبيه الذي يظهر في مؤن ردّها انها على
لو قال اقر له غني بألف	الضامن
٢١٢ فصل فيما يتعلق بالركن الرابع	١٧٦ فصل يشترط في الضمان والكفالة لفظ
٢١٢ تنبيه في عمر مستطيل الى بيوت أو مجرى ماء	يشعر بالالتزام
٢١٣ فرع قال له هذه الدار وما فيها صم	١٧٧ فرع أفق السبكي وفقهاء عصره لو قال
٢١٧ فصل في بيان انواع الاقرار وفي الاستثناء	رجلان لاخر ضمنا مالك على فلان طالب
٢٢٢ فرع لو قامت بيته على اقراره	كلا بجمع مع الدين
٢٢٢ فائدة في قاعدة الحصر والاشاعة	١٧٨ تنبيه أقال المضمون له الضامن
٢٢٢ فصل في الاقرار بالنسب	

صحيحة	صحيحة
٢٨٨ فصل في منافع لا يجوز الاستئجار لها	٢٢٣ تنبيه اشتراط أن لا يكذب المقر الحس
٢٨٩ فرع استؤجر لقراءة فقر أجنبيا	٢٢٣ تنبيه فيمن أتى بزوجته وأقر بأنها أخته
٢٩٠ غالب استندرا كات المتن على أصله	٢٢٤ فرع اشتبه طفل مسلم بطفل نصراني
٢٩٠ فرع في الطبيب لو شرط له أجرة	٢٢٦ كتاب العارية
٢٩١ فصل فيما يلزم المكري أو المكتری	٢٣١ فرع في كتاب مستعار رأى فيه خطأ
٢٩٣ فصل في بيان المدة التي تقدر بها المنفعة	٢٣١ فصل في بيان جواز العارية
٢٩٨ فصل فيما يقتضي انفساخ الاجارة	٢٣٤ تنبيه قوله كالمطلقة مشكل
٣٠١ تنبيه فيمن استكرى لحمل مريض من الطائف الى مكة	٢٣٦ كتاب الغصب
٣٠٢ تنبيه حيث صحت الاجارة لزوم المسمى	٢٤١ فصل في بيان حكم الغصب
٣٠٣ اجارة الوقف لا تنسخ بزيادة الاجرة	٢٤٢ فرع أخذنا فقال أنا حر
٣٠٤ كتاب احياء الموات	٢٤٣ تنبيه هل المعتبر قيمة المثل أو المصوب
٣٠٥ تنبيه موقف النازح لا يعتبر من سائر جوانب البئر	٢٤٤ فرع غصب برأقيمة خمسون
٣٠٧ تنبيه فيما لو تولد من الراحة مبيع نيم	٢٤٦ تنبيه يجب ازالة المنكر
٣٠٨ تنبيه مالا يفعل عادة الا للتملك	٢٤٧ فصل في اختلاف المالك والغاصب
٣٠٩ فصل في بيان حكم منفعة الشارع	٢٥٠ فرع غصب وثيقة بدين
٣١١ في بيان حكم الاعيان المشتركة	٢٥٠ فصل فيما يطرد على المصوب
٣١٥ كتاب الوقف	٢٥٢ تنبيه ليس الغاصب بأولى من المالك
٣١٩ تنبيه حكم الحنفى بعمدة الوقف لا يمنع الشافعي	٢٥٤ فرع ادعى على آخر تحت يده دابة
٣٢٥ فرع لا يجوز وضع منبر لقراءة قرآن	٢٥٤ كتاب الشفعة
٣٢٦ تنبيه حيث أجل الواقف اتبع العرف	٢٥٨ فرع شرط دعوى الشفعة تحديد الشفع
٣٢٨ فصل في أحكام الوقف اللفظية	٢٥٨ فصل في بيان بدل الشقص
٣٢٨ فائدة يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه	٢٦٣ كتاب القراض
٣٣٠ فروع لفظ الاخوة لا تدخل فيه الاخوات	٢٦٦ فصل في بيان الصيغة
٣٣١ فصل في أحكام الوقف المعنوية	٢٦٨ قد يقال في كلامه تكرار
٣٣٣ تنبيه يحرم وطؤها على الواقف	٢٦٩ فصل في بيان ان القراض جائز من الطرفين
٣٣٥ فرع يجوز ايقاد السير في المسجد الخالي	٢٧١ كتاب المساقاة
٣٣٥ تنبيه يقع كثيرا الوقف على الحرمين	٢٧٤ فصل في بيان الاركان الثلاثة
٣٣٥ فصل في بيان النظر على الوقف	٢٧٥ تنبيه قد يقال جعل ما ذكره توابع السقف
٣٣٦ تنبيه القاضي الشافعي يختص بنظر وقف	٢٧٧ كتاب الاجارة
٣٣٦ فرع شرط الواقف لناطروقه	٢٨٣ فصل في بقية شروط المنفعة
	٢٨٤ فرع يستثنى من زمن الاجارة فعل المكتوبة
	٢٨٦ فرع يصح الاستئجار للخدمة